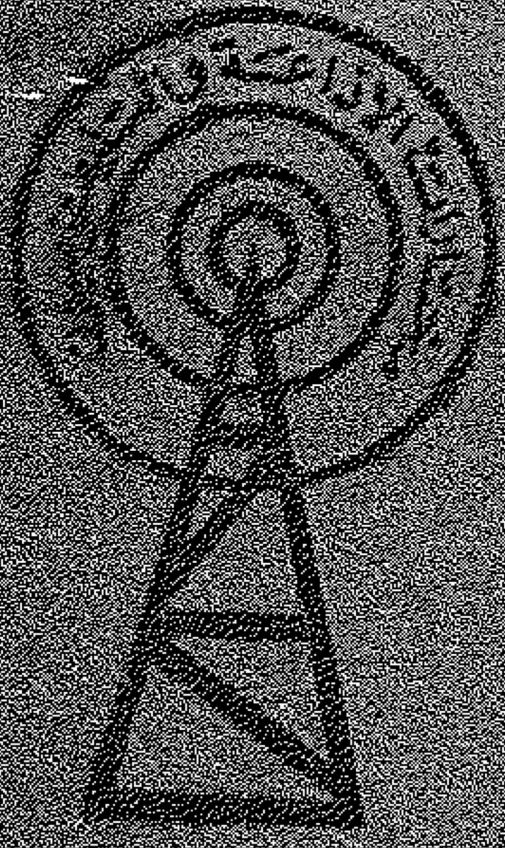
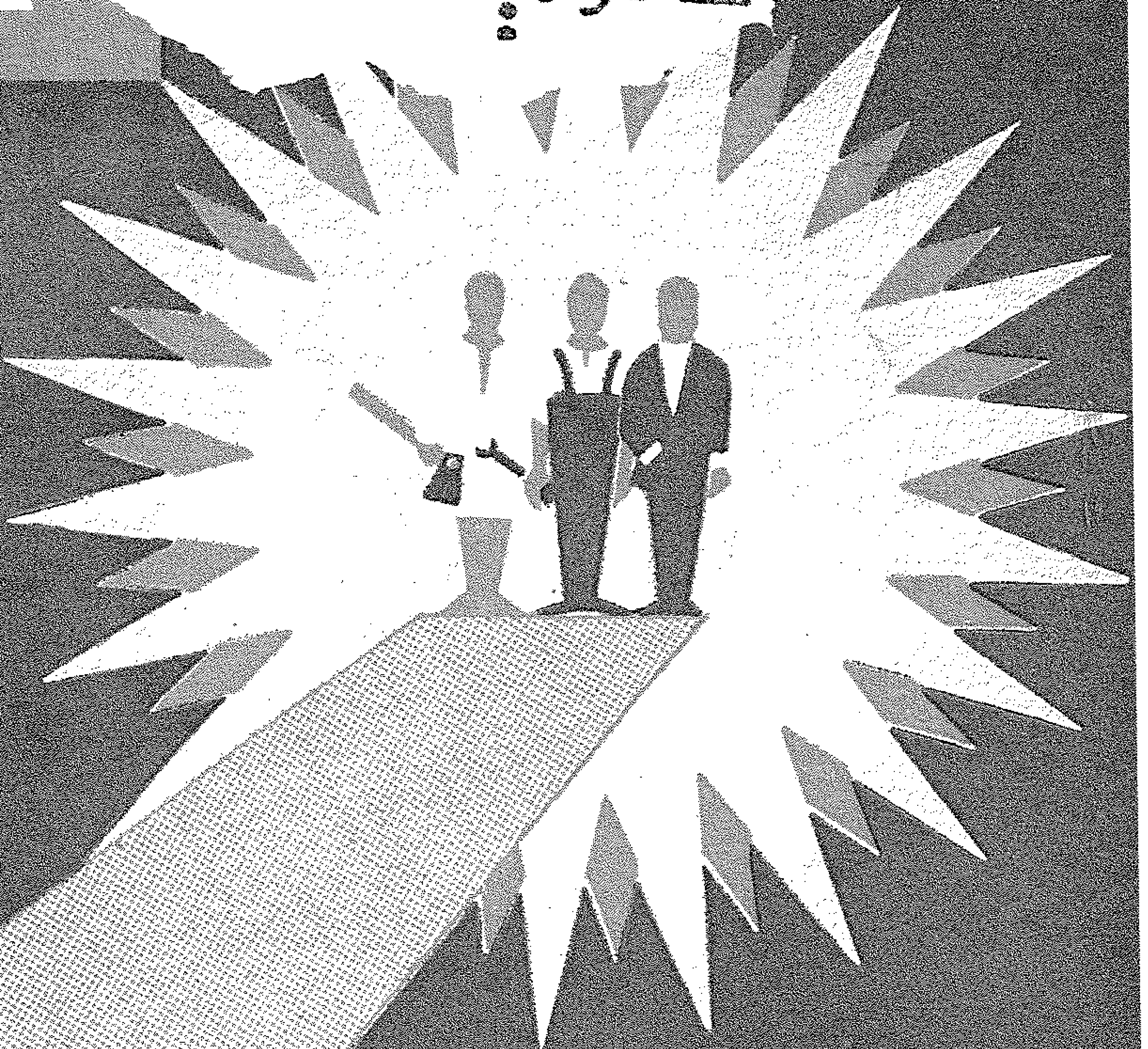
ب قومية





الطريق الى الديمقراطية

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية



كتب قومية

الطريق إلى الديموقراطية

اللجنة التحضيرية

للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية

مقدمة

فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ صدر البيان السياسى التاريخى الذى حدد معالم التنظيم الشعبى الديمقراطى فى جمهوريتنا العربية المتحدة . وقد تضمن هذا البيان أن الخطوة الأولى فى اتجاه التنظيم هى تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ويستتبع ذلك قيام المؤتمر ذاته حاملا لرسالة الشعب فى وضع ميثاق العمل الوطنى الذى تجرى الانتخابات العامة بعد ذلك على أساس الالتزام بخطوطه العريضة .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية ، وقامت بعملها فى جو ديموقراطى رفيع لم تشهده بلادنا من قبل .

وأنهت اللجنة أعمالها . وتم انتخاب أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية على أساس ديمقراطى سليم ، وسوف يؤدى المؤتمر الوطنى رسالته بعون الله — بمثل الروح التى أدت بها اللجنة التحضيرية أعمالها فى ظل الحرية،وعلى ضوء مبادئنا الاشتراكية المنبثقة من كيان شعبنا وتاريخه ونضاله وكفاحه .

وقد كان المبدأ السادس من مبادىء ثورتنا هو : إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ودلت تجارب شعبنا خلال العصر الحديث على أن استيراد المبادىء والدساتير كان أضحوكة من أضاحيك الاستعمار وأعوانه . والإقطاع والاحتكار والانتهازية ومن يلوذ بها .

ولذلك فإن تجربتنا الجديدة هى الانطلاق الحر الواعى بطاقات شعبنا . وهى التعبير الصادق عن آمال الملايين من أبناء جمهوريتنا .

وقد كانت أعمال اللجنة التحضيرية رائعة فى التعبير عن أفكار الشعب . وفى الإفصاح عن وجدان الشعب .

وإذا كانت الشعوب تعتز بوثائق كفاحها ، وتفرد لها مكاناً بين حنايا الضلوع فإن كل كلمة قيلت فى اللجنة التحضيرية ليست تعبيراً عن رأى قائلها فحسب ،

ولكنها تعبير عن رأى الجماهير ، وما كان أعضاء اللجنة التحضيرية إلاّ صوت الشعب جاجل تحت قبة البرلمان ، وناقش أخطر قضايانا فى حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية .

وإذا كان شعبنا يعتز بما دار فى اللجنة التحضيرية من مناقشات وما أبدى من آراء ، فإن ذلك ليس إلا تعبيراً عن شيئين :

أولهما : أن السيد الرئيس جمال عبد الناصر حضر هذه المناقشات وتحدث إلى الأعضاء ، وأبان الخفى الناقص من الآراء . وكان فى كل ذلك — كعادته دائماً — القائد والزعيم الذى جعل من نفسه نوراً لأمته ، وجعل من أمته نوراً لنفسه .

وثانيهما : أن الآراء والمناقشات التى دارت فى اللجنة التحضيرية إتسمت بالانطلاق الكامل ، والحرية فى غير حدود ، حتى لقد اعترض بعض الأعضاء على بعض الآراء ، وأرادوا حذفها من مضابط الجلسات فاعترض السيد الرئيس على ذلك واستقر رأى اللجنة على ترك كل رأى كما قيل إعلاء لشأن الحرية فى وطننا ، وتقديساً لها فى مجالها الحقيقى تحت قبة البرلمان وعلى مرأى ومسمع من ملايين المواطنين .

وهذا الكتاب ليس إلا وثيقة من وثائق النضال الشعبى فى وطننا ، نقدمه إلى المواطنين إعتزازاً بالكفاح ، وإيماناً بالحرية وسيراً إلى الأمام فى نور الاشتراكية.

والله ولى التوفيق ؟ .

خطاب

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

مساء ٢٥ نوفمبر ١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون أعضاء اللجنة التحضيرية ، يسعدنى أن التقى بكم فى هذه القاعة وأنتم على وشك أن تبدأوا فى مهمتكم الكبرى فى خدمة أمتكم المناضلة التى أخذت على عاتقها بشرف وبسالة أن تطور حياتها فى جميع المجالات وأن تزيل عن كاهلها أثقال قرون طويلة من الظلم والقهر لتبنى مجتمعا سعيداً تسوده الرفاهية على أسس من العدل والحرية ، أمتكم التى نذرت نفسها برغم ما تحمله من أثقال وما تواجهه من مسئوليات أن تكون قاعدة لتحرير الأمة العربية كلها سياسياً واجتماعياً ، أمتكم التى تقف فى كل مكان على الأرض بقدر طاقتها حامية لشرف الإنسان .. لحقه فى الكرامة وفى السلام . فى خدمة هذه الأمة تبدأون اليوم مهمتكم الكبرى فى التحضير لمؤتمر وطنى يمثل القوى الشعبية لكى يتولى هذا المؤتمر الذى يمثل فكر الشعب ، وتجاربه فى شتى الميادين من أن يضع ميثاق العمل الوطنى الذى يكون بدوره أساس الانتخابات العامة القادمة بعد انتخاب القواعد الشعبية التأسيسية للاتحاد القومى والتى ينبثق منها بالانتخاب الحر المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة . .

أمانة الخطوة الأولى :

ويضاعف فى خطورة المهمه التى تقومون بها اليوم فى خدمة أمتكم اعتباران أولهما : أنكم بهذه المهمة التى أوكلت إليكم تتحملون أمانة الخطوة الأولى التمهيدية لقيام التنظيم الشعبى القادر على دفع الثورة الاجتماعية التى آن أوانها فى وطننا بعد استغلال للجماهير طال مداه . . وثانيهما : أن الظروف تحتم عليكم الفراغ من مهمتكم الكبرى فى مدى لا يتجاوز شهراً من الزمان على حد ما جاء فى البيان السياسى الذى صدر بتحديد خطوات العمل السياسى بتاريخ السبت الخامس من نوفمبر .

مهمتكم إذاً دقيقة فى التطور الثورى لأمتكم . . . ثم هى أيضا دقيقة بحكم الجهد الذى يتعين عليكم بذله فى فترة محدودة مركزة من الزمان لكنى أثق . . وأظننى فى هذا أعبر عن رأى الأمة . . بأن فى طاقتكم جميعاً جهوداً قادرة على الخدمة العامة بإخلاص وشرف .

تجربة الثورة فى معاركها :

وفى الحقيقة أننى لا أريد هنا أمامكم أن ألقى خطاباً افتتاحياً لأعمال اللجنة وإنما الذى أريده هو أن أضع أمامكم تجربة العمل الثورى فى وطننا كما رأيتها وكما بدت لى طوال الفترة التى عشتها مع نضال هذا الشعب العظيم خلال سنوات حافلة مليئة بالأعمال الكبرى . مليئة بالمعارك الكبرى فى نفس الوقت .. وبغية تحقيق هذه الآمال .. معارك مع الاستعمار متعددة الألوان .. تبدأ بإطلاق الأكاذيب وتنتهى بإطلاق القنابل .. معارك مع الرجعية المتعاونة مع الاستعمار .. متعددة الأساليب وتبدأ بمظاهر المحبة وتنتهى بطعنات الظهر والظلام .. معارك مع التخلف الطويل الذى أرغمنا عليه والذى ورثنا منه ما يعانيه شعبنا من المشاكل الهائلة التى يتحتم علينا حلها ومواجهتها مواجهة علمية مستنيرة لكى يتاح لشعبنا أن يحقق انطلاقته الكبرى فى مجالات الإنتاج وحسن توزيع فائضه وهو مانعبر عنه بالكفاية والعدل . .

معارك مع أنفسنا مع نقط الضعف فينا حتى لا ننسى على الطريق أهدافنا الأصيلة وحتى لا تخدعنا ظواهر الأمور عن حقائقها . . وحتى لا ننسى أننا فى الأصل والأساس جيل حمل مسئولية العمل الثورى ولا بد له تحت كل الظروف أن يتمسك بعزيمة الثوار وبتحرر الثوار .

إيه هيه المرحلة القادمة ؟ . . إيه هيه المرحلة التى بتمر بها الثورة ؟

مبادىء ٢٣ يوليو :

مرحلة الثورة الاجتماعية هذه المرحلة لها جذورها ، هذه المرحلة لها خط سيرها .. هذه المرحلة لها ترابط بكل شىء حررنا فيه . . هذه المرحلة نتيجة كفاح طويل

ونتيجة وعى وتصميم . . من الشعب قامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكانت هذه الثورة هى حصيلة كفاح الشعب من أجل الحرية ومن أجل الاستقلال ومن أجل العدالة .. العدالة الاجتماعية .

فى أول يوم من أيام الثورة .. أعلنت مبادىء الثورة .. المبادىء الستة .. القضاء على الاستعمار وأعوانه .. القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال .. القضاء على الاحتكار .. إقامة عدالة اجتماعية سليمة إقامة جيش وطنى وقوى .. إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

سنة ٥٢ كان فيه انجليز فى بلدنا . . كان فيه ٨٠ ألف عسكرى انجليزى بقالنا ٨٠ سنة بنحاول أن نخرجهم من بلادنا بدون شىء خلاف الوعود من بريطانيا.

كنا بنحاول بالمفاوضات .. وكنا بنحاول بالمساومات .. وباتفاقات وبالمعاهدات ولكن وصلنا إلى معاهدات ووصلنا إلى اتفاقات ولكن لم نصل إلى أن نتخلص من الاستعمار بأى حال من الأحوال لأن الاحتلال كان باقى فى بلدنا .

ثورتنا سياسية اجتماعية :

يوم ٢٣ يوليو كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ومن أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار .. وبدأت فى نفس الوقت ثورة اجتماعية تهدف هذه الثورة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية واحنا من قبل الثورة كنا نحس ونشعر ونرى دواعى هذه الثورة الاجتماعية .

لكن منذ أول يوم من أيام الثورة بدأنا أيضاً فى الثورة الاجتماعية ولكن معالم الطريقة لم تكن واضحة تمام الوضوح .. من أول يوم فى الثورة قلنا إن احنا بنجابه ثورتين : ثورة سياسية وثورة اجتماعية فى كتاب فلسفة الثورة فى الخطب اللى قلتها فى أول يوم من أيام الثورة أن علينا أن نجابه ثورتين .. ثورة سياسية وثورة اجتماعية ومرة قلت أن علينا أيضاً أن نجابه ثورة ثقافية لأن الثورة الثقافية لازمة لنا علشان ندعم ثورتنا السياسية ولازمة لنا علشان ندعم ثورتنا الاجتماعية وقلنا أيضاً من الأول إن الثورة السياسية تحتاج إلى تجمع قوى البلاد ضد الاحتلال وضد الاستعمار

وضد أعوان الاستعمار وقلنا إن الثورة الاجتماعية بتفرض أن نمنع الاستغلال وأن نعيد توزيع الثروة .. وكان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين السياسية .. والثورة الاجتماعية لأن الثورة السياسية كانت تستدعى أن نجمع جميع القوى حتى تقضى على الاستعمار وحتى تقضى على أعوان الاستعمار وحتى تتخلص من الاحتلال .

صدام . . للقضاء على الاستغلال :

أما الثورة الاجتماعية فكانت تحتم علينا أن نصطدم مع قطاعات مختلفة فى الأمة من أجل إقامة العدالة الاجتماعية السليمة ومن أجل القضاء على الاستغلال بكل معانيه ، الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى وهذا نوع من التضارب عانينا منه فى بلدنا وعانت منه بلاد أخرى كثيرة من البلاد التى استقلت حديثاً والتى أرادت أن تضع الثورة السياسية وتضع الثورة الاجتماعية فى نفس الوقت موضع التنفيذ .

تجربة ٢٣ يوليو وأنا لما بقول على هذه التجربة اللى مرت فى العشر سنين اللى فاتت بقولها علشان بنشوف الدروس اللى احنا قابلناها يوم ٢٣ يوليو .. لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نحكم ، لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة ولكنا كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم القصور وحكم الحاشية وحكم السفارات الأجنبية وحكم أعوان الاستعمار ولكن لم يكن فى خاطرنا أبداً أن نحكم ، كنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى أسرع وقت حتى نقيم حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب .

محاولة مع الأحزاب :

كان بيبان لنا هذا العمل من أول يوم أنه عمل سهل خصوصاً بعد ما خرج الملك وبعد ما تخلصنا من قوة أو سلطة القصر . . فى أول أيام الثورة طلبنا من الأحزاب أن تستعد لتتولى السلطة وطلبنا من حزب الوفد أن يطهر نفسه من المستغلين ثم طلبنا منه أن يستعد ليتولى الحكم باعتباره كان قبل كده يمثل الأغلبية

ولكن كان لنا طلب واحد وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس أو حين نضع الهدف السادس من أهداف الثورة أو من مبادىء الثورة موضع التنفيذ وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يكن لنا بأى حال من الأحوال أن نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، الأهداف التى تقضى بالقضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار والقضاء على الإقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة جيش وطنى فطالبنا أن تتعهد الأحزاب ، أن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .

٤ اجتماعات مع سراج الدين :

وكانت البلورة الأولى لإقامة حياة اجتماعية سليمة أو إقامة عدالة اجتماعية البلورة كانت تحديد الملكية أو تنفيذ قانون تحديد الملكية ، حصلت اتصالات مع الوفد ، اجتمعت مع فؤاد سراج الدين أربع مرات من أجل بحث هذا الوضوع ، اجتمع مجلس إدارة الوفد مرة واثنين وثلاثة وأربعة ليبحث طلبنا ، طلبنا كان تحديد الملكية ، تحديد الملكية بمائتى فدان ومائة فدان للأبناء يعنى تحديد الملكية بـ ٣٠٠ فدان ، كانت إيه الملكية .. طوال هذه الاجتماعات كانت هناك محاولات من جانبنا لإقناعهم وكانت هناك محاولات من جانبهم لإقناعنا .

نظرتنا للأرض ونظرتهم :

كنا بنطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأراضى على الفلاحين على أساس إن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض ملازم للأرض والذى اعتبر سلعة فى الأرض عبد للأرض ملك للمالك ملك للإقطاعى .

هم كانوا بينظروا للأمر نظرة أخرى كانوا بيقولوا عاوزين تحددوا الملكية ؟ طيب ما تفكروا فى أسلوب آخر فكروا فى الضرائب التصاعدية والضرائب التصاعدية قد تساعدكم فى رفع دخل الخزانة وتساعد فى رفع ميزانية البلاد .

وكان مفهوم بيختلف عن مفهوم . . إحنا كنا بنقول إن أحنا مش عايزين

فلوس للخزانة ولكنا نريد أن نحرر الإنسان . . هم ما كانوش بيفهموا معنى تحرير الإنسان والكلام اللى احنا بنقوله بيعتبروه كلام شعارات . . كلام مبيجيش عنه ناتج ولا عائد ولكن الناتج والعائد ممكن ييجى من الضرائب التصاعدية وعلى هذا الأساس لم نستطع أن نتفق . . ما اتفقناش أبداً . . هم كانوا بيفكروا بعقلية ، واحنا كنا بنفكر بعقلية احنا كنا بنقول نريد للفلاح أن يتملك حتى يكون حر ويستطيع أنه يقول أيوه أو لا طالما هو يتملك الأرض يشعر بحريته . . والحرية مش معناها بأى حال من الأحوال برلمان وقبة برلمان وشعارات وديمقراطية ولكن الحرية هى فى حرية الفرد إذا استطاع الفرد أنه يقول لأ سيبقى حرا . . لكن الفرد اللى ملازم للأرض واللى ملازم للاقطاعى واللى بيشتغل فى الأرض مع الاقطاعى زيه زى البهايم اللى موجودة عنده لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يشعر بالحرية ولا يمكن إلا أن يكون تابع للاقطاعى وتابع لصاحب الأرض يسير وفق هوى صاحب الأرض وليست لارادته أى قيمة .

رفضوا هم تحديد الملكية التى طلبناها . . رفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية طبعا احنا كنا نصمم على تحديد الملكية وكان الأمر بالنسبة لى فى هذه الأيام غريب كل الغرابة ولكن بعد كده طبعاً تبينت أن العملية لا تحتاج إلى غرابة .. مافيهاش الغاز ومافيهاش عقد بأى حال من الأحوال إزاى الواحد يقعد يتفاوض مع الإقطاعى وصاحب الأرض علشان تحديد الملكية ويطلب منه صك فى أخذ أرضه وتوزيع أملاكه . . وكان حزب الوفد اللى فى هذا الوقت حزب يمثل طبقة من ملاك الأرض . . من طبقة الإقطاعيين وده الطبيعى إنهم يرفضوا الوضع الغير طبيعى . . إنهم يقبلوا الوضع الطبيعى إنهم يرفضوا هذا الكلام . . واحنا فطنا فى الآخر إلى ان احنا كنا بسطاء جداً حينما طلبنا من الإقطاع وكان عندنا ثقة كبيرة فيهم حينما طلبنا من الإقطاع أن يقبل بنفسه أن يوقع صك القضاء على الإقطاع وتحرير الأرض وتحرير الفلاح لأن معنى هذا حتى من الناحية السياسية القضاء على الحزب نفسه لأن الحزب كان بيعتمد على الإقطاعيين . . وكان بيعتمد على النفوذ الإقطاعى . . والإقطاعيين فى كل دائرة وفى كل مديرية فى هذا

الوقت كانوا بيعتمدوا على الفلاحين اللى بيشتغلوا عندهم أنهم يدوهم أصواتهم .

معركة الاصلاح الزراعى

بعد كده كان لابد لنا أن نأخذ خطوة حاسمة فى الموضوع . . وأصبحت معركة قانون الاصلاح الزراعى فى أول الثورة وكلكم تعرفوا . . أصبحت معركة عنيفة لأن فى الوقت اللى احنا كنا بنتكلم والوقت اللى احنا كنا بنتفاوض كانوا أصحاب الأرض بيعملوا رابطة . . كان رئيس الحكومه فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض . . كان مجلس الوصاية أيضاً فى جانب أصحاب الأرض . . وعقدت هنا فى مجلس الوزراء اجتماع مع مجلس الوصاية من أجل اقناعه بقانون الاصلاح الزراعى . . ولكن أيضاً مجلس الوصاية كان يريد أن يقنعنا بشىء ضد قانون الاصلاح الزراعى .

ولم يكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثوره الاجتماعية ولكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليل على الحاجة للثورة الاجتماعية وعلى الالحاح فى طلبها .

اجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر إقالة الوزارة المدنية الموجودة التى كان يرأسها على ماهر وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الاصلاح الزراعى وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الاصلاح الزراعى .

. . وانتصر الفلاح

بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى . . مرينا فى معركة تدل على صعوبة الثورة الاجتماعية . . الثورة السياسية أسهل بكثير من الثورة الاجتماعيه . . وزى ما قلت دلوقتى لم تكن الثورة الإجتماعية بأى حال من الأحوال هى قانون الاصلاح الزراعى ولكن قانون الإصلاح الزراعى كان تعبير عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر من ربقة الاقطاع .

موقف الرجعية من معارك الثورة

بعد كده دخلنا فى معارك مستمرة بدأنا أول معركة من أجل تنفيذ الهدف الأول من أهداف الثورة . . القضاء على الاستعمار وأعوانه . . والقضاء على الاستعمار وأعوانه معناه أن ندخل مع الانجليز معارك مستمرة سواء فى الناحية السياسية أو فى منطقة القنال إذا دعا الأمر إلى حرب العصابات دخلنا معارك مع الانجليز من أجل الجلاء . . دخلنا معارك مع الانجليز من أجل الاستقلال .

كان إيه موقف الرجعية واحنا نجابه الانجليز سواء فى الناحية السياسية أو نجابههم فى منطقة القنال .

الرجعية كانت دائماً متخوفة . . الرجعية كانت دائماً تعتقد أن المساومة هى السبيل الوحيد للحصول على اتفاق أو بأى طريق كان مع الانجليز . . والثورة الأصيلة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تعرف المساومة :

الانجليز فى رأى عبود

وأنا أذكر من أول أيام الاتفاق مع الانجليز والحملات اللى بدأت على الانجليز وأنا شفت الناس اللى كانوا بيتعاونوا مع الانجليز شفت واحد . . شفت عبود مثلا . . عبود كان بيقول لى يعنى إنت صغير يا جمال بيه مانتش عارف الانجليز أبداً . . الانجليز دول بيدوخو الدنيا إزاى إحنا حانقف قصاد الانجليز وإذا كنت بتتفاوض مع الانجليز . . أو بتتكلم مع الانجليز ما تنساش إن دول الانجليز . . الانجليز اللى كسبوا الحرب العالمية الثانية . . الانجليز اللى دوخوا ألمانيا . . الانجليز اللى عملوا . . الانجليز اللى سووا .

إذن الواقع اللى كان موجود فى بلدنا أو التاريخ اللى كان موجود فى بلدنا كان له أثر . . السياسيين الآخرين كانوا بيعتبروا أن منطق المساومة هو المنطق المطلوب .

كانت الرجعية لغاية دلوقتى بتعتقد أن السفير الانجليزى أو السفير الأمريكانى

يستطيع انه يؤثر أو يستطيع انه يكون له دخل فى الوزارة . . وكلنا نعرف قبل الثورة كل شهرين ثلاثة كانت بتيجى وزارة ويوم السفير البريطانى ما لغى ميعاده مع على ماهر قبل الثورة بست أشهر سقطت الوزارة .

كانت الرجعية لا زالت متشبثة بهذه الروح وكانت الرجعية لا زالت تجد فى الانجليز حماية لها وحماية لاستغلالها وحماية لسيطرتها إلا أنه باستمرار فى الماضى كان الانجليز بيحموا الرجعية وبيعتبروا الرجعيين هم أصدقاؤهم الطبيعيين وهم رجالهم .

وجاءت أزمة مارس

إذن حتى الرجعية فى كفاحنا مع الاستعمار البريطانى كانت دائماً متخوفة ، تبث روح التردد . . تدعو إلى المساومة . . هل انتهى دور الرجعية من أول يوم من أيام الثورة ؟ . . لم ينته بأى حال من الأحوال .

فى أزمة مارس الأزمة اللى حصلت فى مجلس الثورة واللى وقف فيها محمد نجيب فى جانب والثورة فى جانب ، كانت أساساً بفعل الرجعية .

بعد نجاح الثورة جاء محمد نجيب ، بعد نجاح الثورة عين محمد نجيب رئيس لمجلس قيادة الثورة ، بعد نجاح الثورة بدأت الرجعية تسعى إلى محمد نجيب حتى تبث بذور الفرقة ونجحت الرجعية وأثرت . واستطاعت أن تقنعه بأنه يستطيع أن يحكم البلد لوحده وحصلت أزمة مارس ، وكنا نعرف إيه هذه الأزمة ، ايه اللى حصل فى أزمة مارس ، خرجت الرجعية كلها من جحورها من أجل إيه ؟ طبعا أولا من أجل الحفاظ أو من أجل حماية مكاسبها ومن أجل استغلال الفرصة حتى تقفز لتستغل ولتؤمن النظام الرأسمالى المستغل الذى كان موجودا قبل الثورة .

وخرجت الرجعية من جحورها

خرجت لتحكم ، تحكم بواسطة السياسيين .. والرجعية عمرها ما كانتش بتحكم بنفسها عمرنا ماشفنا أصحاب ملايين بقوا رؤساء وزرات فى بلدنا ولكن اللى كانوا

بيبقوا رؤساء وزارات فى بلدنا هم اللى بيشتغلوا عندهم بمرتبات شهرية يا إما فى الشركات يا إما محامين للشركات يا إما مستشارين للشركات .

إذا كانت الرجعية بتتربص دائما بالثورة لتجد الفرصة لتنتظر أى فرصة لتنقض حتى تستطيع أن تحكم ، وزى ماقلت فى خطاباتى قبل كده إن الرجعية لا تستطيع أن تشعر بالطمأنينة بأى حال من الأحوال إلا إذا كانت تحكم والرجعية دائماً تحكم بطريقة غير مباشرة .

الرجعية تستطيع أن تـكيف نفسها وفق العصر ، ترفع شعار الديمقراطية إذا كان شعار الديمقراطية يجذب الجماهير لأن سلاح الرجعية هو الجماهير .. الشعب نفسه تخدعه ، ترفع الشعارات بعد كده بتكبله ، بعد كده حينما تصل إلى هدفها طبعاً بتتناسى هذه الشعارات .

وانتهت الأزمة

وانتهت أزمة مارس وبدأ موقفنا فى السياسة الخارجية يتضح وابتدأنا نعلن بعد ذلك سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى وبدأ الانجليز فى الجلاء عن مصر جلاء كامل لأول مرة .

ماهو موقف الرجعية ؟ ، الرجعية فى هذا بيمثلها السياسيون القدامى بيمثلوا الإقطاع .. بيمثلو الرأسمالية المستغلة . كان موقفهم واضح من أول يوم ، التشكيك فى سياسة عدم الانحياز ، إزاى نستطيع أن نتبع سياسة عدم الانحياز ؟ إزاى ندافع عن بلدنا ؟

الشعارات كانت بترفعها الرجعية ، كيف يمكن أن نحمى بلدنا ضد إسرائيل كيف يمكن أن نحصل على السلاح ؟ كيف يمكن أن نعتمد على أنفسنا فى أى مجال من المجالات ؟

وكان التشكيك .. كلنا نذكر فى سنة ٥٥ التشكيك فى سياسة عدم الانحياز وما يمكن أن تجره هذه السياسة على البلاد من أضرار وبعد كده حينما فتحنا الطريق إلى الشرق وحينما بدانا الأتفاقات مع الدول الشرقيه . . أول ناس .. على طول كيفوا

نفسهم حسب الوضع .. وتعاملوا مع الدول الشرقية .. أكثر ناس كسبوا من التجارة مع الدول الشرقية هم الرأسماليين اللى كانوا بيمارضوا قبل كده إن احنا يكون لنا سياسة حيادية ايجابية غير منحازة .. فى كسر احتكار السلاح ..

وكان للرجعية موقف وأنا أذكر إزاى الرجعية شعرت بالخوف . . إزاى بعض الناس ذكرونى بجواتيمالا إزاى قالو لى إن جواتيمالا خدت سلاح من الشرق .. أمريكا ماسابتهاش .. أمريكا موش حاتسيبها • أمريكا لازم تخلّص عليها •• أمريكا لازم حاتقضى عليها بأى حال وبأى وسيلة ••

التفكير الرجعى كان باستمرار هو المؤثر فى تأميم قناة السويس •• موقف الرجعية أيضا يعنى موش يوم ما أعلنت تأميم قناة السويس بدأ التشكيك والفرح .. التشكيك ان إحنا وقعنا فى الواقعة اللى موش حاننفد منها •• نفدنا من السلاح •• نفدنا من عمليات قبل كدة .. نفدنا من سياسة الحياد •• إذن الانجليز أو الغرب موش ممكن يسيبنا بأى حال من الأحوال ننفد بقنال السويس . .

مفاوضة مع الانجليز

بعد تأميم قنال السويس حصل العدوان .. أيه حصل . ؟ الشعب كله هب ليدافع عن بلده وعن أرضه وعن شرفه ولكن كانوا الرجعيين أوالفئات الرجعية المعروفة تجتمع لتهمس وتتكلم وتبحث كيف تنتهز هذه الفرصة لتخدع الشعب .. تضحك عليه .. وابتدوا يقولوا إنهم حايرفعوا عريضة تحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه وإنهم حايطلبوا إنهم يتفاوضوا مع الانجليز . . سمعنا احنا هذا الكلام وأنا كنت موجود فى هذا المبنى المجاور لمجلس الأمة وأنا قلت ان أى واحد حاييجى يقدم عريضة بهذا الشكل يعتبر خائن ولايحتاج إلى محكمة وانما الواجب على أننى انفذ الحكم عليه فوراً فى حديقة مجلس الوزراء لأن أى تردد بالنسبة لهؤلاء الناس قد يضر بالبلد .. وهم فاكرين أن البلد تستطيع أن تحتمل الأساليب اللى صارت أو اللى سارو عليها فى الماضى •• طبعاً اختلفوا على شىء واحد وهو مين اللى ييجى يقدم هذه العريضة ••

بعد كده إحنا سبناهم وما كانش فيه أى داعى أبداً بأى حال من الأحوال أن

إحنا نؤاخدهم على هذا الكلام ونؤاخذهم على الهمس ، أو نؤاخذهم على الأمل .. اللى شعروا به أو نؤاخذهم على العمل فى الحكومة تحت حماية الإنجليز . . إنهم حاييجوا يحكموا تحت حماية الإنجليز أو تحت حماية الاستعمار . . وكان شعارنا الأساسى هو أن لاداعى بأى حال من الأحوال ان احنا نلوث كفاحنا الباسل وكفاح الشعب فى هذه المعركة واستشهاده واستبساله ان احنا نخرج هؤلاء الناس علشان نحاكمهم على تآمرهم وتركناهم ولم نمسهم بأى شىء ...

الرأسماليون والشركات الممصرة

فى الحصار الاقتصادى بعد كده لما بدأ الحصار الاقتصادى بعد معركة قنال السويس .. الرجعية أيضاً لها دور .. هربوا الأموال ضاربوا بالنقد ..

بعدين لما أعلنا تأميم الشركات البريطانية والفرنسية .. موش تأميم أعلنا التمصير .. على طول اتلموا على بعض وقدموا طلبات وجاء القيسونى جايب كشف متقدمين له بيه الرأسماليين وكل واحد فيهم عاوز يخبط شركتين تلاتة من الشركات الممصرة سواء من اللى أصلها فرنسية أو أصلها انجليزية وأنا فى هذا اليوم قلت له إن جميع هذه الشركات بتروح للقطاع العام وان دى من الشركات اللى وضعت تحت الحراسة وان إحنا لن نستطيع بأى حال ان احنا نخلى الرأسماليين يزيدوا تحكمهم بانهم يأخذوا أيضا ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا .

كانت الفرصة طبعاً لنا فى هذا الوقت بأن احنا نقيم القطاع العام ونبدأ قطاع عام فعلا على أساس واسع ونبدأ فى تطبيق الإشتراكية بمفهومها الحقيقى . اللى هو يبدأ بخلق قطاع عام فى الصناعة وفى التجارة . .

رأس المال الجبان

التصنيع .. بدأنا فى التصنيع .

ايه دورهم فى التصنيع .. ؟

باستمرار كل كلامهم ان هذه الإجراءات مابتطمئنش رأس المال خايف .. رأس

المال كاشش رأس المـال جبان . رأس المال عاز يطمئن .. وطبعاً مين رأس المـال ؟ هم عايزين نسيب لهم كل شيء .. رأس المال الأجنبي مش حايسام أبدا طالما فيه إجراءات .

طبعاً إزاى احنا نطمئن واحنا ثورة .. إذا كنا بننهى الثورة ، الحل الوحيد هو أن نعلن انهاء الثورة علشان نطمئن رأس المال الخايف ورأس المـال الـكاشش ورأس المـال الجبان .

كل هذه كانت شعارات بترفع .. وكانت كلمات بتقال علشان تفت فى عضدنا وعشان تخوفنا وعشان تخلينا نستجيب لرغباتهم .

سعر الجنيه كان بينزل بره لأنهم هم اللى كانوا بيهربوا الفلوس طبعا هم يعنى عايزين أيضاً يحكوا ليطمئنوا إطمئنان كامل وليزيدوا استغلالهم .

رأس المال الخايف . . رأس المال الـكاشش . . رأس المال بعد الثورة الغير مطمئن عمل ايه قبل الثورة سنة ٥٢ حصل ايه ؟ . . إيه الأموال اللى استخدمت من أجل التصنيع .

قبل الثورة سنة ٥١ كل اللى استثمر من أجل التصنيع ٢ مليون جنيه و ١٠٠ ألف كان أو ١٢٠ ألف كل الفلوس اللى صرفت فى الصناعة من القطاع الخاص .

السنة اللى فاتت استثمر من أجل الصناعه ٨٨ مليون جنيه تقريباً — ٤٤ مرة قد اللى كان بيستثمر قبل الثورة .

الغرض من الـكلام ده كان دايما ان احنا نـكش . . وان احنا نخاف . . ان احنا بنحاول أن نلق إليهم بمقاليد الأمور . . المخاطرة . . بيقولوا ان رأس المال عايز يطمئن . . نعم احنا كنا رأس المال بنعقد له الإتفاقيات بالخارج . . رأس المال بنوفر له العملة الصعبة . . بنوفر له جميع التسهيلات علشان يعمل هو كل اللى بيعمله كان أنه بيأخذ أرباح المصانع .

ايه المخاطرة اللى فى مقابلها رأس المال كان بيأخذ هذه الفوائد ؟ ما فيش مخاطرة بأى حال من الأحوال ، مشروعات طبعا تحولت إلى أرباح شخصية . وكلنا نعرف أن المشروعات الصناعية حققت أرباح كثيرة فى السنين الأخيرة نظراً لمنع استيراد جميع البضائع الاستهلاكية إحنا بنستورد منها للاستهلاك ١٠ ٪ يمكن ١٠ ٪ بتبان

كبيرة لأن احنا الاستيراد بتاعنا بيزيد ولكن الباقى ٩٠ ٪ بنستورد مواد خام أو سلع رأسمالية . .

أنا حبيت أقول هذا السرد علشان أبين المركة من أول يوم من سنة ٥٢ ، هى معركة فيها شد وجذب وفيها صراع طبقى ، ما نقدرش نقول ان ما فيش صراع طبقى ، طالما فيه فلاح بيشتغل عامل تراحيل وموش لاقى يا كل وفيه واحد بيكسب فى السنة كام نص مليون جنيه وبيجيب العشا بتاعه من مكتبه من باريس بالطيارة يبقى لا بد يكون فيه صراع طبقى وإلا إذا ما كانش فيه صراع طبقى ما يبقاش هذا الشعب شعب حى ولكن معرفتنا أن هذا الشعب شعب حى يكافح وقاتل وقبل الثورة فيها قتلى فى أراضى البدراوى كان فيه قتلى كلنا نعرف حصل ازاى ان الفلاحين ثاروا من أجل كرامتهم ومن أجل إنسانيتهم .

فى كفور نجم كان فيه قتلى فى مناطق مختلفة ، كان فيه قتلى رغم التحكم ورغم انه كان معروف ان اللى حايعصى حايموت ، واللى حايعصى يتخرب بيته لأن هؤلاء الناس هم أسياد البلد إذا كان فيه صراع طبقى ما نقدرش نقول انى لما بقول ان فيه صراع أنا باعمل صراع طبقى فى البلد أنا من أول ما نشأت فى هذه البلد وأنا طالب ..شاعر ان فيه صراع طبقى وأنا فى ثانوى شاعر ان فيه صراع طبقى وأنا بعد كده ، فى كلية الحقوق كنت شاعر ان فيه صراع طبقى بعد كده وأنا فى الجيش لم أنعزل عن هذا الشعب كنت شاعر ان فيه صراع طبقى لأن كان فيه ظلم اجتماعى وكان فيه طبقة تسود وتتحكم قلنا تسود وتتحكم وكان بقية الناس كلهم بيشعروا بأنهم حرموا من أبسط الحقوق .

طبعاً الصراع الطبقى كان موجود دائماً وأنا من أول يوم من أيام الثورة كنت أشعر بهذا الصراع الطبقى ومن الدوافع التى دفعتنا إلى أن نعمل على وضع قانون الإصلاح الزراعى موضع التنفيذ من أول يوم هو هذا الصراع وهذا التناقض الكبير الموجود بين فئات الشعب ، أقلية بتأخذ كل شىء وأغلبية محرومة من كل شىء .

دور الثورة الاجتماعية :

بعد تراجع الاستعمار فى سنة ٥٧ بعد الحصار الاقتصادى وهزيمة الحصار الاقتصادى كان من الواضح أن دور الثورة الاجتماعية قد جاء .. الثورة السياسية حققت نصر كبير، حققت نصر كبير بأنها خرجت الإنجليز موش مرة واحدة .. خرجت الإنجليز مرتين ، مرة فى الجلاء ثم مرة بعد العدوان على بور سعيد ثم إعادة قنال السويس ثم أممت معظم المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر ، بعد تراجع الاستعمار بعد انتصار القوى الشعبية فى معركة السويس طبعاً كان هناك أثر ورد فعل كبير فى جميع أنحاء المنطقة اللى بنعيش فيها ، تساقطت عروش واهتزت عروش فى هذه المنطقه لم تقمها إرادات الشعوب ، وإنما أقيمت رغما عن إرادات الشعوب . . بالنسبة لينا احنا بعد النصر فى المعركة السياسية كان من الطبيعى أن ننتقل إلى المرحلة الثانية للثورة الاجتماعية اللى اتكلمنا عنها من أول يوم بدأنا فيه عمل ما أعتبر هوش كبير ولكن عمل بسيط ولكن اللى أعلناه من أول يوم ان فيه ثورة سياسية وثورة اجتماعية الثورة السياسية واضحة المعالم ، الثورة الاجتماعية لم تكن واضحة المعالم ولم يكن قانون الإصلاح الزراعى إلا توضيحا لهذه الثورة السياسية .

معركة العدالة الاجتماعية .

بدأت معركة ثانية ، اللى هى معركة العدالة الاجتماعية ، اتكلمت فى سنة ٥٧ ، فيه ناس السنة دى بيقولوا الله ، ده الحاجات دى مفاجأة ، بتطلع مفاجآت ؛ فى ٥٧ اتكلمت فى الجامعة ، فى مؤتمر التعاون ، مفيش حاجة ما قلتهاش ، واللى يرجع لهذه الخطبة فى سنة ٥٧ حايجد الكلام اللى اتعمل سنة ٦١ بالتفصيل . وهو كان مفروض انه يتعمل سنة ٥٨ ، الكلام خاص بالنسبة للاستغلال . والرأسمالية المستغلة ، ودكتاتورية رأس المال ، وعدالة التوزيع ، والتوزيع فى التجارة ، مفيش كلمة ما أتقالتش .

بدأنا فى سنة ٥٧ نتكلم فى الاشتراكية ، وندعو للاشتراكية ، وبدأنا فى

سنة ٥٧ نرفع شعار إقامة مجتمع إشتراكى ديمقراطى تعاونى . ما كناش رفعنا هذا الشعار من قبل كده . يمكن فى سنة ٥٦ أول مرة بدأنا ، فى سنة ٥٧ بدأنا نركز على هذا الشعار . وقلنا إن معركة العدالة الاجتماعية هى معركة من أجل العدل من أجل الـكفاية إن احنا نتوسع فى الإنتاج واتكلمت فى هذه الخطبة ، فى سنة ٥٧ ، عن التوسع فى الإنتاج فى كل ناحية من نواحى الانتاج . ثم تـكلمت أيضاً عن الحاجة إلى عدالة التوزيع وأن يكون الدخل القومى يوزع الدخل القومى بطريقة عادلة بين أبناء الأمة بدلا من أن تستأثر به طائفة محدودة كما كان الحال بالنسبة لينافى الماضى كانت الاشتراكية برضه زى ما قلت فى هذه الأيام ، هى طريقتنا إلى العدل ، أوكان الشعار اللى رفعناه هو إقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى ، هوطريقنا إلى العدل ، وكان من الواضح ان العدل اللى كنا ننادى بيه هو فعلا شريعة الله ، وأن شريعة الله هى من أول يوم بتنادى بالعدل ، وتنادى بالمساواة وتنادى بتـكافؤ الفرص .

وكان رأينا أنه إذا كان للحرية السياسية مفهوم ، أن يكون للمواطن الحق فى تقرير أمر وطنه فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص .

الرجعية أقلمت نفسها :

الرجعية عملت إيه ؟ . . الرجعية بعد هذا أقلمت نفسها ، خصوصا تفسيرنا للاتحاد القومى ، إيه تفسيرنا للاتحاد القومى ؟ . إنه بيكون بعد أن أعلنا تـكوين الاتحاد القومى فى دستور ٥٦ ، وبدأت الرجعية تستغل المواطنين كلهم اتحاد قومى من أجل بناء الوطن . وبعدين أنا بينت فى خطبى هذا الاتحاد القومى لا يمثل حزب ولا يمثل احتكار لفئة من الناس ، ولـكنه يمثل أبناء البلد كلهم . وان إحنا عاوزين فى داخل إطار المحبة والوحدة الوطنية ، نجمع البلد كلها ، بجميع طبقاتها ، وأن نحل التناقضات بوسائل سلمية . واتفقوا جداً على هذا الـكلام . . كان كلام يجد قبول ويجد استحسان . وبعدين قلت أيضاً إن فيه صراع طبقى . ولـكن ماحناش عايزين .

نحل هذا الصراع الطبقي بالعنف ؟ ولابالقوة . ولابالدم ولا بحمامات الدم . ولكن عايزين نحل هذا الصراع الطبقي في داخل الاتحاد القومي . في إطار من الوحدة الوطنية وقلنا ان احنا عايزين نعايش سلمي بين الطبقات ، وعايزين في نفس الوقت نحل الخلافات في داخل الاتحاد القومي .

مابعرفش الرجعية هل صدقت هذا الكلام أو اعتبرته شعارات غير قابلة للتنفيذ ، ولكن كل اللي أعرفه ان الرجعية وجدت أن هناك فرصة لها لكي تفرق في داخل الاتحاد القومي ولكي تسيطر على الاتحاد القومي .

وواضح كل الوضوح أن الرجعية أقلمت نفسها ، والرجعية مشيت في الاتحاد القومي ، وبعدين مابقناش نقول إن ده رجعي كنا بنقول والله ده راجل طيب وماشي . العملية أبداً مش فلان راجل طيب ، لأن هو في العملية دي بيستغل مثلا عشر آلاف جنيه ويعمل غداً .. ويوم الجمعة فول نابت وشوية عيش بخمسة جنيه ، ويلم الناس . وكل الناس بيقولوا فلان الفلاني ده راجل طيب يعني العملية هي استغلال ، أو يدبح دبيحة كل شهر أو شهرين ، ويجيب الناس اللي هو واخد فلوسهم وواخد عرق جبينهم يوكلهم أكلة ويقولوا والله الراجل ده راجل طيب ، دبح لينا دبيحة ، وعملية مش عملية حسنة ، ولاالعملية عملية حقوق ؛ وعملية واجبات . والله بكل أسف احنا برضه فكرنا بهذه الطريقة وانضحك علينا تمام زي ما انضحك على الفلاحين اللي بيدبحوا لهم دبايح كل جمعة وبيغدوهم أو بيعشوهم وقلنا والله ده راجل طيب فلان ده فيه شيء لله .

حلول بالوسائل السلمية :

وابتدأنا ، يعني حسن النية كان من جانبنا متوفر ١٠٠٪ ، وهم استغلوا بقوا يقولوا الثورة دي رحيمة ، الثورة . . يعني بقوا يقولوا نكت يقولوا ما هو اللي بيعمل حتى مؤامرة ، إذا نجحت المؤامرة يبقى رئيس جمهورية وإن ما نجحتش بيروح شركة ، رئيس مجلس إدارة شركة ، الكلام ده معروف يعني كله ، وأنا باسمعه وعارفه .

استغل هذا الكلام استغلال كامل ، واستغلت العاطفة ، يعني معروف يعني تلاقي لو حد اعتقل مننا ، ثاني يوم عارفين أبص الاقي ولاده ومراته بعتين لي جوابات ،

واللى جايين ، يقولوا والله دى نقطة ضعف وهم عارفينها ، اللى هى الرحمة والعملية اللى زى كده .

لكن من ناحيتنا ، طبيعى لابد ان تكون هناك رحمة لأن احنا مسئولين عن المجموع من ناحيتنا ضرورى ان احنا نحاول بكل وسيلة من الوسائل أن نحل الخلافات فى إطار من الوحدة الوطنية .

من ناحيتنا ضرورى ان احنا مانكونش بأى حال من الأحوال البادئين بالعدوان ولكن يجب ان احنا نحل مشاكلنا بالوسائل السلمية . ونحل مشاكلنا بأقل ما يمكن من الخسائر .

من ناحيتنا كان لازم نأخذ هذا الأسلوب .

من ناحيتنا كان ممكن مثلا ان احنا نتصور إيه اللى فى قلب الآخر ؟ لا يمكن لأى شخص انه يعرف ايه اللى فى قلب الآخرين بأى حال من الأحوال ولكن باستمرار بنفترض حسن النية ، ونفترض أنهم بيقابلوا هذا بنفس الشىء أو بهذا الشعور . بشعور مماثل .

مع الشعارات فقط :

الرجعية أقلمت نفسها وحينما أتكلم عن الأقلمة ، الرجعية المعاصرة أو الرأسمالية المعاصرة ، شاطرة جداً ، انها تؤقلم نفسها وفقا لطبيعة العصر .

بعد سنة ٥٧ ، رفع الرجعيين يفط اشتراكهم ، وفعلا هم أصلهم بيكسبوا من زيادة الانتاج ، واحد رجعى أو رأسمالى مستغل ، أو اصلا اقطاعى ، تلاقيه عامل جوابات ومعلق يفط فى الاشتراكية وكلام . . ليه ؟ . . طالما الاشتراكية يفط بس هم هم مبسوطين ؛ طالما الاشتراكية شعارات بس هم زعلانين ليه ؟ ده هم عايزين كده . مستعدين يحطوا شعارات فى الاشتراكية أداللى بنقولها عشرين مرة بس ما نحطش الاشتراكية موضع التنفيذ وما نطبقهاش .

رشوة وخيانة للأمانة

بعد كده بدأ الانحراف ، انحراف ازاى ؟ .. بقى فيه قطاع عام ، بقى قطاع خاص القطاع الخاص عايز يكسب . الصناعة اللى كانت بـ ٢ بـ ٥ مليون بتيجى فى سنة ٦٠ الحكومة بتنزل ١٦٠ مليون جنيه للعمليات ، مليون بقت بـ ٨٨ مليون ، الباقى اللى كانت فى سنة ٥٢ ، الحكومة بتبنيها اللى فى المشروعات الحكومية لا أول لها ولا آخر ، الرأسمالية المستغلة بتنفذ وتريد أن تربح ، مش الربح الحلال اللى مفروض انهم يكسبوه ، ولكن الربح الحرام . تبدأ على طول عملية الرشوة ، إذا كان فيه عملية هو حايكسب فيها ١٠٠،٠٠٠ جنيه أو ١٥٠،٠٠٠ جنيه ما عندوش مانع يدفع ٢٠،٠٠٠ جنيه أو ٢٥،٠٠٠ جنيه علشان يأخذ هذه العملية . حصلت عمليات . بعض الناس رفضوا آلات من انتاج مصانعنا لأنها غير مطابقة للمواصفات وأخذوا آلات جيه من الخارج دفعين فيها عملة صعبة احنا فى أشد الحاجة إليها من عند جورج فاهوم . جورج فاهوم مديهم رشوة . وصل الأمر إلى حد التخريب ، وصل الأمر إلى أن المقاولات ترشى والمقاولين يرشوا وبقوا اللى بيشتغلوا فى التجارة بيرشوا فى التوريد بيرشوا ، فى التصدير بيرشوا ، أو فى الاستيراد بيرشوا ، ليه ؟ لأنه حايحقق أرباح ، وعايز يحقق أرباح . بالنسبة لى كان عندى فرصة لأنى أمسكت حادثة وأمشى وراها وكل حادثة عايزه شهر أو شهرين والحسين حادثة عايزين لهم ١٠٠ شهر إمسك ناس واحبس ناس ، اتحبس وكيل وزارة الإصلاح الزراعى وموجود فى السجن المهندس اللى معاه ، اللى بياخذ ٢ ٪ واللى بياخذ ١ ٪ .

مش احنا بس المجتمع الوحيد اللى فيه ناس يتصور لها نفسها انها تأخذ رشوة أو تخون الأمانة ، فى كل مجتمعات الدنيا ، ومنذ قامت الخليقة فيه الفاسد والطيب ، ولكن احنا علينا ان احنا نوضح النظام اللى يمنع هذا ونوضع الأسس اللى تقضى على هذا الكلام قضاء كاملا .

حانحل إزاى ؟ بالرقابة الإدارية بنحل إزاى ، بالنيابة الإدارية ، مفيش فايدة ، لأنها عمليات لا أول لها ولا آخر . فيه عمليه ظهرت ، فيه الرأسمالية المستغلة موجودة فى البلد ، فيه مشروعات كثيرة بتقوم بها الحكومة ، هم عايزين يأخذوا هذه

المشروعات والنفوس الضعيفة موجودة فى كل مكان . وبشكل بساطة بيقدروا يوصلوا للنفوس الضعيفة ، ببعض الهدايا أو بالرشوة .

عمليات الإفساد :

إذن كان لا بد من حل جذرى للقضاء على هذا .

فيه الناس طبعا اللى انحرفوا أيضاً ، الناس اللى قالوا انهم وطنيين ، اللى فتحوا مكاتب الاستيراد والتصدير بعد كده ، واللى ابتدأوا يستوردوا فحم يستوردوا سكر ، كنا بنستورد ٢٠٠٠٠ طن فحم ، أو ١٠٠٠٠ طن سكر ، وياخد فى طن الفحم جنيه يعنى بيطلع بعشرين ألف جنيه . ليه ؟ . هو كانت ما هيته ايه ، ما هيتة ٧٠ جنيه ، يبقى فيه انحراف بنقابله فى مجتمعنا .

إزاى بنحل هذا ؟ . . بنقضى على كل هذه العمليات ، اللى بيدوروا لهم على حد من الأقارب أو حد من المعارف عشان يفتحوا لهم مكاتب تصدير . عمليات اللى أنا شفتها فى آخر سنة ٦٠ ، كانت عمليات تدل على أن الرجعية والرأسمالية المستغلة بتدفع بكل قوتها لتقضى على كل معنى من المعانى التى تنادى بها . وأنا وجدت نفسى عاجز أن أقابل هذا الهجوم بأى طريقة من الطرق المعروفة ، عارف لكن عاجز . . لأن حاروح النيابة ، يروح النيابة بيطلعوا بكفالة عشرة جنيه . بيوضع فى الاعتقال بعد كده ، طيب وبعدين ؟ .. العملية طبعا اللى بيثبت عليه فى النيابة آهو بيروح ، لكن العمليات دى أثباتها خصوصا عمليات الإفساد بالذات ، صعبة .

الرأسمالية تتسلل .

فى سنة ٦٠ أنا كنت أشعر ان احنا يمكن الدفع الثورى غير قائم ، الثورة أبدت تتعثر ، الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ ، وبدأت تهرب وتتسلل إلى الصف والأمثلة كانت أدامى واضحة ، وكانت أدامى باينة ، كان الخطر فى ايه ؟ .. الرأسمالية المستغلة والرجعية توشك أن تجند الثورة الوطنية ، أو تلم الثورة الوطنية لحسابها الخاص . وكنا بنقابل ده هنا طبعا فى مصر ، وكنا متعثرين فى ايه اللى بنعمله ، لأنه كان عندنا فى مصر غير الظروف اللى كنا فيها فى سوريا . واحنا أجلنا حاجات

شيركة بالنسبة لمصر . لأننا كنا بنقول ايه تأثير ده بالنسبة لسوريا ، وكنا بنعطل الاجراءات اللى ممكن تتخذ ولكن كنا فى نفس الوقت بنجد أن الرجعية هنا بتسلل وبتبدأ تأخذ مراكز على درجة كبيرة من الخطورة .

يعنى تقريبا أنا فى يوم من الأيام قلت ان الرجعية والرأسمالية المستغلة بدأت تخبط الثورة والثورة اللى قامت سنة ٥٢ ضاعت والأمور بهذا الشكل موش ممكن أنها تمشى .

بنبص فى الاتحادالقومى بنلاقى الرجعية هى المتصدرة الاتحاد القومى .. بنبص فى التجارة نجد الرجعية متصدرة فى التجارة .. بنبص فى الأرباح .. السنة اللى فاتت .. أنا قبل يوليو طلبت الناس اللى أرباحم بتزيد عن عشرة آلاف جنيه .. السنة اللى فاتت والسنة اللى قبلها وجدت ان اللى أرباحهم بتزيد عن عشره آلاف جنيه تضاعف فى سنة واحدة .

طبعا كل واحد يمكن كان متتبع الظروف الاجتماعيه والوضع الاجتماعى فى مصر بلدنا .. كان بيقدر يشوف هذه الأمور وبيشوف الأرباح الخيالية اللى كان مستلف ثلاثة مليون جنيه أو عليه دين للحكومة وثلاثة مليون جنيه سددوا فى سنتين . سددوا إزاى فى سنتين لما هوه ما كانش عنده فلوس .. قطعا موش معقول دفع ضرائب .. موش معقول حصل على هذه الأموال بطريق شريف لأنه إذا كان عنده ثلاثة مليون أرباح علشان يسدد منها أو حاجات بهذا الشكل وفقا لقانون ضرائب هذه الأرباح لازم بيعود منها جزء كبير جداً للحكومة ..

ترجع طبعا للدفاتر ماتعرفش .

إذن فى سنة ٦٠ كان من الواضح ان الثورة اللى قامت سنة ٥٢ . الثورة الوطنية اللى قامت سنة ٥٢ على أن تكون ثورة سياسية وعلى أن تكون ثورة اجتماعية خلصت دورها فى الناحية السياسية ولم تستطع ان تندفع فى دورها فى الناحية الاجتماعية .

طبعا فيه أسباب كثيرة لهذا ومبررات كثيرة لهذا ولكنها لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تمنع الدفع الثورى لوضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ .

البلد يملكها ٥٪ .

فيه ناس كثير النهارده بعد القوائم اللى انتشرت فى الجرائد بيقولوا . . الله . . أمال كانوا ساكتين ليه من سنة ١٩٥٢ .

طبعا سنة ٥٢ كنا بنواجه الثورة السياسية كان فيه ٨٠ ألف عسكرى انجليزى طلعوا سنة ٥٦ فى شهر يونيو . . رجعوا تانى فى شهر نوفمبر . . طلعوا تانى فى شهر ديسمبر سنة ٥٧ . . بدأوا بعد كده حصار اقتصادى سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٨ .

بعد كده دخلنا على الوحدة مع سوريا .

بدأنا نتعثر . . بدأنا نجابه موقف غير الموقف اللى كنا فيه . . البلد مين اللى كان بيملكها اللى بيقرأ القوائم اللى طلعت دى يجد ان البلد مش ملك أبنائها بأى حال من الأحوال .. البلد ملك لفئة قليلة .. لايمثلوا أكثر من خمسة فى المائة والباقى هم بيشتغلوا علشان يحققوا أرباح لهذه الفئة القليلة .

سيطرة رأس المال .

فى سنة ٦٠ أنا كنت تملى أتكلم وأقول سيطرة رأس المال على الحكم . . سنة ٦٠ أنا ابتديت أشعر بالخوف أو بالخطر من سيطرة رأس المال على الحكم ، . . زى ماقلت لكم موش معنى سيطرة رأس المال على الحكم انه بييجوا الرأسماليين والمليونيرات ويكونوا وزارة بأى حال من الأحوال .. لا .. ولكن كان زمان بيروحوا للوزراء .. معروف ان لما تتعين الوزارة ده من شركة فلان وده من شركة علان ابتدأوا دلوقت ينفذوا إلى كبار الموظفين .

القضية اللى حصلت مثلا فى مديرية التحرير بقت تبين فعلا ان فيه خطورة من سيطرة رأس المال على الحكم . إذن كان وكيل وزارة أصله أستاذ أو أستاذ مساعد فى الجامعة جه وتولى مسئولية بهذا الشكل ثم بعد هذا قيل إنه يأخذ رشوة ما بقى وكيل وزارة . . يبقى الواحد ساعات يشعر بنوع من القلق والخوف على مصيرنا إذا الناس مشيوا بهذا الشكل ، يبقى ده نوع من سيطرة رأس المال على الحكم لأن رد انتاج مصانعنا والحصول على انتاج المصانع الخارجية رغم أننا فى حاجة إلى كل

مليم من العملة الصعبة ده أيضا بيمثل ان هناك خطر كبير لأن رأس المال يريد أن يسيطر على الحكم وبينفذ موش قادر يسيطر من فوق أهو بييجي يسيطر من أي حلقة من الحلقات بيجدها ضعيفة .. بيدخل علشان يسيطر وينفذ أغراضه .

محاولة استغلال الثورة .

لما كانوا زمان بيرتبوا الوزارات وكان رئيس الوزارة أو الوزير هو الشخص اللى بيحقق لهم أهدافهم وبيحقق لهم أغراضهم موش قادرين النهارده يؤلفوا الوزارات يبقى بيتعاونوا مع بعض أفراد الجهاز الحاكم .

إذن حاولت الرجعية أن تستغل الثورة لحسابها رفعت شعارات الإشتراكية طالما كانت هذه الشعارات غير مطبقة .

طبعاً كان لابد للثورة أن تأخذ طريقها ولا بد للثورة الاجتماعية أن تأخذ طريقها .

من الواضح لينا إيه هوه هدف الثورة الاجتماعية .. هدف الثورة الاجتماعية شيء واضح . . تحرير الشعب . . لبناء الوطن تحرير الشعب من الاستغلال .

وناس كثير بيقولوا ما عندناش نظرية . . بدنا والله تقولوا لنا نظرية . . فين النظرية اللى إحنا ما شيين عليها ؟ . .

بتقولوا اشتراكية ديموقراطية تعاونية . . ايه هيه النظريه ؟ إيه هيه حدود النظرية ؟

أنا باسأل أيه هيه أهداف النظرية ؟ أنا بأقول إنى أنا ما كانش مطلوب منى فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع يوم ٢٣ يوليو ومعايا كتاب مطبوع وأقول إن هذا الكتاب هو نظرية : . مستحيل . . لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو لأن ما كناش نعمل عمليتين مع بعض اللى بيقولوا إيه هيه النظرية بيعقدوها قوى وبيصعبوها خالص يعنى دى عملية تعذيب . تعذيب .

ربنا إدانا مثل فى هذا ، علشان نطبقه فى الحياة .

فى الإسلام كان يقدر ينزل مع سيدنا جبريل كتاب مطبوع ومتجلد ويقولوا آدى النظرية آدى القرآن آدى العقيدة . ما عملش كده . . ليه ممملش كده . . علشان يدينا فى حياتنا عبرة لينا وعظة لينا .

خطوة وراء خطوة .

ابتدأ الإسلام ، أشهد ألا إله إلا الله وأن سيدنا محمدا رسول الله . . إبتدأ الإسلام بهذا . . جملتين ما بدأش أبداً بكل ما هو موجود فى القرآن ثم بدأ بعد هذا أيضاً فى الإسلام يدينا عبر وعظة فى حياتنا . . فى الأول عن الخمر قال بالنسبة للسؤال عن الخمر . . الخمر فيها إثم وفيها نفع ولكن إثمها أكثر من نفعها . . يعنى مسموح بيها .

بعد كده قال ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى معنى كده أن طول النهار ما حدش بيشرب الخمر ولكن بعد صلاة العشاء بيقدروا يشربوها بعد كده حرمت وقال إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام . . إلى آخر الآية رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه . .

حرم تحريم قاطع . . طيب ليه ما قالش الآية الأخيرة من الأول . . وأباح فى الأول . . أباح هذا . . أباح وقال فيها فايدة . . فيها نفع وفيها ضرر . . ولكن ضررها أكثر من نفعها إدانا فى هذا طريقة للعمل . . إدانا فى هذا دليل للعمل . . إدانا هذا وسيلة للعمل وإدا الناس فرصة أيضاً ليقتنعوا خطوة ورا خطوة . . ورا خطوة . . ورا خطوة . . مرحلة ورا مرحلة لغاية ما جه الآخر وحرم . . فعلا كانت الناس مقتنعة بالتحريم .

٢٣ سنه لغاية ما نزل القرآن وتم نزول القرآن . . ليه ربنا عمل كده . . حتى يعطينا الفرصه والدليل أو الوسيلة التى نقدر نعمل بيها فى حياتنا وفى دنيانا . .

فى جميع الديانات مشيت الأمور بهذا الشكل . . ما فيش نبى نزل عليه كل شىء مرة واحدة ، باستمرار خطوة ورا خطوة . . ورا خطوة .

إذن إحنا لما نيجى نعمل لازم نمشى بهذا الشكل لآزم نأخذ فى عملنا هذه الطريقة فى التفكير يوم ٢٣ يوليو الكلام اللى باتكلمه النهارده لو أنا كنت قعدت معا كم يوم ٢٣ يوليو ما كنتش أعرف أتكلمه لأنى ما كنتش مشيت فى تجربة العشر سنين اللى أنا أتوجدت فيها فى العشر سنين . . اللى فاتت وكنت أقعد يوم ٢٣ يوليو بتقولوا عاوزين محاضرة فى التكتيك أقول لكم محاضرة فى التكتيك . . أو فى أى موضوع عسكرى . . تقولوا لى اتكلم فى الثورة فى العمليات إللى إحنا بنتكلم فيها النهاردة ، كان طبعا موضوع يبقى من الصعب عليّه قوى انى أنا أتكلم فيه .

مبادىء الثورة الستة .

ولكن عندنا المبادىء الستة . . المبادىء الستة . . أما بنفسرها بنجد فيها كل حاجة القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار . . القضاء على الاقطاع . . القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . . إقامة عدالة اجتماعية . . إقامة جيش وطنى قوى . . إقامة حياة سليمة ديمقراطية .

كل شىء بيدخل ضمن هذه المبادىء الستة . . هذه المبادىء الستة لو فصلناها وفسرناها بنبص نلاقيها بتدينا النظرية .

واحنا ظروفنا جت . إن التطبيق الثورى . . تطبيقنا الثورى يمكن سابق النظرية وبعدين ايه النظرية ؟ . . النظرية هى دليل العمل .

بعدين عن أى شىء بتيجى النظرية ؟ . . عن دراسة المشاكل ولكن أنا فى رأى اللى بيقعدوا يقولوا إنه ما فيش نظرية عاوزين نعرف النظرية هم بيحطوا لنا . . عاوزين يحطوا لنا عقد وبس بأى وسيلة من الوسائل وبأى شكل من الأشكال . .

نحل العقد دى إزاى . .

يقولوا لنا حلوها إنتو بقى . . تكلم أى واحد يقول لك ما فيش نظرية . . ايه النظرية . . حدد لى النهاردة ح نقف فين أنا ما أقدرش أنى أحدد أننا حانقف

فين ، الشعب هو اللى يحدد حاتقف فين ايه اللى حيخجلنى أو أيه اللى حيمكنى من أن نحدد بالنسبة ليه أنا . .

أنا يعنى لن أستطيع أن أقف إلا إذا انتهى استغلال الإنسان للانسان وكل واحد أصبح يشعر ان فيه فرصة متكافئة مع الآخر.. ده شعورى وده إحساسى وده أملى من يوم ما كنت طالب ومن يوم ما كنت باطلع فى الشوارع فى هذه البلد وبأعتبر أن ده يمكن كان إحساس وأمل كل واحد فيكم فى كل ظرف من الظروف وكان بالنسبة لى بيعتبر منى يمكن ساعات الواحد يحلم أحلام يقظة ويشعر بيه فى الخيال بنعمل محاولة إن شاء الله فى المؤتمر بعد ما تخلصوا شغلكم ويتكون المؤتمر بنحاول نقدم مشروع للميثاق الوطنى يبقى هوه دليلنا للعمل بعد كده كل سنة بنغير لأن النظرية أو ميثاق العمل الوطنى لن يكون إلا نتيجة لدراسة مشاكل المجتمع أى واحد يقول إن مشاكل المجتمع فى بلدنا درست دراسة كاملة ثم وضعت لها الحلول يبقى يعنى مبالغ جداً .

مشروع للميثاق الوطنى .

مشاكل المجتمع لم تدرس حتى الآن دراسة كاملة . . وأنا برضه حاقدم الميثاق فى المؤتمر وبأقول أن الميثاق حايتقدم للمؤتمر ومشاكلنا لم تدرس وعشر سنين المشاكل الموجودة عندنا لم تدرس . الحلول لهذه المشاكل لم توضع . . ولكن واجبنا رغم هذا ان احنا باستمرار بنوضع حلول . .

بتقدم الميثاق . . بنقدم البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية من دراسة المشاكل . . هل هذه الدراسة حاتكون مستوفاة مية فى المية هل هذه الدراسة حاتكون كاملة ؟ .

ما أقدرش أقول أبدا ان الدراسة كاملة أو الدراسة مستوفاة لأنى أنا النهارده طالب رأس المال الأجنبى اللى مستثمر فى مصر من أول الثورة بقى لى ٣ أيام . . ماهماش عارفين يجيبوا رأس المال المستثمر الأجنبى من أول الثورة من سنة ١٩٥٢ لغاية النهاردة . . ولسه لازالت عندنا أجهزة . . فيه أجهزة يعنى يجب تكون مستعدة تمام الاستعداد وفيها خلل موش عاوز كنت أتصور أن الحكومة بقت مكنه

أو بتشتغل بالديزل أو بتشتغل بالكهربة وموش حاتتعطل . . أبدا لسه ماوصلنا لهذا الكلام لسه فيه خالل . . فى نواحى مختلفة فى الأجهزة اللى احنا بنشتغل فيها وده حنتعرض ليه النهارده ونتعرض ليه أيضا فى المؤتمر .

الثورة الثقافية مهمة

وبالمناسبة برضه باقول إن الثورة الثقافية مهمة جدا فيه عدد كبير منكم هنا من اساتذة الجامعة فيه عدد كبير يستطيع أنه ينقل هذا ، ثم فى النقابات وفى كل النواحى ، الثورة الثقافية هى أساس الثورة السياسية وأساس الثورة الاجتماعية .

إذا كنت أنا باقعد هنا باقول إن فيه ثورة اجتماعية وأن احنا عازين نعمل ثورة اجتماعية وبتيجوا فى كلية الحقوق بتدرسوا الاقتصاد السياسى لغاية آدم سميث وأن العرض والطلب والكلام ده هو أحسن كلام بالدنيا وأن نظرية كذا كذا يبقى هوه ده الشىء المثالى يطلعوا الناس يبصوا لنا هو كده ويستغربوا ويقولوا الله الكلام اللى احنا اتعلمناه فى كلية الحقوق غير الكلام اللى هو بيطبق هنا . أنا بقول لأ العملية مش نظرية عرض وطلب احنا داخلين فى نظام جديد لازم علشان تبقى فيه ثورة ثقافية لازم احنا نؤلف .

كام واحد ألف كتاب اقتصاد عن بلدنا . . موش اقتباس طبعا من بلد تانية . . فيه كام واحد ، فيه مين ألف كتاب اقتصاد عن الاقتصاد اللى أحنا بنقوله النهارده وهذا ممكن . أظن أننا نؤلف هذا الكتاب أن أحنا عملنا نظرية . . لكن أما نجيب عن الأنظمة الاقتصادية المعروفة الأنظمة الأقتصادية المقارنة والانظمة الاقتصادية المعاصرة . . ألاف الكتب موجودة . . ماتقدرش تقول أن أحنا عملنا نظرية وياجمال عبد الناصر أعمل لنا نظرية أنا لن أستطيع أن أعمل نظرية انتوا اللى عليكم تعملوا نظرية . . المثقفين همه اللى عليهم يعملوا النظرية يوم ما الاقى أن فيه كتاب اقتصاد طالع عن أيه الاقتصاد بتاعنا . . وايه التجربة بتاعتنا . . أو أيه اللى يجب أنه يحصل فيها يشعر أن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية . . وأن احنا فعلا ابتدينا نرسم . . ويوم ما الاقى كتاب الاقتصاد هو عبارة عن تكرار لى كنا بناخده فى كلية الحقوق سنة ٣٦ . . الواحد بيصاب بخيبة أمل لا أولها ولا آخر .

أن احنا فعلا اتغيرنا .. فى التجربة .. اتغيرنا فى الممارسة .. بتعمل التجربة بتاعتنا .. انتم عليكم تعملوا الاقتصاد بتاعنا .. إذن الثورة الثقافية هى أساس الثورة السياسية وأساس الثورة الاجتماعية .

التطبيق سابق للنظرية

إذا كنت أخذت الاقتصاد كمثل فيه أمثلة كثيرة . فيه الدستورى فيه كتاب الدستورى وتلاقيه برضه زى كتاب الدستور اللى كان بيديه وايت ابراهيم سنة ٥٦ أو فلان الفلانى سنة كذا بيبقى على طول احنا ما اتحركناش .. بتطلبوا مننا المستحيل وانتم كل واحد فيكم يقدر فى مجاله يعمل الثورة : النظرية مش حتبقى كتاب منزل .. النظرية حتبقى مجموعة هذه الكتب ومجموعة هذه الابحاث اللى كل واحد فيكم يقدر فى جهده وفى حيزه الخاص المحدد له أنه يشتغل فيه .

وبالنسبة للناحية الدستورية فيه طبعا خلافات .. بالنسبة للنظام الشيوعى فيه شىء دستورى بالنسبة للنظام الغربى فيه شىء دستورى .. بالنسبة للكتب اللى بتدرس فى جامعة لندن وجامعة باريس عارفين هما بيقولوا إيه فى هذه الكتب علشان طبعا يحسنوا الانظمة بتاعتهم .

طب بالنسبة لنظامنا وبرضه بنقول نظامنا إيه ونقول عيوبه إيه وحسناته إيه وأنا معنديش مانع كل واحد يقول عيوب العملية وحسناتها إيه واقتراحاته إيه .. لأن احنا لازلنا نسير فى تجربة واحنا بالنسبة لثورتنا أساسها التطبيق سابق النظرية .. فإذا اديتونا النظرية علشان تمشى مع التطبيق وطبعا أنا مش بأقوله لكم بس .. بأقوله لكل الناس اللى الناس سمعنا دلوقتى واللى حيقرأوا هذا الكلام بيبقوا فعلا كل واحد يشتغل فى ميدانه عمل هام جدا .

تكافؤ الفرص

إيه هدف الثورة الاجتماعية .. زى ماقلنا تحرير الشعب تكافؤ الفرصة .. تحرير الشعب من الاستغلال .. هل ممكن أن احنا نوجد تحرير الشعب .. وتكافؤ الفرصة بأن أنا أقعد أخطب وأقول أن احنا عاوزين الحرية للشعب وفرص متكافئة وبس ؟

مش ممكن . . مش ممكن أبداً مستحيل . . ليه . . لأن احنا اتخلقنا وورثنا نظام فلان الفلانى اتولد فى البيت الفلانى ورث ألف فدان أو عشرة آلاف فدان وألف جنيه أوعشرة آلاف جنيه التانى اتولد فى بيت آخر ورث الفقر وورث الغلب وورث المصايب والبلاوى والعيا .

طيب ما هو تكافؤ الفرص . ازاى واحد ورث السلطان والسلطة والتانى ورث البلاء .

طبعاً دا نتيجة تطور المجتمع من آلاف السنين ابن الخولى بيطلع فلاح وابن الإقطاعى وابن الباشا بيطلع سعادة البيه . طيب فين تكافؤ الفرص بين ابن الخولى وبين ابن الباشا .. مفيش موش ممكن .. يعنى ورثنا هذا الأساس .. اتخلقنا كده .. المجتمع طلعنا فيه كده .. الحيةقنا فيها .. طيب ليه ابن الباشا بيروح للدكتور وليه ابن الخولى ما يشفهوش الدكتور .. ليه ده إذا عاز البنسلين بيلقاه والتانى لأ .. هل دى عدالة ؟ .. هل دى شريعة الله ؟ .. فى رأيى إذا أردنا احنا نعمل مساواة اجتماعية لازم كل واحد نديله فرصة متكافئة .. فرص متكافئة إنه يتعلم . . فرصة متكافئة فى إنه يشتغل . . فرص متكافئة فى أنه يتعالج . فرص متكافئة فى إنه يعيش بعد كده . . فيه ناس مجدين حسب الجد وحسب جدهم يتطوروا وفيه ناس غير مجدين طبعاً بياخدوا نصيبهم لكن تكافؤ الفرص يجب أن يبدأ بعملية جذرية منقدرش نقول عايزين تكافؤ فرص فى خطبة أو كلة لأن نبقى بنضحك على عقولنا . .

علينا واجب للفلاحين

ما اقدرش أقول أنا بقيت رئيس جمهورية وأولادى حقهم يطلعوا أولاد رئيس الجمهورية والكلام ده أنساه . . مش ممكن لأنى أنا بقيت رئيس جمهورية عشان هذه المبادىء عشان آمنت بهذه المبادىء وعشان ثرنا سنة ٥٢ ونعتبر أن ده أيضاً ينطبق عليكم وعلى جميع المتعلمين اللى وجدوا الفرصة إنهم يتعلموا ، جميع المتعلمين اللى جم من القريه واللى جم من الريف مش نس بنى مر .. كل متعلمين جم من القرية ومن الريف

عارفين نميش حد ملهوش قرايب بيشتغلوا من القرية مفيش حد ملهوش قرايب فلاحين . مفيش حد ملهوش قرايب محتاجين . مفيش حد ملهوش قرايب النهارده يمنى يمكن تلاق الحياة تخليه ينسى لـكن احنا كلنا علينا واجب بالنسبة لهؤلاء الناس إن ده المجتمع . ده يمثل الشعب فى مجموعه .. كل واحد عليه واجب بالنسبة لنفسه وعليه واجب بالنسبة للآخرين .

دى الثورة اللى قالوا عليها بتخوف ، بتمنع رأس المال الأجنبي هل الثورة الاجتماعية بتمنع رأس المال الأجنبي ؟ .. نسبة رأس المال الأجنبي اللى صرف من رأس المال الأجنبي من أول يوم فى الثورة بيقولوا لأ .. تعمل الشىء الفلانى لأ . . دول فنيين .. جه رأس المال الأجنبي حاول يكش .. تعمل الشىء الفلانى ده . . لأ دا رأس المال جبان .. هم بدوا يلبشونا من أول يوم ما بقى الواحد عارف يشتغل أبداً بأى وسيلة من الوسائل ..

خرافة المال الأجنبي

وأنا جيت فى يوم من الأيام قررت أن أقرأ اقتصاد وأفضل كل ليلة أقرا أربع ساعات أو خمس ساعات اقتصاد علشان أعرف كل العمليات بالتفصيل يعنى ما بقاش أقبل الـكلام ده كلام قطعى وآخذ بس برأى الفنيين وأقول أيوه وحاضر وطيب .

نعمل قوانين لتشجيع رأس المال الأجنبي سنة ٥٢ بنعمل قوانين . . بنديهم إيه تعرفوا رأس المال الأجنبي اللى دخل مصر للاستثمار من سنة ٥٢ لغاية ٦١ قد إيه ثمانية مليون جنيه يمكن ثمانية مليون وسبعة من عشرة .. منه للاستثمار فى البترول خمسة مليون واثنين من عشرة . . ده كل رأس المـال الأجنبي . . قصرنا نحايل فيه ونساير فيه ونطبطب عليه .. نقول لهم تعالوا طيب حنعمل لـكم قانون .. ده فى سنة ٥٣ و٥٤ بعد كده أنا قلت مش عايز رأس مال أجنبي خالص يدخل للاستثمار لأنى حسبت إن احنا بناخد فى هذه الأمور خازوق كبير جدا لأنه هو بيدخل بيجيب عشرة آلاف أو عشرين ألف جنيه وبيعمل مصنع وبعدين بيحول كل سنة إلى الأبد أرباح يعنى بياخد العشرة آلاف جنيه أو العشرين ألف جنيه أو الثلاثين ألف جنيه بياخدهم

فى خمس سنين وبعدين كل سنة مفروض وفقاً لهذا القانون أنى أحول له أرباحه إلى الخارج بالعملة الصعبة إذن يعنى كتب علينا إن احنا ناخد من عرقنا واحنا فى حاجة إلى كل ناتج هذا العرق ونحوله للخارج ولذلك أنا أعلنت بعد كده إننى ضد أى استثمار لرأس مال أجنبى إلا إذا كانت هناك ضرورة ماسة لذلك واللى على أساسه يمكن وافقنا على استثمار رأس مال أجنبى فى بعض شركات الأدوية اللى عندها معامل للأبحاث . بعض الحاجات الأخرى ولكن قلنا نأخذ قروض ... قروض بنسددها فى عشر سنين .. اثنا عشرة سنة خمسة عشرة سنة ونخلص .

رأس المال الأجنبى بيرضى أن نحوله ربح كل سنة إلا الأبد .. طبعاً الخرافة اللى كانت بتقول الرجعية والأساطير عن رأس المال الأجنبى مش قائم .. بل رأس المال الأجنبى لما بيجى مبيرضاش يدخل فى صناعات أساسية أو صناعات تقيلة هو بييجى يدخل أو يقوم بصناعات علشان يحقق ربح سريع وربح عاجل ويحول هذا الربح بسرعة .. واحنا اتجهنا إلى القروض وخدم فتح بلادنا لاستثمار رأس المال الأجنبى . اتكلمت فى الأول أيضا على طمأنينة رأس المال الخاص ، رأس المال الخاص بيخاف وبيكش وقلت لكم مفيش فايدة فكل الوسائل التى يعملها رأس المال الخاص مش ممكن يعمل صناعة حديد مش ممكن يعمل صناعات تقيلة .. رأس المال الخاص عايز يعمل صناعات سريعة تديله عائد سريع لكن بيفكر أولا فى مصلحته قبل أن يفكر فى مصلحة البلد كبلد .. بيفكر فى ربحه ولأنه رأسمالى عايز يشتغل بالطريقة الرأسمالية .. عايز يكسب عشرة فى المائة إذا كان يقدر يكسب عشرة فى المائة يكسب وإذا كان ممكن يزودها إلى عشرين فى المائة بيزودها .. وأنا يعنى بهذه المناسبة برضه مش ضد رأس المال الخاص حين يعمل ولكن أنا ضد رأس المال الخاص حين يستغل .. فرق بين رأس المال الخاص أنه يعمل ورأس المال الخاص إنه يستعمل ويحجب الفرصه عن الآخرين ويسلبها منهم كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها ؟ .. ممكن قبل ما نسأل هذا السؤال وكان يجب قبل ما نتكلم عن الثورة الاجتماعية .وكان لا بد أن نسأل نفسنا سؤال هو احنا عايزينها تمشى رأسمالية أو اشتراكية .

والإجابة طبعا ببساطة لأن الرأسمالية على الطريقة القديمة أصبحت مستحيلة والرأسمالية حتى على الطريقة الجديدة أصبحت مستحيلة وأن البلد فعلا بدأت فى التحول الاشتراكى اللى هو يقصد بيه العدالة فده موضوع طبعاً أصبح مش موضوع نقاش مفروغ منه . . ولكن حنطبقه إزاى حنسير فيه إزاى ده إللى إحنا حنتكلم فيه . فى المؤتمر حنتكلم فيه وحنبحثه . . كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها .

وبرضه بدى أقول الثورة الاجتماعية . وأنا مصمم على كلمة الثورة مش العدالة الاجتماعية .. وكيف يمكن أن تحقق المرجو منها .. فى رأيى إنى احنا منقدرش نحقق ده بالأوامر وليس سواء فى هذه الأوامر الإدارية أو التشريعات أو اللوائح اللى بيطلموها أو المذكرات والكلام اللى عارفينه . وسيلة واحدة تمكن الثورة الاجتماعية من أن تباشر مهمتها وتباشر تأثيرها وهى الحرية الكاملة للشعب . الديمقراطية الكاملة للشعب لأننا نحن نريد أن نعمل الثورة الاجتماعية دى مش عشان إحنا يمكن إحنا فى مستوى اجتماعى يعتبر أعلى من المتوسط . . إحنا عايزين ثورة اجتماعية . . فالشعب صاحب المصلحة الأصيلة فى الثورة الاجتماعية لا بد إذن أن تكون له الحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة حتى تنجح هذه الثورة الاجتماعية . . بدون الحرية وبدون الديمقراطية للشعب ، نبص نلاقى نفسنا انفصلنا وانعزلنا والشعب فى وادى وإحنا فى وادى . . الشعب له مشاكل ونحن لا نعرف هذه المشاكل . . بنحل فى طلاسم وسنعقد فى نظريات بس ده شىء واللى هو مطلوب حله شىء آخر . هو اللى مش المطلوب ان الواحد يقصد يحل أى مشكلة .. المطلوب الواحد يقصد يحل المشاكل اللى بتجابه الناس . . مشاكل الجماهير . . يجب حلها ..

عقبات موروثة

طبعاً لما نقول عايزين ندى الشعب كل الديمقراطية . ولما نقول عايزين ندى الشعب الحرية على طول بيخطر فى بالنا شىء . . إيه العقبات إللى على الطريق . قطعاً فيه عقبات منقدرش نقول إنه مفيش عقبات بسبب أننا نحن ورثنا مجتمع . . هذا المجتمع كان فيه الخير كله للأقلية والشعب محروم من كل شىء . . الاستغلال بكل معانيه سواء فى هذا الاستغلال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى . .

الإقطاع . الاحتكار طبعاً .. رأس المال المستغل .. الرجعية عندهم الفرصة .. فرص الفلوس .. الفلوس بالنسبة لهم السلاح والطائرات والدبابات .. الفلوس هى الأسلحة السرية .. الأرض هى الأسلحة القوية بالنسبة له . النفوذ يمثل السلاح يمثل القوة .. لا تنس مهما قلنا ومهما حاولنا أو حاولوا أن يقولوا أنه لا يوجد صراع طبقى . لافيه صراع طبقى فى كل حته صراع طبقى فى كل مكان فيه صراع بين الشخص اللى شايف أن عمله بيروح بأجر محدود وبيطالب أنه بيأخذ حقه . فيه صراع بين اللى ورثوا الفلوس واللى ورثواملاعق الذهب واللى ورثوا الجهل والفقر والقل .. مهما غمضنا عنينا هذا الصراع موجود .. وبعدين بدى أقول أن الصراع على لما نفكر فيه يتهيأ لنا من الطبقة المحرومة أبدا .. والصراع أيضاً من الطبقة الرجعية علشان تستطيع أن تتحكم . . مش تيجى من الطبقة المغلوبة على أمرها .. صراع من هنا ومن هنا .. كل واحد عنده أسلحة .. طبعاً الطبقة الرجعية الرأسمالية المستغلة أو الإقطاعية عندها أسلحة قوية تمكنها من هذا الصراع وفيها كل الوسائل اللى تمكنها من أنها تنجح ..

لما نقول عايزين ندى الحرية الكاملة للشعب وعايزين ندى الديمقراطية كاملة للشعب على طول .. نفكر فى العقبات .. ايه العقبات .. الشعب غرر به فى الماضى .. الاقطاع غرر به مش كانوا بياخدوا الفلاحين فى الوارى ويودوهم يصوتوا ويدولوا كل الأصوات مين هم الشعب .. كان الفلاح اللى ميديش صوته بيطردوه هو وعائلته بره القرية وبره البلد .. إذن نطلع بعد كده نقول عايزين ندى الحرية للشعب .. ندى الديمقراطية للشعب .. لازم نسأل نفسنا سؤال .. من هو الشعب .. مين هم الشعب اللى إحنا حنديهم الحرية كاملة والديمقراطية كاملة .

مرحلة بناء الاشتراكية

مين هو الشعب اللى بنتكلم من أجله واللى بنعمل من أجله واللى من أجله بنقول إن إحنا عايزين مجتمع متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى علشان نعطى الحرية للجماهير بلا قيد ولا شرط علشان ندى الديمقراطية للجماهير بلا قيد ولا شرط .. لا بد لنا أن نحدد من هم الشعب مين هم اللى عايزين هذه الثورة

الاجتماعية ، اللى عايزين الثورة الاجتماعية مين هم دول الشعب طبعاً فيه تناقض واضح بين الشعب اللى عاز الثورة الاجتماعية وعايز مجتمع متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى وبين الأملية اللى عايزة مجتمع فيه استغلال سياسى وفيه استغلال اقتصادى وفيه استغلال اجتماعى ، فيه تناقض واضح . طبعا كلمة الشعب بتختلف باختلاف الظروف واختلاف المفاهيم .. النهارده فى ثورتنا الاجتماعية بنستطيع إن إحنا نحدد الشعب زى ثورتنا السياسية ماحددت الشعب هو كل من وقف ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية . . الشعب هو كل واحد وقف من أجل تحقيق المبدأ الأول للثورة .

انتهت المرحلة السياسية وبدأت المرحلة الاجتماعية ولو أنه قطعا فيه ترابط كبير بين المرحلة السياسية والمرحلة الاجتماعية ، المرحلة الحالية مرحلة بناء الاشتراكية الشعب يشمل جميع الطبقات التى تساند البناء الاشتراكى وتساهم فيه .. إذا هم دول اللى نديهم الحرية الكاملة أو الديمقراطية الكاملة . بعد كده الباق .. الناس اللى هم ضد العدالة الاجتماعية وضد الثورة الاجتماعية .. الناس اللى هم ضد التحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى الناس اللى هم يهدفوا دائما إلى الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى دول إيه .. الناس اللى عايزين السلطة عشان يحكموا أو الناس اللى بيمثلوا الطبقة التى باشرت النفوذ فى الماضى ويمثلوا الأقليه .. هل هم الشعب .

الشعب وأعداء الشعب

فى رأيى أنهم لا يمثلوا الشعب ولكن يمثلوا شيء آخر .. من صراعنا ضد الاستعمار كان الشعب بكافح الاستعمار وأعوانه من الخونة . . وقلنا كده . القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .. أول مبدأ من أهداف أو أول هدف من أهداف الثورة وحددناها بدون لف ولا دوران ، الاستعمار أعوانه وقلنا إذا لم نقض على أعوان الاستعمار لن نقضى على والاستعمار لأن الاستعمار بيرتكز على أعوانه .

النهارده لازم نكون واضحين بدون لف وبدون دوران . . الشعب هو الاشتراكية . . تساند الثورة الاشتراكية وتساند البناء الاشتراكى هى بتساند

الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكى . . إذن لما بنيجى النهارده بنقول كل الحرية للشعب وكل الديمقراطية للشعب ولازم أحدد وأفرز وأفصل وأخصها . . هى قوى الشعب العاملة . . إيه هو الشعب . . مين هو الشعب اللى الثورة الاجتماعية بتعمل من أجله ومين هم أعداء الشعب أعداء الشعب هم جميع القوى الاجتماعية والجماعات التى تناهض هذه الثورة الاشتراكية والاجتماعية واللى هدفها طبعا القضاء على هذا النظام الاشتراكى والعودة إلى نظام رأسمالى أو مستغل أو نظام مبنى على أساس ديكتاتورية رأسمال زى ما كان موجود قبل سنة ٥٢ كان فيه برلمان وفيه قبة برلمان وفيه ديمقراطية ولكن كان هنا ظلم اجتماعى صارخ وأظن كل واحد فينا يذكر هذا ويعنى هذا أنا بدى أقول هناك أصبح خلاف واضح بين الشعب وأعداء الشعب .

فى هذه المرحلة . . حاولنا نحل بالوسائل السلمية . . حاولنا نحل فى اطار من الوحدة الوطنية . . ولكن النية كانت من طرف واحد لأن هناك خلافات أساسية وخلافات جذرية لأن الرجعية أما بتستكين . . بتستكين حتى تجد الفرصة وتستكين لغاية الوقت المناسب وبتزلف وتتملق علشان تحمى صوتها وتحمى نفسها . ولكن بتستكين للوقت المناسب . . ولكن هل نجح الكلام اللى قلناه هل نجح ؟ . الكلام اللى قلناه احنا عاوزين نحل التناقضات فى داخل اطار من الوحدة الوطنية بصورة سلمية .

لا . . ما نجحش . . من جانبنا احنا كانت نوايانا يمكن سليمة واحنا بنقول عاوزين نعمل محاولة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الأصيل فى الحضارة ولكن لا يمكن ان يتم عمل النية على اتمامه من جانب واحد والجانب الآخر هو بينتهز أو بينتظر الفرص . .

حماية العمل السلمى

علشان تكون عندنا حرية وتكون عندنا ديموقراطية لازم نحدد أعداء الشعب الرجعية بتحدد وبتوضح وبتحدد للشعب ، تعين الحدود بالظبط بين الشعب وبين أعدائه وتحقق الهدف . الهدف هو تجريد هذه الرجعية أو أعداء الشعب من أسلحتهم الغاية من هذا . إن فيه خلاف بين الشعب . . خلاف بين الشعب والرجعية . عايزين نحل هنا الخلاف . نجرد الرجعية من أسلحتها طبعا ده أسلوب . وهناك أساليب أخرى أيضاً ، تصل إلى المحاكمة . . وتصل إلى الحرمان وإلى نواحى كثيرة . . وبهذا

نبقى حلينا هذا الخلاف الكبير بين الشعب وأعداء الشعب .. هناك وسيلة أخرى ان احنا نحل أيضاً بالطرق السلمية ولو أن احنا حسينا أن الطرف الآخر مش مستعد يحل بالطرق السلمية .. ولكن احنا مازلنا على استعداد أيضاً ان احنا نحل التناقضات بالطريق السلمية ولكن لسنا على استعداد بأى حال من الأحوال أن احنا نسمح بوضع العراقيل فى وجه ثورة الشعب الاجتماعية باعطاء الرجعية فرصة علشان تضرب ثورة الشعب أو تضرب ثورة الاشتراكية .. من واجبنا أن نحمى كفاح الشعب ونحمى مكاسب الشعب من واجبنا أن نحمى الدولة .. ونحمى الشعب من النشاط الهدام سواء من الخارج أو من الداخل أى من الاستعمار والرجعية المتعاونة مع الاستعمار . .

من واجبنا أيضاً أننا نحمى العمل السلمى للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يشعر يعمل فى البناء الاشتراكى ويبنى دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الانسان بالحرية والسعادة .

لا نريد خونة

بالاختصار يجب أن تكون سياستنا واضحة تجاه أعداء الشعب .. كل الحرية وكل الديموقراطية للشعب ولا حرية ولا ديموقراطية لأعداء الشعب .. من هنا نحدد موقفا .. نعتبر دى نقطة الأساس .. إذا قلنا الحرية بتبقى حرية الكلام . . حرية النقد .. حرية الاجتماع وبعدين ما نخفش .. فى مناقشات كثيرة لى كنت أشعر من بعض الناس خوف .. ان قلت اللجان يقولوا اللجان أو بالنسبه لأى لجان .. اتحاد قومى بيقولوا يعنى نعين جزء ماننتخبش .. أنا رأيى أن الشعب لازم إذا عزلت الرجعية يأخذ الفرصة كاملة ويغلط ويصلح غلطه .. واللى كان يلخبط علينا الأمور فى الحقيقة فى الفترة اللى فاتت أيضاً عدم هذا الفرز . . بنفرز ونحدد وبنقول هذه هى الرجعية وبعدين بنقول ان احنا الرجعيين ممكن احنا نضمها للشعب ..

يعنى احنا مش عاوزين خونه للبلد ومش عاوزين أعداء للبلد .. كل واحد بيسير فى الطريق السليم أهلا وسهلا .. بنرحب به وبعنى بنعمل له حفلة ونحتفل

بيهم . . كل العمليات دى احنا مش عاوزين اعذار لأن احنا أساسا كنا عايزين نلم الكل فى اطار من الوحدة الوطنية أساسا كنا عايزين نلم كل واحد ونحل خلافاتنا .. خلافاتنا إيه .. خلافاتنا الطبقية بنحلها بينا وبين بعض بالتراضى بالتفاهم .. ولكن كان من العسير ان احنا نحل هذه الخلافات بالتراضى والتفاهم وما زال من العسير برضه لغاية دلوقت أظن أن الأرض بتتأجر بسبع أمثال الضريبة .. وفى كل حته بيقولولى مابتتأجرش بسبع أمثال الضريبة بالتفاهم حاتأجر بسبع أمثال الضريبة وإذا ما اتأجرش بسبع أمثال الضريبة حانضطر نحلها بطريقة ثانية غير التفاهم وغير التراضى .

اعادة الحقوق المسلوبة

أنا حاضطر أعمل هذا وكل واحد مسئول فى هذه البلد حيضطر بنقول الإيجارات تبقى ثابتة بقولوا لاخلو رجل وكذا وكذاوبنقول ياجماعة تعالوا نتفاهم على الإيجارات ما فيش .. يعملوا وسائل ثانية .. إذا التفاهم ما بنفعش نضطر نأخذ إجراءات ثانية علشان التفاهم ما نفعش .

نقصد من هذا أن احنا أو الشعب أما بقول يعنى الشعب قلبه مفتوح وصدره مفتوح للتفاهم بالوسائل السلمية وطول عمرنا شعبنا رحيم شعبنا طيب عمره ما كان شعب حقود أبدا .

بيقولوا ان جمال عبد الناصر عنده حقد طبقى . حقد طبقى إيه . طيب أنا بقيت رئيس جمهورية وموجود وقاعد وعندى عربية كاديلاك وكويس والحمد لله ازاى نيجى لغاية هنا ونقول حقد طبقى أبدا ده مش حقد على طبقة معينة أنا والله ما أعرفهم ولا شفتهم ولا قعدت معاهم لكن شفت التانيين . شفت الشعب شفت العمال الزراعيين . شفت عمال التراحيل شفت الفلاحين شفت الشعب اللى طلعنا منه كلنا . . الشعب اللى فى كل حته اللى شفته

العملية مش حقد طبقى عن اللى ما شفتهمش . . العملية هى اعادة حقوق مسلوبه وكان ممكن انه ينقال .. الله يعنى ده اللى حصل زمان اعادة الحقوق .. تنتهى ان الواحد يعيش لنفسه بقى هو رئيس جمهورية وبياخد يعنى فى أعلى المناصب هل ده هو

الغرض .. فى ثورة سنة ١٩ طلعوا يعيدوا حقوق الشعب المسلوبة ثم بعد كده فى السكة نسيوا الشعب .. كل واحد ابتدأ بدل ما يرفع مستوى الشعب رفع مستوى نفسه ومستوى الشعب راح فين .. بعد كده باستمرار كان يقول اهتنى بكدا وينتهى عارف الوزارة حتقعد ستة أشهر أو ثمانية يرفع مستوى نفسه ومستوى عائلته قبل الوزارة متروح وبعد كده الكلام يبقى كلام اسطوانات وكلام انتخابات وكلنا عارفين العملية .

العملية إن احنا عايزين نعيد الحقوق المسلوبة وده هدفنا وده واجبنا الأساسى والرئيسى واللى من أجله وجدنا فى هذا العمل وأنا مبعتبروش عمل . . أنا بعتبره حياة كاملة لأن الشغلة مش وظيفة بنخلص منها الساعة واحدة أو واحدة ونصف . . احنا عايشنها أربع وعشرين ساعة عمل مستمر أربع وعشرين ساعة . . إذن الصراع الطبقى موجود . العملية مش حقد طبقى . . العملية واحد محروم من حقه عايز يسترد حقه احنا كلنا مسئولين المثقفين مسئولين قبل أى واحد . المصلحين مسئولين قبل أى واحد كل واحد فى رقبته اللى ما تعلموش فى البلد يرجع لهم حقوقهم لأنه هو وجد الفرصة أنه يتصلح والتانيين موجدوش الفرصة .. أنهم يتعلموا . . كل واحد يرجع بلده يلاقى فيه زملاؤه كان بيلعب معاهم فى البلد فى القرية وهو أتعلم . . بقى مهندس أد الدنيا وتعين فى حته كويسة واللى كان بيلعب معاه فلاح . التعليم .. كل واحد متعلم فى رقبته دين لكل واحد متعلمش فى هذا البلد وعليه أن يرد هذا الدين ..

حل جذرى كامل .

نتكلم على الخلافات . . تكلمنا عن الخلافات بين الشعب وأعداء الشعب وقلنا يجب أن نحل حل جذرى وحل كامل والفرد هو الوسيلة الوحيدة .. بعدين قلت أن ناس بيقولوا ان الشعب بيحتاج إلى إرشاد ونحو . مقدروش الحكم السليم لكن زى ما قلت لكم فى رأيى بنترك للشعب إنه يغلط ويصلح ويغلط ويصلح حيعرف الناصحين قوى بيعرفوا من أى حته بيعرفوا كل واحد وبندى الحرية الكاملة للشعب نبدى الديمقراطية الكاملة للشعب بعد عزل أعداء الشعب يبقى لازم ندى الحرية الكاملة للشعب وندى الديمقراطية الكاملة للشعب مع وجوب أن نضع فى حسابنا أن هناك أيضاً خلافات وهناك أيضاً متناقضات فى داخل الشعب . . باستمرار فيه خلافات

فى داخل الشعب . . هذه الخلافات تختلف . . الخلافات اللى بين الشعب وأعداؤه خلافات بينه وبين بعضه زى الخلافات اللى موجوده فى العيلة بين الرجل وزوجته وعيلته وأولاده . . فيه خلافات ناس بيقولوا عاوزين يروحوا السينما خمس مرات والتانيين الأولاد عايزين يروحوا السينما خمس مرات فى الشهر . . رب العيلة بيقولهم لا روحوا مرتين يبقى بيان أن فيه خلاف كل واحد بيحسب الحكاية بطريقة مختلفة فى العيلة الواحدة فيه هذا الخلاف .

الشعب بقى نفسه من باب أولى حيبقى فيه خلاف ، فى العيلة صاحب البيت بيقول بتروحوا السينما مرتين والأولاد عاوزين يروحوا خمس مرات ويبدين أصحاب البيت بيدخلوا فى مناقشة . . هل تصل إلى عداوة ؟ عمرها أبداً لا تصل إلى عداوة بتتحل يروحوا تلات مرات أو يمكن يقولوا له طيب نوفر وروح مرة واحدة منروحش مرتين . . فى داخل الشعب فيه خلافات وفيه تناقضات ولكنها لا تصل أبداً إلى مرحلة العداوة وده اللى ساعات بيخوفنا واللى بيسبب عندنا نوع من القلق وبعض الناس بيعتبروا أن لا بد من شيء من التوصية ولا بد من الارشاد أو التدخل فى كل حته تناقض مصالح .. عمال فى القرية .. التاجر الصغير، الفلاح ، العامل الزراعى الثلاثة بيدخلوا ضمن تعريف الشعب لكن بين التلاتة فيه تناقض كل مصلحته متضاربة مع مصلحة الآخر . . ولكن لا يصل هذا التضارب إلى درجة الخصومة العنيفة أو إلى درجة العداوة بتتحل اذن هذه الخلافات لا بد أن نقابلها ولا بد أن نحلها ولا وسيلة لحلها إلا بالديمقراطية الكاملة وبالحرية الكاملة فى داخل الشعب طبعا .

فيه فرق بين التعارض والخلاف بين الشعب والرجعية لأن الرجعية بتمثل المعارضة للثورة الاشتراكية الرجعية بتمثل المعارضة التى إذا وجدت الفرصة بتهدم كل شعب اشتراكى لتقيم حكم مبنى على دكتاتورية رأس المال وعلى استغلال رأس المال لكن الشعب والخلافات بينه مش متجهة أبداً إلى القضاء على الاشتراكية بس كل واحد له وجهة نظر . . العامل مثلا له وجهة نظر فى الاشتراكية . . الفلاح له وجهة نظر أخرى . . العامل عنده نقابات للعمال . . الفلاح معندوش نقابات ده سار مرحلة وده سار مرحلة أقل . . إذن حتى يمكن للفلاح أنه يقعد مع

العامل يبقى فيه تناقض فيه خلاف بين العمال وبين الفلاحين فى التفكير بس ده مهخوفناش اختلاف أو تناقض بين الحكومة والجهاز وبين الشعب .. الحكومة عاوزه تنفذ موضوع لمصلحة المجموع وبعض الناس بيفكروا فى المصلحة الشخصية على طول .. تبص تلاقى فيه اختلاف عاوزين نهد مثلا بيت للمنفعة العامة صاحب البيت مختلف وبيقولك أنا مظلوم ظلمتنى إلى آخر هذا الكلام .

لكن هل معنى هذا .. ان هو مستعد أن يتخلى عن الاشتراكية وطبعا أنا قصدى بيت صغير مش عماره . . . هل يبقى اتخلى عن الاشتراكية ومعارض نقصد أن كل هذه الخلافات اللى بنجدها فى داخل الشعب بيننا وبين نفسنا هنا لما نقعدوا وتجتمعوا من بعض هتجدوا هذه الخلافات .. خلافات كثيرة لا أول لها ولا آخر أو تتناقشوا فى اللجان وكل واحد حيبقى له رأيه وكل واحد يعبر عن مصلحة معينة أو بيجد المصلحة المعينة فى الشيء الفلانى بيبقى فيه تعارض تضارب واختلاف وتناقض ولكن ده الاختلاف والتعارض والتناقض اللى بيوجد فى العائلة الواحدة واللى لا يؤثر بأى حال من الأحوال على سير الشعب فى ثورته الاجتماعية وفى ثورته الاشتراكية .

المثقفين والفلاحين .. برضه تجد فيه تناقض .. أى واحد مثقف حتى يروح الريف أو متعلم حتى عاوز بيت يقعد فيه مش ممكن حيقعد فى البيت الموجود فى القرية .. فيه خلاف ولكن الفلاح واخد على البيت اللى فى القرية .

المصلحة العامة والخاصة :

أبص الموظف عايز بيت وعاوز يقضى الليل لأن فيه اختلاف وفيه خلاف بعدين حتى ساعات بيحصل بين القيادة والقاعدة . بين الحكومة وبين الشعب . زى ماقلت لأن المصلحة العامة أوالمصلحة الخاصة .. واحنا نبص لموضوع المصلحة العامة وبتبقى فئة معينة تبص للموضوع من المصلحة بين الموظفين والجماهير ونشتكى من الجهاز الحكومى ومن الروتين .. وإلى آخر هذا الكلام .

ولكن ده خلاف أو تناقض موجود فى داخلنا إذا كان الجهاز الحكومى فيه

اعداءنا يبق احنا الى غلطانين الى نخليهم فى داخل الجهاز الحكومى يبق لازم أعداءنا من أعداء الشعب أو من أعداء الاشتراكية أو من الرجعية فيه ناس موجودين فى الجهاز الحكومى على طول بتدخلهم فى عملية الفرز ويسيبوا الجهاز الحكومى . . بمدين نمسك الجهاز الحكومى على أساس أنه من الشعب ونبتدى نحل خلافاتنا وتناقضاتنا ومشاكلنا — طبعاً .

مع الرأسمالية الوطنية مع صغار التجار أو نيجى ونقول التاجر يبق صغير ولكن بتروح له وبرضه مايبطلكش بالتسعيرة بتبص تلاقى انت كسبهك بينك وبينه فيه تناقض هو هنا عاوز يستغل بس مش استغلال كبير على أساس استغلال الرأسمالية الكبيرة ولكنه استغلال صغير وعدم تنفيذ التسعيرة يبق تناقض .

أقصد ان احنا فى داخل الشعب هنجد باستمرار تناقضا وخلافات وتعارضات واختلافات ولكن علينا احنا أن نحل هذا بالطرق السلمية ولن تنتهى مش حتنتهى هذه الخلافات بأى وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا إحنا علشان نخفف أثرها ان احنا نحلها . بنحلها بالطرق السلمية . . وبنحلها بقى بايه الديمقراطية والحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ طبعاً الصواب والعمل الدائم علشان نعرف فين الخطأ وفين الصواب ونحل أمورنا ونصحح الخطأ طبعا ده يستدعى أن يكون الشعب فى عمل متواصل ويستدعى أن نسير فى تنظيمنا الشعبى بطريقة تخلى الفرد العادى هو خلية ثورية . . وتستدعى أيضاً أن احنا نغير بعض الأساليب أو كثير من الأساليب التى ورثناها . الديكتاتورية الى احنا قاسينا منها تحت اسم الديمقراطية دكتاتورية رأس المال ديكتاتورية الاقطاع . . دكتاتورية الاقلية تحت اسم البرلمان وفى البرلمان بنغيرها بديمقراطية سليمة لأغلبية الشعب من ديمقراطية للاقلية عشان تستغل وتتاجر بالديمقراطية يتحكم تحت أسمها الاقطاع ورأس المال المستغل لا ديمقراطية للفرد الفلاح والعامل فى القرية والعامل فى المصنع ولكل فرد من أبناء الشعب لا يمكن للديمقراطيه السياسيه انها تبقى حقيقة وابداً إلا إذا كانت هناك عدالة إجتماعية .. إلا إذا تكافأت الفرص إلا إذا تمت المساواة لمجتمع رأسمالى فين الفرصة المتكافئة بين الرأسمالى والعامل الأجير الاقطاعى والعامل الأخير مافيش فرصة متكافئة

حتى ده عنده فلوس ممكن يتمش والثانى ما عندوش فلوس يمكن مايتمشاش بيقولوا إزاى فيه فرصه متكافئة لايمكن أن تكون هناك فرص متكافئة ولكن بتيجى الرأسمالية المستغلة والإقطاع ويقلدوا شعارات الديمقراطية ويقدروا يعملوا انتخابات على الطريقة الغربية والطريقه الغربية هى طريقة الدول الرأسمالية والأقلية المستغلة صاحبة الجاه والسلطان والفلوس . . اللى تشتغل واللى بتسلب تأخذ الحكم تيجى الأحزاب عبارة عن أحزاب لمصالح الإقطاعيين أو لمصالح الرأسماليين . . وهو ده نظام يناسبنا ما احنا حاربناه قبل ٢٣ يوليو وجدنا انه كل كام شهر تيجى وزارة بيغيروا الوزارات بخمسين ألف جنيه وبثلاثين ألف جنيه الياس اندراوس كلنا عارفينه الفلوس اللى كانت بتندفع له ورؤساء الوزراء اللى كانوا أعضاء فى مجالس الشركات .

ديمقراطية او قطاع .

الثورة قامت علشان تقيد الكلام ده .. إذن ما يتضحكش علينا أبداً أن الرجعية تركز وتقول الديمقراطية يعنى الديمقراطية للرجعية أن تحكم الرجعية وأن تستغل وأن تسيطر وتستغل اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا فى بعض المناقشات بعض الناس قالوا ايه قالوا طيب ما نعمل حزبين ما الحزبين يدونا مقدار كبير من الحريه ما نعمل نظام زى النظام البرلمانى الغربى حزب يحكم وحزب يعارض لكن يمكن أنا برضه سنة ١٩٥٦ فكرت فى هذا الموضوع قبل الدستور تفكير عابر قبل دستور ١٩٥٦ أنا رديت على نفسى قلت أن احنا نسبيا أن فيه ثورة وأن فيه ثورة سياسية وثورة اجتماعية وأن عملية الحزبين أو الديمقراطية التى بتتكلموا عليها والشعار اللى فضلوا يركزوا عليه ليس ألا تعبيراً عن دكتاتورية رأس المال . . ليه . .

ان الحرية كل الحرية للاقطاع والحرية كل الحرية لرأس المال ولا يمكن بأى حال من الأحوال تأمين الحرية والحقوق للشعب للطبقة العاملة إذا كان فيه ديمقراطية للرأسمالية المستغلة والاقطاع وعندهم أسلوبهم وعندهم أموالهم . . وعندهم نفوذهم لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية للشعب للطبقة العاملة أنا بدى أفتكر برلمانات قبل ١٩٥٢ دخل فيها عامل مثين ؟ . . دخل فيها فلاح إزاى . . موش ممكن .

دخل فلان باشا وفلان بيه ومعروف صرفوا وكانوا بيصرفوا أد إيه على

الانتخابات . ويستردوا الانتخابات وما دخلوش حتى بعد كده إلا لبعض الناس اللى ينتموا لبعض أحزاب .

ومن الواضح انه طالما ان الطبقات المستغلة عندها الحرية لتستغل الشعب العامل والشعب العامل او الطبقة العاملة ليس له حرية عدم الخضوع لهذا الاستغلال يبقى مفيش حرية الشعب العامل ليس له الحرية لعدم الخضوع لسبب لأنه إذا ما خضعش مش حتلاقى ياكل . . ومش حياخد اجرته مش حياخد مرتبه ليس أمامه إلا أن يخضع . .

وسيلة لا غاية .

إذن الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الإقطاعية اللى مارسناها هنا من سنة ١٩٢٣ نقلا عن النظام الغربى واللى بتمارس فى بعض البلاد واللى بيتمعدوا يطنطنوا بالديموقراطية . . الديموقراطية ليست إلا ستاراً من أجل حماية الرأسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال . . الاستغلال الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى بكل معانيه مين اللى يقدر بوجه الانتخابات زى ما قلنا مين اللى يقدر يعمل دعاية . . الرأسمالية المستغلة والاقطاع ·· إذن التفكير الحقيقى موش ممكن يمشى على أساس الحرية المجردة أو الديموقراطية المجردة .

التفكير أن احنا نعمل حزبين دى حرية مجردة وديموقراطية مجردة معناه إن الثورة تنتهى التفكير لازم يتجه الى أن فيه ثورة وفيه أهداف لهذه الثورة محددة عمر ماتطبق ثورة اجتماعية بحرية مجردة ، عمر ما قام برلمان رأسمالى وحقق ثورة اجتماعية ما حصلش قامت ثورة اجتماعية قامت ثورة حققت ثورة سياسية .

اللى بتطالبوا بالحرية المجردة أو بيطالبوا بالديموقراطية المجردة يمكن بتخدعوا ببعض الكلام وبيعتبروا الديمقراطية غاية وما بيسلموش بأن الديمقراطية وسيلة .

هل الديموقراطية فى حد ذاتها غاية .

الديموقراطية فى حد ذاتها وسيلة وليست غاية لإقامة مجتمع توفر عليه الرفاهية مجتمع فيه تكافؤ الفرص لأنه كيف يحقق الشعب الديموقراطية المطلقة كيف يحقق

الشعب بالديموقراطية المطلقة أهدافه فى الكفاية والعدل . . أهدافه فى العدالة الاجتماعية طالما أن الرأسمالية المستغلة والاقطاع هى اللى ورثت عناصر القوة فى المجتمع على مر السنين أما الشعب فحرم من جميع عناصر القوة .

إذن الفكرة اللى مرت عابرة بنعمل حزبين يبقى عايزين اللى بيقول نعمل حزبين والناس اللى اتكلموا بهذا الشكل يبقوا بيفكروا فى الشكل والمنظر مش فى الجوهر بيفكروا فى اليافطة مش الثورة . . . .

الثورة الاجتماعية اللى حاتديد للانسان حقه وللفرد حقه .

وبعدين يطلع من هذا وباقول إن احنا من أنصار الحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة على أن تكون الحرية للشعب لا لأعدائه من الرجعيين وعلى أن تكون الديمقراطية للشعب أن تكون هذه الديمقراطية ديمقراطية سياسية واجتماعية لا لأعدائه من المستغلين والرجعيين اللى نهبوا حقوقه فى الماضى واللى عايزين ينهبوا حقوقه دلوقت اللى عايزين يحرموه عن كل شىء إلا من أقل شىء يمكنه من أن يعيش .

واطلع تانى بالنتيجة نفسها لابد من عملية فرز من أجل تحقيق الثورة الاجتماعية أما ولابد من عزل أعداء الشعب .

أما الخلافات فى داخل الشعب فهى مستمرة ولا نهاية لها وحانحلها ولكن نحلها بالأساليب الديمقراطية مش بأساليب الضغط ولا بالأوامر .

فى القرية وفى المدينة وفى كل حتة بنحلها بالأساليب الديمقراطية على أساس أن الديمقراطية الكاملة للشعب وأن الحرية الكاملة للشعب وكل شىء مبنى على النقاش ومبنى على الاقناع ومبنى على الفهم التبادل وده ضرورى لأن الرجعية دائما فى تعاونها مع الاستعمار تحاول أن تستغل الخلافات أو التناقضات الموجودة فى داخل الشعب لتزرع الخصام وتقيم الفتنة وتبث التفرقة وتستفز علشان تحرك الشعب اللى الثورة الاجتماعية بتعمل لمصلحته من أجل أن تحقق الرجعية والاستعمار خطتها النادرة لأن العوامل الخارجية الاستعمارية والداخلية اللى هى مناهضة للثورة الاجتماعية مش حانسكت أبدا حاتلعب بعين حتلعب بالناس حتلعب بالشعب .

الانقلاب الرجعي

إذن الديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة وهى الحماية للشعب من ن يقع فريسة المحاولات — الاستعمارية والرجعية ده النقطة الأساسية فى الموضوع . وهى نقطة مبدئية محتاج إلى تفاصيل ممكن نتكلم بعد كده فى جلسات ثانية فى هذه التفاصيل .

فيه ناس قالوا إن الانقلاب الرجعي فى سوريا هو اللى فجر الثورة الاجتماعية قالوا هنا فى مصر طبعاً ده كلام لانصيب له من الصحة لأن احنا بننادى بالثورة الاجتماعية من أول يوم . . يمكن الانقلاب الرجعي فى سوريا أدى إلى أمانى للرجعيين ف مصر انا باوافق على هذا وخلاهم انتعشوا وقالوا الله إذا كان ده حصل فى سوريا يبقى ممكن يحصل فى مصر وإذا كان الاستعمار تآمر فى سوريا ما هو لازم حيتآمر فى مصر .

وطبعا طلعوا وهنوا بعضهم واعتبروا أن الثورة الاجتماعية بتنتهى والثورة الاشتراكية بتنتهى وأن الأسد البريطانى يمكن ينجدهم هنا زى ما كان بينجدهم زمان كلام طبعا بس مش أبداً الانقلاب — السورى هو أساس الثورة الاجتماعية الثورة الاجتماعية بدأت قبل كده بكثير وآخر مرحلة كانت أو المرحلة الأخيرة فى الثورة الاجتماعية هى القوانين اللى اعلنت فى يوليو سنة ١٩٦١ . .

واللى أقدر أقوله أن الانقلاب الرجعي فى سوريا كان رد فعل رجعى للثورة الاجتماعية التى أعلنت فى يوليو من أجل مصالح الشعب ومن أجل مصالح الجماهير .

الانقلاب الرجعي فى سوريا بيدينا يمكن أمثلة خدنا منه دروس وخدنا منه عظة .. خدنا منه دروس كيف تسللت الرجعية وكيف شكلت نفسها ازاى مأمون الكزبرى كان مثلا رئيس لجنة اتحاد قومى ولما يجى بيتكلم وبيرفع بفط الاشتراكية ولو أنه مثلا مناسب الشركة الخماسية .

إزاى وزير الداخلية القوتلى كان يمكن من أربع أشهر موجود هنا فى مؤتمر المحامين أوستة أشهر وأنا شفته فى قاعة الاحتفالات فى الجامعة بيتكلم ، وكان بيتكلم على الوحدة وازاى دخل وخطب ، اخوانا المحامين اللى موجودين هنا يمكن فاكرين الكلام ده موش ده بيديك مثل ازاى تسللت الرجعية موش بس حتى فى النواحى المدنية حتى

فى الجيش ازاى الرجعية شكلت نفسها علشان تنتهز أو علشان تجهز نفسها للفرصة المناسبة

دروس عشر سنين

خدنا دروس أيضا من رد الفعل اللى حصل فى سوريا لأن طبعاً عدد اللى اعتقلوا بعد كده ما اعتقلوش إلا لأنهم يعنى اظهروا الأمانى اللى هم عيلة البدراوى وعيلة سراج الدين وكلنا عارفينهم بيشتموا من أول يوم فى الثورة لغاية دلوقتى عشر سنين بيشتموا وأنا باعرف إنهم بيشتموا وبيسبوا العشر سنين بس بيسبوا .

أنا قلت بيسبوا وبيشتموا ولكن الثورة ماشية فى سكتها العملية مش شتيمة ولا العملية سب بتأخد منه ٣٠ ألف فدان بيدفع قصادها شتيمة . . أهى تساوى .. يشتموا يعنى والله لم أكن أتأثر بهذا ولكن فيه فرق بين الشتيمة وبين التآمر . . الشتيمة فى جمال عبد الناصر مقبولة . . التآمر ضد الشعب مش مقبول أبدا بأى حال وبأى وسيلة من الوسائل .

رد فعل الانقلاب :

ده رد فعل الانقلاب الرجعى . شوية من البدراوية على شوية من سراج الدين على شوية من حامد زكى وإلا زكى عبد المتعال كل واحد افتكر يعنى أن فيه حاجة يقدر أهو يشبط فيها ! أهو أى حاجة .. سمعوا شوية اشاعات من محطات الاذاعات الاجنبية قالوا ده جمال عبد الناصر قدموا له انذار ، ٢٢ ضابط راحوا قدموا له انذار بقيادة الفريق على عامر . . صدقوا . . الأسطول فى اسكندرية عمل ثورة فصدقوا . دمشق كانت بتذيع هذه الاشاعات وعمان وإسرائيل أن الجيش فى فايد أعلن الثورة بتنعش آمالهم بيقولك كلام يعنى يمكن يكون . اسكندرية أعلنت الانفصال هى كمان بعد سوريا دخل الكلام ده فى نفوسهم وصدقوا طلعوا وشدوا حيلهم وابتدوا وقالوا ونسيوا العشر سنين دى كلها ونسيوا التغيير الكبير اللى حصل فى العشر سنين افتكروا ان العملية زى زمان . وأنا اللى قلت سيبوهم يرضوا يبانوا ويطلعوا ويبدونا درس ابتدت الاشاعات ، اللى فيكوا فى النوادى طبعا سمعوا وعارفين اللى كانوا بيروجوا

الاشاعات واللى بره واللى هنا طبعا ما كانوش أى تأثير .. يمكن أنا أكثر من مرة وحسيت فيها أن البلد سلبية . البلد كانت فيها نوبة فلسفة كل واحد بيتفلسف وكل واحد بيتكلم لكن ده يدل على الصلابة ويدل على أن كل واحد فهم . . وأنا كنت باقول أن فيه سلبية ولا مبالاة أبدا البلد ما فيهاش سلبية ابدا ولا مبالاة البلد فيها اهتمام . . نوبة الفلسفة اللى كنا حاسين بيها كانت بتدل على اهتمام كل واحد .

الجوابات اللى بتتبعت والتعليقات والوعى اللى كان موجود .. مافيش سلبية .. أبدا يمكن مافيش تنظيم لكن فيه شعب .. شعب اللى طلع واتسلح فى سنة ١٩٥٦ علشان يحارب الانجليز وانتظم . . مافيش لامبالاة أبدا فيه أهمية وفيه اهتمام واد أيه أنا كنت سعيد من نوبة الفلسفة اللى كانت موجودة فى هذا البلد واللى كنت باشوفها فى الجوابات اللى بتجيلى لأن معناه أن الناس بتهتم بكل أمر من الأمور .

انكشفت الرجعية هنا

إذن اللى حصل فى سوريا ما كانشى أبدا سبب الثورة الاجتماعية .. اللى حصل فى سوريا كشف الرجعية هنا وادانا فرصة علشان ناخد درس مستفادة وادانا فرصة لأن احنا نشعر أن قسم من جماهير الشعب فى سوريا خدعته القوى الخارجية المعادية والقوى الداخلية المعادية للثورة الاجتماعية وللثورة السياسية وأن الرجعية والمتعاونة مع الاستعمار فى سوريا أرادت أن تسلب من الشعب مكاسبه .

قالوا بعد الحركة الانفصالية الرجعية أو الانقلاب الانفصالى الرجعى فى سوريا ما كانش فيها اقطاع بيضحكوا علينا ولا بيضحكوا على نفسهم إذا كان فيه ملكيات تصل إلى مليون دونم يعنى ربع مليون فدان أو ٢ مليون دونم يعنى نص مليون فدان يبقى ازاى مافيش اقطاع .

إذا كانوا الفلاحين قاموا بثورات فى سوريا لا أول لها ولا آخر من أجل قانون العمل الزراعى ومقدروش ينفذوه أبداً إلا بعد الوحدة يبقى إزاى سوريا مافيهاش اقطاع وقالوا ان مصر فيها رأسمالية .. سوريامافيهاش رأسمالية .. الشركة الخماسية . . يعنى الخماسيه اللى بيملكها خمس أفراد اللى هى كانت باستمرار بتحكم فى سوريا . . أمال ده أيه .. الاحتكارات والتحكم فى الاسعار أمال ده ايه .. سيطرة رأس المال .

أن الشركة الحماسية تدين الوزارة . . تدين الحكومة .. أمال ده ايه . . قالوا أن سوريا ما فيهاش اقطاع ومافيهاش رأسماليه ماتحتاجش أبدا للثورة الاجتماعية مع إن أنا رحت سوريا وشفت فى القرى الناس بتشرب الميه بالطين .. مية المطر.. ماعندهمش بير ميه .. شفت فى القرى الفلاحين ماقعدتش فى دمشق ١١ يوم خرجت بره وشفت كان لابد من ثورة اجتماعية كان لابد من إصلاح زراعى كان لابد من تحديد الملكية كان لابد من العدالة الاجتماعية .

كان لابد من أن توزع الثروة بين الناس بالحق .. وما كنتش أقدر بأى حال من الأحوال أصدق ان مافيش اقطاع ومافيش سيطرة رأس المال .

جينا نطبق فى سوريا سياسة التسامح وقلنا فى سوريا بنلم البلد كلها فى إطار من الوحدة الوطنية وسوريا كلنا نعرف أنها كانت متعرضة لمؤامرات مستمرة كانت تتجاذبها نواحى متعددة .. كان مؤامرات من نورى السعيد ومؤامرات من الدول الاستعماريه وكلنا نعرف عن هذه المؤامرات ، موش عايز أحكى قصة الوحدة .. كلنا عارفين قصة الوحدة .

قضية الدندشى

بعد الوحدة ما جات ، فيه قضايا كانت موجودة .. فترددت .. هل حانبتدى بعد الوحدة نفتح تانى هذه المحاكم ونفتح هذه الصفحات ، فقلت عفا الله عما سلف .. بنحاسب على مايحدث من أول يوم الوحدة ، فى أواخر سنة ٥٨ بعد ما اتكونت الحكومة المركزية وعملنا اجتماع للحكومة المركزية والمجالس التنفيذية طالب بعض الوزراء السوريين بمحاكمات ، كان فيه قضية حققوا فيها ما حصلش أنها قدمت للمحكمة ، قضية الدندشى كان المتهم الأول فى هذه القضية مأمون الكزبرى اللى جابوه رئيس وزراء وكانت القضية عمل انقلاب .. القضية دى قبل الوحدة والدندشى ده اعترف على الناس اللى خدوا فلوس ، أبطالها كانوا مأمون الكزبرى وصبرى العسلى .

صبرى العسلى مااستقالش .. إحنا طلبنا منه أن يستقيل . وجاءتنى هذه القضية

بعد الوحدة وبدأت عملية بغداد ، طلبنا منه أن يستقيل .. ولـكن فى مجلس الوزراء طالب بعض الوزراء السوريين بعمل محكمة لمحاكمة مأمون الـكزبرى وصبرى العسلى .

قضية الدندشى وقضايا بغداد ، وأنا فى الحقيقة رفضت هذه الفـكرة .. وقلت حانبتدى نـكون محاكم شعب تانى .. وأنا باعتبر إن احنا أخذنا مبدأ عفا الله عما سلف .

والمؤامرات دى كانت موجودة المؤامرة بتاعت قضية الدندشى قبل الوحدة وكان مأمون الـكزبرى أحد أعضاء الوزارة اللى وقفت على الوحدة قلت لهم عفا الله عما سلف .. وبننسى كل حاجة ونبتدى من اول وجديد فى إطار من الوحدة الوطنية طبعاً دى كانت نيتى وبكل أسف أن النية كانت من جانب واحد .. أما الجانب الآخر فـكان بيدبر ويتصلوا بالدوائر الاستعمارية .. الملك حسين .. أعوان الاستعمار كلهم علشان .. علشان إيه .. علشان تعيد الرجعية حكمها واستغلالها لسوريا . علشان الرجعية تحكم علشان تلهط الشعب السورى .. علشان الشعب السورى يحرم من كل شىء .

وكل ده كانت قبل القرارات الاشتراكية ولـكن القرارات الاشتراكية طبقت بالنسبة للفرد بالنسبة للعمال بالنسبة لمشاركتهم فى الأرباح بالنسبة لمشاركتهم فى الإدارة نتيجة العمل ، بالنســبة للتأمين ده اللى دفع العناصر الرجعية أن تسلب الشعب كســبه . القرارات الاشتراكية معناها إيه معناها إن الاستغلال انتهى الاحتـكار انتهى .. الرجعية انتهت .

أنا لما رحت سوريا السنة اللى فاتت وشفت البنوك .. طلبت من مجالس إدارات البنوك واتـكلمت مع إخواننا دول وقلت لهم اللى بيقرا مجالس إدارات البنوك .. وان البنوك اللى عندكم فروع لبنوك أخرى بره .. بتحول فلوسها بره وشفت إن المصلحة اللى بيتـكلموا عليها مش موجودة فى هذا الموضوع ..

البنوك رأس مال البنك اتنين مليون ليرة وواقعه مثلا خمسين مليون ليرة .. يسلف ميت مليون ليرة .. الباقى الفرق بياخده من البنك المركزى . يبقى الحـكومة هى اللى بتسلف والبنك فرع لبنك أجنبى بيسلف اللى عايز يسلفه . ويتعاملوا معاهم

طبعاً ، واللى مش عايز يسلفه ما يسلفوش . • مجالس الادارة معروفين . . مسكت البنوك كلها وحطيتها قدامهم وقلت لهم بهذا الحال لا يمكن أبداً البلد إنها تمشى وأصدرنا قانون وأنا هناك بعد هذا الكلام . .

طبعاً الرأسمالية المستغلة معندهاش مانع تتعاون مع الاستعمار والرأسمالية الأجنبية ولو على مصلحة البلد .

العملة الصعبة قلنا لهم عاوزين نرفع الدخل القومى فى عشر سنوات نضاعفه . . طيب ازاى نترك العملة وتخرج .. أى واحد بيشيل فلوس ويخرج .. العامل اللى بيصرف ماهيته مش حايقدر يطلع حاجة مين اللى حيطلع . . الرأسماليه المستغلة . . والاقطاع المستغل .. هو اللى حيطلع أما العامل اللى بيقبض ماهيته وبيصرفها حيطلع فلوس منين .. حايودى فلوس فين .. قلنا نأخذ قرارات الرقابة على النقد لنحمى ثمرة عرق الفلاح والعامل السورى ونعمل على أساس التنمية وخلق أعمال جديدة .

ولكن طبعاً الرجعية لم تحتمل هذا ولم ترض بهذا . . ساعدها على كده إن الاستعمار من أول يوم من أيام الوحدة كان بركز على سوريا . . وإسرائيل أيضاً . . ثم أعوان الاستعمار من أول يوم من أيام الوحدة . . أول يوم من أيام الوحدة قرروا أنهم يقيموا الاتحاد العربى الهاشمى بين العراق والأردن .. وقالوا أن لابد من التصدى للاتحاد المصرى السورى للجمهورية العربية المتحدة • مش عاوز أتكلم على المتاعب اللى شفناها فى الثلاث سنين اللى فاتت والتناقضات اللى حصلت أو مواقف الناس أو مواقف الأشخاص ولكن بدى أطلع بدرس واحد أساسه أن الرجعية قعدت تتسلل وتدخل فى الاتحاد القومى وتدخل فى كل هيئات كلما وجدت الفرصة لتطعن . . ما بقولش إنها تطعن الوحدة لأن سوء الهدف كان من طعن الوحدة هو طعن الشعب بإلغاء القرارات الاشتراكية لغاية النهارده ما قدروش يلغوا النظام الاشتراكى لأنها أصبحت مكاسب للشعب ..وأنا على ثقة أن الشعب لن يمكن الرجعية من أن تلغى التأميم أو تلغى الاصلاح الزراعى ولا تلغى أى قرار من القرارات الاشتراكية بأى حال من الأحوال ..

لعبة استعمارية جديدة

النهارده الاستعمار بيلعب لعبة جديدة إحنا بقالنا عشر سنين كنا بنلاحظ الأول إن الاستعمار بيوقف والرجعية وراءه بتسنده بالاشاعات والدس والفلوس والكلام ده زى ما احنا عارفين . . فالثورة الاجتماعية فوجئنا بالعكس . . الرجعية طلعت قدام والاستعمار من فوق . . غيروا أوضاعهم .. الرجعية أخذت الصدارة لأنها بتحارب معركة مستميتة من أجل أموالها . .

من أول يوم من الانقلاب الرجعى السورى . . ياشعب مصر ثور مع دمشق ، سمعت والله دمشق يمكن بعد الانقلاب بيومين طبعا الواحد قلبه بيجرح حين يسمع دمشق بتردد أو بتتكلم زى إذاعة الملك حسين أو إذاعة بن جوريون ولكن من قبل طبيعة الأمور من قبل المعارك اللى لازم فى هذه المعارك . . يعنى فى هذه المعارك الواحد لازم يقبل كل شىء كنا بنسمع دمشق بتقول . . هنا دمشق . . أيها الجيش المصرى الباسل ثور واعمل كذا وحطم كذا . . ياشعب مصر مش فاهمين احنا عملنا وسوينا وبنعمل كذا وبنسوى كذا . . حرب . . بعدين أنا بقيت أستغرب ان الجماعة دول مصدقين الكلام ده ان هنا حيصدقوهم وحيسمعوهم . . بدليل يعنى أن العملية مش عملية كام ضابط ده عملية أكبر من كده لأن اللى طالع وبيقول يامصر ايه السبب يعنى إذا كان العملية بيقولوا عاوزين ننفصل . . طيب ايه السبب فى الإذاعات والتحريضات والنداءات لشعب مصر بالثورة . ويا جيش مصر يثور .. إيه السبب فى معاملة ضباطنا هناك معامله سيئة علشان يكفروا بالعروبة ؟ يامصريين انتم مش عرب . . أنتم فراعنه . ده طه حسين قال فى سنة ٣٨ أنتم فراعنة مش عارف فى جريدة ايه فى مجلة أيه وبتاع . . هو احنا بننكر أن الفراعنة كانوا هنا فى مصر . . ولكن احنا قلنا ان احنا عرب وتتبنى القومية العربية . . طيب بدكو تخلونا نكفر يعنى بالعروبة . طيب إيه اللى يهمهم احنا نكفر بالعروبة . . إسرائيل . . الضباط اللى رجعوا فى الآخر وقعدو يشتكو . . وأحد الضباط قال إنه اتأسر فى اسرائيل سنة ٥٦ واتأسر فى سوريا سنة ٦١ ولكن معاملته فى إسرائيل كانت أحسن من المعاملة فى سوريا . . بعدين سألوه . . سألوا الضابط كان الفريق موجود يعنى إسرائيل لوهجمت

على سوريا ايه قال له لا أنا بموت فى سبيل سوريا . . وكلنا بنموت فى سبيل سوريا . . قال ده شيء وده شيء . . إذا كانوا فاهمين . . انهم كفرونا فى قوميتنا ودى لعبة الاستعمار والصهيونية . ما كفرناش . . القومية العربية رايتها مرتفعة وزى ما هزت وهزت المنطقة . . القومية العربية رايتها عالية طبعا كل واحد نتيجة الاهمال . . المعاملة السيئة . . ولكن كل واحد ناس كثير تتكلم عن غيره . . هم غرضهم يكفرونا بالعرب . . تقرأ شوية جرائد من بتوع لبنان أمبارح جايبين مقالة لطه حسين سنة ٥٨ وبيقول احنا فراعنة قالت أه احنا يعنى عاوزين ننقذ أبو سنبل بسبعين مليون دولار بتاع الفراعنة . . نتبرأ من الفرعنة مين إللى بيلعب اللعب ده طبعاً الاستعمار والصهيونية .

فى سنة ١٩٥٦ واجهنا عدوان وشفنا إزاى العرب وقفوا معانا وحكمنا على القومية العربية مش على عدد الأفراد أو على حكم عدد من الحكام ولكن إيماننا بالقومية العربية هو جزء من إيماننا بالشعب العربى اللى يمثل أمة عربية واحدة . . ده أمر واضح . . وده أمر مبدئى . .

بالنسبة لى الشتيمة اللى شتموها لنا . . حرب الأعصاب اللى حصلت علينا من راديو دمشق الكلام اللى قالوه والثورات اللى قالوها والجيش اللى ثار فى فايد وعبد الناصر حط الطيارة ورا بيتهم وبيمشى . . نفسى طبعاً بيقولوا طبعاً بيلعبوا لعبة الاستعمار طبعاً . . اللى بيلعبوا بالملك حسين من سنة ١٩٥٧ هما فى هذا متعاونين. بيعرفوا ايه اللى بيعملوه . . اللى مشافش دمشق . . ده الملك حسين ويقف المذيع يقول هنا حسين العرب . حسين مصر . . ياجيش مصر ثور وإلى آخره . . الناس دول اتهبلوا كلام ايه يعنى قالوا على الاعتقالات . . طبعا يوم قالوا فيه عشرة آلاف . . وزكريا محيى الدين اعتقل عشرة آلاف وأن عدد المعتقلين اللى طلعوا ٣٧ والعدد التانى كان مجموعه واحد وستين . . قالوا لا عشرة آلاف . . طيب على كيفهم عشرة آلاف عشرة آلاف .

الحراسة قالوا ان احنا الحراسة فرضت على الوطنيين وحتى اللى فرضت عليهم الحراسة جعلوا منهم زعماء وطنيين ما استحوش ما انكسفوش مفيش يعنى . . الحراسة بنعلن احنا فيه ٦٥٠ تحت الحراسة فى عملية الفرز اللى احنا بنتكلم عليها فى الأول وبعدين فيه ١٦٨ اللى عملوا فلوسهم من تجارة المخدرات كلهم اتحطوا

تحت الحراسه لأنه رضوا لابد أنهم يدخلوا فى عملية الفرز وطبعاً ما تقدرش . تجار مخدرات عارفينهم من كبار تجار المخدرات وعارفينهم بنفتشهم — ماتقدرش تثبت عليهم حاجة وماحد بيستفيد من هذه العملية إلا إسرائيل وأعدائنا لأن البلد بتنحل .. الكلام عن الضباط اللى اعتقلوا كلام فارغ .. اعتقل عدد من الضباط أربع ضباط فى قضية حتعرفوا عنها فى المستقبل .. بس يعنى لم يزيد الوضع عن هذا الأمر .. كلام طبعا كثير . كلام فارغ وبلاهات وسخف وأنا كنت ضد الرد دايما على هذا الكلام . . امبارح آخر حاجة يمكن امبارح عندكم أنتم . . عن اللجنة التحضيرية والاستماع الساعة من الصبح حتى على الريق الاعضاء قالوا أن اللجنة التحضيرية وأن التعيين وأنهم همه بيعملوا انتخابات ديموقراطية الانتخابات اللى بيعملوها النهارده دى — ديمقراطية اللى هى حتمسك الرجعية لرقبة البلد واللى ممنوع فيها أى نوع من أنواع الدعاية .. انتخابات معركة مطبوخه علشان الرجعية تاخد برلمان وتلغى القرارات الاشتراكية .. وأنا متصور ومتأكد لو الرجعية أخذت البرلمان لن تستطيع انها تلغى القرارات الاشتراكية لأن الشعب حيدافع عن هذه القرارات بكل ابنائه من عمال وفلاحين .

الانقلاب الرجعى بيقولوا ديمقراطية ما هو أسهل حاجة ليهم يقولوا ديمقراطية والرجعية تأخذ البرلمان ويتحكم البرلمان وتقيم ديكتاتورية الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .

اتكلموا عن اللجنة التحضيرية والتعيين وقالوا إن جمال عبد الناصر عين ٥٠ عضواً عينهم من أشقائه وأقربائه فى الاسكندرية وأقربائه فى بنى مر .. أظن مفيش حد هنا من بنى مر ويشرفنا انكم كلكم تبقوا من بنى مر ومفيش ولا واحد من بنى مر ولا واحد من أقربائى أو أشقائى فى الاسكندرية .

وبعدين يأه ايه يا أيها الشعب العربى فى مصر يا أيها الأشقاء فى العروبة صبراً طويلا على هذا الحكم وصبركم لن يطول .. وإننا لنعلم علم اليقين ماذا أعددتم لضرب الحاكم ولن نكشف تنظيماتنا شغل عيال طبعاً .. بيحولوا يبينوا هناك ان فى حاجة

ضدهم احنا معملناش حاجة .. قصدوا يقولوا فيه تسلل من لبنان .. ليه .. تسلل من لبنان ليه .. وبعتنا أسلحة وسفيرنا فى لبنان والارهابى الكبير اللى هو سكرتير رئاسة الجمهورية موجود فى لبنان .. وهو موجود هنا فى رئاسة الجمهورية وبيطلع صوره فى اجتماعات مجلس الوزراء .. ولكن الوهم والخيال والدوامة احنا إن احنا نصنع مستقبلنا هنا فى مصر فى بلدنا بنبنى بلدنا وبنعمل مستقبلنا نسيبهم فى ضباب الأوهام .. اللك حسين لما يقصد بياتى عشرين سنة طبعاً وبقية المحطات السرية وبقية المؤامرات ومؤمرات استعمارية وأعوان الاستعمار واللى يقف يقوللى اشتراكية ده ضد الإسلام إسلام إيه .. الجوارى والقصور والحريم سلب الفلوس وخطف أموال الناس كلها وتركها عرايا جعانين .. الإسلام عدالة .. الشعب العربى مش حيضحك عليه كل واحد حيجيلوا يوم يتحاسب فيه .. مش انا اللى حاحاسب حد .. اللى بيحاسب هو الشعب مش معنى ده أبداً إن أنا حاحاول التأثير فى سوريا علشان ترجع سوريا للجمهورية العربية المتحدة أنا قلت فى كلامى الأخير إن أنا لن أحاول هذا بأى وسيلة من الوسائل .. قالوا إنك بعت متسللين والله ما بعتنا ولا حنبعت متسللين ولا حنحاول نتأثر بأى طريقة .. ليه خمسة متسللين ليه سباعين جلجانايت تعمل بيها إيه .. كلام فارغ وشغل أوهام طبعاً أنا حريص على مكاسب الشعب السورى الجيش السورى جزء من الشعب العربى .. وأنا على ثقة من أن الشعب السورى هو اللى حيحمى هذه المكاسب وهو القادر على إيجاد الحكم الوطنى اللى يحميه وأنا على ثقة ان محدش حيقدر يسلب من الشعب السورى مكاسبه .

نسيب الحكاية دى وقلوبنا وأمانينا دايما مع الشعب السورى فى معركته من أجل الاشتراكية ومن أجل الحكم الوطنى .. المهم ان علينا هنا أن نبنى القاعدة قاعدة للتحرر العربى .. قاعد للمستقبل العربى — قاعدة للديمقراطية العربية السليمة قاعدة للاشتراكية العربية .. قاعدة للعدالة الاجتماعية العربية .. دى مهمتكم مهمة هذه اللجنة مهمة كبيرة مهمتكم فى التجهيز لها مهمتكوا أن تجهزوا للمضى فى الثورة توسيع القيادة الثورية توسيع القاعدة الثورية طبعا المهمة الأساسية هى طريقة تكوين المؤتمر الشعبى للقوى الوطنية عايزين نوسع القاعدة الثورية عايزين نوسع القيادة

الثورية بنكون المؤتمر الوطنى المؤتمر للقوى الشعبية على أساس من القطاعات الراسية. مش على أساس انتخاب عام لأن إحنا قلنا أن الانتخابات العامة حتبقى للاتحاد القومى بالنسبة للعمال والفلاحين الجمعيات المنظمات المهنية الجمعيات النسائية الطلاب التجار الصناع الرأسمالية الوطنية بعد عملية الفرز وبعد عملية العزل .

مهمتكو أن إحنا بنجهز له . . مهمتنا أن إحنا نجهز للديمقراطية الكاملة للشعب والحرية الكاملة للشعب تعتبر أن هذه المهمة مهمة شاقة مهمة صعبة إحنا لا زلنا فى مجتمع رأسمالى يتحول إلى مجتمع اشتراكى لازلنا فى مجتمع فى عملية تحويل يمكن له مش فايق من عملية التحويل . . بعدين أنا بدى أقول حاجة . . الاتحاد القومى مقدرش أقول أنه فشل أو حتى هيئة التحرير فشلت فى الأول أبدا إحنا بنمر بمراحل كل مرحلة ليها ظرف — هيئة التحرير قامت بدور مهم جدا فى الأول. الاتحاد القومى قام بدور طالما إحنا كنا بنقول إحنا عايزين نحل مشاكلنا فى إطار من الوحدة الوطنية وأن الاتحاد القومى مفتوح للكل قام بدوره زى ما كان النهاردة. بننتقل إلى مرحلة أخرى مرحلة جديدة مرحلة الثورة الاجتماعية بقمود تنظم نفسها على أساس جديد توسيع القيادة الثورية توسيع القاعدة الثورية ، الثورة مستمرة. التطور الاشتراكى يستمر حتى نقضى على الاستغلال وحتى نقيم مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية وحتى ننهى استغلال الإنسان للانسان وحتى يشعر كل فرد فى هذه الجمهورية أنه عنده كل الفرص متكافئة والله يوفقكم جميعاً ويوفقنا جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله .

الجلسة الأولى

عقدت الجلسة يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

الموافق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١

خطاب السيد/أنور السادات أمين عام اللجنة :

باسم الله و باسم الشعب أفتتح الجلسة .

إن جدول الأعمال الذى وزع على حضراتكم يتضمن خطة سير العمل وطبيعى أن يكون أول موضوع نطرقه أو نبدأ به هو خطة سير العمل . ولدى مقترحات لهذه الخطة ولأن الوقت المحدد لمهمتنا كما تعلمون وقت محدود إلى حد ما ، فإذا وافقتم فإننى أعرض عليكم مشروع خطة سير العمل حتى إذا ما اتفقنا عليها أمكن أن نبدأ عملنا على الفور فهل توافقون على ذلك ؟

إن المشروع المقترح لخطة سير العمل يتضمن :

أولا : مناقشة عامة يدلى فيها كل من يريد من السادة الأعضاء برأيه فيما يأتى :

(ا) ماهية القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(ب) كيفية تحقيق تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عن طريق الانتخاب .

بمعنى أن كل من يريد من السادة الأعضاء طلب الكلمة يمكنه ذلك ليدلى برأيه فى النقطتين الأساسيتين الموكولتين إلى اللجنة ، وهما كما ذكرت : ماهية القوى الشعبية المطلوب ضرورة تمثيلها فى المؤتمر الوطنى العام وكيفية تحقيق هذا التمثيل .

وطبيعى أن السيد العضو الذى سيتناول هذه الموضوعات سيتكلم عن كل مايحسه

أو يخطر له ، وطبيعى أنه سيتناول الأوضاع التى كنا فيها فى الماضى وكيف وصلنا إلى ما نحن فيه وحاضرنا ، أى أنه سيتناول الموضوع من كافة نواحيه كل هذا سيحدث فى المناقشة العامة التى سنبدأ بها عملنا ، وبعد أن يفرغ السادة الأعضاء من كلماتهم تأتى الفقرة الثانية من خطة سير العمل وهى :

تشكيل لجنة فرعية تحال إليها جميع الآراء التى أثيرت فى المناقشة العامة لإعداد تقرير فى ضوئها والتقدم بمقترحاتها إلى اللجنة التحضيرية .

إذن فالنقطة الثانية بعد المناقشة العامة التى يدلى خلالها الأعضاء كل برأيه هى أن تجمع هذه الآراء وتحال إلى لجنة فرعية تقوم بتفريغ هذه الآراء وتخرج منها اقتراحات صريحة فى تحديد القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وتحديد عدد أعضاء هذا المؤتمر إلى جانب مبادىء عامة لقواعد تمثيل هذه القوى الشعبية .

وبعد ذلك تتقدم هذه اللجنة الفرعية بتقريرها إلى اللجنة التحضيرية لتناقش هذا التقرير وتصل فيه إلى توصيات محددة بعد أن تستوفيه بحثاً ومناقشته . وبعد ذلك تشكل لجان فرعية لدراسة القواعد التفصيلية الخاصة بتمثيل هذه القوى الشعبية فى المؤتمر .

ففى المرحلة الأولى نفرغ من تحديد ماهية القوى الشعبية الواجب تمثيلها فى المؤتمر الوطنى وعدد أعضاء هذا المؤتمر ومبادىء عامة بشأن كيفية تمثيل هذه القوى . وفى المرحلة الثانية تشكل لجان فرعية لدراسة القواعد التفصيلية لتمثيل كل قوة من القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى .

وبعد أن تفرغ اللجان الفرعية من مهمتها هذه من الطبيعى أن تحتاج إلى تشكيل لجنة للتنسيق . فإن كل لجنة فرعية ستدرس فرعا من فروع القوى الشعبية وتصل إلى مقترحات بشأنه . فنحن نحتاج إذن إلى لجنة تكون مهمتها التنسيق بين

مقترحات هذه اللجان لتصل إليكم مقترحات محددة بشأن تمثيل مختلف القوى الوطنية فى الشعب و بعد أن تنهض لجنة التنسيق بعملها هذا ستتقدم بتقريرها فى هذا الشأن إلى حضراتكم لتناقشوه وتصلوا فى النهاية إلى توصياتكم النهائية بشأن تمثيل القوى الوطنية وطريقة تمثيلها تفصيلا والتقدم بها للسيد رئيس الجمهورية .

هذه هى خطة سير العمل المقترحة والتى يمكن بمقتضاها أن ننجز العمل الموكول إلى اللجنة فى الوقت الحاضر لانجازه والأمر مطروح الآن على حضراتكم لتدلوا برأيكم فيه .

مناقشات الأعضاء

السيد / خالد محمد خالد : إننى أرى أن تكون المناقشة فى بيان الحكومة الذى ألقاه السيد الرئيس أولا قبل أن نبدأ فى مناقشة عملية التنظيم ومن خلال المناقشة التى تدور حول البيان يمكن أن نستخلص حقيقة الدور الذى يطلب إلينا أداؤه .

السيد / الأمين العام : أريد أن أصحح واقعاً ، فالبيان الذى ألقاه السيد رئيس الجمهورية ليس بياناً للحكومة ، لأننا لسنا مجلساً تشريعيا ، و إنما نحن لجنة موكول إليها بحث موضوع بعينه . أما ما قاله السيد العضو بشأن الرجوع إلى بيان السيد الرئيس فيما نحن بصدده ، فهذا أمر حيوى لأن هذا البيان يضع الخطوط العريضة للموضوع الذى نبحثه ، وهذا أمر لا جدال فيه .

السيد المهندس / أحمد كامل البدرى : الرأى عندى أنه تلزمنا قبل بدء المناقشة أن تتوفر لدينا بعض المعلومات وأننى أتكلم عن نفسى كعضو فى هذه اللجنة فإننى لا أستطيع أن أدلى برأى فى الموضوع قبل أن أتبين ما هو عدد المنظمات وعدد أعضائها إلى غير ذلك من البيانات والإحصاءات التى يجب أن تقدم إلينا .

السيد / الأمين العام : ان جميع البيانات والإحصاءات الخاصة بالقوى الشعبية

تطبع الآن وستوزع على حضراتكم يوم الثلاثاء المقبل وهو أقرب موعد يمكن أن ننظر فيه هذه المهمة .

السيد الشيخ / أحمد الشرباصى : هذا الرأى الذى أدلى به السيد الأمين العام للجنة فيه الكفاية وفيه غنى عن تشعب الآراء حول الخطة التى عرضها علينا خصوصاً وأن السيد الأمين العام قال إن المناقشه العامه يمكن أن يتناول فيها الأعضاء الحديث عن الماضى والحاضر وفينا كفايات متكاملة يمكنها متعاونة أن تقدم صورة كاملة للموضوع فما فات أحدنا يمكن أن يقدمه الآخر ، ومن الخواطر المجتمعة من كلمات السادة الأعضاء سواء ما اتصل منها بالماضى أو الحاضر وفى ضوء البيان الذى ألقاه السيد الرئيس — كل هذا كفيل بأن يمكن كلامنا من تقديم صورة من أفكاره وخواطره

وتنتقل هذه الآراء والخواطر إلى لجنه تفحصها وتنسقها ثم تعرضها علينا كلجنة عامة لكى نشرع فى تقسيمها علينا كلجان فرعية .

السيد / الأمين العام : نحن للآن لم نبدأ العمل بعد وأعتقد أننا نكتفى بهذا القدر من المناقشة فى خطة سير العمل لكى ننتقل إلى العمل نفسه ، فهل توافقون على أن تسير خطة سير العمل بالشكل الذى عرضناه على حضراتكم . أى إجراء مناقشة عامة يدلى فيها كل من يريد من السادة الأعضاء برأيه فى الأمرين الموكلين للجنة .

موافقة

السيد / الأمين العام : نفتتح الآن المناقشة العامة وكل من يريد من السادة الأعضاء أن يأتى بكلمة يتفضل بارسال ورقة باسمه حتى نستطيع أن نعطى له الكلمة حسب أسبقيه ورود طلبه . بقى هناك أمر آخر وهو مسألة تحديد وقت الكلمة .. هذا الأمر يهمنا جميعاً فقد كانت لائحة مجلس الأمة تحدد مدى الكلمة بربع ساعة أما

هنا فالأمر متروك لكم فى هذا التحديد حتى يستطيع كل عضو أن يدلى برأيه فى حرية وصراحة لذلك أطرح على حضراتكم الآن اقتراحاً بتحديد وقت الكلمة

السيد / كمال الدين الحناوى : فى الواقع تحديد وقت الكلمة ضرورة تستوحيها قصر المدة المحدودة فى اللجنة . مع العلم بأن الربع الساعة المقترح يكفى لقراءه خمس ورقات فولسكاب واعتقد أن فى هذا الحيز كل الكفاية لشرح مختلف الآراء .

الدكتورة / عائشة عبد الرحمن : أرجو أن تتاح لنا الفرصة للكلام عن طريق طلب الكلمة بالاشارة ولمن يرغب فى التحقيق على الحديث يكفى تحديد دقيقتين أو ثلاث دقائق للتعقيب أو التعليق .

السيـــد / الأمين العام : بالنسبة للطلب الذى تقدمت به الدكتورة عائشة إذا استطاع العضو أن يضمن كلمته أى تعقيب كان بها . و يمكن أيضاً طلب الكلمة للتعقيب ، ولكن أرجو أن يكون هذا فى نطاق ضيق ووقت قصير حتى يمكن فعلا كما قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن أن تتفاعل الآراء وتحتك فى مثل ما نعرض له من أمر حيوى فهل توافقون حضراتكم على هذا ؟

موافقة

السـيد / الأمين العام : ورد إلى إقتراح من السيدات أعضاء اللجنة بارسال برقية شكر للسيد الرئيس وقد وقعنه جميعاً .

سيادة الأمين العام :

رجاء التفضل بعرض الاقتراح الآتى :

إرسال برقية شكر لسيادة الرئيس بثقته بنا واعتزازه بهذه النهضة معاهدين سيادته بالتفانى فى القيام بواجبنا نحو هذه اللجنة التى تشرفنا بعضويتها .

موافقة

السيد / الأمين العام : لدى الآن أكثر من أربعة عشر طلبا للكلام فهل ترون أن تستمر الجلسة حتى تنتهى من هذه الطلبات أو ترون رفع الجلسه للاستراحة ؟

أصوات تأجيل

إذن الموافق على تأجيل الجلسة إلى غد يتفضل برفع يده .

موافقة

رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين على أن تعود للانعقاد الساعة السادسة من مساء الإثنين ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

الجلسة الثانية

انعقدت هذه الجلسة مساء يوم الاثنين ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨١
(٢٧ نوفمبر ١٩٦١)

كلمة السيد رئيس الجمهورية

كان فى نيتى أن أحضر جلسة الأمس ، لأنه كان فى نيتى أن أحضر أكبر عدد من الجلسات . ولكن الأخ أنور قال لى إن جلسة الأمس جلسة إجراءات . وفى الصباح قرأت فى الأخبار العنوان ، مناقشات عنيفة . قلت فاتتنى المناقشات العنيفة التى دارت بالأمس ، فطلبت من الإذاعة أن أسمع الجلسة ومكثت ثلاث ساعات سمعت فيها الجلسة ، لم أسمع مناقشات عنيفة كما تصورت من « ما نشيت » الأخبار ، ولكن وجدت أننا نسير فى الموضوع سيراً طبيعيا .

لى تعليق بسيط ، على أساس السنة التى استنت بالأمس ، إن كل واحد يعلق بعد كل حين على عمل اللجنة . الحقيقة أن عمل اللجنة فى غاية الأهمية . بعد ذلك لا نستطيع أن نحدد المواضيع التى ستتكلمون فيها مثل ماتحددت فى رءوس مواضيع الأمس ، لأن اللجنة أيضاً عملها أكبر من رءوس المواضيع التى تحددت ، وحتى نصل إلى رءوس المواضيع ، فالنقطتان اللتان قالهما الأخ أنور أو الأربع نقط التى قالها أحد الإخوة منكم وهو يتكلم وقال إنها تمثل نقطتين ، لابد أن تتفرع لمواضيع أساسية ومواضيع رئيسية .

أحب أن أقول لكم إننا بحثنا أحسن طريق نتجه فيه لنحقق أهدافنا . حصل بحث كبير ، بعض الناس قالوا هناك فكرة أننا نعمل مجلس ثورة ثان ، ومجلس الثورة هو أسهل شىء بالنسبة لى أنا . مجلس الثورة يصدر قرارات ، وتؤخذ هذه القرارات وتوضع موضع التنفيذ ، وبعد ذلك قابلتنا نقطة ثانية فى التفكير ، وهى

نقطة توسيع القيادة الثورية ، لأنه إذا أردنا أن نعمل مجلس ثورة فاننا لانقدر أن نعمل مجلس ثورة على أساس مجلس الثورة الذى بدأ بقيام مجلس الثورة لأننا سنجد أن القيادة الثورية باستمرار تقل ، وأنا أشرت فى خطابى إلى أن من المهم جداً أن نوسع القيادة الثورية .

النقطة الثانية هى توسيع القاعدة الثورية . كان ممكنا بمجلس الثورة . أن نسير ، فنبنى المصانع ونسير فى الاشتراكية ونسير فى التنمية ونسير حتى نحقق الكفاية والعدل . ولكنه كان ينقصنا باستمرار ، نتيجة لهذا ، شىء هو عصب الموضوع كله ، هو التنظيم الشعبى ، هو التفاعل الشعبى مع الثورة ، ولهذا تركت هذه الفكرة جانبا واتجهنا إلى الفكرة الأخرى .

ناس قالوا ان الفكرة التى أعلنتها فى بيانى السياسى فكرة معقدة ، تبحث هذه اللجنة التحضيرية تكوين مؤتمر من قوى الشعب الوطنية أو مؤتمر القوى الشعبية ، ثم يبحث هذا المؤتمر ميثاقا وطنيا ، ثم بعد هذا نكون الاتحاد القوى على أساس عريض بالنسبة للجمهورية كلها .

الحقيقة : تقابلنا فى هذا الأمر نقطتان أساسيتان ، الاشتراكية هى النقطة رقم واحد ، والحرية هى النقطة رقم اثنين .

بالنسبة لهذين الموضوعين لابد أن نفتح الباب على آخره لأنهما هما الموضوعان الأساسيان ، وإننا إذا فهمناهما ، و إذا بحثناهما وإذا وصلنا فيهما إلى نتيجة ، فإننا نقدر فعلا أن نحدد ما هى قوى الشعب الوطنية وما هى طرقنا فى تنظيمها .

باستمرار عندما ينظر الإنسان إلى الاشتراكية وإلى الديمقراطية بمعناها الغربى يجد أن معنى الديمقراطية بالنسبة للاشتراكية قد يختلف . فإذا نظر الإنسان إلى الاشتراكية يجد أنه يريد أن يحد من حريات الناس . ما معنى ذلك ؟ أحد من حرية الناس فى التملك ، يعنى تدخلت فى الحريات . أحد من حرية الناس فى إطلاق الأسعار ، تدخلت فى الحرية . أحد من حرية الناس فى الاستغلال ، تدخلت فى

الحرية . إذن الحريات ليست حرية مجردة بدون أى حد من الحدود ، لأن الاشتراكية نفسها معناها عملية تنظيم للمجتمع بحيث يكون هناك كفاية ويكون هناك عدل .

إذن عندما نتكلم عن الاشتراكية نجد أننا قد دخلنا لننظم ، بمعنى أن نقول لهذا : لغاية هنا فقط ، ونقول للثانى : لغاية هنا وكفى ، ونقول للثالث : أنت لم تكن لك أية فرصة فأتيحت لك فرصة ، ونقول لآخر : أنت كنت تملك ٣٠,٠٠٠ فدان تملك الآن ١٠٠ فدان ، ونقول لآخر أنت كنت لا تملك شيئاً أبداً ، تملك الآن ٥ أفدنه ونقول لصاحب التجارة : أنت كنت فى تجارتك مطلق الحرية تبيع كما تريد أنت اليوم توزع السلعة بعمولة محددة .

إذن أول ما ندخل فى الاشتراكية بالتالى نفتح مباشرة باب الحرية وباب الديمقراطية . وكما تكلمت : الحرية لم تكن ولا يمكن أن تكون حرية مجردة ، والديمقراطية لايمكن أن تكون ديمقراطية مجردة .

النقطة الثانية التى أريد أن أقولها ، تبعاً لهذا ، إننا عندما نتكلم عن الحرية ونتكلم عن الاشتراكيه ونتكلم عن الاجراءات الاشتراكيه لا ننتقم من أحد على الإطلاق ، والمسألة لا تتعلق بغنى أو أغنياء نثأر منهم أو ننتقم منهم .

المسألة إذن هى إقامه عدالة اجتماعيه والعدل يأخذ مجراه .

النقطه الثالثة فى تعليق على الكلام الذى قيل البارحة هو أننا لا نثأر من عائلة أوعائلتين . الموضوع ليس عائلة أو عائلتين . حصلت أمس مناقشات على ماحدث بعد انتصار الإسلام وبعد فتح مكة . إننا قد نكون أخذنا من الإسلام طريق النبى عليه الصلاة والسلام فى إحدى المعارك التى أصيب فيها وكانت معركة قاسية ، أعتقد أنها معركة أحد . فبعد انتهاء المعركة رفع النبى يديه وظن الناس أنه يطلب من الله أن ينتقم . ولكنهم وجدوه يقول « اللهم اغفر لقومى فانهم لا يعلمون » هذا كان سبيلنا دائما ، من أول يوم كنا نحاول أن نعطى الفرصة ونحاول أن نفتح الباب ونحاول أن نفتح المجتمع .

نقطة ثانية كانت محل مناقشة هنا أيضاً . ماذا حدث بعد فتح مكة ؟ ولعلنى قد تكلمت فى إحدى خطبى فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ فى هذا الموضوع بالذات ، ذلك أنه بعد أن دخل النبى صلى الله عليه وسلم مكة قال « اذهبوا فأنتم الطلقاء ، ومن دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، إلى آخر ما قيل » ثم النقطة الأخرى الخاصة بمن أمر النبى بقتلهم حتى ولو تعلقوا بأستار الكعبة ، ونزل فى هؤلاء آيات كثيرة وهم المنافقون. وفى القرآن آيات كثيرة عن المنافقين الذين خانوا الأمانه ، المنافقين الذين ساروا فى الظلام ، الذين كانوا يعملون على هدم الدعوة الإسلاميه ، لم يغفر لهم لا لسبب إلا لأنه كان فى هذا مخلصاً لربه وكان فى هذا مخلصاً لعقيدته .

وكنا دائماً نفتح ونعطى الفرص ، ويجب أن نكون دائماً على استعداد أن نفتح صدورنا ونعطى الفرص .

ويصعب علينا جدا أن نقول أعداء الشعب ورأيت أن الأخ بهاء الدين كتب فى يوم الافتتاح كلة خصوم ولم يضع كلة أعداء ، وكلة خصوم قد تكون أخف وقعاً إنما يجب أن نعرف أعداء الشعب لا أعدائى أنا ولا أعداء فلان ولا أعداء علان . والله إذا كان لا يوجد أعداء للشعب نكون قد وصلنا إلى مرحلة كبيرة جداً من من التقدم . ومن الطبيعى أننا لسنا فى جمهورية أفلاطون ، لا أنت ولا أنا سنعيش حتى نرى جمهورية أفلاطون ولا أى واحد سيدجمهورية أفلاطون فى هذه الدنيا لأن الدنيا بدأت منذ الخليقة من أيام هابيل وقابيل بدأت: كيف يغدر الإنسان بالإنسان ؟ يجب أن يكون الإنسان حريصاً دائما . يوجد باستمرار عندنا هذا الشعور . ودائماً هناك الطيب والردىء ، وهناك المنافق الذى هو أخطر على المجتمع من كل شىء .

أخرج من هذا أننا يجب أن نفتح الموضوعين الأساسيين فتحا كاملا وهما موضوع الديمقراطية وموضوع الاشتراكية وكيف نطبق الإشتراكية وكيف نطبق الديمقراطية . كما قلت الديمقراطية كل الديمقراطية للشعب هى المطلب .

كيف لا تنحرف هذه الثورة كما انحرفت ثورة ١٩١٩ ، ثورة سنه ١٩١٩ قامت ولها أهداف أجمع الشعب عليها وقدم ضحايا ولكن فى سنه ١٩٣٠ من الذى كان يحكم ؟ ! كان الإنجليز يحكمون ، وكان إسماعيل صدقى موجوداً سنه ١٩٣٠ وكانت اليد الحديديه ولماذا فى الإحدى عشرة سنه ضاعت الدنيا لأن هذه الثورة لم تحقق أهدافها ، ولم ترسم رسماً كاملا ماهو الشعب ومن هم أعداء الشعب . والزعماء طبعاً انفصلوا عن الثورة ، كل واحد منهم اتجه إلى اتجاه وضع له . ثورة سنة ١٩١٩ قامت من أجل الاستقلال والدستور . وفى سنه ١٩٥٦ كان هناك احتلال بريطانى وكان هناك ثمانون ألف عسكرى انجليزى .

أعتقد أنه يسعدنى و يسعد البلد كلها أن نتتبع هذه المناقشات باهتمام . فالبلاد ليست سلبية ، وهى تدرك أننا نسير فى مرحلة جديدة ، وأننا نفتح موضوع الاشتراكية وموضوع الديمقراطية والحرية ، وكل فرد يتكلم فى هذه الموضوعات . وسوف نخرج من هذه الاجتماعات بنتيجة هى تحديد ماهية قوى الشعب الوطنية وكيفية تنظيمها . ولكن فى نفس الوقت الذى ستجرى فيه هذه المناقشات فى هذه الاجتماعات ستجرى أيضاً المناقشات فى كل مكان فى البلد . بالنسبة لبعض النقط التى أثيرت أمس ، أتناول النقطة الخاصة بالموظفين و بالجهاز الحكومى والبيروقراطية ولى رأى فى هذا الموضوع ، وهو أننا مهما شكلنا من لجان فلن نستطيع أن نصلح شيئاً لسبب بسيط وهو أن الجهاز الحكومى يعتبر نفسه طبقة فوق الشعب .

فمن الطبيعى إذن ونحن بصدد التغيير أو البحث عن حل أن يكون هذا الحل جذريا . وأضرب لكم مثلا على ذلك : إننا نرى عسكرى البوليس يجر بائع الطماطم مثلا إلى قسم الموسكى و يتركه بداخله ، ونجد عربات الفاكهة متراصة أمام القسم . هذا البائع المتجول الذى يعتبر من أفقر المواطنين يلقى به داخل القسم فترة من الزمن حتى تضيع بضاعته . إننا لو أتينا بهذا البائع المتجول وألبسناه ملابس العسكرى لوجدناه ثانى يوم يقوم بنفس العملية التى قام بها العسكرى الأول ، ذلك لأنه بمجرد

أن لبس البدلة العسكرية اعتبر نفسه من الجهاز الحكومى ، وأنه هو الحكومة ولذلك إذا لم نصل إلى حل يجعل الشعب فوق الجهاز الحكومى ورقيباً على الجهاز الحكومى سنظل باستمرار ندور فى دائرة ونشكو من الروتين والجهاز الحكومى واللجان .

لقد مر علينا عشر سنوات ونحن نشكل اللجان الحكومية ، ومع ذلك لم نتمكن من عمل شىء حتى الآن . إن الطريقة الوحيدة هى أن يوضع الجهاز الحكومى فى وضع لا يشعر معه أنه هو الطبقة السائدة أو الطبقة الحاكمة ، بل الشعب هو الذى يشعر بأنه هو الطبقة الحاكمة ، وأن الجهاز الحكومى إن هو إلا جهاز فى خدمة الشعب وأنه إنما يأخذ أجره على هذا .

وطبيعى هذا يحتاج إلى إجراء ثورى . وأعتقد أن الأخ عبد اللطيف البغدادى سوف يهز الجهاز الحكومى فى هذه الناحية بحيث نصل إلى ما نتمناه .

أنتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى أثيرت أمس وهى الخاصة بقطاع الريف والفلاحين . لقد قيل إن الجمعيات التعاونية هى النقابات . كما قيل إن كل من يزرع الأرض هو مالكها . لقد قيل هذا الكلام هنا أمس . ولكن الواقع غير هذا . هناك فرق بين كلام يقال و بين الواقع فعلا . فما هو هذا الواقع ؟ هل الذى يشتغل فى الأرض هو حقيقة مالك الأرض ؟ قد يكون هذا أمل ، قد يكون هذا منى ، قد يكون أى شىء ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالعامل الزراعى ليس هو مالك الأرض بل هو العامل الزراعى . فلا يمكن أن ننسى هذا وننقاد لأمانينا ونقيم بحثنا على هذا الأساس . وأعتقد أن هذا الموضوع يحتاج لبحث طويل. فلكى ينضم العامل الزراعى إلى نقابة أو جمعية تعاونية يجب أن يكون منتجاً أو مالكا ويجب أن تتكون نقابات للعمال الزراعيين . ولكننى أعتقد أنه لم يأن الأوان لكى نصل إلى ذلك لأن الظروف لا تسمح للعامل الزراعى أن يكون منتجاً إلا إذا كانت الزراعة جماعية أو الملكية جماعية بالنسبة للأرض ونحن لا نسير فى هذا الاتجاه . إن أهم نقطتين

فى موضوعنا يفتحان لنا جميعاً وللبلد كل الموضوعات ، هما الاشتراكية ، اشتراكيتنا نحن ، والديمقراطية وحدود الديمقراطية . وهذا هو ما نتكلم فيه ونجتهد فيه ونفسره. لأن هذا هو الذى سيوصلنا إلى النتيجة الأخيرة الخاصة بماهية قوى الشعب الوطنية بالنسبة للمؤتمر الأول ، وكيف ننظم هذه القوى الشعبية الوطنية ، وأشكركم » .

كلمات أعضاء اللجنة

١ — كلمة السيد أحمد منتصر

سيادة الرئيس ، سادتى :

من صميم الريف وعلى ضوء الحقيقة والواقع الملموس الذى عشنا فيه ، أتحدث إلى سيادتكم . فليس العيب أن يشكو المريض مرضه وأن ينبه إليه ولكن العيب كل العيب أن يخفى الإنسان مرضه . ولقد كنا نعيش قبل الثورة على ضوء تجربة سميت بالديموقراطية . نسائل أنفسنا : هل أدت تلك الديموقراطية وتلك الحياة النيابية واجبها بصدق وأمانة وإخلاص ؟ كنا نرى الأحزاب تتطاحن لا لمصلحة الوطن ولا من أجل جلاء الإنجليز ولا لبناء مجتمع أفضل ترفرف عليه الرفاهية والعدالة . ولكن كان تطاحنها وتناحرها من أجل الانفراد بالحكم وشهوة الحكم وسطوة الحكم . شاهدنا يا إخوانى الحكم الديمقراطى الذى يقولون عنه إنه حكم البرلمان .. ماذا كان يحدث ؟ ماذا كان يحدث فى الانتخابات الماضية ؟ كان المتقدم للانتخابات أحد نوعين : إما أنه إقطاعى يدفع الألوف من الجنيهات ليشترى بها الأصوات ، وإما أنه يستند إلى حزب من تلك الأحزاب التى قسمت بلادنا إلى مناطق نفوذ وعملت جاهدة طوال سنوات تبلغ الثلاثين عاماً على تركيز نفسها وتكوين دعائم وركائز لها فى كل قرية وفى كل مدينة . فلم يكن عضو البرلمان يا إخوانى يأتى ليخدم دائرته بمشروعات عمرانية ولكن كان همه الأوحد أن يدعم حزبه ويظهر قوته وبطشه .

جريمة كبرى يا إخوانى أن يجرؤ مواطن من أبناء هذا الشعب لا يستند إلى حزبية ، وقاته المال . . . جريمة كبرى أن يرشح نفسه للانتخابات مهما كانت كفاءته ومهما كان إخلاصه لربه ولوطنه . إن من لا يملك آلاف الجنيهات لا يدخل الانتخابات ، ومن لا يعتمد على حزب لا يدخل الانتخاب . وبهذا حكمت الديموقراطية على الأغلبية الساحقة ألا تكون ممثلة فى برلمان الشعب ، هذا هو التضليل الذى كنا نعيش فيه تحت ستار الديمقراطية : مجموعة من الاقطاعيين والحزبيين تمثل مصالحها فى كل عهد وفى كل برلمان وفى كل انتخابات . لم تكن هذه الأقلية الرجعية تسمح للشعب أن يتنفس أو يطلق صوته أو يطالب بحقوقه . ولقد حرمتنا الرجعية من هذا وهى تحرم مجموع الشعب من كل الحقوق وكانت الحقوق كاملة فقط للرجعيين والمستغلين والحزبيين وأصحاب الملايين ، ولا حقوق ولا حريات للسواد الأعظم من الشعب . واليوم وبعد أن خلصنا الله من الماضى البغيض وقيض الله لنا رجالا مخلصين آمنوا بربهم وبوطنهم ووهبوا أنفسهم وأرواحهم لخدمة الشعب . واليوم بعد أن استعاد الشعب حقوقه بالثورة السياسية والاجتماعية ، فلا أقل من أن يضمن هذا الشعب حريته ومكاسبه وأن تبقى حريته فى يده وأن يبقى سيداً ولا يعود مسوداً .

إن العناصر الرجعية ما زالت متكتلة يجمعها المال وتجمعها الأرض وتجمعها الحزبية والانتهازية ، فمن الخطورة بمكان أن نعود اليوم فنهادنها بحجة إعطائها فرصة أخرى ، فهى بنفوذها تستطيع أن ترشو وأن تخدع وأن تخادع حتى تصل مرة أخرى إلى الصفوف الأولى لتحرم الملايين من هذا الشعب حقوقها باسم الحرية وباسم الديمقراطية. ولقد مررنا بتجربة قاسية يجب أن نأخذ منها دروساً وعبراً . لقد هادنتهم الثورة وكانت رحيمة بهم وظلت طوال عشر سنوات تحاول أن تعالجهم فلم يفلح فيهم علاج ، فرضهم يا إخوانى مستعص فلا يمكن والحال هذه البرء منه ، حتى أنهم فى السنوات القليلة الماضية تقدموا الصفوف ، الرجعى منهم والإقطاعى والحزبى والانتهازى ، وتخلف مضطراً الوطنى المخلص ، فلم يكن يجد له مكاناً أو مجالا بينهم ،

ومع هذا هل رضوا ؟ وهل هادنوا وهل أخلصوا ؟ أقطع بلا . فلا الحزبى تخلى عن حزبيته وأبهة حكمه ، ولا الإقطاعى تخلى عن نفوذه وتحكمه ولا الانتهازى تخلى عن استغلاله ، وكانوا يتحينون الفرصة تسنح لينقضوا على مكاسب الشعب وحريات الشعب .

هؤلاء المرضى ، الذين أزمن مرضهم واستعصى ، يجب أن يعزلوا بعد فرزهم ويجنبوا لنقى الشعب شرورهم ، لا هم وحدهم بل دعاتهم وركائزهم فى البلاد . وبهذا يبقى الشعب سليما معافى ، بعيداً عن المؤثرات . قادراً على تحمل أعبائه والدفاع عن مكاسبه ، مؤمناً بوطنه وقائده وباعث نهضته الرئيس جمال عبد الناصر ، والله يوفقكم .

٢ — كلمة الدكتور سليمان حزين

السيد الرئيس ، أيها الأخوة من أعضاء هذه اللجنة : أستأذن فى أن تكون كلمتى إليكم ذات شقين : تتناول الشكل وتتناول الموضوع . فأما عن الشكل فإنى أعنى به مدخلنا إلى هذه المهمة الخطيرة التى عهدت الأمة ممثلة فى رئيسها بها إلينا والطريق إلى أن ننهض بهذه المهمة ، ووسيلتنا إلى ذلك إنما هى فى العمل خلال اجتماعاتنا العامة ثم خلال اجتماعاتنا فى اللجان الفرعية .

أما عن الموضوع فإنه يتناول فلسفة هذه المهمة أكثر مما يتناول تفصيلات نواحيها . عملنا من غير شك ومهمتنا فيما أعتقد مهمة تاريخية ومصدر من مصادر القوة فى ثورتنا . إنها لم تكن ثورة خطيرة ، ولكنها كانت ثورة مدبرة انتقلت من مرحلة إلى مرحلة ووقفت عند نهاية كل مرحلة لتتدبر أمرها لتنطلق فى هداية ونور إلى مرحلة جديدة ، وهذا اليوم ، الذى ألفت فيه هذه اللجنة ، يعتبر يوما جديدا بحق فى تاريخ الثورة . لقد تحدث السيد الرئيس — ومن نعماء الله علينا أنه رئيس يستلهم الشعب — فقال إننا بسبيل توسيع القيادة ، توسيعها فى نطاقها الفكرى ونطاقها الشعورى ثم فى نطاق الاستجابة الشعبية .

وهذه اللجنة مرحلة صغرى تليها خطوات فى مؤتمر القوى الشعبية ثم فى إعادة تنظيم اتحادنا القوى لننطلق فى سبيل اشتراكيتنا نحن وفى سبيل ديمقراطيتنا نحن ، وعلى هذا الأساس أعتقد أن من واجبنا جميعا أن نحس بجلال هذه المهمة ، وأن نأخذها بالجد الذى ينبغى لها ، وأن نعرف أنه إذا كان قد كتب على جيلنا هذا أن يكون جيل تضحيات فقد كتب له أيضا أن يكون جيل عمل . ولقد كان أعداؤنا فى الماضى حينما علمونا كانوا يوهموننا دائما أننا شعب يحسن التفكير ، ولكنه لا يحسن العمل وكانوا يظنون أنهم بذلك يحسنون إلينا القول .

ولكن الذى يحسن التفكير ولا يحسن العمل مخطىء ولا يمتاز كثيرا على من لا يحسن التفكير . إن الثورة ليست فكرة بقدر ما هى عمل وليست نظرية بقدر ما هى تطبيق . لذلك فإننى أفهم أن المهمة الأولى لهذه اللجنة ليست فى أن تضيف جديدا إلى تفكيرنا وإنما مهمتها هى أن تجلو هذا التفكير وتبسطه ، وأن تتسع به إلى نطاق الشعب ، وأن تعمقه فى بعض النواحى ليتمكن فى بيئتنا وفى أفكارنا جميعا ، وأن تعمل أساسا لتوسيع تفكيرنا السياسى حتى يشمل المواطنين جميعا فى مستوى واحد . إن الذى ينظر إلى هذه اللجنة يجدها مؤلفة من عدد من القطاعات ، ولكننا نسىء إلى أنفسنا وإلى وطننا وإلى ثورتنا إذا ما فكرنا فى هذه اللجنة تفكير القطاعات المستقلة بعضها عن بعض ، فواجبنا أن نفكر معا .

وواجب علينا ألا نفرق أنفسنا — إذا كنا من العلماء — بأفكار العلم ، لأن العلم كما نعرف لا وطن له ، وإنما واجبنا أن ننتقل إلى المرحلة الجديدة من الثورة وهى التى أسماها السيد الرئيس فى خطابه بالثورة الثقافية لأن هناك فرقا بين العلم والثقافة ، ومن الحق علينا أن نعترف الآن بأن علماءنا وجامعاتنا كانا فى العهود الماضية يسعيان إلى العلم فى جد .

ولكن العلم كان يسعى إلى العالمية وإلى البحث عن الحقيقة من أجل الحقيقة

ولكننا الآن فى مرحلتنا الثورية هذه نريد أن نبحث عن الحق كما بحثنا عن الحقيقة ، ولن نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا سلكنا سبيلنا إلى هذه الثورة الثقافية .

وقد أعجبنى من السيد الرئيس أنه لم يسمها الثورة الفكرية ، فثورة الفكر قائمة عندنا ، وإننى أعتقد أنه الثائر الفكرى الأول ، وأنه كان فيلسوفا عندما قام بهذه الثورة ، ولكن ثورة الفكر أمر يتصل بالأفراد . أما الثقافة فإنها تتصل بمجموع الشعب .

فالعلم — كما قلنا — لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات فى أبراجها العاجية ، ولكنها تعرف أن على الجامعى أن يفكر بعقليته الأصلية ، وأن يشعر بإحساسه الأصيل . فإن كان ابن فلاح فإن عليه أن يفكر ويتذوق الثقافة على أساس أنه فلاح ابن فلاح وعلى هذا نجتمع هنا فى هذه القاعة لنبدأ ثورتنا الثقافية . وليفكر العالم منا أنه أخذ فرصة حرمها الآلاف ، وأنا شخصيا أعترف أمامكم وأمام الله أن الدولة حينما أتاحت لى الفرصة للتعليم حرم ألف أو ألفان من المواطنين لكى أحصل على هذا القدر من العلم الذى أتيح لى .

حرام أن يبقى الفكر والتعليم والثقافة فى بلدنا أداة للانعزال بين الطبقات وأداة ليترفع المتعلم عن بيئته وذويه وينقطع عن أهله ، فإذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالزيت حين يختلط بالماء ثم لا يلبث أن يطفو على السطح . نحن لا نريدهم كذلك وإنما نريدهم أن يذوبوا فى الشعب كما يذوب الملح فى الماء .

على هذا النحو يجب أن نلتقى فى هذه اللجنة ، نفكر تفكيرا يتناول النظريات فى تبسيط يقرب مفهومها ، ويقرب كل واحد منا للآخر . سنتكلم فى الاشتراكية من غير شك . ولكن لا داعى لأن ننقل فصولا من الكتب التى قرأناها عن الاشتراكية الخارجية فى حين أننا لو كنا صادقين مع أنفسنا لفهمنا هذه الاشتراكية

فى القرية التى نشأنا فيها بين أهلنا ممن يلبسون « الجلاليب » ويحملون الفؤوس ليكسبوا عيشهم الحلال بعرق الجبين .

وحينما نفسر الاشتراكية فى هذا الإطار نكون صادقين لأن هذا التفسير هو واقع بيئتنا . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفكر فى الاشتراكية ببساطة ، وأن نصورها على أن يكون الوطن شركة حقيقية بين المواطنين لكل فيها نصيب مباشر عن طريق ملكية محددة منظمة وفقا لظروفنا و إمكانياتنا نحن .

ثم شركة يمكن أن نفسر على أن من لا يستطيع أن يملك عن طريق القطاع الخاص يمكنه أن يملك عن طريق القطاع العام . و إنه من الواجب أن يخصص الفائض كله لمن لا يملكون . وعلى هذا النحو نشعر كل فرد فى هذا البلد بأنه ليس غريباً عن أرضنا وأنه ابن الأرض حقاً ومالك الأرض حقا . وعلى هذا النحو تحقق تقاليدنا الأصيلة الموجودة فى القرى لأن هذا الاقطاع لم يكن أصيلا فى أرض مصر فى يوم من الأيام ، لأن الملكية فى مصر كان أساسها الأرض ودعامتها العمل والمجهود الذى يبذل فى الأرض ، فإن الأرض الموجودة الآن هى ثمرة جهود الملايين التى بذلت فى الأرض خلال سبعة آلاف سنة . ولو نظرنا إلى هذه الجهود لأدركنا مدى هذا الجهد الإنسانى العظيم الذى كانت ثمرته هى هذه الأرض الطيبة التى نعيش عليها .

وكذلك إذا فكرنا فى الديمقراطية تفكيرا مبسطاً تستطيع الجماهير أن تتذوقه وتتفهمه ، كان معنى الديمقراطية أن يكون الحكم شركة بين المواطنين كما أن الوطن يجب أن يكون شركة بينهم ليتحقق معنى الاشتراكية ، فكذلك يجب أن يكون الحكم بمسئولياته وأعماله ونتائجه شركة بين المواطنين ، لكل منا الحق فى أن يبدى الرأى صريحا واضحاً جريئا فى الطريقة التى يحكم بها ، ولا يجب أبداً أن نخشى من هذا لأننا شعب فطن يعرف مصالحه حقا ، ولا يمكن أن يضل الطريق .

شعب بقى حيا خلال هذه الآلاف من السنين ولا يمكن أن يموت أبداً إذا نظرنا أو عالجنا هذه النظريات فى اجتماعاتنا على هذا الأساس المبسط دون أن نترك العمق ، لأن البساطة لا تتنافى مع العمق ، وإنما التعقيد هو الذى يقيد العمق .

فعلينا إذن أن نجمع بين البساطة والعمق حين نفكر فى نظامنا ، وعلينا فى الوقت ذاته أن ننظر إلى ربط أنفسنا بعضنا ببعض ، وأن يعرف كل منا الآخر . وأؤكد لكم أنى تعلمت خلال هذين اليومين كثيرا ، وكان جانب مما تعلمته من إخواننا أهل الريف لأنهم يمثلون الشعور الصادق ، يمثلون الحق الذى نبحث عنه . وقد آن لنا أن نبحث عن الحق كما نبحث عن الحقيقة ، ثم يجب أن نرتبط بإخواننا فى الخارج لأننا إذا كنا قد أتينا من قطاعات نتصل بها بحكم عملنا فمن واجبنا أن نداوم هذا الاتصال ، ولا نتركه لأدوات الدولة العادية كالإذاعة والصحافة وإنما ننقله نقلا حيا من الإنسان إلى الإنسان ، نناقش إخواننا ونعود إليهم ونحدثهم وننقل مشاعرهم لنشعر الناس أن الفكر فى هذه الأمة ليس حكرا على مائتين وخمسين شخصا . وهذا هو معنى الاشتراكية بمفهومها المبسط العميق . فإذا ما انتقلنا إلى عمل اللجنة ذاتها وهو دراسة مصادر القوى الشعبية ، وهو العمل المباشر الذى نعد له فإننى استأذنكم وأستأذن السيد الرئيس فى أن أتحدث عن فلسفته وأن أتناولها بالبحث والاستعراض والتأمل والتفكر . إن سبل الإصلاح مزدوجة فنستطيع أن نصلح بالبحث عن نقط الضعف لتقويتها وعلاجها ، كما نستطيع أن نصلح بالبحث عن مصادر القوة فى حياتنا الشعبية فنبعثها بعثا ، وهذه هى السبيل إلى الإصلاح الثورى الحقيق .

ولقد سلكت الثورة السبيلين ، ولكنى أرى أنها حتى الآن كانت تسلك السبيل الأولى بأكثر مما تسلك السبيل الأخرى ، فهى تبحث عن نواحى الضعف وتحاول أن تقومها .

فقد أدركت أن الرجعية ضعف فحاولت إصلاحها ، ونعرف أن الانتهازية ضعف فحاولت تقويمها ، وأن البيروقراطية ضعف فحاولت علاجها . هذه سبيل للاصلاح من غير شك ، ولكنى لا أستطيع أن أرى أنها السبيل الوحيد إلى القوة فى نظرى ، فقد ثبت أن بعض التقويم ينجح والبعض الآخر لاينجح ، و إنما علينا أن نبحث عن مصادر القوى . ولقد بحثت الثورة عن هذه المصادر دون شك ، فاتجهت إلى مصادر الثروة فى الدولة ، وهى هذا النيل العظيم بمحاولة ضبطه ، واتجهت إلى مصادر الثروة فى الصحارى ، ثم اتجهت إلى التأميم والتمصير لتحفظ للشعب حقوقه ، ثم اتجهت إلى الناحية الإنسانية ، إلى جانب خطير جداً من جوانبها فحققت فيه مكاسب حقيقية ، ذلك هو التعليم الذى أعرف عنه أكثر من أى جانب آخر ، هذا مصدر خطير من مصادر القوى سها عنه أبناء هذا الوطن أو أسهوا عنه .

بحثت الثورة عن شباب هذه الأمة لتربيته تربية وطنية لأنه مصدر القوة الأساسية فى بناء الشعب ولكن العمل فى هذه النواحى كلها لم يبلغ فى الماضى ما بلغه فى عهد الثورة .

إن من التوفيق أن يسمى المؤتمر القادم مؤتمر القوى الشعبية لا المؤتمر الشعبى ، لأنه مؤتمر القوى الشعبية حقاً ، فمن الفلسفة أن نبحث عن مصادر القوى وأن نبعثها وأمانتنا فى هذه اللجنة أن نبحث فى صدق و إخلاص وجد ، فإن العملية كبيرة جداً . صدقونى ، إذ علينا أن نستقصى مصادر القوة فمصادر القوة بعضها ظاهر يسهل العثور عليه و يسهل تصويره وتشكيله وطريقة تمثيله فى المؤتمر . فهناك منظمات ونقابات قائمة ، وهناك هيئات يمكن أن تنتخب بسهولة من يمثلها .

هذه هى النواحى الظاهرة تقابلها فى الجانب الآخر مصادر قوى غامضة شبه مستترة تختلف فى تقويمها ، فالشباب فى رأيى هو مصدر القوة الأصيل فى حياة كل أمة . تحدثنا فى سن الشباب ، وهل يبدأ فى سن الرشد أو قبل ذلك ؟ أعتقد أن الشباب يبدأ فى السن الغضة التى يمتاز فيها الشاب بالبراءة التى لا تختلط

بالأغراض والمطامع ، ويفكر فيها تفكيراً نورانيا خالصاً لوجه الله والوطن .

كثير من أبناء المدارس الثانوية كانوا مصدر قوة فى الماضى فاستغلتهم الأحزاب ووجهتهم توجيهاً خاطئاً ، وقد كنا نحن من بينهم وكذلك كان الحكم الأجنبي يستغل الشباب حتى أحاله إلى مصدر ضعف وتفكك بدلا من أن يكون مصدر قوة لهذا الشعب .

وقد آن أن نبحث عن الشباب كمصدر من مصادر القوى فى جد واهتمام ، وهناك نواح خافية فى بيئتنا الريفية . فالفلاح هو الأصل فى جده وفى تفكيره ، وقد اعتاد الناس أن يتحدثوا عن المكر الريفى . هذا المكر الريفى مكر صالح ، هو مكر حق ، هو الذى حفظ على الفلاح حياته ، ولم يتمكن المستعمر والأجنبي أن يقهروا روحه طوال الماضى من السنين . إنه كان صاحب دهاء ومكر طيب استطاع به أن يعيش على مدى الأحقاب وعلينا أن نتدبر فيه .

الدولة تستطيع أن تضع القوانين . والفلاح يدور بوسائله الخاصة التى يسميها الناس مكراً : لكنه مكر طيب من أجل الحق والعدل والإنصاف .

على هذا النحو أقترح أن نفكر بضمائرنا إذا أردنا أن نبحث عن الحق إذ لا نصل إليه بعقولنا وحدها إذا لم تساندها الضمائر . علينا إذا أردنا أن نهتدى إلى الحق أن نفكر بشعورنا فى المسئولية الكبرى إذا أردنا أن يكون الوطن والحكم شركة بين المواطنين جميعاً . ونحن فى هذه اللجنة نشارك بالمسئولية ولا نترك هذا الرئيس العظيم يتحمل المسئولية وحده . إنما نسير ونتحمل معه المسئولية فى هذا الموقف التاريخى . علينا أن نتحول فى فلسفتنا من البحث عن مصادر الضعف إلى البحث عن مصادر القوة لنبعثها . وعلى هذا النحو يجب أن نفكر . وأن نتحدث فيما بيننا و بين أنفسنا حينما يخلو كل منا إلى نفسه وصحبه وضميره و إلى ربه يناجيه .

وأحب أن أذكركم بشىء أعتقد أنه ليس من حقى أن أذكركم به .

لكن لا أجد مفراً من أن أقوله فى صدق . فلم تكن شجاعة الكلمة ولا صدق الكلمة ولا إخلاص الكلمة ، لم يكن ذلك كله فى يوم من الأيام ألزم منه لنا فى هذه الأيام . علينا أن نقول لهذه الأمة التى نحن منها و إليها كل مافى نفوسنا ، وأن نقدم لها ذخيرة فكرنا الذى هو منها و إليها ، هذه الأمة التى أتاح الله لها ثورة لا تتاح إلا كل عدة قرون ثورة خشى عليها بعض الناس حينما حدثت لها نكسة منذ فترة وجيزة ، ولكنها لن تكون نكسة بإذن الله ، بل ستتحول هذه النكسة الموقوتة إلى عنصر نصر و إلى عنصر قوة ، لا لهذا الإقليم وحده وأسمح لنفسى بأن أصر على تسميته إقليما لأننى أتحدث عن هذه الأمة العربية كلها فى غدها المشرق إن شاء الله .

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

٣ — كلمة الدكتور جمال مرسى بدر

ترددت بين جوانب هذه القاعة بالأمس كلمات حتى ما كان لهذه الجدران أن تسمع غيرها ، لأنها كلمات تدعو إلى اطلاق الحريات وتنادى بالحرية السياسية بقدر ما تنادى بالاشتراكية الاقتصادية ولقد فهم البعض منا من هذه الكلمات أنها كلمات معارضة ونقد ، فتصدوا للرد عليها رداً اتسم بشىء من العنف والحماس . ولعل ذلك العنف لم يقع لدى الكثيرين منا موقع الاستحسان . واسمحوا لى أن أختلف مع وجهة النظر هذه ، ففى المرحلة التى نقف الآن على أبوابها وفتحت للعمل السياسى فى هذا الوطن صفحة جديدة ليست أمثال تلك الكلمات كلمات معارضة ولا كلمات نقد ، لأن السيد رئيس الجمهورية أطلق صيحة المعركة ، إذ قال فى بيان ألقاه منذ أسابيع معدودة أذيع على الملأ : إن الحرية السياسية لا بد من تثبيت دعائمها بمزيد من الحرية السياسية . ومن الخطأ أن نتقبل ما قيل فى هذا المعنى على غير وجهه لأنه ليس إلا سيراً على الخط العريض الذى رسمه السيد رئيس الجمهورية . ولا أقول هذا

لكى أعكس به عليكم حقيقة من حقائق سياسة الحكومة ، ولكنى أقوله لكى أصور به حقيقة من حقائق نفسى أطلقها حرة من كل قيد . و إذا انتقلنا إلى تحديد ماهية القوى الشعبية ، لايسعنا إلا أن نذكر حقيقة هامة فيما نحن مقبلون عليه : يجب علينا ألا نفرط فى ذرة من هذه القوى الشعبية ، وأن نجمع كل قوة نستطيع تجميعها منها . و إذا أمعنا النظر فى قوانين يوليو الاشتراكية ، تعين علينا أن نعترف أنه لم يعد هناك فى مجتمعنا فئات برمتها من أعداء الشعب بعد أن امتدت تلك القوانين إلى جذور الفساد فاقتلعتها حين قضت على الغنى الفاحش ومهدت بذلك للقضاء على الفقر المدقع ، ولم يبق إلا مواطنون كلهم صالحون أو الأصل فى جميعهم الصلاح ، أما من ثبت أنهم عدو للشعب فيؤخذون بجريرتهم وهم قلة معدودة . قد يكونون عشرات أو مئات .

ولا أشك فى أن حالة كل منهم ستبحث فى عدل ونزاهة . كما لا أشك فى أنه لن يكون فى هذا الوطن السمح ظلم ولن يكون فى هذا الوطن الكريم إرهاب ، ولن تزر فى هذا الوطن وازرة وزر أخرى ، ولن يقال تحت سماء هذا الوطن « انج سعد فقد هلك سعيد » .

بالحق والعدل بأشمل معناهما سيمضى هذا الوطن فى طريقه إلى الأمام .

سمعنا بالأمس كلاما من البعض عن الغنى والفقر ، والقديم والجديد ، ولا أظن أنهم قد تفهموا ما رسم للشعب على ألسنة المسئولين فى هذا الصدد ؛ إذ لم يقل أحد إن الغنى عدو للشعب من حيث هو غنى . إنما الغنى عدو للشعب إذا استغل غناه ضد المجتمع ، كما لم يقل أحد ممن ينطقون بلسان الحكومة إن كل من أسهم فى الحياة السياسية قبل الثورة عدو للشعب إلا إذا كان قد أفسد الحياة السياسية .

ولا أدل على هذا من أن تشكيل هذه اللجنة يعكس تلك المعانى ، بكل وضوح فمنا من سرى عليه قانون الإصلاح الزراعى الأخير ، ومنا من سرت عليه القوانين

الاشتراكية ومع ذلك لم يحل هذا دون تعيينه عضواً فى هذه اللجنة ، و بيننا من أسهم فى الحياة السياسية فى هذا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ فمنا من كان عضواً فى البرلمان قبل سنة ١٩٥٢ بل إن بيننا أكثر من عضو كان وزيراً فى العهود الماضية . ومنا من يمت بأوثق الصلات لبعض من خدموا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ .

إذن فالمخاوف التى ترددت فى نفوس البعض ودارت على الألسنة وعبرت عنها تلك الكلمات ، هى مخاوف فى غير محلها لأننا جميعاً حكومة وشعباً حريصون على عدم التفريط فى القوى الشعبية الحقيقية الخالصة ، حريصون على تجميع كل ذرة من تلك القوى ، لكى نندفع إلى الأمام فى عزة وقوة .

ولا شك فى أن لجنة كلجنتنا هذه ، بحكم تشكيلها الشعبى ، وبما تستمده من ينابيع الإيمان والقوة فى الشعب خارج هذه القاعة ستوفق فى مهمتها العظيمة إن شاء الله .

٤ — كلمة السيد محمد عزت قطب

بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الرئيس ، إخوانى :

إنها لمعجزة من معجزات الثورة أن يقف الفلاح فوق منبر ، وأن يقف معدوداً فرداً فى الدولة .

لأنه — كما تعلمون — كان الفلاح فى الماضى مقبوراً مطموراً ، كل هزات تحدث فى الدولة لا تؤثر إلا فى الفلاح المسكين الضعيف الذى يعرق فى الأرض ، ويجد ليأكل غيره .

أنا لا أعرف أن أخطب ، ولكن أريد أن أرجع بكم إلى الماضى . الماضى الذى كنا نحن نعيش فيه .

نرجع إلى مآسى الاستعمار . إنه لم يخرج من ذهنى ، هؤلاء الإنجليز الذين كانوا

يمتصون دماءنا ، نعرق نحن وأولادنا وهم يأكلون ، ولا يخرج من مخيلتى حينما كنت أسافر وأجد العساكر الإنجليز يركبون القطار ، قطار من دمى ولحم الوطن ، ويجلسون وأنا واقف ، ولا يخرج من ذهنى حينما كنت أخرج من بلدنا إلى المدينة وأجد العساكر الإنجليز يمرون فيها يتنزهون ويتفسحون على حسابنا .

بمن دخل هؤلاء الإنجليز ؟ بمن دخل هؤلاء اللصوص ؟ دخلوا بواسطة أفراد منا . . أفراد خونة ، أرادوا أن يبيعونا ، ويثتنوا على حسابنا ، وأن يتملكوا الأرض ويتحكموا فينا ، هؤلاء هم الإقطاعيون ، والانتهازيون . ساعدوا الاستعمار ، ومد الأخطبوط يده علينا . وطبعاً كل هذه الهزات أنتم أهل المدينة لا تحسون بها كما يحس بها الفلاح . لأن الفلاح هو عصب الدولة ، وهو عصب الحياة ، وكل هزة تؤثر عليه .

الاستعمار توغل فينا بواسطة الإقطاع عندما ملك الإقطاع ، وتحكم وعلم أن له سنداً . ابتدأ يغتالنا نحن الفلاحين . طبعا كانوا يملكون الأراضى الواسعة ، ونحن عبيد عندهم ، يأمروننا كيف شاءوا ، ويسيطرون علينا حسب أهوائهم ، ولا أنسى أيام الانتخابات للبرلمانات التى كانوا يقولون إنها برلمانات لتعبر عن رأى الشعب وتدافع عن الوطن . لا أنسى يوم كانوا يحملوننا فى عربات كالبهائم إلى اللجان وكان لا بد لنا أن نخضع لأن الأرض أرضهم ونحن عبيدهم ، ونعمل عندهم ، ومن يمتنع عن ركوب هذه العربات لا يمكنه أن يعيش . كنا ندخل اللجان تقول ما ليس فى ضمائرنا ، وإذا قلنا ما فى قلوبنا فهناك العساكر بالباب يقفون بالعصى الغليظة وكل منا يأخذ نصيبه منها .

وليت الأمر يقف عند هذا ، ولكننا كنا نحرم ، ونطرد ، ونشرد نحن وأولادنا الذين لم يحسبوا على الدولة ، وهم مرضى غير متعلمين ومهملون ، لو نظر الإنسان إليهم لبكى .

تصوروا يا إخوانى أن الإقطاع تمادى ، ونسى الفلاح كلية ، وكأنه غير آدمى ،

وفضلوا هذه الكلاب الرومية ، إذ كانوا يربون الكلاب ، وهذه الكلاب تنام على سراير فى غرف مخصوصة ويسهر على خدمتها وتربيتها « أفندية » فى حين أن أولادنا كانوا ينامون على الأرض بلاغطاء ولا رعاية .

وحدث فى مرة من المرات أن دخل صاحب الكلب غرفة الكلاب ، فوجد الشخص الآدمى الذى يخدم الكلب نائما على السرير فما كان منه إلا أن عاقبه بخصم ثلاثة أيام من مرتبه بحجة أنه أقلق راحة الكلب وكأن الكلاب مفضلة على الناس .

وفى مرة أخرى مرض الكلب فى حين أن هناك آلافاً من الآدميين يقاسون من المرض والفقر والجوع .

مرض الكلب ، فإذا بمفتش الزراعة يتصل تليفونياً لاستدعاء طبيب للكلب « الفلانى » — وكانوا يسمون الكلاب بأسماء معينة — وقال إن الكلب الفلانى مريض ، وإذا بسيارة خاصة تقوم من القاهرة بالطبيب البيطرى ، وقابله مفتش الزراعة ، وصحبه إلى مكان الكلب حيث سهر على علاجه إلى الساعة الثالثة صباحاً . وظل صاحب الكلب أو صاحبته تستفسر عن صحة الكلب تليفونياً . وكان يتحتم ، طبعاً ، على الفلاحين أن يشاركوا فى الاهتمام بصحة الكلب ، فى حين أن الفلاحين الذين يزرعون ينامون بدون أكل أو غطاء .

كذلك لا يخرج من ذهنى إذا تأخر أى واحد فى دفع إيجار الأرض ، وكان إيجار الفدان يصلّ إلى ١٠٠ جنيه ، كان تفتيش الزراعة يأخذ الفلاح بأولاده إلى نقطة البوليس ويمنع عنه الاتصال بغيره كأنه مجرم ويأخذ مواشيه ويمنع دخول الأكل لهم حتى نتعاون مع بعضنا نحن الفلاحين لكى ننقذ الرجل وأولاده ومواشيه ، وندفع له ما يمكن دفعه حتى يخرج من السجن .

هذه بعض مآسى الإقطاع الذى توغل وتاجر فى أعراضنا وأرواحنا . وأظنكم

تتذكرون فلسطين وما حصل فيها . طبعاً كنا نحن الفلاحين أول ضحية وأول المجاهدين فى فلسطين لأن أولادنا هم الذين كانوا يذهبون إلى « الجهادية » لأن غيرنا كان يدفع « البدلية » .

ولا ينسى أهل القرى أنهم كانوا يرون فى كل يوم عشر جنازات أو اثنتى عشرة جنازة فى كل قرية بدون ذنب . ذلك لأن الإقطاعيين باعوا أولادنا وأرواحنا لكى يصلوا إلى الثراء ويزيدوا الآلاف من الأفدنة حتى يتحكموا فينا .

هذا بعض ما رآه الفلاح من الاقطاع والاستعمار .

ونتيجة للضغط والظلم والأحقاد تكونت تيارات مختلفة ، وكان فى الشعب رجال وأشبال ، عند ما أحسوا بهذا الوضع وجدوا أن الحالة أصبحت لا تطمئن وأن هناك ظلماً واستعباداً ، ويجب أن تكون هناك تضحية ، فقدموا رءوسهم على أكفهم وخرجوا فى ٢٣ يوليو لينقذوا هذا الشعب .

خرجوا ولم يضمنوا أنهم سيعودون سالمين لبيوتهم ، وهم عندهم أولاد وكان يمكنهم أن يبقوا وسط أولادهم ويحصلوا على ماهياتهم ، ولكن شعورهم وإنسانيتهم أوجبت عليهم أن يقوموا بإنقاذ هذا الشعب .

وبعد ٢٣ يوليو بدأ الفلاح يحس بأنه آدمى ، وأنه محسوب على الدولة كأى شخص ، فتملك الأرض التى كان محروماً منها ، وأصبح يملك خمسة أفدنة ، كما رفعته القرارات الثورية ، وابتدأنا نكون سياسة جديدة فى الدولة ، فابتدأت الثورة بقلبها الطيب تريد أن نكون جميعاً مواطنين صالحين ، لا فرق بين فرد وآخر ، وفتحت صدرها للناس جميعاً بما فيهم الاقطاعيون الذين كانوا يسلقون لنا المشانق كما حدث فى دنشواى .

وفى الواقع عند ما فتحت الثورة صدرها لهؤلاء الناس ارتجفنا نحن الفلاحين لأن الجروح مازالت مفتوحة ، وتساءلنا : كيف تفتح الثورة صدرها لهؤلاء

الناس ؟ وكنا نتمنى أن يصل صوتنا للسيد الرئيس حتى لا يتمكنوا من تحقيق أغراضهم فى عهد الثورة .

وصبرنا على خوف ، لأن من عادة الفلاح الصبر والقناعة والعمل لأنه يسعى دائما لرزقه الحلال .

اشترك هؤلاء الإقطاعيون فى الحياة العامة ، وانتظرنا مدة إلى أن انكشفوا ، وظهروا على حقيقتهم ، وعرفت نواياهم ، وخديعتهم ، وانطبق علينا المثل القائل « أحبب عدوى مضللتى » ؟

ظهر أنهم غير مخلصين ، وأنهم يريدون تكوين رأس مال ثانية ، ويستغلوننا ويستعبدوننا كما كان الحال فى الماضى . ولما دخل هؤلاء معنا وحاربناهم عرفنا بالطبع أنه ما كان يجب إعطاؤهم الفرصة ثانية بعد أن ظهرت لنا نواياهم السيئة .

إذن ، بعد هذه الحوادث ، من هو الشعب الأصيل الذى يجب أن يمثل هنا ؟ إنه العامل سواء فى الحقل أو المصنع ، والذى قامت الثورة من أجله ، ولم يخن وطنه فى يوم من الأيام ، لا أن يمثله من يتردد على البارات ويترنم على الكؤوس .

وقد سمعت بالأمس من بعض إخوانى ومنهم الدكتورة عائشة عبد الرحمن قالت إن التمثيل يجب أن يكون للمثقفين . . .

(الدكتورة عائشة عبد الرحمن — لم أقصد ما ذهب إليه السيد العضو) .

الثقافة ليست ثقافة جامعة أو مدرسة ولكن الحياة هى الثقافة . .

من تجاربنا الطويلة وكفاحنا الطويل تعلمنا وعرفنا من أين تؤكل الشاة . .

(أصوات : من أين تؤكل الكتف) .

٥ — كلمة الدكتورة عائشة عبد الرحمن

السيد الرئيس ، حضرات الزملاء : أستأذنكم أولا فى ان أوضح كلمة قلتها بالأمس وليست خاصة بالثقافة التى ذكرها الأخ الزميل . فأنا فى الواقع أعترف بأنى أدين بالثقافة لأم أمية لم تدخل المدرسة .

وإذا استطعت أن أصنع ابنتى وأنا الجامسية كما صنعتنى أمى فإنى أكون قد نجحت

هذه النقطة تذكرنا أيضاً بما يقال كثيراً عن نضال هذا الجيل أو هذا العهد .
فى الواقع كما قال السيد الرئيس فى فلسفة الثورة إنه لا شىء أبدا مما نكسبه اليوم ليس ثمرة كفاح وجهود تتابعت وتعاقبت وحملها أسلافنا ونحن نجنى ثمرتها . نحن الذين أتاح لهم الحظ أن يجنوا الثمرة .

أما آباؤنا فهم الذين وضعوا البذور فى الأرض الطيبة ، تلك الأرض التى قاومت سموم الإقطاع ، وسموم الطغيان ، وظلت الأرض طيبة مباركة حتى أنبتت الثمرة الطيبة المباركة التى نجنيها اليوم .

قلت إنى أستأذن قبل هـذا الذى استطردت إليه بمناسبة ما اتهمنى به الزميل الأخ . . .

أستأذن فى أن أوضح كلمة قلتها بالأمس ، لم أقصد بها بالذات أن نتعقب جرائم الماضى بقدر ما قصدت أن ألفت النظر إلى مسؤليتنا نحن فى الحاضر ، لأننا إذا أخذنا بمبدأ «عفا الله عما سلف» حتى فى الجرائم التى تمس الوطن . . جرائم الخيانة الوطنية والردة والكفر والنفاق ، إذا أخذنا بهذا المبدأ ، فإنى لأخشى أن يوجد فينا أناس ضعاف يستمرئون خيانة الوطن ، أو قد يغرر بهم إلى خيانة الوطن ، مطمئنين إلى أن الوطن غفور رحيم ، ويوم أن يأتى الحساب سيقولون : عفا الله عما سلف . كل شىء معفو عنه إلا الجريمة الكبرى ، كما أن الله يغفر لمن يشاء إلا أن يشرك به ، والوطن لا يغفر الجريمة فى حقه ، أما ما عدا ذلك فهفوات وبسائط .

وكلنا نعرف أن فينا ضعفا ، ولا أحد فينا يخلو من ضعف ، ولم أقصد شيئا مما قلت إلا أن أنبه إلى مسؤلياتنا نحن هذا الجيل الحاضر أمام الجيل القادم ، فكما أن الجيل الماضى مسئول أمامنا ، نحن مسئولون أيضاً أمام جيل الغد ، وبهذا نحمى ثورتنا وحياتنا .

ومن أجل المصير كنت أشير إلى الماضى .

أحتاج بعد هذا الإيضاح إلى أن أحدد الصفة التى بها نتكلم هنا فلقد قيل

فيما قيل إننا نمثل قطاعات أو هيئات من الشعب ، وقيل فيما قيل إن لنا شرف تمثيل الشعب الذى نحن منه .

والواقع أنه ليس لنا أن ندعى هذا الشرف ، فكل الشرف لنا أننا لجنة استشارية لجنة مشورة وضع فيها السيد الرئيس ثقته الغالية لتشير بما تراه أضمن السبل لتمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى ، والمستشار مؤتمن ، ولا يطلب حتما إليه أن يصيب بل يصدر فيما يقول عن عقيدته وضميره . ونحن منذ بدأنا العمل فى اللجنة ، بل منذ تفضل السيد الرئيس فأعلن اختيار أعضاء اللجنة وحدد مهمتها ، من ذلك الوقت ونحن نسمع ونقرأ كثيراً عن ماهية القوى الشعبية .

القوى الشعبية فى رأيى ، وفى عقيدتى ، وبكل إيمانى وإخلاصى ، هى الشعب كله ، الشعب كله لا نفرق بين أحد من أبنائه . . .

الأمى كالجامعى فى هذا الحقل والغنى كالفقير إلى أن تستطيع الاشتراكية أن تمحو الفروق بين الأمى والجامعى وأن تدنى المسافات بين الغنى والفقير .

إلى أن يحدث هذا ، فنحن على الطريق سواء . كلنا أبناء هذا الوطن الأصيل ، أو كما قال الزميل جمال مرسى بدر الأصل فى كل أفراد الشعب الصلاحية ما لم تثبت الخيانة وإذا كان السيد الرئيس قد ترك للشعب ، أميه ومتعلمه ، نسائه ورجاله ، غنيه وفقيره الوزير والعامل والأجير ، إذا كان قد ترك لهؤلاء جميعاً أن يبدو رأيهم فى انتخاب رئيس الجمهورية ، وهو قائد الثورة وصانع هذا التاريخ ، إذا كان قط ترك للشعب هذه المهمة ، فهل تظنون أن هذا الشعب لا يؤتمن على اختيار ممثليه ؟ فالانتخابات ، إذا كانت قد طبخت فى الماضى ، فإننى أقول أيضاً إنه مع إيماننا جميعاً بأنها كانت تطبخ ، فإن هذا لم ينطل على الشعب يوما ما ، فقد كان فى معزل ، والأحزاب والبرلمان والسياسيون فى معزل آخر ، وبذلك افترقت القومية والوطنية عن الناحية السياسية .

أما اليوم ، ونحن نعرف أن أظفار الإقطاعيين قد قلت ، والجيوب قد طهرت ، ففيم الخوف فى أن نحتكم إلى الشعب ليختار ممثليه ؟ إننى كلما فكرت فى الانتخاب النقابى — وقد شهدنا انتخابات نقابية لم تسلم أبداً من أخطاء الانتخابات — أكاد

أقول إن مجال التأثير والتوجيه والتكتيك فى تلك الدوائر والهيئات على محدوديتها ، ربما كان أوسع وأقوى — على ضيق مجاله — من أن يمارس فى دائرة الشعب . وكلما رجعت إلى ضميرى أستفتيه فى خير الطرق لضمان تمثيل الشعب فى المؤتمر الوطنى لم أجده يقيني أبداً بغير أن نرجع إلى هذا الشعب الذى نعرف فيه طيبة القلب ، وذكاء البصيرة ، وسلامة النية ، فإلى الشعب نستطيع أن نحتكم دون أن نخشى أخطاء الشعب وهو يختار ، فلندعه — كما قال الرئيس — يتعلم من أخطائه ، وينتفع من تجاربه ، ولندعه يتحمل مسئولية حريته واستقلاله وإبداء رأيه فى ممثليه ، لنتركه يمارس حياته رشيداً ، فلا أحد يجرؤ أن يقول إن هذا الشعب العريق بعد طول تجاربه ومحنه لم يبلغ الرشد ، فلو أن هذا الشعب لم يبلغ الرشد ما كان قد صنع ثورته .

إن قادة الثورة — كما تعرفون — ما كانوا ليفكروا فى مواجهة الطغيان — محمياً بالاستبداد والاستعمار — ما كانوا ليفكروا فى مقاومة الطغيان لو أنهم ارتابوا — ولووها - فى أن هذه ليست إرادة الشعب ومشيئة الشعب .

ولا نخشى قط أن يقال إن هذا الشعب قد يحتال عليه بأن يتسلل إليه بعض خصومه ، فالشعب أدرى بأعدائه ، وكان يكشفهم حتى فى المعارك الانتخابية التى كانت تطبخ . وكنا نعرف أن الحكومات تضطر إلى تزوير نتائج الانتخابات . بالعبث فى صناديق الانتخابات لماذا ؟ لأن الشعب قال كلمته الصادقة فى هذه الصناديق التى ما كانت حكومة إقطاعية واستبدادية تجرؤ على أن تحول بين الشعب وبين التعبير عن إرادته ، ولذلك كان العبث فى صناديق الانتخاب لأن الشعب كان فعلا يقول كلمته بكل وعى وبكل إصرار .

فإذا رجوت اليوم ، وأنا أحتمل مسئولية الثقة الكريمة التى ألقيت علينا ، وأحتمل الأمانة الصعبة التى أراد لنا الرئيس أن نحتملها ، إذا قلت اليوم إن الشعب هو الذى يختار ممثليه اختياراً حراً مباشراً ، فإننى أقصد على التحديد ألا ندخل المؤتمر الوطنى لنفكر بعقلية نقابية ، أو لنمثل الناخبين النقابيين أو الناخبين الذين يختارون من هذه النقابات . لسنا مسئولين أمام هذه الهيئات ، ولسنا مسئولين أمام قطاع تمثله هذه الهيئات ، ولسنا مسئولين عن مصالح النقابات ، وإنما نذهب إلى

المؤتمر ممثلين للشعب وتتكلم باسم الشعب وتدافع عن مصلحة الشعب ، ثم لا أدرى كيف يتاح للفلاح أن يشترك فى الانتخابات ؟ قيل إنه يستطيع أن ينتمى إلى الجمعية التعاونية ويسجل اسمه فى الجمعية التعاونية بالقرية . ومع ما نعرف وما اعترف به المسئولون من أخطاء وفساد الجمعيات التعاونية إلى حد ما ، فإننا نعرف أن النظام فى هذه الجمعيات قائم على ألا تكون العضوية فيها إلا لحملة أسهمها . فهل نطلب ، من كل فلاح وكل عامل زراعى ، وكل عامل تراحيل ، وكل امرأة فى القرية ، أن تشترى سهماً فى الجمعية التعاونية لتكون لها عضويتها ، وبالتالى يكون لها حق الانتخاب ؟

ثم ما رأيكم فى الطائفة التى قلتم بالأمس إنها تمثل نصف الأمة ، وهى نصفية عددية تتفق ودلالة الإحصاء الرقمى ؟

نحن الأمهات اللاتى يصنعن الرجال .

أتعزل هؤلاء الأمهات والزوجات والسيدات فى البيوت من ممارسة حق انتخاب ممثليهن فى المؤتمر الوطنى ؟ هناك هيئات نسائية ، ولكنها قلة . وأنا أتكلم باسم تسعة ملايين من النساء لسن مشتركات فى هيئات نقابية ولا نسوية ، فمهنتهن أن يصنعن الغد ، وعملهن الأمجد أن يرعين البيوت ويربين لنا أصحاب المستقبل ، هؤلاء كيف ندخلهن فى نقابات ؟

يقال إننا إذا تركنا للشعب حرية الاختيار يخشى أن يتدخل فى هذا الانتخاب أو يدخل فيه من يضارون بالنظام الاشتراكى ، وهذه قصة تطول ولن تنته .

إن الأغنياء قد لحقهم ضرر من الوضع الاشتراكى ، فهل يعنى هذا أنهم لا يؤتمنون على الانتخابات ؟ وماذا نعمل إذن يوم أن نؤمم الطب فيضار الأطباء ؟ وماذا نعمل مع ملاك البيوت ومع التجار وقد حددنا الأسعار وتدخلنا فى ضراوة الملكية ؟ أيقال إن هؤلاء جميعا يضمرون الكراهية للنظام الاشتراكى ؟

إن النيات نتركها ولا نعتبر ذنبا يحاسب عليه حتى تتجسم فى العمل ، وإذ ذاك يكون الحساب العسير . إننى لا أشك فى أن من طبيعة هذا النظام الاجتماعى

أن يتآلف الناس بما فيهم الطوائف والهيئات التى تضاربه أو يبدو أنها تضاربه ثم نتحقق فى آخر الأمر أن فرديتها إذا اندمجت فى ذاتية الجماعة فإن خير الفرد من خير الجماعة وخير الجماعة للفرد ، وشكرا .

٦ — كلمة الدكتورة حكمت أبو زيد

سيدى الرئيس ، إخوانى الزملاء أردت فعلا أن أصحح خطأ لم أقله ، ولم أتفوه به بالأمس ، فإننى قد عنيت فعلا ما عناه السيد عزت ، حينما قال إن هناك وعيا كبيرا وأعرف تماما أن سيادته على وعى كبير وثقافة كبيرة وإلا لما وقف هنا وأدلى بهذا الخطاب الحاسم الذى ربط به الماضى بالحاضر بالمستقبل .

السيد الرئيس فى خطابه وتوجيهاته لنا تحدث أيضا عن الثورة الثقافية ، ويعنى بذلك ألا نظل فى أبراجنا العاجية نصوغ النظريات ، ولا بد أن نلمس الواقع ونحاول أن نكون موجهين فى كل ميدان . وبالأمس فعلا فرقت بين القادة — فى كل ميدان من الميادين ، وفى كل حقل من الحقول الاجتماعية المختلفة — وبين الشعب الأصيل . إننى لم أكن أفرق إلا فى هذه الناحية بمعنى أن القيادة توضع فعلا فى أيدى أناس ذوى وعى ثقافى معين ، ويستطيعون التكيف مع الظروف والاستجابة للظروف المحيطة ويستطيعون أيضا أن يتناولوا الأمور بنوع من الفهم والتقدير . وهذا ما عنيته بالضبط ، ولم أعن به أن نظل فى الجامعات كأساتذة أو نظل فى مدارسنا كمدرسين ، ولا نعرف ضمائرنا قط ولا نستلهم هذه الضمائر مصلحة الشعب ، وشكرا

التعقيب الأول للسيد الرئيس

لى تعقيب على كلمة الدكتورة بنت الشاطىء بالنسبة لسير العمل ، وهو العمل — كما أعلن فى البيان السياسى — على ثلاث خطوات : الخطوة الأولى هى هذه اللجنة التحضيرية ، ثم بعد أن تتم هذه اللجنة التحضيرية عملها ننتقل إلى الخطوة الثانية . هذه اللجنة التحضيرية لا نستطيع أن نقول إنها تمثل الشعب على أساس التمثيل النيابى الذى نعرفه جميعا ، الخطوة الثانية مرحلة للوصول إلى الخطوة الثالثة ، والخطوة الثانية هى تكوين مؤتمر القوى الشعبية أو قوى الشعب العامة ، الغرض

منه فى الحقيقة هو بحث الميثاق ثم مناقشة هذا الميثاق بأكبر عدد من ممثلى الشعب. والحقيقة فى الخطوة الثانية أنه لن يكون الشعب كله ممثلا ، لأنه لن يمثل على أساس أفقى ، ولهذا قلنا إن الخطوة الثانية تمثل على أساس رأسى ، هو أساس النقابات والجامعات والطلاب والهيئات النسائية إلى آخر هذه الأسماء التى قلناها ، ولكن ليس تمثيلا كاملا فما هو السبب ؟ لسنا خائفين من التمثيل الكامل ، فالحقيقة أننا ننتقل إلى مرحلة ثانية وهى مؤتمر قوى الشعب العامة الذى ينبثق عن هذه اللجنة التحضيرية فنأخذ فرصة لنبحث مرة أخرى التنظيم الشعبى الكامل لكل أبناء الشعب فى إطار الاتحاد القومى .

إذن هذه اللجنة هى لجنة تمثيلية نسبية وليست لجنة نيابية . مؤتمر قوى الشعب العامله سيكون مؤتمر تمثيله نسبي ، وليس مؤتمرا نيابيا تمثيليا لكل الشعب ، ولكن لقوى الشعب العامله التى توجد فى تنظيمات والتى نستطيع أن نحصل عليها . بعد هذا يوزع الميثاق ، ويدرس هذا الميثاق ، ويبحث هذا الميثاق ، ويناقش هذا الميثاق . بعد ذلك تجرى انتخابات عامة فى جميع أنحاء الجمهورية وينبثق عن هذه الانتخابات العامة — التى تشترك فيها المرأة مع الرجل وكل من تريد أن تشترك وكل أبناء الجمهورية — بعد ذلك يتكون المؤتمر العام للاتحاد القومى . وهذا المؤتمر العام للاتحاد القومى يكون ممثلا فعلا لجميع أبناء الجمهورية . فى هذا المؤتمر سيتقرر الدستور وطريقة وضع الدستور ، ويبحث نظام الحكم . وبهذا نكون بنينا فى الحقيقة هيكلا سليما .

كانت هناك فكرة أن تعمل خطوتان : هذه اللجنة التحضيرية ثم ننتقل رأساً إلى الانتخابات العامة ؛ وهنا توجد ثغرة وهى الميثاق الذى نريد أن نجهزه لأجل أن يعرض على مؤتمر قوى الشعب العامله والذى على أساسه سيكون هناك انتخابات فى جميع أنحاء الجمهورية فالعملية ثلاث خطوات : اللجنة التحضيرية ، مؤتمر قوى الشعب العاملة ، وهو لن يكون ممثلا للبلد كلها ، ولكنه ممثل لأقسام قد تكون الأقسام المنظمة ، بعد هذا مؤتمر ثالث هو مؤتمر الاتحاد القومى الذى يمثل كل الأمة بكل أبنائها ، برجالها ونسائها . فلا يوجد أبداً أى نوع من تلافى الانتخاب العام لأن الانتخاب العام آت فى المرحلة التالية . وشكراً .

السيد الأمين العام — يود السيد عبداللطيف بلطية التعقيب على كلمة الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، فليتفضل سيادته .

السيد عبد اللطيف بلطية — بعد التعقيب الذى أدلى به السيد رئيس الجمهورية على ما ذكرته الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، لم يعد لتعليق مجال .

٧ — كلمة السيد جمال الدين محمد سعيد

السيد الرئيس : السادة الزملاء

أريد أن أبدأ بتعريف لماهية القوى الشعبية : فى اعتقادى أن القوى الشعبية هى جبهة سياسية عريضة تضم كل مواطن شريف يقبل الخطوط العريضة للاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، ويسهم بجهده وبكل قوته فى بناء هذه الاشتراكية بقصد بناء المجتمع الجديد ، والوصول إلى هذا الأسلوب من أساليب الحياة .

فبهذه الصفة يجب أن يتوافر شرطان :

الأول — الإيمان بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الثانى — الاشتراك الفعلى فى معركة البناء .

أى أن القوى الشعبية إنما تتكون فى الواقع من كل القوى العاملة فى المجتمع بصرف النظر عن تفاوتهم الثقافى أو الفكرى ، وإنما يجمعهم هدف واحد هو الكفاح من أجل بناء مستقبل أفضل لنا ولأبنائنا يقوم على الأسس الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

إذن فى حدود هذا المعنى يمكننا أن نستبعد الطبقات التى لا تسهم فى هذا البناء والتى لا تؤمن بهذا المجتمع . ولعل هذا يجعلنا نفكر قليلا فى مضمون هذه الاشتراكية الديموقراطية التعاونية أن هذه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست نظاماً مقتبساً ، بل هى أسلوب جديد من أساليب الحياة — هى نظرة إلى حاضرنا ، إلى ماضينا ، إلى واقعنا ، إلى تراثنا ، إلى حضارتنا .

إن لهذه الاشتراكية مقومات . فكما أن الرأسمالية نظرية تقوم على فكرة الايمان بالحرية والقوانين الطبيعية والفردية ونظرية التوافق بين مصلحة الفرد

ومصلحة المجموع وعدم التعارض بينهما ، والحد من مبدأ تدخل الدولة ، والربح كحافز على الإنتاج ، إلخ ، فالاشتراكية القديمة كمذهب كانت تستند إلى نظرية العدالة أى عدالة التوزيع . وقد فكرت طويلا فيما وراء اشتراكيتنا ، وهل توجد نظرية يمكننا أن نعبر عنها ، فلم أجد أبلغ ولا أوجز مما ذكره السيد رئيس الجمهورية فى كلمتى « الكفاية والعدل » ؟

إن هذه النظرية نظرية حقيقية . فيقصد بالكفاية اشتراكية رخاء ، اشتراكية تعمل على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الرخاء لكافة الطبقات العاملة لهذا المجتمع .

ويقصد بالعدل حسن توزيع الثروة . وقد كانت الإجراءات الاشتراكية والقوانين الثورية التي صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ تمثل فى اعتقادى بداية لتحقيق العدالة الاجتماعية وفى تكوين هذا الدفع الثورى وفى إيجاد القطاع العام الثورى الذى ينهض بمهمة التنمية الاقتصادية وتحقيق خطة مضاعفة الدخل القومى .

فهناك إذن مقومات لاشتراكيتنا .

توسيع قاعدة الملكية ، العناية بالناحية الإنسانية ، زيادة الإنتاج ، فهذه كلها إنما هى مقومات لنظريتنا . وهناك مقومات أخرى كثيرة ، فإذا نظرنا إلى هذا الوضع عند محاولة تطبيق اشتراكيتنا كأسلوب فى حياتنا لوجب أن نتكلم عنها فى قطاعات أربعة :

القطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى ، والقطاع التجارى ، ثم قطاع الخدمات العامة .

فنى القطاع الزراعى : تقوم اشتراكيتنا على توسيع قاعدة الملكية ولقد كان قانون الإصلاح الزراعى بداية طيبة لتحقيق هذه الاشتراكية . فلقد حددت الملكية بمائتى فدان ، ثم نزل بهذا الحد أخيراً إلى مائة فدان ، مما حقق المزيد من عمومية الخيرات وعدالة التوزيع ومن إيجاد طبقة حريصة ومؤمنة بمبادىء الثورة .

وهذه الطبقة من السهل تمثيلها لأنها تنتظم فى جمعيات تعاونية . فالاشتراكية بهذا المعنى لا تشمل فقط صغار الملاك ، ولكن تشمل أيضاً المستأجرين ، كما هى

قانون الإصلاح الزراعى نظام الإيجار ومصر بلد الإجارة ، وإن بدا من طبقة الملاك بعض التحايل حينما حاولوا الحصول على قيمة إيجارية أكبر مما نص عليه القانون . وعندى أنه يمكن معالجة هذا النقص بأن نجعل الجمعيات التعاونية ، التى بدأت أصلا نواة للملكية الصغيرة ، جمعيات تعاونية ذات أغراض متعددة ، فيكون من أهدافها أن تقوم باستئجار الأرض وإعادة تأجيرها إلى طبقة المستأجرين فنضمن بهذا أن يكون الإيجار فى حدود القوانين الاشتراكية .

كما يتفرع عن هذا أيضاً إمكان إشراك طبقة الأجراء باعتبارها الطبقة الثالثة فى القطاع الزراعى . فإذا أصبحت الجمعيات التعاونية ذات أغراض متعددة أمكنها أن تستخدم طبقة الأجراء كما يسهل ضمهم فى اتحادات ، وبذلك يمكن تمثيلهم فى مجالس إدارات هذه الجمعيات التعاونية مما يمكنهم من المناضلة والدفاع عما اكتسبوه من حقوق فى عهد الثورة المباركة .

وهناك مسألة أخرى هامة تتصل بالاشتراكية الزراعية هى اشتراكية الائتمان الزراعى .

فلا يزال الفلاح حتى اليوم لايستطيع أن يحصل على الائتمان الزراعى بفائدة بسيطة . وعندى أنه لو خرج البنك المركزى عن وظيفته واتجه اتجاهاً جديداً فيقرض الجمعيات التعاونية مباشرة أويقوم بإنشاء هيئة تختص بذلك فتنهض بالتعاون فتزيده قوة حتى لا يرمى التعاون بالضعف .

أما القطاع الصناعى : فقد حققنا الاشتراكية فى هذا الميدان عن طريق إنشاء القطاع العام ، أى عن طريق قيام المؤسسات العامة ولكى تصبح هذه المؤسسات العامة مؤسسات قوية يجدر بها أن تكون مؤسسات فرعية لامؤسسات تضم الكثير من القطاعات المختلفة ، مع ما نعلمه جميعاً عن قلة الكفايات الفنية والإدارية فى المشروعات .

والتخصص النوعى يزيد فى الإنتاج ويحقق الكفاية التى ننشدها .

فالقطاع العام يمكن إذن تمثيله بمؤسساته المختلفة ، وأقترح أن تكون الوحدة فى هذا التمثيل هى المجتمع المالى . وأقصد بها كل العاملين فى المصنع أو الوحدة .

وفى القطاع العمالى توجد نقابات قوية ، كما توجد أخرى محافظة رجعية . نعلم جميعاً أسلوب انتخاب أعضائها ولهذا أرى ضرورة إعادة تشكيلها حتى لا يصل إلى مجالس إدارتها إلا الأعضاء الصالحون من ذوى الكفايات .

وهناك قطاع الحرف ، والحرف ولا شك مصدر هام من مصادر القوى وزيادة الدخل ، ومع ذلك فإنها لا تنتظمها نقابات ، ويمكن أن تكون لها اتحاداً أو جمعية تعاونية ، تعمل على مساعدة هذه الحرف وبذلك يمكن تحقيق تمثيلها على أسلوب على سليم . وإذا أردنا استكمالا لهذا فإن عنصر العمالة والتشغيل والتوظيف إنما يتمثل فى الأخذ بنصرة هذا القطاع الذى يعتمد على مجهوده وكفايته ومقدرته ومهارته وجهازه العامل . وبهذا نضيف إضافة حقيقية وسريعة إلى الدخل القومى ، وبهذا يتحقق أيضاً ركن الكفاية فى النظام الاشتراكى الذى نود أن نقوى به بناءنا .

القطاع التجارى : والتجارة ذات شقين : خارجية وداخلية .

لقد كانت التجارة الخارجية قبل الثورة تزاولها بيوت أجنبية انجليزية ويونانية ، وبعد تمصيرها عاد الكثير منها إلى مصر ولقد تحقق لنا الكثير من المزايا بعد قيام القطاع العام بعمليات الاستيراد كاملة . هذا ويمكن تمثيل هذا القطاع باعتباره قطاعاً من قطاعات التجارة .

أما التجارة الداخلية ، فلقد رأى البعض إمكان تمثيلها عن طريق الغرف التجارية . والواقع أن الغرف التجارية بوضعها الحالى فى حاجة كبرى إلى تعديل شامل ، فلقد كانت تمثل فى الماضى مصالح الطبقات من التجار ، ولم تكن تعنى بالتجارة كحرفة ووظيفة تخلق المنفعة وتزيد من قيمتها . والواقع أن القطاع التجارى لم يمسسه تعديل ، فأصبحت التجارة مهنة من لا مهنة له ، وقانون السجل التجارى لا يحمى التجارة من الدخلاء والمحتكرين والمبتزين ، وقد يكون للقطاع التعاونى الاستهلاكى دور كبير فى العلاج

وفى تحقيق الاشتراكية ، ولكن علينا ألا نغمط المتوسطين من التجار وصغارهم حقهم فى أن يمثلوا أيضاً تمثيلا صحيحا فى القوى الشعبية ، ولذلك أرى ضرورة إعادة النظر فى قوانين الغرف التجارية والنهوض بها لتحمل رسالتها فى العهد الجديد .

وأخيرا قطاع الخدمات — وفى هذا القطاع علينا أيضاً أن نسير فيه على نهج اشتراكى ، فلا نقصر الخدمة فيه على قلة . ولقد بذلت بحق محاولات صادقة فى هذا القطاع ، منها على سبيل المثال : تنظيم مهنة المحاسبين والمحامين بتوظيف عدد كبير منهم فى القطاع العام .

فإذا كنا نؤكد أهمية التمثيل عن طريق النقابات والمنظمات ، فيجب أولا تنظيم هذه الأجهزة وتطويرها بحيث تستطيع تحقيق المبدأ الاشتراكى الذى ننشده جميعا . فإذا لم نستطع تحقيق هذا فى الأمد القصير ، فلا أقل من تحقيقه فى الأمد الطويل . وأشكركم .

التعقيب الثانى للسيد الرئيس

لى تعقيب على الأخ الدكتور جمال سعيد . النقاط التى تكلم فيها تمثل الأسس الاشتراكية . إذا اهتدينا إلى الحل ، ووجدنا الحل الصحيح لكل نقطة من هذه النقط نكون قد وصلنا إلى حل جزء كبير من ناحية التنظيم أو التحويل الاشتراكى .

الجزء الأول بالنسبة للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض يجب أن أقول إننا فى التعاون لا نقدر أن نقول إننا تقدمنا تقدما ملموسا خصوصا خارج الإصلاح الزراعى لأن التعاون الزراعى ليس هو إلا ائتمانا له . الجمعيات التعاونية هى جمعيات ائتمان زراعى تأخذ اسم جمعية تعاونية مجازا ، ولا نقدر أن نعتبرها حتى الآن جمعية تعاونية وكنا نبحث فى اجتماعات الوزراء كيف نحول هذا الاسم الذى هو على غير مسمى ، ليكون اسما على مسمى فعندما نبحث وضع الإجراء بالنسبة للجمعيات التعاونية اليوم نجد العملية عملية صعبة ، الحقيقة لا زال العامل الزراعى يسبب لنا باستمرار مشكلة سواء فى التنظيم أو فى التمثيل لأنى إذا قلت جمعية تعاونية متعددة الأغراض

تستأجر وتؤجر ، يبقى هذا غير واضح ، وممكن للأخ أن يعاوننا بحيث نضع فى الميثاق التى سيقدم هذه المواضيع بالتفصيل ، ولكن فى تصورى اليوم الجمعيات التعاونية هى عبارة عن الحائزين ، الملاك والمستأجرين ، المشتركين فى الجمعيات التعاونية يأخذون سلفيات من بنك التسليف ويردون هذه السلفيات . فهى جمعية ذات خدمة أو تسمى جمعية تعاونية للخدمة البسيطة ولا نقدر أن نقول إن عندنا تعاونا بمعنى الكلمة نستدل عليه فى تنظيمنا . سننظم ، وسنحاول أن نعمل على قدر الوجود بحيث يمثلون فى المؤتمر الوطنى أو مؤتمر القوى الشعبية ولكن لا نمشى فى الأمل . وإننا سنعمل بسرعة جمعية تعاونية متعددة الأغراض . بسرعة تجعل الفلاحين وهم الأجراء يدخلون فى هذه الجمعية ، لأننا اليوم لو قلنا الأجراء سيدخلون الجمعية التى فيها الملاك والتى فيها مستأجرون فسيأتى الملاك والمستأجرون بالتملية ، ويدخلونهم وهذا التملى تابع لهم ، ويدخلونه داخل الجمعية التعاونية .

ونكون قد ضحكنا على أنفسنا ، ولم نضع التنظيم السليم ، هذا بالنسبة للنقطة الخاصة بالجمعية التعاونية والعمال الأجراء .

النقطة الثانية : أن هناك فائضاً فى العمال الزراعيين ، وهذا يسبب لنا فى الحقيقة المشكلة الكبرى ، إننا عملنا قانوناً بأجر العامل الزراعى ، ولم نستطع تطبيق هذا القانون ، لأن هناك عمالا أكثر من الحاجة إليهم ، لكن الزيادة فى الخطة الصناعية ، ونحن نتجه إلى تعديل الخطة بحيث يزيد التصنيع ، لنحول قسما من عمال الزراعة إلى الصناعة ، تجعلنا نحل — إلى حد — هذه المشكلة .

النقطة الثالثة : التى لمسها الأخ الدكتور سعيد ، هى نقطة مهمة جداً وهى نقطة النقابات ، والنقابات الرجعية . لما قال النقابات الرجعية ، ولا توجد النقابات التى ليس فيها رجعيون . لماذا النقابة ؟ ومن أجل من ؟ هل النقابة يكون فيها المالك ، أو فيها العامل فقط ؟ خصوصاً بالنسبة للنقابات المهنية ، نقابة تحمى مصالح من ؟ هذا موضوع فى الحقيقة ما زال غامضاً ، وأنا فى اجتماع الوزراء قلت هذا الكلام . النقابات عندنا تمثل الأحزاب ، إذا كانت النقابات تمثل الأحزاب نكون « سائرين

خطأ ، النقابات يجب أن تمثل العمال تحمى مصالح العمال ولا تحمى مصالح الاحتكاريين أو مصالح المستغلين وإليكم تعملون لنا بحثاً فى هذه اللجنة وتخرجون بنتيجة فى موضوع النقابات .

النقطة الرابعة : هى نقطة الغرف التجارية ، أنا أقر كلام الأخ الدكتور سعيد ، وتحتاج فيها إلى بحث . وليتكم تخرجون ببحث لأن هذه الغرف التجارية كما قال ، لا يمكن بحال أن تمثل قوى الشعب العاملة . هذه أشياء موجودة فعلا ، مثلا لو وصلنا إلى الحل الصحيح فيها هنا نكون أدينا عملا كبيراً جداً وأدينا خدمة كبيرة وأنتم موجودون هنا ممثلين لكل ناحية من نواحى النشاط فى البلد وشكرا .

تعقيبات على كلمة الدكتور جمال سعيد .

السيد الأمين العام : لقد تقدم السادة صلاح أبو المجد وأحمد الشرباصى وعبد الفتاح عبد المقصود ويوسف مرقص حنا طالبين التعقيب على كلمة الدكتور جمال سعيد فهل ما زالوا متمسكين بطلب الكلمة ؟

السيد صلاح أبو المجد : كنت أريد أن أرد على كلمة الزميل الدكتور جمال سعيد لأن سيادته قد ردد نفس ما قاله بالأمس السيد مصطفى كامل مراد ، ومع تفضل السيد الرئيس بالرد عليه فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية ، لكن الدكتور جمال سعيد عاد فردد نفس ما قيل من أنه يرى أن ينضم العمال الزراعيون إلى الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقد كنت أود أن أقرر أن الجمعيات التعاونية هى بنك القرية أو هى الممول لها ، ولكن السيد الرئيس قد رد على هذه النقطة .

وفيما يتعلق بما قيل من أن النقابات رجعية ، فأقول إن هذه النقابات قد شكلت من جديد ، وأن تمثيل العمال فيها هو تمثيل حقيقى وهذا ما أردت أن أقوله .

الشيخ أحمد الشرباصى : لقد ورد فى حديث الدكتور جمال سعيد عبارة قد تفهم على غير المعنى الذى أظن أنه قد قصده ، فقد تحدث عن احتمال وجود طبقات لا تسهم فى الحياة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فى مجتمعنا ، ويغلب على ظنى أنه أراد كلمة « أفراد » بدلا من كلمة « طبقات » لأنه لا يوجد فى مجتمعنا طبقات ،

وإذا كان السيد الرئيس قد أشار فى حديثه أول أمس إلى الصراع الطبقى الموجود فى المجتمع فليس معنى هذا فيما أفهم تمويق طبقات ؛ فقد يكون هناك أفراد أو فئات تحاول هذا التمويق ، لذلك أرجو ، وهذا الحديث يسجل وينشر ويطبع فى جلسات ، أن يغير كلمة طبقات .

السيد الأمين العام : إن صاحب الكلمة فقط هو الذى يملك هذا التغيير .

الشيخ أحمد الشرباصى : هذا مجرد اقتراح أتقدم به وأحب بهذه المناسبة أن نتفق قبل انفضاض الجلسة على ما يحتاج إلى حذف من الضبطة لأن هناك عبارة ذكرت بالأمس تحورت فى إحدى الصحف تحويراً خفيفاً جداً ؛ فأوجدت شيئاً من الأذى فى نفس قائلها .

ولو أننا كنا اتفقنا على حذف مثل هذه العبارة لما صورت هذا التصوير العنيف الذى صورت به .

السيد رئيس الجمهورية : ما هى هذه العبارة ؟

الشيخ أحمد الشرباصى : هى عبارة « رأى ناضج أو غير ناضج » .

المسألة الثانية : هى أن الدكتور جمال سعيد قد أفاض فى الحديث عن الأسس التى ينهض بها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وأعتقد أن الكلمتين اللتين بدأ بهما السيد الرئيس حديثه فى تصوير الدعائم التى ينهض عليها المجتمع كافية فى تصوير هذه الأسس : اشتراكية وحرية ، ولعل السيد الرئيس قصد ارتباط الاشتراكية بالحرية ، فى مقابل أن أتمتع بالاشتراكية أكون فى نفسى حراً فى حمل نعمة الاشتراكية ، ولكى أكون حراً يجب أن تكون حريتى فى نطاق هذه الاشتراكية . وشكراً .

السيد رئيس الجمهورية : إذا سمحتم لى بالنسبة لحذف الكلام أعتقد أن الكلام بعد ما يقال لاداعى لحذفه ، لأن الكلام قيل ، والعملية ليست رسميات ولا محاضر ، فالكلام قد قيل ، وليس من الممكن أن يتكلم أحد مائة فى المائة غلط أو مائة فى المائة صح ، يعنى أى كلام يقال فيه الجزء الخطأ وفيه الجزء الصحيح ،

فأنا أقترح على الشرباصي أن نستبعد حكاية الحذف ٠ كل واحد يقول مايريد أن يقوله ، لماذا نحذف ؟ ليس هناك داع أبدا أن نحذف الكلمة ٠

قد نصحح وقد نرد ، نقول الكلام ونقول الرد ، وبعد ذلك من يقتنع يعود ويقول إنى اقتنعت ٠

بالنسبة للكلمة الثانية ، التى هى الجزء الخاص بالاشتراكية والحرية ، أنا أعتبر أن المزيد من الاشتراكية لابد أن يعطينا مزيداً من الحرية لسبب بسيط . لما كنا نتكلم عن الأحزاب زمان وعن الأحزاب فى الماضى وكنا نقول : إنهم كانوا يأخذونهم فى الهوارى ٠ لماذا ؟ كان للظلم الاجتماعى تأثير كبير على الحرية . فكلما نقضى على الظلم الاجتماعى كلما تتسع قاعدة الحرية ، وتتسع مفاهيم الحرية ٠

كنا نقول زمان إن الانتخابات تطبخ ، وأن اللاجنة كانوا يعملون فيها ويسوون فمن الذى كان يجبر الناس على أنها تقبل هذا الظلم الاجتماعى ؟ كلما نقضى على الظلم الاجتماعى تتسع قاعدة الحرية ، كلما سرنا فى الإشتراكية كلما سرنا فى توسيع قواعد الحرية ، لأن الظلم الاجتماعى دائماً كان تأثيره بالغاً ومؤثرا على الحرية السياسية ، وكانت الحرية السياسية كلمة تقال مجازاً ، طالما هناك ظلم اجتماعى ، فنحن بقضائنا على الظلم الاجتماعى على مراحل ، وعلى فترات ، بالكفاية والعزم ، نجد أننا نفتح للحرية جميع الأبواب ٠

السيد المهندس عبد الفتاح عبد المقصود . لقد كان لى رأى فى الجمعيات التعاونية ولكن السيد الرئيس طمأننا ، وأفهمنا أن هناك تطوراً وإصلاحا لهذه الجمعيات الزراعية ، لأن الزراع الموجودين هنا يعلمون أن الجمعيات كانت إلى أمد قريب عبارة عن إقطاع ، وكلنا كفلاحين نعلم مساوىء الجمعيات التعاونية ، فلا توجد وسيلة لتمثيل الزراع فى مؤتمر القوى الشعبية إلا عن طريق الجمعيات التعاونية ، فنرجو أن

يكون التنظيم الذى يدرس الآن بخصوص إعادة تشكيل مجالس إداراتها على الأسس السليمة التى وضعت أخيرا بعد الدراسة الوافية ، وأن يتم هذا التنظيم سريعاً جداً وتشكل الأربعة آلاف جمعية تشكيلا سريعاً حتى يمكن أن تنتخب

من بين أعضائها ممثلين القوى الشعبية ، لأن هذا أكبر قطاع فى البلد من حيث العدد والأهمية .

أما اقتراح السيد الزميل أن تكون الجمعيات التعاونية وسيطاً بين المالك والمستأجر ، فإن هذا يدخلنا فى مشاكل الوساطة ، وما يتبعها من أجور ومصاريف إدارية وخلافه ، وما يمكن أن يحدث من تلاعب من الأعضاء نتيجة هذه الوساطة ، لأن الجهاز الذى سيقوم بتحصيل سبعة أمثال الضريبة يجب أن يكون جهازا قوياً ، وأن تكون عنده حصانة ، إذا لم تكن أخلاقنا قد تطورت بعد ، وآمنا باشتراكيتنا إيماناً كاملا . يجب أن يكون الجهاز الذى يقوم بتحصيل سبعة أمثال الضريبة هو جهاز الإصلاح الزراعى ، فيودع الفلاح للمالك القيمة الإيجارية فى خزانة الإصلاح الزراعى ، ويقوم الإصلاح الزراعى بتسليمها للمالك ، أو إرسالها له وذلك بدلا من وجود جمعية وسيطة .

نقطة أخرى وهى الخدمة التى بدأت فى عهد الثورة وكان لها أثر كبير جدا ، وأنقذت عدداً كبيراً جداً من خطر المرابين وهى بنك القرية الذى أنقذ أيضاً المستأجر من سلطة المالك عندما يطلب إليه أن يضمنه فى سلفة يحتاج إليها من الجمعية ، هنا كان المالك يحصل من المستأجر على فرق الإيجار قبل أن يوقع له الضمان ، فجاء بنك القرية الذى سهل للمستأجر الحصول على السلفة بضمان المحصول ، دون الحاجة إلى المالك . وهذه فكرة جميله ولكن لى ملاحظة هى أن الإجراءات بطيئة وأرجو أن تكون سريعة تحقق الغرض من السلفة ، خصوصاً بعد إصلاح الجمعيات التعاونية وتشكيلها على النظام الجديد .

أما فيما يختص بالنقابات المهنية فلى رأى فيها ، هذه النقابات لن تكون متجاوبة ، ولن يكون لها كيان ولا وجود إطلاقاً ، ما لم تتفاعل مع الثورة فعلا فى المجتمع الاشتراكى ، فيجب أن تكون ناصحاً أمينا ومستشارا مخلصا فى تنفيذ المشروعات فيؤخذ رأى نقابة المهندسين فى المشروعات الهندسية ورأى نقابة المحامين فى قانون الأحوال الشخصية وهكذا ، وتضع رأيها وتجاربها فى خدمة الدولة حتى تصدر القوانين سليمة ، ومنفذة بروح أمينة وباستشارة مخلصة ، وهذه هى المهمة

الأولى ، لا أن تكون مهمتها قاصرة على البحث فى تحسين الماشات وزيادة الدرجات لأعضائها . يجب أن تخلص هذه النقابات كمستشار أمين للدولة فى كل القطاعات ، فقبل أن تطالب بحقوق أعضائها ، عليها أن تقوم بواجباتها ، ويجب أن نوفر من الضمانات ما يجعل تمثيل أعضاء النقابة سليما وصحيحاً بأن نعطى الفرصة لأكبر عدد ممكن من الناخبين للاشتراك فى الانتخابات ، فلا يعقل أن نطالب إلى الناخب فى أسوان أن يحضر ليشترك فى انتخابات النقابة بالقاهرة ، هذا أمر غير سليم .

نقطة أخيرة وهى أن كثيراً جداً من القوانين قد وضعت قبل الثورة وفيها بعض العيوب والمخالفات ، والوضع الاشتراكى يقول بأن هذه القوانين يجب أن يعاد النظر فيها وأن تعدل طبقاً للمبادىء الاشتراكية وهذا هو رأيى وشكراً .

السيد يوسف مرقص حنا : أردت فيما يتعلق بالغرف التجارية أن أشارك الدكتور جمال سعيد فى أن القوانين الحالية لا تتفق مع القوانين الاشتراكية ، وأن هناك عيوبا فى هذه القوانين ، وأود أن أذكر للدكتور جمال بأن هناك قانوناً جديدا يوضع الآن وهو قيد البحث ، وأعتقد أنه قد اشترك فيه ، وقريباً سيبرز هذا القانون إلى حيز الوجود ، وسيكون له أثره ، وسيكون متمشياً مع النظم الاشتراكية التعاونية إن شاء الله ، هذا ما أردت أن أقوله ليطمئن السادة الأعضاء .

السيد أنور سلامه : الواقع أن ذكر كلمة النقابات عامة يرجع إلى نوعين من النقابات هما نقابات العمال والنقابات المهنية . وفكرة الرجعية التى لصقت بالنقابات جعلتنا نفهم أن النقابات العمالية قد تكون بمنأى عن صفة الاشتراكية ، وقد كفانا السيد الرئيس الرد على هذا عندما أشار إلى أن الرجعية ممكنة فى النقابات المهنية أيضاً ، وعندما ذكر سيادته عن تنظيم نقابات العمال أنه سيتم قريباً جدا ، وجدت أن من واجبى أن أبين للأعضاء هذين النوعين من النقابات ، وأوضح أن تشكيل النقابات العمالية يكون طبقاً للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ولا شك أن التشكيل يمر فى عدة مراحل : الأولى اللجنة النقابية وهى على مستوى المصنع . والنقابة الفرعية وهى على مستوى المحافظة ، ثم النقابة العامة التى تمثل المهنة على مستوى الإقليم ، والحقيقة

أن كل النقابات الموجودة حالياً قد أعيد انتخاب أعضائها ، ومرت بهذه المراحل منذ وقت قريب جدا . وإنى أقرر ، ويشهد الله على قولى ، أنه قد كفل لهذه الانتخابات من الحرية الانتخابية ، مالم يكفل لأى انتخابات نقابية قبل الآن. هذه المراحل الثلاث ، التى مرت بها الانتخابات النقابية ، أدت إلى تصفية شاملة ، وجاءت بصفوة العمال الذين تقدموا لهذه القيادة النقابية ·

قد نقول إن التشكيل النقابى وجد لكى يقابل الحاجة إلى تكوين هذه النقابة فى هذا الوقت على نظام اشتراكى واجتماعى يتجاوب مع الثورة ، لأن هذا التنظيم وهذا القانون وضع فى ظل الثورة . والحقيقة أنه قد أعطى النقابات العمالية صورة تختلف كل الاختلاف عن كثير من الأوضاع التى كانت قبل الثورة ، والشىء الوحيد الذى أحب أن أقوله إن بعض هذه النقابات يحتاج إلى شىء من الدعم ، وقد يكون هذا بعناصر أو بقانون لمواجهة الوضع الاشتراكى الجديد ، فليس الأمر مجرد تطبيق بالنسبة للثورة أو مجرد استقبال للمعانى القومية أو الاشتراكية أو مجرد تطبيق فى النفس بالنسبة للثورة أو بالنسبة للاشتراكية ، بل أكثر من هذا الدور الذى نريده لها ، وهو دور الدفع والإشعاع الثورى على مجموع العمال وفى نظرى أنه يجب أن نفكر كيف يمكن للنقابات التى نشأت فى ظل الثورة وبروح من الثورة أن تكون مصدر إشعاع ومصدر دفع لمعانى الاشتراكية ، وكل هذا طبعاً لا ننكره إطلاقا وأن العمال سيظلون دائماً شاكرين ومقدرين ماعملته وقدمته لهم الثورة

السيد رئيس الجمهورية : لى كلمة بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكى ، إنى أعتبر بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكى أننا كلنا طبقة عاملة · أنا قلت يوم ٢٢ يوليو أن كل من يأخذ أجراً عن عمله طبقة عاملة غير العاطل بالوراثة ، وغير المعتمد على الملكية . ولكن ورثنا طبعاً أنظمة ، الحقيقة أنها قسمت البلد إلى أقسام ، العمال والمهنيين والموظفين أنا فعلا أرى لغاية الآن أن البلد لا زالت فيها أحزاب · ولكن عندما أنظر إليهم جميعاً أجدهم كلهم طبقة عاملة . وفى المصانع لاحظت أن هناك نقابتين وقد قلت لحسين الشافعى كيف توجد نقابتان فى المصنع نقابة عمال ونقابة موظفين .

خلقنا فعلا انقساما طبقيا فى طبقة واحدة ، عملنا طائفية فى طبقة عاملة هذا يأخذ ماهية لو لم يأخذها فلن يدفع أجرة البيت ، والثانى يأخذ مرتباً لو أنه لم يأخذه فلن يدفع أجرة البيت . فلماذا نقسم ونعمل طبقية . أظن القانون غطى هذا الوضوع ، أظن نقابل بعد هذا بالنسبة للبلد كبلد فلا بد أن نشعر أننا كلنا سائرون لأن البلد كلها ستكون طبقة عاملة تشتغل فلا عاطلون بالوراثة ولا وجود للمجتمع القديم الذى كنا موجودين فيه .

التطور الحتمى لمجتمعنا سيحصل غداً أو بعد غد . كل واحد لكى يعيش لا بد أن يعتمد على عمله وهذا يستدعى طبعاً أن نعيد النظر فى بقية التنظيمات النقابية كلها أنا أفهم أن النقابة هى نقابة تمثل عملا ما ولا تمثل أبداً صاحب المهنة .

إذا كنتم أنتم فى العمال عاملين نقابة لأصحاب التاكسيات فهذه تكون نقابة رجعية قطعا ، وبالمثل بالنسبة لكل النقابات فقد كانت هناك نقابة لأصحاب المخابز واسمها نقابة ! الاسم نقابة ، لكن ماذا تحوى وما غرضها ؟ ليس الغرض منها أبدا مصلحة العامل ولا مصلحة الطبقة العاملة . الذى أقوله إن هذا الموضوع يحتاج بحثاً . وأنا أعتبر أننا لابد نأخذ خطوة بحيث نوحد الأمة .

لايخجل أحد أن يقول إنه من الطبقة العاملة . المهندس فى المصنع هو عامل والطبيب الذى فى المصنع هو عامل وهناك أحد رؤساء النقابات طبيب وآخر مهندس كان هذا الكلام فى الأول غير موجود واليوم وجد ، الحقيقة أننا تقدمنا .

ونريد أن يوجد هذا بالنسبة للوطن كله ، بالنسبة لكل البلد لا نعمل نقابات مهنية لأننا إذا نظرنا للنقابات المهنية وجدنا أنها يمكن أن تكون جمعيات طالما أن أى فرد يعمل بأجر فهو عامل . بهذا نقضى على الرواسب التى تركتها لنا النظم الأجنبية .

عندما قسمونا إلى طوائف كان قصدهم أن يجعلونا أحزاباً فالنقابة الفلانية تهتم جداً ببدل التفتيش .

وقد قرأت فى جرائد الأمس أن نقابة المهندسين تطالب بزيادة بدل التفتيش كل النقابات بعد الانتخابات تطالب ببدل التفتيش ، فى سنة الدمرداش كلى

عن بدل التفتيش ولغاية الأمس لما فتحت الجرائد وجدتهم يتكلمون عن بدل التفتيش. فنجد أنفسنا قد خرجنا عن الموضوع الأصلى والموضوع الطبيعى . ومن هنا وجدت أحزاب فى داخل البلد من حيث لا نشعر وواجبنا أن نقضى على هذا كله وتبقى العملية كلها موحدة . كلنا سنعمل ، وأولادنا لأجل أن يعيشوا سيعملون وسنصل إلى يوم فى هذا البلد من لا يعمل فيه لا يأكل ، هذا هو التطور الحتمى للبلاد .

إذن من السهل علينا أن نطور مجتمعنا ونطور تنظيماتنا بحيث نسير مع الاشتراكية ، والعمال ليسوا فقط هم العمال اليدويين أو العمال فى مصنع النسيج كل البلد ، كما قلت ، كل واحد فيها يعمل يدخل ضمن الطبقة العاملة ، وهذا موضوع أعتبره موضوعاً هاماً يمس البلد كلها وإلا سيدخلنا فى انقسامات ، كما قال الأخ الآن النقابات المهنية لن تتجاوب . لأنها تريد أن ترى التشريعات .

أرسلنا التشريعات مرة ، قانون المحامين ، المهم الأساسى . الحاجة التى لا تحتاج إلى محام لازم يمضى عليها محام لأن عندهم محامين قطعاً عازين يشتغلوا . كان فيه محامين فى بحث هذه التشريعات ولكن لماذا يعملون هذه العملية ، لأنهم يبحثون عن مصالحهم . يقولون مثلا لا يقدم أحد شيئاً إلا بمحام . حصل هذا فى نقابة المحامين وكانت العملية هى تشغيل عدد من المحامين وكنا قد استجبنا فعلا لهذا لأنه كان أمامنا مشكلة فهل هذا هو الصحيح . هذا « اسبيرين » نصنعه بالنسبة لمشكلة من المشاكل. ولكن هذا لا يمثل بأى حال الخط السليم الذى يجب أن نسير فيه بالنسبة للنقابات الأخرى .

نمسك فى لجان التخطيط كل النقابات ممثلة فى لجان التخطيط ، كل النقابات ممثلة فى جميع الدراسات ولكن النقابة لما تقول أنا أريد أن أرى التشريع أو أبدى رأيى فيه نجد أنفسنا دخلنا بالنسبة لمراحل أو بالنسبة لأمور خاصة هذه نقطة أساسية بالنسبة للنقابات وبالنسبة لتوحيد البلد ، الأخ حسين الشافعى يقوم بعمل دراسات فى هذا الموضوع بقصد توحيد النقابات وهذه عملية ليست سهلة وأعتقد أنها شائكة وفى حاجة إلى أن تعالج بنوع من الصبر والحكمة طبعاً لكى نخلق أو نجد الطبقة العاملة التى تمثل كل أبناء البلد وتوجد الوحدة التى تمنع التفرقة .

السيد الدكتور سليمان حزين : تعقيبي قصير فيما يختص بجانب مما ذكره الدكتور سعيد والجانب الذى تفضل السيد الرئيس فلمسه أخيراً فى التعقيب الأخير . نحن مقبلون الآن على تطور أساسى جداً فى مهمة النقابات والتنظيمات بوصفها تمثل قوى شعبية وينتظر أن يكون لها دور حيوى فى حياتنا يخرج بها عن دورها الحقيق .

القانون فى الماضى كان يحرم على هذه النقابات والجمعيات والمنظمات التى تمثل تمثيلا خاصاً الاشتغال بالسياسة أو الدين وأحياناً كنا نتحايل فى بعض القوانين فى السنين الأخيرة لمنع الجدل السياسى تمييزاً له عن السياسة فى العهود الماضية أى العهود الحزبية حيث كانت السياسة سبيلا لتفرقة الناس وتقسيم البلاد فالنقابات كانت تحتمى بحزب معين وتستغل السياسة فى تحقيق أغراض طائفية أو فردية ونحن الآن نتجه إلى جعل هذه النقابات تشتغل بالسياسة القومية وأعتقد أن هذا مصدر خير وهذا اتجاه سليم بالنسبة لبلد كبلدنا فيجب أن ندرس من الآن ما هى الفلسفة فى هذا الاتجاه وما هو الطريق السليم للاشتغال بهذه المسائل ؟

وإنى أعتقد أن لهذه الدراسة فائدة هى أنها تربية لهذه النقابات القصد منها أن تكون المهنة فى خدمة المجتمع ويصح أن تكون فى خدمة أصحاب المهنة بالقدر المعقول . ولكن أساساً يجب أ ن تكون النقابه وسيلة من وسائل تنظيم طائفة من طوائف المجتمع تعمل فى خدمة معينة وتنظم جهدها لتكون فى خدمة المجتمع أساساً وبالتالى فى خدمة الأفراد .

وفى السياسة يمكن أن يكون هذا بابا نربط به عنصراً مشتركا وقدراً مشتركا من الخدمة الوطنية والاتجاه فى التفكير القومى والعمل فى السياسة القومية والاشتراك فى وضع الميثاق وتوجيه البلد والكل يلتقى فى هذا وأعتقد أن الاتجاه الجديد يمثل مصدراً من مصادر القوة فى حياتنا السياسية القومية وبالتالى يستلزم منا فى هذه اللجنة أن نعنى كل العنايه بهذا الجانب من المهمة الجديدة التى نرجو أن تضطلع بها هذه التنظيمات .

السيد سعيد العريان : أحب أن أعقب على بعض الكلام الذى قيل عن بعض النقابات المهنية وأرجو أن يكون بعض ما قيل عنها عبارة عن عينة واحدة غير متكررة

بالنسبة لبعض العيوب وأضرب مثلا بنقابة المعلمين وهى نقابة مهنية تضم ١٠٧ آلاف عضو من المشتغلين بالمهنة ومع ذلك لا أعرف أى جمعية عمومية حضر فيها الانتخابات أقل من ٧٠٪ من أعضائها من يوم أن أنشئت حتى الآن . فإن كان هناك شكوى فى تمثيل الانتخابات للنقابات المهنية فهى ليست صورة عامة لكل النقابات فقد أعطيت صورة لما يجرى فى انتخابات إحدى النقابات .

كما أنى أريد أن أنفى عن كل النقابات المثلة بهذه الصورة نفسها أن فيها أى نوع من أنواع الرجعية وربما تكون عينة غير متكررة فى صورة بعض الزملاء الذين تكلموا . . فى النقابات التى فرضت على نفسها فرض كفاية عندما شعرت أن هناك تقصيراً من الدولة فى الماضى فى ناحية الخدمات ، ما كان فرض كفاية على كل فرد من أعضائها جعله فرض عين وصنعت أمثلة نموذجية للخدمات الاجتماعية على أساس اشتراكى . والصورة التى تحضرنى لأدافع عنها لم يكن مقصدى بها الدفاع بقدر تبيان أن هناك نقابات لا تصدر فى أعمالها عن نزعة فردية ربما فيها تمثيل صحيح كلها أو أكثرها فيه الخدمة والشعور بواجب الفرد والجماعة .

وفيما يختص بعمل مثل هذه النقابة ، أعرف أن هذه النقابة وربما أن هناك نقابات غيرها اشتركت فى الخطة السياسية للدولة . وكانت مشاركتها فى التخطيط فعاله فقد اشتركت نقابة المعلمين وتشترك دائما فى دراسة سياسة التعليم وكل ما يتصل بهذه النواحى ولا أقصد بهذا دعاية لنقابة من النقابات .

السيد أنور السادات — أخشى أن يكون هذا هو الواقع فعلا .

السيد رئيس الجمهورية — الموضوع لم يفهم يا أخ عريان فهما صحيحا فالموضوع . ما هى النقابات ؟ هذا هو الموضوع الذى فتح وليس أنكم عملتم خدمات أو انتخبت سكرتيرا عاما للنقابة ؟

الموضوع ليس هذا إنما الموضوع هو النقابة أنتم لم تنتخبوا نقابة للمعلمين .

كمال الدين حسين هو الذى عمل لكم النقابة فهل هذا فعلا صحيح هل أنتم طبقة عاملة ؟ هذا هو الموضوع الذى أتكلم فيه . النقابات للطبقة العاملة أو نقابات للعمال .

بعد هذا تكون هناك جمعيات ، هل توجد فى انجلترا نقابة للمعلمين ؟ توجد جمعية ، هل توجد فى روسيا ؟ لا ، لا هنا ولا هنا ، هناك جمعيات .

وأريد أن أقول إن مثل هذه العمليات تجعل الشعب ينقسم ويظل منقسما . ليست العملية هى أنكم أديتم خدمات أم لا ؟ بالعكس المعلمون فى جمعيات الوعى القومى وفى الصيف عملوا أعمالا حسنة ، طبعا اشتركتم لأن كمال الدين حسين وسيد يوسف موجودان فى النقابة أى أن النقيب والوكيل موجودان فى الحكومة فطبيعى اشتركتم فى البرنامج .

الموضوع الأساسى الذى نتكلم فيه هو ما هى النقابة ؟

الحقيقة للآن ، منذ سنتين أو ثلاث أثير هذا الموضوع .

ما هى النقابة ؟ لما نقول نقابة فما معنى نقابة ؟ هذا هو الموضوع الأساسى الذى يجب فى الحقيقة أن نصل إليه حتى نوحد المجتمع ولا نقسم المجتمع .

هناك أنظمة وضعت نتيجة اجتهادات خاصة ، ولا أقول إن فيها عيبا ، ولكنها فى رأيى قسمت المجتمع ، لأن النقابة التى فيها أصحاب رءوس أموال يستثمرون أموالهم لا تكون نقابة أبدا ، طالما بها شخص يستثمر ماله فهو ليس بعامل ، بل هو مستثمر فكيف نسميها نقابة ، هذه نسميها نقابة رجعية .

فإذا جئنا بصاحب مدرسة وأدخلناه فى نقابة المعلمين ، لا أقول إن النقابة كلها رجعية .

لكن الأساس نفسه غير سليم ، لأن صاحب المدرسة . مستثمر ، يعنى رأسمالى ، دخل فى هذه النقابة .

والمفروض أن تكون النقابة لصالح العامل الذى يعمل ، هذه هى الحقيقة .

هذا هو الموضوع الذى وضعته حتى تبحثوه ، وتجدوا له حلا ، حتى عندما نقول نقابة تكون نقابة بمعنى الكلمة ، وهذا ما يبحثه الأخ حسين الشافعى .

السيد كمال الدين حسين — المعلمون طبقة عاملة كلهم من أول النقيب لغاية آخر واحد .

السيد مصطفى البرادعى — الواقع ، بعد الملاحظات التى تفضل بها السيد الرئيس فإن الأمر يحتاج إلى بحث عميق دقيق ، وأرجو أن يتاح لى هذا البحث فى كلمة مقبلة ، أتحدث فيها بالتفصيل ، وإنما اسمحوا لى أن أقول بالنسبة للمحامين على الأقل ، إنهم فى حقيقة أمرهم عمال يرون فى عملهم أنهم يؤدون رسالة وأنهم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة ، فهم بحكم عملهم أحرار وليسوا بموظفين ، ولا بد من حماية العمل بل حماية الرسالة نفسها . فمن هو الذى يحمى هذه الرسالة ؟ لابد من وجود النقابة .

فالنقابة لا تحمى المحامين بقدر ما تحمى رسالتها وهى رسالة العدالة . وهذا هو المعنى الذى يعنينا نحن إذا ما أمنا للمحامى حقوقه وواجباته ، فإذا اطمأن المحامى إلى مستقبله وإلى مستقبل ذويه حين يعجز عن العمل ، فهذه هى الاشتراكية ، وهذا هو ما توجبه قوانين النقابة .

الواقع أنه منذ صدر قانون المحامين سنة ١٩١٢ عندما كان يطلق على المحامين طبقة « المزورين » لم يتعدل هذا القانون سوى تعديلات طفيفة لم تمس الجوهر الذى سيطر على الفكرة الأساسية التى صدر عنها هذا القانون ، وهى أن المحامين طبقة يجب أن تحمى الدولة منها ، وطالما طالبنا بتعديل هذا القانون سنين متعددة ، وطالما قلنا : إن هذا لا يتفق مع العدالة ولا مع الاشتراكية ، ومع هذا فلم يستجب أحد إلى هذا النداء .

أما وقد ارتفع ندائى هنا عن المحامين ، بل عن النقابات المهنية جميعاً ، أرجو أن يكون من أهم أعمال المؤتمر ، أن يحقق الاشتراكية فى جميع القطاعات بما فيهم المحامون والنقابات المختلفة إذا كان هناك ما يقتضى هذا التعديل .

نحن لانطالب إلا بأن نسير فى ركاب العدالة الاجتماعية ، وأن نسير مع الاشتراكية ملتزمين بما تفرضه علينا العدالة الاجتماعية من الواجبات .

وأرجو بعد هذه الكلمة القصيرة أن تتاح لى الفرصة بعد يوم أو اثنين أن أتقدم بطلب التحدث بالتفصيل عن هذا الواجب ، وعن هذا البحث الذى تفضل السيد الرئيس بالإشارة إليه .

السيد الدكتور إسكندر أنس دوس : من بين الكلمات التاريخية التى قالها قائد ثورتنا بعد زوال الطغيان « ارفع رأسك يا أخى » فلماذا لم يرفع العامل والفلاح رأسه . لأنه كان جريحا ومريضا لأن الخوف كان يلازمه فكان هناك ضغط مستمر من صاحب العمل والنفوذ فانتظر القوانين الاشتراكية التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ تلك القوانين التى أحدثت تغييرا عميقا فى مركز العمال والمواطنين الآخرين .

إن انتخابات النقابات غالبيتها قد أجريت قبل صدور تلك القوانين ومن غير المعقول أن تصدر مثل هذه القوانين فى ظل النقابات ونظم الانتخابات على وضعها القديم .

وإنى واثق من أنه إذا ما استدعى العامل أو الفلاح للادلاء بصوته فى الانتخابات النقابية بعد صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ فسيحضر مرفوع الرأس ويدلى بصوته لا بنسبة ٢٠٪ أو ٣٠٪ بل بعدد يقرب من الإجماع .

السيد المهندس عباس قوره : لى تعقيب بسيط على كيفية تمثيل بعض خريجى الجامعات الذين لم يلتحقوا بعد بعمل .

فأولا : تمثيل المتخرجين حديثا من الجامعات . أرجو أن يبحث فى إمكان تمثيلهم فى النقابات وذلك بإعفائهم من رسوم القيد إلى أن يلتحقوا بعمل لأن هذه الفئة لا نستطيع بغير هذه الوسيلة أن تشترك فى النقابة .

وثانيا : أرجو أن يؤخذ بعمل انتخابات فرعية للنقابات فى الاقاليم لأن هذا سيثبت أنه توجد كفاءات فى الأقاليم وشكراً .

السيد الدكتور سالم محمد شحاته : فى الحقيقة النقابات حينما بدأت ومنذ نشأت كانت شبه طائفية فنقابة الأطباء تبحث عن معاش للأطباء . وكل همنا أن يأتى اليوم الذى نستطيع فيه أن نؤمن معاش أولادنا من بعدنا ، أما المسائل الاجتماعية والمساهمة الوطنية الفعلية والمساهمة الاشتراكية فلم يكن لها وجود لم تر النقابات نشاطا فنعمل للفلاحين ثقافة صحية فى البيئة التى نحن فيها أو نقوم بنصيبنا الواجب لهم . لقد كانت تشغلنا معيشتنا ، والذى نرجوه هو أنه متى كفلنا للاطباء وأصحاب المهن معايشهم

فإننا بذلك سوف نضطرهم إلى المساهمة والإندماج فى الشعب . إذ أن الطبيب يؤجر على المرض ونحن نريد أن نجبره على مكافحة المرض ويقول : الوقاية خير من العلاج .

أما مسألة الانتخابات فيجب أن يكون تمثيل النقابات المهنية نابعا من الريف من المحافظات ، لا من الأم هنا فى القاهرة .

يجب أن يكون التمثيل العددى للأطباء والمهندسين والزراعيين لا بعدد سكان الإقليم نفسه بل إن البلاد البعيدة تحتاج إلى إصلاحات أكثر من القريبة .

فمحافظة مثل كفر الشيخ نجد أن بها عدداً بسيطا من الأطباء ، ولكن مساحتها وسكانها لا يقلان عن أى مديرية من المديريات . ونحن نريد أن تتغلغل الخدمة التى يقوم بها الأطباء فى الريف ، ونريد أن يكون تمثيلها عدديا على هذا النمط .

الجلسة الثالثة

انعقدت الجلسة فى مساء الثلاثاء ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

(٢٨ نوفمبر ١٩٦١)

تفضل السيد رئيس الجمهورية بحضور هذا الاجتماع ، فأقبل سيادته ومعه السيد أمين عام اللجنة ، فاستقبله الأعضاء والحاضرون وقوفا بالتصفيق الحاد ، فحيام سيادته ثم جلس على منصة الرياسة وإلى يساره السيد أمين عام اللجنة .

كلمات أعضاء اللجنة

١ — كلمة السيد يوسف على

سيدى الرئيس الحبيب ، زميلاتى وزملائى :

لعل فى نداء عامل لكم باسم الزمالة ما يؤكد لنا جميعا أننا نجحنا منذ الخطوة الأولى فى طريقنا إلى تحقيق ديمقراطية سليمة إن شاء الله .

وبعد ، فمن طبيعة عملنا نحن العمال أن نقدر للوقت قيمته وندخله فى حسابنا إنتاجا ينفع البلاد ، ورزقا يعود على الأولاد . ومن ثم نقسم عملنا إلى مراحل ، كل مرحلة ، تمهد لما بعدها ، وعلى هذا الأساس أردت أن أتحدث وأتكلم فى الموضوع الذى نحن بصدده وهو معرفة ماهية القوى الشعبية التى نبحث عنها . وإذا نظرنا قبل ذلك بمراحل نجد أننا خطونا مراحل قبل هذه المرحلة ، فلنرجع إلى المراحل السابقة ، وتعليقا على ما أثير فى الجلسات السابقة حول هذا الموضوع ، أشبه ماسمعته تشبيها صناعياً . كنا كمن ذهب بسيارته إلى الميكانيكى ليصلح «الموتور» فراح الميكانيكى يبحث عن «الموتور» خارج السيارة والحقيقة أن القوى الشعبية موجودة ، وقد شهد الشاهدون وعمل العاملون لتجميعها وتكتيلها وتوعيتها لتكون مستعدة يوم تدق الساعة لانطلاق ثورى .

أضع أيديكم على هذه القوى التى تجمعت وتكتلت فهى موجودة الآن فى

معسكراتها منتظرة ساعة الصفر ، منتشرة فى أرجاء الجمهورية من أقصاها إلى أقصاها . ولا أحب أن أشق عليكم بتعقبها فى معسكراتها وحسبى أن أدلكم على مركز قيادتها ، إنها هنا على بعد خطوات منا ، إنها فى الاتحاد القومى ممثلة فى الإدارات المختلفة ، كإدارة النشاط النسائى ، وإدارة العمل والعمال ، وإدارة الشباب ، وما شابه ذلك من قوى هذه القوى موجودة فعلا ، ودليلى على أنها موجودة فعلا وجودنا نحن هنا ، فوالله لو لم تكن هذه القوى موجودة لما سهل أمر اختيارنا وإنى أرجو الزملاء ممن بحثوا عن هذه القوى أن يشيروا إليها،ويشكروا الذين جمعوها ويقولوا من هنا نبدأ ، هذه القوى لم تجمع عبثاً أو مصادفة واتفاقا ولكنها وليدة انتخابات وإجراءات كفلتها القوانين ودعمتها توصيات المؤتمر العام للاتحاد القومى . وأضرب لذلك مثلا القوى الشعبية العمالية المجتمعة فى مكتب العمل والعمال بالاتحاد القومى ، لقد كنا نحن العمال – وهذا تاريخ ما قبل الثورة – بطبيعتنا التى فطرنا عليها نجتمع لكى نقف كتلة أو قوة أمام أطماع الاستغلالية أو الانتهازية من الرأسمالية لنستخلص بعض الحقوق التى لنا منهم ، فأرادت الأحزاب أن تمالئنا فأخرجت لنا قانونا يمسكنا من الوسط لا نستطيع منه فكاكا فلا نذهب لا هنا ولا هناك ، وأجرينا الانتخابات فى ظل هذا القانون ، ومع ذلك بقينا على اشتراكيتنا لا نؤمن بأحد منهم وكل من حاد عن الطريق تخلفنا عنه . ولم تكن حيرتنا هذه غريبة فقد حار سيدنا إبراهيم « لما رأى القمر بازغا ، قال هذا ربى ، فلما أفل قال لا أحب الآفلين » ، ولنا أسوة حسنة فى رئيسنا الحبيب الذى كان يتلمس الإخلاص فيهم جميعا ، فلما يئس منهم احتفظ بفكرته السليمة التى خرجت فى الوقت المناسب نوراً وشعاعا يهدى هذه الجمهورية ، فلما جاءت الثورة كنا نحن المناضلين أمام الرأسمالية ، فأرادت الرجعية أن تستخدم سلاحها بالتشكيك فينا وفى نزاهة انتخاباتنا . وسرت العدوى حتى وصلت هنا كما رأينا فى الجلسات السابقة حين نالنا ما نالنا من رذاذ بسيط من بعض المتكلمين ، ولهم عذرهم لأنهم لم يلمسوا حقيقتنا .

لما جاءت الثورة ورأت فينا جوهرا نقيا صافياً أرادت أن تنقينا من الشوائب فأصدرت القانون رقم ٣١٩ وأجريت الانتخابات فى ظله فلم تأت النتيجة بغير القادة

الأولين لأنهم مبرءون مطهرون . وليسوا كما رماهم الرأسماليون . ثم أرادت الثورة أن توسع قاعدتنا العمالية فكان القانون رقم ٩١ الذى مررنا فى ظله بمراحل متعددة من الانتخابات فكانت انتخاباتنا كالمصفاة على مراحل ثلاث كما ذكر زميلي أنور سلامه فى جلسة الأمس ، لقد بدأت المرحلة الأولى بانتخابات اللجنة النقابية على مستوى المصنع ، ثم كانت اللجنة الفرعية على مستوى المحافظة ، ثم كانت المرحلة الأخيرة انتخاب النقابة العامة على مستوى الإقليم . وكانت النتيجة هى هى ، إذ فاز القادة الأولون وخرجوا مبرئين نظافا كما خلقوا وكما عرفهم زملاؤهم ليقوموا بمهمتهم . ولم تؤثر دعايات الرأسمالية والاستغلال على هذه الفئة من العمال التى ظهرت براءتها .

وكان القانون ٩١ — لحكمة رأتها الثورة — يحرم على العمال الحكوميين الانتظام فى سلك النقابات إلى حين : فقلنا نحن الحكوميين « لعله خير » ، فما نظن بالثورة إلا الخير ، ولم يكن بد من أن نتجمع لنلاقى الأحداث القومية ولنكون صفا واحداً من خلف قادتنا يوم يدعونا الداعى إلى مقاومة الاستغلال والرجعية ، فلا يأتى هذا اليوم ونحن متفرقون لذلك اتجهنا إلى وزارة الشئون الاجتماعية فرحبت بنا وأفسحت صدرها وصدر القانون رقم ٣٨٤ ونظم العمال تحت اسم الروابط ثم جاء مؤتمر الاتحاد القومى ورأى أن يدعم بالتوجيه هذه الروابط بين العمال حكوميين وأهليين ، فتشكلت الروابط القومية التى جمعتنا عمالا حكوميين وأهليين عن طريق الانتخابات على مستوى القسم ثم المنطقة ثم المحافظة وكان القادة هم هم . ونحن لا نخشى ما أثير حولنا من غبار ولا نخاف تطهيرا أو ابعادا فنحن الشعب الذى أراد السيد الرئيس الحبيب أن يحميه من مستغليه وينجيه من أعدائه . ولقد ضربت العمال مثلا لكل القوى المجمعة فى الاتحاد القومى حيث تمثل منها قوة من القوى الشعبية التى لا تقل نقاء ولا صفاء عن القوى العمالية .

والآن أعتقد أننى وضعت أيديكم على قوة شعبية موجودة فعلا فماذا بقى بعد ذلك من قوى ؟ يبقى بعد ذلك الوزراء والمحافظون ونحن نرحب بهم قادة فى المؤتمر ، ثم يأتى بعد ذلك العلماء ونحن نرحب بهم أيضا ، وياويح أمة لم يقدها علماؤها ، نحن نرحب

بهم كل الترحيب ممثلين فى المؤتمر القادم • الآن وقد حددت القوى ووضعت أيديكم عليها أنتقل إلى الشق الثانى من الموضوع الذى نحن بصدده وهو كيفية تمثيل هذه القوى : أظن أننى أظهرت أن هذه القوى لها قادة وهم خير من يمثلها إننى من قراء السيدة الدكتوره بنت الشاطىء ومن المعجبين بأدبها ويصعب على جدا أن أخالفها فى رأى ذهبت إليه بوصفها القوى الشعبية بأنها كل الشعب . فليس المطلوب قوة شعبية ولكن المطلوب قوى الشعب ، وهى أكثر من قوة ولو رجعنا إلى الشعب فى تمثيل هذه القوى بانتخابات مباشرة لحرمنا من أكبر ميزة حققتها الاشتراكية ألا وهى تكافؤ الفرص .

فلو رشح الدكتور سليمان حزين أو الدكتورة بنت الشاطىء فى وسط عمالى كالترسانة أو المنابر فما نظن أننا قد حققنا مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لأيهما . إن رب الدار أدرى بما فيها وكل جماعة أعرف بقادتها وممثليها إننا إذ نعترف بوجود قوى شعبية لا قوة شعبية نكون قد حققنا هذه الميزة الكبيرة من ميزات اشتراكيتنا ألا وهى مبدأ تكافؤ الفرص كما قلت . إذن فأنا أخالف الدكتورة بنت الشاطىء فى طريقة تحديد القوى الشعبية رغم أنى من عشاق أدبها .

لم يبق إلا أن أؤكد أننا جميعاً سواء مثلنا بقادتنا أو مثلنا بمؤخرتنا ، فإننا والحمد لله اشتراكيون بالطبيعة ، ويوم نرى : وسنرى بإذن الله . هذه الشجرة التى غرسها أكرم غارس ، أصلها ثابت وفرعها فى السماء ، سنكون نحن العمال أولَ من يسند ظهورهم إلى جذعها ويتفيأون ظلها وينعمون بوارف ظلالها ، فيريحون أجسامهم المكدودة المتعبة ، وسنأكل إن شاء الله من حلو ما طاب من جنيها وطيب ثمرها ومن أجل ذلك كان عهداً علينا أن نرويها بماء حياتنا ونغذيها بأرواحنا وأولادنا تحت ظل قائد ثورتنا ورائدنا وحبيبنا جمال عبد الناصر .

٣ — كلمة الدكتور جابر جاد عبد الرحمن

أيها الإخوة المواطنون ، إننا نعيش لحظات خالدة حقا فنحن أبناء الشعب نجتمع جميعا على هذا المستوى ومعنا السيد رئيس الجمهورية ونوابه ووزراؤه ، الشعب

والحكومة يجتمعون فى صعيد واحد وفى جلسة عائلية يتدبرون الأمر ويتداولون فى مشكلات الشعب ويرسمون خطى المستقبل ، ولقد سمعت فى الجلسات الماضية آراء كثيرة وسمعت شعارات تردد ، رأيت من يقول نريد مجتمعا تظله أو تسوده الرفاهية وترفرف عليه العدالة الاجتماعية وسمعت السيد الرئيس يقول بوجوب هز الجهاز الحكومى ، ولقد قالها من قبل ، وسمعت سيادته أيضاً يقول نريد مجتمعا أساسه الكفاية والعدل ، وسمعت من الزملاء من يقرر أن قادة هذا الشعب يجب أن تتحدد فيهم صفات كذا وكذا ، وسمعت من أخ لنا فى هذه اللجنة يقول : لا نريد اشتراكية مادية ولكنا نريد اشتراكية روحية ، وكأن الاشتراكية مادية فقط وليست لها جوانبها الروحية ، وسمعت من يدافع عن الفلاحين ، ومن يدافع عن العمال ، وأعتقد أن هذه الآراء جميعا يجب أن تتبلور وأن ترد إلى أصولها فى ظل نظرية تحبكها ، فإذا ما عرفنا الأصول والنظرية فإن منطق القول لا بد أن يهدينا ، و لمنطق وحده دون العواطف هو الذى يجب أن يقرر المصير ، فنحن لا نعرف زيداً ولا عمرا ولا نحمل حقداً على أحد ، ولكنا نريد أن نبنى مجتمعا جديداً هو المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ومن أجل هذا ، طولبت هذه اللجنة عندما اجتمعت بتحديد من هو الشعب فمن هو الشعب ؟ الإجابات مختلفة ولعل مرجع الاختلاف إلى أننا نسينا الأصول ونسينا النظرية ، فالشعب قانونا كما ندرس فى كلية الحقوق يشمل كل شخص يرتبط بالدولة سياسيا وقانونيا ، أى يربطه بالدولة رباط الجنسية . إذن كل من يحمل جنسية هذه الجمهورية العربية المتحدة يكون من شعبها قانونا . ولكن ليس هذا هو التعريف الذى نريده ، فنحن فى مجال تعريف الشعب فى مسألة معينة ومن أجل هدف معين . لماذا اجتمعنا فى هذه اللجنة ؟ لأجل أن نحدد من هو الشعب ، من أجل أن نحدد القواعد التى بمقتضاها نختار ممثلى هذا الشعب . فإلى أين يذهب هؤلاء الممثلون ؟ لأجل أن يجتمعوا فى مؤتمر ممثلى القوى الشعبية . فماذا يعملون فى هذا المؤتمر ؟ ليداولوا فى ميثاق ، فما هو هذا الميثاق الذى سوف يتداولون فيه ؟

فى خلدى أن هذا الميثاق سيكون : نحن أبناء الجمهورية العربية المتحدة اجتمعنا فى هذا اليوم وتداولنا فى أمورنا ودرسنا مشاكلنا فوجدنا أن السبيل القويم لعلاج

مشا كل هذا الشعب هو الاشتراكية بمفهومنا لهذه الاشتراكية وعاهدنا الله والشعب على أن ننفذ هذه الاشتراكية وتعاليمها . إذن فالهدف من وراء ذلك كله هو أن نبنى نظاما اقتصاديا اجتماعيا جديداً ، هو النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى . وبناء على ذلك أستطيع أن أحدد الشعب بأنهم المؤمنون بالاشتراكية الديمقراطية التعاونية وهنا تحضرنى خاطرة من خواطر السيد الرئيس عندما يعرف المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى فيقول « إن نصف الطريق إلى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقرطى التعاونى هذا المجتمع الذى نريده ونسعى إليه هو أن يرسخ اقتناعنا به كضرورة حيوية وأن يعمق إيماننا به كحقيقة واعية »

أن نصف الطريق إلى هذا المجتمع هو الايمان بالعقيدة الجديدة ، وليست هذه العقيدة بدعة الرئيس ، ولكنها كما قال هو أيضا تفاعل لقلب الشعب ولروح الشعب لقلب الشعب الذى ينبض بالأمانى ، ولروح الشعب الذى يشف عن تاريخ طويل ملىء بالمظالم الاجتماعية ، تفاعل يتبلور عن عقيدة جديدة ، هذه العقيدة الجديدة لابد أن تنقلب إلى واقع حى ولذلك يقول سيادته أيضاً « إن النصف الباقى من الطريق هو أن نضع الوسائل العملية والأساليب والصور الخارجية التى تحول هذا الايمان والاقتناع إلى واقع حى » .

إذن لابد أن نعرف مكاننا ، ولماذا جئنا إلى هنا ؟ والاجابة يجب أن تكون على أساس التساؤل من جديد ، أين نحن وأين كنا ، وإلى أين المصير ؟ أما أين كنا فلقد كنا فى ظل نظام رأسمالى ظالم ، وأما أين نحن ؟ فى ظل فترة التحول . فإلى أين المصير ؟ إلى الاشتراكية وهى الهدف النهائى الذى ارتضيناه لأنفسنا وهى ليست ابتكاراً من أحد أو لانقلاعن أحد ،ولاهى وسط بين هذا المذهب أو ذاك، بل هى تفاعل ضمير الشعب وقلبه وروحه .

وإنى استميحكم عذراً أن أطلت قليلا فى شرح الأمور ، فإن كل جهد كما قال سيادة الرئيس — يبذل فى شرح معنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى هو عمل إيجابى فى سبيل تحقيقه .

لذلك فإننى لا أجد من القول المعاد أن أرجع بكم إلى ماقبل الثورة ، إلى نظام نسميه نحن النظام الرأسمالى القائم على الملكية الخاصة وعلى حرية الإنتاج، وعلى حرية الاستهلاك ، وعلى اتخاذ شعار ، كل واحد يحقق أكبر ربح صاف ممكن دون التقيد بمعنويات ولا بأى مبدأ خلق ولا بأى مبدأ إلا جانب النقود ، كلما دخلت الفلوس جيبه قال هل من مزيد ... ؟ هذا هو شعار الرأسمالية ، فى ظل هذا النظام عشنا ونحن أبناء الفلاحين وإنا منهم عشت وكنت فى الكتاب وشاهدت أشياء تبلورت فى ذهنى رأيت « الفتى » يسير فى الطريق والظلام حالك والكلب راقد على المصطبة يقول له السلام عليكم ، فلا يرد الكلب ، ويقترب منه الفتى ويقول له : رد السلام فيعضه الكلب ، والقرية مظلمة خالية من الإضاءة ، وكذلك رأيت المرأة التى تتعسر فى الولادة ، فيطلب ذووها من العمدة سرعة استدعاء الطبيب ، ويتصل العمدة بعامل التليفون الذى يتصل بنقطة الشرطة ، وهذه بدورها تتصل بالمركز ، وهذا بدوره يتصل بالمديرية ، وهذه بدورها تتصل بالمتشفى وإذا بالطبيب يلعب الطاولة فى المقهى ، ثم يبحثون له عن سيارة تنقله للقرية ، والطريق غير ممهد ومقطوع بسبب رى الفلاحين لأراضيهم فتتعثر السيارة فى الطريق وعندما يصل الطبيب تكون المريضة قد انتقلت إلى رحمة الله ، والماء يشرب بطينه ، والفجل يؤكل بطينه ، والتغذية ضعيفة ، ولا توجد خدمات إطلاقا لهذا المجموع ، هذه الجموع التى هى الشعب على حقيقته ، وهى التى تعيش فى القرى المظلمة المتخلفة المتأخرة . وليس الحال بأحسن من ذلك فى المجتمع الحضرى ، ولا أقصد بالمجتمع الحضرى فقط من يعيش فى حى الزمالك ، أو فى وسط القاهرة ، وإنما أقصد بذلك الأحياء الوطنية ، كالسال وشبرا ، وفى هذه الأحياء ، نجد التخلف الاجتماعى ، والعمال المتعطلين ، والأيدى العاملة التى تبحث عن عمل ، فى الوقت الذى لا يجدون فيه أجراً مجزيا ، وعندما يعملون فإن أجرهم الاسمى يكون هزيلا ، وأجرهم الحقيقى يكون أشد هزالا ، ومن ثم يعيشون فى مستوى من الفاقة لا يبلغ حد الكفاف .

ولقد عشنا فى ظل هذه التجربة ، وكانت قلوبنا تنبض بالأمانى ، متى يكون لهذا الليل آخر ، متى يطلع الفجر ؟ ! وكانت روحى تشعر بالظلم ، وتتفاعل مع قلبى ، والعقل يفكر ، كيف نتخلص من هذا الوضع ؟

العقل يحترق مع القلب ، فى نهضته بالأمانى مع الروح عند ما تشف عن الماضى . والمسألة التى نصورها ، هى تفاعل الماضى مع الحاضر مع المستقبل . ولدى فكرة ، قد انقلبت إلى عقيدة ، ألا وهى الاشتراكية . . هذه الاشتراكية ليست منقولة عن روسيا أو عن غيرها من البلاد ، إنما هى الاشتراكية التى تنبعث من ماضينا ومن حاضرنا ومن آمالنا فى المستقبل ، ومن هذا التفاعل كله ، جاءت هذه الاشتراكية فحافظت على الملكية الخاصة وعلى الحرية ، جاءت لتحقق المساواة ، ولتعمل على تقليل التفاوت بين الطبقات ، ولتذيب الفروق فيما بينها ، جاءت الاشتراكية لتحقيق تكافؤ الفرص . إننى لا أعتنق هذه المسألة كعقيدة فقط وإنما يجب أن تنقلب هذه العقيدة — كما قال السيد الرئيس — إلى واقع حى . وكما أن النظام الرأسمالى كانت له أجهزته فى الشركات والمشاريع الفردية ، كذلك فإن النظام الاشتراكى ليس مجرد عقيدة ننادى بها من أعلى المنابر ، ونقول للناس اعتنقوا الاشتراكية ، فيجب أن يكون للاشتراكية أجهزتها . فما هى هذه الأجهزة ؟ هى فى نظرى المنظمات التعاونية . ولست أقول هذا القول متحيزا للتعاون ، لأننى أستاذ للتعاون ، أو كنت أستاذاً للتعاون أو لأننى أسهمت بقدر ما أستطيع فى لجان الدولة وفى الهيئات المختلفة التى تؤدى إلى نشر النظام التعاونى . ولكن لأننى أعتقد أن المنظمات التعاونية هى التى تحقق هذا النوع من الاشتراكية ، الاشتراكية القائمة على الملكية الخاصة ، الاشتراكية القائمة على الديمقراطية . لأن المنظمات التعاونية هى التى تحقق الديمقراطية ، لأنها تقوم على إرادة الشعب واختياره . فنحن لا نطلب من الناس أن يتعاونوا ، ولا نرغمهم على التعاون ، وإنما من أراد التعاون فالباب مفتوح .

هذا هو أول مبدأ من مبادىء التعاون . إن الاشتراكية هى التى تحقق تكافؤ الفرص ، وفى المنظمات التعاونية يستطيع كل فرد أن يرقى من أسفل السلم إلى أعلاه ، كما يستطيع العضو أن يرقى من عضوية الجمعية إلى عضوية مجلس الإدارة وإلى رئيس لهذا المجلس ، سنده فى ذلك خلقه وعمله ، لا رأس ماله ، كما هو الحال فى المنظمات الرأسمالية .

الاشتراكية تحقق المساواة ، والمنظمات التعاونية تقوم على المساواة ، حيث

أن لكل عضو فيها صوتاً واحداً فقط عند اتخاذ القرارات ، وإن كل شخص بصرف النظر عن ديانته ونزعته — يمكن أن يكون عضواً فى الجمعيات التعاونية .

إذن المنظمات التعاونية فى نظرى هى التى تحقق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية.

ولقد سمعت السيد رئيس الجمهورية يقول بالأمس ، إن الجمعيات التعاونية الزراعية قد فشلت ، أو إن هذه الجمعيات هى جمعيات ائتمانية فقط ولم تستطع أن تحقق الأغراض التى أنشئت من أجلها .

هذا شىء ياسيادة الرئيس ، والجمعيات التعاونية فى ذاتها شىء آخر . فإذا كانت قد فشلت ، فلنبحث عن سر هذا الفشل ، وليس معنى ذلك أن النظام التعاونى ذاته فاشل ، وإنما يرجع السبب فى ذلك ، إلى تسلل الانتهازيين ، وتسلل الذين لا يؤمنون بالتعاون ، الذين اتخذوه سلماً لإشباع مآربهم الخاصة ، فهم رجعيون فى نطاق التعاون ولا بد من إبعادهم عن هذا النطاق ، وبذلك يشق التعاون طريقه كالتيار الجارف نحو الهدف المرسوم .

وقد يقول البعض إن الدولة لم تلجأ إلى التعاون وحده لتحقيق الاشتراكية . وردى على ذلك نعم ، فقد لجأت الدولة إلى إنشاء المشروعات العامة والمؤسسات العامة وإلى تأميم المشروعات ، ولا يعترض التعاونيون على ذلك إطلاقاً ، كما لا يعترضون على قيام المؤسسات العامة بجانب المؤسسات التعاونية ، لأن الهدف واحد وهو خدمة المجتمع فلم تقم المؤسسات العامة لتحقق أكبر ربح صاف ، كما هو الحال فى النظام الرأسمالى إنما قامت هذه المؤسسات العامة فى القطاعات التى لم يستطع التعاون بإمكانياته الراهنة أن يلجها ، فقامت بها المؤسسات العامة التى تهدف إلى نفس الهدف ، وهو إحلال الخدمة محل فكرة الربح .

لدينا أجهزة لتحقيق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، هى المنظمات التعاونية والمنظمات العامة والمؤسسات العامة ، وهناك الجهاز الحكومى ، الذى يساند هذه الأجهزة فى تحقيق الاشتراكية . ورأيى فى ذلك أنه لابد أن يشكل الجهاز الحكومى على ضوء التغير الجديد ، فلم يعد الجهاز الحكومى وهو نفس الجهاز الذى كان فى ظل النظام الرأسمالى ، صالحاً لذلك ، فالنظام الاقتصادى للدولة وكذلك النظام السياسى ،

ها نظامان مقترنان ، لا ينفصل أحدهما عن الآخر فهما صنوان لا يفترقان . فالجهاز الحكومى كان مشكلا ليتمشى تماماً مع النظام الرأسمالى ، فكان مؤسساً على الدستور ، الذى كان يمنح حق الانتخاب للأفراد الذى ينتخبون ممثليهم ، وهؤلاء يمثلون حزب الأغلبية ، الذى تتشكل منه الحكومة التى تدير أمور الدولة ، وهى تمثل حكومة الرأسماليين ، وهم فئة اقطاعية قليلة ، تملك الأرض وتملك رأس المال فى القطاعين الصناعى والتجارى . وكانت هذه الفئة القليلة تنجح فى الانتخابات وتتولى الحكم، وكان هذا هو الوضع الطبيعى للأشياء لأن النظام الرأسمالى هو النظام الذى كان قائماً ، وكان له أنصاره ومعتنقوه الذين يؤمنون به ، لهم دينهم ولنا ديننا . فهم يؤمنون بالنظام الرأسمالى ويعتبرونه من أحسن الأنظمة ، لأنه يترك الحرية للناس جميعاً . فأية حرية هذه ؟ ! إنها حرية ، ولكنها لأقلية من الشعب ، حيث كان كله فى واد والأقلية فى واد آخر .

وقد زاول النظام الرأسمالى سياسة العزل، الذى لم يكن بقانون ولكنه كان بواقع الأشياء . فلم يكن فى استطاعة بعض أفراد الشعب الفوز فى الانتخابات مهما اعتلى المنابر ونادى بأنه سيقوم بإصلاحات مختلفة حتى ولو حلف على المصحف ، ذلك لأن الفوز فى الانتخابات كان من نصيب الأغنياء .

ولقد كان البرلمان هو السلطة التشريعية ، وكان الجهاز الحكومى هو السلطة التنفيذيه . وكانت هناك السلطة القضائية ، التى كانت تقف على الحياد ، وهى دائماً هكذا ، فى ظل النظام الرأسمالى ، وفى ظل النظام الاشتراكى وكانت السلطة التشريعية تشرع لحماية مصالح الرأسماليه ، ولذلك كنا نرى أن ضريبة الأطيان تفرض على أراضى الإقطاعيين بنسب مخفضة ، أما بالنسبة لصغار الملاك فكانت تفرض عليهم ضرائب باهظة بحجة أن أراضيهم جيدة .

وهذه هى طريقة الرأسمالية ، ولا عيب فيها ، فهذا منطقها ، وهذه قوانينها ، التى يصدرها من يمثلونها فى البرلمان فهى قوانين رأسمالية لأنهـا ، نابعة من النظام الرأسمالى .

وكما قلت ، قد حدثت تفاعلات ، وثار الشعب مرة ومرات ، وحاول أن يصلح

كما قال السيد الرئيس ، ولكنها كانت إصلاحات سطحية لم تنزل إلى مستوى الجذور والأعماق ، إلى أن جاءت الثورة سنة ١٩٥٢ فأطاحت بالملكية ، وبدأ السيد الرئيس ينادى بالمبادىء الستة التى كانت تعتمل فى ضمائرنا ، وفى ضمائر الناس الذين لا يقرأون ولا يكتبون ، الذين يحبون الرئيس جمال عبد الناصر ، ليس فى وطننا فقط بل فى كل البلاد العربية الأخرى لأنه يعبر عن أمانيهم كما يعبر عما يعتمل فى جوانحهم .

عن كل المبادىء التى جاءت بها الثورة وهى القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاقطاع والقضاء على رأس المال والاحتكار ، احتكار الشركات الكبرى واحتكار التاجر فى القرية الذى يملك بعض السماد والتقاوى ، فيتحكم فى أهل القرية فيبيعهم ذلك السماد وهذه التقاوى باعتبار أنها أحسن الأصناف بأغلى الأسعار بضمان المحصول ، كما يبيعهم الأقمشة بأغلى الأسعار لذلك يجب القضاء على مثل هذا الاحتكار .

وكلنا نعرف أن من أهداف الثورة إقامة جيش قوى لحماية البلاد وحماية المكاسب التى حققها الثورة فى الداخل والخارج .

ومن مبادىء الثورة كذلك إقامة نظام ديمقراطى . وإقامة عدالة اجتماعية . هذه المبادىء كلها تعتمل فى ضمائرنا وكنا دائما نفكر فيها ولكننا كنا مقصوصى الاجنحة لم نستطع الطيران إلى أن هيأ الله لنا الفرصة .

إن اشتراكيتنا — وهى اشتراكية ديمقراطية تعاونية — من رأيى أن يكون لها أجهزتها هذه الأجهزة هى المنظمات التعاونية والمشروعات العامة ويجب أن تكون الدولة سندا لهذه الأجهزة حتى يمكن تحقيق هذه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

فالهدف إذن هو تحقيق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى . وإننا فى مرحلة التحول من الماضى المظلم إلى المستقبل المشرق البسام .

ومن رأيى أن يكون تعريف الشعب فى هذه المرحلة بالذات هو : كل من آمن بالاشتراكية ليس بالقول فقط ولكن العبرة يجب أن تكون بتصرفات الشخص ومسلكه وعمله .

والمسألة ليست مسألة غنى وفقير فقد يكون الفقير رجعيا كما قد يكون الغنى اشتراكياً فالأمر كله مبدأ وعقيدة . ولقد كان روبرت أوين من كبار رجال الصناعة ومع ذلك كان من أئمة الاشتراكية والتعاونية

أعود فأقول إنه فى مثل المرحلة التى نجتازها يجب أن يكون تعريفنا ضيقاً بالنسبة للشعب الذى سيتحدد ممثلوه فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ذلك المؤتمر الذى سيضع الميثاق الوطنى وأكرر القول إن الاشتراكية تكون بالقول والعمل معاً ، ويجب أن تتأكد الثورة من هو الاشتراكى دماً ولحماً ، وقد جاء فى القرآن الكريم فى سورة الحجرات « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم » هذا هو قوله سبحانه وتعالى الذى نؤمن به كل الإيمان فيجب أن نطبقه فى حياتنا العملية .

يقولون إننا رأسماليون ، فليقولوا ذلك ، لهم دينهم ولنا أيضاً ديننا ، ولن يتدخل أحد فى أمرهم ، كلوا واشبعوا وازرعوا ما تشاءون من أفدنة وافتحوا ما تستطيعون من محلات ولكنكم لستم من الشعب بالمعنى الذى نقصده .

هؤلاء طبعاً جزء من الشعب . ولكن علينا أن نمنع ضررهم . لماذا ؟ ذلك أنه لكى تشتغل الماكينة يجب ألا يكون بها قطع غيار ضعيفة أو ناقصة ، كما أنه يجب ألا يكون بالماكينة المصنوعة من اصلب قطعة من خشب فتؤدى إلى كسرها . فإذن يجب أن تتكون هذه الماكينة من الأجهزة الحكومية كلها ، من المؤسسات العامة ومن المنظمات التعاونية ، فكل هذه الأجهزة لابد وأن تكون سليمة وأن يتولاها الاشتراكيون لحماً ودماً ، وهذه الأجهزة ليست خرساء ولا صماء ، ولكنها أجهزة حية ، يتولاها أناس لابد وأن يكونوا مؤمنين بتسيير هذه الأجهزة لكى تحقق الهدف المرسوم

لقد قيل إن الشعب هم كل أفراد الشعب — وهذا قول أقبله على العين والراس — ولكن فى نظرى بالنسبة لظروفنا الحالية وقد أكون متطرفا فى ذلك ، يجب أن نمسك الغربال ، بل وأكثر من ذلك نمسك المنخل، وأن نحلل ونبدأ البداية بالمؤمنين المخلصين ، فالنبى صلى الله عليه وسلم ، بدأ بالذين آمنوا إيماناً مخلصاً وبدأ برسل دعوته

وبدأت الدعوة تنتشر فالقاعدة لا بد وأن تتسع بعد قليل من الوقت فهى تبدأ صغيرة، ولا ضير فى ذلك لأننا على حق ، ومن كان على حق فلن يضام ، لأنه واسطة خير للمجموع ، المجموع الذى قاسى كثيراً ، ولا بد أن يجزيه الله على ذلك ؛ لأنه لا يسعى إلى جيبه الخاص ولا إلى المكسب الشخصى ، وإنما لخدمة المجموع الذى تحمل كثيراً من الآلام وقاسى كثيرا من المظالم . إذن لابد أن ندقق كثيراً ، وأن نعزل المشكوك فيه عزلا صحيا ، وندخله المحجر الصحى ، فترة معينة من الزمن حتى يؤمن بالرسالة وحتى يعتقد عن إيمان أنه لا بد من الاشتراكية لتحقيق الأهداف ، ولسوف يعتنق الاشتراكية عندما يؤمن بها ويسعى إلى نشرها بكل وسيلة ممكنة .

من هنا يتأتى ربط وهز الجهاز الحكومى هزاً عنيفاً وبذلك ترتبط جميع الأجهزة بالأصل . إن الجهاز الحكومى الذى تسانده الأجهزة الأخرى الاشتراكية لا بد أن يتولاه اشتراكيون مؤمنون ، ومن ثم يجب هز هذا الجهاز حتى تسقط كل الطفيليات التى لا تؤمن بالاشتراكية .

إننا نريد أناساً مؤمنين بالاشتراكية ، لذلك فإننى أعتقد أن الذين يسيئون استخدام وظائفهم إنما يسيئون للاشتراكية ولقضية الوطن الكبرى . فالموظف مهما كانت درجته ، الذى يبذر فى أموال الدولة يميناً وشمالا ليس اشتراكياً ، لأن هذا الموظف يضعف قاعدة الكفاية الخاصة بنظام الاشتراكية ، والموظف مهما كان صغيراً أو كبيراً إذا لم يعين فى المنصب المناسب لا يحقق الاشتراكية ، فيجب أن يعين الموظف المنتج فى المنصب المناسب بصرف النظر عن درجة القرابة أو النسب أو الطائفة أو الثقافة .

إن الموظف الذى يسرف ، وتظهر عليه مظاهر الإسراف فى مكتبه أو فى ركوبه فى سيارته أو فى أى مظهر من هذه المظاهر ، هو فى نظرى ليس اشتراكياً لأنه يجب أن نشد الحزام على البطون ونضع القروش فى موضعها حتى تنتج ثروات جديدة لمصلحة المجموع .

فهز الجهاز الحكومى إذن أمر ضرورى وعندما أطلق السيد الرئيس هذا التعبير أطلقه قاصداً ، لارتباطه بالنظام الاشتراكى ذاته ، وأنا أضيف إلى هز الجهاز الحكومى

أمراً آخر، هو هز الأجهزة الأخرى كالمؤسسات العامة والمنظمات التعاونية لكى يخرج منها غير المؤمنين، ويبقى المؤمنون الذين يؤدون للرسالة حقها .

كيف نوسع القاعدة الشعبية ؟ وكيف نوسع القيادة ؟ هذا سؤال مطروح علينا، وتوسيع ذلك فى نظرى يكون بالدعوة أولا . والدعوة وحدها من على المنابر إلى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لا تكفى، فقد يعتلى البعض المنابر ويقول : يا أيها الشعب ليس هناك أفضل ولا أحسن من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وكذلك الأستاذ فى الجامعة حيث يقول أيضاً : يا أبنائى الطلبة ليس هناك أفضل ولا أحسن من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وكل مثقف، ولا أقصد بالمثقف أستاذ الجامعة فقط، بل كل شخص واع مدرك لمشاكلنا حيث يفهمها على حقيقتها ويعمل على تفهيمها لغيره . فكل هؤلاء مثقفون . ففى نظرى أن الدعوة وحدها لا تكفى فقد شاهدت وأنا صغير حادثتين وقعتا بعد صلاة الجمعة فى مسجدين، إحداهما فى بلدى والثانية فى مصر . ففى بلدى وقف الخطيب وقال : يا أيها الناس لا تسرقوا ولا ترتكبوا المحرمات ولاحظت التأثر بادياً على وجوه المصلين، ولكن ما إن يخرج أحد المصلين من الفلاحين وبطنه خاوية إلا ويجرى إلى الغيط ويسرق كوزين من الذرة ليطعم بهما أولاده . إذن فالدعوة وحدها لا تكفى وإنما لا بد أن تقترن بإعطاء شىء .

والحادثة الثانية، أن أحد الخطباء وقف يخطب ما يقرب من الساعة ونحن جلوس فى الشمس خارج المسجد، وعند ما أراد أن يختم خطبته قال: «أيها السادة» فما كان من أحد المصلين إلا أن قام مسرعاً وقال : « لا سادة ولا بسكر » سأترك لك المسجد، ذلك لأن وراءه دكانه الذى يرتزق منه . إذن فالدعوة وحدها لا تكفى ولابد للاشتراكية أن تدخل الواقع العملى، وأن تدخل فى حيز التطبيق وتطبق تطبيقاً سليما . ولننظر مثلا كم كان وقع تأثير قانون تخفيض الإيجارات ؟ لقد كان وقعه حسناً جداً، لأنه قانون اشتراكى ملموس حيث عرف الناس أن هناك اشتراكية تنفع المجموع إذن فالكلام وحده لا يكفى . وكذلك الأمر إذا حققنا خدمات طبية للناس فيضمنون بذلك لأنفسهم العلاج فهذا يرضيهم ويطمئن بالهم، ويعرفون أن الإشتراكية

هى التى وفرت لهم العلاج ، وكذلك الحال بالنسبة للشخص صاحب الأولاد ويريد إلحاقهم بالمدارس الابتدائية أو الثانوية أو الجامعة ، فيجد الباب مفتوحاً أمامهم ، فيعرف أن الاشتراكية حق . كذلك كان من آثار تطبيق الاشتراكية أن دخلت الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وأنشئت المصانع التى امتصت الأيدى العاملة وفتحت مجالات الرزق واتسعت رقعة الأرض الزراعيه .

هذه هى الاشتراكية ، والبضاعة الطيبة تعلن عن نفسها ، هذا هو شعار رجال الأعمال ويجب تطبيقه فى الاشتراكية ، وما دامت الاشتراكية قد انقلبت إلى حيز مادى ملموس ، فإن المؤمنين بها يعتنقونها ويتهافتون عليها ويصبحون مراكز إشعاع لها .

بقيت مسألة واحدة خاصة بالانتخابات . ما هى الكتل الشعبية التى تدخل فى عداد هذا الشعب ؟

هذا هو محل البحث ، وفى نظرى يجب أن يأتى على رأس القائمة التعاونيون . هؤلاء التعاونيون الذين بدأوا كفاحهم من قبل الثورة وآمنوا بالاشتراكية منذ أيام عمر لطفى سنة ١٩٠٨ ، وإذا قلت التعاونيين ، فإنما أقصد التعاونيين المؤمنين برسالة التعاون ، لا المندسين أو الانتهازين الذين دخلوا حقل التعاون ليملأوا جيوبهم وليثروا من وراء هذا التعاون . قيل إن المنظمات التعاونية غير ناجحة ، ولكن التعاون شىء والمنظمات التعاونية شىء آخر ، ولكى تنجح المنظمات التعاونية يجب أن تضم أناسا شرفاء ممن يؤمنون بالاشتراكية .

فالفلاح الذى يدخل منظمة تعاونية لكى ننقذه من الاحتكارين والانتهازيين والوسطاء يطبق مبادىء الاشتراكية التعاونية .

وكذلك استغربت عندما تعرض زميلى الدكتور جمال سعيد إلى الغرف التجارية إن هذه المشكله ما كان ينبغى أن تثار أبداً ، فقطاع التجارة الخاص فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ليس له وجود تقريباً لأن مجتمعنا فى تحوله بدأ يقضى على التجارة الداخلية والخارجية الخاصة بالتصدير والاستيراد وأصبحت تجارة عامة . يتبقى بعد ذلك التجار الصغار وهؤلاء هم حقيقة المشكلة . فالمنظمة التعاونية الاستهلاكية

تشتغل وتمد الشعب بقدر ما تستطيع من الخدمات ومن هنا ظهرت مشكلة صغار التجار وليس ما يمنع فى نظرى بقاءهم ما داموا لا يستغلون الغير وماداموا يؤدون وظيفتهم بنجاح ولا يستغلون أحداً ولا يرتكبون المظالم التى كانت ترتكب . ويمكن لهؤلاء التجار الصغار أن يتكتلوا فى جمعيات تعاونية تشترى البضاعة وتبيعها ، فالتعاون أساسه الحاجة . إلا أننى أرى أن المنظمة التعاونية لا لزوم لها فى هذه النقطة بالذات . سمعت كذلك مسألة العمال الزراعيين هؤلاء العمال الذين أشاهدهم دائما عندما أسافر إلى الإسكندرية كل أسبوع حيث أدرس هناك فى جامعتها .

هؤلاء العمال ينتشرون كالنمل يحفرون المصارف الموجودة على جانب السكة الحديدية يحملون القاطف والفؤوس وينصبون الخيام ، هؤلاء العمال موجودون عندنا منذ من بعيدوهم ليسوا حائزين ولا ملاكا ولا مستأجرين ولم يدخلوا المنظمات التعاونية .

وفى نظرى لو أن المشرفين على التعاون أولوا هذه الفئة عنايتهم لنظموها تعاونيا ، وقد أفلحت التجربة فى زملاء لهم هم عمال الموانىء وحمالو الجمارك وحمالو السكة الحديدية حيث عملت لهم جمعيات تعاونية ، فلماذا لا يجمع هؤلاء العمال جمعية تعاونية تنقذهم من استغلال موردى العمال . ولقد رأيت بنفسى مورد العمال يضع الشمسية فوق رأسه ويقول : « شيل ياولد » ويلهب صوته ليحثهم على العمل وذلك نظير ستة قروش يوميا . فلو أن هؤلاء العمال انتظموا فى جمعيات تعاونية محدودة العدد كعشرين أو ثلاثين ويكون لها رئيس ناجح لأمكنه أن يتفاهم مع صاحب العمل على أجر القصبة فى حفر المصرف نظير عشرة قروش مثلا . لو أن لهؤلاء العمال نقابة لقامت على حمايتهم بالإضافة إلى حماية وزارة الشئون الاجتماعية ولحالت دون التنافس بينهم حتى لا تنخفض أجورهم .

فإذا قبلت جمعية عرضاً معينا فلا تزاحمها الجمعيات الأخرى وبذلك يحصل العمال على ما كان يحصل عليه الوسيط ويعود ثمرة جهدهم إليهم .

مسألة أخرى خاصة بالعربان الذين يزرعون التين البرشومى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، إن غالبية هؤلاء العربان حفاة ، فقراء ومع ذلك يستغلهم التجار ويحصلون على ما يزرعونه بسعر بخس ويبيعونه لنا بسعر عشرة أو اثنى عشر قرشا

للأفة ويشيدون من وراء ذلك العمارات فى بحر مدة قصيرة على حساب المستهلكين المرهقين .

فلو انتظمت هؤلاء العربان جمعيات تعاونية لأمكن حل مشكلاتهم . لذلك أرى أن القطاع الرئيسى هو التعاون على شرط أن نخرج منه الذين لا يؤمنون بالتعاون ، وسيكون مجال هذا البحث فى اللجان الفرعية حيث نتداول فيما بيننا ، على أن يبقى فى هذا القطاع المؤمنون بالتعاون لا بمجرد القول وإنما بالعمل وبالسلك وبمعايير مختلفة ، ندرس هذا سويا ونحدد التعريف ونطبقه فى القطاعات المختلفة .

أما فيما يختص بقطاعات العمال فإن الثورة الاشتراكية قد قامت بتحقيق الخير لهم . وعلى ذلك لابد أن يكون هؤلاء العمال فى الحسبان .

وفيما يختص بالنقابات والهيئات أيا كان اسم هذه الهيئات — سواء كانت جمعيات أو حتى أندية ما دام هدف هذه الجمعيات وما دام هدف هذه الأندية تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى وتحقيق الوعى القومى والوعى الاجتماعى،وسواء كانت جمعيات هيئات التدريس بالجامعات أو يمكن بشىء من التوسع أن تضم أندية الشباب فهى تبنى الأجسام القوية التى تنتج إنتاجاً طيباً ، وكذلك الاتحادات العلمية المختلفة التى تسهم هى أيضاً فى تحقيق الاشتراكية — أقول مادمنا لا نستطيع أن نفرز أفقياً هذه العناصر المؤمنة ، فعلينا أن نلجأ لهذه التكتلات ونفحص كل تكتل على حدة من حيث الهدف الذى يسعى إليه ومن حيث الوسائل التى يسلكها أو يلجأ إليها .

ذلك مجمل ما أردت أن أعرضه عليكم ، وهنا أذكر مرة أخرى قول السيد الرئيس إننا فى لحظة قد نكون أولا نكون وسنكون إن شاء الله .

٣ — كلمة الدكتورة حكمت أبو زيد

لقد وضع الدكتور جابر جاد كثيراً من النقط على الحروف ، وبدأ يمهد فعلا إلى تنظيمات للمجتمع على الأسس الجديدة ولقد أردت أن أرد على بعض النقط التى أثارها فهناك فرق بين اعتناق (الإيديولوجية) فعلا وتطبيقها .

وأرى أن مبدأ الاشتراكية لا يرجع إلى ماضينا القريب — أى عهد ما قبل

الثورة — وإنما يوجد فى تراثنا منذ زمن بعيد ، وأذكر أنه عندما هاجر المهاجرون من مكة إلى المدينـــة لم يكن معهم لقمة يقتاتون بها وليس لديهم أية وسيلة للرزق ، فبدأ الأنصار يقتسمون مالديهم مع المهاجرين ، وآخى النبى عليه الصلاة والسلام بينهم فقال كل واحد منهم للآخر أنت أخى ترثنى ولك نصف مالى .

أقصد بذلك أننا حينما نتكلم عن الاشتراكية،يجب ألا نبعد مبادىء الاشتراكية عن المبادىء الإنسانية .

وهناك مثل آخر يحضرنى من واقعنا الحاضر وهو ماتفعله ربات البيوت أنفسهن حين يطبقن مبدأ الاشتراكية فى توفير جميع الإمكانيات المـالية وفى عملهن فى سبيل توفير لقمة العيش ، ولا تنسين فى ذلك جاراتهن حينما تـكون إحداهن فى حاجة إلى المساعدة لأنها على وشك الوضع مثلا .

فهن يكون جمعية فيما بينهن تساهم الواحدة منهن فيها بجنيه أو خمسين قرشاً مثلا توزع النقود بينهن ، ويراعى فى ذلك أشدهن حاجة إلى هذه النقود وهذا تطبيق عملى للمبدأ الاشتراكى ، وهو تطبيق ناتج عن الحاجة التى يشعرن بها ، كما أن الفلاحة قد طبقت منذ زمن بعيد مبدأ الاشتراكية فعلا فهى تشارك زوجها فى كل لحظة من لحظات حياته ، فهى شريكته فى العرق والدم ، وتعمل معه فى الحقل إلى جانب رعايتها لمنزلها وأبنائها فهل نقول عن هؤلاء إنهن قد فاتهن قطار الوعى وهن مندمجات فعلا فى مبادىء الاشتراكية القديمة ؟ من هنا يمكن أن أقول إن وضع مستويات من أجل فرز أفراد هذه القاعدة من الصعب جدا لأن ربة البيت أو الفلاحة ليست عضوا فى هذه التنظيمات أو الجمعيات التعاونية .

وعلى ذلك نخرج من هذا الموضوع إلى أنه من الصعب جدا حين نضع أصابعنا على القاعدة — أن نقول إن أعضاء الجمعيات التعاونية أو المنظمات التعاونية هم الأساس فى القاعدة الشعبية ، ولـكن الأمثل كما قلت هو أن نعتبر أن جميع الطبقات العاملة منضمة ومنضوية تحت مبدأ الاشتراكية .

والفرق كبير بين النظرية التى قالها الدكتور جابرجاد — وهى نظرية سليمة ومرتبطة ومحبوكة الأطراف — وبين الواقع لأن هذه النظرية ستترك وراءها الـكثيرين من غير المنضمين للانظمة والجمعيات التعاونية وشكرا .

٤ — كلمة الدكتورة عائشة عبد الرحمن

إن الدكتور جابر جاد ظن أن فينا من يقول بأن الشعب كما ذكر فى التعريف القانونى — هو كل من يرتبط بالدولة ارتباطاً سياسياً . ونحن حينما نذكر الشعب لا نرى إطلاقاً إلى هذه الصلة الرسمية بالدولة وإنما نقصد حين نقول « الشعب » الملايين من أبناء هذه الأرض الطيبة ولا يخطر ببالنا هؤلاء الدخلاء من المتجنسين الذين تربطهم بالدولة مجرد تلك الصلة الرسمية . ولقد كان هنا من يحملون الجنسية المصرية وهم ليسوا من الشعب ولا يطيقون أن يقال لهم إنهم من الشعب ، فنحن بكل بساطة حينما نقول أبناء الشعب نقصد أبناء هذه الأرض الطيبة ، هذه واحدة .

أما الثانية : فإن الشعب فى رأيه هو المؤمن بالاشتراكية ، أو لم نكن شعبا والإقطاع جاثم على أنفاسنا ؟ ألم نكن شعبا قبل الثورة ؟ فجاءت الثورة وأظهرت جوهرنا الكامن وأظهرت أصالتنا التى ظللنا نحيا بها ولم نفقدها على مدى القرون والأجيال ، ولم نفقدها فى دخيل أو أجنبى بل أبقتها الأرض الطيبة سراً كامنا حتى جاء أبناؤها فتلقوا هذا السر .

كنا شعبا دائماً كما نحن اليوم شعب، ثم هذا الإيمان بالاشتراكية الذى يتحدث عنه الدكتور جابر جاد أيكون إيمانا بالكلام ؟ إن قلت إنه إيمان بالكلام فكم ممن يقولون مالا يفعلون ، وكم ممن يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم ، بل قد لوحظ فى كثير من الأحيان إن غير المؤمنين يكثرون الكلام عما لا يؤمنون به وهذه مسألة يفسرها النفسيون .

إن الملايين من أبناء الشعب مؤمنون فعلا بالاشتراكية دون أن يقولوا نحن مؤمنون . فإذا تركنا هذا الإيمان اللفظى مع أن الإيمان اللفظى يكتفى به فى الإسلام فيكفى أن يقول المرء « أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله » ليثبت أنه مسلم دون نظر إلى ما فى قلبه . فهل نأخذ هذا مقياساً ونكتفى بالإيمان اللفظى أم ماذا ؟ إننا إذا عدنا إلى النوايا والضمائر فالله أدرى بها ولا يستطيع أحد أن يتهم النوايا والضمائر لأننا لا نستطيع أن ندخل فى مكنونات الضمائر لنكشف عن مطويات الأمور .

أنا أشفق من هذا الإصرار على عزل غير المؤمنين واختيار المؤمنين ، فنحن الشعب بكل بساطة لانعرف هـذه المسائل ، والشعب هو صاحب هذه الثورة وضعها قبل أن يسمع بـكلمة الاشتراكية وقبل أن يعرف مثل هذه الشعارات . فأرجو أن يراعى فى فرز الشعب أن الملايين من الفلاحين ليسوا من التعاونيين ولم يشتركوا فى منظمات تعاونية بل أن بعضهم يائس من الجمعيات التعاونية ولا يريد التعامل معها فلا الإيمان بالاشتراكية لفظا ولا التعاونية العملية هى التى تخرج لنا الشعب ، وإلا جازلى أن أتساءل هل من لا يملـكون أسهما فى الجمعيات التعاونية ليسوا من الشعب إنهم الشعب فعلا، وشـكرا .

٥ — كلمة الدكتور سليمان حزين

أعتذر إذ أضيف تعليقا فالواقع أن بعض كلمات ذكرت فى حديث السيد الدكتور جابر جاد وجدت من الواجب على أن أشير إليها لأدرك معناها لا لأنه لم يفض فى الشرح ولـكن لأن نقطة بحاجة إلى أن توضع على حرف مما قال . فقد تحدث عن الرأسمالية وذكر أنهـا بنيت قبل الثورة على أساس الحرية المطلقة لأى فرد فى جمع الثروة .

ثم ذكر كلمة عابرة هى أن تجميع الأفراد للثروة جعلهم كلما وضعوا قرشا فى جيبهم ازدادت شهيتهم للمزيد فى جمع المال وإن كانوا فى غير حاجة إليه ومن هنا ظهر الحرمان . ومعنى هذا أن الرأسمالية لم تـكن مجرد نظام مالى ولـكنها كانت سلوكا يمس خلق الأفراد ومعاملتهم لغيرهم من الناس وللأسف الشديد أنه فى عهد ماقبل الثورة كانت النظم الحـكومية والاجتماعية مشجعة للأفراد على أن يسلـكوا هذا السبيل من حيث تجميع الثروة لا لغرض إلا لحب جمع المال وأحيانا لإشباع شهوة خاصة فى النفس فهم يجمعون المال حتى ولو يحرقونه فى الهواء وليشعروا بإشباع الرغبة بل والرضى — أحيانا — فى أن يروا غيرهم محروما . وهذا سلوك فى منتهى الخطورة إننى أقول إن النظام الحـكومى قبل الثورة قد شجع هذا المعنى فى نفوس الناس جميعا وكان من آثاره طغيان نفوذ بعض الأفراد والشعور باليأس والحرمان وانقطاع الأمل فى الحياة من البعض الآخر .

ونأخذ لذلك مثلا بنظام التربية والتعليم قبل الثورة فقد كانت الفلسفة فيه أن

الشخص يتعلم لكى يتوب الله عليه من الشقاء أو أنه يعلم ابنه لكيلا يشقى وليعيش على حساب المجتمع بطريقة سهلة هى الوظيفة . فهدف التعليم إذن كان أن يخادع الشخص المجتمع ويستغله وهذه فلسفة تجعل التعليم يضر أكثر مما ينفع .

ولذلك فإنه حينما لا يوفق الشخص فى التعليم ، أو لا يمكنه الحصول على وظيفة فإنه يعود إلى القرية ليصبح عنصر فساد بها ، ولقد كانت هذه نكبة لأن الغرض الأساسى فى التعليم أن يتزود الفرد بعدة فى يده ليصبح قادراً على العمل والإنتاج فينفع المجتمع وبالتالى ينفع نفسه . هذه الفلسفة ترتبت عليها فلسفة أخرى هى فلسفة الأخذ من المجتمع دون العطاء ، فأصبح الواحد منا يربى ولده ليكون أقدر على الأخذ من المجتمع فإذا أصبحت هذه فلسفتنا جميعا وصار كل منا يأخذ من المجتمع دون عطاء ، فإنه لا يفيض ما يمكن أن يوزع على بقية أفراد المجتمع .

إن أساس الحياة أخذ وعطاء وفلسفتنا فى ظل النظام الرأسمالى جعلت النظم الحكومية والتعليمية والاجتماعية فى خدمة هذا الخلق والسلوك وهذا يجب أن يتغير من أساسه .

إن الدكتور جابر جاد وصف الاشتراكية فى نهاية كلامه بأنها عمل ويمكن أن نصفها بأنها سلوك فى الحياة وكلما طال بنا الوقت فى هذه اللجنة تبرز لنا نقطة جديدة توضح أن اجتماعنا هذا بداية لعهد تفكير وتأمل لما كنا فيه وما يجب أن نسير فى سبيله .

لقد كان الفرد فى عصر الانحلال يسعى ليأخذ من المجتمع أكثر مما يعطى أو يأخذ ولا يعطى بينما يجب أن يرد الفرد — على الأقل — إلى المجتمع ما أخذه مع الفوائد المعقولة لا أن يحاول أن يعيش باستمرار على حساب المجتمع .

ننتقل الآن إلى موضوع التعاون .

إن التعاون سلوك وليس مجرد تنظيم مادى وإننا نحتاج إلى تبصر خلقنا وتربيتنا والنظام الذى درجنا عليه وقد يطول بنا الانتظار طويلا . إن عشر سنوات من عمر الثورة هى فترة قصيرة ويمكن أن نعتبر أن الثورة فى مطلع حياتها . إن الدكتور جابر جاد معذور فى أن ينظر إلى التعاون على أنه أساسى فقد ولد فى التعاون وعاش فيه ونحن

نفهم أن ينظر إليه هذه النظرة وإن لم نتفق معه من ناحية السلوك وأود أن أضيف كلمة ختامية عن التعاون علها تنفعنا فى تفسير ما نحن بصدده فقد قال سبحانه وتعالى: « وتعاونوا على البر والتقوى » فقد قدم سبحانه وتعالى : « البر » على التقوى .

لأن التقوى هى صلة الإنسان بالله فهى أمر بين الله وعبده وفيها يأخذ الفرد الدين على أنه عبادة منه لله . أما البر فهو أصعب ولذلك قدم على التقوى فالبر معناه أن تتعاون على أن تكون باراً بالأمة باراً بالآخرين تقوم فلسفتك أساساً على العطاء قبل الأخذ وأن تراعى غيرك .

إن التعاون الآن لايقوم على هذه الفكرة وسيبقى فاسداً إن لم نغير سلوكنا ومهما وضعنا من نظم ما لم ننظر إلى المسألة على أنها مسألة سلوك وأخلاق إن الدكتور جابر جاد – ولو أنه أطال فى بعض النواحى – كان كلامه مفيداً بالنسبة لنا إذ قدم لنا مادة نفكر فيها وتساعدنا على تصور مهمتنا على حقيقتها ونشعر بأن هذه اللجنة هى بداية متواضعة لفترة طويلة من التأمل والتعاون فيما بيننا لكى نجعل الاشتراكية والتعاون حقيقة واقعة .

الدكتور جمال الدين محمد سعيد

لى تعقيب بسيط على كلمة الزميل الدكتور جاد . لا أعتقد أننى أقل تحمساً من الدكتور جابر جاد لرسالة التعاون وأهدافه السامية . ولكنى أعتقد أن هناك بعض الافتراء من جانب الدكتور جاد على رسالة التجار بصفة عامة ، ورسالة التجار بصفة خاصة ، ما من شك فى أن للتاجر وظائف أساسية وأنه لا يمكن إلغاء هذه الوظائف فى أى مجتمع من المجتمعات ، وأياً كان الشكل القائم لهذه الوظائف الأساسية . فالسلعة من المصنع إلى المستهلك لابد أن تمر بمرحلة التوزيع . ولابد أن تمر مرحلة التوزيع بمراحل أخرى تتمثل فى التمويل وفى الاحتفاظ بالسلع كما تتمثل فى تحقيق التوزيع للمستهلك وتوفير السلع المختلفة له .

إن التجارة والتجار نجحوا فى خفض تكاليف التوزيع وليسوا كلهم طبقة استغلالية . وحتى فى الدول التى نجح فيها التعاون نجاحاً كبيراً وأقصد التعاون الاستهلاكى بالذات كانجلترا والسويد وغيرها من الدول التى أخذت بنظام التعاون، لم يقم القطاع التعاونى وحده على أن يقوم بمهمة الوساطة بين المصنع والمستهلك . وإذا

تذكرت كتابات الدكتور جاد فى الماضى أستطيع أن أقول إنه يعتبر أن التجار فئة يجب إلغاؤها ، ولكن حقيقة الواقع أن فئة التجار ليست فئة متطفلة ، كما يدعى الدكتور جاد بل إنها فئة منتجة ولا شك .

فالإنتاج هو خلق المنافع أو الإضافة إليها . ولاشك أن التجار يزيدون من هذه المنافع . ولا أستطيع أن أتصور إمكان إلغاء ٤٩٨ ألفاً من صغار التجار أو متوسطيهم. ولاأتصور كيف تكون حالة الخدمة إذا تركنا أمر التوزيع كله للتعاون لمجرد التعاون. ألا يتذكر الدكتور جاد ما يعطى للتعاون من ميزات خاصة فى شكل إعفاء العائد من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والإعفاءات الجمركية فضلا عن احتكار توزيع بعض السلع . إذا ذكرنا كل هذا أعتقد أنه فى فترة قصيرة لن نتمكن إطلاقاً من أن نلغى وظيفة التاجر ، فالوظيفة قائمة سواء قام بها التعاون أو التاجر .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

أريد أن أبسط الأمور ولا أعقدها ومن أجل تبسيط الأمور لا بد أن نعرف ما هو الهدف اليوم . الهدف هو إقامة تنظيم شعبي . وهو الهدف من كل هذه الخطوات التى بدأت بانعقاد هذه اللجنة التحضيرية . الحقيقة أننا نقابل وضعاً قد يكون فريداً فى نوعه . بالنسبة لجميع الحركات السياسية أو أكثر الثورات الاجتماعية التى نجحت ، كانت نتيجة عمل وتنظيم شعبي ، وبعد أن نجحت كان موجودا التنظيم الشعبي والفكرة والفلسفة والعقيدة والهدف الذى أعلن أثناء الكفاح الشعبي .

حينما قامت هذه الثورة ونجحت لم يكن موجوداً هذا التنظيم الشعبي ، ثم لم يكن موجودا هذا الكفاح العلنى بواسطة الناس الذين قاموا بالثورة ولكن كان هناك كفاح ، وكان هناك ناس طبعاً يناضلون من أجل الحصول على أمانى هذا الشعب .

ولكن الأجهزة المنظمة كانت أجهزة حزبية ، وكانت الأجهزة الحزبية الموجودة فى هذا الوقت ، بالنسبة للناحية الاجتماعية معروفة ، إما رأسمالية أو تعمل من أجل الإقطاع أو تعمل من أجل الوصول إلى الحكم بدليل أنه فى سنة ١٩١٩ كان فيه حزب واحد — بعد ذلك أصبح الحزب إثنين — نفس الحزب أصبح ثلاثة ، نفس الثلاثة أصبحوا أربعة . وابتدأ الخلاف يكون على الحكم لا على نظم اجتماعية .

نجحت الثورة . وبدأنا نواجه أول مرحلة للقضاء على الاحتلال والقضاء على السيطرة البريطانية والتخلص من الـ ٨٠ ألف عسكرى بريطانى والحصول على الاستقلال الكامل .

أول سؤال سألناه لأنفسنا ونحن نبدأ هذه المرحلة ومن غير لجنة تحضيرية — لم تكن هناك لجنة تحضيرية — لكن سألنا أنفسنا سؤالا ، من هو الشعب ؟ . من هو الشعب الذى سيكافح من أجل إخراج الانجليز ؟ . لم يكن ممكنا أن أستدعى عملاء الانجليز وأقول لهم تعالوا وأصدرهم لكى يكونوا هم الذين يتولون القيادة فى عملية إخراج الانجليز من مصر . بالعكس فالذى كان سيحصل أنهم كانوا سيتفقون معهم لكى يبقوا أكثر مدة فى مصر .

إذن فى هذه المرحلة كان لا بد أن نسأل أنفسنا من هو الشعب ؟ . من هو الشعب الذى سيخرج إلى القناة ويأخذ الأسلحة ويحارب حرب عصابات ويحاصر المعسكرات البريطانية ؟ . لم آت بالناس الذين كانوا يتعاملون مع الانجليز ، لم آت بالناس الذين كانوا يتاجرون مع الانجليز لم آت بالناس الذين كانت مصالحهم مرتبطة بمصالح الانجليز ، وأقول لهم اذهبوا إلى القناة لتحاصروا الانجليز لكى تشعر بريطانيا بأنها تدافع فى القناة عن نفسها لا تدافع عن الشرق الأوسط . لكن كان من اللازم أن أسأل نفسى سؤالا من هو الشعب ؟ . الشعب هو صاحب المصلحة فى خروج الانجليز . هذا هو التعبير ، هذا تبسيط للموضوع ولكن لو كنت أتيت بالناس الذين يتعاونون مع الانجليز أو الناس الذين مصلحتهم مرتبطة بمصالح الانجليز وأرسلتهم للقناة ليحاصروا الانجليز كانوا فى الحال سيتفقون مع الانجليز علينا ويبقون هم والانجليز ضد البلد من أجل القضاء على أى محاولة لإخراج الإنجليز .

مرت هذه المرحلة ، هناك ناس ذهبوا إلى القناة ، وهناك أناس ماتوا فى القناة ، وهناك ناس حاربوا فى القناة ، وناس قاتلوا فى هذه الفترة والانجليز اقتنعوا — ليس بالمفاوضات فقط بل بالمفاوضات واقتنعوا بحرب العصابات . اقتنعوا أنهم فى منطقة القناة لا يدافعون عن الشرق الأوسط ، ولن يستطيعوا أن يدافعوا عن الشرق الأوسط ولكن أصبحوا يدافعون عن أنفسهم . أصبحت كل عربة تخرج فيها عشرة عساكر . كل عربة أصبحت مفروضا أن يكون فيها سائق واحد يكون معه ثلاثة أو أربعة

ليحموا هذه العربة من أن تضرب . الذى قام بهذه العملية هو الشعب ، وكان منهم ناس رأسماليون وأولاد رأسماليين وأنا أعرفهم بالإسم ومنهم أولاد كبار الملاك . فى هذه المعركة الوطنيه . الشعور بالوطنية كان موجودا وكان الذى يشعر بالوطنية هو الشعب .

ولكن ببساطة لو نضع أسماء ونقول هل يمكن لهؤلاء الناس أن يذهبوا ليحاصروا الانجليز نجد أنفسنا متفقين أن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا هم الذين يحاصرون الانجليز يخرجو ولان الانجليز لأننا كلنا نعلم أنهم تعاونوا مع الانجليز وأنهم اشتركوا مع الانجليز وأن مصلحتهم مع الانجليز وأن تجارتهم مع الانجليز وأن بقاء سلطانهم مع بقاء الانجليز وبقاء نفوذهم مع بقاء الانجليز . قضينا هذه المرحلة وننتقل إلى المرحلة الأخرى ونسأل أنفسنا فى هذه المرحلة ، فى هذه المرحلة أنا لازم أسأل نفسى كما نضع السؤال ، أو كل واحد فيكم يسأل نفسه . ماهذه المرحلة ؟ هى مرحلة الاشتراكية . أو مرحلة العدالة الاجتماعية . أو فسروها أكثر ، مرحلة القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال . أو مرحلة التحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى بكل معانيه .

ندخل فى هذه المرحلة . لا بد أن نتساءل من هو الشعب ؟ . لو أتيت بالمستغلين لكى أمسكهم القيادة هل يحققون هذا الهدف . لو أتيت بالناس الذين كانوا يقومون بالاستغلال الاقتصادى أو الاستغلال السياسى أو الاستغلال الاجتماعى فى الماضى وأقول لهم تولوا القيادة اليوم لكى نتخلص من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . هل سنتخلص من الاستغلال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ؟ غير معقول . ننظر لمجتمعنا نجد أننا أصلا كنا مجتمعا اقطاعيا لغاية الحرب العالمية الأولى . بعد الحرب العالمية الأولى بدأنا نكون مجتمعا إقطاعيا ورأسماليا ، الاقطاع مثلا كان يمكن أن يكون أشد عمقا وأشد قسوة لأنه يؤثر على ١٤ مليون أو ١٥ مليون فى هذه المرحلة .

الحقيقة هذه العملية ليست عناوين . ليست هى اشتراكية أو اشتراكية تعاونية أو اشتراكية ديمقراطية تعاونية . أبدا العملية هى حياتنا . يعنى أننا وضعنا هذه الأسماء على أساس أنها أسماء متعارف عليها . وأنا من سنة ١٩٥٦ لم أكن أريد أن أضع أسماء ، ولكن كان لابد أن نضع أسماء ، ولا بد أن نضع عناوين من أجل أن نتعارف عليها . معنى هذا كله ، أى هذه الأسماء كلها ، أننا نريد أن نبنى طريق الحياة على أساس من

العدالة الاجتماعية . وعلى أساس من القضاء على الاقطاع والقضاء على الاستغلال والاحتكار وسيطرة رأس المال .

أجيء إلى هذه المرحلة ولابد أن أتساءل وأقول من هو الشعب ؟ وعندما أجيء اليوم وأقول من هو الشعب ؟ سيختلف عن السؤال الذى سألته لنفسى سنة ١٩٥٣ من هو الشعب ؟ هناك اختلاف فى التكوين بسبب الإقطاعى الذى كان عنده عشرون ألف فدان أو عشرة آلاف فدان أو خمسة آلاف فدان وأخذت منه أربعة آلاف وتسعمائة فدان . هل ممكن أن يقبل أبداً كلمة الاشتراكية أو يقبل الكلام الذى نقوله ؟ أنا لا أصدق أنه يمكن أن يقبل ، حتى لو جاء بالمصحف وحلف ،فالشك يكون فى الجانب الثانى ، لا يمكن أبدا أن أصدق — ماذا أفعل له . إننا نتكلم عن العزل ونتكلم عن الفرز — لن أفرزه على الفرازة ولا أعزله ، يعنى لن أضمه فى السجن الحربى وأقفل عليه . أنا أقول إن هذا الشخص لا يتولى قيادة . ليس معقولا أن أجيء بالرجل الذى كان عنده خمسة آلاف فدان وأقول له تول قيادة بالنسبة للإشتراكية . إننا نريد أن نقضى على الإقطاع وأعطيتكم أمثلة فى أول الثورة ، وكيف حاولنا إحضار الإقطاعيين انتفاهم معهم على القضاء على الإقطاع ولم يمكن ، وبعد تحديد الملكية أدخلناهم فى الاتحاد القومى ، أنا أعرف أناسا كانوا من أشد الناس تحمسا وإيمانا فى المظهر . ولم أكن أستطيع أن أعرف أن هذا نفاق أو غير نفاق — وبعد ذلك فى سنة ١٩٥٤ أنزلوا اليفط ، ورفعوا اليفط ، وعلقوا اليفط ، ونزلوا اليفط ، ورفعوا الصور ، وأنزلوا الصور ، هذا الكلام نعرفه جميعا ، ونعرف لماذا حصل . نفاق طبعا . من يستطيع معرفة السريرة ؟ ! لكن أقدر أحكم بالأدلة . الذى كان عنده ثلاثة آلاف فدان وأخذت منه ألفين وتسعمائة فدان يريد اليوم قبل غد أن يسترجع الألفين وتسعمائة فدان ثانية — إذا قال أحد كلاما غير هذا يكون مختلفا مع المنطق . قد يكون هو اشتراكيا — إذن إذا كان هو اشتراكيا فعلا فلماذا مثلا لم يفعل البر كما يقول ووزع الألفين وتسعمائة فدان — لم أر واحداً وزع لا ألف فدان ولا تسعمائة فدان ولا فدانا ولا نصف فدان ولا أربعة قراريط . لم يحصل .

إذن إذا جئنا اليوم فى هذه المعركة وقلنا من هو الشعب؟ ومن هو الذى سيعزل؟ ومن هو الذى سنفرزه؟ تصبح العملية بسيطة. نقول سنعمل اشتراكية، الاشتراكية حياة والاشتراكية عدالة اجتماعية والعدالة الاجتماعية معناها أننى أخذت من الغنى وأعطيت الفقير، وأعدت توزيع الثروة فى إعادتى لتوزيع الثروة هززت المجتمع هزة عنيفة. بعد هز المجتمع هزة عنيفة أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمى هذه المكاسب. إذا جئت بالناس الذين كانوا يستغلون أو الناس الذين أخذت منهم لأعطى الآخرين، أو الناس الذين كانوا يسيطرون على هذا البلد وأعطيتهم القيادة، يكون كل ما نعمله لا فائدة منه. هذا هو المقصود فى تعريف من هو الشعب. والمقصود بالعزل ليس عملية محكمة. لن نأتى بالناس نحاكمهم ونشنقهم، لن نأتى بالناس نحاكمها ونحكم عليها بالسجن.

لن نأتى بناس نحاكمهم ونقول لهم أنتم معزولون — لكنى أقول سأعمل تنظيما سياسيا، ثم قبل ذلك أسأل نفسى سؤالا، هل سنتجه إلى الرأسمالية والإقطاع، أو نتجه إلى الاشتراكية؟ إذا كنا سنتجه إلى الرأسمالية والإقطاع أسأل نفسى وأقول من هو الشعب؟ عندئذ آتى بالرأسماليين والاقطاعيين وأدعهم يتولون القيادة لأننى إذا كنت سأسير معهم يكونون إذن هم الشعب، هم أنفسهم كانوا يسألون أنفسهم هذا السؤال قبل هذه الثورة الاجتماعية، وكان كل حزب من أجل أن يرشح نوابه أو يأتى بالناس الذين سيرشحون له يسأل نفسه من هو الشعب؟ ومن هم الناس الذين يسكهم القيادة؟ يجىء بالناس الرأسماليين أو الاقطاعيين من الناس الذين تتمشى مصالحهم مع مصالح هذا الحزب.

إذن العملية مصالح، أى أن حزب الوفد كان يجىء بالناس الذين يتمشون مع مصالحهم، وكذلك كان السعديون. مصالح مشتركة تؤلف حزبا من الأحزاب. كل الأحزاب التى كانت موجودة فى البلد كانت عبارة عن مصالح. نأتى نحن اليوم ونقول فى هذه الثورة لاشتراكية، مصالح الشعب من الذى يمثلها ومن الذى يتولى القيادة لها؟ وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعرف من هو الشعب؟ ولكن إذا وصلنا فى النهاية وجئنا ووجدنا فى كل لجنة واحداً رافعاً يافطة الاشتراكية وهو فى قرارة نفسه إقطاعى، ويتمنى ليل نهار أن الاشتراكية وهذا الكلام ينتهى ويستعيد الأرض التى أخذت منه فى الماضى أو يستعيد ملكيته التى تحددت.

فكون لم نبن بأى حال من الأحوال تنظيما شعبياً . وهذا الكلام غير ممكن أو ليس من الضرورى أن يكون كلاما مؤيداً إذ يمكن بعد ستة أشهر نعيد نفس السؤال ويمكن بعد سنة أن نعيد نفس السؤال ، ومن الممكن أن بعض الناس الذين يبين أنهم من أشد الناس حماساً للاشتراكية نجدهم بعد ستة أشهر أصبحوا من أعداء الشعب لأنهم استغلوا ثقة الشعب ، أو طيبة الشعب ، وعملوا فلوس ، وسمسروا ، وساروا فى طريق انتهازى ، فنحن حينما نعرف الشعب لا نعرفه على أساس كلية الحقوق ولا نعرفه على أى أساس مطلق ، ولكن نعرف الشعب على أساس أننا نريد أن نقيم مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا ؛ ونريد أن نقيم تنظيما سياسياً ، ونريد أن نعمل تنظيما شعبياً ليحمى هذه الثورة التى لها عشر سنوات ونريد أن نهدم أوضاعاً لها آلاف السنين . ونقيم أوضاعا جديدة قد تحتاج إلى عشرات أو مئات السنين .

من الذى سيقوم بالقيادة ، عندما نقول اشتراكية لابد لها من اشتراكيين هذا الكلام قيل . قاله الدكتور جابر جاد ، أنا لا أصل إلى هذا التطرف فى الكلام ، أنا أنا أريد للاشتراكية أناساً لا هم رجعيون ولا هم رأسماليون مستغلون ، أى واحد غير هذا ، أى واحد أصله ليس اقطاعيا ، أى واحد ليس أصله رأسماليا مستغلا يكون متمشيا مع الكلام الذى نقوله ، ليست العملية أن نعرف تعريفا أو درسا فى ما هى الاشتراكية ، ولكن بالطبع طالما أنه لم يكن اقطاعيا ، أو لم يكن رأسماليا مستغلا أو لم يكن طبعا مفسداً فى الحياة السياسية أو من الأذناب السياسيين الذين نعرفهم ، كل واحد من هؤلاء ، إذا لم يكن من هذه الفئات فإنه يكون راغبا أن يسير فى الطريق الذى نسير فيه ، تسأله ما هى الاشتراكية هو يصور بنفسه الاشتراكية وقد يعرفها هو ببساطة أكثر من التعقيد الذى نعقده ، تجده يعرفها ببساطة بأنه يريد أن ويأخذ حقه ويأخذ فرصة مثل غيره وابنه يلحقه . . .

هذا هو المقصود من كلمة الشعب وأعداء الشعب ، أو الفرز أو العزل إلى آخر هذا الكلام .

بعد ذلك أعتبر أن هذه عمليه ضرورية جداً لتأمين الثورة الاجتماعية ، وإلا إذا تولى القيادة الاقطاعيون أو الرأسماليون المستغلون فكأننا لم نعمل شيئا .

وقد رأينا فى الاتحاد القومى ، . . وقف هنا أحد الإخوان وهو الأخ يوسف على وقال : إن الاتحاد القومى قريب منا على بعد خطوتين إذا كان قريبا على بعد خطوتين وفيه الأهداف كلها التى نريدها لكنا الآن فى بيوتنا ، ولما أتينا إلى هنا نتكلم فى هذا الموضوع . حدث خطأ فى الاتحاد القومى ، فى التنظيم خطأ تنظيمى ، وأنا قلت هذا الكلام فى أول يوم . الخطأ تنظيمى . إن الرجعية — والرجعية كلمة نسبية استطاعت أن تتسلل وتبقى لها القيادة فى كثير من منظمات الاتحاد القومى قلنا إننا نريد أن نغير هذا الأساس لسبب بسيط . طبعا الرجعية تسللت لأننا قلنا فى الأول إننا نريد أن نعطى الفرصة لكل الشعب حتى ينظم نفسه فى إطار من الوحدة الوطنية ، ويحل متناقضاته بالطرق السلمية رحبنا جدا ، واستطاعوا طبعا لأنهم أقوياء ولهم نفوذ ، استطاعوا أن يصلوا ويتولوا قيادات الاتحاد القومى . أريد أن أقول لكم إنه بعد تحديد الملكية بمائة فدان . أنا كنت بالأمس أطلع على أسماء العائلات وما يملكون من أرض ، العائلات التى عندها مائة فدان . توجد عائلة بها ٣٢ شخصا كل واحد يملك مائة فدان وهذا يعنى أن الاقطاع موجود طبعا فى القرية وهناك عائلات بها ١٥ و ١٨ فردا يملك كل منهم مائة فدان لا نظن أننا قضينا على الاقطاع بتحديد الملكية بمائة فدان .

أنا بالأمس كنت أراجع المحافظات ، محافظة محافظة ، لأرى العائلات والملكيات الموجودة عندها . فيه عائلة عندها مثلا حوالى ٣٢٠٠ فدان . عشرة أخوة أو سبعة أخوة وهكذا . القانون قال مائة فدان وهذا ما نسير عليه لكن من فى هذه المنطقة سيكون حرا أو سيد نفسه ؟ كل الناس الذين هناك سيشتغلون عند العائلة . كل الموجودين سيكونون تمليه عند العائلة ، كل الموجودين سيكونون عمالا عند هذه العائلة . إذا كنا نفهم أننا تحررنا اجتماعيا ، تحررا كاملا ، أبدا فأمامنا وقت طويل حتى نصل إلى الحرية الاجتماعية . إذا كنا نظن أن هذه العائلة ستقبل مثلا أن تترك نفوذها وسلطانها هذا غير معقول ، بل هناك أناس متألمون لا لأن الأرض أخذت منهم ولكن لأنه حينما كان الواحد منهم يذهب إليهم يقف الفلاحون وينحنون له ويقبلون الأيدى . والآن لا يحصل هذا الانحناء ولا تقبل الأيدى ويحسون أن الكلفة رفعت بينهم وبين الفلاحين .

من خمس سنوات فقط ، تخلصنا من أدران السنين الماضية وتخلصنا من الاحتلال

العثمانى والإنجليزى والإقطاع وسيطرة رأس المال ، وما زال أمامنا طريق طويل حتى نقيم فعلا العدالة الاجتماعية ونحقق الاشتراكية التى نتكلم عنها ، ولا شك أن كل الكلمات والتعبيرات التى قيلت هنا جميلة . ولكن العمل المطلوب عمل شاق .

فنحن عندما نقول الشعب . فإننا نعنى من هو الشعب الذى لمصلحته تقوم الاشتراكية . الواقع أنه ليس من مصلحة هذا الشعب أن نأمن لمن كان لهم فى الماضى نفوذ وسيطرة أثرت عليها ثورتنا الاجتماعية ...

هؤلاء هم الذين لا ينبغى أن نمكنهم فى تنظيماتنا من تولى النواحى القيادية ، إلى أن يحدث تفاعل وتنصهر عناصر المجتمع ، وشيئاً فشيئاً يمكن أن نغير نظرتنا ونغير تعريفنا لكن العملية ليست عملية دفع للناس بأن نقول هذا عدو الشعب أم لا . لكنى أقول إن هذا لا يمكن أن يكون أميناً على القيادة السياسية فى هذه الثورة الاشتراكية أو فى هذه الثورة الاجتماعية لسبب بسيط هو أنه كان رأسمالياً لديه ٣٠ مليون جنيه أو أقل واليوم أممنا هذه الملايين .

فالعملية إذن ليست عملية غنى أو فقير ، بل العملية أننى أعدت توزيع الثروة رغماً عنه ، وطالما أننى أعدت توزيع الثروة رغماً عنه . أكون قد تدخلت فى حريته وأخذت هذه الثروة قسراً ، إذن لا يمكن بأى حال من الأحوال أنه يسير فى بناء الاشتراكية طالما أننا نتجه إلى بناء مجتمع اشتراكى ، فلا بد فى تكويننا الاشتراكى وفى تكويننا الشعبى ، أن نكون على بينة من القيادات التى ستتولى المسئوليات حتى نستطيع أن نكمل العمل الاجتماعى .

أما بالنسبة للجهاز الحكومى والكلام الذى قيل عنه . فمن الواضح قطعاً أن الجهاز الحكومى تطور مع الإقطاع وكان يخدم الإقطاع ويساير الطبقة ذات المصلحة أو الطبقة ذات النفوذ أى أن الجهاز الحكومى والنظام كله كان يخدم أصحاب النفوذ وأصحاب السلطة .

وهناك أوضاع كثيرة فى هذا الموضوع تحتاج إلى أن تتغير ، فمثلا المعروف أن الجهاز الحكومى كان لا يحصل إلا ضرائب قليلة من أصحاب النفوذ ، فى حين أنه كان قاسياً وشديداً بالنسبة للأشخاص العاديين الذين لم يكن لهم نفوذ .

والسبب فى ذلك أن الجهاز الحكومى كان يعمل لمصلحة فلان بك أو مصلحة فلان باشا أو لمصلحة الحزب الفلانى وإلا تعرض الموظف للضرر .

وأما بالنسبة للنقاش الذى حصل عن التعاون والتجارة فأعتقد أن هذا النقاش يكون بعد عشر سنين ، لأننا ما زلنا فى « أ » التعاون وكذلك فى التجارة .

وفى تعليق على كلام الدكتور جابر جاد ، لم نقل إننا سنلغى قطاع التجارة الخاص .... قد يكون الاستغلال والاحتكار ظهرا فى قطاع الاستيراد ، وقد نكون تدخلنا فى تجارة الجملة .

التصدير أيضاً قد نرى أن نتدخل فيه لأنه يمثل قطاعا كبيراً يمارسه أفراد قلائل يحققون أرباحاً كثيرة فى وقت قليل ، وأنا أعرف شخصاً وهو كمال حسنين حقق أرباحاً قد تقرب من مليون جنيه فى سنة واحـــدة ، وترك البلاد هارباً وهو الآن موجود فى سويسرا .... هذا الشخص كان يعمل موظفاً بمرتب ثمانية جنيهات شهريا ثم اشتغل بالاستيراد والتصدير . . . وغيره . . . وغيره من الأسماء الكثيرة التى تعرفونها .

ولما حاولنا أن نجد حلا لمثل هذه العمليات أو نتتبعها لم نستطع ، لذلك كان الحل الوحيد أن نؤمم التجارة . وفعلا أممناها .

قطعاً ستقابلنا مشاكل . ولكن يجب علينا مواجهتها بلا خوف . وطبعاً سيحاول بعض الناس أن يجسموا أى مشكلة صغيرة تظهر فى القطاع العام ، أما بالنسبة للقطاع الخاص فيخفون مشاكلهم ، وكانوا فى الماضى يدفعون للجرائد نقوداً حتى لا تكتب عنهم ولأنهم كانوا يعطونهم إعلانات .

بالنسبة للقطاع العام ، أى خطأ بسيط يجسمونه ، ولدى الأخ زكريا الذى يتولى الإشراف على المؤسسات آلاف الفضائح عن الشركات المؤممة والتى كانت أصلا خاصة ، لم تكن تقال كلمة واحدة عنها ولكن عندما يحدث أى شىء فى أى عملية عامة ، أى مؤسسة عامة . فإنهم يشيعون فى كل البلد بأن هذا العمل لا يصح ، وأن

الدنيا ستخرب وأنه حدث كذا وكذا . . . لماذا ؟ لأنهم لا يريدون أبداً توسيع القطاع العام ولا يريدون أن يثق الشعب فيه .

أما بالنسبة للتجارة فالاستيراد كله مؤمم وجزء كبير من التصدير مؤمم ، وبالنسبة للتجارة الداخلية — أى التوزيع — فإننا نعتبر التجارة عبارة عن عملية توزيع نظير عمولة ويجب أن تحدد هذه العمولة وهى التسعيرة .

أما فى التعاون فهدفنا أن نصل فى التعاون الاستهلاكى ، إلى ٢٥ ٪ من الاستهلاكى أو ٢٠ ٪ وأنا أعتبر أن هذا يستغرق سنيناً ، الغرض منه أننا نوازن ولا نجعل أحداً يرفع الأسعار .

أما بالنسبة للجمعيات التعاونية الريفية فإننا نحتاج إلى خمس سنوات ، كان يقول بالأمس أحد الإخوان أننا نريد أن ننتهى منها بسرعة أى بعد شهر تقريباً . إننى أعتبر أننا نحتاج إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات حتى نستطيع أن نقول إننا أعدنا تنظيم الجمعيات التعاونية فى الخمسة آلاف قرية أو الـ ٤٥٠٠ قرية على أساس سليم بحيث ننقلها من جمعية تعاونية للخدمة البسيطة إلى جمعية تعاونية استهلاكية ثم جمعية تعاونيه متعددة الأغراض . واليوم هى فعلا تأمين زراعى . الآمال الكبيرة المبنيه على هذه الجمعيات يجب أن تبدأ بالعمل فى إعادة التنظيم ، وبعد ثلاث سنوات نتمنى أن توجد ثمرة بقدر الآمال التى عندنا .

بالنسبة لكلام الأخ يوسف على ، أنا لم أفهم ماذا يعنى بالرذاذ ويخيل إلى أننى لم أفهم مما قيل بالأمس أنه يوجد رذاذ ولا أى شىء على العمال وأنا لا أريد منكم أن تعتبروا أنفسكم فقط الطبقة العاملة .

وتكونون احتكاريين . من هى الطبقة العاملة . كل الناس وكل البلد . كلنا نشتغل وكلنا نعتبر أنفسنا طبقة عاملة . والبلد كلها تتحول لتكون طبقة عاملة . يخيل إلى أنه لا يوجد أى واحد يتحكم على الآخر . وبالتالى لا يوجد من يصيبه رذاذ .

أما ما قلناه عن الرجعية بالأمس فما زال يحيل إلى أننا لم نفهم معنى الرجعية . وهناك من قال لى اليوم أننى قلت لوأن سائقى التاكسى عملوا نقابة مع أصحابها تكون النقابة رجعية ، وأن أصحاب التاكسى « غلابة » إن العملية ليست عملية غلابة أو فقراء أو أغنياء إنما هى عملية موضوعية . النقابة لمن ؟ . للعامل الذى بأجر . فإذا دخل فيها صاحب العمل لاتصبح نقابة . بل تنقلب إلى شيء رجعى ، لأن صاحب العمل يستطيع أن يعمل لنفسه جمعية أو رابطة أو اتحاد . . . . . بمعنى أن أصحاب العمل يمكنهم أن يشكلوا لأنفسهم تنظيمات كما هو حادث فعلا مثل اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وهذا موجود فعلا .

ولكن إذا اشترك صاحب العمل فى نقابة واحدة مع العامل وقالوا إننا عملنا نقابة . أقول لهم لا . إنها نقابة رجعية .

كلمة الرجعية هنا ليست معناها أن الرجعى هو من يملك المال ، والذى لا يملك المال ليس رجعيا ، أن الكلمة موضوعية بالنسبة للتنظيم .

بالنسبة للكلام الذى قاله الأخ يوسف على عن مكتب الاتحاد القومى ، والاتحاد القومى ، فأريد أن أرجع ثانية وأقول إن كل هدفنا من هذه العمليات التى نعملها أن نشكل اتحادا قوميا ، فماذا نعمل ؟

إن العملية هى أننا كونا اللجنة التحضيرية لننتخب أو نجهز لمؤتمر القوى الشعبية الذى سنقدم له الميثاق ونناقشه ، وبعد ذلك نعمل انتخابات لنقيم لجانا تأسيسية فى القرى والأحياء ، ثم لجانا للاتحاد القومى فى المحافظات أو المراكز ، ثم المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى سيضع الدستور ، فإذا كان هذا الكلام موجودا فى مكتب الاتحاد القومى نكون قد استرحنا من كل هذه الخطوات ، وفى رأيى أنه غير موجود حتى الآن .

إن الناس الذين يعملون هناك مجتهدون وصالحون . ولكن التنظيم الشعبى الذى نريده غير موجود حتى الآن . ولهذا نبتدىء من هذه اللجنة التحضيرية لنصل إلى المؤتمر العام للاتحاد القومى وعندما نصل إلى المؤتمر العام للاتحاد القومى سيكون عندنا فى كل قرية . فى كل حى أوفى كل قسم لجنة تأسيسية للاتحاد القومى وأرجو ألا يكون

على رأسها رجعيون أو اقطاعيون أو رأسماليون مستغلون حتى لا تنحرف عن أهدافها .

٦ — كلمة السيدة فاطمة عنان

بسم الله الرحمن الرحيم . سيادة الرئيس : السادة الزملاء لقد سمعت فيما سمعت بالأمس واليوم من أحاديث السادة الزملاء تخطيط الإطار العام للقوى الشعبية ، فذهب الكثير إلى وضع التخطيط لمواصفات المواطن الصالح الذى يصح أن يمثل أو يمثل فى هذه القوى الشعبية ، فتحدث البعض عن المستوى الثقافى ، وهل يتخذ أساسا أو مقياسا لهذا التمثيل ؟ وما مدى هذا المقياس ؟

وذهب البعض أيضا إلى التحدث عن المستوى الاقتصادى ، وهل يمكن أن يتخذ أيضاً مقياسا لهذا التمثيل ؟ وما مدى هذا المقياس ؟ ثم تفرع الحديث إلى مرحلة السن ، وإلى النوع والجنس ، وهل ستمثل الهيئات النسائيه فى هذه القوى الشعبيه ؟ وما مستواها ؟ وما كمها ؟ وما كيفها ؟ وتعددت الصور حتى كادت تجمع مواصفات — كما قلت — المواطن الصالح الذى يصح أن يمثل فى هذه القـــوى الشعبيه ، وتصورت أن أحدا من الناس ذهب ليقيد اسمه فى جداول الترشيح وتجمع حوله حفنة من زملائه يحملون اللافتات ، ووسائل الدعاية لأنهم يرونه المثل الأعلى أو على مستوى رفيع من الثقافه والتعليم وعلى مستوى رفيع أيضا من الناحيه الاقتصادية أو الإجتماعية إلى آخر هذه الصور جميعها ، ولكنى مع هذا ومع تجمع تلك الصور ، رأيته غير مكتمل الصورة الحقيقية ، رأيته ضعيف الأركان وناقص العناصر ، لماذا ؟ لأنه لم يكتمل ، وافتقد عنصرا هاما من عناصر الوطنيه الصادقه ، ذلك هو عنصر الإيمان — كما قال الزميل الدكتور جابر جاد — إيمانه بدينه وبعقيدته وإيمانه بوطنيته وإشتراكيته . إيمانه بثورته وقادته إيمانه بواجبه قولا وعملا برسالته . إيمانه بذاتيته وبأنه خليفة الله فى أرضه جاء ليوجه ويرشد ويصلح . هذا العنصر — عنصر الإيمان — أراه من أهم بل هو أهم العناصر ، ومن أوجب الواجبات أن نراعيه ونرعاه على أنه الركيزة الأولى والدعامة الأصيلة القوية التى عليها يعلو بناء الفرد طبقة طبقة حتى يأتى البنيان قوياً سليما متماسكا صلبا صامداً لا يتأثر بالتيارات ولا تتنازعه الأهواء من شياطين الانس ومن المضللين الضالين وشكراً .

٧ — كلمة الدكتور سليمان الطماوى

سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء . لقد تعقبت المعركة التى دارت حول السؤال الأول ، وهو تحديد القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى مؤتمر القوى الشعبية . وقد وضع السيد الرئيس النقط على الحروف فيما يتعلق بتعريف هذه القوى ، ولأجل هذا ، وفى ظل هذا التوجيه ، أعتقد أن من واجبنا ، ونحن نحمل الأمانة أمام الأجيال القادمة ، أن نضع ضوابط محددة لمن أطلق عليهم السيد الرئيس أعداء الشعب .

والواقع أننى كلما ازددت دراسة لشعبنا ، آمنت بأن هذا الشعب شعب طيب ، وأن معدنه طيب ، وأنه قد امتحن بما لم يمتحن به شعب من الشعوب . ومع ذلك أثبت فى جميع المراحل ، أنه أهل للتجربة ، وأن معدنه طيب ، وحينما كان يجد القيادة الصالحة كان يندفع وراءها ليحقق أمجاده ، ولست بحاجة إلى أن أرجع إلى الماضى ولست بحاجة لأن أستشهد بوقفتنا أمام أوربا مجتمعة باسم الصليب والصليب منهم براء ، ولست بحاجة أيضاً إلى أن أستشهد بحمايتنا للمدنية بوقوفنا فى وجه التتار ، وإنى أردد هنا كلمات سمعتها من أحد الأساتذة الفرنسيين بباريس عندما كنت طالبا بفرنسا ،، قال هذا الأستاذ . « إن الشعب المصرى ينطوى على حيوية تفتقدها معظم شعوب العالم ، وقد احتلته انجلترا طوال سبعين عاماً ، وما وجدت أحدا من الشعب يندفع إلى طلب التجنس بالجنسية الانجليزية ، فى حين أن الشعب الفرنسى ، ما أن احتلته المانيا — رغم مابينه وبين الألمان من عداوة — حتى وجدت أكثر من مائة ألف فرنسى يطلبون التجنس بالجنسية الألمانية »

إذن شعبنا قوى ، وليس معنى ذلك أنه لا يوجد بيننا خونة ، ونحن نعلم أنه إذا وجد خائن واحد فى جيش ، فإنه قد يضيع انتصاراته ، ولكن حينما نصف شخصاً بأنه عدو الشعب ، يجب أن يكون ذلك على بينة ، لأن هذا الوصف لن يقتصر عليه بل سيتعداه إلى أبنائه والمحيطين به ، وأنا شخصياً أومن أنه مامن شخص يولد خائناً ، ولكن هناك أسبابا تدفعه إلى الانحراف أو الخيانة ، وعلينا أن نحصر هذه الأسباب لنصل إلى الجواب ، وأنا شخصياً — بعد تفكير — وجدت أن الأسباب التى دفعت فئة قليلة إلى الخيانة هى أسباب أربعة ·

١ — الاستعمار .

٢ — الملكية الفاسدة .

٣ — الأحزاب لاسيما فى أواخر عهدها .

٤ — رأس المال المستغل غير الشريف الذى يتكون نتيجة العوامل الثلاثة السابقة .

وكلنا نعلم أننا قد بلينا بالاستعمار التركى حوالى خمسة قرون وفى ظل هذه القرون الخمسة ، كانت القاعدة السائدة الفصل بين الفلاحين وشئون الحكم حتى وقرفى أذهاننا أن أمر الحكم ليس من شئون الفلاحين لدرجة أن الكثيرين ما يزالون يفكرون بهذه العقلية ، ثم جاء الإنجليز وأنشأوا ما أسموهم بأصحاب المصالح الحقيقية ، وأن الحكم يجب أن ينحصر فيهم .

أما الملكية فإنها لا تنشأ إلا مستندة إلى طبقة تتعصب لها ، وتكون ملكية أكثر من الملك ، ثم أن الأحزاب لا سيما فى أواخر أيامها قد أورثتنا النفاق ، وإنى بحكم عملى كأستاذ للقانون الدستورى ، قد استعرضت تشكيل المجالس النيابية منذ قيام الحركة النيابية حتى نهايتها ، فوجدت أن التمثيل النيابى قد تداولته أسر معينة وزعت نفسها بين الأحزاب ، حتى أننا لنجد الأب وفديا والإبن دستوريا وزوج البنت سعديا .. الخ ، وهذا أورثنا النفاق لا سيما بين الشباب .

وأخيرا رأس المال المستغل ، وهو يحتاج إلى دراسة ، والواقع أن نشر القوائم والكشوف الخاصة بالأشخاص الذين يملكون أسهم الشركات المؤممة قد نزل على قلب الشعب بردا وسلاما لأنه كشف لهم عن أصحاب البلد الحقيقيين ، وكم كنت أتمنى أن تنشر هذه القوائم مع القوانين الاشتراكية ، ونحن نريد أن يتبع ذلك دراسة لكيفية نشأة رءوس الأموال الكبيرة ، فقد يكون بعضها نتيجة عمل شريف ، ولكن مما لاشك فيه أن كثيرا منها قد نشأ نتيجة الاستغلال حيث إننى لا أفهم كيف يمكن أن تكون ثروة تبلغ ثلاثين مليونا من الجنيهات بطريق شريف .

وليس تعقب منشأ الثروات غريبا على تقاليدنا ، فإننا نعلم جميعاً أن الخليفة عمر

قد قاسم كثيراً من ولاته ثرواتهم ولم يكن ذلك نتيجة شك من عمر فى ذمة ولاته، كما أن الولاة الذين قوسموا أموالهم لم يتقبلوا ذلك من عمر على أنه شك منه فى ذمتهم تحمل له أجل الذكرى، وإنما فعل ذلك عمر ليدفع الشك وليطهر أموال الولاة وليحميهم ضد ضعف أنفسهم ، ولهذا بالغ الولاة فى الطاعة حينما طلب إليهم تقسيم أموالهم حتى أن أحدهم قدم نعاله لتقسم .

وعلى ضوء كل هذه الأسباب أرى أن تقوم اللجنة بوضع الضوابط التى تحدد فى وضوح من هم الذين يجب عزلهم عن كفاح الشعب حتى لا يعوقوه ، ومن هم الذين يجب أن يسلمهم الشعب زمام قيادته .

أما عن المذهب الاشتراكى فلقد قال السيد الرئيس فى صدد إجابته عن فلسفة الاشتراكية ، إن القرآن قد نزل منجما ، وأنه حينما كانت الثورة لم تكن هناك نظرية معدة ، ولكننى أعتقد أنه وقد مضى الآن حوالى عشر سنوات على الثورة المباركة ، فإن الأسس العامة لاشتراكيتنا قد تبلورت ، وإننى لأتمنى أن يتضمن الميثاق الوطنى أركان فكرنا الاشتراكى ، لأن الاشتراكية مذاهب متعددة ، يحدها من أقصى اليسار المذهب الشيوعى ، ومن أقصى اليمين حزب العمال البريطانى ، وشبابنا الجامعى فى حاجة ماسة لأن يدرك خصائص فلسفتنا الاشتراكية ليحدد مكانه بين المذاهب الفكرية المعاصرة ، وإذا كنت قد فهمت الأسس العامة لفلسفتنا الاشتراكية فإننى أستطيع أن ألخصها فى المقومات العامة الآتية .

(ا) إن اشتراكيتنا لا تتقيد بالمذاهب المعاصرة ، بل تستمد من ظروف بيئتنا .

(ب) تستهدف اشتراكيتنا إقامة عدالة اجتماعية ، بحيث تخلق الفرص المتكافئة للمواطنين ، وتهيىء لكل منهم نصيبه العادل من الدخل القومى .

(ج) لا يعول فى توزيع الدخل القومى إلا على الصفات الذاتيه كالاجتهاد والتفانى فى خدمة الوطن ، مع استبعاد العناصر التى لا علاقة لها بذلك لاسيما الصفات الموروثة .

(د) لا تتنكر اشتراكيتنا لتقاليدنا وقيمنا الروحية فالدين والأسرة هما قوام المجتمع .

(هـ) تقوم إشتراكيتنا على أساس وجود قطاعين : عام وخاص . يتعاونان فى سبيل بناء المجتمع .

(و) عند تكوين القطاع العام ، لا تلجأ الدولة إلى المصادرة بل إلى التأميم بمقابل عادل .

(ز) تحتفظ اشتراكيتنا بمبدأ الملكية الخاصة فى مجال الانتاج والاستهلاك ، مع وضع القيود التى تكفل عدم سيطرة رأس المال على الحكم أو استغلال العمال والأجراء ، مع تحويل الملكية إلى وظيفة إجتماعية تعمل لصالح الجماعة ولصالح المالك معاً .

(ح) تستبعد أشتراكيتنا فكرة سيطرة طبقة على طبقة ، وتفسح لكل المصالح مجالا للتعبير عن نفسها ، وتحقيق مطالبها المشروعة فى جو من التعاون والسلام الاجتماعى ، مع الحيلولة بين المنحرفين وبين عرقلة تقدم الشعب فى سبيل تحقيق غاياته الاشتراكية .

(ط) تقوم اشتراكيتنا على أساس جعل العمل المصدر الأساسى للرزق بحيث لا يمكن الاستغناء عن كل قادر على العمل ، ومع التقريب بين الدخول على قدر الامكان بوسائل مشروعة .

ثالثاً — كيفية تحقيق الاشتراكية :

تتحقق الاشتراكية بوسائل متعددة ، سوف أتناول منها الجانب الذى يتفق وتخصصى ، وهو الجانب الادارى ، فالحقيقة أن الجهاز الادارى ليس عنصراً مهما لتحقيق الاشتراكية فحسب ، بل إنه اهم عناصر نجاح الاشتراكية ، لأنه لا يمكن أن تنجح مشروعات القطاع العام إلا فى بلد يكون جهازه الادارى على مستوى عال من الكفايه .

ومن هاجموا اشتراكيتنا لم يهاجموها من حيث المبدأ بل هاجموها فى مجال الجهاز الادارى ، فلم يكن أمامنا من سبيل إلا سبيل الاشتراكية . فقد تخلف بنا الركب سنين طويلة ، وتراكمت مشاكلنا الاجتماعية ، وزاد النسل زيادة كبيرة مع قلة الموارد

لكل هذا ، فإن الاشتراكية هى وسيلتنا الوحيدة للوصول إلى نقطة الانطلاق

ولقد أشار السيد الرئيس إلى أن إصلاح الجهاز الادارى يقتضى إحداث تغييرات كبيرة فى نفسية الوظفين ، وهذا حق ، ولكنه يتطلب وقتا طويلا .

ومع اعترافى بأهمية هذا التغيير ، فإننى أرى أن اعتبارات التنظيم لها أثرها البالغ وقد بدأت الدولة فعلا تغير تنظيم الجهاز الادارى فى مجموعه .

ولى فى هذا الصدد بعض اقتراحات عامة ، أرى أن أضعها أمام المسئولين .

١ — لقد أرست الدولة أساس نظام جديد ، هو نظام الادارة المحلية بمقتضى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وقد أعاد هذا القانون توزيع الخدمات وكيفية أدائها ، ولم يقابل ذلك تنظيم فى الجهاز المركزى للدولة ، ولهذا يجب أن يعاد النظر فى بناء الوزارات وفى عددها وفى اختصاصاتها بما يتفق وظروفنا الاشتراكية ونظام الادارة المحلية الجديد لتبسيط الاجراءات ولاختصار عدد الوظفين .

٢ — يجب أن تحدد العلاقة بين رياسة الجمهورية وبين الوزارات فالمعروف أن رياسة الجمهورية فى النظام الرياسى تقوم على أساس الأشراف العام على الوزارات وعلى التنسيق بينها ، ولكننى لاحظت اتجاها خطيراً فى السنوات الأخيرة يتمثل فى زيادة عدد الهيئات والمصالح التى تتبع رياسة الجمهورية رأساً وقد أحصيت منها أكثر من عشرين هيئة .

٣ — يجب أن يعاد النظر فى تنظيم الاختصاصات الداخلية فى كل وزارة بما يتفق ووظيفتها الجديدة .

٤ — لقد شكونا من الرشوة وإذا كانت الرشوة ترجع أحيانا إلى ضعف النفوس فإن فى تنظيم العمل وسد ما به من ثغرات مايمكن أن يحمى الوظف من ضعف نفسه ولنا أن نأخذ العبرة من الشريعة الاسلامية ، إذ أنها لاتقطع يد السارق إلا إذا كان المال المسروق فى حرز .

وقد عبر العامة عن ذلك بقولهم « المال السايب يعلم السرقة » ولقد لمست بنفسى فى الخارج كيف تقتضى الخدمات من المصالح ، إذ يتقدم المواطن إلى موظف

استعلامات وهذا يحدد له الوثائق اللازمة لاقتضاء طلبه ثم يحدد له يوما يعود فيه ليتسلم خدمته ، وهكذا لاتوجد صلة مباشرة بين صاحب الخدمة والوظف . وأخيراً فإننى أحب أن أختم كلتى بالتعقيب التالى :

إن الاشتراكية أسلوب فى الحياة ، وشعبنا يميل إلى التقليد وهو يميل فى جميع العهود إلى تقليد رؤسائه ، ولأجل هذا فإننى أتمنى أن يحيا الرؤساء حياة اشتراكية ليكونوا قدوة لمرءوسيهم وللشعب عامة ، وهكذا فإننى أرى أن يركب المسئول عن المواصلات مواصلات الشعب حتى يحس بمتاعبه ، وكذلك الشأن بالنسبة للمسئول عن السكن وسائر الخدمات العامة إلى آخره .

واستسمح السيد نائب رئيس الجمهورية ، كمال الدين حسين فى الاستشهاد بواقعتين يعلمهما ، فلقد حدث حينما كنا نعد دورة تدريبية لرؤساء مجالس المدن ، أن سألناهم عن مشاكلهم ، فإذا أحدهم يشكو عدم وجود مدارس أجنبية فى البلدة التى سوف يرأس مجلسها ليلحق بها أولاده ، وطلب آخرون تخصيص عربات لهم ، وكل هذا تفكير غير اشتراكى لأن منصبهم كقادة يقتضى منهم أن يعيشوا مع الشعب ، وأن يتفقد رئيس مجلس المدينة شوارعها وأحياءها بنفسه وعلى قدميه حتى يلم بحاجاتها وأوجه الإصلاح فيها .

ولقد كنت أتساءل باستمرار ، لماذا كان الخليفة عمر بن الخطاب يقسو على نفسه ، ولقد أدركت معنى تلك القسوة بعد أن تقدمت بى السن فلقد أحسست أنه إنما كان يفعل ذلك لكى يكون قدوة ، ولهذا دان له الجميع واتخذوه مثلا فى الحياة العامة والخاصة على السواء .

هذه بعض أركان أرجو أن تتاح لى فرصة الكلام عنها فى شرح مستفيض داخل اللجان .

٨ — كلمة السيد يوسف سيدهم

إخوانى . سأتناول فى حديثى شقين ! الشق الأول هو من يجب أن يعزل عن المجتمع الاشتراكى الجديد . لقد قاسينا كثيرا من الاستعمار فيجب أن نعزل من

من تعاونوا معه من الساسة القدامى نعم يجب أن يعزل كل من تعاون مع الاستعمار . وهم الذين تعاونوا معه فى ظل البرلمانات السابقة . يجب أن يعزل هؤلاء جميعاً من المجتمع ، فلا محل لهم إطلاقا فى مجتمعنا الجديد مهما كانت أسماؤهم طنانة ومهما كانت لهم فلسفة ، فهم قد خانوا الأمانة يوما ويجب أن يعزلوا حتى لا يعودوا إلى الخيانة مرة أخرى كما عانينا كثيرا من الاستغلال المادى ، فهناك أشخاص كان دخلهم يصل إلى ١٠٠٠ جنيه فى اليوم . من الذى ساعدهم على تحقيق هذا الدخل ؟ ساعدهم أناس منا سهلوا لهم الفرصة وكانوا معهم فى مجالس إدارات الشركات وساعدوهم على الحصول على هذه الأرباح الطائلة ، لذلك يجب أن نعيد الدراسة ونعيد النظر فى إدارة الشركات التى قفزت أرباحها إلى أرقام خيالية وكانت ميزانياتها تزور وكلنا نعلم كيف كانت تزور وتدهن بالزبد حتى تمر ، يجب كما قال السيد الرئيس أن يعزل هؤلاء المحتكرون والمستغلون ، إننا لا نريد أن نقطع الرءوس ، لكن يجب على الأقل ألا نمكن هؤلاء مرة أخرى من الاستغلال .

كلنا يذكر ما حدث فى هيئة التحرير عندما فتحت صدرها لكل الناس فدخلها المستغلون والمحتكرون ومن لهم ماض أسود ، وعندما تكون الاتحاد القومى كان ذلك الطاقم فى مقدمة الذين دخلوه وانتهى الأمر إلى لا شىء ولم نصل إلى أية نتيجة . يجب أن نكون قساة فى سبيل العدل وإلا سنعود القهقرى ، هذه خطوط واضحة وصريحة .

يجب أن يعزل الإقطاعيون الذين يملكون آلاف الأفدنة عزلا تاما عن الشعب ، فقد قال السيد الرئيس إن هناك أسرة ما زالت تملك ٣٠٠٠ فدان وهذا يقطع بأنه ما زال هناك بعض الأسر التى تمثل الإقطاع فهل يستطيع الفلاح الضعيف أن يستأجر من هذه الأسر بسبعة أمثال الضريبة ؟ قطعا لا . . . إذن يجب عزلهم ، ولكن كيف نعزلهم ؟ أعتقد أن السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية يعرف كيف يعزلهم .

إن مهمتنا تبدأ بالبحث فى ماهى القوى الشعبية ، وكيف نستطيع أن نعرف مواطن القوة ومواطن الضعف فيها ومن الذى سيمثل هذه القوى الشعبية وطريقة

تمثيلها والوصول إلى ذلك لابد من الرجوع إلى الأرقام . فالأرقام تقول إن عدد السكان يبلغ حوالى ٢٦ مليونا ونصف مليون نسمة يعمل منهم حوالى ٦ ملايين أو كما تقول الإحصائيات ٦ر٥ مليون فى مختلف القطاعات وسأتكلم عن كل قطاع وأحلله لأبين نقط الضعف ونقط القوة فيه وكيف يمكن الإفادة من هذه القوى فى دفع عجلة الاشتراكية بمعالجة وتقوية النقط الضعيفة وحتى أصل إلى حقيقة القوى الشعبية . هناك القطاع الزراعى ويعمل فيه حوالى ٤ر٣ مليون نسمة منهم حوالى ٢ر٢ مليون من الملاك و ٢ر١ مليون من الأجراء ، ونقطة القوة فى هذا القطاع هم الفلاحون ، وكلنا نعلم أن الفساد لم يتطرق يوما ما إلى نفوس الفلاحين ، هذا ما نعلمه وإلا لما قامت ثورة إصلاح إطلاقا .

فبفضل الفلاحين استطاعت هذه الأمة أن تحتفظ على مر الأجيال بكيانها فلا الحكم التركى ولا الحكم الفرنسى أو الإنجليزى ولا أى حكم آخر استطاع أن يحول إيمان الفلاح بأرضه واستمر يعمل ويكدح ويفلح الأرض فى صبر ليحصل منها على قوته ذلك لأنه مؤمن أن هذه الأرض الطيبة ستعود إليه يوما ما ولن تكون أبدا لإقطاع أو استعمار أو استغلال

فكيف ننتخب من يمثل هؤلاء الفلاحين أصحاب هذه الأرض ؟

قيل إن الجمعيات التعاونية هى الوسيلة لتحقيق هذا الغرض ، نحن فى بداية عهد الجمعيات التعاونية ولكنا مع الأسف بدأنا بداية خاطئة فقد عملنا جمعيات ودفعنا اشتراكات وحصلنا على أسهم هذه الجمعيات ولكن الذين دخلوا هذه الجمعيات هم المستغلون أصحاب رءوس الأموال ، فكانت النتيجة أن الجمعية التعاونية عملت لخدمة الاقطاعيين وبقى الفلاح كما هو لا يخدمه أحد ولا يستطيع أن يحصل على الأسمدة أو التقاوى ولا على السلف الزراعيـــة ، وبذلك لم يستفد من الجمعيات التعاونية شيئاً .

إننا نريد أن نصل إلى أعماق الريف لنحقق هذه الإشتراكية . ولدى فى هذا الشأن فكرة أرجو السيد الرئيس أن يسمح لى بإبدائها وهى أنى أريد أن نأخذ طبقاً لمبادىء الاحصاء — التى لقنها لنا السيد الدكتور القيسونى — عينة ولتكن

هذه العينة عشر أو خمس قرى فى كل محافظة ننتخبها إما بالإقتراع أو باختيار معين وتسلط على هذه القرى حملة قوية من الدعاية تدعو إلى المبادىء الصحيحة للاشتراكية تعرف الفلاح ألا يدفع غير ٧ أمثال الضريبة ، وتعرفه أيضاً أن يذهب إلى البنك الزراعى إذا احتاج إلى سلفة ما ، كما تعرفه أنه هو صاحب الأرض وأنه لو خدمها فستعود الأرباح إليه ، وبعد أن تتم هذه الخطوات نقوم بعملية انتخاب فى هذه القرى المختارة ، على أن يوكل إلى لجنة من هذا تحديد المواصفات التى يجب أن تنطبق على من ينتخب ، وبهذه الطريقة نخلق نواة طبقة مؤمنة بالاشتراكية ومؤمنة بأهداف المجتمع الجديد ، ذلك لأننا قمنا بانتخابها على أسس صحيحة .

ومن هذه النوة فى القرى يمكن أن نكون المجتمع الجديد من المنتخبين الذين يمثلون المحافظة ، وأعتقد أن السادة المحافظين يستطيعون مباشرة ذلك واختيار القرى اللازمة للقيام بهذه التجربة ، وبذلك يعرف الفلاحون ماذا فعلت الثورة لمصلحتهم نعرفهم أن الثورة قد زادت مساحة الأرض المنزرعة بمقدار ١٫٧٠٠٫٠٠٠ من الأفدنة بإقامة السد العالى ونعرفهم أنها أقامت مصنع الحديد والصلب لسد حاجة البلد من المصنوعات الحديدية التى كنا نستوردها من الخارج ونعرفهم أن الثورة تستفيد من كل خامات البلد لتزيد الإنتاج وترفع الدخل القومى وبذلك نجعل هؤلاء الفلاحين أساساً صالحاً لتمثيل القطاع الزراعى فى المؤتمر الوطنى ، هذه الفكرة التى أبديتها يمكن أن تحور وتعدل وتوضع بعد دراسة فى إطار عملى يحقق الغرض منها ، وأترك لكم الحكم على هذه الفكرة .

انتقل بعد ذلك إلى قطاع الصناعة ، لقد عشت ست سنوات بين العمال وأعتقد أن الوعى القومى والوعى الاشتراكى لدى العمال وعى مرتفع وقد أثبتت الظروف أن العمال عند انتخابهم لمن يمثلونهم فى النقابات قد انتخبوا الأعضاء النافعين فعلا وابتعدوا عن المستغلين الذين يطنطنون ولا يعملون إلا لمصلحتهم وإنى لا أدافع عن النقابات العمالية ولكنى أذكر حقيقة ففى شركة الورق لم ينجح فى الإنتخابات لعضوية النقابة إلا العمال الصالحون ما عدا واحدا يمثل الموظفين وكان هذا الموظف مكروها لأنه كان يحارب الاشتراكية .

فالذى يمثل قطاع الصناعة لا بد أن يعمل فى مختلف نواحى النشاط الصناعى فى قطاع الـكهرباء أو المواصلات أو غير ذلك وأن يكون موضع دراسة كافية حتى تتبين أن معدنه اشتراكى حقاً .

ننتقل بعد ذلك إلى قطاع الطلبة ، نحن فى مجتمع جديد ينشأ فى ظل القوانين الاشتراكية الجديدة فيجب أن نأخذ من محيط الطلبة من يمكنهم أن يسهموا فى وضع سياسة الدولة فى المجتمع الجديد وفى مجلس الأمة . فالطلبة الموجودون فى الجامعات الآن يبلغ عددهم حوالى ١٠٠٠٠٠ طالب والطلبة فى المدارس الثانوية ابتداء من سن ١٦ يصلحون أيضاً لتمثيل اتحاداتهم كنواة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

انتقل بعد ذلك إلى القطاع التجارى واسمحوا لى أن أقف هنا قليلا فقد عرفت كثيراً من التجار فى الجو الذى يعيشون فيه ، وأرى أن نظام الغرف التجارية القائم هو نظام فاشل مبنى على استغلال الشعب ، وهذه حقيقة أقررها . فقليل جدا من التجار يرعى الله ويرعى ضميره ، فالجزارون مثـــلا توضع لهم التسعيرة الجبرية أو الودية فلا ترضيهم هذه ولا تلك ، ويحتالون على رفع الأسعار بطريقة أو بأخرى وباقى التجار يعملون على رفع الأسعار دائماً ويسيرون بالتجارة فى طريق بعيد عن الاشتراكية والديمقراطية مما يستوجب معه إعادة النظر فى نظام التجارة وفى من يمثل هذا القطاع لأن الأساس الحالى غير سليم .

أنتقل بعد ذلك إلى النقابات لاشك أن النقابات المهنية كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين وغيرها تحوى عناصر طيبة ، لـكننى أعتقد أن هناك ضغطا أو توجيهاً من بعض الموجودين فى هذه النقابات صور بعضها بصورة لا تمثل أهداف الاشتراكية ، وبما أن عدد الفنيين والمهنيين يبلغ ١٥٠٠٠٠ ، فأقترح أن تعاد مرة أخرى انتخابات النقابات المهنية على أسس سليمة من الإيمان بالاشتراكية وبأهدافها ، لأننا لا نريد أن تبقى الصور القديمة مرة أخرى بل نريد كفاءات فى صورها الاشتراكية الحقيقية ، وكما قال السيد الرئيس إننا لا نريد نقابات لا تتـكلم إلا عن بدل التفتيش والمعاشات .

إننا نريد نقابات تدرس مصالح الشعب ، والبرنامج الموضوع للتنمية الاقتصادية

يتطلب مجهوداً جباراً ومع ذلك لم نر نقابة اتجهت إلى هذا الميدان ماذا فعلت نقابة الأطباء بالنسبة لتأميم الطب ؟ لا شيء إن الطبيب إذا ما نقل إلى شبين الكوم مثلا يصرخ طالبا العودة إلى القاهرة ، لذلك أقول إنه يجب على النقابات أن تساعد الدولة فى الدراسة وأن تعاون فى خلق مجتمع يتمتع فيه كل فرد بحقه الطبيعى فى العمل وأن يحصل على احتياجاته بثمن معقول وأن يجد الخدمات فى كل النواحى وعلى هذا الأساس أرى أنه يجب إعادة تشكيل النقابات من جديد بحيث تتجاوب مع رغبات المجتمع الجديد الذى يؤمن بالاشتراكية ويؤمن بأنه لن يتقدم أبداً إذا كان هناك جمود . . نريد أن ندفع عجلة الاشتراكية حتى نحطم جميع العقبات وجميع الأصنام التى وجدت من قبل وبذلك تتحقق آمالنا التى نصبو إليها .

وأخيراً وليس آخرا أستبيح سيداتى عذرا ، وأقول إن تمثيل هذه العناصر الطيبة يجب أن تكون على أسس سليمة ، ولا شك أن هناك كثيراً من السيدات اللواتى قدمن لمجتمعنا خدمات جليلة فى النواحى الطبية والثقافية والاجتماعية لكننا نريد نشاطاً أكثر ، نريد من السيدات أن يتعاون معنا فى خلق مجتمعنا الجديد . إننى لا أرى إلا وجوهاً متكررة ، لكننا نريد وجوهاً جديدة تؤمن بالتطور .

إننا نريد أضعاف هذا العدد لا عشرا ولا خمسين ولا مائة خصوصاً إذا علمنا أن أن مجتمعنا يتكون من ٥١٪ من السيدات و ٤٩٪ من الرجال فأين السيدات ؟

إننى أريد من السيدات نشاطاً أوسع ، أريد منهم أن يساهمن فى جميع القطاعات ، أريد أن تتبوأ المرأة مكانها فى مجلس القرية ، وفى تنظيم القرية ، أريدها أن تقوم بالخدمة الاجتماعية وبالتوجيه فى كل مكان ، لا أن يكون عملها المناقشة فقط .

بهذه الطريقة يمكن للمرأة أن تسهم فى جميع الخدمات . ولا شك أن زميلتنا بنت الشاطىء تستحق منا كل تقدير وتعظيم وإجلال لكننا نريد مئات من طراز هذه السيدة الكريمة التى تسهم بنشاطها فى كل مجال .

هذه خطرات سريعة أسوقها ولم أعمقها بل قلتها بطريقة بسيطة وأرجو أن تتقبلوها ، وأرجو أن يدرس اقتراحى بخصوص إنشاء مجموعات منتقاة من القرى وأن

يتم تجهيز هذه المجموعات وانتخاب ودراسة العينة التى اقترحتها ، والسلام عليكم ورحمة الله .

٩ — كلمة السيد طه محمد الخطيب

سيدى الرئيس ، السيد الأمين العام ، حضرات السادة الزملاء :

لقد أفاض زملائى الذين شرفونا بالكلام فى تحديد معانى الاشتراكية فى مجتمعنا ، وبينوا أعداء الشعب الذى يتحتم علينا أن نحددهم لعزلهم عن جهود الشعب فى بناء نفسه (تصفيق) ، والحفاظ على مكاسبنا نحن معشر الفلاحين التى حققتها لنا ثورتنا المجيدة . وإننى كأحد هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا من ظلم الإقطاع أحب أن أتكلم أمامكم عن كيفية عزل هذه الفئة الاقطاعية من أبناء الشعب من الفلاحين .

فمن المعروف أن الفلاحين هم الغالبية المكافحة المنتجة ، ولكن الفقر والجهل والمرض أعداؤنا الذين ورثناهم من ظلم الاقطاع والاستعمار ، مكنوا منا الاقطاعيين ، وكبار الملاك ، وأصحاب النفوذ ، وكذلك عمد البلاد الذين بيدهم سلطات كبيرة يستغلون نقط الضعف لمصلحة كبار الملاك وأصحاب السيطرة ولمصلحتهم الشخصية أيضاً .

وكذلك يستغلون العمال الزراعيين وهم الأجراء الذين يعملون فى الأرض بأيديهم بأجر يومى ، هذا الاستغلال يمنع الفلاحين من الوصول إلى حقوقهم كاملة وإبداء رأيهم فى حرية وصراحة كما كان حالهم قبل الثورة .

لذلك يجب حماية الفلاحين حماية كاملة من المستغلين من كبار الملاك والاقطاعيين وأصحاب النفوذ ، وبغير ذلك لا يمكن للفلاح أن يقول رأيه بحرية ، ولا يصل إلى حقوقه .

إذن كيف نحمى الفلاحين من سيطرة المستغلين ؟

أولا — منع الاقطاعيين وكبار الملاك الذين مسهم قانون الاصلاح الزراعى أو القوانين الاشتراكية الأخيرة وعائلاتهم من دخول الانتخابات .

ثانياً — منع الحزبيين السابقين وخاصة أعضاء البرلمانات السابقة وعمد البلاد من الانتخابات .

ثالثاً — إنشاء نقابات أو جمعيات من الفلاحين العاديين والعمال الزراعيين ، مثل جمعيات الاصلاح الزراعى الحالية .

هذه الجمعيات التى جعلت للفلاح كيانه ، وأشعرته بشخصيته ، وحررته من ظلم الاقطاعيين .

جمعيات الاصلاح الزراعى الذى ولد حيا وترعرع فى ظل الثورة وأتى ثمرة طيبة .

جمعيات الإصلاح الزراعى التى ردت إلى الفلاح كيانه وأشعرته أنه لا يقل عن الوزير الذى تنشر له المقالات والصور فى الصحف .

جمعيات الإصلاح الزراعى التى مدتنا بالخيرات ، وأتتنا بجميع مايلزمنا ، وأصبحنا ملاكا بعد أن كنا عبيداً للاقطاعيين والخونة .

أرجو يا إخوانى إذا سمح لى السيد الرئيس والسادة الزملاء أن أتكلم عن شىء حدث فى الماضى سمعته من آبائى وأجدادى .

(السيد رئيس الجمهورية — تفضل) .

كنت صغير السن أتعلم فى الكتاب . كنت ألازم والدى الذى كان يعلمنى ، وكان يجلس على المصطبة أمام البيت ، وكان له أخ أكبر منه وكان يطلب منه أن يروى له شيئاً عن قصة العائلة المالكة السابقة .

قال له : عندما دخلت العائلة المالكة مصر وأرادت توزيع الأرض على أفرادها ، كان من نصيب أحمد باشا الخديوى مركز نجع حمادى . ولم يكن بها إذ ذاك سكة حديد ، فحضر أحمد باشا إليها ومعه جنوده وحراسه وعبيده وخدمه ليضع يده على الأراضى هناك . وكان يركب حصانا قويا سريعا يقوده بأقصى سرعة حتى يتعب ، فيطلب من رجاله أن يضعوا حجرا فى المكان الذى وقف فيه ، ولم يكن أحد يجرؤ على الوقوف فى وجهه وإلا يكون جزاؤه الضرب بالكرباج والنبلة وبهذه الكيفية وضع يده على ١٨٠٠٠ ألف فدان ، أراد أن يستصلحها ، ففرض على عمد البلاد ومشايخها

بأن يجمع كل منهم عددا من الأنفار لإرسالهم فى حراسة المشايخ والخفر وتسليمهم إلى رجال الحاشية القائمين بالعمل ، ومن يتأخر من العمد فى التنفيذ يكون جزاؤه الضرب بالكرباج ، ومن يعصى من الفلاحين يقتلونه أو يصلبونه فى الشجر .

وهكذا حتى تم له إصلاح الأرض فزرعها قصبا وأقام فيها مصنعا للسكر كان يقدم إنتاجه للأجانب .

ولما كان النيل يقسم أرضنا إلى شرق وغرب ، فقد كان يفرض على أهل الغرب الزرع والعزق ، وأهل الشرق كان عليهم كسر القصب وتحميله على الجمال حتى المصانع كل ذلك بغير أجر . وهناك أناس راحوا ضحية هذا . وقد حدث ذات مرة أن جاع أحد العمال فأخذ عودا من القصب واختبأ داخل الزراعة ليمصه .

وتصادف أن كان الباشا يمر على الزراعة فلمح أحد خدمه الرجل وهو يمص عود القصب ، فأمسكه وقاده إلى الباشا الذى سأله عما حدث فأجابه أنه وجد الرجل يمص قصب أفندينا . ولما سأله الباشا عن ذلك ارتعد الرجل خوفا وأنكر ، فطلب الباشا استحضار من يذوق فم الرجل فإن كان حلوا ثبتت عليه التهمة ، وفعلا أجاب أحد الخدم أن فمه حلو ، وقال آخر إنه أمسكه بنفسه متلبسا ، فكان جزاء الرجل المسكين أن كتفوه بالحبال وطرحوه أرضا وخلعوا أسنانه وأضراسه بكماشة النجار وهو يستغيث فى الوقت الذى كان الباشا فيه يضج بالضحك حتى مات الرجل .

وكان للباشا وكيل على زراعته ، بلغه مرة من أعوانه أن هذا الوكيل سرق قصبا ، فأسرها الباشا فى نفسه حتى صحبه مع الحاشية فى يوم لزيارة المصنع ووقفوا أمام أحد ماكينات الخراطة وألقى الباشا بوكيله فى الماكينة وهو يضحك ويقول « الرجل أكل قصب أفندينا ، والآن يأكل وابور أفندينا الرجل » .

ثم مات الباشا وخلفه ابنه الأمير السابق يوسف كمال الذى كان باطنه المكر وظاهره الخلاعة وكان له كلاب صيد تزيد عددها على المائة . يركب الخيل مع السياس وبعض الأجانب ويمر فى زراعات الأهالى بخيله وكلابه فيهرسونها ويتلفونها ، وإذا شكا أحد يكون جزاؤه عشرين جلدة ، ويسترضونه بقرش صاغ واحد .

وفى المساء يستحضر الطبالين والزمارين والومسات إلى سكنه بالبندر حيث ترتكب الفحشاء ويلتقط ضيوفه الأجانب صور هذه المخازى كل هذا ليعرف الأجانب أن شعب مصر عبيدا له ولآبائه وأجداده ، وكان فائض الأرض يطرح للإيجار فى المزاد ومن يرسو عليه المزاد فيدفع نصف قيمة الإيجار ويحرث الأرض ويزرعها حتى قبيل الحصاد ، فيحرض غيره على دفع إيجار أعلى فيأخذ الأرض بمحصولها ، وقد سبب هذا سفك الدماء والكراهية بين الأهالى .

إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو وقام الجيش والشعب يطارد الفساد والطغاة فأيدهم الله بنصر من عنده وثبت أقدامهم ونصرهم على القوم الفاسقين .

وبعد يومين خرج الملك الظالم ، رأس الفساد والطغيان من بلادنا إلى غير رجعة ، وخرج معه الاستعمار والخيانة فتنفسنا الصعداء ، وأصبحنا على أعدائنا ظاهرين ، وفرحنا وطربنا وجاءنا الإصلاح الزراعى والحمد لله رب العالمين أن وصلنا إلى هنا ، ونسأل الله أن يؤيد لنا رئيسنا جمال عبد الناصر .

الجلسة الرابعة

انعقدت الجلسة فى مساء يوم الاربعاء ٢١ جمادى الآخرة ١٣٨١
(٢٩ نوفبر ١٩٦١)

تفضل السيد رئيس الجمهورية بحضور هذا الاجتماع ، فأقبل سيادته ومعه السيد أمين عام اللجنة ، فاستقبله الأعضاء والحاضرون وقوفا بالتصفيق الحاد ، فحيام سيادته ثم جلس وإلى يساره السيد أمين عام اللجنة .

كلمات أعضاء اللجنة

السيد الأمين العام — باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

١ — كلمة الدكتور رفعت المحجوب

سيادة رئيس الجمهورية ، حضرات السادة :

فى سنة ١٩٥٢ اندلعت فى مصر الثورة ، اندلعت لتصحح الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاطئة . اندلعت لتعيد التوازن الاجتماعى الذى فقد ، وما كان يمكن مع عمق التناقض الذى كان قائما أن يصلح الوضع باجراءات جزئية . كان لابد من إجراء عميق يقابل فى عمقه عمق التناقض الاجتماعى الذى كان قائماً . وما كان يمكن أن يكتفى لمواجهة الموقف بإجراءات جزئية ، ذلك لأن الرجعية ما كانت تسمح بمثل هذه الاجراءات الجزئية . إن مثل هذه الإجراءات الجزئية ما كانت تكفى لمعالجة الموقف . فكان من الضرورى والحتمى إذن أن تندلع الثورة فالثورة التى اندلعت مرحلة حتمية من مراحل هذا الشعب . مرحلة يخطىء من يتصور أنه كان يمكننا أن نندفع نحو التطور دون أن نمر بها ، ولنعد قليلا إلى الوراء لنتذكر الآلام ، لا لأننى أود أن أتذكر الألم ، فذكر الألم ألم ، ولكن أود فحسب ، أن نتذكر الحقائق حتى نتذكر الرجعية أنها هى وحدها التى خلقت الثورة . لأنها حينما ملكت حكمت ، وحينما حكمت جعلت الحكم أداة لقهر الطبقة الشعبية . فالرجعية وحدها هى التى خلقت الثورة بما أخطأت وأفسدت ، هى التى خلقت الموقف الذى نشكو منه الآن .

لنتذكر أن الثروة الزراعية فى البلاد كانت فى يد قلة قليلة . لنتذكر أن محمد على حينما ولى حكم مصر خاص لنفسه بأملاك المماليك ولم تكن لهم ولا كانت له ولكن كانت للشعب . ثم لجأ إلى أملاك الفلاحين وانتزع ½ الأراضى الزراعية ووزعها على أقاربه وأعوانه ، ولنتذكر مرة أخرى أن الذين ولوا الحكم من بعده من أعوانه سلكوا نفس السبيل وسلبوا ثروة الشعب وقوته الضرورى حتى انتهى الأمر فى سنة ١٩٥٢ إلى أن ١٧٨٦ شخصاً كانوا يملكون ١٫٢ مليون فدان من الأراضى الزراعية . وهو ما يزيد عن ⅕ الأراضى الزراعية . واستتبع الأمر مع التناقض فى الملكية تناقضا خطيراً فى الأوضاع الاجتماعية . لن أسترسل فى شرح الأوضاع المتناقضة فكلنا لابد أن يعلم قصة فلاح ما فقد الأرض أو فقد الحياة والأرض معاً .

لنترك القطاع الزراعى لنواجه القطاع الصناعى ولن أسلك سبيل السرد المفصل ، ويكفى فى هذا السبيل أن أذكر أن شخصاً كان يملك إلى عهد قريب ٣٢ مليوناً من الجنيهات . فلو تصورنا أن متوسط دخل الفرد فى مصر الآن لا يزيد عن ٥٠ جنيها فى السنة ، وأنه لم يكن يبلغ ٣٩ جنيها فى السنة قبل الثورة ولو عدنا قليلا بالذاكرة قبل الثورة لوجدنا أن دخل الفرد فى السنوات السابقة على الثورة ما كان يمكن أن يتجاوز فى الفترة التى عاش فيها الرجل ثلاثين جنيها فى السنة وبعملية حسابية بسيطة نستطيع أن نخلص إلى أن هذا الرجل كسب مبلغاً يساوى ما حصل عليه مليون مواطن فى المتوسط خلال سنة . رجل وحده كسب فى حياته ما كسبه مليون مواطن خلال سنة !

ولنسترسل قليلا مع الأرقام لنعرض الصورة أكثر إيلاما . فلو افترضنا أن هذا الرجل عمل فى حقل عمله ٥٠ عاماً كاملة ، لوجدنا أنه حقق فى كل سنة ما حققه ٢٠ ألف مواطن فى السنة ، أى لو قدر لأحد المواطنين فى المتوسط أن يستطيع ذلك لكان عليه أن يطلب إلى الله أن يغير قانون الوجود ليمد فى عمره ٢٠ ألف سنة . إنى لا أتصور أن جهد رجل فى بلد متخلف يمكن أن يصل مهما كانت عبقريته إلى ٢٠ ألف مثل من جهد المواطن العادى . هذه صورة مؤلمة يبلغ الألم فيها منتهاه حين نتصور الأوضاع الاجتماعية فى البلاد على هذا الأساس ، كان هذا منكراً ولابد أن يتغير .

سيدى قائد الثورة : لو أنك تخلفت عن الركب الذى سلكت ، ولم تمد يدك لتغيير هذه الأوضاع ، لأخطأت فى حق نفسك وفى حق وطنك ولكنك رأيت منكراً فمددت يدك وغيرت المنكر .

السادة الزملاء :

هذا هو التاريخ الذى سبق الثورة والذى حتم حقاً أن تندلع الثورة ، وكان على الرجعية أن تفهم أن عهدها لا يمكن أن يستمر وكان عليها أن تدرك الحقائق كاملة وكان عليها أيضاً ألا تسترسل فى الخيال وتتصور أنها قادرة على أن تستعيد الأرض التى فقدتها وأن تؤمن بحقيقة هامة وهى أن ثورة سنه ١٩٥٢ كانت رحمة بالشعب وكانت رحمة بالرجعية أيضاً لأنه لو لم يقدر أن تندلع فى مصر ثورة سنة ١٩٥٢ لقدر أمر آخر أشد خطراً على الرجعية ولقدر أن ترى البلاد ثورة دامية حمراء .

إن الثورة التى حدثت كانت رحمة بالشعب وبالرجعية أيضاً وكان على الرجعية أن تفهم الحقائق فلا تحتفظ بالإقطاع ونحن نعيش فى القرن العشرين ، ولكنها لم تتدبر الموقف وركبت رأسها وأغمضت عينها .

أيها السادة :

اندلعت الثورة واتجهت فى الداخل فى طريقين : طريق الحرية السياسية ، وطريق الاشتراكية .

أما فى ميدان الحرية فقد أرادت الثورة حياة سياسية نظيفة وما كان يتصور أن تعطى الحرية للإقطاعيين وأن تترك الإنتخابات مرة أخرى ، ليجمع الفلاحون ليذهب بهم إلى الصناديق وتلك هى حريتهم . فإذا كانت هذه هى حريتهم وتلك هى الحرية التى يريدونها فلا شك أنهم يخطئون كثيراً فى فهم الحرية . وكان على الثورة أن تتدبر أمرها وأن تحمى مكاسب الشعب وكان عليها إذن أن تلجأ إلى عزل الذين يهددون الحرية نفسها . إن الحرية لا يصح أن تعطى أبداً لأعداء الحرية ليقتلوا الحرية . إن أحداً لا يستطيع أن يطالب اليوم أن تعطى الحرية للذين يتآمرون عليها . إن على كل ثورة أن تحمى نفسها ، فإذا كانت الثورة شعبية كان من واجبها أن تحمى

نفسها لأنها مسئولة عن المكاسب الشعبية التى حققتها . لذلك كان لا بد أن تضع الثورة السؤال الهام : من هو الشعب ؟ ومن يجب أن يبعد عن المجال السياسى ؟

اندلعت الثورة أيضاً فى المجال الاشتراكى فقامت الثورة بحركة اشتراكية كبيرة وسألخص فى كلمة قصيرة ودون ما تفصيل تلك الخطوات الاشتراكية وهى فى تقديرى ، بحسب أهميتها ، أننا قد استهدفنا أن نحول الأجراء إلى ملاك ، ثم استهدفنا أن نمنع الملكية من الاستغلال واقتضى الأمر أن نضع حداً أعلى للملكية الزراعية أو الصناعية أو التجارية فى الشركات ، وتلخصت اشتراكيتنا أيضاً فى إقامة قطاع عام كبير يوجه التنمية الاقتصاديه فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، وإذا سمحتم لى أن أدخل قليلا فى النظرية ، وأعد أننى لن أطيل ، لوجدنا أن كل مذهب اجتماعى كانت له كلمات نظرية يمكن بها أن يلخص اتجاهه .

ويمكن فى تصورى بناء على المبادئ السابقة أن ألخص اشتراكيتنا من الوجهة النظريه فى نقطتين متماسكتين يمكن أن نردهما معاً إلى فلسفة واحدة . أما النقطة الأولى فهى إذا ما تتبعنا الخطوات التى اتخذت ، وتوقعنا الطريق الممتد ، فإننا نسعى إلى أن نحل العمل الذى يستند إلى الملكية محل العمل المجرد عن الملكية ، أى أننا نسعى إلى تمليك الذين لا يملكون ، وحين نقدر تماماً الفرق الهام بين الاشتراكية العربية والرأسمالية ، فإن الرأسمالية لا يعنيها أن تحول العمل المجرد من الملكية إلى عمل مستند إلى الملكية ، بل يعنيها على العكس أن تحتفظ بالعمل المجرد من الملكية .

أما الشيوعية فعلى العكس من ذلك ، تحول كل عمل إلى عمل مجرد من الملكية ، وإذا نظرنا معاً لحظة ، لوجدنا أن اتجاهنا الأول هو أننا نحل العمل المستند إلى الملكية محل العمل المجرد عن الملكية وليس إطلاقاً من قبيل التوسط بين الرأسمالية والشيوعية .

أنتقل إلى النقطة الثانية التى تحدد معالم الطريق الاشتراكى لنا ، وهى أننا نحل الملكية المستندة إلى العمل محل الملكية المستندة إلى الاستغلال ، فقد صح فى تصورنا أن الملكية يمكن أن تقوم دون أن تكون مستغلة ، كما صح فى تصورنا أيضا أن الملكية يمكن أن تكون مستغلة ، وصح فى تصورنا أن الدولة قادرة دائماً على التدخل لتمنع الاستغلال ، وبذلك نخلص إلى النتيجة الثانية وهى أننا نحل الملكية

المستندة إلى العمل محل الملكية المستندة إلى الاستغلال وإذا ما نظرنا قليلا إلى القاعدتين معاً لأمكن أن نردها إلى قاعدة واحدة وإلى فلسفة واحدة وهى أننا نقدس العمل ، قدسناه أولا فأعطيناه الملكية ليكون عملا نافعاً وغير مستغل ، وقدسناه ثانيا فجعلناه أساس الملكية ، ولم نجعل الاستغلال أساس الملكية .

ومن هنا يمكن أن نرد فى الواقع كل الخطوط الاشتراكية التى سرنا فيها إلى قاعدة واحدة وهى أننا نقدس العمل فنجعل منه أساس الانتاج وأساس الملكية. ولا أود أن أطيل فى الحديث النظرى فكلنا يعلم أن النظرية لما بريقها ويمكن أن تستهوى المفكرين مدة طويلة . أعود مرة ثانية إلى الواقع لأسجل بعض الملاحظات عن الطريق الإشتراكى الذى سلكناه . أما الملاحظة الأولى فقد حتم على أن أذكرها ، الحديث الذى قدمه سيادة الرئيس بالأمس حينما قال إن عائلة ما قد تملكت من أرض الوطن ٣٢٠٠ فدان وأود أن أذكر أن قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى صدر سنة ١٩٥٢ وعدل سنة ١٩٥٨ كان قد وضع حداً أعلى لملكية الأسرة بـ ٣٠٠ فدان فيما إذا كانت الزيادة راجعة إلى التعاقد ، فجاء قانون الإصلاح الزراعى الجديد رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فأسقط النص ، لأنه نص فى مادته الأولى على أن تحل هذه المادة محل المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى السابق، وهى تلك المادة التى وضعت حداً أعلى لملكية الأسرة إذا كانت الزيادة راجعة إلى التعاقد .

والملاحظة الثانية هى أن القطاع الحرفى وأقصد به مجموعة النجارين والحدادين وما إلى ذلك لم تدخله الثورة الاشتراكية كما يجب ، وأعتقد أننا فى حاجة إلى تطوير هذا القطاع الهام حتى يمكن أن يسهم مع مجموع الشعب فى الحركة الاقتصادية التى قامت وأود أن أرى قريبا مجموعة من الجمعيات التعاونية تقدم لهذا القطاع كثيراً من الخدمات مثل بيع المواد الأولية لهم وأن تنشأ جمعيات إنتاج تعاونية لهذا القطاع بالذات .

الملاحظة الثالثة التى أضعها تحت نظركم ، وندعوفيها إلى أن نعترف قليلا بالحقائق، الحقائق التى حدثت ، والحقائق التى يؤدى إليها التطور ، هى أن صغار المدخرين يشترون الأسهم ، ثم لا يعنيهم الأمر بعد ذلك فى قليل أو كثير ، فلا يفكرون أبداً

فى الإشتراك فى اجتماعات مجلس إدارة الشركة . لذلك أرجو أن أرى فى القريب نوعاً من شركات المساهمة التى تقوم على صغار المدخرين فى الإدارة المؤممة ، أى أن تتولى الحكومة إدارة هذا النوع من الشركات ، فيكون التأميم منصباً على الادارة ، لا على ملكيات صغار المدخرين . ثم أود أن يتسع هذا النظام ليشمل كثيراً من شركات المساهمة التى لم تؤمم .

هذه ملاحظاتى ، ولست أدعى أنها كل الملاحظات .

أنتقل بعد ذلك إلى الأسلوب الاشتراكى .

إن الاشتراكية دائماً فى حاجة إلى من يعمل من أجلها ، وإن أولى المبادىء التى يجب أن يتصف بها الاشتراكى ، هى أن يضحى ، وأن يقدم من عمله كل ما يستطيع تقديمه ، وأن يدخر من قوته كل ما يستطيع إدخاره . إن الذى يخون وطنه ولا يقدم من عمله كل ما يستطيع ولا يدخر لوطنه كل ما يستطيع لا يعد اشتراكيا .

كلمة صريحة أود أن أقولها ، إن الاشتراكية أيها السادة فى حاجة إلى من يحملها حتى نهاية الطريق ، ولكنها ليست فى حاجة إلى من تحمله فتنوء بحمله فى بداية الطريق .

أنتقل بعد ذلك إلى من هم أعداء الشعب ، إن الشعب فى مرحلته الاشتراكية يجب أن يحدد أعداءه على ضوء المبدأ الاشتراكى ، والمبدأ الاشتراكى كما نعلم ، هو هذا المبدأ الذى يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة ، وإلى منع الاستغلال ، وعلى ذلك فإن كل شخص يقف ضد المصلحة العامة للبلاد ، سواء كانت هذه المصلحة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وإن كل شخص يستغل شخصاً آخر أو فئة أخرى يعتبر خارجاً على المبدأ الاشتراكى ، كما يعتبر فى الوقت نفسه عدواً للشعب .

وأود أن أقول ، إنه قد استقام فى فلسفتنا – كما قدمت — أن الملكية يمكن أن تكون غير مستغلة ، وإلا لكان حتما أن تلغى الملكية ، إذا تصورنا أنها لا يمكن إلا أن تكون مستغلة . فالشيوعيون مثلا ، لا يتصورون ملكية دون استغلال ، ولكننا فى تصورنا وفى فلسفتنا يمكن أن نتصور الملكية دون استغلال .

ومن هنا أخلص إلى نقطة هامة ، هى أنه ليس فى مذهبنا ، وفيما أتصور أن كل مالك مستغل ، ولذلك فإن أعداء الشعب هم الملاك المستغلون .

إن الاستغلال لا يقف عند حد استغلال الملكية ، بل يمكن أن يكون الشخص مستغلاً إذا وكلت إليه سلطة ، فاستغلها ضد الصالح العام ، أو استغلها ضد الشعب ، فهو يعتبر والحالة هذه مستغلا ، بل هو فى تقديرى أشد سوءا ممن استغل ماله ، لأن الشعب قد وكل إليه السلطة فخان الأمانة ، فهو إذن مستغل وخائن .

وهناك نوع ثالث من المستغلين ، هم الذين يحملون القلم ، فاستغلوه . وكل من استغل الملكية والسلطة والقلم فهو مستغل ، وكل مستغل ليس اشتراكيا ، وكل من ليس اشتراكياً فهو عدو للشعب فى المرحلة الاشتراكية .

حضرات السادة :

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الأخيرة ، وهى الخاصة بتحديد القوى الشعبية ، وأضع تحت نظر سيادتكم بعض المقترحات فى هذا الصدد وسأتحدث فى ثلاث نقاط منها.

النقطة الأولى : ماهية القوى الشعبية فى مفهوم عمل هذه اللجنة ، ولن أتحدث أبدا عن القوى الشعبية فى المفهوم المجرد ، بل سأتحدث عنها فى مفهوم عمل هذه اللجنة فقط ، وهى فى نظرى ، تلك القوى العامله بالمعنى الواسع للعمل ، سواء أكان عملها مادياً أم فكريا ، فنحن فى فلسفتنا نمجد النوعين من العمل ، ومعنى ذلك أننا يجب أن نبحث عن هذه القوى الشعبية فى ميدان عملها لا فى ميدان استهلاكها .

وبذلك نستبعد من القوى الشعبية أعضاء بهذا المعنى ، كأعضاء النوادى ، وأعضاء الجمعيات الخيرية ، وأعضاء جمعيات المساكن الاستهلاكية التعاونية ، لا لأننا نريد أن نستبعدهم ، ولكن لأنهم يدخلون فى معنى القوى الشعبية فى مكان آخر وبصفة أخرى .

إن القوى الشعبية فى تصورى — وهذا ناتج من طبيعة العملية التى تقوم بها اللجنة — هى القوى التى يمكن عملا تمثيلها . وهذا يقتضى أن تكون كل قوة من

تلك القوى التى ستمثل منتظمة فى منظمة خاصة بها قبل يوم الانتخاب ، وإلا لاستحال علينا أن نمثلها ، مع رغبتنا الشديدة فى أن تكون ممثلة .

وهنا نسجل ملاحظتين : أولاهما ، أن كثيرا من القوى الشعبية لا تنتظمها منظمات خاصة بها ، وثانيتهما ، أن المنظمات القائمة لا تضم كل أفراد القوى الشعبية ، التى تقوم هذه المنظمات بتمثيلها .

إن المسئول عن هذا النقص هو المجتمع السابق على الثورة ، الذى لم يسمح بنمو الحركة النقابية فى البلاد ، حتى يمنع قيام قوى شعبية تدافع عن مصالح الطبقات الشعبية ، والحركة النقابية كما نعلم ، حركة اشتراكية لا تنمو إلا فى مجتمع اشتراكى .

النقطة الثانية : هى طريقة تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر ، وفى هذا المجال ، أتصور قيام أكثر من طريقة :

الطريقة الأولى : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى الجمهورية كلها ، لكل قوة من القوى الشعبية التى تقرر تمثيلها . ويعيب هذه الطريقة عدم إمكان الناخبين من التعرف على المرشحين .

الطريقة الثانية : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات لكل قوة من القوى الشعبية . ولا شك أن هذه الطريقة يمكن بها تفادى العيب الذى أخذناه على الطريقة الأولى ، كما يمكنها أن تحقق أيضا أن تحقق لنا قيام جهاز شعبى فى كل محافظة ، يتكون من مجموع القوى الشعبية فيها ، نعتمد عليه فى الدفاع عن الاشتراكية .

الطريقة الثالثة : أن تجرى انتخابات غير مباشرة على مستوى الجمهورية . وفى اعتقادى أن الانتخاب المباشر أكثر ديمقراطية من الانتخاب غير المباشر .

ولذلك فإننى أعتقد فى صلاحية الطريقة الثانية وهى أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات .

النقطة الثالثة : وهى كيفية تحديد ما يخص كل قوة من القوى الشعبية من أعضاء المؤتمر . وهنا يمكن أن أتصور طريقتين :

الطريقة الأولى : أن يتم هذا التوزيع على أساس النسبة العادية لهذه القوى ، وعندئذ يثور التساؤل عن هذه النسبة العددية ، هل يكون أساسها عدد أفراد كل قوة عن القوى أو عدد المنضمين إلى المنظمة الخاصة بكل قوة من هذه القوى .

والطريقة الثانية : هى أن نعطى كل قوة من القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر عددا من الأعضاء يتفق مع وزنها فى الاقتصاد القومى ، أى عددا من الأعضاء يتناسب مع مدى مساهمة كل قوة فى الدخل القومى .

ثم تأتى بعد ذلك طريقة توزيع ما يخص كل قوة من القوى الشعبية من أعضاء المؤتمر ، من بين المنظمات الإقليمية الخاصة بهذه القوى .

وفى تصورى أن خير طريقة للتوزيع هى أن يكون هذا التقسيم على أساس عدد الأعضاء المنضمين لكل منظمة إقليمية .

أختتم كلامى ، فأقول إننى أتصور أن تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر ، لا يعنى تمثيل مصالح مهنية ، بل يعنى فى تصورى طريقة تجميع القوى الشعبية الحقيقية .

حضرات السادة : إن الزمن لا يستطيع أن يشتمل الظلام والنور أكثر من دقائق ، وأن التاريخ لا يستطيع أن يحتوى الرجعية والاشتراكية فى مصر أكثر مما احتمل .

تصحيح لبعض ما نشر في الصحف

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : نشرت الصحف اليوم صورة لما جاء فى جلسة الأمس ، ولكن يؤسفنى أن هذه الصورة جاءت مشوهة بعض التشويه . فقد ذكرت كل من جريدتى الجمهورية والأخبار ، أنى هاجمت التجار وناديت بالقضاء على طبقة من التجار ولذلك انهالت على التليفونات .

كما طالبت جريدة الأهرام أن أفصح لماذا هاجمت التجار وأريد القضاء عليهم .

ويبدو لى أن السادة مراسلى الصحف بالأمس ، قد أخذوا من تعليق زميل لى على كلامى ونشروا الرأى العكسى ، وهو تعليق على شىء غير موجود .

السيد رئيس الجمهورية — ما دار فى جلسة الأمس أذيع فى الإذاعة والتلفزيون وسمعه الناس .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن — إن نشر التكذيب فى الصحف خير وأبقى ، ولذا أرجو السيد الوزير المختص بالاستعلامات أن يتفضل بالاتصال بهذه الصحف طالبا منها أن تنشر صحة ما قلته أمس فى ردى على كلام الزميل وهو الوارد بالصفحة السابعة من محضر جلسة أمس .

وإنى أتلو على سيادتكم ما جاء على لسانى بهذه الصفحة فى هذا الخصوص .

وكذلك استغربت عندما تعرض زميلى الدكتور جمال سعيد إلى الغرف التجارية إن هذه المشكلة ما كان ينبغى أن تثار أبدا ، فقطاع التجارة الخاص فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ليس له وجود تقريبا لأن مجتمعنا فى تحوله بدأ يقضى على التجارة الداخلية والخارجية الخاصة بالتصدير والاستيراد وأصبحت تجارة عامة . يتبقى بعد ذلك التجار الصغار وهؤلاء هم حقيقة المشكلة فالمنظمة التعاونية الاستهلاكية تشتغل وتمد الشعب بقدر ما تستطيع من الخدمات ، ومن هنا ظهرت مشكلة صغار التجار وليس ما يمنع فى نظرى بقاءهم ما داموا لا يستغلون الغير وما داموا يؤدون وظيفتهم بنجاح ولا يستغلون أحدا ولا يرتكبون المظالم التى كانت ترتكب . ويمكن لهؤلاء التجار الصغار أن يتكتلوا فى جمعيات تعاونية تشترى البضاعة وتبيعها فالتعاون أساسه الحاجة . إلا أننى أرى أن المنظمة التعاونية لا لزوم لها فى هذه النقطة بالذات » .

أظن أن هذا أبلغ رد على ما نشر بصورة غير صحيحة فى الصحف وشكراً .

٢ — كلمة السيد أحمد كامل البدرى

أيها الإخوة : إن موضوع المناقشة هو تحديد ماهية القوى الشعبية وكيفية تمثيلها ، وأرى أن النص البسيط فى تعريف القوى الشعبية هو أنها مجموعة القادرين على المساهمة

فى البناء الاشتراكى ، وفى هذا النص البسيط اكتفاء لى . وإذا كان من الضرورى أن أحدد حدود القدرة ، فلكى أحددها لابد لى أن أعرف لماذا نحتاج إلى الطاقات ؟ إن الطاقات اللازمة للبناء الاشتراكى فى معناها البسيط هى فى رأيى رخاء وعمل ، رخاء كهدف وعمل كوسيلة ، والعمل إيمان وإيجابية ، ولست بحاجة لأن أسترسل فى شرح الإيمان ولزومه للعمل ، فقد كفانى الزميل الدكتور جابر جاد ، والزميلة السيدة فاطمة عنان شرح هذه النقطة بالأمس ، ولكنى أقول إن العمل أمانة ، بل هو فى رأيى عبادة ، العمل فى صفوف الشعب من أجل خير الشعب هو فى رأيى من أكثر العبادات قبولا عند الله . فالقوى الشعبية إذن ، هى مجموعة القادرين على المساهمة فى البناء الاشتراكى .

أنتقل بعد ذلك إلى تفسير أعداء الشعب . عدو الشعب فى رأيى هو كل رجعى ثرياً كان أم غير ثرى ، والرجعى بالمفهوم الواسع المطلق هو الفاقد للقيم ، هو كل سلبي ، هو كل أنانى ، هو كل مستغل محتكر ، هو كل راع لم يتق الله فى رعيته ، هو كل من أؤتمن على أمانة فلم يصنها ، هو كل من وصل بطريق غير مشروع إلى مركز ليس أهلا له ، بل هو كل من ساعده على الوصول إلى هذا المركز ، فإذا سلمنا بأن الاشتراكية عمل ، فكل محطم لقيم العمل رجعى ، وكل قائد وكل رئيس عمل لم يتق الله فى عمله ولم يكن مثلا طيباً لمن يعمل معهم رجعى . وهكذا أيها الإخوة أفهم أن أعداء الشعب هم الرجعيون ، هم كل من فقد القيم القيادية .

ولكى أهدىء من روع من ازعج بعض الشىء من تفسير بعض الزملاء فى جلسة سابقة ، أقول إننى لم أسمع مطلقا على لسان أى من المسئولين أنه قال إن هذا كافر أو مشرك فاقتلوه أو أنه خائن فاعدموه ، إن كل ما سمعت لايتعدى كلمات : تحفظ ، وتجريد من أسلحة ، وتنحية عن المراكز القيادية وهذه كلها معان مقبولة لم تتطرق إلى عنف أو إلى إعدام أو إلى قضاء . كل ماهنالك ، ونحن بصدد تنظيم شعبى ، هو أننا نريد أن نؤمن أهدافنا عن طريقة سلامة الممثلين الذين سيلقى على أكتافهم أعباء حمل هذه الأمانة الضخمة . لقد سمعنا كلمة العزل وقد تفضل السيد الرئيس بالأمس فأبان ماذا يعنى بالعزل . وهل هذا حكم أبدى ؟

إنه كما قال السيد الرئيس عملية ردع ، على أن تعطى الفرصة للمواطن ليصلح من أمر نفسه ويعود إلى صفوف الشعب . فالأمر إذن لايعدو أن يكون عملية إصلاح وحماية للمجتمع وإصلاح للرجعى ، وهذا الاجراء موجود لفترة زمنية محددة ، إذا أصلح من أمر نفسه ، وعاد بعدها إلى صفوف الشعب ، فلا أخال الشعب إلا سعيداً به ، جنديا جديداً منضما إلى كتيبة الجهاد منطلقاً معها نحو أهدافها ، له مالكل مواطن آخر من حرية كاملة فى تقرير مصير وطنه والعمل على تحقيق أهدافه . أنتقل بعد ذلك ، أيها الإخوة ، إلى نقطة تمثيل القوى الشعبية وهو فى رأيى جوهر مهمة هذه اللجنة ، إننا نريد أن نحدد معياراً ، نريد أن نقدم عونا للناخبين فى هذا الشعب وهم أحوج ما يكونون إليه ، لقد عشنا أياما كثيرة ، وحضرنا انتخابات عديدة ، كان الشعب فيها فاقدا للتوجيه ، والعون ، ولا أظن ذلك إلا أنه كان مقصوداً ، أما الآن فإننا بحاجة إلى أن نعطى هذا الشعب سلاحا يعتمد عليه فى عملية انتخابه لممثليه ، وهذه هى مهمة هذه اللجنة ، ولكى أحدد هذه المعايير ، لابد لى من أن أحدد دور المواطن الذى سيكون عضوا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . لقد تتبعت حلقات التنظيم الشعبي المقترح ، وعرفت أن الحلقة التى تمهد لما نحن هنا فى هذه اللجنة هى انتخاب ممثلين للهيئات بطريقة خاصة ليكونوا أعضاء فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

ما هو دور المواطن فى هذا المؤتمر ؟ كما أفهم سيقدم السيد قائد الثورة لهذا المؤتمر ميثاقا وطنيا لمناقشته ، فما هو هذا الميثاق الوطنى ؟ فى رأيى أن هذا الميثاق الذى سيقدمه السيد الرئيس هو برنامج عملى للمستقبل ، وهو اقتراح من سيادته بالخطوط العريضة التى يراها سيادته لمستقبل هذا الشعب فى ظل مجتمع اشتراكى ، وهو اقتراح بتحديد الإطار الذى سيعيش فيه فى المستقبل . انظروا أيها الاخوة إلى رسالة المواطن الذى سيحتل مركز العضوية فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، سيناقش إطار المستقبل ، سيناقش الخطوط العريضة التى سنلتزم بها فى حياتنا لتحقيق أهدافنا . ومن هنا أرى أهمية هذا الدور ، ومن هنا أرى ضخامة مسئوليتكم فى معاونة الشعب ، فى معاونة مجموعة الناخبين ليقوموا بدورهم فى اختيار هؤلاء الممثلين ، وإذا

بما انتهينا إلى هذا الوضع فإننا نريد اقتراحا عمليا ، نريد فكرة نستطيع بها أن نحقق هذا الرأى أو هذا العمل ، وإننا إذ نرجع إلى أصول الأمور كى نحدد هذا المواطن ، لابد لنا أن نضع له « كارت » مواصفات ، استمارة توصيف وما دمنا قد وصفنا الوظيفة ، فلا بد أن ذلك يؤدى بنا إلى تحديد مؤهلات المواطن الذى سيقوم على هذه الوظيفة ، العملية إذن عملية وضع الواصفات التى تتضمن تحديد المؤهلات ، لأننا عرفنا المهمة التى سيقوم بها هذا المواطن .

تفضلت الدكتورة حكمت أبو زيد فى الجلسة الأولى ، فحاولت أن تعالج هذه المسألة ، فأعطت أمثلة عملية ، فبدأت بالسن ، بالثقافة ، بالخبرة وتركت لنا أن نمضى فى هذا السبيل لنكمل مابدأت .

وفى رأيى أن استمارة التوصيف ، أى استمارة وصف المؤهلات اللازمة لهذا المواطن ، لابد أن تشتمل على تاريخه قبل قيام الثورة ومنذ قيام الثورة ، ولابد أن تشتمل على شخصيته ومدى استعداده ليتولى مركزاً قياديا ، لابد أن تشتمل على استعداده لأن يكون اشتراكيا ، ولابد أن تشتمل كذلك على الخدمة العامة التى مارسها طوال سنى حياته ، ولابد أن تشتمل على سمعته وإيمانه فى عمله ومدى تمسكه بالقيم الخلقية والروحية مثلا ، كل هذه الأمثلة نقدمها لحضراتكم ، وإنما لابد أن ننتهى إلى تحديد عناصر ثابتة فى استمارة خاصة ، وعملنا نحن فى هذه اللجنة هو أن نقدم مذكرة تفسيرية لكل عنصر من هذه العناصر بعد مناقشته من الناحية العامة ثم ننتهى إلى علاقة هذه العناصر وأهميتها بالنسبة للاشتراكية . إننا سنوزع أنفسنا على لجان ، ويجب أن نتناول هذه المسألة بالدراسة فى تلك اللجان ، وبعد أن ننتهى من تحديد هذه العناصر ووضع المذكرات لكل عنصر منها ، نستطيع عندئذ فى ضوء هذه المذكرات وفى ضوء تقييم العناصر أن نضع درجات لكل عنصر ، قلت إن هناك عنصراً ذكرته الدكتورة حكمت أبو زيد كمثل ، وهو عنصر السن وهو أساساً ليس له تقييم ، ولكن هناك عناصر الإيمان والخدمة والخبرة والشخصية لتولى المراكز القيادية ، وكل هذه العناصر ، لابد أن تقيم ، والعناصر الخاضعة للتقييم نضع لها مجموعة درجات ، ولتكن مثلا مائة درجة فعنصر يقيم بعشر درجات ، وعنصر

بخمس عشرة ، وآخر بخمس وعشرين وهكذا ، كل هذا التقييم أعرفه من المذكرات التي سيوضع ، والتي ستتناول أيضاً كيفية تقييم هذه العناصر ، بعد ذلك أعطى هذه الاستمارة لكل مواطن وهو سيستفيد منها حتما .

فالمرشح قبل أن يتقدم لترشيح نفسه سيأخذ نفسه بهذه المقاييس ، وهذا التقييم الذى سيوضع . ولن يكون الأمر فوضى كما كان الحال من قبل كان يفوز فى الانتخابات كل من أوتى القدرة على التلاعب بالألفاظ ، وإذا أدرك المرشح أنه سيكون محل تقييم من الناخبين فلن يتقدم لترشيح نفسه ، إلا إذ وجد نفسه كفئا أو مؤهلا لهذا المركز ، بل وسيبدأ بتقييم نفسه قبل أن يقيمه الناخبون ، فإذا وجد أنه قد حصل على ٩٠ درجة مثلا يتقدم للترشيح ، أما إذا وجد مجموع درجاته ٤٠ امتنع عن ترشيح نفسه ليحتفظ بكرامته .

إننى أسمع أحد الزملاء يسأل « الرسوب من كام فى المائة » وأقول رداً على ذلك أنه لامانع من أن نحدد درجات النجاح ، وإننى أعرض فكرة وسأتركها لكى تتفاعل فى اللجنة ونحددها تحديداً سليما .

وكذلك الحال بالنسبة للناخب الذى أهملناه فيما مضى ونعتمد عليه الآن فى تحقيق المجتمع الاشتراكى

إننى أتساءل أين المجهود الذى بذلناه لمساعدة الناخب وتوجيهه ؟ أين الضريبة التى دفعناها نحن المستنيرين المتعلمين لأكثرية الشعب التى حرمت الفرص التى لم نحرم نحن منها ؟ هذا فى رأيى هو المجهود الذى عناه السيد الرئيس بهذه العمليه كلها .

لقد أخذت هذه الفكرة ، وهى ليست اقتراحا ، أقول لقد أخذت هذه الفكرة بعد أن تدبرت وتمعنت فى حلقات التنظيم الشعبى فماذا وجدت ؟ وجدت لجنة تحضيرية ثم مؤتمرا وطنيا للقوى الشعبية يتم على أساس انتخاب رأسى ، وهذا المؤتمر يقدم له ميثاق وطنى ليناقشه ويوافق عليه ، ثم بعد ذلك يجرى انتخاب عام لتشكيل اتحاد قومى على أساس أفقى وهذا كلام جديد .

وجدت نفسى أفكر فى الحلقات المختلفة للتنظيم المطلوب ، فى مؤتمر وطنى

القوى الشعبية يعرض عليه الميثاق الوطنى ثم ننتهى بعد ذلك إلى انتخاب أفقى القاعدة الشعبية ، فوجدت الحكمة فى ذلك ، واستوحيت منها فكرتى فى أننا عندما نعمل استمارة التوصيف ونعطى كل صفة من الصفات درجة ونحدد نسبة النجاح ، ثم نقول بعد ذلك بأن يكون الانتخاب على أساس رأسى ما معنى الانتخاب الرأسى ؟ معناه أن يكون الانتخاب عن طريق الطوائف والمنظمات وهذا يعنى أنه يمكن إجراء انتخاب فى المصنع أو الهيئة أو القرية أو المسجد أو المؤسسة .

الواجب علينا يا إخوانى أن نتكلم للشعب وندع جانبا تلك الألفاظ الضخمه التى يختارها البعض ليستعرضوا عضلاتهم .

إن هذه الألفاظ الضخمة لا يطلبها الشعب . فالشعب يريد تلك البساطة ، بساطة الفكرة وعمق التفكير ، التى يتكلم بها السيد الرئيس ولذلك أرجو ألا نلجأ إلى الألفاظ الضخمة وأن ننتقى الألفاظ البسيطة التى تلزم لإيضاح الفكرة .

إن الحكمة فى الانتخاب الرأسى هى أن الناس يعرفون بعضهم البعض . فمثلا فى المصنع — إذا عرضت استمارة التوصيف — فالمجموعة تعرف بعضها البعض ولا يستطيع مرشح أن ينتزع ثقة الناخبين على أساس غير صحيح ، ومن هنا تأتى سلامة التمثيل ، ومن هنا نستطيع أن ندرك أن الممثلين سيكونون قادرين على مناقشة الميثاق الوطنى وهو برنامج المستقبل .

الناحية الأخرى بعد ذلك هى الخاصة بطريقة المناقشة فى هذه اللجنة ، ولى رجاء أتقدم به إلى سيادتكم فى هذا الشأن ولو أننى أكثر المستفيدين من المناقشات التى تجرى لأنها تكمل كثيرا من نواحى النقص عندى إلا أننى أشفق على رسالة اللجنة وعلى دورها الأساسى من أن تفوت الفرصة ويضيع الوقت فى مناقشات تتشعب إلى درجة جعلتنى أفكر فى أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الرجاء وهو ألا نستطرد خارج إطار الدور الرئيسى لهذه اللجنة إلا بالقدر الذى يلزم لإيضاح فكرة أو لتعزيز رأى . وبهذا نستطيع أن نعرض رأينا وفكرتنا دون أن نفقد الكثير من وقتنا الثمين .

نقطة أخرى وهى أننا نقول بضرورة الاتصال بالشعب وأود أن أذكر أنه قد سألنى أحد الناس سؤالا فقال إنكم تقولون إن الرجعيين هم الذين كانوا يملكون أكثر من مائة فدان فلو أنه فرض أنه فى يوم من الأيام حددت الاشتراكية الملكية بخمسين فداناً فقط فهل يدخل فى معنى الرجعية هؤلاء الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً .

إن الرجعية لها معنى واسع وليست تعنى امتلاك خمسين أو مائة من الأفدنة ولكنى أردت أن أعرض عليكم هذا السؤال لأنى لم أستطع الإجابة عليه .

كلمة أخيرة أرجو أن يسمح لى السيد الرئيس بأن أنقل إليه مشاعر الناس . إن أبناء هذا الجيل ياسيادة الرئيس يشعرون أنك قد طوقت أعناقهم بما بذلت فى سبيلهم وبما كسبت لهم مما لا يترك مجالا لمستزيد ولكنك يا سيادة الرئيس فى الأيام الأخيرة التى تفضلت فيها بحضور هذه الاجتماعات بهرت الناس ببساطة منطقك . بهرتهم بجمال تذوقك الاشتراكية العربية التى نبعت فى نفسك وتفاعلت معها فجاءت نقية صافية كصفاء نفسك .

يا سيادة الرئيس إن الناس تدعو لك أن يحفظك الله وأن يرعاك وأن يديمك لنا بقدر ما نحن فى حاجة إليك . والسلام عليكم ورحمة الله .

٣ — كلمة السيد مصطفى كامل مراد

السيد الرئيس ، السادة الزملاء :

لى تعقيب صغير على ما ورد فى كلام السيد الدكتور رفعت المحجوب والسيد المهندس أحمد كامل البدرى فقد ذكر السيد الدكتور رفعت المحجوب أن الرجعية هى وحدها التى خلقت الثورة بما أفسدت وحقيقة الأمر أن الرجعية وحدها لم تخلق الثورة ولكن الرجعية كانت أحد العوامل التى ساعدت على قيام الثورة . فالثورة لم تقم إلا نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية ، ونتيجة لتفاعل هذه العوامل كلها على مر العصور قامت هذه الثورة . فالرجعية لم تكن إلا أحد هذه العوامل التى ساعدت على قيام الثورة ولم تكن كما قال الدكتور رفعت المحجوب هى وحدها التى خلقت الثورة .

أما خلق هذه الثورة أى صنعها فقد قام به هذا الرجل الذى يجلس على رأس هذا الاجتماع وهو الرئيس جمال عبد الناصر .

ولقد ذكر سيادته أن محمد على انتزع خمس الأراضى الزراعية ووزعها على أولاده وأعوانه وتصحيحاً لذلك فإننى أقول إن محمد على ألغى ملكية الأراضى الزراعية وأصبح هو صاحب الأرض بأجمعها ، وإن ملكية الأرض الزراعية لم تنشأ إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى أيام سعيد ، حينما أخذ يقترض المال ويعطى ليفرض عليها الضرائب وازداد الأمر سوءاً واستفحل فى عهد الخديوى إسماعيل حينما زاد الاقتراض وازدادت حاجته للأموال ليجعل مصر قطعة من أوروبا كما قال .

فابتدأت الملكية تظهر منذ ذلك الوقت وإن لم تظهر بشكل حقيقى إلا فى أواخر القرن التاسع عشر ، فإذا أردنا أن نتعقب أملاك هؤلاء الرجعيين لوجدنا أنها لم تأت بالطريق الحلال أو بالشراء وإنما جاءت عن طريق الهبات التى كانت تمنح من الخديوى فى نظير مبالغ من المال وأرى أن من واجب الصحافة أن تتبع تاريخ هذه الثروات الضخمة لتتبين من أين أتت . أما بالنسبة لما قاله السيد المهندس أحمد كامل البدرى فقد ذكر سيادته أن السيد الرئيس سيقدم الميثاق الوطنى للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

وحقيقة الأمر أن القوى الشعبية هى التى ستضع هذا الميثاق وستخلق الميثاق الذى سيرتبط به جميع المرشحين عند انتخابات القاعدة الشعبية للاتحاد القومى . ذلك الميثاق الذى سيحدد أهداف الاشتراكية .

القوى الشعبية التى هى مصدر السلطات ومصدر الحكمة والبناء هى التى ستضع هذا الميثاق ، إن مهمة لجنتنا هى تحديد طريقة اختيار هذه القوى وهو ما أعتقد أنه التسلسل الطبيعى لظهور الميثاق الوطنى الذى سيرتبط به المرشحون فى انتخابات الاتحاد القومى وأشكركم .

تعقيبات ومناقشات

المهندس توفيق أحمد البكرى — لقد ذكر السيد الدكتور رفعت المحجوب

ثلاث ملاحظات ، جاء فى الملاحظة الثانية منها أنه يتمنى أن تقوم التعاونيات لدعم الحرف الصغيرة لتضم أصحاب هذه الحرف كالحدادين والنجارين، وأن تعمل على شراء الخامات لهم وتسويق منتجاتهم . وأرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييدى لرأيه وتحبيذى التام له ، وأذكر أن كل الدول التى أصيبت بزيادة عدد السكان قد لجأت إلى الحرف الصغيرة واليدوية لتتخذ منها وسيلة لإنعاش حالها .

حقيقة أن الأجور فى الحرف الصغيرة ليست مرتفعة مثل الأجور فى الحرف الآلية والثقيلة ، ولكنها تجيب على الأقل على التساؤل الذى ذكرنى أن العمال الزراعيين لا تدفع لهم الأجور المقررة فى القانون نظرا لأن العرض منهم يزيد على الطلب عليهم — وهو الأمر الذى ذكره سيادة الرئيس — وباتباعنا هذا الأسلوب تتلاقى النقطتان معاً ، إذ أن الحرف الصغيرة فعلا هامة وواجبة لأنها تؤدى إلى زيادة الدخل .

وبذلك يمكن أن نضمن لكل عامل فى الحرف الصغيرة معاشه وهى ليست فقط الحدادة والنجارة ، بل يمكن أن نضم إليها حرفا كثيرة جداً ، يمكن أن تستوعب كثيراً من القوى العاملة . النقطة التى أريد أن أذكرها فى هذا الصدد أن التعاون الذى ينادى به الدكتور رفعت المحجوب فى هذه الصناعات قائم فعلا — وإن لم يكن فى مدة طويلة ولكنه قائم ونشط — وأن عدداً كبيراً من المشروعات سيؤتى ثماره فى السنة الحالية أو السنة القادمة وإننا إذا انطلقنا فى هذا الميدان سيكون حوله خير كثير لنا إن شاء الله .

الدكتور رفعت المحجوب — ذكر الزميل الفاضل السيد مصطفى مراد شيئاً عن حديثى عن الرجعية والثورة وأود أن أقول إنه لو لم تكن فى مصر قبل الثورة رجعية فاسدة لما كان هناك مبرر لقيام الثورة لأن الثورة إنما قامت لإزالة الفساد ، ولو كانت الأمور صالحة ولم يكن هناك فساد فإن المنطق يؤكد أن الثورة لم تكن لتقوم .

أما الملاحظة الثانية فهى أدخل فى باب الحقائق التاريخية فأنا لم أتحدث عن موقف محمد على من الملكية ولم أدع أن الملكية كانت قائمة فى مصر فى عهد محمد على . ذلك قول لم يرد على لسانى مطلقاً لأن السلطان سليم كان قد استولى لنفسه على ملكية الأراضى الزراعية .

أما الملكية بالمعنى القانونى فإنها لم تتقرر قبل سنة ١٨٩١ فقبل هذا التاريخ لا يحق لى ولا لغيرى أن يناقش موضوع الملكية .

أما الذى قلته فهو أن محمد على كان قد استولى على خمس الأراضى الزراعية لنفسه فقد استولى على نصف مليون فدان من مجموع الأراضى الزراعية البالغ قدرها مليونين ونصف مليون من الأفدنة ولقد أردت ألا تمر ملاحظة السيد مصطفى كامل مراد حتى لا يتصور الرأى العام أن محمد على لم يستول لنفسه على خمس الأراضى الزراعية أو يزيد .

السيد أحمد فهيم — لقد ذكر المهندس أحمد كامل البدرى أن هناك استمارة للتصنيف والتوصيف توضع فيها درجات ولكنه لم يذكر لنا من الذى سيقوم بملء هذه الاستمارة وتقدير الدرجات قد يكون هذا ممكناً فى الشركات والهيئات التى توجد بها إدارات للعلاقات العامة ولكننا بصدد تنظيم كبير لا يمكن القيام فيه بهذا العمل .

وهناك ملاحظة عامة أود أن أذكرها وهو أننى أرجو أن يلتزم العضو الوقت المحدد للكلام وهو ربع ساعة لأننى أخشى أن ينتهى الوقت المحدد لنا ويكون هناك راغب فى الكلام لا تتاح له الفرصة فى إبداء رأيه . إننى لا أعترض على أن يكون هناك من يتكلم أكثر من ربع ساعة ولكنى أرجو أن يعطى كل راغب فى الكلام حقه فى ذلك على مر الجلسات وشكراً .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

كل عضو فى اللجنة سيتكلم بصرف النظر عن الشهر . واللجنة يجب أن تقوم بأعمالها كاملة ، لأننا نريد أن نحد من الكلام حتى لا تخرج المواضيع مبتورة ، خصوصاً أن هناك اتجاها للتوسع فى الكلام والإفاضة لأنه فى الحقيقة ، هذه فرصة لم توجد قبل الآن .

أقصد بالفرصة البحث فى هذه المواضيع الكبيرة . لى ملاحظة عن الكلام

الذى اتجه إلى الميثاق أكثر مما اتجه إلى تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، لكن أنا فى تعليق الآن أريد أن ألم الكلام ثانية وأرجعه إلى الطريق الذى يجب أن نتجه فيه . فالغرض من هذه اللجنة هو تحديد قوى الشعب الوطنية وتحديد طريقة تكوينها — تفرعت المناقشات ، من تعريف من هو الشعب ، ومن هم أعداء الشعب إلى تعريف الرجعية ثم التعاون ثم الاشتراكية . ثم دخلنا فى جدل بين التعاون وبين التجارة وما هى الغرف التجارية — مواضيع كثيرة جداً .

الحقيقة . سوف لا نستطيع أن نلم بكل هذه المواضيع بدقائقها فى الميثاق أبداً . في الميثاق سنضم المواضيع بشكل إجمالى وسنحتاج إلى عمل كبير جداً بعد ذلك لنفصل كل موضوع من هذه المواضيع . ولكن كل واحد يصبو إلى الكمال فى بحثه وفى تصوره للتنظيم الجديد .

نرجع ونقول إن هناك ثورة اجتماعية وهذه هى النقطة الأساسية . بدأت أساساً سنة ١٩٦١ بعد ثورة سياسية سنة ١٩٥٢ هذه الثورة الاجتماعية لم يكتمل لها النجاح حتى الآن . ولم تصل إلى أهدافها كاملة ، ولكنها فى أول الطريق طريق تحقيق العدالة الاجتماعية ، طريق إزالة الفوارق بين الطبقات ، طريق الفرص المتكافئة ، طريق التنمية الذى عبرنا عنه إجمالا بالكفاية والعدل . إذن نحن فى أول خطوة فى الثورة الاجتماعية . وفى هذه الخطوة التى لابد أن تتلوها خطوات حتى تكون هناك عدالة اجتماعية ، لابد لنا أن نؤمن خط سيرنا . نؤمن ظهرنا ونحن نسير . هذا الذى جعلنا نقول من هو الشعب . ومن هم أعداء الشعب والذى جعلنا نقول إن الشعب هو صاحب المصلحة فى هذه الثورة الاشتراكية أو فى هذه الثورة الاجتماعية .

أعداء الشعب فى هذه المرحلة هم أعداء أو هم الذين لا مصلحة لهم فى هذه الثورة الاجتماعية . يعنى فيه تناقض متعارض بالنسبة لوضع متعارض . أناس لهم مصلحة فى شىء . وأناس لا مصلحة لهم فى شىء . فإذا كنا على قناعة كاملة من أن طريقنا هو طريق الثورة الاجتماعية ، طريقنا هو طريق الاشتراكية ، طريقنا هو طريق العدالة الاجتماعية . وأننا سنسير فى هذا الطريق حتى نذيب الفوارق بين الطبقات وحتى نقيم مجتمعا تتكافأ فيه الفرص وحتى نقيم مجتمعاً متحرراً من أنواع جميع الاستغلال من الاستغلال السياسى والاقتصادى

والاجتماعى . يصبح من اللازم أن نحدد الفئات التى ستعيق هذا التطور أو التى ستعيق هذه الثورة . فى أول يوم وفى ثانى يوم من المناقشات جاء ذكر الإسلام ، وماذا حدث حينما انتصر الإسلام ورجع النبي عليه الصلاة والسلام إلى مكة منتصرا ، حصل اختلاف فيما تم فى هذا الوقت . قيل « اذهبوا فأنتم الطلقاء » وقيل أيضا « من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن » وقيل أيضا إنه قال إن المنافقين يقتلون ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة . متى حصل هذا . حصل هذا فى الثورة الإسلامية فى الدعوة الإسلاميه بعد أن نجحت بأكثر من عشرين سنة . لكن إذا رجعنا إلى أول يوم للدعوة الإسلامية حتى دخل النبي مكة نجد أنه كان هناك كفار وكان هناك مؤمنون . كان مجتمعا مقسما .

المؤمنون الذين أيدوا الدعوة الإسلامية من أول يوم ، الكفار الذين ناهضوا الدعوة الإسلامية من أول يوم . ولكن هذا لم يمنع — أنا سأعبر عنهم بالكفار — من أن ينضموا إلى الإسلام وكانوا من أكبر الدعاة للإسلام . والمثل على هذا هو عمر ابن الخطاب . إذ بعد فترة انضم إلى الإسلام . ولكن طوال هذه الفترة كان هناك مسلمون مؤمنون وكفار . كان أبو سفيان يقود جانب الكفار ، وكان النبي عليه الصلاة والسلام يقود الدعوة . إذن لم يحدث هذا إلا بعد الانتصار التام وبعد ماحصل هذا لم ينته الأمر ، حصل بعد ذلك ردة . حصلت ردة عن الزكاة . حصلت ردة عن الإسلام . حصلت ردة عن النظام الاسلامى كله ، وعن الدعوة الاسلامية كلها . ثم بدأت حروب أهلية للقضاء على هذه الردة . ولتمكين الدعوة . وقال أبو بكر نحارب فى سبيل الزكاة ، وحارب . فإذا جئنا اليوم فى أول سنة من ثورتنا الاجتماعية وأردنا أن نأخذ من هذا مثلا ، لابد للثورة الاجتماعية أن تسير فى طريقها وتؤمن حتى ننتصر ، حتى نزيل الفوارق بين الطبقات . حتى نقيم عدالة اجتماعية . حتى نقيم الفرص المتكافئة بين الناس : هذه هى أهداف الثورة . إن العمل الذى اتخذ فى يوليو الماضى لا يمثل بأى حال كل الثورة الاجتماعية ، إننا بدأنا فى الثورة الاجتماعية ، بطريقة جدية بهذه القوانين ولكن الثورة الاجتماعية ستسير فى طريق طويل من أجل الكفاية ومن أجل العدالة .

هذا موضوع لا بد من أن يكون فى تفكيرنا باستمرار طبعا وأنا استشهد بهذا المعهد الإسلامى وبالدعوة الإسلامية لأن الله أعطانا من هذه الدعوة حكمة لنتبعها فى حياتنا . والذى يدعونى أن أقول هذا أن راديو دمشق بعد الجلسة الماضية قال إن جمال عبد الناصر يشبه نفسه بالرسول ويقول إن دعوته مشابهة لدعوة الرسول ؛ طبعا طالما أننا نتكلم ضد الرجعية فإن راديو دمشق سيشتمنا لأن راديو دمشق قام على الرجعية وأقامته الرجعية . طالما أننا نعمل من أجل الثورة الاجتماعية فسيظل أصحاب الدعوة الرجعية الانفصالية فى دمشق يحاولون أن يبعدوا عن الشعب العربى آثار هذه الثورة الاجتماعية . طبعا لن أستطرد فى الرد عليهم لأنهم يقفون ضد التطور الطبيعى للتاريخ . الثورة الاجتماعية ستجرف الرجعية وستقضى على الانتهازية لأن هذا هو التطور الطبيعى للتاريخ . ولنعد لحديثنا . من هم أعداء الشعب . ومن هو الشعب هذا الموضوع يجب أن نعرفه ويجب أن نحدده . فى تحديده ليس من الضرورى أن نضع مواصفات عن هذا الشعب ، وعلى أى وجه يكون ، وليس من الضرورى أن تعمل الاستمارة التى قال عنها الأخ البدرى ، لأن هذا يدخلنا فى عمليات لا أول لها ولا آخر . أنا أقول الشعب هو الذى لا يكون كذا ولا كذا ، سيأتى المنافقون بعد ذلك .

المنافقون تكشفهم الأيام ، كل منافق سيكشف ، كل مخادع سيكشف ولكن فى تنظيم هذه العملية لم نعقدها أيضاً ولم نقل لجنة تحضير ، ومؤتمر قوى عاملة ثم مؤتمر قوى لكى نعقد ، بل بالعكس العملية بقصد التبسيط حتى نسير فى الطريق الصحيح يبدو لى أننى لم أشأ أن أتكلم بالأمس فى هذه النقطة ولكنى لا بد أن أتكلم فيها اليوم وهى : كيف ننظم قوى الشعب العاملة ؟ ومن الطبيعى أن الإنسان عند وضع البيان السياسى يضعه وهو متخيل فى رأسه صورة فهمت هنا من بعض إخواننا الذين دافعوا عن النقابات والذين قالوا إن النقابات حرة والذين قالوا إن النقابات غير حرة قد يكون فى مفهوم بعض الناس أننا سنأخذ النقابات الموجودة ومجالس إداراتها ونقول إنهم الذين سيمثلون مؤتمر قوى الشعب العاملة

أنا لا أظن أن العملية ستكون بهذا الشكل أبدا . لأن هذه النقابات عندما انتخبت كان ذلك لمهمة معينة أو لوظيفة معينة أما المؤتمر فهو عملية أخرى غير الوظيفة التي انتخبت من أجلها هذه النقابات وأنا لو كنت فى نقابة لا أذهب لإعطاء صوتى فيها لأن انتخاب النقابة لا يهمنى . لكن انتخاب النقابة من أجل المؤتمر موضوع كبير جداً . لابد أن أذهب إليه وأعطى صوتى وإذا كنت لم أصوت فى النقابة فى كل مرة من مرات الانتخابات ، أعتقد أن العملية هذه المرة هامة لأن فيها مستقبل بلد ومستقبل فكرة ومستقبل شعب فيجب أن أذهب وأعطى صوتى . إذن العملية حسب البيان السياسى هى تكليف هذه اللجنة بوضع أسس انتخاب حر وليست الإتيان بالنقابات لتقول لهم تعالوا أنتم مؤتمر قوى الشعب الوطنية . وإنما العملية أننا سنأتى بقوى الشعب الوطنية على أساس من الانتخاب الحر .

تأتى بعد هذا النقطة التالية . إذا كانت قوى الشعب الوطنية ستأتى على أساس من الانتخاب الحر ، هنا حصل كلام كثير . أناس قالوا ننظر للنقابات وأناس قالوا ننظر للطوائف . وأناس قالوا ننظر للجمعيات التعاونية . وأناس قالوا ننظر للنوادى . يهيأ لى أن واجبنا نحن بعد هذا أن نقرر ماهى قوى الشعب العاملة التى ستأتى بممثليها عن طريق الانتخاب الحر ليشتركوا فى مؤتمر قوى الشعب الوطنية . بعد ذلك تأتى النقطة التالية . هل تجرى الانتخابات كما قال اليوم الدكتور المحجوب على مستوى الجمهورية أو على مستوى المحافظات . أعتبر أن هاتين النقطتين هما النقطتان المهمتان . قلت إن مؤتمر قوى الشعب العاملة لن يمثل البلد كلها بل سيمثل القوى العاملة ومعروف أن القوى العاملة هى الفلاحون والعمال والتعاونيون والنقابات أو المهنيون ولا أقول النقابات المهنية وهيئة التدريس فى الجامعة والطلاب إلى آخر هذه الفئات أو إلى آخر هذه التنظيمات ، كل واحد من هؤلاء يمثل قوى شعبية عاملة منظمة ينتخبون ممثلين عنهم لمؤتمر قوى الشعب الوطنية أو القوى العاملة الشعبية .

ننتقل إلى الميثاق . يقول مصطفى كامل مراد إن الميثاق سيضعه الشعب . ما هو الميثاق ؟ لابد من أن يكتبه أحد ويقدمه . لن نقعد نتكلم سنة . ثم نجد أن الميثاق قد خرج مكتوباً وحده . بأى حال من الأحوال لابد أن يكون الميثاق مكتوبا ويقدم

كشروع . وإذا قلنا إننا سنضمه أثناء كلامنا أو فى اجتماعاتنا . فلابد من الرجوع أولا وأخيراً إلى واحد منا يضع هذا الميثاق ويقدمه وأظن أنه قد جاء فى البيان السياسى أن الميثاق سيقدم إلى المؤتمر من رئيس الجمهورية . إذن رئيس الجمهورية هو الذى سيضع هذا الميثاق . يعرض هذا الميثاق على المؤتمر وسيكون هذا مشروع ميثاق يناقشه المؤتمر ويستطيع أن يعدل فيه أو يضيف إليه أو يحذف منه أنا لى رأى فى الانتخابات بالنسبة للبلد أى بالنسبة للجمهورية كلها ، أو بالنسبة للمحافظات ، فى رأيى أن الانتخابات تكون على مستوى المحافظات ومباشرة . فمثلا بالنسبة للمهندسين تجرى انتخابات للمهندسين بالقاهرة والمهندسين بالاسكندرية والمهندسين بالغربية وهكذا ثم يؤخذ عدد من كل منها لأن كل محافظة أدرى بمن فيها وكذلك الحال بالنسبة للعمال ستجرى انتخاباتهم على مستوى المحافظات . الانتخابات ستجرى فى المحافظات على مستوى مهنى بالنسبة للعمال . هذا يعطينا تمثيلا مباشراً من المحافظة رأساً إلى المؤتمر .

أما فيما يتعلق بعدد أعضاء المؤتمر ففى تصورى أثناء وضع هذه المذكرة قد يكون ١٥٠٠ وقد يكون ١٧٠٠ أو ١٣٠٠ أى أن العملية يمكن أن يكون فيها مجال نعمل فيه .

ثم عندما يأتى المؤتمر يكون هناك مجال الكلام عن الفلسفات المختلفة ولو أن الكلام فيها الآن مفيد جداً لأنه يفتح نقطاً لها كل الفائدة . وسيكون المجال مفتوحا فى المؤتمر بصورة أكثر لكى يتكلم كل من يريد فى نقطة من النقط . طبعاً أننى لم أبدأ بعد فى وضع أى كلمة فى الميثاق . ومن الآن من يريد من حضراتكم أن يشترك فيه ببحث وعنده أبحاث فيتصل بالسيد كمال الدين حسين ليشترك فى هذا العمل الذى أعتبره عملا هاما جداً ويحتاج لجهد كبير وبخاصة إذا كان هذا الميثاق سيشمل كل ناحية من نواحى الحياة . طبعا أن الميثاق الذى سنتجه إليه مبنى على أساس ثورتنا الاجتماعية ومبنى على أساس إنهاء استغلال الإنسان للإنسان ، وإزالة الفوارق بين الطبقات .

أردت اليوم أن أتدخل وأرد الكلام ثانية إلى خطط العمل لأننى لاحظت

أننا خرجنا عن خط العمل الطبيعى إلى تعريفات ، أنا عندى عدد كبير جداً من التعاريف عن الاشتراكية . ويبدو لى إلى الآن أنه لو خلا كل فرد إلى نفسه فستجدون أننا متفقون ولكن إذا حاول كل واحد أن يفسرها لفسرها على هواه وكما يتصور . لسنا هنا نظاريين فحسب ولن نكون نظريين تجريديين أو مجردين أبدا لى سنقول كلامنا ولابد أن نراعى فى نفس الوقت التطبيق والممارسة ونصل من هذا الكلام ومن هذه الممارسة إلى نظرية . والنظرية ليست إلا دليلا للعمل . وأنا قلت أن لدى دليلا للعمل . أسير عليه إلى اليوم وهو المبادىء الستة التى أعلناها يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

٤ — كلمة السيد عمر كامل الوكيل

السيد رئيس الجمهورية ، السادة أعضاء اللجنة . فى أمسية الأحد ٢٦ من نوفمبر تم الاتفاق فيما بيننا أن نمس موضوعين هامين هما : ما هية القوى الشعبية التى يجب أن ينتخب منها أعضاء المؤتمر ، والنقطة الثانية كيفية الوصول إلى اختيار أعضاء المؤتمر .

وغنى عن البيان أنه كان من الواجب أن تركز الأنظار تركيزا تاما على هاتين النقطتين حتى نصل إلى نتيجة هامة فيما يخص هذين الموضوعين .

وإنما الذى حدث أن البعض منا قد حوم حول هاتين النقطتين دون أن يدخل مباشرة إليهما ، والبعض قد مسهما مساً ضعيفا وألقى عليهما ، ضوءاً باهتا ، وحتى من تكلم فيهما ، تكلم فيهما من ناحية تخصصه ، وبمعنى آخر تفرقنا وتشتتنا فى المناقشات وأصبح الموضوع إلقاء محاضرات على مستوى يقرب من مستوى الجامعة . . .

ومع احترامى لكل الآراء التى ذكرت ولسلامة المادة التى قدمت بها هذه الموضوعات ، إلا أننا فى الحقيقة نخشى أن يتشابه البقر علينا ، وأن تتوه الإبرة فى كومة التبن ، وأن نضل الطريق فى متاهات هذه المناقشات إذا تركناها بغير تنظيم .

وليس معنى هذا أنى أرى أن تحد المناقشات ، وإنما أرجو أن تنظم ، وأرجو أن يوافقنى الزملاء على أن نبحث هذين الموضوعين على فرض أنه بحث علمى . وفى

البحوث العلمية نبدأ البحث فى دائرة معلومة تضيق دائرة البحث تدريجيا حتى نصل إلى النتيجة المرجوة .

ولذلك أقترح ، بل ألتمس من الزملاء أن يوافقوا على هذا الاقتراح .. أن نخطط أولا وننظم رءوس الموضوعات ونناقش كل موضوع مناقشة طويلة حتى نخرج منها بتوصيات . وفى نهاية المرحلة يمكننا أن نضم هذه التوصيات . إلى بعضها لتكون هى النتيجة المرجوة .

ولا أستبد بطبيعة الحال بالرأى وإنما سأقترح رءوسا للموضوعات هى على سبيل المثال ، لا الحصر . فمثلا لنا أن نتكلم فى ما هية الديموقراطية والاشتراكية لكى نخلص منهما ، أى لون من هذه الألوان يليق بنا ، وأى اتساع فيهما نتحرك فيه . ذلك لأن الديموقراطية ليست لفظة جديدة وكلنا نعلم أننا عشنا يوما ما فى ديموقراطية زائفة وافدة من الغرب ، عشنا فى هذه الديموقراطية ببرلمان وأحزاب وكانت نتيجة الديموقراطية كبت حرية الرأى ووأد المساواة ، ووضعنا جميعاً فى وضع لا نرتضيه ، وانقسمت الأمة بهذه الديموقراطية إلى طبقتين ، طبقة الأحزاب الحاكمة ، وطبقة المحكومين الذين قاربوا — فى المدارك والقوى — العبيد .

كذلك سمعنا يوما ما ، أننا نعيش فى اشتراكية ، ومن أسف أن هذه الاشتراكية آلت إلى رأسمالية — كل هذا قبل الثورة — وهذه الرأسمالية اعتصرت خيرات هذا البلد الأمين وتحولت إلى نقود فى جيوب وخزائن المستعمرين والمستغلين ، واستعملت هذه المادة فى شراء الذمم وفى كبت الحرية وفى الاتجاه بنا إلى هذا الاتجاه الذى كان من نتيجته أن قامت الثورة لتنشلنا من هذه الوهدة .

من ذلك يمكن أن نستخلص موضوعا آخر . فطالما أن الشعب كان عبداً لفئة معلومة يمكن أن يضمهم إطار الرجعيين ، سواء كانوا إقطاعيين أو مستغلين أو رأسماليين أو منافقين ، وهؤلاء جميعا سيماهم على وجوههم . فهل من الممكن أن نقول إن القوى العاملة للشعب هى تلك القوى التى كانت مستعبدة ... مزارعين أو عمالا ، معلمين أو متعلمين ، جهلاء أو أميين . هذه هى الطبقة التى تكون كتلة الشعب تقريبا إذا انتزعنا منها هؤلاء الرجعيين .

الموضوع الآخر الذى يجب أن يثار هو أنه إذا أمكننا تحديد القوى العاملة فى هذا الشعب لا ستتبع هذا أن نعلم ما هى القوى المعوقة سواء كان هذا التعويق عن عمد أو عن جهل ، وكيف يمكن التعويق عن دفع عجلة البناء الثورى .

ثم نقطة ثالثة وهى الانتخابات .... وحديث الانتخابات يجرنا أولا إلى القول بأننا نؤمن جميعا أن كل تنظيم من التنظيمات يجب أن يخضع لانتخاب مباشر حر . هذا لا مناقشة فيه ، وإنما موضوع الانتخابات موضوع أمره عجيب ، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يصف متاعب الانتخابات ولا ما حدث فى الانتخابات إلا من يكون قد دخل هذه الانتخابات . ولذا ينطبق عليه قول الشاعر :

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيها

الانتخابات بوضعها الراهن وعدم وضع قيود عليها سواء من ناحية الناخبين أو المنتخبين - فى الحقيقة لا تعطى إطلاقا نتيجة محمودة ، بل عادة تعطى صورة انقسام بين الناس ، وإننا ونحن نؤمن بضرورة إجراء انتخابات حرة ، يجب أن نتكلم فيما يأتى :

هل تتم الانتخابات موحدة فى يوم واحد فى الجمهورية كلها ، أو هل تتم فى محافظة بعد محافظة حتى يمكن أن نجد من رؤساء اللجان من يمكن أن توكل إليه هذه المهمة فى دقة وأمانة ، ثم هل سيسمح بحق الانتخاب للجميع بلا قيد ولا شرط ، أم سيحدد أناس لا يدخلون الانتخابات لا ناخبين ولا منتخبين ، وهذه تجرنا إلى ما يأتى :

من هم الواجب عزلهم ، أو الواجب تحديد أماكنهم . أقول إنى أعتقد أن هذه المهمة يجب ألا توكل إلى هذه اللجنة بل هذا شأن الدولة فالدولة التى طردت ملكا وأجلت مستعمراً وأممت قناة وهدمت إقطاعا ، أعتقد أنها كفيلة بأن تضع كلا من هؤلاء فى موضعه والسلام عليكم ورحمة الله .

مناقشة

السيد خالد محمد خالد — لا أذكر أنى ترددت أمام كلمة أريد إلقاءها مثلما ترددت هذه اللحظة عندما طلبت الإذن بهذا التعقيب ولم أتردد لأنى أهاب مناقشة

السيد الرئيس جمال عبد الناصر فأنا منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأنا أدير فى كتبى مناقشة أمينة لثورتنا ولقائد ثورتنا . إنما ترددت لأن السيد الرئيس عندما عرض لموقف الرسول عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة ، ذكر أنه إنما يعاود الحديث فى هذا الأمر لأن راديو دمشق قال ما قال .

قلت لنفسى حين بدا لي أن من واجبى أن أعقب على كلمة السيد الرئيس ، ترى هل أتقدم لأعقب وأعطى راديو دمشق وغير راديو دمشق فرصة للمناوأة ؟ وألهمنى الله الرشد سريعاً فقد أدركت أن الحق هو الحق لا ينبغى أن يصدنى أى اعتبار عن الجهر به . هذا هو الأمر الأول . والأمر الثانى أنه لا شىء فيما أعلم يستطيع أن يرد كل إذاعة مناوئة خاسرة صاغرة سوى أن تسمع حرية الكلمة فى هذا المجتمع تجاجل وتدوى لا تخاف ولا تخوف .

السيد الرئيس ذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام فى فتح مكة قال : من دخل المسجد الحرام فهو آمن ، لأن الإسلام كان قد انتصر وتم نصره . فى الحقيقة أننى عندما ذكرت هذه الواقعة فى كلمتى فى الجلسة الأولى كنت أحاول أن أعطى رمز لا أكثر ولا أقل . كنت أحاول أن أقول ليكن لنا فى مجتمعنا الجديد مسجد حرام ، هو البناء الاشتراكى العادل الذى نقيمه . فلنقل للناس جميعا هذا مسجدنا الحرام ، من دخله فهو آمن . ومن ثم لم أكن أجد فى الحقيقة مبرراً لأن أفيض فى بيان الواقعة التاريخية الخاصة بهذا الشأن . الرسول عليه الصلاة والسلام لم يقل ذلك وقد تم نصره بل قال ذلك وهو فى اللحظات الأولى من النصر . الرسول بعد فتح مكة ظل يخوض حروبا ومغازى مع أعداء الله وأعداء دعوته ، ولكنه صلى الله عليه وسلم ، أدرك أنه وقد فتح الله له معقل الكفر هذا ، فإن ثمة أناسا كثيرين كانوا يناوئونه ظنا بأنه لم ينتصر ، كانوا يناوئونه خوفا من دهاء قريش وقوة قريش ، أما الآن وقد فتح مكة ودهم قريشا فى عقر دارها ، أما الآن وقد هدم وحطم سلطانها ، فإن الكثيرين جداً سيقبلون على دعوته حتى من بين الذين كانوا يعادونه أو يضطرون إلى معاداته ، عندئذ فتح لهم قلبه الكبير لأنه صاحب دعوة كبيرة وقال لهم ما تظنون أنى فاعل بكم ، قالوا خيراً ، أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء .

أما أعداء الدعوة — وأقصد بهم الذين لم يؤمنوا بالدعوة — الذين ظلوا على دينهم فقد اعترف بهم محمد أعضاء فى مجتمعه ، وضمن لهم حقوقهم ... فأهل الكتاب الذين لم يجدوا رعاية لحرماتهم وبقوا على دينهم ولم يدخلوا الإسلام ، ولم يؤمنوا بالإسلام ، أخذوا كل حقوقهم فى المجتمع الإسلامى . هذا ما كنت أريد أن أقوله .

كنت وما أزال أريد أن أقول إننا — كما قال السيد الرئيس أكثر من مرة — كنا فى ثورة سياسية ، والناس كانوا يتعاملون مع مصالحهم ومع علاقاتهم بالدولة والمجتمع وسط القوانين التى وضعتها الثورة ، هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للأسرة التى ذكرها السيد الرئيس بالأمس أن تمتلك ٣٠٠٠ فدان . .

هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للذين اشتغلوا فى التصدير والاستيراد ، حتى جاءت الساعة المباركة التى دعم الله فيها بناءنا السياسى وأخذنا نستقبل مسئولياتنا نحو بناء مجتمع اشتراكى . حسن هذا . . سيكون لهذا المجتمع دستور يحدد جوهره ويحدد شكله ، لا أقول النهائى . فالأشكال دائما فى تطور ، ولكن شكله المثالى . عندئذ سنقول للناس هذا مجتمع جديد رضيه الشعب واختاره ، من يقاومه سنقاومه ، من يؤمن به سيكون له مالنا وعليه ما علينا .

أنا لم أقل غير هذا وما أزال أعتقد بأنى مؤمن وعادل ومنصف فى كل ماأقول.

صدقونى أيها السادة ليس من صالح أحد أبداً أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه ، بشعارات عنيفة أبداً . يجب أن نسلحه بطبيعته ، طبيعته الطيبة ، واليقظة والوفاء والحب . فلنسلحه بطبيعته هذه ، وهو شعب ذكى وقوى .

هذا ماأريد أن أقوله وسأظل أقوله ، وسأظل أنادى به لأنى أومن بشعبى ، ليس لى أية مصلحة ، لست غنيا ، ولست من أسرة ثرية ، لقد رأيت المحضر يدخل بيتنا وأنا طفل أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمنى أنا وإخوتى من اللبن لا لأننا كنا نماطل الدوائر والتفاتيش ولكن لأن أبى كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش رأيت هذه الدوائر وهذه التفاتيش السنية تنتزع أبى فى منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه . أتهم بتحريض الفلاحين على إشعال النار فى أقطان التفتيش . لست أنا الذى يمالىء الرجعية أو يطلب الرحمة لها . لقد كنت مخطئاً حين طلبت الرحمة لمن نسميهم أعداء

الشعب ، أنا أطلب لهم العدل ، لأنه لا ينبغى أن يؤخذوا أبداً بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى . لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى .

هذا ما أريد أن أقوله ، وهذا ما أريد أن أبينه ، ولست أريد أن أطيل عليكم .. وشكراً .

السيد رئيس الجمهورية — بالنسبة لما ذكره الأخ خالد ، فإن حرية الكلمة موجودة . نحن لم نقيد حرية الكلمة بل بالعكس قلت من أول يوم إن حرية الكلمة موجودة وأكرر الآن أنها موجودة ، وهى موجودة من أول يوم ، وبالنسبة لك أنت بالذات كانت موجودة وكنت تكتب فى الأهرام وأنت الذى تركت الأهرام ولم يخرجك أحد منه ، ولم يمنعك أحد من أن تكتب بأى حال . أنا أقول إن حرية الكلمة موجودة ، وطوال السنوات العشر الماضية كانت موجودة ، كنت أود أن أسمع من الأستاذ خالد محمد خالد إذا كان قال كلاما أو كتب كلاما ولم ينشر ، كل الكلام الذى كتبه نشر ، وكل الكتب التى ألفها نشرت وحرية الكلمة موجودة على أوسع مدى وعلى أوسع باب . وبالنسبة للخوف فليس هناك محل للخوف لأن العملية ليس فيها خوف . أعداؤنا يحاولون أن يبينوا أن لنا نظاما يخيف ، والله ما أخفنا أحداً إلى الآن أبداً .

شتمتنا الرجعية شتيمة لا أول لها ولا آخر وأنت سمعت طبعاً بنفسك الشتيمة وما تردد من شتائم ، وأنا أعرف الذين شتموا كلهم ولم نعمل لهم شيئاً فالعملية ليست محاكمة . . العملية ليست مؤاخذة . . العملية ليست عدلا .. العملية أننا لا نقف هنا لنقول إننا نطلب الرحمة ونطالب العدل لأننا لسنا فى محكمة . . إننا لا نحاكم الشعب بأى حال .. نحن ننصف الشعب ونؤمن الشعب فإذا كنت الآن ذاهباً للقتال فى معركة ، فيجب أن أطمئن على أن الجيش الذى معى ويقاتل فى هذه المعركة قياداته قيادات مؤمنة بهذه المعركة ، فإذا لم تكن القيادات مؤمنة بهذه المعركة فإن كل العساكر الذين سآخذهم معى سيكونون ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادات . هذا ما قلته بالأمس بالنسبة للكلام الخاص بدمشق ، وأنا لم أقل إنى كررت هذا

الـكلام لأن راديو دمشق ذكره ، بل قلت إننى كررته رغم أن راديو دمشق ذكره ، يعنى أننا لا يهمنى .

أنا أريد أن أقول شيئاً ، إن أعداءنا يحاولون أن يشككوا فى كل كلام نقوله . ويجوز أنك لا تسمع إذاعة دمشق ، ولـكن أنا أقرأ ما تذيعه دمشق وإسرائيل وصوت الأحرار ولندن وباريس ، وأقرأ كل الجرائد يومياً . وأرى كل كلمة ، وأعتقد فى قرارة نفسى أن هذا الـكلام كله لا يعنينا أبداً من أن ننتقد أنفسنا ، وقت رغم هذا وانتقدت نفسى ، وانتقدت عملنا لأنى لست خائفاً ، لأنى مؤمن بالعمل الذى أعمله ، ولأنى أعتبر أننا نعمل فى رسالة . لأننا لسنا موظفين ، أنا لست موظفاً كرئيس جمهورية .

فى يونيه سنة ١٩٥٦ انتخبونى رئيس جمهورية لمدة ٦ سنوات ، وبعد شهر صدر قرار تأميم قناة السويس ، وكان القرار فيه مغامرة ، ليست مغامرة برياسة الجمهورية فقط بل مغامرة بحياتى ، وكنت مقتنعاً بأنه لا بد أن نسير فى هـــذا الطريق بدون تردد ، فالعملية ليست عملية وظيفة أو رئاسة أو مصلحة — وتعبها والله أكثر من راحتها — وهو تعب لا أول له ولا آخر . أقول حياة ولا أقول وظيفة .... الناس الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليه ، يقولون إنه حكم عليهم بالمؤبد وها هم جالسون هنا .

فالعملية عملية رسالة . . والعملية عملية تأمين لهذه الثورة الاجتماعية . . ولغاية ما نعمل هذا الدستور ، فأنا مسئول أن أؤمن هذه الثورة ، والشعب مسئول أيضاً أن يؤمن هذه الثورة ولـكن إذا انتكست هذه الثورة ، فأنا مسئول أيضاً عن انتكاسها والشعب مسئول . . ولـكن إذا انتكست بدون أن أوفر لها سبل الأمن ولا أقول سبل الإرهاب . . ولا أقول سبل الخوف . . ولا أقول سبل الظلم . بل أقول سبل الأمن . لو كنت أقول الظلم كنت تقدر ترد وتقول عدل ، لـكننى أقول الأمن ، وهذا ما أقصده من تأمين ثورة الشعب . . تأمين الثورة الاجتماعية .

الجماعة الذين دخلوا عليكم فى بيتكم وضربوكم وجروكم بالليل موجودون . والله إذا وجدوا الفرصة لدخلوا علينا فى بيوتنا وضربونا أيضاً وجرونا بالليل ، ولن يتركونا .

أنا كنت أتكلم عن العدل ، فأنا مسئول عن العدل فى هذا البلد . مسئول أمام الله . مسئول أمام الناس .. مسئول أمام نفسى ، لأنى مسئول عن كل ما يحدث ومسئول عن كل عملية تحصل باعتبارى رئيس جمهورية انتخبه هذا الشعب فى فترات حرجة وفى مرحلة تطور كبيرة من مراحل حياته .

نحن لم نظلم .. حاكمنا .. من هم الذين حاكمناهم ؟ حاكمنا الإخوان المسلمين نتكلم إذن على المفتوح .. ولماذا ؟ هل حاكمناهم افتراء ؟ أم لأنه كان يوجد جيش مسلح ليستخدم للانقضاض على هذا الشعب . ألم يحدث هذا فى سنة ١٩٥٤ ؟ هل بدأنا بالعدوان ؟ وهل تركناهم فى السجون ؟ خرجوا من السجون وأكثرهم أفرج عنه قبل أن تنتهى مدة العقوبة ، وأكثرهم ممن كانوا فى وظائف وفصلوا ، وضع لهم قانون خاص لكى يعودوا إلى وظائفهم . هذا هو العدل الذى كنا نتبعه ونسير عليه .

لم نقل أبداً إن هذه فرصة ليبقوا فى السجن ، أمامهم عشر سنوات أو ١٥ سنة فنتخلص منهم .

أنا لا أريد أن أتخلص من أى شخص فى هذا البلد . أريد أن أجمع كل أبناء هذا البلد وقد خرج منهم بعد سنتين وثلاث وأربع عدد كبير جد من الذين هداهم الله وأرجو أن يهديهم الله .

وبالنسبة للمعتقلين الشيوعيين فى الناحية الثانية ، نحن لسنا ضد الماركسية أبداً بأى حال من الأحوال ولا ضد اليسار : بل إننا ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية . وأى شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن لهذا الوطن .

يوجد شيوعيون طلقاء ، وأنت تعرف ذلك ، وأنا أعرف ذلك ، وكل الناس يعرفون أنه يوجد ماركسيون خارج السجون . أنا أعرف ذلك ولكنهم لا يأخذون تعليمات من دول أجنبية .. فالحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا ، وقيادته موجودة فى صوفيا ويأخذ تعليمات من بلغاريا ، كيف أقول عن هؤلاء الناس أنهم وطنيون ، وآمن لهم أن يتصدروا قيادة هذا الشعب ؟

قلت هذا الكلام ، وقلت إن هؤلاء عملاء ولا يمكن أن أترك للعملاء سبيلا

لكى يغرروا بالشعب . قلت ذلك مرة واثنين وثلاثا ، وأقول هذا الكلام بمنتهى الوضوح وبمنتهى الصراحة ، وقلته قبل ذلك ، ولم أخف منهم ولا ممن يحميهم . ولا من أى شخص يأتى اليوم ويقول اتركهم .

هل من العدل أن يوجد ناس أو يوجد حزب فى هذا البلد يأخذ أوامره من الخارج ؟ هل أتركهم وأعمل أحزاباً فيأتينى حزب رجعى يأخذ أوامر من الاستعمار ويأتينى حزب شيوعى يأخذ أوامر من الشيوعية وأجد الوطنيين هنا ضائعين ؟ . . لو أن الشيوعيين استولوا على البلد ، يعملون دكتاتورية البروليتاريا ، يقضون على أى عنصر وطنى . ألم يحصل هذا فى كل البلاد ؟ .

ولو أخذ الرجعيون السلطة ، فإنهم يقولون بالديمقراطية ، كما يفعلون اليوم فى سوريا ، ويجرون انتخابات لتصنع الرجعية برلمانا ، ولكى يقضوا على كل عنصر وطنى ، وتستغل الرجعية وتتحكم ، قلنا ذلك بصراحة ولم نخف ، وقلنا ذلك بوضوح ولا يمكن اليوم ونحن نؤمن ثورتنا الاجتماعية أن نترك اشخص يأخذ تعليمات من الخارج ، أن ينفذ ليتولى القيادة ، ولا يمكن ونحن نؤمن ثورتنا الاجتماعية أن نترك للإقطاع ، متعاوناً مع الاستعمار ، أن يحطم هذه الثورة الاجتماعية ، وقد قلت اليوم إننا حينما نحارب الاستعمار فلا بد أن نحاربه وهو فى أحضان الرجعية ، لأن الاستعمار يختفى اليوم وراء الرجعية .

وقلت بالأمس إن كل ما نريد أن نعمله ، هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية ، لا أن تعمل لهم محكمة عسكرية ، ولا تعمل لهم محكمة أمن عليا ، ولا أن أوقع قرارات بشنقهم ولا بإعدامهم ، ولن آتى بهم إلى هنا لكى تحاكموهم ، لأن الموضوع ليس موضوع رحمة وعدل ، ولكن الموضوع هو حماية هذه الثورة الاجتماعية وحماية هذه الثورة السياسية .

شعبنا طيب كما تقولون . . شعبنا رحيم كما تقولون ، نعم شعبنا رحيم ، فماذا عملنا .. ؟ عملنا محكمة ثورة سنة ١٩٥٣ أو سنة ١٩٥٤ ، وأصدرت أحكاما ، ونحن من هذا الشعب ، أصدرنا عفواً عن هذه الأحكام . ألم يكن فؤاد سراج الدين محكوما عليه بخمسة عشر عاماً . لقد اخذ عفواً وخرج . ولم يكن قد مضى عليه أشهر . ألم يكن إبراهيم عبد الهادى محكوماً عليه بالمؤبد ؟ لقد استدعانى إبراهيم عبد الهادى بنفسه

واستجوبني بعد حرب فلسطين ، ومكثت معه سبع ساعات وأنا واقف أمامه في رياسة مجلس الوزراء المجاورة لنا ، وأخذ يسألني ويشدد في السؤال ويكرر ، والبوليس السياسي موجود ، وكنت صاغا في الجيش ، فهل انتقمت منه بعد ذلك ؟ لم أنتقم . كان محكوماً عليه بالإعدام . وفي مجلس الثورة — وأعضاؤه موجودون هنا — كنت أدافع عنه لكي أرفع عنه حكم الإعدام ، ولكي أعدل حكم الإعدام إلى المؤبد .

فالشعب رحيم . ونحن من هذا الشعب . ونحن لم نأت من كاليفورنيا ، وأنا من بني مر ، من هنا من هذا البلد .

وأقصد بهذا الكلام أننا عندما نتكلم عن هذه العملية ، أن العملية ليست محكمة ولا محاكمة ولا مؤاخذة ولا شعارات عالية طنانة . أبداً . . أنا قلت بالأمس بالقنات إن العملية ليست شعارات حتى الاشتراكية .

ولكن لا بد لنا أن نضع أساساً لأننا لا نستطيع أن نترك الأمور بلا مسميات، ولكن الأمر هو حماية هذه الثورة ، حماية هذه الثورة من أعدائها .. فمن هم أعداؤها؟ هذا موضوع تقديري : هل نستطيع أن نقول إن الثورة لا أعداء لها . هل يستطيع أحد موجود في هذه الغرفة أن يقول إن هذه الثورة الاجتماعية ليس لها أعداء ؟ قطعاً هناك أعداء . الأمر تقديري . هل تقصد أنت بكلامك إجمالياً الإخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الإقطاعيين ؟ هل تقصد أنه لا يوجد بأي حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أتصور ذلك .

لقد قلت في كتابك إنك تشرب السيجارة وتأخذ نفساً والبدراوي عاشور يأخذ نفساً معك . قلت هذا في كتابك (من هنا نبدأ)

السيد خالد محمد خالد — قلت ذلك نقلا عن الأستاذ إحسان عبد القدوس .

السيد رئيس الجمهورية — قلت ذلك نقلا عن إحسان ، وأنت كتبتها وأنا قرأتها ، وأنا قلتها . ولكن الحقيقة أن هذا الكلام حق فعلا .

واليوم أنت تأخذ « نفساً » وهو يأخذ « ربع نفس » أو أنت تأخذ « نفساً » وهو لا يأخذ ، وربما يريد هو أيضاً أن يأخذ معك « نفسين » من السيجارة .

الحقيقة أن ماحدث فى سوريا أعطانا درسا وأعطانا عبرة · كنا نقول إن المجتمع كله يجمعه الاتحاد القومى فى إطار من الوحدة الوطنية . مأمون الكزبرى دخل الإتحاد القومى . والله حصلت مناقشات فى مجلس الوزراء من أجل شطب مأمون الكزبرى أيضا . والذين حضروا هذه المناقشات موجودون هنا ، لقد لاحظت قبل الانتخابات أن ١١ ألفا أو ١٢ ألفا سيدخلون انتخابات الاتحاد القومى فى سوريا وفى مصر سيدخل ١٠٠ ألف .

وكان رأيى ألا أشطب أحداً ، وألا أستبعد أحداً لأنى لا أعرف من أشطب من المائة ألف لأن الشطب سيكون بقاء على كلام الداخلية والبوليس ، وستأتينى تقارير على أساسها سأشطب ، هل يعرف أحد ماهو الصحيح وما هو الغلط ، وما هو الكندى . فقلت إننى أقترح ألا نشطب أحداً وأن يدخل المرشحون الانتخابات ، حصل اعتراض فى هذا القوم قال أناس إنه لابد من الشطب وقال آخرون ... مثلا عبد الحميد السراج كان رأيه أنه لابد من شطب مأمون الكزبرى وأربعة آخرين معه لا أذكر أسماءهم . وقلت له فى ذلك الاجتماع هل سيقتصر الأمر على هؤلاء الخمسة إن العملية التى ستقتصر على شطب خمسة ينتفى معها المعنى كله · فقال والله إن شطب هؤلاء الخمسة سيؤدى إلى معنى أننا ضد الرجعية . وإن هذا الخط ليس خطنا فأنا قلت إن المسألة لاتستحق والأحسن نتركها بلا شطب وكان هناك أناس يؤيدونه فى فكرة الشطب ، ثم انتصرت فكرة عدم الشطب ولم نشطب .

لقد تذكرت هذه الحكاية بعد الحركة الانفصالية فى سوريا ، ثم دخل مأمون الكزبرى ونجح فى دمشق وأصبح فى لجنة دمشق وأصبح فى لجنة توحيد القوانين ويأتى هنا فى الرياسة والحكومة المركزية ويعمل ، ودخل الرجعيون كلهم فى كل اللجان ، كل واحد دخل فى لجنة لأن لديهم قدرة · وتآمروا .. تآمر مأمون الكزبرى وتآمر مع الملك حسين فى الوقت الذى كان يأتى فيه هنا ، وكان موجوداً فى مؤتمر المحامين العرب من ستة أشهر · والذين رأوه ورأوا كيف كان يتكلم . كنت أذهب إلى دمشق وأراه ، وأجد أنه فى منتهى الإيمان بالوحدة والاشتراكية .. ولا يوجد أفضل منها إنما بالكلام ·· هذا مارأيناه · · حينما وجدوا الفرصة لينقضوا ، ليسلبوا

الشعب مكاسبه انقضوا . الرحمة بالشعب قبل أن نرحم هؤلاء .. والعدل للشعب قبل الرحمة بهؤلاء .

كم عدد الذين ماتوا فى سوريا ؟ لقد قتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص دفنوا دون إرسالهم لأهليهم ، وبعد دفنهم أرسلوا لكل عائلة مائتى جنيه ، مائتان من الجنيهات سعر البنى آدم فى شرع الاقطاع والرأسمالية المستغلة ، مائتان من الجنيهات فقط سعر الواحد منهم لايزيد عن مائتى وخمسين جنيها هذا ماحدث ثم رأينا أن مكاسب العمال ومكاسب الشعب فى القضاء على الاقطاع والقضاء على الاستغلال والقضاء على سيطرة رأس المال . دكتاتورية رأس المال والرأسمالية المستغلة هددت ، فقد وقع الكزبرى قراراً بالغاء قرارات التأميم . الجيش السورى جيش وطنى شعر بذلك ، فوقف ضد هذا ، واليوم ماذا يعملون ؟ برلمان وسيأتى برلمان رجعى . يعملون دستوراً ، سيأتون بدستور رجعى ، فما دام البرلمان رجعيا فسيعدون دستورا رجعيا . بهذا البرلمان الرجعى . إذا وجدوا الفرصة لأن يلغوا مكاسب الشعب فلن يترددوا ، وهذا هو المخطط فى دمشق .

نأخذ من هذا عظة وعبرة ، ثم نأخذ من رد الفعل الذى حصل هنا عظة وعبرة الناس الذين عفونا عنهم ، الناس الذين أخلينا سبيلهم الناس الذين كانوا يأخذون نفسا من كل سيجارة نشربها لم نفعل بهم شيئا ، استمروا عشر سنوات يشتمون ، والمتربصون ، والمتصلون بالدوائر الأجنبية ، والمترددون على السفارات الخ الخ وكنا مخلين سبيلهم

وبعد الذى حدث فى سوريا انتعشت آمالهم أنا قلت إن هناك عائلتين ، فقلت أنت أن عائلتين لاتخيفنا — لاتخيفنا أبداً عائلتان ، وكان من السهل جداً من أول يوم اعتقالهم ، فلم نعتقلهم من أول يوم فى الثورة ، فى العشر السنوات لم نعتقل البدراوى وسراج الدين ، رغم ماعملوه — سراج الدين حوكم أمام محكمة الثورة ، وأخذ خمس عشرة سنة سجنا ، أعطيناه عفوا خاصاً .

الباقون ممن حوكموا وأخذوا سجنا أفرج عنهم جميعا — هل هذه الرحمة قوبلت بما يستحق من رحمة بهذا البلد ؟ بعد الذى حدث فى سوريا كل هؤلاء عادوا ثانية .

فأول ماقيل أن مائتى ضابط قدموا إنذارا إلى جمال عبد الناصر ، كل واحد شمر عن ساعديه ، واستعد لاستلام الغنيمة . الشعب بالنسبة لهم غنيمة . وهو بالنسبة لنا نحن ، وبالنسبة لى ، ليسوا بغنيمة أبدا عندما اعتقلناهم . لما أحسوا أن الانجليز أو الأمريكان أو الاستعمار سيتدخل فى هذا البلد ، وينتهى هذا النظام ، سيكونون هم النظام الذى يأتى بعده فلم نقل مع ذلك شيئا ، وكان من الممكن أن نعمل لهم محاكم وعاكم ثورة ونحاكمهم ، ومعروف أن الثورة الفرنسية ، قالت الشعب وأعداء الشعب وحاكمت ، والثورة الشيوعية قالت الشعب وأعداء الشعب ، وحاكمت .

كم مات هنا ، وكم مات هنا ، كم مليون مات فى الثورة الشيوعية وكم مات فى الثورة الفرنسية ، حمامات الدم التى لا أول لها ولا آخر ، أظن أنه لا توجد ثورة فى الدنيا ، قامت تربت على أكتاف الناس وكانت رحيمة بهم .

أنا أقول ليس من صالح أحد أبداً أننا لا نؤمن الثورة ، لا من صالح هذا الشعب ولا من صالح أبنائه ، ولا من صالح الأجيال القادمة ، وواجب علينا أن نؤمن هذه الثورة الاجتماعية من أعدائها الطبيعيين ، والثورة الاجتماعية هى للشعب كله .

فى هذا الموضوع من نحاسبه . لن ننصب له المشانق ، ولا أريد أبداً أن أجعلها « دراما ، فلن تكون دراما » أبداً . فالعملية عملية تأمين حتى تستطيع الثورة أن تصل سالمة . وأنا قلت أمس إنه ممكن بعد ستة شهور أن نسأل ثانية ، ما هو الوضع ؟ وبعد ستة شهور أخرى من الممكن أن نسأل ما هو الوضع ؟ فلو جاء أناس وعملوا دستوراً رجعيا فلن أتركهم ، سأقوم بثورة ثانية عليهم .

فلو جاء أحد ، وعمل دستوراً رجعيا . أعنى أنه لو فرض أننا نحن بأناس ليضعوا دستورا وقالوا فيه الإقطاع والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدلة «الكاكى» وأعمل ثورة عليهم من أول وجديد .

فمهما تكلفنا فلا عودة إلى الوراء بأى حال من الأحوال .

نريد الشعب ، فلست أنا وحدى الذى أعمل ، ولست أنا الذى يحمى . كفى لقد ظللنا عشر سنين نسهر ليل نهار . نريد الشعب الآن أن يخرج وأن يحمى . نريد

الشعب أن يحمل السلاح ، وأن يحمل عبء ومسئولية الدفاع عن ثورته ، نريد كل واحد أن يحمى هذه الثورة بدمه . سنعمل مقاومات شعبية ، وسنعمل حرساً وطنيا ، وسنتوسع فيه فى الفلاحين وفى المصانع . الشعب كله سنعبئه حتى يحمى هذه الثورة ، ولن تكون مسئولية حماية هذه الثورة على جمال عبد الناصر وحده ، وبعد ذلك يا أخ خالد سنعيد النظر . كل الذى أرجوه ألا نعمل الأمور « دراما » — الحرية مكفولة ١٠٠ ٪ .

وأى كلام تريد أن تقوله تقدر أن تقوله . أنت كتبت كلاما قالوا عليه إنه شيوعى ، وقرأوه لى فى الجمهورية أنا قلت لهم أنشروه وكان ذلك عام ١٩٥٤ ، وقد رأيت الكلام قبل أن ينشر الذى كنت تقول فيه يا أيها الرفاق إلى آخر المقالة الطويلة التى كانت فى صفحة ٣ . فحرية الكلمة موجودة — قالوا أليس هذا اتجاها شيوعيا فقلت لهم لا أظن ، واحد يعبر عن نفسه . قالوا لى رجع ثانية للتصوف — قلت لهم لا أظن لأنه هو انفعال نفسى ، وكتبك كلها قرأتها ، فكتاب الديمقراطية وكيف كان ممنوعا نشره — ولكى لاتحرثوا فى البحر منعوه ، فأنا قلت لهم أنشروه وقرأتهما .

كان هناك أناس لهم مآخذ عليها ولكنى قلت لهم لازم تنشر . ليس هناك كلمة ممنوعة ، وأنا منعت كتابا واحدا وهو كتاب الحادى كان ينكر وجود الله ، هذا هو الكتاب الوحيد الذى طلبت من حاتم أن يمنع نشره لا كتابك أنت .

فحرية الكلمة موجودة ، وأعداؤنا يقولون إن حرية الكلمة غير موجودة ويشنعون علينا بهذا ، وأنا أخاف أن تصدقهم من كثرة ترديدهم لهذا الكلام ، ليس هناك خوف ، لم نعمل شيئا ضد أحد بل بالعكس من حكم عليهم خرجوا . واجبنا الأساسى أن كل واحد فينا يحمى هذه الثورة ، نحميها وفى قلوبنا رحمة ، لانحميها ونحن مجردون من الرحمة والسلام .

السيد خالد محمد خالد : فى الحقيقة إننى لا أنكر أبدا أننى نعمت بحرية الكلمة فى عهد الثورة إلى أبعد آفاق هذه الحرية .

فلقد أخرجت قبل الثورة كتابين وأخرجت فى ظل الثورة خمسة عشر كتابا .

وأنا أعلم ما أشار إليه السيد الرئيس ، فعندما نشر دستور سنة ١٩٥٦ ، كتبت مقالا أعارض فيه بعض مواد هذا الدستور ، كما عارضت بصفة خاصة الاتحاد القومى ، وذهبت يومئذ أحمل هذا المقال إلى السيد/أنور السادات وكان آن ذاك رئيساً لجريدة الجمهورية أو مديراً لدارها ، وقلت له لقد جئتك بهذا المقال لتقرأه ، فإذا وافقت عليه ينشر ، وإذا رأيت أن يحذف منه شىء عدت به إلى بيتى . وتلاه السيد/ أنور السادات ثم قال لى ، أقسم لك بالله ، لو أن مقالك هذا يحمل من النقد أضعاف أضعاف ما فيه لنشرته وأنا مبتهج متهلل .

ثم أخبرنى بعد ذلك صديقى الشيخ أحمد حسن الباقورى أن هذا المقال لم ينشر إلا بعد أن تلاه السيد الرئيس وأمر بألا يحذف منه حرف واحد .

ثم صدر بعد ذلك كتابى « لكى لا تحرثوا فى البحر » الذى تفضل وأشار إليه السيد الرئيس ، لقد ظل مصادراً خمسة وعشرين يوما فى المطبعة وأنا حائر فى سبيل الإفراج عنه . وأخيراً هدانى الله ، ولم أكن قد تشرفت بمقابلة السيد الرئيس بعد فأرسلت إليه برقية من سطرين فما مرت سوى بضع ساعات ، عدت بعدها إلى بيتى وإذا بى أجد السيد عبد القادر حاتم والمرحوم السيد موفق الحموى قد قلبا ظهر الأرض كما يقولون بحثا عنى وعلمت منهما أن السيد الرئيس أمر ألا يرجأ نشر هذا الكتاب لحظة واحدة .

وأنا أقسم بالله غير حانث ، أن نصف شجاعتى إن لم تكن أكثر إنما إستمددتها فى التعبير عن رأيى طوال هذه السنوات العشر من حسن ظنى بك وحسن فهمى لك .

ولقد قلت هذا فى إحدى لجان المؤتمر القومى ، هنا من كان معنا فى تلك اللجنة ، يذكر أنه عندما تقدمت باقتراح رآه إخوانى خطيرا فقالوا لى بعد انتهاء اللجنة « إننا خائفون عليك » قلت : أنا لست أكثر منكم شجاعة ، بل لعلنى أكثر منكم جبنا ، ولكننى فقط أكثر منكم فهمنا لجمال عبد الناصر قلت لهم ويشهد على ذلك الكثير ومنهم السيد/ يوسف السباعى ، قلت : إن هذا الرجل « لا يمقت النقد ولكنه يمقت الحقد » أنا يا سيادة الرئيس أعرفك تماما وإذا كنت

أرجو لك مزيداً من الكمال لحاكم فلأنى أراك أهلالهذا الكمال الذى أرجوه ، وأقسم مرة أخرى أننى إنسان عادى ومع ذلك فإننى أعتز بكلمتى .

أقسم لو أننى لا أراك أهلا لهذا الكمال الذى أرجوه لك ما وجهت إليك كلمة نقد واحدة . إننى أحبك واحترمك ، ولعلك ياسيادة الرئيس تذكر ، حينما اسعدتنى ودعوتنى إلى بيتك ومكثنا معا فى نقاش ساعتين أو أكثر ، قلت إنك وإخوانك حررتم جمهور آبائنا ، وأنا بصفة خاصة كمواطن أعنى أن تظل تحكمنى عشرين سنة أو أكثر ، ولكن الحكم الديمقراطى الذى أو من به وأرجوه .

تذكر هذا يا سيادة الرئيس ، ولقد كتبت وأنا أعلم أنك تتحرى العدل ولم أقصد بهذا العدل إلا العدل السياسى .

وأعرف لك فى هذا مواقف جليلة لحاكم نزيه عادل . ولكن الشىء الذى يحزفى فى كبدى ونفسى ، أن خصومك وخصومنا لايجدون ما يقولونه سوى حجة واحدة ، هى قولهم أين البرلمان ؟ أين الدستور ؟ أين المعارضة ؟

إننى أريد أن نجيبهم على هذه الحجة ونريد أن تستكمل فى ظل رعايتك كمالنا السياسى الذى تتجه أنت بنا إليه ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقك . وإنى مدين لك بالكثير . والله يوفق ويزيدك من فضله ويزيدنا معك والسلام عليكم .

السيد رئيس الجمهورية — بالنسبة للديمقراطية قلت فى أول المناقشة إننا نود أن نفتح موضوع الديمقراطية ، هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية الغربية ، هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية المجردة ، وهل المقصود بالديمقراطية أننا نعمل احزابا ، وعندما وضعت هذه الأسئلة وضعتها لحضراتكم ، وقلت فى كلامى إننى فى يوم من الأيام فكرت فى إقامة حزبين ، حزب يحكم وحزب يعارض ، ولو أردت أن أعمل الآن حزبين بدلا من أتحاد قومى لأمكنن أن أعمل حزبا يحكم وحزبا يعارض ، ولكن فى أى إطار ؟

وفى أى نظام اجتماعى ؟ إنى أعتبر أننا فى ثورة ، ثورة اجتماعية ، لكى توجد الديمقراطية الغربية وجدت الأحزاب وجد نظام الإقطاع . والواقع أنه لم تكن هناك

أحزاب ولا ديمقراطية بمعناها الغربى ، ثم وجدت الرأسماليه ثم بعد هذا اتجهوا إلى الأحزاب الديمقراطية بمعناها الغربى أيضاً . لمصلحة من هذه الأحزاب وهذه الديمقراطية ؟ الدولة لمن فى الدول الغربية ؟ الدولة لمن فى الدول الرأسمالية ؟ الدولة لرأس المال الدولة التى يسمونها دولة ديمقراطية سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك فهى عبارة عن دكتاتورية رأس المال . هل نريد عمل اشتراكية مثل اشتراكية دى موليبه ونقول إننا مثل الديمقراطية الاشتراكية ونبقى أصلا فى ذيل الاستعمار أو ذيلا للاستعمار أو ذيلا للرجعية ؟ ليست هذه أبداً الاشتراكية التى نريدها . أنا لا أريد أبداً أن تختلط الأمور فى عقولنا أو تصورنا بالنسبة للديمقراطية ، الديمقراطية ، كل الديمقراطية لهذا الشعب حتى يثبت دعائم ثورته الاجتماعية . قلت هذا بمعنى الكلمة . قلت هذا بالتفصيل فى كلمتى . هل أقول الآن إنى أريد ديمقراطية وأعمل ثلاثة أحزاب كما قلت وكما كانت الرجعية تأخذ نقودها من الإنجليز ؟

الأردن فيها برلمان وفيها ديمقراطية ، هل تعجبنا الديمقراطية التى فى الأردن ؟ يوجد برلمان ويوجد دستور وتوجد ديمقراطية أحزاب ، هل المسألة شكل ومسألة منظر ؟ كان عندنا برلمان وكان عندنا دستور وكانت عندنا أحزاب ، فما الذى صرنا إليه فى سنة ١٩٥٢ ؟ وكيف كانت تحكم البلد ؟ كانت هناك طبقات هل كان هناك إقطاع أم لا ؟ كان هناك إقطاع ، وكان هناك استغلال ومستغلون هل كان هناك الياس أندراوس أم لم يكن هناك الياس أندراوس ؟ كانت الوزارة تسقط مقابل ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وعبود أسقط وزارة ، وكلنا نعرف هذا الكلام فى عهد الديمقراطية ، وتحت هذه القبة ، وفى عهد الدستور ، هل هذا هو المطلوب ؟ . . . منظر . ! ! أنا أعتبر أننا إذا اتجهنا للمنظر نكون فرطنا فى حق بلدنا ، بالنسبة لى يمكن يكون هذا الأمر أسهل شىء لأنى سأبقى رئيساً للجمهورية إذا كانت العملية رياسة جمهورية ، لكن يكون معنى هذا أنى تركت البلد بدون أن أحقق الثورة الاجتماعية .

أشار أحد الأعضاء هنا فى أول يوم لاجتماع هذه اللجنة إلى الثورة التركية — وقد قرأت ثورة مصطفى كمال بالتفصيل — فقال إنه يوم مات مصطفى كمال ضاعت

الثورة التركية ، من قال هذا أظن أنه السيد الشرباصي أو السيد الغزالي وأعتقد أنه السيد الغزالي . . . لماذا ماتت ثورة مصطفى كمال مع أنها كانت ثورة سياسية حارب فيها الإنجليز وحارب فيها الاحتلال وحرر تركيا ونجح وكان حكمه قويا . بعد ذلك عمل الحزبين اللذين بقيا بعد مماته ، قام بعمل الحزبين ليقول إنها ديمقراطية ويتخلص من الانتقاد وأتى بإ نينو ووضعه في حزب وأتى بآخر ووضعه في حزب ثان ، وسارت التجربة وإذا به يجد أن البلد بها انقسام فعاد وعمل حزبا واحداً وهو حزب الشعب ، لكنه لم يحول ثورته السياسية إلى ثورة اجتماعية فضاعت ثورته يوم وفاته لأنه كان هناك إقطاع وسيطرة وتحكم . فأملنا وسبيلنا الوحيد هو ثورتنا الاجتماعية ، وإذابة الفوارق بين الطبقات وإذا سرنا اليوم على أساس الديمقراطية الغربية لازم أعمل حزبا للرأسماليين وحزبا للشيوعيين . ولست أنا الذي سأعمل ولكن الرجعيين هم الذين سيتجمعون ويعملون الحزب كما تجمعوا مع بعضهم في سوريا وعملوا قائمة اليوم .

والشيوعيون لم يلحقوا بالقطار ولم تعمل لهم قائمة في سوريا ولو كانوا وصلوا قبل قيام القطار كانوا عملوا قائمة ، حزب للرجعيين ، وحزب للشيوعيين ، والشعب يضيع في الوسط إما أن يعمل حساب للرجعية ويسير معها أو لحساب الشيوعية ويسير معها ورأيي في الشيوعيين قلته اليوم وقلته قبل اليوم وهو أن أي واحد يتلقى تعليمات من الخارج أعتبره غير أمين على بلده . وأنا متأكد بكل أسف أنهم يأخذون تعليمات من الخارج ، الرجعيون مصالحهم مرتبطة بمصالح الاستعمار ويضيع الشعب لأننا نريد أن نقلد الغرب ونقول إن عندنا ديمقراطية ، هل نترك الشعب لتضيع كل مكاسبه وتضيع الثورة الاجتماعية ، نفرض أننا سرنا في هذا الطريق وجاء الرجعيون وأخذوا أغلبية وعملوا برلمانا كما سيحدث غداً في سوريا تضيع الثورة الاجتماعية . وإذا أردنا أن نحدد معنى الديمقراطية فلابد أن نكون على بينة ، لمن نعمل ؟ هل الديمقراطية للرجعيين ليستعيدوا حكم هذا البلد ويخضعوها للاقطاع ويخضعوها مرة أخرى لدكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية .

نحن في ثورة على هذا النظام ، نحن في ثورة ضد الاقطاع ، وضد الرجعيين وضد الاستغلال ، وضد النظام الطبقي الذي كان موجوداً في بلدنا ، ونريد أن نذيب الفوارق بين الطبقات .

يوم أن نذيب الفوارق بين الطبقات ويوم أن تتساوى الناس يكون هذا هو الوضع الصحيح . إذا أقمنا اليوم أحزابا فإننا سنقيم أحزابا على أساس مصالح اجتماعية ، ما هو الداعى لإقامة أحزاب ؟ الداعى لإقامة أحزاب أن تقوم الأحزاب على أساس من المصالح الاجتماعية . الطبقة الاقطاعية يكون لها حزب والرأسمالية يكون لها حزب ، والطبقة العاملة يكون لها حزب ، ثم لا ننسى أننا مسرح للحرب الباردة للمعسكرين الذين لا يحاربان فى روسيا ولا فى أمريكا بل يحاربان هنا ويحاربان فى جنوب شرق آسيا وفى أفريقيا . نحن ميدان هذه الحرب . . . نفتح الراديو تسمع الدعايات الموجهة ضدنا . راديو عمان صوت الملك حسين ماذا يعمل الملك حسين وصوت الملك حسين . عمان صوت الاستعمار ، الملك حسين يقبض ويتكلم ، الرجعية فى الأمام والاستعمار من ورائها يمولها ويدفعها . الملك سعود يعطى فتوى ضد الاشتراكية .. لصالح من يعطى الملك سعود هذه الفتوى ؟ لصالح الاستعمار .... هذا أمر واضح ...

عندما يقول الاشتراكية ضد الإسلام .

الجرائد التى تصدر فى بيروت وتهاجم يوميا وتقول ضاع جمال عبد الناصر وضاعت ثورته إلى آخر هذا الكلام هل تعتقد أن هذه الجرائد تكسب لا إنها لازم تخسر وهناك من يدفع .

نحن مسرح الحرب الباردة لنكون ضمن مناطق النفوذ . هل نترك هذه الحرب الباردة لتنفذ إلى بلدنا . ولنكون مسرحاً واسعاً لها لكى نقول إننا عملنا ديمقراطية

إنى أقول لا ديمقراطية لأعداء الشعب الذين هم الرجعية المتعاونة مع الاستعمار .

أى شخص يتصل بدولة أجنبية يأخذ تعليمات منها وأنا فى هذا قد أخطىء فى حكمى على شخص ما ولكنى إذا أخطأت فى حكمى أستطيع أن أصححه بعد ذلك وقد يكون هذا الخطأ له مبرر وهو أنى أريد أن أحمى هذا الشعب .

المعارضة ، الدستور ، سوف نعمل دستورا ، وسوف نعمل برلمانا ، والبرلمانات باستمرار كانت فيها معارضة ، وآراؤنا التى قيلت هنا كان فيها آراء كثيرة معارضة نحن لا نمنع المعارضة لكننى لا أقول إنى أعمل معارضة لتأتى هذه المعارضة وتنتظم

وتكون معارضة رجعية وتتفق مع الدول الاستعمارية لأجل إسقاط هذا الحكم وتتولى هي الحكم ، وتعمل لجر بلادنا إلى داخل نفوذ المعسكر الاستعماري ، أو ليأتي الشيوعيون الذين في الحزب الشيوعي المصري . والمتصلون والذين يأخذون تعليماتهم من صوفيا ورياستهم موجودة في صوفيا ، وكانوا قبل ذلك يأخذون تعليماتهم من روما وقبلها كانوا يأخذون هذه التعليمات من فرنسا ، وأيام الحرب كانوا يأخذون تعليماتهم من انجلترا ، وأنا أعرف كثيراً منهم وهذا كلام صريح وواضح ومعروف وطالما أن شخصا يأخذ تعليماته من الخارج لا يمكن أن يعتبر وطنيا بأي حال من الأحوال .

إذا كان هناك أناس ماركسيون لا يأخذون تعليمات من الخارج فلا يمكن أن نتخذ ضدهم إجراءات بل نتركهم لأنهم لا يمثلون هنا عنصر الخيانة .

نحن نقول إن اشتراكيتنا ليست هي الشيوعية ومع ذلك نترك كثيرا من الشيوعيين والنشيمين والماركسيين وهم كثيرون وكل واحد منهم يتكلم كيفما شاء ، وكل منهم يبدي رأيه ولا خطر منه طالما أنه لا يأخذ أوامر من الخارج أو من دولة أجنبية .

البرلمان ، الدستور ، سيوضع الدستور سيأتي البرلمان . المعارضة ، إذا أردت معارضة منظمة لابد أن تمثل مصلحة وإلا ستكون معارضة تمثل مصلحة الاقطاع ورأس المال وأرى أن مثل هذه المعارضة لا نستطيع أن نسمح بها الآن في فترة ثورتنا الاجتماعية أقول إني سأذيب الفوارق بين الطبقات فكيف آتي بشخص يقف أمامي ويقول لي ، لا . إن بيني وبينك حربا لأني أعلن ثورة اجتماعية تفرض عليه فرضا . أيمكن ذلك بالتراضي ، والله لن يرضى بأي حال من الأحوال . أقول له من فضلك تنازل عن أرضك . . يقول لي متأسف ولا يرضى . . . أقول له من فضلك توزع أرضك على الفلاحين يقول لي متأسف .

هل من الممكن أن أقول لك من فضلك أعطني النقود التي في جيبك ؟ هل ترضى؟ لا أحد يرضى بذلك أبدا ، وطالما أنه لا يرضى أحد يعمل ذلك ، فلابد من ثورة اجتماعية وهذه هي المرحلة التي نسير فيها إذا سمحت في هذه الثورة الاجتماعية للرجعية والرأسمالية أن تأتيا ليمارضا ليكون هناك مظهر الديمقراطية أكون مقصرا في حق هذه الثورة .

سيوضع الدستور وسيعمل البرلمان ، أما المعارضة فلكل واحد من أبناء هذه الأمة الحق في أن يعارض ويقول ما يريد ، ولكن في اطار أهداف الشعب . له أن يقول إن جمال عبد الناصر أخطأ أو أنور السادات أخطأ ولكن ليس له أن يقول ارجعوا الاقطاع .

الذي يقول ارجعوا الاقطاع أنا لا أعتبره معارضا بل أعتبره خائنا لأهداف هذه الثورة الاجتماعية .

السيد فوزي شاش : إخواني ، منذ أن قامت هذه الثورة كان أمامها هدف واضح هذا الهدف أعلنته الثورة واعتنقته ، وكان ممكنا لكل فرد منا أن يتحقق منه ، وهو أنها قامت على واقع محدود ، هوأن هذا الشعب كان في أغلبيته العظمى مغلوبا على أمره ، وواقعا تحت سيطرة باغية طاغية عليه . كانت هناك أغلبية ساحقة تبلغ حوالى ٧٠ أو ٨٠ ٪ منه ، هذه الأغلبية الساحقة لا مناص من أن تقوم الثورة بواجبها نحوها وأن تعينها حتى تصل إلى الحد أو المستوى الآدمي الذي يجب أن تكون عليه هذه الأغلبية التي تمثل الشعب أو أغلبيته الساحقة . هذا هو الهدف في بساطته ووضوحه . وهو أن الثورة قامت لتصل بأغلبية الشعب إلى المستوى الإنساني الآدمي الكريم .

وإني أعتبر أن هذا الهدف تتركز فيه كل العوامل أو كل التفاصيل التي يجب أن نتقيد بها في سير الثورة وخطواتها المتتالية ، بمعنى أن الثورة منذ قامت وحددت من هو الشعب كان هذا التحديد واضحا وصريحا . الشعب هو الأغلبية الساحقة التي يجب أن نرتفع بها إلى المستوى الانساني الذي لا يمكن ، ولا يقبل عقلا ألا تصل إليه في هذا العصر .

الديمقراطية اشتقت من هذا المعنى ، والاشتراكية كلمة تعبر عن حقيقة وهي الحقيقة التي تقصدها الثورة والتي نقصدها جميعا والتي داعبت آمالنا وأحلامنا منذ كنا أطفالا . هذه الحقيقة قد تبلورت في أن هذه الأغلبية الساحقة تأخذ نصيبها وحقها في حياة حرة كريمة . الديمقراطية لابد وأن تقترن بهذه النتيجة . والاشتراكية هي

تحقيق هذه النتيجة . لن ندخل فى تفاصيل أو مقارنة بين اشتراكية الغرب أو الشرق ، ولكن عندنا أهداف أو نقط ارتكاز . فعلينا أن نرى هل وصلنا إلى هدفنا أو أننا فى طريقنا إليه أم لا ؟ إن هدفنا هو أن نحرر هذه الأغلبية الساحقة لتصل إلى المستوى الآدمى الكريم .

كيف تمارس أغلبية الشعب الحرية ، والكرامة ، والعزة ، وتحصل على لقمة العيش ، وتعبر عن رأيها إذا كانت محرومة من كل المقومات ؟ الأقلية ١٥ و١٧٪ نسبة متعلمة وقادرة ، والأغلبية الساحقة لا تتمتع بشىء .

من هنا نعرف النقط الأساسية التى نراجع أنفسنا فيها بعد كل خطوة . هل هذا التصور صحيح أو فيه انحراف ؟ لا بد وأن نحدد كل عملية ونقيس عليها .

والمقصود من هذا كله أن نصل بالشعب إلى مستوى مرتفع . ويجب أن يشاطرنا الشعب ويتفاعل معنا فى ذلك ولكن إذا كان الشعب محروما وفاقدا لكل العناصر الأساسية التى تمكنه من هذا فلا يمكن أن نجد منه التجاوب أو التفاعل المطلوبين ، أى تأييد الشعب . لا أفرح عندما أرى الشعب يصفق مالم يكن هذا التصفيق نتيجة وعى وإيمان بأن هذه الثورة إنما هى جزء من تاريخه ، هى حياته ، هى كل مايوجد من قيم عليا وقيم إنسانية كريمة . لا بد وأن يدرك كل فرد هذا ؛ وأن يشعر أن وجوده وكرامته متوقفة على هذه الثورة ونجاحها فى كل خطوة من هذه الخطوات . يجب ألا أفرح بتصفيق الناس بل أريدهم مؤمنين .

فإذا نجحت الثورة فى خلق هؤلاء الناس ، وإذا شعرت بأن الأغلبية الكبيرة من الشعب تؤمن بهذا الإيمان ، فإنى أقول إن الثورة قد نجحت وأن العقيدة صحيحة .

والواقع أن هذا المبدأ أو هذه النظرية — إذا جاز لنا أن نسميها نظرية — تعتبر نقطة ارتكاز ، وعلينا أن نتتبعها بعد كل خطوة لنطمئن إلى أن الناس مؤمنون حقا أو أنها مجرد واجهات وتصفيق .

الثورة منذ أن قامت تميزت بصفات وانفردت بها . تميزت بمثالية لا شك فيها ، فهى ثورة بيضاء رحيمة . كما امتازت أيضاً بأنها ثورة واقعية ؛ تنظر إلى الواقع ،

وإلى ظروف الطبيعة التى أمامها تتحرك ، لا ترتبط مقدما وتقول سنعمل كذا ، وكذا ، ولكنها على ضوء الواقع ومطابقته للعمل تتصرف . ولا يمكن أن أن توجد عقيدة صحيحة أو إيمان قوى ما لم تكن الأقوال مطابقة للأفعال . فلا قيمة لكلامى مهما طال ما لم تكن أفعالى مطابقة له . والسيد الرئيس يوم قيامه بالثورة ، ويوم نادى بالاشتراكية أو بأى مبدأ من المبادىء كان لا يمكن للناس ان تدرك أنه جاد إلا عند ما نفذ وحرر وقام بهذه الأعمال التى هى أعمال فعلية مادية لا شك فيها .

فالشعارات لا قيمة لها بغير أفعال .

فالمسألة الهامة هى التنفيذ والتطبيق . ولقد تعثرنا فى ذلك ووجدنا مشكلة هى مشكلة الشاكل ، مشكلة الشعب . عند ما قامت الثورة كان ٨٠ ٪ من هذا الشعب محرومين من كل المقومات و ٢٠ ٪ منه تشمل المستغلين والرجعيين والأنانيين . لكن على كل ؛ كان الطرفان يسودهما تفكير رأسمالى أو أنانى أو تفكير استغلالى . كلنا نفكر فى المصلحة الشخصية وليس فى مصلحة البلاد . وكان القياس هو المصلحة الشخصية .

لكن التفكير الاشتراكى غير هذا ؛ فأساسه أن تدخل فى مجتمع يؤمن بحاضرك ومستقبلك ، تنظر إلى مصلحة الدولة على أنها مصلحتك . فالعمل شىء مقدس لا بد أن تؤديه ، ولا قيمة لك فى الحياة بلا عمل .

أما فى المجتمع الرأسمالى فإنك تدخله وكأنك فى سباق ومعرض للنهب والسلب فى كل خطوة ، ولذلك تعتمد على المهارة والخداع .

فالثورة عند ما قامت كان يحيط بها هذا التفكير سواء من الأقلية أو الأغلبية فما هى الطريقة لكى تنفذ مبادئها وتصل إلى تحقيقها ؟ لم يكن هناك مفر من أن تخطو الثورة خطوات الكفاح والنضال لتحرير البلاد من الناحية السياسية . ثم انتقلنا الآن إلى الثورة الاجتماعية التى لا بد وأن يكون أساسها تطبيق الخلق الاشتراكى فى كل مجالاتها .

والعقبة التى اعترضتنا هى عدم التنفيذ ، أو عدم مطابقة الفعل للقول .

وهذا أخطر موضوع يجب مواجهته فى نظرى . وليس كل من يقول إنه مخلص

يكون مخلصا . وأنا أستطيع أن أتكلم حتى الغد عن الإخلاص ولكن هل هذا هو الإخلاص حقيقة ؟ المهم . أن المحك هو العمل والتجربة .

كلنا نعرف أن الاتحاد القومى ، وقد آمن بمبدأ الوحدة الوطنية التى تجمع شمل الوطن ، كان فرصة لأن توجد أقوال لا تطابق الأفعال .

كذلك أود أن أتكلم — ليس عن الاتحاد القومى فقط — بل عن الجهاز الحكومى — والثورة مسئولة عنه — كان فيه مجال كبير للانحرافات لأن العقلية الحكومية ليست عقلية الموظفين فقط ، بل والتصرفات الحكومية كلها ليست تصرفات أناس يطبقون هذه المبادىء .

أنا لا أقدر أن أفهم أن نظام الحكم كان منذ عشر سنوات منحرفا كله . وليس ثمة مجال أن يشعر الناس أن الحرية التى قامت الثورة لتحقيقها مطابقة عند أصغر موظف . فإذا لم تكن لدى وساطة أو طريق لهذا الموظف لا أستطيع أن أنجز شيئا . وكل هذا مما يضعف إيمان الناس بالثورة ويؤثر على عقيدتهم لأنهم ينظرون إلى الأفعال .

فالثورة حين تنادى بالحرية والعدالة . وأتوجه إلى مصلحة حكومية ولا أجد فيها حرية أو عدالة أو مساواة أفقد الايمان .

والواقع أن الثورة قامت على مبادىء واضحة هى نقل هذه الفئة — الـ ٨٠٪ إلى مستوى أعلى ،وكان مفهوم ضمنا أن طريقة الثورة ووسيلتها فى التنفيذ هى مبادىء الحق والعدالة والمساواة . ومبادىء الحرية التى نصت عليها الدساتير ، إذا افتقدها فى الجهاز الحكومى — المسئولة عنه الثورة — فإن هذا يشككنى فى كل شىء ويجعلنى فى موقف لا أحسد عليه .

ويأتى بعد ذلك عدم وجود قيادات ناضجة تلى القيادة العليا . فكلنا نعرفه ونلمس أن الثورة منذ قامت حصلنا على قيادة لم نحصل عليها فى تاريخنا إطلاقا ، وهذا من نعم الله على هذا البلد . ومن واجبنا أن نقول هذا ، ولكن بعد هذه القيادات يوجد فراغ ، وكان هذا من العوامل التى جعلت الناس لا تحترم الحقائق . فكلمة الحق لا بد أن تحترم وتكون لها قيمتها .

فالتنظيم الشعبي الذى هو خلاصة التجربة والاطار الذى يجمعها كان يسوده نوع من أنواع الغموض . فالاتحاد القومى ، هو تجربة عظيمة ، وناجحة لا شك فى ذلك ، ولكن ماذا كان مجال العمل فيه ؟ وكيف يحقق أهداف الثورة وأغراض الناس .

لا شك أن الزيارات التى كان يقوم بها السيد كمال الدين حسين للمحافظات وكانت تفتح فيها أبواب المناقشة على مصراعيها ويجد الناس فيها الفرص للمناقشة وتعرف حقائق الأمور كانت من أحسن ما يكون ، ولكن اجتماعات اللجان فى جميع أنحاء البلاد تقدمت بمطالب لم تتحقق رغم الشكوى المتكررة فلماذا يجتمعون بعد ذلك ؟

هذا من العيوب الجوهرية التى قيدت العملية وجعلت الناس تشعر أن دورهم يكاد يكون غير إيجابى ، مع أنهم يعتقدون فى التنظيم الشعبي أنه نوع من المشاركة فى الحكم أو أنه الوسيلة الشعبية للوصول إلى نوع من هذه المشاركة .

ولا شك أن نظام الإدارة المحلية كان الثمرة الكبرى لنظام الاتحاد القومى لأنه الوسيلة الحقيقية التى تصل بها المشاركة إلى الريف والقرية والمحافظة .

لا شك فى هذا ، ولكن وسيلة مشاركة الناس عن طريق هذه اللجان كانت ضعيفة ، وقد أثر هذا فى قدرة الاتحاد القومى على القيام بالتجربة ، هذا بالطبع بالإضافة إلى السبب الرئيسى الذى ذكرناه مرارا وهو أن الرجعيين كانو يتصدرون المراكز الرئيسية .

لهذا أعتقد أن العلاج ينحصر فى النقط الآتية :

(أولا) يوجد تخلف كبير فى تحديد الأهداف التى يجب أن نقيس عليها كل عمل من أعمال الثورة ، أى أنه لابد أن تكون هذه الأهداف واضحة . فهدف الثورة هو تحرير الاغلبية فالديمقراطية هى قدرة الأغلبية الساحقة من الشعب على ممارسة الحقوق المفروض أن تمارسها . والاشتراكية هى وسيلة هذه الأغلبية الساحقة إلى مستوى حياة الإنسان الكريم . وكل وزارة ، وكل مرفق لابد أن تقيس على هذا القياس أو هذا الترمومتر .

(ثانيا) فتح باب النقد على مصراعيه لأن الناس فى حاجة إلى أن تعبر عن ذاتها وشخصيتها ووجودها ، وأن تقول لكل موظف أو حاكم رأيها . هذا النقد هو الذى يساعد جهاز الحكم على إصلاح نفسه .

ولن يتقدم هذا الجهاز دون أن يكون مدعما بنقد الشعب وتوجيهه وبالفكرة الشعبية . والإقناع خير طريق للتوجيه ، ويمكن فى كل لجنة من اللجان أن تتكتل الأغلبية الشعبية لتقوم كل انحراف ولكن الاقناع لايكون إلا بالحجة والمنطق . فالثورة لاتخشى شيئا لأن أعمالها من أعظم وأوضح ما يكون ووسيلتها الاقناع والحجة ، ولابد أن يكون فيها من يتخصص فى هذا ويدرسه ويعمل به لأن المقصود بهذا كله الإقناع وأن على كل إنسان أن يرضى ضميره وعقيدته على أساس سليم .

وليس فى تدخل الشعب خطر ما ، لأن الشعب إذ يتدخل إنما يتدخل لينصر العلم على الجهل ، والحق على الباطل ، ولا يمكن للشعب أن يسىء استعمال هذا التدخل . ولكن لابد أيضا أن نحمى هذا التدخل ليكون على المستوى العالى الذى نريده ، وهذا بطبيعة الأمر يحتاج إلى دراسة وتكتل وعمليات غربلة . ولكل أن يبدى رأيه ولكن علينا أن نطالب الناس بماعليهم من واجبات قبل أن يطلبوا مالهم من حقوق ولابد كذلك أن يكون كل فرد فى هذا الوطن خلية ثورية . ومن أجل ذلك لا مناص من دعوة عامة تنتظم البلد كلها وأن يكون أساس هذه الدعوة العمل لا القول ، وخلق فكرة مثالية لدى الناس يؤمنون بها ، ولابد كذلك من خلق طبقة من القادة أساسها الإيمان والتضحية ومعرفة معنى الخدمة العامة . وعلى كل من يتصدى للقيادة كعضوية مجلس الأمة أو مجلس المحافظة . أن تكون له رسالة يعمل على تحقيقها ليخدم أمته ويحقق أهدافها

ولا بأس من أن من يتصدى للخدمة العامة لا ينال شيئا ، إذ يجب أن تكون هذه الخدمة العامة بغير مقابل ، فهى تكليف قبل كل شىء ، وبذلك تسير المسائل فى خطوطها السليمة .

لو أمكن أن نجد فى كل قرية أو مركز نواة الخلية وليكن شخصا واحدا نبدأ به لكان عملا عظيما .

يأتى بعد ذلك ، الكلام فى عملية العزل وأعتقد أن قوامها تحديد الفكرة ثم تحديد الشخص .

أما عن الأفكار التى يقوم عليها العزل فيجب أن تحدد . ثم يأتى بعد ذلك موضوع الأشخاص الذين سيتناولهم هذا الإجراء ، فلا بد أن يبت فى أمرهم حتى تسير العملية طبقا لقواعد وأسس .

وهذا رأيى .

الجلسة الخامسة

انعقدت الجلسة فى مساء الأحد ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١
(٣ ديسمبر ١٩٦١)

تفضل السيد رئيس الجمهورية بحضور هذا الاجتماع ، فأقبل سيادته ومعه السيد أمين عام اللجنة فاستقبله الأعضاء والحاضرون وقوفاً بالتصفيق الحاد ، لحيام سيادته ثم جلس وإلى يساره السيد أمين عام اللجنة .

كلمات أعضاء اللجنة

السيد الأمين العام : — باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

١ — كلمة الدكتور طعيمة الجرف

سيادة رئيس الجمهورية ، أيها السادة الزملاء ، لقد كان مدخلا موفقاً حقاً لأعمال هذه اللجنة ، أن نبدأ مناقشة حرة عامة فى موضوعين رئيسيين ، أراهما قاعدة الأساس فى كل بنائنا السياسى والاجتماعى ، وأعنى بهما موضوع الديمقراطية ، وموضوع الاشتراكية . وفى تصورى سيتوقف على دورنا فى تحديد مفهومات الديمقراطية ، وفى تحديد مفهومات الاشتراكية ، كما سيتوقف على مهمتنا فى تحديد الضمانات اللازمة للديمقراطية والاشتراكية ، سيتوقف على كل ذلك أن يكون سهلا علينا أن نحدد ماهية القوى الشعبية التى سيكون لها شرف التمثيل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

وأستميحكم عذراً ، إذا كنت لا أطيل فى موضوع الاشتراكية ، فقد سبقنى كثير من رواد الفكر الاقتصادى فى هذا الموضوع . وأقف قليلا أمام موضوع الديمقراطية ، فقد سمعنا فى الأسبوع الماضى مناقشات طويلة ، ودعوات حرة تدعو للديمقراطية وللحرية الرأى ، واعتقادى أن كل هذه الدعوات ، إنما تصدر عن إيمان عميق فى شعبنا بالديمقراطية والحرية ،

هذا الإيمان الذى حملته معها ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حين حددت واحداً من بين أهدافها الستة ، فى إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وكان منطقياً ، بل وكان طبيعياً ، أن تقطع الثورة على نفسها هذا العهد ، بعد طول ما مارسناه باسم الديمقراطية من استبداد وظلم سياسى ، فى عهد ما قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ كلنا يعلم كيف دارت الحياة السياسية فى مصر ، على غير ما يرغب الشعب ، وعلى غير ما يريد . وقد تحكم فينا الاستعمار والملكية والإقطاع والأحزاب ، كما تفشت الأمية والجهل فى القاعدة الشعبية ، كما اتخذت الحكومات المتوالية من سياسة تزوير الانتخابات قاعدة تبنى عليها بناءها السياسى ، وكان طبيعياً لكل ذلك أن تفشل ديمقراطيتنا ، وأن تنهار معانى الحرية فى شعبنا .

لذلك حين انطلقت طليعة ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، كان من الطبيعى ، وكان من المنطق كذلك ، أن تأخذ على نفسها العهد ، أن تقيم فى بلدنا ديمقراطية سليمة . وتصورى أننا الآن بعد طول المعارك التى خضناها ضد الاستعمار ، وضد قلاعه الظاهرة والباطنة فى أرضنا ، وضد الملكية ، وضد مهادنى القصر ، وضد الأحزاب الاقطاعية فى مجتمعنا ، فى تصورى أنه بعد أن تعمقت ثورتنا الاشتراكية ، فحبست عن الشعب عوامل الفساد الاجتماعى ، ورفعت عنه أسباب الظلم الاجتماعى ، وردت إليه كل مقومات حريته ، حريته فى التفكير ، حريته فى الرأى ، حريته فى الحركة . تصورى أننا الآن قد قطعنا شوطاً بعيداً فى سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

سيادة رئيس الجمهورية ، أيها السادة الزملاء ، الحديث عن الديمقراطية حديث يهمنا حين نريد أن نبنى مجتمعنا الاشتراكى ، يهمنا فى تصورى من زاويتين :

الزاوية الأولى ، أننا بقدر إيماننا بالاشتراكية نؤمن بالديمقراطية ونحن إذ نؤمن بالديمقراطية ، لا نتصور أن الديمقراطية حكر على النظام الرأسمالى ، ولا نتصور أيضاً أن الاشتراكية تناقض أو تعارض الديمقراطية . وإنى إذا قلت أن الديمقراطية ليست حكراً على الرأسمالية فذلك لأن الرأسمالية

ليست إلا وضعاً ونظاماً صدر عن فلسفة نعرفها باسم المذهب الفردى. وهذا المذهب الفردى شيء والديمقراطية شيء آخر ، بل لقد وجدنا كثيراً من دعاة المذهب الفردى ، يرون امكان تحقيق الرأسمالية فى صورة من الاستبداد السياسى ، وعهدنا بمدرسة الطبيعيين ليس ببعيد .

ومن ناحية أخرى ، فإن تجربة الديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى قد أثبتت فشلها الكامل ، لأن الديمقراطية قد أخذت صورة هذا المجتمع الرأسمالى ، أخذته حين انحرفت الديمقراطية التى كان مقدراً لها أن تكون حكم الشعب كله — فأصبحت حكم فئة قليلة من أصحاب رأس المال . أخذت الديمقراطية صورة المجتمع الرأسمالى حين انتقلت إليها عوامل الصراع الطبقى فى هذا المجتمع ، فشهدنا ديمقراطية حزبية تقوم على تفتيت الوحدة القومية ، وتثير عوامل الفرقة والصراع بين الناس فى البلد الواحد .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لا نرى الاشتراكية تنكر الديمقراطية ، بل على العكس ، نعتقد أن الاشتراكية حين ترفع عن الناس الظلم الاجتماعى ، وحين ترد للإنسان كرامته فى بلده ، وحين تحقق العدالة الاجتماعية ، وحين تقضى على الفروق بين الناس ، إنما تقضى على أسباب الضغط على إرادة الشعب ، وعندئذ يسترد الشعب آفاقاً أرحب وأوسع بالديمقراطية وحرية الرأى .

سادتى ، إن الحديث عن الديمقراطية ، لا يجب مع كل ذلك أن يؤخذ على أنه من الإنطلاقات ، أو من المبادىء التى لا تقبل التقييد . وإنما حين نريد أن نخطط الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى ، فإنه يتعين فى تصورى أن نراعى تحفظين رئيسيين :

التحفظ الأول ، أننا فى مرحلة التحول الثورى من مجتمع رأسمالى — له طبيعته وله أهدافه وله خواصه وله القوة السياسية الخاصة التى تتحكم فيه ، والتى تستفيد منه — إلى مجتمع اشتراكى ، له طبيعته وخواصه المتميزة ، وله قواه السياسية التى تعتبر صاحبة المصلحة الحقيقية فى هذا المجتمع .

نحن فى مرحلة التحول الثورى إلى الاشتراكية ، يجب علينا ، بقدر إيماننا بالديمقراطية ، أن نؤمن بمقتضيات هذا التحول الثورى ، وأول مقتضيات هذا التحول الثورى ، هو ما نحن بصدده من فكرة العزل .

ما معنى العزل .. وما مقتضاه .. وما مبرره ؟ أتصور أنه حين تجرى ثورتنا الاشتراكية ، لا بد أن نصطدم بفئات من الناس . هؤلاء مهما كانوا حسنى النية ، فإن طبيعة الأنانية فى الإنسان ، ستجعلهم ينطوون على أنفسهم حاقدين على هذه الثورة الاجتماعية ، متربصين بها ، متآمرين عليها .

هذا من ناحية من نأخذ منهم ، أما من ناحية من نعطيهم باسم الاشتراكية ، فاسمحوا لى إن قلت إن قاعدتنا الشعبية المستفيد الأول من الثورة الاشتراكية ، إنما سيطرت عليها جملة عقد اجتماعية ورثتها من طول ما عانت من الاستعمار والضغط . أهم هذه العقد هى السلبية وعدم الوعى والتخوف من الحكم بحق أو بغير حق ، ففى مرحلة التحول الثورى أمامنا إذن قاعدة شعبية تستفيد ، ولكنها قد لا تعى مقدار الفائدة التى تعود عليها ، أمامنا أعداء نأخذ منهم يتربصون بنا ، إن منطق الدفاع الشرعى عن النفس إذن يوجب علينا أن نحبس هذه القوى الشريرة ، وألا ندعها تدخل مجال العمل الشعبى .

سيادة رئيس الجمهورية ، أيها السادة الزملاء ، إننا إذ نجرى عملية العزل ، لا نأتى ببدعة فى النظم والنظريات ، فكلنا يعلم أن لكل نظام فلسفته ، ولكل مجتمع نظريته ، ولكل بناء سياسى واجتماعى مستفيدين . ولقد درجت كل النظريات ، كما جرت كل النظم منذ التاريخ القديم حتى الآن ، وستجرى فى المستقبل على أن تحمى نفسها .

إن الشعب أيها السادة ، حقيقة اجتماعية تجمع كل الناس . ولكننا حين نبنى بناء سياسياً ، لا نأخذ الشعب بمعناه الاجتماعى ، وإنما نأخذ الشعب بمعناه السياسى .

والشعب فى المفهوم السياسى ليس فكرة مجردة ، ولكنه ظاهرة سياسية تعيش فى المجتمع ، تأخذ من النظام فلسفته وطبيعته .

« أثينا » بلد الديمقراطية المثالية القديمة ، كان شعبها محدداً بحكم نظامها فى السادة من الأحرار ، دون بقية الناس .

والإقطاع فى العصور الوسطى كان مجتمعاً سياسياً ، وكان شعبه محدداً فى الأمراء والإقطاع ، دون رقيق الأرض .

الرأسمالية أيها السادة مجتمع سياسى ، شعبه معلوم لنا ولكم ، شعبه هو طبقة الرأسماليين . وحين نقول ذلك ، نعلم جميعاً كيف ابتكر الرأسماليون نظرية خاصة فى الانتخابات ، نظرية الاقتراع المقيد ، التى يحبسون بها حق الترشيح وحق الانتخاب عن أصحاب المصلحة الحقيقية ، من صغار الملاك ومن دافعى الضرائب .

إن الشعب فى المجتمع الرأسمالى حقيقة سياسية ، تأخذ من المجتمع الرأسمالى فلسفته وطبيعته . والشعب عند ما يأخذ من مجتمعنا الاشتراكى طبيعته وفلسفته ، هذا الشعب فى تصورى ، هو كل من آمن بثورتنا الاشتراكية ، هو كل من تفاعل بها ، هو كل من وضع إمكانياته فى خدمتها وفى الدفاع عنها وفى تطويرها تطويراً سليما نحو الهدف الكبير .

إذن منطق الدفاع الشرعى يوجب عملية العزل . ونحن فى هذا لا نأتى بيدعة فى النظم ولا فى النظريات . ولكن على أى أساس يمكن أن يجرى العزل ؟ وعلى أى أساس يمكن أن نحدد — بعد العزل — ما هية القوى الشعبية فى مجتمعنا ؟

أتصور وتلك حقيقة إنسانية لا حقد فيها ، أن كل من يؤخذ منه قسراً مهما كان حسن النية — لا يمكن أن ينضوى بالرضا — فى ظل النظام الجديد .

إذن فأول طائفة فى تصورى يمكن أن تعزل من بنائنا السياسى ، هى طبقة غلاة الإقطاع والرأسماليين ، وكانوا قد احترفوا العمل السياسى قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

هؤلاء بحكم ما كان لهم من إمكانيات اقتصادية ، وبحكم احترافهم العمل

السياسى أثبتوا من غير شك أنهم أعداء هذا الشعب . ويجب ألا يكون لهم مكان عند ما ينوى هذا الشعب بناء نفسه من جديد .

وهناك فئة أخرى أتصورها من أعداء الشعب ، هم عملاء الأجنبى فى بلدنا ، هم كل من عمل عملا سياسياً منظما أو غير منظم ، متى كان هذا العمل السياسى ممولا أو مداراً بأيد أجنبية فى الخارج ، هؤلاء هم أعداء الشعب بالأصالة ، يتعين علينا عزلهم .

وأتصور ثالثاً ، أن من أعداء الشعب — وقد تنطوى هذه الفئة على مستفيدين من الحركة الاشتراكية — كل معوق للمد الاشتراكى ، وكل عامل فى الجهاز الحكومى يستغل النفوذ ، وكل مواطن عادى يروج إشاعة أو يستجيب لإشاعة . هؤلاء جميعاً فى تصورى من ألد أعداء الشعب فى مرحلته الثورية الحالية .

بهذ يمكن أن يجرى العزل ، فى تصورى .

سيادة رئيس الجمهورية أيها السادة الزملاء ، ليس هذا فحسب هو منطق الديمقراطية فى مرحلة تحولنا الثورى إلى المجتمع الاشتراكى : ولكن لى رأياً خاصاً أدافع عنه ، هو أن المجتمع الاشتراكى حين يقوم وحين يستقر ، يحمل فى ذاته طبيعة خاصة تميزه عن المجتمع الرأسمالى . وبحكم هذه الطبيعة الخاصة للمجتمع الاشتراكى يقوم هذا المجتمع على أن لا صراع طبقياً ، وعلى تقريب الفوارق بين الناس لأنه يسقط بطبيعته كل المبررات المنطقية وغير المنطقية للنظام الحزبى . لذلك لا أتصور الديموقراطية فى مجتمع اشتراكى ، ديموقراطية حزبية ، ورأيى أن النظام الحزبى ليس من جوهر الديمقراطية فى شىء ولكنه كان نتيجة تجربة الديموقراطية فى المجتمع الرأسمالى بحكم ما يقوم عليه من صراع طبقى أوجب ضرورة التنظيم الحزبى .

أما المجتمع الاشتراكى فيقوم على صهر الطبقات وعلى رفع المظالم الاجتماعية ، وعلى جمع الناس جميعاً فى اتحاد وفكرة واحدة فهو يسقط بذلك

كل مبررات النظام الحزبى ، إن النظام الحزبى فى صورته الظاهرة وفى صورته الخفية وأعنى بالخفية النقابات . فالتنظيم النقابى فى المجتمع الرأسمالى تنظيم لا يبعد كثيراً عن التنظيم الحزبى ، فكل نقابة وكل مهنة وكل حرفة تنظم نفسها فى نقابة للدفاع عن مصالحها فى المجتمع وأمام الطوائف وجميع الجهات الأخرى أما فى المجتمع الاشتراكى فيتعين أن يعاد النظر فى التنظيم النقابى حتى تكون النقابات مكناة حرفية ومهنية فى خدمة المجتمع الاشتراكى . وبهذا أتصور الديمقراطية وسيلة لبناء اشتراكيتنا نحو تحقيق الكفاية والعدل والله يوفقنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٢ — كلمة السيد حسين محمد محمود

بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدى رئيس الجمهورية ، حضرات الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . من أول يوم تكلمنا فيه كان الكلام الذى تكلمه « الأفنديات » والأساتذة غير واضح أبداً ، ولم نكن نعرف الكثير منه بالضبط ، وكان فيه كلام فى الحقيقة صعباً فهمه علينا خالص . والمطلوب لأجل أن نعرف الكلام الذى يدور هنا أن يكون هذا الكلام مثل الكلام الذى يتكلم به السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

أنا فهمت أنهم تكلموا فى التعاون وأنا سأتكلم فى التعاون ، فالتعاون فى القرية موجود من زمان بعيد ، ولو لم يكن التعاون موجودا فى القرية لما سار العمل ، وأعطى لكم مثلا على ذلك أنا مزارع وعندى بقرة واحدة ولأجل أن أحرث أرضى آخذ بقرة جارى وهو بدوره يفعل ذلك ، ومثلا فى وقت حمل الغلة فأنا أحتاج لزميلى وهكذا فالتعاون موجود فينا من زمان ولم يأت به عمر لطفى كما تقولون ، وأعتقد أنه لابد أن والد المرحوم عمر لطفى كان فلاحاً وتربى فى القرية حتى أنه عرف التعاون فهو قد أخذ منا التعاون ولم يأت به لنا ، التعاون موجود ولكنه غير منظم ، والمطلوب أن تظهر فصاحتكم وفلسفتكم فى تنظيم هذا التعاون .

إن مالك الأرض فى مصر إما أنه يملك عشرة آلاف فدان أو فدانين أو عشرين فداناً . فإذا لا حظنا الجمعيات التعاونية فى القرى نجد أن الفلاحين الذين يمتلكون فدانين أو ثلاثة أفدنة أو خمسة غير ممثلين ولا أعضاء مع أنهم يمثلون ٨٠ ./. من أهل القرية ، فليس لهم رئيس ولا سكرتير ولا أمين صندوق ولا أعضاء أو أنهم يمثلون تمثيلا بسيطاً بنسبة ٢٠ ./. أو ٣٠ ./. ولكن يجب أن يكون تمثيل الفلاح الصغير بنسبة ٥٠ ./. أو ٨٠ ./. فلو اتخذنا هذه الطريقة أساساً فى القرية نكون قد أعطينا الفلاح الصغير حقه وبذلك يكون قد وجد من يمثله ويصبح له مركز فى المجتمع الجديد ويعرف أن الأمر يختلف عما كان عليه الحال قبل الثورة .

أما فى ظل الوضع الحالى فإن الفلاح بعيد عن الجمعية التعاونية لأنه غير ممثل فيها ، فهو لا يستطيع الحصول على الكيماوى اللازم له ، لأن السلف تعطى لصاحب الثلاثين أو الخمسين فداناً وهو الذى يعطى الفلاح الصغير لأنه المالك الكبير ، وهو الذى يحصل على الكيماوى وهو الذى يحصل على السلف . اما أنا فأريد ان يأخذ الفلاح الصغير السلف وان يحصل هو على الكيماوى حتى يعرف ان فيه ثورة فى البلد .

كذلك عقد إيجار الأرض . فالقانون ينص على ان يكون الإيجار ٧ امثال الضريبة . وارى انه يجب ان يكون هناك شخص ثالث فى العقد الذى يحرر بين المالك والفلاح الصغير حتى ينفذ القانون تنفيذاً سليما .

كذلك الائتمان الزراعى ليس منفذا تنفيذا سليما لأن بنك التسليف يشترط لكى أحصل منه على سلفة أن أحضر له ورقة من المالك وفى هذه اللحظة يتحكم المالك ويطلب منى نقودا أو فروقاً لكى يعطينى هذه الورقة ولكننى أريد انه بعد أن يوقع المالك على العقد ، ان آخذ السلفة التى احتاجها من البنك بمجرد ان اقدم له العقد دون حاجة الى الرجوع إلى المالك مرة اخرى .

فالمطلوب ان يكون ضمان المحصول اهم من ضمان المالك فى الجمعية التعاونية

كذلك نريد أن يكون فى الأرياف جرائد للفلاحين تتضمن كل شىء يتناول السياسة الداخلية وأخبار العالم لكى يعرف الفلاح ما يدور فى البلد وما يجرى فى الخارج، كما يعرف ما يجرى فى فلسطين وفى سوريا، كما تتناول أيضا الشئون الزراعية لكى يعرف الفلاح كيفية معالجة الآفات الزراعية والحشرات، وأن تعرض هذه الجرائد للبيع مع البائعين وتوزع علينا نحن الفلاحين لا على رجال الإصلاح الزراعى، فالبلد ليست كلها إصلاحا زراعيا فنحن أيضا مزارعون وأقدم فى البلد من الإصلاح الزراعى، فالفلاح سيستفيد من هذه الجريدة عند ما يقرؤها ويعرف ما هى سبعة أمثال الضريبة وكل شىء يتعلق بها.

كذلك كيفية معالجة الآفات الزراعية وهى مسائل لا يعرف الفلاح عنها شيئا وخصوصا فلاحو الوجه القبلى فهم لا يعرفون شيئا عن القضاء على الآفات الزراعية فالجريدة هنا ستقوم بدورها فى تفهيم كل شىء يتعلق بهذه الناحية وكذلك عن تسويق المحصولات فمثلا يوجد عندى بلح ناشف أبيع الإردب منه بستة جنيهات ويباع هنا بخمسة عشر جنيها فلو أن هناك جريدة تنشر عن وجود بلح فى أسوان وبطاطس فى طنطا مثلا وكل واحد ينشر ما عنده من محصول لسهل تسويق المحصولات بين الجهات المختلفة.

كذلك أريد نقطة البوليس يكون لها حق التدخل فى المنازعات؛ فمثلا المالك يأخذ منى نقودا ثم يقول إنه لم يأخذ، فإذا ذهبت إلى نقطة البوليس وأبلغت الضابط بالأمر قال لى إذهب إلى المحكمة : أنا أريد أن يتدخل ضابط البوليس ويطبق هو القانون لا أن يحيلنى إلى المحكمة : أريد أن يكون له سلطة الفصل فى مثل هذه المنازعات حتى لا أذهب إلى المحكمة التى تطول إجراءاتها ويضيع ميعاد القطن وميعاد القصب.

وأعود فأكرر ماسبق أن قلت بشأن بنك التسليف فهو يتطلب ضرورة الحصول على ورقة ضمان من المالك وأنتم تعرفون ما الذى يحدث مع مالك

الأرض فى هذه الحالة فهو سيطلب نقودا فى مقابل الضمان وإلا فلن يعطى الفلاح الضمان المطلوب .

كذلك مسألة الكسب اللازم لتربية الماشية فهم يبيعونه لنا بسعر ٩ ½ جنيهات للطن وأنا بلدى فى العزب فأصرف عليه مصاريف نقل حوالى ثلاثة جنيهات فلماذا لا يسلمونه لنا فى بلدنا عن طريق الدلتا مثلا ونوفر مصاريف النقل . أنا فى جزيرة فى كوم امبو ولأجل أن أصل إلى بلدى أعدى مغرب ، ثم أعدى بعد ذلك إلى بلدى .

إن بلدنا مشهورة بتربية وتسمين العجول ومهتمة جدابها ، بل وتعتبر عملها الأساسى ، فلو كانت هناك مساعدة فإننا نستطيع أن نساهم بنصيب كبير جداً فى تخفيف أزمة اللحوم . إن بلدنا تمون أسوان باللحوم وكذلك تشحنها إلى مصر ، وإنما ينقصنا توفير الكسب بسعر رخيص . أنتقل إلى التعليم فى القرية ، وفى الواقع أيضاً أن المسئولين يعطون الرعاية للبلاد التى تقع على المحطات ويضعون أفضل المدرسين فى المدارس القريبة من محطات السكة الحديدية والأوتوبيسات مع أننا نحن الذين ينقصنا التعليم وتنقصنا المدارس وفى احتياج شديد إليهما ، فبغير التعليم سنظل فقراء، وبالتعليم سنفهم الإرشادات الزراعية وكذلك الأخبار المختلفة . فمثلا بين بلدنا وبين أقرب مدرسة إعدادية ١٥ كيلو متراً ، ولكى يصل التلميذ الذى يبلغ من العمر عشرة أو اثنتى عشرة سنة إلى مدرسته عليه أن يركب معديتين . يوجد خمس مدارس بها ستون تلميذاً من بلدنا ، وعليهم أن يعدوا إلى الشرق لكى يذهبوا إلى مدارسهم ، فلماذا لا تنشأ فى بلدنا مدرسة إعدادية زراعية مثلا . أما موضوع أعداء الشعب فنحن الفلاحين نعرفهم جيداً . ونحن مستعدون لأن ندلكم عليهم وهم عندنا اثنان أو ثلاثة .

المهم هو أن تنفذوا الكلام الذى قلته ، أما أعداء الشعب فاتركوهم لنا وهم ظاهرون كالشمس ، مسألة انتهينا منها ونحن الفلاحين نعرفهم تماما ، إن ¾ الظلم كان يقع علينا نحن الفلاحين أما أنتم فكان يقع عليكم الربع الباقى .

فاتركوا إذن هذا الموضوع وتكلموا فى موضوع آخر أو إذا شئتم فاستمروا فيما بينكم فى الكلام عن أعداء الشعب أما نحن الفلاحين فقد عرفنا من هم أعداء الشعب وإن شاء الله سنريكم ماسنفعله بهم .

٣ — كلمة السيد طه الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم . إن كل ماقاله زميلى وكل ما يقوله كل فلاح خاصا بقانون الإصلاح الزراعى وفى تأجير الأرض حاصل فى بلادنا . وإنى أقول إن قانون الإصلاح الزراعى فيما يتعلق بتحديد الإيجار بسبعة أمثال الضريبة غير نافذ ولا يعمل به أحـــد ، فإن فرق الإيجار إما أن تحرر به كمبيالات أو تعقد به رهون أو يؤخذ نقداً مقدما . فإن المالك يأخذ العقد ولا يعطى الفلاح الصغير عقداً فى مقابله ؛ فإذا حصلت منازعة أو حصل من الفلاح الصغير ما يغضب المالك أو أحد أقاربه فإنه يطرده من الأرض وكذلك يأخذ منه الإيجار ولا يعطيه إيصالا ويتسلط عليه أعوان المالك ، ويقولون له لايصح أن تغضبه لأنه كبير . فالفلاح الصغير إذن مهضوم الحق . وهو حتى إذا رفعت عليه دعوى أمام المحاكم فإنها ستحكم بطرده من أرضه التى توجد بها زراعته فأرجو من السادة المختصين أن يعملوا على حماية المستأجر الفقير من المالك الكبير حتى يأخذ حقه بحيث يتمكن من الانضمام إلى الجمعيات التعاونية وأقترح أن ينشأ مكتب يختص بشئون الإيجارات لحماية الفلاح الصغير من ظلم المالك الكبير والسلام عليكم ورحمة الله .

٤ — الدكتورة عائشة عبد الرحمن

كنت أريد أن أعقب على كلمة الزميل الدكتور طعيمة الجرف وقد أعفانى « عم حسين » من الحديث عن وعى الشعب وعن هذه الفئة التى سوف تستفيد من الثورة الاجتماعية ، أما الفئة الأخرى فإنها ستكون فى عزلة عنها وستقف موقفا سلبيا لأنها لا تعرف هذه الثورة .

وأعفانى عم حسين كذلك عن الكلام فيها ، فقد أشهدكم أن هذا الشعب

واع ، وأشهدكم أن هذا الشعب الذى ظل آلاف السنين ينتظر هذه الثورة ويعمل لها ليس كما نتصور ، بعيداً عن الواقع ؛ وأنتهز هذه المناسبة لأقول إن الرئيس جمال عبد الناصر لم يولد سنة ١٩٥٢ ولاهو من مواليد القرن العشرين، سموا هذا الاتجاه عاطفياً أو خيالياً ، ولكننى مؤمنة بأن بلدى وأن هذه الأرض الطيبة ظلت تحاول أن تلد جمال عبد الناصر مرة بعد مرة .

إن هذه الأمة التى تصفونها بعدم الوعى ولد فيها جمال عبد الناصر مرة فى عرابى فلم يوفق وأعادت الكرة فى مصطفى كامل ، فلم يوفق ، ثم عادت فولدت سعد زغلول وعادت فولدت كل الفدائيين الذين حاربوا فى القنال وكل الفدائيين الذين أنقذوا الشعب من أعدائه . ولقد وجدت من يذكرنا بالزواج الكاثوليكى الذى قاله أمين عثمان ، ولم أجد من يذكرنا بأن أمين عثمان دفع حياته ثمناً لهذه الكلمة .

فالشعب كان يعرف أعداءه من قديم ولم يستطع ساسة العهد الماضى أبداً أن يخدعوه فظلوا فى كل مرة يزيفون الانتخابات . لماذا ؟ لأنه دوخ صدقى ودوخ أشباه صدقى ، ولم يستطيعوا أبداً أن يصلوا إلى البرلمان إلا عن طريق الصناديق المزورة ، هذا هو الشعب .

ثم ماهذا الكلام عن الفئة التى يجب أن تعزل لأنها ستدفع أو لن تدفع ، هذا هو مالا أفهمه ، هذه ليست ثورة اشتراكية أخى جمال ؛ هذا إصلاح اشتراكى ، وليست ثورة اشتراكية . إن الثورة الاشتراكية ستجعلنا جميعاً ندفع لنأكل أهلنا وتأكل الملايين من أبناء هذا الشعب ممن لايجدون الطعام ، سأدفع أنا وسيدفع الدكتور طعيمة الجرف وسيدفع السادة الوزراء وسيدفع كل فرد ، وسيدفع الأطباء وسيدفع التجار وسيدفع الكتاب وسيدفع المتعلمون وكل النقابيين الذين يجتمعون ليتحدثوا عن المعاشات وعن كفايته للورثة ، كل فرد سيدفع لماذا ؟ لماذا لم تقم الثورة الاجتماعية ؟ لماذا نجتمع لنتفاوض فى الثورة الاجتماعية ؟ إن السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم أن قام بثورته السياسية لم يستفت الشعب لأنه يعرف أن هذه إرادة الشعب ، ألا تعرف أيضاً يا أخى جمال أن هذه هى إرداة الشعب ؟

لماذا ننتظر هذه السنين لنشهد المتناقضات ؟ أو من الإيمان بالاشتراكية ما نشاهده من متناقضات ؟ لو أن الرئيس جمال عبد الناصر وقد فوضته الأمة بل وقبل أن تفوضه الأمة وانتظرته آلاف السنين ليأتى فيصنعها اشتراكية ولكنه لم يقبل ؛ أقولها لأشهد الدنيا أننا فى عهد ثورة وأننا جنود الثورة نملك حرية الكلمة وشرف الكلمة ونعرف كيف نتكلم إلى جمال عبد الناصر كما نتكلم إلى أخ وإلى صديق أو زميل ، لا كما يتكلم محكوم إلى حاكمه .

أكان من الثورة الاجتماعية أن تأتى كارفن بأزيائها إلى هيلتون ؟ أهذه هى الثورة الاجتماعية ؟ أكان من الثورة الاجتماعية أن تدفع آلاف الجنيهات كمكافآت وجوائز للأبطال والنجوم من كواكب السينما والشعب جائع . أهذه هى الثورة الاجتماعية ؟ إذا ظللت أيها الرئيس بل ياأخى جمال تسمع هذا الكلام عن أعداء الشعب وخصوم الشعب وعمن يدفع وعمن لايدفع فإنى أقول وسأظل أقول إن هذه إرادة الشعب ، أن نثور لا أن نصلح ، لأن واقعنا فعلا يحتاج إلى ثورة ويحتاج إلى أن تزول المتناقضات التى نشاهدها فى السيارات الفخمة وفى السجاجيد الفاخرة فى الدواوين وفى البذخ والإسراف الذى نعرفه بين أبناء الشعب ممن لايملك خمسة الجنيهات التى يقدرون أنها متوسط دخل الفرد ، وإنى إذا كنت أحصل على مائة جنيه اليوم فإن تسعة عشر شخصاً من أهلى ومن شعبى لادخل لهم على الإطلاق . إن القوانين الاشتراكية التى تصدر هى قوانين إصلاحية وليست قوانين ثورية فيما عدا قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى فورة الثورة وفى عنفوان الثورة وإبانها وكذلك أحدث قانون صدر هو قانون الإعفاء من ضريبة السكن .

سيدى بل أخى جمال — لو جاءتك الأرقام والإحصائيات لعلمت أن بين من انتفعوا من هذا القانون أغنياء . انتفعنا نحن ولسنا من الفقراء .

انتفع سادة مرتباتهم تزيد على الألف أو الألفين من الجنيهات سنوياً ، انتفعوا بهذا القانون ، لأن من بينهم من يدفع عشرين جنيها مقابل الإقامة فى قصر ، فلماذا لا نثور يا أخى جمال ، فقد فوضناك فى قديم الزمان :

لقد سمعتك بالأمس تقول لو جاء إلى المؤتمر الوطنى أعداء للاشتراكية فإنك ستعود وتلبس الكاكى وتثور من جديد .

لست فى حاجة إلى هذا يا أخى ، لأن الأمة كلها معك ، والشعب معك ، وليس صحيحاً أن الذين يدفعون هم أعداء الثورة ، وأعداء الشعب ، فنحن نريد أن ندفع جميعاً . فلو طلب إلينا جمال غداً أن نشد الأحزمة على بطوننا فسنفعل ، ولكن لتذهب هذه الأموال إلى الشعب ، لا لتدفع كجوائز مالية للنجوم والكواكب ، ولا لتصرف عن طريق الإذاعات أجوراً للمطربات ، فإن أى مطربة إذاعية تأخذ من الدخل أكثر مما يحصل عليه جمال عبد الناصر . فهل هذه هى الكفاية والعدل ؟

ألم نكافح نحن كما كافحن ، بل إن أكثرهن لاتزيد حياتهن العملية على بضع سنوات ، وقد ربين فى جيل الثورة . نحن لانريد قوانين إصلاحية ، وإنما نريد ثورة اجتماعية ، نريد جمال الثائر ولا نريد جمال المصلح وشكراً .

٥ — كلمة الدكتور رفعت المحجوب

وددت أن أقول كلمة للزميلة الكريمة الدكتورة بنت الشاطىء ، ذلك أن هناك فارقا كبيرا بين أن تطلب مزيدا من الثورة الاشتراكية ، وبين أن تعترف بقيام الثورة . فنحن بلا شك إذا طبقنا — واسمحوا لى أن أقول هذه الكلمة — القواعد العلمية السليمة ، فنحن لاشك أمام ثورة . هذا أمر والأمر الآخر أننا فى حاجة إلى مزيد من الثورة .

أما أننا أمام ثورة فهذا يقتضى أن نفرق بين أمرين : أولهما مجرد الإصلاح الاجتماعى . وثانيهما الثورة الاجتماعية والفارق بين الأمرين يتحصل فى أن الإصلاح الاجتماعى يتم فى بطء شديد وفى زمان طويل مع عدم العمق ، يتم خطوة ، خطوة كما حدث تماما فى انجلترا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

هذا تطور اجتماعى أما الذى حدث عندنا فهو أمر مختلف جدا . أمر مختلف كل الاختلاف لأن الذى حدث هو تطور ثورى لا تطور عادى ،

إذا اتصف بأمرين معا أولهما سرعة التطور فالذى حدث إنما تم فى مدة وجيزة جدا يمكن أن نقول عنها نها سنتان ولا تزيد على ذلك .

الأمر الثانى أنه تم فى عمق كبير فقد حدث تطور كبير فى أمور ثلاثة : حدث تطور كبير فى الطبقة الحاكمة ، فقد كانت طبقة رجعية وكان الحكم فيها فريسة لطبقة رجعية أو للرأسمالية والاقطاع ، فحدث تطور ليس قاصرا على الحكام بل على الحكم نفسه ، فإن الحكم لم يعد أداة لإظهار طبقة على طبقة أخرى بل أصبح الحكم أداة لتطوير المجتمع .

كما حدث تطور عميق أيضاً فى النظم الاجتماعية والقانونية القائمة حدث تطور خطير لا يمكن أن أسمح لنفسى أن أسميه مجرد تطور اجتماعى فإنه قد بلغ حد الثورة . حدث ذلك عندما أعدنا توزيع الأرض وأممنا الشركات ووضعنا حداً أعلى للملكية فى الشركات الأخرى .

حدث تطور ثالث هو التطور فى الفلسفة التى تحكم المجتمع فلم نعد نؤمن بفلسفة فردية تعطى الحق للفرد فى أن يحقق أهدافه ورغباته وأن يرضى شهواته ، بل أصبح هناك حد يوضع على سلطان الفرد ، حينما يحدد الأرباح ويقضى على التحكم فى الكيان الاقتصادى .

حدث تطور فى العقلية ؛ فحلت عقلية اشتراكية وأيديولوجية اشتراكية محل العقلية الفردية ، فتغيرت الطبقة الحاكمة ، وتغيرت قواعد الملكية والنظام القانونى والسياسى فى البلاد ، وبذلك تغيرت الفلسفة التى سيطرت على البلاد ، هذه التغيرات العميقة التى نسميها من حيث الناحية العلمية بالثورة الاشتراكية أو الثورة الاجتماعية .

آسف مرة أخرى إذا اضطررت أن أقف لأعقب فى خلاف فكرى بين التطور الاجتماعى ، والثورة الاشتراكية وشكراً .

٦ — كلمة السيد أحمد الشرباصى

أعتقد أننا جميعاً نتذكر جيداً أن كل كلمة نقولها هنا يرقبها مايقرب من سبعة وعشرين مليوناً داخل بلادنا ، وما يزيد على أضعاف هذا العدد خارج بلادنا ، أعتقد أنا نتذكر جيداً أن الكلمة هنا تختلف عن الكلمة فى أى مكان آخر ؛ فإن كان للكلمة فى أى مكان قوتها وتأثيرها الباقى على مدى الزمن فإنها فى هذه القاعة وبين أعضاء هذه اللجنة لها قوة أكثر وتأثير أكبر بما يسر لها من وسائل الإعلام .

فالكلمة هنا مسموعة ومنظورة ومقروءة ، مسموعة عن طريق الإذاعة ومنظورة عن طريق التليفزيون ومقروءة عن طريق الصحف ومضابط الجلسات ، وإذا كان السيد رئيس الجمهورية قد اقترح ألا يحذف أو يعدل شيء عما قيل لأنه يريد لنا جميعاً — أعضاء اللجنة ، وأفراد الشعب — أن نستكمل الصورة التامة عن أفكار الشعب ممثلا فى صفوة من رجاله وأبنائه .

إذا كان هذا هو القصد والهدف فإن من واجبنا فى الوقت نفسه أن نتناقش حول ما يقال أو يسمع داخل هذه القاعة . من أجل هذا فأنا حريص على أن أعلق على كلمة وردت فى كلام الأخ الدكتور طعيمة الجرف - فقد أثبت هذه الكلمة أمامى — وإنى أتلوها كما وردت على لسانه فقد قال سيادته « كل من أخذ منه شيء قسراً فلا يمكن مهما كان حسن النية أن ينطوى تحت ظل النظام الاشتراكى الجديد ، إنى أخالفه الرأى فى ذلك ، وأستند إلى عقيدتى وإلى تفسير واضح سمعته من السيد قائد الثورة ورئيس الجمهورية إن من أخذ منه شيء قهراً أو قسراً فيكفيه أنه أخذ منه هذا الشيء قهراً أو قسراً . فإذا كان حسن النية فيكفينا منه أنه رضى بالواقع وأثبت حسن نيته أما إذا بدأ منه سوء نية أو مايعوق أو يفسد أو يؤدى إلى جريمة أو مقاومة كان من حقنا وفى يدنا سلطة القانون وسلطة الشعب وهى فوق سلطة القانون .

فى يدنا من هذه السلطة ما يكفى لتأديبه أو عزله أو بتره إذا كان يستحق البتر . لقد قال السيد رئيس الجمهورية إن العملية عملية تأمين وليست عملية

عقاب أو محاكمة ، فلو أن الدكتور طعيمة الجرف قال إن من أخذ منه شيء قهراً أو قسراً لا يدخل فى قيادة ثورية أو دفع ثورى أو توجيه شعبي أو أى عمل جوهرى يتعلق بالنظام الاشتراكى ودعم أركانه لكان هذا شيئاً مسلماً به ولرحبنا بذلك لأن الشخص كما قال السيد الرئيس قد تتغير نفسيته ولو من الداخل أو من الأعماق حين يؤخذ منه شيء دون أن يتسامى فى شعوره وإدراكه إلى المستوى الاشتراكى الشعبي الذى يذكره بأنه جزء من أبناء الشعب أو حجر فى بناء هذا الوطن الكبير الواسع .

وعلى هذا السبيل أيضاً أذكر أن أحد الزملاء قال فى حديثه عن أعداء الشعب إننا إذا لم نستطع أن نعزلهم فإن السيد زكريا محى الدين وهو وزير الداخلية مسئول بهذه الصفة عن الأمن فى البلاد ويستطيع أن يعتقلهم أو يحبسهم أو يسجنهم . لست أريد أن نصل إلى هذا بل أريد أن نصل بعد مرحلة الانتقال ودعم النظام الاشتراكى ومبادىء الثورة الأمينة — أن نصل فى ظل الثورة وقائد الثورة إلى اليوم الذى لا يستطيع فيه وزير الداخلية أن يعتقل أحداً بغير حق .

لقد سرنى كثيراً أن يستشهد كثير من الأعضاء بأحداث أو نظريات من تاريخ الإسلام ، وهذا يسر كل من يشتغل بالشئون الإسلامية ويطيب لى أن أذكر فى هذا المقام قصة من تاريخ الإسلام فقد روى أن عمرو بن العاص أراد أن يقتطع أرضا لامرأة قبطية ليوسع فى ساحة مسجده فأبت المرأة وشكت إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فأرسل سيدنا عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يقول « نحن أحق بالعدل من كسرى » ذلك لأن كسرى حينما أبى أن يستولى قهراً على قطعة أرض مملوكة لفرد من الأفراد وقال « لأن يقول الناس إن إيوان كسرى معوج خير من أن يقولوا إن كسرى قد ظلم » لا أقول ذلك لأن فينا من قادتنا من يستجيب للظلم ذلك لأنهم قادة وأعوان فى شعب واع سائر فى مواكب كلها وعى .

ولكنى أحب أن أقول إن الأمة التى تقيم دعائمها على الاشتراكية والحرية

أن تقبل أبداً أن تظلم أو تبغى، ويكفى بالنسبة لمن أخذ منه شيء قسراً أن ننحيه عن مكان القيادة والتوجيه والتأثير ولا يجب أن نحرم أحداً من شرف خدمة وطنه؛ دون أن نترك لهؤلاء الحق فى الدخول إلى نواحى التوجيه والتأثير، فلا ندخل فيها إلا من كان أميناً على هذه المبادىء صالحاً للدفع بها إلى الإمام.

سمعت كلمات ومفردات اجتماعيه؛ ترددت هذه المفردات مفسرة تفسيراً علمياً فى مصادرها العلمية أو مظانها العلمية، لو أردنا المفهوم العلمى لنأخذ منه التحديد لهذه المفردات الاجتماعية التى تتعلق بالمجتمع ماضيه وحاضره ومستقبله، وإننا نحن أمة تبنى نفسها من جديد وتضع خططاً جديدة إنما نفهم هذه المفردات فهما خاصاً بما متطابقاً مع بيئتنا.

ولذلك فإننى مستوحياً للتوجيه الذى نادى به السيد رئيس الجمهورية من أن الثورة الثقافية هى أساس الثورة الاجتماعية — أرجو أن يتخصص فريق منا داخل هذه اللجنة لتحديد المراد والمفهوم من هذه المترادفات حسب بيئتنا، وبعض هذه الكلمات دونتها أمامى وأذكرها على سبيل المثال: الشعب — القوة — المواطن — الاشتراكية — الحرية — النقابة — الجمعية — القطاع — الحكومة — الاشتراكية المادية — القاعدة — الثقافة — الطبقة — الصراع الطبقى — الحقد الطبقى — روحية الاشتراكية — مادية الاشتراكية — النظرية — الفلسفة — الشكل — الموضوع — الإقطاع — الرجعية — المذهب — المجتمع الديمقراطى — التعاون — الملكية — إذابة الطبقات — العدالة الاجتماعية — التأميم — أعداء الشعب — التسلل — تكافؤ الفرص — الغنى — الفقر — العزل — الفرز.

ومن الممكن لغيرى من الأعضاء أن يجد الكثير من هذه الكلمات التى تحتاج إلى تعريف فقد وردت عدة تعريفات على ألسنة الاعضاء وتحتاج إلى تحديد المدلول الواضح لهذه الكلمات لأن مهمتنا فكرية أكثر منها تطبيقية ولو أننا قمنا بهذه المهمة لأصبح الطريق أمامنا أكثر وضوحاً وشكراً.

٧ — كلمة السيد عبد الحليم سليمان الجندى

لقد تكلم السيد حسين محمد محمود عن التعاون ، وبدأ كلمته بأن ذكر أن التعاون قديم مع الزمن ومع الفلاح منذ بدء الخليقة إلا أنه أشار إلى أن الائتمان الزراعى غير مطبق تطبيقاً كاملا وهذا القول فيه شىء من الحقيقة بالنسبة لما قبل سنة ١٩٥٦ فقد كان الفلاح قبل صدور القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ يحتاج إلى ضمان المالك له ليستطيع الاقتراض ، ولكن بعد أن صدر هذا القانون أمكن لكل حائز أرضا أو عقاراً أن يقترض من الجمعية أو البنك دون تأثير عليه من المالك .

ولعل الإحصاءات والبيانات يمكنها أن تعطينا صورة حقيقية عما كان الوضع عليه قبل تطبيق هذا القانون وبعده ، وتبين لنا العدد الكبير الذى أمكن أن يعود عليه النفع من هذا القانون . وأود ان أعقب على ما أشار إليه السيد حسين محمد محمود عن استخدام الإعلان فى التسويق والمفروض أن هذا طريق طبيعى ولكنى أود أن أشير إلى أن هناك جمعيات للتسويق ولتصدير بعض الحاصلات مثل البصل ويمكن أن يربط بين هذه الجمعيات حتى تستطيع أن تؤدى فائدة أكبر مما تقوم به حتى الآن لأنها إنما تقوم بتسويق بعض الحاصلات فى مناطق محلية أو بين بعض المحافظات وبعضها .

وأرجو أن يتحقق الربط بين هذه الجمعيات حتى يتسع نشاطها إلى أبعد حد وأود أن أشير إلى أن ما ذكر عن أن بنك التسليف يشترط ضرورة الضمان من المالك أمر لم يعد موجوداً لأن الحائز أصبح يمكنه أن يلجأ إلى البنك أو الجمعية دون أن يلجأ إلى المالك ليضمنه .

تناول بعض الزملاء التعاون بالنقد وقال إن فيه بعض السوءات وأود أن أذكر أن هناك ثمرات كثيرة جنيناها من التعاون فى ظل هذه الثورة ، ثمرات طيبة لا نستطيع حصرها إلا أن الصورة التى تعطى عن التعاون مستمدة من جانب واحد هو الجانب الحكومى .

ويجب ألا نحكم على التعاون من هذه الناحية فإن التعاون كما هو مسلم به قطاع شعبي يقع تحت إشراف الحكومة ولقد سمعنا رأى الحكومة ولم نسمع رأى التعاونيين ، والتعاون أصلا متمش مع روح الشعب والبيئة ولكن التنازع موجود فى الاختصاص ما بين السلطة التى تشرف على التعاون وبين الهيئات التعاونية ، وهذا التنازع هو الذى يشوه صورة التعاون ويعطينا صورة غير حقيقية عنه .

والصورة التى أشار إليها السيد رئيس الجمهورية من اقتياد العسكرى لبائع الخضار والفاكهة إلى قسم البوليس وأنه فى ثانى يوم لو لبس هذا البائع الرداء العسكرى لفعل مثلما يفعل . مثل هذه الصورة للتنازع الواضح بين القطاع الأهلى والقطاع الحكومى ، هو الذى يشوه أيضاً صورة القطاع التعاونى .

٨ — كلمة الدكتورة حكمت أبو زيد

سيدى الرئيس ، سادتى :

أنا أرى أننا نبعد عن أهدافنا بعيداً . أرى أننا نعيش فى واقع ثورة لا فى فترة تحول ولا انتقال . أمامنا أهداف ثورية حددت فى ست نقاط أشار إليها السيد رئيس الجمهورية منذ البداية . بقى علينا أن نشق الطريق إلى هذه الأهداف . هذه مهمتنا . كيف نضع نقط الارتكاز فى هذا الطريق حتى نسير وحتى نجعل فى هذا الشعب هذا الوعى الثورى وحتى نتكاتف جميعاً ونحقق هذه الأهداف فعلا .

النقطة الأخرى أننى أرى أن المفاهيم المستوردة والتعبيرات والمسميات المختلفة كالاشتراكية والديمقراطية قد أخذتنا بعيداً جداً عن أهدافنا . ذكر السيد الرئيس هذا بنفسه وقال كان بودى ألا نأخذ هذه المسميات ونطلقها على ثورتنا الاجتماعية التى تبغى العدالة الاجتماعية .

ذكر مثل هذا أيضاً السيد عيسى وقال أنتم تتكلمون كلاما نحن بعيدون عنه فمعظم الشعب البالغ ٢٧ مليوناً فى واد ونحن فى واد — هذه المفاهيم المختلفة هى التى جعلت كلامنا يتكلم بمعنى ربما يختلف فى ذهنه عن معناه لدى الآخرين .

علينا أن نمشى فى طريق ثورتنا ونضع هذه النقط الارتكازية الست وبعد وقت إذا ما تحققت الأهداف كان لنا أن نصوغ التعريفات ونضع النظرية من واقع الخبرات على واقعنا . وإذا لم يسعفنا الوقت فى وضع هذه المبادىء وهذه النظريات التى تتفق مع بيئتنا ، نترك للجيل المقبل هذه المهمة .

نشأت الديمقراطية قبل الإغريق ، وجاء مبدأ الشورى مع النظام القبلى وهو نظام شيخ القبيلة ، هذه المفاهيم أبعدتنا عن طريقنا . وعلينا أن نعود إلى واقعنا إلى الطريق الذى نشقه نحو أهدافنا ، الذى نشقه نحو أهدافنا الواضحة وأنا أقول إننا نعيش فى واقع ثورى وإن لم يكن كذلك لما اشتركت المرأة اليوم فى مثل هذه اللجنة ، وما منحت الحقوق السياسية جميعها للمرأة ، هذا من واقعنا الثورى ، رجائى مرة ثانية أن نعود إلى الطريق بإيجاد هذه النقط الارتكازية حتى تلتقى هذه الأهداف مع الواقع وتلتقى القاعدة مع القيادة الثورية . وشكراً .

٩ — كلمة السيد أحمد بهاء الدين

تعليق فى الواقع على الدكتورة بنت الشاطىء وكنت أرجو أن يكون تعقيبى عليها بعد كلمتها مباشرة ، فنى كلمتها شقان غير منطبقين إطلاقاً .

كانت تطالب فى شق مزيدا من الثورة وفى الشق الآخر تطالب بالقليل أو بالقليل جداً من الإجراءات الثورية أنا شخصيا أؤيد بشدة الكثير مما قالته الدكتورة بنت الشاطىء بشأن المزيد من الثورة وإن كنت أفهم المزيد من الثورة بشكل أوسع مدى . ولكنها فى الوقت الذى تطالب فيه بالمزيد من الثورة تطالب بالقليل جدا من الإجراءات الثورية لا أدرى كيف يستقيم هذا .

ذكرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، أحمد عرابى وسعد زغلول ولم تذكر لماذا فشل كل منهما وقد كانا زعيمين وطنيين يتحدثان باسم الشعب . أحمد عرابى كان رئيس الحكومة ورئيس الجيش ورئيس البلد

وسعد زغلول كان رئيس الحكومة ورئيس البوليس . وكلاهما ضرب من الداخل . تركا الخيانة الداخلية تضربهما . أحمد عرابى ضرب لأنه ترك العرش والإقطاع . وسعد وصل للحكم بالأغلبية ولكنه طرد من الحكم بسرعة لوجود الانجليز وبواسطة العملاء والقوى الداخلية العميلة .

وأخيراً دعت الدكتورة عائشة السيد الرئيس إلى أن يمضى الرئيس بالثورة كما بدأها دون أن يأخذ رأى أحد وتطالبه بعدم عزل أحد .

بدأت الدكتورة بنت الشاطىء مطالبة بعدم عزل أحد وانتهت بالمطالبة بعزل الشعب كله .

١٠ — كلمة الدكتور طعيمه الجرف

فى الواقع أريد أن أعقب على كلمات الدكتورة عائشة عبد الرحمن ولكن الدكتور رفعت المحجوب والسيد أحمد بهاء الدين أعفيانى بتعقيبهما من هذه المهمة . ذلك بأن المجتمع الذى نحياه الآن ليس إطلاقا فى صورته السياسية ولا فى صورته الاجتماعية ولا فى صورته الفكرية مجتمعا إصلاحيا ، إننا غيرنا كل مفاهيمنا فى لحظات قصيرة بالنسبة لعمر الشعوب فنحن فى ثورة ، فى ثورة جذرية بعيدة الأعماق فى كل شىء . الدكتورة بنت الشاطىء غيورة جدا على صالح من يدفعون ونريد أن نؤمن هؤلاء فلا نعزلهم عن العمل السياسى فى المجتمع . لم يرد فى كلمتى شىء عمن يدفعون ، وإنما كل ما قلت إن من أخذ منه قسرا .

وهنا أعقب فى نفس الوقت على كلمة فضيلة الزميل أحمد الشرباصى تعقيبا على كلمتى التى قلت فيها إن الفئة الأولى من أعداء الشعب هم الذين أخذ منهم

قسرا واحترفوا العمل السياسى . فأنا قلت (الذين أخذ منهم قسرا واحترفوا العمل السياسى) ولم أقل الذين أخذ منهم قسرا فقط بمعنى أنهم كانوا أغنياء ومن غلاة الإقطاع والرأسمالية وجاءتهم الفرصة ليعملوا شيئا فانحرفوا واختصروا الطريق للسلطة واستغلوا . هؤلاء هم الفئة الأولى فى تصورى لأعداء الشعب الذين يجب أن يعزلوا . أما الفئة الثانية فهى عملاء الاستعمار .

هذا ما أردت توضيحه وأرجو أن يكون كافيا ، وشكراً .

١١ — كلمة الدكتور جابر جاد عبد الرحمن

سيدى الرئيس . منذ أربعين عاما مات الفتى الذكى ابن بلدنا دياب أبوعويس ، كان معى فى الكتاب وكان بيطلع الأول وكان أبوه جزار القرية يذبح الذبيحة فى الأسبوع ليكسب منها ٣٠ أو ٤٠ قرشا ، أصيب أبوه بالعمى فحرم من مهنته . فهام الفتى دياب على وجهه ليكسب قوته يجمع الرامخ ويأكله وكان يذهب إلى المصارف ويصطاد السمك الصغير يأكله نيئاً فلم يكن لديه حطب يشويه به ، لم أسجل هذه القصة وإنما انطبعت هذه المأساة فى شغاف قلبى .

ومنذ خمس عشرة سنة كان الشيخ سيد أبو عبد ربه يأتينا صباح كل يوم فى بيتنا يقرأ القرآن .

سألنى مرة يا دكتور ما صناعة الملك ؟ وماذا يأكل ؟ أظن أنه يأكل عسل نحل صافى . كل حلم هذا المواطن أن يغمس لقمته مرة فى عسل نحل . وفى كلمتى التى قلتها فى الأسبوع الماضى ذكرت قصة خضرة بنت عبد الموجود التى تعسرت فى الولادة وماتت قبل أن يجيئها الطبيب — هؤلاء هم المجتمع الذى ننادى من أجله بالثورة الاجتماعية . يا سيادة الرئيس إنك لو قلتها تطورا لقلنا إنها ثورة من أجل الملايين التى تساقطت مثل دياب أبو عويس وسيد عبد ربه وخضرة بنت عبد الموجود . إننى أنادى بالثورة من أجل هؤلاء . أنت لما قمت بالثورة السياسية هل قلت لى تعالى معى اعمل معى ثورة . لا . وإنك فى ذلك

على حق لأنك لا تعرفنى ولا تثق بى ولكن الرئيس قال إنها ثورة إجتماعية من أجل هؤلاء الكادحين ونحن الآن نقوم بها ويجب أن يقوم المؤمنون بها .

الأستاذ الدكتور طه حسين وضع كتابه « المعذبون فى الأرض » . . أين طبعه ؟. طبعه فى بيروت ، والدكتور حسين خلاف كانت له آراء إصلاحية أدت إلى أن يوضع له ملف فى الداخلية واتهم بالشيوعية . الإقطاع لم يرحم أحدا . لم يرحموا أحداً . تسعون فى المائة من الشعب يتساقطون . فإذا كنا ننادى اليوم بالثورة الاجتماعية فإننا لانتجنى عليهم بل كل ما فى الأمر أننا نعزلهم عن القيادات الثورية لأننا نستهدف هدفا نؤمن به جميعا فى هذه القاعة وشكراً .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

فى هذه اللجنه ، وفى مؤتمر القوى الشعبية . عملنا الأساسى هو البحث عن الحقيقه . قد يبدو أن هذا الموضوع مهم جداً بعد الآراء العديدة والمختلفة التى سمعناها فى هذه اللجنة — عندما نبحث عن الحقيقة فكل بحث يقبل المناقشة ، وكل بحث يقبل الخطأ ، وعلى هذا نستطيع أن نصل إلى هدفنا إنى أعتبر كل المناقشات التى تمت فى هذه القاعة ،وكل الكلمات التى قيلت تهدف للبحث عن الحقيقة . إنى لا أتفق مع الدكتورة حكمت فى أننا فى واد والشعب فى واد — الشعب يتابع كل كلمة تقال فى هذه اللجنة . هذا هو ما أفهمه. الناس تشاهد أجهزة التلفزيون ، وأناس تسمع الراديو ، والناس تقرأ الصحف ، والشعب يتابع الكلام الذى يقال هنا كلمة ، كلمة ، وليس معزولا أبداً عن هذه القاعة .

وأنا أعتبر ونحن نتكلم فى هذه القاعة لا نتكلم فى هذه القاعة فقط بل نتكلم فى جميع أنحاء الجمهورية .

الشعب ليس معزولا ويتابع النقاش . وكل مناقشة تقبل الخطأ . وكل بحث يقبل المناقشة وكل بحث يقبل الخطأ . الحقيقة أن كل كلام يقال هنا تتمثل

فيه روح المسئولية . ولى هنا تعقيب على روح المسئولية . روح المسئولية تدعونا أن نبحث عن الحقيقة فى تجربتنا ، ليست فقط التجربة التى حدثت فى الثورة فى العشر السنوات ، أبدا ، بل التجربة الطويلة التى مررنا بها .

ما هى الاشتراكية بالنسبة للأخ حسين محمود ؟

ما هى الديمقراطية بالنسبة للأخ حسين محمود ؟

عندما وقف يتكلم : الاشتراكية والديمقراطية إنه يجد فرصة متكافئة فى بنك التسليف يجد التطبيق لقانون سبعة أمثال الضريبة . يستطيع أن يسوق محصوله . بالنسبة له هذه هى الاشتراكية وهذه هى الديمقراطية . بالنسبة لمن لا يجد ما يأكله ، ما هى الديمقراطيه والاشتراكية ؟ بالنسبة له أنه يأكل . وبالنسبة للذى لا يجد عشاء أولاده . إذا ظللنا تقول له مدة ثلاث ساعات حرية وإشتراكية وديمقراطية ، ما جدوى هذا له ؟ .

بالنسبة لمن يجد ما يأكله . الحرية والاشتراكية والديمقراطية ، إنك توفر له العمل ، وتوفر له الأكل ، وتوفر له وجبة لأولاده ، توفر له عملا شريفاً يستطيع أن يطمئن به على يومه وعلى مستقبله .

بالنسبة للثورة الاجتماعية ، لقد احترت . بعد القرارات الاشتراكية قيل إننا قطعنا شوطا طويلا جدا . وتأتينا اليوم الدكتورة بنت الشاطىء تقول لا توجد ثورة اجتماعية . لماذا ؟ بسبب أن « كارفن » ولا أدرى من هى ؟ جاءت هنا وعملت عرضا للأزياء . أمن أجل أن هذه السيدة جاءت هنا وعملت عرضا الأزياء لا تكون هناك ثورة اجتماعية . وهل نستطيع أن نضبط الأمر مائة فى المائة . وهل أنا مسئول أن أعرف « كارفن » جاءت أو لم تجىء أمن أجل أننا أعطينا للفنانين جوائز . لا تكون هناك ثورة اجتماعية . ليس هذا معقولا . أناس قالوا هذه شيوعية ألم يقل البعض فى السنين الماضية إنها صارت شيوعية ، واناس قالوا اليوم هذا إصلاح . لقد حيرتمونا .

نحن لا نعرف هل هى شيوعية أو إصلاح .

ما الذى نريده . نعود إلى التجربة التى مرت بنا . الثورات التى قامت من قبل . لم يثر الشعب فقط فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بل قام بثورات كثيرة قبل ذلك كما قلت . ولكن أين وصلنا . حققنا فعلا انتصارات نسبية . كانت هناك حماية قبل ثورة سنة ١٩١٩ اعلنتها بريطانيا سنه ١٩١٤ . بعد ثورة سنة ١٩١٩ رفعت الحماية وغير اسمها باسم آخر وأعطوا استقلالا ودستور سنة ١٩٢٣ وعملوا برلمانا . حصل مكسب . ولكن هل هذا المكسب وحده كان يمثل امانى الشعب الذى خرج وقاتل واستشهد ؟

الشعب كان يطالب بجلاء الانجليز الذين احتلوا بلادنا سنه ١٨٨٢ .

وكلنا نعرف أن ثورة سنة ١٩١٩ كان هذا هدفها ، كانت تطالب بالدستور وكانت تطالب بأهداف كبرى . حصلنا على الدستور ولم يخرج الانجليز : مكسب آخر انتهت الحماية ولم يخرج الانجليز ، وظل الانجليز موجودين ويحكمون بطريق مباشر وغير مباشر ، وكلنا نعرف كيف أن السفير البريطانى الذى كانوا يسمونه فى ذلك الوقت المندوب السامى — كان يستطيع أن يغير الحكومات لماذا لم ينته هذا بعد أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ ؟ لماذا لم ينته الاحتلال بعد ما مات الناس فى ثورة سنة ١٩١٩ ؟ليس فقط ١٩١٩ ، بل سنة ١٩٣٠ أيضا ؛ وأنا خرجت فى مظاهرات سنه ١٩٣٦ وكنت شابا صغيرا وكنا نطالب بالدستور ونقول (يسقط هور) أيام أن كان هور فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية أو الحربية — لا أدرى بالضبط — فى انجلترا . كنا نخرج ونحن أولاد صغار نهتف . وضرب الناس وماتوا .

كلنا نعرف ماذا حدث فى المنصورة .. وماذا حدث فى القاهرة ... الشعب ثار . جاءت بعد ذلك وزارات أخرى ، ولم تحقق شيئا ... ألغوا دستور صدقى بعد ذلك أعادوا دستور سنة ١٩٢٣ .. لكن كل هذه كانت عمليات للتهديد .

قامت ثورة سنة ١٩٣٦ ، ناس ماتوا هنا عند كوبرى قصر النيل .. الطلبه قاموا بثورة . والشعب قام بثورة . ماذا حدث بعد هذا ؟ بعد هذا وقعت

معاهده سنة ١٩٣٦ .. معاهدة الشرف والاستقلال والتى قالت المادة الأولى منها ، إن مصر دولة مستقلة ، والمادة ١٢ تقول إن لبريطانيا أن تبقى فى مصر عشرة آلاف عسكرى انجليزى . . .

ظل العشرة آلاف . زادوا حتى وصلوا إلى ٨٠ ألفا ولم يخرجوا .

لماذا انتكست كل هذه الثورات ؟ إذا رجعنا إلى الثورات التى قامت فى مصر قبل ذلك ... ثورات مستمرة ... عرابى ، بعد عرابى ، قبل عرابى ، فى كل وقت كانت هناك ثورة . وجئنا فى سنة ١٩٥٢ وجدنا أنفسنا مازلنا نشكو من السيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية . ووجدنا أن الاستعمار والاستغلال يتحالفان علينا . ابتدأت اللعبة البرلمانية تحدث . . . اللعبة البرلمانية لصالح من ؟ . هل كانت اللعبة البرلمانية هذه لصالح الشعب ؟ كان يحدث أن البرلمان تتكون أغلبيته من الرجعية ، تمثل تحالف الإقطاع مع رأس المال وطبعا نحن نعرف ما هو الإقطاع وماهو رأس المال . . . وليست كلمات من الكلمات الواردة فى قائمة الشيخ الشرباصى .

حدث التحالف .. وبعد ذلك دخل عدد فى البرلمان ولكنه أقلية ، ماذا تفعل الأقلية ؟ تقف « تهاتى » فى هذه القاعة . . . وتخطب ويقال لهم اخطبوا فى الجلسة ، ويثبت ذلك فى المحضر .. ماذا أخذنا من المحضر ، وماذا أخذنا من الكتابة التى فى المحضر :

ظل الاقطاع ، وظلت سيطرة رأس المال ، وظل التحكم البريطانى وتحكم القصر الذى يمثل الملكية الفاسدة . . موجودا حتى سنة ١٩٥٢ . هل الرجعية انسحبت ؟.. لا الرجعية تعطى فى البرلمان جزءا لليسار طالما أن معها الأغلبية ، ويظل اليسار يتكلم ويتكلم ولا يستطيع أن يمرر أى قانون .

الرجعية بهذا تمثل دكتاتورية رأس المال والإقطاع . وهذا هو النظام الديموقراطى الذى كان موجودا . لذلك نحن عندما جئنا نعلن المبادىء ، لم نقل إقامة حياة ديموقراطية فقط ، بل قلنا إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

ولما تكلمت مع فؤاد سراج الدين فى سنة ١٩٥٢ من أجل عودة البرلمان ، قلت

له إنى أريد عودة البرلمان مع القضاء على الإقطاع ، مع تحديد الملكية ، وإنهاء سيطرة رأس المال ، رفض ؛ رفض لانه كان يريد الرجوع على أساس الديموقراطية القديمة المعروفة ، وأنا كنت أقول له أرجع على أساس إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

فى النهاية أحسست أننا نحن الاثنين نتكلم بلغتين مختلفتين . . . . هو يتكلم على أساس الديموقراطية التى تمثل سيطرة الأقلية ، سيطرة الاقطاع ، وسيطرة رأس المال . وأنا أتكلم عن الديموقراطية التى تمثل الشعب بمجموعه .

اليوم عندما نتكلم على إقامة حياة ديموقراطية سليمه ونذكر المبدأ السادس من مبادىء الثورة . . . إقامة حياة ديموقراطية سليمة . يجب أن نقول ما هى الحياة الديموقراطية السليمة ؟ . هل هى عملية ديموقراطية مجردة ؟ . إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، تستدعى أن نضع نحن فى حسابنا أهداف الثورة الأخرى :

القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الإقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، إقامة عدالة اجتماعية .

إذن الديمقوقراطية السليمة هى ديموقراطية اجتماعية، الديموقراطية السليمة معناها إقامة مجتمع جديد . هذا المجتمع الجديد ، غير المجتمع القديم الذى كنا نعيش فيه ، هدفنا من هذا المجتمع الجديد ، أو من العمل لخلق هذا المجتمع الجديد ، أن بلدنا تكون مستقلة سياسيا ، وفى نفس الوقت تكون مستقلة اجتماعيا . بمعنى أن نكون أحرارا سياسيا لا نخضع للاستعباد السياسى ، ولا نخضع لنفوذ أجنبى ، ونكون مستقلين اجتماعيا ؛ أى أحرارا فى تكوين بنائنا الاقتصادى ، وتكوين بنائنا الاجتماعى .

وبعد ذلك لابد أن نفهم عندما نتكلم عن الناحية السياسية ، أن اقتصاديات أى مجتمع ، كما قيل اليوم ، وكما قيل من بعض إخواننا فى الجلسات الماضية ، هى التى تمثل التكوين السياسى .

إذا كان المجتمع إقطاعيا ، يكون حتما الحكم اقطاعيا ، إذ كان المجتمع

رأسماليا يكون الحكم رأسماليا . إذا كان المجتمع أساسا اقطاعيا رأسماليا ، أو أن الطبقة الاقطاعية الرأسمالية هى التى تتحكم ، يكون حتما الحكم هو التحالف بين الإقطاع ورأس المال .

من أجل هذا هناك علاقات وثيقة بين السياسة والاقتصاد . نرى أنه فى أيام الإقطاع وأيام سيطرة رأس المال ، مهما رشح أحد نفسه للانتخابات لا يمكن أبدا أن ينجح ويدخل البرلمان إلا إذا كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالإقطاع أو رأس المال . وقد يتركون عدداً.. ثلاثة أوأربعة أوعشرة أوخمسة عشر يدخلون ، ويقولون نعم نحن عندنا ديموقراطية .. ، هذه الديموقراطية فيها معارضة ، وفيها حكومة . ماذا كانت تستطيع المعارضة أن تعمل ؟ لا تستطيع إلا أن تقف وتعارض وتتكلم بدون فائدة . كانت الأغلبية ، تمثل دكتاتورية الإقطاع ، ودكتاتورية رأس المال بكل معانى الدكتاتورية تحت اسم الديموقراطية .. .. الأغلبية تمثل دكتاتورية الطبقة ذات المصلحة الاقتصادية التى هى طبقة الإقطاع وطبقة رأس المال المستغل .

إذن لا بد أننا نشعر أن هناك علاقة بين السياسة وبين الاقتصاد . أننا ورثنا مجتمعا فيه اناس أقوياء . أناس لهم نفوذ . ورثنا مجتمعا ولدنا فيه وخلقنا فيه .

يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، قامت هذه الثورة السياسية بالمبادىء الستة ، قمنا من غير أن نأخذ راى احد . واليوم بعد عشر سنوات من هذه الثورة السياسية نجد اننا حققنا عمليات قد ننساها ، وانا نسيت ان الكورنيش قام بعد الثورة . ومرة سألنى أحد الصحفيين فقلت له إن هذا الكورنيش كان قبل الثورة ، ونسيت قشلاقات قصر النيل التى كانت موجودة على النيل .

طبعا ننسى . . كان فيه إنجليز خرجوا . كانت فيه احتكارات أجنبية ، انتهت . . . كانت فيه قنال يعتبرونها دولية وملكهم . وظلوا يعملون البدع لانتزاعها منا . أخذناها . وكان يوجد احتكار للسلاح .

لما نعدد المسائل التى حدثت فى هذه الثورة السياسية ، نجد أننا حققنا أشياء

كثيرة .. معارك صعبة ، ولكن كنا دائماً نوفق وننتصر فيها . لذلك اصبحت الانتصارات بالنسبة لنا عملية سهلة .

إذا جئنا اليوم ، وقلنا ثورة اجتماعية ، يجب أن نلاحظ ، أننا فى فترة الثورة السياسية ، حاربنا أشياء كثيرة ، كان يجب أن نحاربها قبل أن تأخذ الثورة الاجتماعية سبيلها إلى الوجود .

كان لابد أن يخرج الانجليز . كان لابد أن نقضى على الاحتلال . كان لابد أن نقضى على الاحتكارات الأجنبية ، وعلى السيطرة الرأسمالية الأجنبية .

بعد ذلك عندما نقول اليوم ، تعالوا نبحث عن الحقيقة ، لا يصح أن تجيء الدكتورة عائشة وتقول اذهب أنت وحدك ابحث عن الحقيقة . هذا تعجيز . ولا تقول إن جمال عبد الناصر عمل وعمل وأنه آت يستفتينا فى الثورة الاجتماعية .

من الذى قال إنى جئت أستفتيكم فى الثورة الاجتماعية ؟ أنا لم أقل هذا من أول يوم أنا أقول إن واجبكم المحدود هو أنكم تقررون قوى الشعب الوطنية ، لأن الثورة الاجتماعية أعلنت يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن يريد أن يقوم بثورة ، لا يستفتى ، ولو كنا دخلنا مجلس الأمة بهذه القوانين كنا تعثرنا ، ولغاية اليوم كنا لانزال نناقش فيها ونأخذ ونعطى ، لأن المصالح تتضارب طبعا .

وقد رأيتم المناقشات فى التعريف وكم تأخذ من الوقت ، فما بالكم فى التطبيق . وبعد ذلك عندما جئت هنا قلت افتحوا المناقشة وتكلموا كما تريدون أريد أن يكون الشعب معى .

لماذا أريدكم معى فى الثورة الاجتماعية ؟ لا أريد أبدا أن أبقى وحدى فى هذه الثورة الاجتماعية ، اريد ان يظل الشعب معى فى هذه الثورة الاجتماعية لأننا نريد أن نقيم مجتمعنا جديدا . وهذا المجتمع الجديد نبنى اقتصادنا فيه على أساس من العدالة الاجتماعية . وهذا يستدعى أننا نبنى مجتمعا

جديدا تماما وسليما ايضا .. هذا يستدعى أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة .. وهذا معناه أن أى ديمقراطية سياسية يجب أن تكون ديمقراطية سياسية ويجب ألا تكون هناك ديمقراطية اجتماعية سليمة فى هذا أيضا نبحث عن الحقيقة .

وماهو النظام السياسى السليم ؟ وما هى الحياه الديمقراطية السليمة ؟ وما هو النظام الاجتماعى السليم وما هى العدالة الاجتماعية والثورة الاجتماعية التى نريد نحن أن نتكلم عليها ؟ ماهى الاقتصاديات الاجتماعية السليمة ؟ هل الاقتصاديات السليمة هى الإقطاع وسيطرة راس المال ؟ ام ان الاقتصاد السليم يمثل شيئا آخر .

الحياة الديمقراطية السليمة ليست بأى حال ، الديمقراطية القديمة التى سرنا عليها ؛ وليست بأى حال الديمقراطية التى يلعبها الاستعمار وتلعبها الرجعية ، لأن الاستعمار والرجعية يلعبان بشعار الديمقراطية .

تجدون فى الناحية الثقافية المقابلة للثورة الثقافية التى نتكلم عنها اليوم — تجدون التركيز فى الدعاية على الديمقراطية السياسية . الديمقراطية السياسية من ناحية الاستعمار ، أما الديمقراطية الاجتماعية — وهذا ما أعنى به العدالة الاجتماعية — فهم « يلحسوها » ، ولا يتكلم فيها أحد أبداً وينسونها تماماً .

ما هى الديمقراطية السياسية ؟ الديمقراطية السياسية بالنسبة للرجعية أن يعملوا انتخابات وينفقوا النقود القليلة ، ويحصلوا على بعض الأصوات وفيه ناس يضحك عليهم . فيضحك عليهم مثلا بالشعارات أو أن يستخدموا النواحى القبلية ، النواحى الطائفية ، أو أن يستخدموا أى أسلوب من الأساليب ، أو أن يزوروا ويصلوا إلى برلمان مثل برلمان سوريا الذى سيظهر اليوم .

فى سوريا يصيحون ويصفقون ويرقصون ويقولون نحن نمثل الديمقراطية.. فما هى الديمقراطية الموجودة اليوم ، يقولون إننا عملنا انتخابات ، فما هو البرلمان الذى سيظهر ؟ سيكون البرلمان ثلاثة أرباعه أو أكثر عبارة عن تحالف رجعى إقطاعى ، ويعطوا لليسار أو اليساريين ١٥ أو ١٧ أو ٢٠ كرسياً

من ١٧٠ أو ١٧٣ كرسياً يظل اليسارى يتكلم ويتكلم ليلا ونهاراً ولا يستطيع أن يفعل شيئاً . . حاولوا قبل ذلك فى برلمان فى سوريا أن يمرروا قانون علاقة العامل الزراعى بالمالك ! كان فى البرلمان شيوعيون واشتراكيون وإخوان مسلمون إلى آخر هذه المسميات ، فلم يستطع ذلك . يقف الاشتراكى . ويتكلم ويقول خطبة طويلة ، وبعد ذلك يصوتون على القانون المقدم ، فيرفضه البرلمان . . فماذا خسرت الرجعية ؟ وماذا خسر رأس المال بإدخاله عدداً من الاشتراكيين ؟ لم يخسر شيئاً ، ولكنه مطمئن تماما إلى أنه يمارس الديكتاتورية . . يمارس أى نوع من الديكتاتورية ؟ يمارس ديكتاتورية رأس المال . . وديكتاتورية الإقطاع بكل معانيها . .

الثورة الاجتماعية معناها بناء مجتمع اشتراكى . . واشتراكى يا أخ شرباصى ليست عقدة ، ولا مشكلة ، لأننا نفسر ونجتهد كلنا ، ونقول ما هو المجتمع الاشتراكى الذى توجد فيه عدالة اجتماعية . . ناس يقولون كذا . . وناس يقولون كذا . . الدكتورة عائشة تقول إن المجتمع الذى نحن فيه إصلاحى ونريد ثورة أقسى من هذا لكى يصبح مجتمعاً اشتراكياً . أنا موافق على هذا الطلب ، يعنى نتخذ قرارات أكثر ونمشى أسرع . ليتنا نضغط المسافة المطلوبة أو الزمن المطلوب من أجل الثورة الاشتراكية .

بعد القضاء على الاستعمار وعلى أعوان الاستعمار ، يجب أن نقضى على الإقطاع ونقضى على الاحتكار ، ونقضى على سيطرة رأس المال .

وبعد ذلك كلنا نعرف كم حصلت محاولات لمقاومة هذا التطور الاشتراكى أو هذه الثورة الاشتراكية . وبعد قرارات يوليه سنة ١٩٦١ ، إلى أى حد أصيبت البلد بنوع من البلبلة ؟ لأنه بعد فترة طويلة من المهادنة ، وهى الفترة التى كانت بين خروج الانجليز وبين صدور القرارات الاشتراكية ، صدرت هذه القرارات مرة واحدة ؛ واستطاع الإقطاعيون أن يخلقوا نوعا من البلبلة ، ولم يكن ذلك فى أول يوم . . أنا رأيت فى أول يوم ، وثانى يوم وثالث يوم ، وعاشر يوم ، كيف قابل الشعب هذه القرارات بمنتهى الترحيب

وبعد ذلك بدأت البلبلة .. إذن هناك محاولات ضد هذا البناء الاشتراكى . عن ؟ من الناس الذين ليست لهم مصلحة فى البناء الاشتراكى .

كنا نقول إننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة .. معنى هذا أننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة لأجل الشعب الذى قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية الإقطاع ومن سيطرة رأس المال .. ومن الاستغلال بكل معانيه .. وبعد ذلك نأتى لنرى هذا الشعب . من هو الشعب الذى قاسى ؟ من هو الشعب صاحب المصلحة الأصيلة فى الاشتراكية ؟ نجد العمال .. الفلاحين ... بعد ذلك هناك تعبير لم يوضع فى قائمة الشيخ الشرباصى .. وهو الطبقة المتوسطة ... يمكن أن نضيفها ...

لم يتكلم أحد عن الطبقة المتوسطة . وأنا أرى أنه لا بد أن نتكلم عن الطبقة المتوسطة . ونضع الأمور بوضوح . قطعاً توجد الطبقة الرأسمالية والإقطاعية وتوجد الطبقة المتوسطة . وتوجد طبقة العمال والفلاحين . يدخل ضمن الطبقة المتوسطة الرأسمالية الوطنية ، يدخل ضمن الطبقة المتوسطة التجار . الرجل الذى يشتغل فى محله هو وأولاده ومعه ناس يشتغلون — طبعا غير المستغلين — الذين لا يمثلون السيطرة أو الاستغلال مثل الاستيراد والتصدير الذى تكلمت عنه فى المرة الماضية . يدخل أيضاً ضمن هذه الطبقة المهنيون . الأطباء . المهندسون . المحامون . المحاسبون إلى آخره .

أنا أعتبر أن كل هذه القوى اشتركت فى المـاضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هى القوى التى تستطيع أن تقرر مصير الأمة .

بالنسبة للثورة الاشتراكية نجد أنه يوجد صراع بيننا وبين الرجعية والاستعمار . والرجعية ورأس المال . الطبقة الرجعية والرأسمالية تحاول أن تبلبل وتجذب إليها الطبقة المتوسطة حتى تستخدمها فى ضرب الثورة الاجتماعية .

إننا نقول ونوضح لهذه الطبقة المتوسطة إن مصالحها مرتبطة مع مصالح الشعب ومصالح العمال والفلاحين أكثر مما هي مرتبطة مع مصالح الطبقة الإقطاعية الرأسمالية .

إنهم يثيرون بلبلة ويقولون مثلا للدكاترة إنه ستخفض أو تحدد دخول الأغنياء وتحدد دخول الطبقات الكبيرة ، ولذلك لن تجد الدكاترة المكاسب أنا فى رأيى أن هذا كلام الغرض منه البلبلة لأنه كلما ارتفع مستوى الشعب كلما زادت قدرة الشعب على أن يتعامل مع الدكاترة . . ومع المحامين . . ومع المحاسبين .

أنا أعتبر أيضاً نظام المحامين أصلا نظاما رجعيا لأن من عنده نقود هو الذى يستطيع أن يوكل أحسن محام . ومن لا نقود عنده فمن أين يأتى بمحام ؟ لن يستطيع إحضار محام ، أى أن الفرصة ليست متكافئة حتى فى هذه العملية .

العدالة تستدعى — إذا كان فيه عدالة — أن تكون الفرص متكافئة ، بأن توفر الدولة لهذا ، الفرصة التى توفرها للآخر . لكن ترك الحال كما ورثناه — فيذهب القادر إلى أحسن دكتور ، ومن لا يستطيع أن يدفع « الفيزيتة » لا يذهب . . القادر يكون قاتلا ويحضر أحسن محام وربما يحصل على البراءة لأن محاميه « ماهر » ، والثانى ربما يكون مظلوما ولا يتمكن من الحصول على البراءة لأنه حضر محامياً « فاشلا » .

الفرصة ليست متكافئة . المجتمع أصلا لا يعيش على الفرصة المتكافئة . نحن نريد هذه الفرصة المتكافئة . التجار يقولون العملية تسير ، وستتحول التجارة وستؤمم . ونقول لا .. أممنا الاستيراد . . أممنا التصدير ، وبعد ذلك التاجر يعمل فى محله منذ الصباح . . يذهب الساعة السابعة أو الساعة الثامنة ويفتح محله ومعه أولاده يعملون معه . . أنا أعتبره من قوى الشعب العاملة . . وأعتبره من الناس الذين هم أصلا أصحاب المصلحة الأصيلة فى الاشتراكية . لأن هذا التاجر — كلما زاد مستوى الناس — زاد مكسبه ، لأنه يتعامل مع ناس كثير . وستصبح عندهم قدرة شرائية لكى يشتروا منه . كذلك بالنسبة لجميع الطبقات .

ماهو المستقبل ؟ لا بد أن نعرف ما هو المستقبل . هل المستقبل أن نقضى على كل شىء ؟ سألنى أحد الأشخاص بالأمس ما معنى تذويب الفوارق بين الطبقات ؟هل نأخذ كلنا ماهية واحدة ؟ هل نأخذ كلنا مرتبا واحداً ؟ أبداً — لم أقل ذلك . إننى اقول بتذويب الفوارق بين الطبقات من ناحية الاستغلال . من ناحية الاستثمار . ولكن قلنا إن لكل فرد حق كفايته . الشخص الذى يعمل عملا له حق لكفايته . الشخص الآخر له حق لكفايته . فى الكفاية وفى العمل . هناك اختلاف . لن نستطيع أبداً أن نوحد المرتبات . كل واحد حسب خبرته يأخذ مرتبه .

هذا هو المستقبل ، وهو قوة أساسية تعمل وتتكتل وتسير إلى القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .

إن إقامة حياة ديمقراطية سليمة معناها أننا لا نمكن دكتاتورية رأس المال ولا دكتاتورية الإقطاع من أن تتحكم فينا تحت اسم الديمقراطية . وهى تختلف أيضاً عن الديمقراطيات الشيوعية التى تمثــل دكتاتورية البروليتاريا . لا نريد أن نفهم الديمقراطية بمعناها القديم ، ولا بمعناها الشيوعى . لا نريد طبقة تسود . إذا قلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة فمعنى هذا أننى لا أريد ان تسود طبقة الإقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية . ولا أريد أن تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية .

إن الديمقراطية التى نتكلم عنها تختلف عن النوعين . ديمقراطيتنا السليمة ديمقراطية كل هذه الفئات .. ديمقراطية للشعب كله . ليست ديمقراطية لفئة قليلة لأن ديمقراطية الإقطاع ورأس المال هى ديمقراطية نسبة قليلة من الشعب ، هى الأقلية التى تحكم وتتحكم فى الأغلبية . وهذه أعتبرها دكتاتورية تحت اسم ديمقراطية . الديمقراطية فى الشيوعية التى هى عبارة عن دكتاتورية البروليتاريا تمثل أيضاً نسبة قليلة من الشعب : ولذلك نقول : إننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة على أساس من تكوين لجان تأسيسية للاتحاد القومى فى جميع أنحاء الجمهورية على أساس أن يكون الشعب كله مشتركا .

وبهذا تكون الديمقراطية لكل الشعب لا لفئة قليلة من أبناء الشعب .

هذه الديمقراطية ستكون لكل الشعب أى لكل الفئات التى تكلمت عنها بما فيها الرأسمالية الوطنية لأنها فئات معادية للاستعمار فهى فئات معادية لسيطرة رأس المال . وأيضاً هى فئات لصالحها الثورة الاجتماعية ولصالحها الثورة الاشتراكية ..

تأتى بعد ذلك النقطة الأساسية التى تدور حولها المواضيع كلها ...

إذا أراد الشعب أن يقيم هذه الديمقراطية السليمة يجب أن يكون مستعداً للدفاع عن نفسه ، وهناك تعبير عسكرى اسمه « الحرب الوقائية » . إننا لا نريد أن نستعمل هذه الحرب الوقائية ، لا نريد أن نحارب الحرب الوقائية . نحن نقول إن مفهوم تعبير الحرب الوقائية بأنه العمل عندما تجد بلد أنها مهددة بالعدوان فتبدأ بالحرب حتى تقى نفسها أظن أنه أطلق علينا هذا الكلام فى سنة ١٩٥٦ ، انجلترا وفرنسا واسرائيل قالوا الحرب الوقائية ، الحرب الوقائية هذه تعبير أصلا عسكرى وتعبير سياسى إلى آخر هذا الكلام .

نحن لا نقول بأننا نريد أن نعمل حربا وقائية ضد الاقطاع وضد رأس المال ، بأن نسحقهم ونقضى عليهم ونحاكمهم إلى آخر هذا الكلام . نحن نقول إننا نريد أن نحمى أنفسنا .

لا نريد حتى أن نعلن عليهم الحرب الوقائية . فالشعب إذا أراد لنفسه حياة ديموقراطية سليمه ، وأكرر كلمة سليمة ، يجب عليه أن يحمى نفسه حتى لا يقع مرة أخرى فريسة لدكتاتورية رأس المال والإقطاع تحت اسم الديموقراطية الزائفة . الشعب إذا أراد أن يقيم حياة ديموقراطية سليمة يجب عليه أن يضع فى نفس الوقت ، فى حسابه أن الحياة الديموقراطية السليمة لابد أن تكون ديموقراطية سياسية وديموقراطية اجتماعية أى ثورة اجتماعية فى نفس الوقت .

يمكن أن يكون الاختلاف طبعا فى طريقة التطبيق أمرا سائدا هل نعزل

من أخذنا منه قسرا ؟ أو من أخذنا منه قسرا وكان يشتغل بالحركة السياسية ؟

أنا رأيى أننا فى عملية العزل يجب أن نعزل حتى يكون عندنا مؤتمر للاتحاد القومى سيكون أكبر سلطة فى البلد . هذا المؤتمر يعبر عن إرادة الشعب الأصيلة وليس معبرا عن إرادة الإقطاع ولا إرادة رأس المال . يعبر أيضاً عن نضال هذا الشعب الثورى وقادر أيضاً على أن يحمى هذه الثورة السياسية الاجتماعية وقادر أيضاً على أن يحمى ويقيم ، يقيم ويحمى الحياة الديمقراطية السليمة وهو السبيل الوحيد لأن يمنع ويقينا من أن تتحكم فينا أقلية .

الدكتورة عائشة تقول جمال عبد الناصر . من يعرف أين يكون جمال عبد الناصر باكر ؟ . لا أحد يعرف أين نكون باكر وبعد باكر . بل باكر وبعد باكر نريد أن يأتى مؤتمر يتولى المسئولية ويحمى . تأتى تنظيمات شعبية تتولى التنظيمات وتحمى ويبقى هذا التنظيم هو القادر على إقامة الحياة الديمقراطية السليمة وحمايتها وهو القادر على السير بهذه الثورة الاجتماعية إلى نهايتها وشكرا .

١٢ — كلمة الدكتور عبد الفتاح اسماعيل

السيد الرئيس ، السادة الزملاء ، الموضوعات الرئيسية التى من أجلها طلبت الكلمة أربعة هى :

١ — أريد أن أوضح أن الروح الاشتراكية أصيلة فى شعبنا ، وبذلك فإن البيئة صالحة ، وقد مارسنا الاشتراكية منذ قيام الثورة وعلى مراحل مختلفة ولكننا لم نتمكن من تطبيقها على نظام شامل بسبب وجود خبث أو قشرة على سطح الشعب الحقيقى وقواه لا تمكنه من انطلاقاته الشاملة .

٢ — منذ قيام الثورة مارسنا الديموقراطية الحقة ، وكانت ممارستنا إياها بالطريقة التى تتفق وظروفنا ، وكانت بذلك ديموقراطية متطورة تجتاز اليوم إحدى مراحلها .

٣ — سأتكلم عن الأسلوب الاشتراكى فى العمل .

٤ — السلوك الاشتراكى للفرد المنتخب .

وقبل أن أطرق هذه الموضوعات ، أقر أنى لا أعرف شيئا من الناحية العلمية العميقة عن الاشتراكية أو الديموقراطية أو التعاونية ولكنى أقر أيضاً أنى مثل الكثير من حضراتكم ، اشتراكى ديموقراطى تعاونى بالممارسة .

إن الروح الاشتراكية أصيلة فى شعبنا ، وكنا نسمع كثيرا ، نتيجة للاستعمار الطويل المدى ، أن الروح الفردية الانعزالية قد تمكنت من مجتمعنا بشكل خطير حتى أنه قد تحول إلى مجتمع انفرادى انعزالى ، ولكننى أريد القول ، إن هذه الظاهرة الشعب منها براء ، فالاستعمار يؤثر حقيقة على فئات قليلة يحيط بها نفسه ، وهذه الفئات هى التى تمارس الحكم بمساندة الاستعمار ، وكانت لها معه مصالح خاصة . وكانت هذه الفئات بدورها تحيط نفسها ببعض الأعوان كانوا يكونون فى مجموعهم السلطة الحاكمة ، ولم يكن هؤلاء الأعوان إلا فئة قليلة من فئات الشعب ، أما جمهرة الشعب الكبرى الكامنة فى القرى وفى الأحياء الشعبية بالمدن ، والتى تكلم عنها أخى من الصعيد من كوم امبو ، ووصفها بأنها تمارس فعلا الاشتراكية على قدر ما يتاح لها من امكانيات ، وأنها كانت تمارسها طوال عمرها قبل الثورة وبعدها ، فلم تتأثر بذلك ، وأظن أن الكثيرين منا يعرف الامثلة التى ضربها لنا ، كما يعرف تلك الروح الاشتراكية التى تتمثل عندما يتوفى أحد أفراد القرية فيخرج كل واحد من بيته ، هذا يحمل حصيرته وذاك يحمل المنقد وعليه طاقم القهوة لينوبوا عن صاحب المأتم فى تحية المعزين الوافدين من القرى الأخرى ، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلنا عن مدى تغلغل الروح الاشتراكية الأصيلة فى شعبنا الحقيقى .

هذه الظاهرة موجودة أيضاً فى أحيائنا الشعبية ، وبذلك فإننا حين نود تطبيق الاشتراكية فلن يكون تطبيقها فى بيئة غريبة عنها ، إن الذى يستر الشعب ويخفى قواه الحقيقية هى تلك القشرة الرقيقة الطافية على سطحه ، وذلك الخبث الرقيق الكامن داخل الشعب نفسه ، فلابد إذن من هزات عنيفة حتى يخرج هذا الخبث إلى السطح ، ولقد حدثت فعلا هذه الهزات بل تلك الزلازل منذ قيام الثورة ، ولابد أن نتبين هذا الخبث حتى ننحيه عن طريق الشعب

الأصيل ، وذلك عن طريق دراستنا للمراحل التى مرت بها الثورة على الرغم من ضخامتها وعظمتها .

ألا تذكر يا سيادة الرئيس ليلة قيام الثورة ، حين وصل إلى سمعك أن أخبار الثورة قد تسربت قبل الموعد المحدد لها بقليل ، وهل تذكر يا سيدى حينما كنت تجوب على منازل إخوانك التسعة فى سيارتك الأوستن السوداء . فى ذلك الوقت اتصلت السراى بأعوانها من كبار رجال الجيش الذين تجمعوا فى القيادة لبحث الأمر ، فكانت فرصة ذهبية للقبض عليهم أجمعين ، فيمكن إذن اعتبار هذه الفئة ، من أعوان ذلك الرجل الطاغية الذى كان فى تلك الأمسية يقضى سهرة بالإسكندرية ، من أعداء الشعب . فلما انبثق فجر الثورة وجلجل صوتها فى الإذاعة هبت قوى الشعب الحقيقية والتفت حول الجيش تؤازره وتؤيده . ومرت المصفحات فى شوارع القاهرة ، وقد كانت تمر من قبل وحديدها يتطاير شواظا ونارا تلهب وتجزع قلوب الشعب ، أما فى هذا اليوم ولأول مرة فى تاريخنا الطويل نجد حديد المصفحات قد تحول إلى حرير يحتضن الشعب وأبناء الشعب .

هذا هو الشعب على حقيقته يا سيادة الرئيس ، وعلى الجانب الآخر فى صباح الثورة كانت هناك فئتان : فئة سارعت إلى القصر فى الاسكندرية وسجلت أسماءها فى سجل التشريفات ، وفئة قابعة فى البيوت تنتظر حتى إذا كان اليوم الثانى للثورة وانهالت عليك برقيات التأييد الشعبى من كل حدب وصوب حين لاحت فى الأفق بشائر النجاح ، فى ذلك الوقت بدأ الرجعيون يحجون إليك .

سيدى الرئيس ، إخوانى : قيل إن الاشتراكية كفاية وعدل ، والكفاية والعدل لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق السلطة الحاكمة . إن مجتمعنا كان بيئة اشتراكية صالحة فى حدود إمكانياته ، ولكن إذا قصدنا الكفاية والعدل لكى تكمل الصورة الاشتراكية ، فلا بد أن تكون السلطة الحاكمة متعاونة مع الشعب ، فقبل الثورة لم يكن الشعب يمارس الاشتراكية الطبيعية الكامنة فيه ،

أما بعد الثورة حينما اندمج الشعب والحكم أمكن للبلد كلها بطبيعة الحال أن تسير فى طريق واحد . ولقد حجبنا ، نحن الشعب ، فى الماضى عن ممارسة الاشتراكية ممارسة فعلية ، السلطات الحاكمة . إذ كنا يومئذ نحكم حكما رأسماليا لأن المجتمع كان مجتمعا رأسماليا ، ونظرا لأن جمهرة الشعب الكبرى كانت يومئذ من الفقراء ومتوسطى الحال فإن الرأسمالية كمبدأ لم يكن لها ، فى اعتقادى ، من سبيل فى مجتمعنا .

ونحن إذ نعيش اليوم اشتراكيتنا ، إنما نعيش فى بيئتنا التى نعرفها منذ أمد بعيد ، ولكن كل ماينقصنا هو الدعوة للإيمان بالاشتراكية والديموقراطية وتمكينها فى النفوس لتحقيق الكفاية والعدل ولقد حاولت القوى الرجعية فى مستهل الثورة أن تمسك بزمام الحكم فلم تفلح ، وبدأ كفاح يومئذ بين الشعب وفريق من أعدائه حيث كانت أحداث سنة ١٩٥٤ ، ويمكن أن نقول إننا قد تعرفنا نتيجة لذلك على فريق من أعداء الشعب ولن يغيب عن بالنا ياسيادة الرئيس وقفتك الخالدة يوم المنشية والتى شاهدتها عن قرب بعينى .

لمست فى هذا اليوم — يوم المنشية — حقيقة رجل الثورة ولا شك إنها كانت وقفة خالدة تلك أظهرت حقيقة رجل الثورة ، ولقد لمست أيضا فى هذا الموقف الذى وقفه السيد الرئيس إيمانه بالشعب إذلم يتخل سيادته فى تلك الليلة عن موقفه ولم يطاوع المحيطين به ، الذين كانوا يجذبونه إلى الخلف خوفا عليه فكان يشدهم بقوة إلى الأمام ويمسك بزمام الميكرفون ويحتضنه احتضانا ليقف مع الشعب ، ولم يترك الشعب لأنه لم يكن يريد فى هذه اللحظة الحاسمة أن يمكن أعداء الشعب والقوى الرجعية من أن تنال بغيتها فكان النصر ، وكانت مرحلة خطيرة فى تاريخ الثورة ، تلاها نصر من بعد نصر من بعد نصر .

وهنا طفا على السطح أيضا جانب من الخبث ثم كانت الفترة بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٧ وما تخللها من العدوان الثلاثى الذى أظهر بوضوح طائفة كبيرة من هذا الخبث ، هم الذين كانوا يرقصون فى بيوتهم هنا وفى الاسماعيلية فى يوم العدوان ، عدوان إسرائيل وانجلترا وفرنسا ، وهم

مصريون . . . يرقصون فرحا بهذه النجدة التى جاءتهم . أعتقد أنه لا مجال للغفران لهؤلاء أبدا لأنهم سيظلون حتى تحين لهم الفرص للانقضاض علينا إذا واتتهم الفرصة ، وفى أيام انفصام الوحدة لاحت لنا فرصة أخرى تعرفنا فيها على أعداء الشعب . أعنى كانت هناك زلازل عديدة فى حياتنا طيلة العشر السنوات الأخيرة بعد أن كانت هذه الحياة تسير على وتيرة واحدة . . . زلازل كانت تعوق انتصاراتنا ولكنها لم تحقق رجاءهم بل كانت فرصة ذهبية لنا لكى نكشف بين الحين من هم أعداؤنا ، لذلك فأنى أعتقد أن الطريق سهل وميسور لعملية العزل وأن قائمة تتضمن كل هؤلاء يمكن أن تؤدى إلى تنحية فريق لا يمكن أن نطمئن بأن حال من الأحوال إلى أنهم يشتركون معنا فى الناحية السياسية ، هذه القائمة يمكن أن تتضمن كل هذه الفئات ويمكن أن تراجع بكل دقة وأن تقسم إلى فئات أو طبقات ، فئة لا يمكن أن نسمح بتركها طليقة فى مجتمعنا وهذه الفئة كلها تحرم من ممارسة حقوقها السياسية ، وفئة أخرى نحد من حريتها حتى لا تشترك فى أية عملية من عمليات الانتخابات القادمة . وإنى أود ألا تقتصر الفئه الأولى أو ربما الفئة الثانية على الأفراد الذين تعرفهم قوى الأمن فقط بل يمكن أن نعرفهم ونستدل عليهم من تنظيمات الاتحاد القومى أثناء ممارسته لأعماله فى السنين الأخيرة ، ويمكن أن يعرف عددا كبيرا منهم الدكتور القيسونى .

وبما أن هؤلاء لهم أقارب فأرى أن يؤخذ هؤلاء الأقارب حتى الدرجة الثالثة أو الرابعة فى الاعتبار أيضا ويجب أن تراجع هذه القوائم مراجعة دقيقة وأن يشطب منها من ترى القوى الثلاث التى ذكرتها أنه يجب شطبه . وبعد ذلك يمكن بسهولة ويسر تمثيل القوى الشعبية الحقيقية التى يعنيها فى تعبيراته وحدثنا عنها السيد الرئيس ، وتشمل هذه القوى العمال والفلاحين والفئة المتوسطة . أما عن الديمقراطية وما يقال عنها وأننا مارسناها قبل الثورة فإنى أقول بأن ديموقراطية ما قبل الثورة يمكن أن نسميها ديمقراطية الأسياد والعبيد ، وهذه الديمقراطية لا نريدها لأنها ديمقراطية أسياد وما كنا عبيدا ولكن

كنا نعامل معاملة العبيد وكنا نثور مابين الحين والحين إلى أن انتصرنا عليهم بثورتنا الأخيرة ومارسنا حقوقنا ونحن فى سبيل تطوير هذه الحقوق . فالديمقراطية حسب مفهومى خالية من النظريات إطلاقا ، بمعنى أننا من يوم أن قامت الثورة لم نجد رئيس دولة يتحدث إلى الشعب باستمرار وفى كل مناسبة بكل صراحة ووضوح ويحذو حذوه أعوانه وزملاؤه وإخوانه ، يتحدثون ويحاولون أن يجمعوا القوى فى كل ناحية ومنذ بداية الثورة وإلى الآن وهم يجتمعون بأناس من كل الطوائف والمهن والحرف وكل المستويات ويتناقشون فى شتى الأمور وفيما يمكن عمله لصالح الشعب . ألا يعتبر هذا نوعا من أنواع الديمقراطية ؟ والمهم فى كل ذلك أن يعرف الحاكم رأى الشعب بأية صورة من الصور .

كانت ديمقراطيتنا تتطور فى كل المراحل التى مرت ولم تنقطع الصلة بين الحاكم والمحكوم أبداً ، وأعتقد أننا فى اجتيازنا لمراحل الديمقراطية التى مارسناها بهذه الصورة ووجودنا الليلة فى هذه القاعة نتناقش ما هو إلا صورة أخرى جديدة من صور الديمقراطية التى يمارسها الشعب . فكل ما يدور فى هذه القاعة من مناقشات يسمع ويرى فى جميع أنحاء البلد وتنشر الصحف كل صباح ما يدور هنا ونسمع فى كل مكان توجيهات واقتراحات جديدة من المواطنين يرغبون أن نبديها هنا لينا قشها الحاكم والشعب على صعيد واحد يتحدثون بروح واحدة ويستمعون لشىء واحد ويتجاوبون باستمرار فى هذا العمل ، وهذا نوع من الديمقراطية على قدر مفهومى . فنحن فى كل فترة نمارس نوعا من الديمقراطية يحقق أهدافنا . الذى أريد أن أقوله إننا إذا كنا ننادى بالاشتراكية وأصدرنا القوانين الاشتراكية فنحن ننادى بشىء صالح لمجتمعنا وبيئتنا وإذا كنا نمارس أنواعا أو تطورات ومستويات مختلفة من الديمقراطية فهذه فى الواقع ديمقراطية متطورة حقيقية أصيلة تمثل فيها قوى الشعب وآراؤه الحقيقية .

انعكست الصورة الديمقراطية حتى على الثقافة ، وأنا أعتقد أن هناك ثورة ثقافية طيلة مدة الثورة ، وأذكر أن السيد الرئيس قد تعرض منذ حوالى ست

سنوات فى جامعة الأسكندرية لناحية من هذه النواحى فى حديث له . إذ قال إن الإنتاج الفكرى يقل فى أعقاب الثورة دائماً ويستمر فترة حتى يكيفت نفسه مع الثورة ثم ينتعش وثقافة ما قبل الثورة يمكن أن نسميها ثقافة الوجهاء ، والصالونات ، ثقافة مستوردة وليست أصيلة فالثقافة الوطنية بصورتها التى نعرفها الآن كانت بالنسبة للعمال والفلاحين معدومة أو قليلة جداً وبالنسبة للطلاب كانت محدودة إذا قورنت بالثقافة التى عمت الشعب كله بعد خروج السيد الرئيس وزملائه إلى المجتمع واختلاطهم بالشعب وأصبح الفلاحون والعمال يحسون بهذه الثقافة الوطنية ونحن نحس بها أيضاً ونلمسها فى بيوتنا إذ أننا أصبحنا نسمع من أبنائنا معلومات تشعرنا بأنهم أصبحوا على مستوى عال من الثقافة لم نكن نراهم عليها قبل الثورة بل اصبح عندهم ثقافة ومعلومات نستكثرها عليهم لأننا عند ما كنا فى سنهم لم نحصل على هذا القدر من الثقافة الذى حصلوا عليه الآن وهذا يعطينا فكرة عن تطور الثقافة بعد الثورة ، هذه الثقافة التى انقلبت بعد الثورة من ثقافة وجهاء وصالونات يتلمظون فيها بألفاظ وأفكار مستوردة ، ولست أعترض على مبدأ استيراد الثقافة والآراء والأفكار ولكنى أرى أن نأخذ منها ما يناسب بيئتنا وأنا أعتقد أننا اجتزنا ومارسنا الثورة الثقافية الشعبية أما الثورة الثقافية العلمية وهى التى ربما يقصدها السيد الرئيس فأنا أعتقد أن السادة الزملاء سوف يعنون بها أشد العناية . ننتقل إلى الأسلوب الاشتراكى فى العمل فأقول إنه لا يكفى فيه أن تصدر الثورة القوانين الاشتراكية ولا يكفى أن تكون بيئتنا ومجتمعنا صالحين لتطبيق الاشتراكية ، بل يجب أن تمارس الاشتراكية فى أسلوب العمل داخل كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية ، فالاشتراكية لها أسلوب فى العمل ولقد أردنا أن نعد خطة علمية للجمهورية وقلنا إن البحث العلمى هو الأساس لكل عمل ، وإنشاء المصانع أو زيادة الإنتاج الزراعى أو التقدم الطبي أو الاجتماعى ، كله مبنى على العلم والبحث العلمى هناك مشاكل تقابلنا فى جميع أوجه النشاط المختلفة ولا سبيل إلى حلها إلا عن طريق البحث العلمى وأذكر على سبيل المثال أنه فى منطقة من

المناطق مساحة تبلغ حوالى مائة ألف فدان زرعت برسيما بذرت بذوره بواسطة الطائرات . ثم رواها المطر وبعد أن نبتت هذه البذور لوحظ أن درجة النمو لم تكن واحدة ، فبعض أجزاء من هذه المساحة كان نموها جيداً والبعض الآخر كان هزيلا . وقد ظهر من تحليل تربة البقع الجيدة النمو أن بها معدنا يزيد من درجة خصوبتها فأمكن بواسطة البحث العلمى إضافة هذا المعدن إلى السماد مما أدى إلى إصلاح المساحات الفقيرة إلى هذا المعدن فأصبحت الزراعة فيها كلها على مستوى واحد .

هذا هو الأسلوب الاشتراكى فى العمل . لا بد أن يشترك كل فرد فى دراسة الخطة التى توضع لحل كل المشاكل ، كما نعمل الآن لوضع الميثاق الوطنى وبهذا يمكن أن نقول إن الخطة لا تفرض فرضاً وإنما تدرس ، دراسة وافية يشترك فيها كل فرد من جميع المستويات بروحه وتفكيره .

وبهذا تتحقق الاشتراكية وتتوطد فلا يكفى أن أصدر قانونا بتعيين اثنين من العمال مثلا فى مجلس إدارة شركة دون أن يكون الاثنان دائما على صلة وثيقة بزملائهما لكى يتعرفا على وجهة نظرهم وبغير ذلك لا يمكن أن يؤدى هذا القانون إلى النتائج التى وضع من أجلها وهذا يؤكد أن الأسلوب الاشتراكى فى العمل من أهم مقومات الاشتراكية ولو أمكن بث هذه الفكرة فى جميع المجالات الحكومية وفى قطاعات العمل كلها فسيكون هناك الأسلوب الاشتراكى بجانب الأسلوب الطبقى وما يلزمه من تقنين وتشريعات .

وفى مرحلة السلوك الاشتراكى ، نلاحظ أنه بعد انتهاء عملية الانتخاب تحدث تقريباً عملية انفصال بين الناخبين والمنتخبين . فقبل الانتخاب بخمسة أو ستة أشهر يقوم المرشح بمشاركة الناخبين فى أفراحهم وأتراحهم بصرف النظر عن مراكزهم الاجتماعية وبعد الانتخاب يجلس هنا . وتنقطع علاقته بناخبيه ، ويعتقد أنه حاكم للشعب وليس ممثلا له وليس هذا هو السلوك الاشتراكى فى التمثيل ، والواقع أن الاتحاد القومى أمكنه أن يوجد صلة بين الناخبين والمنتخبين فى السنتين الأخيرتين ، وهذا ما نريد أن ندعمه وننظمه ،

فلنفرض أن السيد الرئيس سيعرض على مؤتمر القوى الشعبية ، ميثاقا وطنياً ، هذا الميثاق الوطنى سيناقشه عدد لا يزيد عن ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ شخص وهم الذين سيتكون منهم المؤتمر .

لذلك أرى أن يعرض مشروع الميثاق على كل ناخب أو مجموعة من الناخبين فى مهنة ليناقشه معهم أعضاء مؤتمر القوى الشعبية وبذلك يتناقش أعضاء المؤتمر باسم من انتخبوهم . وأما الفصل بين الناخبين والمنتخبين ، وهى ظاهرة تكررت قبل الثورة ، وبعد الثورة . فواجبنا أن نقضى عليها .

والحقيقة أنى أطلت على حضراتكم ، ولكنى أعتقد أننا ونحن نجتاز هذه المرحلة من تطورنا قادرون على النجاح ، بل واثقون منه بإذن الله ، وهو سبحانه وتعالى الذى ساندنا فى كل فترة من فترات تطورنا خلال هذه الثورة ، لقد نجحنا وانتصرنا ، وتعودنا على الانتصار ، فليس بعجيب أبداً أن نثق بانتصارنا فى المستقبل ، كما انتصرنا دائما فى الماضى والسلام عليكم ورحمة الله .

تعليق السيد رئيس الجمهورية

لى تعليق بسيط على كلمة الدكتور عبد الفتاح : فقد قال إننا كنا شعباً من العبيد . واعتقد أن المبالغة هى التى دعته إلى هذا الكلام ، كنا شعباً نقاسى من السيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية ، ولكن لا أعتقد أننا كنا شعباً من العبيد لأننا كنا فى ثورات مستمرة للتخلص من السيطرة المعتدية الخارجية والتخلص من السيطرة المستغلة الداخلية .

١٣ — كلمة السيد حمدى الحكيم

عندما بدأ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل يتكلم قال إنه ليس متخصصاً فى النواحى الاشتراكية النظرية . وأنه سوف لا يتكلم فى هذه النقطة . غير أن لى بعض ملاحظات صغيرة . فقد ذكر الدكتور عبد الفتاح أن الحكم كان رأسمالياً ، ولكن لم يكن لهذا الحكم أثر فى مجتمعنا . وأنا أخالفه فى هذا ،

واعتقد أن نظام الحكم الرأسمالى كان له أكبر الأثر فى مجتمعنا وأنه لولا النظام الرأسمالى والإقطاع الذى كان سائداً، والذى كان يحكمنا ما كانت نفوس الشعب قد تهيأت على مر السنين للقيام بثورات متتالية انتهت بثورة ٢٣ يوليو التى انتصر فيها الشعب .

لقد كان المجتمع رأسمالياً ، وكان الشعب يتأثر به . وإنه تحت هذا التأثير قام الشعب بثورته . فلم يكن الشعب منعزلا ولا سلبياً ، لقد كان فوقه خبث ، كما قال الدكتور عبد الفتاح ، ولكن للتفاعل الكيماوى تحت هذا الخبث ، كان يعمل لينقض على المجتمع الرأسمالى الإقطاعى المستبد .

وفى رأى الدكتور عبد الفتاح أيضاً ان الحاكم هو صاحب القوة والسلطان لتوفير وضمان الكفاية والعدل للمجتمع والمواطنين . وإنى اخالفه فى هذا فالحكم ليس وحده ، ولا يمكن أن يكون وحده هو صاحب القدرة والسلطان على توفير الكفاية والعدل للمواطنين . إنما الشعب المنظم الذى عرف قوته الشعبية . وحددها ، هذا الشعب المنظم هو صاحب القوة على ان يكفل لنفسه الكفاية والعدل ورئيسنا ، وتخطط ثورتنا لم يقل إنه صاحب السلطة والقوة لتوفير العدالة للمواطنين بل ألقى إلينا مقاليد توفير هذا العدل لأنفسنا ولمواطنينا .

ولا أعتقد كذلك أن المصريين الذين ذكر الدكتور عبد الفتاح أنهم كانوا يرقصون فرحا أيام العدوان كانوا مصريين ، إنما كانوا فقط يحملون جواز سفر مصرياً ، وليس كل من يحمل جواز سفر مصريا يعتبر مصريا ، فالمصرى من يتكلم لغتنا ويعيش حياتنا . ولكن هؤلاء الذين رقصوا ، فهم إما أذناب للاستعمار وإما من يتظاهرون بأنهم مصريون كى يخدعوا الشعب .

وأراد الدكتور عبد الفتاح أن يتخفف من بعض المسئولية فألقى على عاتق الدكتور القيسونى مهمة تحديد من الذى يعزل . كما تخفف بعض السادة الزملاء فألقوا على عاتق وزير الداخلية هذا العمل ، ويمكننا أن نتخفف من

المسئولية أيضاً بأن نلقى بعض هذا العبء على عاتق وزير الإصلاح الزراعى !!،
نريد أن نبحث هذا ، فوزراء الخزانة والداخلية والإصلاح الزراعى أعضاء
فى القوى الشعبية الموجودة مثل أى مواطن منا ولا نريد أن نتخفف من
الأعباء والمسئوليات ، نريد أن نشارك وأن يكون لنا رأى إيجابى ، نحدده
نحن ، إما فى هذه اللجنة أو فى الخطوة التالية التى هى مؤتمر القوى الشعبية .

ولقد سمى الدكتور عبد الفتاح الثقافة بأنها ثقافة طبقية ، وأنا أوافقه
على هذه التسمية ، وأوافقه على أن الثقافة المنبعثة من داخل الصالونات ليست
هى ثقافة الشعب وليست هى الثقافة التى نريدها فى المجتمع الاشتراكى نريد
ثقافة من أجل الشعب وليس من أجل الثقافة . ولكنى أخالفه فى كلمة الثقافة
المستوردة ، قد أقول مبادىء مستوردة ، وشعارات مستوردة ، ولكن فى
الثقافة يجب أن نكون أكثر تسامحا فالدكتور طه حسين مثلا استورد ثقافة
من الخارج ولكنه هضمها وانفعل بها ثم أخرجها ثقافة وطنية . وعندنا
عشرات ومئات من كتابنا تلقوا ثقافة أجنبية أو استوردوها من الخارج ثم
استوعبوها وهضموها ، ثم صدرت عنهم بعد ذلك ثقافة وطنية تعتبر مقياساً
وقواعد لشعبنا . فالمبادىء غير الثقافة . المبادىء لا تستورد ، ولكن الثقافة
تستورد ، وننفعل بها ونهضمها ثم نخرج ثقافة وطنية .

هذا ما أردت التعليق به وشكراً .

١٤ — كلمة الدكتور جمال مرسى بدر

أدهشنى أن أسمع من الدكتور عبد الفتاح أنه فى فترة العدوان الثلاثى على
الوطن كان هناك من المواطنين من يرقص فرحا . ولا أظن أن فى هذا الوطن
من يرقص فرحا فى مثل هذا الموقف . فالمسألة مهمة جداً فى المرحلة التى نحن
فيها الآن ، فنحن مقبلون على عمل ضخم يقتضى منا جهداً وعرقا ، ويحتاج إلى
أن نجمع كل ثقتنا بأنفسنا ، ففترة العدوان الثلاثى كانت تجربة فذة ، أثبت فيها
هذا الشعب وحدة صفوفه وقوته ، وكانت فترة من أمجد مفاخرنا الوطنية .

وصورة رائعة لآمالنا فى المستقبل ؛ ولا أحب أن تشوه هذه الصورة بأن ينسب هذا إلى فئة من الشعب وشكراً .

١٥ — كلمة السيد خالد محمد خالد

السيد الرئيس ، أيها الإخوان :

اسمحوا لى أولا ، أن أؤكد لحضراتكم ، أنى أكره كثرة الكلام ، ولكن مناقشة السيد الرئيس ، والتحدث إليكم ، يحببان إلى النفس ماتكره ، ويحملانها على السير فى غبطة إلى ما لا تريد . إحساس بما سمعته الليلة من السيد الرئيس أنه قال كلاما خطيراً ، وأعنى بخطره وخطورته أنه يستدعينا إلى الوقوف أمامه طويلا ، يستدعينا إلى دراسته وإلى البحث عن المغزى الجليل ، الذى لا أشك فى أنه جليـــل ، ذلك المغزى الذى يرمى له الحديث الخطير الذى سمعناه . ولكننى سأبدأ وأؤكد لحضراتكم أننى من الذين يؤمنون بأننا لا نمارس اليوم ثورة . لاثورة اجتماعية ، ولا ثورة اشتراكية . نحن نعيش فى تحول لا فى ثورة نحن نعيش فى تطور ، لا فى طفرة ، وإذا كنا نرى أننا فى ثورة جديدة ، فليشكل لها مجلس قيادة ثورة يقودها . وإذا كنا نرى أننا نواجه ثورة جديدة ، ففيم إذن كانت السنوات العشر التى مضت .

إن هذه الثورة لم تولد إجهاضاً أيها السادة ، إنها الوليد الشرعى لكفاح طويل عظيم خالد قام به شعبنا فى مراحل مختلفة ، عشنا نحن المشهد الأخير من هذه المرحلة ، وهذه الثورة من أول أيامها أحست عبئها كله وأحست أنها جاءت لتزيح من طريق مصر وشعبها كل قوى الشر التى تصدها عن المسير ، وإنى لأذكر عبارة سمعتها ، وأنا أعبر الطريق قالها السيد الرئيس فى حفل كان مقاما فى شارع عدلى ، لا أذكر مناسبته ، وكان ذلك فى الشهور الأولى للثورة ، كنت أعبر الطريق ، وإذا صوته يصدح بهذه العبارة ، لا تظنوا أننا جئنا لنعزل الملك ، إنما جئنا لنبنى مصر العظمى ، وأخذ يشرح ما يعنى ببناء مصر العظمى ، وكان فى شرحه واعياً لمشاكل أمته .

وكان من ضمن هذه المشاكل تجديد حياتها ، وبعث إيمانها بنفسها ، وتمكينها من حقها وعلى رأس هذا الحق حقها فى ثرواتها وخيراتها ومالها فإذا جئنا اليوم لنقيم منهجاً ونظاما اشتراكيين فليس معنى ذلك أننا نولد اليوم من جديد ، بمبادىء جديدة ، وأهداف جديدة . لا .. إننا نتطور تلقائيا تطوراً ينبع من ماضينا واحتياجاتنا التى أذن بها المؤذنون فى كل جيل ، احتياجاتنا التى حملتها الثورة فى يوم ٢٣ يوليو . نحن الآن لا نثور ، نحن ندرس فى أناة ووداعة وحب ، نحن نتحول إلى خطوة جديدة ، إلى مرحلة جديدة إلى واجب جديد ليس منفصلا عن ماضينا ، لا البعيد ، ولا القريب ولكنه تعبير أو استمرار فى التعبير عن وطنيتنا وعن ثورتنا وعن احتياجاتنا .

تساءل السيد الرئيس : ما الديمقراطية ؟ ثم ضرب بعض الأمثلة ليبين لنا مفهوم الديمقراطية وأود ـ ونحن نبحث ما الديمقراطية ، أود ونحن نستعرض المؤسسات الديمقراطية من برلمانات ودستور وهيئات وأحزاب ، من معارضة ومن حكومة ، أود ونحن نعالج المؤسسات الديمقراطية هذه ، ألا ندينها ولا نحاسبها اليوم بمعيار الظروف التى عملت فيها بالأمس .

أيها السادة ، فى فجر ٢٣ يوليو استمعتم إلى صوت يعلن قيام الثورة ويقول إننا قمنا بتطهير الجيش من الفساد . إذن كان فى الجيش فساد ، بدأت الثورة تطهره منه ، أفيحق لنا اليوم أن ندين الجيش ، أو نطالب بإلغائه أو وقفه لأنه قبل الثورة كان يعانى فساداً سببته عوامل ، نحن جميعاً ، ندركها ونعرفها ؟ لا .. كذلك تماماً عندما نواجه الدستور ، كذلك تماماً عندما نواجه البرلمان ، كذلك تماما عندما نواجه الأحزاب . يجب أن نواجه هذه المؤسسات جميعاً بروح الإنصاف وروح الوعى التى لا تنقصنا أبداً . ما هى ؟ وما علاقاتها بالديمقراطية ، وما نرجوه لأنفسنا من مستقبل ومصير .

أما الديمقراطية فهى عندى بسيطة ، أن يكون الشعب قادراً على اختيار حكامه باقتراع حر ، وأن يكون الشعب قادراً على أن يغير حكامه باقتراع حر ، الديمقراطية هى أن يمارس الشعب مسئوليته . وأنا لا أجامل حين أقول

إننا إذا أضعنا على الشعب فرصته الكاملة فى أن يمارس الديمقراطية بمفهومها الذى ذكرته الآن ، فإننا نحرمه فرص العمر .

إن الشعب قد عانى ديمقراطية كما عانى حياته قبل الثورة ، ولكن من قبل أن نعد نقائص ما قبل الثورة ، يجب أن نعرف المعيار الذى كان سائداً فى ذاك الحين .

لماذا نضع أعيننا على نقائص العهد الذى اعتبرناه بائداً . هذا العهد الذى كان البرلمان يعطل فيه بمرسوم ملكى ، فيجتمع أعضاء البرلمان فى « الكونتننتال » ويعلنون بطلان هذا المرسوم ، ويضطرون ألد أعداء الديمقراطية وأعنى « زيور » إلى إجراء انتخابات حرة كاملة الحرية نزيهة كاملة النزاهة . لكنه مع ذلك كان شعباً يده فى الأغلال ، كان شعباً أقدامه فى السلاسل .

فإذا كان هذا الشعب قد استطاع أن يفرض سلطانه والسلاسل والأغلال تحاصره ، أنخاف أن يفرض سلطانه وقد أصبح كل شىء له ، ثورته ، آماله وآلامه وحكومته وكل شىء أصبح ملكا له ، كل شىء أصبح فى يده ، أصبح يصدر عن اقتناع لا عن إكراه ، أنخاف عليه اليوم من أن يحكم نفسه على أوسع الصور الديمقراطية ؟ لا .

قال السيد الرئيس إن النظام السياسى والاقتصادى مرتبطان . أجل إنهما مرتبطان . ونحن حينما نقول النظام الاشتراكى . إنما نفعل ذلك لنقسم طريقنا تماما كما نقول : حرية الكلمة ، حرية التصرف ، حرية الملكية ، حرية التجارة كل ذلك مسميات لشىء واحد هو الحرية .

إن الاشتراكية والديمقراطية شىء واحد ، لأن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة بل يؤثر فيها ويحركها كما قال سيادة الرئيس ، وهذا ما يدعونى إلى أن أشحذ فى نفسى الإيمان بالديمقراطية . وإنى أرى يا سيادة الرئيس أن ثمة أمامنا عن قريب دوراً طليعياً ينادينا ، ولست أبالغ ولا أسرف حينما أقول ، إنه دور طليعى بكل معنى الكلمة ، ينادينا وينتظرنا لو أحسنا المسير إليه .

فى التطبيق الدولى نجد حولنا مجتمعين : رأسمالية واشتراكية ، فإذا أخذنا المتوسط من هنا وهناك ، نجد ظاهرة يجب أن نواجهها فى شجاعة ، فى المجتمع الرأسمالى ، ولاننسى أننا نأخذ المتوسط لا المجموع ، نرى حرية الناس موفورة أكثر منها فى المجتمع الاشتراكى .

وأنا أقصد بصفة خاصة الحريات السياسية ؛ حيث نرى أناسا يعارضون ويناقشون · ويقترعون على الثقة بحكومانهم دون أن يكون فى ذلك انهام لولائهم . وأعود وأكرر إنى آخذ المتوسط لا المجموع .

وليس كذلك الحال فى المجتمع الاشتراكى حيث وضعت الحرية السياسية بكل مفاهيمها فى خدمة الحرية الاقتصادية كما يقدرها وكما يفهمها المجتمع الاشتراكى . فلماذا ؟ هل الرأسمالية أحنى على الحرية من الاشتراكية ؟ أبداً إنما كانت أليق وأذكى من الاشتراكية ، فقد استطاعت رغم أن الرأسمالية تقوم على الاحتكار ، والاحتكار ضد الحرية ، وتقوم على القلق والتوتر والسيطرة والتسلط من فئة قليلة وذلك كله ضد الحرية — استطاعت أن تخفى أنيابها بما أعطت المجتمع من حرية فى القول والمناقشة وحرية الحكم .

فلماذا لا تأخذ الاشتراكية هذه الميزة وهى أولى بها ؟ هذا هو الدور الذى ينتظرنا والذى سنكون فيه رواداً لا مقلدين . فالاشتراكية إنما جاءت لتحرر المجتمع بكل أفراده من الجوع والخوف والسيطرة . الاشتراكية تعنى أن وسائل الإنتاج قد أممت وأصبحت ملك الأمة ، وأن وسائل المسئولية أيضاً قد أصبحت ملك الأمة . وأنا أرى ان الرأسمالية لم تصب الاشتراكية بضرر أبلغ وأشد من تغذيتها بالمخاوف التى تلجئها دائماً إلى تحديد الحرية والإسراف فى السيطرة والكبت . وإذا استطاعت أن تنفض عن نفسها هذا الذى لا تنى الرأسمالية عن تغذيتها به ، فتكون الاشتراكية قد أنقذت نفسها . وأذكر أن رئيس دول اشتراكية كبرى ربما حاول هذه المحاولة عندما دعا شعبه إلى النقد الذاتى ، وقد اختط هذا الطريق عندما بدأ فهاجم زعيما كان قبله وكاد يكون معبوداً فى أمته وشعبه .

قد لا يستطيع هذا الزعيم ، فيما أظن أن يواصل دوره ، فإن دولته بحكم ظروفها ومشاكلها قد تدعوه إلى أن يعود ويسير على خط معين وفى اتجاه معين يفرضه الشعب أو الحزب الذى ينتمى إليه ذلك الزعيم فإذا جد مجتمع اشتراكى ليس له تلك المشاكل الدولية ، واستطاع أن يأخذ هذا الدور الطليعى فيرد إلى الاشتراكية اعتبارها وجوهرها الذى يقوم على الديموقراطية الكاملة والحرية الكاملة ، فإن هذا المجتمع يكون قد أخذ الدور الطليعى الشاغر فى التاريخ وسيكون الرجل الذى يقود هذا المجتمع هو المعلم الجديد الذى تنتظره الاشتراكية .

قال السيد الرئيس إنه لا بد لدعم الديمقراطية من الحرب الوقائية ...

« أصوات لم يقل الرئيس ذلك »

السيد خالد محمد خالد — لا بد من الحرب الوقائية . نعم لا بد من الحرب الوقائية ، عندما يكون لها ضرورة ، فما الضرورة التى تدعو إلى الحرب الوقائية لقد قال السيد الرئيس إنه لكى ندعم الاشتراكية لابد من شىء يشبه ما نسميه الحرب الوقائية .

« أصوات لم يقل الرئيس ذلك » .

السيد الأمين العام : أرجو أن يترك السيد العضو ليدلى بوجهة نظره ومن يطلب التعقيب بعد ذلك سيأخذ الكلمة فى دوره .

السيد رئيس الجمهورية : لقد قلت إن هذا التعبير اصطلاح عسكرى .

السيد خالد محمد خالد : ليس المهم الكلمة ولكن المهم المعنى الذى تفضى إليه ، هناك حرب وقائية تستعمل فى ضرورات معينة ، وليس هناك ما يدعو لاتخاذ أى إجراء لا يبدو ولا يكون غير ديمقراطى . نحن سنشكل مؤتمراً للقوى الشعبية ، وسيقوم فى هذه الأمة برلمان يناقش مشاكلها ويصدر قراراته فيها ، هذا الشعب مؤمن كله بثورته ، مؤمن كله بقائده وبأهدافه ، مؤمن

بديمقراطيته ، واشتراكيته ، والسبيل الأمثل هو أن نسير بهذا الشعب فى تحول كما قلت لاثورة ، وفى تطور كما قلت أيضاً لاطفرة ، فإذا أردنا أن نعتبر ببعض المجتمعات التى هى اشتراكية حادة والتى قامت تجرب ما نسميه عزل الشعب أو عزل أعداء الشعب ثم أخفقت فى تجربتها ، إذا أردنا أن نأخذ هذه العبرة فهى ماثلة أمامنا فى الصين فقد أجهزت حقاً على أشخاص كانوا من الذين حاربوا الثورة وحملوا السلاح والمدفع ، ثم أراد قوم أن يحددوا أعداء الشعب ويعزلوهم ولكن وقف « ماوتس تونج » يدعوهم إلى رفع شعار آخر وقال : « دعوا الأزهار جميعها تتفتح » وترك الأحزاب قائمة . فهناك أحزاب غير الحزب الشيوعى وعندهم حق الاشراف المتبادل أى أن لهذه الأحزاب الحق فى أن تناقش الحزب الشيوعى ، كما أن للحزب الشيوعى أن يناقش هذه الأحزاب ، ولكن بعد أن وضع لها جميعاً الإطار الذى تعمل فيه ولا تحيد عنه، فلا يجوز لها تخطيه أو هدم أسواره وإلا اعتبر ذلك مردة لا تغتفر .

لا داعى لأن نخاف ، ولنمض على بركة الله مؤمنين بشعبنا وبالوسائل الوديعة التى تتمثل فى التحول ولا تتمثل فى الثورة .

تعقيب السيد رئيس الجمهورية

فى تعليق على كلام الأستاذ خالد ، فقد بدأ كلامه وقال إن هذا الكلام خطر ، وهذا الكلام لا أقوله لأول مرة إنما قلته مرات متعددة قبل الآن ؛ من أول يوم فى الثورة وأنا أقول هذا الكلام بصيغ مختلفة ، فالاجتماع الذى يقول عنه والذى عقد فى شارع عدلى ، والذى عقدته رابطة أبناء قنا التى كانت موجودة بشارع عدلى فى أول الثورة . تكلمت عن الرجعية وتكلمت عن الشعب وتكلمت عن الثورة وعن مبادىء الثورة . من أول يوم فى كل خطبة من خطبي وأنا أتكلم عن مبادىء الثورة الستة .

الأخ خالد يقول إننا لا نمارس اليوم ثورة ، وإننا نعيش فى تطور ، وأخيراً قال فى حماسة ، هذا الشعب المؤمن بثورته ، وهذا دليل على أنه فى قرارة

نفسه معتقد أن هناك ثورة يؤمن بها الشعب . كيف لا توجد ثورة ؟ هناك ثورة. بل هناك ثورة مستمرة . وأنا من أول يوم فى الثورة قلت إن هذه الثورة استمرار لثورات أخرى قام بها الشعب ، وكثيراً ما قلت هذا ، إننا يجب أن نحمد الله ، إننا استطعنا أن نجنى ثمار هذه الثورة التى كافح من أجلها الآباء والأجداد ، كنت أقول باستمرار إن الآباء والأجداد كافحوا وقتلوا قبل أن يجنوا ثمار هذه الثورة ، وإننا سعداء أننا استطعنا أن ننجح فى هذه الثورة ، واستطعنا أن نرى بأعيننا نجاح كفاحنا وكفاح آبائنا وكفاح أجدادنا .

الأستاذ خالد يقول إذا كانت هناك ثورة نعمل مجلس قيادة ثورة . لقد كان لدينا مجلس قيادة ثورة نحن اليوم نريد أن نعمل من الشعب مجلس قيادة ثورة من الشعب الأصيل .

هذا ما أقصده بالديمقراطية السليمة . هناك خلاف بيننا فى فهم الديمقراطية والديمقراطية السليمة . الأستاذ خالد يقول إننا نتجنى على مامضى . نحن لا نتجنى على مامضى . قلنا فى المبدأ السادس للثورة ، إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، معنى هذا أنه لم يكن هناك حياة ديمقراطية سليمة . وقلنا فى المبدأ الخامس إقامة جيش وطنى قوى ، معنى هذا أنه لم يكن هناك جيش وطنى قوى ، ومعنى هذا أن الجيش كان يستخدم ضد الشعب ، ليس من أجل الشعب ونريد أن نحوله ليستخدم من أجل الشعب لا ضد الشعب .

إننا لا نقول ، نلغى الديمقراطية ، هذا طبعاً تعقيب على مقارنتك بأن نلغى الجيش ، أبدا ، قلنا إقامة جيش وطنى قوى ، وقلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة. معنى هذا أن الجيش الذى كنا فيه ، كنا نشعر أنه ليس الجيش الوطنى القوى . فقد نزل يوم ٢٦ يناير ليضرب الشعب ، وما كنا نستطيع أن نقول لا ، ولو كانت صدرت أوامر لضرب الناس كنا سنضرب . العسكرى سيضرب ، والضابط سيضرب ، الضابط الذى يقول لا أضرب سيحاكم . من ينقذه ؟

لم يكن هناك استعداد للثورة ، ولم تكن هناك خطة للثورة . يوم ٢٦ يناير نزلت بالليل فى عربتى ومررت على وحدات الجيش هنا فى القاهرة ، وكانت

النار مدلعة وكان التجول ممنوعا ، وكان معى فى العربة صلاح سالم . كان عندنا اجتماع يومئذ ، اجتماع لما سمى بعد ذلك بمجلس الثورة ؛ وبعد الاجتماع نزلنا لنتصل بأكبر عدد من الضباط لنقول لهم ، على قدر الإمكان « لا تضربوا فى الشعب » . ولكن من كان يضمن ؟ كم عدد الضباط الذين قاموا بالثورة ؟ كم عدد الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة ؟ كانوا مائة ضابط . وكان هناك آلاف من الضباط ، الذى أعلمه أنهم إذا لم ينفذوا الأوامر ، سيفصلون من الجيش . والجيش ينفذ الأوامر .

جيش وطنى قوى ، أى جيش من أجل حماية الشعب ، ومن أجل حماية أهداف الشعب ، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ جيش وطنى قوى لكى يحمى الديمقراطية السليمة التى تتكلم عنها وتنادى بها ، لم نقل بعد هذا تلغى الجيش ، لأنه لم يكن قبل الثورة جيشاً وطنياً قويا ، لم نقل أبدا إننا سنلغى الديمقراطية ، لأن الديمقراطية قبل الثورة لم تكن ديموقراطية سليمة . قلنا نريد أن نجعل هذه الديموقراطية ، ديموقراطية سليمة ، إنى فى كلامى لا أقول هذا الكلام لكى أدين ، فلو أريد أن أدين لأقمت محاكم وأدنت من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، كما أقيمت محاكم فى الثورة الفرنسية وأقيمت محاكم فى الثورات الشيوعية وفى الثورات الأخرى .

العملية ليست إدانة بل كما قلت إننا نبحث عن الحقيقة ، وإننا نريد أن نأخذها من تجربتنا فى العشر السنوات ، وفى السنوات التى كانت قبل الثورة . على أى شىء كانت تدل تجربتنا ؟ هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية ؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعى ؟ هل استطعنا أن نقضى على الاستغلال السياسى ، والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى ؟ أبدا لم نستطع .

أنت فى كتبك التى ألفتها قبل الثورة كنت تقول إننا نكافح للقضاء على الاستغلال السياسى ، وعلى الاستغلال الاجتماعى . فى كل هذه الكتب وفى كل صفحة منها كنت تتكلم وتطالب بالقضاء على الاستغلال السياسى ، والاستغلال

الاقتصادى ، والاستغلال الاجتماعى . هل الديموقراطية التى تتكلم عنها بمعناها القديم مكنتنا نحن الشعب من القضاء على الاستغلال السياسى ، أو الاستغلال الاقتصادى أو الاستغلال الاجتماعى ؟ أبدا ، بدليل أنه حينما قامت الثورة ، كان هناك بأبشع صوره ، كان هناك إقطاع تكلم عنه الخطيب هنا فى نجع حمادى، وقال لكم ماذا كانوا يفعلون بهم . لم تستطع هذه المؤسسات بجلالة قدرها أن تقضى على هذا الإقطاع كان هناك سيطرة من العائلة المالكة وكان هناك تحكم وكان هناك سيطرة لرأس المال . وكان هناك واحد ، كما سبق أن قلت ، أسقط وزارة بـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه . هل استطعنا بهذه الديموقراطية التى تتكلم عنها أن نقضى على هذا إلا بالثورة ، بهذه الثورة . وهذه الثورة مستمرة حتى نقيم الديموقراطية الحقيقية ، وحتى نقيم العدالة الحقيقية .

هل قلنا إننا سنقيم ديمقراطية ليس لها دستور ؟ من الذى قال هذا ؟ يفهم من كلامك أننا نقصد أنه ليس هناك دستور ، وليس هناك برلمان ، وليس هناك مؤسسات ديمقراطية . من أين جئت بهذا الكلام ؟ هذه الخطوات كلها الغرض منها أخيراً أن نقيم الدستور . هل نحن قلنا إننا سنعزل الشعب ونقيم حزباً واحداً مثل الشيوعيين الذين يبلغ عدد سكان بلدهم ٢٠٠ مليون نسمة فى حين أن عدد أعضاء الحزب مليون فقط . هل قلنا إننا سنقيم حزباً واحداً ونحتكر السياسة لفئة قليلة ؟ لم نقل هذا . إنما الخلاف الوحيد على الأحزاب. لقد كان هناك أحزاب قبل الثورة . ماذا حصل ؟

هل تأثر الإقطاع ؟ هل تأثرت سيطرة رأس المال ؟ هل انتهى الاستعمار ؟ هل خرج الإنجليز ؟ هل قيمة السفير البريطانى نزلت قيراطاً أو قيراطين أو تغيرت من سنة ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢ ؟ ألا تتذكر أنه فى فبراير سنة ١٩٥٢ عندما كان هناك ميعاد بين على ماهر والسفير البريطانى ورفض هذا السفير مقابلته بحجة أنه مصاب بالبرد ، اضطر على ماهر أمام هذا أن يقدم استقالته فى اليوم التالى . وجاءت بعد ذلك وزارة الهلالى ، وكان هناك اتفاق ، الإنجليز كانوا موجودين والإنجليز كانوا يحكمون والسراى كانت موجودة . ماذا فعلت

الأحزاب؟ لماذا لم يخرج الإنجليز لو كان هناك أحزاب هل كان فى إمكاننا إخراج الإنجليز؟ طبعاً لا ؛ لأنه لو كانت الأحزاب موجودة لاتفقت مع الإنجليز كما كانت تتفق معهم قبل ذلك. هل ينكر أحدمنا هذا القول؟ولماذا؟

طبعاً من أجل الحكم ؛ ومن أجل السيطرة المستغلة الداخلية . ماذا يستفيدون من الحكم؟ كانوا يكسبون من ورائه مالا ، ويشترون العزب ، أنا لا أقول هذا الكلام لأدين أحدا ، ولكنى أقوله للتاريخ ، وأقوله للبحث عن الحقيقة وأقوله لنأخذ من ماضينا — ونحن نبحث عن الحقيقة — الدرس لمعرفة ما سنفعله . وكان هناك أحزاب ، أحزاب كثيرة ولدنا ووجدنا هذه الأحزاب وانضممت إلى عدد كبير منها ، وأول حزب انضممت إليه كان حزب مصر الفتاة ، ثم تركته ، عندما كنت فى السنة الثالثة الثانوية ، وبينما كنت فى ميدان المنشية بالإسكندرية وجدت معركة بين البوليس والناس وكان البوليس يضرب الناس والناس يضربون البوليس ، فاشتركت مع الناس وضربت فى البوليس ، فقبضوا على وأدخلونى قسم البوليس وكان ذلك بسبب أن حزب مصر الفتاة كان مجتمعاً والبوليس يفض الاجتماع . وبقيت بالقسم إلى أن حضر شيخ الحارة وأخرجنى بضمانة .

وأنا لما انضممت إلى حزب مصر الفتاة لم أسترح ، فتركته وانضممت إلى الوفد ، وكنت من أكثر الناس اتصالا به ، وأيضاً لم أسترح ، فاتصلت بالإخوان المسلمين وكذلك لم أطمئن ، واتصلت بالشيوعيين ، واتصلت بكل الهيئات العاملة فى هذا البلد ، كما اتصلت بالأحرار الدستوريين ، والسعديين . كنت أبحث عن الحقيقة كشاب يريد أن يكافح من أجل بلده ، ولكنى كنت تائها . وكنت أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك فائدة ، وأخيراً لم أجد أن هناك أية فائدة .

ولما دخلت الكلية الحربية وتدرجت فى الجيش ، كان الحل الوحيد أمامى، أنه يجب أن تقوم ثورة لتقضى على هذا كله ونبنى مجتمعاً جديداً متحرراً من كل أنواع الظلم السياسى ، والظلم الاجتماعى .

تقول إن الديمقراطية هى أنه يجب أن يكون الشعب قادرا على أن يختار حكامه وفق الاقتراع الحر ، وإنى موافقك على هذا ، والشعب قادر على أن يعزل حكامه بالاقتراع الحر ، وإنى أوافقك على هذا ، وأوافقك على أن يبقى دائماً للشعب حرية اختيار رئيس الجمهورية ، يختاره لمدة معينة .

تعرف لو قلت كل ٣أو ٤ شهور ممكن نعمل ثقة ، سنعود مرة ثانية للعملية الأصلية . لماذا لم نعمل رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء سنة ١٩٥٦م كان يمكن أن نعمل هذه التجربة ونقول حكومة برلمانية ولكن كان يعرضنا هذا لانقسامات ونحن فى ظرف حساس إنهم كانوا سيحاولون أن يوقعوا بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فإذا لم يستطيعوا الوصول إليه لجأوا إلى رئيس الجمهورية ، شاهدنا هذا الكلام أيام أزمة نجيب سنة ١٩٥٣ كيف استغلوا نجيب وجمال عبد الناصر ؟ لم يقدروا على جمال عبد الناصر لجروا إلى نجيب لأجل أن يحدثوا انقساماً واستطاعوا أن يعملوا أزمة ، ولهذا تلافينا ذلك وقلنا نعمل نظاماً رئاسياً ولم يقل جمال عبد الناصر إنه يريد أن يعمل رئيس جمهورية مؤبدا . جمال عبدالناصر دخل لغاية اليوم استفتاءين فى انتخاب حر لرياسة الجمهورية .

واليوم نأتى ونقول نعمل دستورا ونعمل برلماناً . ونريد أن نعطى الشعب كل الشعب الحرية ولكن فى نفس الوقت إذا أعطيناه الحرية يجب أن نعطيه الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لأن الحرية الاجتماعية كان محروماً منها . أنت فى كلامك تركز على الحرية السياسية وتعتبر الحرية الاجتماعية شيئاً آخر . إننى لا زلت أقول إنك تبحث عن المظهر . أنت تقول إن البلاد الرأسمالية عملت هذه الحرية لتدارى أنيابها ، أنا أقدر أعمل اليوم أحزاباً ، وأعمل حزب فيه جمال عبدالناصر وضامن ١٠٠٪ إن جمال عبدالناصر سيحصل على الأغلبية وأقدر أن أشتغل على هذا الأساس ، وأمرر كل القوانين والنظم التى أريدها ؛ إلا أننى غير مؤمن بأن هذا الكلام هو الكلام السليم الذى يضمن أن البلد تسير فى حريتها الاجتماعية ، ويضمن للبلد أن تسير للقضاء على الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ويضمن للبلد أن تقيم عدالة اجتماعية وهذا

هو المبدأ الرابع من مبادئ الثورة الذى يضمن للبلد تكافؤ الفرص ويضمن إذابة الفوارق بين الطبقات .

قلت أيضاً إننى لا أريد أن أجمل فيها دكتاتورية الإقطاع ودكتاتورية رأس المال التى تعبر أنت عنها بأنها الديمقراطية التى تخفى أنيابها ، وتطالبنا بأن نعملها ولكننى أقول إننا لن نعملها ، لا يمكن أبدا أن نفعل هذا لأننا بذلك نضحك على الناس ونضحك على البلد إننى أفضل أن أقول للبلد إنى سأشطب وقلت فى سنة ١٩٥٦ بدل أن أضحك على البلد وأزور فى الانتخابات أو أضغط بالإدارة ، وحتى الضغط بالإدارة لا يكون تزويراً فى الانتخابات ، لأنى أعرف أن هذا البلد وهذا الشعب يحترم الذى يكلمه بصراحة ، لأنه مرت عليه فترة طويلة لم يكن يكلمه واحد بصراحة — لذلك قلت فى سنة ١٩٥٦ إنى سأشطب ؛ وبعد الشطب سأترك الانتخابات مطلقة ، وشطبت وكان فى القاهرة فى كل دائرة ، ١٠و١٥ و ١٦ وبقيت الانتخابات مطلقة وقلت إن الضباط الذين كانوا فى الثورة ويريدون أن يدخلوا مجلس الأمة أقفل لهم ٢٥ دائرة ، قلت هذا صراحة للناس حتى يجد الناس حاكما لا يخدعهم ولا يضحك عليهم ، وأنه يكلمهم مباشرة قلت سأقفل ٢٥ دائرة ولكن لن أتدخل بعد ذلك فى إرادتكم بأى حال من الأحوال .

واعتقد أن الناس احترموا هذا الكلام وقدروه لأنهم كانوا باستمرار يسمعون أن الانتخابات حرة مع أن الضبط كان يحدث عن طريق الإدارة لقد شاهدت الانتخابات فى مغاغة سنة ١٩٤٥ لا بل فى سنة ١٩٤٢ أو ١٩٤٣ وذهبت هناك وكانت الانتخابات تجرى بين الغرياني وللوم . الوفد كان يريد أن ينجح الغرياني من غير تزوير ولكن فقط منعوا الناس من عبور الكوبرى وقفلوا الكوبرى على أنصار للوم لكى لا يعبروه ونجح الغرياني فى الانتخابات وكنت هناك موجودا مع الجيش حتى إذا ما رغبوا أن يستعينوا بنا فى فض الخلاف يمكنهم أن يستعينوا بنا . هذه هى الديمقراطية غير السليمة التى لا نريدها . .

لم أقل إننا سنأخذ مأخذ الشيوعية أو نسير على ماسارت عليه الصين . الصين فى العزل أعدموا وعملوا هذا الأسلوب الذى نتكلم عنه ، الصين فيها ٦٠٠ مليون ، فيه ٢ مليون فى الحزب الشيوعى وهم الذين يحتكرون العمل السياسى ، ثم تقول إن هناك أحزاباً سياسية تحت قيادة الحزب الشيوعى . أنا أصحح لك الكلام الذى قلته ، العملية ليست مطلقة ، وليست أحزاباً تقف وتعارض فى البرلمان ولكنهم يجتمعون مع بعض فى لجنة ويتكلمون . هل بين هذه الأحزاب حزب ينادى بعودة الإقطاع ؟ وهل بين هذه الأحزاب حزب ينادى بعودة البرجوازية .

هل من بين هذه الأحزاب حزب ينادى بالرأسمالية ؟ هم اصلهم أحزاب عمال وأحزاب فلاحين الذين دخلوا مع الحزب الشيوعى اثناء الثورة الصينية ضمن الجبهة الوطنية . ولكن هل سمع أحد منكم عن هذه الأحزاب ؟ ابدا . لأنها طبعا تضيع وتنتهى . مكتوب فى الدستور الصينى انه يبنى الاشتراكية والشيوعية تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى ، نجد فى الدستور الصينى مكتوبا فى المادة الأولى أو فى مقدمته هذا الكلام ، فالعملية ليست بالصورة التى صورتها لنا بأنه حتى فى الدول الشيوعية فيها أحزاب وإلى آخر هذا الكلام . نحن لا نأخذ المتوسط بين الشيوعية والرأسمالية .

وإنما نقول : إننا ظللنا آلاف السنين نقاسى من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى ، ونقاسى من الإقطاع ودكتاتورية رأس المال . إذن ما الذى ورثناه بعد الثورة ؟ الإقطاع بعد تحديد الملكية عندهم الأموال ورأس المال أيضاً ، والشعب ليس عنده شىء ، كما قلت لكم فى أول جلسة . هؤلاء ورثوا الغنى والشعب ورث الفقر ، هؤلاء ورثوا الصحة والشعب ورث المرض ، هؤلاء ورثوا النقود والشعب ورث البلاء ، هذا هو الذى كان موجودا ، هذا هو الشعب . فئة قليلة ٥ ٪ أو أقل من ٥ ٪ تتحكم فى كل شىء وتستغله سياسياً واقتصاديا وكانت قوية وتستطيع أن تضغط على الشعب لكى يعطيها أصواته لتنجح فى الانتخابات لأنها هى القوة الاقتصادية المتحكمة ، والتى

تستطيع أن تخرب بيت أى واحد وتقطع عيش أى واحد . هؤلاء كانوا تحت اسم الديمقراطية يمثلون دكتاتورية الإقطاع ورأس المال أو دكتاتورية البرجوازية . النظام الغربى الذى نتحدث عنه ؛ ما الذى يحدث فى الغرب ؟ ومن الذى يحكم ؟ يحكمه رأس المال ومنظمات رأس المال .

توجد أحزاب وتوجد أحزاب شيوعية ، ولكن لكى يخفوا أنيابهم فقط كما تقول ، أنا أوافقك على هذا ، ولكنا نحن ليس عندنا أنياب نريد أن نخفيها لأجل أن نعمل منظرا ونعمل صورة ، لماذا ؟ نريد أن نأكل من ؟ إننا لا نريد أن نأكل الشعب ، أما البرجوازية والرأسمالية بأنيابها هى التى تريد أن تأكل الشعب ، وقد قلت فى ٢٢ يوليو إن الحرية تأتى فى الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على الحرية ، والديمقراطية كلمة ترد فى الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على كل معنى من معانى الديمقراطية ، لأن رأس المال هو القوة ، رأس المال هو القوة المحركة ، يذكر فى الدستور أن هناك حرية وأن هناك ديمقراطية ، ولكن الحرية لمن ؟ حرية لرأس المال وحرية للشعب على قدر ما يستطيع الشعب ، إن الطبقة العاملة تعمل لتحصل على أجر يكفيها لكى تعيش ، هذا هو النظام الموجود فى المجتمع الرأسمالى والمجتمع البرجوازى .

فهل نحن اليوم مستعدون ان نطبق هذا ، أنا اقول إننا لا نستطيع لاننا لسنا مستعدين لعمل أحزاب تنادى بالإقطاع ، ولسنا مستعدين لعمل أحزاب تنادى بدكتاتورية رأس المال ، او بسيطرة رأس المال ، لاننا فى ثورة من اجل القضاء على استغلال رأس المال ، ومن اجل القضاء على استغلال الإقطاع ، ومن اجل القضاء على الاستغلال السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، بكل معانيه . توجد ثورة ، ولو لم تكن موجودة ، لكنا حتى اليوم — كما قلت إن البدراوى عاشور يأخذ معك فى كل سيجارة نفسين ، وكما قلت قبل ذلك لم نكن نستطيع عمل شىء ، لم نكن نستطيع أن نغير هذا الكلام بالتطور .

جى موليه ماذا عمل فى فرنسا ، وماذا غير بالتطور . وماذا عملت عن طريق

التطور أحزاب « السوشيال ديمو كراس » الموجودة فى اوروبا ، لم يعمل أحد شيئا بالتطور .

لا تنظر إلى السويد لأن السويد فيها نقص فى عدد السكان ، فيها أقل من ستة ملايين او خمسة ملايين ولكن بالنسبة للتطور ، إذا تطورت الطبقة العاملة ، يتطور تحكم رأس المال ويكبر ، إذا تطورت وارتفع مستوى الطبقة العاملة ترتفع الاحتكارات وترتفع أرباح الاحتكارات وترتفع المكاسب التى يأخذونها من جهد العمال ومن عملهم .

قلنا إننا لا نستطيع ان نأخذ بهذا النظام ، وإذا كانوا هم يخفون أنيابا ، فنحن ليس لنا انياب نريد إخفاءها . النظام الشيوعى وهو دكتاتورية البروليتاريا وهو عبارة عن احتكار السياسة للحزب الشيوعى قلنا ايضا إن هذا الكلام لن نأخذ به ، ولكن بأى نظام سنأخذ ؟ ان يكون الشعب كله لجان تأسيسية بعد عزل أعدائه الذين لن يصل عددهم إلى ٣٪ أو ٤٪ أو ٥٪ وهم الذين قد ينقضون على الثورة .

أعود إلى الحرب الوقائية التى ذكرتها لقد قلت إنه توجد فى التعبيرات العسكرية تعبير حرب وقائية كالتى استخدموها ضدنا فى سنة ١٩٥٦ . إننى لم اقل إننى اريد حربا وقائية لأن العملية ليست حربا ، ولكن قلت إننا نريد أن نحمى هذه الثورة من انقضاض الرجعية وسيطرة رأس المال ، نحميها من أن نضحك على أنفسنا ونقول إنها ديمقراطية ، وهذه الديمقراطية لا تكون إلا دكتاتورية لرأس المال ودكتاتورية للإقطاع . وكما قلت كان فى سوريا برلمان وكان فيه شيوعيون واشتراكيون .

وكل هذه الفئات حاولت ان تمرر قانون العمل الزراعى وهو ينظم العلاقة بين العامل الزراعى والمالك الزراعى ولكنهم لم يستطيعوا لأن دكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية كانت هى صاحبة السيادة كما كان الأمر فى بلدنا فدكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية كانت هى صاحبة السيادة . من الذى كان ينضم إلى الأحزاب ؟ .

كان ينضم إليهم الإقطاع ورأس المال والحزبيون والمنتفعون الذين يعملون لحسابهم في لجان الوفد .

ولقد رأيت هذا الكلام بعيني في هذه الأحزاب ، وحين يأتي الوفد إلى الحكم يعين خمسين ألفاً أو ثلاثين ألفاً ، أو عشرين ألفا ، وهم يعملون لمنفعة خاصة ، ولم يكونوا يعملون للمبادىء ، قد يكون هناك ناس يحاولون العمل لخدمة المبادىء لكن الغالبيه العظمى كانت تعمل لصالح الأحزاب كان كل حزب يترك الحكم ويأتي حزب بعده يعين عشرين أو ثلاثين أو أربعين ألف موظف ويأتي الحزب الثاني ويطرد عشرة آلاف من وظفهم الحزب الأول ويعين عشرين الفا أو ثلاثين الفا من اتباعه .

إننا لا نقول اليوم إننا نعمل لمصلحة خاصة بل نقول إننا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة ، إننا لا نقول بحرمان الشعب من مسئوليته ، ولا نقول بحرمان الشعب من اختيار رئيس جمهوريته ، ولا نقول بحرمان الشعب من الدستور ولا من البرلمان أبداً بأى حال من الأحوال ولا نقول بحرمانه من المعارضة أبداً لانه فى أى برلمان سيكون فيه اليمين واليسار والوسط .

فيما قيل ، فهنا يوجد يمين ويسار ووسط ، وليس هذا تعبيراً عن الرجعية أو الشيوعيه ، ولكنها عملية نسبية ، فهنا فى هذه القاعة يوجد يمين ويسار ووسط . واحد متطرف إلى اليسار وهى عملية نسبية ، وواحد متطرف إلى اليمين وهى عملية نسبية .

ففى أى برلمان ، فى أى مجتمع يستطيع كل واحد أن يعارض ويقول رأيه ، ولكنى أقول إننا لا نعيد الإقطاع ، ولا نعيد الاستغلال ، ولا نعيد دكتاتورية رأس المال ، أو نرجع الإنجليز أو نرجع المندوب السامى أو نرجع « السير برسى لورين » أو « اللورد كيلرن » أو أحداً من هؤلاء الناس . وإلا يكون نظامنا قد خرج عن أهداف الشعب . نحن لا نقول الآن إننا نخاف على الشعب أبداً بل بالعكس ، وأنا إذا كنت خائفا على الشعب اليوم فلماذا كنت أبدأ هذه العملية .

إنى بدأت هـذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة ، من أجل أن يقود الشعب هـذه الثورة ، وكما قلت لكم كان من الممكن أن يكون حلا قويا لو عملنا مجلس الثورة ، ونصدر أوامر ونطبقها وننفذها لكن لن يكون هذا هو المطلوب .

المطلوب فى هذا الوقت هو تطبيق المبدأ السادس فى إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وأنا معك فى أن الشعب مؤمن بثورته ولا يمكن بأى حال ان يتخلى عنها . إنى معك فى هذا .

السيد خالد محمد خالد — فى الحقيقة إنى عندما ضربت المثل بالصين الشعبية كان مثلا جانبيا بحتا ، أريد أن أقول إنه كان فى هذا المجتمع عداوات كثيرة ومحن كثيرة وقام بعض الناس ينادون بعملية عزل أعداء الشعب وجاء ماو تسى تونج وأخذ جانباً آخر فقال دعوا جميع الأزهار تتفتح وهو إلى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصينى يقول البرجوازية الصغيرة ، يقول عن أصحاب الأعمال بل والمثقفين أيضاً . يقول إن كثيراً من المثقفين لا يزالون يحملون أفكاراً غير اشتراكية ومع ذلك فهو ينصحكم بأن تقوموهم وتساعدوهم على ان يقبلوا على الاشتراكية .

أقول هذا كمثل بعيد عند ما نتحدث عن عزل أعداء الشعب ، فإننى أريد كما قلت آنفاً ان نتجنب هذه الشعارات العنيفة ، وأن نسير جميعاً فى موكب حافل واحد بعد ان نستبين معالم مجتمعنا الاشتراكى ، هذه المعالم التى سيوضحها الدستور . إذن نمضى معا يحمل قوينا ضعيفنا ويحمل سليمنا سقيمنا فى المجتمع .

لقد ضربت مثلا عن الصين وقلت إنه سمح فيها بقيام أحزاب واشترط ان تعمل داخل السور الاشتراكى نفسه وأنا أعلم أنه بالغ فى قوله « دعوا الأزهار تتفتح » إنى لا انسى حديثكم فى يوم ما مع صحفى المانى فقد قلتم إنى أو من وأرى أن هناك أحزابا ستقوم فى المستقبل وستكون هذه الأحزاب

قوية لن تنتكس بالمجتمع إلى الوراء . أذكر أنه قد ورد هذا فى حديث لسيادتك .

السيد رئيس الجمهورية : فى المستقبل .

السيد خالد محمد خالد : نعم وأنا لم أقل غير هذا وكل الذى أريد ان اقوله هو انه إرضاء لله ورسوله ولهذا الوطن أرجو ان نبدأ بداية عميقة فى حبها دافئة فى مودتها وكما قلت نستقبل قبلتنا الجديدة جميعا شعبا واحدا وأمة واحدة .

السيد رئيس الجمهورية : سيكون هذا فى المستقبل إن شاء الله إذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات فى فترة بسيطة فيكون من الممكن قيام أحزاب ولكنها ستكون أحزابا على أساس أشخاص ، بمعنى أن خالد محمد خالد يستطيع على أساس هذه المبادىء أن ينشىء حزبا وحسين الشافعى على هذه المبادىء ينشىء حزبا ولكن لا تكون هناك أحزاب رجعية تعمل على عودة الإقطاع ولا يكون هناك أحزاب تعمل على عودة دكتاتورية رأس المال او سيطرة رأس المال .

اما موضوع الشعارات العنيفة فقد صفينا هذا فى الجلسة السابقة فليست هناك شعارات عنيفة .

الجلسة السادسة

انعقدت الجلسة مساء الاثنين ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨١

(٤ ديسمبر ١٩٦١)

كلمة السيد الأمين العام

باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

أود قبل أن نبدأ أن نقول لحضراتكم : إن عدد طالبي الكلمة المسجلين ٦٤ عضوا ونرجو أن ننجز أعمالنا إن شاء الله فى الكلمات الافتتاحية أو المناقشة العامة فى ختام جلسات هذا الأسبوع . وأرجو من السادة طالبي الكلمة أن يراعوا فى كلماتهم الوقت والموضوع حتى يتمكن كل طالب كلمة من أن يؤديها . والموضوع لا يتعدى النقطتين الأساسيتين اللتين نبحث فيهما . ويتضح من الجلسات الماضية أن تفاصيل كثيرة قيلت فلا داعى للعودة إليها . إنما يكتفى بالنقاط الجديدة حتى نستطيع أن ننجز هذا الشق من عملنا ، فى نهاية هذا الأسبوع . ورجائى أيضاً أن يكون التعقيب قصيرا بقدر الإمكان حتى تتاح الكلمة للجميع ، ويستطيع كل واحد من السادة الأعضاء أن يضمن كلمته والآراء والتعقيبات التى لديه .

مناقشات الأعضاء

السيد الدكتور زكى نجيب محمود : حضرات الزملاء . السؤالان المطروحان أمامنا هما :

السؤال الأول : ما هية القوى الحقيقية الأصلية للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

والسؤال الثانى : كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

فى اعتقادى أنه لابد من تحديد هاتين الكلمتين ، كلمة قوى ، وكلمة شعبية تحديدا جليا واضحا ، لأنه بقدر وضوح البدء سننتهى إلى نتائج واضحة .

ورأيى هو أن الفرد أو جماعة الأفراد ، تكون قوة إذا كان نشاطها الذى تؤديه بحكم عملها غير مقصور على ذاتها ، ولكن يتعداها إلى غيرها من الناس كثيرا أو قليلا . إذا كان العمل مقصورا على صاحبه مهما كانت درجته من القيمة ، فهو ليس قوة شعبية .

ألخص ، فأقول إن القوة الشعبية هى التى يمتد نشاطها ، فيجاوز حدود الفرد إلى الغير ، بشرط أن يساير هذا النشاط ما اتفقنا عليه من معايير وافكار .

وقد أصبح معلوما ، ان إطارا جديدا قد اعددناه لحياة جديدة ، ولا نزال نعده . هنا تأتى فكرة الثورة الثقافية ، التى اشار إليها السيد رئيس الجمهورية معنى الثورة الثقافية فيما نحن بصدده ان نبدل قيما بقيم . ولكن كيف ؟ أعتقد اننا فى هذا الاتجاه لا نسير على هدى . إن تغيير القيم لا يكون بالنشرات والكتيبات والندوات ، إن هذا ايسر الجهد . لم أر أناسا تغيروا بكلام مكتوب او مسموع . ليست المسألة مسألة وعظ ، وإلا لأفلح الوعظ منذ نشأة الإنسان ونحن فى القرن العشرين ، وما زلنا فى المرحلة الأخلاقية التى كان عليها الإنسان منذ كذا قرن قبل الميلاد .

واسمحوا لى ان اكون صريحا ، فأقول : إن هذا السيل الدافق الذى تخرجه هيئات معينة لا جدوى منه . فالوعى لا ينشر عن هذا الطريق ، أريد ان تقوموا بتجربة علمية كم عدد الذين يقرأون تلك النشرات ليتفهموها وليعوها . لا اظن ان النسبة تشجع على المضى فى هذا الطريق . إذن كيف نستطيع أن نغير من السلوك العام ؟ أرى أن سبيل ذلك هو التقليد . ما من مصلح فى الدنيا ، من الأنبياء فنازلا ، استطاع ان يغير مجتمعا بمجتمع جديد ، إلا إذا ضرب بنفسه المثل . مثل طيب واحد اجدى من الف الف نشرة . لا أزال أذكر الشهرين أو الشهور الثلاثة التى بدات بها حكومة الثورة عهدها .

كان المستوى العملى والسلوكى عند القادة رفيعا حتى اهتز له كل موظف ، بله صغار الموظفين . واحترم الموظفون ، واعيد العمل ، وانتظم دولابه .

هل لى أن أقول إن هذا المعيار الذى بدأ بتلك الدرجة من الرفعة والكمال قد أخذ يقل شيئاً فشيئاً ، وبدأ فى الوقت نفسه يقل تمسك الناس بالفكرة . لا أمل إلا ان يكون القادة فينا اشتراكيين بسلوكهم أى أن يغيروا القيم التى يزنون بها الأشياء . لا نزال تتبع المعايير القديمة . يكون مهما من يكون له كذا سكرتير وكذا سيارة وان يكون محجوباً عن الناس : الاشتراكية تكون بضرب المثل والعمل الجاد لا بمجرد القول . ليس هذا بالقول الجديد ، وإنما أردت أن أضيف صوتا إلى اصوات سبقتنى فيه .

أعتقد أننا حددنا القوى الشعبية فى ضوء هذا التعريف ، بأنها النشاط الذى يجاوز صاحبه إلى غيره ، بشرط ان تكون المجاوزة مسايرة لهذه المعايير الجديدة . إذا قبلنا هذا التعريف يترتب على ذلك ثلاث نتائج حتمية : النتيجة الأولى انه ليس قوة شعبية من لا نشاط له ، اى من لا عمل له ، ولو كانت له اموال تعمل . لأن النشاط الحقيقى هو نشاط من يستخدمون الأموال وأستثنى من ذلك الحكم ، من أقعدتهم الشيخوخة أو العجز عن العمل .

يدخل فى هذا الباب الفئة التى ورثت مالا وتعيش من دخله مكتفية به عن العمل . وهناك من لا يدخل فى هذا الباب ، كحالة الذين ورثوا مالا ويعملون ، أولئك يدخلون معنا فى الإطار الذى نبنيه .

النتيجة الثانية أنه ليس قوة شعبية من يعمل ، ولكن يتجه عمله فى طريق مضاد للقيم التى نريد أن نبنيها . لا أظن أن هناك خلافا على هاتين النتيجتين . لكن هناك نتيجة ثالثة أقولها وأنا محرج ، لأنى أتوقع أن تجد معارضة ، ولكنى أريد أن أستخلص النتائج من التعاريف مهما تكن النتائج ذلك ألا يعد الطلاب قوة من القوى . لأن الطلاب مجموعة فى دور التكوين ، وبالتالى فليس نشاطها من النوع الذى يجاوز تأثيره إلى غيرهم من الناس . فالطلاب يتلقون ولا يلقون .

الرقعتان الكبيرتان اللتان تسترعيان النظر هما رقعة الزراعة ورقعة ربات البيوت . وهاتان هما أكبر مساحتين فى القوى الشعبية التى عندنا . لكنها فى رأيى على كبرها ، متجانسة النشاط . فلا يجوز أبداً أن آخذها بعددها ، وإنما آخذها بنوع نشاطها .

على هذا الأساس قسمت أنواع النشاط الموجودة ، فوجدت أن محيط الزراعة فيه نطاقان ، أى نوعان ، وهما الملاك والأجراء .

محيط التجارة فيه أيضاً نوعان من النشاط ، وهما أصحاب الأعمال والأجراء

محيط الصناعة فيه أربعة أنواع : الصناعة الاستخراجية ، والصناعة التحويلية وصناعة القوى ، ثم أصحاب الأعمال .

الخدمات طبعا فيها عدة مهن ، كل مهنة لها نشاط مختلف عن الأخرى . وهناك فئتان لم أرهما مذكورتين ذكراً صريحاً فى جداول الإحصاء التى قدمت إلينا وهى المثقفون دون مهنة معينة ، والصحافة . وعندى أن أصحاب الثقافة العامة ورجال الصحافة لابد أن يمثلوا بنسبة أكبر لأنكم سترون فيما أعتقد أنهم أقدر من سواهم على مجاوزة نطاق التخصص الضيق ، وهم الوحيدون فى المؤتمر ، إن شاء الله ، الذين سيكون لهم القدرة على ألا يتقيدوا بنطاق تخصصهم

على هذا الاعتبار أقترح أن تكون نسبة التمثيل كما يأتى :

١٤٪ للزراعة ١٠٪ منها للملاك ، ٤٪ للاجراء . الصناعة ٢٨٪ منها ١٨٪ للعمال ، ١٠٪ لأصحاب العمل . هذه الـ ١٨٪ تقسم على أساس ١٪ للصناعة الاستخراجية ، ١٤٪ لأصحاب الصناعة التحويلية ٣٪ لعمال القوى . التجارة ١٤٪ يكون منها ٨٪ لأصحاب الأعمال ٦٪ للعمال . الخدمات ٢٨٪ منها ٤٪ للاجراء ، ٢٤٪ لأصحاب المهن ، تقسم على أساس ، الطب ٦٪ ، المحاسبة والمحاماة معا ٦٪ ، المهن الزراعية والهندسية معا ٦٪ ، المهن التعليمية والمهن العلمية ٦٪ المثقفون ورجال الصحافة ١٠٪ ، وربات البيوت ٦٪ .

سادتى لقد فرغت مما أريد أن أقوله ولكن أريد أن أختم كلمتى بجملة واحدة من أخ لإخوانه ، إن الموقف ليس موقف خطابة ولا فصاحة ، ولا كلمات مشتعلة بالعاطفة ، فرب كلمة خرجت من صاحبها وهى تشتعل ناراً ، ولكنها لا تضىء طريقا . نريد الكلام الذى يضىء الطريق ويبنى .

السيد الدكتور عبد الفتاح إسماعيل : طلبت التعقيب على كلام الزملاء الذين تفضلوا بالتعليق على كلمتى أمس .

وأود أولا أن أشكر السيد الرئيس على تفضله بإزالة اللبس الذى كان يمكن أن يحدث نتيجة لحديثى عن ديمقراطية الأسياد والعبيد . وما أوضحه سيادته فى كلمته يعبر عما ورد فى كلمتى ويتفق معها كل الاتفاق . وأنا أقرأ الآن من محضر الجلسة الخامسة فى هذه النقطة بالذات حتى يكون الأمر واضحاً . فقد قلت :

أما عن الديمقراطية وما يقال عنها واننا مارسناها قبل الثورة ، فإنى أقول بأن ديمقراطية ما قبل الثورة يمكن أن نسميها ديمقراطية الأسياد والعبيد ، وهذه الديمقراطية لا نريدها لأنها ديمقراطية أسياد وما كنا عبيدا ، ولكن كنا نعامل معاملة العبيد ، وكنا نثور بين الحين والحين إلى أن انتصرنا عليهم بثورتنا الأخيرة ومارسنا حقوقنا ، ونحن فى سبيل تطوير هذه الحقوق .

أما عن تعليق الأخ حمدى الحكيم ، بشأن الكفاية والعدل فقد قال سيادته إنى قلت « إن الحاكم هو صاحب القوة والسلطان لتوفير وضمان الكفاية والعدل للمجتمع والمواطنين ، وإنى أخالفه فى هذا . فالحاكم ليس وحده ، هو صاحب القدرة والسلطان على توفير الكفاية والعدل للمواطنين » .

وإذا رجعنا إلى الكلمة التى قلتها فى نفس المحضر . يتضح انى قلت :

« والكفاية والعدل لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق السلطة الحاكمة إن مجتمعنا كان بيئة اشتراكية صالحة فى حدود إمكانياته ، ولكن إذا قصدنا

الكفاية والعدل لكى تكمل الصورة الاشتراكية ، فلابد ان تكون السلطة الحاكمة متعاونة مع الشعب » .

كما قلت « أما بعد الثورة حينما اندمج الشعب والحكم ، أمكن للبلد كلها بطبيعة الحال ، أن تسير فى طريق واحد » .

« إذن نحن متفقان فى هذه النقطة وقال سيادته أيضاً إننى قلت . . .

« إن الحكم كان رأسمالياً ، ولكن لم يكن لهذا الحكم اثر فى مجتمعنا » .

انا لم اقل هذا الكلام ابدا ، ويمكن لحضراتكم ان ترجعوا إلى محضر الجلسة وقد سمعت كلمتى فى التليفزيون منذ حوالى ساعة ونصف ساعة لأتحقق من ذلك فاتضح انى قلت :

« إذا كنا يومئذ نحكم حكم رأسماليا ، لأن المجتمع كان مجتمعاً رأسمالياً ، ونظرا لأن جمهرة الشعب الكبرى كانت يومئذ من الفقراء ومتوسطى الحال فإن الرأسمالية كمبدأ لم يكن لها فى اعتقادى ، سبيل فى مجتمعنا » .

كنت اتكلم عن الـ ٩٥٪ الذين لا يملكون شيئاً ، الذين اشار إليهم السيد الرئيس ، اللهم إلا إذا اعتبرنا ان الفقر والجهل والمرض رأس مال ، فى هذه الحالة تعتبر هذه الفئة رأسمالية .

أما عن حديثى عن الثقافة فقد قال السيد حمدى الحكيم : إننى لا أريد ثقافة مستوردة ، ولو رجعنا إلى الكلمة فى المحضر لتبين أنى قلت . .

« ولست أعترض على مبدأ استيراد الثقافة والآراء والأفكار » واتفقت معه فى جميع النقط الأخرى .

أما عن الكلمة التى قيلت عن تصرف بعض المصريين أثناء العدوان الثلاثى فأذكر أن السيد الرئيس قال : إنه أثناء المعركة وهو فى مجلس الوزراء أتاه من يقول : أتركوا لنا المسألة ونحن نتصرف . وأعتقد أن هؤلاء أيضاً كانوا مصريين ! !

ومما لا شك فيه أننا تناولنا هنا فى مناقشاتنا موضوع عزل بعض فئات

المصريين لا فئات من الأجانب ، بعض فئات بسيطة من الرجعية كانت طاغية وهى التى كانت فى مختلف الأطوار التى تكلمنا عنها أمس ، وتعرض لها السيد الرئيس ، فى خطاب الافتتاح ، وإلا لما كان هناك داع لأن نحاول أن نجد تعريفا لماهية الرجعية والرأسمالية والرأسماليين الذين عاقوا تطورنا . وأشكركم

السيد حسن أحمد همام : السيد الرئيس ، زملائى .

قرأت كثيرا لأستاذى الدكتور زكى نجيب محمود فى دراستى فى الجامعة ، وأقرأ له فى غير أوقات الدراسة ، ولا يمكن لإنسان أن ينكر أن الطلاب قوة عاملة منذ بدء الثورة ، قوة عاملة . قامت بدورها الإيجابى الفعال ، ليس فى مجتمعنا فحسب ، بل فى كل المجتمعات وأن من ينظر إلى كل بلدان العالم يجد أنهم هم القوة العاملة . وهم القوة التى تثبت مبادىء دولهم . . . فى كوبا من يثبت ثورة كوبا اليوم؟ من يدعم استقلالها ؟ . . طلاب كوبا . . . وانهم غادروا جامعاتهم ليعلم متعلمهم جاهلهم . من يثبت ثورة الجزائر العربية اليوم ؟ . . طلاب الجزائر يوجد ٢٩ فرعا لاتحاد الطلبة الجزائريين فى مختلف بلدان العالم . يقفون ويعضدون ثورة شعب الجزائر وجيش الجزائر .

إذن هم قوة عاملة وقوة فعالة . من الذى يتصدى اليوم للرجعية وللانفصالية فى دمشق ؟ هم طلاب دمشق .

من الذى تصدى للاقطاع هنا ؟ من الذى تصدى للاستعمار . ؟ إنهم الطلاب شهداؤنا بالأمس شهداؤنا : عمر شاهين ، عباس الأعسر ، عادل غانم جواد حسنى . هؤلاء وضعوا اللبنة الأولى فى هذا المجتمع .

أستاذى . . إنهم قوة عاملة . ومن الاستعارات والتشبيهات التى درستها فى قسم الفلسفة ، اقول مع الدكتور سليمان حزين مدير جامعة اسيوط ، آن لنا أن نبحث عن الحق ، إنهم قوة ضالعة فى مجتمعنا ، وسأتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل فى كلمتى عندما أتناول دور الطلاب .

السيد أحمد سعيد — ليسمح لى أستاذنا الكبير الدكتور زكى نجيب محمود بأن اختلف معه علمياً وتجريبياً فى موضوع الطلاب .

أولا — نحن بصدد تنظيم شعبى والتنظيم الشعبى ، يعنى فى الدرجة الأولى تعبئةوتوعية ... تعبئة لجماهيرنا الكادحة وتوعية لها لتدرك معنى الاشتراكية ، ولتحمى هذه الاشتراكية ، ولتصنع وتفرض الاشتراكية .

نحن إذن فى حاجة إلى أولئك المتفتحين الذين لا تعلق بنفوسهم وأفكارهم تلك الرواسب الرجعية التى نحن فيها .

هذه نقطة . نحن فى حاجة إلى الدم الجديد . . الدم الذى تثقف فى ظل الثورة ، وقرأ فى ظل الثورة ، ليعى الثورة وليحمى الثورة .

ثانياً — اريد أن أذكره بتاريخنا الماضى قبل الثورة . من صنع كفاح هذا الشعب ؟ من . . . ؟ الطلبة ، والطلبة وحدهم هم الذين خرجوا عام ١٩٣٥ وفرضوا دستور الشعب مرة أخرى ، والطلبة هم الذين ثاروا ضد النقراشى ووقفوا فوق كوبرى عباس ، فقذف بهم رجال الشرطة فى النيل ومات الكثير منهم ، وانتصر الشعب . والطلبة عام ١٩٥١ الذين خدعهم الوفد ، وكنت معهم هناك فى القناة ورأيتهم يقاتلون وحدهم بلا رصاص .

الطلبة أيها الأخوة هم بناة هذا الشعب ، هم بناة المستقبل لا نحن وحدنا .

شىء آخر ، أحب أن أذكر به أستاذنا الجليل ، أريده أن يراجع كفاح جماهيرنا العربية فى كل أرض عربية . ومع احترامى لطبقات العمال إخواننا ، ومع تقديرى لكفاح فلاحينا فى كل أرض عربية ، نجد الطلبة كانوا دائماً فى الصدارة ، كانوا دائماً هم الذين يقاتلون ، وهم الذين يستشهدون ، الطلبة فى العراق وفى سوريا وفى الأردن ، هم الذين تصدوا وتضوا على حلف بغداد .

أقول لكم أخيرا : الطلبة هم الأمل ؛ والتنظيم القائم اليوم والذى نريده . هذا التنظيم يعتمد على شقين ، الأول هو أن نعى الاشتراكية ، والشق الثانى

أن نعلم الاشتراكية ، والطلبة وحدهم هم القادرون على أداء هذه المهمة . مهمة صناعة الاشتراكية ومهمة حماية الاشتراكية .

السيد محمد أيوب — السيد أمين عام اللجنة السادة الأعضاء . بالإضافة إلى التعقيب الأساسى من الزميلين حسن همام وأحمد سعيد ، أود أن أرد على نقطة ذكرها سيادة الدكتور زكى نجيب محمود ، وهى خاصة بعدم وجود نقابات للطلاب ، وفى الحقيقة أن هناك اتحادات للطلاب فى أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، يمثلها فى القمة الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية ، وربما لم يسمع عن نشاط هذا الاتحاد ، ونحن لانريد أن نتفاخر أو نتباهى بنشاطنا ، ولكن الاتحاد العام لطلاب الجمهورية كان أول هيئة نقابية استجابت لنداء السيد رئيس الجمهورية عقب البيان التاريخى فى ١٦ أكتوبر الماضى ، ونزلت تلك الهيئة إلى القاعدة الشعبية فى المحافظات ، وأعتقد أن كثيراً من السادة المحافظين لمسوا نشاط الاتحاد العام لطلاب الجمهورية إيمانا منه بدوره كقوة وكطليعة لهذا الزحف الشعبى المقدس ، نحن الطلاب أحرص الناس ، فى هذا الشعب ، على حماية مكاسب هذه الثورة لأن كل هذه المكاسب ملك لنا ، ونحن أجدر الناس بحمايتها .

السيدة نفيسة الغمراوى — السيد الأمين العام . . . السيدات والسادة الزملاء . . .

باسم الله أبدأ كلمتى ومنه أستمد العون والتوفيق .

إنى لأحس بمزيد من الاعتزاز ، حين أجدنى فى هذا المجتمع الذى يعالج أمور امتنا فى حرية وصراحة ، وان امكن من الإسهام فيمايدور من مناقشات ولعلى أوفق فى إبداء بعض الآراء التى ارجو ان تتسع صدوركم للاستماع إليها .

اعتقد ان هذه القوانين الاشتراكية التى صدرت هى صمام الأمن فى هذا المجتمع ، وهى السبيل لإسعاد هذه الأمة وحمايتها من الصراع العنيف ، الذى كان يحدث بين الطبقات فى مجتمع ما قبل الثورة .

وسأحاول فى كلمتى الموجزة أن أعرض بعض الخطوات الإيجابية ، فى سبيل تدعيم وتثبيت مبادئنا الاشتراكية ، لعلها تحظى بقبولكم .

ومن واجبنا فى الاتحادات النسائية ، أن نقوم بدور فعال فى توعية الأسر بفائدة الاشتراكية ، فالأسرة مسئولة عن تنشئة أبنائها تنشئة اشتراكية ، وذلك بتعويد الأبناء على تأدية العمل واحترامه ، فى جو تسوده الحرية والتعاون والتفاهم ، بين أفراد الأسرة جميعاً .

وأرجو أن نتدارس فى اللجان كيفية نشر الوعى بين السيدات ، ومن ثم تنتقل هذه الصورة الاشتراكية التعاونية إلى مجتمع أكبر هو المدرسة ، وخاصة مدارس المرحلة الأولى ، أى فى سن الإلزام الذى يغطى جميع أبناء الشعب ، على أن يتولى التدريس والقيادة فى هذه القاعدة الشعبية أكثر المعلمين استنارة وخبرة ، فالمدرس هو حجر الزاوية فى بناء مجتمعنا الجديد ، وهو لهذا يستحق كل دفع ورعاية . ومدرسة الثورة لا تألو جهداً فى سبيل تأكيد القيم الاشتراكية وذلك عن طريق ألوان النشاط المختلفة ؛ واشتراك النشء فى الإدارة والتنظيم ؛ وتعويده على التربية الاستقلالية ؛ وإعطائه حرية التفكير والابتكار ، ومن بين هذه المجالات مجال المعسكرات الصيفية التى بلغ متوسط عدد مرتاديها ٨٠ ألف شاب من جميع القطاعات فى كل عام .

ومدرستنا الحديثة تسير الآن نحو كونها مؤسسة اجتماعية إنتاجية ، فى النواحى الثقافية والعملية ، وحبذا لو أنشئت دور التعليم فى البيئة الزراعية والصناعية ، بشكل أوسع مما هى عليه الآن ، كى ينهم أبناؤنا فى الانتاج إذ لا مكان لمتعطل فى مجتمعنا الجديد وبذلك يتخرج أبناؤنا إلى الحياة ليؤدوا دورهم كاشتراكيين بطريقة طبيعية . وأعتقد أن وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة وتليفزيون تبذل جهداً جباراً لنشر مبادئنا الإشتراكية بين طبقات الشعب . والذى أرجوه أن تبسط برامجها قدر المستطاع ، وتدعم المبادىء الاشتراكية بضرب الأمثلة الموضحة حتى تكون فى متناول فهم السواد الأعظم من الشعب .

كما أرجو أن يضاعف رجال الفكر والعلم والاقتصاد والفنون جهودهم فى توجيه مجتمعنا ، ليحافظ الشعب على مكاسبه التى ظفر بها فى عهد الثورة .

سيادة الأمين العام . . . حضرات السيدات والسادة الزملاء . . .

إننا الآن نعد العدة لبناء أمتنا بناء جديدا ، فما هى القوى الشعبية الأصيلة التى نستعين بها لتحقق لنا ما نرجوه ؟ وتنفذ الخطط التى نستوحيها من حاجاتنا وبإمكانياتنا ؟

أرى أن هذه القوى تتمثل فى كل من يعطى للدولة مثل ماتعطيه ، أى الذين يعملون بأمانة وإخلاص لرفع مستوى الشعب الأصيل والمحافظة على المكاسب التى ظفر بها . فمن هم هؤلاء ؟ هم الفلاحون والفلاحات ، والعمال والعاملات ، والطلبة والطالبات ، والموظفون والموظفات ، وأرباب المهن وربات البيوت .

وهنا نتساءل ما الوسيلة لتمثيل هذه الفئات ؟ أتكون بالانتخابات الحر التى نجريها فى كل وحدة أو جماعة ؟ وحينئذ يتحتم على من لا ينتمى إلى وحدة أو جماعة أن يسجل اسمه فى الوحدة أو الجماعة التى تناسب وضعه أو مهنته ، وقد يتطلب هذا خلق وحدات أو جماعات جديدة لم تكن موجودة من قبل كربات البيوت مثلا .

فوجود الجمعيات النسائية لا يكفى ، لأن هذه الجمعيات لا تمثل نساء الشعب جميعا ، والجمعيات التعاونية لاتمثل كل الفلاحين الحقيقين ، فما بالنا بالفلاحات .

وأرجو أن نعنى جميعا بدفع المرأة كثيرا إلى الأمام ، كى تعوض التخلف الذى سببه لها نسيانها طول القرون الماضية . فهى نصف المجتمع ، وهى التى تتحمل العبء الأكبر من المشاركة مع الرجل فى تنشئة النصفين معا فى السنوات الأولى من حياتهما ، فلا بد أن نحفظ لها مكانتها فى التنظيم الجديد ، وإذا كانت الدولة قد منحتها الآن فرصة متكافئة مع الرجل ، فلا ننسى أثر حرمانها من هذه الفرصة طوال الزمن الماضى ، مما يستوجب الزيادة من الدفع

والتعضيد ، حتى تتمكن من المشاركة الفعالة فى تحقيق أهداف الثورة . وعلينا نحن السيدات مضاعفة الجهد فى هذا الدفع والتعضيد للنهوض بمستوى المرأة حتى تثبت وجودنا فى الوحدات والجماعات . صحيح أن بعض الوحدات والجماعات فيها سيدات ، ولكنهن من غير شك قليلات ، لا يمثلن النساء التمثيل الذى نرجوه فى توسيع القاعدة الشعبية ، وإذا كان فى بعض الوحدات أو الجماعات سيدات ، فهناك جماعات ليس فيها أحد من النساء .

نعود إلى الوسيلة التى تضمن لنا تمثيل المرأة فى المؤتمر الوطنى ، هل يكون ذلك بطريقة الانتخابات الحرة فى القطاعات الرأسية ؟ وهنا يتوارد على أذهاننا السؤال الآتى ، هل أعطيناها من الفرص للتطور والظهور كما أعطينا الرجل ؟ طبعا : لا . إذن قد لا ننتخب أية سيدة ومعنى هذا عدم تمثيل المرأة بينما الواجب يحتم تمثيلها فى كل القطاعات الرأسية .

نبحث إذن عن وسيلة ثانية ، أنلجأ إلى الانتخابات الحره فى القطاع الرأسى مع تحديد نسبة للسيدات ؟ ولكن قد يعترض على هذا بأن الانتخابات الحرة لا تحدد نسبة فيها للهيئات .

هناك رأى آخر نعرضه ، فربما يساعد . هل ينتخب الرجال رجالا وتنتخب السيدات سيدات ، كل فى قطاعه الرأسى ؟ وهل يطبق نظام الإلزام المتبع فى إعطاء الرجال الراشدين لأصواتهم ، على النساء الرشيدات أيضا ، ولا يظل إعطاء المرأة صوتها اختياريا كما هو الآن ؟ ولكن بالنسبة لظروفنا الاجتماعية الراهنة ، وتقاليدنا التى لازالت فى مرحلة التطور والتبلور ، لا مانع من تحديد هذا الإلزام بالنسبة للمرأة ، وقصره على المرأة العاملة ،والمرأة المتعلمة ، وتركه اختياريا بالنسبة للباقيات ، وبهذا نكون قد ضمنا تمثيل القوى الشعبية ، دون افتئات على التقاليد والعادات ،كما نكون فى الوقت ذاته قد خطونا خطوة موفقة فى سبيل تطوير تلك التقاليد والعادات ، لتمكينها من مسايرة المجتمع الجديد والتفاعل المثمر بين طوائفه وفئاته .

وقد دعانى إلى هذا الاتجاه إيمانى بوجوب اتساع القاعدة الشعبية كما أشار

سيادة الرئيس ، ولن تتسع القاعدة الشعبية كما ينبغى ، إلا إذا مثلت المرأة فى سائر القطاعات التمثيل الكافى .

والدستور قد منح المرأة حق الانتخاب ، فالأساس متفق عليه وسليم ، فلم يبق إلا اقتراح أقوم السبل لتحقيق ذلك التمثيل .

فهل أطمع فى أن تكون تلك النقاط التى أثرتها ، موضع دراسة اللجان الفرعية عند اجتماعاتها ؟ وقد أشار الدكتور حزين فى كلمته ، إلى أن من مصادر القوى ، الشباب وأنا أوافق سيادته على هذا ، وأرى إعطاء الشباب حق الانتخاب ، فقد أعد هذا الشباب منذ قيام الثورة ، ووفرت له البرامج العملية التى تشعره بقوميته واعتزازه بوطنه .

فهل يذكر سيادة نائب الرئيس « السيد البغدادى » ذلك الطالب الذى وجده يبكى وهو يلاحظ أعمال البناء فى بور سعيد ؟ ولما سأله سيادته عن سبب بكائه قال : له إن المقاول يغش فى خلطة المونة ، فأخذه سيادته فى عربته وحقق فى الموضوع ، ولما اتضح صدق الطالب طرد المقاول .

وهناك مثال آخر ، ان جيش العدوان كان مصمما على الاستمرار فى الحرب ولكنه لما راى الشعب كله ومن بينه الشباب الصغير يحمل السلاح ؛ آمن بأن هذا الشعب الأصيل لن يهزم ، ففضل الانسحاب .

وهل يذكر السادة المحافظون ، أن الشباب قد لبى دعوتهم فى مكافحة دودة القطن ؟ وهذا يدل على أن الشباب يوجه توجيها صحيحا نحو احترام العمل اليدوى الذى عودنا الاستعمار على احتقاره ، وأصبح الشباب قادرا على تفهم ما عليه من واجبات ، وما له من حقوق .

وإن تلك البرامج الموجهة نحو بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى ، والتى تتدرج حسب مراحل النمو ، يجب أن تزاد العناية بها كثيراً ، حتى يصبح الهدف عند الشعب عقيدة ثابتة لا تتزحزح ، ولن توجد القوة التى تجعله يتخلى عن مكاسبه أو أهدافه .

وبهذه المناسبة ، أرى وجوب العناية بتربية الشعب عمليا ، حتى يتعود تحمل المسئولية ويخدم نفسه بنفسه ، كما نعرفه النظام الاشتراكى ، والفوائد التى تعود عليه من تطبيق هذا النظام ، ونجعله يشعر بها عمليا ، ثم نعوده الشجاعة الأدبية كى يدلى بآرائه فى الانتخاب وغيره ، من غير خوف ودون ضغط ، لأن الاشتراكية قد جعلت الناس كلهم سادة ، وليس فيهم مسود . ومن ثم يجب أن يكون هناك قادة مؤمنون بأهداف الدولة ، ليعرفوا الشعب حقوقه وواجباته ، حتى لا يتساهل فيما له من حقوق ، ولا يقصر فيما عليه من واجبات وأخيراً أرجو أن ألخص ما قلته فى ثلاث نقاط :

الأولى : الممارسة العملية للنظم الاشتراكية حتى تصبح عقيدة راسخة .

الثانية : ضمان تمثيل المرأة فى القطاعات الرأسية ، وجعل إعطائها صوتها فى الانتخاب إلزاميا . وفى الحدود التى أسلفتها .

الثالثة : أن يؤخذ فى الاعتبار أن الشباب والمرأة من مصادر قوى الشعب الأصلية .

والله أسأل — التوفيق والسداد ، فى ظل مبادئنا البناءة ، حتى يتحقق للأمة آمالها المرجوة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

الدكتور زكى نجيب محمود : السيد الأمين العام . أود أن أعقب بكلمة قصيرة على مسألة الطلبة ، فليست المسألة هى درجة الوطنية ، فحينما تكلمت عن القاعدة قلت إن مسألة القوى الشعبية تحتاج إلى تعريف تلك القوى ، فما هو هدفنا ؟ إننا لا نريد أن نناقض أنفسنا ، فأنا رجل قضيت عمرى كله فى ميدان التعليم كجندى فى ذلك الميدان ، وإذا كان هناك إنسان واحد يقدر الطلبة فهو أنا ، لكننى فى الوقت نفسه أريد أن أحكم العقل لا العاطفة فالمبدأ الذى وضع هو أن يكون الانتخاب على أساس قطاعات رأسية ، والطلبة قطاع أفقى لا قطاع رأسى بعكس المبدأ ، فلا يمكن تمثيلهم إلا إذا ناقضنا أنفسنا وغيرنا

المقدمة التي منها بدأنا نفكر ، وقلنا إن الانتخابات ليست قطاعات رأسية ، وفي هذه الحالة أكون معكم ؛ فالطلبة كما قلت هم ملتقى القطاعات جميعها ، وبعبارة ملخصة هم قطاع أفقي . .

والنقطة الثانية هي التي تعرض لها الدكتور جابر ، وتساءل فيها عما إذا كانت النسب التي ذكرتها تحكمية أم لا ، والواقع أنني لا أضع نسبا تحكمية ، وإنما أضعها على أساس القاعدة التي استوحيتها ، وعددت أنواع النشاط ، فكانت أربعة عشر نوعا ، يخص كلا منها ٧٪ تقريبا ، وما كان على إلا أن أضرب هذه النسبه في عدد أنواع النشاط التي تدخل في القطاع الواحد ، فيكون الناتج هو النسب التي سبق أن ذكرتها ، فيما عدا قطاعين هما قطاعا الثقافة والصحافة ، وربات البيوت فقد راعينا أن الثقافة والصحافة قطاعان قد يكونان مختلفين بعض الشيء إلا أن فيهما نوعا واحدا من النشاط ، وأن ربات البيوت كان المفروض أن يخصص لهن ٧٪ خصصت لهن ٦٪ فقط .

السيد بهرام على حسن : بسم الله الرحمن الرحيم .

سيدى الرئيس — إخوانى أعضاء اللجنة .

من أجل أن نصل إلى ما هي القوى الحقيقية للشعب ، يجب علينا أن نرجع إلى الماضي القريب لنلاحظ هذا التحول العجيب للقوى الشعبية التي كانت مسلوبة الإرادة ، عديمة الجدوى ، لا حول لها ولا قوة ، كلما حاول المخلصون من الشعب التظلم ، أو الظهور على مسرح الحوادث التاريخية التي تجرى من حولهم ، ضربوا بالحديد والنار وزج بهم في غياهب السجون .

إنه يحق لنا أن نسأل أنفسنا . من كان أكثر الناس تعرضا للأذى والجوع من سلبت حريته وكرامته ، وجرد حتى من آدميته ، ومع هذا لم يتمرد أو يخن وطنه ؟ من الذي حفر قناة السويس ودفن في رمالها ؟ من كان دائماً الجندي المجهول في الدفاع عن وطنه ، ودرء الخطر عنه ؟ من البديهي أنه الفلاح الذي يكون السواد الأعظم من الشعب .

أرجو أن يسمح لى سيادة الرئيس ان اذكر مثلا من واقع حياتى

انا فلاح من قرية كانت مملوكة فى الماضى لإقطاعى كبير ، لم يملك أهلها من زمامها الكبير سهما واحدا وهى قرية المنيل ، ورأينا اولادنا محرومين من التعليم يتخبطون فى الفقر والجهل والمرض ، فعز علينا هذا الحال المرير وجمعنا اربعة آلاف من الجنيهات نحن وقرى مجاورة لنا ، من عرقنا ودمنا ، وذهبنا إلى مفتش الدائرة نطلب السماح لنا ببناء مدرسة ، فكبر على الإقطاعى هذا الطلب وهاله الأمر وأمر بفصل هذا المفتش ، فذهبنا إلى قرية إقطاعى كبير وهى قرية درين ، وحضر مفتش المعارف ، وطلب من الباشا فتح مكتب صغير ليتعلم فيه أبناء القرية ، فرد الباشا عليه بهذا القول المؤسف (روح يا أخى بلاش كلام فارغ أنتم جايين تعلموهم أمال مين حيسرح بالبهايم) وهكذا حرموا أبناء الفلاحين حقهم فى التعليم ، وظل الشعب يئن ردحا طويلا من الزمن من أمثال هذه المآسى والمخازى التى كانت تتكرر دائما . وبذلك كانت القوى الشعبية لهؤلاء الفلاحين معطلة طوال هذا الزمن فى ظل ملك طاغية وحاشية إقطاعية وحشية ، ولكن الله يمهل ولا يهمل ، فوهب الله هذه الأمة قائدها الملهم وباعث نهضتها السيد الرئيس جمال عبد الناصر ومعه رجال آمنوا بربهم وبوطنهم قائدا من أبناء هذا الشعب يجرى فى عروقه الدم العربى الأصيل (مش ملك جاى من قوله) أطاح بالطاغية وقاد الثورة السياسية المظفرة التى أجلت المستعمر عن أرض الوطن الحبيب ثم بدأت الثورة الاجتماعية فحددت الملكية ، وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى الذى بمقتضاه تحول عبيد الأرض إلى ملاك ، وردت إلى الفلاح حريته وكرامته . تعالوا بنا نذهب إلى هذه القرية نفسها بعد أن أطل عليها نور ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، نجدها مضيئة سعيدة ، نجد بها جمعية تعاونية لخدمة الأهالى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ونجد بها ناديا رياضيا وثقافيا ووحدة علاجية والمياه المرشحة النقية ، ومن كان يرث الجهل والفقر فى الماضى ورثه السيد الرئيس الأرض والكرامة فى الحاضر اتدرون ماذا كانت نتيجة هذه الإصلاحات : شعر الفلاح بأن عرقه وتعبه راجع

إليه وليس ذاهبا إلى ملاهى باريس ولندن ، وان الأرض ارضه والبلد بلده مستعد للتضحية بالنفس والنفيس فى سبيلها فى اى وقت ، وجد الفلاح واجتهد فتضاعف الإنتاج وازدهرت حالة الفلاح وزادت ازدهاراً بعد إصدار القوانين الثورية الاشتراكية الأخيرة التى حققت للفلاح مكاسب لم يكن يحلم بها فى يوم من الأيام واصبح الفلاح قوة شعبية ضخمة تعجز امامها الصواريخ والقنابل .

إن هذه الثورة حق وعدل ، أتت بالفلاح من قلب الريف إلى هذه القاعه المقدسة ، ليدلى برأيه فى صراحة ووضوح فى كيفية التنظيم الشعبي الجديد ، فهذا الفلاح يرى ما يأتى :

(أولا) لا يقبل بأى حال من الأحوال أن تتسلل الرجعية والإقطاع مرة أخرى إلى التنظيم الشعبي حتى لا تسلبه حقوقه ومكاسبه .

(ثانيا) أن يمثل الفلاح فى هذا التنظيم عن طريق جمعياته التعاونية ، فالفلاحون هم الذين انتخبوها وهم أعضاء فيها .

(ثالثا) أن تستمر حماية الثورة للرأى الحر والنقد بشرط أن يكون هذا النقد لصالح الشعب، وليس لصالح الرجعية ، أو الجهات الأجنبية كى لا تكرر مآسى الماضى البغيض .

(رابعاً) يراعى أن يكون التنظيم الشعبي الجديد ساعداً أيمن ودعامة قوية للثورة الاجتماعية .

الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى : السيد الرئيس ، السادة الزملاء .

من كان يشك فى أننا نعيش فى ثورة ، فإنما يفكر بعقلية ما قبل الثورة ، ويفكر بطريقة لا تجعله يرى هذا الواقع الذى نعيش فيه . ومن هنا جاء التناقض بين أفراد الشعب فمنهم من يساير هذه الثورة ويمضى معها إلى نهايتها ويعيش فيها ، ومنهم من يعيش فى هذا الواقع دون أن يسايرها تجربتها ودون

أن يسايرها حياتها . وهذا يعود بنا إلى النقطة الأولى الرئيسية التى نريد أن نبحث فيها وهى ماهية القوى الشعبية .

لقد بحث الباحثون فى الشعب عن ما هيته ، ولكنهم لم يتطرقوا إلى هذه الصفة الأساسية التى نريد أن ننظر فيها ، وهى القوى الشعبيه . فكلنا من أفراد الشعب ، وكل مواطن فى هذه الأمة يعد فرداً من أفراد هذا الشعب ، ولكن ليس جميع هؤلاء الملايين من القوى الشعبية ، فما هى هذه القوى الشعبية ؟

سأبدأ أولا بتعريف القوى ما هى — ثم ما هى القوى الشعبية . ثم أستطرد من ذلك إلى الارتباط بين القوى الشعبية وبين الاشتراكية ، وأنتهى إلى بعض المعايير التى تحدد القوى الشعبية التى نريد أن نمثلها . القوة — ليس المقصود بها القوة البدنية أو قوة العضلات . كلا وإلا لكان الأمر كما قال الشاعر :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم   أدنى إلى شرف من الإنسان

فقوة الإنسان فى عقله وفكره الذى يسيطر به على الطبيعة وعلى غيره من الناس .

ولكن هذا معنى من معانى القوة سأعود إليه فيما بعد عند تحديدى للقوى الشعبية . والقوة بمعنى آخر وبالمعنى الذى يعنينا فى المحل الأول فى هذا الظرف التاريخى ، هى الدافع المحرك الذى يسوق الإنسان إلى الأمام ويحفزه فالقوة هنا تجمع إلى العقل المفكر الإرادة وشحذ الهمة التى لا تقف بالإنسان إلا حين يصل إلى أهدافه ، فالقوى الشعبية بهذا المعنى إنما هى مستعارة من النظر إلى الآلات التى تعمل بذاتها وتكون بداخلها قوة تحركها وتدفعها ، وكذلك الإنسان منه من يتحرك سلبيا يحركه غيره فيكون لا شىء ، صفراً من الأصفار فى هذا المجتمع ، ومنه إنسان تحفزه هذه القوى و تدفعه إلى الأمام فيقود غيره ، هذه هى القوى الدافعة المحركة التى نريدها ، وهى القوى التى تقترن دائماً بالثورة

فلا يمكن أن تكون هناك قوى شعبية إلا إذا كانت هناك ثورة .

وحيث أننا نعيش فى ثورة ،فإن هذه الثروة من ورائها قوى شعبية تحركها دائما إلى الأمام . وإذا رجعنا إلى التاريخ الماضى لرأينا أن هناك ثورات كثيرة اشتراكنا فيها جميعاً ونحن شباب ، الثورة الأولى سنة ١٩١٩ مضت فى طريقها قوية ، كانت تطالب اول ما بدأت بإنهاء الاحتلال ، ولكن القوى الشعبية التى تحركت دفعت هذا المطلب الذى كانت تطلبه الأمة إلى ان تطلب مطلبا آخر هو الاستقلال التام او الموت الزؤام ، ولكن مع الأسف الشديد كنا نود لتلك الثورة أن تمضى فى طريقها إلى نهايتها ، ولكن لأسباب لا نود الخوض فيها ، تأخرت وانكسرت القوى الشعبية .

والمطلوب الآن هو ان نحدد هذه القوى الشعبية ، وأن نحميها وأن ندفعها ، وأن نحوطها بالسياج الذى يضمن لها الاستمرار الدائم إلى الأمام ، حتى لا يكون مصيرها كما كان مصير غيرها من الثورات فى الماضى .

ونعود الآن إلى الثورة وإلى القوة الدافعة ، وتحديد ماهية هذه القوة من جهة العقل المفكر ، نحن جميعاً بشر نمتاز بالعقل والتفكير ،ولكن بعضنا يفكر بمنطق ثورى . فالقوى الشعبية هى تلك التى تفكر بمنطق الثورة ، وهذا هو اول معيار نحدده للقوى الشعبية . وقد يسأل سائل وما هو الفرق بين المنطقين ؟ والرد عليه اقول : إن المنطق العادى هو المنطق المرتب المعروف المألوف ، الذى يبدا بمقدمات ، وينتهى إلى نتائج ، اما المنطق الثورى فعلى العكس من ذلك ، فلا يبدا بمقدمات لينتهى إلى نتائج من مقدمات معروفة او مسلمة،ولكنه يبدأ من أهداف يضعها امامه ، ثم يتوجه إليها وينهج لها جميع السبل ويعد لها جميع الأدوات والإجراءات التى تحقق له هذه الأهداف . وسأضرب مثالا يوضح الفرق بين المنطقين فيما يختص بحالتنا الراهنة :

لقد كنا نواجه الاستعمار ونواجه الإنجليز ونواجه العدوان ، وكان من

المفكرين والساسة ، من يفكر بالمنطق العادى ومنهم من يفكر بالمنطق الثورى . فلما سأل سيادة الرئيس بعض هؤلاء الساسة ، كما جاء فى كلامه عن السبيل إلى إخراج الإنجليز وإنهاء الإحتلال ، أجابوا بمنطق معقول ، إنه لا يمكن ذلك ، لأنه لا طاقة لنا بقوة الإنجليز فهم أقوياء بأساطيلهم وأسلحتهم ودهائهم ، ومصر أمة — بالنسبة لتلك القوى — ضعيفة وليس لديها سلاح ، والنتيجة المحتومة إذن من هذا المنطق العادى ، أنه لا يمكن أن نصل إلى إنهاء ذلك الاحتلال ، منطق معقول ، فلو أخذنا بهذا المنطق العادى ما استطعنا أبداً أن نقضى على الاستعمار ، ولكننا إنما استطعنا أن نقضى عليه بمنطق ثورى ، لأننا وضعناه هدفا من أهدافنا . فقد كان اول هدف من أهداف الثورة التى قامت فى يوليو سنة ١٩٥٢ هو القضاء على الاستعمار فجعلوه نصب أعينهم وتوسلوا لتحقيقه بجميع الوسائل التى قد تبدو فى عين من يفكر بالمنطق العادى غير معقولة . فأول شرط فى القوى الشعبية أن يكون كل فرد من أفراد الشعب الذى نريد أن نمثله فى المؤتمر القادم ، يفكر بمنطق ثورى ، لأنه هو الباعث لهذه القوى .

وهنا أنتقل إلى الشرط الثانى ، إنه لو فكر هذا الفرد وحده تفكيراً فردياً ما استطاع أبداً أن يصل إلى هذا التفكير الثورى ولا إلى هذا المنطق الثورى .

فقد تشتعل فيه نار الثورة فترة من الزمن فيحس بهذه القوى الدافعة ، ولكنها سرعان ما تخبو وتنهار . فإذا شاء أن تظل هذه القوة ثابتة ومتأصلة فى نفسه ومشتعلة مستمرة ، فلا بد أن ينضم إلى زملاء له ، وكلما اتسعت دائرة اتصالاته بالآخرين من أبناء الشعب ، كلما ازداد قوة ، ومن هنا كانت النقطة الأولى التى نبحث فيها ، هى ليست تمثيل الشعب تمثيلا فرديا وإنما تمثيل القوى الشعبية التى تضم أفراد الشعب بعضهم إلى بعض ليشد بعضهم أزر بعض ، فيكونون جميعاً كالبنيان المرصوص ، لا يمكن أن يتراجعوا بل تمضى قوتهم دائما إلى الأمام .

إذن الشرط الثانى الذى يجب أن يتوافر للفرد الذى يمثل القوى الشعبية

ان يكون منتميا إلى منظمة او إلى جماعة ، ومن هنا أستطرد — قبل ان انتقل إلى الشرط الثالث — فى حديث قصير جداً عن الاشتراكية . رأينا أن منطق الثورة أو المنطق الثورى ، لا يمكن بحال ما أن يكون فرديا وإنما ينبغى ان يكون جماعيا حتى يكون قويا ، وكلما اتسعت دائرة التجمع . وكلما كانوا جميعاً متفقين فى الفكر والمنطق كلما كانت قوتهم اكبر ، حتى إذا وصلنا إلى الحد تتسع فيه القاعدة الشعبية ، بحيث تضم جميع افراد الشعب وبحيث يكون اتجاههم واحدا وغرضهم واحدا وتحركاتهم واحدة ، كانت هذه القوة اقوى بكثير جداً عما لو كانت القوى الشعبية مهلهلة او مقسمة إلى طبقات او إلى طوائف .

يؤسفنى ان اقول إن وصف فئات الشعب التى ينضم بعضها إلى البعض الآخر بأنها طبقات ، يعتبر وصفا لا ينطبق على الحقيقة ، ويفضى بنا إلى مشكلات كثيرة جدا تضطرنا لعمل محاولات اخرى لحل هذه المشاكل كأن نعمل على تقريب الفوارق بين الطبقات ، او لإذابة الفوارق بينها او لإلغاء هذه الطبقات ، وهذه المشاكل كلها يمكن ان تحل بطريقة ميسورة جدا ، إذا الغينا هذا المسمى وهو الطبقة ، وأطلقنا عليه مسمى آخر .

كل فرد منا عضو فى هذا المجتمع يؤدى وظيفته ، ومثل المجتمع كمثل الفرد نفسه ، يعمل لوظائف لها راس ولها عينان ولها يدان ولها رجلان ولها قلب ، وكل عضو من هذه الأعضاء يؤدى وظيفة معينة ، ولا يمكن أن يعيش الفرد إذا توقفت بعض هذه الأعضاء الرئيسية عن العمل ، فلو قطعنا راس الفرد لمات ، ولو قطعنا ارجله لما استطاع الحركة .

فالذين ينظرون إلى الفرد ويحاولون أن يضعوا هذه الأعضاء موضع التفاضل يخطئون فى تفكيرهم ، لأن الرأس يؤدى وظيفة معينة لازمة لبقاء كيان هذا الفرد ، والعين تؤدى وظيفة معينة لازمة له ، واليد تؤدى وظيفة أخرى لهذا الفرد ، ولا يمكن أن أقول إن الرأس أفضل من اليد أو اليد أفضل من الأذن ، فكلها لازمة لسلامة كيان هذا الفرد .

كذلك المجتمع ، جميع الأفراد ، أو جميع الفئات ، أو جميع الطوائف ، كل

منهم يؤدى وظيفة معينة فى هذا المجتمع ، وليست هناك وظيفة من هذه الوظائف أفضل من الأخرى ، ولا ينبغى أن تتفاضل طبقة من الطبقات على غيرها ، أو أن يرفعوا أنفسهم على طبقة أخرى ، فالفلاح يؤدى وظيفته لهذا المجتمع حين يزرع الأرض ، والعمال فى مصانعهم يؤدون وظيفة لهذا المجتمع ، والمهندسون يؤدون وظيفة لهذا المجتمع أيضا ، وكذلك الأطباء والمعلمون كل واحد منهم يؤدى وظيفته — المهم فى المجتمع الاشتراكى أن يؤدى كل فرد وظيفته كاملة فى الناحية التى تخصص فيها وبذلك يمكن أن نحل مشكلة الطبقات والتفاضل وتذويب الفوارق بينهما ، كل يعمل فى ناحيته ، والكل يتجه إلى هدف واحد ، هو رفاهية هذه الأمة .

ولكن هناك شرطاً واحداً ينبغى أن يوضع فى الاعتبار حين يعمل العاملون ، سواء كان عملهم فكريا أو مهنيا أو يدويا أو غير ذلك ، وهو أن يكون العمل صالحا ، والعمل الصالح ، والعمل الطيب ، الذى يستهدف الخير ، هو العمل الذى يعمله صاحبه متقنا لا ينظر فيه إلى مصلحة نفسه ، ولكن ينظر فيه إلى مصلحة الجميع ، وكلما اتسعت الدائرة التى ينظر فيها إلى المصلحة العامة بحيث تشمل الأمة جميعا ، كان هذا هو العمل الصالح .

فالمعيار الذى نزن به العمل الصالح هو المعيار الذى درجنا عليه فى تاريخنا ، وهو أن تتوافر فيه التقوى وإحسان العمل ، كما قال الله تعالى : « إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » .

والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا .

السيد عبد العزيز مصطفى : بسم الله الرحمن الرحيم ، السادة زملائى أساتذة الجامعات ، ومن سبقونى تكلموا عن أعداء الشعب ، والواقع أن أدرى الناس بأعداء الشعب هم العمال والفلاحون الذين اشتغلوا معهم .

لماذا كان العمال والفلاحون هم أدرى الناس بأعداء الشعب ؟ الواقع أننى عامل ، ومهنتى سائق ترام ، وقد اشتغلت فى شركة استغلالية ، شركة بلجيكية ، شركة كانت تستغل العمال ، بدأت عملها سنة ١٨٩٨ بثلاثة خطوط صغيرة ،

«وانتهت وهى تملك ثلاثة وثلاثين خطاً للترام وأربعة خطوط «للترولى باص» .

هذه الشركة الاستغلالية هى التى دفعت العمال إلى التكتل وتكوين النقابات ، فقامت أول نقابة فى مصر للعمال سنة ١٨٩٨ ، وهى نقابة عمال الدخان ثم تلتها نقابة عمال الترام سنة ١٩٠٨ .

ما هو الأساس الذى قامت من أجله هذه النقابات ؟ لقد قامت هذه النقابات لتقاوم رأس المال الذى كان يستغل الطبقة العاملة ، فبينما كان الإقطاع يستغل الفلاحين ، كانت هذه الشركات تعمل على سلب حقوق العمال واستغلالهم .

فمن الذى كان يشجع هذه الشركات على ذلك ؟ الرجعية التى تتمثل فى الأحزاب السابقة ، الوفديون والسعديون والأحرار الدستوريون وهم الذين ذكرهم السيد الرئيس أمس ، ولم يذكر سيادته حزب العمال الذى كان يرأسه عباس حليم ، فهل حقيقة ان عباس حليم ، الذى كان من العائلة المالكة ، يمثل العمال ؟ ابداً فى يوم من الأيام فى سنة ١٩٤٨ ، فصلت من شركة الترام وحتى أعود استعنت باقطاعى على إقطاعى .

وهل يصدق أحد ان الشركات كانت تخسر ؟ نحن الذين نجمع النقود نعرف حقيقة الامر ، ولكن الشركة للأسف كانت تدعى الخسارة وكانت الحكومات السابقة توافقها على ذلك .

فى سنة من السنين كان لعمال الترام مكافأة سنوية ، قدرها شهر ونصف شهر ، وعند ما طالبوا بها ادعت الشركة الخسارة ، فلما لجأت إلى التحكيم قيل لى إن الشركة تقدمت بميزانية تظهر فيها الخسارة ، فقلت إنى لست محاسبا ولذلك فإنى أطلب من هيئة التحكيم السماح لى بالاستعانة بمحاسب ، واستطاع السيد جمال العبد المحاسب أن يثبت أن الشركة قد كسبت فى سنه ١٩٥٠ مبلغ ١٢٩٫٤٠٠ جنيه بينما كانت الشركة تدعى خسارة قدرها ٤٨١ جنيها .

لقد كان يمثلنا فى البرلمانات السابقة،الأحزاب والإقطاعيون والرأسماليون وفى أثناء الدعاية الانتخابية كما نرى اللافتات التى كتبت عليها عبارات « حبيب العمال » ، « نصير العمال » ، « حبيب الفلاح » ، وبعد أن يأتوا إلى هنا ينسون هذه الشعارات ولا يعودون أنصاراً للعمال والفلاحين ، بل يستغلون سلطانهم فى استغلال الشعب والعمال والفلاحين .

لقد طالبنا نحن فى سنة ١٩٥٠ ، قبل الثورة بتأميم الشركات بسبب ظلمها .

وعند ما أمم الرئيس جمال عبد الناصر الشركات لم يؤممها إلا لأنه لمس الاستبداد والاستغلال والظلم .

توجد الآن مؤسسات عامة معظمها يسير سيراً حسنا ، والقليل منها ، يديره انتهازيون يستغلون العمال .

لقد كنا نضرب فى الماضى لمحاربة مثل هذا الاستغلال أما الآن فلا . لقد كنت أحرض العمال على عدم تحصيل اجر الركوب أما الآن فلا ، ذلك كله لأن الشركة أصبحت لنا وأصبح لنا نصيب فى أرباحها ومع أن بعض الانتهازيين يحرضوننا ويثبطون من عزمنا ، إلا أننا نحن العمال نؤمن باشتراكيتنا ونؤمن بثورتنا .

تعلن المؤسسات العامة يوميا فى الجرائد عن أرباحها ، وذلك لأن المدير فى المؤسسة يريد أن يظهر للسيد زكريا محي الدين أن الشركة تربح وأنه يحسن الإدارة فمن أين تأتى هذه الأرباح ؟

لقد كنت أعالج فى شركة الترام وكان متوسط ما يخص الفرد فى العلاج سنويا خمسة عشر جنيها أما الآن فقد أصبح يخص الفرد ثلاثة جنيهات فقط !!

وإنى أعتبر العلاج جزءاً من الأجر .

إن المؤسسة الصحية العمالية التابعة للاتحاد القوى بها عيوب يجب إصلاحها فالدواء الذى يصرف منها لا فائدة فيه ، لقد كنت أعالج فى الماضى

فى المستشفى الإيطالى أو الفرنساوى . أما الآن فأعالج فى المؤسسة العمالية الصحية . نريد ان نعالج فالعلاج جزء من الأجر .

كذلك الحال فيما يتعلق بقطع الغيار فإن الشركات لا تشتريها الآن ، وفى نهاية السنة تقول إنها حققت أرباحا .

وهناك شىء آخر هام جداً ، وهو ضرورة عدم تقيد المرافق العامة بالروتين الحكومى فنعطل خمسين عربة ، بسبب عدم وجود « رق كلا كس » فى انتظار عمل مناقصة وما إلى ذلك ، فقد حدث أن ثلاثة من الموظفين خرجوا بعربة ومعهم سائق ، يبحثون لشراء حجر بطارية ليشتروه بثلاثة قروش بدلا من أربعة !

نريد أن نقضى على هذا الروتين .

شىء آخر هو تعيين المحاسيب والأقارب .

لقد كان هذا من عيوب الماضى ، وكنت أهدد بالفصل إذا انتقدت أو تكلمت ، أما الآن فإنى أستطيع ان أتكلم وأنتقد وانا مطمئن .

لقد اطمأننت بعد صدور القرارات الجمهورية الأخيرة بتعيين السيد صلاح الدسوقى رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة النقل وأرى أن حالة هذا المرفق آخذة فى التحسن

سمعت السيد الرئيس يسأل ، ماهى النقابة ؟ النقابة فى الماضى كانت للصراع ، والحد من طغيان رأس المال ، وقد ذكرت فى بدء كلمتى سبب وجودها . أما الآن فقد أصبحت مركز إشعاع للثورة والاشتراكية ، وحتى نقول ماهى الثورة وما هى الاشتراكية وما هى القوانين التى صدرت ولصالح من صدرت .

أقر وأوضح أن الارباح توزع علينا فى آخر السنة والنقابه لها دور فى كيفية هذا التوزيع وكل سنة كانت عندنا ١٥ قضية تحكيم ، أما الآن فلن أدخل فى

قضايا تحكيم ، بل يكفى أن أبلغ صلاح الدسوقى وزكريا محى الدين عن الأخطاء الموجودة .

أيها الزملاء «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وما البر الذى نرجوه سوى أن نعيش فى بلادنا أحرارا ، أعزاء ، أو نموت فى سبيل الحق ، والعدل والحرية والاشتراكية شهداء ، كرماء ، مكرمين .

لمن تطلب العدل يا خالد : أتريد أن تطلب العدل لأعداء الشعب ياخالد ، أتعتقد أننا لو سمحنا للرجعية أن تشترك فى القيادات وفى التنظيمات الشعبية ، نستطيع أن نأمن لهم !! لانستطيع أن نأمن جانبهم مرة أخرى . ووالله ، لوسمح رئيسنا جمال لهم بذلك فلن يسمح الشعب لهم ، لأنهم مستعدون أن يعلنوا أنهم معنا — بأفواههم وليس بقلوبهم ، هدانى تفكيرى حين أعلنت رأيك ياخالد ، وفكرت أنك تطلب هذا لشىء فى نفس يعقوب .

أما أنت يا دكتورة عائشة ، فلك عذرك ، لأن المرأة بطبيعتها تميل إلى الحنان والعطف والرأفة ولكن نحن فى صدد تغيير وضع ، من نظام رأسمالى إلى نظام اشتراكى

كفى الشعب ما لاقى من ذل وبؤس وهوان .

وأخيراً أرى أن ينتخب أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية على أساس المحافظات ، وأن يكون الانتخاب وحدة واحدة ، يمثل فيها عامل النسيج ، وعامل الصلب ، وعامل النقل ، وعامل البترول ، وجميع طوائف العمال فى المحافظة ، وكذلك الطلبة والمهندسون والأطباء والمحامون والضباط ، والقضاة ، والموظفون والمرأة ، وجميع المهن — لأنهم جميعاً يمثلون مصلحة واحدة هى تطوير بلدهم ، حتى يحققوا المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى . لماذا نقسمهم إلى طوائف ؟ يوجد شعب عامل . يدافع عن ثورة كل الشعب ، وأرى أن يكون التمثيل على أساس من النسبة العددية حتى يمثل الجميع — ولنترك خرافة التخصص الطائفى — ما دام هدفنا العدالة الاجتماعية لكل الشعب ، ومشاكل الشعب العامل كلها واحدة والسلام عليكم .

السيد محمد عزت قطب — لقد تحدث زميل لى فذكر أن العامل والفلاح هما الأصل وقد شرح مآسى الإقطاع والرجعية فى الماضى . وأمامى الآن مآس كثيرة حية وموجودة ، سببها الإقطاع وأدوات الإقطاع وتحايلهم على القوانين التى وضعت فى عهد الثورة لحماية الفلاح ومن أجل حصوله على لقمة العيش ، لقد كان الفلاح يقتسم المحصول بينه وبين المالك فى نظام الزراعة بالمشاركة ولكن المالك لم يكن يقتنع مطلقاً بهذا النصيب الحلال بل كان يعمل جاهداً على أخذ كل المحصول .

وهذه صورة حية وماثلة فى تحايل الإقطاعيين على عقود التأجير وكتابة الكمبيالات بالفرق بين الإيجار القانونى والإيجار الفعلى ، هذه صورة يعرفها الفلاحون جميعا : وصورة أخرى من صور تحايل الملاك والرجعيين وعملهم للقضاء على الفلاح عن طريق لجنة فض المنازعات ، وهذه اللجنة صورة مصغرة من حكم الرجعيين فهى مشكلة من وكيل نيابة ومعاون زراعة وعضو أعيان ليس من الفلاحين البسطاء ، وهذه اللجنة تفوض معاون الزراعة فى معاينة الأرض ، فيضع تقريره بأن هذه الأرض قد أهملها الفلاح — وهذا غير حق ويكون نتيجة ذلك طرده من الأرض ، وهذه واقعة حدثت فى مركز فاقوس حيث عاين المعاون الأرض فى عزبة المالك ، فهل ننتظر منه أن يكون تقريره فى جانب الفلاح ؟ . ولم تفد طبعاً المستندات التى قدمت والتى تثبت أن الأرض تنتج وتغل ، أمام لجنة عضوها أحد الأعيان .

هذا وضع مصغر للحكم الذى يشترك فيه الرجعيون والرأسماليون أولئك الذين تطلبون لهم الرحمة .

هذه صورة من فاقوس ، وهناك صورة أخرى ، فقد حضر إلينا وفد من الفلاحين هناك وشرحوا لنا ما أصابهم وقالوا لنا إن اثنى عشر فلاحا منهم فى السجن بحجة أنهم منعوا مهندس الزراعة من أداء مهمته والنيابة أمرت بوضعهم فى السجن .

هذه صورة من فاقوس وهناك صورة أخرى من الباجور تتمثل فيها

العصبية فى الريف فهناك أصحاب عصبية ولا يدفعون الإيجار للمالك لأن لهم السطوة العظمى وتترك الأرض بوراً ولا يستطيع أى فلاح صغير أن يتقدم لاستئجارها لما لهم من عصبية وسطوة وتكون النتيجة أن تترك الأرض بوراً حتى يعود إليها أولئك المستأجرون الذين يتمتعون بالعصبية ، هذه صورة حية من حكم الإقطاع . فكيف يمكن أن ندخل الرجعيين فى نظام الحكم ونحن فى دور نقاهة ، والنكسة فى دور النقاهة كما تعلمون أشد من المرض وخصوصاً فى هذا الدور وهو دور الاشتراكية التى تهدف إلى أن نقتسم لقمة العيش ، فنحن نريد أن نقتسم هذه اللقمة لنأكلها معاً ولا بأس من أن نأكل اللقمة ناشفة ونترك لهم اللقمة الطرية .

إن هذه البذور التى نريد أن نضعها فى الأرض الاشتراكية تلك الأرض الطيبة يجب أن ننقيها من السوس حتى تنبت نباتا حسنا وتدر ثمرا طيبا . والسلام .

السيد لطفى أبو النصر — السيد أمين اللجنة حضرات السادة والسيدات .

لكى نحدد ما هى القوى الشعبية يجب علينا أولا أن نجيب على السؤال : من هو الشعب ؟ وفى نظرى أن أبسط تعريف للشعب هو كل المواطنين فى الجمهورية مطروحا منهم من نسميهم أعداء الشعب .

أى أننا لو حددنا أعداء الشعب وأنقصناهم من مجموع المواطنين الكبير فإن المجموعة الكبيرة الباقية هى الشعب دون ما حاجة إلى وضع أى مواصفات أو تحديد لهم بعد ذلك .

من هذا يتضح أنه يجب أن نبدأ بمعرفة من هم « أعداء الشعب » وتكون الإجابة عكسية أى يجب أن نعرف أعداء الشعب لنستطيع بذلك أن نعرف من هو الشعب .

أما عن أعداء الشعب فإن كثيرا مما نسمعه عنهم يبدو وكان البعض يعتقد أنهم شىء خرافى مثل « الجن المسحور » أو « أبو رجل مسلوخة » ويستبعدون

وجوده بيننا . والبعض يقبل فكرة وجودهم ولكن لا يتصورون أن يكون ضررهم كبيرا على الشعب ، والبعض يقبل فكرة وجودهم واحتمال خطرهم ولكنه يطلب الرحمة فى معاملتهم . ولكنى أعتقد أن كل ذلك تصوير خاطىء الموقف . فأعداء الشعب ، حقيقة واقعة وهم الأفراد الذين يعملون ضد مصالح مجموع الشعب ويحاولون سلب الشعب حقوقه المشروعة فى النظام الذى ارتضاه وهم موجودون فى كل شعب ويجب أن تتخذ الاحتياطات لحماية الشعب منهم ، وان تزداد هذه الاحتياطات دقة فى مراحل حياة الشعب التى تقرر مصيره إلى فترات مستقبله مثل الحرب والمعارك السياسية والثورة .

وفى تصورى أن هناك شبها كبيرا بين أعداء الشعب والسرطان فما معنى ذلك؟

قلت إن هناك شبها كبيرا بين أعداء الشعب والسرطان ؛ وهو مرض خطير ولا يجهل أحد خطورته ، ولذلك يستبعد الناس وجوده هذا من وحى العقل الباطن إذ لا يقبلون أن يرد فى فكرهم هذا المرض ، وهم يستبعدونه لأن المريض يبدو أمامهم فى صحة حسنة متوردة خدوده فلا يمكن والحالة هذه أن تؤدى هذه الإصابة البسيطة إلى هدم هذا الشخص وهذه هى خطورة السرطان ، فإذ رأى الطبيب أن الإصابة سرطان فى الثدى مثلا ولا مناص من استئصاله راحت السيدة تطلب الرحمة من الطبيب وكأنها تطلب الرحمة للسرطان . ولا يمكن أن تكون لدينا رحمة بهذا المرض ، بل الرحمة كل الرحمة بالمريض وأهله وأسرته حتى نبعد هذا الخطر .

وفى الحقيقة لابد أن نواجه هذا الموضوع بغير عاطفة أو انفعال ، فأنا أعرف نظريات ، ويمكن أن أحلله تحليلا علميا ، فإن أعداء الشعب فئة أو بعبارة أدق أفراد موجودون فى كل البلاد ولا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ضررهم ، وهذه الاحتياطات تزيد شدة أو تنقص طبقا للمرحلة التى يجتازها الشعب فى وقت ما ، ومن أجل أن نعرف ما هى هذه الاحتياطات ، لابد أن نعرف أية مرحلة هذه التى نحياها الآن ، وما هى الخطورة التى يمكن أن نواجهها لولم نحتط ، وماهى النتيجة التى يمكن أن يؤدى إليها عدم احتياطنا لا قدر الله .

يمكن أن نعرف هذه الاحتياطات ببساطة لقد قال اناس بالأمس إن الشعب واع وليس هناك داع لاحتياطات وقائية ، ولا داعى كذلك لتشوية الصورة. نعم إننا شعب واع مفتح الأعين ولكن الناس جميعا يعرفون مدى خطورة السل والتيفود ، فهل معنى ذلك ان نطلب إلى السيد الدكتور النبوى المهندس وزير الصحة ، الا يتخذ اى احتياط او وقايه بمصل مضاد ضد هذين المرضين ، لأن الناس يعلمون مدى خطورتهما ؟ لا ، لابد من اتخاذ احتياطات وقائية .

كذلك نعلم أن النشالين والنصابين فئة خطيرة على الشعب ، والشعب يدرك خطورتها ، ولكن هل معنى ذلك ان نطلب إلى السيد زكريا محي الدين وزير الداخلية أن تحجم الوزارة ايام التجمع عن حجز هؤلاء وهؤلاء لمنع ضررهم؟ لا.

نحن فى فترة تجميع قوى الشعب ، كل القوى ، نحو هدفها الكبير ، لنبنى الوطن ، ونبنى المواطن ، فلا اقل من أن نحمى ظهر الشعب وهو فى زحفه المقدس نحو بناء الوطن والمواطن ، فلو أحجمت الحكومة عن هذا الواجب لطالبناها نحن الشعب أن تقوم به .

أتطرق بعد ذلك إلى الكلام عن أهداف أعداء الشعب ونتائج اعمالهم .

يبدولى انها استرجاع الأرض والإقطاع ، وسيطرة راس المال واستغلال النفوذ ، وأنا أعتقد أن هذه أهداف أولية لهم ، أو وسائل لهدف نهائى أكبر ، هو الانقضاض على هذا الشعب وسلب حقوقه وحريته ، ووضع السلاسل والقيود فى اطرافه وعنقه ، حتى يمكنهم ان يجروه إلى الطريق الذى يتفق مع مصالحهم واهوائهم ، وان يستعبدوه مرة اخرى . ولقد تكلمت مع اناس فى هذا الشأن فقالوا لى إنها مبالغة فقلت لهم لا ، ولأجل ان نعرف انه ليس فى هذا القول مبالغة ، لابد أن نسائل أنفسنا اين كنا وماذا نريد أن نعمل ، وماذا عملنا منذ بدات ثورتنا إلى اليوم .

لقد ذكر السيد الرئيس فى حديثه مساء السبت الماضى قصة شعبنا ، وقصة ثورتنا ، والمعارك السياسية التى خضناها حتى ابتدأنا الثورة الاشتراكية . ولقد أتيح لى أن أسافر كثيراً فى الفترة الأخيرة بحكم تمثيلى لبلدى فى المؤتمرات

الخارجية ، ولقد تعمدت أن أرى صورتنا فى الخارج ، وكيف تبين من بعيد وماذا يكتب عنا الناس ، سواء الأصدقاء منهم والكارهون ، فإن الصورة لاتبدو واضحة لمن يراها فى الضوء وعلى القرب : وفى نظرى أننا حين بدأت الثورة كنا مثل "سجين الذى تمكن من تحطيم كل قضبان السجن وكل القيود والأصفاد التى كانت تقيده واستعاد كل الحرية ثم أخذ الآن يستجمع كل قوانه ويزيل آثار الضعف الذى أصابه من طول مدة السجن ، فإذا تمكن من ذلك وانطلق بقوته الكاملة الصحيحة صار عملاقا سوياً ، لن يتمكن بعد ذلك أحد قط من إرجاعه إلى السجن .

فى تصورى من قراءاتى ودراساتى ، ان المرحلة التى نعيشها وإلى خمس سنوات مقبلة من اخطر المراحل التى يمر بها شعبنا . ويستطيع فى هذه المرحلة، إذا لم نحتط من أعداء الشعب ، تمكن أى واحد من هؤلاء الأعداء ان يعيدنا إلى ما كنا فيه من سجن ؛ اما إذا جتزنا هذه المرحلة بسلام فلن يستطيع كائن بعد ذلك ان يعيدنا إلى الوراء . وإذن فلا بد من اتخاذ احتياطات ، والتوسل بوسائل تأمين فى خط سيرنا لمدة خمس سنوات . لذلك ، تكون المرحلة التى نمر بها الآن مرحلة هامة جدا فى حياة شعبنا ، وتكون الثورة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، والتى تتلخص كما قال السيد الرئيس ، فى بناء الوطن والمواطن على أساس من الكفاية والعدل ، تكون هذه الثورة ليست ثورة اجتماعية فحسب ، بل هى استمرار لمعاركنا السياسيه لدعم حريتنا واستقلالنا فكيف نستجمع قوانا ونتخلص من عوامل الضعف فينا ؟ .

إن هدفنا كما قال السيد الرئيس ، بناء الوطن والمواطن ، على أساس من الكفاية والعدل ، اى نقيم مجتمعاً ديمقراطياً اشتراكياً ، ونريد من أجل ذلك ان نستكمل أسس هذا المجتمع فى هذه المرحلة الدقيقة لخمس سنوات مقبلة كما سبق القول ، اى إلى سنة ١٩٦٥ وهناك من يسألنى من هم هؤلاء الذين يريدون أن يعيدونا إلى سجننا ، ويسلبوا حريتنا ؟ ولأجل أن أجيب على هذا السؤال لابد ان نتذكر بعض الحقائق الجغرافية والتاريخية البسيطة ، فلسنا نعيش فى فراغ ولكنا نعيش فى منطقة هى قلب الوطن العربى وعقله المفكر والقوة التى توجهه رضوا بذلك أم لم يرضوا .

نحن فى قلب إفريقيا حيث يوجد تخلف فنى وعلمى واقتصادى ، وإذا اردنا أن نستكمل الصورة ونظرنا إلى الخريطة لوجدنا أننا أكثر الدول الإفريقية والعربية النامية تقدما فنيا واقتصاديا وعلميا ؛ أكثر الدول تقدما فى إفريقيا وجزء كبير من آسيا ، وليس هناك دولة على قدر من التقدم العلمى والاقتصادى يمكنها أن تحرر نفسها بنفسها غيرنا وجنوب إفريقيا ، وهذه دولة استعمارية من الطراز الأول ، فلا تبقى دولة متحررة إلا نحن .

هذه حقيقة جغرافية . وهناك حقائق أخرى تاريخية وأظن أن هيئات الأعلام لم تبرزها الإبراز الكافى وهى تتحصل أولا فى قدرة شعبنا على بلوغ أهدافه بسرعة إذا توفرت له القيادة الحكيمة الواعية التى تعمل لمصلحة الشعب وتوفرت له كذلك القدرة على الحركة . ولم يتسن له التغيير الجذرى فى القيادة الحاكمة منذ ٥٠٠ سنة ، فلم يحدث أن توفرت له القيادة الحاكمة التى تملك فى يدها كل القوى الشعبية لحماً ودما وروحاً وتفكيراً إلا منذ ثورة سنة ١٩٥٢ .

لقد صارت حكومته منذ ذلك التاريخ حكومة وطنية عربية لحماً ودماً وتفكيراً لأول مرة منذ تاريخ طويل .

لقد ظهر حكامنا اليوم من القرية والمدينة ولهم أقارب من الفلاحين الذين ينتعلون « البلغ » ، ومن الموظفين فى الدرجات الصغرى وقد أصبحنا اليوم نحكم أنفسنا بأنفسنا والحكم من الشعب وإلى الشعب وبالشعب ومن أسف أن هيئات الإعلام لم توضح هذا التغيير الجذرى فى الحكومة وأعتقد أنه ليس صحيحاً التفريق بين الثورة والحكومة فليست هناك ثورة منفصلة عن الحكومة ويجب أن تحذف واو العطف . فالثورة هى الحكومة ، والحكومة هى الثورة .

ولكى نتصور ما أتيح لنا من قدرة على الحركة لا بد أن نبتعد عن الصورة قليلا لنعرف أننا لا نتقدم بسرعة فحسب بل نقفز قفزاً ، نستطيع أن نرى بعيداً عن الصورة أننا نتقدم بسرعة سريعة لا نتصورها ولا يمكن أن تتم إلا بعد أن نضع أسس المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

وهناك حقيقة تاريخية أخرى وهى أن شعبنا سواء رضينا أو كرهنا ، سعينا إلى ذلك أو لم نسع ، هو المثل الذى احتذته شعوب كثيرة فى هذه المنطقة وسارت على منواله فى مراحل كثيرة من التاريخ والأمثلة على ذلك متعددة وخاصة فى التاريخ الحديث فى السنوات الأخيرة لذلك كان من صالح قوى خارجية كثيرة أن تمنعنا من استكمال قدرتنا على الحركة وبناء مجتمعنا الاشتراكى الذى سوف يكون مصدر مناعتنا وقوة شعبنا وذلك عن طريق أعداء الشعب والدليل على ذلك ما حدث فى سوريا وما ينشر من أخبار الجاسوسية والمؤامرات .

فمن هم أعداء الشعب ؟ فى تحليلى للموقف ومن قراءاتى أعتقد أن الكلام عن هؤلاء الأعداء كفئة واحدة ظلم لجماعة منهم ولذلك أعتقد أنهم نوعان :

النوع الأول من يعمل ويعلم ماذا يعمل وهدفه من ذلك سلب هذا الشعب حقوقه وحريته ومكاسبه وهذا نوع خطير جداً وهؤلاء فئة قليلة ولكنها خطيرة جداً .

والنوع الثانى : أولئك المخدوعون الذين يستعملهم النوع الأول كأداة للوصول إلى أهدافه ، أولئك يعملون ويعلمون أنهم يضرون الشعب بتحقيق مكاسب مادية أو أدبية غير مشروعة ولكنه لا يقدر خطورة عمله على كيان الشعب كله ولا يربطون بين ما يعملون وبين القدر الذى يصيب الشعب كمجموع .

لابد أن تعرف الحكومة جيداً هؤلاء الأعداء وما هى أساليبهم فى العمل ولا بد للحكومة من أن تتخذ احتياطات وقاية ضدهم ومن أجل ذلك لابد من أن تعرف أساليبهم وهى لا تفترق كثيراً عن أساليب السرطان فى الانتشار وهى أساليب متغيرة متلونة ، ناعمة ، ملتوية لا تظهر بسهولة ، لا يحس بها الناس العاديون ، فما هى أساليب أعداء الشعب ، أنها تتحصل فى :

أولا — التشكيك فى قوى الشعب وطاقاته ، وهذه ظاهرة نراها فى الداخل وأضرب لذلك مثلا ما حدث إبان أزمة قناة السويس . ولقد تكلم

أحد الزملاء فقال إنه لا يجوز أن نشوه الصورة فلم يكن بيننا أعداء للشعب فى ذلك التاريخ ، وفى الحقيقة أن هؤلاء موجودون ولكنهم كما قلت فئة قليلة ولكنها خطيرة ويجب أن نعرفها وأن نستأصلها كما نستأصل المرض والمسألة فى رأيى ليست تشويها للصورة بل هى صراع فى الحياة ولا نريد أن نطعن من الخلف .

ثانياً — تسميم الأفكار عن طريق الاشاعات « والتشنيعات » والكلام الملتوى إلى غير ذلك من مثل ماحدث فى الأيام الأخيرة إبان حوادث سوريا مما هو معروف لدينا ولا داعى لتكراره .

ثالثا — زعزعة الثقة فى جدية بعض المشروعات أو أثر بعض القوانين وتعطيل تنفيذ بعض المشروعات بوسائل مختلفة ملتوية فى أغلب الأحيان .

رابعا — تجسيم بعض الأخطاء والنقد الهدام سواء للأعمال أو للأشخاص العاملين المؤمنين ، نعم لا بد أن يكون لدينا نقد ولكنه نقد بناء وعن حسن نية أما النقد الهدام الذى يجعل من الحبة قبة فلا بد أن نحاربه .

خامسا — التسلل إلى بعض المراكز الحساسة ذات الأثر الواسع أو الطابع التوجيهى وخاصة المراكز البعيدة عن الأضواء المباشرة ، فلا يستطيع أعداء الشعب أن يتسللوا إلى وزير أو وكيل وزارة أو مدير عام ولكنهم يتسللون إلى من هم دون ذلك من أصحاب الاختصاص التوجيهى أو المراكز الحساسة كما قلت وسوف أشير إلى هذه النقطة مرة أخرى حينما أتناول الاحتياطات الوقائية لعلاج الموقف .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الاحتياطيات الوقائية ، وأولها العزل . وهناك بعض الناس غير راض عن سياسة العزل هذه ، وفى رأيى أن العزل أمر ضرورى .

والنوع الأول : هم أولئك الذين يعملون ويدركون ما يعملون ، والهدف الذى يستهدفونه . فهؤلاء لا يقتصر الأمر على عزلهم فقط . بل يجب أن يقدم للمحاكمة كل من ثبت عليه أنه قد ارتكب ما يوجب محاكمته .

اما النوع الثانى — وهو يشمل عدداً اكبرمن النوع الأول — فإن العلاج بالنسبة لهؤلاء يكون عن طريق التأهيل الذهنى والفكرى ، ومن يهده الله منهم ، ويؤثر العمل لمصلحة الشعب ولم يقم وزناً لمصلحته الخاصة فإنه يدخل الشعب وحظيرة المجتمع الاشتراكى .

والرأى عندى أن يتم العزل فى مجال المراكز القيادية الحساسة ، ذات الطابع التوجيهى فى التنظيم السياسى وفى الجهاز الحكومى ، وفى الشركات ذات الأثر الكبير الفعال فى معركة الاشتراكية .

والنقطة الثانية هى زيادة احتياطات أمن الدولة فيما يتعلق بالمؤسسات العامة ذات الوظائف الحساسة . وأعتقد أننا الآن لا نتخذ احتياطات أمن كافية فى هذا السبيل . ولقد قمت بزيارة دول كثيرة ، فوجدت أن هذه الدول تتخذ احتياطات مشددة ، وعلى الأخص ، فى الهيئات ذات النشاط الحربى . فمثلا إذا أراد شخص ان يزور مصنعا ذا نشاط حربى ، أو مؤسسة الطاقة الذرية فيجب عليه أن يقدم طلبا لوزارة الدفاع مصحوبا بثلاث صور وجواز سفره ، كما يأخذون له بصمات أصابعه . فكل هذه الإجراءات المشددة تتخذ من أجل الزيارة فقط .

وهنالك بعض الدول ، فى سبيل اتخاذ الاحتياطات الوقائية ، ترجع إلى الجد السادس لمن يعملون فى هـــذه المؤسسات ، وذلك للتأكد من ولائه ووطنيته .

مثل هذه الإجراءات لا تتخذ بالنسبة للمؤسسات الحربية فحسب ، بل تتخذ كذلك بالنسبة لبعض الوزارات ، مثل وزارتى الداخلية والخارجية ، بل وبالنسبة للجهاز التشريعى وهو مجلس الدولة ، وهذا الإجراء يتخذ كذلك للمصانع ذات الصلة بالمجهود الحربى ، كالمصانع الحربية التى تنتج نوعا معينا من الأدوية والمؤسسات ذات الصفة السرية كمؤسسات البحث فى الصواريخ .

مثل هذه الاحتياطات يجب أن نتبعها إذا أردنا حماية ظهورنا .

والنقطة الثالثة هى الخاصة بإنشاء جهاز قوى فى الدولة لتتبع أساليب

أعداء الشعب وكشفها تباعا فى سرعة وصراحة ، لكى نتنبه لها، فمهما كان مستوى الشخص الثقافى والتعليمى عاليا ، فقد يقع فريسة لمحتال ، إذا لم تنشر وزارة الداخلية أساليب وصور المحتالين والنشالين . فإذا لم نعرف الشعب أساليب اعدائه فمن السهل أن يقع فيها .

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الرابعة ، وهى أننا يجب أن نهتم اهتماماً كبيراً بالكشف عن طاقات الشعب المعنوية وقواه الخلاقة ومقدرته على العمل ، كما ثبت ذلك فى مراحل تاريخه المختلفة ، وبذلك نحميه من التأثر بأساليب أعداء الشعب ومن محاولتهم العمل على إضعاف ثقته بنفسه .

النقطة الأخيرة أننا يجب أن نقوم بحملة نفسية وخلقية لمواجهة نقط الضعف فى الشعب ، حتى لا نعطى الفرصة لأعدائه فى التأثير على ضعاف النفوس والأخلاق .

بذلك نكون قد عرفنا أعداء الشعب ووصلنا إلى كيفية التصرف معهم بعد ذلك يبقى المجموع الكبير .

انتقل بعد ذلك إلى تعريف ماهية قوى الشعب ، وفى رأيى ان تتخذ عناصر عريضة وفروعا لها . والعناصر الرئيسية لقوى الشعب هى ؛

١ — العاملون فى الزراعة . ٢ — العاملون فى الصناعة .
٣ — الموظفون . ٤ — الشباب ومنهم الطلاب .
٥ — فئات أخرى .

ومن الطبيعى ان يشمل كل عنصر من هذه العناصر الرجال والنساء . فليس هناك ما يدعو إلى التفرقة بين المرأة والرجل ، لأننا إذا فرقنا بين الجنسين فسنتطرق كذلك إلى التفرقة بين الشيخ والشاب والطويل والقصير إلى آخره .

فالقوى العاملة فى الصناعة وغيرها يدخل فيها الرجل والمرأة والشيخ والشاب . فعناصر الجنسين والحالة هذه ، داخلة فى القطاع الرأسى .

ومن الممكن تقسيم كل عنصر إلى قوى فرعية داخل العنصر ذاته ، فمثلا

العاملون فى الصناعة . يمكن تقسيم الصناعات التى يقومون بها إلى صناعات مختلفة مثل صناعة النسيج وصناعة الحديد والصلب والمصانع الحربية وصناعة السيارات إلى آخره ، فإن كل صناعة من هذه الصناعات تشمل جميع العاملين فيها دون تفرقة على أساس نوع المهنة :

ومن الممكن كذلك وضع الموظفين فى كادرات مختلفة مثل الكادر الفنى العالى والكادر الفنى المتوسط وكادر القضاء وكادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وكادر الجيش وكادر البوليس . . وهكذا .

ويشمل العنصر الخامس التجار والفنانين والمحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين من غير الموظفين ورجال الصحافة ، وكل هؤلاء يعملون فى رأس المال الوطنى .

وفى رأيى أن يكون تقسيم هذه العناصر إلى شرائح ، وأن يكون الانتخاب على مستوى المحافظات وليس مستوى الجمهورية كلها .

بهذه الطريقة يمكن أن نتعرف على قوى الشعب الحقيقية ، وأن نجعل الشعب كله كتلة متماسكة ، وغير مقسم إلى فئات ، على أساس المهنة أو الجنس أو الطائفة . وشكرا .

السيد الدكتور أحمد السيد درويش : — سيدى الأمين العام حضرات السادة الأعضاء :

بعد ما دار من مناقشات طويلة فى هذه اللجنة ، وبعد أن بين السيد الرئيس فى تعليقاته خلال مناقشاته معالم الطريق وفتح الباب على مصراعيه للحرية والاشتراكية وعلى ضوء انعكاس كل هذه الآراء على الرأى العام ؛ أعتقد أننا الآن فى موضوع يجعلنا نبلور بعض الحقائق وبعض الاتجاهات .

وأولى هذه الحقائق أن اشتراكيتنا تنبع من صميم احتياجاتنا ، ومن واقع ظروفنا ، فهى ليست نظاما مستوردا ، رسمه أصحابه ليلائم احتياجاتهم ثم جئنا وأخذنا هذا النظام عنهم .

وثانية هذه الحقائق أن اشتراكيتنا إطار عام لحياة يتمتع فيها الفرد والجماعة

بحقوق ، ويلتزمون حيالها بالتزامات ، لايفرضها الحاكم ، ولكن يرسمها الشعب لنفسه ، بحرية تامة ، ويلتزمها أيضا بحرية تامة ، وسيكون الشعب نفسه رقيبا عليها .

وثالثة هذه الحقائق أن اشتراكيتنا ليس فيها لاما اصطلح على تسميته بالحاكم والمحكوم ولكن فيها الاشتراكى القائد الذى يسير بركب الاشتراكية نحو هدفها لتحقيق الكفاية والعدالة . والاشتراكى الفرد الذى يعمل وينتج لمصلحه المجموع ومصلحته ، فيختار النظام الذى يتفق ومصلحته ، يختار ممثليه من المستويات المختلفة كما يختار القادة ، ثم ينصب نفسه رقيبا على حسن تنفيذ ما اختار من أنظمة اشتراكية وما اختار من قادة ، فهو بهذه الصفات حاكم أيضا .

إن أفراد الشعب سيمارسون رسم قواعد اشتراكية دون استثناء ، وأنهم جميعا سيكونون أهل ثقة بعد أن يتخلص مجتمعهم من أعداء الاشتراكية الذين أثبتوا عدوانهم لها وذلك بتصرفهم قبل الثورة وفى أثناء قيامها منذ سنة ١٩٥٢ ، بما فى ذلك المستغل والاقطاعى والمعوق لركب الاشتراكية ، ويستوى فى ذلك المالك الصغير ، والمالك الكبير ، والاقطاعى والفلاح الصغير .

ويمكننا على اساس هذه الصورة ان نرسم صورة الشعب بعد التخلص من أعدائه على انه شعب متمتع بالثقة ، متمتع بالحرية ، يريد بمحض أرادته أن يرسم الطريق لحياته المستقبلة .

فالشعب بهذه الصفة يتكون من قطاعين أساسيين ، قطاع منتظم فى تشكيلات كالنقابات ؛ نقابات العمال والنقابات الزراعية ، والنقابات المهنية ، والاتحادات والجمعيات ، وفى هذا القطاع جزء كبير وهو — للأسف — لاينطوى تحت لفظ الجمعيات أو النقابات ، فبالنسبة للنقابات ، يجب علينا أولا قبل أن نأخذ بمبدأ التمثيل الرأسى فى هذه النقابات والتشكيلات — يجب علينا أن نطور مفهوم النقابة أو مفهوم الجمعية بما يلائم الاشتراكية الصميمة . فالنقابه فى العهد الرأسمالى نشأت أصلا للدفاع عن مصلحة الافراد العاملين فى الشركات وفى المنظمات المختلفة ، نظرا لأن مصلحة صاحب الشركة أو صاحب المنظمة أو المؤسسة ، كانت تختلف فى اتجاهها فى كثير من الأحيان مع مصلحة العامل أو الفلاح أو الفرد فى المنظمة .

فكان من الطبيعى أن يكون البند الأول فى تكوين أى نقابة ، أن يكون واجب النقابة أولا وأساسا ، أن تدافع عن حق الفرد ضد صاحب المؤسسة أو الرأسمالى ، ولكنه فى الوعى الاشتراكى الجديد كما أتصورها ، لا أعتقد ان نزاعا ما سيقوم بين صاحب العمل فى ظل النظام الاشتراكى وبين الفرد العامل . لأنه قد اصبح بحكم الاشتراكية ان يكون صاحب العمل هو الدولة . وماذا تعنى الدولة ؟ إنها تعنى الشعب ، والأفراد العاملون هم ايضا من الشعب ، فاصبح من المحتم الا يكون هناك نزاع بين العاملين وبين اصحاب العمل ، لأن اصحاب العمل هم اصلا من الشعب ، والعمال كذلك هم اصلا من الشعب : ويجب ان نؤمن فى ظل النظام الاشتراكى بأن المهنة يجب أن تكون أساسا لخدمة الشعب لا لخدمة افرادها .

هذا هو مفهوم الاشتراكية فى نظرى : وفى نظر كل من يتكلم عن الاشتراكية .

لذلك يجب علينا ان نطور مفهوم النقابة إلى معنى آخر حتى تكون نقابة عمل وليست نقابة عمال ، ولتكن نقابة مهنة أو خدمة ، وليست نقابة مهنيين مستغلين لهذه المهنة .

ونضرب مثلا فى هذا الخصوص بنقابة الأطباء ، إن المفهوم الحالى للنقابة أنها وجدت فقط لرعاية مصالح افرادها ، او نصرتهم ظالمين او مظلومين ، ولكن يجب ان نتكلم عنها بوصف انها نقابة عمل : اونقابة خدمة ؛ تلتزم بكفاية العمل وكفاية الخدمة كما يجب ان تكون فى ظل النظام الاشتراكى ، كما تلتزم أيضا برعاية العامل بما يضمن له حقوقه وبما يضمن فى المقام الأول حسن سير العمل مع اجادته واعتقد أننا لو نظرنا إلى النقابات هذه النظرة ، سيكون لها شأن حقيقى فى بناء الاشتراكية ، وسوف يكون لها — وهذا مهم ايضا — دور كبير فى منع تقسيم الشعب إلى طوائف قد تتضارب مصالحها وآراؤها ، وقد تنقلب فى النهاية طائفة منها بحكم نوع عددها ، آداة تسخر الطوائف الأخرى لمصلحتها تنقلب إلى حيث كنا من استغلال فئة — مهما كانت هذه الفئة — لمقدرات الشعب :

وإننا إذا تكلمنا عن أية نقابة ، ولتكن نقابة عمال الغزل والنسج ، فيجب

أن تسمى نقابة الغزل والنسج . لا نقابة عمال الغزل والنسج ، لأننى أستبعد قيام خلاف بين العمال وأصحاب العمل ، لأن كلا منهم من أفراد الشعب وهذه النقابة يكون عملها الأساسى الغزل والنسج مع النهوض به كما وكيفا ورعاية وتسويقا . ويجب كذلك أن يكون موقف نقابة الغزل والنسج بالنسبة للعمال على أساس رعاية مصالحهم بما يتفق وصناعة الغزل والنسج نفسه كصناعة .

بهذا الشكل يمكن أن ترعى مصلحة العمال والموظفين ، وكل من يعمل فى صناعة الغزل والنسج ، إن هؤلاء جميعا ترعى مصالحهم أكثر من نقابة وفى رأيى أنه لو جمعتهم نقابة واحدة لكان هذا أكثر رعاية لمصالحهم وأكثر فائدة للصناعة ذاتها .

ولهذا أرى — فى تيار المفهوم النقابى — أننا يجب ألا نعتبر عملا ما ، أو مهنة ما ، مقصورا فى تمثيلها النقابى ، على أفرادها الذين يؤدون العمل أو الخدمة بطريق مباشر بمعنى أنه عندما نتكلم عن نقابة الأطباء لا نقصد فقط الأطباء ، بل يجب أن تتسع دائرة الفهم حتى تشمل كل من يسهم فى الخدمة الطبية ، من مساعدين وممرضين ومشرفين وغير ذلك إذ أنى لا أتصور إطلاقا أن الطبيب يمكنه أن يؤدى عمله دون مساعدة المرضين والممرضات . ولا أعنى بكلامى هذا تمثيل هؤلاء تمثيلا عدديا ، ولكن يمكن أن نخصص لهم عددا معينا من الأماكن فى المجلس الأعلى للنقابة ، فيخصص عدد منها للأطباء ، ويخصص عدد للصيادلة ، وعدد للممرضين ؛ بشرط ألا تطغى طائفة على أخرى .

وهكذا يكون الوضع بالنسبة لباقى النقابات . وهذا ما أتصور وجوده فى المجتمع الاشتراكى المقبل .

ومثل هذا التنظيم النقابى ، مخالف لما درجنا عليه من مفهوم النقابات كما عرفناه فى الماضى ، وقد يكون مخالفا لنظم النقابات فى البلاد الأخرى ، إلا أن ذلك لن يكون عائقا وحائلا دون تطبيقه ، إذا رأينا أنه سوف يكون فى مصلحة العمل وحسن تأدية الخدمة ، وسوف يكون مانعا للظلم الاجتماعى بين أفراد المهنة الواحدة ، وسوف يكون

مانعا لطغيان فئه على أخرى ، واستغلال نتاج الاشتراكية لصالح البعض دون البعض الاخر .

وأرى على ضوء ما ذكر من تحديد لاختصاصات الجمعيات التعاونية ، سواء أكانت متعددة الأغراض ، أم غير متعددة ، أن هناك فئة لا تنتظم تحت تشكيلات سواء كانت جميعا تعاونية أو نقابات . وآسف أشد الأسف إن هذه تمثل مجموعات كبيرة فكيف نمثلها ؟ هذه هى الفكرة التى يجب أن نفكر فيها جميعاً ، وأرى أنه يجب أن تكون ممثلة جميعها لاستكمال الشكل والوضع فى مفهوم الفكر الاشتراكى؛ إن الشخص إذا انتخب ممثلا لنقابة فى مؤتمر القوى الشعبية ، فلا يصح أن يقصر كلامه على الهيئة التى يمثلها ، بل يجب أن يتكلم الشخص عن المجموع أولا ثم يتكلم بعد ذلك عن الهيئة التى ينتمى إليها إذا كان لها حق مشروع .

إن السيد رئيس الجمهورية والسادة المتولين أمر الدولة يضعون فى المقام الأول مصلحة الناس عامة ، ولا يقصرون اهتمامهم على مصلحة فئة من الناس ، فنراهم يعنون أيضا بمن لا يندرجون فى نقابات أو تشكيلات . فمثلا نرى السيد رئيس الجمهورية والسادة الوزراء مهتمين أشد الاهتمام بعمال التراحيل ، فى حين أن أحدا منهم لم يكن من عمال التراحيل . فهذا ولا شك إحساس اشتراكى .

أريد بهذا أن أخلص إلى أن الفئات التى لا تنخرط ، أولا تتجمع فى تجمعات نقابية أو هيئات ، لا بأس علينا إطلاقا ، إذا لم يكن فى الإمكان تمثيلها أو تجمعها فى نقابات أو هيئات ، أن نسير ونعمل التمثيل الجذرى فى تكوين المؤتمر العام دون أن يكونوا ممثلين شكلا ، ولكنهم ممثلون موضوعا . وكل واحد موجود فى المؤتمر العام من أول رئيس الجمهورية إلى أصغر شخص فى هذا المؤتمر ، لا يمثل ذاته فقط وإنما يمثل الشعب كله .

أما أولئك الذين لم يسعفهم الحظ بالانتظام فى هيئات أو فى جمعيات فأخشى فى زحمة التشكيل الذى نحن مقبلون عليه ، أن يتم ذلك بسرعة ، فلا يخرج عميقا فى جذوره ، ولا يمثل إرادتهم حق التمثيل ، وارى أنه ليس من الضرورى تمثيلهم فى المؤتمر لأننا جميعا نمثلهم . ومن هذه الهيئات التى لا تنتظمها نقابة أو جمعية ، عمال

التراحيل فهؤلاء لا يعنيهم أن يكونوا ممثلين فى المؤتمر بقدر ما يعنيهم الحصول على لقمة العيش . وأعتقد يا حضرات الأعضاء المحترمين أنه فى وقتنا الحاضر لا يهم مثل هذه الفئات من الشعب أن تمثل بقدر ما يهمها أن تحصل على احتياجاتها الأساسية للحياة من غذاء ولباس ورعاية اجتماعية ، فتخفيض ثمن كيلة الذرة أهم ألف مرة عند عامل التراحيل من أن يكون عضوا فى لجنة تحضيرية أو عضوا فى مؤتمر قوى الشعب أو حتى مجلس الوزراء ذاته ، فإن مثل هذه الأمور لها أثر مباشر فى حياتهم .

وأعتقد ياحضرات الأعضاء المحترمين أنه يجدر بنا ألا نضيع وقتنا فى التفكير فى كيف يمثلون بقدر ما نسرع فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخدمتهم وضمان حد أدنى لاحتياجاتهم الأساسية، فلو أننا خصصنا بطاقة لكل منهم يحصل بمقتضاها على نصيبه فى مواد التموين وفى الدقيق المسعر وفى الذرة وغيرها بأسعار أقل ، من مراكز خدمة ريفية تخصص لهذا الغرض فى مواطن تجمعهم ، تكون خدمة جليلة لهذه الطبقة

ولو أننا اعتبرنا هذه البطاقة واسطة تفضيل عند امتصاص الزائد منهم وتشغيلهم فى القطاع الصناعى ، عندما تعوزهم الواسطة ، وكذلك عند توزيع أراضى الإصلاح ، وعند التهجير الزراعى ، لكان ذلك أنفع وأجدى لهم ، وللمجتمع من أى إجراء آخر .

وقس على ذلك الهيئات غير المنتظمة فى نقابات ، فيجب أيضاً بحث حالتهم، ويخيل إلى أنها الآن فى حاجة ماسة للخدمات الأساسية لدرجة لا يحتمل معها الانتظار ، حتى نقيم تشكيلا وراء تشكيل ، ثم نضع القواعد بعد ذلك ، ويجب أيضاً أن نحميهم من عدم فهم الناس للسلوك الاشتراكى وخصوصاً من الجهاز الحكومى . فقد سمعت مثلا أن السيد رئيس الجمهورية قد قرر حداً أدنى لأجر العامل الزراعى قدره ١٨ قرشا ثم سمعت بعد ذلك أن هيئات الإصلاح الزراعى تجرى مناقصات للحصول على عمال زراعيين . وهذا يعنى نقصاً فى الفهم للسلوك الاشتراكى .

إن السيد رئيس الجمهورية عندما قرر الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى بثمانية عشر قرشا كان يعنى أن هذا الأجر متفق عليه وأنه هو الحد الأدنى الذى

يجب أن يدفع للعامل الزراعى ولا يمكن أن يكون أجره أقل من ذلك . لاشك أن من أجرى هذه المناقصة فى حاجة إلى أن يعطى « كورسا Course » تدريبيا لأن عمله هذا يعتبر عملا مخالفاً للاشتراكية على خط مستقيم .

نقطة ثانية تتعلق بالإصلاح الزراعى الذى يبيع العجول التى يقوم بتربيتها بأكثر من التسعيرة مما يضطر السيد وزير التموين إلى الإتفاق مع الجزارين على البيع بالتسعيرة الودية ، ومع ذلك يبيع الجزار اللحوم بسعر غال . فأين السلوك الاشتراكى والعقلية الاشتراكية فى هذه الناحية ؟ لاتوجد هنا عقلية ولاسلوك اشتراكى إطلاقا . فالجزار الذى باع بأغلى من التسعيرة لا يفهم التسعيرة ولا يفهم ما هو السلوك الاشتراكى مما يضطر معه السيد وزير التموين إلى الاتفاق على وضع تسعيرة ودية .

والنتيجة الحتمية لذلك هى أن يكفر الشعب بالتسعيرة ، بل وبكل ما يقال لأنه يشترى اللحوم بأسعار مرتفعة . لذلك كفر الشعب بالإصلاح الزراعى وبوزارة التموين بل وبكل الجهاز الذى أوصل إليه هذه الأمور محرفة لدرجة أنه لن يصدق ولن يؤمن بعد ذلك بما يقال له . وأرى أن الجهاز الحكومى عليه واجبان : أولهما هو الفهم الكامل للسلوك الاشتراكى وثانيهما هو أن يكون قدوة فى تصرفاته ، فمثلا مدير الجمعية الاستهلاكية يباهى بأنه عمل على زيادة أرباح الجمعية فمثل هذا الرجل لا يفهم السلوك الاشتراكى لأن الموضوع ليس موضوع تجارة وتحقيق ربح وإنما الغرض من الجمعيات هو مكافحة الغلاء ، والعمل على توصيل الحاجات والخدمات إلى الناس بأرخص الأسعار لا بأغلاها ، فالمسألة ليست استعراض عضلات رأسمالية هذه هى الإشتراكية ؟ مثل هؤلاء الأفراد لابد أن يتدربوا لكى يفهموا كيف تكون الإشتراكية .

كذلك ذكر بعض الزملاء أن الشعب مهيأ بطبيعته للاشتراكية وهذا حقيق .

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك . فأهل الريف منا يعرفون كيف يتعاون الناس هناك فى الأزمات حيث يوجد بينهم انفعال معنوى .

نستخلص من ذلك أمرين :

الأمر الأول أنه ليس هناك داع إلى استيراد أساليب اشتراكية من الخارج فهذه الأساليب موجودة عندنا . والأمر الثانى هو أنه لابد أن نبحث بحثاً عملياً فى نطاق مجتمعنا عن اشتراكيتنا التى تنبعث من عقائدنا وحاجاتنا وأن يعمل المختصون على تطويرها حتى تصل إلى المستوى الذى نريده الآن . وبذلك تتحقق فائدتان : الأولى أن اشتراكيتنا تكون منبعثة من صميم كياننا وليست مستوردة بل تكون مطابقة لمقتضى الحال كما يقول رجال البلاغة . والثانية أن تكون متطورة على أيدى العلماء الإخصائيين لكى تلائم نظامنا الاشتراكى .

فمثلا يوجد فى كلية الزراعة كرسى المجتمع الريفى ومن واجباته أن يبحث فى الريف ويعرف العادات الاشتراكية الأصيلة ويطورها . وكذلك يجب أن يكون هناك كرسى المجتمع الصناعى وكرسى ثالث وهكذا .

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون لدينا أجهزة لكشف الخلق والسلوك الاشتراكى ، وتطويره ليلائم ما نحتاج إليه من الاشتراكية .

أنتقل بعد ذلك إلى المسألة التى تتعلق بالانتخابات الرأسية التى توصلنا إلى تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى سيتكون من ١٧٠٠ أو ١٨٠٠ أو ألفى عضو ، والذى سيعرض عليه الميثاق ولا أعرف له وظيفة يؤديها بعد عرض هذا الميثاق عليه فهل سيفض بعد ذلك ؟ من رأيى أن نبقى عليه ونجعله يمثل الناس جميعاً بطريقة رأسية . إننا نقول بوضع ميثاق وإجراء انتخابات لاتحاد قومى جديد ولست أدرى إذا كان لى الحق أن أتكلم فيما يتعلق بإجراء هذه الانتخابات من عدمه ، ورأيى الشخصى أن الاتحاد القومى الموجود الآن يتميز بشيئين :

الأول هو أنه منتخب بطريقة أفقية والثانى أننا وضعناه موضع الاختبار لمدة ثلاث سنوات . يوجد عندنا فى الأبحاث العلمية ما يسمى بتجربة الميدان أو الاستكشاف وتجرى ملاحظة هذه التجارب لاستظهار العناصر الصالحة فنبقى عليها . أما العناصر الفاسدة فنستبعدها . فلو أننا أجرينا انتخابات جديدة

بالطريقة الأفقية فقد يأتى أناس مثل السابقين والكل سيرشح نفسه على مبادىء الميثاق ولن يحصل أن يرشح نفسه مستقبلا ويقول إنه ضد الميثاق فكل شخص سيقول أنا مع الرئيس جمال عبد الناصر ، أنا وراء قائد الثورة ، أنا مع الميثاق والله أعلم بما فى طواياهم . فهؤلاء يكونون قطاعا مستعرضا ويرشحون أنفسهم .

فلماذا نضحى بالتجربة التى مررنا بها خلال السنتين أو الثلاث السنوات الماضية ولا نجنى ثمارها ؟ إننى أرى أن نقسم الناس طبقاً لقواعد العزل إلى قسمين :

ففيما يتعلق باللجان التنفيذية التى تتكون من ثلاثين عضوا ، أرى أن نجعلهم خمسة عشر عضوا . لأن هذه اللجان أثبتت صلاحيتها ولا يمكن أن نطبق عليهم قواعد العزل . أما الخمسة عشر عضوا الآخرون فنقسمهم إلى فئتين : فئة تنطبق عليها قواعد العزل ، وفئة أخرى لم تتحمل الدفع الثورى . وهؤلاء جميعاً نتركهم إلى فرصة أخرى فيما بعد .

ولهذه الطريقة فائدتان : الأولى هى أن نقى الشعب انتخابات جديدة على مستوى أفقى وتعرفون جميعاً كم تستنفد هذه الانتخابات من مجهودات كبيرة كما يترتب عليها تعطيل الإنتاج وهو أمر هام فى هذه الأوقات لأن تعطيل المصانع ولو لساعة واحدة يترتب عليه فرق كبير فى الإنتاج لأن كل دقيقة لها حسابها بالنسبة للإنتاج . وإننى على يقين من أنه لا الميثاق ولا الخطب ستجعل الناس اشتراكيين بل الزمن والتطبيق العملى وحدهما هما اللذان سيؤديان إلى تحقيق هذه النتيجة .

إن اشتراكيتنا مع عقيدتنا فيها وإيماننا بها تحتاج إلى فترة لكى يتحقق الوعى بها ، شأنها كشأن الدعوات السماوية . فقد انتشرت دعوة سيدنا عيسى فى حياته وكذلك دعوة سيدنا محمد ، فبعد وفاته حصلت حروب الردة من أجل الزكاة . فبمجرد أن توفى القائد وخف تأثيره ارتد بعض الناس عن الدعوة الأمر الذى اضطر معه أبو بكر وعمر إلى محاربتهم . يتبين من ذلك أن العقائد السماوية تحتاج إلى فترة من الوقت . وكذلك الحال بالنسبة للعقائد الاجتماعية ،

فبعد أن يوضع الميثاق سيحتاج الأمر إلى القيام بالدعوة إلى الاشتراكية وإلى التوعية بها خلال فترة من الزمن قد تصل إلى ستة أشهر .

لذلك أرجو الإبقاء على التجربة على أن نأخذ العدد الصالح منهم ونجعله القطاع الأفقى . ثم نأخذ من بينهم ١٧٠٠ أو ألفين لتكوين المؤتمر العام .

وبذلك نوفر على الدولة إجراء انتخابات القطاع الأفقى، كما نوفر على الدولة شيئاً مهما جدا ، وهو أنه قد يأتى من الانتخابات أناس جدد قد يعوقون الدفع الثورى والركب الاشتراكى . ثم ننحو باللائمة على التجربة الثالثة للاتحاد القومى ونرميها بالفشل ونقول كذا وكذا .

لدينا تجربتان لابد أن نستفيد منهما . لقد قال السيد الرئيس إننا سنراجع الموقف كل ستة أشهر أو كل سنة وقد فهمت أن ذلك سيكون بالنسبة للطوائف التى ستعزل وهو كلام معقول وطبيعى. ولكن ما هو الموقف بالنسبة للطوائف التى لن تعزل فهل ستظل فكرة المراجعة قائمة باستمرار بالنسبة للشعب فنعزل منه كل ستة أشهر أو كل سنة أناسا جددا . أعتقد أن هذا جائر ظالم . إننا نريد تأمين أنفسنا وتأمين طريقنا .

أرى بعد إتمام عملية العزل الأولى ، أن الناس الموجودين فى إطار الشعب بعد تحديده وخصوصاً بعد تأميم الشركات وحصر عملية التصدير والاستيراد فى أيدى مؤسسات حكومية سيصبحون غير قادرين على القيام بعمليات تخريب فى الجهاز الحكومى إلا بالشذوذ الخلقى الخارج عن معانى الفضيلة وكل هذا يتكفل به القانون العادى مع النص على الأمور التى لم ينص عليها القانون العادى . .

إن ما يحدث ينحصر إما فى الرشوة أو السرقة أو النهب وهذه الأمور يتكفل القانون العادى بالمعاقبة عليها . وإما فى التجسس وفى هذه الحالة يقضى القانون العادى بشنق من يرتكب هذه الجريمة أى بعزله عزلا أبديا . فلا داعى إذن لأن نجرى العزل من حين لآخر ونشكل لجنة تحضيرية لأن القانون العادى يتكفل بكل هذا . إن كل مجتمع فيه الشواذ والمنحرفون وهؤلاء يتكفل

بهم القانون العادى على أن يضاف شيء واحد، ولو أنى لست من رجال القانون — وهو إعطاء القاضى حق عقوبة العزل السياسى، فإذا ثبت للقاضى ان شخصا اجرم فى حق وطنه قضى بعزله لمدة عشر سنوات او خمس عشرة سنة.

ومعنى هذا ان يكون للمحاكم العادية حق إجراء العزل السياسى وليس هناك ما يدعو إلى تشكيل محاكم جديدة للعزل السياسى.

هناك شيء آخر اشار إليه السيد رئيس الجمهورية خاصا بإحدى العائلات التى تتألف من ٣٢ شخصا كل منهم يملك مائة فدان فيكون مجموع ما تمتلكه هذه العائلة هو ٣٢٠٠ فدان وهؤلاء يمثلون قريتين او ثلاث قرى وليس من المعقول أن أحداً من هذه القرى يخالف إرادة هؤلاء الملاك فى الانتخابات أو الاستفتاء أو ما شابه ذلك. وهناك من يتساءل عن حل لهذا الموقف.

واقول إن هناك فكرة تحد من نشاط هؤلاء الملاك هذه الفكرة تتلخص فى توزيع الثقل الإقطاعى فبدلا من ان يبقوا فى قرية واحدة يجرى توزيعهم على مختلف المناطق، لأنه ما دمنا قد ارتضينا ان يكون حد الملكية الزراعية مائة فدان فيمكن ان نعطى لكل منهم هذه المساحة من اراضى الإصلاح الزراعى فى مناطق مختلفة وتقوم الحكومة بتوزيع ملكياتهم السابقة على الفلاحين الموجودين الذين يعيشون عليها فى حدود خمسة أفدنة لكل فلاح. وبذلك لا يتمكن الثقل الإقطاعى من هذه الجهات، ونكون قد حررنا الأرض وحققنا حرية الفرد.

لماذا لم تعمد الدولة إلى مصادرة المائة فدان؟ إن الدولة لا تصادر إلا أملاك المتآمرين واكتفت بتحديد الملكية الزراعية بهذا القدر لأن من بين هؤلاء الملاك الكثيرين من ذوى الخبرات والامكانيات الزراعية. إننا لم نقل له عليك بزراعة عشرة أفدنة فقط، لأن ذلك قد يضعف الاقتصاد الزراعى. ولكننا أعطيناه مائة فدان فى جهة أخرى حتى لا يكون هناك ثقل اقطاعى فى الجهات التى يقيمون بها.

أما الأمر الثانى فهو أن مجتمعنا الاشتراكى لا بد أن يطرد فى التربية النفسية والسلوك الاشتراكى مع اطراد الأنظمة ، ولا داعى لوضع أنظمة جديدة من غير أن يتطور السلوك الاشتراكى . وهناك أمر تخلف عن تحولنا من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى يجب مراعاته ألا وهو الدافع ، ففى ظل النظام الرأسمالى كان الناس يعملون لكى يحصلوا على مزيد من المال وكان الإنسان يقيم بما يملكه . فمثلا كان من يتقدم للزواج يسعى إلى خطبة أبنة الثرى لأنه يملك عمارة أو عمارتين . وهكذا وكل هذه القيم مبنية على تفكير رأسمالى . والآن وقد أصبح المال من غير رأس — كما يقول الزميل خالد محمد خالد ، فليس هناك تمييز من ناحية رأس المال وما دمنا قد حددنا الحد الأقصى لدخل الفرد بمبلغ ٦٤٠٠ جنيه تقريبا فلا بد من أن نحقق أشياء أخرى يسعى إليها الشخص فى المجتمع الاشتراكى . كأن ترصد الدولة الجوائز للمنتجين والزراع والأطباء والعلماء .

وأرى أنه لابد من وضع نظام لكى تكون هناك مثل عليا وأن تكون هناك علامات تميز ليست هى علامات تميز بمعنى التفرقة وإنما هى علامات يسعى إليها كل من فى طاقته أن يتميز كالمزارع الأول وأحسن عامل فى الغزل والنسج . وكذلك الطبيب الأول فى المصنع ، وليست رتبا مثل بك أو باشا . قد يكون فيما تتضمنه هذه الميزات ميزات مادية بسيطة ولكن الميزات المعنوية أكبر . وبهذا نوجد الدافع فى كل المستويات بحيث لا تقتصر الجوائز على فرد واحد ولكن لا بد أن تكون هناك جوائز متعددة يصل إليها كل من لديه جهد للوصول إلى هذه المستويات ، على أن تتعدد الجوائز فمثلا لا تكون هناك جائزة طب واحدة ، وهكذا فى مختلف أنواع النشاط .

إن الكثيرين متخوفون من العزل إلا أننى أرى أن العزل أمر واجب لأنه لا يمكن أن نسير فى بناء مجتمع اشتراكى فيه معوقات اساسية بغير إجراء عملية العزل .

فى رايى انه لابد من الحرية لجميع الناس بشرط الا تكون هذه الحرية للمتآمرين.

والحمد لله لم تحدث إجراءات عنيفة بل إن ما حدث كان بالهوادة واللين .
وأرى وجوب إتمام إجراءات العزل وأن تكون — إذا سمحتم حضراتكم —
باصدار قانون تكون فكرته أو مشروعه كالآتى :

ينطبق مبدأ العزل على كل من كان موظفا عاما وزيرا أو غيره وكل من كان عضوا فى أحد مجلسى البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات أو النقابات فيما قبل الثورة وفى تشكيلات الاتحاد القومى والنقابات المهنية ونقابات العمال فى عهد الثورة ، والذين أسندت إليهم وظائف عامة لقيادة الدفع الثورى وارتكبوا الأفعال الآتية :

(ا) التعاون على إفساد الحكم أو عرقلة الدفع الثورى بطريق الإضرار بمصالح البلاد العليا أو التهاون أو بطريق مخالفة القوانين .

(ب) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو غيره من أى سلطة عامة أو أى هيئة أو شركة او مؤسسة .

(ج) استغلال النفوذ بإجراء تصرف او فعل من شأنه التأثير بالزيادة او النقص بطريق مباشر أو غير مباشر فى اثمان العقارات والبضائع والمحاصيل وغيرها أو أسعار الأوراق المالية للقطاعين العام والخاص بقصد الحصول على فائدة ذاتية لنفسه .

(د) أعضاء الجمعيات التعاونية الذين استغلوها لمصلحتهم الذاتية أو حجبوا أموالها ومنافعها عن الأغراض التى وضعت من أجلها .

(ه) الإقطاعيون وأصحاب رءوس الأموال الذين استغلوا ثرواتهم فى الإضرار بأسس النظام الاشتراكى من حيث الكفاية والعدل .

السيد الأمين العام ، السادة الزملاء ، إننا عندما نتكلم فى مواضيع بناء اشتراكيتنا وبناء مجتمعنا سواء كنا وزراء أو فلاحين أو عمالا ، ونتذكر ماحدث ومايحدث فى سوريا وكيف أن جزءا عزيزا من الوطن العربى يشد إلى الأغلال ويقهر على أمره ؛ نتمنى أن يأتى اليوم الذى يتحرر فيه شعب سوريا كجزء

عزيز غال من الوطن العربى ، ويحصل على آماله ويتغلب على جلاديه ومعوقيه ولسوف نراه إن شاء الله مثلنا حرا موفقا يتقدم الصفوف العربية بإذن الله .

السيد الأمين العام — ورد اقتراح من السيد مصطفى محمد البرادعى هذا نصه :

« أقترح وعدد الراغبين فى الكلام قد بلغ الحد الذى ذكرته سيادتكم ألا يسمح بالتعليق ويسمع المتكلمون وتتم مناقشتهم والتعليق على أقوالهم باللجان »

وإنى أعرض هذا الاقتراح على حضراتكم لإبداء الرأى .

السيد عبد اللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية — واضح أن جميع الإخوان يريدون استمرار المناقشة ، وفعلا فإن استمرار المناقشة فيه فائدة كبيرة بالنسبة لأعضاء اللجنة وبالنسبة لمن هم خارجها ، كما أنه فى نفس الوقت يجب ألا يفوتنا أن مهمة اللجنة محدودة بفترة معينة من الزمن ، ولدى اقتراح يمكن به الجمع بين الهدفين .

الجلسة السابعة

انعقدت هذه الجلسة مساء الثلاثاء ٢٧ جمادى الآخرى ١٣٨١
(٥ ديسمبر ١٩٦١)

مناقشات الأعضاء

السيد أحمد عبد العزيز : السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء :

نشكر السيد الرئيس جمال عبد الناصر الذى أتاح لنا الفرصة لكى نتكلم ونعبر عن شعور الفلاح الذى ظلم ، وتألم فى الماضى من الظلم والاحتكار والاستغلال حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فأطاحت بالإقطاع ونادت أن « ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد » .

عندى كلمة قصيرة كنت أود أن أقولها أول أمس ردا على بعض السادة الأعضاء الذين طالبوا بتمثيل الساسة القدامى وأصحاب الديمقراطية القديمة أى الأحزاب . ما رأينا من الساسة القدامى ولا من الأحزاب ما يمكن أن نثنى عليهم من أجله . رأينا كيف استغلتنا الأحزاب وسلبت من الفلاح ماشيته ، أما الاشتراكية فقد أعطت ماشية لمن ليس عنده .

وهنا أقول ماهى القوى الأصيلة للشعب . إن كل من انتفع بالاشتراكية وعمل على تنفيذ قوانينها وسهر لإرساء قواعدها وكل من انتفع بها من كل النواحى هو من القوى الشعبية الأصيلة . أما أعداء الشعب فهم المستغلون والمحتكرون فى الماضى والحاضر ، والإقطاعيون ، وكل من لهم مصلحة ارتبطت بالإنجليز وكانوا يتمنون بقاءهم . كل هؤلاء من أعداء الشعب . هذه كلمتى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الأمين العام : بالنسبة لتشكيل اللجنة الأولى — لجنة ماهية القوى الشعبية التى اتفقنا أمس على تشكيلها ، أرجو السادة الأعضاء الذين يرغبون فى

الاشتراك فى عضويتها أن يرسلوا طلب ترشيح لها حتى آخر الجلسة وستتم عملية تشكيلها غدا إن شاء الله .

السيد أحمد منتصر : أرجو من السيد الأمين العام أن يوضح لنا عدد اللجان المزمع تشكيلها ومهمة كل منها حتى يتسنى لكل عضو منا أن يختار اللجنة التى تناسبه .

السيد الأمين العام : تذكرون حضراتكم أننا وضعنا خطة لسير العمل منذ اللحظة الأولى لاجتماع هذه اللجنة ، وبمقتضى هذه الخطة اتفقنا على أن تبدأ المناقشة العامة ليدلى فيها كل عضو يطلب الكلمة برأيه . كما اتفقنا على أن تشكل لجنة فرعية تحال إليها جميع الآراء التى أثيرت فى المناقشة العامة لإعداد تقرير على ضوئها وتتقدم بمقترحاتها إلى اللجنة التحضيرية . إذن فالنقطة الثانية — بعد المناقشة العامة التى يدلى خلالها الأعضاء كل برأيه — أن تجمع هذه الآراء ، وتحال إلى لجنة فرعية تقوم بتفريغها وتخرج منها باقتراحات فى تحديد القوى الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وتحديد عدد أعضاء هذا المؤتمر إلى جانب مبادىء عامة لقواعد تمثيل هذه القوى الشعبية ، وبعد ذلك تتقدم هذه اللجنة الفرعية بتقريرها إلى اللجنة التحضيرية لتناقش هذا التقرير وتصل فيه إلى توصيات محددة بعد أن تستوفيه بحثاً ومناقشة . إذن نحن الآن بصدد تأليف لجنة فرعية واحدة لتتلقى المناقشات التى تمت لتبدأ فى بحثها والانتهاء منها ، على أن تحال إليها المناقشات التى ستدور مستقبلا ، حتى تنجز جانبا من خطة سير العمل ، وتتقدم لنا باقتراحات محددة لثلاث نقاط وهى : ماهية القوى الأصيلة للشعب ، وعدد أعضاء المؤتمر ، ومبادىء عامة لقواعد تمثيل هذه القوى تسترشد بها اللجنة . وعلى هذا فهى لجنة واحدة فى هذه المرحلة من خطة سير العمل التى سبق أن اتفقنا عليها . أما اللجان الأخرى فيأتى دورها بعد أن يناقش تقرير اللجنة الأولى بالنسبة للنقاط الثلاث التى ذكرتها .

وإذا كان فى معنى التحديد والتعرف على قوى الشعب الحقيقية وجه للغرابة فليس إلا لأننا نؤكد أن لاسبيل إلى حماية هذه الانتصارات وصون تلك الحقوق

إلا بأصحابها الأصليين ، ومن صبروا وثاروا وضحوا من قبل فى سبيل الحصول عليها عشرات السنين . ولما ردت إليهم فرحوا لها وكانت حريتهم وسعادتهم بها ، وكفانا بعد اليوم تسامحا لمن لم يستحقوا التسامح . وهل كانت شيمتهم من قبل فيها التسامح مع آبائنا وأجدادنا ؟ لقد أذلوهم وشردوهم واغتصبوا منهم الأرض التى هى حياتهم وهناؤهم وتضوروا جوعاً وحرموا حتى من أبسط الحقوق الإنسانية وهى الرحمة والتراحم فى المعاملة .

وإننى كما أنهم أرى أن هذه القوى الشعبية الأصيلة هى أولا الفلاح والعامل وكل من يعمل بأجر نظير عمله مثل الطبيب والمحامى والمدرس والمهندس والكاتب وأصحاب الحرف والمهن المختلفة وصغار التجار .

ذكر السيد الدكتور لطفى أبو النصر أن قوى الشعب الحقيقية عبارة عن الشعب كله مطروحا منه أعداء الشعب ، وذكر الدكتور زكى نجيب محمود نسب التمثيل الشعبى فأعطى القطاع الزراعى ١٤ ٪ ولعله كان كريما فى هذا التقدير ، ١٤ ٪ للزراعة منهم ١٠ ٪ للملاك و ٤ ٪ للأجراء ، وأعطى الصناعة ٣٨ ٪ ، وبعض إخوانى الذين سبقونى فى الكلام ، اقترحوا أن يكون تمثيل العمال الزراعيين والمشتغلين بالزراعة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية .

ولاحظت على كلمة الدكتور درويش أيضاً أنه تحدث عن القطاع الزراعى وأشار إليه كأنه قطاع يمثل فئة قليلة لا تستحق التمثيل الواجب ، كأن هذا القطاع لا يمثل القوة الحقيقية فى دولة زراعية .

إننا شعب زراعى ولا نزال ، رغم أننا نتطور الآن فى عهد الثورة منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن إلى الصناعة . ليس من بيننا من ليس له أهل أو نسب فى الريف إن لم يكن أهلنا جميعاً فلاحين . إذن فالفلاحون هم الغالبية العظمى للشعب ، هم أصحاب الحق الأول فى البلاد بحكم غالبيتهم وبحكم عملهم . هم حماة الثورة ومن أبنائهم انبعثت ، هم الذين سيرشحون أنفسهم للانتخابات وسيمثلون بعمثليهم . هم الذين يحمون أهداف الثورة الاجتماعية والسياسية من أعداء الشعب . بدأت الحركة النقابية العمالية عندنا دخيلة ، أنشئت نقابة الدخان سنة ١٨٩٣ وكانت كلها من الاجانب .

وأنشئت بعد ذلك نقابة الترام وكان أغلبها من الأجانب أيضاً ثم تطورت الحركة النقابية فدخلها المصريون ووصلوا إلى المراكز القيادية فى النقابات هذا هو منشأ الحركة النقابية فى مصر .

إذن الشعب فعلا هم الفلاحون والعمال ، لهذا أرجو من السادة الذين يتكلمون عن المشتغلين فى القطاع الزراعى بالذات أن يراعوا العدل ، وأن يدققوا كثيرا ، فيجب أن ينعم هؤلاء بحرية الثورة التى هم أصحابها ، والقادة أنفسهم الذين قاموا بها فى ٢٣ يوليو وضحوا بأرواحهم ، هم من أبناء الفلاحين . لهذا أرجو ألا نغمط حق هؤلاء ؛ لأنهم أصحاب الحق الشرعى فى هذا البلد ، ولو تكلمنا عن عمال التراحيل الذين أشار إليهم الدكتور درويش ، وهم جزء يعتبر باليسير ولا أقول بالكثير من المشتغلين فى القطاع الزراعى ، ولقد أشار سيادته بأننا نمثلهم حقيقة نعم نحن نمثلهم ، ولكن يجب أن يحضر منهم هنا من يقف ويتكلم باسمهم .

لقد أشار أحد السادة الأعضاء إلى أن يكون تمثيل هؤلاء العمال عن طريق الجمعيات التعاونية . ونحن نعرف أن الجمعيات التعاونية نوعان ، جمعيات تعاونية للإصلاح الزراعى وجمعيات تعاونية زراعية . وقد نجحت الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى نجاحا كبيراً لأن كل الممثلين فيها هم المنتفعون بقانون الإصلاح الزراعى .

إن الفلاحين أنفسهم هم أقدر الناس فى التعبير عن رأيهم لأنهم أدرى بمصلحتهم ، لذلك نجحت جمعيات الإصلاح الزراعى . أما الجمعيات التعاونية الزراعية ، فلم تؤد مهمتها على الوجه الأكمل ، لأنها لم تلتزم نطاق التعاون ، وانحصر كل نشاطها فى تجارة الكسب والسماد والسلفيات وغير ذلك مما ينتفع به كبار الملاك فقط ، هذا بالإضافة إلى أن رئيس الجمعية وأمين الصندوق والسكرتير قد يكونون مقيمين فى القاهرة أو فى المدن فلا يتفرغون لإدارة هذه الجمعيات .

وكلنا نعلم الكثير عن كارثة القطن هذا العام ، وسبب هذه الكارثة هو أن الجمعيات التعاونية الزراعية رفضت أن تتولى عمليات إبادة الدودة وتركتها للحكومة مع أنه كان الواجب على هذه الجمعيات أن تقوم هى بنفسها بهذه المهمة .

فكيف يمثل الفلاحون أو العمال الزراعيون فى الجمعيات التعاونية الزراعية وهم

ليسوا من أصحاب الأملاك أو الحيازة أو المستأجرين ؟ وكيف يتسنى لهذه الجمعيات أن تؤمن على هؤلاء العمال وهى لا تعتبر صاحب عمل ولا تضمن لهم عملا متصلا ؟

فلو نظرنا إلى واقع الجمعيات التعاونية الزراعية ، لوجدنا أن مجلسها والمشرفين عليها غالبيتهم أو معظمهم من كبار الملاك ، وليس للعمال الزراعيين مكان بينهم . وقد قرأت أنه سيراعى فى تشكيل مجالس إدارات هذه الجمعيات أن يكون ثلث الأعضاء من كبار الملاك ، والثلثان من صغار الملاك . فلو فرضنا أنه يوجد فى إحدى القرى ١٥٠ مالكا منهم ١٠٠ من الملاك ، يملك كل منهم ١٠٠ فدان فأقل بحد أدنى ٣٠ فدانا ، و ٥٠ مالكا تتراوح ملكياتهم بين فدان وعشرة أفدنة مثلا — والمفروض ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ٢١ عضوا — وعلى هذا فإن العمال الزراعيين لن يمثلوا فى هذه الجمعيات ، وبالتالى سوف تهدر مصالحهم ، اللهم إلا إذا نص فى قرار أو قانون على أن يكون انتخاب الملاك فى حدود ثلث الأعضاء . والعمال الزراعيين فى حدود ثلثى الأعضاء .

ولذلك أرجو أن يمثل عمال الزراعة أولا فى نقابات طبقا لقانون الإصلاح الزراعى — ثم تقوم جمعيات تعاونية إنتاجية لتسويق العمل لهم . وفى رأيى أنه لا يمكن التأمين على العمال الزراعيين وتشغيل العاطلين منهم إلا إذا قامت الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف باستئجار كافة الملكيات الموجودة بالزمام من الملاك وتأجيرها للفلاحين وزراعتها طبقا للدورة الزراعية الثلاثية ، وبذلك يتسنى تشغيل جميع العاطلين وضمان التأمين على العمال الزراعيين . إذ أن الجمعيات التعاونية فى هذه الحالة ستكون بمثابة صاحب العمل . وبهذه الطريقة نتمكن من تنظيمهم فى نقابات تجمعهم وتحميهم وتضمن التأمين عليهم تمشيا مع سياسة الثورة وأهدافها فى رفع مستوى الشعب كله والنهوض به إلى المستوى اللائق به .

وأرجو أن ينظر إلى المشتغلين فى القطاع الزراعى بروح طيبة حتى لا نغمطهم حقهم وشكراً .

الدكتور أحمد السيد درويش — تعقيبا على ما نسبه إلى السيد القرموطى من القول بعدم تمثيل العمال الزراعيين ، أود أن أقرر أننى لم أقل ذلك بالأمس ، ولكنى قلت بعكس ذلك . وأخشى أن يفهم العمال الزراعيون — وهم أهلى وإخوتى وأقاربى ، ومن بلدى بالمنوفية ، أننى تكلمت ضدهم ، وأنا لم أقل مطلقا إن العامل الزراعى أو عامل التراحيل قليل الأهمية ، بل قلت إن كلا منهما يكون جزءاً كبيراً من القطاع العمالى فى الدولة . وقلت إنهم — مع الأسف — لا ينتظمون فى جمعيات أو نقابات أو تشكيلات ، وقلت إن جميع المواطنين - من رئيس الجمهورية إلى أصغر مواطن — يجب أن يكونوا الدافعين الحقيقيين بكل قوتهم عن البناء الاشتراكى لأنهم أصلا ينتظمون فى طبقات هذه الأمة ويشتركون فى صفات متماثلة . وأنا أتشرف بأن أنتمى — من رأسى إلى قدمى — إلى هذه الفئة التى نتكلم عنها .

السيدة مفيده عبد الرحمن — السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : إن تعقيبى لا يخرج عن تعقيب الدكتور أحمد درويش فيما جاء بكلمة الزميل القرموطى احتجاجا على إبعاد إخواننا الفلاحين من التمثيل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، والواقع أن هناك سلسلة من الخطوات تبدأ باللجنة التحضيرية التى تمهد للمؤتمر الوطنى الكبير للقوى الشعبية ، ثم تأتى مرحلة مناقشة الميثاق ووضع أسس جديدة أخرى لعملية انتخاب واختيار اللجان التأسيسية للاتحاد القومى ، ولعضوية مجلس الأمة ، ومعنى هذا أن هناك مراحل كثيرة أخرى ولن تضيع على الفلاحين فرصة الاشتراك فيها .

أما فى هذه الفترة ، وهى فترة الإعداد للمؤتمر الوطنى . فإن إتمام أو إعداد كشوف لنقابات وجمعيات تضم عمال التراحيل الزراعيين ، أمر لا تستطيع الدولة أن تقوم به الآن . وحتى يتم ذلك فى المراحل الأخرى المقبلة فنحن جميعاً نصر على أنه لا بد من أن تمثل القوى الحقيقية للفلاحين والعمال ، وهذا الكلام ينسحب أيضا على نوع من العمال وأصحاب الحرف لا يمكن أن ينالهم حظ التمثيل فى هذا المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، كالسمكرية والسباكين لأنهم جماعات لا تنظمهم نقابات أو إحصائيات معينة . ولكنى أعتقد أنه سيكون لإخواننا الفلاحين وغيرهم حظ كبير فى المراحل التالية وهى إنتخابات اللجان التأسيسية للاتحادالقومى وإنتخابات مجلس الأمة .

السيد كمال الدين الحناوى — السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : لقد أثيرت تعليقات كثيرة على أعمال اللجنة فى الخارج بشأن إجراء المناقشات باللغة العربية والتزام أصول النحو والصرف ، ولقد عقب بعض المواطنين على هذا بأن التزام اللغة العربية يجعل المناقشات غير مفهومة أحيانا بالنسبة لهم ، لذلك فإننى أستميح السادة الزملاء الذين يلتزمون التحدث باللغة العربية — عذراً — فى أنى سأتحدث إليهم باللهجة الدارجة التى يفهمها عامة الشعب من الفلاحين والعمال .

لقد أثيرت فى هذه اللجنة مناقشات طويلة ، وأتيح لى بسبب تأخير موعد إعطائى الحق فى الكلمة الاستماع لجميع الزميلات والزملاء الذين تكلموا فى اللجنة ، ويوسعى أن أذكر ملخصاً عاماً للآراء التى قيلت فى اللجنة وقد أستطيع أن أضيف إليها بعض الآراء الجديدة .

لقد دارت مناقشات كثيرة عن « ماهية الشعب » وذكرت فى اللجنة تعريفات قانونية واجتماعية كثيرة ، وإننى أرى أن الشعب هو كل المواطنين الذين يعيشون على أرض الجمهورية ، والذين ارتبطوا بهذه الأرض على مدى السنين والأعوام .. ارتبطوا بالتاريخ والكفاح والآمال والآلام المشتركة . فقد تعرضوا طوال هذا التاريخ للمآسى والاستغلال والاستعباد والاستعمار ، والذين قاوموا الظلم والطغيان ، واستطاعوا فى خلال مراحل التاريخ كله أن ينتصروا دائماً . هذا هو الشعب فى مفهومه العام ، وهو كل إنسان يعيش على هذه الأرض ، فالشعب فى كل مرحلة من مراحله له صورة وشكل يرتبط إلى حد بعيد بالطريقة التى يعيش بها هذا الشعب .

وهناك القوى الشعبية أو قوى الشعب الوطنية ، وهى التى ينبغى أن نربطها إلى حد بعيد بطريقة الحياة التى نحاول أن نعيشها والتى نريد أن نعيشها فى مستقبل السنين وأن نربطها بالحياة الاشتراكية ، وبناء الاشتراكية ، وبناء المجتمع الاشتراكى ، فكل من يسير من الشعب فى طريق الاشتراكية فإننا نرحب به ، ولا يستطيع أحد أن يقول بأنه يخرج عن نطاق القوى الشعبية .

ولتحديد قوى الشعب الوطنية يتعين علينا أن نعيد النظر فى الماضى البعيد

والقريب ، وأن نستعرض العلاقة بين الشعب وحكامه والطبقات التي كانت تسيطر على هذا الشعب وتستغله ، وعلى أية صورة كانت تقوم هذه العلاقة .

ولعله من باب التكرار أن أتكلم عن صور الاستغلال البشعة القاسية التي تعرض لها العمال الفلاحون ، وأن أتكلم عن صور الإذلال والامتهان التي تعرض لها المثقفون في فترات كثيرة قبل الثورة ، ونحن أبناء هذا الجيل قد مرت بنا هذه الصور ، ولا بد أن هذه التجارب قد مرت بكل منا سواء كان ذلك بالنسبة لشخصه أو أحد أقربائه .

إننا نستطيع أن نحدد بسهولة الطبقات التي كانت ضد الشعب في الماضي والتي تعمل ضد الشعب في الوقت الحاضر وتقف في طريق سيره ، وأعتقد أنه لا يوجد خلاف على تحديد هذه الطبقات ، كما أننا نستطيع بسهولة أيضاً أن نخرج كل من استغل الشعب أو أذله أو تعاون مع العناصر التي استغلته أو أذلته في الماضي — نستطيع أن نخرجه خارج قوى الشعب الوطنية .

فلو أننا اتفقنا على أن الشعب هو كل من يعيش على هذه الأرض ، فإننا نكون قد اتفقنا على أن قوى الشعب الوطنية هي القوى صاحبة المصلحة في بناء الاشتراكية وفي إقامة المجتمع الاشتراكي ، صاحبة المصلحة الحقيقية التي تريد أن تساهم فعلا بجهد إيجابي في بناء الاشتراكية هذه هي القوى التي نستطيع أن نعتبرها قوى الشعب الوطنية الحقيقية .

وبالنسبة لعمليتي الفرز والعزل اللتين تحدث عنهما الكثيرون ، ففي رأيي أن مهمة اللجنة — فيما يختص بعملية الفرز — هي أن تضع قواعد وضوابط ومعايير على أساسها يمكن تحديد من هم أعداء الشعب ، وما هي قوى الشعب الوطنية ، وما هو الشعب صاحب المصلحة في الاشتراكية .

أما عملية العزل فليست من اختصاص اللجنة بل من اختصاص السلطة التنفيذية التي تتقيد بالقواعد والضوابط والمعايير التي توضع في نطاق هذه اللجنة .

هناك من يتصور أن العزل هو بمثابة موت مدني وإهدار للاعتبار الشخصي والكيان ، وقد تسرع البعض في وضع ضوابط للعزل فأوجدوا بذلك حالة من الجزع والخوف بين الناس . وكان مما قالوه إنه لابد من عزل كل السياسيين والنواب

والشيوخ القدامى ، ومما لا شك فيه أن جيلنا الحاضر هو إمتداد للأجيال الماضية التى كان فيها بعض العناصر الوطنية ، فإننى لا أستطيع أن أتنكر لجهاد آبائى وأجدادى الذين اشتركوا فى نشاط حزبى ، ولم يشتركوا فى إفساد الحياة السياسية . فإن تعميم قاعدة العزل على إطلاقها لهؤلاء بدون تحديد يسىء فعلا إلى كرامات الناس ، فينبغى أن نحدد ضوابط دقيقة لذلك وإن كنت من النادين بإساءة الظن إلى أبلغ مدى فى هذه الآونة بالعناصر التى نشك فى أنهم أعداء الشعب .

إننا بصدد إنشاء تنظيم سياسى شعبى وإذا كان بعض الناس يقولون بأنه تنظيم حزبى إلا أنه فى الواقع ليس كذلك ، وفى إمكاننا أن نشبهه بالحزب لأن الأحزاب والتنظيمات السياسية لا تفتح أبوابها على مصاريعها لكل من يريد الدخول ، فهناك معايير وشروط للانتساب إليها ، فيوضع العضو تحت الاختبار لفترة طويلة ، ثم يعتبر عضوا منتسبا لفترة أخرى ثم يقبل بعد ذلك عضوا أصيلا يساهم فى النشاط الحزبى ، ونحن لا ننادى باتباع هذه الخطوات والإجراءات ، ولكننا نريد تنظيما شعبيا يقاتل فى الاشتراكية لحماية مبادئنا وبنائنا الاشتراكى على مدى السنين .

فلا يمكن أبداً أن نأتى بأناس مشكوك فيهم ونعهد إليهم حماية هذا البناء ولو كانت نسبة هذا الشك نصفا فى المليون . وينبغى فى هذه المرحلة أن نضع معايير لهؤلاء المشكوك فيهم لأننا لو أحسنا الظن بهؤلاء الأعداء نكون بلهاء لا نقدر المصلحة ، وبوضع هذه الضوابط نبعد هؤلاء الناس .

نقطة أخرى — أود إيضاحها — وهى هل سيكون العزل على جميع المستويات فى التنظيم الشعبى ؟ أى بمعنى هل سيتناول العزل كل المواطنين دون ما نظر إلى أوضاعهم فى المجتمع . الرأى عندى أن يكون العزل مرتبطا بالمراكز القيادية فقط . وهذه المراكز القيادية تتدرج على مختلف المستويات ؟ فاللجنة التأسيسية فى القرية سيكون بها مراكز قيادية كأمين سر اللجنة وأمين الصندوق والسكرتير ، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المحافظة ومختلف المستويات .

كما ينبغى أن يشمل العزل جميع الناس الذين سنتفق جميعا على عزلهم حتى نحميهم

من الوصول إلى جميع المراكز القيادية أى حرمانهم من حق الترشيح لهذه المناصب ؛ وأود أن أوضح أن عملية العزل لن تكون أبدية كما قال لنا السيد الرئيس ، فالفرصة ستكون متاحة ومفتوحة أمام التائبين من المعزولين فمن تاب منهم وأناب بعد المرحلة الأولى سنرحب به إذا شاء أن يساير ركبنا ، وعلينا عندئذ أن نؤهلهم ونبعد عن أذهانهم القيم القديمة التى كانت سائدة ومسيطرة على عقولهم فى ظل الإستغلال والرجعية والعلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة على القهر والاستبداد .

كما أرجو أن أوضح كذلك أن العزل لن يكون وسيلة لمنع المعزولين من أسباب الحياة ، فيستطيع كل واحد منهم أن يباشر نشاطه العادى فى الحياة ، فالتاجر فى تجارته والزارع فى زراعته ، كل ذلك بشرط إبعادهم عن تولى المراكز القيادية فى الجهاز الحكومى أى أن أوجه النشاط العادية ستكون ميسورة لهم بشرط عدم الاستغلال فإذا هم أحدهم أن يستغل فعلينا أن نوقفه .

فعملية العزل بذلك تكون عملية وقائية بحتة لا تحتمل التفريط كما قال زميلنا الدكتور لطفى أبو النصر ، بحق ، وإن أدنى تفريط فى هذه الوقاية ولو بأتفه نسبة سيؤدى إلى استفحال الخطر فيما بعد .

وهناك نقطة أخرى تعرض لها بعض السادة الزملاء ، وهى المبادىء المستوردة ، وفى رأيى أن الفكر البشرى كله ملك للانسانية كلها ، كما أن التراث الإنسانى ملك للبشرية كلها ، وعلينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ، فنحن المسلمين أو المسيحيين عقائدنا متصلة بالسماء ، نرفض إذن كل عقيدة تخالف عقيدتنا التى نشأنا وربينا عليها والتى تحكم علاقاتنا فى مجتمعنا .

ولكن هناك جانب آخر هو جانب التجربة . فالتجارب الاقتصادية والتجارب العلمية والتجارب الثقافية ، كل هذا ملك للجميع ، وموقفى من تجارب العالم كله موقف الانتقاء والاختيار فلا تفرض علينا بل نختار ولكن لا نستورد عقيدة لأن لنا عقيدتنا ، وينبغى لا نخلط بين الأمرين ، العقيدة والتجارب . ففى قطاع المواصلات أو الزراعة أو الصناعة ، يتعين أن نأخذ بخلاصة ما انتهت إليه التجارب الفنية فى العالم ثم نبدأ منها وهذا الأمر يختلف عن المذاهب والعقائد السياسية والمبادىء الإلحادية

التي تسلط عليها الأضواء والتي يجب أن نحيد عنها . وينبغي إذن أن نفصل بين الأمرين : بين العقائد المستوردة والاستفادة من التجارب الإنسانية والتقدم الحضاري الذي ينبغي أن تستفيد منه كل الطبقات التي ستعمل في هذا البناء .

أعود مرة أخرى إلى عملية العزل فأقول ، والرأي النهائي في ذلك للجنة إن هناك ضوابط لعملية العزل . فالرجعيون والرأسماليون والاحتكاريون والاقطاعيون والانتهازيون وأذناب الاستعمار كل هؤلاء هم في نظري أعداء الشعب .

فالشعب عندي ، وهو صاحب المصلحة في تطبيق الاشتراكيه ، هو الطبقة العاملة : العمال ، عمال الصناعة والزراعة والفلاحون ، وحلفاؤهم من المثقفين الوطنيين الذين لم يتدنسوا في خدمة رأس المال والإقطاع والرجعية في الماضي ، ومن حلفائهم كذلك صغار التجار والملاك الوطنيين في حدود القوانين الاشتراكية والمهنيين من محامين وأطباء ومعلمين ومحاسبين ومهندسين ... الخ .

فيجب عند تمثيل هؤلاء جميعا أن نعطي أكبر قسط من التمثيل للطبقة التي سيقع على عاتقها فعلا البناء الاشتراكي .

لقد تكلم بعض الناس عن النسبة العددية وأبدوا جزعهم وضربوا لذلك مثلا برجال الجامعة الذين يصل عددهم إلى ستة آلاف ، بينما يصل عدد العمال إلى ستة ملايين عامل ، وبذلك تكون نسبه الأولين إلى الآخرين لا شيء ، والواقع كما قال الزميل حمدي الحكيم إننا نريد جيشاً يقاتل في سبيل الاشتراكية .

ولا يخفى أنه في أي تنظيم شعبي لا بد أنه سيكون هناك قرارت تحتاج إلى تصويت ، وهذه القرارات تؤثر على البناء الاشتراكي وعلى مصالح غالبية الشعب ، فينبغي لذلك عند الأخذ بالنسبة العددية مراعاة العاملين ، فتعطي الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية نسبة تضمن لها ألا يصدر أي قرار من التنظيم يكون ضد الاشتراكية أو ضد مصلحة هذه الطبقة ، كما ينبغي في الوقت نفسه ألا نضيع الخبرة أو القدرة القيادية لدى المثقفين وأساتذة الجامعات الذين هم قلة في هذا البلد .

هناك مسألة أخرى بالنسبة للعمال الزراعيين والعمال الحرفيين ، وهؤلاء جميعا لا تضمهم نقابات ، ولكن توجد تجمعات عمالية في النقابات وتجمعات للفلاحين في الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية . وأعتقد أنه بالنسبة

لتمثيل الطبقة العاملة للعمال الصناعيين من الممكن أن يكون النقابيون المنتظمون حاليا أساسا للتمثيل فى المرحلة التالية وهى مؤتمر القوى الشعبية .

وكذلك الأمر بالنسبة للفلاحين لأن المصلحة واحدة والأهداف واحدة سواء للعمال المنتظمين فى نقابات أو العمال الحرفيين .

وكذلك الحال بالنسبة للعمال الزراعيين وأعضاء الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى فإن التمثيل سيكون موجودا بالنسبة للعمال والفلاحين فى المرحلة القادمة وسيكون وسيكون تمثيلا رأسيا . أى نأخذ القطاعات المكونة للشعب وتمثلها فى أوسع نطاق ممكن ، أما التمثيل الأفقى فسوف يشمل جميع المواطنين الذين يخشى البعض عدم وتمثيلهم فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وأعتقد أن هذا التخوف فى غير محله ، لأن هذه المرحلة ليست المرحلة النهائية ، وإنما هى مرحلة تحضيرية كالتى نقوم بها الآن فى هذه القاعة .

ولقد أثيرت بعض النقاط حول ناحية التمثيل : هل تمثل قوى الشعب بالتنظيمات الموجودة حاليا أولا ؟ — قال البعض أن نأخذ التنظيمات الحالية كما هى مع تنظيمات الاتحاد القومى بعد إجراء بعض التعديلات عليها ، وأعتقد أن هذا الكلام يتناقى مع البيان السياسى الذى اصدره السيد الرئيس والذى نص على أن الانتخاب سيكون حرا مباشرا ، أى عملية انتخابات جديدة مباشرة وعلى درجة واحدة بحيث نخرج من هذه العملية بالتمثيل المطلوب فى المؤتمر . كما يعيب هذا الرأى أن مجالس إدارات النقابات المهنية فيها الكثير من العيوب التى ذكرها السادة الزملاء . أما عن النقابات العمالية فلا أعرف حتى الآن موقفها ، ومادمنا بصدد تمثيل الشعب تمثيلا حقيقيا فيتعين أن تجرى انتخابات جديدة ، و كذلك الحال بالنسبة للجمعيات التعاونية حيث يسود الفساد مجالس إدارتها كذلك ويمكن الإستعانة بالجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى وهذه الجمعيات بها تمثيل حقيقى لمجموع المنتفعين .

أما الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى فلا يمكن الاستعانة بها إذ يسيطر على مجالس إدارتها كبار الملاك وبعض الموظفين مثل مدرسى المرحلة الابتدائية المقيمين فى القرى ، ولهم صفتان ، إذ يمارسون الزراعة إلى جانب قيامهم بالتدريس . وفى الأيام

الأخيرة كانت هناك محاولات لإصلاح الوضع ، فلو نفذت القواعد التى سمعنا عنها لأدت إلى إصلاح الحال وهى تضمن أن تكون غالبية مجالس الإدارات لصغار الملاك ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة ويكون أمام صغار الملاك فرص متعددة للدخول فى مجالس إدارات هذه الجمعيات ، فالمرشح الذى لا ينجح فى المرحلة الأولى يدخل الانتخابات للمرة الثانية مع المرشحين ممن يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، فإذا سقط فى المرة الثانية يعاد الانتخاب بينه وبين المرشحين من الموظفين ، وبذلك يضمن حصوله على أغلبية ، وهذه عملية طيبه بالنسبة لمجالس الإدارات لو طبقت لأمكن إيجاد أغلبية فى مجالس الإدارات لصغار الملاك .

والواقع أن الاتحادات التعاونية كانت مسيطرة على مجالس الادارات وتتبادل معها المنفعة ، فمثلا فى قريتنا توجد جمعية تعاونية سكرتيرها مدرس وفى الوقت نفسه يزرع أرضه ، فله بذلك صفتان فهو عضو على أساس الحيازة ، وكان يقوم بالبيع والشراء باسم الجمعية فيتسلم الكيماوى والكسب والتقاوى من بنك التسليف لتوصيلها للفلاحين ، وكان يبيع الكسب فى الجمعية بزيادة مليم فى الكيلة ، وبذلك يحصل على مبلغ ٣٧ جنيها فى النقلة الواحدة ، كما كان يحصل على الكيماوى لحيازات وهمية ثم يبيعه فى المركز قبل أن يصل إلى القرية ، ومن هذا كله يبدو أن الجمعيات التعاونية تحتاج إلى ضبط ووعى وسيطرة كاملة على مجالس إدارتها لاستعادة ثقة الفلاحين بها .

فالتعاون ركن أساسى من الأركان الثلاثة لاشتراكيتنا ، فإذا فرطنا فيه أو تهاونا نكون قد هدمنا ما نريد أن نبنيه .

أعود مرة أخرى إلى الكلام عن الشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى بناء الاشتراكية وهنا أستعير تشبيها عسكريا ، فالطبقة العاملة صاحبة المصلحة فى الاشتراكية هى المشاة فى جيش الاشتراكية ، وهى التى تكون غالبية الجيش ، أما بقية الطبقات الأخرى الحليفة فأسلحة معاونة كالمدفعية والطيران المهندسين وغيرهم .

وواجب كل هذه الأسلحة أن تمهد الطريق وتيسر للجيش تحقيق أهدافه ، ولكن لا ينبغى لها أن تطغى عليه أو تعوق سيره أبدا . وأعتقد ان هذا المثل يمثل الواقع بالنسبة للمرحلة القادمة .

ولقد تعرض بعض الزملاء لنقطة روح الخلق والثقة بالنفس لدى الشعب ، وشعبنا فعلا شعب قوى خلاق بدليل أنه احتفظ بمقوماته طوال هذه السنوات ، وبدليل أنه بعد هذه الآلاف من السنين مازال محتفظا بمعدنه ويستطيع أن يدخل الكثير من المعارك وينتصر ، إنه شعب صابر مثابر أصيل .

قطعا لو أخذنا هذه الأصول — الجوهر — الموجودة فى بناء الشعب وأعطينا الناس ثقة بأنفسهم لرأينا العجب من القوة التى تحقق الاشتراكية إلى أقصى مدى ، ورأيى أن ننمى هذه الروح فى الناس ، وهذه التنمية لا تكون إلا بالثقافة والتربية الاشتراكية ، لابد أن تكون الثقافة والتربية الاشتراكية هى الأساس لهذه التنمية ، إذا كنت أبنى جيلا فينبغى لكى أحيه أن أبنيه فى حدود المبادىء والقيم والمثل الجديدة لتسود مرحلة بناء الاشتراكية الحالية والمراحل المستقبلة .

ولا يجوز أبدا أن أربيه على نفس المناهج والبرامج القديمة ، لذلك يجب أن نعيد النظر فى هذه المناهج والبرامج من جديد .

أجهزة الثقافة عندنا ينبغى فعلا أن تعطى للشعب على أوسع نطاق ، فنحن عندنا القدرة الشرائية للكتب قليلة ، بمعنى أن عدد الذين يشترون الكتب قليل ونسبة الذين يذهبون إلى دور السينما قليلة ومركزة فى المدن ، عندنا وسائل ثقافة أخرى كالإذاعة والصحف — والصحف تصل إلى القرى بقلة ، وهى وإن كان يتبادل قراءتها عدة أفراد ، لكنه يجب التوسع فى نشرها لكى تتخذ وسيلة من وسائل الثقافة ، لأن وسائل الثقافة مركزة دائما فى المدن وهذا يعنى أن الناس الذين يقيمون فى المدن وحياتهم مرفهة تجد جميع الخدمات ميسرة لهم وتعطى لهم وهذا نوع من المحاباة فنحن نحابى المدينة على حساب القرية .

فبينما نجد دور السينما مركزة فى المدينة وكذلك المسارح والكتب أيضاً لا نجد فى القرية إلا الإذاعة لأن طريقها طريق الهواء ومن الجائز أن تصل الصحف ، أما المسارح فلا تنتقل ، ولذا ينبغى أن ينتقل المسرح إلى الريف فتنتقل سيارات المسرح المتنقل وسيارات السينما المتنقلة إلى مناطق تجمع أى أن تكون فى كل خمس أو عشر قرى قرية تكون مركزاً للتجمع ، وأظن أن الوحدات المجمعة تقوم بهذا العمل

الآن وفى الإمكان أن تكون هذه الواحدت مراكز إشعاع فى كل منطقة وبذلك تتاح الفرصة لنشر الثقافة والخدمات الثقافية لجميع المواطنين وعن هذا الطريق نصل مثلا إلى جميع أفراد الشعب ونرتبط فعلا بكل الشعب .

يتكلم بعض الناس عن الاشتراكية فيقولون إن الاشتراكية ليس فيها حافز ، ففى ظل الرأسمالية كان صاحب العمل وراء العامل يدفعه ويحرضه ويحمسه على العمل باستمرار ويزيد من سرعة الماكينات .

وفى الريف نجد الخولى وراء العمال الزراعيين ، ولكن بعد أن انتقلت البلد إلى تطبيق الاشتراكية لم يعد للرأسمالى والخولى اى نشاط وراء العمال فما الذى يدفعه ويحرضه على العمل ؟ الثقافة والتربية الاشتراكية هى التى تدفعه ، فإذا لم يعرف كل فرد ما هى المصلحة العامة فلن نصل إلى نتيجة ، لذلك يجب ان يتفهم كل مواطن معنى المصلحة العامة ، وإذا كانت القيم القديمة ما زالت فى ذهنه فيجب ان نسعى إليه ونفهمه القيم الجديدة .

فمثلا سائقو الأوتوبيس والعمال الذين كانوا يعملون عند اصحاب الالتزام فى الماضى امثال الأسيوطى وعلى صالح وغيرهما يجب ان يفهموا ان المصانع والمرافق العامة قد اصبحت ملكا للشعب كله ، بمعنى ان هذه المرافق والمصانع اصبحت ملكية مباشرة لهم جميعا ، وانهم اصحابها ولذا يجب عليهم حمايتها وصيانتها وزيادة إنتاجها ، كما ينبغى ان يعرفوا أنهم فى خدمة الشعب ، وان الأمر لم يصبح كالماضى حيث كان يعمل الفرد للحصول على حقه فقط من صاحب العمل ، لكنه الآن يحصل على حقه فى مقابل الخدمة التى يؤديها للجميع او الشعب ، وكما قال الرئيس فى إحدى خطبه إن السائق الذى لا يقف على المحطة او لا ينتظر الركاب هو قطعا بعيد عن فهم الخلق الاشتراكى والسلوك الاشتراكى والعلاقات الاشتراكية التى تسود المجتمع الاشتراكى الجديد . والآن قد أصبح هذا السائق مستخدما وعاملا عند الشعب كله وهو صاحب الأوتوبيس الذى يقوده ، فينبغى عليه أن يقف ويخدم الراكب بصدر رحب ، كذلك يجب أن يفهم الناس الأوضاع الجديدة خصوصا هؤلاء الذين كانوا يهملون صيانة الآلات والسيارات ويهملون بطريق غير مباشر فى صيانة المرافق العامة والذين يخربون الحدائق ويسرقون الحجارة من القناطر والأتربة من الجسور وهى

كلها ملكية عامة . فالأوضاع القديمة انتهت ولم تعد هناك ملكية استغلالية بل أصبحنا كلنا متضامنين وهدفنا أن نخدم بعضنا البعض ونتعاون على دفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ورفع مستوى المعيشة ولا يمكن أن نصل إلى هذا عن طريق التراخى فى العمل أو الإهمال فى المحافظة على الأموال العامة بل يجب أن نغير مفهومنا فى هذه الأمور ، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق التربية الاشتراكية والثقافة الإشتراكية .

تكلم بعض الزملاء عن القدوة فى التربية الاشتراكية ذلك لأنها أهم شىء فى التطبيق الاشتراكى. فالمسألة التى تهمنى هى المقياس الذى أقيس عليه صدق ما يقوله الناس وجديته ، فعندنا يقولون إننا نطبق الاشتراكية ثم تجد أن مدير إحدى المؤسسات العامة أو المفوض منعزل عن العمال وعنده ثلاثة أو أربعة من السكرتيرين ويضع المصابيح الحمراء على بابه ولا يستطيع أن يقابله أحد لأنه يحيط نفسه بالمظهر الذى يعرف بالبيروقراطية إذ يعطى نفسه صفة فوق صفة الآخرين — مثل هذا الشخص لا يمكنه أن يتصل بالعمال أو رؤسائهم ولا يستطيع أن يفتش على المصنع ليتعرف على سير العمل ، ولذلك يجب أن يكون هناك تجاوب واشتراكية فى العمل وإلا عاد الضرر على الإنتاج والمجتمع وعلى الدولة ومثل هذا المدير الذى ينعزل تتكون حوله مجموعة من الأشخاص تنقل له الصورة من وجهة نظرها ومن ناحية مصلحتها لتحقق مصالحها الشخصية — والأمثلة كثيرة ويعرفها من يعملون فى الشركات ، وهذه المجموعة تسمى بالانتهازيين الذين يحاولون الاتصال بالمدير بكل الوسائل التى تصل إلى حد الإسفاف أحيانا . ومن هذا الطريق يتدرجون حتى يصبحوا من الحاشية ويصبح لكل منهم تأثير قوى على المدير فيما يتخذه من قرارات نظراً للصورة غير الحقيقية التى تعطى له عن العمل ، هذا بالإضافة إلى أن الشخص الانتهازى يتقرب إلى المدير بالدس على هذا وذاك ، فتكون الثقة بين المدير ومن يعملون معه مشوهة مما ينعكس أثره على العمل والإنتاج .

لذلك فاننى أدعو المديرين والمفوضين وجميع من أوكل إليهم إدارة المؤسسات العامة بعد التأميم ألا ينعزلوا إطلاقا عن العاملين فى المصانع والموظفين ، وأعتقد أن التشريع الثورى الذى صدر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ الخاص باشراك العمال والموظفين

فى مجالس إدارة هـذه الشركات والمؤسسـات سيطبق قريبا وسيمارس العمال والموظفون فعلا واجبهم القدسى فى الاشتراك فى إدارة العمل وتوجيهه الوجهة الصحيحة كما يجب أن يكون هناك تعاون بين الجميع لدفع عجلة الانتاج إلى الأمام . .

أنتقل إلى الـكلام عن التقشف . ما من بلد بنى اشتراكيته من غير تقشف . قال بعض الزملاء إن المديرين يتبارون فى اقتناء السيارات الفارهة، بل إن لدى البعض منهم أكثر من سيارة ، فمثل هذا العمل يفقد ثقة الأفراد فى الاشتراكية ، ولذلك ينبغى أن نغير هذا التفـكير خصوصا ولدينا الآن مصنع للسيارات الصغيرة « نصر ١١٠٠ » وهذه يمـكن أن تحل محل السيارات الـكبيرة ، وبهذا الصدد أرى أن يصدر قرار يلزم المديرين على الإطلاق باستعمال هذه السيارات وبذلك نعطى صورة عملية للتقشف والبعد عن البذخ ، ونـكون متعاونين فعلا فى سبيل بناء المجتمع الاشتراكى .

أنتقل إلى الـكلام عن التنظيم الشعبى ، وفى رأيى أنه ليس من المفروض أن يكون جميع المواطنين أعضاء فى التنظيم السياسى . وهذه نقطة جديرة بالاعتبار بخلاف ما كان عليه الأمر فى تجربة الاتحاد القومى حيث نص الدستور المؤقت على أن المواطنين جميعاً يكونون الاتحاد القومى ..والاتحاد القومى يعمل لحث الجمهور على بناء الوطن .

فالذى أقصده من التنظيم الشعبى هو الجهاز أو المنظمة التى تتكون وتأخذ شكلا تنظيميا معينا حتى تعبر عن آراء ومصالح جميع المواطنين الذين يكونون الاتحاد القومى بحكم الدستور ، وفى رأيى أن التنظيم الشعبى المنظم الذى هو عبارة عن لجان وقيادات على مختلف المستويات ليس من الضرورى أن ينتظم فيها جميع أفراد الشعب ، وعلى هذا الأساس يلزم فى كل مرحلة النظر فيمن يدخل التنظيم الشعبى ، فإذا كان من المصلحة فى هذه المرحلة أن نقصر التنظيم على فئة معينة ، فأرى أنه من الطبيعى جداً أن نلتزم بهذا .

هناك نقطة أخرى تتعلق بتمثيل المرأة فى هذا التنظيم . ولقد أثيرت هذه المسألة على أساس أن المرأة تمثل أكثر من ٥٠٪ من الناحية العددية من الشعب اى ان نصف البلد من السيدات ، فمنهن من يعمل فى مختلف القطاعات ، كما ان هناك

سيدات ربات أسرف بيوتهن ، ولذلك فإن تمثيل المرأة له اسلوبان ، إذ ان المرأة تمثل من داخل المنظمات والتجمعات الموجودة حاليا على اساس انها مشتركة فيها ، أعنى مثلا أن المرأة الريفية صاحبة مصلحة فى التمثيل وهى ممثلة فعلا فى الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق تمثيل الفلاحين المشتركين فى تلك الجمعيات ، كما أن تمثيل المرأة العاملة يكون عن طريق النقابات العمالية ، والمرأة المثقفة تمثل عن طريق النقابات المشتركة فيها ، أما قطاع ربات البيوت فيمكن أن يطبق عليه نفس القاعدة بالنسبة للعمال الزراعيين والحرفيين ، أو عن طريق النقابات والجمعيات التعاونية فى هذه المرحلة . وأؤكد للمرة الثانية أن المرحلة المقبلة ليست هى المرحلة النهائية فى التنظيم الشعبى والمهم أن نضمن لها التمثيل .

انتقل إلى نقطة اخرى ، نحن من تجار بنا بعد الاستقلال — كما قال السيد الرئيس — نعتبر فى مرحلة تثبيت الاستقلال ، وإنى أطالب الآن ان نعتبر المرحلة القادمة هى مرحلة تثبيت الاشتراكية ، فلقد حصلنا فى هذه السنوات على مكاسب لم نكن نحلم بها ابداً ، والقوانين الثورية التى صدرت فى ٢٢يوليو سنة ١٩٦١ تعتبر قمة بالنسبة لآمالنا فى الماضى ، واعتقد انها مرحلة متقدمة إلى الأمام كثيراً جدا ، وكما اعتقد انه إذا لم تقض فترة طويلة تثبت فيها هذه المكاسب وتعمق جذورها ، فستكون المرحلة القادمة خطيرة جدا نظرا للعوامل الداخلية والخارجية المحيطة ببلادنا والتى تتعرض لها تجربتنا سواء فى المنطقة العربية اوفى داخل افريقيا ، او فى المنطقة الأفريقية الآسيوية او فى امريكا اللاتينية إذ أن صداها قد انتقل فعلا إليها وبذلك يكون قد اتسع نطاق تجربتنا ، ويجب فى هذه الحالة ان نكون حريصين اشد الحرص على انجاح هذه التجربة لمصلحتنا اولا ولمصلحة القدوة وضرب المثل امام الشعوب الأخرى التى تحررت واستقلت حديثا :

تساءل بعض الناس بعد صدور القوانين الاشتراكية الأخيرة عما إذا كانت هذه هى آخر خطوة سنقف عندها او اننا سنسير إلى آخر الشوط . وإنى أعتقد ان العدل ليس له نهاية إطلاقا . لكن السيد الرئيس أعطانا ضوابط موجودة إذ قال « إن اشتراكيتنا تعترف بالملكية غير المستغلة » والفلاح الذى يملك ثلاثة افدنة ويساوره

القلق على بقاء ملكيته ، استطيع ان اطمئنه من هذا المكان ، واقول له إنه لو امكن زيادة هذه الملكية لزدناها حتى يكون لديه مقدرة اكبر على الإنتاج ورفع مستوى معيشته ، فليس هدف الاشتراكية تجريد الناس من ملكيتهم إنما الهدف هو منع الاستغلال ، وفى اعتقادى ان القوانين الاشتراكية التى صدرت كافية الآن وينبغى ان ينصرف تفكيرنا كله إلى تثبيت مكاسبنا وإحلال الثقة وروح الاستقرار عند الأفراد فالمشاهد الآن ان الناس يحتفظون بأموالهم فى بيوتهم (تحت البلاط) ولا يستغلونها فى شراء ارض او إقامة المبانى كما كان الحال من قبل ، وهؤلاء يجب ان نوفر لهم الثقة والاستقرار ولن تتوافر هذه الثقة فى اشتراكيتنا إلا بإعطاء فترة استقرار لا تقل عن خمس سنوات لنستطيع ان نطبق خلالها هذه النظم ونتكشف العيوب ونعمل على إصلاحها وتداركها .

ينبغى ان يطمئن المواطنون خصوصاً اصحاب المصلحة فى الاشتراكية إلى انه لا توجد ، كما يقول البعض تطورات متطرفة ، وان الدولة فى طريق الشيوعية ، وان المواد الغذائيه ستصرف بالبطاقات إلى آخر هذه الإشاعات الخبيثة وخاصة فى الريف وفى الأوساط العمالية . يجب ان يطمئن الناس إلى ان هناك مرحلة تثبيت للاشتراكية ومرحلة تثبيت للمكاسب الاشتراكية ، وهذه المرحلة فى اعتقادى لا يجب ان تقل عن خمس سنوات ولا اقول سنة او سنتين .

هذا ما أردت ان اقوله ، واشكركم على حسن استماعكم والسلام .

السيد يوسف على — جاء فى كلمة الأستاذ الحناوى أنه قال . إن المتكلم يرتبط بمصالحه الشخصية ، وأخشى لو أطلق هذا المبدأ أن يتحول الكلام إلى شكاوى شخصية ، أو طائفية ، قد تبعدنا عن الغرض الذى اجتمعنا من أجله .

المسألة الثانية ، أن سيادته قال — وكان كريماً مع أعداء الشعب — ألا نصل بهم إلى المراكز القيادية فى اللجان التأسيسية فى القرية أو المحافظة ، وإنى أعتقد أن هذه اللجان هى فصائل أو كتائب جيشنا الاشتراكى القومى ، فأعداء الشعب (شرك) غير لا تقين ولا يؤخذ غير اللائق ضابطا أو عسكريا .

ثم قال سيادته ولعله تأثر بكلام غيره ممن أكثروا الكلام حول الانتخاب المباشر والانتخاب المباشر عبارة جميلة براقة ، ولكنها تجرنا إلى ترويج سوق سماسرة الانتخاب الذين أعتقد أنهم موجودون هنا ، كما أنهم موجودون فى سوريا ؛ وفى مرحلتنا هذه لا نريد إنتخابات بقدر ما نريد جواهرجيا يميز الجوهر الأصيل من الصناعى ، لا سيما وأن الجواهر الصناعية تكون دائماً أكثر بريقا من الجواهر الأصيلة ، نحن محتاجون لتكوين المؤتمر القادم إلى جواهرجى ينتقى الطيب ، وإلى صراف ماهر يبعد العملة المزيفة .

ولقد سمعت كلاما عن التقشف وذكرت مسألة السيارات وهذا أمر لا يعجبنى ؛ لأن معناه مالدينا أن نعدم من السيارات ، ونحضر غيرها ، وهذا يكلفنا الكثير . ويذكرنى هذا بما فعله وزير أشغال سابق أمر بتحطيم جميع الأطباق فى إحدى البواخر لأن أسم الوزارة كان مكتوبا عليها باللغة الإنجليزية ، وأمر بشراء أطباق يكتب عليها اسم الوزارة باللغة العربية . هذه الأطباق صنعت فى الخارج ودفع ثمنها لشركة فى الخارج .

الموضوع الأخير هو أنه لم يعجبنى تخصيص أناس للاتحاد القوى لأن هذا يضفى عليه شكلا جزبيا ، وكفانا أحزابا ، فكلنا جيش وطنى واتحاد وطنى تحت راية الرئيس جمال عبد الناصر :

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : قال الأستاذ الحناوى إننا فى هذه الفترة من حياتنا الثورية لا بد أن نسىء الظن بأعدائنا ، حتى من نشك فيهم ولو النصف فى المليون ، وإنى أذكره بقول الله تعالى « إن بعض الظن إثم » كما تكلم الأستاذ الحناوى عن المداوة بالإلحاق . ومن قبل ذكر أحد الأساتذة أنه يميل إلى التجنيب حتى الطبقة الثالثة ، وإنى أذكره بقوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

وذكر السيد أحمد بهاء الدين أنى كنت ضد عزل فئات من الشعب ، وإنى الآن حين أطالب الرئيس جمال بأن يصنعها ثورة اشتراكية شبيهة بالثورة السياسية التى قامت فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، أكون قد عزلت الشعب ، سامحه الله : كأن الرئيس ليس من الشعب . فهل إذا ذهبنا لكبير الأسرة وقلنا له إننا نكتفى بهذا ونريد خطوة

حاسمة نكون قد عزلنا الشعب ؟ فمن يكون جمال إذا لم يكن كبير هذه الاسرة التى نسميها الشعب . أما أننى ضد العزل فليس كما فهم الأخ عبدالعزيز مصطفى ، فقد قلت من اليوم الأول بوجوب أن يؤخذ الخونة ولو كانوا بين أستار الكعبة . ولكن بعد هذا لا يمكن أن يؤخذ أحد إلا ببينة ، فقياس سوء النية وحسنها عند الله ، والقياس بالكلام ليس مقياسا وكذلك مقياس من مسته القوانين الثورية .

السيد كمال الدين الحناوى — لى تعليق بسيط جداً على ما أثاره الزميل يوسف على معلقا على كلمتى ، فأنا لا أطالب بإعدام السيارات الموجودة فوراً إنما أقول إن لدينا مصنعا للسيارات سينتج هذا العام ، وأرى أن نضع نظاما موحدا لاستخدام العربات كمظهر من مظاهر تأكيد الثقة عند الناس ، وأنا لا أقول بإعدام العربات الموجودة واستبدال أخرى بها من الخارج بل أقول بإستخدام السيارات الاقتصادية ، وتكون قد أعطينا القدوة والمثل . فالعملية ليست عملية دعاية .

ولقد تكلم الأخ عبد العزيز مصطفى عن العمال فى المؤسسات العامة وحق تمثيلهم فى مجلس الإدارة ، وأنا لا أعرف ظروف هذه المؤسسات إنما يمكن بوسيلة أو بأخرى أن يشترك العمال فى عمال الشركة كأن يعقد مدير الشركة اجتماعات دورية يجتمع فيها بالعمال ورؤسائهم ليتعرف على آرائهم فى وضوح ، يمكن أيضاً أن تشكل لجان نقابية فى المصنع ، وبذلك يكون العمال عالمين بالصورة الجارية فى المصنع وملمين بكل ما يدور فيه .

ولقد تناولت الدكتورة عائشة عبد الرحمن موضوع إساءة الظن ، وإذا كنت قد طالبت بها فذلك من باب الوقاية فقط ، ولم أقل بتجريم الناس ، لأنه لا توجد مادة فى القانون تحدد من هو الرجعى ، كما أن الرجعية لا تمثل جريمة متكاملة الأركان ، ومن ثم فإننى لا أستطيع أن أقدمه للقضاء ، إنما هو وضع وموقف سياسى معين والطريقة المثلى هى وضع معايير موضوعية يتفق عليها وتكون بمثابة إجراء وقائى للشعب لتأمين مكاسبه التى حصل عليها .

إننى أطالب بإساءة الظن الذى يؤدى إلى الإستبعاد من المراكز القيادية وأعتقد

أننا لا نكون فى ذلك مبالغين على الإطلاق ، كما أن القرآن الكريم يؤيدنا فى هذا التصرف إذ يقول الله تعالى فى سورة البقرة . « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم ، ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين . يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ، فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون » صدق الله العظيم.

فإذا كان ذلك هو موقف القرآن من أولئك الذين يظهرون غير ما يبطنون ، ويحملون الشعارات التى لا يؤمنون بها ، فالواجب إذن أن نأخذ القدوة من القرآن ، فإساءة الظن عصمة ، فهل من المصلحة أن أحسن الظن وتكون النتيجة وبالا على أو أن نسىء الظن من بادىء الأمر لنكون فى منأى من الخطر ، إن العقل والمنطق يدعوان إلى إساءة الظن .

أنتقل بعد ذلك إلى موضوع الجوائز التقديرية الذى أثارته الدكتورة عائشة عبد الرحمن . فأقول إن الدولة تقوم بمنح جوائز مالية للعلماء بجانب الجوائز التى تعطى للفنانين الموجودين فى القطاعات المختلفة ، وقد منح المجلس الأعلى للعلوم والآداب جوائز تقديرية للعلماء فى عيد العلم بلغت ٧٥٠٠ جنيه ، وأظن أن مبدأ الجائزة المالية لا يصح الاعتراض عليه مادام الأمر غير مقصور على الفنانين وحدهم صحيح أن المبلغ ضخم فى مجموعة ولكنه لا يصرف لفنانين فقط بل إنه يصرف لفئات تعمل فى الإنتاج ، والتصوير ، والمكياج ، وهذا من باب إثارة الحوافز والتشجيع كما قال الأخ توفيق البكرى ، والفنانة أجيرة تأخذ أجرا نظير العمل ، والمنتج يكافأ حتى يخرج للناس كل ما عنده من إنتاج رائع . ونحن نعلم أهمية وسائل الأعلام بالنسبة لتثقيف الشعب ، ولذلك فأنا لا أوافق الدكتورة عائشة عبد الرحمن فيما ذهبت إليه فى موضوع الجوائز ما دام انه مبدأ مفيد وعام ، وشكراً .

الدكتورة حكمت أبو زيد : أريد أن ألفت النظر إلى شىء هام هو أن المجتمع الاشتراكى ذو صفة مميزة وهى أن يعمل كل فرد فيه العمل الصالح أو العمل الذى يليق به . نستنتج من ذلك أن هنالك نوعين من العمل ، الإنتاج المادى والانتاج المعنوى

فالإنتاج المنوى لا يقل أثراً عن الإنتاج المادى ولذلك فإننا إذا كنا قد طالبنا بنسبة معينة للمرأة فليست على أساس العدد الجنسى إطلاقا . ليس هناك مجتمع نساء أو مجتمع رجال فالمجتمع الاشتراكى قوامه النساء والرجال على السواء ، وليس لفئة دون أخرى بل هو مجتمع عام يعمل فيه الكل لمصلحة الوطن ولتحقيق الغرض الأسمى الذى نبنى عليه المبادىء الاشتراكية ، وتحقيق الأهداف الديمقراطية .

إن المرأة فى الواقع هى التى تقوم بهذا الإنتاج المنوى فهى التى تربى النشء وتثبت دعائم الاشتراكية .

ولقد ذكر السيد كمال الحناوى أن المرأة ممثلة فى النقابات ، وأقول إننا لانريد التمثيل لمجرد التمثيل ولا للدفاع عن مصلحة ماديه . فكلنا يعرف أن كل رجل من الممثلين فى أى قطاع من القطاعات سيدافع عن مصلحة المرأة وعن ربة البيت .

ولا أشك مطلقا أننا حينما طالبنا أن نضع المرأة فى الصورة فلكى تكون قائدة ولكى تتعلم فعلا أصول القيادة ولكى تربى النشء على الشعور بالمسئولية وتحمل العبء الذى ينتظرهم فى المجتمع عند مايخرجون إلى الحياة العامة .

فالأسرة المفككة التى لاتعرف معنى التعاون والديمقراطية لايمكن أن تنشىء جيلا صالحا على الاطلاق والمسألة ليست مسألة تمثيل عددى أو جنسى . إننا نريد أن تصل المرأة إلى مركز القيادة حقا حتى تستطيع فعلا أن تقوم بتثبيت المبادىء مبادىء الاشتراكية التى تكلم عنها الأستاذ كمال الدين الحناوى وهى التى تستطيع التقشف حتى ولو كان « ربط الحزام على البطون » وإذا لم تستطع المرأة أن تثبت هذا المبدأ فلا أظن أن رجلا يستطيع أن يقوم به فى المنزل ، وشكراً .

السيدة زاهية مرزوق — السيد الأمين العام ، إخوانى ، أخواتى : لقد حاولت أن أختصر فى كلمتى هذه فراجعتها عدة مرات ، وتعمدت أن أحذف ماتكرر من آراء وأرجو المعذرة إذا كنتم تلاحظون عند القاء هذه الكلمة أن بها شيئاً من التكرار .

إننى سألمس بعض النقاط لمسا خفيفاً ، لأنى أعتقد أنها نقاط قد أثارت كثيراً من المناقشات ، وبحثت بحثا يتيح للجنة التى ستعد القرارات أن يكون لديها المبادىء الأساسية لهذا الموضوع .

ولكني أرى أن أشير إلى كلمة الاشتراكية ، لقد تحدثنا عن الاشتراكية من الناحية العلمية ، وهذه الكلمة ليست غريبة علينا نحن الشعب المصرى ، فهى مبدأ اعتنقناه ومارسناه نحن الشعب فى بساطة ويسر، إن الاشتراكية سجية من سجايانا ، وهى ظاهرة واضحة فى أفراحنا وأحزاننا ، وفى تقاليدنا وعاداتنا التى يجب ألا نتخلى عنها لأنها جزء من طبيعتنا ، وليس يسوؤنا إلا العادات الدخيلة علينا التى تفتت الأسر وتدخل الأنانية بيننا فينسى الأخ أخاه والابن أباه .

وكم من أسر طبقت الاشتراكية الحقة فى تضامن بين أفرادها لعلاج مريضها أو لتعليم أطفالها أو لفك أزمة مالية بينها ، فإذا دعونا للاشتراكية فإننا سنجد البذرة الأولى مغروسة ولكنها تحتاج إلى عناية ورعاية لتترعرع وتنشر ظلالها .

ولذلك يجب أن نحدد مفاهيم الاشتراكية العربية المنبثقة من الشعب ونبسطها لتكون سهلة الفهم والاستيعاب ، حتى إذا ما بشرنا بها ودعونا إليها كانت الدعوة صادقة واضحة لا غبار عليها .

دعونى أنتقل إلى نقطة أخرى لها أهمية كبرى فى موضوعنا هذا ألا وهى : من الذى سيتولى نشر هذه الاشتراكية ؟ وأين هم القادة الذين يجب أن نعدهم الإعداد الكامل ليقوموا بهذه الرسالة . إننا يجب أن نفكر تفكيراً سريعاً فى إعداد المبشرين الذين سيقومون بنشر الدعوة وتفهيم الشعب اشتراكيتنا العربية .

ولا يغيب علينا الدور الذى يجب أن تلعبه الأسرة فى نشر مبادىء الاشتراكية وتزويد أطفالها بلبانها عمليا لا بالحديث والتحدث بل بالأمثلة اليومية الحية التى ترسب فى أعماقهم ويمارسونها لاشعوريا ، وبهذا نكون قد وطدنا دعائم الاشتراكية فى جيل الغد .

أنتقل إلى نقطة أخرى وأبدأها بالتساؤل من هم أعداء الشعب ؟

لقد تحدث إخواننا من قبلى وحددوا من هم أعداء الشعب ، وذكروا الانتهازيين وعملاء الاستعمار والرجعيين والإقطاعيين وأصحاب رءوس الأموال والمستغلين . وإنى أتوسع فى هذه الدائرة وأذكر أن عدو الشعب هو الشخص الذى لا يؤمن بوطنه ،

عدو الشعب هو الشخص الذى يسىء إلى الطفولة ويستغلها لمآربه الخاصة . عدو الشعب هو الذى يعيث فساداً ويقود الشباب إلى الانحراف والإنحلال ، عدو الشعب هو الذى يستغل مال الفقير عن طريق التظاهر بالتقوى والبر والخير ، عدو الشعب هو الفرد الذى لايؤمن برسالته ولا يؤدى عمله بأمانة وإخلاص ، ويستغل لنفسه مرتبا لايستحقه ، عدو الشعب هو الشخص الذى يهمل فى حقوق المواطنين ويقصر فى أداء واجبه .

إن هؤلاء جميعاً يجب أن يضافوا إلى القائمة السابقة . ويجب علينا أن نعزل جميع هذه العناصر من مراكز القيادة ولا نمكنها من الاندماج مع القوى الشعبية للنشاط الإيجابى .

أما كيفية عزلهم فإن الاداة الحاكمة كفيلة بهذا .

ثم أنتقل بعد ذلك إلى التساؤل عما هى القوى الشعبية ؟

لقد استمعنا ، أيها الإخوة ، إلى آراء كثيرة فيما طرح علينا من مناقشات فى الجلسات السابقة وتساءلنا جميعاً وحصلنا على إجابات مختلفة .

ولكننى رأيت قبل أن أتحدث إليكم أن أستطلع رأى الشعب فى قطاعاته المختلفة وإنى حين أسرد عليكم حديثى هذا أعترف بأن الفضل فيه للشعب نفسه فهو صاحب الوحى فيما سأقوله لكم اليوم عند سؤالى : ما هى القوى الشعبية ؟ اسمحوا لى أن ألخص الإجابات التى وصلت إليها من سؤالى هذا ، وهى إجابات بعضها تلقائى بسيط وبعضها أحاطه التفكير والوعى ، ومن هذه التعاريف نجد أن القوى الشعبية تتكون من :

(١) الشخص الذى يحتاج للاشتراكية وتخدمه ، وهو من يبيت جائعاً أولا يجد الغطاء والكساء .

(٢) كل فرد له مورد رزق من عمله .

(٣) كل فرد يتقى الله بينه وبين نفسه وفى معاملته للناس .

(٤) من لا تشوبه الشبهات فى خلقه وسيره .

(٥) الشخص المؤمن بربه وبوطنه .

(٦) الشخص الذى لم تصدر ضده أحكام لها مساس بالشرف والأمانة .

(٧) الشخص الذى يتمتع بقدر من الثقافة .

(٨) كل فرد يتمتع بقواه العقلية .

ولذلك فعندما نضع تعريفاً للقوى الشعبية يجب أن نذكر تعريف الشعب نفسه لهذه القوى .

أتطرق بعد ذلك إلى الكلام عن كيفية تمثيل هذه القوى الشعبية .

لقد تحدث إخوانى من قبلى عن المنظمات المختلفة الموجودة فى البيئة ، واختار بعضهم منظمات بالذات لتكون أساساً للتكوين الشعبى للقوى الشعبية ، كما اختار الآخرون منظمات أخرى لتكون أساساً لذلك .

وما دمنا بصدد المنظمات التى تمثل القوى الشعبية ، فدعونى أذكر بعضا من هذه المنظمات كمصدر من مصادر التمثيل الشعبى .

(أولا) المنظمات التعاونية :

وحينما أتكلم عن التعاون اعذرونى إذا كنت أقول لكم اليوم إن الحركة التعاونية ما تزال مفتقرة إلى أن يمثل الشعب فيها تمثيلا صحيحاً ، لأن المنظمات التعاونية لا تمثل القوى الشعبية فى وضعها الراهن . فالتعاون ليس منظمات ، بل هو أولا وأخيراً إيمان وأمانة ، فإذا توفر هذان العنصران تحققت للتعاون رسالته . أما إذا لم تتوفر الأمانة والإيمان فان التعاون سيبقى منظمات للبيع والشراء فقط ، ولن يكون وسيلة لحماية الأفراد . والجماعات الفقيرة من الاحتكار والوسطاء .

إذا أحصينا الجمعيات التعاونية ألفيناها ٤٢٤٠ جمعية وعدد أعضائها مليون عضو فإذا فرضنا أن العضو يمثل أسرة متوسط أفرادها خمسة أفراد يكون المجموع خمسة ملايين .

وإذا فرضنا أن عدد السكان فى الريف ١٩ مليونا وأن عدد الجمعيات التعاونية فى القطاع الريفى ٣٩٠٠ جمعية وعدد أعضاء الجمعيات التعاونية فى هذا القطاع تسعمائة

ألف عضو وأن العضو يمثل أسرة متوسط أفرادها يكون خمسة يكون المجموع ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ شخص أى أن ٢٤٪ من مجموع السكان الريفيين تضمهم منظمات تعاونية ، فكأن ٧٦٪ من مجموع السكان الريفيين غير منضمين إلى منظمات تعاونية

وإذن فالمنظمات التعاونية لا تمثل بحق سكان الريف وبالتالى لا يمكن الاعتماد عليها فى تمثيل القوى الشعبية وقبل أن نعتمد عليها فى تشكيلنا الشعبى يجب أن نتناولها بالتعديل والتنظيم ونهزها هزا جذريا من أعماقها وندخل إليها دماء شعبية جديدة تؤمن بالاشتراكية وتؤمن بالتعاون ، ويجب أن يكون الانضمام إلى المنظمات التعاونية إجباريا لجميع سكان الريف وأن توجد جمعيات متعددة الأغراض ليمكن أن ينضم العاملون بأجر فى الزراعة .

وإذا انتقلنا إلى التشكيل النقابى نجده على الرغم من التطور الذى أحدثته الثورة فيه وتعضيدها له خصوصا بعد التشكيل النقابى الجديد الذى تم فى عام ١٩٦٠ تنفيذاً لقانون العمل الذى أقام التشكيلات النقابية المختلفة على نحو يكفل لها أداء رسالتها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقومية والدولية .

أقول إنه على الرغم من هذا كله فقد أظهرت الاحصاءات أن عمال الزراعة ١ر١٨٨ر٩٠٠ عامل ، وأن عمال الصناعة ٧٠٥ر٠٠٠ عامل ونحن نعلم أن عمال الزراعة لا ينضمون إلى منظمة ما ، أما عمال الصناعة فقد بلغ عدد الأعضاء المنضمين إلى النقابات ٣٠٠ر١١٠ من العمال ، فاذا نحينا عمال الزراعة من الصورة وجدنا أن أكثر من ٥٠٪ من عمال الصناعة قد نأوا بأنفسهم عن المجال النقابى إما رغبة فى الانطواء أو لعدم الوفاء بالاشتراكات أو لقلة الوعى بينهم أو لهذه الاسباب جميعا ، الأمر الذى يدعونا إلى التفكير فى كيفية جعل النقابات منظمات يعتمد عليها فى تمثيل القوى الشعبية .

وبهذه المناسبة أرى الأخذ بنظام الانضمام الاجبارى للنقابات بحيث يكون كل عامل عضوا نقابيا ، وأن يعاد التنظيم النقابى الحالى حتى يتمشى مع الحكم المحلى ، وبذلك نكون قد حققنا التمثيل الصحيح لعمال الصناعه . وأظن أن الوقت لا يسمح

لى بأن أذكر البيانات الخاصة بالمنظمات الأخرى ، ولكنى أردت أن أذكر ماذكرت من بيانات على سبيل المثال ، فأرجو أن يؤخذ فى الاعتبار هذه النقاط عند دراسة هذا الموضوع فى اللجان الفرعية بحيث يمكن أن نقول إننا حقا وصلنا إلى أسلم النظم فى تمثيل القوى الشعبية .

لقد اتضح لنا من الأمثلة السابقة أنه لا يمكن أن نعتمد كل الاعتماد على النظمات القائمة ، ولذلك فلا مناص من أن نلجأ إلى الانتخابات الحرة ، ولكن دعونا نقف قليلا أمام هذه التجربة السابقة فى انتخابات الاتحاد القومى ، لقد دعونا لانتخابات حرة وكنا صادقين فى دعوتنا ، فاشتركت جميع العناصر فى هذه الانتخابات ، واختلط الأمر على الشعب الناخب . ولقد عشت فى جو هذه المعارك . وكان يأتى المواطن يطلب النصح إذ بلغ المرشحون فى قسمه ٢٥٦ مرشحا وكان يجب على هذا المواطن انتخاب ثلاثين من بينهم وكان يجب عليه تبعا لذلك أن يجمع معلومات عن هذه المجموعة الضخمة من المرشحين حتى يمكنه أن يختار عن وعى ثلاثين منهم . ولكنه بعد جهد أمكنه أن يحصل على معلومات عن ١٠ ٪ أو ١٥ ٪ من هؤلاء ، أما البقية فقد اختارها بمحض الصدفة وأظن هذه المشكلة قد قابلها كثير من الناخبين . هذا من جهة المنتخب .

أما من جهة المرشح فقد سألت واحدا منهم لماذا رشحت نفسك فى هذا القسم بالذات وأنت لست من سكانه ولا تعمل فيه ولا حتى من أهل هذا البلد بالذات وليست لك أية مصلحة فيه فكانت الإجابة « خليها على الله » وفى النهاية فقد فازمن فاز بحق أو بغير حق ، ووجدنا أنفسنا أمام تشكيلة عجيبة من القوى الشعبية فوجدنا المؤمن بالثورة وغير المؤمن بها والذى تتوفر فيه القيادة والذى لا تتوفر فيه كما وجدنا الانتهازية والإقطاعية والرأسمالية وغيرهم . فإذا اخترنا لتمثيل القوى الشعبية هذه المنظمات القائمة فإنه يتحتم علينا وضع آخر نظام لتشكيلة النقص الذى أظهرته تشكيلات هذه المنظمات وأرى أن يكون عدد أعضاء المؤتمر العام ١٧٠٠ عضو توزع حسب تعداد السكان فى المحافظات المختلفة ، أما إذا أخذنا بمبدأ الانتخابات الحرة فإنى أقترح :

١ — أن يكون التمثيل الشعبي تمثيلا عاما يبدأ من القاعدة التى هى القرية ثم المدينة المحافظة .

٢ — أن توضع صفات لكل من يسمح له بتمثيل الشعب ولا يقبل ترشيح أى عضو إلا إذا توافر فيه ٧٠٪ على الأقل من تلك الصفات .

٣ — ألا يترك من يفوز فى الانتخابات وقد سمح له بمركز القيادة فى المجتمع بدون توجيه وتثقيف يساعده على تحمل أعباء هذه القيادة . وشكراً .

السيد أنور سلامه : سأتناول فى كلمتى الأمر كله بالتفصيل . وإنما أرجو أن أترك الآن لأعلق على نقطتين أثارتهما السيدة زاهية مرزوق ، الأولى منهما خاصة بعدم تمثيل العمال الزراعيين ، والثانية خاصة بأن عمال الصناعة قد يكونون ممثلين بنسبة ٥٠ ٪ فقط .

الواقع أن هذا غير صحيح ، إذ أن هناك نوعين من عمال الزراعة ، نوعا يعمل فى القطاع العام والنوع الآخر يعمل فى القطاع الأهلى . وأغلب عمال هذا القطاع الأخير ممثلون فى نقابة عامة قائمة لها ٣٢ لجنة نقابية فى جميع أنحاء الإقليم ولها سبع نقابات فرعية لم تأخذ صورتها الكاملة .

أما من ناحية عمال الصناعة والتجارة ، فلا يمكن إطلاقا أن نقول إنهم ممثلون بنسبة ٥٠ ٪ إذ الواقع أن تمثيل هؤلاء قد يصل إلى ٩٠٪ أو ٩٥ ٪ وأنا إذا قلت هذا لا أكون مغاليا .

وأود أن أبين أن هناك عمالا تجمعهم نقابات عمالية ، كما أن هناك عمالا تضمهم الروابط الحكومية . فإنه عندما صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حظر تطبيق أحكام الباب الرابع منه على عمال القطاع الحكومى ومن ثم حلت النقابات التى يتضمنها هذا القطاع ، فى حين تكونت نقابات القطاع الأهلى . أما النسبة التى ذكرتها السيدة زاهية مرزوق فهى خاصة بنسبة عمال القطاع الأهلى فقط .

وقد أخذت قرارات التأميم فى الزيادة ، مما ترتب عليه أن أصبحت الغالبية العظمى من العمال ينضوون تحت القطاع الحكومى .

وقد تنبه الاتحاد العام للعمال لهذا الأمر ، فلجأ إلى المسئولين ولذلك صدر قرار جمهوري يسمح لعمال القطاع الحكومي بتكوين المنظمات العمالية والنقابية وفقا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه إن القرار الجمهوري الذي صدر اخيراً خاص بالروابط التي لم يسمح لها بالحل . وقد كان ممكنا في ظل القانون القديم عدم السماح لعمال القطاع الحكومي بالتشكيل النقابي . وقد كان من الممكن ان تحل هذه النقابات ويصبح العمال بدون اية رابطة . إلا أنه رئي ان يظل العمال في تشكيلاتهم واوضاع تجمعاتهم دون التمسك باسم لجنة نقابية أو رابطة عمالية . وظلت هذه الروابط على هذا الوضع ولا تزال تمثل عمالها وتتكلم باسمهم ، وهي في طريقها الآن إلى الوضع الأصلي ليطبق عليها الباب الرابع من القانون المذكور لتصبح نقابات عمالية .

ونقطة أخرى قالتها السيدة زاهية مرزوق تتعلق بدور النقابات وهل هذه النقابات قامت بواجبها او لم تقم ؟ وكما قلت إن هذا الموضوع يحتاج إلى كلام كثير ، لذلك سأتناوله إن شاء الله في كلمتي القادمة.

الجلسة الثامنة

المنعقده يوم الأربعاء ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١

الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

كنتم قد وكلتم لى حضراتكم فى جلسة الأمس اختيار أعضاء اللجنة الفرعية الأولى (لجنة تحديد ماهية القوى الشعبية) من بين السادة الأعضاء الذين رشحوا أنفسهم ، وهذه أسماء السادة أعضاء اللجنة مرتبة حسب الحروف الأبجدية :

١ — السيد الدكتور أحمد السيد درويش .

٢ — السيد الشيخ أحمد الشرباصى .

٣ — السيد أحمد بهاء الدين .

٤ — السيد أحمد حسين حسنى الحكيم (حمدى الحكيم) .

٥ — السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن .

٦ — السيد الدكتور جمال الدين محمد سعيد .

٧ — السيد حسن احمد همام .

٨ — السيد حسين محمد محمود .

٩ — السيد حلمى محمد السعيد .

١٠ — السيد الدكتور رفعت المحجوب .

١١ — السيد عبد الرحيم عز الدين .

١٢ — السيد عبد المجيد منصور عامر .

١٣ — السيدة كريمة السعيد .

١٤ — السيد كمال الدين محمود الحناوى .

١٥ — السيد الدكتور لطفى أبو النصر .

١٦ — السيد محمد عزت قطب .

١٧ — السيد محمد فتحى فوده .

١٨ — السيد محمد فؤاد جلال .

١٩ — السيد الدكتور محمد لبيب شقير .

٢٠ — السيدة مفيدة عبد الرحمن .

٢١ — السيد يوسف مرقص حنا .

السيد مصطفى البرادعى : السيد الأمين العام — السادة الزملاء .

اطلعت منذ أيام على حديث فى إحدى الصحف لأحد الزملاء وهو الأستاذ كمال الدين الحناوى ، وكان يتحدث عما يقصد بمفهوم الشعب وتحديد قوى الشعب ، فكانت ترد فى حديثه عبارة « الشعب المصرى » وقد لاحظت ذلك أيضاً فى حديث كثير من الزملاء ، فقد طغت علينا فكرة الشعب المصرى ، وإنى أفهم أن نلتزم هذا المفهوم فى تحديد قوى الشعب فى الاقليم الجنوبى ، ولكننا هنا أرجو ألا ننسى أن شعبنا هو الأمة العربية كلها وأننا جزء من الوطن العربى وأننا نحدد مصير شعبنا كله . الشعب العربى .

وقد كان قانوننا المدنى حتى سنة ١٩٤٩ يشير فى المادة ١١ منه إلى أن المالك الحق المطلق على ما يملك ، وقد كان « عمر » يقاسم الأغنياء ثرواتهم عن رضا وطيبة خاطر ليستطيع أن يحقق تكافل المجتمع ، ولعل أروع صورة لتحقيق هذا التضامن وهذا التكافل ما سمعته عن « عمر بن عبد العزيز » حين بحث عن محتاج أو فقير يوزع عليه الصدقة فلم يجد ، ومعنى ذلك أن الناس جميعا كانوا أغنياء فى عهده ، وفى عهد « معاوية » ظلت هذه المقررات حقا للشعب جميعه ، وأراد فى يوم ما أن ينتقص منها وأعلن ذلك فى إحدى خطبه فى المسجد ،

فثار فى وجهه احد المسلمين معترضا بقوله : (إن هذه المقررات ليست من كدك ولا من كد أبيك ولا من كد أمك) فغضب « معاوية » ونزل من المنبر معتذرا إلى حين ، ثم رجع إلى المنبر وقال :

(إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال « إذا غضب احدكم فليغتسل وليتوضأ » ، وقد توضأت وإن هذا الأعرابى على حق ، وهذا المال ليس من كدى ولا من كد أبى ولا من كد أمى) .

هذه هى الاشتراكية التى عرفها العرب ، والتى يجب ان نسير على هداها ونلتزم فى حدودها بعقائدنا وتراثنا ، وهذه الاشتراكية تصل إلى اوسع مدى دون ان تزعزع عقيدة الناس ، ودون ان تخل بإيمان الناس ودون ان تضطرب أمور الناس ، اما الاشتراكية المادية فبيننا وبينها هوة عميقة وتفصلنا عنها عقائدنا وتراثنا وتقاليدنا ، والعربى — وأنتم تخططون للشعب العربى — يقدس الحرية لا بمعنى الديمقراطيه الغربية ولا بمعنى الحرية عند الغرب ، وإنما بمعنى الحرية عند العرب وهى الحرية السمحة الكريمة التى تحافظ على المجتمع وعلى الكيان الإنسانى « وأمرهم شورى بينهم » هذه عقدتنا ونظامنا فى الإسلام ونظام الحكم عندنا متصل بعقيدتنا .

يجب ان يشعر الناس جميعا انهم مطمئنون ، انهم يحكمون حكما حراً ، وأن لكل مخلص ان يتكلم وان يبرر رايه كما يشاء ، ويجب ان تتسع الصحافة لمثل هذه الآراء المخلصة الحقة . إننا لا نريد الحرية لرأى عن هوى ، ولا رأى عن غرض ، ولا راى عن عبث ، وإنما نريد الحرية للرجل الحر الأبى النزيه ، إن الناس يشكون من الصحافة — لا عندنا وحدنا بل فى كل البلاد — فالمفروض فى الصحافة أنها هى التى تحمى الحرية ، ولكن الذى حدث فى أكثر بلاد العالم جميعا ، أن نفذت الأهواء إلى الصحافة ، وتحكمت فيها رؤوس الأموال . ولقد شكلت فى انجلترا وأمريكا والهند لجان مختلفة للعمل على تلافى هذه الحال . تحكمت رؤوس الأموال فى الصحافة فلم تعد هى المعبرة عن الحرية ، بل كانت حربا عليها . وقد فرضت تلك اللجان فى تقاريرها

المختلفة وجوب وضع قيود على تدخل رأس المـال ، وفشلت هذه التقارير وكان للصحافة الخاضعة لرأس المال من القوة ما أوقف هذه التقارير الحقة ، وهذه الآراء السليمة . وقد شكونا من نفس الحال هنا فكان لابد من وضع حد لذلك خاصة ونحن يتهددنا الاستعمار والرجعية ، لقد أصبحت الصحافة ملكا للشعب ، وتلك فكرة حقة فى ذاتها وصادرة عن رأى حق ، ولكن هل حققت الصحافة فعلا حرية الرأى ؟ هذا ما لا اعتقده ، ويجب أن يعاد النظر فى تعديل هذا النظام فيجب أن يعمل الاتحاد القومى بكافة الطرق على أن يؤمن الصحافة فيشعر الصحفى بأنه ليس موظفا تابعا للحكومة وإنما يعمل عند الشعب ويعمل فى صحافة هى ملك للشعب حقا ، كما أريد بهذا القانون .

السيد كمال الحناوى : الواقع أن الأستاذ البرادعى بدأ كلمته بالإشارة إلى عبارة لى وردت فى إحدى المقالات عن وصف شعبنا «بالشعب المصرى» . وإن كنت لا أذكر هذه الواقعة بالتفصيل ، إلا أننى أحب ان اوضح أننا عندما نتكلم عن الشعب المصرى ، نقصد انه جزء من الشعب العربى الكبير ، وقد درجنا على القول « مصرى عربى » وآخر « سورى عربى » « وثالث « عراقى عربى » ورابع « أردنى عربى » ، كلنا نكون الشعب العربى الكبير ، وأعتقد انه لم يكن هناك تصور إطلاقا لنسيان العروبة ، او عدم الاهتمام بها ، لأننا فعلا سنظل عربا وطليعة عربية . وعملنا اليوم بناء لهذه الطليعة الاشتراكية العربية ، حتى نكون قدوة لبقية افراد الشعب العربى » فى مختلف بقاع الوطن العربى الكبير .

السيد عبد النبى محمود سيد : السادة الزملاء اعضاء اللجنه التحضيرية :

الماثل أمامكم الآن مواطن جاء من أعماق الريف — من أرمنت . فلاح جاء إلى هنا ليمثل الطبقة الكادحة — ليمثل الفلاحين — هؤلاء القوم الذين رد اليهم كرامتهم واعتبارهم ، واصبح لهم صوت قوى يسمع لاهنا فى هذه القاعه فقط — ولا فى الجمهورية العربية وحدها — بل فى العالم أجمع ، حتى يشهد كل جاحد

وكل منكر للحق . ان العدالة فى هذا المكان تمثل خير تمثيل ، وإنها سيكون لها دوى فى الآفاق وأمثلة تحتذى لكل أمة تريد وتسعى للنهوض بمجتمعها وأفرادها .

واسمحوا لى الآن ان أعرض رأيى كما لمسته وكما أحسسته بصدق وأمانة وبدون زخرف أو تزويق أو تكلف فى مسألتى العزل أولا ، وفى الطريقة التى نحمى بها مكاسبنا من أعداء الاشتراكية ثانيا .

فبالنسبة للعزل أرى كما رأى الزملاء أن يتناول الآتى .

١ — كل من انطبق عليهم قانون تحديد الملكية الأخير بمائة فدان لأنى أومن كما قال سيادة رئيسنا الحبيب — ان الإقطاعى لو حلف على المصحف الشريف ما صدقته — لأنهم اعداء حقودون على الفلاح والمجتمع .

٢ — يجب أن يتناول العزل جميع العمد والمشايخ، وأعوانهم بعد فحصهم فحصا دقيقا ، فالعمد والمشايخ كانوا يحمون الاقطاع ، ومن بينهم هم أنفسهم إقطاعيون — والعمدة فى نظر الفلاحين ، سيف نقمة مسلط على رقابهم وأقوانهم .

٣ — كذلك يجب أن يعزل أشد أعداء الفلاح ، وهو الروتين والمتسببون فى تعطيل مصالح الناس — بعد المعرفة الدقيقة والدراسة الشاملة لكل مصلحة وعمل له علاقة بالناس سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن يتحمل مديرو المصالح النصيب الأكبر من تحمل المسئولية نحو مصالحهم ومن يعملون بها .

السادة الزملاء : بجيئنا إلى هنا هو عيد قومى فى حياة الفلاح ، ونحن الفلاحين لا نريد أن نحارب المستغلين ، أو أن ننزل إلى مستواهم الذى انحدروا وينحدرون إليه ولا أن نحاربهم أو نطاردهم بمثل سلاحهم ، فاليد التى امتدت لتشوى ظهورنا بالسياط وتسلبنا قوتنا وقوت عيالنا . وأهدرت كرامتنا وإنسانيتنا فى الماضى ، تلك اليد لن نقطعها بل سنوقفها ونشلها عما كانت تفعله من أوزار

فى حق وطنها وحق مواطنيها العاملين ، وإن طريقنا إلى ذلك واضح وصريح وإن كان طريقا مليئاً بالتضحية والجهاد والبذل من أجل القيم والمبادىء — ونحن الفلاحين وحدنا الذين سيسيرون غير هيابين ولا وجلين ولا خائفين لنحمى أنفسنا وذرياتنا وأقواتنا ومكاسبنا الوطنية ، ونحن نعاهد الله على أننا لن نسمح لمستغل أو إقطاعى أو عدو للشعب بعد اليوم ، أن يخرج من جحره أو يتطاول على إنسانيتنا ، ليعطل سير الركب الكبير . فباسم ١٨ مليونا من الفلاحين باسم ثلاثة أرباع الأمة ، أقول لكم حيوا معى بطل العروبة وناصر العاملين رئيسنا جمال ، حماه الله .

السيد أحمد عبد الحكيم محمد — بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله .

زملائى :

إن المواطنين جميعا يشعرون الآن فى ظل نظامنا الحاضر ، بوجودهم فى الحياة ، بعد ان كان لا وجود لهم فى العهود الماضية البغيضة البائدة ؛ وذلك بعد ان هيأ الله لهذه الأمة ؛ رجلا عظيما ، وبطلا كريما ، هو السيد الرئيس جمال عبد الناصر . وصحبه الأحرار . الذين أخرجونا من محيط البؤس والشقاء ؛ إلى ساحة السعادة والرخاء .

إن الفلاح المسكين ، هو من أول شعر بالحرية ، لأنه كان يعيش تحت إمرة مالك الأرض ، مع أن الملك لله وحده .

ذلك الإقطاعى البشع الذى كان يتصرف فى الفلاح كيفما يشاء تصرفا من شأنه الحط من كرامته كانسان ، وكأنه يتصرف فيه كما يتصرف فى ماشيته .

وأنا أتساءل ، من حفر قناة السويس ؟ إنه الفلاح ومن شق الترع إنه الفلاح ذلك الفلاح الذى صبر . والله سبحانه وتعالى يقول « إن الله مع الصابرين » .

إن جزاء الصبر غير مقطوع ولا ممنوع ، إنه الجزاء الدائم ، وقد صبرنا وربنا جبرنا . والحمد لله .

إن الفلاح اليوم يشعر بالخدمات العظيمة التى أمدته بها يد الثورة الرحيمة ، فأعدت له قانون الإصلاح الزراعى ، كما أعدت له الجمعيات التعاونية فى مختلف المناطق ؛ وأمدته بالسلف والسماد وبما يلزمه من نفقات زراعية ، وبذلك أصبح ينعم بالراحة والحمد لله رب العالمين .

انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن القوى الشعبيه فأقول : إنها تتكون من الذين يخلصون فى العمل ، ومن الطبقة الصالحة المنبثة فى انحاء البلاد ومن الذين يقومون بواجبهم نحو بلادهم ، ومن الذين يخدمون أهليهم وذويهم .

اكرر القول « ان الله مع الصابرين » ان الفلاح قد صبر فظفر . والحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيدة فريدة حسان — السيد الأمين العام السادة الأعضاء .

لا أريد أن أحدثكم عن الماضى وعن فساد حكمه ، وإنما يطيب لى أن يقتصر حديثى عن النظام الذى ارتضيناه لأنفسنا ، لتطوير المجتمع الذى نعيش فيه . هذا النظام قد انبثق من الشعب، فلم نستورده ولم يردضمن المذاهب الاقتصادية التى يتصارع الرأى فيها ، وإنما هو مستمد من واقع حياتنا وظروفنا وبيئتنا ومشاكلنا وماضينا .

لا شك أن لهذا النظام أعداء ، هم من كانت لهم فى الماضى سيادة الحكم ، وسيادة المال ، وسيادة الارض .

كيف نعاملهم فى هذه الفترة التاريخية التى نمر بها من مرحلة النظام الرأسمالى المستغل إلى النظام الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ؟ وكيف نثبت نظامنا هذا ونحميه من أعدائه . ونقوى الإيمان به . .

أما عن أعداء النظام الذين يجب إبعادهم ، فهم الذين لا يؤمنون بالاشتراكية ولا يرجى إيمانهم بها ، ولا يتصور أن يؤمنوا بها إنهم :

١ — من خضعوا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية

الأخيرة ، ولا يصح أن نبعدهم جميعاً ، فمن أخذ منه القانون قدراً يسيراً ، ونستطيع أن نأمن جانبه لا نعتبره من أعداء هذا النظام .

٢ — الانتهازيون ، وهم من ساروا فى ركب كل عهد وكل نظام .

٣ — من أفسدوا الحياة السياسية فى الماضى واستغلوا نفوذهم وأثروا بطريق غير مشروع وكانوا عونا للاستعمار .

٤ — من صدرت فى حقهم أحكام جنائية تتصل بمخالفة القوانين التموينية والقوانين المنظمة للنقد .

٥ — من ثبت فى حقهم التحايل على قوانين الإصلاح الزراعى وقانون تحديد إيجارات المساكن .

٦ — من استغل عضويته فى الجمعيات التعاونية أو فى مجالس إدارة الشركات والمؤسسات .

٧ — المرابون — أو من اشتهر عنهم التعامل بالربا .

وإن كان هؤلاء جميعاً يعدون من الشعب أخذاً بحكم الواقع والقانون ، إلا أنهم لا يعتبرون من قوى الشعب الوطنية .

ولهذا فإنه يجب إبعادهم عن تنظيماتنا المقبلة ، حتى لا يتعثر ركب الدفع الثورى ، وسير الحياة الاشتراكية السليمة . إن إبعادهم عن المساهمة فى تنظيماتنا فى هذه الفترة التاريخية . حق وعدل وهذا الإجراء لا يسلب حريتهم . وإنما يورد عليها قيدا فى هذه الفترة الموقوتة ، التى نمر بها فى بناء مجتمع اشتراكى إنسانى سليم ، بمجتمع يسعى بكل طبقاته العاملة نحو العدالة الاجتماعية وتوفير الخير للمواطنين .

أما عن قوى الشعب الوطنية ، فأرى ان تتمثل — بعد استبعاد كل هذه العناصر — فى جميع طبقات الشعب العاملة فى الميادين المختلفة اما كيف يكون تمثيلهم ؟ فليس هناك كبير عناء بالنسبة الذين تنتظمهم نقابات او هيئات أو منظمات ، وذلك بعد ان يعاد النظر فى أمر تشكيلها وتنظيمها وفق القواعد

الاشتراكية الأصيلة . ويدق الأمر بالنسبة للذين لا تضمهم هيئة او منظمة ، مثل العمال الزراعيين وربات البيوت وغيرهم . وإنى أرى — إلى ان توضع لهم النظم التى تضم جموعهم — ان يكون طريق تمثيلهم بالتعيين .

السيد الأمين العام — السادة الأعضاء :

ان ثورتنا رحيمة عادلة . وقد اقتضى الصالح العام أن توضع أموال بعض الأفراد تحت الحراسة .

السده فاطمة عنان : بسم الله الرحمن الرحيم :

سيادة الأمين العام ، السادة الأعضاء .

أرجو ألا يؤخذ حديثى عن القطاع النسائى مأخذ التعصب للجنس أو التكتل له ، معاذ الله ، فلم يلحظ علينا يوماً أية عوارض من عوارض التكتل أو التعصب ، إلا إذا أخذتم أو سميتم جلوسنا معاً فى مكان واحد نوعا من التعصب أو التكتل .

وإنما هو فى الواقع لفسح لكم المجال لتجلسوا بحريتكم دون إحراج أو تحرج .

أما عن القطاع النسائى فلا شك أننا جميعا نعلم وندرك أنه قطاع متخلف بفعل المستعمر ، قطاع ظل ردحا طويلا من الزمان نسيا منسيا ، كان كما مهملا لا يعبأ به ، حتى جاءت ثورتنا المباركة ، فغمرتنا بفضلها بثورة داخل ثورة .

جاء جمال عبد الناصر ، فبعث المرأة بعثا جديداً ، بعثا قويا كريما ، فنحها حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة غير منقوصة حتى أصبحت كما يقول فيها السيد الرئيس : إن المراة التى لم تكن تستطيع ان تقرر مصير نفسها ، اصبحت اليوم تشترك فى تقرير مصير الوطن .

إن المرأة التى منحتها الثورة هذه الرعاية وهذه العناية ، لن تجحد ابدا هذا

الفضل ، ولن تضن أبدا بنفسها وتفيسها فى خدمة هذا الوطن وفى خدمة هذا المجتمع الاشتراكى .

أيها السادة ، لن أكون مبالغة أو متعصبة لبنات جنسى ، إذا قلت إن الوطنية الصادقة او صفات الوطنية الصادقة المؤمنة الأمينة باشتراكينا وبثورتها وبقائدها ، تتجمع كلها فى القطاع النسائى . لا تدهشوا لهذا فهو القطاع الذى لم تدنسه الحزبية فى الماضى .

ان القطاع النسائى لم تغزه التيارات الجارفة التى قاست منها الأمة أيما قسوة ، حتى جاءت الثورة فكشفت عن معدنه الكريم وعرفت قدره ، بل جلت ما كان يعلوه من بعض صدأ الماضى ، ومدت يدها إليه ، فاستجاب لها .

واليوم وعلى ذكر العزل أسمع همسا وهمهمة فى تساؤل واستفهام عام — ترى هل يجرى عزل فى القطاع النسائى ؟ .

وإنى فى الواقع لأتصوره استفهاما من النوع التقريرى ، أى أنه سيكون هناك عزل — بما أنه يشغل نصف الأمة — ثم يتساءل البعض ، هل سيسمى عزلا أو سيسمى تنحية حتى يجىء اللفظ متوائما مع رقة الجنس ؟

هنا يعود المتسائل ليقول ، إذا كان هناك عزل لابد منه ، فعلى أى مستوى ؟ وما مداه ؟ وما كيفه ؟ وما هى ضوابطه وما هى روابطه فى هذا القطاع الذى ظل طويلا ، أميا فى السياسة وبعيدا عن كثير من الوعى ويعيش فى كنف غيره وكان هناك موع أو مفهم له . لذلك اقترح ما يأتى :

أولا : أن نكون حريصين أشد الحرص ، حذرين أشد الحذر فى هذه التنحية ، فقد لا يضار الرجل إذا ماثبت عدم إدانته ، بمثل ما تضار المرأة ، لأن السمعة بالنسبة لها هى الوجود كله ، بل هى حياتها كلها .

ثانيا : ان تشكل لجنة ، وليكن معظمها من النساء ، لأنهن أعرف بجنسهن من غيرهن للنظر فى أمر العزل فى قطاع المراة .

ثالثاً : الا تؤخذ المرأة بجريرة زوجها او القيم عليها ، فكم من سيدة مؤمنة

آمنة صالحة واعية تعيش فى كنف رجل او قيم لا يكفر فقط بالمبادىء ، بل قد يكفر بالله ، وهى تعيش حياتها جاهدة ، باذلة جهدها فى إصلاحه فلا تتمكن .

« ولا تزر وازرة وزر اخرى » . ولنا فى آيات الله عبرة وعظة فى قصة إمرأة فرعون ، إذ يقول فيها سبحانه وتعالى . « وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة ونجنى من فرعون وعمله ونجنى من القوم الظالمين » وشكراً .

السيد الأمين العام : أود ان انهى إليكم ان اللجنه الفرعية الأولى مدعوة للاجتماع يوم السبت المقبل فى الساعة العاشرة صباحا لانتخاب مقرر لها وللاتفاق على طريقة سير العمل وستضع الأمانة العامة كافة امكانياتها تحت تصرف اللجنة .

الجلسة التاسعة

المنعقدة يوم السبت أول رجب سنة ١٣٨١

الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

السيد أحمد سعيد : السيد الأمين العام السادة الزملاء .

كثيراً ما تحدثتم ، وكثيراً ما سمعنا هنا من يتحدث عن تراثنا الإسلامى وعن تراثنا الدينى وموقفه من الاشتراكية ، وقد دفعنى هذا إلى محاولة تعرف موقف الدين الإسلامى والدين المسيحى من الاستغلال ، كمقدمة أحاول أن أنفذ منها إلى واقعنا وما يجب أن نفعله .

والواقع أن موقف الأديان هو موقف البشرية عبر السنوات ، وعبر القرون ، فقد حاولت شعوب وجماعات أكثر من مرة أن تقضى على الاستغلال ، وأن تقيم حياة عادلة بين جميع طبقاتها ، فإنجيل متى يقول « إن أردت أن تكون كاملا فاذهب ، وبع أملاكك ، وأعط الفقراء ، فيكون لك كنز فى السماء وتعال اتبعنى » .

ويقول إنجيل متى أيضاً « لا تقتنوا ذهباً ولا فضة ولا نحاساً فى مناطقكم ولا مزوداً للطريق ولا ثوبين ولا أحذية ولا عصا لأن الفاعل يستحق طعامه » .

ويقول إنجيل متى كذلك « الحق أقول لكم إنه يعسر أن يدخل غنى إلى ملكوت السماء ، وأقول لكم أيضاً إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله » .

ويقول أيضاً « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين لأنه إما أن يبغض الواحد ويحب الآخر . . أو يلازم الواحد ويحتقر الآخر . . لا تقدرون أن تخدموا الله والمال » .

أما الإسلام فله فى ذلك مواقف كثيرة ، وأتمنى أن يقدم إخوانى المتفقهون فى الدين هنا ، صورة أوضح مما سأقدم . فعندما قام الرسول عليه الصلاة والسلام بغزوة بنى النضير ، كان مجتمع المسلمين عبارة عن الأنصار وهم الأغنياء ، والمهاجرين وهم فقراء بحكم أنهم تركوا أموالهم فى مكة وهاجروا إلى المدينة ، وبطبيعة الحال كان المجتمع هو مجتمع الأنصار وهم من الأغنياء ، ووجد الرسول عليه الصلاة والسلام فى الغنائم والأسلاب التى غنمها المسلمون فى غزوة بنى النضير فرصة للموازنة والعدل بين المهاجرين والأنصار ، ولإقامة مجتمع فيه نوع من التكافؤ والتعاون ، فاقتصر فى توزيع الغنائم على المهاجرين دون الأنصار ، وفى ذلك نزلت الآية الكريمة « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام « ما آمن بى من بات شبعان وجاره جائع » .

وفى تفسير ، أن من يفعل ذلك لم يؤمن بالرسول — أى ناقص الإسلام — وفى تفسير آخر أنه مرتد .

ويقول الله سبحانه وتعالى « والذين فى أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم » وهو حق يؤخذ لا حق يمنح ، كما سمعنا فى الجلسة الماضية ، حق تأخذه الدولة من الأغنياء لصالح الفقراء .

وأكثر من ذلك فإن الاشتراكى الإسلامى أبا ذر الغفارى يقول : « عجبت لمن لا يجد القوت فى بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه » . وقال ابن حزم « لا يحل لمسلم اضطر لأن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاما فيه فضل لمسلم أو ذمى ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام الجائع فإن كان كذلك فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير » ويقول ابن حزم

أيضاً « وله أن يقاتل عن ذلك فإن قتل فعلى قاتله القود ، وإن قتل المانع فإلى لعنة لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية » قال تعالى : « فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله » ، ومانع الحق باغ على أخيه الذى له الحق .

ولهذا قاتل أبو بكر رضى الله عنه مانعى الزكاة ، وقصة منع الزكاة يمكن أن تصور لنا حقيقة ما نسير فيه الآن ، فبعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حاول أولئك الذين دخلوا الإسلام بقصد تأمين مراكزهم أن يحطموا الإسلام ، فالتمسوا إحدى فرائضه ، بل أخف فرائضه ، وهى الزكاة ، فامتنعوا عن دفعها ، وهنا وقف أبو بكر الصديق وقصته الصارمة الخالدة ، وقرر أن يقاتلهم وقال « إنهم لو منعوا حق المسلمين فى روث البهائم لأقاتلنهم حتى آخذه » .

وهنا لم يتورع أبو بكر عن أن يقاتل ، وقتل كثير من المسلمين دفاعاً عن حق الإسلام ، كدولة ، فى أموال الزكاة .

هذا هو بعض ما حصلت عليه من تراثنا الإسلامى والمسيحى ، هذا التراث يجب أن نضعه نصب أعيننا ، ونحن نناقش حقيقة الاشتراكية ، حقيقة المجتمع الذى نريده ، واسمحوا لى ألا أقول « الاشتراكية » بل أقول حقيقة المجتمع الذى نريده . يجب أن نبحث ويجب أن يبحث كل منا فى أعماقه عن حقيقة تراثنا .

فماذا يقول تراثنا لنا ؟ هل يقول إننا نريد دولة للأغنياء ؟ أم يقول إن الدولة يجب أن توفر للمواطنين جميعاً العدالة والرفاهية ؟ وبعد ذلك يجب أن نتساءل : ماذا نمثل نحن الأعضاء المسائدين والمحسين ؟ إن فينا الأغنياء ، وكثير منا فقراء بطبيعة الحال ، ولكن هناك حقيقة أخرى أهم من الفقر والغنى ينبغى أن نضعها موضع البحث والمناقشة فى لجنتنا ، إننا فى الواقع مزيج تكون أغلبه فى ظل الإقطاع والرجعية ، وفى ظل النظم التى كانت تسود مجتمعنا قبل الثورة ، وخلال السنوات العشر من الثورة ، والمصالحة التى كانت موجودة بين الثورة والرجعية .

وقبل أحداث سوريا الأخيرة ، كنت عضواً فى مجلس الأمة ، وكان يجلس بجوارى فريق من كبار الإقطاعيين ، خرج بعضهم على الثورة ، و بعضهم وضعت أمواله اليوم تحت الحراسة ، و إننى — باعتبارى ابن هذا المجتمع ، الذى هو مزيج من الثورة ومن حكم إنطاعى قديم — أقول إن هذا المزيج جعلنا نتصايح ونشعر بنوع من أنواع القلق وهو أننا لا نستطيع أن نعزل أعداء الشعب : وذلك لأننا لا نتصور أن الأصدقاء الذين كانوا يجلسون معنا فى المجلس الماضى أصبحوا أعداء لنا ، وربما كان هذا هو السبب الرئيسى الذى جعلنا نسمع فى هذه اللجنة صيحات تنادى بالرحمة ، ونطلب الشفقة لأعداء الشعب ، وربما كان ذلك لأننا نفتقر إلى الثورية اللازمة التى تجعل فى استطاعتنا أن نقول . هذا عدو ، وهذا صديق .

وهناك مسألة أخرى يجب أن نضعها موضع الاعتبار ، فنحن لا ندرى فى أى ظل نعيش الآن ؟ هل نعيش فى ظل ثورة أو فى ظل إصلاح أو تطور ؟ والواقع أن المشكلة هى أننا لا نستطيع أن نفهم أنه يجب علينا أن نكون ثوريين ، و إننا ما زلنا مرتبطين بجذور قوية تشدنا إلى صداقات ورفاق ، وواقع عشناه ، و إننا اليوم نحاول أن نكون طليعة ونحاول أن ننتزع هذه الصداقة من أنفسنا حتى نكون ثوريين ، إن الثورة عبارة عن قوة دافعة تطرح جانباً كل الآثار الرجعية التى يتمسك بها الأفراد والجماعات التى تشدها إلى الوراء . إن الثورة تقدم مستمر لا يعرف الماضى ، و إنما يعرف المستقبل وإننا يجب أن نتقدم ومهما كان الثمن مهما كانت العقبات .

والنقطة الثانية التى نضعها فى اعتبارنا هى أن عملية العزل ليست بدعة نخترعها ، و إنما العزل مبدأ موجود فى كل الأنظمة ، على العكس مما قاله بعض الزملاء ، فبدأ العزل موجود فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى نموذج للدولة الغربية الرأسمالية ، ولعلكم سمعتم عن جماعة « المكارثية » فى أمريكا ، فهناك أناس هاجروا من أمريكا بعد أن سجنوا بتهمة أنهم يؤمنون بمذهب ماركس ولينين . وقد سمعنا منذ أيام أنهم كانوا يستدعون كل شيوعى فى أمريكا ، وكل من يشتبه فى أنه شيوعى ليوقع إقراراً

بأنه عميل للاتحاد السوفيتى ، وقد وصل بهم الحد إلى أنهم جمعوا كل الكتب الجامعية التى تناقش النظرية الماركسية وأحرقوها ، وبذلك ألغوا تراثاً بشرياً موجوداً ، كما أنهم يعزلون كل من يفكر تفكيراً اشتراكياً من منصبه .

هذا نوع من العزل ، وهناك نوع آخر من العزل فى روسيا ، فعندما قامت الثورة الشيوعية اضطرت إلى التحالف مع الإقطاع لفترة من الزمن ، ثم اختلفت معه وقضت عليه ، واليوم لا يوجد فى روسيا من يفكر تفكيراً خاصاً فى الاقتصاد الحر .

وفى الصين التى تحدث عنها البعض ، عرف مبدأ العزل ، ولقب المواطن هناك لا يحمله أى إنسان لأنه لقب شرف ، واسمحوا لى أن أقرأ فقرة وردت فى إحدى محاضرات « ماوتس تونج » نشرت فى دراسة عن « الديمقراطية الجديدة » التى ظهرت فى مجلة الثقافة الصينية الصادرة فى مدينة « ينان » فى عدد يناير سنة ١٩٤٠ ما ترجمته بالحرف الواحد . « وقد أخفت البورجوازية دائماً اختلاف وضع الطبقات الاجتماعية تحت ستار تعبير المواطن ، وذلك حتى تمارس فى الحقيقة ديكتاتورية طبقة واحدة ، ولكن هذا التمييع ليس فى مصلحة الشعب الثائر ، إن تعبير المواطن تعبير من المحتمل استخدامه ، ولكن يجب ألا يطلق على المعادين للثورة ، ويجب ألا يطلق على المتعاونين مع أعداء الثورة ، ونحن نحتاج اليوم إلى ديكتاتورية جميع الطبقات الثائرة ضد أعداء الثورة ، والمتعاونين معهم وذلك كشكل للدولة التى نريدها .

وحتى سويسرا ، وهى بلد السلام والحياد والحريات ، فيها قانون فى صلب الدستور ، يمنع قيام أى جماعة تدعو لأى فكرة أو نظام فاشى .

وقد عرف الإسلام أيضاً مبدأ العزل ، فالخليفة عمر بن الخطاب عزل خالد ابن الوليد من قيادة الجيش ، واستند فى ذلك إلى سببين ، أولهما ، أن انتصارات خالد المتوالية جعلت المسلمين يعتقدون ألا نصر لهم إلا بخالد ، وأن الوحى يوشك أن ينزل على خالد ، فخشى عمر أن يتوهم المسلمون أن النصر نصر خالد ، وليس نصرالله ونصر المجاهدين .

وثانيهما : أن خالد منح « الأشعث بن قيس » عشرة آلاف درهم بعد احدى المعارك كجزء من الغنائم ، ولما علم عمر بذلك بعث إلى أبى عبيدة بن الجراح وقال له : « شد وثاق خالد بعمامته ، واسأله عن العشرة آلاف درهم التى أعطاها للأشعث ، هل هى من مال المسلمين أم من ماله الخاص ؟ فإن كانت من مال المسلمين فهو خائن ، وإن كانت من ماله الخاص ، فقد أسرف ، وفى كلتا الحالتين اعزله .

وقد تبين بعد ذلك أن المال الذى أعطاه خالد للأشعث كان من ماله الخاص ، ولكنه عزل رغم ذلك ، ويؤخذ من هذه القصة أن سيدنا عمر تدخل فى تصرف شخصى فى مال شخص معين ، وأنه أصدر قراره بعزله ، بسبب تصرفه فى هذا المال ، فالدولة هنا تتدخل لصالح المجموع ، وتحاول أن تأخذ من تصرفات الأفراد فى أموالهم قرينة إزاء موقفهم من هذا المجتمع . وتحاول بهذه الطريقة أن تحمى المجتمع من هؤلاء الأفراد .

لو نظرنا إلى مجتمعنا اليوم ، لوجدنا أن به أناساً يتصرفون تصرفات تدل على الإسراف وعلى العداء للشعب ، كما تدل أيضاً على أنهم بهذه التصرفات يلقون الأموال على الأرض ، فمثلا نجد شخصاً كالمدعو فرنسوا تاجر يقيم حفلة عشاء يحضر لها الطعام من باريس ويتكلف ذلك ١١ ألف جنيه . فلو كان هذا الشخص موجوداً أيام عمر فماذا كان يعمل فيه عمر ؟ ! هل كان سيتركه ؟ ! قطعاً ما كان عمر ليتركه ، إذ أن عمر هو القيم على أموال الدولة وهو بذلك أمين عليها .

أما أن يترك الناس يبذرون أموالهم هباء ، فأمر يستدعى التدخل ومن هنا كان يتدخل عمر لصالح المجتمع الإسلامى .

ومجتمعنا بصورته اليوم فى أشد الحاجة فعلا إلى عملية عزل وهى عملية ذات شقين :

شق متصل بالذين تآمروا على الشعب ، أى بادروا الشعب بعمل عدائى ،

وشق يتصل بالدين ولدوا ووجدوا أنفسهم فى ثراء وبحبوحة ، وساروا خلف النظم التى كانت سائدة فى هذا البلد ، ويمكن الحاق العصاميين إلى بهذه الطائفة وهم الذين نشأوا من العدم واستطاعوا تكوين ثروات ضخمة .

فأعداء الشعب ، ويجب أن نكون حريصين عند استعمال هذه العبارة ، أعداء الشعب فى تقديرى هم كل من أدين أو يدان باستغلال مال أو نفوذ أومنصب ، أوعمل على افساد الحياة السياسية والاقتصادية لبلدنا ومجتمعنا سواء قبل الثورة أو بعدها . فهؤلاء حقاً هم أعداء الشعب ويجب أن نعمل على إيجاد قانون ينظمهم ويخضعهم للقضاء العادى حتى نبعد عن التنظيم الشعبى شبهة الحقد عليهم أو معاداتهم ، وحتى يعلم الجميع سواء هنا أوفى أى بلد عربى آخر أننا لم نتجن على أحد ، وإنما الأمر كله أمر قضاء وفق قانون واضح ومحدد وعادى .

وهناك أناس آخرون ، لا أستطيع القول ، ولا يجب أن نقول أيضاً إننا نريد عزلهم وسأذكر لتوضيح ذلك مثلا يصح أن يكون منطبقا عليهم :

لقد انعقد بالقاهرة فى العام الماضى مؤتمر للإعلام للدول الأفريقية الآسيوية ، وكان من بين أعضائه مدير مصلحة استعلامات غانا ، وعند وصوله إلى مطار القاهرة اتضح أنه لم يطعم ضد الكوليرا ، الأمر الذى يستدعى ضرورة حجزه مدة الحجر القانونية وهى خمسة أيام ، لأنه قادم من منطقة موبوءة بالكوليرا فبخر الرجل ؛ ثم أجريت بعض الاتصالات للإفراج عنه ، ولكن مدير الحجر الصحى رفض هذا الإفراج ومرت الساعات ومازالت المحاولات للافراج عنه مستمرة ، وعندئذ أحس الضيف بخطئه فخضع راضيا للقانون ، وعزل فى أحد المنازل بمصر الجديدة المدة القانونية للحجر وسمح له بدخول البلاد بعدها . هذه القاعدة هى من قواعد القانون الدولى الذى تحترمه كل الدول ويعرفه كل فرد ، والغرض منه هو حماية المجتمع .

وبهذا نستطيع أن نسن قانونا للعزل ، ولا نكون بهذا متجنين على أحد لأن ديننا الإسلامى نفسه يشير إلى نوع من أنواع العزل ، إذ يقول الله تعالى : « فإن

رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معى أبداً ولن تقاتلوا معى عدوا ، إنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين » .

وقصة هذه الآية ، كما قرأت عنها ، أنه كانت هناك جماعة تخلفت عن الخروج مع الرسول عليه السلام فى احدى غزواته ، فنزلت فيهم هذه الآية الكريمة التى تقول للرسول اتركهم واعزلهم واخرج بدونهم لأنهم جميعا مخالفون لك .

و بعد هذا فسنجد أنفسنا أمام شعبنا الذى يتكون من الفلاحين والعمال والأجراء الذين يمثلون المصلحة فى المجتمع الاشتراكى . والقوى الشعبية فى تقديرى والتى نبحث عنها اليوم موجودة و بصورة أبسط مما نتصوره ونبحث عنه ، إنها موجودة أمامنا وواضحة . فهى جميع القوى صاحبة المصلحة فى التنظيم الاشتراكى ، فكل إنسان صاحب مصلحة فى هذا التنظيم الاشتراكى هو جزء من القوى الشعبية . و يمكننا بعد ذلك أن نقول إن كل الشعب عدا أعدائه هم أصحاب المصلحة فى التنظيم الشعبى .

وهنا نقف لنتساءل : من الذى يشترك فى التنظيم الاشتراكى الشعبى ؟ ومن الذى يتولى المناصب القيادية ؟ ومن الذى يدبر أموره و يحدد مصيره و يعمل على تطويره ؟ ومن هنا يأتى الاختلاف ، إن التنظيمات الثورية تقوم دائماً على الثقة ، فهى جماعة من الأفراد ارتبطوا مع قائد برباط معين من أجل تحقيق هدف معين وتعاهدوا على الكفاح من أجله ، هنا تأتى مهمة القائد فى التنظيم ، ولقد قال قائدنا جمال « إن أصحاب المصلحة فى التنظيم الاشتراكى هم الأجراء » على اطلاق اللفظ ، معنى هذا أن القائد يثق فى جميع الأجراء فى هذا الوطن لأنه لا مصلحة لهم فى وجود نظام رأسمالى إقطاعى فى البلاد . والثقة المتبادلة بين القائد و بين أصحاب المصلحة فى التنظيم هى التى تستطيع أن تقيم القوى الشعبية وتحددها .

وهذا التحديد يستلزم منا ضرورة تحديد اشتراكيتنا . فاشتراكيتنا تستهدف القضاء على الاستغلال وقد قال قائد ثورتنا تحت هذه القبة « نحن وراء الاستغلال

حتى نقضى عليه ، و إن العملية ليست عملية تحديد للملكية الزراعية بمائة فدان ، ولكن العملية عملية قضاء على الاستغلال نفسه » .

ولعل البعض قد فهم من هذه العبارة أن للمائة فدان لن تكون الحد النهائى للتحديد ، وإنما هناك احتمال لخفض هذا الحد بالنسبة للملكية الزراعية وبالتالى بالنسبة للملكية التجارية والصناعية . وهنا تثور نقطة أساسية يجب أن تكون محل البحث سواء فى هذه اللجنة أو فى مؤتمر القوى الشعبية القادم ، وهذه النقطة هى تحديد الخطوات التنفيذية لاشتراكيتنا التى تهدف القضاء على الاستغلال وتحقيق العدل والكفاية .

لقد قال لنا قائد الثورة إن هناك أسرة تملك ٣٫٢٠٠ فدان موزعة على الأب والأبناء وأبناء العم والخال ، ففى هذه الصورة يقوم استغلال ولا يعقل أن تقوم اشتراكية ولا يستطيع الشعب أن يمارس فى هذه الصورة حياته الاشتراكية والسياسية ، ومعنى هذا بكلمة موجزة أن الاستغلال موجود ، ولهذا أقول إن تحديد الملكية بمائة فدان يؤدى فى رأيى إلى الاستغلال . ويتعين علينا إذن إذا شئنا خلق مجتمع اشتراكى أن نجعل العدالة والروح الاشتراكية الحقة سائدة فيه حتى نحرره من الاستغلال ، كما لابد لنا أيضاً أن نحدد لنا هدفاً ، ونحدد كذلك أسلوباً لتحقيق هذا الهدف .

وطالما أن هدفنا هو القضاء على الاستغلال فيتعين علينا اتخاذ الاجراء الكفيل بالقضاء عليه ، وهذا الإجراء فى نظرى هو التحديد السليم للملكية الصناعية والتجارية والزراعية على السواء ، وبإجراء هذا التحديد الدقيق نجد أنفسنا وقد أصبحنا قوة شعبية واضحة المعالم فى التنظيم الشعبى . فلو قلنا مثلا إن أعداء الشعب هم الأفراد الذين طبقت عليهم القوانين الاشتراكية الصادرة سنة ١٩٦١ ، ثم اضطررنا بعد ذلك إلى إنزال هذا الحد إلى أقل من هذا ، لأصبح بذلك المعيار المادى غير دقيق فى التحديد . فرأس المال الذى كان يمارس نشاطاً حراً شريفاً سيصبح

بعد التحديد الجديد جريمة ويصبح صاحبة عدواً للشعب بالذات . فنحن لا نستطيع إذن الأخذ بالمعيار المادى على اطلاقه ، فهدفنا أولا القضاء على الاستغلال فيتعين علينا البحث كنقطة رئيسية فى أمر القضاء على الاستغلال ، من أين يبدأ وأين ينتهى ؟ .

متى يكون هناك استغلال ؟ أيكون هناك استغلال إذا ماحددنا الملكية الزراعية بمائة فدان أو بخمسين أو بثلاثين أو بخمسة ، وفى المصانع متى يكون كذلك ؟ أيكون إذا تحدد رأس المال المستغل بكذا ألف جنيه أو بعدد كذا من العمال المشتغلين فيه . فإذا كان صاحب المصنع يعطى العامل جزءا كبيراً من ثمن السلعة المنتجة ولنفرض مثلا ٤٠ أو ٥٠ قرشا من هذا الثمن ويربح هو ٥ قروش فقط فهل إذا فعل ذلك يكون قد نفى عن نفسه الاستغلال أو شبهته ؟ ! .

إن تحديد نطاق الاستغلال بهذه الصورة عملية ستريحنا كثيراً وستجعلنا فى مجتمع يعرف رأسه من قدميه ، يعرف ماذا يعمل وأين حدوده ربما لمئات السنين داخل إطار وأنظمة وقوانين تجعل الفرد فيه مؤمنا ١٠٠ ٪ من أنه لن يكون عدواً للشعب فى يوم من الأيام . ولا شك أن تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان وتحديد ملكية الأسهم فى الصناعة بعشرة آلاف جنيه فيها استغلال بل واستغلال كبير . إن عدم التحديد الدقيق من شأنه خلق روح الجزع لدى الناس . فلا بد إذن من تحديد نطاق الاستغلال فى حدود اشتراكيتنا .

وهذا هو الأساس ، فإذا انتهينا من تحديد هذه الحدود نكون قد اقتربنا من هدفنا التالى وهو مهمة هذه اللجنة . إن مهمة هذه اللجنة جزء من مرحلة ليست نهاية وليست بداية ، هى جزء من مرحلة من مراحل ثورة بدأت فى عام ١٩٥٢ ومستمرة ، ويجب أن نستمر حتى تقيم المجتمع

الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، فطالما أن مهمة هذه اللجنة هى مرحلة من مراحل التنظيم ، تليها مرحلة أخرى هى مرحلة القوى الشعبية ، ثم مرحلة المؤتمر الوطنى ثم مرحلة تكوين الاتحاد القومى ثم بعد ذلك قيام مجلس الأمة . فمهمة لجنتنا إذن جزء لا أكثر ولا أقل من مرحلة ثورية . وعلى لجنتنا أن تعى عدة حقائق :

الأولى — أننا نخوض معركة يتربص الأعداء فيها بمصر لا كدولة ، وبجمال عبد الناصر لا كمحارب للاستعمار ولكن كنواة للاشتراكية فى منطقة الشرق الأوسط .

الثانية — أن العناصر التى تعادينا وتحاربنا لا تعادينا فقط لأننا أخرجنا الانجليز من القنال ولكن تحاربنا أيضاً باعتبارنا ثواراً اشتراكيين نؤمن بحق الملايين من أمتنا العربية فى بترولها وثرواتها الطبيعية وزراعتها .

من ذلك نستطيع أن نعرف حقيقة الروح الثورية التى يجب أن نتحلى بها والمسئولية الملقاة على عاتقنا ، إننا لم نجتمع هنا لنقرر طريقة تمثيل القوى الشعبية فقط ، ولكننا هنا لنعى أننا أمام معركة علينا أن نخوضها مع القوى الشعبية لا خارج بلادنا بل قد تكون أرضها هى مصر نفسها .

لم تستهدف الحركة الانفصالية الرجعية التى قامت فى سوريا مجرد الانفصال عن مصر فحسب ، ولكنها استهدفت أيضاً ضرب اشتراكية الجمهورية العربية المتحدة ، وكما قالت الإذاعات المختلفة إن فصل مصر عن سوريا والقضاء على القوانين الاشتراكية فى سوريا ليس إلا خطوة أولى لتصفية الوضع فى مصر . إن هذا الأمر يفرض علينا أن نحدد وبصورة واضحة وقاطعة أعداء الشعب الذين أعطيت لهم الفرصة وصالحناهم فى سوريا والأردن والسعودية فإذا بهم يستغلون أول فرصة ويطعنون الوحدة واشتراكية الجمهورية العربية المتحدة .

لقد سمعنا من السيد الرئيس أن ثلاثة آلاف شهيد قتلوا فى سوريا وهم جميعاً من العمال والفلاحين ، لأنهم حاولوا المحافظة على مكاسبهم الاشتراكية ويجب أن يكون ماثلا فى أذهاننا أن هذا يمكن أن يكون مصير الفلاح والعامل فى مصر إذا ما استطاعت قوى الرجعية أن تقضى على معركتنا الاشتراكية التى هى معركة الاشتراكية فى الوطن العربى كله . والمعركة بالنسبة للرجعية فى الوطن العربى هى معركة حياة أو موت ، وهى تعرف أن استمرار الحكم الاشتراكى فى مصر يعنى إبعادها يوماً بعد يوم عن تولى الحكم واغتصاب ثروات الشعب العربى فى كل مكان إن المعركة بهذه الصورة تحدد لنا موقفنا من أعداء الشعب الذين استغلوه وتآمروا عليه والذين خرجوا من دورهم السلبى إلى دور إيجابى سواء قبل الثورة أو بعدها هؤلاء هم أعداء الشعب . أما الفئات الأخرى كالعصاميين مثلا الذين أقاموا مصانع فى ظل النظام القديم ، ومارسوا ما كان حلالا لهم ، ولم يتضرروا كثيراً من القوانين الاشتراكية ، فمن الصعب إلحاقهم بأعداء الشعب .

قطعاً هناك صعوبة كبيرة جداً أن نقول إن هذا عدو للشعب ، قد يكون هذا الشخص متخلفاً عن الفهم الاشتراكى ، لكن قد يمكن عن طريق عزله — كما عزلنا الرجل الدبلوماسى فى الكورنتينا فى المطار ، وعن طريق تأهيله — أن يصبح بتطور الزمن مواطناً اشتراكياً هو وأولاده من بعده . بهذه الصورة نستطيع أن نحشد قوى أخرى من الشعب داخل التنظيم الشعبى ، يجب ألا ننظر لهذا التنظيم بروح عدائية ، وإنما يجب أن ننظر إليه برغبة متبادلة حتى ندخل مع الشعب ، ونساير موقفه وتطوره . يجب أن يستقر فى أذهاننا أن التنظيم يحتم أن يضم كل الشعب ، وإذا عزلنا بعض الأفراد عنه واعتبرناهم أعداء ، فإننا نتمنى أن يأتى الوقت الذى يصبح فيه الشعب كله داخل التنظيم الشعبى الاشتراكى .

إذا ما انتهينا من عملية العزل ، فاسمحوا لى أن أقول إن عملية العزل يجب أن تكون مقرونة بالعدل

ننتقل إلى مهمتنا الرئيسية وهى ماهية القوى الشعبية ، وكيفية تمثيلها . وفى رأيى أن القوى الشعبية التى نريد أن نمثلها فى المؤتمر ، وطريقة تمثيلها تفرض علينا أن نتعرف نقطة هامة وهى مهمة مؤتمر هذه القوى .

المؤتمر القادم للقوى الشعبية له مهمة محددة وواضحة . . (١) مناقشة الميثاق . (٢) طريقة تكوين المؤتمر الوطنى للاتحاد القومى ، هذه هى مهمة القوى الشعبية التى نحاول الآن أن نضع معايير لاختيارها .

إن مناقشة الميثاق تقتضى عمليتين : الأولى نظرية ، والثانية دراسات وآمال ، وهذه لا تختلف عن عملية تحديد القوى الشعبية فى شىء .

إذن المرحلة القادمة ، أى مهمة مؤتمر القوى الشعبية هى عملية مناقشة وتحديد وفق إحصاءات ووفق آمال . هذه عملية تتطلب فى الدرجة الأولى وعياً وليس ثقافة ، والوعى الحقيقى الاشتراكى هو وعى لحقيقة التطور الاشتراكى الذى نريده ووعى لحقيقة التنظيمات الشعبية فى العالم ، ووعى لنفسية الشعب العربى فى مصر وفى العالم العربى . وعى لماضينا ، وعى لحاضرنا ، وعى لمستقبلنا ، وعى فى كيفية اكتساب الجماهير وكيفية الإفادة منها ، هذه العملية تركز لنا القوى الشعبية فى حدود معينة ، فى كل من مارس تنظيما شعبياً أو عملا توجيهياً ، فى رجال الجمعيات التعاونية — واسمحوا لى أن أقول هنا — رجال الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى فقط .

إن الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى هى الجمعيات الوحيدة التى يمكن أن نثق بها . لأنها قامت فعلا على المصالح الاشتراكية فى ظل الثورة ، ومارست الحقوق الاشتراكية التى اكتسبتها من الثورة ، واستفادت فعلا ، ثم هى مطهرة مما سمعناه هنا عن الجمعيات التعاونية الأخرى ، كذلك النقابات والجمعيات والمنظمات المختلفة فى البلد يجب أن تكون ممثلة بواسطة انتخاب حر جديد ، لا بواسطة مجالس الإدارات الحالية ، وفى تقديرى أن هذه كلها هى القوى الشعبية التى يجب أن نمثلها فى المؤتمر القادم ، ويجب ألا ننظر إطلاقاً إلى ما يقال من أننا سننسى الفلاحين

الأجراء مثلا أو أى جماعة أو طائفة أخرى بحجة أنها ليست منتظمة فى جمعيات ، إذ الواقع أنها ممثلة فعلا ، لأنه بعد مراجعة الكشوف والإحصاءات التى أرسلت لنا من وزارة الشئون الاجتماعية و بعد دراسة طويلة جداً لجميع القوى العاملة فى بلدنا ، تبين لى أن شعبنا يكاد يكون ممثلا فى تنظيمات ، ولكننا كما قلنا نريد تنظيمات واعية مثقفة تستطيع أن تقيم لنا النظام الذى نريده ، وتناقش الميثاق الذى سيتقدم به قائد الثورة ، إذ الواقع أن مؤتمر القوى الشعبية يحتاج إلى وعى ولا شك أن هذا الوعى يتوافر إلى درجة كبيرة فيمن مارس عملا تنظيمياً شعبياً قبل ذلك

ننتقل بعد ذلك إلى النقطة الأخيرة ، وهى كيفية التمثيل فى المؤتمر ، سيكون قطعاً عن طريق الانتخاب الحر ، وهذا أمر مسلم به وفقاً لخطاب الدعوة وتشكيل هذه اللجنة . وقطعاً هو الأسلوب الرأسى فى التمثيل .

ويبقى بعد ذلك ما نسميه بعملية النسب . لو نظرنا إلى أى مجتمع من المجتمعات نجده ينقسم إلى قسمين : قسم يمكن تسميته بقسم الإنتاج ، وآخر يمكن تسميته بقسم الخدمات . فالذين يزرعون الأرض والذين يعملون فى المصانع هم الذين يقدمون الإنتاج للبلد . والذين يعملون فى الحكومة فى شتى فروعها كالأمن والجيش والطب وغير ذلك إنما يقدمون خدمات

فلو قلنا — كما يحدث فى كل مجتمع يحدد نفسه — إن قطاع الخدمات يساوى قطاع الإنتاج ، فتكون نسبة تمثيل قطاع الإنتاج ٥٠٪ ونسبة تمثيل قطاع الخدمات ٥٠٪ أى أن كل من يعمل فى إنتاج سلعة للبلد يدخل ضمن الـ ٥٠٪ الخاصة بالإنتاج ، وكل من يقدم خدمة للبلد يمثل داخل الـ ٥٠٪ الخاصة بالخدمات ولو أخذنا نسبة الـ ٥٠٪ الخاصة بالإنتاج ، وأردنا أن نناقش عمليات الزراعة والصناعة والتجارة ، لوجدنا أننا لابد أن نخرج التجارة من هذا القطاع ، لأنها عبارة عن توزيع للسلع وليست إنتاجاً لها ، إذن سنقصر قطاع الإنتاج على الزراعة والصناعة .

ولو أردنا أن نناقش — وفقاً للاحصاءات — عدد المشتغلين فى الزراعة وعدد

المشتغلين فى الصناعة ورأس المال المستغل فى كل منهما والدخل القومى الخارج منهما ، لوجدنا أنفسنا فى متاهات ضخمة جداً ، وسننتهى أخيراً إلى أن القطاع الزراعى لا بد أن يبتلع نسبة الـ ٥٠ ٪ فهل هذا هو المجتمع الذى نريده فى النهاية ؟ المجتمع الذى تسود فيه الزراعة ! إننا نريد مجتمعاً تقف فيه الزراعة مع الصناعة على قدم المساواة ، نريد أن تتطور الزراعة وتنمو الصناعة إلى مرحلة يتساوى الدخل القومى منها وما تدره الزراعة . إن التنظيم الذى نعمله هو تنظيم للمستقبل وليس للحاضر فقط ، ومن هنا كان من الواجب تقسيم نسبة الـ ٥٠ ٪ بين قطاعى الزراعة والصناعة بمعنى أن كل قطاع يحصل على ٢٥ ٪ كاملا .

إذا انتقلنا إلى قطاع الخدمات سنواجه أول نقطة رئيسية وهى قطاع الموظفين ، وهو قطاع ينتهى بنا إلى أن نقول إن دولتنا اليوم تكاد أن تكون دولة موظفين ، لأن عدد الموظفين الذين يعملون فى الحكومة يبلغ عددهم هم وأفراد عائلاتهم سبعة ملايين ونصف مليون ، منهم الطبيب والمهندس والمهندس الزراعى وأستاذ الجامعة وضابط البوليس، وهذا بخلاف الذين يعملون فى القطاعات الأخرى و يقدمون خدمات للشعب، و إذا نظرنا إلى هذا القطاع وفكرنا فى إجراء انتخابات فيه فسنجد أننا أمام مشكلة ،هى هل تجرى هذه الانتخابات على أساس المصالح أوالأندية أوالنقابات أوالروابط أو النقابات التى تضم هؤلاء الموظفين أو التى يكون أغلب أعضائها من الموظفين ؟

من الطبيعى أننا لا نستطيع عمل انتخابات على أساس المصالح ، و إلا فسنجد أن مديرى العموم — رغم صلاحيتهم واحترامى لهم — هم الممثلون للقوى الشعبية ، وسنجد أنفسنا فى النهاية أمام مؤتمر لمديرى العموم ، إذن لا بد أن نلجأ إلى النقابات والروابط والمنظمات المختلفة التى تضم جموع الموظفين .

إن جموع الموظفين الداخلة فى تنظيمات تحميها وتنظم أمورها تكاد تشكل قطاع الخدمات الذى قلت إنه يمثل نسبة ٥٠ ٪ أى حوالى النصف تقريباً ، ولو أردنا أن نعطيه نسبة من الـ ١٠٠ ٪ ، نجد أن النسبة تصل إلى ⅕ المواطنين ، و بذلك نستطيع أن نعطى الموظفين ٢٠ ٪ ، وهذه النسبة تشمل كل من له علاقة بالحكومة كما تشمل

جميع النقابات التى تضم أعضاء عاملين فى الحكومة كنقابة المهندسين ونقابة المهن الزراعية ونقابة الأطباء ونادى القضاة، ونادى البوليس، ونادى أساتذة الجامعة ونادى المعلمين وسائر النقابات والأندية التى يكون أعضاؤها من موظفى الحكومة .

ننتقل بعد ذلك إلى منظمات ونقابات لا علاقة لها بالحكومة مثل نقابة المحامين ونقابة الصحفيين و بعض النقابات المهنية الأخرى التى لا يوجد بها أعضاء من موظفى الحكومة ونسبة هؤلاء وفق الإحصاءات المقدمة لنا ، تكاد تكون حوالى الخمس أو بين الخمس والسدس و إذن نستطيع أن نعطى هذا القطاع ١٠٪ .

هناك نقطة مهمة أود أن أذكرها عندما نقرر نسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ ، وهى أنه يجب على لجنتنا هذه وكذلك اللجان الفرعية أيضاً أن تراعى عند الأخذ بمبدأ النسب عند التوزيع على مختلف الأندية والهيئات ، أن تراعى أن هناك هيئات متصلة بالجمهور مثل نقابة الصحفيين ونقابة المحامين ، وهذه الهيئات يجب أن تكون قطعاً ممثلة داخل الـ١٠٪ الخاصة بالنقابات المهنية ولكن هذا الاتصال يقتضينا أن نميز نقابة الصحفيين على غيرها فى نسبة الـ١٠٪ ، لأن عمل نقابة الصحفيين مرتبطة ارتباطاً كلياً بعملية الوعى والتوجيه الثورى .

ننتقل بعد ذلك إلى أصحاب الحرف والمتاجر الصغيرة الداخلة فى المنظمات وهذه المهن تستطيع أن تأخذ نسبة ٥٪ .

بعد ذلك ننتقل إلى قطاع الطلبة الذين تزيد أعمارهم عن ستة عشرعاماً ، ويزيد عددهم على ٣٠٠,٠٠٠ طالب ، وهؤلاء هم الوقود ، والقوى المحركة للتنظيم المقبل ، القوى التى تقرأ وتعى الإشتراكية ، والتى تستطيع أن تذهب إلى الريف وتصنع مجتمعاً إشتراكياً بخلق إشتراكى وبوعى إشتراكى . هؤلاء الطلبة الذين هم العدة للمستقبل وللتنظيم نفسه أرى أن تكون نسبتهم ١٠٪ من مؤتمر القوى الشعبية .

أما جمعيات الخدمات العامة ، فنعطيها نسبة ٥٪ ، ويبقى بعد ذلك قطاع لم أحدد له نسبة ، لكننى أود أن أضعه تحت أنظاركم لأنه فى الواقع موضوع يحتاج إلى

دراسة ، فلقد ذكر قائد الثورة فى خطبته التى تحدث فيها عن الدفع الثورى ، أن التنظيم الشعبى سيشترك فيه الجيش ، وخاصة أولئك الأبطال الذين قاموا بالثورة فى فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، والجيش هو حامى حمى البلاد ، ولذلك يجب أن يكون خلية إشتراكية ، وأن يكون كله قطعة من مجتمعنا الاشتراكى . و إنى أطالب لجنتكم أن تدرس هذا الموضوع بعناية * وأن تحدد لنا كيفية تنظيم الجيش فى منظماته التى هى نادى الضباط ، وجمعية المحاربين القدماء ، والمؤسسات الخاصة بالجيش . وأعتقد أن هذا الموضوع جدير بدراستنا لأن الجيش هو أملنا لحماية حدودنا ، وأملنا لحماية اشتراكيتنا ، وحماية حريتنا وحماية مجتمعنا الذى نحياه .

بقيت نقطة أخيرة ، وهى تتلخص فى حقيقة المعركة التى نحن مقبلون عليها فى تنظيمنا الشعبى القادم ، لا شك أننا مقبلون على تنظيم شعبى ، والتنظيم الشعبى يفرض توعية و يفرض تعبئة .

فنحن فى حاجة — كم كنا فى حاجة من أول يوم تحدث فيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن التنظيم الشعبى الجديد — إلى توعية الشعب وتعبئته داخل إطار التنظيم الاشتراكى ، وتوعيته بمفاهيمنا وأهدافنا الاشتراكية . والتوعية والتعبئة تحتاجان دائماً إلى قيادات ، وفى تقديرى أن هذه القيادات غير موجودة عندنا حالياً إلا فى قيادات القمة ، أما قيادات الوسط والقاعدة فلعلها غير موجودة ، اللهم إلا إذا كانت موجودة على غير أساس المفهوم الاشتراكى والواقع الاشتراكى بمعنى أنه عندما تنفض لجنتنا و يقوم مؤتمر القوى الشعبية ونصل بعد ذلك إلى مرحلة الإنتخابات سنفاجأ بأن أغلبية الجماهير تعى فعلا القوانين الاشتراكية لكنها لا تعى النظرية الإشتراكية .

نحن إذن محتاجون إلى عمليات تعبئة وتوعية غير موجودة ، وقد يحتاج وجودها إلى زمن قد يطول وقد يقصر ، كما أننا فى حاجة إلى صحافة و إذاعة وتليفزيون ونشرات مختلفة . فهل أجهزتنا الحالية تصلح للتعبئة والتوعية الاشتراكية؟ هذا سؤال

يجب أن نحاول الإجابة عليه . فكلنا يقرأ الجرائد ، ويسمع الإذاعات ، ويشاهد التليفزيون ، وكلنا وخاصة من يتابعون المقالات الاشتراكية فى الجرائد ، يلاحظ المهاترات بين بعض رؤساء التحرير فى الجريدة الواحدة ، فهم يتناقشون ويتناقضون ، ويهاجمون بعضهم البعض وليتهم يتناقشون فى نظرية أو مبدأ ، أكثر من هذا ، أن بين بعض المشرفين على أجهزة التوجيه وخاصة الصحافة ، من تعاطوا أموالا من حلف بغداد ، وبعضهم دافع عن لورنس الإنجليزى ، وبعضهم دافع عن توفيق أبو الهدى الذى باع فلسطين مع الملك عبد الله . كل هذه أشياء نقرأها فى صحفنا ، فهل هؤلاء أمناء على مجتمعنا الاشتراكى ؟

إسمحوا لى أن أعود بكم إلى عصر صدر الإسلام وأروى قصة صغيرة . فقد حدث أن سيدة إسمها عصماء بنت مروان كانت مسلمة ثم ارتدت وهاجمت الرسول أكثر من مرة فى فترة حرجة بالنسبة للإسلام . وكانت هذه المرحلة محتاجة إلى نوع من القسوة مع الأعداء ، فاضطر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى أن يوصى بقتلها ، وفعلا قتلها رجل يدعى الخطمى وذهب الرجل إلى الرسول يسأله : هل لها دية يدفعها ؟ فقال الرسول : هذه مسألة لا ينتطح فيها عنزان ولا يختلف فيها إثنان ، — أى أنها لا دية لها .

وإنى لا أطالب بقتل المنحرفين المشتغلين فى الدعاية ، وإنما أطالب فقط بعزلهم .

وأنا عندما أطالب بهذا ، أشعر بأن هذه أمانة فى عنقى ، وأنا أعرف ما أعنيه ، بل ومن أعنيه بهذا الكلام ، والأمر كله أننا يجب أن نكون صرحاء وأمناء ، كما يجب أن نكون قساة على أعدائنا رحماء مع من نراهم جديرين بالرحمة .

أما أن نترك التعبئة والتوعية فى هذه المرحلة لغير الأمناء ، فمعنى هذا أننا غير أمناء على شعبنا ، وهذا ما نعيذ أنفسنا منه .

السيد على بهرام السباخى — سيدى الأمين ، السادة الزملاء :

الحمد لله الذى أعزنا بعد ذل وجاء بنا إلى أعلى منبر فى الدولة لنقول كلمتنا بحرية ،

وهذا أسمى مراتب الديمقراطية ، بعد أن كنا نعتقل لو طالبنا بشيء من الحق والعدل.

جئنا هنا لمهمة وطنية جليلة وهى تحديد ما هية القوى الشعبية الحقيقية ومن هم أعداء الشعب .

فى رأيى أن الشعب جميعه هو القوى الشعبية الحقيقية ما عدا كل مستغل للشعب بأى نوع من أنواع الاستغلال ، وكل من يعوق حركة الإنتاج ، وكل من يعوق عجلة الثورة الاجتماعية . وهؤلاء المستغلون والمعوقون معروفون لنا نحن الشعب ، واجبنا الإرشاد عنهم ولا مجال للعواطف ولا معنى للسلبية فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا ، بشرط أن يكون ذلك مدعماً بالأدلة المادية الثابتة .

الجلسة العاشرة

المنعقدة فى يوم الأحد ٢ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد أنور سلامة : السيد الأمين العام ؛ السادة الزملاء . لقد قيل كلام كثير عن العزل ، والحقيقة أنه كان من الممكن جداً للفرد أن يتحرج كل التحرج من أن يتناول بالكلام موضوع العزل ؛ إذ من الصعب فعلا على النفس إجراء عملية العزل لما له من أثر خطير على الإنسان — ولكن كل ذلك يهون على نفوسنا بعد الذى سمعناه من السيد الرئيس من أن الاستعمار غير سياسته ، فلم تصبح وسائله القديمة تجديه فى هذا العصر ، لم يعد يجديه الغزو كغزوه لقناة السويس عام ١٩٥٦ ، ولم تعد تنفعه وسائله المباشرة . نعم لم يصبح فى استطاعة أية دولة كبيرة أن تأكل دولة صغيرة ، لذلك لجأ الاستعمار إلى طرق أخرى بأن يختفى وراء الرجعية والاستغلال . لقد رأينا أن فئة قليلة يساندها الاستعمار والرجعية استطاعت أن تقوم بحركة انقلاب وتستولى على الحكم ، ولذلك فإنى أستبيح لنفسى القول بأنه يجب فعلا لتأمين هذه الثورة ، وهذا الشعب وهذه الأمة إجراء عملية العزل ، لا بد من عزل الرجعيين والاستغلاليين والاستعماريين .

والحق أن ما حدث فى سوريا كان بمثابة الجرس الذى نبهنا إلى الخطر الكامن ، إذ لو كنا عزلنا الرجعيين والانتهازيين والاستغلاليين والاستعماريين فى سوريا من قيادات الاتحاد القومى والجيش وكافة المناصب الرئيسية ، لما استطاعوا أن يقوموا بما قاموا به ولأمكن للشعب السورى الذى نعرفه من فلاحين وعمال أن يقضى على هذا الانقلاب .

أعود فأقول إننا لو ربطنا بين طريقة الاستعمار القديمة وطريقته الحديثة فى تسلله إلى الدول ، وإذا ما علمنا ووعينا ما قاله السيد الرئيس من أننا مجال للحرب الباردة ، وأن الاستعمار لن يهدأ فى محاربته لنا حرباً لا هوادة فيها ولا لين لأننا القوة المشعة والدافعة ليس فقط فى حدود أرضنا ولكن فى المنطقة بأكملها ، وفى أفريقيا بل وفى العالم كله ، ويستطيع إدراك ذلك كل من خرج من أرض مصر .

أقول لو أدركنا ذلك كله ، لكان من الواجب أن يكون ردنا على هذه الحرب جباراً وقوياً ، بأن نضرب الاستعمار فى الرجعية والإقطاع ، وحتى لا تكون العاقبة لا قدر الله سيئة علينا وعلى أمتنا وحريتنا ، لأن تساهلنا فى هذا الأمر سيؤدى بنا وبوطننا إلى العواقب الوخيمة .

أعود مرة أخرى إلى العزل ، فأقول إنه لا يحتاج كما قال بعض الزملاء إلى محاكمات وقيود وأوضاع ، فالواقع أن العزل لايحتاج إلى هذا كله ، لأن المحاكمة تستوجب قيام قانون وأن الرجعيين والانتهازيين والاستعماريين لن يعدموا وسيلة للوصول إلى أغراضهم الخبيثة عن طريق التسلل ، وهذا التسلل لا يمكن بطبيعة الحال إخضاعه لمحاكمة حتى نتمكن من الإدانة . والأمر واضح كل الوضوح ، فإذا ما كان شخص يملك مثلا ٢٠٠٠ فدان وأخذ منه ١٩٠٠ فدان ، فمثل هذا الشخص لاتجوز محاكمته ولا نستطيع إدانته قضائياً . ولكننا الآن نستطيع ونحن نريد أناساً فى الصفوف الأولى وفى المراكز القيادية أن نعزل هؤلاء — كما فعلنا فى انتخابات مجلس الأمة الأول — بطريق الشطب ، ويمكن إجراء هذا العزل بتحديد معايير ومقاييس تستطيع اللجنة وضعها ، فيصبح من السهل بعد ذلك أن نشطب كل من تنطبق عليه هذه المعايير والمقاييس . فمن يتجرأ منهم ويتقدم بترشيح نفسه إلى أى منصب قيادى فى الدولة يكون قد قبل أن يصم نفسه بوصمة الرجعية لتبجحه ، لأنه يعتبر شخصاً لا يعرف حقيقة وضعه من الأمة ، أما من يرشح نفسه ولا يعترض عليه ، فهو من غير شك من الشعب ، وبهذا يمكن أن نحدد أعداء الشعب كما قال

السيد الرئيس دون أية حاجة إلى إجراء محاكمات و إنشاء محاكم وفى رأيى أن يكون العزل عاما فلا يقتصر على مرحلة تشكيل مؤتمر القوى الشعبية فحسب بل يجب أن يشمل جميع المناصب القيادية ، لأننى لا أريد أن يقول أحد إن هناك رئيس نقابة أو نقابياً رجعياً . لأن هذا المنصب لا يقل أهمية بأى حال من الأحوال عن أى منصب آخر ، لقد قال بعض الزملاء إن النقابات التى قامت قبل الثورة كانت نقابات رجعية ، وهذا افتراء على النقابات ، فالنقابات قبل و بعد الثورة هى طليعة الكفاح العربى ، فهذه المناصب النقابية كغيرها من المناصب قيادية فيجب أن يتولاها أناس مخلصون .

إننى آسف إذ أقول إن بعض الزملاء قد تهجموا على النقابات القديمة وقالوا إنها دخيلة ، فقد ذكر أحد الزملاء أن النقابات القديمة نشأت فى ظل الرأسمالية مثل نقابات الدخان ونقابة عمال الترام وأنها كانت نقابات أجنبية وأن الوطنيين جاهدوا لكى يحتلوا هذه المناصب . وللرد على ذلك أقول إن الأمر ليس كذلك ، فالواقع أن النقابة كان يحتلها الوطنيون لأن الأجانب لم يكونوا فى حاجة إلى نقابات ، والعمال المساكين هم الذين كانوا يريدون هذه النقابات .

صحيح أن هذه النقابات أول ما نشأت نشأت فى شركة الدخان لأنها كانت شركة انجليزية ، وفى شركة الترام لأنها كانت شركة بلجيكية ، ولهذا تكتل العمال الذين يعملون بهذه الشركات تكتلا جباراً وعملوا هذه النقابات .

نادى البعض بعزل مجالس إدارات النقابات التى كانت موجودة قبل الثورة ، فلماذا نعزلهم ؟ وقد كانوا هم الطليعة وأنا ما زلت أذكر أنه فى سنة ١٩٥١ قبل الثورة عند ما ألغت حكومة الوفد معاهدة سنة ١٩٣٦ وحدثت تحرشات فى السويس ومعارك بين الإنجليز و بلوكات النظام وأراد الجيش البريطانى أن يحتل مدينة السويس ، أقول إننى أذكر فى ذلك الوقت أن نقابة العمال التى كانت موجودة هناك

هددت بحرق الزيتية إذا مر بها أو دخلها الإنجليز ، وهذا ثابت فى سجلات البوليس و بذلك أحجم الإنجليز عن احتلال المدينة .

فهل كانت هذه النقابات فى ذلك الوقت رجعية ؟ أو استغلالية ؟ حاشا لله ، لقد قامت النقابات لمهمة سامية سواء قبل الثورة أو بعدها ، وكان العمال دائما فى الطليعة قبل الثورة و بعد الثورة .

تكلم بعض الزملاء فى الحرية والديمقراطية ، ومن الخطأ أن نتكلم فيهما بغير ضابط أو رابط ، فالحرية المطلقة لا يمكن أن تعطى للطفل الصغير فى المنزل وإلا أساء استعمالها ، وكذلك بالنسبة لأى رجل أو لأى شخص لا يمكن أن نترك له الحرية المطلقة لأن الحرية المطلقة لا حدود لها . كذلك الحرية فى النظام الرأسمالى له ضابط والحرية فى الشيوعية لها ضابط فيجب أن نربط الحرية التى نريدها لهذا الشعب بالإطار الذى نريده له فما هو هذا الإطار ؟ هو الاشتراكية .

إذن يجب على كل من يتكلم عن الحرية أن يربط بين الحرية و بين الإطار الذى تريده البلد لنفسها ربطاً كلياً . البلد تريد الاشتراكية العربية وتنادى بها . والاشتراكية إذا لم يكن لها حدود لأمكن أن يوجد من يمتلك ٢٠٠ ألف فدان ويسمى نفسه اشتراكياً . وهل من الحرية أن نهاجم اشتراكيتنا مهما كان المنادى لهذه الحرية ؟ هذا مستحيل . لذلك أرجو من الجميع ومن كل من يتكلم عن الحرية أن يربط بين الحرية و بين الإطار الذى يجب أن تكون فيه هذه الحرية وهذا الإطار هو الاشتراكية ، ونحن عندنا حريات كثيرة ، وقد يكون من الجائز أنه نظراً لطول السنين الماضية فى ظل الكبت والاستعمار أن تكون أواصر الثقة غير مستكملة بين الشعب ونفسه و بين الحاكم والمحكوم .

والحقيقة أن لكل شخص أن يقول ما بنفسه دون أن يخشى شيئاً ما دام يهدف إلى البناء لا الهدم ، بعد ذلك أستطيع أن أقول إن من قوى الشعب

الأصيلة — كما ذكرنا — الفلاحين والعمال وأصحاب الدخل المتوسط وهؤلاء كما قال السيد الرئيس لا اختلاف عليهم

وبالنسبة للعمال يهمنى — خصوصاً وقد قيل كلام كثير عنهم — أن أقول عن النقابات وعن طريق تمثيلها إنه يجب على اللجنة التحضيرية واللجنة الفرعية الأولى أن تدرك ما هية التنظيم النقابى لأن هذا يضع أمامها كثيراً جداً من النور الذى يبين حقيقة الطريق الذى نسير فيه .

وقد قيل كلام حول تطوير النقابات وتغييرها وتعديلها فى ظل النظام الاشتراكى. وهذا يدعونا لأن نتكلم فى ست نقط وهى :

١ — التكوين النقابى .

٢ — دور النقابات فى المجتمع الرأسمالى .

٣ — دور النقابات فى المجتمع الاشتراكى .

٤ — هل النقابات قادرة على أن تقوم بدورها فى ظل المجتمع الاشتراكى .

٥ — ما هى العوائق التى أمام النقابات والإمكانيات التى يجب أن تتوافر لها .

٦ — الخلاصة التى يجب أن نصل إليها من هذا البحث .

أولا : التكوين النقابى فى ظل المجتمع الرأسمالى يهدف إلى أن تكون النقابات مفتتة ، بمعنى أن ثلاثين عاملا يمكنهم أن يكونوا نقابة لها مالية ومجلس إدارة . أكثر من هذا كنا نرى فى شركة واحدة نقابتين إحداها للموظفين والأخرى للعمال ، لكن الثورة أرادت أن توحد وكان هذا بوحى من النقابات ذاتها ومن النقابيين أنفسهم .

فالثورة عند ما عدلت القانون فى هذه النقطة بالذات ، كان هذا بتوصية من النقابات نفسها مثل نقابة البترول ونقابة النسيج ، وقد رفعت هذه التوصيات إلى

الاتحاد العام الذى رفعها بدوره للدولة ، وعلى ذلك تكونت النقابات على تنظيم جديد هو تنظيم النقابات العامة ، بمعنى أن أى مصنع به خمسون عاملا فأكثر يكون لجنة ، ومن جميع اللجان يمكن أن تكون فى المحافظة الواحدة نقابة فرعية واحدة ، فنقابة النسيج مثلا لها لجنة نقابية فى كل مصنع .

ومن هذه اللجان النقابية فى المحافظة تتكون نقابة فرعية واحدة ، والنقابات الفرعية فى جميع المحافظات تكون فيما بينها نقابة واحدة المهنة تتركز فيها القوة ، وتتركز فيها المالية ، كما تتركز فيها الإدارة والتوجيه ، وبذلك تستطيع النقابات أن تقوم بدورها ، فلم يعد هناك ألف نقابة كما كان الحال فى الماضى إذ الموجود الآن هو ٥٦ نقابة فقط لها نقابات فرعية فى المحافظات ، ولجان نقابية فى المصانع ، والمصنع الذى به أقل من خمسين عاملا له الحق فى الانضمام رأساً إلى النقابة الفرعية فى المحافظة ، والنقابة الفرعية تتكون من جميع اللجان النقابية فى المحافظة ومن العمال الذين يكونون فى المصانع وعددهم أقل من خمسين عاملا ، فلم يعد فى القانون الجديد أى تفرقة بين العامل والموظف ، ولم يعد هناك نقابات خاصة بالموظفين وأخرى خاصة بالعمال ، بل الجميع يمكنهم أن يكونوا نقابة واحدة وهذا هو التكوين النقابى الثورى الذى نطلبه .

ثانياً — النقابات فى ظل المجتمع الرأسمالى — الحقيقة أن شعار النقابة فى المجتمع الرأسمالى كان الصراع للحصول على حقوق العمال ولحمايتهم من تعسف أصحاب الأعمال ، إنما الذى أريد أن أؤكده أن هذا الصراع حتى فى ظل النظام الرأسمالى لم يسمح له النقابيون بأن يكون أداة للهدم فقد كانوا دائماً فى ظل أى نوع من أنواع الحكم أداة بناء .

والآن هل أدت النقابات دورها فى ظل المجتمع الرأسمالى ؟ لا نستطيع أن نقول إن النقابات قد أدت الدور المفروض أن تؤديه فى ظل المجتمع الرأسمالى ، ذلك لأن الرجعية والاستعمار وجميع القوانين القائمة فى ظل هذا النظام تكتلت على النقابات ،

فمع أن قوة النقابات فى المجتمع الرأسمالى تتمثل فى حق الإضراب فقد حرمت النقابات هذا الحق ، فى الوقت الذى تمتع فيه أصحاب رأس المال بالقوة والسيطرة والسطوة ، فكان هناك كبت على العمال ، ورغم أن النقابات كانت فدائية فإنها لم تمكن من أن تقوم بدورها الكامل الذى كان يجب أن تقوم به ، أما فى ظل المجتمع الاشتراكى فقد لا تكون هناك حاجة ضرورية للاضراب ، لأن العمال أصبحوا هم أصحاب هذه المصانع ، وهم يشاركون فى الأرباح ويمثلون فى مجالس الإدارة .

ثالثاً — النقابات فى ظل المجتمع الاشتراكى — يقول البعض إنه لا فائدة من النقابات العمالية وينادون بوجوب عمل نقابات مهنية ، وإنى أيها الإخوان أرجوكم ألا تخرجوا بالنقابة عن وضعها الطبيعى وهو التمثيل والحماية والدفاع قد يقال وماذا تحمى النقابة ، ومن الذى تمثله وأمام من يكون هذا التمثيل ؟ . وللرد على ذلك أقول: إننى أومن أن رأس المال أصبح ملكا للشعب ، ولكن لو كان الشعب هو الذى يدير ، أو لو كان جمال عبد الناصر هو الذى يدير كل شركة وكل مؤسسة ، لآمنا وسلمنا وقلنا إننا لا نريد شيئاً بعد ذلك ، ولكن الحقيقة أن الشعب لا يدير بنفسه وبروحه هذه الشركات أو المؤسسات .

والغرض من النقابات هو تمثيل العمال أمام الإدارة ، والإدارة عندنا فى ظل المجتمع الاشتراكى أربعة أو خمسة أنواع ، فهناك إدارة اشتراكية مؤمنة متخصصة ويكون موقف النقابة أمامها التعاون الكامل لأنها اشتراكية متخصصة وواعية ، وما يريده العمال هو التعاون المثمر بالنسبة للانتاج والعمل . وهناك إدارة غير متخصصة ولكنها اشتراكية ، وموقف النقابة أمامها تعاون وتوجيه فيجب أن يكون للنقابة دور أمام الإدارة غير المتخصصة ، ونحن لا نفترض فى كل مدير أو رئيس أو ملاحظ عمل ، منتهى التخصص فى شئون العمال ، لأن العملية ليست سهلة كما هو الحال بالنسبة لدكان البقال ، ولكن شئون العمال أصبحت كبيرة ومعقدة ومتفرعة وأضرب مثلا على ذلك فأقول إن مصنع النسيج بالمحلة الكبرى به

١٨٫٠٠٠ عامل فى مكان واحد ، ولا يمكن القول أن هؤلاء العمال ليست لهم مشاكل أو مطالب حتى فى ظل الاشتراكية ، ولو وصلنا إلى مجتمع بلا مشاكل أو مطالب فإن مجتمعنا يكون قد أصبح مجتمعا سماويا لم يصل إليه البشر فلا بد أن يكون للعمال مطالب ولا بد أن تكون لهم مشاكل ولا بد أن يجدوا المتخصصين وأن يجدوا المتنفس الذى يستطيعون أن يتنفسوا به أمام الإدارة .

السيد الأمين العام : السيد أنور سلامة يطلب الكلمة ربع ساعة أخرى ، وأرى أنه من الممكن أن يتم السيد العضو حديثه فى اللجنة الفرعية الأولى ، فاللائحة تبيح للسيد العضو أن يتكلم فيها ما يشاء .

السيد أنور سلامة : أؤكد لحضراتكم أن العمال هم الذين بدأوا الثورة الاجتماعية وهم يدرون تمام الإدراك أنهم لن ينزلوا بأى حال من الأحوال عن الحقوق التى نالوها .

وأختتم كلمتى بأننا كنقابيين لا يعنينا إطلاقا من سوف يمثل العمال فى مؤتمر القوى الشعبية ، إذ أن مهمة المؤتمر هى مناقشة الميثاق الذى سيتقدم به السيد الرئيس ، ويهمنى أن أؤكد أن أى عامل فى الجمهورية العربية المتحدة ، أيا كانت درجة وعيه أو ثقافته ، وأيا كانت مكانته فى القيادات العمالية ، يستطيع أن يناقش الميثاق بفطرته السليمة النابعة ، من صميم نفسه ، لأن هذا الأمر ليس جديدا عليه ، فالعمال جميعاً فى مناقشة الميثاق ، رجل واحد وفكر واحد وروح واحدة ، وتأييد كامل للاشتراكية التى تنبع من ضميرهم ، ويملى عليهم تأييدها ، طبيعة عملهم وقوت يومهم .

السيد محمود أمين سبله : طلب الأستاذ أنور سلامه فيما يختص بعزل الرجعيين ، إقامة مقاييس ومعايير لهذا العزل ، وهذا ما لا أوافق عليه ، لأننا لو تركناهم يرتعون ويلعبون ، فإن عندهم من المكابرة ما يجعلهم يظهرون بمظهر الأبرياء المؤمنين بالاشتراكية والثورة ، وأرى أن يبعدوا جميعاً عن المراكز القيادية ، وإلا امتلأت

الـكشوف بأسمائهم ، وكأننا لم نعمل شيئاً ، والحق أنه يجب أن نـكون حازمين معهم ونحسم الأمر فى شأنهم ، فنضع كشوفا وقوائم بأسمائهم ، حتى يعرفوا أنفسهم و يعرف كل واحد ، من هم أعداء الشعب .

السيد الأستاذ زكى علام : لقد فهمت من كلمة السيد الزميل أنور سلامة ما فهمه الزميل حمدى الحـكيم ، من أن الإجراء الذى أشار إليه وهو عدم نشر الأسماء فيه شىء من الرحمة بمن يراد عزلهم ، ولـكن بعد الذى قيل فى هذه اللجنة من مآس أدلى بها الزملاء عن الإقطاع والرأسمالية — والواقع الذى عشناه عبر السنين والتاريخ وما ألم بنا و بأهلنا من عنت وظلم و إيلام من الإقطاع ، والرأسمالية والرجعية ، ومانالنا منه مما تألم النفس من استعادة ذكره — لجدير بأن يبـاعد بيننا و بين فـكرة الرحمة بهم .

أقول هذا وأنا أستعيد فى ذاكرتى ما رأيته بنفسى فى بلادنا ، التى كانت نهباً للإقطاع ، إبان و باء الملاريا يوم كان الموت يتخطف المواطنين بالعشرات والمئات ويوم كنا نشيع الجنازة ، لنعود لنشيع جنازات أخرى ، يوم كانت الجثث تحمل جماعات على ظهور الجمال والعربات ، نتيجة للفقر والجوع والمرض والخوف ، وهو أشد ما يصاب به الإنسان ، مصداقا لقوله تعالى « ولنبلونـكم بشىء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات ، و بشر الصابرين » .

فأية رحمة ، لهؤلاء الناس الذين كانت هذه هى آثارهم وهذا هو بلاؤهم ، وقد بلغ بهم الأمر أن تاجروا فى أشلاء المجاهدين ودماء الشهداء ، وليس يوم عبد الحـكم الجراحى الذى استشهد فى سبيل وطنه ببعيد ، إذ رأيناهم يتسابقون عند تشييع جنازته و يتقدمون الصفوف وعبراتهم تسيل على وجوههم فصدق فيهم القول بأنه « إذا تم فجره المرء ملك عينيه » .

هؤلاء لا يمكن أن يستحقوا أية رحمة أو شفقة ، خاصة بعد الروح الطيبة التى أبدتها لهم الثورة والتى لمسناها من زعيمنا جمال عبد الناصر ، والتى قرأناها له فى

« فلسفة الثورة » لقد كان أبعد منا رحمة عندما قال : كنا فى دور الطليعة ، ننتظر الزحف المقدس ، فما رأينا إلا كتبا تأتينا وكلها مليئة بالحقد ، ولو أخذنا بها ، لما كان لنا بعد ذلك من عمل إلا أن نجلس على أكوام من الأجداث والأنقاض ، وكانت أعز أمنية لى يوم ذاك أن أسمع من مصرى كلمة إنصاف فى حق مصرى آخر ، وأن أحس أن مصريا يفتح قلبه للصفح والغفران لأى مصرى آخر .

ولكن هل أجدى هذا ؟ وهل أجدت الروح الطيبة التى أبداها السيد الرئيس خلال العشر السنوات الماضية ؟ كلا . . . لم تجد . . . إلا الجحود والنكران

لهذا الذى قدمت ، ولسلوكهم ضد الشعب ومناجرتهم فى كل شىء حتى جهاد المجاهدين ، وقد كنت من بينهم ، وكان لى جهد المقل فى سبيل بلادى ، ما يعلمه الكثيرون هنا ، ومع ذلك باعونى فى الترشيح لعضوية مجلس الشيوخ ، لآخر فى مقابل أحد عشر ألفاً من الجنيهات ولم يشفع لى جهادى ، أمام قوة المال ؛ لكل هذا فالرأى عندى أن تعلن الأسماء لتكون الأمة على بينة من أمرهم وأمرها ، وشكراً .

الدكتور جمال سعيد : السيد الأمين العام : السادة الزملاء لقد ذكر السيد الزميل أنور سلامة أن النقابات لم تكن رجعية حتى قبل قيام الثورة ولو ذكر أن أغلبها لم تكن كذلك لوافقته القول . ولأدلل على صحة رأيي لا بأس من الرجوع إلى الماضى قليلا . فالواقع أن رؤساء بعض النقابات فى البداية كانوا من اليونانيين ، وكان الرئيس الأعلى للنقابات العمالية أكبر رأسمالى فى الدولة وقد ألهه العمال فنصبوه رئيساً لهم مدى الحياة ، وقد كان أحد الرؤساء السابقين للنقابة من النبلاء ، أفليست هذه رجعية ؟ كما أن بعض رؤساء النقابات قد استغلوا هذه الأوضاع فكونوا جمعيات تعاونية كانت تستورد بعض الأصناف لصالحهم الخاص ، لا لصالح النقابة والقول الفصل فى هذا الموضوع أننى أعتبر أن أى نقابة من النقابات رجعية بغض النظر عن ماضيها ، إذا كانت لا تحقق دورا فى المجتمع الاشتراكى والعكس إذا كانت

لما رسالة فيه . أما قول الزميل أنور سلامة إن النقابات يجب أن تقوم بثلاثة أدوار وهى التمثيل والحماية والدفاع فأعتقد أنه كلام قاصر لأن للنقابات واجبات أكبر من هذه الثلاثة فهى يجب أن تعمل على توضيح العلاقات الاشتراكية فى نظام الإنتاج وتعمل على خلق الحوافز ورفع مستوى العامل الاقتصادى ، وكذلك بيان نظام توزيع الأرباح ودور العمال فى الإدارة ، وعلى الجملة رفع مستوى العمال اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا .

وأخيراً لم أفهم ما قصده الزميل أنور سلامه من تسليح النقابات وشكرا .

الدكتور لطفى أبو النصر : لقد تكلم السيد أنور سلامه عن أعداء الشعب ، ولم أفهم قوله ، وأعتقد أنه أحسن محام يمكن أن يدافع عن هؤلاء الأعداء و يتقدم . لقد بدأ قوله ضدهم فى حماسة بالغة ثم انتهى آخر الأمر إلى أن أخرجهم من موضعهم كأعداء كما تخرج الشعرة من العجين . فكل ما يريده السيد أنور سلامه أن يشطب كل من يتقدم منهم للترشيح فى المراكز القيادية ، ويكون من نتيجة ذلك أن نصم كل انتخابات تجرى بالتدخل ، وأن ينسب إلى وزارة الداخلية هذا الأمر وحينئذ نكون قد هدمنا الشعب نفسه ولم نهدم أعداءه ، أولئك الذين سيمارسون الحرية وسيسمح لهم بالكتابة فى الصحف و إصدار الكتب أيضاً .

نحن نطلب عزل هؤلاء عن الشعب ولا نطلب شطبهم ، وفرق واضح بين الشطب والعزل . إن واجبنا أن نضع للمعايير والمقاييس فى هذا الذى نريد وهو العزل وحين يتم هذا العزل لن يسمح لواحد من هؤلاء المعزولين أن يكون نائباً أو مرشحاً أو أن يتمتع بالحرية السياسية ؛ فلا يكتب فى الصحف مثلا ؛ إذا تم ذلك نعطى بعده الشعب بمفهومه المحدد كل الحريات .

أعود فأقول إن الأخ أنور سلامة قد طلب الرحمة بهؤلاء ؛ تماماً كما يطلب المحامى فى ختام مرافعته الرحمة لموكله بعد أن يكون قد اعترف بأنه هو القاتل ؛ هذا ما أردت توضيحه وشكراً .

السيد يوسف على : الحقيقة أننى الآن قد اطمأننت للغاية إلى أن العمال قوة هائلة من القوى الشعبية كما اطمأننت على أن الجمهورية العربية المتحدة لها قوتها يوم أن تكتلت الدول الاستعمارية لمهاجمتها . إن السيد أنور سلامة لم يقل شيئاً إلا أنه أبدى رأيه ووجهة نظره فى العزل ولم يكن الأمر يحتاج لكل هذا الهجوم على العمال والصاق التهم التى كيلت لهم ؟ وما قيل عن قوائم تحت يد بعض السادة الأعضاء تتهم العمال بالرجعية والاستغلال

إن ما قاله السيد أنور سلامة هو أننا سنضع ضوابط وروابط تحدد من هم أعداء الشعب ، ثم على أساس هذه الضوابط يشطب كل من يتقدم إلى الانتخابات ، على أساس أنه عدو للشعب . أما من لا يتقدم فقد كفانا وكفى نفسه مشقة الشطب . فمن يتقدم نقوم بعزله حتى ولو تعلق بأستار الكعبة .

ولا داعى لهذا الهجوم الطويل ولقد كان السيد أنور سلامة واضحاً وصريحاً فلم يقل برحمة أعداء الشعب . إن دور النقابات كما قال سيادته لم يكن دوراً رجعياً فهذه النقابات قد وجدت قبل أن يولد الكثيرون وكانت تحارب الاستعمار قبل الرجعية ، كانت تحارب الاستعمار فى شخص الإنجليز . فقد كانت هناك ثورة العنابر وثورات أخرى كثيرة أدى فيها العمال دورهم . أما أن يقال إن دور العمال لم يكن اشتراكيا فنحن لم نبدأ حياتنا الاشتراكية إلا اليوم . لقد ذكر السيد أنور سلامة أن دور النقابات هو توعية وحماية ، وقال أيضا إنها ستكون مصادر إشعاع للنظريات والأهداف والمبادىء الاشتراكية التى ستوضع وسوف تجدوننا كما كنا دائما فى الطليعة أو الجيش الأول الذى سيزيل الألغام من الطريق ، ونحن لا نجد فى الثورات إلا العمال والطلبة فلا يمكن والحالة هذه أن نتهم بأننا كنا رجعيين لمجرد أن رئيس النقابة كان عباس حليم لقد كان العمال يستغلون الرأسماليين أحيانا لقضاء مصالحهم . أنا لا أقول ذلك دفاعا عن الزميل أنور سلامة فإنه أقدر على الرد ، إنما اردت أن أدافع عن النقابات العمالية واتهامها بالرجعية وشكراً .

السيد أنور سلامة : أرجو أن نرتفع فى المناقشة عن المسائل الشخصية . صحيح أن عباس حليم كان يوما ما رئيسا لحزب العمال ، والصحيح كذلك أن فؤاد سراج الدين نصب نفسه رئيسا للعمال مدى الحياة ، وأعتقد أنه لا يوجد عامل واحد يرضى أن يكون فؤاد سراج الدين رئيسا للعمال مدى الحياة . نعم لقد كانت الرجعية فى زمن مضى تسيطر بقوتها على العمال والفلاحين وعلى الأوضاع السائدة فى البلد ولقد نبه السيد الرئيس إلى هذا المعنى حينما ذكر فى هذه اللجنة أن الجيش لو أمر بضرب الشعب فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فى حريق القاهرة ، لفعل وهو حزين ولم يكن ذلك إلا لشدة الضغط الواقع عليه من الحكومة والاقطاع . فإذا ترأس حزب العمال عباس حليم أو نصب فؤاد سراج الدين نفسه رئيسا عليهم ، فالعمال معذورون وعذرهم قوة الإقطاع ورأس المال .

إنى لا أعتقد أن عاملا من العمال يمكن أن يكون رجعيا أو إقطاعيا وكذلك الفلاح لأنه لا مصلحة له ، فى أن يكون رجعيا فهؤلاء وهؤلاء أولى الناس بالاشتراكية لأنهم سيستفيدون حتما منها . ماديا وخلقيا ومعنويا ، ولا نستطيع أن نقول عن أى واحد منهم إنه رجعى ، أو كان رجعيا يوما من الأيام .

أما ما ذكره السيد الدكتور لطفى أبو النصر من أننى محام ، فإننى لست محاميا ولا أدافع عن أعداء الشعب ، فقد ذقنا منهم الأمرين وأصابنا منهم الويل ، كل الويل ، نحن عمال قبل كل شىء ولن تجد فى العمال ولا الفلاحين والطلبة عدو للشعب ، فهم جميعا طبقة خالصة مخلصة نظيفة مائة فى المائة ، ولم يكونوا يوما رجعيين أنا لا أدافع عنهم ولكنه الحق الصريح .

إنى أحبذ البتر الكامل لأعداء الشعب . فما تتخذه اللجنة فى تحديد من هم الأعداء ، وما تجريه عليهم بعد ذلك يرضينا نحن العمال غاية الرضا ويفرحنا ويدخل البهجة فى أفئدتنا .

وعلى الجملة كل ما تعمله اللجنة فى هؤلاء الأعداء نرضى عنه نحن العمال لأنهم أعداء العمال والفلاحين والشعب كله .

أما ما قاله الدكتور جمال سعيد عن دور العمال فى الاشتراكية ، فالحقيقة أنى لم أذكر شيئا عن دورهم فلم يكن الوقت يسمح بذلك .

إن دور النقابات فى الاشتراكية يمكن أن ألخصه فى ثلاث كلمات ...

السيد الأمين العام : ليكن مجال ذلك فى اللجنة الأولى .

السيد أنور سلامة : إن الدور الأساسى فى النقابات هو تمثيل وحماية ورعاية .

لقد انتقل العمال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، ومع ذلك فلا تزال الرأسمالية . ولا يزال هناك عامل وموظف فى القانون ، فالموظف فى الشركة له قانونه وله علاوته، وللعامل قانونه وعلاوته ، وللموظف ناد وللعمال ناد آخر ، وللموظف باب وللعامل باب آخر .

إن للنقابات دورا كبيرا جدا فى محو رواسب الماضى من هذا المجتمع هذا من ناحية العلاقات الصناعية ، أما من حيث الإنتاج والتنمية فكلنا يعلم دور النقابات العمالية فى مجال الإنتاج والتنمية ولجان الأجور والتدريب للمهنى والنشاط .

إن للعمال دورا كبيرا معروفا فى المجال القومى أكتفى بهذا القدر حرصا على وقت اللجنة وسأضع بحثا فى هذا ليكون تحت تصرف اللجنة وشكرا .

الدكتورة نعمت مهران : السيد الأمين العام ، حضرات الزملاء :

إن مهمة هذه اللجنة محدودة فى أمرين هامين هما :

ماهية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب لتمثل فى مؤتمر وطنى ، ثم كيفية تمثيل هذه القوى .

والواقع أن حضرات الزملاء الذين سبقونى فى الحديث قد أفاضوا فى تحليل هذين

الأمرين تحليلا وافيا كل من وجهة نظره ، وسمعنا تعبيرات كثيرة ذكر الكثير منها فضيلة الشيخ الشرباصي فى جلسة سابقة ، ودخلنا فى تفصيلات واسعة عن النقابات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية إلى غير ذلك من طوائف الشعب التى تمثل فئات معينة لها أغراض وأهداف بعضها يرمى إلى خدمات اجتماعية والآخر إلى خدمات اقتصادية . وإنى إذ أتحدث إلى حضراتكم اليوم ، فإنى أحدد نفسى فى مهمة اللجنة فقط - فمن حيث الأمر الأول وهو القوى الحقيقية الأصيلة للشعب ، فإنى أعتقد أن الشعب كله يمثل قوة أمتنا فيما عدا فئة قليلة أصبحت معروفة — إن الشعب الذى ساند الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والذى وقف صفا واحدا وراء قادته فى الاعتداء الثلاثى الغاشم لهو شعب أصيل بطبيعته ، تكمن القوة فى كل فرد من أفراده لا فرق بين مزارع أو عامل أو طبيب أو مهندس أو محام فالكل يمثل لبنة فى كيان هذا الوطن العزيز على كل فرد منهم والكل يمثل خلية نابضة حية تعمل على دفع هذا الوطن إلى الأمام ، ليزهو بنفسه ووطنه ، والذى ينقصنا هو تنظيم هذه القوى وتكييفها بحيث تكمل بعضها فتعمل فى حدود مرسومة كل يدافع بما هيىء له حتى يرتفع البناء الذى نريد أن نشيده لأنفسنا ولأولادنا من بعدنا ، دون تغليب طائفة على أخرى فى حق أو مغنم وفى إطار الهدف الأسمى الذى رسمه قائدنا ، هدف الاشتراكية التى تتسم بعدل اجتماعى وتكافؤ فى الفرص ومحبة بين هذه القوى .

لقد سمعنا الكثير من الإحصاءات عن العمال الزراعيين وعن العمال الصناعيين وعن الموظفين وعن أصحاب المهن إلى غير ذلك من الإحصاءات . وتكلم من كل فئة من هذه الفئات زملاء لنا يحبذون طوائفهم حتى أننا أنفسنا اتهمنا بالتحيز لبنات جنسنا فهل نحن هنا لتذكر كل فئة أعمالها وآثارها وأحقيتها على فئة أخرى ؟ .

لا يا حضرات الزملاء ، إننا بنيان مرصوص يشد بعضه بعضا . إننى أريد أن أعلن هنا أنه يجب علينا أن ننسى كلمات الإقطاع والرجعية والاستغلال والمستغلين -

اننا نريد بناء أمة على المحبة والرحمة ولا نريد أن نبنى أمة على الطوائف والحقد . إننا نريد أمة يتشبه كل فرد فيها بأنه عامل بكل ما فى هذه الكلمة من معان كما أعلنها السيد الرئيس جمال عبد الناصر والذى اعتبر نفسه عاملا من عمال أمتنا . وأريد أن أخلص من كل هذا بأن كل فرد من أفراد هذا الشعب يمثل القوى الحقيقية الأصيلة فى هذا الشعب ، ويكفينا أن نستبعد من حياتنا كل من يثبت عليه انه قد عمل لنفسه فى ظل نظام مجتمعنا السابق وان نستبعد أيضا كل من يثبت عليه الآن أو فى المستقبل أنه يعمل لحسابه دون أن يطور نفسه فى مجتمعنا الجديد ، مجتمعنا الاشتراكى المبنى على المحبة والرحمة ، مجتمعنا الدينى سوا الإسلامى أو المسيحى الذى بنى على اشتراكية أصيلة ، دفعتنا الحياة المادية التى كنا نعيش فيها إلى الانحراف عن مبادئنا الروحية هذه

وما أنادى به يتمشى مع الناحية العلمية فإن أى تحسين أو تطوير يأتى دائما نتيجة عمليات اختيار واستبعاد متتالية ، حتى نخرج فى النهاية بالنوع الأصيل ، ولو أن هناك طفرات تحدث ولكنها نادرة والنادر لا حكم له :

بهذا نستبعد العناصر المنحرفة عن مذهبنا الاجتماعى الجديد ، أو التى لا تشكل نفسها عن إيمان بتطورنا الجديد فى هوادة وروية . وفى نفس الوقت يمكن توعية الشعب وتعليمه أسس الاشتراكية الحقة . إن رسالة محمد عليه الصلاة والسلام استغرقت ٢٣ عاما وأخذت تنقل العرب خطوة لخطوة إلى الهداية والنور ، حتى إذا ما اشتد عودها ونضجت ثمارها نزل قوله تعالى وهو أصدق القائلين :

« اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا » فهل تغاير هذه الطريقة السماوية ، طريقة الله القوى القادر الذى إن أراد قال للشىء كن فيكون ؟

يجب أن لا نقلق بعد مرور عشر سنوات من عمر ثورتنا ولم نفهم الاشتراكية ، فلم تضع هذه المدة عبثا ولكنها كانت زيادة فى التوعية الثورية ، وسوف يفهم الشعب ما هى الاشتراكية ، فهما تاما إن شاء الله

إننا والحمد لله قد وهبنا الكثير من القوى الطبيعية التى أعطت لنا الفرصة لظهور قوتنا الشعبية ، فعندنا الكثير من العلماء فى الاقتصاد والطب والزراعة والهندسة والكثير من العمال المهرة فى الصناعة والحرف والزراعة . ولكننا كنا قاصرين فى توزيع هذه القوى توزيعا عادلا ، واستغلالها لصالح أفراد الشعب حتى نحيلهم إلى قوة دافعة ، فتكدس الأطباء فى المدن الكبيرة وقبع العلماء فى جامعاتهم وعزف الفنيون من المهندسين والزراعيين عن الانتقال إلى الريف ، وبذلك حرم الريف من هذه القوى الموجودة فى الوطن .

ولقد استخلصت من الكشوف التى وزعت علينا أن فى القاهرة وحدها سبعة أعشار الأطباء كلهم من بشريين وأطباء أسنان وبيطريين ، ومعروف بداهة أين يجب أن يقيم الأطباء البيطريون على الخصوص ، وكذلك اتضح لى أن ٥٠٪ من مجموع المحامين والمهندسين وأعضاء باقى المهن الأخرى كذلك ، يقيمون فى القاهرة أيضاً ، ومن هذا يتبين عدم اشتراكية توزيع القوى الذى يمكن أن يؤثر فى مجال العمل .

فلو أننا وزعنا ما لدينا من هذه القوى توزيعا جغرافيا عادلا لاستفاد الريف ، وأزلنا غبار عهود الظلم والاستعباد عن هذه القوى الكامنة التى ينقصها الكثير من الخدمات ليرتفع مستواهم ويعيشوا كآدميين لهم ما لسائر الآدميين من حقوق ، ونرفع عنهم هذا التخلف الطويل ، فتستفيد الأمة كفاءات وقوى وقيادات جديدة ، ولأمكن لنا فى وقت قصير ، بالإضافة إلى وسائل الاعلام الأخرى ، الوصول إلى توعية الشعب ونقل أفكارنا هذه إليه والأخذ بيده فى طريق الاشتراكية الصحيحة .

أما من حيث المهمة الثانية للجنة وهى كيفية تمثيل القوى الشعبية — فإننا كلنا قد سمعنا الكثير من الآراء التى تناولت عملية تقييم الأشخاص لأنفسهم ،

كما ذكر الزميل المهندس البدرى ، كما تناولت تمثيل الطوائف المختلفة عن طريق نقاباتهم أو جمعياتهم التعاونية أو روابطهم كما ذكر بعض الزملاء ، كما تناولت أيضاً نسباً معينة من كل طائفة كما اقترح الزميل أحمد سعيد إلى غير ذلك من الآراء .

وإننى أعتقد بعد الشرح الذى ذكرته فيما يختص بالشطر الأول من مهمة هذه اللجنة أن الواجب يقتضينا عدم تقسيم قوى الشعب إلى طوائف أو نسب ، وإلا خلقنا شبه أحزاب متناحرة متطاحنة داخل مؤتمرنا للقوى الشعبية . وما دمنا كما قدمت ، سنستبعد الأفراد الذين نعتقد فيهم عدم التجاوب مع نظام مجتمعنا الاشتراكى . وأننا سنوالى عملية الانتخاب هذه فلنترك الباب مفتوحا لمن نعتقد فيهم الصلاحية دون ما تحديد الأعداد أو فئات « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم » .

قد لا يكون مفهوماً ما أرمى إليه من هذا القول . فأنا أقول إنه بعد تحديد أعداء الشعب يجب أن نفتح الباب لممثلى الشعب دون تحديد لطوائف أو هيئات ، أقول نترك الباب مفتوحا لكل ممثلى الشعب على أساس المحافظات ثم ننظر بعد أن يكتمل المؤتمر ، ما إذا كانت كل الهيئات ممثلة فيه أم لا .

بعد ذلك مسألة أخرى أود أن أشير إليها وهى مصير هؤلاء الممثلين بعد انتخابهم أعضاء فى المؤتمر . هل هذا الانتخاب قد أثبت أنهم مواطنون صالحون وليسوا من أعداء الشعب ؟

أعود فأقول هل هؤلاء الممثلون ستقتصر مهمتهم على مناقشة الميثاق فحسب ، أم سيستمرون فى عملهم كممثلين ؟ إن قصر مهمتهم على مناقشة الميثاق فقط وعودتهم بعد ذلك إلى خوض انتخابات أخرى ، فيه من المشقة ما فيه ، وأرجو أن يكون ذلك تحت نظر الباحثين من أعضاء هذه اللجنة إن شاء الله .

بقيت لى كلمة أخيرة هى أنى أطالب المسئولين بأن يبعدوا عنهم طبقة المنافقين والانتهازيين ، فما من نظام سلم من هؤلاء وهم نقطة الخطر عليه دائما ؛ وليرع كل مسئول ربه فى اختيار مساعديه مبتعدا عن نظام الحاشية الذى نبه إليه الرئيس جمال عبد الناصر كثيرا وما من سميع ولا مجيب . وليحكم كل مسئول عقله ناسيا عاطفته بالنسبة لمن حوله ، جاعلا العمل أساس الثقة حتى ينصلح حالنا ؛ ونربى الجيل على الإعتماد على عمله وخلقه ؛ لا على محسوبيته ونفاقه ؛ وفقنا الله لخير هذه الأمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الدكتور عثمان خليل عثمان : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : أعتقد أنه قد آن الأوان لنتأمل مهمة هذه اللجنة . كما جاء فى قرار إنشائها وأن نتأمل الهدف الذى أنشئت من أجله . لقد سميت هذه اللجنة ، باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فهى لجنة تحضيرية .

وقد يكون من أول ما يجب أن نسأل أنفسنا عنه ، لماذا سميت هذه اللجنة باللجنة التحضيرية ، وما هو التحضير ولماذا تعددت مراحل عملنا فى هذه اللجنة ، ومراحل العمل التالية ؟ أظن أنه من الواجب أن نذكر أنفسنا من حين لآخر : ما هى مهمة المؤتمر الوطنى الذى سيتلو هذه اللجنة ثم ما هى الخطوة التى ستتلو هذا المؤتمر والتى نمد لها ؟ .

سميت هذه اللجنة باللجنة التحضيرية ، لأنها إنما تحضر وتنتقل من مرحلة تبدأ بالتعيين — مرحلة ليس فيها قواعد انتخاب تمثيلية بعد — إلى مؤتمر وطنى يقوم على أساس من الانتخاب لتمثيل القوى الشعبية أولا ، ثم ليكون بعد ذلك تمثيلا شعبيا كاملا ، وأجهزة دستورية كاملة .

كان لا بد من التحضير ، لأنه ليس هناك نظام إنتخابى مرسوم بعد ، وكان

لا بد من أن يتلو هذا التحضير ، تركيز للقوى الشعبية ؛ لتحديد ثمرة ما تم فى العشر السنوات الثورية التى مضت ، وذلك لعمل ميثاق وطنى تعيش فى محرابه الأجيال القادمة ، كميثاق يقيد ، لا القوانين العادية فقط ، بل يقيد أيضاً الدساتير . وليس هذا بدعاً فى ثورتنا ، وإنما هو تقليد للثورات التى قامت على أفكار وأسس . أذكر منها بصفة خاصة ، الثورة الفرنسية . فعندما قامت هذه الثورة قام بها الشعب، ثم تمثلت بعد ذلك فى تنظيمات دستورية ، وفى دساتير متعاقبة ، ولكنها بدأت بوضع إعلان يسمى إعلان سنة ١٧٨٩ ، اعتبر مترجما لأمانى وآمال الشعب ، ولاتجاهات الأمة كأمة ، تتقيد به ، فيما بعد الدساتير والقوانين التى تصدر فى ظله .

لذلك إذا أردنا لثورة ٢٣ يوليو ، ألا تمر دون أن تسجل الأشياء التى حققتها لهذا الشعب ، تسجيلا نطمئن إليه فى المستقبل ، فلا بد وأن تسجل هذه الثورة بأفكارها ومكاسبها فى شكل ميثاق يقيد جميع المنظمات التالية كما يقيد جميع الدساتير والقوانين العادية التى تتلوه .

ومن هنا جاءت فكرة التحضير أولا ، وفكرة الميثاق القومى الذى يقيد ما بعده من دساتير ، وليطمئن رجال الثورة ، عندما يأخذون بالنظم النيابية الكاملة، لأن هذه النظم لن تنحرف عن الأسس التى بنتها الأمة عندما قامت هى والجيش بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ونحن عندما نقف هذا الموقف لنشكل لجنة تحضيرية ، يتلوها مؤتمر وطنى قومى، لابد وأن يبدأ تشكيل هذه اللجنة بالتعيين ، لأنه لم توضع بعد قواعد الانتخاب .

أما المؤتمر القادم الذى سيقر الميثاق بعد مناقشته والاتفاق عليه ، فإن هذا المؤتمر يجب أن يقوم على أساس تمثيل القوى الشعبية . تمثيلا ، لا من قبيل تمثيل المجالس النيابية ، ولكن من قبيل تمثيل الأمة التى ثارت وعندئذ تختلف مهمته ،

و يختلف تمثيله ، فهو ليس بالتمثيل اللاحق الواسع المدى ، الذى سيكون محل بحث فيما بعد ، وإنما هو تمثيل للامة فى ثورتها فى أمانيها وآلامها . لا فى التنظيمات الدستورية والعادية ·

لذلك كان لا مفر من أن يراعى فى تنظيم القوى وتمثيلها فى المؤتمر القادم أسلوب غير الأسلوب الانتخابى الواسع المدى ، الذى سيكون بعد ذلك ، عندما ننتقل إلى المرحلة الثالثة .

وعندما نقف هذا الموقف ، ونتبين هذه الرسالة أمامنا ؛ ما هو واجبنا فى هذه الوقفة ؟ هل الأمر كما خطر فى ذهنى لحظة أننا قد أطلنا النظر إلى الماضى ؛ وتحدثنا عنه أكثر مما يجب ؛ ونحن بصدد بناء مستقبل ؟! فلماذا نطيل النظر إلى الماضى ؟

لقد خطر هذا فى ذهنى أول الأمر ، ولكن ما أن رأيت الأحاديث تصل متطرقة ذات اليمين وذات الشمال وتتأثر بالأفكار والعبارات الكبيرة ، وبالمعانى النظرية ، متجاهلة ماضى هذه الأمة ، الذى خلق الآمال والآلام التى أفضت إلى قيام الثورة ، ما أن رأيت الأحاديث تصل إلى هذا الحد ، حتى أدركت أننا بصدد بناء مستقبل هذه الأمة وأن الواجب يقتضينا أن نتعظ بهذا الماضى ، لذلك أحسست أن ما قيل عن الماضى لم يكن حديثا معادا ولم يكن وقوفا أكثر من اللازم عند آثاره فنحن فى حاجة إلى أن نقف هذا الموقف طويلا لنرسم خطوط المستقبل ، ليس على أسس نظرية غير متجاوبة مع حاجة البلاد وآلامها وأمانيها ، ولكن من واقع هذا الماضى وأن أى نظام يوضع لدولة من الدول غير متأثر بظروفها الخاصة وغير متعظ بماضيها ، لا يمكن أبدا أن يكتب لهذا النظام النجاح .

لذلك يحضرنى بهذه المناسبة ما قيل من أن الشباب الذى نشأ فى عهد الثورة أكثر إيمانا ، لأنه نشأ فى ظلها وفى نورها . ولهذا سيرجى منه الخير الكثير لتأييد الأفكار الاشتراكية والديمقراطية الحديثة . هذا حق ، ولكن ، حق آخر إن الشباب الذى نشأ بعد الثورة ، ونشأ فى ظل هذه الصفحة البيضاء ، مهما كان إيمانه فان إيمان المخضرمين الذين رأوا إلى جانب هذه الصفحة البيضاء سواد الأيام

الماضية ، إيمان أقوى . ولذلك يجب أن نذكر أنفسنا بهذا الماضي ونبصر به أولادنا ، الذين لم يعيشوا كما عشنا في عهد كانت الألفاظ فيه لا تؤدي معانيها ، وكان الحكم ديمقراطيا اسما لا معنى ، لأنه كان في الواقع بعيدا عن الديمقراطية بكل معانيها . كان كل شيء يذكر باسم الشعب وعلى حساب الشعب ، تلك الصفحة السوداء ، صورة الماضي ، هي سبب من أسباب الإيمان بالمستقبل الذي ننشده ، إلى جانب تلك الصفحة البيضاء التي عشنا ونعيش فيها جميعا .

لذلك — ونحن نقف في هذه المرحلة التاريخية — يجب أن ننظر إلى الماضي دون أن نبكي على الأطلال ، وإنما ننظر للماضي لمجرد العظة ، ولنترسم خطوات المستقبل . وأود أن أختصر قدر المستطاع ، وأن أضع فقط بعض النقط على بعض الحروف .

أقول إننا نريد أن نضع خطوات المستقبل في ضوء هذا الماضي . هذا المستقبل المرسوم في الاتجاهين الديمقراطي والاشتراكي ، اللذين حددهما السيد الرئيس في كلمات عديدة بل وفي كلمة الافتتاح في هذا المكان ، كما رددهما سيادته أكثر من مرة . إلا أنه يبدو لي أننا لم نراع قدر المستطاع تعادل الفرص وتكافؤها بين هاتين الرسالتين : رسالة الديمقراطية ورسالة الاشتراكية . فقد كان للاشتراكية نصيب الأسد على حساب الديمقراطية . حقا ، إنه لا يمكن للديمقراطية أن تكون حقيقة واقعة في بلد جائع ، ولا يمكن أن يعطى حق الانتخاب بالمعنى الدستوري الصحيح لشخص يعتمد في لقمة عيشه وفي كسائه وفي غذاء أولاده على رجل آخر هو صاحب المال وصاحب السلطان .

هذا ولا شك حقيقة ، ولكن الاشتراكية أيضا لا يمكن أن تعيش إلا في بيئة ديمقراطية شعبية ، لأنه إذا لم يكن الحكم شعبيا ، فلا يمكن والحالة هذه أن تعيش الاشتراكية .

كم من حركة اشتراكية قامت بها هيئات خاصة ، ونواد خاصة ، وجمعيات

لأفراد ومواطنين فقراء ، كانت تتعثر وتلاقى الأمرين فى العهد الماضى ، لأن الحكومة لم تكن من الشعب . فكانت تحارب كل حركة من هذا القبيل ، وتتهمها بالشيوعية و بكل صور الإلحاد ولا أريد أن أستطرد فى ذكر أمثلة ، إذ أن الوقت المقرر للكلام ضيق .

رسالتنا ديمقراطية واشتراكية ، وفى كلا الأمرين نحن بصدد ثورة . وقد تردد الحديث حول فكرة الثورة .

ما هى الثورة ؟ هل نحن فى ثورة اجتماعية ، سياسية حقيقة أم لا ؟ إننا إذا رجعنا إلى تعريف الثورة نجد أن لها تعاريف شكلية ، ولكن الذين يعرفونها فى جوهرها يقولون إنها هى التى تقوم ببرنامج معين ، لا مطالب جزئية تجاب فورا أو ترفض فورا ، فالذى يقوم بحركة ما ، يقصد إحلال نظام مكان آخر و برنامج مكان برنامج آخر ، هو الذى يقوم بثورة فى الناحية السياسية إن كانت مطالبه سياسية ، وفى الناحيتين الاشتراكية والاجتماعية إذا كان برنامجه اجتماعيا اشتراكيا .

إذا كانت الثورة هى هذا ، فتى بدأت ثورتنا السياسية ، ومتى بدأت ثورتنا الاجتماعية ؟ معروف أن الثورة السياسية بدأت يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكان يظن الكثيرون أن الثورة الاجتماعية لم تبدأ إلا بعد ذلك سنة ١٩٥٨ ، و بالقوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ . ولكن هذا الظن غير صحيح . ذلك لأن الثورة يوم أن قامت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أعلنت الثورتين معا ، وأعلنت أنها حرب على فساد الحكم وأنها حرب على الفقر والجهل والمرض وإنما برنامجها كان لابد له من توقيت معين ، فبدأت أولا بالقضاء على القوى السياسية ليتحقق لها بعد ذلك القضاء على الأسباب الاجتماعية التى كانت تقف فى وجه القضاء على الفقر والمرض ، وفى وجه عامة الشعب من المحتاجين .

إذن الثورة منذ أن قامت ، قامت ثورة سياسية اجتماعية ، قامت لتحقيق الديمقراطية و بناء المجتمع الاشتراكى ، ولم تكن أبدا ثورة سياسية ثم تحولت بعد

ذلك إلى ثورة اجتماعية . لذلك ونحن اليوم فى سنة ١٩٦٠ لسنا نبدأ ثورة جديدة ، وإنما نبدأ مرحلة جديدة فى ذات الثورة .

وقد خطر لى مرة خاطر بأننا فى مفترق طرق وليس هذا صحيحا ، ذلك أننا لو كنا فى مفترق طرق لكان معنى ذلك أن الإنسان تتشابه عليه الطرق ويريد أن يتخير واحدا منها فى نقطة انطلاقه .

ولكننا منذ سنة ١٩٥٢ ونحن فى نقطة انطلاق جديدة فى طريق رسم وعلم ، وإنما تنفيذه يأخذ مراحل ونقط انطلاق متعددة فنحن الآن فى نقطة انطلاق جديدة وعلى ذات الخط المرسوم لا تتشابه علينا السبل ، ولا تختلف أمامنا الطرق .

هذا المستقبل له شقان أو مزدوج الأهداف ، ديمقراطية واشتراكية ، فالديمقراطية هدم وبناء ، والاشتراكية أخذ وعطاء ، الديمقراطية تهدم كل ما يجعل كلمة الشعب تؤدى إلى غير حقيقتها . والاشتراكية أخذ من الغنى وإعطاء للفقير وسأبدأ بالاشتراكية لأننى لن أقف عندها طويلا فقد سبقنى كثير من الزملاء بالحديث عنها .

قلنا إن الاشتراكية أخذ وعطاء أما عن الأخذ فقد أخذت الثورة من الإقطاعيين وأخذت من الأغنياء أكثر من اللازم وقد حان الوقت لكى تعطى ولقد أعطت الثورة فعلا ولكنها أعطت على مستويات عليا إننى لا أقول إنها لم تعط ، ولكن ما أخذته الثورة من الأغنياء والمرافق المؤممة ، وقناة السويس . إنما دخل الميزانية العامة ، دخل إيرادا لتحقيق إصلاحات للشعب بصفة عامة ، غير أنه يجب أن يحس الشعب بالعطاء فى حياته اليومية ، والشعب هو جمهور المواطنين الذين لا يفكرون فى المستويات العليا المتعلقة بالتشريعات الاجتماعية وبالإصلاحات الكبرى ، وإنما يفكر فى غذائه اليومى ، فى طريقه وفى بيته وفى مدرسته وفى المستشفى . هذه الإصلاحات المحلية هى التى يجب أن يحس بها المواطن ، وهى التى يجب أن يكون فيها العطاء واضحا وواسعا وظاهرا حتى نعمق إيمان الناس بهذه الاشتراكية .

لذلك أعتقد أن أحسن وسيلة من وسائل توطيد هذه الاشتراكية وجعلها عطاء بعد أن كانت أخذا ، أو إلى جانب كونها أخذا هو توكيد الحكم المحلى ، لأن القائمين به هم أولى بمعرفة حاجاتهم المحلية ، وهذا يشعر الناس بالخير الذى يجرى على أيدى ممثليهم فى القرية وفى المدينة وفى المحافظة .

أترك الاشتراكية وانتقل إلى الكلام عن الديمقراطية ، لأنه يبدو لى أن هذا الجانب وخصوصا مساوىء حكمنا الدستورى قبل الثورة لم ينل القدر الكافى من عناية حضرات الزملاء الذين سبقونى فى الكلام .

لقد كان وضعنا الدستورى قبل الثورة وضعا مظلما . ولتوضيح ذلك أقول ما هى مشاكل الديمقراطية ؟ إن الديمقراطية ، كما قلت ، هدم و بناء ، هدم للفساد و بناء للحكم الصالح فلكى أبنى المستقبل الصالح لابد أن أعرف الفساد الذى كان سائدا ، فلو نظرنا إلى ما قبل سنة ١٩٥٢ ، نجد أن القرنين الماضيين التاسع عشر والعشرين ، قد خلفا لنا أربعة أعداء من الناحية السياسية . ففى أول القرن التاسع عشر نادى المصريون بحسن نية بمحمد على واليا عليهم ، وفرضوه بالقوة على الباب العالى ، وعلى الحكومة العثمانية ، ثم انقلب هذا الشخص الذى اختاره الشعب بعد ذلك ضد الشعب ، ووضع المصريون بهذا الاختيار — وفى ذلك اليوم — أول نواة لعدو الشعب وهو العرش ، وابتدأ العدو الأول منذ ذلك التاريخ . وقد جاء القرنان التاسع عشر والعشرون يوطدان أركان العرش يوما بعد يوم وعاما بعد عام . ثم جاءت الثورة فقضت على هذه الأوضاع وأنهت الملكية وأقامت النظام الجمهورى .

غير أنه عندما أقضى على نظام وعندما أقضى على عدو ومصدر فساد . وأريد أن أبنى المستقبل ، يجب أن أحتاط وأن أنظر إلى الرواسب التى خلفها عهد الملكية و بقايا ذلك العهد فأقضى عليها ، وطبيعى أن الإقطاع من بقايا العهد الملكى . كما أن من أهم نظم الدولة التى تسجل فساد العهد الملكى وأساليبه الموروثة هو نظام العمد فى البلاد ، هذا النظام الذى ليس له نفوذ على أفراد الشعب فحسب بل على الحكومات أيضاً .

أننى أتكلم عن هذا النظام وليس لى مصلحة فى ذلك لأن بلدى ليس لها عمدة وإنما أتكلم بصفة عامة إن هذا النظام ، شئنا أو لم نشأ . قد وقر فى نفوس جمهور للمواطنين أن هذا الشخص ذو نفوذ وأنه يستطيع أن يكون سبباً فى خيرهم أو شرهم . ومن هنا جاء فساد الأنظمة الانتخابية . ذلك لأن نظام العمد قد جعل الناخبين أشبه بعمال التراحيل فى يد المقاول الذى يتحكم فيهم . ومهما قيل عن نفوذ الموظفين أو الحكومات فأننا كنا نشعر دائماً بنفوذ العمد من وراء الستار . لقد اشتركت فى عدد عديد من اللجان ، وكانت جميعها تقترح إلغاء نظام العمد إصلاحاً للانتخابات وإصلاحاً للأوضاع القضائية ، وتحقيقاً للحرية بالنسبة للمواطنين . وقد أعد فى وقت من الأوقات مشروع بإلغاء نظام العمد ولكن ثبت أن هذا النظام كان من القوة بحيث لم يتم الإلغاء ، الأمر الذى دعا أحد العمد إلى أن يرسل لى خطاباً موقعاً عليه « عمدة كذا وما وراء البحار » .

إذن يجب علينا أن نقضى أيضاً على هذا العدو كما قضينا على العدو الأول وهو الملكية الذى يجب أن نقضى على بقاياه التى لم يبق منها نظام له طابع الإقطاع إلا نظام العمد .

لقد بدأ العدو الأول كما قلت ، فى أوائل القرن التاسع عشر عندما ولى محمد على الحكم بحسن نية المصريين ، أما العدو الثانى فقد بدأ فى سنة ١٨٨١ عندما وقف الشعب وقفته على يد أحمد عرابى ، فإذا بالعرش يستعين بالمستعمر ، وإذا بالمستعمر يدخل متعاوناً مع العرش ضد هذا الشعب الراغب فى الحرية ، الراغب فى الحقوق التى يتمتع بها الناس كافة .

إذن فقد بدأ هذا العهد بدخول الإنجليز إلى مصر سنة ١٨٨٢ حيث ظهر العدو الثانى وهو الاستعمار الذى قضينا عليه عندما قامت الثورة ، وعندما خرج آخر جندى بريطانى من مصر سنة ١٩٥٦ . ولقد ترك هذا العدو رواسب وترك مخلفات ، فإذا أردنا أن نبنى للمستقبل ، يجب ألا نضع نصوصاً مطلقة ، بحيث تترك لبقايا هذا العدو

أو بقايا العدو الأول الفرصة لـكى يصلوا عن التنظيات الجديدة أو التنظيمات التى نرجوها للمستقبل ، إلى إفسادها كما أفسدوا الماضى . هذا فيما يتعلق بالعدو الثانى . ، أما فيما يتعلق بالعدو الثالث ، فقد بدأ بعد الاستقلال سنة ١٩٢٣ لم يكفنا العدو الأول وهو العرش ، ولم يكفنا العدو الثانى وهو الاستعمار فجاء العدو الثالث سنة ١٩٢٣ حينما أخذنا بالنظام البرلمانى ، فإذا به يشجع على قيام نظام الأحزاب ، و إذا بالأحزاب تتخذ الوطنية تجارة و إذا بالأحزاب تتحكم فى المواطنين وتستغل حاجة المواطن إلى التعليم وتتحكم فى مصير الانتخابات ومصير الحياة الديمقراطية لدرجة أن أصبح الذى يعطى الرأى ويحكم هم قادة الأحزاب دون رجال الصف الثانى أو الثالث من الأحزاب . بدأت الحزبية إذن سنة ١٩٢٣ وجاء بذلك العدو الأكبر من بيننا .

لقد جاء العدو الأول والثانى من الخارج . أما هذا العدو فقد جاء من صميم الوطن ، وتقاتل أفراده ونسوا فى غمار تقاتلهم المصلحة القومية فى سبيل المصلحة الحزبية . ومكنوا بذلك للعدوين الأولين وهما الملك الذى جار على حقوق الشعب ، والانجليز الذين كانوا يحكمون من وراء ستار ، وترتب على ذلك أن تـكتلت ثلاثة أمراض لتفت فى عضد الأمة .

أما الانجليز فقد اختفوا وراء ستار وأصبح لهم مستشارون فى الوزارات كانوا هم الحـكام الحقيقيين فى كل وزارة .

ولقد عبر البعض عن هذا الوضع بالعبارة الآتية وهى « لما كان المستشار يزعل يبان الغضب على وجه الوزير » ذلك لأن الوزير كان يعمل بوحى رأس المستشار وفى هذا يقول الشاعر أيضاً .

المستشار هو الذى شرب الطلا صرفاً فما بال الوزير يعربد

نقول فى المؤلفات الدستورية فعلا وبحق ، أن الديمقراطية لا تقوم من غير أحزاب وأن الديمقراطية بغير أحزاب تـكون نفاقاً — ولـكن ما المقصود بالأحزاب

هنا ؟ هل المقصود أن تكون تجاراً للانتخابات يبيعونها ويتحكمون فى الناخبين بدلا من أن يستلهموا رأيهم ويعملوا على وحدة الأمة ووحدة إرادتها ؟

إن المقصود بالأحزاب هو أن تكون هناك حرية فى إبداء الرأى ، وحرية فى المعارضة السياسية التى يجب أن تكون فى إطار القومية ، التى لا نستطيع معها جماعة أن تتخذ منها سلعة أو تجارة وأن تتحكم باسم الحزبية وتجعل الأحزاب تحكم الأمة بدل أن تحكم الأمة الأحزاب . ولقد أجمع الفقهاء الدستوريون على أن أسوأ مظاهر الاستبداد هو الذى يأتى عن طريق مظاهر تمثيلية أو نيابية وأنه استبداد معسول يستبد بالشعب باسم الشعب .

وهذا هو مرض الحزبية الذى فت فى عضدنا منذ سنة ١٩٢٣ إلى وقت قيام الثورة . ولا يمكن أبداً الآن ونحن نخطط للمستقبل أن ننسى أن هذا كان مرضاً عضالا من أمراض الماضى ويجب أن نتعظ بهذا الماضى ونحن نرسم للمستقبل فلا نفتح المجال لعودة هذا الفساد الحزبى بأى حال من الأحوال . ويجب علينا أن ننظر للفساد الدستورى الذى ترتب على وجود الأعداء الثلاثة فى ذلك الوقت ، وهم الملكية والاستعمار والأحزاب والتى كانت تتنازع السلطة ، وفى ظل هذا كان الملك يفتات على حقوق الشعب . إن دستور سنة ١٩٢٣ بدأ بمبدأ أساسى وهو أن العرش وراثى وأن الملك يسود ولا يحكم ، فإذا بالملك بعد ربع قرن من الزمان يحكم من وراء ستار ، وأحياناً كان يحكم بطريقة مكشوفة مناقضة للدستور دون أن يجد من من يجرؤ على مجاهرته بأن تلك الأعمال التى يأتيها مخالفة للدستور ، إلا أنه مع ذلك ينبغى علينا ألا ننسى أنه كانت هناك مواقف وطنية كريمة .

ولكن الحكم سخر من هذه المواقف التى كان يجابهها والتى كان يذهب ضحيتها أصحاب هذه المواقف ، وفى الوقت الذى استشرى فيه هذا الفساد إذا بالملك فى أواخر عهده ، قبل الثورة ، يشكل أربع أو خمس وزارات فى بضعة أشهر ولقد كان المفروض طبقاً للمبادئ الدستورية أن الملك يسود ولا يحكم ولكن وصل به الحال

أنه كان يعمد إلى إسقاط الوزارة ليقدم وزارة أخرى هدية للشعب فى صباح العيد .

إلى هذا الحد كانت الملكية متغلغلة فى حكم البلاد ولدرجة أن أصبح لكل موظف إلى جانب ملف خدمته الموجود فى وزارته ، ملف فى السراى وكانت كل كلمة تقال تصل إلى السراى . ووصل الأمر بالأحزاب التى كان من المفروض أن تقف ضد إفتئات الملك على حقوق الشعب ، إلى التسليم بما لم تكن تسلم به من المواقف التى كانت سبباً فى شعبيتها .

تذكرون حضراتكم أن أحد كبار الكتاب الأمريكيين زار مصر فى ذلك العهد ولخص نظام الحكم فى كلمة موجزة فقال « فى هذا البلد وجدت ملكا يريد أن يكون رئيس وزراء ورؤساء وزارات يريدون أن يكونوا ملوكا » .

انقلب الوضع ، فالحياة الدستورية قد فسدت والأحزاب لم تؤد رسالتها والملكية تغولت واستغل الاستعمار هذا الوضع ، فكان يعمل من وراء ستار ، وكانت ابتسامة المندوب السامى بشرى لحزب و إنذارا لحزب آخر .

العيب الرابع أو العدو الرابع هو الفقر والجهل والمرض ، لقد أهمل الشعب ، فكان لابد أن يصاب بالفقر والجهل والمرض ، والقضاء على هذه الآفات هو موضوع الاشتراكية . إن هذه كلها هى أمراضنا الماضية ، ونحن حين نبنى للمستقبل ، لابد أن نتخذ العظات من ماضينا . ولقد أشرت إليها باختصار مراعاة منى لضيق الوقت ، ولأننى جاوزت الوقت المحدد لى ، وهذه العظات يجب ألا ينسينا إياها جمال النظريات وجمال العبارات ، فإننا إنما نبنى أو نقيم بناء المستقبل لأمة معينة ، فيجب أن يقوم البناء على النحو الذى نرتضيه وعلى النحو الذى نتعظ فيه بماضينا والله ولى التوفيق .

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة يوم الاثنين ٣ رجب سنه ١٣٨١

الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد محمد النـادى محمد على اسماعيل — بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

الحقيقة أن السادة الزملاء الذين سبقونى فى إلقاء كلماتهم قد لمسوا كل ما كان يدور فى أفـكارنا وخواطرنا ، وإن كان دورى فى الـكلمة قد جاء اليوم بعد أن قطعت اللجنة مرحلة كبيرة ، فإنى أرانى مضطراً أن أسلك طريق الاختصار ، وإن كان فى كلامى ترديد لمـا قيل إلا أنى سأضيف إليه وجهة نظرى ، وسأبدأ بالحديث عن ماهية القوى الشعبية الحقيقية الأصيلة وكيفية تمثيلها فهذه القوى الشعبية هى كل قوى تعمل فى أى قطاع من قطاعات العمل المختلفة لتنتج ويعود إنتاجها على الشعب ، أما بالنسبة لـكيفية التمثيل فما دام هذا التمثيل سيأتى عن الطريق الرأسى للانتخاب . فلا يوجد لذلك إلا طريق المنظمات القائمة فعلا .

وسأتحدث عن القطاع الزراعى وهو القطاع الذى يعنينى ويعنى إخواننا من قوى ذلك القطاع ، وتتألف هذه القوى من مالك وزارع وحائز وعامل زراعى ، وقد سمعت من إخوانى أن العامل الزراعى يجب أن يكون بعيداً عن أخيه المزارع أو المالك ، ولـكن الحقيقة أن الحائز فى الزراعة المنضم إلى الجمعية التعاونية يعمل معه دائماً ابنه أو أخوه فى حقل واحد ، فتمثيل الجمعيات التعاونية للقطاع الزراعى إذن تمثيل صحيح ، لأنه يمكن عن طريق الجمعيات التعاونية أن نمثل القطاع الزراعى بأكمله ، وقد سمعت فى مناقشات سابقة بعض المشاكل التى أثيرت حول

الجمعيات التعاونية ، فسمعت من يقول إن الفلاح قد انصرف عن التعاون وأنه يائس منه ، وسمعت من يقول إن سلوك بعض الأفراد فى بعض الجمعيات التعاونية سلوك سيء ، ولا شك أن النظام التعاونى — كأى نظام آخر — به أخطاء ؛ ولكن ليس معنى وجود تلك الأخطاء أن النظام معيب فى ذاته ، فإن كلا من النظم التعاونية والاشتراكية والديمقراطية يكمل بعضها بعضا ، وعندما أعلن السيد رئيس الجمهورية فى مؤتمر التعاون سنة ١٩٥٧ عن النظام الذى سنسير عليه قال إن نظامنا نظام اشتراكى ديمقراطى تعاونى ، فالتعاون هو أحد الأسس التى تحقق الكفاية والعدل وخصوصاً فى القطاع الريفى .

وقد قال بعض السادة الزملاء إن العامل الزراعى يجب أن تقام له منظمات بعيدة عن الجمعيات التعاونية ، وإنى أرى أن تعدد التنظيمات فى القرية يعود بالضرر البالغ على القوة الشعبية الواحدة ، ولو أردنا التصنيف فى هذه القوة الشعبية الواحدة ، لأدى بنا هذا الأمر إلى تطبيق ذلك على القوى الشعبية الأخرى فى مختلف القطاعات ففى الصناعة مثلا يوجد من العمال فئات مختلفة فى العمل الواحد . فالقوى الزراعية تشمل العامل الزراعى والمالك والحائز على حد سواء لأنهم يعملون جميعاً فى حقل واحد ، وإشراك العامل الزراعى مستقبلا فى الجمعيات التعاونية الزراعية سيؤدى له الخدمة المطلوبة ، لأن العامل الزراعى الذى حرم من حق تمثيله فى أى تنظيم سابق لامكان له اليوم إلا فى الجمعيات التعاونية . فالجمعيات التعاونية يجب ألا تقتصر أغراضها على تقديم السلع والخدمات ، وإنما يجب أن يتطور نظام التعاون فى بلادنا، التطور اللازم له فى ظل تطبيق النظام الاشتراكى حتى يخدم التعاون المواطنين ، ويخدم العامل الزراعى بضمه إلى الجمعية التعاونية ، وبذلك يمكن للعامل الزراعى والمالك والحائز أن ينظموا العلاقة فيما بينهم ، فيستطيع العامل الزراعى أن يحصل على حقوقه . إن العامل الزراعى هو عامل التراحيل لأنه يهجر القرية إذ لم يجد عملا فيها ، ويظل بها ويفرض نفسه على العمل الزراعى عندما يكون العمل بها فى حاجة إليه .

ومن أجل ذلك يجب أن يكون العامل الزراعى بجوار الحائز فى منظمة واحدة ، وبهذا تتحقق العدالة للجميع .

أما من حيث التعاون كنظام ، فقد وقعت فيه أخطاء فى الماضى ، وذلك لأن الفلاح كان ينصرف عنه ، ولأن الرأسمالية كانت تسيطر عليه وكانت تضع فى طريقه العقبات حتى لا يحقق أغراضه فى القرية . وكانت الحزبية تتنازع التعاون فتسببت له فى مشاكل كثيرة وعندما قامت الثورة اهتمت الدولة بالتعاون وأولته الرعاية التامة ، فأصدرت القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى نظم التعاون من القاعدة .

ثم جاء نظام الائتمان ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ذلك النظام حقق فائدة كبيرة لجميع الزراع فى كل القرى حتى أن كل قرية يوجد بها الآن جمعية تعاونية تعمل فى ظل نظام الائتمان .

وقد قال السيد الرئيس بحق إن التعاون قاصر حتى الآن على عملية الائتمان فقد حقق الائتمان فوائد كثيرة ما كان ليحققها قبل ذلك ولم تقف عجلة التعاون عند هذا الحد ، بل شاءت إرادة السيد الرئيس أن يدفع عجلة التعاون ليحقق الغرض الأصيل منه ، فأصدر القرار الجمهورى بشأن تخصيص التعاون ، فأسند الإشراف على التعاون الزراعى إلى وزارة الزراعة ، ومنذ أن صدر هذا القرار كنا نعتقد جميعاً أن عجلة التعاون ستسير بسرعة ، ولكن عند تطبيق التنظيمات الجديدة اعترضتها عقبات عديدة فى القرية ، فمثلا شاءت الجهة المختصة أن تحدد نسبة تمثيل الفلاح الصغير فى مجلس الإدارة بما لا يزيد على ثلث الأعضاء ، ثم أرادت بعد ذلك أن تزيد من هذه النسبة ، ومنذ أن صدر القرار الجمهورى فى ١٩ يوليه سنة ١٩٦٠ ، ونحن بصدد إعادة تنظيم التعاون ، لأن هناك مشاكل كثيرة فى القرى .

ويعنينا فى الواقع تنظيم التعاون فى أصله ، لأنه يحتاج عادة إلى الديمقراطية ، فيجب أن يكون مجلس الإدارة قائماً بناء على رغبة أكيدة من أهل القرية ورغم ذلك فما زالت هناك الآن بعض العوامل التى تسبب الوقوع فى أخطاء

إذ أنه عند تحديد نسبة لتمثيل الفلاح الصغير فى مجلس الإدارة ، رأينا أن العصبية والقبلية تطغيان على هذه الفئة وتؤدى إلى تشكيل مجلس الإدارة من عائلة واحدة . ولم نسكت على ذلك فنبهنا المسئولين وقلنا إنه فى حالة تحديد نسبة الأعضاء الذين يملكون خمسة أفدنة ، يجب أن توزع هذه النسبة على قطاعات القرية المختلفة ، حتى تمثل جميع العناصر الموجودة فى القرية تمثيلا صحيحاً .

وقد سمعنا بعد ذلك أن هذه النسبة المحددة لتمثيل صغار الفلاحين سترتفع ، وهذا أمر يهمنا جميعاً لكى يتحقق التمثيل الصحيح ، وإنما ينبغى أن يكون هناك قبل ذلك وعى وإدراك وإيمان بالتعاون ، فلولا إيمان الناس بالتعاون فى الماضى ما بقى فى البلاد حتى جاءت الثورة .

إن الاشتراكية وحاجة الشعب إليها فى رأيى ، هى التطبيق العملى . وقد طبقت الاشتراكية عملياً فى المصانع عند ما مثل العامل فى مجالس الإدارة ، فكفل له ذلك الطمأنينة والأمان واستقرار النفس ، فأخذ ينطلق إلى العمل على زيادة الإنتاج . وقد لاحظت أن بعض المصانع مازالت تتمسك بتطبيق بعض النظم والقرارات الوزارية القديمة ، كالقرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذى يجعل الحد الأدنى لأجر العامل ١٢٫٥ قرشاً يومياً . وهذا أمر يتنافى مع الاشتراكية ، فإن العامل الذى يبذل جهداً جباراً ، ويؤدى عمله بدقة وإيمان خلال سبع ساعات يومياً منذ الصباح الباكر ، لا يصح أن يتقاضى أجراً يومياً قدره ١٢٫٥ قرشاً . والناس لا يشعرون بالاشتراكية فى كثير من القطاعات ولا يؤمنون بها كنظام ، إلا إذا طبقت عليهم عملياً ، وهى تحتاج أصلا إلى كفاية وعدل لمن يستحقون الكفاية والعدل .

تحدث بعض الزملاء عن نظام العمد ، وهذا حديث معاد ، واسمحوا لى أن أقول إنه نظام قد جربته القرية ، إن نظام العمد قد أوجد آثاراً نفسية سيئة ، لأنه جاء نتيجة للظلم ونتيجة للسخرة ، ولكن الحقيقة أن هذا النظام قد تطور كثيراً منذ قيام الثورة ، فبعد أن كان العمدة يظل فى منصبه مدى الحياة ، حددت له وزارة الداخلية عشر سنوات يعاد بعدها النظر فى أمره ، وبعد أن

كان العمدة يختار من بين الملاك فقط ، أصبح يختار الآن بالانتخاب المباشر ، فنحن ما زلنا نسير فى طريق التطور ، وما زالت القرية فى حاجة إلى الإبقاء على وظيفة العمدة للإشراف على الأمن فيها ، إلى أن تهيء الدولة الجهاز الذى تستطيع أن تحكم به القرى ، وحين يتوفر هذا يمكننا المطالبة بتطوير هذه الوظيفة مثلما حدث بالنسبة للتطور السابق ، بجعلها بالانتخاب المباشر دون اشتراط نصاب .

إن سلطان العمدة يتركز فى إبقاء التليفون والسلاحليك فى منزله ، وهذا أمر له أثر نفسى حساس فى أهل الريف ، فيجب أن يكون مكتب العمدة فى مكان تملكه الدولة ، كأن يكون ذلك فى الوحدة المجمعة أو المركز الاجتماعى فى القرى التى توجد بها الوحدات أو المراكز المذكورة ، اما القرى التى لا يتوافر فيها ذلك فيجب إنشاء مكان رسمى للعمدة ليكون مكانا عاما لكل مواطنى القرية ، فلا يحتاج الأمر إلى توجههم إلى منزل العمدة لأن ذلك يولد أثراً سيئاً فى نفوسهم .

إن سيطرة العمدة والعقد الموجودة فى نفوس الفلاحين مصدرها أن مقر العمودية فى منزله ، فيجب أن يكون مقره مقراً عاما تشترك فيه جميع الوزارات ، ولا يتطلب الأمر غير مبنى صغير يتكون من أربع حجرات تستخدم كمكتب للعمده ، ومكتب لصراف القرية ، ومكتب التليفون ، ومكان للسلاحيك ، وكفى ذلك لنفاد الوقت ، وشكراً .

السيد صلاح الدين أبو المجد : إننى لا أتفق مع السيد محمد النادى فى أن الجمعية التعاونية يمكن أن تمثل العمال الزراعيين ، وأنه يمكن أن يتعاون المالك والمستأجر مع العامل الزراعى فى الجمعية التعاونية . فمن الذى يستغل العمال الزراعيين ؟ هل تحمى الجمعيات التعاونية العمال الزراعيين من المستأجرين والملاك .

لا أعتقد ذلك ، فمهمة الجمعية التعاونية — كما هو معروف — هى خدمة الحائزين للأرض .

وكيف يمكن أن يستخلص العامل الزراعى حقه من المالك والمستأجر إذا بقى معه فى جمعية واحدة ؟ إن اللجان النقابية هى وحدها التى تستطيع استخلاص حقه من الملاك والمستأجرين الذين هم أعضاء فى الجمعيات التعاونية او غير أعضاء فيها .

الدكتور عبد الخالق خيرت ضيف : السيد الأمين العام ، أيها السادة ، أيها الزملاء :

ارجو أن تسمحوا لى أن اعرض على حضراتكم بعض ما عن لى من ملاحظات تتصل بوسائل تمثيل عناصر القوة العاملة .

وأجد لزاما على فى هذا المقام أن أعرض على حضراتكم بعض التعاريف الشائعة التى تتناول القوة البشرية وقوة العمل .

فالقوة البشرية هى ذلك الجزء من السكان التى يمكن استخدامه واستثماره فى النشاط الاقتصادى وهى عبارة عن جميع السكان مستبعداً منهم غير القادرين على العمل وهم :

الأطفال والأحداث وصغار السن الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات ، ثم كبار السن وهم الذين تجاوزوا خمسة وستين عاما ما داموا لا يمارسون عملا مثمراً . ثم العجزة وهم الذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة أعجزتهم أو مرض أقعدهم عن العمل .

ويبلغ عدد سكان الجمهورية العربية وفقا للتقديرات الأخيرة ستةوعشرين مليونا من الانفس تقريباً .

وباستبعاد هذه الفئات الثلاث بعد رفع سن صغار السن إلى ست عشرة سنة ، يبقى لنا بعد ذلك ١٢٫٥ مليون نسمة يدخلون فى نطاق القوة البشرية .

وقد جرى العرف على تقسيم القوة البشرية إلى قسمين :

أولا — الأفراد الداخلون فى قوة العمل .

ثانياً — الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل .

ويقصد بالداخلين فى قوة العمل ، جميع الأفراد الذين يسهمون فعلا بمجهودهم الجسمانى أو العقلى فى أى عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه . وينقسمون بدورهم إلى المشتغلين والمتعطلين :

(١) المشتغلون : وهم الذين يباشرون عملا مثمراً — سواء أكانوا يعملون بأجر أم يعملون دون أجر ، لحسابهم ، أو لحساب أصحاب الأعمال ، ويدخل فى نطاق هـذه الفئة : المستخدمون بأجر ، والذين يعملون لحسابهم ، وأصحاب الأعمال الذين يستعينون فى أعمالهم بالغير . . . الخ .

(ب) المتعطلون : وهم الأفراد القادرون على دخول ميدان العمل ولكنهم لا يجدون العمل المثمر رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه .

ويبلغ عدد الداخلين فى نطاق قوة العمل المشتغلين والمتعطلين ٦ر٥ ملايين موزعين على الوجه الآتى :

(١)	فى قطاع الزراعة	... ...	٣ر٤ مليون نفس
(٢)	« الصناعة	... ...	٧ر٠ «
(٣)	« التجارة	... ...	٥ر٠ «
(٤)	« الخدمات	... ...	١ر٠ «
			٦ر٥

من بين هؤلاء ٤ر٥ مليون مشتغل و ٢ر٠ مليون متعطل .

الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل :

وهم القادرون على العمل ، ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر بسبب عدم رغبتهم فيه أو بسبب عدم إمكانهم الدخول فى ميدان العمل . ويدخل فى هذه الفئة :

(١) الطلبة والطالبات .

(٢) ربات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية .

(٣) أرباب المعاشات الذين لا يزاولون عملا مثمراً وأقل من ٦٥ سنة .

(٤) نزلاء المؤسسات العامة كالمصحات والمستشفيات والسجون .

(٥) الزاهدون فى العمل الذين لا يزاولون عملا مثمرا ، ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية .

ولو أننا أخذنا فى تحديدنا للقوة العاملة بالتعريفات الشائعة لمن يدخل فى نطاق القوة العاملة فقط ، فإننا نقتصر فى هذه الحالة على ٥٫٦ مليون فرد .

وقد تعودنا أيها السادة ألا نلتزم بالتعاريف الشائعة فى مجال غير مجالنا ، وتعودنا أن نبحث دائماً عن تعاريف تنبع من كياننا وتتفق مع ظروفنا وبيئتنا وأغراضنا .

ولا أستطيع أن أتصور أيها السادة ، ونحن بصدد الكلام عن تحديد عناصر القوة العاملة أن تكون قاصرة على القوة العاملة بمعناها الاقتصادى وهى القوة التى تنتج سلعاً أو خدمات اقتصادية حالية دون أن نأخذ فى الاعتبار من هم فى حكم القوة العاملة ، ودون أن نأخذ فى الاعتبار الخدمات الاجتماعية التى لا تقوم بمال فى سوق السلع والخدمات ، ولكن يمكن تقويمها بالمال .

لهذا لا أستطيع أن أتخيل القوة الشعبية العاملة دون أن أضم إليها طلاب العلم وطلاب الجامعات وهم أعز وأغلى ما تملكه الدولة ، تنفق عليهم الدولة وأولياء أمورهم لإعدادهم إعداداً صالحاً لكى يكونوا بعد سنوات قليلة أداة من أدوات الإنتاج المستقبلة ، ويبلغ عدد طلابنا الذين تجاوزوا ستة عشر عاما ٣ر٠ . من المليون ، وأظن أنكم تشاركوننى الرأى على أنه ليس هناك استثمار أصلح وأفيد من الاستثمار فى تعليم وإعداد الشباب ، إن الشباب قوة فكرية واجتماعية وقوة دافعة بطبيعتها .

ولا أستطيع أن أتصور تمثيلا للقوة الشعبية يكون خلواً من ربات البيوت وهن أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا اللاتى يقدمن لكم وللدولة خدمات لاتعرض فى سوق العمل ، ولكن يمكن تقييمها بالمال . إن ربات البيوت هن أكثر الناس وعياً وإدراكاً للسوق الاستهلاكية وهن قوة فكرية واجتماعية لا يمكن تجاهلها .

ويبلغ عدد ربات البيوت ٦ر٦ ملايين غير أننا لو أخذنا بتمثيل هذه الفئات الثلاث على أساس المجموع العددى لكل منها ، لانتهى بنا الأمر إلى النسب الآتية :

(١) الداخلون فى قوة العمل	٥ر٦ مليون	٨ر٤٤ ٪
(٢) ربات البيوت	٦ر٦ »	٨ر٥٢ ٪
(٣) الطلاب	٣ر٠ »	٤ر٢ ٪
	٥ر١٢	٠ر١٠٠ ٪

ولو أننا وزعنا الداخلين فى نطاق قوة العمل وفقاً لنواحى النشاط الاقتصادى المختلفه ، فإننا نصل إلى النتيجة الآتية :

١ — الداخلون فى نطاق قوة العمل :

(ا) فى قطاع الزراعة	٤ر٣ مليون	٤ر٢٧ ٪
(ب) فى قطاع الصناعة	٧ر٠ »	٤ر٥ ٪
(حـ) فى قطاع التجارة	٥ر٠ »	٠ر٤ ٪
(د) فى قطاع الخدمات	٠ر١ »	٠ر٨ ٪
	٦ر٥	٨ر٤٤ ٪

٢ — الخارجون عن نطاق قوة العمل :

(ا) ربات البيوت	٦ر٦ مليون	٨ر٥٢ ٪
(ب) الطلاب	٣ر٠ »	٤ر٢ ٪
	٥ر١٢	١٠٠ ٪

ولو أننا أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددى فقط لوجدنا أن أصحاب المهن الحرة وأصحاب الفكر والرأى سوف لا يكون لهم أى نصيب فى هذه التشكيلات .

بمعنى أنه لو تحدد أعضاء المؤتمر القادم بألف عضو ، لمثل فيه أصحاب المهن على الأساس الآتى :

$\frac{١}{١٠}$ من طبيب واحد و $\frac{١}{١٠}$ من مهندس و $\frac{١}{١٠٠}$ من محاسب واحد و $\frac{٤}{١٠٠}$ من محام واحد و $\frac{٨}{١٠٠٠}$ من أحد رجال المهن العلمية و $\frac{٩}{١٠}$ من رجل من رجال التعليم و $\frac{١}{١٠}$ من مهندس زراعى .

يتبين من هذه البيانات أننا لو أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددى فقط ، لكانت الأغلبية لربات البيوت ، ولكان نصيب الداخلين فى نطاق قوة العمل ضئيلا بالنسبة لنصيب الخارجين عن قوة العمل ، ولكان نصيب المهن الحرة ضئيلا بالنسبة لنصيب الطلاب والطالبات .

لهذا كان لابد لنا أن نبحث عن بعض المعايير الأخرى لترجيح النتائج التى نتتهى إليها عند الأخذ بالتمثيل العددى المطلق .

المعايير الاقتصادية :

ويبدو لى أننى أستطيع أن أجد بعض هذه المعايير فى مبادئنا الاشتراكية التى تتلخص فى كلمتين : الكفاية والعمل .

المعيار الاقتصادى الأول :

وهو نصيب كل قطاع من الدخل القومى . ذلك لأن الثورة الاشتراكية تهدف إلى زيادة الدخل القومى وإعادة توزيعه توزيعاً عادلا .

ونبين فى الجدول الآتى نصيب كل قطاع فى القيمة المضافة عند حساب الدخل القومى فى سنة ١٩٦٠/٥٩ .

	جنيه	النسبة المئوية
قطاع الزراعة	٤٠٠ مليون	٣١ ٪
« الصناعة	٢٧٣ مليونا	٢١ ٪
« التجارة	١٢٧ «	١٠ ٪
« الخدمات	٤٨٣ «	٣٨ ٪

المعيار الاقتصادى الثانى :

هو مساهمة كل قطاع فى الإنتاج القومى فى الوقت الحاضر أو كما قدر له فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد عشر سنوات ، ذلك لأن الثورة تهدف إلى أن يعمل كل فرد وكل قطاع على زيادة نصيبه فى الإنتاج القومى .

وقد بدا لى أن البيانات الإحصائية المتوفرة لدى أجهزة الدولة تعاون على الأخذ بهذا المعيار الثانى .

ويأتى بعد ذلك دور تمثيل العناصر المختلفة التى تدخل فى نطاق كل نشاط من نواحى النشاط المختلفة وهى — الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات .

ففى داخل نطاق كل قطاع من هذه القطاعات نجد فئات متعددة وهم العمال والموظفون وأصحاب العمل والملاك والمستأجرون ومن يجمع أكثر من صفة من هذه الصفات .

ولابد لنا أن نحدد نصيب كل فئة من هذه الفئات التى تدخل فى قطاع من تلك القطاعات .

معيار القدرة على قيادة القوة الشعبية :

ولا بد لنا أن نأخذ فى الاعتبار بعد ذلك معيار قدره الفئات المختلفة على قيادة القوة الشعبية العاملة ، دون الاكتفاء بالقوة العددية والقوة الاقتصادية ، حتى لا تحرم البلاد من خبرات فئات معينة ليس لها نصيب من هاتين القوتين . ومثال ذلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إذ يبلغ عددهم ٤٠٠٠ عضو ، وليس لهم أى نصيب فى إنتاج السلع المادية ، باعتبار

أن إنتاجهم هو إنتاج فكرى وثقافى وعلمى وفنى وأدبى خالص . ولكننا لا نستطيع أن ننكر قوة هذه الفئة وأثرها فى قيادة القوة الشعبية والرأى العام .

وما يقال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات يقال بالنسبة لرجال الصحافة والكتاب ورجال الفكر .

وأود ان أخلص من هذا كله إلى النتائج الآتية :

(١) لابد لنا أن نحدد القوى الشعبية العاملة بوحى من ظروفنا وبيئتنا وأغراض هذه اللجنة ، دون نظر إلى تحديدها بمعناها العلمى الخالص فى التعاريف الشائعة .

(٢) عند تحديد عناصر القوى العاملة ينبغى أن نأخذ فى الحسبان الداخلين فى نطاق القوة العاملة المشتغلين منهم والمتعطلين ، ويبلغ عددهم ٦ر٥ ملايين ، وذلك باعتبارهم القوة التى تعمل فعلا أو ترغب فى العمل المثمر .

(٣) لابد أن نأخذ فى الاعتبار الطلاب باعتبارهم هم الفئة التى تعد نفسها وتعدها الدولة لكى تدخل فى نطاق القوة العاملة بعد فترة قصيرة من الزمن ، وباعتبارها فئة مثقفة تمثل قوه فكرية ووطنية وقوة دافعة .

(٤) لابد أن نأخذ فى الاعتبار ربات البيوت باعتبارهن يمثلن قوة فكرية واجتماعية .

(٥) لا ينبغى أن تكون القوة العددية هى المعيار الوحيد لتمثيل كل قطاع من القطاعات المختلفة السابق الإشارة إليها .

(٦) لابد لنا من البحث عن بعض المعايير الاقتصادية لتكون أساساً لموازنة هذه القوة العددية ، ولتكن مساهمة كل قطاع فى الدخل القومى أو فى الانتاج القومى فى الوقت الحاضر ، أو كما نسعى إلى تحقيقه بعد عشر سنوات تنفيذاً لخطتنا الاقتصادية والاجتماعية .

(٧) لا بد أن نأخذ فى الاعتبار قدرة الفئات المختلفة على قيادة القوة العاملة ، ولهذا لا بد لنا أن نعطى وزنا خاصا لأصحاب المهن الحرة والكتاب والمفكرين ورجال الصحافة ورجال الجامعة حتى تمثل الفئات القادرة على القيادة والريادة .

(٨) لا بد أن نقسم المشتغلين الداخلين فى كل قطاع إلى فئات العاملين فيه . فتمثل العمال والموظفين والملاك وأرباب العمل والمستأجرين .

(٩) لا بد أن نأخذ فى الاعتبار التوزيع الجغرافى لهذه القوة ليكون التمثيل تمثيلا شاملا .

أيها السادة :

ويترتب على هذا كله أن ألخص حديثى فى كلمات ، وهى أنه لابد من أن نأخذ فى الاعتبار عند تمثيل الفئات المختلفة العناصر الثلاثة الآتية :

أولا — القوة العددية .

ثانيا — القوة الاقتصادية مقيسة على أساس اقتصادى كمساهمة كل قطاع فى الدخل القومى أو الإنتاج القومى .

ثالثا — القوة الفكرية والقيادية لكل فئة .

السيد الأمين العام — أيها السادة :

هذه آراء وملاحظات رأيت أن أعرضها عليكم لنتدارسها معا .

والله أسأل أن يرعى الجهود العاملة ، ويلهمها الصواب من أجل الملايين الطيبة المؤمنة التى ترجو الخير فى اجتماعكم . وليس أكرم على الإنسان من أن تتعلق به آمال وطنه ، ويتشبث به رجاء أهله ، وكلكم أهل لهذه الثقة من وطن غال كريم مفدى .

السيد محمود جلال عثمان : حضرات الزملاء ، نجتمع اليوم هنا فى هذه القاعة التى كان فلاح الريف يحلم أن يراها ، فجاءت ثورتنا المباركة فحققت حلمه

وجعلته يقف على هذا المنبر ، يبدى رأيه ، مثل الطبيب والمحامى و المهندس والتلميذ والمدرس .

أيها الزملاء ، لقد طلب منا أن نبدى رأينا فى ماهية القوى الشعب الأصيلة ، فرأيى ان القوى الشعبية هى التضامن والتكافل بين افراد الشعب ، والوحدة فى الراى ، والتعاون مع بعضنا البعض .وهذه هى الاشتراكية السليمة التى نادى بها السيد الرئيس .

أما أعداء الشعب فهم معروفون لدى الشعب كله ، وهم الاقطاعيون والرجعيون والرأسماليون والاحتكاريون . وهناك طبقة اخرى من أعداء الشعب هم أصحاب النفوذ والسيطرة ، والبلطجية والمجرمون الذين يساعدون الرأسماليين على تنفيذ أغراضهم . وكذا عمد البلاد وأعوانهم الذين يستغلون سلطة وظائفهم فكانوا يرشحون أنفسهم فى الانتخابات الماضية فينجحون بواسطة قوتهم وسيطرتهم .

ولما أراد الله للفلاح الصغير أن يسترد حقه ظهر رجال أبطال أحرار فى فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقضوا على الظلم والفساد ونال الفلاح حقه بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الذى عم الخير على الفلاح ووفرله قوته وقوت أولاده وعمم له الجمعيات التعاونية ، فتحققت له كل مطالبه ، حتى أصبح كل فلاح يدعو لرجال الثورة الأبطال . فوالله لو كان هناك نبى بعد « محمد » لقلت ، إنك انت يا جمال يارسول السلام ، وأشكركم والسلام عليكم .

السيد طه محمد ابو الخير : بسم الله الرحمن الرحيم « ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشداً » .

سيادة الأمين العام ، السادة الأعضاء :

يطيب لى فى هذه المناسبة السعيدة أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الإمتنان بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن إخوانى الفلاحين فى جمهوريتنا العربية المتحدة إلى سيادة زعيمنا وقائد نهضتنا البطل المفدى جمال عبد الناصر وذلك لإختيارنا

أعضاء فى هذه اللجنة التحضيرية لنقول كلمتنا فى حرية وصراحة من تحت هذه القبة ومن فوق هذه المنصة التى آن للفلاح أن يعتليها فى عهد ثورتنا المباركة . الثورة التى انبثقت فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أجل تحرير الملايين من الفلاحين والعمال الذين كانوا فى عهد ما قبل الثورة فى عهد الأحزاب يساقون كالقطعان إلى صناديق الإنتخابات ليختاروا مكرهين من لايمثلونهم ، ولا يعبرون عن آرائهم وإراداتهم بل كانوا يمثلون الأنانية والحقد والتآمر على الشعب ومصالح الشعب ، فأطاحت الثورة بالملكية الفاسدة ، وقضت على الإقطاع الظالم والرأسمالية المستبدة ، والانتهازية الفاشلة والرجعية البغيضة . من هذا يتضح تماما أنه ليس للاقطاع والراسمالية والرجعية مجال فى صفوف الشعب ويتحتم عزلهم من قيادة الشعب .

بقى أعوان الإقطاع وأعوان الرجعية والاستعمار والرأسمالية ، هؤلاء لابد أن يعزلوا أيضاً من القيادات الشعبية ، فالثورة قضت على الطائفة الأولى وبقى أمامنا نحن الشعب أن نقضى على الشرذمة الباقية من أعداء الشعب ، لا بد أن نطالب بعزلهم من صفوف الشعب ، لأننا وإن كنا قد قتلنا البرص فما زال ذيل البرص يتحرك ، وذيل البرص يتمثل فى أعوان الإقطاع وهم وكلاء «الباشا» ونظار دائر «الباشا» ، ومن ساروا فى ركب «الباشا» الإقطاعى ، إنهم ما زالوا فى القرية يتآمرون على الشعب ويتربصون به ويروجون الإشاعات المغرضة ضد قادة الشعب ، إنهم فى القرية يعملون فى الخفاء ، ويحتالون على القوانين الاشتراكية دون مبالاة ، فهل بعد هذا وبعد كل ما اقترفوه فى حق الشعب نطلب الرحمة لأعداء الشعب ؟ . . . كلا .

أنا أطالب بالقصاص من أعداء الشعب عملا بقول الله عز وجل « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » .

أقول لأعداء الشعب من فوق هذه المنصة : لامجال لكم فى صفوف الشعب وإن لم تثمر كلمتى هنا فإنى سأعلنها فى الغد على أعداء الشعب ريحا سموما تأتى على كل شىء ، ولا تبقى ولا تذر ، بل تجعله كهشيم المحتظر ، وأدعو عليهم بدعوة

نوح عليه السلام إذ قال « رب لاتذر على الأرض من الكافرين دياراً ، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً » .

السيد الدكتور محمد البهى : بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الأمين العام — سيداتى الزميلات ، السادة الزملاء :

ربما غلبت على مهنتى كمدرس أو كأستاذ فى تحديد ماهية القوى الشعبية وكيفية تمثيلها ، وهو الموضوع المطروح علينا لمناقشته منذ بدأت جلسات هذه اللجنة . ولكى نحدد ماهية القوى الشعبية ، وبالتالى نحدد الطريقة التى بها يكون تمثيلها ، يجب علينا أولا أن ننفذ إلى هذا التحديد من مفهوم الاشتراكية ، ولكى أدخل إلى تحديد مفهوم الاشتراكية ، سألت نفسى أولا : المجتمع القائم مجتمع ثورى ، مجتمع اشتراكى تحول وضعه بحكم القانون ، وإن كانت القوانين الاشتراكية الأخيرة الصادرة فى ٢٣ يوليو رمزاً واضحاً لهذاالتحول فهناك مراحل أخرى سابقة قبل هذه المرحلة البارزة . وقد أشار إليها الدكتور عثمان خليل عثمان . إن هذا المجتمع يحكمه القانون وتحرس هذا القانون السلطة التنفيذية ، فما هو المطلوب منا ؟ هناك قانون قائم لا مفر من إطاعته والخضوع له ونظام تقوم على حراسته السلطة التنفيذية ، إذن ما الذى يطلب منا ؟ كما فهمت ، أن نحول مفهوم الاشتراكية إلى إيمان ، وأن ننقل الثورة التى تزعمها جمال عبد الناصر وصحبه إلى كل فرد من أفراد الشعب ، فكيف نحول هذه الثورة أو ننقلها إلى أفراد الشعب حتى يكونوا مشابهين له فى الإيمان وفى السلوك طبقاً لهذه الثورة وحتى لا تكون هناك حاجة إلى قانون وإلى سلطة تنفيذيه تحرس هذا القانون ؟ إذن كيف نحول هذه القوانين الاشتراكية إلى مفهوم ، وإلى الإيمان به وإلى سلوك عملى فى حياتنا وتفكيرنا

ذكرت أننا سندخل فى مفهوم الاشتراكية ، وكيف نحول الاشتراكية عن طريق هذه القوى إلى الإيمان بها فى نفوسهم وفى قلوبهم ، فما هو مفهوم الاشتراكية ؟ سألت نفسى أولا إثر عبارة قالها زميل لنا فى هذه اللجنة ، قال (نحن العمال اشتراكيون بطبيعتنا) ، سألت نفسى كيف يكون العمال اشتراكيين

بتطبيعتهم ؟ فماذا يا ترى يراد بالاشتراكية العمالية ؟ هل هى الاشتراكية الماركسية التى تبشر دائماً أبداً بأن الطبقة العمالية هى التى سيصير إليها الأمر والوضع فى المصانع فى النهاية ؟ إذا كان هذا فليس هو المطلوب ، وليست تلك هى الاشتراكية العربية ، لأن الاشتراكية العربية كما سمعنا من السيد الرئيس هى تمليك وتوزيع وليست اشتراكية حرمان . إذن ما هى ؟ هل هى كما قيل أخذ وعطاء ؟ فهل إذا أخذ الطبيب مثلا القدر الذى يحدده لإعطاء المشورة للمريض يكون اشتراكيا ؟

وهل المدرس الذى يدرس عدد الساعات المحددة له فى جدول الدراسة لتلاميذه ، أو يصحح عدداً من الكراسات مقابل المرتب يكون اشتراكيا ؟ وهل العامل الذى يوفى بساعات العمل ويأخذ أجراً مقابل ذلك يكون اشتراكيا ؟ وهذا الزوج الذى يعطى نفقة لزوجته مقابل خدمتها له هل يكون اشتراكياً ؟ وهل المرأة التى تقدم هذه الخدمات مقابل ما ينفقه عليها زوجها تكون اشتراكية ؟ والطالب الذى يدرس فى المدرسة ويجد فى دراسته مقابل الرعاية التى يعطيها له والده وتعطيها له الدولة هل يكون اشتراكياً ؟ إذا كان ذلك كذلك فالاشتراكى بدال يأخذ ويعطى ، وتلك هى الاشتراكية المادية ، وليست تلك التى يريدها الرئيس عبد الناصر ، فيما أعلم ، فليست الاشتراكية الأخذ على قدر العطاء ولا الأجر على قدر العمل ؛ ولكنها اشتراكية أخذ وعطاء ، ويجب أن يتوافر العطاء أكثر من الأخذ . يجب أن يكون هناك عطاء وأن هناك يكون فضلة من هذا العطاء تعطى لأولئك الذين لا يستطيعون المبادلة ، أولئك الذين لا يستطيعون أن يعطوا مقابل ما يأخذون . فما هى هذه الفضلة ؟ قد تكون مالا أو خدمات بشرية ، فالعامل مثلا يقوم بالعمل ، ولكنه بجانب قيامه بالعمل المادى قد يقدم خدمة بشرية لأولئك الذين يتعاملون معه قد تكون مجاملة أو عطاء إنسانياً أو مساعدة لضعيف .

وهذا المدرس الذى يأخذ مقابل ما يعطى ، إن أعطى الرعاية والدرس فى المدرسة ، وإذا زاد فضلا عما يجب عليه أن يؤديه يكون اشتراكيا ، هذا الطبيب إن خرج عن نطاق المقابلة ثم زار فريقا آخر من الذين لا يستطيعون أن يترددوا

على عبادته دون أن يأخذ شيئاً مقابل ما أعطى من خدمة بشرية كان اشتراكيا .

الاشتراكية هي عطاء وأخذ . ولكن العطاء يجب أن يكون فوق الأخذ من هنا يمكن أن ندخل فى تحديد ماهية القوى الشعبية ، وفى عبارة أخرى يمكننا أن نتبين من هم أولئك الذين يصلحون لأن يعطوا أكثر مما يأخذون .

إننى أريد بهذا التحديد أن نعرف حقيقة العزل . وفى رأيى أن يكونوا هم الذين يأخذون فوق ما يعطون ، نعزل الذين أخذوا وأعطوا أضراراً للأمة . وهنا يمكن أن نتوسع فى دائرة العزل فتجار المخدرات يأخذون من الشعب ولا يعطونه إلا الأضرار ، فهؤلاء يجب أن ينحوا . وهناك بعض العناصر التى لا تستطيع أن تدعى أنها اشتراكية ، فأفراد هذه العناصر قد يكون لديهم الصلاحية والأهلية لأن يكونوا اشتراكيين ، متجاوبين فى ثورتنا وفى إسلامنا وفى ديننا ، وذلك بعد إيمانهم بهذه الاشتراكية لأنها ليست اشتراكية مادية وليست اشتراكية مبادلة ، وإنما هى شىء آخر بجوار المبادلة إلا وهى شىء تقديم الخدمات البشرية .

كيف نحول مفهوم اشتراكيتنا إلى إيمان بها ، ثم إلى سلوك فى العمل ؟ كيف نحول ونحمل هؤلاء الأفراد جميعاً ، الذين لديهم الأهلية لأن يعطوا أكثر مما يأخذون ؟ وهناك قوة عددية — وهم هؤلاء الأفراد الصالحون — ووراء هذه القوة العددية قوة أخرى ، أسميها بالقوة النوعية .

أقول إن القوة النوعية هى القوة الدافعة التى تحمل هؤلاء الأفراد على الإيمان بالاشتراكية وبالتالى على السلوك بها . هناك التاريخ وهو قوة نوعية ، والدين وهو قوة نوعية ، والفكر وهو قوة نوعية ، والتعبير وهو قوة نوعية . لا أقصد أيها السادة بالتاريخ تاريخ الاشتراكية الماركسية ، فلو رجعنا إلى الاشتراكية الماركسية لوجدنا أنها كانت تهدف إلى تقويض المجتمع المسيحى وإلى تقويض الإمبراطورية الألمانية فى روسيا ، قبل أن تستهدف خدمة البشرية . وإننى لا أتحدث اليوم عن ذلك التاريخ ، إنما أتحدث عن تاريخنا ،

تاريخ أمتنا العربية منذ كانت أمة ذات حضارة ، ولا أقصد بذلك حضارة الآلة والمصنع ، وإنما أقصد الحضارة البشرية الإنسانية بكل معانيها . إن حضارة الآلة والمصنع إن كانت قد غيرت المجتمعات البشرية . فقد أحالت هذه المجتمعات إلى فرقة وخصومات وحروب .

فتاريخ أمتنا العربية هو تاريخ الرسالة الإسلامية وتاريخ الكفاح من أجل الدولة الإسلامية ولنا ان نتتبع مراحل هذا التاريخ من مبدئه ثم نتدرج به إلى عهد الثورة .

إن اشتراكيتنا لها ظروفها الخاصة بها ، والتي يجب أن نكافح من أجلها وفي سبيلها ، وإنه لابد من ان نستعذب المشاق في سبيلها ، لأنها رسالة قبل أن تكون توزيعا وقبل ان تكون أن تكون غنيمة . وقد قال السيد الرئيس ، إن هدف هذه الاشتراكية هو رسالة اولا وقبل كل شيء ، وليس هدفها تمكين فريق من آخر ، إنها تهدف إلى الأخوة والتعاون والحرية . وإننا عندما نستعيد تاريخنا نجد أن الدعوة الإسلامية قامت لشيء واحد ، قامت لتعيد التوازن من جديد في المجتمع البشرى ، قامت لتمنع استغلال رأس المال ، قامت لتمنع استغلال الشرف واستغلال السلطة والجاه ، قامت لتعيد كل فرد إلى طبيعته .

فالمساواة التي فرضها الإسلام ليست مساواة توزيع ، وإنما هي وضع الآنامي أو الأفراد في صف واحد ، لأنهم جميعاً ذوو طبيعة واحدة هي الطبيعة البشرية ، فلا الجاه يفرق طبيعة عن طبيعة ، ولا المال يفرق طبيعة عن طبيعة ولا الحكم يفرق طبيعة عن طبيعة ، إنما الذى يفرق طبيعة عن طبيعة ، هو التقدم وسعى البشر أنفسهم إلى تحقيق الخصائص البشرية القائمة في طبيعة كل واحد منهم .

ما قيمة المال في الإسلام ؟ ما موضع المال في الإسلام ربما قد ذكر بعض إخواننا الشيء الكثير عن المال ، كما ذكر الإسلام المال في سور مختلفة . ذكره مرة في قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » وذكر في آية أخرى « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » كما ذكر في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها » .

فذكر القرآن الكريم المال على أن ما زاد عن الحاجة هو حق للسائل والمحروم ، ليشعر أولئك الذين يمتلكون المال أن لغيرهم حقاً فيه ، ان لم يقدموه للفقراء عن رضى ، فسيكرهون على تقديمه لهم . وذكر القرآن الكريم المال فى الآية الأخيرة الخاصة بالصدقات ، لينفر الفقراء فى الأخذ دون العطاء ، وليحملهم على أن يكونوا ايجابيين فى الحياة .

فالإسلام لم يتناقض مع نفسه ، فقد قرر أن يكون حق المال وحق التوزيع بحكم القانون وبحكم السلطة . لا يريد إحسانا ولا يريد فضلة ولا يريد منحة . فعندما عبر بالصدقات ، أراد بذلك ان يبغض الفقراء فى أخذ أموال الصدقات ، كما أراد أن يكون سعيهم بدافع من ذوات أنفسهم فى حياتهم الدنيا ، وأن يتعودوا العطاء مقابل الأخذ ، بل أن يتعودوا العطاء أكثر من الأخذ . وإن فى قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم .. ما ينبه إلى أن من يملك مالا ولا يقدمه عن رضى وطواعية فسوف يؤديه مكرها أو عنوة عن طريق الدولة والمجتمع .

إن الإسلام لم يسلك طريقا واحدا ، إنما سلك للفقراء طريقا وللأغنياء طريقا :

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية وهى نقطة الدين فقد ذكرنا أن الإسلام رسالة بشرية وأنه رسالة توازن ، وأن المال فى نظر الإسلام ملك وحق شائع للجميع ، لا يريد الإسلام بذلك أن يبغض الناس فى المال وإنما أراد أن يسعى الناس إلى المال ولكن لا يعبدونه بدلا من عبادة الله . وفى ذلك قال سبحانه وتعالى « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين » .

فهذا دليل واضح على أن نصيب الإنسان فى الحياة يجب أن يسعى إليه سواء أكان هذا النصيب مقوما بالمال أم بغيره . . إن موقف الإسلام إزاء المال لم يكن لتنفير الناس منه وإنما تطلب من المسلمين عبادة الله أولا ، وألا

يجعلوا من المال كل شيء في حياتهم ، حتى لا تمتلىء قلوبهم بالحقد والكراهية ، بعضهم لبعض ، وبذلك يصبحون إخوانا متحابين في سبيل الله .

أنتقل إلى نقطة أخرى ، وهي الإسلام كدين ، وسأركز كلامي في نقطتين أولاهما خاصة بالولاء ، والثانية خاصة بأنه إذا انحرف المجتمع عن وضع التوازن يجب على فريق من الأمة أن يثور ويعيد التوازن إلى ما كان عليه من جديد .

أما عن النقطة الأولى ، فإن الإسلام قد جعل ولاء المسلم للمسلم ، وجعل ولاء المسلم لقائد المجتمع الإسلامي ومنع أن يكون ولاء المسلمين لغير المسلمين لكي يبقى المجتمع الإسلامي وحدة متماسكة ، وحتى لا يتسرب الولاء إلى خارج هذا المجتمع .

إن اشتراكيتنا العربية إن استندت على الإسلام ، فهي تستند إلى دعائم قوية ، ذلك أن الإسلام يقرر أن يكون المؤمنون بعضهم أولياء بعض ويحدوني هنا ذكر قوله تعالى « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » .

وبهذه المناسبة أذكر أن فكرة الولاء قد هاجمها كثير من المستعمرين وخلقوا فئات ومذاهب ليقوضوها حتى يكون الولاء للأجنبي فينصروا فريقا على آخر .

ويجب ألا ننسى إطلاقا أن فرق القديانية أو الأحمدية ، قد انبثقت من بين المسلمين ، في حين أنها كانت تدين بالولاء للتاج البريطاني ! .

إن الولاء أساس المجتمع الإسلامي ، إذا ما ارتكزت الاشتراكية العربية — التي ننادي بها — في دعوتها إليه لكان نصيب الدعوة الاشتراكية العربية نصيبا أوفر في قلوب المسلمين .

كنت أود أن أذكر كلمة عن بعض الوسائل الأخرى التي تدفع الإيمان بالاشتراكية العربية على النحو الذي صورته ، وتحول مفهوم هذه الاشتراكية إلى الإيمان بها ولكني سأتحدث عن التعبير كوسيلة ، إن التعبير أيها السادة ، يجب أن يكون تعبيرا عما نقول وعما نعمل ويجب ألا يكون مناهضا للقيم التاريخية ولا للقيم الدينية كما يجب ألا يكون تفكيرنا مناوئا لهذه القيم .

وأود أعرض على سيادتكم بعض النماذج التي تعرض في بعض وسائل الإعلام ، فهي وإن كانت تتيح الفرص لمن يقوم بعرض فكرة ما ، إلا أنها تتيح كذلك الفرصة من زاوية أخرى لمن يريد أن يهاجم هذه الفكرة .

الواقع أنه ليس من مصلحة المجتمع إطلاقاً أن تهاجم قيمة من القيم ، ولا أن يهاجم مصدر الثقافة الإسلامية ألا وهو الأزهر . وإني أنقل إليكم صورة صغيرة في هذا السبيل ، فقد حدث في ركن من أركان الإذاعة بمناسبة حديث فكاهي ، أن ذكر طالب لأبيه أنه التحق بجامعة وذكر أنها جامعة « الأزعر » ولما لم يفهم الناس معنى هذا اللفظ أوضحه والد الطالب بقوله إنه يعني « الأزهر » .

وإني أتساءل الآن لمصلحة من يحدث هذا ؟ ! هل هو لمصلحة المجتمع أو لمصلحة الأزهريين ، أو لمصلحة أولئك الذين يتعاونون على أن يستعيضوا عن الأزهر بآخر في السعودية أو في ليبيا أو في أي مكان آخر .

وإذا كان لإخواننا الكتاب أن يفكر ، وأن يكتبوا ما شاءوا أن يكتبوا وأن ما شاء لهم التعبير إلا أننا نرجو منهم ألا يخربوا قيمة من هذه القيم لأن تخريب القيم لا يمكن أن يعوض اذ أنه يترتب على التخريب فراغ لا يمكن أن يشغله شيء آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

السيد الدكتور رفعت المحجوب : في مجال الرد على الدكتور محمد البهي أحب أن أقول لسيادته إن الثورة الاشتراكية التي قامت هي ثورة شعبية . وقد انتقلت فعلا إلى الكثيرين ، إن لم تكن قد انتقلت إلى كل أفراد الشعب . وإنني أتفق معه على ضرورة تفسير الاشتراكية للشعب ، ولكن هذا لا يعني أبداً ان الثورة الاشتراكية لم تكن على المستوى الشعبي .

والنقطة التالية في مجال الحديث عن أن الاشتراكية أخذ وعطاء ، وهو التعبير الذي ورد على لسان الأستاذ الدكتور عثمان خليل ، فأعتقد أن المقصود بهذا التعبير هو أننا نأخذ من الأغنياء لنعطي الفقراء ، وأعتقد أن هذا التعبير قد يفهم فهما خاطئا ، فربما حاول أحدهم أن يسأل : هل هذا المفهوم قائم أولا ؟

وهو أننا حين نأخذ من المجتمع يجب أن يكون أخذنا بقدر احتياجاتنا للمجتمع ولا أعتقد أن هذا مبدأ ماركسي كبل هو مبدأ اشتراكى بصفة عامة . فنحن حينما نحدد ما يأخذه كل فرد من المجتمع مقابل ما يعطيه انما نعنى أن هذا المبدأ يقوم على منع الاستغلال وهذا هو المبدأ الاشتراكى بصفة عامة بقيت كلمة خاصة بما قيل عن أن العمال اشتراكيون بطبيعتهم والخشية من أن يكون قد قصد بذلك أنهم ماركسيون والحقيقة أنى لم أفهم وانما فهمت فقط أن العمال — نظرا للظروف التى أحاطت بهم فى الماضى ونظرا للدور الذى يقومون به فى المجتمع الحاضر — هم بطبيعتهم اشتراكيون بالمعنى الذى نقصده .

ثم ما قيل من أن حضارة المصانع حولت البشرية إلى خصومات وحروب ، فأعتقد أن القائل لم يقصد أن يقلل من أهمية هذا النوع من الحضارة فى المجتمع الذى نعيش فيه حتى لا يقر فى الأذهان انه أهمل الجانب المادى . إن حضارتنا بقدر ماتحرص على الجانب الروحى تحرص أيضاً على الجانب المادى وشكراً .

السيد حامد بكير : السيد الأمين العام ، حضرات الزملاء :

تنحصر مهمة هذه اللجنة فى جدول أعمال محدد يتلخص فى تعريف الشعب وطريقة فرز أعداء الشعب ، والطريقة التى يمكن بها إيجاد القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى . وباعتبارى نقابيا وباعتبارى عاملا ، أرجو أن أشير إلى رسالة النقابات قبل الثورة ، فقد كانت رسالتنا هى استخلاص حقوق العمال من أصحاب رءوس الأموال ورفع الظلم والاستعباد عن الطبقة العاملة . ثم قامت ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ للاجهاز على هذه الأوضاع الفاسدة . ووضعت أسس العدالة الاجتماعية ، وحققت للشعب مكاسب ضخمة هادفة إلى تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين .

فالنقابات اليوم انحصرت رسالتها وأهدافها فى المحافظة على الحقوق التى اكتسبناها بقيام الثورة ، وتأدية واجبها فى الدفع الثورى ، برفع المستوى الثقافى والاجتماعى والفنى والانتاجى بحيث تصبح مراكز اشعاع خلاق وبذلك تسهم فى خلق جيل جديد واع بناء .

أما بالنسبة للتعاون فمشاكله كثيرة وهو دائم التعثر ، وأضرب لذلك مثلا بالجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، فهذه الجمعيات تجد صعوبات وهي وإن كانت قد أدت خدمات جليلة للتعاونيين إلا أنهم مضطرون للانفضاض عنها شيئاً فشيئاً ، نظرا لصعوبة الإجراءات . وأرى تطوير التعاون باعتباره دعامة كبرى من دعائم الاشتراكية . فأقترح لكي يؤدي رسالته أن يرفع من شأنه على مستوى الوزارات . حتى تنتظم أعمال التعاون في يد مسئول واحد .

أما في ميدان التجارة فيمكن أن تزدهر وتؤدي دورا فعالا إذا منحت الأنصبة الصغيرة المشتركة فيها بعض الضمانات والتسهيلات كما حدث في التجميع الزراعي ، كما يمكن دعم الصناعات والحرف الصغيرة بنفس الضمانات والتسهيلات وهذا يسهل على كل قطاع تأدية رسالته ومتى صلحت هذه القواعد صلح المجتمع كله . وتحققت الكفاية والعدالة .

أما بالنسبة للقوى الشعبية فإني أرى تحديد هذه القوى وفرز أعداء الشعب بما يتفق وحماية المكاسب التي حصل عليها الشعب ، إذ لا يعقل أن يحمي الرجعيون القوانين التي صدرت ضد الرجعية ، ولا يتصور أن يعمل أذناب الاستعمار مع الأجهزة التي قامت لتقضي على الاستعمار وأعوانه ، وعلى ذلك يمكن تحديد القوى الشعبية ، وفرز أعداء الشعب على النحو الآتي :

أولا — كل من آزر القوانين الثورية الاشتراكية وتجاوب مع الثورة وعمل للمحافظة عليها فهو من الشعب .

ثانياً — كل من استغل نفوذه السياسي والاقتصادي وكان عونا للاستعمار وتعارضت مصالحه الشخصية مع المكاسب الشعبية والقوانين الاشتراكية التي حققتها الثورة فهو ضد الشعب .

ثالثاً — يجب أن يعزل أعداء الشعب عن القيادات وأرى كذلك أن نجردهم من حقوقهم السياسية فلا يرشحوا أو يصوتوا في أي انتخابات مقبلة ، كما أرى تعريفهم للشعب وتسليط الأضواء على أعمالهم وتحركاتهم ومراقبة نشاطهم .

وقد ترددت فى هذه القاعة أقوال تطلب الغفران لهم ، أى لأعداء الشعب ولكن الحركات الإصلاحية إذا تخاذلت فشلت ، والتاريخ يؤكد ذلك .

ولا أدل على ذلك من أننا حينما سمحنا للرجعيين بالتسلل إلى تنظيمات الاتحاد القومى ، أخرنا الاندفاع الثورى مدة طويلة ، ونحن فى حاجة إلى كل دقيقة للوصول بسرعة إلى غايتنا ، حتى نحقق الرفاهية لهذا الشعب العظيم ونعوض ما فاتنا .

ولا شك أن فى عزل هؤلاء حماية للشعب والوطن ، فليس من المعقول أن نغامر أو نقامر بمصلحة الملايين من أجل نفر من أعداء الشعب لم يعرفوا للوطن حقاً ، ولم يعرفو الواجب عليهم نحو مجتمعنا ، والحديث يقول « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » .

كما أطالب أيضاً بحرمانهم من دخول الموانى والمطارات والسفر إلى خارج البلاد ، لعمل اولغير عمل ، حتى لا ينقلوا نشاطهم الهدام المغرض إلى خارج الوطن بوساطة اتصالهم بربابنة السفن والطائرات .

وأود قبل ان انتقل إلى النقطة الرابعة أن أتحدث عن الموانى ، التى تعتبر من المرافق الهامة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، وهذا يجرنا إلى الحديث عن مرافق الدولة التى لا يزال بها إقطاعيون ومحتكرون ولا تتحقق فيها العدالة بالنسبة للعمال ، وارى وجوب تنظيم العمل فى هذه المرافق بأن تسند إلى مؤسسات ، فمثلا مقاول يشتغل بتوريد العمال يأخذ عن العامل ٤٠ قرشاً فى اليوم فيعطى العامل منها ٢٥ قرشاً ويأخذ لنفسه الباقى ، فإذا قام بتوريد ٢٠٠ عامل فى اليوم فمعنى هـــذا ان مكسبه اليومى يبلغ ثلاثين جنيها فهل هذه عدالة ؟ .

ولذلك أرجو أن تكون هناك مؤسسات تشرف على هذه العملية بالنسبة للمقاولين وموردى العمال .

رابعاً — تأييد اشتراك الطلبة والسيدات اشتراكا فعليا فى المؤتمر الوطنى

القوى الشعبيه ، إذ لا يمكن إنكار الأدوار الخالدة التى قام بها الطلبة والسيدات في الكفاح الوطنى وإجلاء المستعمرين ، ولعلنا ما زلنا نذكر ما قام به الشهيد البطل الطالب نبيل منصور فى بور سعيد وهو طالب فى المرحلة الابتدائية ، كذلك الدور الخالد الذى قامت به ام صابر القروية ، وتحدت به الجيوش البريطانية فى عام ١٩٥١ بالتل الكبير .

اما موضوع نسبة تمثيل كل هيئة فى هذه القوى فأرى ان يترك ذلك للجان المختصة بحيث لا يطغى قطاع على آخر .

وقبل أن اغادر مكانى اود ان اشير إلى ما سبق ان ذكره سيادة الرئيس جمال عبد الناصر من اننا مازلنا نعانى من الصراع الطبقى ومن السيطرة والتحكم وعدم إتاحة الفرصة للعناصر المخلصة البناءة التى تريد الإسهام فى بناء الوطن والوحدة الوطنية ، فنحن على يقين من ان الله سبحانه وتعالى سيمكننا بقيادة زعيمنا من القضاء على شوائب الماضى الغابر وآثاره السيئة .

سادتى — إننا ايضاً كما قال سيادة الرئيس لسنا فى حاجة إلى قوانين جديدة ، ولكننا فى حاجة إلى الضمائر الحية المخلصة المؤمنة بوطنها وبزعيمها وبأهدافها وبقوميتها .

وبذلك نتمكن من تحقيق اهدافنا وبلوغ امانينا وآمالنا . وسننتصر بإذن الله ، والسلام .

الجلسة الثانية عشرة

المنعقده يوم الثلاثاء ٤ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الاعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

السيد محمد هاشم العشيرى : السيد الأمين العام . السادة الأعضاء . بقيام ثورتنا فى يوليو عام ١٩٥٢ حملت معها أهدافا ستة . . . تحوى ثورة سياسية واجتماعية .

أما الثورة الاجتماعية . فقد بدأت بصدور قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ، ثم بالقوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ للقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال والاقطاع .

وقد قال سيادة الرئيس فى إحدى كلماته . إننا نريد مجتمعا متحررا من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . . . لكى نعطى للجماهير الحرية بلا قيد ولا شرط . . .

فما هو الطريق إلى هذا التحرر من الاستغلال . . . ؟ لقد سلكنا طريق اشتراكيتنا العربية . . لكى نصل إلى هذا التحرر . . اشتراكيتنا التى يعبر عنها بالكفاية والعدل ، وتكافؤ الفرص وهى أيضا العمل الوطنى غير المستغل .

فنحن بالفعل فى ثورة اجتماعية ، طريقها اشتراكيتنا العربية ، وهدفها هو أحد الأهداف الستة ، لثورتنا الكبيرة وهو إقامة عدالة اجتماعية .

وحتى نسير آمنين فى طريق ثورتنا الاجتماعية هذه . جال بخاطرى مثل شائع يقول « اسأل عن الرفيق قبل الطريق » فما بالنا ونحن على الطريق

بالفعل . . . يجب علينا إذن أن نسأل وأن نحدد من هم الذين سيسيرون فى هذا الطريق ويحمون هذه الثورة الاجتماعية . . . ؟

ولقد أجاب سيادة الرئيس على هذا السؤال ، بأن أفراد الشعب هم من قامت الاشتراكية لصالحهم ، وهم بالفعل الأغلبية الساحقة من الشعب التى تعمل لتعيش ، والتى تؤمنها الاشتراكية على حاضرها ومستقبلها بالحياة الشريفة . . . وبالطبع توجد فئة قليلة لا تسير مصالحها مع طريق اشتراكيتنا هذه . . . وهم من عبر عنهم بأعداء الشعب

متى وصلنا إلى هذا الإطار فى التحديد نسبيا تكون عملية الفرز عملية طبيعية . بل وقائية لحماية هذه الثورة . . حتى يتسنى عزل هذه الأقلية من أعداء الشعب : فيسير الشعب فى طريقه مطمئنا آمنا متفرغا للسير فى الطريق الذى يحقق له العدالة الاجتماعية وإقامة ديمقراطية سليمة . .

وأعداء الشعب فى تقديرى ينقسمون إلى ثلاث فئات .

الفئة الأولى : وقد قامت الدولة من جانبها باجراءات وقائية قبلهم من اعتقال وحراسة حتى تحمى الشعب وثورته الاجتماعية والسياسية من مؤامراتهم وشرورهم التى يحيكونها ضد الشعب عن طريق الإقطاع أو الأحزاب .

الفئة الثانية : الإقطاعيون والرجعيون والحزبيون . . الذين كان هدفهم دائما السيطرة والحكم .

الفئة الثالثة : المستغلون الانتهازيون : وهم من استغلوا الشعب لمصلحتهم الخاصة فقط ، باستغلالهم لأمواله عن طريق الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات .

هذه الفئات الثلاث ، أرى أنهم من أعداء الشعب فى مرحلته الحاسمة ولهذا يجب عزلهم كليا .

تلى نقطة العزل . . . نقطة ماهية القوى الحقيقية الأصيلة . . . وكيفية تمثيلها فى المؤتمر الوطنى القادم .

إن القوى الحقيقية هي في الواقع الشعب كله بعد عزل أعداء الشعب منه . . لأننا في مجتمع اشتراكي عامل ، يمثل كل فرد فيه قوة عاملة . .

هذه القوى العاملة جميعها ، منها ما يدخل فعلا تحت تنظيم معين كامل ومنها ما لم تسنح له الفرصة لاستجماع واستكمال صورته التنظيمية . . . مثال ذلك :

اتحاد الشباب القومي : فقد صدر القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل اتحاد الشباب القومي الذي يتدرج من القاعدة إلى القمة على جميع المستويات ، ويضم أساسا الطلبة باعتبارهم الطليعة ، كما يضم أيضا الشباب من العامل والفلاح والمهني . . . الخ . . كلهم في اتحاد كامل وإطار من القومية والوطنية في صورة جماعات وأسر في كل قرية وحي . هذا التشكيل يحمل أهدافا عدة ، منها الهدف التالي على وجه التحديد . وهو « تربية الضمير الاجتماعي وروح العدالة الاجتماعية في نفوس الشباب للمشاركة في إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني المتحرر من كل أسباب الضعف والخوف والحاجة ، ومن كل ألوان الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي . » هذا الهدف وحده يفسر مدى مسئولية الشباب عن ثورتنا الاجتماعية هذه . . . فهل هذا التشكيل لا يعتبر قوة عاملة ؟ . . إنه في طليعة القوى العاملة . بل من مواطن القوى العاملة التي يجب بعثها في ثورتنا والاعتماد عليها ، حتى يكون هذا التشكيل حاميا وراعيا لثورتنا الاجتماعية هذه .

من فترة التجربة نستطيع أن نستخلص بعض الأخطاء أو الثغرات التي لم تمكننا من الوصول بهذا الاتحاد إلى سلطة تنظيمية . من ضمن هذه الثغرات أن التشكيل اعتمد أساساً على اللجان الفرعية ، وهي لجان الشباب للاتحاد القومي . طبعاً كل لجنة لها مقرر ، وترك التنظيم للمقرر ، واللجنة التي تصادف وكان مقررها لديه هواية ، أو فكرة عامة عن الشباب ، قام بتشكيل هذا التنظيم في قريته على أحسن وجه ، وأما اللجنة التي كان مقررها ليس لديه الهواية أو الفكرة فقد ترك هذا التشكيل حتى الآن بدون أي تنظيم . كما

انه لم يوجد الرائد الصالح لقيادة الشباب إلى الآن فى أية محافظة ، بل ترك الشباب فى صورة تنظيم دون أى نوع من انواع المساعدة الفعلية فى التوجيه ، من ناحية الاخصائيين فى القيادة الشعبية .

كذلك لم توجد الإمكانيات الخاصة بالشباب من جميع النواحى . بل اعتمد على الإمكانيات الموجودة فعلا ، مثل النوادى الريفية ، او إدارات الشباب بالوزارات .

وكان من ضمن الأسباب التى أضعفت هذا التشكيل أنه لم تكن لديه الفرصة لأن يعرف أهدافه بالضبط .

والذى يمكن أن أخرج به أن هذا التشكيل الكامل الواعى هو من أقوى التشكيلات التى اوجدتها الثورة ويجب عليها أن تتبناه وترعاه وتعمل على تقويته حتى يصبح قوة عاملة ، وحتى يمكنه أن يقوم بدوره فى هذه المرحلة الحاسمة من ثورتنا الاجتماعية .

أما بالنسبة لإمكان تمثيل أو عدم إمكان تمثيل بعض القوى العاملة . ففى تقديرى انه توجد اعتبارات خاصة منها :

أولا — عامل الوقت ، لأنه من المعلوم أن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية سيعقد خلال الشهر القادم .

ثانيا — إستحالة ضم جميع القوى العاملة تحت تنظيم معين قبل هذا المؤتمر .

ثالثا — ان مهمة المؤتمر هى مناقشة الميثاق المعروض عليه ، وأفسر هذا فى رأيى ، بمناقشة القواعد لإرساء مجتمعنا الإشتراكى الجديد فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأمة ، وعلى أساس من الراى الوطنى الصادق المنبثق بالفعل من حاجاتنا وبيئتنا .

رابعا — انه توجد بالفعل تنظيمات مستكملة فى صورة نقابات أو اتحادات او هيئات تمثل وجهات النظر المختلفة الموجودة فى جميع القوى العاملة التى

لم تسنح لها فرصة تجميع نفسها . . فمثلا العامل فى المصنع يمثل وجهة نظر وأمانى كل عامل آخر بالنسبة لمجتمعنا الجديد كما ذكر السيد أنور سلامة بالأمس .

لهذه الاعتبارات السابقة ،أرى أن القوى العاملة التى تمثل فى المؤتمر الوطنى القادم توجد فى القطاعات الآتية :

أولا : قطاع الفلاحين — ويمثل الحائزين فى جمعيات الإصلاح الزراعى ، ويكون ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية ، ويشمل هذا القطاع أيضاً عمال الزراعة ، وتمثيلهم يكون عن طريق النقابة القائمة فعلا لهم . . .

ثانياً : قطاع العمال - ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات الفرعية والنقابات العامة والروابط . . .

ثالثاً : قطاع الشباب — ويكون تمثيلهم عن طريق الطلاب بالمعاهد والجامعات .

رابعاً : قطاع المهنيين — ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات المهنية والفنية .

خامساً : قطاع الثقافة ووسائل الإعلام : ويكون تمثيلهما عن طريق النقابات أو الهيئات التى تمثلهم .

سادساً : قطاع التجار . ويكون تمثيلهم عن طريق الغرف التجارية أو ما يماثلها .

وفى هذا المجال أرى أنه لا داعى لقطاع نسائى خاص ، حيث أن هذا القطاع ممثل تمثيلا كافياً فى أغلب القطاعات السابقة ، خصوصاً فى قطاع الشباب والمهنيين .

أنا من ناحية الانتخابات ، فأرى أن يكون الانتخاب رأسياً مباشراً وأرى أيضاً أن يكون الانتخاب على مستوى المحافظات بالنسبة للقطاعات التى يتسنى تمثيلها على مستوى المحافظات فقط . أما القطاعات التى لا يتسنى تمثيلها هكذا ،

فأرى أن يكون الانتخاب الرأسى على مستوى الأمة . على أن يكون الانتخاب فى جميع الحالات والمستويات مفتوحاً بالفعل لكل قطاع . أى لا يقتصر على مجالس الإدارات الممثلة لهذه القطاعات .

أما من ناحية النسبة العددية للتمثيل فلم يتسن لى أن أصل إلى نتيجة فى هذا . . . ولكن يوجد فى نظرى اعتبار عام ، وهو أن نسبة التمثيل يجب ألا ترتبط بالنسبة العددية لأى قطاع ، أو بزاوية الإنتاج والدخل القومى أو بزواية الاكتمال العلمى أو الجنس ، بل أرى أن يكون التمثيل على أساس ما يتحمله كل قطاع من مسئولية فى ثورتنا الاجتماعية هذه،ومقدرته على حمايتها والسير بها والتوعيــة لها ، حتى نصل إلى ما نبغيه من الكمال الاجتماعى والسياسى .

هذا رأيى ، ولا أعلم أن كنت قد أصبت أم أخطأت ، وبتوفيق الله وإرادته وثقة شعبنا فى قادته سوف نصل وننتصر ، وشكراً .

المهندس أحمد على كمال : بسم الله الرحمن الرحيم .

« ربنـا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » .

سيادة الأمين العام ، السادة الزملاء :

إن الاشتراكية فى نسقها العالى كما أرادها الله تهدف إلى رفع كرامة الإنسان كفرد فى الجماعـة ، والجماعـة كقطاع فى الوطن ، والوطن كجزء من العالم .

ولقد كان لزاما على ، كنقيب للمهندسين أن ابدأ بالكلام عن النقابة ولكنى استحيت من نفسى ورأيت أن أبدأ بالوطن فنحن هنا لتنظيم قواه وتوسيع قياداته .

ولهذا أعود لموضوعنا الأصيل ـ الذى اجتمعنا من أجله .

تفضل السادة لزاملاء أساتذة الجامعة فأفاضوا فى تفسير معنى الاشتراكية والديمقراطية ، كما تحدثوا عن المبادىء المستوردة .

وفى رأيى أن مجتمعنا إن جاز تسميته بالاشتراكى فهو فى غير حاجة لأن نستورد له من الخارج . مبادىء وفيما ، فى رأيى أن اشتراكيتنا يجب أن تنبع من تاريخنا وديننا وتقاليدنا وعاداتنا ... ألسنا نؤمن بأن فى « أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ألا نعتقد بأن « أمرهم شورى بينهم » ألا نقول صباح مساء « وتعاونوا على البر والتقوى » « ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً » ألم يقل الحق تبارك وتعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » ألم يحض على طلب العلم . وفى ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم... « تعلموا العلم فإن تعلمه لله حسنة ، ودراسته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وطلبه عبادة وتعليمه صدقة ، وبذله لأهله مقربة . علموا أولادكم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم » ألم يدعنا ربنا إلى العمل وإحسانه ، والإنتاج وزيادته . . لأنه سبحانه يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه .

أبعد هذا تكون اشتراكية ؟ فلتظل اشتراكيتنا على طبيعتها متميزة ولتبق على أصلها مشدودة بالسماء ولنعض عليها بالنواجذ ... فالأعداء بنا متربصون ولأية فرصة منتهزون ... « يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون » .

أما ديمقراطيتنا فهى حكم الشعب وهو ما نسعى الآن إليه ليتهيأ لمجتمعنا العربى نوع من الحياة تسوده المساواة والحرية .

إن حرية الديمقراطية محوطة بسياج من التشريع بشرط ألا تنتهى هذه الحرية إلى الفوضى التى تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، ولنا فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة « ركب جماعة فى سفينة فاقتسموا . . فنقر أحدهم موضعه بفأسه فقيل له ما تصنع . . قال هو مكانى أصنع فيه ما شئت . . فإن أخذوا على يده نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا » .

سيادة الرئيس :

لله در زعيمنا جمال .

لقد أحييت مبادىء وانتشلت قيما تناساها أهلها حتى تطاول عليها أعداؤها فلله درك والله فى عونك .

إن تقاليدنا توجب الإيمان بالمبدأ . . لهذا اقترن الإيمان دائما بالمعاملات على شتى صورها ، صلة الإنسان بربه وأخيه وبالمجتمع الذى يحيا فيه ، فالإيمان دائما يدفع إلى العمل الموصول لنشر الخير وتحقيق الكمال الإنسانى بقدر الإمكان .

تحت أضواء هذه التقاليد يجب أن يكون اختيارنا لأعضاء المؤتمر الوطنى . إننا نشترط فى كل عضو إيمانا قويا بربه وبمبادىء مجتمعنا وبحق وطنه عليه ، وبإنسانيته وشخصيته المتميزة التى تتقيد بخصائصها الذاتية ومكوناتها الأصيلة ، وتراثها الضارب فى أعماق التاريخ .

أما كيفية تمثيل القوى العاملة فالرأى عندى أن يمثل كل مئتين عضو بالمؤتمر وأن يخصص لكل مهنة عدد كحد أقصى وليكن مائة وآخر كحد أدنى وليكن اثنين وبذلك يتسع المجال لتمثيل سائر المهن وحتى لا تطغى مهنة على غيرها وأن تجرى الانتخابات على مستوى المحافظات . وإذا قل عدد أفراد أية مهنة بأية محافظة عن النصاب الذى يتيح انتخاب عضو فتضم محافظتان أو أكثر لبعضها .

بجوار ما ذكرت أقترح أن يعين نسبة ولو ضئيلة من عدد المؤتمر موازنة للقوى ولسد أية ثغرة فيمن ينتخبون ، وأرى أن يكون من بين المعينين بعض أولئك الذين لهم فضل سابق فى محاربة المحتلين والغاصبين وعن حملوا مشعل الكفاح فى سائر العهود .

إن لكل نظام مقررات وأحكاما لضبط سلوك الأفراد فى محيطه ولحماية المجتمع من طغيان بعض على بعض . . ولكى يؤدى النظام رسالته ويترك فى

الناس أثره لا بد أن يكون جهازه الإدارى قدوة حسنة .. وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الأجهزة المنفذة فى دوائر الحكومة والمؤسسات والمصانع والنقابات قدوة حسنة فأفرادها يجب أن يكونوا على درجة كبيرة من الإيمان بالمبادىء الاشتراكية والاخلاص لها والتجاوب والوعى الاشتراكى فهم بحكم عملهم مرآة العهد وصورته .. وفيهم يلمس المواطن ما حققته الثورة فيستشعر العدل ويطمئن على حقه .. وفى يقينى أن النقص ليس فى التنظيم الإدارى بقدر ما هو فى الهيئة المشرفة ..

وإذا ارتفعنا بهذه الهيئة فسيغنينا ذلك عن كثير من التشريعات والتنظيمات التى تستوجب أن تشرف عليها أيد أمينة مؤمنة مخلصة تعرف ما عليها من واجبات قبل أن تطالب بما لها من حقوق .

فسيروا على بركة الله . أيدكم الله بالحق وأيد الحق بكم والله ولى التوفيق .

السيد عبد الفتاح عبد المقصود أحمد : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء أعضاء اللجنة :

ماهى قوى الشعب ؟ أحب أن أوضح أن من أهم قوى الشعب ، الموظفين، وقد ذكر أحد الزملاء أن عـــددهم سبعة ملايين ونصف المليون بعائلاتهم ولكن طبقاً للإحصاء الرسمى يبلغ عددهم ٢٧٠ ألف موظف وهم بعائلاتهم ١ر٣٥٠ر٠٠٠ موظف .

ويستقر فى الأذهان أن هؤلاء الموظفين فى مستوى أرقى من مستوى الشعب ، وأنهم لا يعاملون الشعب معاملة سليمة والواقع أن هذه الأفكار من رواسب الماضى ، حيث كان الموظفون هم « السناجقة » وجباة الضرائب الذين كانوا يلهبون ظهور الشعب بالسياط من أجل جباية الضرائب للحاكم ، أما الآن فقد أصبح الموظفون أولاد حسن أبو محمود وإخوته وأبناء عمومته وكلهم من الريف ، فالموظف اليوم غير موظف الأمس ولقد افترى على الموظفين فى عهد الاستعمار فكان من ضمن صور فجور الانجليز أنهم قالوا إن من أسباب بقائهم فى مصر هو حماية أصحاب « الجلاليب الزرقاء » من أصحاب الياقات البيضاء !!

وأظن أنه من غير المعقول أن يبلغ حب الانجليز للفلاحين هذه الدرجة كما أنه ليس من المعقول أن يصدق الفلاحون ذلك . فالموظفون اليوم هم أبناء الشعب . هناك حقيقة تقصير في الخدمة وتعطيل لقوى الشعب ، والموظفون يعطلون فعلا الكثير من الدفع الثوري ، ولكن هل هذا لأنهم يكرهون الثورة ؟ لا : الواقع أن الموظفين لا يستطيعون الاندفاع مع الثورة التي حققت كثيراً من آمالهم ولكن ليس عن كراهية لها . إنها أصدرت القوانين الكثيرة لصالحهم فثبتت المؤقتين ووضعت لهم قواعد للإنصاف لم تكن موجودة في العهود الماضية ؛ ولكن العيب الذي يجعل الموظفين غير قادرين على التجاوب مع الثورة تجاوباً كاملا ، هو الروتين وليس لهم دخل في وجوده ، فبحكم هذا الروتين أقول: إنني وقد كنت موظفاً حديث العهد بالوظيفة وصلني كتاب رسمي يطلب إلى أن أكون لصاً وإلا فصلت ولو سمح لي السيد الأمين العام لشرحت له هذه الواقعة ولكن ضيق الوقت يمنعني من الاسترسال .

الواقع أن الروتين هو الذي يجبر الموظفين على مثل هذه التصرفات . فيجب أولا أن تقضى الحكومة على هذا الروتين ، وأن تعدل اللوائح بما يتمشى مع النظم الاشتراكية والاندفاع الثوري . ويكون الموظف اشتراكياً إذا نزل المهندس الحقل بنفسه ليرشد الفلاح وذهب الطبيب البيطري إليه في حقله ليعالج ما شيته ، وهكذا أي أن يختلط الموظف في حدود عمله بالشعب ويؤدي له خدماته بذمة وأمانة .

ونحن مستعدون لهذا ، ولكن نرجو من الحكومة أن تساعدنا في ثلاثة أهداف هي :

١ — التغلب على الروتين وتكسيره ففيه كثير من العقد التي توقف سير عجلة الاندفاع الثوري .

٢ — تأمين الموظف من الخوف وحمايته ووضع الأسس السليمة التي تربط بينه وبين رئيسه .

٣ — إلغاء تسعيرة المؤهلات لأن ذلك يؤدي إلى صراع طبقي بين

الموظفين فيجب أن يكون الأجر على قدر العمل ، فمن يعمل يأخذ حقه ومن لا يعمل يبتر ، ويعتبر غير صالح ومن أعداء الشعب .

يجب أن يمثل الموظفون فى القوى الشعبية فمن لهم نقابات فهم بطبيعة الحال يمثلون أما الآخرون فيجب أن يمثلوا وأن تفكر اللجنة الفرعية الأولى فى طريقة ذلك . يجب أن تعدل قوانين بعض النقابات المهنية بما يتمشى مع اشتراكية الثورة ، وأن تبحث اللجنة الفرعية الأولى هذا أيضاً .أما الفلاحون فيجب أن يكون لهم ممثلون عن طريق الجمعيات التعاونية لاعن طريق جمعيات الإصلاح الزراعى فقط ويمكن إعادة إنتخاب الجمعيات التعاونية بسرعة بحيث لا يمثل فى مجلس إدارات هذه الجمعيات أكثر من عضو واحد لكل أسرة حتى لايكون هناك إقطاع عائلى داخل هذه الجمعيات وبهذا تشكل تشكيلا سليما ومنتجاً وشكراً .

السيد أحمد فهيم : بسم الله الرحمن الرحيم : السيد الأمين العام ، سيداتى سادتى .

استمعنا هنا فى جلسات سابقة إلى آراء عديدة ومتنوعة من السادة الزملاء أثيرت فيها المناقشة حول المفاهيم الاشتراكية الحقة كما استمعنا إلى التعليقات التى مست مصير الحركة النقابية فى بلادنا ولقد بلغت ذروتها فى القسوة . أمس الأول بعد كلمة زميلى السيد أنور سلامة حيث أسىء فهم ما قصده وهو أنه يطلب الرحمة لأعداء الشعب ، كما قال البعض إن الحركة النقابية فى الماضى كانت حركة رجعية لدرجة أنها ألهت نبيلا من النبلاء ونصبته زعيما للعمال ، كما نصبت ثريا وإقطاعياً زعيما للعمال مدى الحياة

أما عن النقطة الأولى فالرحمة لمن ؟ أيطلب العمال الرحمة لأعدائهم التقليديين ؟ أيطلبونها للاقطاعيين الذين أهانوا الفلاح فى أرضه وبلده ؟ أيطلب العمال الرحمة لصاحب العمل الذى يقوم بتشغيل العمال بعقود مؤقتة ثم يخرجهم بعد ستة أشهر من العمل ثم يعيدهم للعمل مرة ثانية بعد يوم أو يومين

وذلك بقصد حرمانهم من إجازاتهم السنوية والخدمات الاجتماعية التى ينص عليها القانون ؟

أيطلب العمال الرحمة لصاحب العمل الذى يطلب من العامل كتابة استقالته مقدما ودون تاريخ حتى يكون تحت رحمته ؟ إن هذا لا يمكن إطلاقا .

إن العمال لهم أعداؤهم التقليديون وهم المستغلون والرأسماليون الجشعون .

أما أن الحركة النقابية كانت فى الماضى حركة رجعية فإن هذا القول ، وايم الحق فرية لا يمكن أن تنسب إلى الطبقة العاملة .

فهل أقيم حفل تكريم لواحد من هؤلاء الرأسماليين وبايعه العمال زعيما لهم ؟ إن هؤلاء قد فرضوا على العمال فرضاً ونحن لم نبايعهم .

أنا أطلب من المؤرخين والكتاب أن يؤرخوا الحركة النقابية فى بلادنا وسيجدونها ناصعة البياض .

إن العمال لم يفعلوا ما فعله غيرهم عندما أقيم حفل فى جامعة « فؤاد الأول» لتكريم الملك السابق ومنحه درجة الدكتوراه الفخرية ، وأصبح اسمه الدكتور فاروق أحمد فؤاد أو هؤلاء الذين نسبوا الملك السابق إلى سلالة النبى عليه الصلاة والسلام وكلنا نعرف من هو ، ومن هى أمه ، وأنها من سلالة سليمان الفرنساوى .

إن العمال لم يفعلوا شيئاً من هذا .

إننى لا أتعرض للمسألة بوصفى نقابياً ، ولكنى أقسم غير حانث ، أن الحركة النقابية هى توأم الاشتراكية وأنها طوال عهودها تدعو لها وتطلب دعمها .

لقد قيل إن النقابات العمالية لم يعد لها لزوم فى مجتمعنا الجديد . وإذا كان لابد من وجودها فإنما لكى تهتم بالإنتاج فقط . وأريد أن أسأل فى

بساطة وهدوء ، عن بلد اشتراكى يستطيع أحد أن يدلنى عليه لا يعتمد أساساً على الحركة النقابية .

سيكوتورى فى غينيا ، من يحميه ومن يحمى اشتراكيته ؟ لا شك أنها الطبقة العاملة الممثلة فى نقاباتها .

نكروما فى غانا ، من الذى يحميه الآن فى عداوته لقوى الاستعمار والرجعيه ؟ لا شك أنهم العمال ، الطبقة العاملة ، ممثلة فى نقاباتها . لا يمكن أن ينكر أحد إطلاقا دور الطبقة العاملة فى دعم الاشتراكية فى بلادنا . لقد تحملنا نحن العمال كثيراً جداً من متاعب الرأسمالية ، وحق لنا الآن أن نعترف بالفضل ونرد الجميل للرئيس جمال أبى الاشتراكية العربية . ولا شك أن اشتراكيتنا تطوير للحركة النقابية التى لا يجوز أن نقول إنها لا لزوم لها فى المجتمع الاشتراكى . فالحركة النقابية فى المجتمع الاشتراكى ليست مسئولة عن الانتاج فقط ، ولكنها مسئولة عن كل ما يهم المصنع والإدارة ، والقضاء على الفساد فيها إن وجد . الحركة النقابية مسئولة عن شروط وظروف وساعات العمل وإصابات العمال وكيف تقل تلك الإصابات . هذا هو مفهوم النقابات العمالية فى المجتمع الاشتراكى . إنها مسئولة أصلا عن كل ما يحسن أو يسىء إلى العمل والعمال .

هذه كلمتى عن الحركة النقابية ، وما أردت بها إلا أن أرد لها اعتبارها مما قيل فى هذا المكان المقدس الطاهر ولله الحمد والسلام .

الدكتور سليمان الطماوى : السيد الأمين العام . السادة الزملاء . إن ما سمعته فى الأيام الأخيرة دفعنى إلى أن أبدى رأيا كنت أمسك عن إبدائه . والحقيقة العلمية التى أجمع عليها الناس الدارسون أن التمثيل المهنى لا يمكن أن يكون أساساً للتمثيل السياسى . والدليل على هذا ما حدث فى الأيام الثلاثة الأخيرة ، فإن كل الطوائف التى مثلت هنا قد مست فى كلامها من قريب أو بعيد طوائف أخرى ، المحامون اتهموا وشتموا وكذلك الأطباء

والمهندسون وسائر المهن حتى الجامعة لم تسلم الليلة ممن يوجه إليها اتهاماً. كل هذا يؤكد أن التمثيل الطائفى لا يصلح أساساً للتمثيل السياسى. وفى هذه اللجنة أخذ كثير من الأعضاء يحسون أنهم يمثلون طائفة معينة من الطوائف، وليس هذا المقصود من لجنتنا هذه، إذ المقصود أن نكون جميعا كأطياف الضوء كل منا يمثل الشعب فى مجموعه. يجب أن نتفاعل جميعا. وأخشى أن يظل هذا الإحساس فينا إلى أن نعد الميثاق الذى سيحكمنا سنين طويلة. ولذلك يجب أن يجيء هذا الميثاق انعكاساً لأمانى الشعب كله.

لم يقل أحد إن هناك فئة سليمة اطلاقا، فكل دعوة يمكن أن تجرح، ونريد أن نتجرد من الاتهامات المتبادلة وننظر إلى المستقبل بعيداً عن الحزازات الشخصية فلا يجرح أحد أحداً فالوطن لنا جميعاً. والاشتراكية سوف تزيل هذه الفوارق فتختفى من مجتمعنا ويندمج أستاذ الجامعه مع العامل وغيرهما فى اندفاعهم فى الطريق الثورى إن شاء الله.

السيد حمدى الحكيم: السيد الأمين العام — السادة الزملاء:

أرانى مضطرا بمناسبة ما ذكره السيد أحمد فهيم، أن أبين أننا ونحن نعين ونحدد القوى الشعبية فى اللجنة التحضيرية واللجنة الفرعية الأولى، لم نجد قوى شعبية منظمة يمكن الاهتداء إليها بكل سهولة أكثر من التمثيل النقابى فى العمال، وهذا يعطينا مثلا وقرينة يمكن أن نستعين بهما لكى نحدد، مستقبلا، خط سيرنا. إن القول بأن أحداً قد مس العمال قول بعيد كل البعد عنا نحن أعضاء اللجنة.

السيد عبد اللطيف بلطية: السيد الأمين العام. السادة الزملاء:

تحدث الزميل الدكتور رفعت المحجوب حديثاً وافيا وصريحا، وكان صادقا فى القول، وتمنى أو طلب أن تكون الحركة العمالية أداة دفع ثورى إذ لم تعد أداة كفاح.

ونحن نتفق معه فى هذا القول، وهذا هو ما ذكره السيد الزميل أنور

سلامه ، ولقد خشى الدكتور سليمان الطماوى أن يكون حديثنا هنا حديث تجريح ، ولكنى أؤكد له أن ما قصد إليه الزميل أحمد فهيم لم يكن إلا توضيحاً لأنه إذا كان بعض الإقطاعيين أو النبلاء قد فرضوا على الحركة النقابية فرضاً فهناك هيئات أخرى قد عانت من مثل هذه الظروف . ولا يعنى هذا أننا نجرح هذه الهيئات وأذكر الجامعة بالذات ،فنحن نكن لأساتذتها كل احترام وتقدير باعتبارهم قادة فكر ورواد إصلاح ، أما ما تحدث عنه الدكتور حمدى الحكيم من أنه يرجو أن تتطور الحركة النقابية، فإنى أؤكد لك يا أخى أنها قد تطورت قبل الثورة وكانت طليعة الحركة الرائدة بعد الثورة مندفعة فى طريق الاشتراكية الحقة والديمقراطية الحقة وشكراً .

السيد محمد فؤاد أبو هميلة : نحن لا ننكر أن العمال اشتراكيون بطبيعتهم لأنهم فعلا أكثر الناس استفادة بمبادئ الاشتراكية . ويجب ألا ننسى — أن المفروض — أن الاشتراكى يجب أن يكون اشتراكيا بدمه وطبيعته. وقد لوحظ أن بعض العمال عندما يتولون عملا أعلى من عملهم الأصلى فى المصانع ، كأن يصبح الفرد منهم مثلا عضو نقابة أو رئيساً لها، يصير فعلا غير اشتراكى ، وبذلك لا يكون عاملا بالمعنى الصحيح والدليل على ذلك أن السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ووزير الشئون الاجتماعية ، عندما زار نقابة من النقابات العمالية ودخل مكتب رئيسها ، وجد أن هذا المكتب فخم ، فقال سيادته لرئيس النقابة ، لقد دخلت مكتب الرئيس جمال عبد الناصر من قبل أن أدخل مكتبك هذا ، وأقرر أن مكتبك هذا أفخم من مكتب رئيس الجمهورية .

والواقع أن العمال اشتراكيون ، ولكننا نلاحظ أن العامل نفسه ،عندما يرتفع مستواه عن العمل بيده يصبح غير نقابى ، ويتخلى عن مبادئه كعامل ، ومن ثم يصبح غير اشتراكى ، وهذا ما لاحظناه فى الاتحاد القومى نفسه ، ذلك أنه عقد اجتماع فى مكتب العمل والعمال، فشاهدنا أن جميع رؤساء النقابات قد حضروا الاجتماع بسيارات ، كما رأينا عدة سيارات فخمة أمام مقر الاتحاد،

فتساءلنا لمن هذه السيارات ؟ ! فقيل لنا إن مكتب العمل والعمال لديه اجتماع اليوم وهـذه السيارات خاصة بأعضائه .

والواقع أيها السادة ان الاشتراكي يجب أن يظل إشتراكيا مهما بلغ من درجات، ومهما ارتفع مستواه ، ولا يتخلى عن مبدئه كعامل وشكراً .

السيد محمود عبد الخالق : إن دور العمال معروف قبل قيام الثورة وبعدها، وأود أن أنوه هنا كيف ترك العمال خدمة الإنجليز فى عام ١٩٥١ ايام ازمة السويس ، وكيف كانت الإذاعة تجلجل بأصوات عمال أحرار ينادون زملاءهم، ويناشدونهم ويشجعونهم على ترك خدمة المستعمر الغاصب ، وكيف أرسل العمال فى ذلك الوقت إلى الاتحادات العمالية ومكتب العمل الدولى مطالبين بالتحقيق فى الطريقة التى عومل بها العمال فى هذه الفترة العصيبة ، ولقد أعقب ذلك حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، يوم أن كان العمال يضعون الحجر الأساسى لبناء اتحاد عام لهم ، وتأجل إعلان تكوين الاتحاد المذكور ، بصفة مؤقتة ، بسبب هذا الحريق : ثم جاءت الثورة واستجاب العمال فى الحال لرغبة السيد جمال عبد الناصر فى أغسطس سنة ١٩٥٢، بالتمهل والتدبر فى هذا الأمر، مقدرين مصالح الوطن وما تستوجبه الثورة من ترابط وتعاون صادق بين أفراد الشعب ، والتكاتف فى بناء مجتمع تتحقق فيه العدالة الإجتماعية ، وبقى الاتحاد دون تكوين حتى أعلن ذلك عام ١٩٥٦ .

ان النقابات والروابط القومية للعمل والعمال تطور نفسها ، لتكون مراكز إشعاع وخلايا ثورية اشتراكية لرفع مستوى المعيشة لأعضائها وللمجتمع المحيط بهم .

فالطبقة العاملة من زراعيين وصناعيين وتجاريين وفنيين وذهنيين ، هم رواد القوى الحقيقية الأصيلة للشعب وشكراً .

السيد الأمين العام : بقى من طلبات التعليق ثلاثة طلبات ، من بينها طلب من السيد عبد اللطيف بلطية إلا أنه قدم لى طلبا بإقفال باب المناقشة

موقعا عليه من أكثر من عشرة أعضاء، وطبقاً للاجراءات التى نسير عليها يكون لهذا الطلب أولوية أخذ الرأى عليه . والسيد عبد اللطيف بلطيه يطلب من اللجنة الإذن له بالتعقيب على كلمة السيد محمد فؤاد أبو هميلة قبل طرح طلب إقفال باب المناقشة .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة)

السيد عبد اللطيف بلطية : أود أن أعلق على ما قاله زميلى الأستاذ محمد فؤاد أبو هميله فأقول ، إن العامل فى الواقع هو كل من يعمل فى هذا البلد من أول رئيس الجمهورية إلى أصغر عامل فيه . ألا يروقك يا أخى إطلاقا أن ترى مكتباً فخما فى نقابة أو ترى سيارة ما تسخر لقضاء مصلحة مئات الألوف من العمال ؟ ! هل تعتبر هذا تخليا من العامل عن إشتراكيته ؟ ! إن هذه السيارات إنما تسخر لإنجاز قضايا زملائه من العمال الذين يعملون فى المصانع أو المتاجر ، وإنى أؤكد لك أن العامل لم يتخل عن إشتراكيته الأصيلة التى أكدتها فى نفسه الظروف التى عاشها قبل الثورة ، إلا وهى ظروف الاستعباد. إن ما رأيته من سيارات فى ساحة الاتحاد القومى ليست ملكا خالصاً للعامل وحده ، بل هى ملك شائع لكل من ينتسب إلى هذه الدار ، وهى ملك لأبناء البلد جميعاً .

فهلا رجعت يا أخى إلى قلم المرور لتعلم أن هذه السيارات التى تقف فى الاتحاد القومى هى ملك للنقابيين من العمال ؟ !

إنى أؤكد لك أنه ليس هناك نقابى فى جمهوريتنا يملك سيارة ملكا خاصا . وإذا كانت بعض النقابات الكبيرة ذات المسئوليات الجسيمة ، قد اقتنت سيارة فإن ذلك لقضاء المصالح ولقضاء حاجيات أفرادها ، التى تتطلب من رئيس النقابة أن ينتقل بها من أسوان إلى الأسكندرية وإلى بور سعيد .

إننا نؤمن برسالة الثورة ، كما نؤمن بأن مصالحنا يجب أن تقضى على وجه السرعة ، وليس فى هذا ما يحيد بنا عن اشتراكيتنا أو التخلى عنها

وإذا كان من رأى السيد الزميل أن الإشتراكية لا تكون إلا بالتخلى عن ركوب السيارة ، فسننتقل من أسوان إلى الاسكندرية على الأقدام ، لنؤكد لك اننا إشتراكيون .

السيد الأمين العام : والآن هل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

السيد كامل أحمد عبد الله : بسم الله الرحمن الرحيم . السيد الأمين العام . السادة الزملاء :

من نعم الله علينا حقاً أن يشترك الفلاح والعامل فى إبداء الآراء الحرة مع السيد الرئيس والسادة الوزراء والمثقفين فى اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . هذا الاجتماع له أغراض نبيلة جداً ، هى المحافظة على مبادىء الثورة والمحافظة على ما اكتسبناه من مكاسب .

إن قانون الإصلاح الزراعى لم يوضع لاضطهاد كبار الملاك بل هو يستهدف صالحهم لإخراج الضغينة من قلوب الفقراء ومعدمى الملكية .

وللمحافظة على مبادىء الثورة الاشتراكية أقترح :

أولا : إبعاد أعداء الاشتراكية من حكام واقطاعيين .

وأرى أن يتحرى عن الحكام الذين يعملون على ظلم الضعفاء وإلحاق الإهانة بممثلى الفلاحين ، والمماطلة فى إنجاز أعمالهم التى لم تزل موجودة لديهم حتى الآن . إن بعض الحكام يعاملون الآدمى منا معاملة لا تليق به فإذا ما تحسنت أخلاق هؤلاء الحكام ألف الناس حكامهم وأحبوهم وأطاعوهم باطناً وظاهرا .

ثانيا : كل إقطاعى أو انتهازى يعامل أبسط معاملة وذلك بإبعاده عن مراكز الحكم وعدم الاخذ برأيه . ونرجو من السادة الحكام أن يفهموا السواد الأعظم من الناس ويعرفوهم أن العمل الثورى لا يهدف إلا لخير الجميع ، يستوى فى ذلك من أخذت منه أطيان أو فرضت عليه ضرائب ، لأن الله

سبحانه وتعالى قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » .

ثالثا : الجمعيات التعاونية الزراعية تكون صالحة إذا كانت مجالس إدارتها مكونة من الذين يخشون الله ، ولا يطمعون فى مال الغير ، لا فى السيطرة ولا فى الانتقام . وإذا كانت مكونة من الذين يفهمون معنى التعاون ، ذلك التعاون الذى يستهدف الصالح العام ، لا الأنانية أو الانتقام . وأرى أن يكون محافظ المحافظة مسئولا عن تكوين المجلس من الاطهار . ويجب أن يكون موظفو الجمعية ، من مشرف زراعى ومندوب البنك ، قدوة صالحة للمعاونة لا للمعارضة والتعقيد .

لى كلمة أخيرة أريد أن أحدثكم عنها ، فى هذا المكان المقدس إن الذى دعانى إلى التكلم فيها هو الواجب المقدس الذى نحن بسببه مجتمعون ، إن اجتماعنا هنا من أجل البحث فى ماهية القوى الشعبية ، وكيف يكون تكوينها وكيف نسير فى المستقبل على الطريق المرسوم السليم ، طريق الاشتراكية الصحيح الذى نحبه من صميم قلوبنا نحن معشر الفلاحين ، والذى بذلنا فى سبيل الحصول عليه فى الماضى الدم والدمع والعرق المتصبب . وإننا مازلنا مصممين على بذل أرواحنا وأولادنا من أجل الحفاظ على اشتراكيتنا العربية التى هى من بيئتنا ومن تقاليدنا ، لا شرقية ولا غربية . إن اشتراكيتنا ستبقى بعون الله مدى الدهر ، وسيعم خيرها الجميع إن شاء الله . والسلام عليكم ورحمة الله . وشكراً .

السيد محمود محمد زيد : بسم الله الرحمن الرحيم . السيد الأمين العام . السادة الزملاء :

إن السؤال الذى أود أن أوجهه إلى نفسى — وأن أجيب عليه أمامكم سيؤدى إلى اكتشاف تحديد القوى الشعبية وكيفية تمثيلها . أما السؤال فهو :

فلاح صغير عاش معظم حياته أجيرا لا حول له ولا قوة ، حتى فى وسيلة لحصول على أقل درجات القوت ، هذا الفلاح تفتحت أمامه فجأة نوافذ القدر

فقد كان على موعد مع القدر كما قال السيد الرئيس . تصوروا أيها السادة أن هذا الفلاح الذى عاش عمراً طويلا تحت ضغط الاستغلال بمختلف صوره ، وتصوروا أن هذا الفلاح وصل إلى عضوية اللجنة التحضيرية التى كلفت بتحديد أسس ستكون دعامة تكوين أكبر جمهورية اشتراكية عربية .

هذا الفلاح يمثل الآن فى اللجنة التحضيرية . فكيف وصل إلى هذا المكان؟

أيها السادة : إذا رجعنا إلى الماضى ، إلى تسع سنوات قبل الآن حيث كنا نحن الفلاحين كأدنى مخلوقات الله التى تعيش على الأرض دون أن يدرى أحد عنهم شيئا ، ودون أن يعرفوا هم عن الآخرين أى شىء . ثم كانت القنبلة ، قنبلة الثورة التى كسرت أقوى قيد وضع فى يد أقوى عملاق وهو الفلاح الذى يمثل ثلاثة أرباع المواطنين ، والذى هو أصل لكل فرع ، وجاء قانون الإصلاح الزراعي هدية للأمة كلها ، ووجد الفلاح نفسه حراً ولكنهم أحرار دون أن يعرفوا أى شىء .

وهنا أيها السادة : الحلقة المفقودة وسؤالى فى صورة أخرى . كيف نكون من الفلاحين قادة منهم ومن الذين كانوا مكبلين إلى وقت قريب ، وكيف استطاع الفلاحون أن يرسلوا قادتهم إلى هذا المكان ؟ إنه السر الذى لا يعرفه إلا فلاح الإصلاح الزراعى . وسأتكلم عن جزء من هذا السر فربما يؤدى بنا إلى تحديد القوى الشعبية الأصيلة .

لقد استولى الإصلاح الزراعى على الأرض وقسمها ووزعها ، وكان لابد له أن يعين موظفين ليديروا أمور هذه الأرض ، وأمور الجمعيات التعاونية كمشرفين عليها ، وشاء القدر أن يكون بعض من هؤلاء الموظفين ممن كانوا يحملون سياط الاقطاع والرجعية ، هم هم نفس الموظفين الذين جاءوا ليشرفوا على جمعياتنا ، ومعنى هذا أن الفلاح سيظل لا يعرف شيئا عما يدور حوله ، وإن كان قد أصبح حراً بحكم القانون .

ولكن جاء التعاون أيها الزملاء ، التعاون الموجه لأول مرة فى تاريخ حياة العرب . ومن هنا انتشر زمرة من التعاونيين المخلصين ، الذين لم تغمض لهم عين

إلا بعد أن عرفونا أسس التعاون والاشتراكية ، وما لنا وما علينا ، وكانوا فى سبيل ذلك يلاقون العداوة ، واتهموا بأنهم فتحوا أعين الفلاحين . ولقد استغرب الموظفون الذين عاشوا فى عهد الاقطاع كيف يجرؤ الفلاح أن يطلب حقاً ضائعاً من الموظف الكبير .

إن التعاون الموجه تخلق قادة من الفلاحين وذلك لأن عمله يقوم على ركنين أساسيين :

الركن الأول : هو تنفيذ سياسة التعاون فى توصيل الخدمات الزراعية إلى الفلاح عضو الجمعية التعاونية .

الركن الثانى : هو مراقبة هذا التنفيذ وإيجاد قادة من الريف يستطيعون أن يقفوا أمام أية محاولة لانتزاع مكاسب الفلاحين .

وقد حضرت بنفسى معركة دارت بين موظف كبير فى إحدى مناطق الإصلاح الزراعى ، وبين الفلاحين بقياداتهم الجديدة .

ورغم أن هذا الموظف كفء وقدير ، بل وخبير فى إدارة الأعمال الزراعية ، إلا أنه بعيد كل البعد عن الاشتراكية ، ويعز عليه أن يجد الفلاحين قد عرفوا حقوقهم وواجباتهم .

هذا الموظف أغلق باب مكتبه حتى لا يناقشه المزارعون فى مطالبهم ، ولما يئس الفلاحون من هذا الباب المغلق ، لجأوا إلى رجال التعاون ، وإلى السيد وزير الإصلاح الزراعى ، فأمر سيادته بألا يغلق باب أمام وجه الفلاح .

وإنى أتيت بهذا المثل ، لا لأشكو موظفا ، ولكن لأبين أهمية الموظف الاشتراكى فى المركز القيادى ، كمندوب الإصلاح الزراعى فى جمعيات الإصلاح الزراعى ، أو كمدير الزراعة فى الجمعيات الزراعية . فلو كان المدير الكفء اشتراكيا فى تصرفاته ، لنجح فى عمله أضعاف ما يصل إليه بكفايته فقط . وإن الريف لن يجد القادة الفلاحين فى الجمعيات التعاونية ، اللهم إلا إذا كان المشرفون عليها اشتراكيين فى تصرفاتهم .

وهنا أطالب أن تكون الرقابة على هؤلاء المشرفين من قطاع لاعلاقة له بالتنفيذ . وإلا كيف يكون الإنسان خصما وحكما فى وقت واحد ؟ عندئذ يجد الفلاح صدرا حنونا قريبا منه يتصل به فى أسرع وقت ، ليبث إليه الشكوى من سوء التنفيذ . وفى نفس الوقت يضمن الريف تخريج دفعات من القادة يكونون الدعامة الأولى فى المحافظة على مكاسب الفلاحين التى هى من أهم أهداف ثورتنا الاشتراكية .

إن الجمعيات التعاونية الزراعية بحكم السياسة الموضوعة لها ، ستكون متعددة الأغراض ، وبذلك ستضم كل القطاع الريفى ؛ وتصبح أقوى قطاع يمثل الشعب الحقيق ، والوحدة التى منها يمكن أن يمثل الفلاح . ويمكن لهذه الجمعيات أن تؤجر الأراضى الزراعية إلى العمال الأجراء ، بعد أن تستأجرها فيتحول العمال إلى حائزين ، ترعاهم الجمعية من ناحية وفى نفس الوقت يكونون أعضاء بالجمعية ويمثلون عن طريق هذه الجمعيات .

أما عمال التراحيل « والتملية » ممن لم يتمكنوا من الحصول على حيازة فإنهم سائرون فى طريقهم الطبيعى أو بالوراثة إلى الحصول على حيازة وحتى يتحقق ذلك يمكن للجمعيات التعاونية أن تقبلهم أعضاء مساهمين ، ويمكن أن يتحقق تمثيلهم عن طريق هذه الجمعيات .

أما بالنسبة إلى عمال التراحيل الذين لا يمكن أن ينضموا إلى الجمعيات التعاونية ، فيمكن عمل نقابة أو جمعية خدمات لتشغيلهم ورعايتهم ، ويمكن أن يمثلوا عن طريقها .

ومن هنا يتضح أن قطاع الجمعيات التعاونية الزراعية هو أخطر قطاع موجود ، ويجب العمل على تقوية هذه الجمعيات ودعمها بالطريقه التى يمكنها أن تنشر الاشتراكية دون أن تجد العراقيل التى تحدث من العوامل النفسية والوظيفية عند وجود ازدواج فى الإشراف على هذه الجمعيات . ولذلك أصدر سيادة الرئيس قرارا بإنشاء المؤسسة التعاونية الزراعية وجعلها تابعة لرياسة الجمهورية وجعل مجلس إدارتها على مستوى الوزراء ، ووضع سياسة عامة لهذه الجمعيات

مستمدة من صميم الخطوات الاشتراكية لإيجاد المجتمع الذى تذوب فيه الفوارق لتكون هذه المؤسسة عاملا من عوامل إيجاد القادة الاشتراكيين فى القطاع الزراعى ، سواء أكانوا من أعضاء الجمعيات التعاونية ، أم من الموظفين وربط جميع سياسة الجمعيات التعاونيه دون إيجاد فرق بين جمعيات الاصلاح والجمعيات الزراعية الاخرى ، حتى يمكن تمثيل هذا القطاع القوى دون إيجاد أى انقسام فيه وبذلك يكون أعضاء هذه الجمعيات شعلة الاشتراكية والجنود الذين يحمون مكاسب الشعب فى الريف والحضر .

وهنا يجب أن أشير إلى نقطة هامة ، هى أن الاراضى الزراعية اغتصبتها أسرة محمد على بعد أن ألغوا ملكية الشعب لها ووزعوها غنيمة بينهم وبين عملائهم دون أن يدفعوا قرشا مقابل ذلك .

فإذا صادرت الثورة المباركة هذه الأراضى فإنما تكون قد صادرتها لعلمها أن هذه الأراضى قد اغتصبت من الفلاحين . فمن العدالة أن توزع عليهم .

ولهذا جاء قانون الإصلاح الزراعى : وإذا كان سيادة الرئيس قرر ضمن قراراته الثورية الاخيرة إعفاء المنتفعين من نصف ثمن الارض الموزعة عليهم فإن الفلاحين إذا ما طالبوا بأن تتنازل الدولة عن النصف الآخر من ثمن الأرض فلا تكون فى ذلك مبالغة إنما هو إتمام إرجاع الارض إلى أصحابها .

وبذلك يلتقى الفلاحون جميعا فى صفوف الجمعيات التعاونية الزراعية . وتتحد أهداف أعضاء جمعيات الإصلاح مع أهداف أعضاء الجمعيات الزراعية الأخرى .

وأخيرا ألخص كلمتى فى النقط الآتية :

أولا : يعتبر الفلاحون قوة أصيلة للشعب يتفرع منها باقى القوى الأخرى وما زالت هذه القوة تحتفظ بخواصها وطبائعها نقية صافية .

ثانياً : إن ما تم عزلهم من الاقطاعيين والاستغلاليين والرجعيين وتجار السموم إنما هم أعداء بارزون لقوة الفلاحين ، ومعروفون لديهم من وقت أن

خانوا ثورة عرابى وجيشه ، عندما تصدى لقوات الاحتلال وساعدهم الخونة من الاقطاعيين والرجعيين والانتهازيين .

كما أن هناك من أعداء الفلاحين من يحب عزلهم وإبعادهم عن طريق الدفع الثورى ، وهم الذين يقاسمون الفلاح فى رزقه بالربا الفاحش ، أو بمحاربة الجمعيات أو بالتسلل إلى مجالس إدارتها .

ومنهم من كان سيفا للاقطاعيين والرجعيين وما زالوا قائمين على أمور الفلاحين كمشايخ أو عمد أو خفراء .

وهم الصورة الباقية من صور الاستغلال فى الريف . ومنهم الموظفون الذين لاهم لهم من وظائفهم إلا استغلال الفلاح عن طريق وظيفتهم .

ثالثا : بعد دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بشبكة من الرقابة ودعم المشرفين على الجمعيات بأسس التعاون والاشتراكية ، وبعد إبعاد أعداء الفلاحين الذين ذكروا وتطهير مجالس إدارة الجمعيات ودعمها بعناصر اشتراكية جديدة وادخال العمال الزراعيين أعضاء بهذه الجمعيات ، يمكن لهذه الجمعيات أن تمثل قطاع الشعب الأصيل تمثيلا حقيقيا وذلك حتى تتمشى مع جمعيات الإصلاح الزراعى ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد صلاح الدين أبو المجد : بسم الله الرحمن الرحيم وباسم الجموع المنتشرة فى أعماق الريف ، باسم هذه الطبقة الكادحة من العمال الزراعيين ، أتوجه بالشكر والولاء لزعيمنا المحبوب الرئيس جمال عبد الناصر على رعايته لهؤلاء الكادحين فى الأرض الذين لاقوا من الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى فى ظل النظام الاقطاعى ما لاقوه ، حتى كان يوم البعث الخالد فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو اليوم الذى تخطى فيه العامل الزراعى السدود التى كانت قائمة فى وجهه لحطم القيود التى كانت تكبله وأصبح حرا كريما فى أمة حرة كريمة وتناول بيده وثيقة الحرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ألا وهى قانون الإصلاح الزراعى .

السيد الأمين العام ، السادة أعضاء اللجنة التحضيرية :

إن اجتماعنا هنا على هذا النحو من تمثيل قطاعات الشعب المختلفة وإعطاء كل منا حق الكلمة ، وحرية الرأى هى الديمقراطية بعينها . فلقد دعا زعيمنا هذه اللجنة لكى تبحث عن القوى الحقيقية لهذا الشعب وتضع أساس اشتراكيتنا حتى تستطيع الانتفاضة الثورية التى قام بها الشعب فى ٢٣ يوليو والتى حققت الانتصارات السياسية ، أن تحقق الانتصارات الاجتماعية .

لقد استمعت إلى كلمات كثيرة قيلت هنا فى هذه اللجنة . ولكن هناك بعض الكلمات التى يمكننى كفرد من أبناء هذا الشعب ، وكفرد من أبناء الريف إلا أن أقف عندها .

لقد طالب البعض بأن يعفو الشعب عن أعدائه وأن يمنحهم فرصة جديدة ، وفى اعتقادى أن أصحاب هذا الرأى قد أحسنوا الظن بهؤلاء الأعداء ، ذلك لأنهم لم يتحملوا الكثير من المظالم التى تحملناها نحن أبناء الريف ، لذلك فهم يطلبون لأعداء الشعب الرحمة ، هؤلاء الأعداء الذين لم يعرفوا قط ما هى الرحمة . وفى رأيى أن منح أعداء الشعب الفرصة يعتبر خطرا يهدد بناء اشتراكيتنا ، وخطرا يهدد ثورتنا ومكاسبها ، وأنه لابد من استئصال هذه الفئة الضالة المضللة من جسم الأمة ، لأن الشعب لا ينتظر ولا يتوقع منها خيرا ، ففاقد الشىء لا يعطيه . أليسوا هم أعداء الشعب الذين ألهبوا ظهره بسياط الخيانة والغدر ؟ أليسوا هم الذين جعلوا من أنفسهم عونا للمستعمر ؟ ومطية للسراي ؟ وتنكروا لتاريخ هذا الشعب العريق من أجل التكالب على كراسى الحكم ؟ ومن أجل عرض زائل ؟ ولم يتقوا الله فى وطنهم ومواطنيهم .

هذه الفئة الخائنة لو وجدت فرصتها لانقضت على الشعب وسلبته حريته فى طرفة عين . وعلينا أن نتعظ من دروس ثوراتنا السابقة فهى لم تنتكس إلا لأن الشعب لم يطهر صفوفه من أمثالهم . إننا لو أعطينا هؤلاء العملاء الفرصة لسلبنا رقابنا ولكبلنا أنفسنا بالقيود التى حطمناها ولما كنا جديرين بالفرصة التى أخذناها أخذا فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكفاهم أن الشعب

قد تركهم ليعيشوا فوق هذه الأرض الطاهرة التي دنسوها في الماضي بخياناتهم واستغلالهم وفجورهم، ولم يدفنهم في هذه الأرض عندما قام بثورته، أليست هذه رحمة ؟

أيها المشفقون على أعداء الشعب، اذهبوا إلى الريف وانظروا ماذا خلف الإقطاع فيه، واعتقد أنه لو كان لدى أعداء الشعب بقية من حياء أو ذرة من ضمير لتواروا خجلا من أنفسهم وكفونا عملية استئصالهم. ماذا فعلوا عندما حكموا ؟ وردى على ذلك، أنهم تحكموا وظلموا واستغلوا وكانت كل حكومة رجعية تأتي إلى الحكم تقول في خطبة العرش إنها ستفعل كذا وكذا، وكم قالوا عن تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان، فهل نفذ هذا المشروع ؟ متى نفذ هذا المشروع ومتى استصلحت الأرض، ومتى صنعت البلاد، ومتى أنشيء الجيش الوطني القوي، ومتى طرد الإنجليز، ومتى أممت القناة، ومتى تحرر الشعب ؟ كل هذه الأمور تمت في عهد حكم الشعب.

ونصيحتي إلى أعداء الشعب أن يدخلوا جحورهم، وليكفوا عن مؤامراتهم وليتركونا نبني بلدنا ونعوض مافاتنا بسبب حكمهم الفاشل وعهدهم الجائر البغيض.

إنني لا أطالب باستئصال هذه الفئة من جسم الأمة فحسب، بل أطالب بتسليح الشعب في المصانع والمزارع والجامعات والأندية والمدارس وغيرها في فترة البناء حتى يكون الشعب مستعد اللقضاء عليهم إذا سولت لهم أنفسهم الخروج من جحورهم، ولأضرب لحضراتكم مثلا عن تسليح الشعب، فلوكان الشعب في سوريا الذي استشهد وضحى في سبيل الوحدة مسلحا لقضى لتوه على الحكومة الانفصالية الرجعية الخائنة العميلة المأجورة فورا.

السيد الأمين العام، حضرات السادة :

إننا نعيء اليوم قوانا ونخطط مستقبل أمتنا ونضع أساس اشتراكيتنا، وبداية الأساس هو التنظيم الجماهيري ومعناه قيام المنظمات الديمقراطية لكل

طائفة من طوائف الشعب ثم بعد ذلك يتطور إلى المستوى الأعم ، فتندمج هذه الطوائف كلها ضمن الإطار العام .

اسمحوا لى أن أتناول قطاعا كبيرا من هذا التنظيم ، وهو قطاع العمال الزراعيين .

لقد تحدث الكثير من الزملاء فى هذه اللجنة عن العمال الزراعيين مما يدل على العناية التى يوليها مجتمعنا الثورى لهذا القطاع الذى يشكل جزءاً كبيراً من جيش الثورة الزاحف نحو الاشتراكية البناءة .

هذا القطاع يضم أكثر من ثلاثة ملايين عامل وليس مليونا كما ذكر البعض ، ويهمنى هنا أن أحدد من هو العامل الزراعى :

كل أجير يعمل فى خدمة الأرض نظير أجر يتقاضاه سواء كان هذا العمل يدوياً أو ميكانيكياً أو ذهنياً .

فعمال الزراعة فى القطاع الأهلى يعمل جزء منهم لدى ملاك ومستأجرين ومنهم عمال التراحيل ، ومنهم عمال يعملون فى الشركات والمؤسسات الزراعية، ومن هنا يتضح أن هذه الطبقة لا يمكن تمثيلها تمثيلا صحيحاً إلا عن طريق نقاباتها وليس عن طريق الجمعيات الزراعية ، إذ أن هذه الجمعيات ، كما هو معروف ، تضم الملاك والمستأجرين الذين يستغلون العامل الزراعى ، وبذلك لا تمثل وجهات نظرهم على حقيقتها .

وقد عرف العمال الزراعيون الحركة التعاونية بعد قيام الثورة بسبعة وأربعين يوما وفى هذا دلالة كبيرة على أن العمال الزراعيين كانوا من الأسباب الأولى لقيام ثورتنا ، وبعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أمكن قيام تنظيم جديد للعمال الزراعيين الأهليين بعد انفصالهم عن العمال الزراعيين الحكوميين .

وذلك بقيام نقابة عامة لهم تضم سبع نقابات فرعية فى سبع محافظات وأكثر من ثلاثين لجنة نقابية فى القرى ولكن هذا لا يكفى . ولكى يأخذ هذا التنظيم

صورته الكاملة يجب أن تقوم حركة تجميع واسعة بجميع المحافظات والقرى فى الجمهورية ، ويمكن للنقابة العامة أن تقوم بهذه فالرسالة التى هى بصددها . لذلك أرى أن تقدم الدولة عونها الكامل لهذه النقابة ، وذلك بتسهيل انتقالات ممثليها إلى القرى لنشر الدعوة ، ومساندة إذاعة « مع الشعب » والسادة المحافظين ورؤساء مجالس المدن والقرى لهذه الدعوة ، كما نأمل من صحافتنا الحرة أن تساند هذه الدعوة أيضاً ذلك لأن قيام لجان نقابية فى القرى لن يمنع استغلال هذه الطبقة فحسب ، بل ستكون المدرسة التى تنمى العقيدة الاشتراكية والحياة الديمقراطية السليمة والوعى والمعرفة فى صفوف العمال الزراعيين وتعريفهم بما لهم من حقوق وبما عليهم من واجبات وربطهم ربطاً وثيقاً بأجهزة الدولة فيكونوا قوة ثورية تعمل مع القوى الأخرى فى بناء الاشتراكية وحمايتها .

ولما كنا مقبلين على التوسع فى استخدام الآلات فى خدمة الأرض وفى نفس الوقت نعانى من زيادة القوى البشرية العاملة فى الزراعة بمعنى أن فرص العمل أمامهم ضعيفة وستقل أكثر فى المستقبل باستخدام الآلات ، فلذلك أرى ضرورة التوسع فى نشر الصناعات الريفية عن طريق تدريب العمال الزراعيين بالوحدات المجمعة الموجودة بالريف ، كما أرى تحويل عدد منهم إلى عمال صناعيين وذلك بفتح مراكز للتدريب المهنى فى المصانع القائمة أو التى يجرى العمل على قيامها وبهذا يمكن امتصاص جزء منهم علاوة على من سيملكون فى الأراضى التى يجرى استصلاحها .

هناك مشاكل كثيرة أخرى يشكو منها العمال الزراعيون الأهليون ولا تتفق مع الوضع الاشتراكى الجديد وهى :

١ — انخفاض مستوى أجر العامل الزراعى وأرى رفع أجور العمال الزراعيين ومساواتهم بزملائهم العمال الزراعيين الحكوميين حفظاً لآدميتهم علماً بأن القرارات الخاصة بمستويات الأجور ما زالت معطلة :

٢ — اعتبار يوم الراحة الأسبوعية بأجر بالنسبة لمن يعملون فى الشركات

والمؤسسات التى بها عمال يعملون بصفة منتظمة وذلك لانخفاض مستوى أجور هذه الطائفة .

٣ — تعميم العلاج بالنسبة لعائلات عمال الشركات والمؤسسات .

٤ — إلزام الإصلاح الزراعى بتشغيل جميع العمال الزراعيين الذين يستولون على الأرض التى يعملون بها ، ففى كوم امبو يرفض الإصلاح الزراعى تشغيل العمال الزراعين الذين تم الاستيلاء على الأرض التى كانوا يعملون بها مما يعرض هؤلاء العمال للتشرد والبطالة .

٥ — تبسيط إجراءات التحاق العمال الزراعيين بالعمل فى الشركات والمؤسسات نظراً لبعد العمال الزراعيين عن مكاتب العمل مما يكلفهم فوق طاقتهم ثم ينتهى الأمر بهم إلى عدم العمل لضعف إمكانياتهم .

٦ — إعطاء اللجان النقابية فى القرى التى تم أو يتم تشكيل لجان نقابية بها ، حق الإشراف على العقود التى تتم بشأن تشغيل العمال الزراعيين لدى أصحاب العمل كما هو المتبع فى الجمعيات التعاونية بين المالك والمستأجر .

٧ — قررت شركة أراضى الشيخ فضل العقارية إقامة مصنع لتجفيف الفواكه فى بنها من أموال منطقة الشيخ فضل فعلا مما سينتج عنه تشريد عمال هذه المنطقة . فمن العدالة أن يقام هذا المصنع فى الشيخ فضل نفسها ضماناً لتشغيل هؤلاء العمال علما بأن هذه المنطقة غنية بالحدائق .

٨ — أرجو أيضاً أن تتدخل الدولة لحماية العمال الزراعيين فى شركتى جنا كليس وبساتين مصر وكرومها من استغلال هاتين الشركتين لهؤلاء العمال ومحاربتهما للنقابيين بهما .

٩ — فى كوم امبو تحددت نسبة زراعة القصب بـ ٤٠ ٪ وهذا يسبب كساداً فى صفوف العمال الزراعيين فأرجو زيادة هذه النسبة حتى يمكن خلق فرص العمل أمامهم لأن هذه الزراعة تستوعب عدداً كبيرا من هؤلاء العمال وفى الوقت نفسه تؤدى إلى زيادة الدخل القومى .

السيد الأمين العام ، حضرات الزملاء ، فى رأيى أن القوى الشعبية الأصيلة فى هذا الوطن هى العناصر المؤمنة إيماناً عميقاً بالثورة منذ قيامها والتى تجاوبت وتفاعلت مع مبادئها وعملت فى سبيل دعمها ، وكافحت كفاحا مجيدا فى جميع المراحل التى مرت بها الثورة ، وقاومت حملات التشكيك والتضليل التى قامت بها الرجعية الخائنة طوال مراحل كفاحنا منذ قيام الثورة حتى اليوم فى وعى وإيمان حتى استطاعت ثورتنا أن تحارب الاستعمار بيد وتبنى الوطن باليد الثانية . وإنى أرى أن أحدد الفئات التى أرى عزلها حماية للبناء الاشتراكى على النحو الآتى :

١ — جميع ملاك الأرض الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعى الأول والثانى والقرارات الاشتراكية الأخيرة .

٢ — الطبقة الرأسمالية الاحتكارية بجميع عناصرها وأذنابها .

٣ — السياسيون القدامى وأذنابهم وأصحاب المبادىء المستوردة .

والجماعة التى كانت تتاجر باسم الدين .

هؤلاء الذين أرى عزلهم ومتى تم ذلك أمكن تحديد القوى الشعبية الحقيقية ، وفى تصورى هى بقيه المجتمع بكل طاقاته المختلفة .

أما عن طريق تمثيل هذه القوى فأرى أن يكون نسبياً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة يوم الأربعاء ٥ رجب سنه ١٣٨١

الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

السيد طلعت شهاب الدين : سيادة الأمين العام ، السادة الأعضاء :

فى هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ وطننا ، وفى هذه الفترة التى نجتمع فيها لنحدد القوى العاملة فى شعبنا وكيفية خلق التنظيم الشعبي الذى يحمى مكاسب ثورتنا .

فى هذه اللحظة آن لنا أن نتكلم عن الطلبة والدور الذى ينتظرهم فى الاندفاعة الثورية التى نعيشها أو نعيش بدايتها وتعيشها معنا أمتنا ، وسأتكلم عن القوى الطلابية كقوة لها تأثيرها وفاعليتها فى هذا التنظيم الشعبى ، وأود أن أبدأ كلامى بتعقيب مختصر على ما ذكر من أيام .

فقد جاء فيما جاء رأى لبعض المتحدثين يقول بوجوب إبعاد الطلبة عن التمثيل فى القوى الشعبية ، كيف هذا ؟ ومن هم الطلاب والذين يطلب أبعادهم ؟

إنهم الطلاب الذين كانوا أول من هب لنصرة بلادهم ورد كيد أعدائها عنها ، هؤلاء الطلاب هم الذين كانوا جيش الشعب حينما تحكم الأعداء فى الجيش ، وكانوا كتائب التحرير حين جاء الأعداء والعملاء بجنود الاحتلال ، وكانوا الفدائيين حينما عجزت بعض الحكومات عن مجاهرة المستعمرين بالعداء ، هذه هى حال طلابنا ، شباب يطلبون العلم ويسعون إلى معاهده ، وهم فى الوقت ذاته يطلبون الحرية لشعبهم، والحياة الكريمة لوطنهم . هؤلاء الشباب حولهم آباء وأمهات، وإخوة ،وأخوات، ومواطنون، منهم من يمدهم بأسباب الكفاح ويقوى عزائمهم ، ومنهم من يتلقى عنهم

دروس الكفاح ليتخذ له مكاناً فى الميدان ، لأن حياة هؤلاء الطلاب هم أسرهم وأهليهم ، هؤلاء الطلاب وهم قطاع كبير من الشعب ، ومصدر دائم لجميع القوى الحية ، وحشد واع يسهم فى بناء الوطن ، يكون قوة شعبية كبيرة بين جماهير الشعب هؤلاء الطلاب الذين ينكر البعض حقهم فى الدور التاريخى الذى نعيش فيه ، هؤلاء الطلاب هم الذين حملوا عبئاً كبيراً فى الكفاح الشعبى وكان يدفعهم لذلك تجمعهم فى المدارس والمعاهد والجامعات قبل أن تتجمع نقابات جماهير العمال والفلاحين .

هؤلاء هم الطلاب الذين مثلونا بالمؤتمرات العالمية وحصلوا على انتصارات كثيرة ، فطردوا مندوبى إسرائيل من جميع المؤتمرات التى مثلوا فيها الجمهورية العربية ، وكسبوا تأييد شباب العالم إلى جانب القضايا القومية والقضية الفلسطينية .

ولن أطيل عليكم بالأمثلة الصادقة المؤمنة الدالة على الدور القيادى للشباب ، فكلكم أدرى منى بتلك البطولات التى صنعها الطلبة ، وكان هذا هو دور الطلاب قبل الثورة وفى عهد التحكم والفساد ، فهل يستطيع إنسان ان ينكر دورهم حينما يزول التحكم والفساد ؟ طالب البعض بوجوب إبعاد الطلاب عن طليعة القوى الشعبية على أساس انهم لا يمثلون قطاعا رأسياً منفصلا ، فهم خليط بين قطاعات مختلفة ، وكون الطلاب لا يمثلون قطاعا رأسيا واحداً صحيح وسليم ، وكونهم يمثلون عدة قطاعات مختلفة صحيح وسليم أيضاً ، ولكن دوام وجود هذه الطائفة وتزايدها على مر الزمان والأجيال لا شك أنه يجعل لهذه الفئة شخصيتها المستقلة ومشاكلها الخاصة وتطورها المؤكد ، وكلام بعض السادة الأعضاء يكون معقولا لو تصورنا أن الطلاب الذين يحملون ذلك اللقب الآن هم وحدهم الذين سيكون لهم هذا اللقب .

اقصد ان الطلاب الموجودين الآن سيتخرجون كل فى طريقه إلى قطاع من القطاعات ، ولكن هل لن يكون هناك بعد ذلك شىء اسمه طلاب ؟ هذا لن يحدث أبدا فلا زوال لهذه الطائفة ، بل إنها ستزداد قوة وإيمانا بدورها القيادى ، وتكون كعهد الشعب بها فى مقدمة القوى الشعبية التى تحمى مكاسبنا الاشتراكية .

عندما قامت الثورة كان الطالب لا يستطيع إلا أن يكون طليعة هذه الثورة لأنه منها وهى منه ، وهو يرى الرجعية أو الحزبية أو الملكية ، والإقطاع تتجمع لتتآمر

عليها وتحاول تشويه نضال جماهير الشعب . ولقد أدركوا عظمة الدور الذى يقومون به خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار والرجعية ، والذى يحتم أن يرتفع الشعب بنضاله بما يتناسب مع روح ثورتنا . وما تتطلبه مرحلة تطبيق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية من جهد وإخلاص . ولكن الحزبية والرجعية لعبت دورها وشوهت حركة الطلاب التقدمية الثورية مما اضطر قيادة الثورة فى ذلك الوقت حماية لحركة الطلاب من التشويه أن تقوم بإلغاء نظم التشكيل الاتحادى للطلاب وجعلت العضوية بالاتحاد بالتعيين من طلاب موثوق فى قدرتهم وفى كفايتهم ، واستمرت فترة انتقال دامت ست سنوات ، وكان لا بد أن ينظم الطلاب عقائديا وثوريا خلال مرحلة الانتقال ، وهذا ما لم يحدث ، وعادت انتخابات اتحادات الطلاب بعد هذه الفترة من السلبية وروح الانعزال عن أى عمل وطنى وشعبى. ولكن للأسف الشديد ولدت هذه الاتحادات مكبلة مسلوبة الإرادة . وقد يكون الطلاب أنفسهم مسئولين عن هذا الفشل إلى حد ما ، ولكن سوف يبقى العبء الأكبر من سلبية الطلاب والشباب واقعا على القيادة الثورية والمسئولين عن قيادة الشباب منذ ١٩٥٢ .

لذلك سأذكر لحضراتكم الأسباب التى أدت إلى فشل الاتحادات الطلابية فى أن تؤدى دورها فى خلق جيل من القادة يتدرب على حمل المسئولية وهى :

(١) تعدد القيادات والتنظيمات التى تولت أمر الشباب ، منظمات الشباب ، شباب التحرير ، الشباب الجامعى العربى ، شباب مصر ، اتحاد الشباب القومى ، وعدم وجود تنسيق بين هذه القيادات رغم وحدة الهدف فكانت كل قيادة تبدأ عملها بهدم التنظيم السابق مما أوجد أزمة الثقة فى نفوس الطلاب تجاه القيادات المختلفة .

(٢) قيادة تنظيمات الطلاب والشباب لم تكن فى مستوى الأحداث ، وينقصها الثقافة والقدرة على التنظيم وتحريك مشاعر الشباب والطلاب .

(٣) عدم وضوح الفكرة والعقيدة التى يلتف حولها الطلاب .

(٤) تدخل سلطات الجامعة المختلفة فى الانتخابات .

(٥) طريقة الانتخابات ، ولائحة الطلاب لا يمكن أن تخلق قيادات ثورية سياسية واعية .

(٦) قصر مدة عضوية الاتحاد لأن الانتخابات تتم دائماً فى نهاية الدور الأول .

(٧) نظام الفصول الدراسية بوضعه الحالى لا يترك للطالب الوقت الزاوله نشاطه.

والسؤال الآن . كيف نفيد لهذا الحشد المثقف من الطلاب حيويته وثورته الموجودة فيه فعلا ليشارك فى بناء المجتمع الجديد ليكون طليعة للقوى الشعبية ؟ إنى أعتقد بأن ذلك ممكن وذلك بالقضاء على مسببات السلبية التى ذكرتها وذلك :

أولا — أن يتولى قيادة الطلاب شخصيات قوية واعية تتفهم نفسيات الشباب وتربيهم تربية روحية وعقائدية ويهمنا جداً شخصية القائد إذا أن لها أثراً كبيراً جداً فى خلق قيادات أخرى من الطلاب .

ثانياً — إعداد دراسات وندوات مستمرة للطلاب وذلك عن طريق جهاز من المفكرين والمثقفين ، وإطلاق الحرية الكاملة فى المناقشات وتحرير الطالب من الخوف ، وبعث الثقة فى نفسه .

ثالثاً — عدم تدخل سلطات الجامعة فى حذف الطلاب على أن تكون فى كل كلية لجنة تشكل من الأساتذة والطلاب لحذف الطلاب ذوى السمعة السيئة .

رابعاً — يتولى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وضع دستور للطلاب على أن يكون فى كل محافظة مجلس لطلاب المحافظة كفرع للاتحاد العام لربط طلبة الجامعات مع طلبة المعاهد . . . الخ .

خامساً — أن تصبح الاتحادات طلابية بحتة من القاعدة إلى القمة ، يتولى قيادتها الطلاب أنفسهم حتى تتكون لديهم القيادة الناضجة ، على أن يكون هناك مكتب استشارى من الأساتذة والطلاب المؤمنين بفكرة الاتحادات الطلابية كإعداد وتكوين يتولى هذا المكتب مد اتحاد بالأفكار الناضجة المتجددة ويدلى بآرائه الفاصلة فيما تنشط فيه هذه الاتحادات من قرارات .

وهنا أعقب على ما ذكره أمس الزميل المهندس محمد عبد الفتاح بشأن تكوين اتحاد من الأساتذة والطلاب على غرار المصانع المختلفة التى تجمع بين المهندسين والموظفين والعمال ، فأقول إن هذا يختلف عن طبيعة النظام الجامعى ، فالمهندس والعامل يشتركان فى إنتاج سلعة واحدة ، ولكن فى الجامعة هذا أستاذ وهذا طالب ، هذا

يعلم ، وذاك يتعلم ما يلقنه أستاذه إياه ، ولا يمكن أن يكون الإتحاد اتحاداً طلابيا إلا إذا كان طلابيا لحا ودما ، وأن يكون دور الأستاذ فى ذلك هو الموجه والمرشد لهذه الاتحادات بما اكتسبه من خبرات سابقة حتى يستطيع الإتحاد أن يؤدى الأغراض المرجوة منه من خلق قيادات طلابية صحيحة ، وفى هذه الحالة نحن لا نطالب ببدعة ، فهذا هو النظام المتبع في أغلب الاتحادات فى الخارج .

بجانب ذلك أرى أن نبدأ بتربية الشباب ثقافياً وقوميا فى سن مبكرة ، ليسير العلم والثقافة والوعى القومى جنبا إلى جنب ، فإذا ما وصلوا إلى الجامعة كانوا عناصر صالحة ، وفى هذه الحالة نطالب بأن ترفع عن هؤلاء جميعا الرقابة فتنزع بذلك الخوف من نفوس الطلبة ، كما يجب أن ترعى الجامعات القادة ، وتشجعهم بمختلف الوسائل أدبيا ومعنويا ، وعند التخرج يجب أن يكون لهؤلاء القادة الأسبقية فى الأعمال القيادية الثورية ، حتى نستطيع أن نستفيد من خبرتهم القيادية ، ويسهموا بوعيهم فى المجال الجديد الذى يدخلونه .

أيها السادة الزملاء ، إن الطلاب هم الصدر الحى لجميع النقابات والمصالح الحكومية ، ولا يمكن أن تكون لنا نقابات ثورية ولن ينصلح الجهاز الحكومى إلا بخلق قيادات ثورية ونوعية طلابية بمفاهيم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ولا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أذكر أنى أرى ألا يكتفى بتمثيل الطالب فى مؤتمر القوى الشعبية فحسب ، بل يجب أن تكون له نسبة معينة من المقاعد فى تشكيلات الاتحاد القومى القادمة ، ومقعد فى مجلس كل محافظة .

أما عن كيفية تمثيل هذه القوة كفئة عاملة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فأرى أن تكون عن طريق انتخاب المباشر لأعضاء هذا المؤتمر على أن يرشح المرشحون أنفسهم عن جميع السنوات بالكلية أو المعهد ويكون هذا منفصلا عن انتخابات الاتحاد . أما عن تمثيل باقى الطلبة فيجب أن يكون على مستوى المحافظات بحيث يمثل كل ٣٠٠٠ طالب واحد على ألا تقل سن المرشح عن ١٨ سنة ، وبذلك يستطيع الطلاب أن يختاروا من يمثلهم التمثيل الحقيقى دون تزكية . وقد سمعنا فى أرجاء هذه القاعة من ينادى بتسليح بعض النقابات ، كما قد قرأنا فى الصحف عن قيام الحرس الوطنى بنشاط فى جميع القطاعات وجدير فى هذا المجال أن أذكر أن اتحاد الشباب القومى

يضم الشباب فى جميع هذه القطاعات ، فإذا كان هناك تدريب أو دعم فليكن لمثل هذا التشكيل .

وأضم صوتى لصوت الزميل حسن همام فأرجو أن ينعقد مؤتمر القوى الشعبية فى شهر فبراير حيث إنه سيكون هناك قطاع كبير مشغول فى الامتحان ، وهم السادة اساتذة الجامعات والزملاء الطلاب ، وأعتقد أن هذا مطلب عادل حتى يستطيع هذا القطاع الكبير يمثل فى المؤتمر على أساس الانتخابات .

والله يوفقنا جميعا للعمل لما فيه خير الوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيدة نفيسة الغمراوى — سيادة الأمين العام ، زميلاتى زملائى .

إن إيمانى بالشباب وما يمكن أن يقوموا به يجعلنى أحبذ أن تجرى الانتخابات الرأسية فى قطاعهم ، فكثيرا ما أدهشونا بآرائهم المستنيرة فى بعض المواقف ويجب ألا يفوتنا أنهم لن يتحدثوا فى الميثاق وحدهم ، بل سيكون معهم من هم أكثر تجربة وخبرة وسوف يخرج الرأى الأخير غاية فى الاتزان .

ثم إن لجان التخطيط العليا للتعليم فى الدول المتحضرة فيها طلاب بجانب وكيل الوزارة ومدير التعليم والمدرس وولى الأمر ، فهذه هى الديمقراطية فى التخطيط . ولم نذهب بعيداً ، ففى جمهوريتنا يجلس فى بعض المجالس العليا مع الوزير والوكيل ومندوب الشركة ، العامل والفلاح والطالب وكثيراً ما يرجع إليهم لتوضيح وجهات نظرهم التى لا يمكن أن يوضحها سواهم ، فهم وحدهم الذين يشعرون بها .

ولا ننسى أننا نرجو هذا فى الانتخابات الخاصة بالقطاع الرأسى أما الإنتخابات الأفقية الخاصة بالاتحاد القومى فلها وضع آخر يعطى فيه الشعب الحرية كاملة لينتخب من يشاء طالبا أو غير طالب .

قد يقال إن الطالب غير ناضج ، ولكن عدم النضوج قد يوجد أيضاً فى القطاعات الأخرى ، والذى نرجوه ان يعتبر الشباب من القوى الأصلية للشعب وأن يكونوا أحد القطاعات الرأسية التى تجرى فيها الإنتخابات كى يمثلوا فى المؤتمر

الوطنى فيعبروا عن وجهة نظرهم فى المواضع التى تخصهم وليتشربوا الميثاق حتى يمتزج بدمائهم ، فيكونوا بالتالى قوة فى التوعية بهذا الميثاق الذى سيكون من غير شك دعامة حياتنا ، والطلبة كما تعرفون قطاع كبير ، وهم رجال الغد الذين نعدهم للمستقبل العظيم .

وقد دلتنى تجربتى الطويلة أن الطالبة إذا اقتنعت بصحة الأوامر تنفذها عن طيب خاطر ، اما إذا لم تقتنع فإنها تهملها فى أول فرصة يسمح بها .

هذا هو الراى الذى أردت أن أبديه فيما يتعلق بتمثيل الشباب وشكراً .

السيد الشيخ محمد الغزالى — أظن أن أمتنا فى حاجة ملحة إلى العلم والاستزادة من الدراسة ومرحلة طلب العلم الثانوية والجامعية وما قبل ذلك ومابعد ذلك مرحلة مهمة ، ووددت لو أن لدينا أجيالا — إن صح التعبير — تترهب للاستزادة من هذا العلم .

فإذا أتمت دراستها خرجت إلى الحياة العامة وهى مسلحة تسليحاً كاملا بما يصحح أحكامها على الأمور ويجعل المفاهيم تتسق فى اذهانها وادراكها اتساقا صحيحا ، وإنه من حسن الحظ أو من سوئه — لست أدرى — أننا ونحن طلاب اشتغلنا بالحياة العامة والقضايا السياسية، وفى نظرى قد أدى هذا الاشتغال إلى تخريج أفراد كثيرين من أنصاف المتعلمين أو أنصاف المثقفين والشخص من هؤلاء خطر ، فلا هو بالمتعلم ليحسن الحكم على الأمور ولا هو بالجاهل فيحسن الاستماع إلى من يمكنه أن يعلمه أو يوجهه .

وأخشى ما أخشاه أننا لو تركنا للطلاب أن يشتغلوا بشئون الحياة العامة والقضايا السياسية أن يكون ذلك على حساب نهضتنا الحقيقية ، ومن الأفضل أن يكون لدينا طلاب يأخذون مراحل طويلة من الاستغراق فى التعليم والاستفادة الكاملة مما لديهم من كتب ومحاضرات ومختبرات ودراسات وما إلى ذلك ، حتى إذا تخرجوا بعد ذلك استطعنا أن نأمن هذه الأجيال الصاعدة على أن تملك زمام أمورنا ونحن واثقون أنها بأيدى من يحسنون توجيهها . إن أخشى ما أخشاه أن يكون اشتغال

الطلاب بالحياة العامة على حساب خبرتنا العلمية ، حقيقة إن هناك ظروفا كما يقول بعض الفقهاء يخرج فيها العبد من غير إذن سيده ، والمرأة بغير إذن زوجها ، وذلك فى أيام الهجوم على البلاد وفى أيام القضايا التى يجب فيها على كل إنسان أن يؤدى واجبه وفى تلك الآونة يتحتم على الطلاب ان ينزلوا إلى الميدان حاملين السلاح .

أما الآن فسلاح الطالب هو كتابه ومحاضراته واستفادته من أستاذه وشكرا .

السيد مصطفى كامل مراد — مما لاشك فيه أن واجب الطلبة فى عهد الاشتراكية يختلف كثيراً عما كان عليه واجبهم قبل الثورة . فالشباب قبل الثورة كانوا دائما فى مقدمة الصفوف فى الحياة السياسية ، ذلك لأن البلاد لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد ، وكانت الشعارات التى ينادى بها هى الاستقلال والحرية ومن ثم أدى الطلبة واجبهم فى ذلك خير أداء . أما فى وضعنا الحالى بعد أن حصلت البلاد على حريتها واستقلالها الكامل وانتقلنا إلى مرحلة البناء لنظامنا الاشتراكى ، فإن واجب الطلبة يختلف كثيراً عن واجبهم قبل الثورة ، بل إن واجب المواطنين جميعا يختلف عن واجبهم فى العهود الماضية ، ولذلك فما لاشك فيه أن قوة الطلبة تمثل إحدى القوى المعنوية فى الشعب لأنهم لاينتجون سلعا أو خدمات ، ولكنهم فى حد ذاتهم قوة لما عرف عنهم من أنهم يعبرون عن إرادتهم وآرائهم بحرية ويتجاوبون دائما فى كل مناسبة .

ولذلك فاشتغال الطلبة بالسياسة فى هذه الآونة أمر لا أوافق عليه وإن كنت أرى أن يسهموا فى إقامة بناء الاشتراكية بنشاطهم الاجتماعى والكشفى ، ورحلاتهم الثقافية سواء فى داخل الجمهورية أو باتصالاتهم بالأفراد فى سائر أنحاد العالم وتعريفهم بثقافتنا وآرائنا والتعرف على أفكارهم وثقافاتهم .

أما اشتغالهم بالسياسة كعنصر أساسى ، فهذا أمر مستبعد لأن مداركهم العلمية لا تمكنهم من القيام بهذه المهمة .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : ليس من الغريب أن تختلف وجهات النظر فى هذا الموضوع فيرى بعضنا أن من الخير تفرغ الطلاب للعلم ، ويرى آخرون أن هؤلاء

الطلاب هم أصحاب الغد ومن حقهم بل من واجبهم أن يشتركوا فى التخطيط للغد إذ هم أهله وأصحابه .

أجل ليس من الغريب أن تختلف وجهات النظر فى هذا لكننى أريد أن أقول إن الرهينة العلمية لا تحول دون الاشتغال بالقضايا القومية الكبرى ولنا أساتذة وشيوخ أجلاء أئمة علماء شاركوا — وهم طلاب — فى الحركات الوطنية الكبرى ثم ما هذا الكلام الذى نقله الشيخ الغزالى عن الفقهاء ؟

أهذا أوان الاستشهاد بقول فقهاء يقولون « إن هناك أوقاتا يخرج العبد بغير إذن سيده ، والمرأة بغير إذن زوجها » هكذا توضع المرأة مع العبد فى سياق واحد !؟ ونحن لانعيش فى عصر العبيد والسادة ، ولا نعيش فى مجتمع استرق المرأة واستعبدها ، ولا نفكر بعقلية فقهاء عاشوا فى مجتمع طبقى متصدع متخلف فى زمن أهدر إنسانية المرأة ووأد حريتها .

السيد عبد الفتاح عبد المقصود أحمد : أولا من ناحية تمثيل الطلبة ، فقد اعترفت الدولة بأنهم يعتبرون من القوى الشعبية بدليل أنها مثلتهم فى اللجنة التحضيرية .

فهذا التمثيل إنما اتخذ بعد دراسة وبحث ، وهم موجودون بيننا ويتابعون المناقشات التى تجرى فى هذه اللجنة ، ونحن نأخذ رأيهم فى ماهية القوى الشعبية ، فإذا كان لهم أن يبدوا رأيهم فى هذه القوى ، فكيف إذن لايعتبرون من القوى الشعبية .

الأمر الثانى وهو القول بأن التعليم الناقص أخطر من الجهل ، ومؤدى كلام الشيخ محمد الغزالى فى هذا أنه يرى أن نصل بالشعب جميعه إلى التعلم الجامعى وهذا غير معقول .

وجميع الذين وصلوا إلى مرحلة التعليم المتوسط ، شقوا طريقهم فى الحياة العامة ومارسوا حقوقهم السياسية جنبا إلى جنب مع زملائهم خريجى الجامعة .

إن الطلبة قوة دافعة يدفعها حماسها وطهرها ، فلا يجوز أن نبعدها ، ويجب الانتفاع بها فى هذا التشكيل .

وأقترح أن كل طالب يريد أن يصل إلى المرحلة الجامعية ، يجب عليه أن يعلم خمسة من أبناء قريته تعليما ابتدائيا . ومن يفعل ذلك يفضل على غيره فى الالتحاق بالجامعة . وإنى أعتبر أن هذا نوع من الضرائب التى ينبغى الأخذ بها فى المجتمع الاشتراكى .

وهذه التجربة طبقها أحد المواطنين فى قرية من قرى الجمهورية ، فوصلت نسبة التعليم فيها ١٠٠ ٪ ، وذلك من عشرين سنة . فأحب أن يتحمل الطلبة الجامعيون نصيبهم فى أداء هذه الضريبة ، ألا وهى ضريبة العلم .

وقبل أن أترك الكلمة لغيرى ، أود أن أشير إلى أن السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ، قدم تقريرا عن النقابات المهنية ، ونرجو باعتبارنا ممثلين للنقابات ولم نشترك فى اللجنة الفرعية الأولى ، أن يوزع هذا التقرير علينا .

السيد أحمد كامل البدرى : موضوع الطلبة فى رأيى تشعبت فيه المناقشة إلى حد كبير ولا أراه فى تصورى معقدا إلى هذا الحد ولكى أعيد المناقشة إلى اطارها الطبيعى فى موضوع الطلبة ، أرى أن نعود إلى أصل المسألة. المسألة هى ما هية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

إذن الموضوع هو المؤتمر الوطنى وهل يمثل فيه الطلبة أولا ؟ ولكى أجيب على هذا السؤال ، أقول ما هى مهمة المؤتمر الوطنى ؟ إنها مناقشة الميثاق الوطنى . . مناقشة إطار المستقبل ، وهذا فى رأيى تبسيط واستيحاء للرد على السؤال . فالطلبة قطاع من أبناء هذا الشعب سيعيشون مستقبل هذه الأمة ومن حقهم فى رأيى أن يشتركوا فى مناقشة إطار المستقبل .

على هذا الأساس تعود المناقشة إلى إطارها الطبيعى ولاداعى للتشعب الذى انسقنا إليه ، وشكراً .

السيد الأمين العام — لدى الآن ثمانية طلبات للتعقيب ، وطلب آخر من الطلبة للرد . فيكون مجموع الطلبات تسعة ، فهل توافقون على الاكتفاء بالتعقيبات السابقة وأن يختار الطلبة واحداً من بينهم للرد ؟

السيد حسن احمد همام : بسم الله الرحمن الرحيم .

لا يا شيخنا ، إن كانت هناك رجعية ، فلا رجعية بين الطلاب . . فالرجعية أن يتقهقر الطلاب ويرجعوا إلى الماضى . . الطلاب — كما ذكرت بالأمس — كانوا حملة المشاعل ، واليوم هم حملة المشاعل للمستقبل ، وكما قال أحد الزملاء سيضعون الميثاق ، ويعيشون يومهم ليتحملوا تبعة هذا الميثاق ، وكما قال الدكتور سيان حزين الشباب المصدر الأصيل فى كل أمة . فكيف نترك هذا المصدر الأصيل .

الأزهر وأنت تمثله أستاذا ، أخذ فى العام الماضى خمسة عشر ألف جنيه لتنفق على اتحاداته ، وتقارير المجلس الأعلى تثبت ذلك ، ولقد أعيد هذا المبلغ بأكمله لأن الأزهر لم يعرف كيف ينفقه على الشباب ، فالشباب الأزهرى لم تعط له فرصة إظهار نشاطه ، ذلك لأن الرجعية فى الأزهر منعته من ذلك وأقصد بالرجعية ، رجعية الاتحادات فى ألا يكون للطلاب صوت .

الجامعة ليست مصمل تفريخ ، الجامعة تعلم الطلاب ليتحملوا أمانة المستقبل . .

أستاذى . . . هل يترك الطلاب دون أن يشتركوا فى بحث أمور مستقبلهم ، ونحن نعيش هذا الغد .

زميلى السيد مصطفى مراد يقول إن الطلاب لا محل الآن لاشتغالهم بالسياسة . .

كيف لا . . ؟ ألم تسمع عمن أسقط حكومة اليابان ؟ . . من يتصدى للشاه اليوم . . من يتصدى اليوم للانفصالية فى دمشق ؟ . . من يتصدى لكل حكم استعمارى ؟ إنهم الطلاب . . من دافع بالأمس ! أنتم يا قادة الشباب أنتم قادة الأمس ، ونحن قادة الغد . ارجعوا إلى تاريخكم واستوحوا العظة من هذا التاريخ . فلتمكنونا أن ندافع عن هذا المستقبل .

أقول أيضاً لمن يرى عدم وضع الطلاب فى إطار القوى العاملة . . . أقول لقادة الفلسفة الذين يبحثون عن الحقيقة ، ويريدون أن يقسموها طبقا لجمهورية افلاطون . مكرراً رد السيد الرئيس عندما قال ، إننا لا نود أن نطبق جمهورية أفلاطون . . لا نود

أن نطبق التالية ، هؤلاء الطلاب لهم دورهم ليس لأحد من غيرهم أن يشترك معهم ، إلا هم أنفسهم ، فهم حماة الغد .

ليتكم كنتم معى ، وكانت معنا السيدة عميدة المعهد العالى للتربية عندما بعثت حكومة الجزائر بتذكرة وقالت : كن معنا لتشكرم حكومة الجزائر ، إذ وجدت نفسى أقف مع رئيس اتحاد طلاب فلسطين والجزائر والأردن . وكل طلاب العالم جاءوا ليكرموا الشعب الجزائرى لأنه يؤمن بالطلاب .

أستاذى : لن أذهب معكم بعيدا . بل أقول إن الغد غدنا والمستقبل مستقبلنا . وأود أن ينبرى من أساتذتى من يرد على هذا القول . نحن امناء على هذه الرسالة وسوف نؤدى الأمانة سنمضى وشكراً .

السيد محمد محمد العقيلى : السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء :

كم هى كلمة حبيبة إلى نفوس العمال والفلاحين قالها السيد الرئيس عندما أعلن فى يوليو الماضى قوانين الاشتراكية — ثورة عمال وفلاحين — وأود أن أذكر لكم فى غير تفاخر ولا مباهاة المناسبة الأولى التى قيلت فيها الكلمة التالية فاعتززنا وسنظل مدى العمر نعتز بها ، بل وستحفظها أجيالنا المقبلة حكمة عظيمة صدرت عن قلب كبير .

حدث هذا عندما تآمرت الرجعية مع أخواتها الرأسمالية والاقطاع على الثورة فى شهر مارس من عام ١٩٥٤ ، وقرر مجلس قيادة الثورة وقتها ان يعود إلى ثكناته ويترك الحكم للسياسيين القدامى فشق الأمر على العمال ، ورأو فيه عودة وشيكة إلى عهد الفساد والظلم ، ومن ثم قاموا بثورتهم — لا تؤاخذونى ياسادة فالتعبير مأخوذ عن السيد الرئيس — وبداوا فى مساء يوم ٢٣ مارس إضرابهم العام واعتصامهم عن الطعام حتى الموت ، إذا لم يرجع مجلس الثورة عن قراره فى ترك الشعب لخصومه الأوائل ، فيصبوا نقمتهم عليه جزاء فرحته بالثورة وتأييده لها منذ انبثق فجرها على ظلام الجور والطغيان .

وشاء فضل الله عز وجل أن يقتنع أبطال الجهاد بصواب رأى الشعب ممثلا فى

عماله ، وضنا بحياتهم وحياة من قرروا الاقتداء بهم فى الاعتصام ، من أن تضيع سدى على مذبح الأثرة والأنانية ،وقرر الأبطال أن يستمروا فى أداء رسالتهم المقدسة التى أولاهم إياها الملى القدير ، وآلوها هم على أنفسهم .

وإذا كنت واحدا ممن نالوا شرف الاعتصام ، أرجو أن يسمح لى السيد الأمين العام أن أروى للسادة الأعضاء كشاهد عيان ماحدث فى مكان الاعتصام مساء ٢٩ مارس ، عندما تفضل زعيمنا وقائد ثورتنا بحق وحضر إلينا ليزف لنا بشرى عدول مجلس قيادة الثورة عن قراره وليرجونا أن نعدل بدورنا عما قررناه .

وقالها جمال — لافض فوه — وبالحرف الواحد « ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ انتهت النهاردة ، وقامت ثورة جديدة ، اسمها ثورة العامل والفلاح » وكانت الكلمة فى حقيقتها أولى وأغلى أوسمة جمال العزيز ، يتوج بها هام شعبه العزيز من هنا يتبين لنا أن قوى الشعب الحقيقية تتمثل فى العمال والفلاحين ، وموقفهم عام ١٩٥٤ كان نقطة تحول فى تاريخ البلاد . هذه حقيقة لا يمكن نكرانها .

وحدث خلال معركة الأيام الستة مالا يعرفه الكثيرون فقد ساومتنا الرجعية بالمال الوفير والوعود الخلابة ، ان نترك مجلس الثورة يمضى فى قراره الخاطىء .

ولكننا كنا اعرف بما للرجعية ووعودها ونواياها أيضا ، فرفضنا ، وقالوا لنا من غيظهم إنكم تساعدون على قتل الحريات ، فقلنا نعم إنه من الخير أن تقتل حرية العشرات والمئات من الظلمة المفسدين ، لتحيا الملايين من أبناء الشعب حياة حرة كريمة .

والآن أجد من حق أن أسألكم وأسائل نفسى معكم . هل إذا كان جمال وزملاؤه الأحرار قد تركوا الحكم منذ ذلك الحين ، كنا قد حققنا جلاء الغاصب المحتل عن أرض الوطن المفدى ! وهل كنا قضينا على احتكار السلاح وحصلنا على حاجتنا منه لنواجه به تزايد قوة إسرائيل عدونا وعدو العرب جميعاً والشوكة التى غرسها الاستعمار فى جنوبنا ؟ . وهل كنا أممنا قناتنا التى سلبت منا عشرات السنين . هذا قليل من كثير حققه لنا ابن الشعب البار ، وما كنا لنحلم بتحقيقه لو أنه لا قدر الله

تركنا لحكم الأيدى الدنسة ، والنفوس التى قتلها النرص ، وسيطر عليها الجشع بأبشع صوره ، اللهم لك الحمد إذا أبقيت لنا ثورتنا الرشيدة ، ونسألك أن تمد لنا فى عمرها حتى تحقق ما بقى من المنى ، إنك انت السميع المجيب الدعاء .

أيها السادة ... إن مهمتنا فى هذه اللجنة بسيطة محددة ، والمطلوب منا أن نعين على وجه التحديد من هم طوائف الشعب الذين يجب أن ينتخب منهم أعضاء مؤتمر القاعدة الشعبية ، وفى رأيى أن الأمر واضح لايحتاج إلى طول بحث ، وكل ماعلينا أن نبعد من حسابنا ، كل الأفراد والهيئات التى عاونت الاستعمار ويسرت له بقاءه ليضمن لها بدوره بقاءها ثم الأفراد والهيئات التى استنزفت دماء الشعب لتزداد شبعاً على حساب جوعه ، وتزداد صحة على حساب مرضه ، وتزداد ترفا على حساب حرمانه ولطالما أسميناهم الإقطاعيين والرأسماليين المستغلين والانتهازيين للفرص الحرام ، وهؤلاء وأولئك أحسب أنهم أصبحوا معدودين ومعروفين لنا جميعاً بعد أن حصرتهم وكشفتهم قوانين يوليو وماتلاها من قرارات سديدة . وما بقى بعدهم فهو الشعب الذى يحق له أن يتولى أمره ، ومنذ كانت الغلبة والنصيب الأوفى من الجهاد للفلاحين والعمال ، فمن العدل أن تعطى لهم الفرصة ، ليفوزوا بالغالبية فى التمثيل ، ولانحب أن نجور على حق المثقفين من مواطنينا الأعزاء ، ولكننا بحاجة إلى ثقافتهم لتنير لنا طريق التقدم والفلاح .

ولى كلمة عتاب صغيرة على الزميل محمد أبو حميلة عن دور النقابات الفخمة التى تحدث عنها بالأمس ، وعن السيارات التى يركبها النقابيون ، فلو خرج الزميل قليلا إلى البلاد الاشتراكية أو الديمقراطية لرأى بعينه الدور والسيارات الفخمة التى تملكها المنظمات النقابية فى البلاد الأخرى .. فإذا كان البعض منا قد أصبح يملك سيارة — ولو أن هذا غير صحيح — فهذا لايشين اشتراكيتنا بل على العكس يشرفها لأن اشتراكيتنا مساواة وعدل ، وهى تعمل على رفع مستوى معيشتنا لاخفضه .

ثمة كلمة أخيرة أرجو أن أوجهها للسادة الذين يطلبون منا عدلا لخصوم الشعب وأعدائه .. أبدا ! وأن نفسح لهم مكانا فى صفوفنا ، قائلين عفا الله عما مضى، وينسون أو يتناسون الخيانات المتلاحقة وتهريب النقد للخارج بقصد الإساءة إلى اقتصاد الدولة.

لا ياسيادة . لن يكون هذا ، ولن نسمح لأعدائنا الذين مالئوا الاستعمار ولا الذين أحنوا رءوسهم الطاغية ، حرصا على مصالحهم الذاتية نا كرين علينا حقنا فى الحياة لن نسمح لهؤلاء أن يجلسوا فى صفوفنا . ثم نسأل دعاة العدل ماذا صنعتم من أجلنا يوم كنا نذهب حاملين رءوسنا على أيدينا لنكافح قوات الاحتلال داخل معسكراته كفاحاً فدائياً مريرا جعل من قوادهم دعاة للانسحاب ، فيما كانوا يكتبونه فى تقاريرهم إلى حكومتهم ، من أن بقاءهم فى القاعدة أصبح مستحيلا بعد أن بلغ كفاحنا الفدائى شأوه برغم ما قدمنا من شهداء ، وبعد أن ترك العمل معهم عشرات الألوف من عمالنا ، مضحين بعيشهم الذى اعتادوه طيلة سنى الاحتلال ، وكانت حكومتنا فى العهد الأغبر تبعث وراءنا بمخبريها ، ليتصيدونا من مناطق الأحتلال تأمينا له ، ويعيدونا قسرا إلى بلادنا ، بل وكانت حين تعجز عن اصطيادنا تشى بنا إلى جواسيس جيش الاحتلال ، عن طريق مواطنينا الخونة ، وكانت تعرفهم جيد المعرفة .

ونسأل دعاة الرحمة والعدل : ماذا صنعتم من أجلنا يومذاك ؟ لتحموا ظهورنا من الغدر ، ونحن فى أقسى معاركنا مع الأجنبى الغاصب .

إن فى هذه القاعة الآن ، وفى صدر صفوفها شركاء لنا فى تلك الحقبة المؤلمة من تاريخ الجهاد ، وشهودا عدولا عليها .

مرة أخرى .. لاياسادة . لن يكون هذا ، ولن نسمح للمجرمين فى حق وطنهم ومواطنيهم أن يجدوا مكانا فى صفوفنا ، لتظل بريئة من دنس الخيانة وجرمها . والسلام عليكم .

السيد المهندس أحمد كامل البدرى — إننى أرى أن الحديث عن موضوع النقابات قد خرج بنا عن الحدود الطبيعية لمهمة هذه اللجنة ولهذا أود أن أقرر بعض الحقائق . فقد سمعت من السادة المتكلمين يذكرون كلمتى العمال والفلاحين ، وأرى أن نرجع إلى مجتمعنا الإشتراكى فمفهوم العمال فيه يختلف كثيرا عنه فى المجتمع الرأسمالى فكلنا عمال وكلنا عاملون فى بناء المجتمع الإشتراكى .

والناحية الثانية أنه ليس من خلق المجتمع الاشتراكى أن تتنكر فئة فيه لجهود

فئة أخرى ، وليس هناك انـكار من أى فرد فينا لجهود العمال ونقابات العمال وهذه حقيقة واقعة .

وأخيرا لابد أن نذكر دائما أن الخلق الإشتراكى يمنع من أن نتنابذ وأن نتفاخر فـكلنا عاملون والعمل فرض واجب على كل منا ، ولـكل منا نتيجة عمله وجزاء مجهوده ، وأرجو أن يكون مفهوما للخلق الإشتراكى هو ألا نتنابذ وألا نتفاخر . وشكرا .

الدكتور حكمت أبو زيد — إننا اليوم فى الجلسة الثالثة عشرة من جلسات اللجنة التحضيرية ، وقد انتظرت طويلا آملة أن يثير أحد السادة الأعضاء مسألة فئة لا يمثلها أحد هنا ، فالمهندسون والأطباء والطلبة والمحامون وربات البيوت لهم من يمثلهم ولهم من يتكلم عن مشاكلهم ، ولكن هذه الفئة لم تمثل ولم يتكلم عنها أحد حتى الآن ، وقد لا يملك أحد أفرادها مذياعا يستمع به إلى مناقشاتنا ، وهى الفئة التى يوجد بين صفوفها مثل من أشار إليه السيد مصطفى البرادعى حين قال إن الرشوة منتشرة فى صفوفها ، وأن أحد افرادها ارتـكب جريمة رشوة بسبب جنيه واحد لأنه رب اسرة تتكون من سبعة افراد إنها فئة صغار الموظفين الذين تتراوح مرتباتهم بين سبعة جنيهات وخمسة عشر جنيها ، ويعول كل منهم أسرة كبيرة يتراوح عدد أطفالها بين خمسة وسبعة من الأطفال ، يكافح من أجلهم ويرغب فى أن تشملهم الدولة برعايتها ، وهذه الفئة ليس لها نقابة أو رابطة ترعى مصالحها وتدافع عنها ، وهى تقاسى شظف العيش فعلا رغم أن أفرادها يعملون بهمة وبجهد جهيد حتى يستطيعوا أن يقوموا بتربية ابنائهم ليجعلوا منهم مواطنين صالحين ، هذه الطبقة الـكادحة المـكافحة التى يجب على كل فرد منها أن يظهر بمظهر لائق مع أنه قد لا يجد قوت يومه وإننى أرجو عند مناقشة الميثاق الوطنى ان تمثل هذه الفئة كما يمثل الفلاحون والعمال وشـكرا .

الدكتور عبد الفتاح اسماعيل : اود ان اوضح ما قاله السيد الزميل محمد العقبلى من أن السيد رئيس الجمهورية قال إن ثورتنا ثورة عمال وثورة فلاحين ، وإننى لا أذكر ان السيد الرئيس قال ذلك ، لأن ثورتنا ثورة شعب ، تستهدف أول ما تستهدف أن

تخدم تلك الفئة التى ظلمت فى الماضى ظلما كبيرا ، وهى فئة العمال والفلاحين وشكرا

السيد محمود عبد الخالق : هدفت الثورة إلى ضم التشكيلات النقابية والروابط الحكومية والعمال فى المهن الأخرى التى لاتنضوى تحت لواء هذه التشكيلات فى روابط قومية للعمل والعمال بالأقسام والمناطق والمحافظات لخلق روح التعاون والألفة والترابط بين هذه الفئات المختلفة فى دائرة القسم او المنطقة او المحافظة . ثم العمل على رفع المستوى الثقافى والاجتماعى والصحى للعمال مع الاهتمام بالتوجيه القومى لخلق جيل مؤمن قوى يدين بالمبادىء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

ويقع على الطبقة العاملة العبء الأكبر فى المحافظة على المكاسب التى حققتها الثورة من بدء قيامها إلى القرارات التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ وحققت للعمال حياة كريمة وعدالة اجتماعية حقة .

فقيل مثلا عن الجمعيات التعاونية الزراعية إن الاستغلال يتمثل فى بعض مجالس إدارتها .

أما عن النقابات فكان هناك أكثر من تساؤل عن دورها فى مجتمعنا الجديد .

نقابة المهن الزراعية — وأنا عضو فيها منذ إنشائها — لم ألمس أى خدمة عامة أدتها ، وما أذكره . أنها نظمت مرة رحلة نيلية وأغرقت بعض الأعضاء . كما انشأت اخيرا جمعيه تعاونية اختلست اموالها قبل انقضاء عام على إنشائها .

نقابة الأطباء ، تحدثت فى صدر حديثى عن انتفاضتها الثورية لتناهض الإشتراكية .

النقابات العمالية ، نشاطها الذى درجت عليه : إما وطنية تغلب عليها الحزبية ، ولم يبق هناك أحزاب ، وإما استخلاص حقوق أعضائها عندما كان هناك فريقان يتصارعان — فريق يمثل العمال وفريق يمثل صاحب العمل .

وبحكم التنظيم الاشتراكى أصبحوا جميعا فريقا واحدا من العمال — مسئولين عن مصالح أنفسهم وصالح الإنتاج .

علاوة على ذلك فنحن بصدد بحث تنظيم عام موحد يشمل جميع أفراد الشعب .

من هذه المقدمة أريد أن أستخلص رأيي في الشق الثاني من موضوع البحث وهو يتلخص في :

أولا — توزيع نسب التمثيل وتكون كالآتي .

١ — تمثيل القطاعات الرئيسية الأربعة للقوى . وهي الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، الخدمات ، بأعداد متساوية بصرف النظر عن عدد أفراد كل قطاع . وأقترح لكل منها ٢٢,٥٪

٢ — يوزع العدد الذي يخص كل قطاع رئيسي على المحافظات بنسبة عدد أفراده في كل محافظة وبحد أدنى ٢,٥٪ من المجموع .

٣ — يوزع العدد الذي يخص كل محافظة على الفئات التي يتكون منها كل قطاع رئيسي توزيعا متساويا بصرف النظر عن عدد أعضاء كل فئة .

٤ — تخصيص الـ ١٠٪ الباقية لتمثيل الفئات الأخرى التي لاتدخل ضمن القطاعات الرئيسية الاربعة — والجامعات والمعاهد العليا وربات البيوت .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن القطاعات المختلفة بطبيعتها متداخلة بالنسبة لمصالحها الاشتراكية ، وأن التمثيل للمصالح المختلفة سيتعدد بصورة مباشرة وغير مباشرة . فكل صاحب مهنة له أن يعترف بفضلها وحقها ، وأبناء يحرص على تأمين مستقبل حياتهم ، وأب أو أخ يمتهن مهنة أخرى يحس باحساسه ، وزوجة لا يستطيع التخلي عن حقوقها .

وقبل كل ذلك وطن عزيز ومصلحة عليا تسمو وتعلو فوق كل اعتبار .

أما عن طريقة التمثيل لجلال المهمة وخطورتها والصورة الحقيقية للمجتمع التي حاولت تبيانها تملي على أن افضل الاختيار طريقا لتشكيل هذا المؤتمر . فقد آن الأوان لأن نهتم بالجوهر لا بالمظهر ، اما إذا لم يجد رأيي قبولا واجتمعت الكلمة على الانتخاب — وهو ما لا ارجوه — فلا اقل من ان يكون التشكيل بالأختيار ممن تسفر عنهم انتخابات مقيدة بشروط على مستوى المحافظات .

وفقكم الله لما فيه الصواب ، وسدد خطاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الأمين العام : عدد طالبي التعقيب سبعة ، فتنظيما للوقت هل توافقون على أرجاء إعطاء الكلمة للتعقيب إلى نهاية الجلسة ؟

السيد محمد حامد محمود — بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

فى كلمتى لن أطيل سرد تاريخ كتبناه بالدم والدموع ، بالعرق والجهاد ، بالتضحية والفداء ، لأن الوقت لا يتسع لذلك ومن وحى ماضينا ، وفكر حاضرنا يمكننا أن نقسم مهمتنا إلى فرعى بحث :

(الأول) ما هى القوى الشعبية .

(الثانى) كيفية تمثيلها .

أما عن الفرع الأول : فيرتبط الكلام فيه بالكلام عن العزل والفرز ، لأنه بتحديد أعداء الشعب ، يمكن بمفهوم المخالفة ، أن نعرف من هو الشعب .

ولكن نظراً لأن عملية الفرز والعزل تحتاج لأجهزة خاصة لها خبرة ودراية فى ذلك . وهى غير متوافرة فى لجنتنا ، فإنا أقترح أن نترك هذه العملية لأجهزة الدولة المختصة مع تحميلها أمانة البحث والتدقيق لأن إدانة برىء واحد أشد عند الله من تبرئة ألف مخطىء ، وليكن معلوما أن هناك فئة طغت مطامعهم على مدامعهم وأوجاع مواطنيهم ، فتنكروا لأهدافهم ومبادئهم ، وهم من نوه عنهم سيادة الرئيس بمن استوردوا الفحم والشاى ، هؤلاء أشد خطراً على المجتمع لأنهم أفسدوا فيه رغم وضوح الطريق .

بعد عزل هؤلاء جميعاً يبقى الشعب سليما معافى ، ولكن هل نحن نريد فى مؤتمرنا القادم تمثيل طوائف الشعب . كلا إنا نريد تمثيل قوى الشعب .

وشعارنا أن لا حزبيـــة ولا طائفية . وعلى ذلك فقوى الشعب هى العاملة المنتجة .

قلنا إن التحرر السياسى لا وجود له بغير تحرر اقتصادى اجتماعى مفهوم ، ذلك أن الثورة الاقتصادية الاجتماعية لا بد أن تسير مع الثورة السياسية .

ونحن فى تخطيطنا الاقتصادى قسمنا مجال النشاط إلى أربعة فروع الزراعة — الصناعة — التجارة — الخدمات — وعلى ذلك يجب أن نسير فى ذات الطريق عند وضع مخططنا السياسى ، دون نظر إلى التنظيمات القائمة من نقابات حرفية أو مهنية .

وهنا يجب أن نتساءل : هل هذه النقابات بنوعيها تصلح مع منطق العصر والتطور؟ الجواب لا .

فالنقابات العمالية كما سبق القول قامت لتستخلص حقوق العمال من بين أنياب أصحاب الأعمال وهو الأمر الذى لا وجود له الآن بعد التأميم :

وبعد تمثيل العمال بعضوين فى مجالس الإدارات ، وإذا قلنا إن دورها الآن هو نشر الوعى الاشتراكى حتى لا ينقلب بعض العمال إلى أصحاب أعمال يسخرون عمالا آخرين . فلجان نشر الوعى القومى الاشتراكى أقدر على ذلك لما فيها من إخصائيين فنيين فى هذا المجال .

أما النقابات المهنية : فالأمر فيها أعجب فهى أشبه بالنظام الحرفى فى العصور الوسطى بأوروبا . نقابة المحامين تطالب بين الفينة والفينة بإقفال الجدول أو إقفال كلية الحقوق حتى تحتكر المهنة لمن يقوم بها الآن . بل إن بعض هذه النقابات أصبحت كالأحزاب لاهم لها إلا مصالح أعضائها من بدل تفرغ إلى علاوات ودرجات . بل انقسم بعضها إلى حزبين ، عال ومتوسط ، وسمعنا بالأمس وكيل نقابة المهن الزراعية يطالب بالمساواة فى الكادر ، وأنا لا أتصور بهذه المناسبة أن أرى خريجا من زراعه متوسطة يسير فى كادر موحد ، إلى أن يصبح عميداً لكلية الزراعة بدلا من الدكتور عبد الغفار صالح مثلا ، هذا قول ممقوت ومردود ، وذات المشكلة نجدها فى النقابات الأخرى ، وليتها كانت نقابة مهنية كما قال الدكتور سليمان الطماوى ولكنها هى نقابة أفراد المهنة ولم تؤد للشعب أى عون فى حقل عملها .

لهذا أطالب بالغاء النقابات المهنية والحرفية وتذويبها فى مجالات العمل . وكل عضو فى هذه النقابات يمكنه أن يسهم فى بنائها السياسى لا عن طريق نقابة طائفية

بل فى مجال عمله . إنه بقدر ما يقدم للشعب من جهد وإنتاج سيجد الوفاء والتقدير .

أما عن الجمعيات التعاونية الزراعية . فقبل أن أطالب بتعديل نظامها أطالب بتخليص الريف من البقية الباقية من سيطرة كبار الملاك . وهذا ما ذهبنا إليه فى اجتماعنا بالأمس فى محافظة البحيرة . فلقد قررنا المطالبة بالغاء نظام المزارعة ، وطالبنا بأنه لا يجوز لأى فرد هو وأولاده القصر أكثر من خمسين فدانا يزرعها ، إن كان هو قائما بذلك فعلا الآن ، والباقى يؤجره بسهمة أمثال الضريبة بإشراف الإصلاح الزراعى ، بذلك نمنع تكتل الملكية والسيطرة فى أيدى أسر قليلة كما نحول كثيراً من الأجراء إلى مستأجرين ، وبعد تخليص الزراعة من السيطرة يمكن أن نمثل فى المؤتمر عن الزراعة الباحثين الفنيين والملاك الزراعيين والمستأجرين والأجراء . كل حسب نسبته الانتاجية وهكذا فى كل مجال من مجالات العمل فى الصناعة ، فى التجارة ، فى الخدمات .

أما عن فرع البحث الثانى : وهو كيفية ونسبة تمثيل القوى الشعبية فأرى أن تعطى :

الزراعة : ٣٣٪ الباحثون الفنيون ١٠٪ الملاك ٥٪ المستأجرون والاجراء ١٨٪ .

الصناعة : ٣٣٪ الباحثون الفنيون ١٥٪ العمال ١٨٪ .

التجارة : ١٠٪ الباحثون الفنيون ٣٪ التجار ٥٪ عمال التجارة ٢٪ .

الخدمات : ٢٤٪ الباحثون الفنيون ٢٠٪ العمال ٤٪ .

قد يقال إن بعض الفئات لم يتم حصرها بعد أو لم تحدد مواطن تجمعها . والقول عندى أن نقوم بعملية حصر واحصاء كاملة قبل الانتخاب ولو تأخر ميعاد المؤتمر قليلا . ثم تجرى الانتخابات فى كل قطاع من القطاعات الأربعة بالنسبة التى ذكرتها على أن يكون الانتخاب على مستوى المراكز أو المحافظات ، كل حسب مواطن تجمع القوى فى كل فرع .

وهنا أرى من واجبي ان انبه للفارق الكبير بين الاتحاد القومى ونظام الحكم المحلى .

فالأول إن لم يكن حزبا إلا أنه تنظيم سياسى يحتاج للقيادات ، فى كل مستوى قيادات فاهمة واعية ، مهمتها نشر الرسالة وجمع القلوب .

وهذه القيادات لا يصح أن تنتخب بل تختار وتدرب وتثقف فى مدرسة الكادر ثم تنتشر فى البلاد تتلقى التوجيه من أعلى وتنشره فى القاعدة كما هو جار فى كل التنظيمات الشعبية فى العالم من أحزاب وغيرها .

أما مطالب المواطنين واحتياجاتهم فهى عمل الإدارة المحلية وهى حكم الشعب بالشعب وللشعب وهى وحدها التى تحتاج لتجديد ثقة المحكوم بالحاكم من وقت لآخر . أما الاتحاد القومى فناشر دعوة ومؤلف قلوب يحتاج لقدرة وفهم وثقافة .

وختاماً أقول إن اشتراكيتنا أيها الاخوة ليست الاشتراك فى الفقر ولا الاستزادة فى الغنى إنما هى قناعة وتعاون . قناعة القادر وتعاونه مع الفقير لينتشله من كبوته .

فيجب على القادرين أن يضربوا المثل فى القناعة بعدم الاستزادة فى مظاهر الترف مهما كان السبب والداعى . حتى نبنى مجتمعا اشتراكيا حقا متقارب الفوارق .

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير .

السيد أحمد حيدر عزيز : السيد الأمين العام ، سيداتى سادتى :

سأقصر كلمى على ماهية القوى الشعبية نظرا لالتزامى بالوقت المحدد . إن أى تعريف للقوى الشعبية لا بد أن يصحبه التحديد ، فإذا قلت مثلا إن القوى الشعبية تتمثل فى أولئك الذين يعملون ويتحملون مسئولياتهم كاملة فى بناء المجتمع الاشتراكى فلا بد لنا من تحديد معنى القوى الشعبية على ضوء هذا التعريف وتحديد معنى الاشتراكية .

وفى اعتقادى أنه يمكن تحديد القوى الشعبية بصورتين متكاملتين . الصورة الأولى ، على ضوء المجتمع الذى نعيش فيه ، الصورة الثانية على ضوء الديمقراطية بأوسع معانيها .

والمجتمع الذى نعيش فيه له معالم ، وتحدد تلك المعالم بأبعاد ثلاثة :

أولا — بالقياس إلى المجتمعات الأخرى غير الاشتراكية .

ثانياً — بالقياس إلى المجتمعات الاشتراكية الأخرى .

ثالثاً — بالنسبة إلى واقع مجتمعنا ، ماضيه وحاضره ، آماله وأمانيه ، حاجته وكفايته . وسنتناول كلا من هذه النقط بالإيضاح المناسب .

مجتمعنا على ضوء المجتمعات الأخرى غير الاشتراكية :

تتطور المجتمعات طبقا لنظرية النشوء والارتقاء بدافع من الرغبة فى أن تتلاءم أنظمة المجتمع مع ظروفه واحتياجاته ، فنى المجتمع الزراعى تظهر الإقطاعيات الزراعية ، والمجتمع الصناعى يتميز بحكم الطبقة البورجوازية وفى المجتمع الشيوعى تكون السيادة للطبقة المعدمة أى « البروليتاريا » ومثل هذه المجتمعات تعتبر رجعية بالنسبة للمجتمع الاشتراكى ، وحكم الطبقة الواحدة سواء أكانت البروجوازية أم البروليتاريا يعتبر رجعيا بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ومعنى ذلك أن كل من يدين بعقيدة أو مبدأ يغاير مبادئنا وعقائدنا يعتبر عدوا للشعب .

على ذلك فإن القوى العاملة فى مجتمعنا تتركز فى أولئك الذين يؤمنون باشتراكيتنا دون باقى الأنظمة الاجتماعية الأخرى

مجتمعنا بالنسبة لما فى المجتمعات الاشتراكية :

لابد لنا أن نتساءل ، هل كل من يدين بالاشتراكية يعتبر من القوى العاملة فى مجتمعنا ؟

الاشتراكية من الناحية الأكاديمية لها أسس وقواعد ولكن مفهوم ذلك يختلف من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، فالاشتراكية فى روسيا مثلا تعتمد على الحزب الاشتراكى الشيوعى . وتعداده الأخير حوالى ستة ملايين نسمة ، من مجموع عدد السكان البالغ ٢٠٧ ملايين نسمة بمعنى أن هناك ٢٠٠ مليون نسمة تقريبا ليسوا أعضاء فى الحزب الاشتراكى الشيوعى .

والاشتراكية الإنجليزية التى تتمثل فى حزب العمال تعترف بالاستعمار وبالرأسمالية

المستغلة ، كما تعترف بقيام الأحزاب ، ذلك أن وضع الإنجليز فى بلد استعمارى ترك أثره وطابعه فى الشعب الانجليزى على اختلاف مبادئه ، هذه الاشتراكية تختلف عن اشتراكيتنا كما تختلف عن الاشتراكية فى روسيا — مثل تلك الاشتراكيات تعتبر بالنسبة لنا رجعية ومن يعتنقها يعتبر من أعداء الشعب .

ما هى اشتراكيتنا؟

سمعت فى هذه اللجنة من يربط بين الاشتراكية والانسانية . وفى اعتقادى أن الاشتراكية أحسن ما فى الجانب الانسانى ، فالله سبحانه وتعالى قد حبا الانسان بإمكانيات وقدرات لم تتوافر لغيره من المخلوقات ، وهذه الامكانيات وتلك القدرات يضعها الانسان إما فى خدمة المجتمع أو فى خدمة نفسه أو ضد المجتمع . والاشتراكية ترمى إلى تعبئة إمكانيات الانسان الطبيعية بل أحسن ما فى الجانب الانسانى منها . فنحن حينما نقول إن الاشتراكية هى كفاية وعدل ، هى مساواة وتكافؤ فرص وإذابة فوارق ، ثم حينما نصدر قوانين النزاهة والقضاء على الفساد الذى كان يتمثل فى الاستعمار وأذنابه والانتهازية والاستغلال ، إنما نضع مقاييس ومعايير للمثل العليا للنظام الاجتماعى ، وحين نقول إننا يجب أن نحل متناقضاتنا داخل إطار من الوحدة الوطنية فإن ذلك يعنى أن نقص من المجتمع كل ما من شأنه أن يعوق تلك الوحدة وأن نتغلب على أنفسنا فنتنأى بها عن النقائص التى تشوه تلك الوحدة من أحقاد وأثرة وأنانية وحب ذات . . ألخ .

وأن نجد أحسن ما فى جانبنا من خير لبناء هذا المجتمع من كافة نواحيه الاقتصادية والاجتماعيـــة والأخلاقية فى سبيل مجموعة الشعب وفى سبيل الأجيال القادمة .

إن اشتراكيتنا صدى عكسى لما كان عليه المجتمع فى الماضى ، فقد كان الفساد متفشيا ، واليوم نريد مجتمعا مطهرا منزها عن هذه العيوب فلا استعمار ولا استغلال ولا انتهازية ، لذلك بادرت الثورة بإصدار القوانين المحققة لهذه الأوضاع وكانت القوانين مترفقة حتى مع أولئك الذين كانوا مبعث الفساد فلم تكن هناك

عمليات بتر أو قصاص أو نسف ، وإلا فأين نحن من الثورة الفرنسية أو الثورة الفرنسية أو الثورة البلشفية التى أطاحت بالرءوس والتيجان ؟ إن أحسن مافى الجانب الانسانى هو الذى أملى ذلك السلوك الرحيم .

الاشتراكية ليست تزمتا

الاشتراكية بمفهومها لنا ليست تقشفا بل تطورا فلابأس من أن تأتى « كارفن » إلى الهيلتون لتعرض آخر ما وصل إليه فن الأزياء (ضحك) وأتعجب كيف تطالب ممثلة المرأة بحقوقها السياسية كاملة وبمساواتها بالرجل وتأبى على أترابها حقها الطبيعى فى أن تتزين .

ان مثل هذه المناسبات والمظاهرات الاستعراضية دعاية طيبة لنا ، نحن أحوج ما نكون إليها لنقضي على الدعايات الخبيثة التى ينفثها أعداؤنا ، وكذلك الشأن فيما يختص بالفنانين فلابد من أن نمنحهم الجوائز المالية لينهضوا بمستوى الإنتاج السينمائى ، فالسينما أصبحت صناعة إلى جانب كونها فنا ، والصورة أصدق تعبيرا من القلم ، لاسيما إذا لازمت الصورة الحركة .

الاشتراكية هى أن يتحمل كل فرد مسئولياته كاملة :

لاتوجد وسيلة أفضل لانطلاق الدفع الاشتراكى الثورى من أن يتحمل كل فرد فى هذا المجتمع مسئولياته كاملة . الفلاح ، العامل ، التاجر ، الشباب ، المرأة ، رجال الفكر والعلم ، وغيرهم وغيرهم ، عليهم أن يتحملوا مسئولياتهم حتى يؤدوا عملهم على أكمل وجه فى خدمة المجموع يجب أن يطالب كل منا بحقوقه وعليه أن يقوم بواجباته . إننى أقر المرأة فى طلبها القيام بنصيبها فى تحمل مسئولية المجتمع ، وأدعو كل فرد ألا يقف موقف المتفرج منه ، بل عليه أن يرفع صوته مدليا برأيه مطالبا بإصلاح المعوج مناقشا للمتناقضات حتى يجد لها الحل الصحيح ، تلك هى الديمقراطية الصحيحة ، ديمقراطية الشعور بالمسئولية ، والاعتزاز بهذه المسئولية والشعور بالسعادة للقيام بها ، شأنه فى ذلك شأن الوالد الرحيم الذى يسعد إذ يوفر

لأبنائه أسباب الترف والهناء . أما أولئك الذين لا يقومون بواجبهم ويتركون الحمل على غيرهم ، ويعيشون على هامش المجتمع أو على ما تركه لهم أباؤهم فلا مكان لهم فى مجتمعنا الاشتراكى .

اشتراكيتنا لذلك تعنى الكفاية والعدل . كان مجتمعنا غير مستوف لكفايته وحاجة أبنائه ، فموارده وخيراته محدودة ، وهى على قلتها قاصرة على القلة من الانتهازيين والاستغلاليين ، أما باقى الشعب فكان يتضور جوعا . صحيح أن ثرواته الطبيعية كثيرة ولله الحمد ولكنها لم تستثمر بعد ، فإلى قيام الثورة كانت الأراضى الزراعية ٥,٥ مليون فدان وكان المستثمر فى القطاع الصناعى مليونى جنيه ومتوسط دخل الفرد فى السنة ٣٦ جنيها فى سنة ١٩٥٢ وكان عدد السكان يزيد بنسبة تتراوح بين ٦٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف نسمة فى السنة فكان من الطبيعى أن يئن الشعب من الحرمان ولم يكن هناك مفر من تغيير الأوضاع حتى يتمكن كل مواطن من ان يعيش عيشة كريمة ، ولم يكن الاصلاح مجديا ، بل كان لابد من تغيير جذرى شامل يحدث انقلابا فى الأوضاع التى تعارفنا عليها ؛ وأخذت الثورة تسلك الطريقين الاثنين لتحقيق العدالة .

أولا : استثمار موارد البلاد وخيراتها والتوسع فى الإنتاج ورفع حد الكفاية .

ثانيا : أن تتكافأ الفرص فلا تحظى فئة بالخيرات دون باقى المواطنين .

لقد زاد بالفعل الدخل القومى اليوم فأصبح متوسطه للفرد ٥١ جنيها تقريبا فى السنة ولكنه ما زال دون الدخول الأخرى فى بلاد العالم ذات المستوى للمعيشى المرتفع . فالدخل القومى فى فرنسا ٢٤٠ جنيها للفرد أى ستة أمثال الدخل القومى للفرد عندنا ، وفى انجلترا ٢٨٤ جنيها أى سبعة أمثال متوسط الدخل للفرد عندنا ، وفى سويسرا ٣٩٠ جنيها أى عشرة أمثاله عندنا ، وفى أمريكا ٧٩٩ جنيها أى عشرين

ضعفا لدخل الفرد عندنا وذلك على أساس إحصاءات سنة ١٩٥٥ فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ما زالت فيهما رواسب رأسمالية فإن مواردها تسمح لها بذلك وباقى أفراد الشعب يعيشون عيشة كريمة . ومع ذلك فقد بدأتا تجنحان ناحية الاشتراكية بفرض ضرائب كبيرة بعد أن زادت أعباء الولايات المتحدة الأمريكية ، وسلخ من انجلترا معظم مستعمراتها .

يتضح لنا من ذلك أن البلاد الرأسمالية ذات الموارد الضخمة اتجهت إلى سلوك طريق الاشتراكية .

ولكن ما هو مدلول إشتراكيتنا ؟

إنها تتمثل فى الديمقراطية بأوسع معانيها وقد قال السيد الرئيس إن مزيدا من الاشتراكية يعنى مزيدا من الديمقراطية ، والديمقراطية بمعناها الأكاديمى هى سيادة الشعب فى الحكم . ومفهوم ذلك يختلف باختلاف المجتمعات ، ففى المجتمع الرأسمالى تكون السيادة الفعلية لأصحاب المال ، وفى مجتمع بورجوازى أو بروليتارى تكون السيادة للطبقة الواحدة سواء أكانت البورجوازية أو البروليتارية دون غيرها . أما فى مجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى فإن الشعب كله هو صاحب السلطة ، لاحزبية ولا طائفية ولا طبقات . وقد عبر السيد الرئيس عن ذلك بعبارة مفيدة سبق ذكرها هنا وهى أن نحل متناقضاتنا داخل إطار من الوحدة الوطنية .

إذن فإن اشتراكيتنا تتمثل فى الديمقراطية بأوسع معانيها ، تلك الديمقراطية التى تشبه ديمقراطية الإغريق والرومان فى أوائل دولتيهما ، حين كان الشعب كله يجتمع فى صعيد واحد للتداول فى شئون بلاده ، وعلى ذلك فالديمقراطية تعنى توسعا فى القاعدة الشعبية ، ومزيدا منها يعنى مزيدا من هذا التوسع .

ويتم التوسع فى القاعدة الشعبية بالطرق الثلاثة الآتية :

١ — بإثارة الوعى الاشتراكى عن طريق الإرشاد والتوجيه .

٢ — تأدية الخدمات ، ذلك أن الخدمات ربط مابين القيادة والقاعدة .

٣ — تجميع فئات الشعب فى منظمات يضم كل منها الأفراد الذين ينتمون إليها وإلى القطاع الذى يضمها . فلكل قطاع مشاكله التي يعرفها ويلمسها ، وبيده وحده مفتاح حلها ، وعلينا أن نمكنه من ذلك ، تلك هى الوسيلة التى تكفل الحل الصحيح لتناقضاتنا ، أعنى بها اللامركزية أو الإدارة المحلية ، فالعمال مثلا لهم مشاكلهم التى يضعون لها الحلول عن طريق نقاباتهم ، ورجال الصناعة كذلك لهم مشاكلهم الخاصة التى يبحثونها فى نطاق اتحادهم ، وعن طريق الجمع بين طرفى النزاع فى منظمة كالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، توضع الحلول السليمة بعد سماع الأصوات المعارضة وبذلك تتحقق الديمقراطية بأوسع معانيها ، وهذا النظام يمكن تطبيقه على القطاعات الأخرى بما فى ذلك مشاكل ملاك العقارات المبنية والمستأجرين يمكن حلها عن طريق تمثيل كل فريق منها فى منظمة تجمع بينهما ويستدعى ذلك بطبيعة الحال أن يمثل كل فريق منهما فى جمعية تمثل مصالحهم ، وبذلك تتحقق لنا القوة الأصيلة للشعب وشكرا .

السيد يوسف على يوسف — بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء ، بكل فخر وإعزاز يسجل الزمن لحكومة الشعب أنها سهلت للفلاح أن يعلن عن نفسه ، وأن يسمع العالم صوته ، وسوف يحكى التاريخ على كل لسان أن الزعيم المفدى جمال عبد الناصر هو الذى رفع من شأن الفلاح وأخذ بيده ، ولا غرابة فى هذا فهو باعث نهضة الفلاح ومنصفه .

حضرات الأعضاء :

إنه لمن دواعى سعادتى أن يحظى الفلاح فى عهد الثورة بكل هذا الاهتمام وبكل هذا التكريم وهو الذى كان دائما خاضعا ذليلا لا حول له ولا قوة .

إننا الآن نعمل بكل طاقتنا مستمدين قوتنا من ثورتنا المباركة ولا مجال فى مجتمعنا لغير العاملين وإن الثورة التى قامت لتحرير الفلاح من الإقطاع لابد أن تسير فى طريقها إلى النهاية حتى يتحقق للفلاح كل ما نرجوه له من رفاهية وإصلاح .

باسم للمعذبين على ظهر الأرض ، و باسم الفلاحين الذين طردوا من أرضهم وديارهم . أتحدث إليكم لأقول إنه لا بد لهؤلاء الضعفاء من حماية ولا بد من نظام يكفل لهم لقمة العيش فى ظل حياة كريمة وعدالة اجتماعية شاملة .

وفى رأيى أن القوى الحقيقية الأصيلة التى يتمثل فيها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هى الشعب الذى حارب الاستعمار وذاق طغيان الاقطاع ، ألا وهو الفلاح ، الفلاح هو الذى حارب الاستعمار فى فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وأبناء الفلاح وأحفاده هم الذين استشهدوا ، وهم الذين خاضوا المعارك واقتحموا الصفوف وكنا نفخر باستشهادهم ، هؤلاء هم الشعب الحقيقى الأصيل .

أما أعداء الشعب فمعلوم لنا جميعاً أن الإقطاع هو ألد أعداء الشعب .

وأعداء الشعب أيضاً هم عملاء الاستعمار والرجعية وكل من سار فى ركبهم فهو عدو للشعب ، إن الاقطاع الظالم والرأسمالية المستبدة ما زالت موجودة فى القرية تتربص بالشعب ، وتتآمر على الشعب ومصالحه ، وما زالوا فى القرية يعملون فى الخفاء ضد القوانين الإشتراكية الأخيرة ، وفى رأيى أنا كمواطن عزل هؤلاء جميعاً من القيادات الشعبية ولا أكون مبالغاً إذا قلت أن يطبق عليهم القصاص عملا بقول الله عز وجل إذ يقول جلت قدرته « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله و يسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » وهذا فى نظرى أقل جزاء لهم ، والله ولى التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

السيد عبد اللطيف بلطية — الحمد لله الذى أحيانا نحن هذا الجيل هذه الفترة من التاريخ ، لنكون جيلا يشهد بداية الطريق إلى ديمقراطية حقة ، و يعيش أول اشتراكية سليمة ، فكنا بذلك جيلا على موعد مع القدر .

ولقد قدر لنا نحن كفريق من هذا الجيل ، أى نحن أعضاء هذه اللجنة أن نقف

لنحدد كتائب القافلة فى الطريق نحو الهدف وكان لزاماً علينا أمام هذه المهمة التاريخية أن نطل من نافذة عبر الماضى لنتخذ من أحداثه زاداً وعظات لنا على الطريق .

ورجع بنا — الذين تحدثوا والذين بحثوا وأفاضوا إلى الماضى باعتباره تجربة وكانت تجربة لمؤسساته الديمقراطية كاملة — ملكية فاسدة ، ورجعية معوقة ، وحزبية منهارة ، ورأسمالية مستغلة ، وإقطاع بشع لا يرحم ، واستعمار ظالم يتخذ من كل هذه المؤسسات عدته وعتاده .

وكان لزاماً علينا نحن أبناء هذا الوطن وهذا الشعب أن ننظر بين أيدينا فقد أممت المؤسسات لصالح الشعب والحمد لله ، كما أصبحت الرجعية والحزبية أثراً بعد عين ، كما أصبح رأس المال المستغل مستغلا لصالح الشعب بعد أن كان يستغل ضد الشعب ، أما الإقطاع فقد ذوى عوده وذبلت أوراقه وأصبحنا نعيش فى حياة إطارها الكفاية والعدل .

كان لا بد لنا أن نستعرض الماضى ونستعرض الحاضر حتى إذا ما سرنا على الطريق استطعنا أن نحدد الكتائب الحقيقية والقوى الأصيلة التى ستسير لتحافظ على مكاسبنا وتؤكد اشتراكيتنا وتؤمن ثورتنا ، وكان لا بد لنا أمام هذا أن ننظر من هم يا ترى الذين يجب أن يستبعدوا من مجموع الشعب ؟ .

ذهب البعض منا بهم حيث أرادوا أن يلقوا بهم فى الجحيم ، وطالب البعض منا ، بالطبيعة المتأصلة فينا ، بالرحمة . وجاء البعض ، وأنا منهم ، يطالب الوسط بين هذا وذاك . فلنأت بالذين عاونوا الاستعمار وكانوا أذناباً له ، لنأت بالذين أفسدوا حياتنا أو كانوا سبباً فى إفسادها ، ولنقل هؤلاء هم أعداء الشعب حقيقة ولا رحمة بهم على الإطلاق .

هناك فئة مستها القوانين الاشتراكية وقال البعض باعتبارها من أعداء الشعب ،

وأنا أخالفهم ولا أقول إنهم أصدقاء الشعب ، بل أقول لنطلب إلى هؤلاء أن يتريثوا قليلا ويقفوا على الطريق حتى يشاهدوا القافلة تسير ، حتى إذا طهرت نفوسهم فهم منا وإلينا ونحن جميعا أبناء هذا الوطن . وكان لا بد لى أن أطيل فى هذا إلا أن عقارب الساعة لا ترفق بى .

لنذهب سريعا لنستعرض بعض القطاعات فى هذا الشعب الذى توكل إليه اليوم مهمة هى أخطر مهمة فى تاريخ الشعوب . ذهب كثير منا إلى القرية وعاشوا فى ظلامها الدامس وتخلفها المروع وكانوا على حق فقد عشت مثلهم فى القرية هذه الحياة . ولكن الحق والانصاف يقتضياننا أن نقرر أن يد الإصلاح التى امتدت إلى أجزاء كثيرة من الريف قد خرجت به من الظلام الدامس .

فلنبحث فى الريف وفى هذه القرى باعتبارها أولى القوى التى ستسير معنا على الطريق نحو الهدف .

تحدث الكثيرون عن عمال التراحيل وعن العامل الزراعى والمستأجر باعتبار أن هؤلاء الناس عانوا ماعانوا من ظلم واستعباد ، أنا مع الذين تحدثوا فى هذا فقد عشت معهم هذه الحياة .

هناك فئة اخرى تركناها وهى من صميمنا ومن صميم اشتراكيتنا ومن اصل الجند الذين سيسيرون معنا فى كتائبنا : الفلاح الصغير الذى يملك ستة قراريط أو فدانين أو ثلاثة أفدنة إن هذا الرجل يطلب فى صراحة وشجاعة حماية هذه الملكية الصغيرة وقد يقول البعض إننا إذا عملنا ذلك فأين يكون مصير المستأجر ، فالمستأجر أولى بالرعاية من المالك الصغير ورأيى ان نترك للفلاح الصغير حريته فى ارضه لينمى موارده ، ونلزم كبار الملاك بأن يؤجروا من اراضيهم نسبة معينة وبذلك سنجد فى القرية ان عدد عمال التراحيل سيقل ، وان عدد المستأجرين سيزداد وكذلك عدد الحائزين وبذلك نؤكد الاشتراكية الحقيقية التى نسعى ونعمل لها فى وحدة اصيلة وهى القرية .

وأخرج من هذا إلى طبقة أتشرف بالانتساب إليها و يقتضينى واجب الوفاء أن أتحدث عنها ولو بالنزر اليسير فقد أولاها الكثيرون الكثير من الحديث ، ألا وهى النقابات العمالية ؛ وأؤكد لكم أنها ليست طائفية منى أن أتحدث عنها ، فقد بدأت بالعامل الزراعى والفلاح وغيره ولن أترك المرأة فى آخر حديثى .

تحدث كثيرون عن النقابات العمالية بحدوهم الأمل والرجاء لتكون هذه المؤسسات او تكون هذه الوحدات القوة الأصيلة فهى التى ذاقت مرارة الجوع والحرمان ونعسف صاحب المال وكانت هذه كلها عوامل اصلت الاشتراكية فى نفوس هذه الطبقة ، تحدثوا عنها ورجوا ان تتطور إلى مصادر إشعاع .

أود أن اطمئن جميع الذين يتحدثون إلينا فى امل وفى لهفة باعتبارنا أهم جند فى الميدان الاقتصادى ، فلا يقل العامل اهمية بالنسبة لوطنه عن ذلك الجندى الذى يحمل سيفه شاهره فى وجه العدو على الحدود . اود ان اطمئنهم واقول لهم إن هذه النقابات لم تعد شعارات ، ولافتات ، ودوراً تضاء بالكهرباء .

والذين اشفقوا على من يركبون السيارات من النقابيين أؤكد ان هذه ليست النقابية عندنا وفى نظرنا .

إن علينا واجبا نحو الوطن وهو واجبنا نحو أنفسنا وأهلينا وعلى هذا سرنا ونعمل .

لقد أصبحت نقاباتنا مزودة بالإخصائيين من خريجى الجامعات والفنيين لنخلق جيلا صالحاً يحمى الثورة و يؤكد الاشتراكية .

هذه لمحة بسيطة على النقابات العمالية ، عن هذه الفئة التى تعمل فى صمت ، وحملت عبر التاريخ راية الحرية وراية التضحية وراية الفداء حتى أصبحت مثلا يحتذى فى الوطنية مما أكد فى نفوسنا أن ما بذلوه هو محل تقدير المواطنين جميعاً .

تحدث بعض الأئمة هنا — وهم على حق — فى رسالة المرأة . . وأنا أقول لك يا سيدتى من فوق هذا المنبر إن واجب ربات البيوت هو أخطر واقدس من تمثيلهن فى المؤتمرات . إنكن المدرسة الأولى التى تتفتح عليها أعين اطفالنا وفلذات اكبادنا

وهم امانة فى أعناقكن لتخريج اجيال تحمى اشتراكيتنا ، اجيال تؤمن بديموقراطيتنا التى نسعى إليها فالمدرسة وحدها لا تكفى .

إننا نقدس لكن هذه الرسالة ، رسالة البيت ، رسالة تربية النشء وخلق الجيل الصاعد .

أرجو الا تتركن المربيات فى المنزل وحدهن يعتنين بالنشء الطاهر الذى نريد له ان ينشأ فى إطار وطنى جديد ، صاحب هدف وطنى خالد . إننا نقدس رسالة ربات البيوت . ولذلك أرجو من ربات الفكر والأدب والقلم ان يتجهن جميعاً إلى البيت فإن واجبهن هناك خطير ورسالتهن مقدسة لأنهن سيربين لنا جيش الغد الذى سوف يحمل رسالة الوطن وآماله .

وارجو الله ان يوفقهن و يوفقنا جميعاً . والسلام .

السيد أحمد عصمت العزيزى : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : عندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت عن أهدافها الستة ، كانت بذلك تهدف إلى شيئين هامين هما : الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ، ولم تكن هذه المبادىء الستة إلا مراحل أو وسائل للوصول إلى الهدفين الأساسيين وهما الحرية والعدل . فالقضاء على الاستعمار كهدف يعتبر مرحلة من مراحل الثورة ووسيلة لتحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية . وهذا أمر منطقى وطبيعى إذ أن الاستعمار هو الاستغلال فى أبشع صوره وهو الاستبداد والتحكم فى أسوأ حالاته . والقضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال كهدف يعتبر أيضاً مرحلة أخرى و يعتبر أيضاً وسيلة لتحقيق الحرية والعدل . وكذلك حرب العصابات فى القنال ، وحل الأحزاب ، وإجلاء المستعمرين ، ومحاربة الأحلاف وإعلان سياسة الحياد الإيجابى ، وتأميم قناة السويس ، وطرد المعتدين سنة ١٩٥٦ ، وتكوين هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ، وقانون الإصلاح الزراعى ، وقوانين التأمينات الاجتماعية وتمصير البنوك

والشركات الأجنبية ، والتخطيط . والحرية فى حد ذاتها غاية ولكنها أيضاً وسيلة لتحقيق العدل . وكذلك العدل فى حد ذاته غاية ولكنه أيضاً وسيلة لتحقيق الحرية . والاثنان معاً يكونان أيضاً وسيلة لهدف أسمى وهو تحقيق السعادة والرفاهية التى يسعى إليها الإنسان منذ بدء الخليقة .

إذن فقد كانت ثورة سنة ١٩٥٢ ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، وإن كانت الظروف الموضوعية هى التى حددت إطار التطبيق لأى الثورتين .

ومشروعات مضاعفة الانتاج . كل هذا تم قبل قوانين يوليو سنة ١٩٦١ وكان يعتبر مجرد مراحل وخطوات فى الثورتين السياسية والاجتماعية معاً ، إن كان ماملحوظاً فيها وضوح الثورة السياسية إلا أن هذا كان المنطق الطبيعى لسير الأحداث التى كانت تحتم تركيز الضرب والثقل فى المعركة السياسية مع عدم التغاضى كلية عن الثورة الاجتماعية ولما كادت الثورة السياسية أن تحقق أهدافها ، وإنما أقول كادت ، لأن الثورة السياسية لم تنته ولن تنتهى إلا بالقضاء على الاستعمار قضاء تاماً فى جميع أنحاء العالم . أقول لما كادت الثورة السياسية تحقق أهدافها ، وجدنا أن مركز الثقل بدأ ينتقل إلى الثورة الاجتماعية ، وهذا هو مايحدث منذ صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

وعلى هذا فقد كانت الثورة السياسية مرحلة من مراحل الثورة الاجتماعية ، والذين يقولون إن مايقع الآن هو إصلاح أو تطور طبيعى وليس ثورة إنما يقعون فى خطأ كبير . فإن مايحدث الآن هو ثورة . والقوانين والتأميمات والتمصير كلها ثورة ، ثورة بكل مافيها من عمق وسرعة .

وعمقها فى إجراءاتها التى تواجه جذريا المشكلة الأساسية وهى الاستبداد والاستغلال ، وسرعتها فى كونها وثبة وطفرة نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية التى تسعى إليها ، والأمر بعد ذلك لم يعد محتاجاً لكثير من القوانين بقدر ماهو

محتاج للتنظيم والعمل ، وهو ما نحاول أن نقوم به الآن مبتدئين من هنا فى اللجنة التحضيرية ومنتهين إلى التشكيل الكامل الصحيح لتنظيماتنا الشعبية والإصلاح الثورى الشامل لأجهزتنا وقوانا .

إن هذه الإجراءات تعتبر تأميناً لثورتنا وتقوية لخطوط دفاعنا . ومع ذلك فإن هذه الإجراءات تتم بطريقة سلمية وليس بالدم كما يفعل الاستعمار وأعوانه من الرجعيين . فإجراء الحراسة إجراء ثورى وقائى يقضى على مراكز إمدادات أعداء الثورة ومخازن تموينهم بالأسلحة القوية فى المعركة وهى المال والسلطة . ومع ذلك ألا نضمن لهم مستوى كريماً من المعيشة ؟

وإجراء العزل إجراء ثورى وقائى لإبعاد أعداء الشعب عن خطوط دفاعنا ومراكز تجمعنا وانطلاقنا . ومع ذلك فإنى أعتبر هذه الإجراءات رحمة وشفقة بأعداء الشعب . نعم أيها الزملاء إنها رحمة بهم حتى لايفرض حق الدفاع الشرعى ضد مجنون أو أحمق منهم أن نعزله تماماً وبدون حراسة عن الحياة . ثم من هم أعداء الشعب ؟ أنا شخصياً أحددهم بالرجعيين من أعداء الاشتراكية ممثلين فى :

١ — الإقطاع الزراعى والمهنى وذيولهما .

٢ — الرأسمالية المستغلة وسماسرتها .

٣ — الانتهازيين .

٤ — البيروقراطيين من رؤساء الأجهزة الحكومية ذوى العقلية الرجعية .

ولتحديدهم بطريقة عملية أقول إنهم .

أولا : جميع من فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا لدواعى الأمن .

ثانياً : كل من طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية .

ثالثاً : كبار المهنيين الذين كانت لهم صلات مريبة بالشركات والمؤسسات .

رابعاً : أعضاء مجالس النقابات القدامى الذين كانت لهم صلات حزبية ثابتة .

خامساً : أعضاء مجالس النواب والشيوخ السابقون وكل من كان يتولى مركزاً قيادياً فى الأحزاب السابقة .

سادساً : كل الموظفين والعمد والمشايخ الذين يثبت أنهم كان لهم دور فعال فى الفساد الذى كان سائداً فى العهود السابقة أو فى الحاضر .

وهنا أرى أن نستثنى من كل ماسبق من يثبت بصورة قاطعة لاتدع مجالا للشك أنه ثورى وذو عقيدة اشتراكية بالإضافة إلى كفاءته و إخلاصه و إيمانه .

و يتبقى بعد ذلك القوى الشعبية الحقيقية الأصيلة التى نريد تمثيلها و إنى أحددها بالآتى :

أولا : العمال بجميع فئاتهم سواء كانوا صناعيين أو زراعيين أو تجاريين أو عمال خدمات .

ثانياً : أصحاب العمل صناعيين كانوا أو زراعيين أو تجاريين أو أصحاب خدمات .

ثالثاً : المهنيين من محامين وأطباء ومهندسين ومحاسبين وفنانين إلى آخره .

رابعاً : موظفى الحكومة

خامساً : الطلبة .

سادساً : قوة العمل النسائية .

وعند تمثيل هذه القوى يجب أن نراعى النقط الثلاث التالية بحسب ترتيبها :

أولا : مدى فاعلية هذه القوى وتأثيرها الثورى فى الفترة القادمة .

ثانياً : النسبة العددية لهذه القوى .

ثالثاً : قوة الانتاج لها .

ثم يجيء بعد ذلك السؤال المهم وهو كيف تمثل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ؟

أولا — أرى أن نجعل من انتخابات هذا المؤتمر مرحلة من مراحل تكوين تنظيمنا الشعبي فلا ينتهى المؤتمر بانتهاء مهمته بل يبقى بعد ذلك ممثلا بعضو بين فى تنظيمنا الشعبي كما سأشرح فيما بعد .

ثانياً — تجمع القوى الشعبية فى اتحادات عامة على مستوى الجمهورية — تجمع بين الفئات المتجانسة ، كل مجموعة منها فى اتحاد على أن يتم ذلك بعيداً عن النقابة أو المصنع أو المصلحة الحكومية ، بل نجعل من القرية فى بعض الاتحادات ، والمدينة فى البعض الآخر ، والمحافظة فى البعض الأخير ، نجعل منها بداية تكوين اتحاد فرعى نصعد منه رأسياً إلى الاتحاد العام الممثل له و إنى أقترح الاتحادات العامة التالية :

١ — اتحاد عام لقوة العمل الصناعية ، و يضم العمال وأصحاب العمل .

٢ — اتحاد عام لقوة العمل الزراعية ، و يضم العمال وأصحاب العمل .

٣ — اتحاد عام لقوة العمل التجارية ، و يضم العمال وأصحاب العمل .

٤ — اتحاد عام لقوة العمل فى قطاع الخدمات ، و يضم العمال وأصحاب العمل .

على أن يراعى فى هذه الاتحادات الأربعة السابقة عمل نسبة لكل من العمال وأصحاب العمل حتى لاتطغى فئة منها على الأخرى نتيجة كثرتها العددية .

٥ — اتحاد عام لموظفى الحكومة .

وهنا أجدنى مضطراً لأن أفرق بين كبار الموظفين وصغارهم وعمال الحكومة فى نقطة واحدة ، وهى أن نحدد لكل منهم نسبة معينة حتى لاتطغى فئة على فئة أخرى أيضاً .

٦ — اتحاد عام للمهنيين جميعاً

وإنى لا أرى مايدعو إلى تحديد نسبة لهذا الاتحاد ، إذ أن لأفراده من الوعى ما سيمكنهم من تمثيلهم تمثيلا نسبياً صحيحاً

٧ — اتحاد عام للطلبة .

٨ — اتحاد عام لقوة العمل النسائية .

ثالثاً — يكون تمثيل القوى الشعبية فى هذه الاتحادات عن طريق الانتخاب المباشر الحر ، كل فئة على حدة ، متخذين القرية أو المدينة أو المحافظة وحدة للانتخاب . ففى اتحاد قوة العمل الزراعى مثلا أرى أن نبدأ باتحاد فرعى بالقرية . وفى اتحاد قوة العمل الصناعية أرى أن نبدأ باتحاد فرعى فى المدينة أو الحى . وفى اتحاد المهنيين أرى أن نبدأ باتحاد فرعى فى المحافظة رأساً ، أو فى المدينة إن احتاج الأمر .

وسنقوم بفتح باب القيد فى الوحدة الانتخابية لكل اتحاد على حدة ، وبعد أن ينتهى القيد نفتح باب الترشيح لانتخاب العدد المطلوب أو المقرر لهذه الفئة .

رابعاً : بعد تكوين الاتحادات العامة والاتحادات الفرعية ، ينشأ لها مكاتب تنفيذيه فى الجمهورية والمحافظة إلى القرية .

خامساً : يختار مستقبلا مندوبون عن هذه المكاتب لتمثيلها فى التنظيم الشعبى كل فى مستواه .

وبذلك نكون قد حققنا :

١ — ربط النقابات والروابط المهنية المتجانسة مع بعضها البعض حتى يمكن أن تتفاعل العقليات والأفكار المختلفة مع بعضها فى سبيل صالح المجموع ولا من وجهة نظر مصلحة فئة واحدة .

٢ — ربط هذه النقابات والروابط بالتنظيم الشعبى ربطاً حقيقياً يجعل هذه القوى تنصهر مع بعضها فى بوتقة واحدة مع الاتحاد القومى .

٣ — التمثيل الحقيقى لهذه القوى من حيث أن النقابات الحالية لاتمثل فى أحسن

حالاتها أكثر من خمسين فى المائة من قواها الحقيقية .

٤ — إيجاد دوافع قوية لخوض معركة حقيقية لانتخابات المؤتمر الوطنى .

٥ — تطوير مفهوم الروابط والنقابات مع الثورة الاشتراكية ، وعلاج مشاكلها علاجاً جذرياً على مستوى النظرة الجماعية لصالح المجموع .

٦ — خلق الخلايا ومراكز الإشعاع الثورى فى هذه القوى .

٧ — توسيع القيادة والقاعدة فى جميع المستويات .

٨ — التوفيق بين نظامى الانتخاب المباشر والنسبى للاستفادة بمزاياهما مجتمعين ، فتكون اللجان التأسيسية بعد ذلك والمؤتمر العام للاتحاد القوى معبرين أصدق تعبير عن هذه القوى الاشتراكية . وهنا قد يتساءل البعض ألا يستغرق هذا وقتاً لايسمح بعقد المؤتمر فى ميعاده ؟ . وأنا بدورى أتساءل هل هناك حكمة ظاهرة فى عقد المؤتمر فى ميعاده المقرر ؟ وهل هذه الحكمة تساوى أننا ونحن نقوم بوضع أسس تنظيمات الثورة الاشتراكية فى التطبيق ، هل ونحن نقوم بهذه المهمة التاريخية الكبيرة ، تلهينا السرعة فنقع فى كثير من الأخطاء ؟ .

أعتقد أيها الزملاء أننا يجب أن نكون متمهلين ومفكرين ومتأنين ونحن نقوم بتنظيم قوانا الشعبية تنظيما جوهرياً سينعكس انعكاسا فاعلياً ومباشراً على مجتمعنا خلال الفترة الحاسمة القادمة .

السادة الزملاء : إننا إذا وضعنا القواعد المنظمة والدراسات اللازمة لإعداد قادة سياسيين ودعاة للثورة والعقيدة وقادة إداريين فى جميع القطاعات بطريقة علمية مدروسة ، وإذا وضعنا القواعد المنظمة والسجلات اللازمة لاكتشاف هذه القيادات ورعايتها فى جميع المجالات ثم دفعها إلى العمل ، وإذا وضعنا القواعد المنظمة لثورة فكرية شاملة فى جميع القطاعات ومحو الأمية بنوعيها مشركين أساتذة الجامعات ورجال الفكر والأدب والفن فى القرية والحى والمصنع .

وإذا دعمنا المحافظات والمراكز والقوى بأجهزة الإعلام مطعمة بالقيادات الثورية الواعية وبرامج التعليم والمعلمين . وإذا وضعنا السلوك الاشتراكى الصحيح موضع التطبيق فى القيادات الإدارية والسياسية . وإذا وضعنا القواعد والتنظيمات للقضاء على مظاهر البيروقراطية والفساد فى الأداة الحكومية وفى الشركات . وإذا وضعنا القواعد والتنظيمات لتكوين جهاز رقابة إدارى يتبع المركز الرئيسى للاتحاد القومى وله فروع بالمحافظات بحيث يمثل رقابة الشعب على الأداة الحكومية والشركات ، كما قال السيد الرئيس ، ويعمل به ثوار متفرغون وإذا وضعنا القواعد والتنظيمات التى تكفل سرعة تحقيق شكاوى الشعب ورفع الظلم عنه بطريقة جدية وفعالة .

وإذا أخذنا بالشدة اللازمة كل من تسول له نفسه فى الأداة الحكومية والتنظيم الشعبى أن يهمل أو يعوق أو ينتهز بحيث نضع لكل ذلك الجزاءات الرادعة ووسائل تطبيقها بطريقة أمينة شريفة.

أقول إننا إذا فعلنا كل ذلك فإننا نكون قد وضعنا أسس التنظيم الثورى الحقيقى الجدير بحمل مسئولية الثورة الاشتراكية فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا المجيدة والجدير بأن يكون له حق السلطة العليا والسيادة العليا تحقيقاً لسيادة الشعب وسلطة الشعب والله ولى التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان — لى ملاحظة تنظيمية متعلقة بتحديد وقت الكلام بربع ساعة والواقع أننا عند ما حددنا وقت الكلام بربع ساعة . إنما كان ذلك لضيق الوقت ولكنى أود أن أقول إن الملايين من المواطنين يستمعون إلى أحاديثنا فى هذه القاعة ، ويعتبرون أن تحديد الوقت بربع ساعة بمثابة عقوبة لهم ، إذ أنهم يرون أنه قد أتيحت لهم الفرصة للإحاطة بجوانب المرحلة الخطيرة التى تمر بها

البلاد ولا أقول هذا بغرض زيادة الوقت المحدد للكلام ، لأنى أعلم أن الوقت المحدد لإنهاء مهمة اللجنة لا يتسع للإفاضة فى الـكلام .

إن كلمتى هذه يشاركنى فيها الشعب فعلا ، وإنى أريد بها تبيان جميع جوانب المشكلة .

وإنى أرى أن يضع السادة المتحدثون تحت نظرهم ما يتضمنه جدول أعمال جلسات اللجنة ، فيركزوا كلامهم فى النقطتين الواردتين به :

فالنقطة الأولى : خاصة بماهية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب ، التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

والنقطة الثانية هى : كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

وهاتان النقطتان هما السؤالان الاجباريان اللذان يجب أن يجيب عليهما كل من يتحدث هنا .

وهناك سؤال اختيارى ، وأرجو المعذرة إذا تـكلمت بهذه الطريقة ، إذ يغلب على طابع الأستاذ ، هذا السؤال خاص بالعزل .

والوقع أننا قد تعرضنا لموضوع العزل كثيراً ، إلا أننا لم نصل إلى جوهر العزل ذاته ، فقد تـكلم أغلب الأعضاء فى وجوب العزل ، وفى تصورى أننا متفقون على أن يكون هناك عزل ، وأن يكون هناك عدل فى العزل ، وإنى أرجو ممن يتعرض لموضوع العزل أن يبين لنا صور العزل فالعزل قد يكون لمجرد الحرمان من حق الانتخاب ، أو الحرمان من عضوية المؤسسات ، أو من حق الترشيح لعضوية البرلمان ، أو الحرمان من حق إبداء الرأى فى الصحف ، أما الشبهات التى قد تصل إلى حد الجريمة فهى مما لا نتعرض له هنا ، لأن من يرتـكب جريمة يعتبر محروما بحكم القانون ، إن ما يجب أن نعرض له هنا أولا : العزل ، وثانيا : لـكى يكون العزل عادلا ، ما هى الضمانات التى يجب توافرها ؟ هل هى المراجعة القانونية ، أو السياسية ، أو القضائية ؟ .

هذه هى الأسئلة الثلاثة التى أرجو أن أضعها أمام السادة الأعضاء .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن — لقد تكلم الزميل السيد عصمت العزيزى عن موضوع الاتحادات ، وعن تشكيل قطاعات الشعب فى اتحادات . ففى قطاع الزراعة اقترح تجميع الزراع والملاك فى اتحاد واحد ، وفى قطاع المهن اقترح تجميع العامل وصاحب العمل فى اتحاد واحد وهكذا يكون الحال بالنسبة لبقية القطاعات .

ويبدو لى أن ما يقترحه السيد العضو قد يكون خيالياً إلى حد بعيد ، لأنه لكى يبقى الاتحاد قائماً ويكتب له النجاح لا بد أن تتشابه مصلحة أعضائه مع بعضهم بعضاً .

ولا أظن أن مصلحة أرباب الأعمال تتفق مع مصلحة العمال ، لذلك فإنى لا أتصور وجود مثل هذه الاتحادات التى يقترحها السيد العضو .

وهناك عدة اتحادات ، فالجمعيات التعاونية مثلا لها اتحاد عام ، ونقابات العمال لها أيضاً اتحاد عام ، وهذا علاوة على الاتحاد العام المهنى ، وهلم جرا .

أعود فأقول إننى لا أتصور وجود اتحاد يجمع بين طائفتين تتناقض مصالحهما . وبفرض وجود مثل هذا الاتحاد ، فإنه لا يمكن أن يبقى طويلا .

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة فى يوم السبت ٨ رجب سنة ١٣٨١ الموافق ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد يواقيم غبريال : ما هى الاشتراكية التى نعنيها ؟ . الاشتراكية التى أرست الثورة قواعدها ثابتة مكينة ، هى نظام اقتصادى سياسى يحقق للمجتمع حياة أفضل ، وإن شئنا الإيجاز فهى التحرر من الاستعمار والإقطاع ، وسيطرة رأس المال ، والرجعية والاشتراكية أحد أهداف الثورة ، ومرحلة من مرحلتين أصليتين ، إحداهما التحرر السياسى ، والثانية التحرر الاقتصادى والاجتماعى .

إن نقطة الانطلاق فى الاشتراكية ، هى أهمية المسائل الاجتماعية والإيمان بأن الناس يجب أن يقوموا بضرب من العمل الجماعى أو التشاركى لمعالجتها ، إن الاشتراكية تقوم على أساس من التآزر بدلا من التنافس ، وعلى التخطيط بدلا مما يدعونه بحرية العمل .

والاشتراكية تطالب الناس بسلوك تعاونى يمحو مبادىء الأنانية وآثارها المنطوية على شقاء لإنسان بضروب المظالم وألوان الشقاء .

المرحلة السياسية : لقد اعترض سبيلنا الثورى فى المرحلة السياسية وضع سياسى معقد متشابك عجيب ، كان أسسه قيام سلطة محتلة تملك الأمر والنهى وتحكم تارة حكما سافرا وتارة أخرى مستترة ونظام ملكى فاسد ، على رأسه ملك ماجن مستسلم للشهوات ، ومنصرف لإشباع رغباته ولكنز الأموال الطائلة وتهريبها إلى الخارج ، ثم يقوم النظام على وزارة مسئولة فى ظاهر الأمر أمام برلمان حزبى يساند

الوزارة مهما كانت على الباطل ، يدعم الوزارة حزب يعتمد على الإقطاع وعلى أصحاب رءوس الأموال ، وهؤلاء وأولئك متضامنون فى جر المنافع واستغلال النفوذ والكسب الحرام والإثراء الفردى الذى لا يعرف الحدود . إن هذا النظام المعقد الذى تتجاذبه جهات مختلفة متعارضة كان هدفا لضربات قاصمة وجهتها إليه الثورة ، فدكت صرح هذا النظام ، و بدأت بطرد الملك الفاسد وحاشيته ، ثم ألغت الأحزاب ، ووجهت أعنف ضرباتها إلى المستعمر المحتل ، فلم يلبث أن ترنح تحت ضرباتها ثم استسلم كرها ، وخرج من بلادنا بقضه وقضيضه وتم بذلك استقلالنا الحقيقى .

وقد أعادت الثورة قناة السويس إلى الوطن العزيز بتأميم شركتها فى سنة ١٩٥٦ ، وانتصرت على العدوان الثلاثى الغاشم كما هو معلوم ، و بذلك استكملت بلادنا كل مقومات الحرية والاستقلال .

لماذا آثرنا النظام الاشتراكى ؟ . لقد استبدلنا بالنظام الرأسمالى الفاسد نظاما اشتراكيا مؤسسا على التعاون والتضامن ، وذلك لأسباب كثيرة نوجزها فيما يلى :

(١) إن النظام الرأسمالى يعنى بالربح الفردى الذى يجافى مصلحة المجتمع ولا يؤمن إلا بالأثرة والأنانية .

(٢) إن وسائل الرأسمالية قائمة على المنافسة العمياء ، والاحتكار فى أبشع صوره الضارة التى تؤدى إلى التحكم فى الأسعار ، ورفع أثمان السلع والمنتجات وكافة الحاجيات ، مما يجعل حياة الكادحين وهم سواد الأمة شاقة قاسية ، فى حين ينعم بالرخاء والسعادة قلة لا يؤبه بها .

(٣) إن الرأسمالية تؤدى إلى استفحال البطالة وانتشارها ، نظرا لتحكم أرباب الأعمال من الرأسماليين فى الطبقة العاملة ، وقبولهم عدداً قليلا منهم مع سومهم خفض الأجور ، و إرهاقهم بزيادة ساعات العمل .

(٤) و بالإجمال فإن مبادىء الاشتراكية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإلى رفع مستوى المعيشة ، وإذابة الفوارق بين الطبقات وخفض الأسعار ، وتشغيل العمال الصالحين للعمل فى المجال الصناعى والزراعى والفنى وهى أمور فيها تحقيق سعادة المجتمع ورفاهية أفراده .

مصادر اشتراكيتنا

ولقد تجلت اشتراكيتنا واستكملت كل خصائصها بالقوانين الاجتماعية التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ ، وقد تضمنت خلق مجتمعنا الاقتصادى خلقا جديدا روعيت فيه أسباب العدالة الإنسانية ، وإعادة الحقوق السليبة إلى أصحابها الذين يستحقونها ، وقد حرموا منها دهرا طويلا .

إن خفض نصاب الملكية إلى مائة فدان ، وخفض الملك فى المجال الصناعى إلى عشرة آلاف جنيه ، واشراك العمال فى ربح المؤسسات والمصانع والشركات بنسبة ٢٥ ٪ ؛ وتحديد الدخل الفردى بخمسة آلاف جنيه ، ورفع الضرائب التصاعدية وتحديد ساعات العمل باثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع ، وتخفيض إيجارات المساكن بنسب عادلة إن هذه التنظيمات الثورية العظيمة فى آثارها ونتائجها النافعة لآيات بينات على الخير العميم الذى يراد بنا ، والمستقبل السعيد الذى ينتظر بلادنا العزيزة المحبوبة .

لا ريب أن اشتراكيتنا نابعة من حاجاتنا ومقتضيات ظروفنا الاجتماعية ، وليست نابعة أو مستقاة من أى مذهب من مذاهب الاشتراكية شرقا أو غربا . إن الفرق بين اشتراكيتنا و بين الاشتراكية اليسارية المتطرفة كبير واضح ، فبينما نؤمن بالملكية الفردية التى تؤدى وظيفتها الاجتماعية ، تجحد اليسارية هذه الملكية الفردية وتؤمن بالملكية الجماعية وحدها .

إن اليسارية لا تؤمن بالميراث وذلك على نقيض ما تؤمن به جمهوريتنا الاشتراكية . إن اشتراكيتنا تلجأ إلى التأميم مع دفع مقابل الثمن وفوائده إلى الأجل

الذى يستهلك فيه هذا الثمن ، فى حين أن التأميم فى الاشتراكية اليسارية يتم بغير مقابل ، كما أنه يتناول جميع وسائل الإنتاج بدون استثناء . إن الاشتراكية عندنا تهدف إلى تمليك الفلاحين ، وعند اليساريين ملكية كل شيء تخص القطاع العام وحده ، لقد استبان من تصريحات الرجل العظيم الحكيم ، أن لنا ديننا وطريقنا ، وأن لغيرنا دينهم وطريقهم ، وهذه التصريحات تحسم الفرق بيننا و بين سوانا هل الدين يحض على الاشتراكية ؟ لقد تحدث أعلام الشريعة الغراء بيننا فقالوا إن الاشتراكية قامت فى الإسلام بنصوص صريحة واضحة بعيدة عن اللبس والتأويل ، وأن سنة صاحب الرسالة المحمدية الجليلة ، قاطعة فى هذا الخصوص .

ودور المسيحية فى الاشتراكية واضح وضوحه فى الإسلام ، فقد قامت المسيحية فى الوقت الذى استحكم فيه طغيان المال عند اليهود ، بحيث أهدر كل مقومات الشريعة الموسوية . لقد قامت رسالة سيدنا المسيح سلام الله عليه على بث السلام والمحبة والتآخى بين الناس كافة ، وقد خص الأغنياء المستغلين وأصحاب رؤوس الأموال بأشد النذر، وأبان لهم بأن المال المستغل بالربا ونحوه إنما هو مكرهة لدى الخالق العظيم ، كما أبان لهم أن السعادة والخير تقومان على التعاون والتكافل وقضاء حاجات المحتاجين ، وتخفيف أعباء المأزومين ، و إسعاف المعدمين ، وذلك بما قاله فى مناسبات كثيرة من الأقوال الكريمة المأثورة ، ونورد منها جانباً يسيراً يقتضيه مقامنا هذا ، قال عليه السلام :

١ — « إن بيت أبى بيت الصلاة يدعى وأنتم جعلتموه مغارة لصوص » وقد خاطب فيه اليهود والصيارفة الذين وجدهم يبيعون السلع و يصرفون النقود على موائد داخل الهيكل ، دون التفات إلى جلال العبادة ورهبة أماكنها .

٢ — قال بإسداء أعمال الرحمة للإخوان المشاركين لنا فى الإنسانية بصرف النظر عن اتباعهم مذاهب أخرى

وذلك مستفاد من مثل السامرى الذى نوه بعمله الإنسانى ، إذ مر برجل يهودى مخالف له فى المذهب ولكنه جريح فحمله إلى الفندق وتكفل بعلاجه

٣ — ندد سيدنا بالأغنياء المستغلين المتمدين على أموالهم ، فقال إنه أيسر أن يدخل جمل من ثقب إبرة من أن يدخل الغنى المرتكز على أمواله إلى ملكوت السموات (مرقس) وهذا مكمل للرواية التى ذكرها «متى» عن الأغنياء عموماً .

٤ — قوله للشاب الورع الذى أتم مراسم الدين وعمل بوصاياه « لكى تكون كاملا بع أموالك ووزعها على الفقراء وتعالى اتبعنى » .

٥ — قوله للكافة لا يمكن للانسان أن يعبد ربين الله والمال .

٦ — قول يوحنا المعمدان : من له ثوبان فليعط من ليس له ، ومن له طعام فليفعل كذلك

٧ - قول سيدنا من سألك فأعطه ، ومن اقترض منك فلا ترده .

٨ — قول بولس أحد حوارييه « من لا يعمل فلا يأكل » وكان خياماً يعمل بيديه .

وقد بشر العاملين بقوله : « فى بيت أبى منازل كثيرة » وذلك إشارة إلى أن الناس يجازون بقدر ما يحسنون من الأعمال فى إسداء الخير إلى الناس .

هذاهو الجانب الروحى فى الاشتراكية وبغيره تكون الاشتراكية جافة لا مذاق لها.

قوى الشعب ما هى ؟ وكيف تمثل هذه القوى :

١ — إن قوى الشعب قائمة على الشعب كله بجميع فئاته وطوائفه ، ولكن الخصوصية القائمة تقصر بحثنا على القوى الرأسية للشعب ، و إنى أزكى التقسيم الذى قال به كثير من السادة الأعضاء وهو تقسيم القوى هنا إلى أربعة قطاعات ، الأول : القطاع الزراعى ، والثانى : القطاع الصناعى ، والثالث قطاع التجار ، والرابع : قطاع الخدمات يدخل فى ذلك العنصر النسائى والطلبة ورجال التعليم والنقابات المهنية

كالمحاماة والطب والهندسة وغيرها . أما النسب التى خصصت لكل قطاع فإنى أحب أن يرجع فيها إلى ضابطين : الأول : النسبة العددية لكل قطاع ، والثانى : الضابط الفكرى وهو العنصر القيادى الذى يكون بمثابة العقل المدبر من الجسم المتكامل المتضامن والرأى عندى أنه لا عقل بغير جسم ، ولا جسم بغير عقل ، بل يلزم توافر العنصرين معاً إنى لأرجو أن يدخل فى تقدير السادة الزملاء ، أن الحكم وحده لا يغنى بغير الكيف الذى لا يقل عنه قوة ولزوما .

إنى أحض على تمثيل العنصر النسائى تمثيلا كريماً عريضا ، وفى تقديرى أن المرأة المثقفة إذا وليت سفارة للشئون الخارجية وعملت فى المجال السياسى الدولى ، أو وليت وزارة الصحة فإنها تنجح بنسبة عالية فى تحسين العلاقات بين الدول ، وفى رعاية المرضى وتيسير السبل والشفاء لهم لما خصت به من لين العريكة ورقة الإحساس .

العزل : إن طبيعة الأشياء تقضى بإقصاء فئات معينة من الشعب ، و إبعادها عن المجال الحيوى فى أجهزة الدفع الثورى الاشتراكى ، حتى لا تقف فى سبيله أو تعوق إنفاذه . إن مصلحة الوطن العليا تقضى بأن تمثل قوى الشعب من بين أبناء الوطن الصادقين فى إيمانهم بالاشتراكية ، والذين يرون فيها سبباً فعالا للخلاص من الفقر والجهل والمرض .

وفى تقديرى أن يكون عزل غير الصادقين فى إيمانهم بالاشتراكية أمراً مقرراً وأن تعزل الفئات الآتية :

١ — الذين يقفون فى سبيل الدفع الثورى لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

٢ — الإقطاعيون الذين سيطروا بإقطاعهم على الجماهير والفلاحين والعمال وساهموا فى إفساد الحكم السابق

٣ — الرأسماليون والاحتكاريون الذين جنوا أرباحاً طائلة بوسائل ملتوية واستغلوها فى إفساد الحياة الاجتماعية والسياسية .

٤ — المهربون لأموالهم للخارج والوسطاء فى هذا التهريب .

٥ — كل من حكم عليه بعقوبة من محاكم الثورة أو الشعب أو بعقوبة جنائية إلا إذا رد إليه اعتباره .

٦ — الذين وضعت أموالهم تحت الحراسة وثبت أن تصرفاتهم تجافى النظام الاشتراكى .

٧ — الذين ثبت أنهم من عملاء الاستعمار والذين ثبت أنهم رجعيون .

٨ — الوزراء والموظفون والنواب الذين ثبت أنهم أفسدوا الحكم ، واقتنوا الأموال وناصروا العهود المظلمة والطغيان .

وإنى أختم حديثى هذا الذى تفضلتم بسماعه بأن أدعو لزعيمنا ورئيسنا ذلك الرجل الحكيم الطيب القلب ، السديد الرأى ، بأن يوفقه الله لما فيه الخير ، وأن يعصمه من الناس . والسلام .

السيد عبد العزيز الضبع : لقد تحدث السادة الزملاء فأطالوا ولذا سأبين رأيى بإيجاز فى نقطتين معروضتين للبحث :

النقطة الأولى : بيان ماهية القوى الأصيلة للشعب ، فأقوم بتحليل هذه القوى ، وأستخلص منها من هم الشعب ومن هم الذين كانوا السادة وأصحاب السلطان فأصبحوا أعداء له بعد أن زالت عنهم السيادة ، وفارقهم السلطان ؟ وفى تصورى . يمكن تقسيم القوى الأصيلة من حيث النضوج والوعى والتقدم إلى قسمين :

القسم الأول : وقد وصل إلى درجة كبيرة من النضوج والوعى ، وينطوى معظمه تحت منظمات كبيرة قادرة على الدفاع عنه كمجموع أو كأفراد ، ويتمثل أفراد هذا القسم فى نقابات العمال والنقابات المهنية وأصحاب الحرف وصغار التجار والجمعيات بأنواعها المختلفة والمرأة .

القسم الثانى : أقصد به العمال الزراعيين ، والواقع أن الاقطاع بجبروته وقوته وقسوته قد جعلهم ينسون ما لهم من حقوق و يعرفون فقط ما عليهم من واجبات .

ولقد تحدث بعض السادة الزملاء فقالوا بإمكان تمثيل هؤلاء العمال عن طريق انضمامهم إلى الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف ، وهذا القول يؤسفنى أن أذكر أنه غير معقول أو مقبول .

وسأضرب مثلا حقيقياً واقعياً من صميم الحياة فى الريف يتبين منه كيف يمارس العمال الزراعيون حقوقهم الاجتماعية ، وإلى أى مدى يدل هذا المثال على صحة ما أقول . . .

ففى إحدى قرى الوجه القبلى التى يقرب عدد سكانها من أربعين ألفاً معظمهم من الفقراء المعدمين يوجد شخصان أحدهما يمتلك مع شقيقيه مائتين وخمسين فداناً ، وآخر يمتلك ثمانين فدانا ، يستأجران قطعة أرض مساحتها مائة فدان فوق مايمتلكانه وعندما صدر قانون الإصلاح الزراعى آلت الأرض المستأجرة إلى الإصلاح الزراعى لتوزيعها على الفقراء والمعدمين ، وتم التوزيع ، ولكن بطريقة صورية مهدت لهذين الشخصين الاستمرار فى زراعة الأرض واستغلالها وكأنه لم يحدث شىء بالمرة ، واستمر الحال على هذا المنوال حتى نهاية عام ١٩٥٧ ، فثار الشباب المثقف فى القرية على هذا الوضع الذى لا يتفق وأبسط قواعد العدالة ، وتقدموا بشكاوى إلى وزارة الإصلاح الزراعى كانت نتيجتها أن شكلت لجنة لتحقيق هذا الموضوع ، وسافرت إلى القرية وأجرت معاينة الأرض ، فتبين لها بالدليل القاطع أن الأرض مزروعة ومستغلة بمعرفة هذين الشخصين ، وأن أقدام الفقراء الذين وزعت عليهم هذه الأرض لم تطأها . وصرح رئيس اللجنة بأن الحقوق ستعود إلى أصحابها ، ولكن بمقدرة عجيبة لم يوزع شىء من هذه الأرض على الإطلاق حتى الآن . بينما الواجب أو المفروض أن يتملك الفقراء هذه الأرض .

ولقد قابلت أحد هؤلاء الفقراء فوجدته صائما فسألته عن سر صيامه فى غير شهر رمضان ، فقال إنه سمع أن مسئولا كبيراً سيحضر إلى القرية وسيقوم بسؤالنا هل نقوم فعلا بزراعة الأرض أم لا ، وأنا رجل أخاف الله ولذلك صمت ثلاثة أيام كفارة عن اليمين التى سأحلفها وأحنث فيها لا محالة حتى أتقى غضب الله وشر الناس ومن هذا المثل يتبين أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يمثل العمال الزراعيون فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عن طريق انضمامهم إلى الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف .

وأعتقد أن الضرورة تقضى بسرعة نشر المبادىء الاشتراكية بين الفلاحين والعمال الزراعيين وإنى على ثقة تامة بأنهم سيدافعون عن الاشتراكية بدمائهم ، لأنها تمثل السند والحقيقة التى يبحثون عنها .

إن العمال الزراعيين أولى من غيرهم بالتمثيل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية حتى نشعرهم بآدميتهم ، وإن من حقهم أن يدافعوا عن حقوقهم ويستخلصوا حريتهم السليبة وهناك فئات مثلت من قبل فى مؤتمرات كثيرة وعرفت كيف تدافع عن حقوقها ، أما هؤلاء فهذه أول فرصة تتاح لهم للدفاع عن حقوقهم ، وهم فى نظرى أولى الفئات بالتمثيل ، بل إنهم أولى بالتمثيل من الكثيرين منا .

النقطة الثانية — سأتكلم فيها بإيجاز وهى خاصة ببيان العناصر التى يجب أن تعزل وأعتقد أن العناصر التى يجب عزلها هى ثلاثة عناصر :

(١) الرأسماليون والإقطاعيون والاستغلاليون .

(٢) السياسيون القدامى الذين يتباكون اليوم على الحرية والديمقراطية الغربية التى تقتصر فيها وظيفة الشعب على اختيار عدد معين من ذوى النفوذ والسلطان والأغنياء لتولى الحكم باسمه وبالنيابة عنه .

وبعبارة مختصرة فإنه فى ظل الديمقراطية الغربية يقوم هؤلاء بتولى زمام الحكم وباسم الشعب ، فيتجهون به إلى المعسكر الذى يتلاقى مع مصالحهم الشخصية ،

أما فى ظل الاشتراكية فإن الشعب يشارك مشاركة فعالة فى حكم نفسه وفى حرية تامة

بل أعتقد أن معظم السلطات ستكون مركزة فى أيدى الشعب فى ظل الاشتراكية .

(٣) المنافقون والانتهازيون وهؤلاء يقف العقل حائرا فى شأنهم ، فإنهم يمثلون حلقة الاتصال بين قوى الخير والشر ، ولكن لما كان أول مبادىء الاشتراكية العربية ، أن يوزع الدخل القومى توزيعا عادلا بين المواطنين ، وكان هؤلاء المنافقون لا يقبلون هذا التوزيع العادل ، فإن القناع سيسقط عن وجوههم على الطريق .

النقطة الأخيرة : وهى الخاصة بطريقة الانتخاب

وإنى أرى أنه لو تم الانتخاب على مستوى المراكز أو الأقسام كان ذلك أفضل لأنه كلما ضاق النطاق كان الناخب على دراية تامة ومعرفة بكفاية وخبرة وصلاحية الأشخاص الذين يمثلونه ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد محمد أيوب : بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الأمين العام . السادة الأعضاء . .

نحن الطلاب . . . عندما نتحدث عن المجتمع الجديد ، نؤمن كل الإيمان أن المجتمع العربى منذ فجر ثورة ٢٣ يوليو ، متجه إلى البناء والتجديد ، ونحن اليوم نمر بأخطر مراحل هذا البناء ؛ إذ نحدد بعد التجارب الكثيرة التى سبق لنا خوضها بين حرب اقتصادية ؛ وحرب عقائدية ، وحرب عسكرية وسياسية ، نحدد بعد هذه التجارب كلها ، معنى القوى الشعبية وماهيتها ، ودور كل فرد فى هذا الوطن العربى كقوة فعالة فى بناء المجتمع . من هنا كانت خطورة هذه المرحلة التى يعيش فيها مجتمعنا اليوم ، ومن هنا تبرز أهمية واجبنا الذى نؤديه فى هذه اللجنة . . .

وأول ما يواجهنا فى بحثنا هنا ، هو تحديد ماهية القوى الشعبية ؟ . . . هل هى كل يد تعمل فى هذا الوطن ، وكل لسان يتكلم ، وكل يد تكتب ، وكل عقل يفكر ؟ . . . أم هى فئة خاصة فى كل ناحية من نواحى العمل والإنتاج تتفقه فى السياسة ، وتتفهم أسس البناء ، وتتولى القيادة والإرشاد والتوجيه ؟ .

والجواب على هذا السؤال واضح بسيط . . . إن كل إيمان بالوطن قوة ، وكل عمل يعود بالخير على أبناء هذه الأمة هو عمل شعبى . . . ومن هنا يتحدد معنى القوى الشعبية . . هى تلك القوى العاملة من أجل بناء الوطن بفكر ثورى ، وبعقلية متحررة واعية ، حيث تكون المخططات الثورية فى خدمتها . . .

فالفلاح فى زرعه وحصاده قوة ٠ والعامل فى كفاحه وعمله قوة ، والموظف فى جهده وخدماته قوة ، والأستاذ فى تثقيفه وتوجيهه قوة ، وربات البيوت فى رعاية وتنشئة الجيل قوة ، والطالب فى درسه وتحصيله .. كل هؤلاء قوى ... وقوى تبنى وقوى تعمل فكلهم عاملون ، وكلهم بناءون ... لكن من منهم يعمل ويبنى وقلبه مؤمن بوطنه . . ؟ من منهم يفهم الدور الذى يقوم به من أجل شعبه وأمته ؟ من منهم يدرك المسئولية الملقاة على عاتقة هذا هو الذى يدخل فى تحديد القوى الشعبية البناءةمن أجل الوطن .

وواجبنا هنا أن نحدد الطريق الذى يصبح به كل العاملين قوى شعبية عاملة . أما القيادات الشعبية ، فهى الفئة التى تخرج من بين هذه الطوائف لتتفهم وتدرس ، ثم تخرج على المحيطين بها بالخطوط العريضة التى يسيرون عليها من أجل الوطن ... هذه الفئة من القادة ليست بخير من القوى نفسها وإنما واجب البناء والتنظيم يوجب علينا أن نجعل من كل فئة أو قطاع قادة له ، وفى هذا يحضرنى قوله تعالى فى القرآن الكريم وهو أسمى الشرائع إذ حدد دور هؤلاء القادة فى الآية الكريمة « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلو نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ، ولينذروا

قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » . صدق الله العظيم ، وقياسا على الآية الكريمة ، أقول إننا نحن الشعب كلنا بواجبنا مؤمنون ، ومن بيننا نختار قادتنا الذين يتفقهون فى شئون وطننا ، و نحمل هؤلاء القادة مسئولية الدرس والتخطيط ، ثم لينذرونا بالأخطار المحيطة بوطننا ، والأضرار المهددة لمجتمعنا ، لنحذر كل خطر ولندرأ كل ضرر . هذا واجب قادة المجتمع .

بهذا أيها السادة . نضع بين أيديكم نحن الطلاب نظرتنا إلى القوى العاملة فى هذا الوطن والقوى الشعبية فيه ، والقادة من بين هذه القوى الشعبية .. وواجبنا فى هذه اللجنة أن نجعل القوى العاملة كلها قوى شعبية ، ليس بسحر ساحر ، ولكن بدرس باحث و إدراك واع ، ثم من بين هذه القوى الشعبية نضع لأبناء وطننا وسيلة اختيار قادة هذه القوى الشعبية ...

أما أعداء الشعب .. فطبيعى أن نعمل على عزلهم عن باقى أبناء الشعب ، ونظراً لحساسية هذا الموضوع وأهميته ، فإنى أرى أن تكون اللجنة المشكلة . . . مسئولة أمام ضميرها ، وأمام التاريخ ، عن تعريف المجتمع العربى بهؤلاء الأعداء ، ومطالبته بعزلهم من محيط العمل المؤدى لبناء الوطن .

والآن . . بعد أن حددنا معنى القوى الشعبية ، أتشرف بأن أعرض عليكم دور هذه القوى التى أراها تتمثل فى صورتين .

قوى داخلية : وهذه تنتظم فى نقابات أو جمعيات أو اتحادات على أسس تضمن التمثيل الشامل لكافة القوى الشعبية فى مختلف المحافظات من كل القطاعات . . .

وقوى خارجية : وهى تضم مواطنينا فى الخارج من بين الطلاب . والممثلين الثقافيين . والتجاريين ، والسياسيين ، وهؤلاء جميعاً رسل الوطن فى الخارج ، وخطورة واجبهم لا تخفى على أحد . وهنا أرى أن يكون انتقالهم وسفرهم للخارج مشروطاً بحدود وقواعد معينة تكفل حسن تمثيلهم للوطن فى خارجه . وهؤلاء

الذين يتم اختيارهم يجب أن يقوموا بدورهم الفعال من أجل الوطن وحمل رسالته ، وإلا فعودتهم إلى أرض الوطن خير من بقائهم الخامل الجامد فى الخارج .

إننى أطالب بأن يكون ممثلونا فى الخارج جميعاً خلايا ثورية اشتراكية تنظر إلى عملها كخدمة وطنية بالغة الأهمية والخطورة ، وليس مجرد عمل وظيفى . إن هؤلاء فى نظرى هم خط دفاعنا الأول ضد الاستعمار والرجعية المتحالفة معه .

وهنا فى هذه اللجنة يدخل أيضاً ضمن واجباتنا تحديد كيفية تمثيل هذه القوى فى مؤتمر شعبى وطنى مقبل . . . وهذه الكيفية إما أن تكون على أساس نسبى ، أو نوعى . وخير من هذا ، أن يكون التمثيل نسبياً نوعياً بمعنى أن نحدد مدى فاعلية كل قوة من هذه القوى ، وعلى ضوء هذه الفاعلية يكون الاختيار .

(ا) انتخاب اللجان التأسيسية :

قال البعض فى هذه اللجنة ، وأظنه الدكتور درويش ، بعدم ضرورة الانتخاب المباشر ، ويكتفى بأن يعزل من الاتحاد القومى من تنطبق عليهم قواعد العزل .

وأرى عكس ذلك للأسباب التالية :

١ — لا خوف ممن قيل عنهم إنهم قد يفوزون فى الانتخابات ، وليسوا فى مستوى الكفايات المطلوبة ، حيث إن هذه الانتخابات ستتم بعد عزل أعداء الشعب ، فلا يهمنا من يفوز بعد ذلك حيث أنهم جميعاً من الشعب .

٢ — ظروف هذه الانتخابات غير ظروف انتخابات سنة ١٩٥٩ ، حيث إننا الآن نعيش فى ثورة اجتماعية ، ولا بد أن ينتخب الشعب ممثليه ، المؤمنين بهذه المبادىء الاشتراكية .

(ب) يجب أن يكون انتخاب اللجان التأسيسية على أساس اللجان :

بمعنى أن يتقدم كل مرشح إلى لجنة معينة تبعاً لنوع نشاطه وكفايته ، فيتقدم المرشح عن لجنة الشباب مثلا ، والتعاون ، والتربية والتعليم . . . الخ وينتخب الشعب واحداً عن كل لجنة من لجان الاتحاد القومى ممن يأنس فيه الكفاية والمقدرة

بالنسبة للعمل فى هذه اللجنة . وبذلك نضمن تلافى عيوب الانتخاب السابق ، حيث تم توزيع اللجان بطريقة الاتفاق والتراضى ، الأمر الذى شل العمل فى الكثير من اللجان ، وبالتالى نشاط الاتحاد القومى .

(ج) حملة التوعية :

ولكى نضمن النجاح لهذه المراحل الانتخابية ، لا بد أن نقوم بحملة توعية واسعة النطاق تسهم فيها جميع وسائل الإعلام ، حيث تنتقل بكل إمكانياتها إلى المحافظات ، وهنا نجد الفرصة سانحة أمام ممثلى الوزارات والمصالح وغيرها ، حيث يكون ممثلوها من ضابط النقطة . . إلى الصراف إلى مهندس الزراعة .. الخ فى طليعة من يقومون بهذه الحملة بعد أن تعدم وزاراتهم للقيام بهذه المهمة الوطنية الخطيرة . وهنا أرى ضرورة وضع مقار وإمكانيات الاتحاد القومى فى كافة المحافظات تحت تصرف القائمين بهذه الدعوة ، حيث إن المجال واسع أمام طلاب الجامعات والمعاهد للمساهمة فى هذه المهمة ، كما يجب أن تقوم مجالس المحافظات بدورها اللازم لتحقيق رسالتها الموكولة إليها فى ظل نظام الحكم المحلى .

وفى سبيل توكيد المكاسب الاشتراكية وتحقيق أهدافها فى إذابة الفوارق بين الطبقات من أجل إقامة مجتمع قوى سليم ، أرى :

(ا) ضرورة ربط قيادات المنظمات والنقابات والاتحادات المختلفة بعضها ببعض ، حتى يمكن لكل منها الاستفادة من تجارب وخبرات الأخرى فى المجالين الداخلى والخارجى ، وبذلك نضمن تحرك كافة منظماتنا الشعبية فى طريق موحد متناسق داخلياً وخارجياً .

(ب) أقترح إقامة المجلس الأعلى لقيادة القوى الشعبية ، وأرى أن يتكون من السيد رئيس الجمهورية والسادة نواب رئيس الجمهورية ورؤساء النقابات والاتحادات الممثلة للقوى الشعبية ، وذلك لضمان تحريك الدفع الثورى داخل إطار مجتمعنا الاشتراكى .

أعود بعد هذا لدور الطلاب من الناحية السياسية ، فدورهم معروف قبل الثورة ، و إذا انتقلنا إلى المجال الخارجى ، أقول من أسقط كيشى فى اليابان ، وسيجمان رى فى كوريا الجنوبية ، وعدنان مندريس فى تركيا . ؟ إنهم الطلاب ... من الذى عمر ألمانيا الغربية بعد الحرب وأعاد مجدها ؟ إنهم الشباب وطلاب ألمانيا الغربية .

أقمنا تخطيطاً اقتصادياً ولم نقم تخطيطاً بشرياً ، أو بمعنى أدق لم نقم بخطة للتنمية القيادية فى صفوف الطلاب والشباب ، وفى تصورى لا بد أن أقول إن هذه التنمية القيادية لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية حيث إن الأولى هى التى ستحقق وستحفظ نجاح الثانية .

ولا بد أن نعلم أن الشباب والطلاب هم القوة النقية والدعامة القوية لهذه الجمهورية .

لقد قيل فى هذه اللجنة على لسان أحد الزملاء إن القوة هى التى يتعدى نشاطها إلى غيرها من الناس ثم ضرب مثلا حيث قال :

قارن كذلك بين قارىء يقرأ ما وسعته القراءة ليثقف نفسه ثم يكتفى بذلك ، بقارىء آخر يقرأ ليثقف نفسه وليكتب للناس ولينقل إليهم ثقافته ما وسعه ذلك ، نجد الثانى قوة ، وليس الأول كذلك .

إذن فقد اتفقنا حيث إننا نقول إن الطلاب لا يتثقفون من أجل أنفسهم ولكن من أجل أنفسهم ومجتمعهم .

ولكنى سأثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الطلاب قوى عاملة بالمفهوم الواسع للعمل ، فالعمل إما أن يكون مادياً أو معنوياً : والطلاب يقومون بالاثنين معاً :

(ا) توعية وتثقيف لغيرهم .

(ب) خدمات عامة للمجتمع .

وسوف أتلو على حضراتكم جزءاً صغيراً من تقرير قدمته باسم طلاب الجمهورية فى مؤتمر الدار البيضاء أمام ممثلى ٧٢ دولة ، وكان موضوع المؤتمر دور الطلاب فى التنمية الاقتصادية فى الدول حديثة العهد بالاستقلال . وأظن أن إجماع ممثلى هذا العدد الكبير من دول العالم مع الكثير من أساتذة الاقتصاد العالميين ، والذين شاركوا فى هذا المؤتمر لدليل حاسم على أن الطلاب قوة عاملة جبارة .

لا بد من الاتجاه فى الزيادة الإنتاجية إلى كل ما يوفر رأس المال أى يقلل من الحاجة إليه ، وهنا يبرز دور الطالب (وأى مثقف) فيستطيع أن يسهم فى الآتى :

١ — بعض المشروعات الإنشائية التى تحتاج إلى نسبة كبيرة من عنصر العمل تكون محتاجة أيضاً إلى أموال لدفع أجور العمال — ويمكن إحلال الطالب المتطوع محل العامل الأجير (أى معسكرات العمل) وهو أسلوب اتبع فى كثير من الدول وصادف نجاحاً كبيراً ، ويصلح هذا الأسلوب مثلا فى مشاريع إنشاء الطرق والتعمير ، والمرافق العامة والتشجير ، والغابات وحفر القنوات وتوسيعها ، وكل ما يحتاج إلى نسبة كبيرة من عنصر العمل — علماً بأن فى استطاعة الطالب أن يصل إلى مستوى عال من المهارة بأقل فترة تدريبية .

٢ — يمكن تنظيم الطلبة فى شكل مجموعات تقوم تحت إشراف المسئولين بمشروعات لاستغلال الطاقات الطبيعية المعطلة (مثل استصلاح الأراضى البور أو إقامة مزارع فواكه أو بساتين زهور) وكل مساهمة فى مثل هذا المضمار تكون بمثابة عمل مباشر لزيادة الناتج القومى .

٣ — بالنسبة المنظم غير الكفء — أى بالنسبة للمشروع الفردى أو الجماعى الصغير ، الذى يقوم به أفراد غير أكفاء (أو جهلاء) وهو الغالبية فى الدول المتخلفة ، يمكن للطلبة أن ينظموا الجهود لإرشاد أصحاب تلك المشاريع (مشروع تجارة أو حدادة أو ميكانيكا وإصلاحات . . . الخ) إلى الطرق المختلفة لرفع مستوى إنتاجهم وخصوصاً بالنسبة لطلبة المدارس والمعاهد والكليات الفنية كالهندسة والزراعة

وغيرها . معنى هذا أن الطالب يقوم بمجهوده الشخصى المنظم بالوظيفة التى تهدف إليها : « مراكز التدريب والتوجيه المهنى » .

٤ — بالنسبة للمجتمع يمكن للطالب أن يقوم بدور فعال فى سبيل توافر الجهود التى تقوم بها الدولة — أى يوفر على الدولة ما يجب أن تنفقه على الخدمات الاجتماعية . فمثلا يجب على الدولة أن تخصص جزءاً من الإنفاق العام لتوافر ما يأتى :

(ا) الخدمات الصحية العامة .

(ب) الخدمات التعليمية العامة .

(ج) الخدمات التوجيهية .

كل هذه الخدمات تكلف الدولة كثيراً وهى قليلة فى الدول المختلفة . ولا تتحمل الميزانيات الضعيفة عادة الإنفاق الأمثل المرجو على جميع هذه الخدمات .

لذلك يمكن للطلبة أن يسهموا فى تقديم هذه الخدمات للمجتمع فيوفروا على الدولة الكثير من إنفاقها ، أى يقومون بالخدمة العامة فى مجالات التعليم والصحة والإرشاد الثقافى .

وإذ يسهم الطالب فى هذا التوجيه فكأنه يؤدى للمجتمع جزءاً من واجبه نحوه — وهو إذ يسهم فى رفع المستوى الثقافى والاجتماعى والمعنوى للفرد ، فهو يسهم حقيقة فى إعداد مواطن صالح (أى مساعدة الدولة فى خلق المواطن الصالح).

وكل إسهام فى رفع المستوى التعليمى عن طريق التطوع ، هو إسهام مزدوج فى التنمية ، لأنه من ناحية توفير لرأس المال اللازم والذى ليس فى استطاعة الدولة تخصيصه على الوجه الأكمل للإنفاق على الخدمات العامة ، ومن ناحية أخرى : رفع مستوى التعليم يعتبر مجهوداً مباشراً لرفع الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل (ولا شك أن هناك علاقة مباشرة طردية بين إنتاجية العمل والمستوى الثقافى العام) .

هذا بالإضافة إلى أن التعليم نفسه يعتبر استثماراً بشرياً . أى يعتبر وسيلة لإعداد

طاقة بشرية ذات كفاية إنتاجية عالية ، ولابد من أن هذا الاستثمار يعود بعائد ليس على صاحبه فقط ، وإنما على المجتمع بصفة عامة ، أى لابد للفرد المتعلم أن يؤدى واجبه نحو المجتمع بأن يسهم فى رفع مستواه الثقافى ، وكلما زاد وارتفع مستوى التعليم فى المجتمع كلما دل ذلك على زيادة فرصته فى رفع مستوى الإنتاج القومى ، فكما أن هناك مكرر استثمار مادى يجب أن يكون هناك مكرر استثمار بشرى ، أى لابد أن يعود أثر المتعلمين بالمضاعفة الثقافية على المجتمع .

التطبيق كما هو فى الجمهورية العربية المتحدة

إيماناً من الطلاب بدورهم الطليعى القيادى نحو أمتهم ، ومساهمة منهم فى تقدمها ورفاهيتها اشترك الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة فى مشروعات الخدمة العامة ، بكل إمكانياته وبكافة قطاعاته الطلابية ، فقام الطلاب بالاشتراك فى الأعمال والمشروعات الآتية :

(١) مشروع توسيع قناة السويس .

(٢) مشروعات إنشاء رصف الطرق .

(٣) مشروعات الخدمة فى مواطن الطلاب .

(٤) مدارس الشعب التى قامت محافظة القاهرة مشكورة بافتتاحها .

وهذه أمثلة من نشاط طلاب الجامعات والمعاهد من سنة ١٩٥٨ حتى الآن .

حضرات الأعضاء . . . هذه كلمتى . . . كلمة الشباب . . . كلمة الطلاب ، المؤمنين بربهم ، وبأنفسهم وبوطنهم . . . وإننا فى طريق البناء والعمل لعاملون ، ولأرضنا العربية المغتصبة فى فلسطين لعائدون .. وفى الجزائر المناضلة لمنتصرون ... وللرجعية الانفصالية فى وطننا العربى لساحقون . . . ومع قائدنا وزعيمنا جمال عبد الناصر لسائرون ، وللمجد والحرية والاشتراكية لمحققون . . . وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها . . . مرددة نشيدها حتى يتحقق لنا النصر أو نهلك دونه . . . عاشت كل يد حرة شريفة تبنى حجراً فى صرح هذا الوطن . . .

الله أكبر والعزة للجمهورية العربية المتحده الله أكبر وعاش جمال .

والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

السيد أحمد جمال صادق : بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الأمين العام ، زميلاتى ، زملائى :

لقد سبقنى الكثير من الزملاء فى التكلم عن الاشتراكية والديمقراطية ، ولم يبق لى فى هذا المجال من جديد ، وسأدخل فى الكلام عن الموضوعين الأساسيين لأعمال هذه اللجنة وهما :

أولا — ماهية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

ثانياً — كيفية تحقيق تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

وفى رأيى أن جملة الصالحين من هذا الشعب — أى بعد عملية الفرز والعزل — يكوّنون القوى الأصلية له ممثلة فى القطاعات الآتية :

(ا) الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف ، وكذا الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .

(ب) اتحاد الطلاب .

(ج) النقابات العمالية .

(د) النقابات المهنية .

(هـ) الغرف التجارية .

(و) اتحاد الصناعات والغرف الصناعية .

(ز) هيئات التدريس بالجامعات .

(ح) الاتحادات النسائية .

وإذا ما تم الفرز والعزل — ويجب أن يتم على أدق صورة ، لأننا نريد أن تستمر الثورة فى اتجاهاتها الاشتراكية وأن تحافظ على المكاسب الكبرى التى كسبناها ، فكل كسب على حدة يكفى — كما قال السيد الرئيس — لأن يفخر به جيل من الأجيال — لأمكن تمثيل القوى الشعبية التى أشرت إليها على الوجه الآتى :

أولا — أقترح أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٥٠٠ عضو .

ثانياً — أن يوزع هذا العدد على القطاعات المختلفة بالنسب الآتية ، وقد راعيت فى ذلك القوة الفكرية مع النسبة العددية مع أهمية دورهم القيادى للقوى الشعبية .

(ا) ١٥ ٪ للجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف وكذا الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

(ب) ٧٪ لاتحادات الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا ، ويكون تمثيلها بطريق الجامعات والمعاهد العليا .

(ج) ٢٠٪ للنقابات العمالية ، ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات أو على مستوى الجمهورية حسب طبيعة عملها .

(د) ٢٥٪ للنقابات المهنية ويكون تمثيلها على مستوى الجمهورية .

(هـ) ١٠٪ للغرف التجارية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

(و) ٥٪ لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

(ز) ٨٪ لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ويكون تمثيلها عن طريق هذه الجامعات والمعاهد .

(ح) ١٠٪ للاتحادات النسائية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

وإذا وزع على كل قطاع ما يخصه حسب النسب التى ذكرتها ، لأمكن بعد ذلك

توزيع هذا العدد على التشكيلات الداخلة فى هذا القطاع ، بنسبة العدد الذى يضمه كل تشكيل على حدة ، مع مراعاة جعل حد أدنى وحد أقصى لممثلى كل تشكيل .

هذا رأيى فى ماهية القوى الشعبية الأصيلة وكيفية تمثيلها فى المؤتمر، وأود أن أبين نقطة طالما أثيرت فى هذه اللجنة ، وهى خاصة بالنقابات المهنية . فالمهنة عمل يحتاج إلى تأهيل فكرى وتثقيف طويل المدة ، يتم بتطبيق نتيجة هذا التأهيل والتثقيف على وقائع الحياة العامة للجمهورية فى صورة علاج أو محاماة أو هندسة أو محاسبة أو تطبيق كيماوى أو غير ذلك .

والمهنة بهذا التحديد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجامعات والمعاهد العليا ، ولم تكن الجامعات فى بداية أمرها فى القرون الوسطى إلا نقابات أساتذة وطلاب، وكان يتشعب منها نقابة أهل القانون ونقابة الأطباء وجماعة أهل اللاهوت وكانوا يسمون هذه الجماعات «Orders» وهذه الكلمة «Order» هى التى يعبر بها القانون فى البلاد اللاتينية عن نقابات المهن — فكل من نقابة المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين والكيماويين . الخ تسمى «Order» .

والمشرع فى مصر استعمل كلمة «Orders» للتعبير عن نقابات المهن ، واستعمل كلمة «Syndicat» للتعبير عن نقابات العمال .

والفرق بين نقابة أصحاب المهن و بين نقابة العمال — يرجع :

أولا : للفرق بين المهنة بالتحديد المتقدم ، و بين الحرفة كالنجارة والحدادة ، فهى لا تحتاج إلى أساس أو دراية علمية ، بل قد تجد النجار الماهر الذى لا يعرف القراءة والكتابة .

ثانياً : للغرض من كل منهما — فالغرض الأساسى من نقابة أصحاب المهنة — هو ضمان المحافظة على مستوى المهنة والارتفاع به ، وصيانة آداب المهنة و بقاؤها مرعية بين من أذن لهم القانون بممارستها ، أما الغرض الأساسى من نقابة العمال فهو

حماية المصالح الاقتصادية للعمال ، وتمكينهم من وسيلة مشروعة للتجمع والدفاع المشترك فى صراعهم مع أرباب الأعمال على الأجور وشروط العمل وظروفه . فنقابة أصحاب المهن ثمرة حاجات المهنة ذاتها ، وليست صراعاً قائما بين أصحاب المهنة و بين طبقة أخرى أو طائفة أخرى كما هو الحال فى نقابات العمال . و يمكن لنقابات العمال الآن فى العهد الاشتراكى أن تغير نظامها لتساير الاتجاه الاشتراكى بالعمل على زيادة الإنتاج ، ونشر الوعى الاشتراكى ، كما إننى أطالب بإيجاد نقابات عمال حرفية تعطى لأعضائها — بعد أداء امتحان — شهادة فى الحرفة المتخصصين فيها ، حتى نقى الجمهور شر من يزاولون هذه الحرف بدون دراية ، وهذا متبع فى الواقع فى البلاد الأجنبية .

لقد قامت النقابات المهنية فى الواقع على أساس اشتراكى تعاونى ، فتجدون العضو المقتدر فيها يدفع اشتراكه ليعين به المحتاجين من زملائه ، وهو يعلم أنه لن يستفيد من نقابته فى هذه الناحية ، كما تقوم النقابات بإعانة أعضائها المحتاجين وقت المرض، ووقت الشدة كالبطالة مثلا، فهى تسعى لإيجاد عمل لمن لا عمل له، فإذا لم تجد له عملا فهى تمنحه فى كثير من الأحيان إعانة ليتمكن بها من مجابهة ظروفه المعيشية ، وهى أيضاً تمتاز فى معاملتها لأعضائها عن معاملة الحكومة لموظفيها، ففى حالة الأعضاء الذين يتوفون بعد تخرجهم بوقت قصير ، تصرف النقابات لهم معاشا كاملا كما لو كانوا مشتركين فيها منذ عشرات السنين . فى حين أن الحكومة لا تصرفه لعائلة الموظف المتوفى معاشا إلا إذا كان قد خدم الدولة خمسة عشر عاما على الأقل بل تصرف لهم مكافآت سرعان ما تفقدها الأسرة ولا تجد بعد ذلك من معين ، كما تقوم النقابات بصرف المعاشات للعاملين فى القطاع الحر أى البعيدين عن الحكومة والمؤسسات والشركات ، وهؤلاء لا مورد لعائلاتهم من بعدهم سوى النقابات .

هناك أيضاً نقطة هامة تقوم بها النقابات وهى حماية النقابة للجمهور من أخطاء أعضائها ، فواجب النقابات إذا أخطأ أحد أعضائها فى حق أحد من الجمهور أن

تقوم بالتحقيق معه ، ولها سلطة منعه من مزاولة المهنة فى ظروف معينة . وهناك من يقول : لم لا يحول موضوع معاشات النقابات إلى مؤسسة التأمينات أو غيرها ؟ وإننى لأتساءل عن المبلغ الذى سيقوم العضو بدفعه لهذا التأمين بالنسبة لما يدفعه فى اشتراك النقابة . لذا أقول بوجوب وجود النقابات المهنية على صورتها الحاضرة بعد تعديل مسمياتها إلى منظمات أو اتحادات ، وإدخال بعض التعديلات على قوانينها لتتمشى مع تطور النظام الاشتراكى فى البلاد .

وإلى أن تؤمم مهنة الطب وتصرف الدولة إعانة للمتعطل حتى يجد عملا ، فإننى أرى فى وجودها ضرورة ملحة لا مفر منها .

وفقنا الله جميعاً لخدمة بلادنا العزيزة وألهمنا الصواب حتى نكون أهلا لثقة السيد الرئيس فينا .

والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد عبد السلام شعبان : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

تدور الآن بيننا مناقشات حرة لم يسجل التاريخ لها نظيراً ، يسمعها الشعب ويشارك فيها ، ولا غرابة فى هذا ، فمجتمعنا اليوم مجتمع اشتراكى . ديمقراطى تعاونى.

وقد مضى مجتمعنا فى تطوره نحو الاشتراكية الحقيقية . فأممت وسائل الإنتاج الهامة وكذا الخدمات ، وأصبحت ملكا للشعب بعد أن كانت حكراً على طبقة مستغلة ، ووجه الإنتاج توجيهاً بعيداً عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

السادة الزملاء : تنحصر مهمة اللجنة فى أمرين :

١ — ما هى القوى الحقيقية الأصيلة للشعب التى يجب تمثيلها فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ؟

٢ — كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

بالنسبة للموضوع الأول يمكن تقسيم البناء الجديد للمجتمع إلى ثلاثة أقسام :

(١) بناء المجتمع من حيث الموضوع .

(٢) « « من حيث التنفيذ .

(٣) « « من حيث الأشخاص .

فأما عن بناء المجتمع من حيث الموضوع .

فليس من مهمتنا الآن ، فهذا سيتقرر فى الميثاق الذى سيقدمه السيد الرئيس لمؤتمر القوى الشعبية لمناقشة إقراره أو تعديله .

وليس من مهمتنا أيضاً أن نحدد معالم البناء من حيث التنفيذ ، لأن ذلك سيكون بعد إقرار الميثاق ، وعلى ذلك يكون دورنا قاصراً على تحديد معالم المجتمع من حيث الأشخاص . وطبيعى ، ونحن فى مستهل مرحلة انتقالية نتخلص فيها من مقومات سياسية واجتماعية واقتصادية بغيضة لنستقبل مقومات أخرى بديلة عنها ، وخيراً منها ، كان علينا أن نسأل أنفسنا : هل هناك نفر من الناس لا يتقبل المقومات الجديدة ؟ وما هو موقفهم منها . وكيف نجرى لهم حصرا ؟ الأصل أن جميع المواطنين يمثلون القوى الشعبية ، ولكن من شأن المقومات الجديدة أن يناصبها أناس العداء ، ولا يتقبلها آخرون . فواجبنا ان نحدد من هم هؤلاء وهؤلاء ، حتى تنطلق القوى الشعبية دون عائق فى عملية التنظيم والبناء آمنة مطمئنة ، بعد حصر اعدائها ، وعزلهم عن تولى مراكز قيادية ، قد يسيئون فيها لدفعنا الثورى . وأمامنا فى هذا السبيل طريقتان :

١ — طريقة الحصر الشخصى : وهى أن نجمع التحريات عن كل من يناصب هذه القيم العداء . وقد أجاب السيد الرئيس بأن التحريات قد يكون من بينها الصحيح ، وقد يكون من بينها الكيدى . ومن ثم فهى لا تصلح معيارا .

٢ — أما الطريقة الثانية : فهي وضع ضوابط خاصة ، ومعالم عامة ، أو مواقف معينة ، إذا اتخذها الفرد وضع نفسه ضمن أعداء الشعب .

وجدير بالذكر أن أقول ، إنه ليس بدعا أو غريباً أن تجرى عملية عزل لأعداء الشعب ، فلكل ثورة أعداء ومن شأن كل ثورة أن تعزل أعداءها ، ولكن يختلف العزل باختلاف الثورات :

١ — الإبعاد : فبعض الثورات تعزل خصومها عن طريق الإبعاد الإبادى ، وحمامات الدم أصدق مثل على ذلك .

٢ — الطرد : وبعض الثورات ، تعزل خصومها بطردهم مدى الحياة ، إلى مناطق بعيدة تنأى عنها مقومات البشر .

٣ — البوليس — وبعض الثورات تعزل خصومها عن طريق الإبعاد البوليسى باعتقالهم مدداً مختلفة .

٤ — الابعاد المدنى — وبعض الثورات . تعزل خصومها عن طريق الابعاد المدنى ، بتحديد بعض حقوقهم .

فمبدأ العزل أمر مقرر ، ولكن ثورتنا تنهج نهجاً جديداً فى العزل ، هذا النهج أسميه بالعزل الأبيض ، جرياً على سنة الثورة البيضاء ، عزل من طبيعته العدل والمهادنة .

وأى عدل أكثر من أن تختار الثورة لجنة ، تمثل جميع القطاعات ، لتحديد ضوابط العزل وطريقته ، لم تشأ أن تفرض عزلا كما تراه هى ، وإنما أنشأت من أبناء الشعب على كافة مستوياته هذه اللجنة ، لتتولى هى فى جو من الحرية فى المناقشة ، والتأنى فى التقدير ، وضع الضوابط التى تجىء أقرب إلى العدالة والحرية والمساواة . ومن هنا كانت مأموريتنا شاقة ودقيقة . فنحن بين أمرين :

الأمر الأول : أن نتحرى الدقة فى رسم المعالم حتى نؤمن الشعب أن يندس

بينه — وهو فى طريقه لبناء المجتمع الجديد — من يتولى مراكز قيادية تستغل بأية صورة من صور الاستغلال .

الأمر الثانى : لما كان عزل أى إنسان ، أمراً له خطورته وجب ألا نسرف فى معيار من شأنه أن يوصم أحداً بما هو برىء منه .

وفى تصورى ، أن وضع معالم الصورة ، التى تصلح معياراً للعزل ، تتضمن ما يأتى :

أولا : بيوت الإقطاع والرأسماليين الذين اصطدمت وتصطدم مصالحهم مع القوانين الاشتراكية والنظام الاشتراكى .

ثانيا : الذين ثبت فى حقهم مخالفتهم للقوانين الاشتراكية بحكم قضائى (كمخالفة قوانين الإصلاح الزراعى ، من تحايل على نصوص تحديد الملكية وتحديد القيمة الإيجارية) ، وكذلك المخالفون لقانون عقد العمل والقوانين التموينية .

ثالثا : المستغلون الذين أثروا من احترافهم السياسة ، والذين يدورون فى فلك الرجعية والاستعمار .

رابعا : كل من اتخذ لنفسه موقف العداء من الثورة .

خامسا : كل من اعتنق مبدأ من المبادىء الهدامة . وفى اعتقادى أن عبارة (كل من استغل الشعب سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا) تصدق على من تقدم .

أما بالنسبة لكيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر ؟

فأرى بالنسبة للنقابات ، والاتحادات ، والروابط والجمعيات التعاونية الزراعية أن يكون التمثيل فى كل ماتقدم — بطريق الانتخاب المباشر — وعلى مستوى المحافظات ، لكى يكون التمثيل أصدق تعبيراً وأكثر شمولا ، وذلك بعد فتح باب القيد لكل من يرغب فى الانضمام لها متى توافرت فيه الشروط المطلوبة للعضوية .

أما فيما عدا هؤلاء — فأرى أن يكون التمثيل من بينهم بطريق الاختيار — ولا يؤخذ الاختيار كنقيصة فى نظامنا الاشتراكى — ففى كثير من دساتير العالم نص عليه كوسيلة مكملة للتمثيل الشعبى ، بل لقد نص عليه أخيراً فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية ، وهو من أحدث القوانين الاشتراكية والذى تشكلت بمقتضاه مجالس المحافظات والمدن والقرى ، إذ تنص المواد ١٠ ، ٣١ ، ٤٦ من هذا القانون على تكوين هذه المجالس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم ، وأعضاء معينين بطريق الاختيار من غير المنتخبين فى القاعدة الشعبية .

السادة الأعضاء .

فى الحديث عن ثورتنا الاجتماعية ، علينا ألا ننسى أننا لا نعمل لأنفسنا ، فجمهوريتنا قطاع يمثل وحدة فى الأمة العربية فليكن فى تقديرنا — ونحن فى مرحلة بناء مجتمعنا الجديد ، نرسى قواعده الاشتراكية — ألا نغفل أننا نقيم نموذجا تشهده الوحدات المختلفة التى تتكون منها أمتنا العربية وستقف عنده متطلعة إليه فى تخطيط آمالها ، حتى إذا ماتخلت عنها رواسب الرأسمالية والإقطاع ، واندحرت عنها فلول الرجعية من محترفى السياسة وأعوان الاستعمار ، وجدت نظامنا نموذجا حيا لها فتطبقه على نفسها فى ثقة واطمئنان ، لأنه ينبع من صميم مصالح شعوبها ويعبر عن آمالها وآلامها وبهذه المناسبة أقترح ضم بعض من يمثلون الأمة العربية فى وحداتها المختلفة ممن يقيمون بيننا ، أو ممن تسمح لهم الظروف السياسية فى بلادهم أن يحضروا ، أقترح ضم هؤلاء إلى مؤتمر القوى الشعبية كأعضاء شرف ، أو كمراقبين حتى يكونوا على علم تام بخطوات هذا التنظيم الجديد فى هذا الجزء من الوطن العربى ، وبهذا نكون قد دعمنا قوميتنا العربية .

أيها السادة :

نحن فى بداية ثورة اجتماعية ، ومن حقها علينا فى هذه المرحلة ، أن نؤمن الطريق الذى تجتازه فى بنائها للمجتمع الجديد ، فمن واجبها علينا أن نعزل عن مراكز القيادة فى الأمة من بادأها العداء ولا يبادلها الولاء ، وأن يوكل أمر الشعب إلى من عرفوا بولائهم لثورته الاشتراكية .

سادتى :

إن الدفع الثورى ماض فى طريقه بإذن الله بقوة وعزم بقيادة زعيمنا ورئيسنا جمال عبد الناصر .

أدعو الله أن يوفقه ويرعاه ويسدد خطاه وشكراً .

السيد محمد أحمد سليم — السيد الأمين العام :

حضرات السيدات والسادة الزملاء :

لقد تابعت باهتمام بالغ المناقشات التى دارت فى هذه القاعة حول تحديد العناصر أو القوى التى تمثل فى المؤتمر الوطنى . ولقد أسهم من شاركوا فى هذه المناقشات بجهد مشكور فى محاولة الوصول إلى معايير أو ضوابط نهتدى بها فى هذا التحديد .

وقد عالج كثير من الزملاء مشاكلنا السياسية قبل وما بعد ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، وما حصلنا عليه من مكاسب بفضل اخلاص وجهد زعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر وزملائه .

وإذا ما ذكرنا الجانب السياسى فلا يجوز أن يغيب عنا الجانب الاقتصادى من حياتنا .. فقبل ثورة عام ١٩٥٢ كنا دولة متخلفة يعتمد اقتصادها فى الغالب على

الزراعة وكانت الحرية الاقتصادية — كالحرية السياسية — ستاراً للثراء الفاحش ولوسائل تهريب النقد ، ولم يكن هناك تخطيط ولا تنظيم ، بل كان الرواج فى قطاعى التجارة والصناعة يأتى على حساب الفلاح أو العامل ، وهو المنتج الفعلى ، وتجنى ثماره فئة محدودة من أهالى هذا الوادى .

ولسنا ننكر أن بعض المخلصين من أبناء هذا البلد قد كافح — قبل قيام الثورة — من أجل الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ولسنا ننكر كذلك أن بعض الجهود قد بذلت فى حدود الفرص والطاقات المتاحة فى هذا الاتجاه أيضاً ، غير أن تلك الجهود ، مع ما كان لها من أثر مشكور ، ومن صدى فى النفوس ، كانت أدنى من أن تحقق آمال هذا الشعب ، أو من أن تقف أمام القوى الضخمة التى كانت تتحكم فى مقدراته .

وقد بذلت خلال العشر السنوات الأخيرة جهود ضخمة ، واتخذت تدابير سياسية واجتماعية ، ومررنا بتجارب متعددة من أجل إقامة المجتمع الذى ننشده ، وكان الاعتبار الأول فى كل ما اتخذناه ، من تدابير واجراءات التخلص من الأوضاع الشاذة التى كانت تسود المجتمع وضمان عدم الوقوع فى الأخطاء مرة أخرى .

وربما كانت الفترة التى مضت غير كافية لإحداث التغيير الجذرى فى معالم المجتمع ، وتحقيق الصورة المنشودة له ، وربما كانت الوسائل والتدابير التى اتبعت أو اتخذت قاصرة عن بلوغ الهدف الذى نعمل له ، غير أن من الأمور المسلم بها والتى لا أرى خلافاً عليها ، أننا حريصون على مواصلة السير فى الطريق الذى ارتضيناه جميعاً بحيث يكون عملنا وجهدنا استمراراً لما قدمناه فى العشر السنوات التى خلت من عمر ثورتنا المباركة .

وبحيث ينسجم الأسلوب الذى نختاره فى الحياة وفى العمل مع التدابير التى اتخذت لإقامة مجتمع اشتراكى تسوده العدالة الاجتماعية ، ومع ماتستلزمه فترة الانتقال من حفاظ على المكاسب التى حققناها للعامل والفلاح ، ومع ما ارتضيناه لأنفسنا من عيش فى ظل اتحاد قوى يجمعنا وتتوافر فيه كل مظاهر الديمقراطية ، يؤلف بين القلوب ، ويعبىء الجهود من أجل البناء ، ويجنبنا أنظمة الأحزاب التقليدية التى إن نجحت فى شىء فإنما فى صرف القوى العاملة عن البناء ، ودفعها إلى استنفاد طاقاتها فى هاوية الجدل النظرى والخداع بالشعارات الزائفة .

وهذا الهدف الكبير والرئيسى الضخم ، أى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى . ويتطلب إبعاد العناصر التى كانت تعوق الزحف القوى السريع ، أو تهدد المكاسب التى تحققت للعامل والفلاح ، أو تفسد الحياة السياسية ، ويتطلب أيضاً تعبئة كافة القوى والطاقات البشرية التى تعيش فوق أرضنا الطيبة ، وتوسيع قاعدة العمل من أجل بناء المجتمع الاشتراكى الذى ننشده ، ولا إخالنى فى هذا المقام إلا مضطرا إلى أن أفترض أن كل مواطن له حق الاشتراك فى عملنا الضخم مالم يثبت أنه تآمر على مكاسبنا السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو أسند إليه القيام بأعمال ماسة بالشرف والأمانة .

سيداتى وسادتى :

عالج من سبقنى من الزملاء أغلب القطاعات المكونة للقوة الشعبية ، ولم يبق سوى قطاع القادة المشرفين على الصناعة .

فى هذا المجال نجد أننا حققنا كثيراً من المكاسب ، فقد أصبح القطاع العام يسيطر على الجزء الأعظم من النشاط الصناعى من حيث رأس المال ، وعدد العمال ، وقيمة المنتجات ، وأصبحت لدينا خطة للتنمية تعتمد أساساً على امكانيات هذا القطاع ، وصرنا جميعاً مسئولين عن تنفيذ هذه الخطة بحيث تحقق الزيادة المطلوبة فى الدخل فى الفترة الزمنية المحددة . كما أصبحنا مسئولين عن تحقيق الأهداف الاجتماعية لهذه الخطة.

كذلك نجد حتى هذا الجزء من النشاط الصناعى الذى لم تمتد إليه ملكية الشعب، والذى ما زال متروكا لرأس المال الخاص ، تقوم الدولة بتوجيهه لخدمة أهداف المجتمع

الاشتراكى التعاونى ، وأصبح العامل يسهم فى إدارة المشروعات ، ويشارك فى أرباحها ، ويشترك فى رسم سياسة الإنتاج ، وفى تخطيط سياسة الأجور ، وفى تنظيم شروط العمل فى الصناعة .

كما أصبح العامل يتمتع بالضمانات الاجتماعية التى تجعله آمناً على مستقبله .

وإن كنا جميعاً حريصين على تحقيق آمال بلادنا على أساس من العدل والمساواة فلابد لنا من تعبئة كافة الطاقات والقوى البشرية لتنفيذ مشروعات التنمية الصناعية وتحقيق أهدافها .

وتتكون القوى الشعبية فى هذا القطاع من مجموع القادرين على المساهمة فى التنفيذ ويشمل ذلك .

١ — المشرفين على المشروعات المملوكة للقطاع العام والعاملين فيها من أعضاء منتدبين وقادة .

٢ — أصحاب رؤوس الأموال العاملة وغير المستغلة الذين يملكون المنشآت المتوسطة والصغيرة .

٣ — أصحاب الحرف .

وبمعنى آخر العاملين فى القطاعين العام والخاص ، وفى هذا المجال يمكن أن أقول ، الهيئات الصناعية كاتحاد الصناعات والغرف الصناعية والمجالس الإقليمية للصناعة فى ظل الأوضاع الجديدة التى يسيطر فيها القطاع العام على النشاط الصناعى وتتحمل فيها الطبقة العاملة بمدلولها الواسع مسئولية إدارة المشروعات الصناعية ، وبعد أن أعيد تنظيم المجتمع الصناعى فى ظل قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها (رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨) أقول إن هذه الهيئات هيئات منظمة تصلح قاعدة لتمثيل النشاط الصناعى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . وقد تقدمت للسيد الأمين العام والسيد مقرر اللجنة الفرعية بمقترحات عن وسائل وطرق تمثيل القادة وأصحاب الأعمال الصغار فى مؤتمر القوى الشعبية توفيراً لوقتكم الثمين .

وإننى إذ أتحدث اليوم عن اتحاد الصناعات والهيئات الصناعية فإنما أتكلم باسم

مؤسسات عامة خاضعة لإشراف الدولة ويعمل بها ويوجهها مجموعة من الشبان ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الكادحة والعاملة فى تعاون تام . مع وزارة الصناعة والمؤسسات العامة الإنتاجية ، فى سبيل تنمية الصناعة وعلاج مشاكلها وخفض تكاليفها .

كلمة ختامية :

يجدر بى قبل أن أختم كلمتى أن أوضح أن كثيراً من الزملاء قد تحدثوا عن حقوق طوائفهم لدى الدولة متناسين أن اشتراكيتنا هى اشتراكية عدل وكفاية وأنه إذا كانت لنا فيها حقوق فإن علينا فيها واجبات نحو الدولة — أو بعبارة أخرى نحو أنفسنا — يجب علينا أن نؤديها حتى يمكن للدولة أن تحقق لنا مانرجوه من حياة سعيدة .

ولعلى لا أتجاوز حدودى إذا اقترحت على الزملاء العاملين فى جميع قطاعات مجتمعنا أن يقوموا بتخصيص وقت إضافى للعمل دون مقابل لزيادة الإنتاج ورفعه حتى يعاونوا على زيادة مقدرتنا الاقتصادية .

ولنا فى هذا المجال أمثلة من الدول فى التعمير بعد الحرب العالمية الأخيرة .

ولعلى بهذا أكون قد أديت واجبى نحو التنبيه إلى واجبنا نحو بلادنا ونحو أنفسنا ونحو زعيمنا ... والله ولى التوفيق .

السيدة نفيسة الغمراوى : البلد لا تتحمل وجود طاقة معطلة لأننا نريد إنتاجاً . فيجب أن يعمل الجميع لزيادة هذا الإنتاج ، وبالتالى رفع مستوى المعيشة ومعنى ذلك ألا يبقى رجل أو سيدة دون عمل .

والسيدة فى الريف تعمل بجوار زوجها فى الحقل . وبذلك يجب أن تحسب ضمن العمال الزراعيين وعملها ضرورى جدا جدا لزيادة الإنتاج .

وفوق هذا فهى تعمل فى البيت ، وترعى الماشية ، وتطبخ ، وتربى الأولاد ، وتغسل الملابس وتحمل الماء إلى المنزل . وتحمل لزوجها الأكل فى الغيط ، وتخبز عيشها ، بل وتبنى بيتها إلى آخره .

والبنت من ١٠ أو ١٢ سنة تربى أخواتها ولا تذهب إلى المدرسة ثم تتزوج فى سن مبكرة وتتحمل المسئوليات السابق ذكرها .

ويفضل بعض الآباء أن يدفع الغرامة ولا يعلم ابنته لأنه يحتاج إليها فى تربية أخواتها وفى العمل وفى الحقل ، ومع كل ذلك فإن أخوف ما أخافه ، ألا يكون لها أى تمثيل فى القطاع الريفى ، أى فى قطاع العمال الزراعيين . وبما أن هؤلاء العمال ليس لهم تنظيم الآن فليس هناك غير الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى .

صحيح إنه ربما يكون هناك بعض السيدات فى الجمعيات التعاونية لكن المؤكد أنهن قلة جدا جدا .

لهذا أقترح ، وأرجو من السادة الأعضاء ، النظر بعين الرعاية لهذا الاقتراح ، أن يؤخذ فى الاعتبار تمثيل زوجات الفلاحين أعضاء فى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى بالإضافة إلى المشتركات فعلا من السيدات ، ويدخلن فى الانتخابات الرأسية ليكون لهن حق التمثيل فى المؤتمر الوطنى .

إذن من سيتكلم عن هذه المشاكل التى ذكرتها ؟

أو من سيشعر بها كما تشعر بها الفلاحة ؟

أو من سيطالب بالإمكانيات التى تيسر على الفلاحة هـذا العمل المضنى ليل نهـــار ؟

إنها لا تتكلم ولا تشكو ولا تقول أنا لا أستطيع أن أتحمل كل هذا العمل ، فهى تعمل فى صمت .

ولكن واجبنا نحن أن نيسر لها الإمكانيات التى تزيد فى الإنتاج .

والفلاحات عددهن ضخم جداً ويمكنهن زيادة الدخل للزوج بالأشغال الريفية التى يمكن أن تقوم بها الفلاحة بالإضافة إلى العمل مع زوجها ولزوجها ، لرفع مستوى معيشتهما . فتوفر لهن دور الحضانة والمناسل والعيش الكريم .

أرجوكم ياحضرات الزملاء أن تنظروا لاقتراحى نظرة إيجابية بناءة ، وأعيده

مرة أخرى ، وهو أن تضاف زوجات الفلاحين المساهمين فى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى إلى الأعضاء المساهمين فعلا بصفة استثنائية طالما أنه لا يوجد لهن أى تنظيم آخر .

وشكرا على حسن استماعكم لكلمتى والله يوفقنا جميعاً لما فيه الخير .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : السيد الأمين العام ، زملائى .

لى تعقيب بسيط على كلمة الزميل محمد أيوب حين قال فى تمثيله للقوى الشعبية ، إن هناك قوى داخلية وخارجية ، وأن القوى الخارجية ، هم الطلاب الذين يدرسون فى الخـــارج ، وكذلك الدبلوماسيون ، وهؤلاء وأولئك يعتبرون من قوى الشعب العاملة .

إلا انه حسب فهمى لما قاله السيد الزميل انه يريد ان تدخل هذه القوى الخارجية ممثلة فى المؤتمر الوطنى القادم للقوى الشعبية .

وفى اعتقادى أن الفترة القصيرة التى لا تتجاوز الأسبوعين أو الثلاثة ، لا تكفى لحضور هذه القوى من الخارج للاشتراك فى مناقشة الميثاق الذى سيضع مشروعه السيد رئيس الجمهورية .

ولهذه القوى اهميتها الكبرى فى الخارج إذ ان الطلبة ، بالإضافة إلى ما يحصلونه من علم ، عليهم ان يقوموا بدور الدعاية الكبير الذى يرفع من شأن جمهوريتنا الحبيبة وشكراً .

السيدة فاطمة عنان : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

لى كلمة تعقيب قصيرة على ضرورة تمثيل الطلاب فى تنظيماتنا الجديدة ، وعندما اقول الطلاب ، فإنى أعنى البنين منهم والبنات ، وعندما اقول الطلاب أعنى ايضاً ان تكون النسبة الكبرى لطلبة المعاهد والكليات ، نظراً لنضجهم العقلى .

ولا أبالغ ، إذا قلت إنى حين أتصور قطاعا بلا طلبة فكأنما أتصور مجتمعا بدون دعائم ولا ركائز . فالطلاب هم ورثتنا فى هذا الوطن ، وخلفاؤنا فى هذه الأرض . فكيف لا نفسح لهم المجال الفعلى فى التنظيمات الجديدة ؟

إن أخشى ما أخشاه إذا نحن نحينا هؤلاء الأبناء عن هذه التنظيمات الجديدة فى البناء والتعمير أن يصير مثلنا مثل هؤلاء الأبناء الذين ورثوا عن أبيهم ما ورثوا من تركات فراحوا يبعثرون هذا الميراث ذات اليمين وذات الشمال حتى يضيعوه بين يوم وليلة لأنهم لم يعرفوا قدره ولم يكدوا فى الحصول أو الوصول إلى مثل هذه التركات ، نحن فى أشد الحاجة إلى تثبيت ودعم البناء ويجب أن يشترك معنا أبناؤنا فى هذه التنظيمات الجديدة حتى يكونوا حريصين على هذا الوطن راعين لحقوقه أتم الرعاية وشكرا.

السيد على بهرام : لى تعقيب خاص على ما طلبه بعض السادة الزملاء لتمثيل القطاع الزراعى بنسبة ١٥ ٪ بالمؤتمر الوطنى وهو أننى أرى أن فى ذلك إجحافا بالقطاع الزراعى حيث أنه يمثل الأغلبية الساحقة من حيث التعداد والإنتاج ، علاوة على أنه الدعامة الكبرى للدخل القومى ، وأرى أن تكون النسبة التى يمثل بها ذلك القطاع فى المؤتمر الوطنى ٤٠ ٪ ، كما أننى أذكر أن الاشتراكية قد تحققت لنا نحن الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعى وأرجو أن تتحقق لجميع أفراد الشعب من الفلاحين والعمال وذلك هو ردى على ما ذكره بعض السادة الزملاء من أن الاشتراكية يجب أن يحس بها الشعب كما أن لى إقتراحاً هو أننى أطالب الحكومة بتنفيذ القانون الصادر فى سنة ١٩٤٣ الخاص بإلزام من يملك بركة بردمها فى مدة لا تزيد على ستة أشهر فإذا تخلف صاحب البركة عن ردمها فى بحر هذه المدة أصبحت ملكا لوزارة الاسكان والمرافق، وإنى أرى أن تصبح هذه البركة ملكا للاتحاد القومى ، على أن يقوم بردمها وتوزيعها بمصاريف الردم ، ولا يجوز لصاحبها بيعها قبل الردم ، لأن ذلك يؤدى إلى التخلص منها وعدم ردمها .

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة يوم ٩ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦١

مناقشات الأعضاء

السيد الأمين العام : باسم الله وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

السيد محمد فتحى فوده : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيادة الأمين العام ، السادة الأعضاء .

نحن العمال نؤمن بأن دورنا فى هذا المجتمع هو تعميق جذور اشتراكيتنا بتوعية الجماهير إلى دورها الإيجابى الفعال وهو العمل . والعمل المتواصل فى كافة الميادين والقطاعات لأنه لا سبيل إلى تحقيق النهضة التى نرجوها والرفاهية التى نطمع إلى تحقيقها إلا بالعمل وزيادة الإنتاج . فاشتراكيتنا إذن تقوم على ما يأتى :

١ — احترام الأديان .

٢ — الملكية فى حدود القانون غير مستغلة ولا متحكمة .

٣ — حرية الرأى فى حدود الاطار الاجتماعى .

٤ — تقديس العمل. فمن لا يعمل لا مكان له بيننا إلا أن يكون فى حاجة إلى رعاية المجتمع ليتحقق بذلك التكافل الاجتماعى وتسود العدالة الاجتماعية .

بقى أن نعرف من هو الشعب الذى يلتزم بالاشتراكية التى ننادى بها ونعمل على تحقيقها ؟

الأصل أن الشعب يتكون من مجموع المواطنين ، والاستثناء هو عزل بعض الأفراد عن تولى المراكز القيادية فى مرحلة البنيان الاشتراكى مع

تمتعهم بكافة الحقوق والتزامهم بالواجبات كأفراد يعيشون فى هذا المجتمع وحكمة هذا العزل هى تأمين الثورة الاجتماعية لأننا نفترض فيهم عدم الإيمان بالاشتراكية لتعارضها مع مصالحهم الخاصة .

وإذا كان الأمر كذلك فنى رأيى أن نبدأ بتحديد الأفراد الذين لا يسمح لهم بتولى المراكز القيادية فى التنظيمات الاجتماعية والسلطات التشريعية ،ويمكن حصر هؤلاء الأفراد فى الآتى :

(أولا) بعض الأشخاص الذين مستهم القوانين الاشتراكية من الإقطاعيين والرأسماليين .

(ثانياً) كل المهربين والمفسدين .

(ثالثاً) الذين حرموا من شهوة الحكم وهم الذين تولوه قبل الثورة فلم يصلحوا وإنما أفسدوا وكان كل همهم جمع الأموال من دم الشعب :

(رابعاً) بعض أعضاء البرلمانات السابقة على الثورة الذين لم يلتزموا واجبهم فى تمثيل الشعب بأمانة وشرف ، وجمعوا الأموال عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ .

وحصر هؤلاء وغيرهم ممن سيثبت تعارض مصالحهم مع اشتراكيتنا ميسر عن طريق وضع قواعد ثابتة لتحديدهم حتى يعزلوا عن تولى المراكز القيادية فى مرحلة البنيان الاشتراكى . أما الذين سيثبت صلاح حالهم فهم من فئات الشعب يضمون إلى السواد الأعظم من المواطنين إلى بناء الجمهورية العربية المتحدة ويتكون من هذا الشعب الناخبون والذين لهم حق تمثيل الشعب فى المؤتمر الوطنى وحق تولى المراكز القيادية .

وإنى أرى أن يكون الاتجاه العام إلى أن ينتظم جميع المواطنين مستقبلا فى نقابات واتحادات وهذا الهدف ينبغى أن نعمل له عملا متواصلا حتى يتحقق . وإلى أن يتم ذلك فلا مناص من أن يقتصر على تمثيل المنظمات القائمة فى كل قطاع حتى يكون ممثلوها رسل الاشتراكية إلى نقاباتهم وجمعياتهم

وروابطهم واتحاداتهم وصلة سليمة بين القاعدة والقمة والتنظيمات القائمة التي يمكن اعتبارها في هذا المجال هي :

(أولا) النقابات العمالية بالنسبة للعمال : سواء في ذلك النقابات العامة أو النقابات الفرعية أو اللجان النقابية .

(ثانياً) النقابات المهنية بالنسبة لأصحاب المهن الحرة .

(ثالثاً) الروابط بالنسبة لعمال الحكومة والمؤسسات العامة .

(رابعاً) الاتحادات الطلابية بالنسبة للطلبة .

(خامساً) الغرف التجارية بالنسبة للتجار وأصحاب الشركات التجارية .

(سادساً) الغرف الصناعية بالنسبة لأصحاب المصانع .

(سابعاً) الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، والنقابة العامة للعمال الزراعيين ونقاباتها الفرعية ولجانها النقابية .

(ثامنا) الجمعيات النسائية .

(تاسعاً) نوادي أساتذة الجامعات والقضاة وضباط الجيش والشرطة .

بهذا الشعب تنطلق انطلاقتنا الكبرى لتحقيق أهداف الثورة الاجتماعية .

وسيلتنا في ذلك ركائز ثلاث :

(اولا) الإيمان العميق بالله وبمنهجنا الاشتراكي .

(ثانياً) التنظيم الدقيق في تشكيلاتنا الثورية .

(ثالثاً) العمل المتواصل لتحقيق المجتمع الذي تسوده الرفاهية وترفرف عليه الكفاية والعدل .

وأرى لزاما على أن أعرض لبعض رغبات الشعب ومنها :

أولا : أن الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إعانة غلاء المعيشة لا يتمشى مع الطابع الاشتراكي للمجتمع إذ أنه صدر قبل الثورة وقبل أن تتبلور

اتجاهاتنا لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية . هذا الأمر العسكرى لم يفرق بين من يعولون ثلاثه أولاد ومن يعولون أكثر من ذلك . فأعلى نسبة تعطى بموجبه موحدة لمن يعولون ثلاثة أولاد فأكثر وفى هذا غبن واضح بالنسبة للمواطنين الذين يعولون عدداً كبيراً من الاولاد ولا يحقق لهم المستوى الاجتماعى الذى نرجوه ويخالف الواقع الذى نلمسه .

ثانياً : ان التجنيد الإجبارى يسير على قاعدة أن تكون مدة الالزام ٣ سنوات لغير المؤهلين ، سنة ونصف سنة للمؤهلين . ومن رأيى — بعد أن اتجهت الدولة إلى تعميم الحرس الوطنى — أن تنقص المدة إلى سنة واحدة لغير المؤهلين وستة شهور للمؤهلين . على أن يلزم المجند المسرح بأن يقضى فى كل سنة مدة تدريب أقصاها شهر بمعسكر الحرس الوطنى بالمحافظة ، ليكون على صلة مستمرة بالتدريب والأسلحة الحديثة .

ثالثاً : أوقات الفراغ . من المشاهد الملموس وجود أوقات فراغ لدى الكثرة من المواطنين وعلى الأخص فى الريف فى غير مواسم الزراعة وهذا الفراغ يجعل شغلهم الشاغل تعاطى الشاى والدخان المعسل ، لذلك أقترح تعميم الصناعات الريفية والبيئية . وأن تتضمن الخطة إنشاء المصانع فى المناطق الريفية لتمتص الأيدى العاملة ، وبذلك نقضى على مشكلة الفراغ ونزيد من الدخل القومى .

رابعاً : التعاونية من الشعارات الرئيسية لمجتمعنا ، ولذلك أقترح إنشاء وزارة للتعاون تشرف على كافة القطاعات التعاونية . سواء فى ذلك الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الزراعية بإدارات متخصصة فى كل نوع منها .

خامساً : صدرت لائحة للشركات التابعة للمؤسسات العامة أى التابعة للقطاع العام ، وصدرت لائحة أخرى للمؤسسات العامة ، وتختلف الأحكام فى كل من اللائحتين ، مع ان الاتجاه الاشتراكى يوجب وحدة المعاملة لعمال القطاع العام سواء فى ذلك موظفو وعمال الحكومة أو المؤسسات العامة أو العامة وبهذا نحقق مرحلة كبرى من مراحل اشتراكيتنا .

أيها الأخوة : ليس أدل على نقاء عنصر هذا الشعب وحفظه للجميل من المعانى الكريمة والعواطف الصادقة التى أبداها الإخوة الأعضاء من الفلاحين حينما جاء ذكر بنك التسليف على لسان أحدهم . هذه المعانى أكدت فى نفسى أن الجهود الجبارة التى يبذلها رجال بنك التسليف الزراعى والتعاونى لتركيز الائتمان التعاونى والاقتصاد الزراعى مقدورة لهم ممن تبذل فى سبيلهم ، وهذا يحفزنى إلى أن أتوجه إلى اخوتى فى البنك ليضاعفوا من جهودهم ويبذلوا المزيد من العرق فى خدمة الفلاحين حتى نصل بإذن الله إلى مجتمع زراعى تعاونى متطور فى ظروف اجتماعية أفضل .

رعا الله شعبنا العربى وأبقى لنا زعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر موفقاً بين أمل له يبلغه وأمل فيه يحققه .

السيد محمود عبد الله اسماعيل : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

إننا كلجنة تحضيرية ، أفهم رسالتنا التى كلفنا بها على أنه مطلوب منا :

(أولا) أن نضع إطاراً لمجتمع ديمقراطى اشتراكى يضم قوى الشعب العاملة :

(ثانيا) إيضاح معالم الطريق الذى يصل بنا إلى إقامة مجتمع ديمقراطى اشتراكى .

(ثالثا) أن نعرف من هم القلة الذين يجب أن يكونوا خارج هذا الإطار .

السادة الزملاء :

إذا ما استبنا معالم الطريق أمكن على هديه أن نعرف من هم الذين يجب أن تضمهم اشتراكيتنا ، ومن هم الذين يجب إبعادهم .

ويستتبع ذلك حتما أن نلقى نظرة على واقعنا الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى الماضى والحاضر ، ولا أود أن أقف طويلا عند الماضى فقد تولى كثير من الزملاء الحديث عنه ، والحديث — كما قال زميل — عن الألم ألم .

ولكن لنقف قليلا عند واقعنا الاقتصادى والسياسى والاجتماعى منذ قيام الثورة حتى اجتماعنا هنا فى هذه اللجنة .

السادة الزملاء : من الناحية الاقتصادية أصبح لدينا قطاعان :

قطاع خاص، أحب، كلجنة تضم بين أعضائها السلطة التنفيذية ،كاملة أن تدرس المدى الذى يجب أن تكون عنده الملكية الفردية عادلة ومصونة ، وأن تؤكد حدا لرأس المال الحر الذى يستند إلى العمل الذى لا استغلال فيه ، وأن تؤكد أنه لاقيود ولاحدود قد توضع مستقبلا إلا ما تقررونه هنا وفى حدود ماارتضاه الشعب من الضرائب التصاعدية .

والذى يحدونى إلى أن أطالب بذلك ، يقينى بأن كل من أخذ أو يؤخذ منه، يجب عزله إلا قلة نادرة آمنت بالمثل والأهداف التى قامت من أجلها الثورة ، وسنتها القوانين الاشتراكية مساهينا .

وقطاع عام تتولى الدولة الإشراف عليه ، والآمال معقودة على أن يسهم هذا القطاع فى الاشتراكية إلى غايتها وأن يوفر لأكبر عدد من المواطنين مجالا للعمل ، وأن يسهم بنصيب كبير فى خفض تكاليف أعباء المعيشة على محدودى الدخل .

السادة الزملاء : لاشىء يدعم الاشتراكية والديمقراطية قدر حرية الرأى وحرية الكلمة، وقد تناول كثير من الزملاء هذا المعنى والذى أريد أن أضيفه ، هو أن سلبية كثير من كتابنا وأدبائنا فى هذه الآونة من تاريخ أمتنا ليس لها ما يبررها . وأتصور ما يمكن أن توحى به هذه السلبية فى أذهان القطاعين الشعبى والحكومى ، وأخطره أن يظن أن الانزواء هو طريق الأمن .

وعليه أرى أن كل كاتب بل كل فرد لن يؤدى واجب النقد أمينا حرا صادقا بنـاء ، وكل مسئول يضيق بهذا النقد إنما يعوق سير زحفنا الاشتراكى .

السادة الزملاء :

اسمحوا لى أن أقول مرة أخرى إننا نرسم الآن صورة واضحة المعالم لمجتمع ديمقراطى اشتراكى يضم قوى الشعب جميعها إلا قلة قليلة يجب أن تعزل ، ولا أتصور أن أسميها أعداء للشعب ، حرصاً منى على الأبناء والأحفاد أن يوصموا

بأنهم أبناء أعداء الشعب ، والجيل الصاعد من أبنائنا وأبنائهم هم الأمانة الكبرى فى أعناقنا شعبا وحكومة ، يجب أن نعمل على أن تكون الاشتراكية إيمانا وعقيدة راسخة فى نفوسهم الطاهرة التى لم تدنسها أطماع أو أهواء .

ولا أدرى أيها السادة ، هل أناقض نفسى ، ولكنى أسير مع أفكارى على سجيتها وأطالب بوضع أموال كل من يتم عزلهم تحت الحراسة وأن تتكفل الدولة بمعاشهم فى أكرم الحدود . فلا شك ، وهى سنة الحياة ، أن القلة التى ستعزل ستتجمع يوما لتحاول الدفاع عن وجودها فإذا كان المال فى يدها سخرته قطعا لمصلحتها ضد مصلحة الشعب .

السادة الزملاء :

فى يقينى أنه لا اشتراكية ولا ديمقراطية قبل أن يتحرر كل فرد فى القرية ، وقد عشت حياتى فى قرية من قرى الصعيد وعرفت ما ابتليت به قرانا من الخوف والجوع ، وقد وضعت الثورة يدها على أسباب الفقر فحاولت محاولات جادة أن تخفف حدته بتحطيم الإقطاع ، وإصدار قانون الإصلاح الزراعى ، ثم القوانين الاشتراكية الأخيرة ، وكانت خطوة كبيرة يجب أن تتلوها خطوات .

أما نوازع الخوف ، ولم تكن قاصرة على الإقطاع وحده ، فهى فى تقديرى أكبر أثراً وأبعد عمقا فى التخلف الذى يعانيه ريفنا ، وإنها لم تمس فى قليل أو كثير ، وواجب اللجنة الأول أن يكون العزل لأولئك الذين أشاعوا جوا من الإرهاب فى القرية ولو لم تمسهم القوانين الاشتراكية .

واسمحوا لى أن ألقى بعض الضوء على ما أسلفت .

هناك عدد كبير من قرانا فيها أكثر من عائلة تساوت ندية ومالا ، وتنافست فيما بينها على المناصب الرئيسية وكان لهذا التنافس أثره فى معرفة كل بعض حقه ، وقرى أخرى لا زالت السطوة والسلطان والزرع والضرع والمقدرات بل والأرواح فى يد عائلة واحدة ونسميها بلد رجل واحد .

فى التشكيلات السابقة واللاحقة لم ولن يكون إلا ما يريده كبيرهم .

السادة الزملاء :

لا بد أن تهز هذه القرى هزاً عنيفاً وألا يكون السلطان إرثا والغنى إرثا والفقر إرثا والذل إرثا .

فلو أن بين يدى نتائج الانتخابات البرلمانية من يوم أن كانت هناك انتخابات لا استطعت دون ما خطأ أن أميز هذه القرى فهى بأكملها لمرشح واحد .

ومن بين مآسى الماضى وآلام الحاضر وآمال المستقبل نبتت اشتراكيتنا ومن طوايا ماانطوت عليه نفوسنا من مرارة للظلم والظالمين كان العدل وكانت الرحمة سبيلنا ، فأخذنا حقنا بيد ، وربتنا باليد الأخرى حانيه آسية على من نصر ناهم بالكف عن ظلمنا ، وحانت الساعة ليعلموا أنا ما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون .

أيها الأخوة : صورة أليمة على نفسى جاهدت ، لأجل التعبير السليم عنها أشرح لكم بعض قصة قريتى والقرى المجاورة . ولا شك أنها قصة الوطن كله مع الأحزاب والإقطاع ، أو بالأحرى مع الدس والنفاق والغدر . فتاهت بى السبل ، أيها أذكر لحضراتكم وأيها أترك ، وفى وسط خليط مؤلم من الأفكار وثب إلى خاطرى قوله تعالى فى محكم آياته : « ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد » .

وبقلبى ووجدانى قلت : صدق الله العظيم القائل « ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين » :

السادة الزملاء : قلة من أعضاء الأحزاب المنحلة استطاعت أن تنأى بنفسها عن الدنيا ، وتصون كرامتها ، وتحفظ عهدها ويدها ، هى وحدها التى يجب أن تسير مع الركب الاشتراكى .

السادة الزملاء : اسمحوا لى أن أتناول قطاعا واحدا من قطاعات الوطن العاملة ، وهو قطاع الزراعة .

والتعريف الصحيح له فى نفسى هو أن أسميه قطاع القرية وحين نريد أن نمثله فى مؤتمر القوى الشعبية والتنظيمات الأخرى ، أرجو أن نضع فى أذهاننا أنه القطاع الذى لا زال التخلف الفكرى والمادى هما داؤه ، وان البت فى سرعة وثورة . وحزم وعدم التقيد بلوائح وقوانين هما دواؤه .

وإنى أعتقد أننا مادعينا هنا بعد مضى عشر سنوات من الثورة ، لا لنفكر بالعقلية التى كنا نفكر بها قبل أو بعد ٢٣ ، ٢٦ يوليه الماضى ، بل لنفكر فى رسم الطريق لمؤتمر يضم قوى الشعب العاملة ، يكون مجال الفكر ومجال العمل فيه أكثر ثورية فيما يجب أن يكون عليه المؤتمر الوطنى الذى يضع الميثاق الذى سيرتبط به الشعب لتمكن لحكم ديمقراطى اشتراكى قائم على دعائم ثابتة من الكفاية والعدل .

أعتقد أنكم لمستم ذلك كله و الإيمان الراسخ والعزم الأكيد الذى تجلى بوضوح فى كل نبرة من نبرات صوت الرئيس الثائر جمال عبد الناصر ، وهو يتحدث إليكم هنا عن مستقبل أمتنا .

والقرية أيها الأخوة تضم — أولا — العمال الزراعيين وأقولها فى صراحة ووضوح إنه بعد عشر سنوات من ثورة قامت من أجلهم لم يتحقق لهم شىء . إلا من أسعدهم الحظ من الذين انتفعوا بقانون الإصلاح الزراعى . وعلى النمط الذى يسير عليه تفكيرنا هنا فى اللجنة أخشى أن يمضى زمن لا يعلم إلا الله مداه ، حتى يشعروا أن فى الوطن اشتراكية قامت لتحقق لهم حياة أفضل ، وعليه يجب أن يمثلوا فى مؤتمر القوى الشعبية وبالاختيار لا بالانتخاب وبنسبة كبيرة لنختار الذين يستطيعون أن يعملوا ويعلموا أن هناك عزلا وهناك مصادرة بل وهناك ما هو أقسى من ذلك لكل من يقف فى سبيل رفع مستوى معيشتهم أو يقيد حريتهم .

ويبقى بعد ذلك الحائزون لأقل من خمسة أفدنة والحائزون لأكثر من ذلك وتجمعهم جميعا الجمعيات التعاونية فى القرية . وقد سبقنى كثير من الزملاء

باقتراح تمثيلهم بنسبه الثلثين والثلث ، وعلى مستوى المركز يمكن أن ينتخبوا فيما بينهم من يمثلهم فى المؤتمر وبنفس النسبة .

وطبيعى ان يتم ما قدمت وقدم زملائى بعد العزل .

وأسأل نفسى كيف يتم العزل ؟ ستضع لجنتكم الموقرة قواعد لمن يعزلون فى كل قطاع ، وقيل إن وزارة الداخلية تتولى عملية العزل ، وقيل توضع قوانين تجرى على إثرها محاكمات وأن يتم العزل لإجراء الانتخابات للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى خلال شهر .

إن الأمر لجلل ، والمهمة لكبيرة ، ويجب الا يحكمنا مطلقا عامل الزمن ، وقد نوه بذلك هنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

أيها الإخوة : أكرر هنا مرة ومرة ومرة أننا نعيش ثورة خالصة للشعب تؤكدها دعوتكم هنا لرسم الإطار الذى يجب أن يضم فقط من آمن بها . ولذلك أقترح أن تشكل لجنة ثورية فى كل محافظة ومن أهل المحافظة نفسها تدرس تاريخ الأفراد وأوضاع القرى — ونستطيع أن نجد فى كل محافظة لجنة لأعضائها ضمير القاضى وقد ألموا بالقضية فعلا ، وتكون مهمتها العزل فى الحدود التى تقررونها ، واختيار ممثلى العمال الزراعيين ومتابعة تطبيق القوانين الاشتراكية بروحها لا بنصها ، وتكون قراراتها بأغلبية الثلثين ، وتشكل لجنة عليا فى القاهرة لمتابعة أعمال لجان المحافظات . ومن كان عضوا فى لجنة من تلك اللجان وانحرف او انحاز عن الخط فتقديرى أن تكون عقوبته الإعدام وعلى الملأ فى ميدان عام .

سيدى الأمين العام ، السادة الزملاء :

إن ما يحدونى إلى الإصرار على المطالبة بتشكيل هذه اللجان هو ان محور تفكيرنا واصل دعوتنا ليس عزل الاقطاعيين أو الحزبيين ، بل هو ان نفكر بعمق فى كيف نطهر مجتمعنا لنصل إلى الهدف الأسمى وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وجلى أن الشعب فى كل قطاعاته ماض فى جدية وعناد

نحو تحقيق مثله وأهدافه ، وكم كان يسعد الشعب ألا يكون بين صفوفه من يدوق زحفه وهيهات :

فمن يك ذا فم مر مريض يجد مرابه الماء الزلالا

والله أسأل أن يلهمكم الرشاد فى ظل الثائر الأول جمال عبد الناصر .

السيد حنا كامل مرقص : السيد الأمين العام ، سيداتى ، سادتى : الاشتراكية روح ومعنى . أو كما قالوا كفاية وعدل ، هى الحق الواضح العادل الذى يجب أن يسود كافة مجتمعات الدنيا ، وإنى لأعجب لقوم يناهضون هذه المبادىء القويمة الحكيمة السامية العادلة .

الاشتراكية التعاونية معناها أن يشترك الكل ، الكبير والصغير ، المالك والأجير متعاونين متحابين متآخين فى سبيل توفير لقمة العيش للجميع وفى سبيل المصلحة العامة للبلد الحبيب الذى يضمنا ويرعانا ويرفع اسمنا كريما وعلمنا خفاقا فى العالمين .

صفة كلها السمو بعينه ، التعاون والمحبة والتآخى ، ونتائج كلها باهرة عظيمة . الغذاء والكساء للجميع والقضاء على الجشع ثم أخيرا وليس آخرا أن نرتفع باسم هذا البلد الأمين إلى ما نصبو إليه جميعا من رفعة وكرامة ومن نصر عظيم .

وفى سبيل هذه الاشتراكية وفى سبيل قيامها ونهوضها ، ذكرنا العامل والفلاح . ذلك لأنهما كانا نسيا منسيا ، كانا محل الإهمال فى عهد الجشع والطغيان ، كانا كالآلة التى تعمل بلا كلل ، ليأخذ غيرهما ثمن جهودهما وعرقهما ، كانت تتخم بطون وتضمر أخرى ، تنتفخ جيوب وغيرها فارغ ، لا يجد الرجل ثمن كساء طفله أو قوت يومه . كان هذا حال العامل وحال الفلاح ، كانا يدفعان من دمائهما الثروة والثراء فى جيوب الآخرين .

من أجل هؤلاء أيها السادة نحن نعمل هنا ، من أجل لقمة عيشهم ، ولا سبيل لهذا سوى أن نفسح لهم السبيل ، وفى سبيل أن نفسح لهم الطريق يجب :

أولا : أن نعزل عنهم الطاغية المستغل .

ثانيا : أن نهيء للبلد جوا من الرخاء فنقضى على غلاء قوت الشعب .

ثالثا : أن تقوم الحكومة بتصنيع البلد على نطاق واسع يضم كثيرا من الأيدى العاملة فيعم الرخاء الجميع .

رابعا : إنهاض القطاع الريفى عن طريق الجمعيات التعاونية .

وفى سبيل أن نعزل الطاغية عنهم لنخلى لهم طريق الحرية ، أقترح عزل :

(ا) المرابين الذين امتصوا دماء الفلاح والعامل ، وانتهزوا فرصة حاجتهم وعوزهم فأغرقوهم بالفوائد الحرام القاسية .

(ب) رجال الأحزاب الذين ساروا فى ركاب المستعمر فآثروا مصالحهم وكبلوا الوطن بقيود من حديد أخرت مصالحه وأوقفت تقدمه .

(ج) الذين أثروا على حساب الآخرين فاستغلوا سلطة مناصبهم أو سلطة صلاتهم بأصحاب المناصب العليا .

هؤلاء يجب أن نجليهم عن الطريق ، وأن نعزلهم بعيدا عن طريق الشعب حتى يتنفس فى حرية وصفاء . كما يجب أن نقضى على الغلاء بأسرع ما نستطيع ، فأجر العامل الزراعى مهما بلغ لن يكفيه ثمن قوته وملبسه هو وزوجته وأولاده . والمشكلة هى أننا كلما رفعنا أجر العامل زادت تكاليف الانتاج وبالتالى ترتفع أثمان المنتجات ، لهذا أقترح الآتى :

(ا) انشاء مخابز تعاونية لكافة القرى المحرومة من الخبز ، لصناعة الخبز من الدقيق المخفض ، ولقد ثبت أن خبز المدن أرخص كثيرا من خبز الفلاح، وذلك توفيرا لوقته ومجهوده ، ولنضمن للفلاح خبزا أرخص وأنفع ، ونوفر عليه حرائق الأفران البدائية الخطيرة .

(ب) إنشاء الجمعيات التعاونية التى تمد الفلاح بكافة الآلات الزراعية للحصاد والدراس والرى وما إلى ذلك من مقتضيات الفلاحة الآلية السريعة المثمرة على أن يكون ذلك بأرخص الأجور .

وإنى لموقن بأن استعمال الآلات استعمالا فنيا صحيحا سيرتفع بالإنتاج ارتفاعا كبيرا وكذلك خفض أثمان التقاوى وخفض أثمان الأسمدة للكيماوية إلى أقل حد ممكن . فقد ثبت بشكل واضح أن استعمال التقاوى النقية ومد الزراعة بكفايتها من الأسمدة له أثره البالغ فى رفع غلة الفدان .ومفهوم من هذا كله أن لارتفاع الإنتاج أثره الكبير فى خفض أثمان المنتجات وفى توفير الكثير من العملات الصعبة التى تنفعنا فى شراء ما يلزم لسد حاجات الوطن .

كيف نمثل القطاع الريفى فى المؤتمر ؟

فى سبيل ذلك يجب أن نتجه إلى الجمعيات التعاونية الزراعية التى يجب أن تشكل تشكيلا جديدا يتمشى مع الواقع ، أى أن يكون ثلثا أعضاء مجلس الإدارة من صغار المستأجرين أو صغار الملاك الذين تقل حيازتهم عن خمسة أفدنة والثلث الباقى من الملاك أو الحائزين الذين تزيد حيازتهم على ذلك ، وحينئذ يمكن الانتخاب من كل قطاع على حدة .

أما العمال الزراعيون فيجب عمل جمعيات تعاونية لهم . إن التعاون ينقصه الكثير ؛ فيجب أن يكون هناك قانون موحد يسرى على الجمعيات التعاونية فى مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والزراعية والاسكانية والسمكية لتنظيم تشكيل مجالس إداراتها وجمعياتها العمومية وحساباتها على أن يكون القانون مرنا يتمشى مع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

إن رسالة الجمعية التعاونية ليست التجارة والكسب ، إنما هى خدمة أفراد الشعب . أما الكسب فيكفى أن يكون قاصرا على مصاريفها ومرتبات موظفيها حتى يستفيد منها الشعب استفادة مباشرة . إن رءوس أموال الجمعيات والاحتياطى — التى تقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات — معطلة فلماذا لانستثمر هذه المبالغ الضخمة لصالح التعاون ، فيمكن بها إنشاء مصانع تعاونية إنتاجية تنتج سلعا رخيصة توردها إلى الجمعيات الاستهلاكية ، وبذلك يتوفر جانب بعد الاكتفاء الذاتى للجمعيات ، فضلا عن استثمار رأس المال وتشغيل كثير من الأيدى العاملة .

ويجب اعتبار أموال الجمعيات التعاونية أموالا عامة حتى لا يتصرف فيها أعضاء مجالس الإدارة كما يجب أن يدرب جميع أعضاء مجلس الإدارة على فترات ؛ وأن ينشر الوعى التعاونى بطريق السينما والمسرح بوسيلة مرحة ماأمكن حتى لا يمل مشاهدوها ويجب أن يكون المشرف التعاونى مرنا مدربا اقتصاديا واجتماعيا وأن تكون له شخصية قوية قريبة إلى قلوب الشعب ما أمكن .

وأخيرا أرى وأقترح أن تجمع جميع الأجهزة التعاونية فى وزارة واحدة لإمكان التنسيق بين قطاعاتها ، وأقصد بذلك صراحة وجوب إنشاء وزارة للتعاون تجمع كما قلت — بين قطاعاته بدلا من تشتيتها فى خمس وزارات أو أكثر كما هو حاصل الآن .

والله يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن تحت رعاية زعيمنا وقائدنا الرئيس جمال عبد الناصر .

السيد محمد الجوهرى عامر : السيد الأمين العام ، السادة الأعضاء :

عندى أن كل أحاسيسنا ومشاعرنا ترجع إلى القرية ، من أقام منا فيها ، ومن رحل عنها سعيا وراء أسباب الحياة ، جاء بسلوك القرية وبأخلاق القرية ومشاعر القرية ، وبما انطبع فى نفسه من القرية ، والقرية عندى هى أصل سلوك هذا الوطن ، حقيقة أن قرانا قد تحملت من ألوان العسف والبغى والمظالم ما لو سلط على أى شعب من الشعوب ، لكان كافيا لإماتة كل روح فيه ، ولكن قريتنا ، أى شعبنا العربى المصرى ، أثبت أن فيه حيوية تعز على طغيان الطغاة وتقف حائلا دون أى استبداد مهما كان أمره ... صانت القرية تراثنا ، وصانت القرية تقاليدنا ، وهذا هو السر فى انبثاق حركات المقاومة على مدى الزمن فى أخريات حكم الأتراك ، وفى إبان الحملة الفرنسية ، وفى الثورة العرابية ، وفى ثورة ١٩١٩ ... انبثق شعور القرية وإحساس القرية ووطنية القرية ، انبثق كل ذلك دافقا . رغم الظلم ، ورغم البغى ، ورغم العسف ، ورغم الطغيان . لقد حفظت القرية جذوة الوطنية ، وجذوة القومية ،

فى الوقت الذى اشتد فيه الكرب وادلهم الخطب حتى انبعثت قوية حارقة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انبعثت منها هذه الرسالة الكبرى وانبعث معها الزعيم الفلاح جمال عبد الناصر .

هذه هى قريتنا العربية المصرية التى حافظت على التراث وصانت التقاليد وأخرجت جمالا وإخوان جمال ، أستطيع أن أقول إن قريتنا المصرية — لمن أقام فيها ، ومن رحل عنها — كانت اشتراكية بطبيعتها ، وقد أكد ذلك كثير ممن سبقونى فى الكلام ، وقد مارست الاشتراكية فى الاقتصاد ومارستها فى الاجتماع أيضاً . وأستطيع أن أضرب الأمثلة ... كيف مارستها فى الاقتصاد ؟ لننظر إلى قرية لم يمسها الإقطاع ... كل القرى مسها الإقطاع ، إلا أن بعض القرى مسها الإقطاع بصفة مباشرة ، وبعضها مسها الإقطاع بصفة غير مباشرة .

القرية التى لم يمتلكها إقطاعى بأكملها لم تبرأ من ترعة الإقطاع ، أو الترعة التى حفرها أباؤنا وأجدادنا وماتوا تحت ثراها ، هذه القرية لم تبرأ من أن تمر بها هذه الترعة ، مملوءة بالماء ، فلا يستطيع أهلها أن ينالوا من هذا الماء شيئاً إذن كل القرى لم تسلم من الإقطاع ، بعضها وقع عليها الاقطاع بصفة مباشرة . وبعضها وقع عليها الإقطاع بصفة غير مباشرة . ولكن تعالوا نتحدث عن قرية لم يمسها الاقطاع بصفة مباشرة ، وكيف مارست الاشتراكية قبل أن تعرف الاشتراكية ، ومعنى الاشتراكية قبل أن يؤلف المؤلفون فى الاشتراكية ، فمثلا الساقية اشتراكية بين الفلاحين ، يشتركون فى إقامتها دون عقد مكتوب أو مسجل ، كل يتحمل من التكاليف بقدر ما يستفيد ، والكل يستفيد حتى من لم يستطع أن يدفع ، ذلك لأنها اشتراكية سمحة ، كذلك مسقاة المياه التى تحفر من أجل حوض معين ، عندما تطمى ، وتحتاج إلى تطهير ، يتعاون الأهالى مع بعضهم على تطهيرها . كل بنسبة زاده أو بنسبة مساحة حقله ، والضعيف كان يعفى من الدفع ويدعى للاشتراك فى التطهير بجهوده كل ذلك بالقسطاس المستقيم ، وهذا يدل على أنها اشتراكية سمحة .

كان هذا التعاون فى الناحية الاجتماعية ، وهذا هو معنى الممارسة الاجتماعية للاشتراكية ، فالقرية التى أتحدث عنها ، وعن مثيلاتها التى برئت من الاقطاع استطاعت أن تقيم لها نادياً يجتمع فيه الناس ... استطاعت أن تبنى دواراً أو مندرة أو مضيفة على حساب الجميع ... يجتمع فيها الجميع ... وينتفع بها الجميع . ويصونها الجميع وهذه أيضاً ممارسة للاشتراكية من الناحية الاجتماعية .

حبذا لو استطعنا أن نبدأ من هنا ندرب القرية من جديد على الاشتراكية الحديثة ، بادئين من هذه النقطة وأقول إنه إذا عاد إلى القرية الكثيرون ممن نزحوا منها وراء أسباب الحياة ، لكان من الممكن لجمال عبد الناصر وإخوانه أن ينشئوا فيها المصانع ، ولوجدت بها بعض الكليات الجامعية .

أريد أن أقول نبدأ من القرية فنطبق الاشتراكية الحديثة بادئين بالاشتراكية القديمة التى تعلقت بها القرية وآمنت بها وما تزال ترجوها .

إن اشتراكيتنا – كما قلتم جميعاً – نابعة من أنفسنا ، وثبت ذلك فعلا ، كما ثبت أنها أمنية كبرى من أمانينا ، ونحن متجهون إليها بكل قوة وتمنناها منذ بعيد والفلاح منا – ونحن جميعاً فلاحون – كان هذا الفلاح ينظر إلى الطاغية والإقطاعى ، الذى سلب ماله ، نظرة كلها ضيق ، وكلها ألم ويتمنى أن يأتى الفرج القريب .

عندى أن أية اشتراكية لها ركنان...الكفاية الإنتاجية وعدالة التوزيع . وأضيف على هذين الركنين ركنين آخرين . اشتراكية مؤمنة بالعقيدة الدينية واشتراكية مؤمنة بكيان الأسرة فتكون إذن للاشتراكية التى نريد أن نخططها نحن فى مجتمعنا العربى أربعة أركان وإنى أستند فى هذا الكلام إلى التطبيق الفعلى للاشتراكية التى بدأناها منذ سنة ١٩٥٢ ، لأن ثورتنا فعلا خطت بنا إلى طريق الاشتراكية منذ سنة ١٩٥٢ مباشرة بقانون الإصلاح الزراعى . . . وما تلاه من تأميم البنوك وغير ذلك .

وفى الحق أن القوانين الثورية الأخيرة التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ تناولت كثيراً من الأمور . ولكن الواقع أن اشتراكيتنا قد طبقت فعلا منذ

قيام الثورة مباشرة . وأرى أن نكون أهداف الثورة الاشتراكية ، كما أومن بها كالآتى :

١ — تمليك المعدم ما أمكن .

٢ — إيجاد عمل لكل عامل .

٣ — الحد من الملكية حتى لا تستغل ولا تحتكر .

٤ — كفالة العاجزين عن العمل .

٥ — وضع حد أدنى لأجرة الأجير .

إذا استهدفنا هذه المبادىء ، فأعتقد أننا نكون قد مضينا فى اشتراكية طيبة جداً ، ملائمة جداً ، ونافعة لنا ، ومتفقة تمام الاتفاق مع تقاليدنا وعقائدنا .

وأحب مرة أخرى أن أعود إلى موضوع الديمقراطية ، فأقول إن القرية مارست الديمقراطية أيضاً إذا كان يوجد بها مجلس يسمى مجلس الرجال ، وكانت أحكامه قاطعة ولها قوة أكثر مما لأحكام محكمة النقض ، ويتكون هذا المجلس من رجال تختارهم القرية ويوكل إليهم أمورها الكبرى ، ومعذرة إلى أعضاء اللجنة من السيدات ، فمن الممكن أن تشترك السيدات فى هذه المجالس مستقبلا . ومعنى هذا أننا نؤمن بالديمقراطية ، لأن الديمقراطية فى نظرى ليست فقط مجلسا تشريعيا أعلى ، فقد جربنا هذه المجالس وظهر لنا أنها كانت فى واد والشعب فى واد آخر . وأعتقد أيضاً أن هذا شأنها فى أكبر الأمم الآن .

وأرى أن تكون الديمقراطية شاملة تطبق فى كل المستويات تبدأ من القرية ومن الحى . لقد أقمنا الاتحاد القومى وكان نظامه قويا جدا ، إلا أنه كان فى حاجة إلى فاعلية لتثبيت الديمقراطية الحقيقية فى نفوس الناس .

كنت أود الكلام فى أمور كثيرة ، ولكن ما دام الوقت قد انتهى ، فإنى أكتفى بما قلت ، وشكراً .

السيد لطفي حسن محمد : السيد الأمين العام . السادة الأعضاء :

إنه لما يسعدني ويبعث الأمل في نفسي ، أن أقف بينكم لأعبر بصراحة وبإيمان لاحد لهما ، بصراحة لأنني أعتقد تمام الاعتقاد أنه لا مكان هنا لمنافق أو لمخادع ، وبإيمان لأنني متفائل بنتائج الإجراءات الثورية التي ستقضي على عوامل الضعف والفرقة .

وأنا حين أتحدث من فوق هذا المنبر الذي تتطلع إليه مشاعر جميع طوائف الأمة ، فإنما أتحدث باسم الشباب المتوثب المؤمن بأن مشاعل الحرية والبناء يجب أن تنبثق من هنا .

أيها السادة ، لقد قامت الثورة وهي تعلم أنها أمام مسئولية كبرى ، مسئولية تحرير هذه الأمة من كل إغلالها . تحريرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وهي قد قطعت في دور تحريرها السياسي الشوط الكبير ، فهي تعمل جاهدة على تحقيق تحريرها الاقتصادي والاجتماعي .

إن عملية التحرير الاقتصادي والاجتماعي شاقة في مجتمع كانت تسوده الفوارق الاجتماعية البعيدة المدى ، ولم تكن هذه الفوارق طبيعية ، بل كانت مصطنعة خلقها الاستعمار ليفرض نفوذه على شعبنا وليضمن لنفسه البقاء . وكانت الرأسمالية هي الدعامة التي تركزت عليها قوى الاستعمار والرجعية، ولكي يكون هناك نوع من التوازن بين طبقات الأمة ، كان أول عمل قامت به الثورة من أجل تحقيق الرخاء تحديد الملكية الزراعية ، وقيامها بعملية الاقتصاد وتوجيهه للمصلحة العامة ، وهي عملية طبيعية يجب أن تقوم بها الحكومات الثورية التي تعمل من أجل تحقيق الرخاء ، ولنا في رسول الله القدوة الحسنة في ذلك ، فقد أراد النبي صلوات الله وسلامه عليه زيارة ابنته فاطمة ، ولكنه عاد دون أن يدخل البيت ، فأرسلت زوجها سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يسأله عن سر ذلك فأجابه « إني وجدت في يديها سوارين من فضة » . ولما بلغها ذلك ، أرسلتهما إليه فباعهما النبي صلى الله عليه وسلم بدرهمين ونصف

درهم وتصدق بهما على الفقراء ، هذا هو رسول الرحمة أبت عليه نفسه أن تعيش ابنته فى ترف ، وبين المسلمين أناس يتضورون جوعا .

أيها السادة : إن تحقيق الرخاء لكل فرد من أفراد الأمة ، يجعلنى أتنبأ بأننا مقبلون على حياة ديمقراطية سليمة خالية من التأثير ، نتمتع فيها بالحرية البناءة ، ولذلك أقترح تسليم قيادة الأمـــة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، لأصحاب النضوج العقلى . وأصحاب الأفكار المتزنة لكى نضمن السير إلى الأمام .

وأنا أقترح ذلك ، لأنى أخاف أن يسىء بعض المواطنين استعمال الحرية ، وإساءة استعمال الحرية معناها انتكاس للمكاسب التى حققها الشعب فى ظل الثورة .

أيها السادة - لقد وضع رجال الثورة الخطط الرئيسية التى تسير عليها الدولة من أجل البناء ، وإذا قامت بعض العناصر الانتهازية للغض من قيمة هذه المبادىء ، فيجب عزلها ، وأنا لا أقصد بذلك كبت الحريات ، ولكننى أقصد أن تكون عملية العزل للانتهازيين وحدهم ، وهم الذين يستغلون الفرص لعملية التشكيك ، وهنا أرجع بكم إلى بعض نصوص القرآن الكريم الذى يتضمن الأسس الصحيحة لبناء المجتمع الإسلامى ، لنذكر ما حدث فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين تخلف بعض المسلمين - وهم المنافقون — عن الخروج مع الرسول صلوات الله وسلامه عليه فى غزوة تبوك ، وتعللوا ببعض الأعذار ، ويعلم الله أنها كاذبة ، وفرحوا حين تركهم الرسول فى بيوتهم ولا تنسوا أيها السادة أن الرسول فى ذلك الوقت كان فى فترة بناء للدولة الإسلامية ، وتحديد معالمها . فماذا كان حكم الله على هؤلاء المنافقين ؟ لقد كان الحكم رادعاً فى قوله تعالى : « فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ، وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله ، وقالوا لا تنفروا فى الحر ، قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون ، فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً جزاء بما كانوا يكسبون ، فإن رجعك الله إلى طائفة منهم

فاستأذنوك للخروج ، فقل لن تخرجوا معى أبداً ، ولن تقاتلوا معى عدواً ، إنكم رضيتم بالقعود أول مرة ، فاقعدوا مع الخالفين ، ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره ، إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون » .

طالب الله سبحانه وتعالى الرسول أن يقوم بعملية عزل لهؤلاء المثبطين لعزائم المؤمنين ، وأمره بأن يتركهم وألا يعتمد عليهم ، لا فى جهاد ولا فى غيره ولو تعرضت الأمة لأشد المخاطر ، وهذا أروع مثل نتعلمه من القرآن الكريم فى مسألة العزل . العزل السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، لكى يشعروا بالخيبة فيكون هذا رادعاً لغيرهم .

وأنا كممثل للطلاب لا أريد أن يفوتنى الحديث عن الشباب بصفة عامة ، والطلاب بصفة خاصة لأنهم يمثلون جزءاً من الطبقة الواعية التى تركز مجهوداتها الفكرية والجسمية معاً فى سبيل تحقيق مجد الأمة وبناء صرحها ، وأنا مؤمن بأن أى خطأ فى توجيه الشباب ، وأى تغاض عن ذلك سيؤدى إلى انهيار دعائم الحرية والبناء .

وقد سمعت فى هذه القاعة من بعض أساتذتنا الأجلاء ، من يعارض فكرة تمثيل الطلاب فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بدعوة أنهم مازالوا فى دور التكوين ، كأننا بذلك نطبق على الطلاب نوعاً من العزل الذى فرضناه عقاباً لأعداء الأمة . إن مثل هذا العمل سيغرس فى نفوس الطلاب نوعاً من الانطوائية والأنانية الفردية ، تجعلهم فى معزل عن مشاركة الأمة فى حركات تحررها .

ونحن جميعا نعلم أن الشباب كان وما يزال يتحمل العبء الأكبر فى بناء الوطن — أى وطن — وفى الحفاظ على مخططاته ومبادئه ، إن كانت هذه المخططات تنبع من صميم أفكاره وواقع حياته ، وتاريخ الشباب فى كل بقاع الأرض زاخر بالبطولات وبالمواقف الخالدة ونحن حين نستعرض تاريخنا مع الاستعمار والرجعية نلمس بوضوح إلى أى مدى كان يقف الطلاب وكيف أننا كنا نعتمد

عليهم فى حركات تحررنا الكبرى وعلى سواعدهم الفتية . وعزيمتهم الصامدة ، ونحن لم ننس بعد ما حدث فى معاركنا أيام حرب السويس وكيف أن الشباب بجميع طوائفه ومن بينهم الطلاب كانوا هم السباقين إلى ميدان الكفاح ، ورحم الله شهداء الطلاب الذين لقنوا الأعداء دروس الشجاعة والقوة ، ولقد حمل الطلاب مشعل الحرية فى أفريقيا وهم الذين يدوخون الفرنسى فى الجزائر ، والاستعمار الإنجليزى فى المحميات ، الشباب أيها السادة هو أمل اليوم وقوة الغد ، فيجدر بنا أن نعمل على تطهيره من وسائل الانحراف التى بدأت تأخذ طريقها إليه بوضوح ، وعلى مرأى منا جميعا ، وأن نهتم بعناصر تكوينه الأولى .

ولقد احتضنت الدولة كثيرا من المؤسسات التى تعمل على تأمين الشباب ورعايته ، ودفعه نحو البحث والعمل على البناء ولكننا نرى أن رعاية الشباب يجب أن تعتمد أساسا على الدين ، وأنا لا أنكر أن هناك اهتماما من الدولة بأمر الدين ولكن هناك بعض وسائل الأعلام قد تسربت إليها بعض العناصر المنحرفة ، فكانت عاملا مدمرا لقوى الشباب الروحية ، فتسببت فى انهيار خلق الشباب وانحراف أفكاره ، ولذلك فأنا أقترح إبعاد أصحاب الأقلام المدمرة عن المؤسسات الوطنية ومصادرة كل المطبوعات التى ظهرت أو ستظهر فى هذا المضمار . ولا تنسوا أن هذه الأقلام الساقطة قد ظهرت بشكل واضح فى أعقاب خروج الاستعمار ، وأنا مؤمن بأن للاستعمار يدا قوية فى تحريك تلك الأقلام لكى نجد صعوبة كبرى فى عملية البناء ، وحين نتخذ هذا الإجراء فليس معنى ذلك أننا قد قمنا به وحدنا فى العصر الحديث ، فالاتحاد السوفيتى وقد ترك فترة البناء — وأنتم تعلمون أنه لا يملك شيئاً من الذخائر الروحية التى نزلت بها الأديان وأنه وصل فى انحرافه الدينى إلى مداه — ما زال يبذل كل ما فى وسعه فى سبيل المحافظة على جدية الشباب .

ماذا فعل الاتحاد السوفيتى إزاء رقصة « الروك آندرول » وغيرها من الرقصات الخليعه ؟ لقد عاقب المسئولون هناك كل فرد يزاولها لأنهم وجدوا أن هذه التفاهات ستؤدى إلى انحراف الشباب ، وانحراف الشباب معناه التخلف عن الركب العالمى والقضاء على قوة الشعب الحقيقية .

إننا نريد أن تكون عملية الإصلاح شاملة ، ويجب أن تكون نظرتنا إليها متسمة بالعمق والجذرية ، فالاستعمار بشتى صوره ومفاهيمه ، كانت مهمته الأولى فى الدول المستعمرة أن يعمل على خلق جيل خانع ضعيف بتشويه ثقافته وتحويل أفكاره وتسميم نظراته إلى الحياة لكى يأمن جانبه .

يجب أن تتركز عملية الإصلاح على زيادة من الاهتمام بالتربية الخلقية والدينية ، فالإنسان المؤمن هو الذى يرخص دمه فى سبيل عزة وطنه ، والإنسان المؤمن ، هو الذى يؤدى عمله بإخلاص خوفاً من الله لا من القانون .

وأعود فأكرر أن القيم الروحية هى الإشعاع الذى يجب أن نسير جميعاً على هداه ، لكى نعمل بوازع من الدين وبوحى من الضمير الحى ، لذلك فأنا لا أريد أن تقتصر عملية الوعى الدينى على مركز الاشعاع فى الأزهر الشريف وحده ، بل أريد أن تتعداه إلى جميع مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا ومؤسساتنا ومصانعنا ، أريد أن يخترق الدين حاجز كل منزل وكل كوخ لكى نضمن مجىء أجيال مؤمنة تتمثل بمقوماتها وتتحمل مسئولياتها بوعى ونضج ، إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ، والله يوفقنا لما فيه خير الوطن ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد المهندس جمال أحمد سعد : سيادة الأمين العام ، حضرات الأعضاء :

لمناسبة ما أثير فى اللجنة التحضيرية حول النقابات وضرورة تطويرها بما يتفق ومجتمعنا الاشتراكى ، أرى فيما نشر اليوم عن بحث تعديل قانون نقابة الهندسية ، ما يطمئن على بدء التنفيذ ، وأود لو شمل التنفيذ فيما سيشمل ما يأتى :

أولا : تمثيل فئات المهندسين أعضاء النقابة فى مجلس الإدارة تبعاً لعددهم .

ثانياً : إلغاء الفوارق الطبقية وما فرض من فقرات استنفدت أغراضها فأصبح جميع الأعضاء مهندسين طبقا للقانون .

ثالثا : فتح باب العضوية النقابية لخريجى المعاهد الصناعية العليا ، وشكراً .

الدكتور عثمان خليل عثمان : ترددت فى المناقشة كلمة الشعب مرات كثيرة ، وفسرت تفسيرات متباينة ، ولذلك وددت أن أبين مفهوم هذا اللفظ من الناحية الدستورية ، فشراح القانون الدستورى يعرفون اصطلاح « الدولة » على أنه التشخص القانونى للأمة ، فالدولة المصرية هى التشخيص القانونى للأمة المصرية ، وإن كانت هذه الأمة جزءاً من امة أكبر هى الأمة العربية . وبناء على ذلك . فالأمة هى جميع من يتمتعون بجنسية الدولة ولكن أبناء هذه الأمه لا يسهمون جميعا فى الشئون العامة وإنما يسهم بعضهم فقط وهم المتمتعون بالحقوق السياسية وأخصها وأوسعها حق الانتخاب ، وهؤلاء هم الذين يسمون « الشعب » أما باقى أفراد الأمة الذين لا يتمتعون كالأطفال مثلا ومن هم دون سن الناخب فلا يشملهم اصطلاح « الشعب » وإنما يشملهم أصطلاح « الأمة » ومن هنا آثر شراح القانون الدستورى أن يقولوا « مبدأ السيادة الشعبية » بدلا من عبارة « مبدأ سيادة الأمة » هذا بيان دستورى أردت أن اضعه تحت نظر سيادتكم وشكراً .

السيد على بهرام السماخى : طلب كثير من السادة الزملاء الحد من ملكية الأرض وذلك يحدو بأصحاب الأراضى أن يسرعوا ببيعها وسيكون ذلك البيع لمن معه المال الكثير ، وهذا سيحرم الطبقة الفقيرة المعدمة من الانتفاع بزراعة الأرض وأرجو ألا نسمح لأنفسنا ببلبلة الأفكار لأن ذلك سيكون ضد الاشتراكية . وشكراً .

السيد بهرام على حسن : سيدى الأمين العام :

عندما وصلنا إلى هذا المكان انهالت علينا شكاوى كثيرة كلها تتلخص فى شيء واحد هو صرخة صغار المستأجرين من معاملة الملاك لهم ، والتحكم فيهم ، فأرجو من إخوانى أعضاء اللجنة أن يتعاونوا فى إيجاد حل لهذه

المشكلة وعرضها على السادة المسئولين ، حتى يطمئن صغار المستأجرين على معاشهم ومستقبلهم فى وقت نسير فيه فى طريقنا الاشتراكى الذى يحقق العدالة لكل المواطنين ، وشكراً .

السيد محمد الصالح عبد الكافى : حينما نتحدث عن القوى الشعبية العاملة وطريقة تمثيلها فى المؤتمر الوطنى نذكر فى مقدمتها العاملين فى الزراعة وعددهم ٣٫٢٨٥٫٤٠٠ ثم نقترح تمثيل هذه القوة الزراعية عن طريق جمعيات الإصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال الزراعيين ونقابة المهن الزراعية وأحب أن أشير إلى ما درج عليه العرف الأحصائى من أن مصادر الإحصاء تدخل العاملين فى مجال الثروة المائية تحت عنوان عمال الزراعة والصيد .

وبما أن صيادى الأسماك يزيد عددهم عن ١٠٠ ألف صياد ما بين حائز وعامل ، فأرجو أن يوضعوا فى الحسبان عند تحديد القوى الشعبية .

كما أن لهم جمعيات تعاونية لصيد الأسماك وقد بلغت حتى الآن نحو ٤١ جمعيه تضم أغلبية صائدى الأسماك وأقترح أن يكون تمثيل قطاع الثروة المائية عن طريق هذه الجمعيات وشكراً .

السيد عبد الفتاح عبد المقصود : لى تعقيب على قول زميلى ممثل الطلبة الذى يرى أن يكون ممثلو الشعب بالتعيين خوفا من ألا يحسن الشعب استعمال الحرية .

وأقرر أن الشعب واع ، يحسن اختيار ممثليه متى كفلت له الحرية ، ويدلّ على وعى الشعب ، أنه عند الاعتداء الثلاثى وقف متضامناً مدافعا عن وطنه وكان إيمانه كاملا بقيادته ، كما سبق أن سلح هذا الشعب ودافع بسلاحه عن حرية بلاده ولم يجسر أعداء الشعب — ممن كانوا يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه — على الظهور أمام الشعب .

وأما ما قيل عن زيادة عدد الطلبة بالكليات النظرية فرجع ذلك إلى

تسعير الشهادات ، وقد سبق أن ناديت بمقاومته حيث إن كل من توظف بالبكالوريا يذهب إلى الجامعة منتسبا لا ليصبح محاسبا أو محاميا ولكن ليبقى موظفا يحمل مؤهلا عاليا بتسعيرة أحسن ، فإذا قضى على تسعيرة الشهادات والكادرات المختلفة وأصبح الموظفون فى كادر واحد خف الضغط عن الجامعة والكليات النظرية واستقام العمل بالحكومة .

أما عن النقابات فأقول إنه يجب تطويرها بما يتفق والاشتراكية فهناك كثير من أعضاء النقابات ليس لهم حق انتخاب نقيبهم وهذا وضع مقلوب يتطلب التعديل .

السيد الأمين العام : قدم لى اقتراحان :

الأول : خاص بتوزيع التقرير صباح يوم الثلاثاء على أن نناقشه فى مساء هذا اليوم .

فالموافق على ذلك يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

السيد الأمين العام : والثانى : خاص بتوزيع التقرير يوم الثلاثاء على أن نجتمع لمناقشته مساء يوم الأربعاء :

فالموافق على ذلك يتفضل برفع يده (أغلبية) .

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة يوم الاربعاء ١٢ رجب سنة ١٣٨١
الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١

تقرير اللجنة الفرعية الأولى

السيد الأمين العام — باسم الله وباسم الشعب . افتتح الجلسة .

أشير إلى الكتاب الآتى :

السيد الأمين العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

تحية طيبة وبعد :

فأتشرف بأن أرفق لسيادتكم مع هذا تقرير اللجنة الفرعية الأولى وقد أقرته اللجنة بجلستها المعقودة صباح اليوم ١٩٦١/١٢/٩ ، وذلك للتفضل بعرضه على اللجنة التحضيرية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامى .

دكتور جابر جاد عبد الرحمن

مقرر اللجنة الفرعية الأولى

السيد الأمين العام : لقد وزع تقرير اللجنة على حضراتكم وليتفضل السيد المقرر .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : (المقرر) : السادة الزملاء . قبل أن أتلو عليكم تقرير اللجنة الفرعية الأولى . أرى لزاما على أن أسترعى انتباهكم إلى بعض الامور وهى :

أولا : وقعت بعض الأخطاء المطبعية كما سقطت بعض العبارات سهوا ،

وكان لزاما علينا أن نجرى بعض التصويت وأن نصحح بعض العبارات ، التى سقطت وقد وزع على حضراتكم هذا التصويب .

ثانيا : إن اللجنة وهى بصدد إعداد تقريرها العام ، لم يتوافر لها من الوقت ما يسمح بوضع بعض المبادىء العامة ، تلك المبادىء التى تعتبر من صميم اختصاصها ، ولذلك تجدون ملحقا مضافا إلى التقرير ، وزع عليكم اليوم أيضا . والتقرير الذى سأتشرف بتلاوته عليكم سيكون على أساس التصويب وعلى أساس الملحق معا .

ثالثا : إن أعضاء اللجنة الفرعية جميعا ، وهم بصدد وضع تقريرهم ، كانوا دائما أبدا يضعون نصب أعينهم الأفكار العامة التى تفضلتم بإبدائها فى هذه القاعدة لذلك فإن التوصيات التى تضمنها التقرير تعتبر منكم وإليكم . والآن أتلو على حضراتكم نص التقرير .

تقرير اللجنة الفرعية

فى تاريخ الشعوب العريقة مراحل خصها القدر بالمجد والخلود إذ كانت نقط تغير عميق فى حياة هذه الشعوب واليوم يعيش شعبنا العريق فى الجمهورية العربية المتحدة ، مرحلة من هذه المراحل المجيدة الخالدة . يعيش نقلة كبرى . . من الاستبداد إلى الحرية ، ومن الظلم إلى العدل ، ومن التخلف إلى النمو .

يعيش ثورتين متفاعلتين : ثورة سياسية تهدف إلى تحرير الوطن ، وثورة اشتراكية تهدف إلى تحرير المواطن . يعيش هاتين الثورتين معا ليبنى مجتمعا حرا من مواطنين أحرار .

وكان لابد حتى يحقق الشعب هذا الهدف الكبير من أن يقضى على الاستعمار وأعوانه ، ومن أن يصفى الإقطاع ومظالمه ، ومن أن يخلص الحكم من سيطرة رأس المال وكان لابد أن يتحقق كل ذلك لكى يستطيع الشعب أن يمضى فى ثورته الاشتراكية فقد كانت الثورة السياسية شرطا أساسيا لنجاح الثورة الاشتراكية . كما لم يكن من الممكن ، من الناحية الأخرى ، أن تبلغ الثورة

السياسية أهدافها دون أن يحقق للمواطن مستوى من الحياة يليق بالكرامة الإنسانية ، وهكذا كان حتما أن تجد كل من الثورتين فى الثورة الأخرى سندا لها .

وبدأت ثورة الشعب طريقها الطويل فى تحرير الوطن وتحرير المواطن فقضت على الاستعمار ، وبدأت مرحلة تصفية أعوان الاستعمار وتصفية الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم باعتبارها مرحلة أساسية وضرورية لبناء المجتمع الإشتراكى .

وكان لا بد ، فى هذه المرحلة من أن نتعرف على القوى الشعبية التى تتحقق مصالحها وآمالها لاقامة المجتمع الاشتراكى ، والتى تتولى بإيمانها العميق ونضالها المتصل حماية الاشتراكية . وقد تأكد لنا جميعاً أننا فى حاجة فى مرحلة الثورة الاشتراكية القائمة ، إلى كل قوة شعبية : إلى كل عقل يفكر من أجل الشعب ، وإلى كل يد تعمل من أجل الشعب .

ولم يكن كافيا أن تتخذ الثورة الاشتراكية طريقها ، بل كان يجب أن نضمن لها سلامة الطريق .

وما كان يمكن أن نترك قوى الاستعمار والرجعية تقطع على الاشتراكية طريقها . ولذلك كان حتما أن نبعد قوى الإستعمار والرجعية من طريق الثورة الاشتراكية ، فمن المؤكد أن عملية الابعاد هذه عملية ضرورية لسلامة هذه القوة وإنها ليست ، على أى وجه ، عملية قصاص أو انتقام .

وكان ضروريا فى مرحلة بناء المجتمع الاشتراكى أن يتحول كل الشعب كما ذكر السيد الرئيس ، إلى مجلس ثورة .

فكان أن شكلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية لتقوم بتحديد ماهية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى وبيان كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى .

وأخذ أعضاء اللجنة التحضيرية فى مناقشة هذين الموضوعين فى الجلسات

العامة . ورأت اللجنة تشكيل لجنة فرعية هي « اللجنة الفرعية الأولى »لتقوم بدراسة هـذين الموضوعين على ضوء مناقشات أعضاء اللجنة التحضيرية . وفوضت اللجنة التحضيرية السيد الأمين العام لاختيار واحد وعشرين عضوا من بين أعضاء اللجنة التحضيرية الذين رشحوا أنفسهم لعضوية اللجنة الفرعية وقد قام سيادته ، بناء على هذا التفويض ، باختيار أعضاء اللجنة الفرعية الأولى من السادة :

الدكتور أحمد السيد درويش والشيخ أحمد الشرباصي وأحمد بهاء الدين والدكتور حمدى الحكيم والدكتور جابر جاد عبد الرحمن والدكتور جمال الدين محمد سعيد وحسن أحمد همام وحسين محمد محمود وحلمى محمد السعيد والدكتور رفعت المحجوب وعبد الرحيم عز الدين وعبد المجيد منصور عامر والسيدة كريمة السعيد وكمال الدين الحناوى والدكتور لطفى أبو النصر ومحمد عزت قطب ومحمد فتحى فوده ومحمد فؤاد جلال والدكتور محمد لبيب شقير والسيدة مفيده عبد الرحمن ويوسف مرقص حنا .

وانتخبت اللجنة فى أول جلسة لها الأستاذ الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مقرراً لها . وقد تحددت مهمة اللجنة الفرعية الأولى فى ثلاث مسائل هى :

١ — تحديد ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

٢ — اقتراح عدد أعضاء المؤتمر الوطنى .

٣ — اقتراح توزيع عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بين القوى الشعبية التى يتقرر تمثيلها فى المؤتمر ، والمبادىء العامة التى تحكم هذا التمثيل .

أولا : تحديد ماهية القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى .

قامت اللجنة بدراسة ماهية القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى . وتأكد لها أن نقطة البدء الأساسية فى عملية بناء المجتمع الاشتراكى هى أن تعبأ كل قوى الشعب العاملة ، سواء أكان عملها فكريا أم ماديا .

وعلى الرغم من أهمية هذه الحقيقة ومن اعتقاد اللجنة أن تحديد القوى

الشعبية يجب أن يتم على هذا الأساس إلا أنها قد وجدت أن بعض هذه القوى على أهميتها وفاعليتها فى بناء المجتمع الاشتراكى ليست مجمعة فى منظمات خاصة بها.

ولما كان تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى سيتم بطريق الانتخاب الرأسى — وهو ما يستلزم وجود منظمات خاصة لكل قوى شعبية يراد تمثيلها فقد وجدت اللجنة أنه لاسبيل إلى تمثيل القوى الشعبية غير المجمعة فى منظمات خاصة بها .

ولإيمان اللجنة بأهمية هذه القوى الشعبية غير المجمعة فى منظمات أوصت بضرورة العمل على تنظيم كل قوة من هذه القوى فى منظمات خاصة بها ، حتى يستكمل الشعب تجميع كل قواه الحقيقية لتسهم معاً فى بناء الاشتراكية وفى حمايتها .

وخلصت اللجنة من دراسة القوى الحقيقية الأصيلة للشعب إلى أن القوى المجمعة فى منظمات خاصة بها ، والتى يمكن تمثيلها فى المؤتمر الوطنى القادم هى :

١ — الفلاحون .

٢ — العمال .

٣ — الرأسمالية الوطنية .

٤ — النقابات المهنية .

٥ — هيئات التدريس بالجامعات .

٦ — موظفو الحكومة .

٧ — الطلاب .

٨ — القطاع النسائى .

١ — الفلاحون

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بمن يلى :

(ا) أعضاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .

(ب) أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى .

(حـ) أعضاء النقابة العامة للعمال الزراعيين والنقابات الفرعية لها .

(د) أعضاء روابط عمال الزراعة الذين يعملون فى القطاع الحكومى .

(ومرفق مع هذا تقرير مفصل عن هذا القطاع) .

٢ — العمال

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بمن يلى :

(ا) أعضاء تنظيمات عمال الصناعة .

(ب) أعضاء تنظيمات عمال التجارة .

(ج) عمال الخدمات (بما فى ذلك عمال المواصلات والنقل).

٣ — الرأسمالية الوطنية : (وتشمل أصحاب المتاجر والمصانع)

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بمن يلى :

(ا) أعضاء الغرف الصناعية .

(ب) أعضاء الغرف التجارية .

٤ — أعضاء النقابات المهنية

حددت اللجنه القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بكل أعضاء النقابات المهنية التى صدر بتكوينها قوانين .

٥ — أعضاء هيئات التدريس بالجامعات

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بمن يلى :

(ا) مديرى الجامعات ووكلائها وأعضاء هيئات التدريس بها بما فى ذلك جامعة الأزهر ومن فى مستواهم من المشتغلين بالبحث فى هيئات البحوث .

(ب) المعيدين ومدرسى اللغات بالجامعات .

٦ — موظفو الحكومة

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بموظفى الحكومة من غير المنضمين إلى نقابات .

٧ — الطلبة

حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بمن يلى :

(ا) طلاب الجامعات :

(ب) طلاب المعاهد العليا وما يعادلها .

(ح) طلاب المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية الثانوية وما يعادلها .

ورأت اللجنة أن يكون حق الانتخاب لهذه الفئات جميعاً دون قيد من السن ، وأن يقتصر حق الترشيح على من لا تقل سنه عن ١٦ سنة .

٨ — القطاع النسائى

رأت اللجنة أن يعتبر القطاع النسائى قوة شعبية تحدد له نسبة عامة على أن توزع هذه النسبة بين القطاعات المهنية وبين التنظيمات النسوية القائمة .

توصيات عامة

١ — فى قطاع الفلاحين:

(ا) يحسن العمل منذ الآن على تكوين تنظيم يضم العمال الزراعيين وذلك بدعم النقابة العامة الحالية للعمال الزراعيين وتكوين لجان نقابية لها فى القرى ونقابات فرعية فى كل المحافظات .

(ب) تعديل المادة ١٨ من قانون الإصلاح الزراعى وهى الخاصة بتكوين الجمعيات الزراعية التعاونية للإصلاح الزراعى بحيث يدخل فى عضويتها صغار المستأجرين الذين لا تزيد مساحة الأرض التى ينتفعون بها على خمسة أفدنة .

(ج) إعادة النظر فى نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وفى كيفية تشكيل مجالس إدارتها بحيث تضمن صدق تمثيلها للقوى الاشتراكية وتضمن تحقيقها لمصالح هذه القوى . وتوصى اللجنة بإعادة انتخابات مجالس إدارة هذه الجمعيات على ألا يشترك فى هذه المجالس رجال الإداره (رجال البوليس والعمد والمشايخ) وبأن يكون أربعة أخماس أعضاء مجلس إداره كل جمعيه تعاونية زراعية على الأقل من صغار الحائزين وهم من لا تزيد حيازتهم على خمسة أفدنة

٢ — فى قطاع العمال :

(ا) رأت اللجنة اعتبار أرباب الحرف الصناعية ضمن فئة العمال الصناعيين وتوصى اللجنه بالعمل على تنظيمهم فى منظمات خاصة بهم فى شكل جمعيات تعاونية .

(ب) توصى اللجنة بتطوير المنظمات العمالية بحيث تصبح أداة لتطبيق الاشتراكية وحمايتها .

٣ — فى قطاع الرأسمالية الوطنية :

توصى اللجنة بتطوير الغرف التجارية بحيث تصبح جهازا فعالا فى تنمية التجارة وفى تنمية الاقتصاد القومى . وتوصى اللجنة بأن تضم هذه الغرف القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة وقطاع التعاون الاستهلاكى .

٤ — فى قطاع النقابات المهنية :

توصى اللجنة بإعادة النظر فى أوضاع النقابات المهنية بحيث تتحول إلى تنظيمات تتواءم مع الاشتراكية .

٥ — فى القطاع النسائى :

(ا) توصى اللجنة بأن تعنى الجهات المسئولة منذ الآن بتكوين منظمات لربات

البيوت نظرا لأهميتهن فى مجتمعنا ولضرورة التعرف إلى رأيهن بطريقة منظمة فى شئون المجتمع .

(ب) توصى اللجنة بإعادة تنظيم الجمعيات النسائية القائمة تنظيما سليما يكفل مساهمتها الجدية فى البناء الاشتراكى .

العزل

لما كانت المرحلة الحالية هى مرحلة ثورتنا الاشتراكية التى تهدف لرفع مستوى معيشة الشعب ولإقرار عدالة التوزيع بين أفراده ..

ولما كانت هذه الثورة بطبيعتها لابد أن تثير الكثير من المعارك مع أعداء الاشتراكية ومع الذين تتعارض مصالحهم معها ...

ولما كان تأمين الاشتراكية وحماية مكاسب الشعب يقتضيان إقامة تنظيم سياسى تتوفر له القيادات السليمة المؤمنة بالاشتراكية .

ولما كان الشعب بعد إعلان ثورته الاشتراكية هو صاحب الحق فى حمايتها والدفاع عنها للحفاظ على مكاسبه ولتطوير ثورته نحو الكفاية والعدل ...

ولما كان ذلك يقتضى حماية ثورة الشعب الاشتراكية من أعداء الشعب فى الداخل والخارج ومن المتآمرين وممن قد يتسللون إلى تنظيمات الشعب من أعدائه .

لذلك كان لابد من أن نستبعد من التنظيم السياسى الشعبى العناصر التى لاتتفق مصالحها مع مصالح الشعب والتى تكون قد أضيرت بثورته الاشتراكية .

كان لابد إذن من العزل .

تعريف العزل

والعزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية .

والعزل مقصور على صاحبه لايتعداه إلى غيره ممن يرتبط به عائليا مادام هذا الغير لايدخل فى نطاق مفهوم العزل ولايمنع العزل من تمتع الواطن بالحقوق المدنية المقررة لغيره من المواطنين .

والعزل نوعان :

الأول — عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثانى — استبعاد خاص لمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

ويظل العزل أو الاستبعاد قائماً إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيأ للمشاركة الإيجابية فى البناء الاشتراكى .

الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل

وعلى أساس التفرقة السابقة ترى اللجنة أن أعداء الثورة الاشتراكية الذين يجب عزلهم هم :

١ — كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو الغدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر فى حقه عفو شامل .

٢ — كل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها .

٣ — من استغل النفوذ بقصد الإثراء على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق .

٤ — كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية .

٥ — أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها .

الفئات المستبعدة

كما رأت اللجنة أن من يستبعدون سياسيا لسبب تعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم :

١ — (أ) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

(ب) من انطبق عليه تحديد الملكية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

٢ — العناصر الرجعية أو المستغلة الناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على القانونين رقمى ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصين بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى المصرى والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة وكذلك جميع القوانين الخاصة بالتأميم وقرارات إسقاط الالتزام .

٣ — العناصر الرجعية الناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الإدارية أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

٤ (أ) — كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى

بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل والخارج .

(ب) كل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية أو التعاونية او فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص او لإفساد المبادىء التى تقوم من أجلها هذه المنظمات .

توصية عامة

توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

(ثانيا) أعضاء المؤتمر : ترى اللجنة أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (١٥٠٠) عضو .

(ثالثا) نسب التمثيل فى المؤتمر : نظرت اللجنة فى عدة معايير لتوزيع نسب التمثيل بين القوى الشعبية المختلفة وقد بدأت اللجنة بدراسة المعيار العددى فاتضح لها بعد الدراسة أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يضمن أن يكون المؤتمر الوطنى صورة حقيقية لما يجب أن يكون عليه الدفع الثورى ، لأنه قد يحرم المؤتمر من بعض القوى القليلة العدد ذات الفاعلية الكبيرة فى بناء المجتمع الاشتراكى من التمثيل المناسب .

كذلك نظرت اللجنة فى التمثيل على أساس المعيار الاقتصادى ، أى على أساس مساهمة كل قوة من القوى الشعبية فى الدخل القومى . وقد وجدت اللجنة أيضا أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يفى بالغرض ، لأن بعض القوى سوف لا تمثل اطلاقا بسبب عدم امكان تقدير قيمة خدماتها فى الدخل القومى ، كقوى

القطاع النسائى وقوى الطلبة ، وإن كانت هذه القوى تدخل فى مدلول القوى الشعبية الأصيلة .

لذلك رأت اللجنة أن تخصص أولا حداً أدنى مشتركا لكل قوة من القوى الممثلة قدره ٥٪ من العدد الكلى للمؤتمر لتمثيلها تمثيلا فعالا بصرف النظر عن عددها أو إسهامها فى الدخل القومى .

أما باقى نسبة التمثيل وهى ٦٠٪ فقد قسم على أساس أخذ متوسط مجموع نسبة المعيار العددى والمعيار الاقتصادى ، وأساس قياس المعيار العددى هو نسبة عدد أفراد كل قوة المسجلين فى منظمات إلى المجموع الكلى لأفراد القوى المسجلين فى مختلف المنظمات . وأساس نسبة المعيار الاقتصادى هو نسبة إسهام كل قوة من القوى المسجلة فى منظمات فى الدخل القومى لمجموع إسهام هذه القوى .

وبإضافة النسبة المئوية المخصصة لكل قوة على أساس المعيارين السابقين إلى الحد الأدنى نحصل على النسبة الكلية التى تخص كل قوة حسبما يلى :

(١) الفلاحون	٢٧٪
(٢) العمال	٢١٪
(٣) الرأسمالية الوطنية	١١٪
(٤) النقابات المهنية	١٤٪
(٥) الموظفون غير المنتمين إلى نقابات	١١٪
(٦) هيئات التدريس بالجامعات	٦٪
(٧) الطلبة	٥٪
(٨) النشاط النسائى	٥٪
المجموع	١٠٠٪

وقد رأت اللجنة أن هذه النسب أيضاً فى حاجة إلى تعديل يمكن من تمثيل القوى التى لاتسمح نسبتها فى الدخل القوى أو نسبتها العددية بتمثيلها تمثيلا مناسبا وبذلك تصبح نسب التمثيل النهائية كالآتى :

		عدد الأعضاء لكل قوة باعتبار عدد المؤتمر ١٥٠٠
(١) الفلاحون	٢٥٪ أى	٣٧٥ عضوا
(٢) العمال (صناعة — تجارة — خدمات)	٢٠٪ «	٣٠٠ عضو
(٣) الرأسمالية الوطنية (أصحاب الأعمال الصناعية التجارية)	١٠٪ «	١٥٠ عضوا
(٤) النقابات المهنية...	١٥٪ «	٢٢٥ «
(٥) الموظفون غير المنضمين إلى نقابات	٩ ٪ «	١٣٥ «
(٦) هيئات التدريس بالجامعات	٧ ٪ «	١٠٥ أعضاء
(٧) الطلبة	٧ ٪ «	١٠٥ «
(٨) النشاط النسائى	٧ ٪ «	١٠٥ «
المجموع	١٠٠٪	١٥٠٠

جدول ابيان كيفية توزيع نسب التمثيل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

نوع القوى	تعداد القوى بالمليون	العدد المسجل فى منظمات	(١) الأهمية النسبية على أساس المعيار العددى	قيمة الإسهام للقوى المسجلة فى منظمات فى الدخل القومى	(٢) المعيار الاقتصادى الأهمية النسبية	النسبة المتوسطة للمعيار الاقتصادى والعددى (١ + ٢) ÷ ٢	(٣) المعيار القيادى الحد الأدنى لضمان فاعلية كل قوة	النسبة التى تخص كل قوة على أساس المعيارين العددى والاقتصادى	النسبة الكلية	النسبة المعدلة	عدد الأعضاء
				٪	٪						
١ — الفلاحون (ملاك ومستأجرون وعمال أجراء)	٣ر٢	١ر١٥٤ر٣٣٢	٤٤ر٣	١٧٣	٢٦ر٦	٣٥ر٤	٥	٢٢	٢٧	٢٥	٣٧٥
٢ — العمال (صناعة ـ تجارة ـ خدمات)	١ر٦	٤٦٦ر٣٢٨	١٧ر٩	٢٠٠	٣٠ر٨	٢٤ر٤	٥	١٦	٢١	٢٠	٣٠٠
٣ — الرأسمالية الوطنية (أصحاب الأعمال فى التجارة — الصناعة) ...	٠ر٦	٢٧٦ر٨٢٤	١٠ر٦	٥٦ر٢	٨ر٧	٩ر٧	٥	٦	١١	١٠	١٥٠
٤ — أعضاء النقابات المهنية	—	١٧٢ر٩٥٧	٦ر٦	١٤٣ر٢	٢٢ر٠	١٤ر٣	٥	٩	١٤	١٥	٢٢٥
٥ - الموظفون غير المنتمين الى نقابات	٠ر٧	١٩٤ر٠٠٠	٧ر٥	٧١ر٣	١٠ر٩	٩ر٢	٥	٦	١١	٩	١٣٥
٦ — أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	—	٧ر٥٠٠	٠ر٤	٦ر٣	١	٠ر٧	٥	١	٦	٧	١٠٥
٧ — الطلبة	٠ر٣	٣٠٥ر٠٠٠	١١ر٧	—	—	—	٥	—	٥	٧	١٠٥
٨ — القطاع النسائى	٦ر٥	٢٥ر٤٥٧	١ر٠	—	—	—	٥	—	٥	٧	١٠٥
	١٢ر٩	٢ر٦٠٢ر٣٩٨	١٠٠	٦٥٠	١٠٠		٤٠	٦٠		١٠٠	...٥٠٠

بالنسبة لقطاع الطلبة والقطاع النسائى ، حيث لا يمكن تقدير إسهامهما فى الدخل القومى ، لم يحسب متوسط للمعيار العددى الاقتصادى وا كتفت اللجنة بإضافة نسب تقديرية إلى الحد الأدنى .

ملحق بتوصيات اللجنة

١ — توصى اللجنة بأن يكون الانتخاب مباشراً وعلى درجة واحدة كلما كان ذلك ممكناً .

٢ — يكون الانتخاب بالنسبة للموظفين غير المنضمين للنقابات والروابط على مستوى المحافظة .

٣ — بالنسبة لمن يكون منتمياً لأكثر من قطاع من قطاعات القوى الشعبية لا يكون له حق التصويت ولا الترشيح إلا فى قطاع واحد .

٤ — عمال الحكومة يدخلون فى قطاع العمال .

٥ — لا يمكن إغفال الطلبة عند تحديد القوى الشعبية ، لأنهم كانوا دائماً من عمد ثوراتنا الوطنية منذ أوائل هذا القرن ، وهم فى ذلك يتجاوبون تماماً مع جميع الحركات الطلابية فى العالم التى قادت الثورات التحررية فى بلادهم . كذلك لا يمكن أن نغفل الدور الثورى الذى يقوم به طلابنا فى هذه المرحلة من حماية الاشتراكية والدفاع عنها ، وما يقومون به من مشروعات الخدمات العامة فى قراهم . ولا يخفى أنهم فى قراهم ومناطقهم يمثلون وحدات إشعاع فكرى قوية .

٦ — رأت اللجنة أن جميع رجال التعليم منضمون لنقابة المهن التعليمية أما مدرسو المعاهد الدينية والثانوية فليست لهم نقابة ولذلك توصى اللجنة بتكوين نقابة لهم .

السادة الأعضاء :

إن اللجنة الفرعية وهى تقدم لكم هذا التقرير لتشعر بأهمية المرحلة التى نحن مقدمون عليها فى تطورنا الديمقراطى ، والاشتراكى ، كما أنها تؤكد للسادة أعضاء اللجنة أنها قدرت تماماً دقة المهمة التى عهدتم بها إليها .

وعلى ضوء أهمية المرحلة التاريخية التى نحياها ودقة المهمة التى قامت بها اللجنة كان عليها أن تضع نصب عينيها آمال الشعب العامل المكافح ، وسلامة الثورة الاشتراكية ، ويقظة الضمير وكفالة العدالة .

ولقد اعتمدت اللجنة على كل ذلك لتصل إلى توصياتها التى ترجو أن تكون بداية حسنة موفقة فى طريق الكفاية والعدل .

ملحق

تقرير اللجنة الفرعية المشكلة من اللجنة الفرعية الأولى لتحديد القوى الشعبية فى الزراعة (الفلاحين) وكيفية تمثيلها .

من المؤكد أننا نرغب رغبة صادقة فى تمثيل كل القوى الشعبية فى البلاد غير أن الاعتبارات العملية — وهى تلك التى تتمثل فى عدم انتظام بعض هذه القوى فى منظمات خاصة بها - تحول دون تحقيق هذه الرغبة ..

ومع التسليم بهذه العقبة إلا أنه يظل من المهم أن نحدد كل القوى الشعبية العاملة فى نطاق الزراعة حتى يفيد هذا التحديد فى مواجهة تنظيم كل قوة من هذه القوى فى منظمات خاصة بها فى المستقبل ، لتتاح لها جميعا فرصة المشاركة فى بناء الاشتراكية وفى الدفاع عنها .

ولهذا الاعتبار نبدأ بتحديد كل القوى الشعبية سواء كانت لها منظمات تضمها تضمها أو لم تكن لها مثل هذه المنظمات .

ولنبدأ بتحديد القوى العاملة فى قطاع الزراعة الذى نطلق عليه قطاع الفلاحين وعددهم ٤٠٠ و٣٨٥و٣ شخص :

١ — العمال الزراعيون (الأجراء)) وعددهم ٩٠٠ و١٨٨و١ شخص .

٢ — المستأجرون الزراعيون والمزارعون .

٣ — الملاك الزراعيون .

ويبلغ عدد المستأجرين والمزارعين والملاك الزراعيين مما ٥٠٠ و ١٩٦ و ٢ شخص ويمكن تقسيم الملاك الزراعيين تبعا لمقدار ملكيتهم إلى الفئات الآتية مع بيان عدد كل فئة بتعداد ١٩٥٧ :

(ا) الذين يملكون ٥ أفدنة فأقل وعددهم ٨و٣١٧و٢ شخصا .

(ب) ومن الملاحظ أن هذه الفئة هى التى يتكون من بعض أعضائها بحكم قانون الإصلاح الزراعى ، الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى .

(حـ) الذين يملكون أكثر من ٥ أفدنة إلى ١٠ أفدنة وعددهم ١ر٨١ ألف شخص

(ى) الذين يملكون أكثر من ١٠ أفدنة إلى ٥٠ فدانا وعددهم ١ر٧٤ ألف شخص

(هـ) الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا وعددهم ٣ر١٢ ألف شخص .

٤ — المهندسون الزراعيون .

٥ — العاملون فى الخدمات المرتبطة بالزراعة :

(أ) الصناعات الزراعية الريفية .

(ب) مهندسو الرى :

(حـ) عمال الرى .

ملاحظـات :

ونلاحظ على هذه القوى العاملة فى قطاع الفلاحين ما يلى :

١ — أن كثيراً من الأشخاص قد يكون لهم أكثر من صفة فيدخلون لذلك ضمن أكثر من فئة .

٢ — إن المصلحة السياسية والاقتصادية لصغار الملاك الزراعيين تتفق مع مصالح العمال الزراعيين بحيث يحسن الجمع بين هاتين الفئتين .

٣ — إن بعض هذه القوى الشعبية يصعب تمثيلها فى المرحلة الحالية وذلك بسبب عدم وجود منظمات خاصة بها تضم أفرادها ويمكن أن تمثل عن طريقها ولذلك ، يجب نزولا على هذا الاعتبار العملى ، أن نحدد القوى الشعبية العاملة فى الزراعة والتى ستمثل فى المؤتمر على أساس وجود منظمة لكل قوة من هذه القوى ، بحيث تمثل القوى التى لها منظمات أو تجمعات قائمة بالفعل .

٤ — إن بعض القوى العاملة فى الزراعة يحسن تمثيلها خارج قطاع الزراعة وذلك نظراً لوجود منظمات مهنية خاصة بها كما يسهل تمثيلها فى قطاع آخر ، ومثل

ذلك مهندسو الرى ودخولهم فى نقابة المهن الهندسية والمهندسون الزراعيون لوجود نقابة خاصة بهم يمكن تمثيلهم فى قطاع الخدمات .

تحديد القوى الشعبية العاملة فى الزراعة (الفلاحين)

والتى يمكن تمثيلها

١ — أعضاء الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى وعدد هذه الجمعيات ٣٣٤ جمعية وعدد المنضمين لها ١٤٩ ألف شخص بتعداد سنة ١٩٦٠

٢ — أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى ، وعدد هذه الجمعيات ٣٥٦٦ جمعية وعدد المنضمين لها ٩٨٦ ألف شخص .

٣ — هذا بالإضافة إلى وجود نقابة عامة لعمال الزراعيين و٥ نقابات فرعية لها يبلغ عدد أعضائها ٢٥٥٠ شخصا .

٤ — عمال الزراعة الذين يعملون فى القطاع الحكومى وعددهم ١٨ر٦٠٠ شخص .

وبذلك يصبح عدد المشتغلين والمنظمين فى منظمات هذا القطاع ٢٣٢ر١٥٤ر١ شخصاً .

توصيات عامة

١ — يحسن العمل منذ الآن على تكوين تنظيم يضم العمال الزراعيين وذلك بدعم النقابة العامة الحالية للعمال الزراعيين وتكوين لجان فرعية لها فى القرى فى كل المحافظات .

٢ — تعديل المادة ١٨ من قانون الإصلاح الزراعى ، وهى الخاصة بتكوين الجمعيات الزراعية التعاونية للاصلاح الزراعى بحيث يدخل فى عضويتها صغار المستأجرين الذين لا تزيد مساحة الأرض التى ينتفعون بها على خمسة أفدنة .

٣ — إعادة النظر فى نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وفى كيفية تشكيل مجالس إدارتها بحيث نضمن صدق تمثيلها للقوى الاشتراكية ونضمن تحقيقها لمصالح هذه القوى .

إمضاءات : جمال سعيد — لبيب شقير — رفعت المحجوب .

وقد صدقت اللجنة الفرعية الأولى على هذا التقرير بالجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١١/١٢/١٩٦١ .

السيد الدكتور طعيمة الجرف : لا يسعنى إلا أن أشكر السادة الزملاء أعضاء اللجنة الفرعية الأولى على هذا الجهد الكبير الذى بذلوه فى تحديد القوى الشعبية التى يجب تمثيلها فى المؤتمر الوطنى ، أو فى محاولة تقديم الحجة المقبولة لتبرير ما نحن بصدده من إجراء عزل أعداء الشعب فى الداخل والخارج ، لتأمين الثورة الاشتراكية وحماية مكاسب الشعب .

ولقد كان موفقا حقا أن التزمت اللجنة الفرعية الكثير من الحيطة والتيسير ، وذلك فيما قررته . وهى فى هذا تلتزم المنطق الطبيعى للأمور . إن العزل مقصور على صاحبه لا يتعداه إلى غيره ممن يرتبط به عائليا ، مادام هذا الغير لا يدخل فى نطاق مفهوم العزل ، وإن العزل لا يمنع المواطن من التمتع بالحقوق المدنية المقررة لغيره من المواطنين .

غير أن اللجنة ، فى تصورى ، قد نسيت منطقها فى التيسير حين قررت فى الاقتراح رقم ٢ فى شأن الفئات المستبعدة ، ما نصه « العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على قوانين التأميم » ولما كنا لا نتصور العزل . وهو ما أفصحت عنه اللجنة الفرعية ذاتها ، لا نتصور العزل انتقاما من أحد ، ولكنه إجراء تحفظى سياسى لحماية الشعب من أعدائه ، لذلك لا أتخيلنى أوافق على اقتراح اللجنة المشار إليه . وأقترح إعمالا لمنطقنا فى التيسير ، تعديل هذا الاقتراح ليكون على الشكل الآتى : « العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على خمسين ألف جنيه » ، أى أقترح رفع الحد الذى يمكن العزل بعده إلى خمسين ألف جنيه . وذلك فى تصورى لسببين :

الأول — أن هذا القدر من الملكية فى القطاع الصناعى والتجارى ، لا يمثل فى اعتقادى ، ملكية مستغلة ، وليس مايمنع فى رأيى من أن يكون من بين قطاع الرأسمالية الوطنية التى يحق لها أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

الثانى — أن الإيراد السنوى لمبلغ الخمسين ألف جنيه على أساس أن الفائدة ٤٪ هو ألفا جنيه ، وهو فى المتوسط ما يعادل إيجار أو غلة مائة فدان فى السنة . ولذلك فإن الأخذ بما يزيد على خمسين ألف جنيه على ما اقترح سيؤدى إلى توحيد المعيار المادى الذى نعتمد عليه فى تقرير العزل فى ميدان الزراعة وميدان التجارة والصناعة وشكراً

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : لى تعليق على كلام الدكتور طعيمة الجرف .

فالحقيقة أن صدر البند رقم ٢ الوارد بالصفحة التاسعة من التقرير تحت عنوان الفئات المستبعدة وهو الذى يشير إليه الدكتور الجرف جاء به مايلى « العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية . . . الخ » .

وهذا يبين أن اللجنه فى عملها لم تتجه إلى فكرة الإنتقام أو القصاص من أحد كما قال بحق الدكتور طعيمة الجرف . وانما كانت الفكرة هى استبعاد العناصر المناهضة للاشتراكية . ولو أننا نظرنا إلى بقية البنود ، لوجدنا أن العناصر المستغلة أو الرجعية من بين الذين أممت لهم اسهم اوحصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه والنصوص عليها فى الفقرة ٢ التى اشار إليها الدكتور الجرف يمكن ان تدخل تحت الفئة رقم ٣ أو تحت بنود اخرى، وارى انه يمكنتنا لذلك حذف البند رقم ٢ برمته لأنه ليس ذا موضوع وهو يجنبنا الخلاف فى تحديد قيمة الأسهم التى أممت والخاصة بهذه العناصر بعشرة آلاف جنيه أو خمسين ألف جنيه .

ذلك لأن المقصود هو استبعاد العناصر الرجعية المستغلة . وليس المقصود هو محاربة شخص بسبب ما يملكه من أموال .

فإذا كانت هناك عناصر رجعية أو مستغلة فى هذا القطاع فانها تدخل تحت بند من فرضت على أموالهم الحراسة أو تحت بنـــد مستغلى النفوذ وبذلك لا يكون هناك موضع للبند رقم ٢ برمته وشكرا .

السيد الدكتور رفعت المحجوب : أود أن أؤكد حقيقة لمسناها جميعاً ونحن نناقش كل هذه الموضوعات التي تفضل السيد المقرر بوضعها الآن تحت نظرنا . هذه الحقيقة هي أننا قد توخينا جميعا العدالة التامة في مناقشة الموضوع ، وتوخينا البحث عن المصلحة العامة . لذلك تأكد لنا منذ اللحظة الأولى أننا حينما كنا نتحدث عن العزل إنما كنا نتحدث عن إجراء بقصد الحماية ، ولم يكن في تصورنا أبدا أننا نجرى عملية إبعاد لأشخاص يستحقون في الواقع البقاء في الميدان السياسي بل كان في تصورنا أننا نبعد أشخاصاً يستحقون الإبعاد عن الميدان السياسي ، ولم تكن العملية عملية انتقام . فقد تأكد لنا جميعاً في هذه القاعة أننا نقصد مجرد الحماية فحسب . ومع إيماني بأن هذه الحقيقة كانت دائما نصب اعين اللجنة الفرعية ، إلا انني قد اطالب ببعض التعديلات التي حينما افكر فيها ، اجد أن من الواجب ان ننظر إليها بعين الاعتبار

فقد ورد ضمن الفئات المستبعدة كل من انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي الأول وكذلك جاء ضمن هذه الفئات كل من انطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي الثاني ، وقد سوى التقرير بين الطائفتين في الاستبعاد .

لذلك قد يكون من المفيد ان أذكر وضعا خاصاً بالطائفة الثانية وهي تلك التي انطبق عليها قانون الإصلاح الزراعي الثاني ، فهذه الطائفة قد عاشت فترة من الزمن امتدادا بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ في حماية قانون الملكية الذي كان قائما ، والذي كان يسمح بملكية تزيد على مائة فدان ، ولذلك أعتقد أنه من الصالح أن نعيد النظر في التوصية الخاصة بمن انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي الثاني .

ونظراً إلى أن هذه الملكية كانت في ظل الثورة ، ملكية قانونية في وقت ما ، فأقترح إعادة صياغة هذه التوصية على النحو التالي :

« العناصر الرجعية أو المستغلة للشعب من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل في التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية » أي أننا نجعل الاستغلال والرجعية لا المال هما الأساس إلا من ثبتت صلاحيته أي أنني أرى أن نجعل الأساس الخاص

بالطائفة المستغلة الرجعية وحدها ، هو عدم الصلاحية ، فلا ينطبق الاستبعاد إلا على من ثبت مقدما أنه غير صالح . ولو فعلنا غير ذلك نكون قد سوينا بين ملكية تزيد على مائة فدان وتصل إلى آلاف الأفدنة ، وبين ملكية تزيد على مائة فدان ولا تصل إلى مائتي فدان . وعلى ذلك فإن التسوية غير منطقية ولا طبيعية بينما التفرقة لها مايبررها ولذلك أرجو إضافة النص المقترح إلى التوصية أو توضع كتوصية جديدة على النحو الذى اقترحته وشكراً .

السيد عبد اللطيف بلطيه : السيد الأمين العام ، لاشك أنها كانت أياما خالدة تلك التي عشناها وما زلنا نحياها لتتفهم اشتراكية الشعب بأفكار الشعب . وكان جيلا من اللجنة الفرعية الأولى ونحن نتصفح تقريرها ، أنها جعلتنا نحس ، والتقرير يتلى علينا ، بجميع احساساتنا وجميع مناقشاتنا منذ اللحظة الأولى التي اجتمعنا فيها فى هذا المكان .

وأضيف إلى ذلك أن هناك موضوعات أوجزناها ففصلتها ، وأمورا أجملناها فأوضحتها .

وقد كانت اللجنة موفقة كل التوفيق حينما عرفت القوى الحقيقية للشعب التي ستمثل جيش الاندفاع الثورى على الطريق لحماية اشتراكيتنا ولتأمين ثورتنا . وإننا لو رجعنا إلى جميع القطاعات التي أوضحتها اللجنة فى تقريرها من عمال وفلاحين وأرباب صناعات وطلبة . . . الخ . لوجدنا حقيقة أن جميع القوى الشعبية فى هذا الوطن قد أتيحت لها الفرصة كاملة لتؤدى دورها فى بناء مجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

أما الفئات التي رأت اللجنة عزلها أو استبعادها فهو احتياط لا بد منه وأمر لامفر من تطبيقه ، حتى يمكن لنا ولجميع المواطنين الذين أتيحت لهم الفرصة ، وهم جموع هذا الشعب ، حماية هذه الثورة وبناء الاشتراكية ودعمها ، وأن يصلوا إلى هدفهم آمنين .

ولا يسعنى إزاء هذا الجهد المشكور إلا أن أقدم للجنة تقديرى كعضو فى هذه اللجنة العامة ، على هذا الجهد وعلى هذا المجهود الذى بذلته مؤكدا أن التقرير برمته يعتبر أساساً نسير عليه لاختيار ممثلينا فى المؤتمر القادم إن شاء الله .

الدكتور سليمان حزين — السيد الأمين العام :

أرجو ألا أكون مسرفا أو محرجا لأعضاء اللجنة الفرعية إذا ما بدأت بالإعراب عن الإعجاب والشكر ، ليس فقط على ما بذلت من جهد فى إعداد هذا التقرير ، وإنما على ما أفاء الله به عليها من روح أملت على الأعضاء جميعاً أن يفكروا تفكيرا من النوع الذى كان يدور فى أذهان كثيرين من أعضاء هذه اللجنة العامة .

فقد كنا نرجو دائماً أن نفكر ، لا تفكيراً طائفيا ، وإنما تفكيراً عاما يستهدف الصالح العام ويستهدف الربط بين مختلف وجهات النظر بحيث يكون اختلاف الرأى تنوعا مفيداً لا يؤدى إلى تفرقة ولا إلى تشتيت جهود . والتقرير كما أقرؤه أعتقد أنه يستحق منا نظرتين . الأولى شاملة وتمينا على أن نحكم عليه حكما عاما ، فالتقرير فى مجموعه ، أعتقد أنه يعرب إعرابا صادقا عن مجموع الأفكار والآراء التى دارت فى هذه اللجنة ، وأعتقد أن اللجنة الفرعية كانت حينما أعدت التقرير — كما ذكرت السيد المقرر — مستوحية أكثر مما كانت مفكرة تفكيراً ابتدائياً .

وعلى هذا الأساس ، أرجو من جانبنا أيضاً فى هذه اللجنة العامة ، أن نستقبل التقرير بما هو أهل له ، فنستقبله من الناحية العامة بالإقرار خصوصاً فيما يتعلق بالنسب . لم يعلق أحد على هذه النقطة من السادة الزملاء ، ولكنى أرجو أن ننظر إلى هذا الموضوع على أنه ليس القصد هو الوصول إلى معايير دقيقة ، فالإنسان لا يوزن كما توزن الأشياء ، وبالتالى فإن القوة البشرية لا تقوم بالدرهم ، وإنما هى تقوم فى مجموعها ، فضلا عن أننا فى المؤتمر القادم إن شاء الله ، كما قلنا فى هذه اللجنة من قبل نرجو ألا يصل العضو إلى المؤتمر كممثل لطائفة يتحدث باسمها فحسب وإنما يتحدث باسم المجموع .

حقيقة إنه من الطبيعى أن يتحدث كل إنسان بما يمثل وجهة نظره ، ولكننا فى مرحلة من مراحل هذه الثورة تقتضى أن يتجرد كل منا عن طائفيته ، بل

إذا استطاع عن شخصيته أو تفكيره الشخصى ، ولذلك أعتقد أنه إذا وصل شخص إلى المؤتمر من الفئة التى لم تنلها نسبة كبيرة كفئة النشاط النسائى أو رجال الجامعات أو الطلاب وهى الفئات التى خصصت لها نسب أقل من الفئات الأخرى ، فأرجو ألا ينظر إلى الأمر على أنه يتحدث عن فئته ، لأنه فى الأصل من أبناء الفلاحين أو العمال أو على الأكثر من أبناء الطبقة الوسطى .

ولست أعرف على سبيل المثال فى أساتذة الجامعات من يصح أن يطلق عليهم أبناء الذوات أو من فى حكمهم اللهم إلا شخصين أو ثلاثة لأكون صادقا فى كلامى . وعلى ذلك لا أستطيع أن أتحدث كجامعى دون أن أكون فلاحا أو ابن فلاح فى الأصل ، ولست أشك فى أن إخواننا الفلاحين الموجودين فى هذه القاعة كانو يشعرون حينما يتحدث الجامعى أنه يتحدث عما فى ذات نفسهم ، لأنه ابنهم ومنهم فى الأصل وإليهم ، وعلى ذلك ، أرجو ألا تنظر طائفة العمال على أنه خصصت لهم نسبة أقل مما خصصت للفلاحين ، لأن الأمر مشترك بيننا جميعا ، وسنتحدث فى المؤتمر بعقلية واحدة وبضمير واحد وهدف واحد وشعور وطنى واحد .

وعلى هذا الأساس أرجو أن نقر النسب وألا نتناقش فيها ، أو نتناولها بالتعديل إذ يجب أن ننظر إلى المسائل نظرة قومية . أكبر من ان ننزل إلى مستوى المناقشة والجدل من أجل رفع النسبة المخصصة لطائفة من الطوائف بواحد فى المائة مثلا .

اما المسألة الثانية ، وهى ما يتعلق بالنواحى الجدلية ، فأنتقل إلى مناقشة ما ورد فى الصفحة السابعة فى التقرير عن موضوع العزل ، فإنى أرى أن اللجنة قد أجملت فى التعريف بين العزل والاستبعاد ، فقالت فى تعريف العزل «هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى » ومعنى ذلك أن تعريف العزل قد شمل الاستبعاد .

ولكن اللجنة فى صدر الصفحة الثامنة من التقرير ذكرت أن العزل نوعان :

الأول عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثانى استبعاد خاص بمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية

مع مصلحة مجموع الشعب ، وعلى هذا يستحسن أن نفصل فى تعريف العزل بأنه الحرمان الشامل من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والعزل مقصور على صاحبه لا يتعداه إلى غيره ... الخ

ثم نعرف الاستبعاد بأنه التنحية عن المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية ، بحيث يكون هناك تعريفان واضحان للعزل والاستبعاد فلا يشمل فئتين بتعريف واحد .

أما النقطة التى أثيرت أيضاً فى المناقشة عما ورد فى الصفحة التاسعة من التقرير فى تحديد من ينطبق عليهم الاستبعاد . فإننى أشارك زميلى الدكتور رفعت المحجوب والدكتور طعيمة الجرف فيما يختص بالتمييز بين الفئتين الواردتين فى (أ) ، (ب) وهم من انطبق عليهم قانونا الإصلاح الزراعى الصادران فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويوليو سنة ١٩٦١ .

وأرى ألا يشمل التعبير عن الفئتين نص واحد على اساس أنهما شىء واحد ، وإنما تخصص فقرة مستقلة تتضمن حكما مستقلا لكل منهما فنقول .

١ — كل من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ على ان يستثنى من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

كل من يثبت عدم تجاوبه عمليا مع الاشتراكية ممن انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على الا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أرض بور أو صحراوية وعلى ذلك نجعل الاستثناء هو الأساس فى العزل ولا نجعل العزل لهذه الفئة هو القاعدة ، وأعتقد أن هذا قد يكون اصدق تعبيراً .

٢ — أما البند الثانى الخاص بالعناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم اوحصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، فيستوى

أن ترفع هذه القيمة كما اقترح الدكتور طعيمة الجرف او تلغى كما طلب الدكتور ابو النصر وأرى أن تبدأ الفقرة بالعبارة الآتية : « كل من ثبت عدم تجاوبه عمليا مع الاشتراكية من بين من انطبقت عليهم قوانين كذا كذا . . . .

اما بقية الفقرات فتبقى كما هى وشكراً .

السيد الأمين العام — أرجو من السادة الأعضاء الذين تقدموا باقتراحات أن يتقدموا بها مكتوبة حتى يمكن عرضها على اللجنة .

السيد انور سلامة — الحقيقة . أنه لا يسعنى إلا أن أضم صوتى إلى صوت زملائى الذين شكروا اللجنة الفرعية على ما قامت به من مجهود ضخم جبار ، فقد كانت متجاوبة فعلا مع كل الرغبات والمشاعر التى أبديت فى اللجنة التحضيرية .

ونحن نؤكد رضانا التام على الطريقة التى انتهجتها اللجنة الفرعية بتحديد قوى الشعب فى ثمانية عناصر ، إذ لا شك أنها بهذا التحديد قد احاطت بكل العناصر الفعلية التى تتكون منها قوى الشعب المنضمة فى منظمات واضافت إليها كذلك الموظفين الحكوميين الذين لا ينتظمون فى نقابات او روابط .

قد اختلف مع الدكتور سليمان حزين فيما ذهب إليه من المطالبة بالتفرقة بين العزل والاستبعاد ، فإن الإجراء الذى سيتخذ بصدد الطائفتين هو عدم السماح لهما بمزاولة النشاط السياسى ، ولقد كانت اللجنة دقيقة حينما سمحت لهم بمزاولة كافة الحقوق المدنية . وعلى ذلك فإن الإجراء واحد بالنسبة للمستبعدين والمعزولين .

كما انى لا اتفق مع من قالوا بالتفرقة بين من انطبقت عليهم احكام قانونى الإصلاح الزراعى ، فإن هذه التفرقة لا مبرر لها طالما ان النص الوارد فى التقرير يستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب ، وسواء اكان الأصل الإباحة او الحرمان ، فإن التقرير يستثنى من يثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية ولم يكن عدوا للشعب وعرفت خدماته فإنه لن تصيبه أحكام البند الخاص بالعزل حتى ولو كان عنده الفان من الأفدنة . ولهذا فإننى اؤيد توصيات اللجنة كما وردت فى « ا » ، «ب» من البند الأول .

لقد اقترح أحد الزملاء أن ترفع قيمة الحصص أو الأسهم المؤممة الواردة فى البند الثانى إلى خمسين ألف جنيه ، وذكر أن نسبة الربح هى أربعة فى المائة ، وأن مايحصل عليه مالك هذه الحصص أو الأسهم لن يتجاوز إيراد مائة فدان ، ورد على ذلك أن أن هذه النسبة غير موجودة لأن أرباح الأسهم تتراوح عادة بين سبعة وثمانية فى المائة ومعنى هذا أن هذا الشخص سيحصل على ربح قيمته أربعة آلاف جنيه فى السنة ، وهذا فى جانب واحد وقطاع واحد ، هو قطاع الأسهم التى طبقت عليها قوانين التأميم الأخيرة ، وهذا لا يشمل الملكية العقارية أو الملكية الزراعية التى قد يمتلكها هذا الشخص ، فقد يكون هذا الشخص مالكا لمائة فدان وعدد من العقارات بجانب الأسهم ، وعلى هذا لا يمكن أن ترفع القيمة الواردة فى التقرير إلى خمسين ألف جنيه خصوصاً وأن الحكومة فى قوانين الإصلاح الزراعى قد قومت الفدان فى المتوسط بمائتى جنيه ، أى أن من يملك مائة فدان تقوم بعشرين ألفا من الجنيهات . فإذا كان المطلوب هو تقدير ما يمتلكه الفرد من ثروة على أن تصل إلى ما يوازى قيمته مائة فدان أو مائتى فدان ، فإنها تكون وجهة نظر معقولة ، ولكن الإبقاء على من يملك أسهما فقط بخمسين ألفا من الجنيهات يجرنا إلى النظر إلى من يملك أسهما وغير ذلك من أنواع الثروات .

ولذلك فإننى أرى الموافقة على التوصية كما وردت فى التقرير ، خاصة وأن كل حالة ستنظر على حدة وسينظر فى أمر كل من لديه أسهم قيمتها عشرة آلاف جنيه ليتبين ما إذا كان متعاونا أو غير متعاون خصوصاً وأن هذه الطائفة غير واردة ضمن الطوائف المعادية للشعب وإنما فى الطوائف المستبعدة التى تتعارض مصالحها فعلا مع المصالح الاشتراكية الثورية .

إن الموضوع كما نرى يتصل بالمصالح المادية وكما قال السيد الرئيس إنه لا يتصور أن أحداً أخذ منه شىء يقبل على الاشتراكية بنفس راضية .

فالحقيقة إننا نستبعد مثل هذا الشخص فقط لتعارض مصالحه المادية مع النظام الاشتراكى ، ولكنه لا يعتبر من أعداء الشعب ، فيمكنه الرجوع إلى حظيرة الشعب

وذلك أمر ميسور وسهل إذا أثبت تجاوبه مع الروح الاشتراكية .

إنى أتفق مع الدكتور سليمان حزين فيما قاله بشأن النسب العددية وذلك بالنسبة للمؤتمر القادم فقط لكيلا تؤخذ مأخذا عاما فى أى ناحية من نواحى التمثيل بعد ذلك وأرجو أن يكون مفهوما أن هذه النسبة لغرض خاص ومهمة خاصة ، لأننا ونحن ننتخب على مستوى رأسى ، اضطررنا أن نحدد هذه النسب للفئات ، ولأنه كما قال الدكتور سليمان حزين لا يمكن أن يقوم الانسان بمعايير أو يوزن بموازين .

ولذلك فإننا نرضى بهذه النسب وأقل منها ما دامت تؤدى هذا الغرض ، ونحن جميعاً سواء كنا فلاحين أو عمالا أو طلابا أو موظفين نعتبر إخوة نعمل فى صعيد واحد لرفعة الوطن .

نقطة أخيرة أود أن أشير إليها هى أن التقرير خلا من نقطة هامة هى تحديد من يتولى النظر فى أمر هؤلاء الناس سواء من كان منهم عدواً للشعب او من سيستبعدون حقيقة ان هناك توصية عامة وردت فى الصفحة التاسعة من التقرير جاء فيها مايلى :

« توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية » .

ولكن التقرير قد خلا فعلا من الإشارة إلى من الذى سيعهد إليه فعلا بالنظر فيمن يستبعدون او يردون إلى حظيرة الشعب .

حقيقة ان التوصية تقول بأن يقوم السيد الرئيس بتشكيل لجنة او مجلس أوشىء من هذا القبيل ، ولكن هل سيعهد إلى هذه اللجنة بالنظر فى حالات هؤلاء الناس وهل هى اللجنة التى سيتقدم إليها هؤلاء الناس الذين استبعدوا ؟

إن كل ما يهمنا هو تحديد الجهة التى يتقدم إليها الشخص ليعود إلى حظيرة الشعب بعد ان يقوم بخدمات للشعب تثبت انه اصبح فعلا من القوى الشعبية . لأننا كلنا نرجو لمن يستبعد ان يعود إلى حظيرة القومية والاشتراكية الوطنية . اظن أننا لو أشرنا إلى شىء فى هذا الصدد .

فإن التقرير يصبح وافياً . ولا يسعنى إلا ان احمد الله على ان اللجنة الفرعية قد وصلت فى اعمالها إلى هذه النهاية السعيدة الكريمة التى تحقق لوطننا العزيز ما نرجوه من رفاهية وخير .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان: لى ملاحظة تتعلق بأسلوب دراستنا لهذا التقرير فالواقع اننا جميعاً نشعر بأننا فى حاجة الآن — اكثر من اى وقت — إلى كل دقيقة من وقت اللجنة ، واننا فعلا من هذا اليوم ننتقل من اسلوب الكلمات العامة إلى أسلوب مناقشة موضوعات محددة فى التقرير . لذلك يبدو لى أننا نستطيع مناقشة هذا التقرير بالأسلوب الأفقى الذى بدأنا به ، وهو أن يبدأ كل شخص فى إبداء رأيه فى التقرير من أوله إلى آخره ، وفى موضوعات عديدة ومتفرقة .

إن هذا التقرير يتضمن موضوعات متعددة ، فمثلا جاء فى الصفحة الثالثة أن أول مهمة للجنة ، هى تحديد ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى ويتفرع عن هذا موضوع العزل ، ثم موضوع عدد أعضاء المؤتمر المقترح ، ثم توزيع عدد أعضاء المؤتمر على القوى الشعبية ... فإذا استخرجنا من التقرير هذه الموضوعات ودرسناها واحداً بعد الآخر ، وبدأ كل منا يتحدث فى نقطة معينة بالذات ، بحيث يتجمع فى أذهاننا فى وقت واحد كل ما قيل فى الموضوع الواحد ، أمكننا أن نصل فى النهاية إلى رأى فى هذه النقطة بالذات ، وبعد ذلك ننتقل إلى نقطة أخرى . . .

أما إذا أخذنا بالأسلوب الأفقى ، بأن يتحدث كل منا فى التقرير من أوله إلى آخره ، لما أمكن تجميع كل الملاحظات المتصلة بالموضوع الواحد ، وما وصلنا إلى النتيجة المطلوبة .

كذلك أرجو إذا ما وصلنا إلى نتيجة معينة فى نقطة من النقط ورئى فيها الأخذ باقتراح جديد بالتعديل أو الاضافة ، أن يعاد التقرير إلى اللجنة لصياغته فى ضوء ما انتهى إليه الرأى ، حتى تأتى الصياغة الجديدة منسجمة مع جوهر التعديل .

النقطة الأخيرة ، هى أننى اشعر ان جميع من يتكلمون يحسون بواجب شكر اللجنة الفرعية على هذا العمل الجيد ، الذى أتمته على مستوى عال فى أقصر وقت ..

ارجو ايضاً ان يسجل شكرنا جميعاً مرة واحدة ، تعبيراً عن عواطف الجميع الجياشة فى هذا الوضوع .

السيد الأمين العام : لا شك ان طريقة مناقشة التقرير المعروض ، تختلف عن المناقشة العامة التى بدأناها قبل ذلك ، واختصارا للوقت امامنا ثلاث نقاط ، وهى ما كلفت اللجنة الفرعية بدراستها وتقديم تقرير عنها . لذلك يكون من الخير ان ينحصر الكلام فى هذه النقاط الثلاث ، ولكل عضو الحق فى ان يتقدم بأية اقتراحات مكتوبة فى كل ما يعن له . ويخيل إلى ان الأمر لا يختلف فى مناقشة هذا التقرير عما كان عليه الحال فى مجلس الأمة ؛ إذ كانت التقارير تناقش ويوخذ عليها الرأى من حيث المبدأ أولا . ثم تناقش فقرات التقرير فقرة فقرة .

وأرى من الخير أن يكون الكلام عاما فى هذه النقاط الثلاث ، ثم يؤخذ الرأى على التقرير من حيث المبدأ .

وبعد ذلك يناقش التقرير فقرة فقرة ، ويؤخذ الرأى على الاقتراحات المقدمة بشأنها كما قال الدكتور عثمان خليل عثمان ؛ وبذلك نستطيع أن ننجز عملنا . ولكن هذا يتوقف على أن يكون الكلام محصوراً فى الثلاث مسائل الرئيسية التى شكلت من أجلها اللجنة ، والملاحظات المباشرة عليها .

وإذا كانت هناك اقتراحات معينة فأرجو أن تكون فى شكل واضح محدد ، وبدون إثارة مناقشات فرعية أخرى ، وبذلك يتمكن كل واحد من طالبى الكلمة — وعددهم كبير — أن يدلى برأيه ويعبر عن فكره ؛ ثم ننتقل إلى المرحلة الثانية وهى مناقشة الفقرات فقرة . فقرة وسأعرض على حضراتكم كل ما يرد إلى من اقتراحات مكتوبة عن كل فقرة عند مناقشتها ، حتى يمكن الوصول إلى رأى نهائى . وإذا جد ما يدعو إلى إعادة التقرير إلى اللجنة ، أعيد إليها لصياغته من جديد على ضوء ما وافقت عليه اللجنة العامة من اقتراحات .

هذا ، وقد طلب الكلمة السيد المقرر ، وبهذه المناسبة أرجو أن أوضح أن التقاليد جرت على ان يسمح للسيد المقرر بالكلام كلما طلب ذلك .

السيد المقرر : احب ان ألفت نظر السادة الأعضاء ، إلى أنه قد سقطت من التقرير توصية من التوصيات العامة التى كانت اللجنة الفرعية قد وافقت عليها ، وهذه التوصية خاصة بتشكيل لجنة للتظلمات من الخطأ فى تطبيق المعايير ، على ان يكون فيها عنصر قضائى .. هذه التوصية من التوصيات التى اقرتها اللجنة .

كما حدث خطأ مطبعى خاص بالتوصيات الواردة فى الملحق الأخير وهى التوصية رقم ٦ وصحتها كما يلى :

« ٦ — رأت اللجنة ان جميع رجال التعليم منضمون لنقابة المهن التعليمية ، اما مدرسو المعاهد الدينية الابتدائية والثانوية ، فليست لهم نقابة . ولذلك توصى اللجنة بتكوين نقابة لهم » .

وهناك نقطة أثارها الدكتور سليمان حزين بخصوص تعريف العزل فقد رأى وجوب إعطاء تعريف خاص لكل من العزل والاستبعاد . والواقع أنه لا داعى لإعطاء مثل هذين التعريفين ، فقد قال الدكتور سليمان حزين إن العزل هو الحرمان الشامل من الحقوق السياسية . فى حين ان اللجنة لم تذهب ابداً إلى الحرمان الشامل لا فى العزل ولا الاستبعاد ، فعملية العزل قاصرة فقط على الانتخاب الذى سيجرى قريباً . فلا ينتخب الشخص المعزول ولا ينتخب . عملية العزل والاستبعاد قاصرة على هذا المعنى ، ولم يدر فى خاطر اللجنة اطلاقا ان تعمم العزل بالنسبة لكافة الحقوق السياسية .

وهذا ايضاً مفهوم من مهمة لجنتنا التحضيرية ، لأن هذه اللجنة إنما تحضر فقط للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، واللجنة الفرعية انبثقت من هذه اللجنة التحضيرية ، فدائرة عملها إذن محصورة فى الهدف الذى قامت من أجله .. هذا الهدف هو تحديد ماهية القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر القادم . وكان لزاما عليها أن تحدد هذه القوى ، فتستبعد بعض الفئات . . وأما قولنا إن العزل نوعان ، فالحقيقة أننا وجدنا أنه من الصعب أن ندرج ضمن طائفة واحدة كافة الأشخاص المذكورين فى الفئات الخمس الأولى ، مع الفئات الأخرى المستبعدة ، فرأت اللجنة الفرعية أن الجرم أشد بالنسبة لبعض الطوائف وأرادت أن تعبر عنه بكلمة العزل ، وأن الطوائف

الأخرى إنما هى التى أضيرت مصالحها من القوانين الاشتراكية فربما تكون عند بعض أفراد هذه الطوائف أحاسيس او مشاعر ضد الاشتراكية ، ولما كنا بصدد اتخاذ إجراءات للامن بالنسبة للجهاز الجديد ، والتنظيم السياسى الجديد ، فقد رؤى — فى هذه الفترة بالذات — إستبعاد مثل هذه الطوائف من الرجعيين المناهضين للاشتراكية .

المسألة الأخرى التى أثيرت كانت خاصة بالخمسين ألف جنيه أو العشرة الآلاف جنيه . ومقارنة ذلك بتحديد الملكية الزراعية ، فالواقع أنه فى نظر اللجنة الفرعية أن المسألة ليست مسألة غنى أو فقر ، إنما مسألة أحاسيس ومشاعر ومصالح بالنسبة للاشتراكية فى ذاتها . فإذا كانت اللجنة قد وافقت على استبعاد الأشخاص الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ وقانون تحديد الملكية لسنة ١٩٦١ الذين زادت ملكياتهم على مائة فدان ، فقد نظرت اللجنة إلى أن هؤلاء يعتبرون قوة اجتماعية مسيطرة . قد تؤثر على الانتخابات . أما الأشخاص الذين يملكون أسهما ، فقد لا يكونون قوة اجتماعية مسيطرة . ورأت اللجنة الأخذ بمعيار العشرة الآلاف جنيه ، لأن هذا المعيار مستق من قوانين التأمين ذاتها . حيث حددت بعض هذه القوانين أن ما يحتفظ به لشخص فى بعض الشركات من أسهم أو حصص ، لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه ، وفى نظرى أن النص الذى تقدمت به اللجنة يقصر الاستبعاد على الفئات الرجعية المناهضة للاشتراكية فقط ، من بين الذين أممت لهم أسهم وحصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ... فالنص مفتوح ، وفى نظرى أنه ليس هناك ما يمنع إطلاقا من أن نرتفع بالعشرة الآلاف جنيه ، إلى ٢٠ ألف جنيه إذا رأت اللجنة ذلك ، إنما المعيار الذى يجب تطبيقه دائما هو أن المسألة ليست بكثرة المال وقلته ، إنما هى مسألة انتقاء عناصر معينة ، نجد فى رأينا أنه لابد من استبعادها ، وشكراً .

السيد الأمين العام : أرجو أن يدون السيد المقرر ملاحظاته على كل ما يبدى من آراء ، والرد عليها مرة واحدة .

السيد جمال مرسى بدر : اللجنة الفرعية مشكورة منا جميعاً على مابذلت فى عملها من جهـــد ووقت ، وقد كنت أتتبع ذلك العمل فى محاضر جلسات اللجنة ولاحظت كما لاحظ غيرى فى بعض نواحى عمل اللجنة وفى مسألة العزل بالذات بعض الاتجاهات المسرفة وقد ذكرنى ذلك بمثل طالما سمعته من أهلى فى القرية · وقد رأينا جميعاً أن زميلنا الفاضل مقرر اللجنة الفرعية مولع بضرب الأمثال من واقع الحياة الريفية وأنا لذلك أهدى إليه ذلك المثل الذى يذكرنى به تتبعى لأعمال اللجنة يقول المثل : « طلب الغنى شقفه ، كسر الفقير زيره !! » .

لقد تحدث المسئولون عن شقفة عزل ، فانبرى بعض أعضاء اللجنة الفرعية يريدون كسر زير الأمـــة ، لا فى جيلها الحاضر فحسب ، بل فى أجيال قادمة ، قالوا إلى الدرجة الثانية أو الثالثة . . . لا أذكر ، على أن التعقل والاتزان قد عادا فسيطرا على عمل اللجنة الفرعية . فجاء تقريرها لحسن الحظ ، خلوا من مثل ذلك الافراط الحماسى فى العزل · وحسنا فعلت اللجنة ، لأن الثورة الاشتراكية بوصفها ثورة تنمية وبناء ، هى أحوج إلى التعقل والاتزان ، منها إلى التطرف والجموح ، ذلك أن الثورة فى مفهومها البناء ، ليست مجرد عمل ينطلق إليه الانسان بقوة العزيمة المحضة ، بل هى أساس فكر نبنى عليه عملا ، وما لم تكن أفكارنا متزنة مستنيرة لا يصل بنا عملنا إلى أهدافنا المرسومة ، مهما يكن نصيبنا من الادارة والتصميم ، فكر وعمل ليس بينهما مجال للعاطفة الفجة ، ولا للتطرف الجامح . فذلك كله مما يعرضنا للانحراف عن أهدافنا ، ولا يتمخض عن خير للوطن ، ولا للمواطنين .

لقد قلت فى الثانية إن شعبنا ليست فيه فئات برمتها يتعين عزلها عن مجموع الشعب · بل قد يكون فيه افراد تقتضى المصلحة العامة — فى مرحلتنا الحالية — تنحيتهم عن العمل السياسى ، ولا زلت عند هذا الرأى الذى أعتقد أن تقرير اللجنة الفرعية يؤيده ولا ينفيه ، وستتبين ذلك معاً الآن ، على أننى أبادر فأقول إن هذا الرأى وغيره من الآراء التى ستسمع فى هذا المكان سوف تكون بالطبع محل تقديركم ، وسوف تزنونها جميعا وسترجحون بينها ، وسنخرج من ذلك كله برأى تقره الأغلبية . ذلك الرأى أيها الزملاء . سيكون رأى الجميع · كلمة سواء يلتقى عندها

من كان مؤيداً ، ومن كان مخالفاً . إذ يعتبر قرار الأغلبية هو رأى المجموع .

تلك إحدى فضائل الديمقراطية التي لا تنكر ، نحن لا نجد في أى نظام آخر من نظم الحكم مثل هذه الطريقة التي تحل بها الخلافات في الرأى حلا هينا تصطرع فيه الآراء في البداية ، ثم ينتهى الأمر إلى رأى تقره الأغلبية ويرتضيه الجميع بلا مرارة وبلا كبت .

ونستعرض تقرير اللجنة في صدد العزل لنرى أنها في الحقيقة لم توص بعزل فئات بأكملها من الشعب ، بل بعزل أفراد ، وإن كان ظاهر الأمر أن التقرير عدد فئات تسع . فالجزء الأول من هذه الفئات ، وهم الذين خصتهم اللجنة بالعزل ، هم أفراد فرطوا في حق الوطن ولا خلاف حولهم ، والمهم الذى أريد أن ابرزه هو انهم أفراد وليسوا فئات برمتها من الشعب .

اما الفئات الأربع الباقية ، وهى الفئات المستبعدة ، فقد خصت اللجنة كلا منها بقولها : « العناصر الرجعية او المستغلة الناهضة للاشتراكية من بين الذين ...الخ » وحتى الفئة الأولى من هذه الفئات المستبعدة استثنت منها اللجنة من ثبت تجاوبه مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب ، ولا فرق يذكر من جهة الصياغة بين جعل الاستثناء إيجابيا مرة ، وجعله سلبيا مرة اخرى . وفى رأيى أن النتيجة العملية فى كلتى الحالتين واحدة. افرادصالحون يبقون ضمن مجموع الشعب، وافراد طالحون يستبعدون من التنظيم السياسى .

والمعيار فى تحديد الصالح من الطالح ، هو الرجعية ومناهضة الاشتراكية ، وهو معيار غير منضبط لا يمكن تطبيقه إلا بأن نترك أمر ذلك إلى السلطة التنفيذية لتحدد هى بناء على معلوماتها وبحسب تقديرها ، من هم الناهضون للاشتراكية ومن هم الرجعيون ، ومن هم المتجاوبون ومتى كان المعيار معياراً تقديريا بحتا ، وهو الرجعية ومناهضة الاشتراكية ، لزمنا أن نعترف بأنه لا محل لحصر الاستبعاد فى الفئات الأربع التى وردت فى التقرير ، ولا محل لخص تلك الفئات دون غيرها بالاستبعاد،فالإتجاهات الرجعية المناهضة للاشتراكية قد توجد — وأعنى ألا توجد — عند من لا يملكون أسهما ومن لا يملكون أطيانا ، والسلطة التنفيذية ادرى منا بتلك العناصر فى الفئات

التى عددها التقرير وفى غيرهم من مجموع الشعب ، فأولى بنا إذن ان نترك أمر الاستبعاد والعزل إلى السلطة التنفيذية على ان نجعل للمعزولين والمستبعدين ضمانة تتمثل فى اللجوء إلى لجان قضائية او شبه قضائية إذا رأوا أنهم لا يستحقون العزل والاستبعاد .

اعلم ان هنالك إعتراضاً سمعناه من قبل وربما سنسمعه الآن ، إذا يقول البعض: لا يصح ان نترك امر العزل والاستبعاد للسلطة التنفيذية ! ! والرد على ذلك من وجهين :

الأول : أن أصحاب هذا الاعتراض من الزملاء قد أنساهم جلوسنا تحت القبة ، أننا لسنا سلطة تشريعية ، ولسنا هيئة منتخبة من الشعب ، بل نحن لجنة استشارية للسلطة التنفيذية ، عينتها تلك السلطة بقرار من السيد رئيس الجمهورية .

ووجه الرد الثانى أن معيار الرجعية ومناهضة الاشتراكية تقديرى بطبيعته ولا جدال فى ذلك وطالما كان معيار العزل والاستبعاد مسألة تقديرية فالسلطة التنفيذية بأجهزتها وإمكانياتها أقدر على تطبيقه من لجنتنا هذه بطبيعة الحال . لذلك أقترح :

أولا : شكر اللجنة الفرعية على مجهودها .

ثانيا : اعتماد التقرير فى خصوص القوى الشعبية وتمثيلها .

ثالثا : اعتماد تقريرها فى خصوص الفئات الخمس التى رأت اللجنة شمولها بالعزل.

رابعا : استبعاد العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية التى ترى السلطة التنفيذية استبعادها فى الوقت الحاضر ، على أن تشكل لجان قضائية ، أو شبه قضائية يتظلم إليها المستبعدون . وذلك دون حاجة إلى تعداد فئات ليست — بحكم المعيار الذى تبنته اللجنة الفرعية — جامعة ولا مانعة ، وبذلك نتخلص من الدخول فى التفاصيل الخاصة بالعشرة الآلاف جنيه أو الخمسين ألف جنيه وما إلى ذلك من التفاصيل التى لا حاجة بنا إليها ما دام المعيار هو الرجعية ومناهضة الاشتراكية .

على أنى اقترح أن يكون كل من العزل والاستبعاد موقوتا من جهة ، وقاصراً من جهة أخرى على حق الترشيح دون حق التصويت. إذ أن حكمة العزل والاستبعاد

هى منع عناصر معينة من الوصول إلى مراكز قيادية فى التنظيم السياسى . فينبغى ألا نتجاوز فى حكمنا مقتضيات تلك الحكمة . إذ ليس فى حق التصويت أية سمة من سمات القيادة ، بينما فى حرمان المعزولين والمستبعدين من ذلك الحق الأولى من حقوق المواطن إهدار لآدميتهم دون مبرر من المصلحة العامة ، ثم إنى لا أوافق على ما ورد بتقرير اللجنة الفرعية من التوصية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية ، وأعترف لكم بأنى لم أفهم ما المقصود بهذه التوصية ، ونحن بصدد بناء تنظيم سياسى شعبى متكامل سيكون لنا فيه مجلس نيابى يمثل السلطة التشريعية ويعبر عن إرادة الشعب ، والشعب كله حراس للاشتراكية ، فلا أعتقد ونحن نريد إقامة بناء سياسى مستقر أن ثمة حاجة إلى مثل تلك اللجنة المعينة التى نوكل إليها حماية الثورة الاشتراكية .

فما هى إذن مهمة المجلس النيابى القادم ؟ وما هى مهمة التنظيم السياسى كله إن لم تكن هى حماية الثورة الاشتراكية ؟ وهل تريد اللجنة الفرعية أن تكون تلك اللجنة التى توصى بتشكيلها سلطة عليا فوق كل السلطات ؟ وكلمة أخيرة تطمئن الزملاء الذين كانوا يريدون الإفراط فى العزل ، كما تطمئن من قد لا يعجبهم ما اقترحته من ترك أمر العزل والاستبعاد إلى السلطة التنفيذية مع ضمانة التظلم القضائى . وهناك تجارب مرت بها بلاد أخرى حديثة العهد بالحكم الديمقراطى التقليدى ، وقد تعثرت هذه التجارب فى الباكستان قبل سنة ١٩٥٩ ، ولما جاءت الحكومة الجديدة أرادت أن تتم البناء السياسى الجديد للبلاد فقامت بإصلاح زراعى خطير قضى على أكبر إقطاع عرفه العالم ، كما أنها أرادت أن تستبعد الفئات التى لا تتلاءم مع التنظيم الجديد للدولة ، فأصدرت فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ قانون العزل السياسى ، وبمقتضاه خول للسلطة التنفيذية أن تستبعد من ترى استبعاده من الأشخاص الذين لا تتلاءم اتجاهاتهم مع التنظيم الجديد ، وبلغ عدد من استبعدوا ستة آلاف شخص من مجموع الشعب الباكستانى وقدره ٩٠ مليون فرد ، وهى نسبة ليست كبيرة ولا تزيد عن $\frac{١}{١٠٠}$ من الواحد الصحيح فى المائة .

وشكلت هناك ثلاث محاكم قضائية لنظر التظلمات الخاصة بالعزل ، ولكى أطمئن السادة الزملاء ، أقول إن الانتخابات قد جرت بعد ذلك ، وأثبتت أن التساؤل لم

يحصل ؛ وأنه لم يحدث شيء مما يدور فى خلد البعض منا ، وأن نسبة الناجحين فى الانتخابات التى جرت فى الباكستان فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ طبقاً للإحصائية التى نشرتها الحكومة على أساس مستويات الدخول ، كانت كما يلى :

٨٪ من الناجحين فى الانتخابات من فئة أصحاب الدخول العالية — أى من يزيد دخلهم الشهرى على مائة وأربعين جنيها .

٨٠٪ من الناجحين فى الانتخابات — من فئة أصحاب الدخول المتوسطة — أى من يتراوح دخلهم الشهرى بين عشرين جنيها . ومائة وأربعين جنيها وكان أغلب أفراد هذه الفئة من أصحاب الدخول التى تقترب إلى الحد الأدنى منها إلى الحدالأقصى.

١٢٪ من الناجحين فى الانتخابات — من فئة أصحاب الدخول المحدودة — أى من يقل دخلهم الشهرى عن عشرين جنيها .

والواقع أنه لا حاجة بنا إلى الإفراط فى تطبيق مبدأ العزل ، ولاداعى لأن نخشى قيام السلطة التنفيذية بعملية العزل ، إذا ما توافر الضمان الكافى بتخويل السلطة القضائية أو شبه القضائية فى نظر التظلمات الخاصة بالعزل . والله يوفقنا إلى ما فيه خير الوطن . والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد خالد محمد خالد : إننى أحتفظ بحقى فى مناقشة الجزء الخاص بالعزل حينما يحين دورى فى الكلام ، ولكننى أريد الآن أن أتأكد من مفهوم العزل ، لأن التقرير يحتوى منطوقاً ومفهوماً يخالف كل المخالفة التفسير الذى ألقاه السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مقرر اللجنة ، إذا كنت قد فهمت صوابا ، فالسيد المقرر يقول إن الاستبعاد والعزل موقوتان فقط بالمؤتمر الوطنى القادم للقوى الشعبية ، فهل هذا صحيح ؟ ويقول إن وظيفة اللجنة التحضيرية هى الإعداد للمؤتمر الوطنى القادم ، وأن عملنا فى هذه اللجنة موقوت بهذا المؤتمر لا يتعداه ولا يتجاوزه .

فإذا كان الأمر كذلك ، فقد هانت مسألة العزل ، وبدد الله كثيراً من غياهبها ، بيد أن التقرير لا يحمل هذا المعنى قط ، فهو يقول إن «العزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى

فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية » . وهذا التعريف يختلف عما سمعته الآن — إذا كنت قد أحسنت الاستماع — ومن أجل ذلك فإنه لا يمكن أن يناقش عضو هنا مسألة العزل حتى نضع الصيغة التى تحدد منطوق العزل ومفهومه . وشكراً .

الدكتور لطفى أبو النصر : إن موضوع العزل يتناول نقطتين الأولى : هى تعريف العزل بوجه شامل ، وهو التعريف الذى أشار إليه الأستاذ خالد ، أما النقطة الثانية التى ذكرها سيادته فهى خاصة بالفئات التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى ، وليس هناك تعارض بين النقطتين ، لأن المؤتمر القادم له الحق فى تعديل هذه الفئات سواء بالحذف أو بالإضافة ، أما العزل بمعناه العام فى مرحلة التنظيم الشعبى ، فهو أن نمنع تسلل أعداء الشعب إلى هذا المؤتمر ، وإلى غيره من التنظيمات ، حتى يتم التنظيم الشعبى الشامل ، وكلام السيد المقرر ينصب على الفئات التى ستمثل فى المؤتمر ، باعتبار أن اللجنة الفرعية تنبثق من اللجنة التحضيرية ، التى تتلخص مهمتها فى الإعداد للمؤتمر الوطنى القادم ، ولهذا المؤتمر حق تعديل هذه الفئات .

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : لعل السيد الزميل خالد محمد خالد يتذكر الكلمة العامة التى ألقيتها فى هذه اللجنة ، وطالبت فيها بهز الجهاز الحكومى ، وهز الأجهزة الاقتصادية الأخرى التى تعرقل الاشتراكية ، وطالبت بتطبيق مبدأ العزل فى هذه القطاعات جميعاً ، وهذا هو العزل الذى يجب أن نفهمه ، إذا كنا نريد أن نحقق الاشتراكية ، ولكن هذه المسألة ليست فى جدول أعمالنا باعتبارنا لجنة تحضيرية ، وهذا كلام يقال فى المناقشة العامة . فإذا أردنا أن نحدد تعريفاً للعزل ، فإننا نحدده بمعناه العام ، الذى يمكن على هداه تطبيق العزل ، ولكننا كلجنة تحضيرية مقيدون بجدول أعمال تلك اللجنة وهو :

(ا) ماهية القوى الحقيقية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(ب) كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر .

وبناء على ذلك فإن كل دراساتنا قائمة على تحديد ما هى القوى الشعبية التى يجب تمثيلها ، وكيفية ذلك التمثيل فى المؤتمر الشعبي القادم . فإذا انبثقت عن هذه اللجنة العامة لجنة فرعية ، فإن دور اللجنة الفرعية إنما يكون فى حدود مهمة اللجنة العامة . وكان لزاما على اللجنة الفرعية أن تحدد من هو الشعب . فيجب منطقيا أن نطبق مبدأ العزل ، وأن نحدد الأشخاص الذين سيعزلون من الفئات التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى القادم فلا ينتخبون ولا ينتخبون . ويأتى بعد ذلك المؤتمر الشعبي القادم ، ليرتبط بميثاق وطنى ، واللجنة الفرعية توصى فى تقريرها بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذه اللجنة ينبثق من التنظيم الشعبي لأن عملية العزل — بالرغم من أنها وقتية فى هذه المرحلة — إلا أنها فى نظر اللجنة ، تعتبر عملية مستمرة تتكيف بتكيف الظروف ، فثمة أشخاص ينبغى أن يعزلوا اليوم ، ولا يصح أن يعزلوا فى الغد القريب أو البعيد ، وهناك أشخاص لم يعزلوا اليوم ، ولكن يصح أن يعزلوا فى المستقبل لانحرافهم ، أو لأنهم بدأوا يعادون الثورة الاشتراكية .

واللجنة العامة — إذ تناقش الآن التوصيات التى تقدمت بها اللجنة الفرعية — تنظر فى المعايير التى وضعتها اللجنة ، فتعدل بعضها ، وتحذف ما تراه غير ذى موضوع ، وهلم جرا .

وفيما يتعلق بمسألة العزل فإنها مسألة وقتية ولكنها بطبيعتها مستمرة ما دمنا نضع أمامنا هدفا هو الاشتراكية ، والاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها ، لأنها تتطلب نضالا وكفاحا ، وتتطلب تعبئة القوى الشعبية التى تؤمن بها إيماناً حقيقيا .

السيد خالد محمد خالد : ما زلت اتساءل عما يراد بالعزل الذى كلفنا بدراسته ، هل هو العزل عن المؤتمر القادم فقط ؟ أم هو عزل يمتد إلى ما بعد هذا المؤتمر ؟ لا شك أن النظرة تختلف إذا ما واجهت قوما سيعزلون عن المؤتمر القادم ، أو واجهت قوما سيعزلون لمدة سنة أو خمس أو عشر سنوات .

إننى أريد أن يكون كلامنا محدداً فى محضر اللجنة التحضيرية، فإننا لجنة تحضيرية

ولسنا مؤتمراً وطنياً أو مجلس أمة ، ولابد أن يكون تعريفنا للعزل محدداً كأن يكون العزل هو : « الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب فيما يختص بالمؤتمر الوطنى القادم » أو « أن يكون العزل شاملا كل التنظيمات السياسية » . ويجب أن نختار أحد هذين التعريفين حتى نصل إلى تعريف محدد فى هذا الشأن .

الدكتور رفعت محجوب : فيما يختص بما ذكره الأستاذ خالد محمد خالد ، فإننى أريد أن أذكر حقيقة « هامة » لا يتطرق إليها الشك ، وهى أن إرادة المؤتمر القادم أعلى من إرادتنا هنا فى اللجنة التحضيرية ، وأن كل ما نقرره لا يمكن أبدا — بحكم وضعنا وحكم وضع المؤتمر القادم — أن يقيد هذا المؤتمر فى قليل أو كثير ، وإنى أطمئن السيد الزميل على أننا لا نملك أية سلطة لتقييد حق المؤتمر القادم فى أن يقرر العزل أو لا يقرره ، كما أن إرادتنا ومشيئتنا — مهما بلغت اليوم من القوة — لا تستطيع أن تقيد إطلاقا إرادة مجلس الأمة ، وهو السلطة التشريعية العليا فى البلاد . وعلى ذلك فإن كل أعمال اللجنة التحضيرية موقوتة بطبيعتها بالمؤتمر الوطنى القادم ، ومهمتنا هنا هى الإعداد لهذا المؤتمر . فإذا تحدثنا عن معنى العزل فى ذاته فإنما نتحدث عن فكرة العزل بصفة عامة ، وإذا تحدثنا عن معنى المعزولين فإنما نتحدث عنهم فى المؤتمر القادم وحده ، وهذا هو تعقيبى على كلمة الأستاذ خالد محمد خالد .

اما بالنسبة لما ذكره الأستاذ جمال مرسى بدر من ان الاتجاهات الرجعية قد توجد عند من لا يملكون اسهما او اطيانا ، فهو قول حق ، ونتيجته الطبيعية والمنطقية هى ان نطالب بتعميم الاستبداد على فئات غير مالكة ، ولا نجعله قاصراً على بعض الفئات المالكة المستغلة ، وإننى أؤكد للسيد الزميل ان الاتجاهات الرجعية هى بلا شك أخطر عند من يملكون اسهما أو اطيانا منها عند من لا يملكون سوى الفقر ، ولو وجدت افكار رجعية لدى الفقراء فإنها تكون أقل خطورة من الأفكار الرجعية التى توجد لدى الأغنياء .

وفيما يتعلق بتعقيب الدكتور جمال مرسى بدر بشأن تعديل صياغة التوصية الخاصة بعزل الفئة التى ينطبق عليها قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد الملكية بمائة فدان ، فلو أننا جعلنا هذه التوصية عامة بأن نقول إنه يستثنى

من الاستبعاد » من يثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية » أو جعلنا التوصية قاصرة على « من يثبت رجعيته ضد الشعب » فإنى أؤكد أن الفرق بين هاتين الصيغتين ليس فرقا فى الصياغة فحسب وإنما هو اختلاف فى درجة الخطورة .

ومن جهة ثانية،هل من الأسهل أن يثبت أحد الأفراد أنه متلائم مع الاشتراكية؟ او ان تثبت الحكومة ان هذا الشخص مستغل ؟ لا شك ان الأسهل هو ان تثبت الحكومة ان ذلك الشخص مستغل ، لا ان يثبت الشخص انه اشتراكى او انه غير مستغل ، فذلك من الصعوبة بمكان .

السيد خالد محمد خالد : إن تعقيب الدكتور المحجوب قد ايد فهمى لفكرة العزل ، أما بالنسبة لما ذكره السيد المقرر عن العزل ، فإننى لم افهم إذا كان يقصد العزل العام أم العزل المؤقت ، وهذه مسألة قانونية لايصح ان تعجز لجنة مكونة من مائتين وخمسين عضوا عن تحديد مفهومها ، فهل العزل ينطبق على اى تنظيم سياسى أو أى نقابات أو اتحادات ؟ أم انه مقصور على المؤتمر القادم؟ إن العزل يجب ان يعرف تعريفاً واضحاً .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن — إننى أعتقد أنه مادام الانتخاب للمؤتمر القادم سيكون انتخابا رأسيا فى نطاق النقابات ، فمن الواضح أن اللجنة تعمل فى حدود الإعداد للمؤتمر القادم فقط ، وليس لما بعد ذلك من خطوات . فاللجنة إذن تحدد الهيئات النقابية والمنظمات التى ستجرى فيها انتخابات حرة لمن يمثلونها فى هذا المؤتمر ، وهذا من صميم اختصاص اللجنة الآن .

أما فيما بعد ذلك من خطوات ، فإننى لا أتصور أبدا أن المؤتمر الوطنى سيتقيد بما نضعه الآن من توصيات ، كما لا أتصور أن المجلس النيابى الذى سيتبع المؤتمر — وهو السلطة التشريعية — سوف يتقيد بتوصيات المؤتمر الوطنى نفسه .

أما النقطة الثانية . فتتلخص فى أننى لا أوافق على بعض المقترحات فى تقرير اللجنة ، فمثلا ما ذكر فى الفقرة ٤ من أن « كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية » إنما

هم أعداء الشعب ، ولست أرى دونهم خطرا أو عداوة للشعب مَنْ وضعوا فى فقرة (ا) بند ٤ وهم « كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها ، وذلك لتسويغ الانحرفات السياسية والمظالم الاجتماعية أو أشاعة التحلل الخلق والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل والخارج » • وإنى أطالب الدولة بأن تضع هؤلاء فى المعتقلات ، وألا تترك هؤلاء الأعداء بيننا ، وإننى لا أتصور أن تتركهم الثورة بيننا ، وتكتفى باستبعادهم مؤقتا ولمرحلة واحدة هى مرحلة المؤتمر الوطنى القادم ، ويعودون بعد ذلك لممارسة نشاطهم ، إن هؤلاء هم أعداء الشعب ، وهم الذين طالبت بأن يؤخذوا ولو وجدوا بين أستار الكعبة .

أما بالنسبة لبعض رجال الإدارة الذين كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم فإنهم كانوا مجرد آلات فى أيدى السياسيين ، وقد ذكر السيد الرئيس أن من بين الضباط الأحرار المخلصين من لو أمروا يوم حريق القاهرة أن يضربوا أفراد الشعب ، ما كان فى استطاعتهم عصيان هذا الأمر ، مع أنه يعز عليهم ذلك •

أما من أشارت إليهم الفقرة ا من البند ٤ (الفئات المستبعدة) فيما يختص بقبول المصروفات السرية من الداخل أو الخارج أو من يثبت عليهم التحلل الخلقى ، فإننى أرى أن ينقلوا إلى الفقرة الأولى مع الفئات المعادية للشعب التى ترى اللجنة شمولها بالعزل .

يقول التقرير فى البند ٤ — ا — « كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة الانحلال الخلقى والاجتماعى ، أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » .

فواضح من هذا أن رأى اللجنة الفرعية يتلخص فى ضرورة استبعاد هؤلاء جميعا بعد أن ثبت اشتراكهم فى هذا الإفساد أو الانحراف أو أو الخ ،

فلا يجب أن نتركهم أحرارا بيننا ليفسدوا علينا ثورتنا التى عشنا نترقبها طوال هذه القرون .

كما جاء فى التقرير أيضاً فى الفقرة ٢ — « كل من عاون اجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » .

فهل فى هؤلاء من لم يحاكم فلا يدخل تحت البند الأول وهل من بين هؤلاء من لا يزالون بيننا أحـــــراراً حتى الآن ، فنكتفى بعزلهم عن التنظيم الشعبي فى مرحلته الأولى !! أرجو أن يعزل هؤلاء عن الشعب لأنهم أعداؤه ، بالتحفظ عليهم .

أما بالنسبة للبند ٥ الخاص بعزل أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها ، فإننى أذكر أن من بين هؤلاء الأصهار من انقطعت صلة مصاهرته لتلك الأسرة قبل سقوط الملكية، فطلاق الزوجة الأولى لفاروق كان شهادة بعدم انسجامها مع الفساد . ولهذا أطالب بضرورة النص على استبعاد كل من انقطعت صلة مصاهرته لتلك الأسرة قبل سقوط الملكية من حكم هذا النص .

هذا وفى النفس شيء أيضا بل أشياء عن الفقرة «ب» من البند ١ من الفئات المستبعدة ونصها : « من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب » .

وهؤلاء عندى قد مارسوا هذا الحق فى ظل الثورة ، فمن حقهم ألا يوضعوا فى صف واحد مع من حددت ملكيتهم طبقا للقانون الصادر سنة ١٩٥٢ والذين تضمهم الفقرة (أ) .

وأرى أننا إذا فتحنا هذا الباب وجعلناه مسوغا لإبعاد كل من ينطبق عليه

إجراء ثورى — ونحن فى مرحلة الانطلاق الثورى التى تحتاج فعلا إلى المزيد والعديد من الإجراءات الثورية — فستستبعد حتما فئة بعد أخرى .

ولهذا أرى الأخذ بالنص الذى اقترحه أستاذنا الدكتور حزين وهو يقضى بعزل كل من يثبت عدم صلاحيته أو إخلاصه للعهد الثورى والنظام الاشتراكى .

أما الأخذ بمن ينطبق عليه القانون ، فليس بالعدل الذى نسعى إليه جميعا والذى هو شعار من شعارات الثورة وغاية من غاياتها .

نقطة أخرى ، وهى أنى أرى ضرورة التصويت على كل فقرة من الفقرات على حدة لنقف على رأى اللجنة بدلا من إعادة التقرير إلى اللجنة الفرعية ، لأنها فى رأيى قد أدت واجبها كاملا وحملت العبء على كاهلها مشكورة .

السيد الأمين العام : قلنا بإمكان إعادة التقرير إلى اللجنة إن كان ثمة داع وليس هذا بالامر الحتمى .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : أريد أن يكون التصويت على الفقرات الخاصة بفئات العزل فقرة فقرة على أن تحال بعد ذلك إلى لجنة الصياغة بدلا من اللجنة الفرعية .

السيد الأمين العام : يا أستاذ خالد إن طبيعة عملنا بالنسبة للعزل واضحة من اسم اللجنة ، فلجنتنا التحضيرية تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فنحن فى مرحلة التحضير لهذا المؤتمر ، وما نقرره من عزل قاصر فقط على هذه المرحلة ، وعندما ينعقد هذا المؤتمر فقد يقرر غير ذلك . وبذلك يكون الأمر فى كل مرحلة مقصوراً على فترتها ، ونحن لذلك لا نستطيع أن نخرج عن طبيعة عملنا ، ولا أن نتجاوز حدود اختصاصنا أو ندعى لأنفسنا أكثر مما نملك .

السيد خالد محمد خالد : ولكننى ياسيدى قد أكون على حق فى تفسيرى إذا كانت اللجنة فى تعريفها للعزل قد قررت الاستبعاد عن المشاركة فى اى تنظيم سياسى

فى القاعدة او المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجميات التعاونية والاتحادات والجميات المهنيه .

السيد الأمين العام : إن المؤتمر سلطة أعلى من اللجنة كما قال الدكتور رفعت المحجوب ، وله بذلك أن يأخذ بما تقرره اللجنة أولا يأخذ على الاطلاق ، وما نقرره إنما يختص فقط بالمرحلة السابقة لا نعقاد المؤتمر .

السيد خالد محمد خالد : إن كان الأمر كذلك فهل هناك بأس من النص على قصر العزل على الفترة السابقة على عقد مؤتمر القوى الشعبية القادم ؟

السيد الأمين العام : لك أن تتقدم باقتراح بذلك ويعرض على اللجنة لأخذ الرأى عليه .

السيد خالد محمد خالد : لست بصدد اقتراح حتى أتقدم به ، ولكنى أريد تفسيرا لما افترضته اللجنة بخصوص العزل .

السيد الأمين العام : بداهة لسنا فى حاجة إلى كل هذا الخلاف ، ولا نستطيع الخروج على طبيعة عملنا ولا أن نتجاوز سلطاننا ، ومهمتنا قاصرة على التحضير للمؤتمر القادم ، والأمر يومئذ متروك للمؤتمر وهو بدوره يحضر للمرحلة التالية .

فكل من لديه اقتراح يستطيع تقديمه .

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : أحب أن أقول مرة أخرى إنه ليس ثمة تناقض فى التقرير كما بدا للأستاذ خالد ، فالتقرير يعرف العزل بأنه الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب ، والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجميات التعاونية والاتحادات والجميات المهنية .

هذا التعريف قررناه اليوم وسنعمل به فى الغد ، فلو قرأنا الفئات المستبعدة لوجدنا أن الفقرة ٤ — ب تنص على عزل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية

أو التعاونية أو فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص ، أو لا فساد المبادىء التى تقوم من أجلها هذه المنظمات .

فهذه الطوائف موجودة فعلا فأجرينا عليها الاستبعاد وستنشأ فى الغد تنظيمات سياسية يجب أن يطابق عليها العزل ، فليس ثمة تناقض بين التعريف وإعمال هذا التعريف . ولقد وضعت اللجنة الفرعية تعاريف عامة يعمل بها اليوم والغد وبعد الغد فإن لم يكن بالبلاد الآن ، تنظيمات سياسية فسوف يكون بها فى المستقبل القريب كمؤتمر القوى الشعبية ، وسيكون من اختصاصه عزل أفراد وذلك بمقتضى ما يقرره من قواعد ، وسيطبق هذا المؤتمر فكرة العزل فيما يليه من تنظيمات سياسية أخرى .

السيد الأمين العام : يتساءل الدكتور رشوان فهمى عمن سيقوم بتطبيق العزل ؟

وردا على ذلك أقول إنها بطبيعة الحال السلطة التنفيذية لا نحن .

السيد أحمد سعيد : أود أولا أن أوجه الشكر إلى اللجنة الفرعية على المقدمة التى تحدثت فيها عن تنظيمنا الاشتراكى أو النقلة التى نحن مقبلون عليها ، كما أود أن أشكرها أيضا على التوصيات الخاصة بالمنظمات المختلفة التى لم تتطور حتى الآن والتى لا تتلاءم مع تنظيماتنا الاشتراكية المرغوبة .

والواقع أن هذه التوصيات تشكل فى حقيقة الأمر مستقبلنا الذى نريده ، وهى العمود الفقرى الذى تقوم عليه التنظيمات الشعبية التى نرجوها مواءمة ومعبرة ومطورة لاشتراكيتنا . هذه ملاحظة أولى ، أما الثانية فهى أن التقرير قد أغفل قطاعا هاما وحيويا فى هذه المرحلة وما يليها من مراحل . هذا القطاع هو قطاع الأمن والجيش .

إننا لسنا فى مرحلة بناء فقط ، ولكننا فى مرحلة دفاع أيضا ، إننا فى معركة ضد قوى داخلية وخارجية ، لذلك يتعين أن تكون نظرتنا إلى قوى الأمن والجيش كقوة شعبية وكقوة يجب أن تدخل التنظيم الشعبى بطريقة ما حتى تصبح قوى الجيش والأمن خلية اشتراكية تنفعل وتقاوم كل عدو لاشتراكيتنا سواء كان فى الداخل أو فى الخارج .

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بموضوع العزل . فالعزل فى حقيقة الأمر كما سمعنا الآن وكما فهمنا من هذه المناقشة ، هو الحرمان من مزاولة أى نشاط خاص بالتنظيمات الشعبية التى نحن بصدد تمثيلها فى مؤتمر القوى الشعبية القادم ، وهناك ملاحظة تتصل بتمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر القادم لا ما يليه من مراحل حتى لا ينفعل الأخ خالد . نعلم جميعا أن فى مراكز الإدارة وفى بعض المؤسسات الصناعية والتجارية فى مراكز الحكم ومراكز الإعلام — نعلم جميعا أن فى تلك المراكز من رأت اللجنة الفرعية أنهم أعداء للشعب أو أنه يجب استبعادهم فى هذه المرحلة التى نحن بصدد تنظيمها — ألا يؤثر هؤلاء فى الانتخابات ؟ فالعمد مثلا وأصحاب الأقلام المأجورة ألا يستطيعون أن يؤثروا فى الانتخابات ؟ .

ولهذا ألم يكن من الأحوط لنا أن ننص على عزل كل من له تأثير فى هذه المرحلة حتى لا يستطيع أن يمارس أى تأثير من التأثيرات على منظماتنا أثناء عملية الانتخاب القادمة ؟

وهناك شىء آخر سمعته وأقر عليه كل من طالب به ، فإنى مع كل من نادى بوجوب قيام لجنة للتظلم ، وعندى أن هذه اللجنة يجب أن توجد ، وأن تستمر لا فى هذه المرحلة فحسب ، بل فيما يليها من مراحل أخر وعلينا أن نوصى المؤتمر بضرورة بحث هذه التوصية ، حتى يتحقق قيام هذه اللجنة كضمانة من الضمانات التى تجعل من الشعب قوة اشتراكية عاملة .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن البنود التى وردت بالتقرير خاصة بعزل أولئك الذين كانوا يملكون أسهما تزيد قيمتها عن العشرة الآلاف من الجنيهات . يجب ألا ننسى أننا فى تاريخنا قبل الثورة وبعدها حتى عام ١٩٦١ كان هناك من كافح وناضل لبناء اقتصاد مصر ، ويجب الا ننسى كذلك أن هناك من قاوم القوى الأجنبية حتى استطاع بعد كفاح مرير بناء عمد اقتصادنا — فلا يجب أن نتخذ المعيار المادى أو القوانين الصادرة سنة ١٩٦١ أساسا للعزل ، لقد عشنا فترة كان الكفاح التجارى والصناعى فيها موضع فخارنا واعتزازنا فلا يجب أن نتنكر له الآن .

فالقاعدة أن نعزل كل من يعادى اشتراكيتنا و يقاوم ثورتنا ، هذه هى القاعدة لا النصاب المالى ·

وهناك فئة أخرى هم الفنانون المشهورون، وهم الثروة القومية لبلادنا ، بل والبلاد العربية ، وهناك أيضاً أطباء مشهورون يتقاضون آلاف الجنيهات . فهؤلاء جميعاً يجنون الأرباح الطائلة فهل سننظر إليهم باعتبارهم أعداء الشعب ؟ !

بطبيعة الحال هناك منهم من أيد الثورة وناصرها من أول يوم ، وما زال حتى اليوم يناصرها و يؤيدها ، فالمعيار المادى لايمكن إطلاقاً أن نضعه مقياساً للثروات القومية التى بنت لنا أمجاداً فى كل علم وفى كل فن .

و بالنسبة لموضوع المائتى فدان والمائة فدان التى صدرت بشأنها قوانين سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١ فالأمر كما قال السيد الرئيس أننا وراء الاستغلال سنلاحقه حتى نقضى عليه تماماً ، وكما قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن إننا قد نجد أنفسنا بعد مرحلة قصيرة مضطرين إلى أن ننقص الحد الأدنى للملكية الزراعية أو الحد الأدنى للملكية الأسهم ، وأخشى أن تواجهنا مشكلة . إذا أخذنا بالمعيار المادى الذى تضمنه قانون سنة ١٩٦١ ، فالقاعدة هى العدالة الاشتراكية ، وليست ملكية شخص لمائة فدان أو شخص يمتلك من الأسهم ماقيمته عشرة آلاف جنيه ، والدليل على ذلك أنه يوجد فى هذه اللجنة أحد الزملاء وهو الأستاذ إحسان عبد القدوس ، وقد كان شريكا فى دار الصحافة تقدر بما لايقل عن ربع أو نصف مليون من الجنيهات وقد أصبحت ملكا للشعب ومع ذلك فهو يجلس بيننا (ضحك) فالأمر إذن ليس أمر معايير وأنصبة مالية معينة ولكنه أمر إيمان بالاشتراكية .

أتكلم بعد ذلك عن لجنة حماية الثورة وتأمينها وهذه بطبيعة الحال توصية للمؤتمر القادم لتشكيل لجنة لحماية الثورة وتأمينها بحيث يشكلها المؤتمر القادم أو يصدر الرئيس قراراً بتشكيلها . لكن الذى أرجوه وأطالب به ، ألا تقتصر مهمة اللجنة على الحماية والتأمين ، وإنما تكون مهمتها أيضاً التعبئة والتوعية للمؤتمر القادم

وخصوصاً ونحن مقبلون على معركة انتخابية ، وهذه المعركة أساسها أننا نريد مناقشة الميثاق ، ونريد أن نضع أسساً لانتخاب المؤتمر العام للاتحاد القومى ، وأمامنا مسئولية . هل نحن نريد فقط فى المؤتمر القادم مواطنين اشتراكيين بمصلحتهم ، أم نريد وعياً اشتراكياً فى جماهيرنا ، ووعياً عقائدياً ؟ هذا ما نريده حتى تستطيع الجماهير أن تقبل على المعركة الانتخابية القادمة بوعى اشتراكى وليس بفكرة اشتراكية فقط .

جاء فى تقرير اللجنة عن موظفى الدولة غير المنضمين للنقابات والروابط أن يكون الانتخاب بالنسبة لهم على مستوى المحافظة ، وقد فكرت كيف يمكن أن تجرى انتخابات هؤلاء الزملاء وكيف يكون تنظيمها ، هل تجرى على أساس المصالح ؟ هنا سنفاجأ بأن كل قطاع الموظفين سيكون قاصراً على مديرى المصالح ووكلاء الوزارات وهنا لابد أن نضع قيداً ، إما أن نختار من الدرجات أو من الأندية أو الروابط الموجودة فى قطاع الموظفين ونكتفى بذلك فى هذه المرحلة .

أنتقل إلى الكلام عن نسب التمثيل ورأيى فيها أنها جهد لبق وإن كنت أرى بالنسبة لها أنها جاملت العنصر النسائى كثيراً (ضحك) .

بقيت نقطة أخيرة وهى أن هذه اللجنة منذ بدأت حتى الآن — ولعلكم أيها الزملاء أو لعل بعضكم قد استمع إلى إذاعات الأعداء وإلى إذاعات الأصدقاء ، ولعل بعضكم قرأ ما كتبه الأعداء وما كتبه الأصدقاء عن لجنتكم — أقول إن هذه اللجنة منذ بدأت وهى حديث الوطن العربى كله ، وكل مواطن فى الوطن العربى يتابع مناقشات اللجنة ، ويتناقش الأخوة العرب فى كل مكان حول كل عبارة تتردد هنا وهذا يعنى حقيقة هامة ؛ أن هذه اللجنة محط آمال العرب من المحيط إلى الخليج لأن هذه اللجنة تعنى بالنسبة لهم شيئاً كبيراً تعنى بالنسبة لهم قيام التنظيم الشعبى الذى سيقود وسيكون طليعة للجماهير العربية الكادحة فى كل مكان من أجل القضاء على الملكية الفاسدة ومن أجل استرداد ثروات الأرض العربية كلها ، ومن أجل إقامة حياة اشتراكية عادلة فى كل أجزاء الوطن العربى ؛ نحن الطليعة ونحن الأمل ،

وهذا يفرض علينا أن نستمع إلى آراء الأخوة العرب الاشتراكيين المجاهدين الأحرار يجب أن نوصى بأن يكونوا جزءاً هاماً ورئيسياً فى مؤتمر القوى الشعبية القادم ، فالميثاق ليس ميثاقنا وحدنا إنه ميثاق العرب أجمعين ، والاشتراكية هى إشتراكية العرب أجمعين ، وليست إشتراكيتنا وحدنا ، إننا يجب أن نستمع إلى آرائهم ، ويجب أن نكون معهم وحدة شعبية متكاملة تنطلق قواها لتحطم كل عناصر الرجعية التى تتآمر اليوم ضدنا وتطلق الإشاعات الكاذبة عن هذه اللجنة فالمعركة ليست معركة جماهيرنا العربية هنا ، ولكنها معركة جماهير العرب فى كل مكان ، لذلك أرجو أن توصى لجنتنا بدعوة الزعماء العرب الاشتراكيين الأحرار فى كل جزء من أجزاء الوطن العربى، ليكونوا أعضاءأصليين فى المؤتمر القادم للقوى الشعبية ، حتى نستطيع أن نصدر ميثاقاً ، يكون صورة طبق الأصل من آمال جماهيرنا العربية فى كل مكان نلتف حوله ، وتنطلق معه الوحدة والاشتراكية والحرية نحو غاياتها وشكراً .

السيد المهندس أحمد كامل البدرى : أيها الإخوة سأتحدث فى نقطة واحدة هى تحديد القوى الشعبية ، وسينصب كلامى على ناحيتين الناحية الأولى تتعلق بالبند ٧ الخاص بالطلبة ، وقبل أن أتكلم فى هذه النقطة يجدر بى أن أشير إلى ما سبق أن أبديته خلال المناقشة العامة من أننى أرى الأمر طبيعيا ولازما وواجبا أن يشترك أبناء المستقبل فى تحديد نطاق مستقبلهم ، ولكنى أعترض على السن فقد حددت اللجنة السن بـ ١٦ سنة على الأقل للمرشحين ، ولم تحدد أى سن للناخبين ولست بحاجة إلى أن أسهب فى تقدير قيمة عنصر السن فى سلامة الحكم على الأمور ، وأقترح أن يكون السن للناخب ١٨ سنة وللمرشح ٢٠ سنة وأ كتفى أن يـ ون هذا العنصر .

الأمين العام : يبدو أن بعض الأعضاء يرون أن هذه السن كبيرة ، ومعنى ذلك أن من يظل طالبا حتى هذه السن يكون طالبا غير نابه .

السيد المهندس أحمد كامل البدرى : فى اعتبارى أن السن عامل مهم جدا ما دمنا بصدد مناقشة مستقبل هذا الوطن عندما نناقش الميثاق الوطنى .

فالسن مهم جدا ، ولا أرى بعد ذلك أن أشير إلى التفاصيل ، وأقترح أن تحدد القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى تمثل فى المؤتمر الشعبى بمن تزيد سنه على ٢٠ سنة للمرشحين و ١٨ سنة للناخبين ولاداعى لذكر الجامعات والمعاهد والمدارس بأنواعها كما جاء فى التقرير فالسن وحده يكفى فى هذا التمثيل

الناحية الأخرى وهى تتعلق بالعزل الوارد فى التقرير حيث ورد « و يظل العزل أو الاستبعاد قائما إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيأ للمشاركة الإيجابية فى البناء الاشتراكى .

وهناك يبرز السؤال من الذى يثبت ؟ هذا السؤال يقوم دائما لأنه يتعلق بعملية توقيع الجزاء الرادع ، والقاعدة الأولى فى توقيع الجزاء الرادع، هو أن نتبين الخطأ ونحدد المخطىء ما دمنا بصدد توقيع الجزاء الرادع .

وأما بخصوص الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل فأرى أن الفئة رقم (١) محددة وكذلك الفئة رقم (٥) محددة أيضاً أما الفئة رقم (٢) وهى تنص على أن « كل من عاون أجنبياً بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » فأعتقد أن هذه الفئة لابد أن تدخل فى الفئة رقم (١) كما قالت الدكتورة عائشة عبد الرحمن لأن هذا العمل يعتبر جريمة فى حق الوطن ، أما فيما يتعلق بالفئتين ٣ ، ٤ فالسؤال أيضاً قائم وهو من الذى سيقوم بالتحديد ؟

أنتقل بعد ذلك إلى الفئات المستبعدة فقد وردت بعد الفقرتين ا ؛ ب من البند (١) العبارة الآتية « و يستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عملياً مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب » .

والسؤال هنا قائم أيضاً وهو من الذى يستطيع أن يثبت هذا التجاوب حتى يحكم عليه ؟ .

ثم ورد فى البندين ٢ ، ٣ النص على العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية ، والعناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين كذا وكذا . وورد فى البند ٤ فقرة (ب) النص على أن « كل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية » .

كل هذه موضوعات عميقة وواسعة ويقوم السؤال دائماً عمن سيتحمل مسئولية هذه الأمور كلها ؟

لم يرد فى تقرير اللجنة شىء من ذلك، لذلك أرى من الضرورى أن ينص على من الذى سيقوم بكل هذا ، فإذا كان الشعب هو الذى سيقوم بهذه العملية ، فإنى أوافق اللجنة لأنى سبق أن قلت إن العزل عملية شعبية ، أما إذا كان الأمر على غير ذلك فلابد أن يحدد من الذى سيقوم بها .

النقطة الأخيرة هى أننى أرى أن يكون العزل عملية شعبية حتى لا يكون هناك أى ضرر أو خطر . قد يقول قائل إن بعض العناصر الرجعية ربما تتمكن من أن تتسلل إلى تنظيمنا الشعبى كما تسللت إلى الاتحاد القومى وأنا أجزم بأنه حتى لو حدث هذا فى هذا الجو الاشتراكى فلن يكون هناك إلا أقلية ضئيلة جداً لا تستطيع مطلقاً أن تغير من مجرى الحوادث الجارية ، هذا مع ملاحظة أن انتخابات الاتحاد القومى تمت فى ظروف تختلف تماماً عن الظروف التى نحن فيها الآن فى ظل القيادة الاشتراكية والوعى الاشتراكى .

وإذا كان هناك أيضاً من يؤكد إمكان هذا التسلل ، فإنى أقول إن الميثاق القومى صمام أمن ، فإذا حدث أن تسلل أحد الرجعيين واستطعنا بعد فترة من الوقت أن نكتشفه ، فلنا أن نقول له لقد خنت العهد وخنت الميثاق ، وحدت عن الطريق فعليك أن تتنحى عن مركزك القيادى لأننا انتخبناك على أساس ميثاق خنته . وشكراً .

السيد الأمين العام — نحن الآن فى مناقشـــة عامة على غرار المناقشة العامة التى بدأناها ، ولقد سبق أن قلت لـكم إن طريقة مناقشة التقارير ، تـكون مناقشة عامة أولا ، ثم يؤخذ الرأى على التقرير من ناحية المبدأ ثم تناقش الفقرات فقرة فقرة للتعديل أو الإقرار .

والآن هل تودون أن تستمر المناقشة أو نأخذ الرأى على المبدأ ثم ننتقل إلى مناقشة الفقرات فقرة فقرة ؟

السيد خالد محمـد خالد — فى رأيى أن تستمر المناقشة ، لأننا الآن فى أهم مرحلة ، لأن كل ماقيل فى الأيام القصيرة الماضية ، إنما يركز الآن لنخرج بالحصيلة التى تقرر مصير عملنا ومصير مهمتنا فلا بأس أن تستمر المناقشة ثم بعد ذلك يؤخذ الاقتراع على الفقرات ، وأرجو الاحتفاظ لى شخصيا بتعليقى وكلمتى أثناء مناقشة عملية العزل .

السيد الأمين العام : قدم اقتراحاً مكتوباً ، ولدى الآن نحو خمسة وعشرين اقتراحاً عن موضوعات مختلفة وأرى أن يعرض كل اقتراح عند التصويت على الموضوع الخاص به أثناء مناقشة فقرات التقرير فقرة فقرة ، فإذا ووفق على الاقتراح كان بها ، وإلا فيؤخذ الاقتراح الوارد فى التقرير . نحن الآن فى المرحلة العامة الأولى من ناحية المبدأ وأخذ الرأى عليها ثم سننتقل إلى مناقشة التقرير تفصيلا فيما يتعلق بالمسائل الثلاث الواردة به وهى :

١ — تحديد ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

٢ — اقتراح عدد أعضاء المؤتمر الوطنى

٣ - اقتراح توزيع عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بين القوى الشعبية التى يتقرر تمثيلها فى المؤتمر .

السيد خالد محمد خالد : إذا أردت أن أتـكلم عن العزل فهل أناقشه الآن أو عند ما يأتى الحديث عن العزل ؟

السيد الأمين العام : عندما يأتى الحديث عن العزل لك الحق فى مناقشته كاملا .

والآن هل توافقون على الاستمرار فى المناقشة العامة أم ترون الموافقة على التقرير من حيث المبدأ أو الانتقال إلى مناقشته بنداً بنداً .

السيد الدكتور سليمان الطماوى : توجد بعض اقتراحات قد تمس الثلاث مسائل معاً والعيب فى المناقشة العامة ، هو التكرار ولكن إذا حددت المناقشة . فإنه يمكن لمن لديه أفكار عامة أن يذكرها .

ولدى فكرة تمس الموضوعات الثلاثة الواردة فى التقرير معاً ، فلو ناقشنا موضوع التقرير مسألة مسألة ، ضاعت هذه الفكرة ، لذلك أرى أن تحدد المناقشة بحيث يسمح بالكلام لمن لديه فكرة عامة تشمل الموضوعات الثلاثة ، ثم نأخذ بعد ذلك فى مناقشة البنود الواردة فى التقرير بنداً بنداً .

السيد الأمين العام : هل يعنى السيد العضو أن تستمر المناقشة العامة أى فى مبدأ التقرير .

الدكتور سليمان الطماوى : لقد جاء فى التقرير أن التمثيل سيكون على أساس المنظمات وأنه سيكون بالانتخاب ،وهذه موضوعات لايمكن بحثها إلا فى مناقشة عامة .

السيد الأمين العام — الرأى للجنة ، فالموافق على الانتقال إلى مناقشة بنود التقرير — وهذا معناه — أننا توافق على التقرير من حيث المبدأ — يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام — والآن ننتقل إلى مناقشة البنود الثلاثة الواردة فى تقرير اللجنة الفرعية وهى :

١ — تحديد ما هية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

٢ — عدد أعضاء المؤتمر الوطنى .

— توزيع عدد أعضاء المؤتمر الوطنى بين القوى الشعبية التى يتقرر تمثيلها فى المؤتمر ويدخل فى النقطة الأولى عملية العزل ، كما هو وارد فى تقرير اللجنة وهذه النقطة محل الخلاف .

أما النقطتان الأخريان ، فأرى ألا خلاف بشأنهما فهل توافقون على أن نبدأ بأخذ الرأى عليهما أولا ثم ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة النقطة الأولى الخاصة بالقوى الشعبية والعزل ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام — بالنسبة لعدد أعضاء المؤتمر ترى اللجنة أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٥٠٠ عضو فهل توافقون على ذلك ؟ .

(موافقة) .

السيد الأمين العام — و بالنسبة لاقتراح توزيع عدد أعضاء المؤتمر فقد ضمنت اللجنة تقريرها النسب التى رأتها ثم أضافت بعض التوصيات الواردة بالملحق الذى وزع على حضراتكم .

الدكتور عبد الله عدلى — لدى استفسار بصدد النسب الواردة فى القطاع النسائى ، فقد اعتبرت اللجنة القطاع النسائى من القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر الوطنى ورأت أن توزع النسبة المخصصة لهن بين القطاعات المهنية وبين المنظمات النسوية القائمة .

فهل أفهم من ذلك أن قطاعا كقطاع العمال خصص له ٢٠٪ مثلا سيقسم بين النساء والرجال ؟ كذلك ورد فى صفحة ١٠ من التقرير أن اللجنة رأت أن تخصص أولا حدا أدنى مشتركا لكل قوة من القوى الممثلة قدره ٥٪ من العدد الكلى المؤتمر لتمثيلها تمثيلا فعالا بصرف النظر عن عددها أو مساهمتها فى الدخل القومى .

ثم قالت اللجنة فى تقريرها أما باقى نسبة التمثيل وهى ٦٠٪ . . . . الخ وأقرر أنى لم أفهم من أين جاءت الـ ٦٠٪ هذه ؟ .

السيد الأمين العام — المقصود من ذلك هو أن اللجنة خصصت لكل قطاع من القطاعات الثمانية حدا أدنى قدره ٥٪ من العدد الكلى أى أن المجموع الكلى ٤٠٪ ويكون الباقى ٦٠٪ .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن (المقرر) :

بخصوص النقطة التى أثارها الدكتور عبد الله عدلى عن القطاع النسائى فقد حددت اللجنة نسبة تمثيل هذا القطاع بسبعة فى المائة وهى النسبة الكلية للقطاع النسائى سواء فى القطاع النسائى على حدة بما فيه من تنظيمات أو فى تمثيل النساء فى النقابات المهنية ، فإذا فرضنا أن نقابة المحامين ستمثل بمائة محام وكانت من بينهم محامية واحدة فإن هذه الواحدة التى تمثل ١٪ تحتسب من النسبة الكلية المخصصة للقطاع النسائى وقدرها ٧٪ ولا تضمن فى نفس الوقت النسبة التى أعطيت للقطاعات المهنية فى ذاتها .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان — الموضوع الوحيد من بين الموضوعات الثلاثة الذى يمكن الموافقة عليه دون مناقشة هو تحديد عدد أعضاء المؤتمر القادم . أما الموضوعان الآخران فهناك مجال للحديث فيهما ، لأن البعض قد يرى أن هذه النسب المبينة فى التقرير هى أقل أو أكثر مما يجب .

السيد الأمين العام — لقد أخذنا الرأى على البند الخاص بعدد أعضاء المؤتمر فقط . أما النسب والتوصيات فنحن بصدد مناقشتها الآن ولكل من يريد أن يبدى رأيه فيها أن يبديه .

السيد الدكتور عبد اللطيف بكرى — إذا قسمنا العدد المقترح لتمثيل النقابات المهنية فى المؤتمر وقدره ٢٢٥ على العدد المسجل فى النقابات وقدره ١٧٢٠٠٠ تقريبا

تخص كل ٨٠٠ فرد ممثل واحد ، وإذا لاحظنا أن عدد أعضاء بعض النقابات ضئيل جدا فهل سيكون هناك عدد محدد لكل نقابة ؟ .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر — ردا على سؤال السيد الدكتور عبد اللطيف بكرى أذكر أن هذا لم يكن من اختصاص اللجنة الفرعية ، فهناك لجان فرعية أخرى هى التى ستتولى دراسة توزيع النسب التى خصصت لكل قطاع وطريقة التمثيل . أما بخصوص ماذكره الدكتور عبد الله عدلى عن القطاع النسائى ، فقد رأت اللجنة أن تعتبر القطاع النسائى فى المرحلة الحالية ،قوة شعبية لها كيانها ويجب أن تبرز الابراز الكافى ، ولذلك خصصت لهذا القطاع النسائى نسبة كلية قدرها ٧٪ توزع بين المشتغلات فى النقابات وفى التنظيمات النسائية القائمة .

أما كيفية توزيع هذه النسبة فستتولاه لجنة فرعية .

السيد الدكتور جمال سعيد — أؤكد للزميل عبد الله عدلى أن قطاع النقابات المهنية ، لن يتأثر بتمثيل المرأة لأن هناك نسبة إضافية أعطيت للنقابات ، وقد قصدت اللجنة من ذلك أن نسبة الـ ٧٪ المخصصة للقطاع النسائى سيعاد توزيعها على النقابات المهنية والتنظيمات النسائية .

الدكتور لبيب شقير — أود أن أوضح النقطة التى أشار إليها الدكتور جمال سعيد فيما يتعلق بالقطاع النسائى فهذا القطاع لا يوجد مركزا فى منظمة واحدة أوعمل واحد ،ولكنه موزع بين مهن الشعب المختلفة وهذه النسبة الكلية وقدرها ٧٪ التى خصصت للقطاع النسائى سوف توزع بعد ذلك فى لجنة من اللجان الفرعية اللاحقة ، بحيث يقال مثلا ، إن السيدات المشتغلات بالقطاع المهنى يأخذن ٤٪ من هذه النسبة والسيدات المشتغلات فى ناحية أخرى ، يأخذن كذا فى المائة ، وما يتبقى بعد ذلك تمثل به الجمعيات النسائية التى تتوافر فيها شروط التمثيل .

السيد الأمين العام — نحن نتكلم الآن فى النسب المحددة لكل قطاع ، فمن يريد الكلمة فليبعث بطلبها .

أما ما سبق ذلك من طلبات فقد كان خاصا بالمناقشة العامة وقد انتهينا منها .

السيد مصطفى كامل مراد — السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : ألاحظ أن النسبة المخصصة لهيئات التدريس بالجامعات مبالغ فيها جدا ، فقد حددت فى التقرير بسبعة فى المائة وبلغ عدد أعضائها فى المؤتمر ١٠٥ أعضاء فى حين أن نسبتها المتوسطة للمعيار الاقتصادى والعددى ٧و ونسبتها فى المعيار العددى ٤و٠ فكأن اللجنة قد ضاعفت العدد حين ضربت هذه النسبة فى ١٠ لتصل إلى ٧ . الواقع أنها نسبة عالية جدا إذا راعينا فى هذا التمثيل النسبة فى المعيار الاقتصادى .

ألاحظ كذلك أن نسبة التمثيل هذه قصرت على هيئات التدريس بالجامعات وهناك المعاهد العليا التى تماثل الجامعات فى المستوى العلمى والمستوى الفنى وكذلك فى مستوى الأساتذة . وكان حريا أن تكون هذه النسبة خاصة بهيئات التدريس بالتعليم العالى . أى بالجامعات والمعاهد العليا ، ليندمج فى هذا التمثيل أساتذة المعاهد العليا مع أساتذة الجامعات ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .

السيد الأمين العام : لدى اقتراح بهذا المعنى من السيد عبد الفتاح إسماعيل وكيل وزارة التربية والتعليم العالى .

السيد مصطفى كامل مراد : ما كنت أعلم ذلك . كذلك لم أفهم تخصيص اللجنة حداً أدنى مشتركا لكل قوة من القوى الممثلة قدره ٥ ٪ من العدد الكلى ، أما باقى نسبة التمثيل وهى ستون فى المائة ، فقد قسمت على القوى بنسب مختلفة . أو كما جاء فى التقرير ، على أساس أخذ متوسط مجموع نسبة المعيار العددى والمعيار الاقتصادى . وأرى أن توزع هذه الخمسة فى المائة على الهيئات كلها ، أى أن نضيفها إلى المجموع ، فلا تخص فئات معينة بذاتها . وأقترح كذلك أن تنزل النسبة المخصصة لهيئة التدريس بالجامعات . بعد إدخال التعديل الذى اقترحته ، من ٧ ٪ إلى ٣ ٪ فيكفى أن يمثل هذا القطاع ٤٠ أو ٥٠ عضواً .

مرة أخرى أقترح إلغاء الحد الأدنى فى نسب التمثيل وتوزيع هذه النسب على الهيئات المختلفة .

كلمة أخيرة عن النشاط النسائى فقد لاحظت أن اللجنة جعلته قوة من القوى الشعبية . ومفهوم أن النساء يمارسن الآن حقوقهن السياسية فى الترشيح والانتخاب والعمل فى جميع أنواع الوظائف فى الدولة ، وهن مشتركات فى كل النقابات مشاركات فى كل أنواع النشاط ولذلك ما كان يجوز أن تجعل اللجنة لهن نشاطاً منفصلا ، تعتبره قوة منفصلة من قوى الشعب .

أما ما يقال من أن فئة ربات البيوت لا تنتظمها جمعيات أو نقابات حتى يمكن أن يمثلن فى القوى الشعبية ، مثل هذا القول مردود عليه بأن اللجنة قد أوصت فى تقريرها بضرورة العمل على تنظيم كل قوة من هذه القوى الشعبية غير المجمعة . فى منظمات خاصة بها حتى يستكمل الشعب تجميع كل قواه الحقيقية لتسهم معاً فى بناء الاشتراكية وفى حمايتها .

إذن مثل هذه الفئة سوف تنظم مستقبلا ، ولذلك أقترح أن تدمج قوة النشاط النسائى والنسبة المخصصة لها . فى باقى الهيئات الأخرى ، وشكراً .

السيدة زاهية مرزوق : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

لست من المتعصبات للمرأة ، تلك حقيقة يعرفها عنى الكثيرون .

ولكنى أعتقد أن المرأة كأم وأخت وزوجة لها دور فعال وخطير فى العهد الاشتراكى · فهى بحكم هذا الوضع يجب أن تتفاعل مع بيئتها فى هذا العهد الاشتراكى . إنها بهذه الصفة كربة بيت لها دورها الخطير فى تربية النشء وفى تنشئتهم وقد أشربوا الروح الاشتراكية .

ولذلك لا أعتقد فى جدية المناقشة فى النسبة المخصصة للنشاط النسائى ٥٪ كانت أو ٧٪ ، ولكن الصحيح أن ربات البيوت هن المسئولات عن الأسرة

وعن نشر الوعى الاشتراكى بين أفرادها ، ولذلك يجب أن يمثلن كقوة شعبية أساساً ، لما دورها وخطرها فى بناء مجتمعنا الاشتراكى الذى نعمل له .

أما بقية القطاعات الأخرى كالفلاحين والعمال والنقابات المهنية أو الرأسمالية الوطنية ، فلا أتصور أن تعزل المرأة ، ويحال بينها وبين تمثيل هذه الفئات ، فإذا كانت المرأة الفلاحة مشتركة فى الجمعيات التعاونية فلا مناص من تمثيلها وتركها تمارس نشاطها وقدرتها . وكثيرات من النساء يمكنهن أن ينجحن فى النقابات إذا دخلن الانتخابات بوعى كامل .

كذلك لا يمكن أن نعزل الطالبات عن الانتخابات فى قطاع الطلبة ، بل يجب أن يتساوى الطالبات والطلاب فى ممارسة حق الترشيح .

كلمة أخيرة عما جاء في تقرير اللجنة من قصر حق الترشيح فى قطاع الطلبة على من لا تقل سنه عن ١٦ عاما ، وإنى أتساءل عن السر فى تحديد سن الطلبة حين يمارسون حقهم فى الترشيح ، ولا كذلك العمال أو الفلاحون . وأرى أن نحدد سناً للعامل والفلاح وبقية القطاعات كما حددناه للطالب وشكراً .

السيد الدكتور جمال سعيد : أثار الأخ مصطفى كامل مراد مسألة معايير التمثيل . والواقع أن أسس التمثيل لا تخرج عن ثلاثة تتلخص فى المعيار العددى وهو ذلك المعيار الذى لو أخذنا به لوجدنا أن هناك فئات برمتها لا يمكن تمثيلها ، والمعيار الاقتصادى الذى إذا طبقناه لاستبعدت قطاعات لها دورها القيادى فى الثورة الاشتراكية وفى السير بالبناء الاشتراكى ، والمعيار القيادى ذلك المعيار الذى لو أخذنا به وحده لما أصبح معياراً مضبوطا أو مفهوما . ولكن الأمر مرتبط بفاعلية كل قطاع حتى يأتى تمثيله معبراً تعبيراً صادقا عن آراء هذه الفئة أو تلك . والحد الأدنى . كان أساساً ضرورياً لكى نضمن فاعلية هذا التمثيل ، ، إذ أنه يعكس العملية القيادية . فإذا اعتبرنا أن المعيار القيادى هو أحد المعايير الأساسية ، فإن الذى يعبر

عنه هو الحد الأدنى الذى يوضع بغض النظر عن العدد أو المساهمة فى الإنتاج أو الاشتراك فى القيادة .

النقطة الثانية التى أثارها الزميل مصطفى كامل مراد كانت عن المبالغة فى النسبة الخاصة بتمثيل هيئات التدريس فى الجامعات والتى لاحظ عليها أنها نسبة كبيرة . والواقع أن سيادته قد نسى أنه إذا طبقنا الحد الأدنى وهو ٥٪ يضاف إليه ١٪ وواحد آخر طبقا للجدول المرفق بتقرير اللجنة الفرعية لأصبحت النسبة ٧٪ ، كما أنه نسى أيضاً أنه توجد بالإضافة إلى هيئات التدريس بالجامعات هيئات البحث العلمى . ونسى الدور القيادى للجامعات باعتبارها خلايا ثورية ، لها دور مهم فى تربية النشء ويقع على عاتقها أكبر مهمة فى هذا القطاع .

وأنا لا أتكلم باعتبارى من هيئات التدريس أو مدافعا عنها ، إنما أتكلم إنصافاً للحقيقة — دون تحيز ، فهيئات التدريس هى التى يمكن لها أن تحس بأحاسيس العمال والفلاحين وتضع الرأى العلمى فى مشكلاتهم ، وهى التى يمكن ، علميا ، أن تعبر عن آراء هذه الفئات .

أعود فأقول إننى لا أتحيز لهيئات التدريس ، بوصفى من أعضائها ، ولكنى أدافع عن الحقيقة . وشكرا .

السيد عبد الفتاح إسماعيل : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء : أود أن أعقب على ما جاء على لسان الزميل الدكتور جمال سعيد . أقول إن ما جاء بتقرير اللجنة عن كيفية توزيع نسب التمثيل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، كان محاولة طيبة من اللجنة ، لإيجاد معايير يمكن على أساسها بيان التمثيل النسبى لسائر القوى الشعبية . وإنى ، بالإضافة إلى ما ذكره الدكتور سليمان حزين ، أحس باطمئنان شديد إلى هذه النسب فى التمثيل ، واعتبرها نسبا معقولة بوجه عام . وأعتقد أن القوى الشعبية الثمانية الواردة فى التقرير ليست قوى منفصلة ، وليست قطاعات مستقلة ولكنها مراكز تجمع . وقد يكون من بين الفلاحين واحد من أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات . ومع كونى عضوا فى هيئات التدريس بالجامعات أحس أنى فلاح ولى أهل من العمال وأصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة ، من الرأسمالية الوطنية . أحس بإحساس هؤلاء جميعاً وأشعر بشعورهم ، ولذلك أعود إلى القول أن هذه القوى الثمانية ليست إلا مراكز تجمع وليست قطاعات . إن شعبنا صورة متجانسة ومتصلة .

ولذلك أقترح تأييداً لما ذهب إليه الدكتور سليمان حزين ، الموافقة على النسب العددية كما أوردتها اللجنة ، واعتقد أنها لا تستحق أن نصرف وقتا فيها ، فقد تزيد النسبة واحدا وقد تنقص واحداً ، وأقترح كذلك أن يوجه الشكر إلى اللجنة لما قامت به من جهد مشكور .

أكتفى بهذا القدر وأرى إقرار النسب كما هى ، وأحتفظ لنفسى بحق الكلام فى موضوع إضافة المعاهد العليا إلى هيئة التدريس بالجامعات ، فلى عودة إليه بعد النظر فى الاقتراح الذى تقدم به الدكتور سليمان حزين وأيدته وشكرا

السيدة الدكتورة حكمت أبو زيد : مرة ثانية أقول إنى لا أتكلم عن نسبة معينة ، ولكننى أتكلم للصالح العام وعلى مستوى الوطن ، المستوى القومى ، ومجاراة للتفكير الاشتراكى الصحيح . لا أظن أن هناك خلافا بيننا ، فأهدافنا مشتركة ، وسواء لدى إذا انتخبت عن هيئة العمال أو هيئة التدريس .

إننى لن أنفرد بالدفاع عن المدرسات أو هيئة التدريس من النساء فقط ، ولكنى سأدافع عن الهدف القومى والمصلحة العامة ، إذ هما الأساس فى الدفاع ، والقول بغير ذلك يؤدى بنا إلى الانفصال فى الأهداف وفى التفكير الاشتراكى .

إننا حين طالبنا بنسبة للقطاع النسائى الذى يشمل ٦ ملايين من ربات البيوت ، طالبنا بهذه النسبة ، لا لاعتبار شخصى ولا لمجرد الرغبة فى التمثيل ، ولكن للمصلحة العامة ، وكلكم ستدافعون عن هذه المصلحة العامة ، وإنما طالبنا بهذه النسبة للمرأة فى

مركز القيادة لنشعر كأم وكزوجة، بأهمية دور المرأة فى الدفع الثورى والقيادة الثورية. ولم يكن رائدنا فى المطالبة بالتمثيل الحصول على ٧٪ أو ٥٪ فذلك ما لم يرد بخاطرنا على الإطلاق.

كذلك أعتقد أنه ليس من المصلحة إطلاقا أن نحرم الطالبة من التمثيل فى قطاع الطلبة ويجب أن تخصص لها نسبة، ولتكن الثلث حتى تكون متفاعلة مع البيئة الطلابية، وتسهم بهذا التفاعل فى الدفع الثورى.

ليس صحيحا أن يقال إن نسبة تمثيل النشاط النسائى نسبة كبيرة، لأن المرأة فى هذا القطاع مثلا لن يقتصر دفاعها عن بنات جنسها فقط، ولكنها سيكون رائدها، كما سبق القول، الدفاع عن المصلحة العامة القومية، فلن يقتصر دفاع العاملة عن العاملات وحدهن دون العمال ولا دفاع المحامية عن المحاميات وحدهن دون المحامين. إن المرأة ستدافع عن الجميع دون تمييز، فهدفنا جميعاً هو مصلحة الوطن ولا غير ذلك وشكراً.

السيد الدكتور سليمان الطماوى : لقد فهمت من التقرير أن هناك قوى ليست مجمعة فى منظمات خاصة بها، وإنى أتساءل هل هذه القوى غير المجمعة فى منظمات ستمثل فى المؤتمر أم لا. وقد أوصت اللجنة بضرورة العمل على تنظيم هذه القوى فى منظمات خاصة بها؟

السيد الأمين العام : لقد فات دور الكلام فى هذا الشأن ووفق على التقرير من حيث المبدأ.

السيد الدكتور سليمان الطماوى : إن هناك قوى غير مجمعة فى منظمات وهى قوى كثيرة ومعنى ذلك، إذا لم تمثل فى المؤتمر، أن يجىء التمثيل ناقصاً . . .

السيد الأمين العام : لقد نوقش التقرير ووفق عليه من حيث المبدأ، كذلك

ووفق على عدد أعضاء المؤتمر. والآن يدور الكلام حول نسب تمثيل القوى الشعبية فقط ، أما العزل فلم يجيء دوره بعد .

السيد المهندس جمال صادق : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

الواقع أن اللجنة قد قامت بمجهود كبير تشكر عليه ، وإنى أتساءل عن الحكمة فى وضع اللجنة المعيار الاقتصادى ضمن المعايير التى حددت بها النسب مع العلم بأن المؤتمر الوطنى سيبحث الميثاق، لذا كان المعيار الصحيح هو معيار القوى الفكرية بجانب النسبة العددية ، وإذا كانت اللجنة قد مثلت هيئات التدريس بالجامعات بـ ٧٪ مع أن عددهم ٧٥٠٠ ، فإنى أرى أن تمثيل النقابات المهنية بـ ١٥٪ فقط مع أن عدد أعضائها ١٧٢٫٩٥٧ وهم لا يقلون من الناحية الفكرية عن هيئات التدريس فيه غبن كبير . لذا أرى زيادة هذه النسبة إلى ٢٠٪ على أقل تقدير مع تسليمى بوجهة النظر التى تقول بأن أى عضو بالمؤتمر الوطنى سيتكلم بروح المواطن الصالح دون النظر إلى الفئة التى ينتمى إليها .

كذلك هناك نقطة خاصة بالطلاب وأرى أن طلاب المدارس الثانوية لا داعى لتمثيلهم بالمؤتمر الوطنى ويكتفى بطلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك لصغر سن طلاب المدارس الثانوية كما يجب ألا يقل سن المرشح الجامعى عن ١٨ سنة وشكراً .

السيدة نفيسة الغمراوى : من المتفق عليه أن نسبة الـ ٧٪ المخصصة للقطاع النسائى تشمل القطاع المهنى والمنظمات النسائية . أما الطالبات فأرجو ألا يدخلن ضمن نسبة الـ ٧٪ المخصصة للقطاع النسائى، وإنما أرى أن يدخلن ضمن نسبة الـ ٧٪ المخصصة لقطاع الطلبة . ولما كان عدد الطالبات كبيراً جداً ، لذلك أرى أن نبحث عن طريقة أخرى لتمثيلهن ، كأن ينتخبن بعضهن بعضاً وأن ينتخب الطلبة بعضهم بعضا لا أن يترك مجال الانتخاب حراً بين الطلبة والطالبات .

أما بالنسبة للقائمين على التعليم فى المعاهد العليا والجامعات ، فالواقع أننا كلنا

تمثل مهنة واحدة ، هى المهنة التعليمية ، يستوى فى ذلك جميع مراحل التعليم المختلفة بما فى ذلك القائمون على التعليم العالى والأساتذة والمدرسون فى الجامعات والمدرسون فى المدارس الثانوية — فهؤلاء جميعاً يمكن أن يكونوا أعضاء فى نقابة المهن التعليمية إذ أننا جميعاً مدرسون كذلك يكون الوضع بالنسبة للطبيب إذ أنه ممثل فى نقابة المهن الطبية وبالمثل المهندس والصيدلى فكل منهما ممثل فى نقابة خاصة به . لذلك أرى أن تكون جميع مراحل التعليم العالى مندمجة مع بعضها البعض .

السيد الدكتور جمال الدين محمد سعيد : فيما يختص بمختلف النقابات المهنية فقد اقترح البعض زيادة النسبة من ١٥٪ إلى ٢٠٪ وفى الواقع أن النسبة ستصل فعلا إلى ٢٠٪ فإن ٥٪ من هذه النسبه تمثل المعيار المادى ، الذى هو نصيب هذا القطاع ، على أساس العدد وعلى أساس الإسهام فى الدخل القومى ، فالواقع أن القطاع المهنى هو من أكثر القطاعات مساهمه فى الدخل القومى ، ولو أخذ بهذا المعيار بالذات فالأمر سيكون فى صالح القطاع المهنى ، بينما لو أننا أخذناه على أساس المعيار العددى فقط لكانت النسبة قليلة جداً . وهذا هو السبب فى مزج المعيارين وإن نسبة ٥٪ + ١٠٪ مضافا اليهما النسبة المقررة للقطاع النسائى ، تصل نسبة التمثيل فى المؤتمر إلى ١٩٪ أو ٢٠٪ .

أما فيما يتعلق بالطالبات ، فقد وضعن ضمن قطاع الطلبه ، لأننا أدمجنا عدد القطاعين فى بعضهما على افتراض أن عددهم جميعا هو ٣٠٥ آلاف طالب وطالبة . فالطالبة تندمج مع الطالب فى قطاع واحد وعلى قدم المساواة .

أما فيما يتعلق بالمعاهد العليا ، فإنها داخلة ضمن نقابة المهن التعليمية ، فأعضاؤها فى الواقع سيمثلون عن طريق هذه النقابة وسيكون هـذا الأمر موضع بحث فى اللجان الفرعية الأخرى .

السيد حسن همام : يقول الأستاذ جمال سعيد إن الطالبات يدخلن مع الطلبة

فى نسبه واحدة ، إلا أن النص الوارد فى التقرير خاص بالطلبة فقط دون الطالبات . فكلمة الطلبة تشمل الطلاب فقط ولا تشمل الطالبات .

السيد الأمين العام : أرجو من السيد مقرر اللجنة الفرعية أن يبدى رأيه فى هذا الموضوع .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن (المقرر) : لقد حددنا النسبة فى التقرير بـ٧٪ للقطاع النسائى ومعنى هذا أن هذه النسبة توزيع بين هذا القطاع باعتباره قطاعا نسائيا . ومن ثم فإن اللجان الفرعية الأخرى التى ستتشكل ستقوم بتوزيع نسبة كل قطاع وقد ورد فى تقرير اللجنة الفرعية ما يأتى : « رأت اللجنة أن يعتبر القطاع النسائى قوةشعبية تحدد له نسبة عامة على أن توزع هذهالنسبة بين القطاعات المهنيةوبين التنظيمات النسوية القائمة » .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : فى الواقع أن الخلاف فيما يتعلق بتمثيل الطالبات ، وهل هن يندرجن تحت نسبة الـ ٧٪ الخاصة بالطلبة أم يندرجن تحت نسبة الـ٧٪ الخاصة بالقطاع النسائى . فالواقع أن هذا الموضوع بحث فى اللجنة الفرعية على أساس أن كلمة الطلبة تشمل بمعناها الواسع الطلبة والطالبات وذلك مثل كلمة الموظفين التى يندرج تحتها الموظفون والموظفات . وقد قرر الدكتور جمال سعيد بالذات هذا الأمر فى اللجنة التحضيرية ، وهو الذى وضع نسبة الـ ٧٪ شاملة الطلبة والطالبات فى اللجنة الفرعية ، ولا يعقل يا حضرات الزملاء أن يكون للطلبة ٧٪ فى حين يكون للقطاع النسائى كله بما فى ذلك الطالبات ٧ ٪ ايضاً . وإننى لا اتكلم هنا بصفتى امرأة يهمها أن يرتفع نطاق تمثيل المرأة ، وإنما نحن هنا جميعا نتكلم متضامنين فى سبيل التحضير لمؤتمر القوى الشعبية ، الذى سيوكل إليه مهمة هامة جداً ألا وهى مناقشة الميثاق الوطنى . ولذلك يجب ان تكون عناصر هذا المؤتمر ممثلة لجميع الفئات .

أما فيما يتعلق بما ذكره الأستاذ مصطفى كامل مراد خاصا بأساتذة هيئات

التدريس الذين هم قادة الفكر والقائمون على تعليم أولادنا ، وقد تحددت لهؤلاء الأساتذه نسبة ٥٪ فى حين أن الطلبة قد تحددت لهم نسبة ٧٪ . فمن رأيى أن نأخذ جزءا من النسبة المقررة للطلبة ونضيفها لأساتذة هيئات التدريس . ولو أن فى ذلك ما يغضب الطلبة .

الدكتور سليمان حزين : إن الاتجاه العام من أول الأمر فى هذه اللجنة التحضيرية كان متجها إلى فكرة العطاء قبل الأخذ ، ثم انقلب الأمر بالتدريج إلى أن اتجهنا إلى الأخذ قبل العطاء لكل الفئات . وأعتقد أن النسب المقترحة لا بأس بها اطلاقا، وإنما أود أن أثير ثلاثة موضوعات :

الأول — وهو الخاص بالقطاع النسائى ، فقد اقترح له نسبة ٧٪ على أن يشترك مع القطاعات المهنية . ويفهم من تعبير القطاعات المهنية أنها تشمل النقابات المهنية والموظفين غير المنضمين إلى نقابة ، كما تشمل هيئات التدريس والرأسمالية الوطنية وتخشى السيدات زميلاتنا أننا لو أخذنا نسبة الـ٧٪ المقررة لهن ووزعناها على البنود السبعة لخص كل بند ١٪ ويبقى صفر للقطاع النسائى .

إن اشتراكيتنا تنبثق من ظروفنا الخاصة بنا ، فلو أننا كنا فى أوربا مثلا لكان من الجائز أن تشترك السيدات مع الرجال فى كل شىء ، أما بالنسبة لنا فالأمر يختلف عن ذلك فربات البيوت لهن نظام خاص بهن والمرأة عندنا لها حياتها الخاصة بها ، وقد لا تسمح لها ظروفها الاجتماعية بترشيح نفسها مع الرجال . وقد لا يسمح الرجل للمرأة بهذا ، لا لشىء إلا لمجرد العصبية القديمة .

ومن رأيى أن نطلب من اللجان الفرعية التى ستتكون ، ألا تطغى كثيرا على نسبة الـ٧٪ وألا تأخذ إلا بقدر ، بحيث لا يكون أكثر من نصف هذا الرقم ، عند اشتراك النساء مع الرجال لأن فى هذا إقرارا لمقتضى التطور الطبيعى ، على أن يترك النصف الآخر للمنظمات النسائية .

الموضوع الثانى — وهو الخاص بكل قطاع من القطاعات . فهناك بعض الهيئات قليلة العدد ، كما أن هناك بعض الصناعات عدد عمالها قليل فلا أتصور أن يكون تمثيلها عدديا ، ولذا أرى أن يتم تمثيل كل عنصر أو هيئة من الهيئات فى المؤتمر .

ومن ثم يجب على اللجنة الفرعية التى ستتكون للبت فى طريقة تمثيل كل فئة ، ألا تلتزم قدر الإمكان بالنظام العددى فقط ، وإنما يجب أن تلتزم أساسا بأن يكون لكل هيئة سواء أكانت صغيرة أم كبيرة تمثيل قائم . وخاصة تلك الهيئات التى يكون مقرها بعيدا عن القاهرة .

ولذا أرى أن من المصلحة تمثيل العمال الموجودين بالمحافظات المختلفة دون أن نركز التمثيل فى جملته على المدن والمراكز الصناعية الكبيرة .

الموضوع الثالث — وهو خاص بهيئات التدريس ، وأحب أن أستأذن زملائى فى هذه الهيئات أن نكون البادئين فى العطاء قبل الأخذ وأرى أن نتوسع فى التمثيل على أن يشمل المعيدين ومدرسى اللغات والباحثين والمشتغلين فى المعاهد العليا ، وبذلك نقضى على رواسب الماضى . كما أرجو أن نتوسع فى التمثيل حتى يشمل أعضاء هيئات التدريس السابقين . وإنى إذ أقول هذا القول فإنما أقصد بذلك أن نظهر هنا بالمظهر الذى يعطى لغيره ماخصص له من نسب . وإننى أؤكد بالنيابة عن زملائى أن هذه النسبة وإن بدت كبيرة إلا أننا لن نمارس عصبيتنا فى المؤتمر الوطنى وإنما سنكون أبناء الفلاحين نمثل رأيهم وأبناء العمال نتحدث باسمهم وبالمثل سنكون أبناء لمختلف الطوائف والمهن نحاول أن نوفق قدر الإمكان لنلتقى جميعا فى مؤتمر موحد يمثل أمانينا إن شاء الله .

السيد الأمين العام : قدم اقتراحان موقع عليهما من أكثر من ثلاثين عضوا بإقفال باب المناقشة فى مسألة النسب . حيث إن وجهات النظر فى الموضوع قد اتضحت تماما .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : وقدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء نصه : « نرى اللجنة التحضيرية أن اللجنة الفرعية قد بذلت أقصى جهدها فى وضع المعايير التى بموجبها وصلت إلى النسب المعروضة ، وأن التغيير الذى قد يحدث نتيجة لاستمرار المناقشة فى ذلك سوف يكون طفيفا جدا ، ولن تؤثر هذه التغييرات الطفيفة على أهداف المؤتمر العام »

لذلك فإن اللجنة التحضيرية توافق على النسب المعروضة » .

فهل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(موافقة)

السيد الأمين العام : كما قدم اقتراح من السيد الدكتور عبد الفتاح اسماعيل — منضما إليه الدكتور سليمان حزين ، بأن تشمل النسبة المخصصة لقطاع هيئات التدريس بالجامعات أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد العليا .

السيد الدكتور سليمان حزين : أرى أن تشمل النسبة كذلك ، الأعضاء السابقين فى هيئات التدريس بالجامعات .

السيد الأمين العام : هل توافقون على الاقتراح المقدم ؟

(موافقة) .

الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة يوم الخميس ١٣ رجب سنة ١٣٨١

الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦١

أعضاء الجلسة

السيد الأمين العام : باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة .

السادة الأعضاء ، قبل أن نبدأ المناقشة فى موضوع القوى الشعبية والعزل . يهمنى أن أقرأ على حضراتكم المذكرة الإيضاحية التى صدرت مع قرار تشكيل هذه اللجنة ، حتى نكون جميعا على بينة من حقيقة المهمة التى نحن بصددها ، وتنص هذه المذكرة على ما يأتى :

« لقد تضمن البيان السياسى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ثلاث خطوات رئيسية يمكن بها أن يتكون التنظيم الشعبى الديمقراطى المرتبط بميثاق واضح للعمل الوطنى نابع من إرادة الشعب ، ومن تاريخه وتجاربه ، ومن آماله وأمانيه ، ولقد تضمن هذا البيان أن الخطوة الأولى فى اتجاه هذا التنظيم ، هى : تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر وطنى للقوى الشعبية ، يقوم بالانتخاب ، ممثلا لكل اتجاهات الفكر والعمل فى الوطن ، ويتولى بنفسه وضع ميثاق العمل الوطنى الذى تجرى الانتخابات العامة بين المرشحين بعد ذلك على أساس الالتزام بخطوطه العريضة وتطويره بما يحقق الآمال الكبرى فى بناء المجتمع الجديد .

وواضح من هذا المنهاج — الذى يضع فى يد الشعب نفسه دون سواه ، وعن طريق الانتخاب الحر دون غيره من الطرق ، مهمة تكوين التنظيم الشعبى — أن عمل اللجنة التحضيرية إنما هو جهد تمهيدى لدراسة الواقع الفكرى والعملى فى الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لوضع الأسس التى يجرى على هديها انتخاب أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

ونظرا لأهمية عمل اللجنة التحضيرية رغم طبيعته التنظيمية البحتة وارتباطها بمهمة موقوتة بميعاد محدد ، فقد روعى أن تكون هى بدورها تمثيلا واسع النطاق يكفل — حتى فى هذه المرحلة التنظيمية الموقوتة — مجالا مفتوحاً لكل الآراء لكى تسهم فى عملية التحضير لمؤتمر وطنى يمثل القوى الشعبية الحقيقية ، ويفتح المجال كاملا أمامها بالانتخاب الحر لكى تتولى هذه القوى فى مؤتمرها المنتخب وضع ميثاق العمل الوطنى .

والآن نبدأ المناقشة :

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لى ملاحظة قبل أن ننتقل إلى مناقشة الموضوع الجديد ، وهى مكملة لعملنا فى جلسة الأمس ، تتعلق بتوزيع التمثيل على القوى الشعبية ، لقد أقررنا التوزيع والنسب المئوية الخاصة به ، ولكن كيف يتم هذا التوزيع داخل كل فئة من هذه الفئات ؟ هذا الأمر تعرضت له اللجنة الفرعية ببعض التوصيات ولكننا لم نناقشها ، وأعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التحرى والبحث حتى نستطيع تمثيل كل فئة من هذه الفئات فى داخلها ، وعلى أكمل نحو يتفق والرسالة التى نحن بصددها . ولذلك أرجو أن يكون هذا تحت نظر حضرات الأعضاء ، فإما أن يعرض للمناقشة قبل الانتقال إلى النقطة التالية أو يعرض على اللجنة لتضع فيه بعض التفاصيل ، ثم تكون بعد ذلك محلا للمناقشة .

السيد الأمين العام : إن هذه الملاحظة كانت موضوع التوصيات المرفقة بالنقطة الثالثة .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إن ماجاء بتقرير اللجنة خاصا بهذه التوصيات لم نناقشه ولم ننته فيه ، ولابد أن نناقشه وننتهى فيه قبل أن ننتقل إلى الموضوع التالى .

السيد الأمين العام : لنرجع إلى مضبطة جلسة أمس لأننى عندما عرضت النقطة الثالثة وهى الخاصة بالنسب ، عرضت معها التوصيات المرفقة ، والتى وزعت على حضراتكم .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إن هذه التوصيات فيها مجال كبير للكلام والمناقشة فى كيفية تمثيل القوى الخاصة بالفلاحين ، والقوى الخاصة بالجامعات ، والقوى الخاصة بالعمال . أما كيفية التمثيل الداخلى فلم نناقشها ، ومن المصلحة كل المصلحة أن نناقشها لنصل بها إلى الصورة المثلى لكى يأتى المؤتمر القادم ممثلا لكل فئة على أكمل نحو ، وقد وافقنا فى جلسة أمس على العدد والنسب المئوية فقط لكل قطاع .

السيد الأمين العام : وكذلك التوصيات . وأرجو الرجوع إلى العمود الثانى من صفحة ٢٣ فيما يتعلق باقتراح التوزيع فقد جاء فيه . . . . . .

فقد ضمنت اللجنة تقريرها النسب التى رأتها ، ثم أضافت بعض التوصيات الواردة بالملحق الذى وزع على حضراتكم . ثم بعد ذلك سأل الدكتور عبد الله عدلى عن استفسارمعين .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لقد وردت المناقشة فى صفحة ٢٨ ، وعرض الرأى فيما يتعلق بعدد الفئات أو القوى التى تستحق التمثيل والنسبة المئوية المخصصة لكل قوة ، وقد وافقنا على هذا التوزيع .

السيد الأمين العام : لو رجعت إلى صفحة ٢٤ النهر الأول لوجدت ما يأتى :

« لقد أخذنا الرأى على البند الخاص بعدد أعضاء المؤتمر فقط . أما النسب والتوصيات فنحن بصدد مناقشاتها الآن ، ولكل من يريد أن يبدى رأيه فيها أن يبديه » .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لقد عرضتم سيادتكم فعلا هذا الأمر ، ولكن فى النهر الثانى من الصفحة ورد بالسطر الثالث على لسان بعض الزملاء ما يأتى : « أما كيفية توزيع هذه النسبة فستتولاه لجنة فرعية » وهذا هو الذى أتحدث عنه وهو كيفية توزيع هذه النسب فالصالح العام قد تحتاج مقترحات أو توصيات اللجنة فى هذا الشأن إلى شىء من المناقشة أو الاستماع إلى آراء السادة الأعضاء فيه .

إن الذى قررناه بجلسة أمس هو عدد القوى الشعبية والنسب المئوية الخاصة بها. أما كيفية التمثيل داخل كل قوة ، فهذه مسألة حبذا لو أحيلت إلى لجان فرعية لكل فئة على حدة ، على أن تضم كل لجنة أشخاصاً من الفئات الأخرى ليدرسوا التوصيات حتى نستكمل التوزيع العام وإجراءات التمثيل داخل كل فئة .

السيد الأمين العام : حسب خطة سير العمل التى اتفقنا عليها فى أولى الجلسات اتفق على أنه بعد إقرار المرحلة الأولى التى نحن بصددها الآن ، والخاصة بالنقط الثلاثة ، التى لم تبق منها اليوم إلا نقطة واحدة نفرغ منها إن شاء الله . سيجرى تشكيل لجان فرعية لتمثيل القطاعات على ضوء النسب التى قررت فى هذه الجلسة ، وستكون مهمة هذه اللجان الفرعية بحث ما أشرتم إليه الآن ، وهو دراسة كيفية توزيع هذه النسب داخل القطاعات .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إذن نحن متفقون على أن هـذا الوضوع سيحال إلى لجان ، وأنه لم يبت فيه بعد .

السيد الأمين العام : مؤكد سيحال هذا الوضوع إلى لجان فرعية ، وعمل هذه اللجان أولا وقبل كل شىء ، هو بحث كيفية توزيع هذه النسب وسيقتضيها هذا وقتا وجهدا . ومن الخير أن تناقش اللجان هذا الوضوع ثم يعرض علينا هنا ، فإذا كانت هناك ملاحظات نناقشها فقد يقتضى الأمر تعديلا أو حذفا .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : لقد أردت إيضاح هذا بداءة ، لأنه يبدو لى أن هذا الموضوع قد فرغ منه فى نظر بعض السادة الأعضاء على أساس ما عرض فى اللجنة .

السيد الأمين العام : إن هذا الأمر واضح حسب خطة سير العمل .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : الملاحظة الثانية التى طلبت الكلمة من أجلها هى ما أثير فى الجلسة الماضية حول تقرير اللجنة بشأن العزل .

السيد الأمين العام : من أجل هذا أعطيتك الكلمة .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : الواقع أن اللجنة قبل أن تصل إلى تقرير العزل ووضع الضوابط الخاصة به فى نطاق مهمتها ، وهى مهمة محصورة بتشكيل المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية القادم ، كان لابد لها فى سبيل ذلك ، وهى تريد أن تصل إلى تقرير العزل فى هذه المرحلة ، أن تقدم للعزل ببيان معنى العزل فى عموميته ، وبيان مبرراته من واقعنا ومن تاريخنا ، ولذلك فإن مقدمة التقرير عندما تكلمت عن العزل بصفة عامة ، وعندما تكلمت عن تعريفه وبيان خصائصه ، وعندما تعرضت لما بهذا البلد من أحداث ، وما تحمله من رسالة للمستقبل ، كان عليها أن تطمئن للخطوات القادمة . كانت هذه المقترحات عبارة عن عرض نظرى وتاريخى لمبررات العزل بصفة عامة ، ولم يكن يقصد بها إلا إبداء الرأى فى معنى العزل وأسبابه . ولكن تقرير اللجنة الفرعية ، أو تقرير هذه اللجنة التحضيرية الكبرى ، محصور بمهمتها وهى لا تتجاوز إطلاقا النظر فى تكوين المؤتمر القادم .

فرأيى أن اللجنة الفرعية ، وما نقره أيضا كلجنة تحضيرية ، ليس له من قوة النفاذ إلا بما يتعلق بالمؤتمر الوطنى القادم . وأن كل ما يقال من شرح لمعنى العزل ، أو ما يذكر من تبرير تاريخى لإجراء العزل ، ليس إلا رأيا نلتزم به فى قرارنا ، وهو رأى يقدم لما سيكون من منظمات قد تأخذ به وقد لا تأخذ به . لهذا لم أجد لبسا ولا تضاربا فى مقدمة تقرير اللجنة والنتيجة التى انتهت إليها .

إن الأساس الذى أود أن يكون تحت نظرنا هو أننا لسنا سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية ، وإنما نحن كلنا نحضر للمؤتمر الوطنى القادم الذى له رسالة معينة . فإذا ما تكلمنا عن العزل ووضعنا له تعريفاته وضوابطه وحددنا له صورا مختلفة ، فمن المعلوم أننا إنما نقدم رأيا للسلطة التنفيذية وليس على عاتقنا نحن بحث الحالات أو البت فى هذه المسائل .

لقد وددت أن أضع هاتين الحقيقتين فقط تحت نظر إخوانى . وشكراً .

السيد الدكتور حسين خلاف : إننى أؤيد الكلمة التى تفضل بها الدكتور عثمان خليل عثمان من حيث إن تقرير اللجنة بدأ بالكلام عن موضوع العزل على وجه العموم أى أنه بدأ بالتعميم ثم انتهى بالتخصيص .

وقد كان ذلك واجبا على اللجنة لأنها تعرضت لمسألة العزل ، وهذا التعرض كان يقتضى منها أن تعرف لنا ماهو العزل وألا تتركه أمرا مجهلا ، ولذلك ذكرت هذا التعريف ثم تركت الأمر لتطبيقه ،وأول تطبيق له هو فيما يخص مؤتمر القوى الشعبية الذى سينعقد فى الشهر القادم .

وواقع الأمر أن مسألة العزل على هذا النحو ، هى مسألة يجب علينا ان نتقبلها جميعاً ، نتقبلها باعتبار انها ضرورية لهذه الحركة الاشتراكية التى نسير فيها — لأن الاشتراكية هى تغيير شامل للأوضاع وسعى دائب لما هو اصوب .إن الاشتراكية ليست مجرد إصلاح جزئى وإنما هى وثبة إلى الأمام وهى مرحلة جديدة . وهذه المرحلة الجديدة لابد ان نوفر لها القوى الصالحة للعمل .

لقد قالت اللجنة إن العزل إنما يراد به تأمين الثورة ، وقد يفهم من هذا الكلام أن هناك خطرا من جانب الأشخاص الذين سيعزلون ، وواقع الأمر ان هناك خطرا إلى حد ما من ان يشتركوا فى الحياة السياسية الجديدة وهم لايؤمنون بها . ولكن هناك خطرا أكبر من هذا وهو ان الاشتراكية تريد عملا إيجابيا وتريد إخلاصا وإيمانا وتريد عقيدة . وكل هذا إذا لم يتوافر لشخص معين فإنه يجب ان ينحى ، ويجب منطقيا الا يشترك فى هذه العملية التى تحتاج إلى هذا العمل الإيجابى الكامل.

فالعزل يجب أن نطمئن إليه ، وهو أمر منطقى ، لأنه قد أحيط بضمانات كثيرة لم يحط بها العزل فى بلاد أخرى عديدة حدث لها ماحدث لبلادنا فالعزل حسب ماورد فى توصية اللجنة هو أمر جوازى وليس أمراً وجوبيا على الأقل فى معظم الأحيان ، وهو أمر موضوع له معايير محددة وليس أمرا تحكميا وهو أيضا ليس إجراء يتخذ اعتباطا ، وإنما هو إجراء مؤقت بمعنى أن من يعزل اليوم ماعليه إلا أن يثبت أنه صالح غدا حتى ينضم إلى الركب الصاعد . ثم إن هذا العزل إنما يتم بعد أن تثبت على الشخص أمور معينة . وعلى ذلك فلن يؤخذ المرء فى هذه الحال بمجرد الشبهات . بل إننا نرى اللجنة فى تقريرها تقرر المرة تلو المرة أنه لابد من إثبات هذا ولابد من اثبات ذلك حتى يكون هناك عزل ولكن أمام من يكون الإثبات فى هذه الحالة ؟ فى

اعتقادى أن العزل لايصح أن يجرى أمام لجنة قضائية ، ذلك لأن هذه المسألة ذات طبيعة سياسية واضحة . نحن نعزل أشخاصاً من الحياة السياسية وفى نفس الوقت نعترف لهم بكامل الحقوق المدنية . فالأمر إذن أمر سياسى . لذلك يجب أن تتولاه هيئة سياسية ولا يستقل به فرد .

يجب ألا يستقل به فرد مثلا وإنما تستقل به لجنة . ولكن هذه اللجنة يجب أن تكون هى الأخرى ذات صبغة سياسية لأن هذا العمل فى ذاته هو الآخر ذو صبغة سياسية ويجب أن نجنب قضاءنا النظر فى هذه الأمور فواقع الأمر أن قضاءنا يجب أن نجنبه ، رغم مقدرته التى نعرفها له ، التعرض لمثل هذه المسائل لأن الأمر كما قلت هو أمر سياسى فى طبيعته وفى جوهره . وشكراً .

السيد خالد محمد خالد — سيادة الأمين العام ، حضرات الزملاء .

المناقشة التى أرجو أن أديرها الآن مع تقرير اللجنة الفرعية مناقشة تدور خارج نطاق رأيى الذى زادتنى المناقشة العامة اقتناعا به .

هذا الرأى الذى يتمثل فى أن العزل بالصورة والطبيعة اللتين درسناه بهما لا ضرورة له ولا تدعو إليه حماية مكاسبنا وانتصاراتنا ، كما لا تدعو إليه حماية الاشتراكية الحبيبة إلينا العزيزة علينا ، وأنا إذ أدير المناقشة الليلة حول تقرير اللجنة الفرعية فلكى أسهم بواجب أخير فى اللمسات الأخيرة التى نعالج بها موضوعنا هـــذا .

وإنى أؤكد لكم أننى لم أشك لحظة فى أننا جميعاً متفقون على أهم شىء يجب أن نتفق عليه ، ألا وهو الغرض الجليل الذى نسعى لتحقيقه والغاية النبيلة المقدسة التى نستهدف إنجاحها . ما هى هذه الغاية ؟ . هى حماية مكاسبنا وانتصاراتنا ، وهى دفع كل قوى التقدم الكامنة فى صفوفنا وفى إرادتنا ومشيئتنا ، هى تعبيد الطريق للاشتراكية التى طالما تمنيناها وانتظرناها ، وتسميد الأرض لبذورها الطيبة ، ونحن جميعاً متفقون على هذه الغاية ، متواسون على إدراك وتحقيق هذا الغرض . ولكننا نختلف حول الوسيلة فنحن قد انشطرنا خلال مناقشاتنا إلى رأيين رأى يجيز العزل كضرورة تقتضيها مرحلتنا الماثلة . ورأى لايرى لهذا العزل ضرورة بل ولا جدوى .

ولهذا الخلاف فى رأيى أساس فكرى يجب احترامه ؛ فمنهج كل منا فى التفكير هو الذى أدى إلى هذا الخلاف فى الرأى . فأنا مثلا تعلمت منذ عهد بعيد أن أومن إيمانا وثيقا بأن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية ، ومن ثم فأنا حينما أواجه العزل أسأل نفسى أول ما أسأل أهذا العزل إجراء ديمقراطى أم هو ليس كذلك ؟ . كلنا أيها السادة نريد حماية الاشتراكية ولكن بعض الناس يذهب إلى حماية الاشتراكية بوضع بعض القيود على الديمقراطية ، وبعض الناس كذلك يذهب إلى حماية الاشتراكية بالمزيد من الديمقراطية وأحسبنى من الفريق الثانى وهذا هو سر تشبثى بأنه لا ضرورة للعزل . إننا ونحن ذاهبون فى إقامة مجتمعنا على الأساس الذى قاله السيد الرئيس — جميع الديمقراطية للشعب — لا أود أن نبدأ رحلتنا النبيلة هذه بإجراء لا أراه ديمقراطيا .

إن الديمقراطية فى رأيى أيها السادة هى اعظم سياج للاشتراكية بل هى السياج الوحيد الذى سيحميها ويمنحها كل فرص النمو والسداد والتقدم الوديع الآمن . وفى بدء الطريق وعلى طول الطريق لن يحمى الاشتراكية سوى الديمقراطية .

أما على بدء الطريق فلأن الديمقراطية هى الوسيلة المثلى التى تنحى عن الصفوف كل وصولى وكل انتهازى لا يصل إلا بالملق وبأساليب الضلال ، وتتيح للقوى الشعبية الأصيلة أن تظهر وتبين وتتحرك ، وفى نفس الوقت فإنها تكشف أعداء الشعب . لا شىء مثل الديمقراطية يستطيع أن يكشف عن أعداء الشعب وذلك بما تمنحه من حرية الكلمة والحركة ولا شىء يستطيع أن يخرجهم من أوكارهم إلى سطح الأرض سوى هذا النظام الديمقراطى .

وأما على طول الطريق . . فإذا أخذنا الديمقراطية كما قلت من قبل بأنها الاقتراع الحر على كل قرار نصدره وعلى كل قرار نغيره فإننا بهذا نقطع الطريق على كل محاولة تريد أن تفرض بالقوة على مجتمعنا الاشتراكى عقيدة أو نظاما أو نكسة من النكسات .

من هنا أيها السادة ربما يجىء حرصى ورغبتى فى أن أصرف نفسى وفى أن أفلح فى صرفكم عن فكرة العزل . لماذا لم نعزل قبل اليوم ؟ لقد مرت بنا أزمات

ماتية كثيرة ولم نفكر فى العزل بالصورة التى نفكر بها الآن فلماذا نعزل الآن ؟.
إن الإجابة واضحة فى خلال مناقشاتنا التى دارت وفى تقرير اللجنة الفرعية ذاته حيث يقول التقرير . إننا نعزل لحماية الاشتراكية .

أجل — اللجنة تقول إننا نعزل أعداء الثورة الاشتراكية . . إذن فمفهوم العبارة الواردة بالتقرير أننا نعزل لأننا نريد أن ننحى أعداء الثورة الاشتراكية ، هذه إذن هى حكمة العزل .

إننا حين نقيم المجتمع الاشتراكى ونضع حدوده ودستوره يمكن أن نستبين من هم أعداء الاشتراكية ، أما الكثيرون من الذين وضعتهم اللجنة الفرعية تحت فئات معينة ممن وصفتهم بالخيانة ومعاونة المستعمر والأجنبى ، فهؤلاء فى رأيى أعداء الوطن لا أعداء الاشتراكية ، وإذا كان للوطن عدو فيجب أن يؤخذ بجرمه وأن يحاكم المحاكم العادية أما أعداء الاشتراكية فأخشى — ونحن بصدد توقيهم — أن نكون قد أسرفنا فى مخاوفنا ، ولست أنكر أن لنا عذراً فى هذه المخاوف .

إننا ننظر إلى أناس تتعارض مصالحهم مع الاشتراكية ، إلى أناس وضعناهم تحت عنوان « كل من أخذ منه » ثم نشكل من هؤلاء الناس خطراً نخشاه ونرهبه أكرر أن من حقنا أن نحذر ولكن من واجبنا ألا نستسلم كل الاستسلام لهذا الحذر .

وإنى أخشى أن نكون قد وقعنا فى تناقض وجدانى بين خوفنا من الحرية وحاجتنا إلى الحرية ولقد احسست بهذا التناقض فى تقرير اللجنة وأنا لا ألومها عليه فقد كان التقرير فى رأيى انعكاسا أمينا من اللجنة العامة على لجنتها الفرعية فقد ورد فى التقرير -

« وما كان يمكن ان تترك قوى الاستعمار والرجعية تقطع على الاشتراكية طريقها ولذلك كان حتما ان تبعد قوى الاستعمار والرجعية من طريق الثورة الاشتراكية فمن المؤكد ان عملية الإبعاد هذه عملية ضرورية لسلامة هذه الثورة وأنها ليست على أى وجه عملية قصاص أو انتقام » . كيف تكون قوى استعمار ورجعية ، ثم لا نواجهها بالقصاص ؟

لقد أسمتها اللجنة الفرعية قوى استعمار ورجعية ثم بعد ذلك تجفل عن مواجهتها بالقصاص وتحاول ان تبرر موقفها تجاهها ، هذا يكشف عما فى صدورنا من أن هناك قوى نخشى أن تتشكل فيما بعد إلى قوى مناوئة لنا ومساعدة للاستعمار والرجعية . ونحن فى نفس الوقت وفى الجهة المقابلة نريد أن نتصرف وفق طبيعتنا بالتسامح والأناة والسداد .

ليست هناك قوى استعمار تستحق العزل لأنه إذا كانت هناك قوى استعمار تتحدى مصيرنا ، فمصيرنا يجب أن تحميه القوانين التى لا ترحم كل مخرب وكل خائن للوطن . بعد هذا أيها السادة لا أريد أن أناقش تفاصيل التقرير لأننى كما قلت سأعتذر عن عدم الموافقة على مبدأ العزل بصفة مطلقة — ومن أجل ذلك لن أناقش تفاصيله ولكن سأحاول أن أتبين الروح التى كانت تسود تفكيرنا ونحن نحاول ان نعرف من هم أعداء الشعب .

إننى أرى أن اغلب الفئات المعزولة والمستبعدة تشير إلى أننا كنا نتخذ معيارنا — إلى حد كبير — الثروة والماضى السياسى تماما كما تخوفت فى كلمتى فى الجلسة الأولى فالذين أخذ منهم حسب المستويات المتفاوتة لما أخذ ، وأصحاب الماضى السياسى — وإن كنا قد وضعنا هؤلاء وهؤلاء داخل إطار من عدم الصلاحية وداخل إطار مما جنت أيديهم على هذا الوطن — هم الذين تضمنتهم فعلا معظم الفئات المعزولة .

من الذى أفسد الحياة السياسية ؟ . وما هو إفساد الحياة السياسية ؟ . يقولون هنا فى التقرير عن إفساد الحياة السياسية إنه العبث بالدستور وتزوير الانتخابات إلخ .

إننى أظن أن أكثر هؤلاء إن لم يكونوا جميعا قد ماتوا وشبعوا موتا . أجل . مات الذين كانوا يعطلون الدستور والذين كانوا يزورون الانتخابات لمصلحة أقلية ضئيلة يحميها الاستعمار والقصر ، هؤلاء قد ذهبوا جميعا .

والذين كانوا يفسدون الحياة السياسية بالكلمة المقروءة أو بالكلمة المسموعة أو بالفتوى ماذا نعنى بهؤلاء . . . إننى أخشى ، إذا حولنا هذه العبارة إلى أرقام ،

ألا نجد سوى أفراد يعدون على أصابع اليد الواحدة ، ثم بأى حق إذا كان هناك حق من كتب قبل الثورة ضد الاشتراكية ، بأى حق ألومه اليوم وأدينه ؟

إن الشيوعية أيها السادة وهى الاشتراكية المتطرفة المفرطة فى التحوط والمحافظة على نفسها . . . و « ماركس » أستاذها الأكبر ، أول صفحات سطرها ، وأول مقالات كتبها ، كانت هجوما على الشيوعية ، و « ماوتسى تونج » يحكى عن نفسه أنه كان يحمل كل الأفكار المناوئة للماركسية ، وأنه بدأ يتعلم من الكتب شيئا قليلا ، ثم تعلم كل ما تعلم من النضال وسط صفوف الجماهير ، فإذا كان هناك كتاب كتبوا قبل الثورة أشياء يمكن أن تؤخذ عليهم ، ويمكن أن تفسر بأنها كانت — إلى حد ما — ضد أمانى الشعب ، فينبغى أن نقدر الظروف التى كانوا يكتبون فيها ، ثم ما هى قصة الفتوى التى نريد أن نعزل من اجلها ؟

اسمحوا لى ان اقف هنا لحظة ، فإذا كان فيكم واحد شهرت الفتوى فى وجهه كسلاح تعرض شخصيا لأذاه فأنا ذلك الواحد . إن الذين قدمونى إلى النيابة ، وإلى التحقيق من اجل كتاب كتبته ، كانت لجنة الفتوى بالأزهر ، ومع هذا فوالله الذى لا إله إلا هو ، لو وضعت فى يدى كل سلطات الأرض ، ما فكرت فى أن ألوم أعضاء هذه اللجنة ... إنهم فعلوا ذلك من عهد بعيد إما تحت ظروف عجزوا عن أن يقاوموها وإما عن اقتناع بأننى مخطىء ، أو أن كتابى يستحق أن يقوم . . . وكيف نعاقب الناس على اقتناعهم ؟ إنه إذا كان هناك خطأ ارتكبوه فى موضوعى هذا ، فهو أنهم طالبوا بمصادرة الكتاب . . .

قدموا صاحب الكلمة المسطورة إلى النيابة — وقد كان واجباً — وهو ما أحاول الآن أن أربأ بلجنتكم وتقريركم عن التورط فيه ، كان من الواجب أن تقرع الفكرة بالفكرة ، والكلمة بالكلمة .

ثم الكلمة المسموعة ما هى ؟ . . كيف نعزل من أجل الكلمة المسموعة . كانت قبل الثورة تذاع أحاديث ضد الاشتراكية ، فكيف أعزل اصحابها الآن ولماذا لا نعطيهم فرصة ؟ ، كان محمد عبد الوهاب يغنى ويقول :

فيا فاروق ادركها جراحاً   ابت إلا على يدك التئاما

هل أعزله اليوم من اجل ذلك ؟ وانسى روائعه الوطنية والفنية ، التى يشدو بها المواطنون .

أيها السادة ، إننى أضرب هذا المثل بالذات ، لأبين أن اللجنة أسرفت ، أو أخشى أن تكون قد أسرفت ، وهى تقصيد لعملية العزل ، فئات وأفراداً .

(ضجة) .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : إننى أحتج على كلمة « تقصيد » .

السيد الأمين العام : لكل عضو الحق فى إبداء ما يراه بحرية ، وللسادة الأعضاء الحق فى التعقيب .

السيد خالد محمد خالد : وبعد أيها السادة ، فإنى أقترح أن تعود اللجنة إلى لباب عملها الذى سبق أن تلاه علينا السيد الأمين العام ، لقد بذلنا الجهد التمهيدى لتوضيح المفاهيم الجديدة التى نحن والشعب مقبلون عليها ، ولقد قمنا وما نزال نقوم ببحث الطريقة المثلى التى تمثل بها قوى الشعب العاملة فى المؤتمر الوطنى القادم .

وحسبنا هذا . . . أما عملية العزل . فإنا نترك كل إنسان خان أو يخون هذا الوطن . . نترك كل إنسان يحاول أن يخرب فى هذا الوطن للقصاص العادل الذى تستطيع قوانيننا الشاملة ، وقضاؤنا العادل أن ينزلاه به فى غير تردد وفى غير هوادة ، والسلام عليكم .

(تصفيق) .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

أعترف بأنه ليس لى أسلوب الأستاذ خالد ، أو فصاحته .

أعتقد أنه عند بحث أى موضوع يجب أن يقسم إلى نقط للبحث ، وعند بحث أى نقطة من نقط الموضوع ، لا بد أن تكون مرتبطة بالموضوع الأساسى .

تكلم الأستاذ خالد عن نقطة العزل ونسى الموضوع الأصلى ، وهو الثورة الاشتراكية العربية ، وبناء تنظيم سياسى لحماية هذه الثورة .

هذا هو الوضوع الأصلى الذى من أجله صدر البيان السياسى ، والذى قسمت فيه مراحل التنظيم السياسى إلى ثلاث مراحل : واللجنة التحضيرية إحدى هذه المراحل ، وكان لزاما على اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية عند دراسة المسائل المحالة إليها ، أن تضع نصب عينيها دائماً الوضوع الأصلى ، وهو موضوع حماية الثورة الاشتراكية العربية التى نبنيها الآن ، ولذلك أبدأ بتوجيه سؤال للسيد خالد محمد خالد أرجو أن يرد عليه . . هل نحن حقا فى ثورة اشتراكية فى مجتمعنا العربى المصرى فى خضم الوطن العربى . . . . ثورة اشتراكية ستقلب كل الأسس وكل المعايير الثقافية والاجتماعية والمثل العليا فى هذا الوطن العربى كله أولا ؟ .

لا شك أننا فى ثورة اشتراكية تامة ، وأن هذه الثورة الاشتراكية يجب أن يتكتل كل الشعب فى تنظيم سياسى ليبنيها ويرسى أسسها .

والسؤال الأخير . هل لهذه الثورة أعداء يريدون ألا يتم هذا البناء أولا؟ هل لنا أعداء فى الخارج وفيما يحيط بنا يريدون لهذه الثورة ألا تتم أو لا ؟ وهل يوجد من بيننا من يريد لهذه الثورة ألا تتم أو لا ؟

إذا كانت الإجابة ان هناك اعداء فلا فأعتقد ان التسلسل المنطقى لهذا ، انه يجب أن نحمى ثورتنا من اى احتمال لأى عمل يقوم به هؤلاء الأعداء .

اما إذا كان الرد أنه ليس لنا اعداء ، فأنا اتفق مع السيد خالد فى أنه لا ضرورة للعزل . لا اظن ان هناك شخصاً يتابع ما يكتب فى الصحف ، ويتابع مجريات الأمور فى العالم من حولنا ، يمكنه أن يقول إن ثورتنا الاشتراكية ليس لها اعداء .

العزل كلمة تعنى فى الحقيقة الاحتياطات الواجب اتخاذها لحماية هذه الثورة ، وأعتقد ان هذه الاحتياطات ، كما قال الدكتور حسين خلاف ، هى اخف من الاحتياطات التى اتخذتها دولة من الدول تمر بمرحلة لا تبلغ فى اهميتها المرحلة التى نمر بها الآن ، ثم قال الأستاذ خالد إن العزل أو هذه الاحتياطات تتعارض مع الديمقراطية .

ولا أدرى أية ديمقراطية يعنى ؟

ومن كلماته السابقة اعتقد أنه عندما يتكلم عن الديمقراطية ، إنما يقصد الديمقراطية

الغربية ، وإنه دائما يشير إلى الديمقراطية الغربية ، والبرلمانية الغربية . واقرب الدول إلى الديمقراطية الغربية هى امريكا ، واظن ان السيد خالد يعرف ان هناك قانونا قائما فى أمريكا مستمرا ، يسمى قانون الأعمال غير الأمريكية وأن هذا القانون يشمل أعمالا يدمغ من يقوم بها بأنه مضاد لأمريكا ، وأعتقد أن السيد خالد لم ينس انه كانت من سنوات قليلة لجنة هى لجنة « مكارثى » فى مجلس الشيوخ الأمريكى وكانت وظيفتها حماية الشعب الأمريكى والنظام الأمريكى من الأعداء . ولم يكن الشعب الأمريكى فى ثورة أو يجتاز مرحلة تؤثر فى كل نواحى حياته ، كما هو الحال بالنسبة لنا ، وأظن أن السيد خالد يعرف أن الإجراءات التى اتخذت فى أمريكا بلغت من القسوة حداً دعا أحد سفراء الدول غير الأمريكية ،وهو سفير كندا إلى أن ينتحر بإلقاء نفسه من إحدى العمارات ، وهو على بعد ١٧ ألف ميل من أمريكا . . . انتحر هنا فى القاهرة لمجرد استدعائه للوقوف امام لجنة « مكارثى » . . . فهل بعد ذلك يندد السيد خالد بالعزل الذى قصد به حرمان الشخص من الاشتراك فى اى تنظيم سياسى ، وهذا الحرمان قاصر على الشخص نفسه وإنه لا يمتد إلى حقوقه المدنية .

فى الواقع ليس للاستاذ خالد أن يعتبر أن هذه الاحتياطات تتنافى مع الديمقراطية وهل قانون النشاط غير الأمريكى ولجنة « مكارثى » لا تتنافى مع الديمقراطية الغربية التى نادى بها سيادته من أول اجتماع لهذه اللجنة ؟

تكلم الأستاذ خالد عن بعض نقاط خاصة بالفئات الواردة فى تقرير اللجنة فقد تكلم عن الكلمة المقروءة والمسموعة ، وأنى أعتقد أنه كان يتكلم عن معنى غير موجود فى التقرير ، ولو رجع سيادته إلى النص الوارد فى التقرير عن « الكلمة المقروءة » أو « المسموعة » لوجد الآتى :

« كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلق والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » .

كيف نسمح لكل من ورد ذكرهم فى هذا النص بالاشتراك فى التنظيمات

السياسية . نحن لم نقل باستبعاد أى كتب ضد الاشتراكية قبل الثورة ، ولم نقل باستبعاد محمد عبد الوهاب لأنه قدم أغنية معينة قبل الثورة .

كما قال الأستاذ خالد إننا أخذنا فى الفئة الثانية بمعيار العشرة آلاف جنيه ، وأعتقد أنه كان فى ذلك ظالما أيضاً ؛ لأننا إذا رجعنا إلى التقرير والاقتراحات ، وجدنا أن اللجنة قالت إنه يمكن الاستثناء من هذه القواعد . وقد اقترح بعض الزملاء رفع الحد الأدنى للملكية الأسهم أو الحصص فى الشركات من عشرة آلاف جنيه إلى خمسين ألف جنيه ، وقد قلت فى الرد على ذلك إنه لم يدر فى خلدنا كلجنة أن نحارب الثروة لمجرد كونها ثروة ، ولكننا نحارب الاستغلال والطغيان ، وقد قلنا هذا الكلام بالأمس ، ولذلك اقترحت الغاء الفقرة الثانية الخاصة بالأسهم ، فهذا يجنبنا الخلاف فى تحديد قيمة الأسهم .

ولهذا أرى عندما ننظر إلى موضوع العزل ، ألا ننظر إليه كنقاط منفصلة ، بل يجب ربط الموضوع كله ببعضه فالموضوع أساساً هو الثورة الاشتراكية العربية والتنظيم السياسى لحماية هذه الثورة ودعم بنائها .

واللجنة التحضيرية ، ولو أن لها مهمة محددة فى قرار تشكيلها إلا أنه لم يكن من الممكن لها بحث المسألتين الأساسيتين المحددتين فى قرار تشكيل اللجنة دون أن تأخذ فى الاعتبار المراحل الثلاث الواردة فى الإعلان السياسى الذى أعلنه السيد الرئيس ، لأن هذه اللجنة أولى هذه المراحل .

ولا يمكن أن نأخذ هذه المرحلة كمرحلة مفردة ، وقد أيد اللجنة الدكتور عثمان خليل والدكتور حسين خلاف فى أنها لم تخرج عن مهمتها الأساسية عندما تعرضت لتعريف العزل بصفة عامة لكى تخلص من ذلك إلى الفئات التى تنطبق عليها أحكام العزل وشكراً .

<u>السيد الأمين العام</u> : لدى طلبات كثيرة للتعقيب على كلمة السيد خالد محمد خالد وستعطى الكلمة حسب أسبقية تقديم طلبات التعقيب .

<u>الدكتور رفعت المحجوب</u> : عندما أرد على ماذكره السيد خالد محمد خالد ، فإننى

أبدأ بذكر بعض الفقرات التى وردت فى كلمته ، فقد تحدث أولا عن أننا متفقون على الغرض الذى نسعى جميعا إلى تحقيقه وهو حماية مكاسبنا وانتصاراتنا ، ولا شك أنه كان محقا عندما قال إننا متفقون على هذا الغرض ، ثم انتقل إلى الحديث عن اختلافنا على الوسيلة وفى رأيه أن البعض يحبذ العزل وأن البعض الآخر يرى أنه لا ضرورة ولا جدوى من العزل ، وأود أن أبدأ أولا بالمثل الذى ذكره ، وهو أن الأرض الطيبة يجب أن تترك للبذور الطيبة ، وإننى أخرج من نفس هذا التشبيه الذى قدمه الزميل إلى أن طبيعة الأشياء تقتضى أنه إذا كانت لدينا أرض مالحة ، فيجب أن نخلصها من الأملاح أولا حتى تصبح أرضا طيبة وتصلح للنبات الطيب ، ومن المؤكد أننا إذا بذرنا البذور الطيبة فى أرض مالحة فلن نأخذ منها إلا الخبيث من النبات ، ذلك حكم تمليه الطبيعة ، فالعملية التى نحن بصددها الآن هى عملية تطهير التربة من بعض الأملاح ومن حسن حظنا أن هذه الأملاح قليلة ، وقد اعترف الزميل خالد محمد خالد بقلتها ، ولكن هذه القلة لا تدعونا إطلاقا إلى أن نهملها ، ونحن بصدد إعداد أرضنا الطيبة للزراعة .

يقول السيد خالد إن الذين أفسدوا الحياة السياسية فى مصر قد ماتوا وشبعوا موتا ولو كان الأمر كذلك لما كان هناك مجال لإبعاد فكرة العزل عن مخيلتنا ، لأنها لن تنطبق على أحد . ولو أننا تمشينا مع منطقه لكان علينا ألا نتزعج إطلاقا من الإقدام على العزل ، لكننا لن نتمشى مع هذا المنطق ، إذ يجب أن نعترف صراحة أن بعض المتآمرين على الديمقراطية ما زالوا بيننا .

أما ما ذكره السيد خالد محمد خالد من أن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية ؛ فتلك قولة حق لأننا نريد مزيداً من الديمقراطية ، ولا يختلف معه أحد فى ذلك وهو لم يأت فى ذلك بجديد ، ونحن مقتنعون بالديمقراطية فى هذا المكان وفى هذا البلد . ولكن كيف يمكننا الحصول على الديمقراطية التى يريدها هو وأريدها أنا ويريدها الفلاح فى حقله ، والعامل فى مصنعه ؟ إننا لا يمكن أن نؤمن الديمقراطية طالما أن قوى الرجعية تتآمر علينا . وإذا رجعنا إلى الماضى قليلا لتذكرنا الأيام الخوالى التى شهدنا فيها فى مصر شعبا يساق سوقا إلى صناديق الانتخاب ،

ولو تركنا الأمر ليعود مرة أخرى إلى ما كان عليه لسيق جزء من هذا الشعب مرة ثانية بنفس العصا التى ساقته لى نفس الصندوق الذى سيق إليه ولأعطوا أصواتهم لنفس الشخص الذى اعتادوا أن ينتخبوه فى الماضى ؛ ولتكررت المأساة ثانية .

إننا نريد مزيداً من الديمقراطية ، ولكن ذلك لن يتحقق إلا بحماية الديمقراطية من أعدائها .

ثم إن السيد الزميل يطالب — وأنا أطالب معه بنفس القوة — بالحرية الكاملة وتلك مسألة لا يمكن أن ينكرها أحد ولكن الحرية الكاملة لا تعنى الفوضى ، ولو أننا عدنا إلى نصوص القوانين الوضعية لوجدنا أنها تحرم من حق الانتخاب والترشيح كل الذين ارتكبوا جرائم مخلة بالشرف ، وإذا نظرنا إلى ما ارتكبته الفئات التى تقرر عزلها من جرائم ، وجدنا أن أغلبها يرجع إلى الاخلال بالشرف والاعتداء الصارخ على حقوق الشعب ، ولو أن الفئات التى رأت اللجنة الفرعية شمولها بالعزل قدمت إلى المحاكمة لنالت أحكاما رادعة ، ولقيت مصيراً اشد من حرمانها سياسياً . وقد ذكر تقرير اللجنة الفرعية الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل وهى : « كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو الغدر ، وكل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر وكل من استغل النفوذ بقصد الاثراء على حساب الشعب وكل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية ، وأفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها » وإنى أتساءل : ألا يمكن أن تستقيم الأمور إلا مع وجود هؤلاء ؟ وألا يمكن أن تستقيم الأمور من دونهم ؟ ألا يمكن أن تستقيم الحياة النيابية فى مصر إلا بهم ؟

إن الأمور ستبدوا معكوسة لو أن الجواب على هذا التساؤل كان بالإيجاب ولكن الأستاذ خالد محمد خالد يرى أن الحياة الديمقراطية فى مصر لا يمكن أن تستقيم إلا بهم .

وأنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية ، وهى الخاصة بالفئات المستبعدة ممن ينطبق عليهم قانونا الإصلاح الزراعى ، وإننى أقرر بصفة مبدئية أننى من الذين يقدسون

الملكية الفردية ، وأقول ذلك عن اقتناع عميق أكيد ولكننى من الذين ينكرون استغلال هذه الملكية الفردية لذلك فإننا لا نستبعد الطائفة المستغلة المفسدة منهم ، وقد طالبت أمس فى هذه القاعة — بناء على هذا المنطق — بأن يعدل نص التوصية الخاصة بمن ينطبق عليهم قانونا الإصلاح الزراعى ، وذلك حينما شعرت ببعض الشعور بأن تلك التوصية قد تسوى بين طائفتين لم يكن وضعهما واحدا ، وإنى أؤكد اننا حريصون تماماً على حماية جميع طوائف الشعب ، ولكننا نكرر تماماً — وبنفس القوة — الاستغلال ، فنطالب باستبعاد المستغلين وحدهم ، ولكنى لا أعتقد ان الديمقراطية لا يمكن ان تستقيم إلا اذا أدخلنا المستغلين فى زمرة الشعب ! !

فالديمقراطية لا يمكن ان تستقيم إلا إذا أخرجنا هؤلاء المستغلين من بين صفوف الشعب ، وإنى أتساءل عما يمكن أن يحدث لو أننا تركنا هؤلاء الذين ثبت استغلالهم السلطة فى الماضى ، وثبت تزويرهم للانتخابات فى الماضى أيضاً ؟ ماذا يحدث لو تركناهم مرة أخرى يسعون إلى الانتخاب . إن السوط الذى سقط من أيديهم ما زال ملقى على الأرض ، وإن نفس الأيدى ما زالت تريد أن تتلقف السوط لتضرب به الفلاحين وتسوقهم مرة أخرى إلى صناديق الانتخاب لو أنها وجدت الفرصة سانحة لذلك .

أما عن مسألة العزل ، فإننا لا نقصد به الانتقام ، وإنما نقصد به الحماية فالعزل بطبيعته عملية سياسية ، ولذلك أؤكد أننا حينما فكرنا فى العزل ، لم يكن فى ذهننا أن نعزل أحدا من منصبه ، أو أن نحرم أحدا من حقوقه المدنية . وإنما نريد إبعاده من الحياة السياسية وعن حق الانتخاب وحق الترشيح ؛ حتى لا يفسدوا بما لهم من أموال وعلاقات فى الريف عملية الترشيح وعملية الانتخاب ، فالعزل بطبيعته عملية مؤقتة لسببين واضحين ، أولها . أننا نحضر للمؤتمر الوطنى القادم للقوى الشعبية ، ولا نرسم طريق المستقبل البعيد ، أما باقى المراحل التى تلى المؤتمر فليست من اختصاصنا الآن لأننا لسنا بسلطة تشريعية ولا بسلطة تنفيذية وإنما نضع بعض التوصيات الخاصة بالمؤتمر القادم ، فالعزل قاصر بحكم وظيفتنا على هذا المؤتمر وحده .

وثانيهما : وهو نقطة دستورية هامة قلتها بالأمس وأكررها الليلة لأهميتها البالغة فلا شك أن إرادة المؤتمر الوطنى القادم أعلى من إرادتنا لأنه سيكون منتخبا ونحن

معينون ؛ وإرادتنا أضعف بكثير من ارادة المؤتمر ، فهى ليست ارادة تشريعية ولذلك فإننا لا نستطيع أبداً أن نلزم المؤتمر فى قليل أو كثير بإرادتنا، وعندما يتم تشكيل مجلس الأمة فى المستقبل فإن إرادتنا التى لم تستطع أن تلزم المؤتمر القادم ؛ لا تستطيع — من باب أولى — ان تلزم مجلس الأمة وهو السلطة التشريعية التى ستتولى إصدار القوانين فى البلاد ، وهو يستطيع بجرة قلم أن يلغى العزل أو يعدله أو يقيده لأنه السلطة التى تمثل الشعب . ولذلك فإننى أطمئن السادة الزملاء على أن العزل عملية مؤقتة ، وهو عملية سياسية محضة .

ولكن هذا فانى أؤيد التوصيات الخاصة بالفئات المشمولة بالعزل كما أؤيد الاقتراح الذى قدمته أمس فى هذا الشأن ، وأؤيد كذلك ماجاء باقتراحى الدكتور طعيمة الجرف والدكتور لطفى أبو النصر .

ولى كلمة أخيرة خاصة بالضمانات التى ستمنح للمعزولين ، وأولى هذه الضمانات أنه يجب أن نحرص هنا حرصاً تاماً على وضوح النصوص التى ستحدد فئات العزل لأن وضوح النص شرط هام — كما نعلم — لتحاشى كثير من حالات الخطأ فى التطبيق ، وإنى على ثقة تامة من أن لجنتنا ستبذل كل جهدها فى سبيل إيضاح النصوص وستراعى الدقة التامة فى ذلك حتى يمكن تلافى سوء التطبيق .

والضمانة الثانية — من هذه الضمانات هى أن للمعزولين حق التظلم ولا شك أنهم يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم .

والضمانة الثالثة — وهى الضمانة الكبرى — هى الغرض أو الفكرة من العزل ، فالعزل إنما يوضع لغرض الحماية لا للانتقام ، وعلى ذلك فإن السلطة التى ستتولى العزل مقيدة تماماً بالضمانات السابقة ولا تستطيع أن تتخلص من الحقيقة التى أكدناها من قبل ، وهى أننا أردنا أن يكون العزل للحماية لا للانتقام .

إننا نتمشى مع الأستاذ خالد فى أننا نريد مزيداً من الديمقراطية ، ولكن ديمقراطية محمية ممن يتربصون بها .

<u>السيد الأمين العام</u> : أرجو أن يلاحظ السادة الأعضاء الإيجاز فى الكلمة مراعاة للوقت .

السيد عبد اللطيف بلطية : معذرة إذا تحيرت فى حديثك ياأخى خالد فأنت مرة مع نفسك ومعنا ، وتارة أجدك على نفسك وعلينا . لقد تمنيت للقافلة أن تسير ، وتمنيت للاشتراكية أن تدعم ، والقافلة لاتسير أصلا وهناك أعداء الشعب ، فكيف تدعونا إلى الترفق بهم ، وإلى الإشفاق عليهم ، حتى ليخيل إلينا أنك تريد أن تجعل لهم الصدارة من الأمر إنك تقول إننا اختلفنا فى موضوع العزل ، وأنا أؤكد لك أننا لم نختلف فى هذا الشأن . وقد أشفقت عليك حين تحدثت عن الذين اقتحموا عليك بيتك وانتزعوا أباك فى جوف الليل لأنه كان يعمل على توعية الفلاحين . أليس هؤلاء هم أعداء الشعب ؟ إننا لا نحمل ضغينة ولا حقدا لأحد من أبناء الشعب . ولكننا نحن أفراد الشعب لن نسمح لأحد أن يعوق القافلة عن سيرها ، أو أن يكون عقبة فى سبيل تقدمها .

لقد ذهبت بحديثك عن الديمقراطية إلى الغرب وإلى الشرق . وقد حدثنا الدكتور لطفى أبو النصر عن الديمقراطية فى أمريكا ، أما فى فرنسا ، فإننا لن ننسى لويس السادس عشر وزوجته مارى انطوانيت وهما على المقصلة أمام الجلاد .

أما فى الشرق ، فقد انتزع ستالين من قبره وألقى به فى حفرة . إننا لا نريد اشتراكية أوديمقراطية من الشرق أو الغرب . إننا نريدها نابعة من بيئتنا ومن تربتنا ، ولابد أن نطهر هذه التربة حتى تنبت لنا نبتا صالحا .

لقد تحدثت عن العزل ، ومصير المعزولين ، ولو دققت قليلا لوجدت أن طبيعة هذا الشعب الأصيلة هى الرحمة . ويؤكد هذا ماجاء بتقريراللجنة الذى يقول «ويظل العزل أو الاستبعاد قائما إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيأ للمشاركة الإيجابية فى البناء الاشتراكى » .

إنك تقول إن أعداء الشعب قد ماتوا ، فما الذى يخيفك إذن وهم يلقون جزاءهم أمام ربهم ؟ .

إن الطبيعة الأصيلة فينا هى الرحمة ، واللجنة تقول إن العزل أو الاستبعاد قائم إلى يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد قام بمشاركة إيجابية فى البناء الاشتراكى .

فإذا كنت تطالب بمحاكمتهم فإن معنى ذلك هو القضاء عليهم قضاء مبرما ، ولكننا كنا أكثر رحمة بهم ورأفة عليهم ، ونريد أن نعمل على أن يدخل كل مواطن فى هذا الشعب فى حظيرة الاشتراكية الحقة وحظيرة الديمقراطية الحقيقية ، ونتيح له الفرصة عملا بقول الله تعالى « إلا من تاب وآمن . . » فهل تريد منا أن نذهب إلى أبعد من هذا؟

وبالنسبة لموضوع العزل ، فإننا نثق بأنفسنا ونؤكد اننا سنعزل أعداء الشعب الذين أفسدوا الحياة السياسية ، والذين عبثوا بأرزاقنا ، وسنعزل أفراد الأسرة المالكة وأصهارها ، ونحن لا نذكر لها خيرا ، وأنت تعرف تريخها جيداً ، فهى لم ترحمنا حتى نرحمها ، وهى لم تترفق بنا حتى نترفق بها . ونحن أفضل منهم حين نهيء لهم الفرصة ليعودوا إلى الطريق إذا ارادوا ان يكونوا مواطنين صالحين ، حتى يرضى عنهم الله والوطن ، والله يوفقنا .

الدكتور جمال سعيد : قبل أن أبدأ كلامى ، أود أن أشكر الدكتور حسين خلاف على الكلمات المتزنة التى ذكرها فى بدء هذه الجلسة ، وأود أن أؤكد للأستاذ خالد محمد خالد أن اللجنة الفرعية قد عقدت ١٢ جلسة كاملة ، خص بحث موضوع العزل منها تسع جلسات ، انبثقت عنها تسع توصيات استغرقت كل توصية منها بحثا طويلا وتمحيصاً كبيرا وأخذت كل جلسة مالا يقل عن ثلاث أو أربع ساعات ، فلم تتخذ هذه التوصيات جزافا أو كانت نتيجة عدم دراسة ، أو لرغبة فى القصاص أو لأى شيء آخر ، وإنما أود أن أؤكد للأستاذ خالد أن فكرة العزل لجأت إليها جميع الثورات . فالثورة الفرنسية والثورة الروسية لجأتا إلى فكرة العزل كما لجأت إليها جميع الدول الاشتراكية والرأسمالية ، فألمانيا الديمقراطية الغربية لجأت أيضاً إلى العزل بل وأمريكا وانجلترا تستخدمان أيضاً فكرة العزل . فالعزل أسلوب معروف ولكن هذه الدول استخدمته بطريقة قاسية ، بينما كان هدفنا من استخدامه واضحا جليا باعتباره أسلوبا سياسيا ، اى مجرد تنحية الفرد عن مباشرة الحقوق السياسية كما جعلناه شخصيا لا يتعدى أثره غيره ، وعلاوة على ذلك فقد كفلنا جميع الضمانات ليثبت من أصابه العزل انه مسهم فى البناء الاشتراكى ، وانه حقيقة مواطن صالح يسهم فى معركتنا الاشتراكية .

أما مبررات العزل فقد أوضحناها وقلنا عنها إنها مجرد حماية للثورة والبناء الجديد ، مجرد حماية لحقوق العامل والفلاح . وإنني أشارك الأستاذ خالد حينما يقول إن الاشتراكية تقوم على مزيد من الديمقراطية ، لكن أود أن أتساءل ديمقراطية من ؟! وحرية من ؟! .

لقد كان الأستاذ خالد محمد خالد متناقضا مع نفسه ، فبدأ بالحرية وتكلم عنها كما يفهمها الأسلوب الغربي لا كما تفهمها الدول الاشتراكية إننا نود حقا مزيدا من الديمقراطية ، إنني لا أتصور العزل ولا أجدله مبررا ولا ضرورة إذا لم تكن هناك فئات معادية أولا نتوقع عداءها للاشتراكية ، ولكن إذا وجدت هذه الفئات فمهما كانت هذه الفئات قليلة إلا أننا نتوقع حقا من الرجعية والاقطاع والمستغلين أن يحاولوا وسوف يحاولون في المستقبل وفي المستقبل البعيد أن يقوموا بهجوم على الاشتراكية لإفساد نظام الحكم .

فمن يحمي مكاسب الشعب ؟! من هو الذي نضمن له هذه الديمقراطية ؟! .

لا شك أننا نضمنها للطبقة التي تؤمن بالاشتراكية ، وهي الكثرة الغالبة ، بل هي مجموع الأمة باستثناء تلك الفئة القليلة التي تتعارض مصالحها مع الاشتراكية .

لقد أثيرت مسألة معايير العزل وقيل عنها إنها مجرد الثروة ومجرد الأعمال التي أتاها الفرد في الماضي ، والواقع أننا حينما وضعنا تلك المعايير لم نكن متأثرين بالمعيار المادي ، معيار الثروة ، ولا بمعيار الحياة السياسية القديمة . ولقد ذكرنا في كل مناسبة أن المعايير التي قررت هي معايير الرجعية والاستغلال وسيطرة رأس المال ، وقلنا إن نصوصها ليست جامدة ، فلقد أردناها نصوصا مرنة لكي نترك للسلطة التنفيذية — مع ماهو معروف عنها من توخيها مبادىء العدالة — أن تطبق هذه المعايير بروح العدل والحق كما أقمنا أيضا جهازا لكل راغب في التظلم من العزل وأرى أن الهجوم على فكرة الاستبعاد منصب على ثلاث جهات : قانون الإصلاح الزراعي الأول لسنة ١٩٥٢ ، وأقول في تبرير هذه الفكرة إن الغرض من هذا القانون هو تحرير سياسي للفلاحين من رق الأرض ومن سيطرة الملاك ، ولا شك أن الطبقة التي شملها القانون الأول كانت طبقة مستغلة ، وإذا ثبت أنه كان منهم أشخاص

خيرون طيبون فإن المادة مرنة تتسع لهم فى أن يسهموا فى بناء ثورتنا الاشتراكية ، ولم يشمل هذا القانون إلا ١٧٧٩ مالكا أما قانون الإصلاح الثانى لسنة ١٩٦١ فقد شمل ٢٩٣٦ مالكا ، أى أن مجموع من شملهم القانونان لايزيد عن ٤٨١٥ شخصا من ٢٦ مليونا من المواطنين ، ورغم ضآلة هذا العدد ، فإن العزل لن يتناول هذا العدد بأكمله وإنما سيتناول منهم فقط المتجنى المستغل الذى اساء وخرج عن حدوده .

وحينما تكلمنا عن التأميم ومشاكله كنا ندرك تماما مشكلة تركيز الثروات واستغلال رأس المال ، ومشكلة الاقطاع فى الصناعة .

وكنا ندرك أيضا أنه كانت هناك طبقة تحصل على الريع ، وكنا ندرك أن هناك تحكما هرميا يبدو فى رأس المال مهما كان ضئيلا . وحين تعرضت اللجنة لهذا الموضوع — أى موضوع التأميم — كانت تؤمن بدور رأس المال الصغير وبدور المالك والتاجر والصانع المتوسط ، ولكنها كانت لا تؤمن أبدا بالاستغلال ولا بحربة رأس المال المستغل فى أى قطاع من القطاعات .

وأذكر لحضراتكم إحصاء بسيطا يبين أن عدد الذين أممت أسهمهم سنة ١٩٦١ بلغ ١١٤٨ شخصا ، من هذا العدد ٨و٨ يملكون أسهما تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف جنيه أخذ منهم حوالى ٦٠٪ من مجموع الثروات المنقولة . وهذا تركيز كبير واضح وخطورة هذا التركيز أن هؤلاء الاشخاص كانوا يتحكمون فى الشركات القابضة التى كانت بدورها تتحكم فى الشركات الأخرى وبذلك كانوا يشكلون الفئة المسيطرة على اقتصاد مصر خلال الفترة السابقة على القوانين الاشتراكية ، وكلنا يعلم مدى التركيز الذى كان قائما فى بعض البنوك والشركات كبنك مصر وغيره . .

لهذه الأسباب رأينا أن يشمل العزل هذه الفئة ، ولا يفوتنى أن أذكر ونحن فى هذا المقام ، أن شخصا واحداً أخذ منه بمقتضى قوانين التأميم ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات ، فهل نعتقد أن مثل هذا الشخص سوف يكون متجاوبا مع البناء لاشتراكى أو يجب أن نتخذ حياله الاجراءات التحفظية ؟ ! .

إننى باسم الملايين من الفلاحين والآلاف من العمال أطالب بحماية هذه الثورة وحماية مكاسب الشعب ، وأطالب بالموافقة على توصيات اللجنة الفرعية دون تعديل أو تغيير .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

الواقع أننى لن أطيل فى تعليقى على ما جاء فى كلمة الأستاذ خالد ، فقد علق الزملاء بما فيه الكفاية ، ولقد استشهد البعض بما حدث فى أمريكا البلد المتحضر ، وما حدث أيضاً فى فرنسا وروسيا ، ولكنى سوف أستشهد بأعظم ما نزل على العالم أجمع وهو القرآن الكريم على أن هناك عزلا ، وأن هناك أعداء للشعب :

لقد جاء على لسان الأستاذ خالد أن هناك أعداء الشعب — ليس هنا فى هذه القاعة — بل فى الجمهورية العربية المتحدة وفى يقينى أنه يجب علينا كنهم لذلك لا نكون متجنين إذا ما عزلناهم وليس هذا بالأمر الجديد ، فإن العزل يجرى فى حياتنا العادية ، ففى البيت الواحد مثلا إذا ما وجد ولد شقى فإنه يعزل بوضعه فى غرفة خاصة حتى لا يعطل إخوته ويضيع وقت الآخرين .

وإنى أستشهد بكلام الله الكريم ، قال تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر » .

وقال تعالى « وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ » .

وقال سبحانه وتعالى « يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » .

وقال الرسول الكريم « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » هذا ما جاء فى كتاب الله الكريم وعلى لسان الرسول الأمين ، الذى يقضى بعزل أعداء الشعب .

أما بالنسبة للعزل المؤقت ، فسيظل العزل والاستبعاد قائمين إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله قد استقام أمره وأصبح مهيأ للاشتراكية فيعود إلى حظيرة الشعب ويشترك فى جميع الخطوات المقبلة مثل الاتحاد القومى ومجلس الأمة وشكراً .

السيد أحمد عبد الحكيم محمد — بسم الله الرحمن الرحيم ، سيادة الأمين العام .

زملائى ، من الواضح أن قرار السيد رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قد حدد مهمة هذه اللجنة ، وهى البحث فى ما هية قوى الشعب الأصيلة ، وكيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى ، وبعد المناقشات المتعددة فى لجنتنا هذه ، بذلت اللجنة الفرعية جهداً مشكوراً ، فى تحديد قوى الشعب وفى بيان من يجب عزلهم من أعداء الشعب ، والعزل أمر لا بد منه ، فنحن فى ثورة اشتراكية ، لا أكون مبالغا إذا قلت إنها أخطر بكثير من الثورة السياسية ، وفى حاجة أكثر إلى تأمين طريقها وحمايتها من العابثين والرجعيين والمستغلين ، ونحن — كما قال السيد الرئيس بحق — لا نعيش فى جمهورية أفلاطون المثالية ، خاصة أن القوانين الاشتراكية الأخيرة قد تعارضت فعلا مع مصالح الرجعيين والاستغلاليين ، فأنا مثلا كفلاح من المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعى ، لا يمكن أن أطمئن إلى الإقطاعى الذى ملكنى القانون قطعة من أرضه ، لا يمكن أبداً أن أطمئن إليه إذا تسلل بطريقة أو بأخرى إلى المراكز القيادية فى التنظيمات الشعبية ، وهذا المثل يمكن أن يعتبر قياسا لأمثلة كثيرة ، ثم لماذا كان اجتماعنا إذا لم يكن هناك عزل . إن العزل كما قدمت أمر لا بد منه لتأمين ثورتنا الاشتراكية وحمايتها ، وقد حددت اللجنة الفرعيــة الفئات التى يشملها العزل والاستبعاد تحــديداً واضحاً صريحـــاً ، وفى نفس الوقت كانت موفقـــة حين أوضحت فى تقريرها .

١ — أن العزل مقصور على صاحبه لا يتعداه إلى غيره .

٢ — رفع العزل عمن صدر فى حقه عفو شامل .

٣ — استثناء من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية من الفئتين ا و ب .

هذا والمفهوم أن لنا مهمة خاصة وهى التحضير للمؤتمر الوطنى ، وعليه فإن قراراتنا هذه لا تلزم المؤتمر الوطنى ، وإنما هى موقوتة إلى حين مجيئه ، وله عندئذ أن أن يرى فيها ما يراه . . خلاصة ما أريد قوله أننا نقر التوصيات الخاصة بالعزل التى قدمتها اللجنة الفرعية ، مؤمنين بأن مصلحة الشعب وحماية ثورته أسمى من مصالح

الإقطاعيين والمستغلين والرجعيين ، وأن عجلة الثورة يجب أن تندفع إلى الإمام وأنه لانكسة إلى الوراء أبدا أبدا بإذن الله .

يا أخى خالد .

أنت الأستاذ المتعلم وأنا الرجل الفلاح ، كنت أربأ بك أن تدافع عن الإقطاعى الذى هو ضد الفلاحين الذين أنا منهم .

وعاش الرئيس جمال عبد الناصر :

السيد محمد فؤاد جلال : السيد الأمين العام . السادة الزملاء : الواقع أن الكلام فى موضوع العزل يكاد يصبح كلاما معاداً ، غير أن هناك نقطة واحدة هى أن لهذه اللجنة مهمة لها وجهان أحدهما إيجابى وهو رسم صورة للمؤتمر العام للقوى الشعبية وقد قامت به على الوجه الذى جاء فى تقرير اللجنة الفرعية وهو الآن معروض على اللجنة العامة ، والوجه الآخر وجه سلبي وقد بين الفئات التى نرى استبعادها من هذا المؤتمر وهو الذى جاء تحت عنوان العزل والاستبعاد ، أما أن العزل والاستبعاد دائمان أو مؤقتان فإنه ليس من اختصاص هذه اللجنة أن تقرر ذلك وإنما هو أمر متروك لما يلى هذه اللجنة من خطوات .

لكن سؤالا يتردد ، وهو ما هى ضرورة العزل ؟ وأنا أتساءل عن المهمة التى نجتمع من أجلها أو بالأحرى التى يجتمع من أجلها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . . هذا المؤتمر يجتمع أصلا لكى يناقش ميثاقا يعرضه عليه رئيس الجمهورية ، وبطبيعة الحال سوف يكون هذا الميثاق ميثاقا قوميا اشتراكيا يعرضه رئيس الجمهورية لكى يناقشه أعضاء المؤتمر وليقبلوا منه ما يقبلونه ويعدلوا منه ما يعدلونه كما ورد فى خطاب الرئيس فى الاجتماع الأول لهذه اللجنة . ومن الطبيعى أن كل من يناقش هذا الميثاق لكى يعدل فيه أو لكى يقبله يجب أن يكون مؤمنا بالمبدأ الاشتراكى ، ولا يعقل أن يكون بين الذين يتصدون أو يختارون لهذا المؤتمر من يكون مفروضا فيه أنه خصم الاشتراكية التى قرر الشعب تكوين مجتمعه طبقا لها ، هذه هى النقطة التى دار حولها الجدل كثيراً أثناء اجتماعاتنا فى هذه اللجنة .

نحن لا نشرع اليوم إلا لهذا المؤتمر ، فهل يعقل أن يكون بين أعضاء هذا المؤتمر من هو ضد الاشتراكية ؟ أو من مسته الثورة الاشتراكية منذ عهد قريب عن طريق القوانين التى صدرت فى يولية الماضى أو بالقوانين التى صدرت قبل ذلك بخصوص تحديد الملكية الزراعية ؟ . هذا سؤال أظن أن الإجابة عليه سهلة ميسورة وقد جاء فى التقرير المعروض علينا ما يحقق هذا المعنى بالنسبة لجميع العناصر التى اقترح عزلها إذ جاء فى التقرير تحت عنوان الفئات المستبعدة ما يلى : « كما رأت اللجنة أن من يستبعدون سياسياً لسبب تعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم » ثم ذكر التقرير هذه الطوائف . أى أن اللجنة ترى أن هناك تعارضاً دائماً ، فى المصالح بين هؤلاء والإشتراكية ثم نجد أن النص لا يستبعد من بين هؤلاء أو أولئك إلا من ثبت أنهم لا يتجاوبون مع الفكرة الاشتراكية أو ينسجمون معها أو يظن فيهم أنهم يقاومونها أو ينافقونها أو أنهم يعملون ضدها لو انضموا إلى التنظيم الذى يعمل لتحقيق الاشتراكية .

بقيت كلمة تتصل بالديمقراطية فالزميل الأستاذ خالد حاضرنا كثيراً فى الديمقراطية فى هذه اللجنة ، وهو بطبيعة الحال يقصد نظام الديمقراطية البرلمانية ، لأننا نعلم أن للديمقراطية تعريفات متعددة ، والديمقراطية البرلمانية هى التى ترعرعت فى الدول الاستعمارية بصورة عامة وهى التى تعتمد فى الواقع على تحالف بين الرأسمالية والاستعمار وإننا نرى فى أغلب الأوقات أن التكتلات القائمة فى الدول الاستعمارية ليست تكتلات قائمة على الرأى ، إنما هى تكتلات قائمة على المصلحة ، وإذا حللنا الأوضاع الموجودة فيها ، ما وجدنا للرأى من القوة بقدر ما نجد للمصلحة ، ولا نريد أن نبتعد كثيراً فعلينا أن نرى ما هو حادث الآن فى فرنسا بالذات حيث يقتل فى كل يوم عشرات من أبناء شعب الجزائر حتى بلغ عدد القتلى أكثر من مليون تحت ظل الديمقراطية ، الديمقراطية التى يحكمها رأس المال ، وتحكمها المصالح حيث يخفت فيها الرأى ، وتضرب التكتلات التى تتم تحت راية الرأى ضربا مستمراً ، وتتغلب عليها التكتلات التى تتم تحت راية المصلحة وتحت راية رأس المال ، وقد وصل الأمر إلى ما نعلمه جميعاً من سيطرة كاملة لأصحاب المصلحة وأصحاب رأس المال فى فرنسا ، ولعلنا لا نريد لأنفسنا مثل هذا اللون من الديمقراطية ، ليس هذا المثال قائما فى فرنسا

وحدها ، بل إن فى بريطانيا أمثلة أخرى ، ولا يخفى علينا جميعاً أن الصحف البريطانية التى تؤيد اليوم حزب العمال مملوكة الآن لرأس المال .

إن صحيفة حزب العمال يملكها رأس المال المحافظ ، ولكنه يسمح لمحرريها أن يكتبوا — مجرد كتابة — فى الاتجاه الاشتراكى .

ولن تعوزنا الأمثلة فى أوروبا بأجمعها فالديمقراطية البرلمانية فى بريطانيا تقر كل ما يحدث للبلدان الواقعة تحت سيطرة بريطانيا من إهدار لحقوق الانسان فى أفريقيا . البرتغال التى تعامل الأفريقيين كالحيوانات ، تتمتع بنظام ديمقراطى وفيها برلمان ، وبعقايال إن فيها شيئا من حرية الرأى ، ولذلك فإن الديمقراطية البرلمانية تعتبر ستاراً يختفى وراءه رأس المال ، وتختفى وراءه المصالح المستغلة ، وتستطيع عن طريقه أن تسيطر سيطرة كاملة على مصائر الشعوب وتسمح من باب التظاهر لبعض المعارضين بأن يصيحوا ويصرخوا ولا يصلون إلى نتيجة ما . فاذا كان هذا هو نوع من الديمقراطية الذى يطلب منا أن نرضى به ، فإنه لا يمكن أن يتفق مع مصالحنا ، ولا أظن أن الاشتراكية التى تحقق مصالح الشعب تقبل مثل هذا ، لا أظن أن هناك ما يمكن أن أقوله لم يقله غيرى من المتكلمين ، وإنى أتمنى للجنتنا أن تنجح وأن تصل إلى أهدافها وشكراً .

السيد الأمين العام : هناك عدد كبير من طالبى الكلمة والتعقيب والسيد خالد محمد خالد يريد أن يرد وأرى ان نعطيه الكلمة اولا .

السيد خالد محمد خالد : شرفنى حضرات الإخوة الزملاء لطفى أبو النصر ، رفعت المحجوب ، عبد اللطيف بلطية ، جمال سعيد ، مفيدة عبد الرحمن ، محمد فؤاد جلال ، وأحمد عبد الحكيم . شرفونى جميعاً ، بأن جعلوا رأيى موضع تقدير استأهل منهم كل هذه الحمية فى النقاش الذى أشكرهم عليه من كل نفسى ، وسأستأذنهم فى أن أناقش مناقشة سريعة بعض الفقرات التى جاءت فى أحاديثهم دون أن أشير إلى إسم كل قائل لأنى وجدت أن الفقرة الواحدة أو المنطوقة الواحدة قد تعددت نسبتها لأكثر من متحدث ، وقد سألنى الدكتور لطفى أبو النصر « هل للثورة أعداء »؟

نعم للثورة أعداء ، وللشعب أعداء وهؤلاء الأعداء موجودون منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يتربصون بالثورة ويتربصون بالشعب الدوائر .

وانا لم أطلب قط أية رحمة أو أية غفلة عن هؤلاء الأعداء ، إنما أقول إن نفس الأسلوب القانونى الذى كنا نعالج به عداوة هؤلاء وكيدهم منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى اليوم هو نفس الأسلوب الذى علينا ان نعاملهم به دون ما حاجة إلى هذا العزل . ولقد تفضل الأخ الزميل محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام فذكرنى بأنه قد حدث فعلا عزل فى دستور سنة ١٩٥٦ خاص بالعائلة المالكة وأنه قد حدث فعلا بعض التنحية فى انتخابات الاتحاد القومى ، هذا شىء حدث إذن ، فلتصنع الحكومة شيئا كهذا إذا شاءت ، وفق القوانين العادية للبلاد .

إننى أخجل أيها السادة من أن يجتمع ٢٥٠ عضواً ليدرسوا قضية العزل بهذه الصورة التى أرى — وقد أكون مخطئا فى رأيى — أنها بثت كثيراً من المخاوف فى أنفس كثير من المواطنين ، وأنا أقدر مهمة هذه اللجنة تقديراً عظيما هى أهل له .

إننى لا أرى ما يراه بعض إخوانى من أن أثر هذه اللجنة سينتهى بانعقاد المؤتمر القادم ، إن مناقشاتنا وقراراتنا ، شئنا أم أبينا ، ستترك انطباعا طويل المدى فى نفوس هذا الشعب . هذا ، وربى ، هو ما يجعلنى أرتجف أمام فكرة العزل ، لأننا بعد هذه المناقشات وبعد هذه الدوامة الفكرية الكبيرة التى خضناها من أجل العزل لا نستبعد أبدا أن نترك فى تفكير الأمة وفى ضميرها أثراً أليما ، ومخاوف كثيرة .

قيل إن كل الثورات عزلت . فرنسا عزلت ، وروسيا عزلت ، وما كارثى عزل . ثم ماذا بعد هذا ؟

لقد عزلت فرنسا فأكلت الثورة بنيها ، وفى يوم واحد وتحت هذا الشعار — أعداء الشعب — تلطخت المقصلة بأكثر من ١٠٫٠٠٠ قتيل .

فى روسيا حدث عزل أيضاً ، ثم ماذا ؟ إن روسيا تدفع ثمن هذا العزل الآن ،

والرجل الذى كان على رأس الحركة نبش قبره ونقل جثمانه من مكانه .

مكارثى لم يتركه الشعب الأمريكى يتم مهزلته ، بل قاومه وأسقطه . كلمة أرجو ألا تنسوها هى أننى قد قلت فى كلمة سابقة إن من حقنا أن نأخذ مكان الرواد لا مكان الأتباع ، وإذا كان الله قد أعطانا من المقدرة ما نتفوق به ، وما نكون به روادا فى الطليعة فلماذا لا نكون كذلك ؟ لم أقل كلمة واحدة يفهم منها أننى أطلب القدوة من الشرق أو الغرب ، كل الأمثلة التى كنت أضربها كان واضحاً أنها أمثلة جانبية لتوضيح القاعدة التى أتكلم فيها ، لا لألتمس منها قدوة .

قيل إننى لا أرى أن حياتنا السياسية ستمضى فى طريقها إلا بوجود الرجعيين وأعداء الشعب ، وهذه العبارة بالذات قالها الدكتور رفعت المحجوب قال « الذين يرى أن الحياة السياسية لا تستقيم إلا بهم » لم أقل هذا لا قبل الثورة ، ولا بعد الثورة ، قبل الثورة تحدثت حديثاً مفيضاً عن الذين يحرمون الشعب من عافيته ، ودرست بلدى ووطنى ، وقلت إنه لا علاج سوى الاشتراكية وناديت بالتأميم وحوكمت عليه بتهمة الشيوعية ، لكن فى نفس ذلك الكتاب قلت بالحرف الواحد : إنى أوثر أن نتحرك إلى هدفنا فى زورق وديع — ولو بلغنا الهدف فى سنوات — على أن نتحرك إلى هدفنا فى مدمرة ولو أبلغتنا الهدف فى لحظات ، قلت هذا قبل الثورة فى نفس الكتب التى ناديت فيها بحق الشعب فى تقرير مصيره وبحق الشعب فى أن يثور على العرش وعلى ظالميه وجلاديه ، فإذا كنت الآن يتحشى هذا الوازع الإنسانى فليس جديداً على .

قال أحد الزملاء إننا لن نسمح لهؤلاء الأعداء أن يتصدروا نظامنا ، نعم إننا لن نسمح لهم بذلك .

والفكرة أيها السادة أن منافع العزل فى رأيى ، لا تعدل مضاره ، وأن إثمه أكبر من نفعه . وأرى أننا نبنى بناء شامخا وعظيما ، ولا أريد أن نجىء إلى واجهة هذا البناء ونلطخها بحفنة من الوحل .

إننا نبنى بناء شامخا منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى اليوم وسنستأنف بناءنا إن شاء الله بنفس الشموخ .

فإذا كان العزل ضرورة ملحة بالطريقة التى رسمناها فلنأخذ به، لكن ماضرورته؟ لا ضرورة له أبدا . .

إننا نريد أن نعزل أناساً نظن أنهم سيعوقون سيرنا، فلنلجأ إلى القانون والقضاء ليخلصنا من كل من سيخون أو يخرب ، وبذلك نضرب مثلا للوطن العربى الذى يتسمع إلى كل كلمة نقولها هنا كما قال — بحق — الزميل احمد سعيد .

لا نريد ان نبث الفزع من اليوم فى المجتمعات التى حولنا والتى نريد ان تسير سيرنا ، لا أريد أن تفهم أن أشتراكيتنا لا مندوحة لها من أن تلجأ أول ما تلجأ إلى تقسيم الشعب والأمة ، إلى شعب وإلى أعداء للشعب .

هذا ما أريد ان أقوله ، وأوضح به رأيى فإنه لا ضرورة للعزل ، فنى القوانين العادية ما يكفل نبذ كل معتد أثيم .

السيد الدكتور لبيب شقير : إننى لست أشك مطلقا فى أن الزميل خالد محمد خالد متفق معنا كل الاتفاق فى حرصه على مصلحة الوطن . ولكننى أعتقد أن الخلاف بيننا وبينه قد فصله هو بنفسه بما جاء فى كلمته الأولى .

إن الخلاف بيننا هو فى منهاج التفكير ، وأود أن أضيف إلى ذلك ردا إلى الردود التى ردبها كثير من زملائى ، وسأبقى فى مستوى منهجه فى التفكير .

لقد لاحظت أن الأستاذ خالد محمد خالد عندما يفكر فى المجتمع ، إنما يسبق الحاضر ليصل إلى المستقبل ، وهو يتصور المجتمع كما سيكون عليه الحال فى المستقبل بعد أن تكون الاشتراكية قد خففت إلى أبعد حد من المتناقضات حيث يصبح الشعب كله صاحب المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية ، فعندئذ لايوجد خطر يخشى منه ، لأن الخلاف سيكون على التنفيذ لا على المبدأ

ولكن أين نحن من هذا ، وكيف نتصوره ، ونحن مجتمع صورته ما هو قائم الآن ، ونحن نحاول أن نعالج أمراض هذا المجتمع فى وضعه الحالى بكل قواه وعوامله البشرية ، و يف نستطيع ذلك ، وهناك شعب حرم طوال آلاف السنين التى مضت من حقه فى حياته ومن حقه فى مستوى معيشة كريمة ، هذا الشعب الآن حول آماله الاشتراكية إلى مبادىء اشتراكية، ثم بدأ فى تطبيق هذه القوانين والمبادىء منذ فترة وجيزة فهل تحول المجتمع كله فى هذه المرحلة إلى مجتمع تزول فيه كل المتناقضات وتصبح الاشتراكية فيه فى مأمن وفى قوة بحيث لا يمكن أن تخدع ولا أن تصيبها نكسة ؟ ! إننى أشك كل الشك فى ذلك. بل أقطع بأن المجتمع الذى نعيش فيه مازالت فيه طوائف تتعارض مصالحها مع الاشتراكية .

فهناك فئة الإقطاعيين الذين نزعت ملكيتهم ، فهؤلاء لم يموتوا بعد ، وما زالوا يعيشون بعد أن نزعت ملكياتهم ، وما زالت ملكياتهم المنزوعة تؤرق خيالهم وأملهم أن يعودوا إلى سطوتهم إن استطاعوا .

وهناك الرأسماليون الذين أضرتهم الثورة الاشتراكية ضررا بالغا فى مصالحهم بأن حددت ملكيتهم ، فهؤلاء لا أستطيع أن أتصور أنهم يهادنون الثورة .

إن صاحب الثلاثين مليونا من الجنيهات — الذى أصبح يملك مليونا أو أقل لا يمكن بعد هذا التخفيض أن يتحول إلى قوة اشتراكية .

وأستطيع أن أضيف بوصفى اقتصاديا أننا حتى لو وصلنا إلى تجريد هذه العناصر فى الداخل ، فإن هناك جزءا من أموالهم قد هربوه إلى الخارج . وقد قرأت اليوم أن واحدا من هؤلاء قدم لمحكمة أمن الدولة الجزئية ، لأنه قد هرب مبالغ كبيرة تقدر بآلاف الجنيهات وأودعها بنوك لندن فلماذا يودعها هناك ويحرم البلاد من استثمارها ؟ أستطيع أن أضيف إلى ذلك ، أن العلاقات الاجتماعية على الرغم من أن الاشتراكية قد بدأت ، لم تصل بعد إلى أن تصبح كلها علاقات اشتراكية .

أريد أن أوضح ذلك فأقول إن العامل أو الفلاح ، قد تحرر مظهريا ولم يتحرر بعد نفسيا ، لأن ما ترسب فينا من آلاف السنين يجذبنا لكى نبقى متأثرين بالأوضاع القديمة ، تلك الأوضاع التى كانت نتيجة ضغط وظلم العهود الطويلة .

إذن لازال للاقطاع سيطرته حتى بعد تقليم اظافره فهل يستطيع القانون معالجة هذه المخاطر ، كما قال السيد الزميل خالد محمد خالد ؟ إنى أخالفه .

فالقانون يمكن ان يتدخل لعلاج جريمة فردية عندما يحاول اى فرد ان يرتشى أو يفرط فى أموال الدولة .

ولكن ما القول إذا تسللت هذه الطوائف وتحالفت وعملت فى السر والخفاء على قلب الاشتراكية وعودة الرجعية ، حينئذ لن تنفع الديمقراطية ، ولن يكون حينئذ قانون ، ولن يكون هناك خالد .

أنا أقول إن المرحلة التى نحياها لا يكفى فيها القانون لمعالجة هذه الجرائم ومانفعله اليوم هو أن نتحوط من الجريمة .

ثم لنتساءل أيضاً لماذا لم نعالج الأمور بالطريقة التى اتبعت منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن ؟ لقد أشار الأستاذ خالد إلى أنه منذ سنة ١٩٥٢ وهناك أعداء ، وطالب بتطبيق نفس الطريقة التى طبقت منذ سنة ١٩٥٢ .

ولكنى أحب أن أوضح أن هناك اختلافا فى المرحلة ، فقد كانت الأولى مرحلة تحرر سياسى لابد أن تتكتل فيه جميع القوى ، وليس هناك مانع لدى الإقطاعية أو الرأسمالية — فى بعض الظروف — أن تسير فى مرحلة التحرر السياسى لأن فى ذلك مصلحتهم . فقد طالب صدقى بالتحرر السياسى رغم ما نعلمه عنه من اتجاهات رأسمالية . وفى المجتمع الصناعى تحاول الرأسمالية دائما أن تتحرر سياسيا حتى لا تبقى خاضعة للقوى الاقتصادية الخارجية . إذن فالرأسمالية من مصلحتها التحرر السياسى لأن فى ذلك كسبا لها .

غير أن المرحلة التي بدأناها منذ يوليو سنة ١٩٦١ لا يمكن ان تتكاتف فيها الرأسمالية مع الشعب ، فمصلحة الرأسمالية والإقطاع متعارضة تماما مع الاشتراكية .

بقي أن أقول إن في تصوير الزميل خالد محمد خالد لتقرير اللجنة فيما يختص بالعزل ، بعض المبالغة ، فليس التقرير بهذه الصورة الرهيبة ، إذ العزل الذي لجأت إلية اللجنة ليس عملا مفصليا . فقد أشار الزميل إلى ما طبق اثناء الثورة الفرنسية والثورة الروسية ، ولكن شتان ما بين الأسلوبين ، فالعزل الذي نطبقه اليوم مقرون بالعدل! والعزل هناك كان مقرونا بالدم . وواضح أن اللجنة حاولت بقدر الامكان أن يكون العزل مقرونا بالعدل لا بالدم فوضعت من الضمانات والتحفظات بقدر ما استطاعت قوتها البشرية المحدودة ، مالا يجعل العزل عملية تقضي على حرية الفرد وحقوقه ، والعزل لا يمتد لغير المعزول ولا يمسه إلا فيما يتصل بالترشيح والانتخاب ، وانه موقوت برجوع المعزول إلى حظيرة الاشتراكية ، لقد قلنا إنه لا يجوز التوسع في العزل والعزل هنا لا يصح الاحتجاج في مواجهته بما حدث في فرنسا وروسيا ومن أنه في هذه البلاد قد أتى بأوخم العواقب .

إن العزل الذي ننشده عزل مقرون بكل الضمانات لا مفاصل فيه ولا دم . وهو ليس غاية في ذاته ، ولكنه وسيلة تأمين فقط لطريقنا نحو الاشتراكية وكم كنا نود ونتمنى أن يكون الشعب كله في اتجاهه نحو الاشتراكية ، لا مكان لفرد فيه يشذ عن هذه الغاية ، ولكن ماذا نصنع والاشتراكية بطبيعتها لا بد ان تستثير مصالح مدربة على القوى فهل نأمن لها ونستكين ولا نستفيد من غلطات الماضي وعبره . كان لابد من عملية العزل وهي عملية محاطة بكل الضمانات . . وكنا نتمنى ألا نلجأ إليه وألا تكون بنا حاجة إلى هذا الإجراء وأن تكون الصورة المستقبلة منطبقة على الصورة الحاضرة وشكراً .

السيد الدكتور حسين خلاف : لقد بدأ الأستاذ خالد محمد خالد كلمته بشكر أولئك الذين عقبوا على كلمته ، ولو كنت مكانه لبدأت كلمتي بشكر هذه اللجنة على رحابة صدرها ، وأنها أبدت دائماً استعدادها لسماع كلامه ، وكلام كل من له رأي

ولو كان هذا الرأى مخالفاً لرأى جمهور هـذه اللجنة . وواقع الأمر أن اللجنة فيما فعلت ، قد قدمت الدليل الفعلى الواضح على أنها تحترم حرية الرأى ، وأن هذا البلد تسود فيه حرية الرأى ، وعلى أن هذا هو النهج الذى سنسير عليه مستقبلا أيضاً . وأرجو أن يجد الأستاذ خالد محمد خالد فى هذا النهج ما يطمئنه على الحريات وان الرأى لن يختنق ، ولن يقيد فى هذا البلد .

وللأستاذ خالد محمد خالد أن يتكلم الآن وبعد عشر سنوات ، وسنستمع إلى كلامه فى الحالين بترحاب وسنحاول دائماً أن نرد عليه بالمنطق .

لقد أشار الأستاذ خالد محمد خالد إلى أن الـكلام فى العزل قد أدى إلى نشر الذعر ، وإلى إرتجاف الأوصال عند الـكثيرين ، ولو أن هذا قد حصل حقيقة ، لـكانت هذه أول مرة ترتجف فيها أوصال الرجعيين والرأسماليين فى مصر . وكم من المرات ارتجف فيها أوصال آبائنا وأجدادنا من أولئك الذين استغلونا ونشروا الذعر والرجفة والخوف من ظلم أولئك الإقطاعيين واستبدادهم . فهذا وذاك بعض ما ورثناه عن آباء لناوجدود إن هؤلاء الأعداء من الإقطاعيين والرجعيين والرأسماليين لم يرتجفوا قط ، ولـكن الذى ارتجف هو الفلاح المسكين والعامل المسكين والموظف المسكين والآن انتقلت السلطة إلى الشعب وهو شعب عادل والحمد لله . فلن يدع أعداءه يرتجفون أمامه ، وهو لو فعل، لـكان ذلك حقا من حقوقه فعلام الرجفة إذن ؟

لقد قال الأستاذ خالد محمد خالد عن المقصلة ، وعن التلطخ بالدم ، وعن الإعدام وواقع الأمر أن كلامه هو الذى ينشر الذعر والخوف وليس كلام اللجنة .

وهذا الـكلام الذى قاله لم يقله لمجرد الاستطراد ، ولـكنه طالب أن يوقع على هؤلاء الأشخاص أقسى العقوبات . لقد قال فى كلمته الماضية عمن أسمتهم اللجنة بالفئة الأولى من المعزولين ، قال عنهم إنهم ليسوا أعداء الاشتراكية فحسب ، ولـكنهم أعداء الوطن ، وهو لذلك يطالب بأن توقع عليهم أقسى العقوبات ،

وأن تجرى لهم محاكمة عادلة . إنه وصفهم بأنهم أعداء الوطن لا الاشتراكية ، وطالب بأن توقع عليهم أقسى العقوبات . ونحن نعلم أن أقسى العقوبات هى الاعدام ، والاعدام هو المقصلة . فمن يطالب بالمقصلة إذن يا ترى ؟ لسنا نحن على كل حال . ولكنه هو . كل ما طلبناه أن يمنع هؤلاء من الاشتراك فى حياة سياسية جديدة يراد لها أن تسير سليمة قوية مؤمنة . هذا هو ما طالبنا به وهو الذى نراه . ونحن براء من القول بالقصاص أو العقاب .

لم يقتصر الأمر على هذا ، ولكن لى ملاحظة أخرى أضيفها إلى ماسبق وإلى ما تفضل به إخواننا من قبل ، فقد أشار الأستاذ خالد محمد خالد إلى أنه يخشى أن يفهم من العزل أن تكون هناك محاولة إلى فرض عقيدة على الناس .

هذا كلام خطير من رجل يقول عن نفسه إنه اشتراكى . ليست هناك محاولة لفرض الاشتراكية على الناس ، ولو أن محاولة وجدت كهذه لكانت حقا فى اعتقادى . فالإسلام مثلا قد فرض الجهاد على كل مسلم ، فعلى كل مؤمن بفكرة معينة أن يجاهد فى سبيلها . هذا حق ولكن هل هناك محاولة فعلا لفرض عقيدة أو فكرة جديدة على الناس لا يضمرونها فى أعماقهم ؟ من هم هؤلاء الناس الذين لا يرتضون الاشتراكية هل هم الفلاحون مثل أبى وأبيك ؟ هل هم العمال من إخوانى وإخوانك أو هم صغار الموظفين مثلا ؟

هل هؤلاء لو سألتهم تجدهم لا يعتنقون الاشتراكية ولا يؤمنون بها فى دخيلة انفسهم ؟ إنهم قد لا يعرفون كلمة الاشتراكية إطلاقا ، قد لا يرددونها ، فلو ذهبت إلى القرية لما وجدت إلا قليلا منهم يعرفون الكلمة نفسها ، ولكنهم يدركون فحواها ومعناها وجوهرها . إنهم بلا شك يعرفون أنهم طالبوا هم وآباؤهم وأجدادهم بالكفاية والعدل ، طالبوا بأن تكون هناك عدالة . وأن تكون هناك مساواة ، وأن يعامل الناس جميعا كأسنان المشط .

لقد طالبو كثيرا ، ومات أقوام فى إثر أقوام ، ولم يجدوا من ذلك النداء بصيصا

من نور حتى قامت هذه الثورة على يد أبناء الفلاحين . قامت تسترد لهم حقوقهم وتبنى لهم مستقبلهم ، ولا شك يا أخى خالد أنك تراها بينة واضحه أمامك ، ثورة على البوس ، ثورة على الفاقة ، فدعها يا أخى تسر فى طريقها لا تنى على شىء ، دعها تقتلع كل بذرة فاسدة وكل نبات شرير ، وتبنى لنا بناء قويا خيرا إن شاء الله . وشكرا .

السيد حسين محمد محمود : بسم الله الرحمن الرحيم .

لقد كنا نحن الفلاحين فى اللجنة الفرعية الأولى عضوين لا أكثر ولا أقل ، ولذلك لم يكن لنا رأى بالمعنى الصحيح ، نحن نطلب من العزل أكثر وأشد ، إن والد الأستاذ خالد محمد خالد كان واحدا منا نحن الفلاحين . لقد كان فلاحا من أولئك الذين سلبت منهم جاموستهم فى سواد الليل وهم نيام وحرموا من اللبن إن خالد ابن من أبنائنا ولكنه قدم القاهرة فلم ير شيئا من الظلم .

ويبدو أن الأستاذ خالد محمد خالد نسينا ونسى ما حدث لنا ، ولم ير الانتخابات وتزويرها ، ولم ير ما كنا فيه من عذاب وجوع . لا تخدعنكم عباءتى فإنى مستعيرها والله

ليس العزل الذى تقولون عنه هو الذى نريده ، ولكن سنريكم العزل ، وكيف يكون عند ما نأتى هنا ٣٧٥ فلاحا بفئوسهم فى المؤتمر الوطنى ، سنريكم العزل نحن الفلاحين ومعنا ٣٠٠ عامل يأتون هنا فى المؤتمر الوطنى بمناشيرهم وعدتهم وآلاتهم أن العزل الذى تقولون عنه لا ينفع معنا ولا يرضينا ولكنا نريد عزلا أشد نريد عزلا نفهمه نحن الفلاحين والعمال ، فأنتم لا تفهمونه لأننا نحن الذين ذقنا المر .

سنريكم كيف يكون العزل إن شاء الله ، والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد خالد محمد خالد : ليسمح لى الأستاذ حسين خلاف أن أقول إنه قد قولنى ما لم أقله ، فلم أقل أبدا إن اللجنة التحضيرية أو الحكومة أو إن مجتمعنا يريد عزل مفاصل . لم أقل هذا لا باللاتينى ولا بالعربى . ولكن قلت إن أحد الزملاء

حين تصدي للدفاع عن العزل ، استشهد بالعزل الذى جرى فى فرنسا وروسيا ، فقلت له إن هذه الدولة أو تلك التى تبرر فكرة العزل بما حدث فيها ، لا تصلح أن تكون مثلا يضرب ، فقد كان العزل مجازر ومقاصل .

الأمر الثانى : هو أن الأستاذ الدكتور حسين خلاف قد قال إننى قلت : أخشى أن تكون الحكومة تريد أن تفرض عقيدة أو مبدأ على المجتمع وأنا لم أقل إن الحكومة تريد أن تفرض عقيدة أو مبدأ ، لم أقل هذا أبدا ، لا حقيقة ولا مجازا ، وليتفضل السيد الدكتور فيذكرنى بهذه العبارة إن كنت قد قلتها . وشكراً .

السيد طه الخطيب : السيد الأمين العام ، السادة الزملاء :

إنى أتقدم بوافر الشكر للذين قالوا بعزل أعداء الشعب وأضيف على قولهم إن العزل لا يكفى ويجب أن يكونوا تحت الرقابة الشديدة والحراسة الدائمة وألا نغفل عنهم طرفة عين . فهم أعداؤنا ونحن نحس بعداوتهم وكما يقال « من القلب للقلب رسول » . إننا لا ننام ولا نغفل عنهم وإلا كنا كبهيمة الجزار تأكل العلف ثم يؤكل لحمها .

هؤلاء الأعداء ليسوا منا بل هم « يهود » ، كفار يرتكبون أشد الموبقات ، الشرك بالله والإضرار بالناس . وشكرا .

السيد محمد فؤاد جلال : لقد تكلم الأستاذ خالد محمد خالد عن أثر مايدور فى هذه اللجنة من مناقشات .

الأمين العام : أظنك تريد كلمة عن العرب ، فأرجو أن تكون الكلمة موجزة .

السيد محمد فؤاد جلال : لقد قال الأخ خالد إن ما يدور فى هذه اللجنة من مناقشات يثير الفزع بين أبناء الوطن العربى ، وأظن أن هذا صحيح ، فالواقع أن الذى أراد أن يقوله إن كلامنا هنا عن الاشتراكية ووصفنا لها وتحديدنا لأسلوب حماية الاشتراكية

يثير الفزع فى أنحاء الوطن العربى ، ولا أدرى من الذين قصدهم الأستاذ خالد محمد خالد بهذا المعنى ؟

فى أنحاء الوطن العربى عشرات الملايين من أبناء الشعب الذين يلقون الظلم والطغيان كل يوم ، والذين يعيشون فى فقر ومرض وتحت ظروف تعلمها جيدا ونعلمها جميعا ، وهم أحق منا ومن الأستاذ خالد محمد خالد بتأمينهم من أعداء الشعب ، أولئك الذين عناهم الأستاذ خالد محمد خالد حين قال إن مناقشاتنا فى اللجنة سوف تثير فزعهم . نعم تثير فزعهم ولا تثير فزع أبناء الشعب فى الجزائر ، ولا فزع أبناء الشعب فى أى جزء من أجزاء وطننا العربى . ولكن تثير أعداء الشعب هناك ، فهم فى فزع من الشعب ، لأنهم هم أنفسهم ضد الشعب منذ أدرك حقوقه ، وقاموا يخدمون الاستعمار وأغراضهم الخاصة ويظلمون الشعب . إن ما يتردد فى جنبات هذه القاعة ، يتعقبه أبناء الشعب فى أجزاء الوطن العربى بكل إمعان ودقة ، هذا الذى يتردد فى جنبات هذه القاعة ، يرفع من روحهم المعنوية ويبعث فيهم الأمل فى المستقبل . إن أبناء الأمة العربية ينظرون إلى أعمال هذه اللجنة كأنما ينظرون إلى مستقبلهم المشرق وإلى اشتراكيتهم القادمة إن شاء الله .

السيد خالد محمد خالد : لم أقل إن مناقشاتنا هنا تسبب الفزع فى البلاد العربية ، لم أقل هذا وغدا تقرأون محضر الجلسة ، ولكنى قلت إن الزميل أحمد سعيد قال : إن مصر مهوى أفئدة كثير من أبناء البلاد العربية ، وأخشى أن تلاحظ هذه المجتمعات العربية ، والتى تهفو أفئدتها إلى الاشتراكية ، ما يدورهنا من ربط وثيق بين الاشتراكية والعزل ، فتنصرف عنها ، هناك فرق كبير بين عبارتى وبين ما تأوله السيد محمد فؤاد جلال . وشكرا .

السيد الأمين العام : إن عبارة السيد خالد محمد خالد كانت منصبة أساساً على تقسيم الشعب ، فقد قال : لقد يصيب بعض الشعوب العربية الفزع من تقسيم

الشعب . هذه هى عبارتك الأولى فقد قلت : إنه قد يصيب بعض الشعوب العربية الفزع من جراء تقسيم الشعب .

السيد خالد محمد خالد — إن ماقلته هو أنى أخشى الربط بين الاشتراكية وبين الحديث عن الشعب وأعداء الشعب .

السيد الأمين العـام — قدم اقتراحان بإقفال باب المناقشة موقع عليهما من أكثر من ثلاثين عضواً ونص الأول :

« إن مفهوم العزل أصبح لا يحتاج إلى إيضاح بعد كل الذى سمعناه ، ونعتقد أنه يمكن إنهاء الحديث للمتكلمين أو الملقين » .

والاقتراح الثانى نصه :

« بمـا أن موضوع العزل قد تناول الحديث فيه عدد كبير ووضحت من خلال الحديث جميع وجهات النظر .

لذلك نرجو إقفال باب المناقشة فى موضوع العزل وعرض مقترحات اللجنة الفرعية للتصويت عليها » .

فالموافق على هذين الاقتراحين يتفضل برفع يده .

(موافقة)

السيد الأمين العـام — إذن تقرر إقفال باب المناقشة .

وننتقل الآن إلى ما أبدته اللجنة الفرعية فى تقريرها خاصاً بتقسيم فئات الشعب ، فقد ورد فى هذا التقرير ما يأتى : «وخلصت اللجنة من دراسة القوى الحقيقية الأصيلة للشعب إلا أن القوى المجمعة فى منظمات خاصة بها والتى يمكن تمثيلها فى المؤتمر الوطنى القادم هى :

(١) الفلاحون (٢) العمال (٣) الرأسمالية الوطنية (٤) النقابات المهنية (٥) هيئات

التدريس بالجامعات (٦) موظفو الحكومة (٧) الطلاب (٨) القطاع النسائى :

فهل توافقون على هذا التقسيم بالنسبة لماهية القوى الشعبية ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل بعد ذلك إلى موضوع العزل ، وفى الواقع أنه لم تقدم اقتراحات مكتوبة بعدم الأخذ بفكرة العزل ، إلا إذا اعتبر اقتراح الأستاذ خالد الشفهى اقتراحاً معروضاً على اللجنة ، وهذا الاقتراح يختلف عن اقتراحه الذى قدمه بالأمس .

السيد خالد محمد خالد : إن اقتراحى الذى ذكرته الليلة هو تصحيح للاقتراح الذى قدمته بالأمس ، والاقتراح الأساسى هو الذى عرضته الليلة وهو الاقتراح الشفوى ، وفحوى هذا الاقتراح أن يترك أمر الذين يراد عزلهم لأحكام القانون العام .

السيد الأمين العام : إن اقتراحك بالأمس يتعارض مع الاقتراح الشفوى الذى ذكرته الليلة .

السيد خالد محمد خالد : لم يكن ذلك اقتراحا ، بل إننى أعتبره تصحيحاً للعبارة الواردة فى تعريف العزل .

السيد الأمين العام : إن الأستاذ خالد يقترح عدم الأخذ بفكرة العزل ، وتقرير اللجنة الفرعية الأولى يأخذ بفكرة العزل ، وفيه وصف كامل له . والفئات التى ينطبق عليها العزل .

ولنتكلم أولا من حيث المبدأ اقتراح الأستاذ خالد وهو الخاص بعدم الأخذ بفكرة العزل .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(لم يوافق إلا واحد) .

السيد الأمين العام : إذن ، فالموافق على الأخذ بفكرة العزل من حيث المبدأ .
يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل بعد ذلك إلى الاقتراحات الخاصة بالعزل وقد قدمت اقتراحات كثيرة جداً فى هذا الشأن ، وسأبدأ بحسب العرف ، بأبعدها مدى ، وهو الاقتراح المقدم من الدكتور رشدى سعيد ونصه :

« وترى اللجنة أن تتولى السلطة التنفيذية عملية العزل فى هذه المرحلة الدقيقة من بين من تآمروا على صالح الوطن ، أو من بين الرجعيين من أصحاب المصالح التى أضرت بقانون الإصلاح الزراعى الصادر فى سنة ١٩٥٢ أو القوانين الاشتراكية (قانون ٣٩ و ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، القوانين ١٢٧ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢١ سنة ١٩٦١) » .

« وترى اللجنة أنه بالرغم من أهمية العزل السياسى فى هذا الوقت الذى تألبت علينا فيه الرجعية والاستعمار لتثبيط الانتصارات الاشتراكية التى أصبحت مثلا تخافه كل قوى الشر فى منطقتنا العربية ، فإن اللجنة ترى أهمية العمل على جمع كل القوى الوطنية فى تنظيم سياسى متين » .

السيد الدكتور رشدى سعيد : الواقع أن اقتراحى فيما يختص بفكرة العزل لا يخرج كثيراً عن اقتراح اللجنة الفرعية الأولى ، كما أن اقتراحى مختصر إلى حد ما . كما أود أن أبين أن البنود ٢ ، ٣ ، ٤ الخاصة بالفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل غير محددة ولا موضحة ، مما أدى إلى أن الكثير من الزملاء أثاروا هذا الموضوع بالأمس واليوم ، وإننى أتساءل من الذى سيتولى عملية العزل ؟ أو من الذى سيقدر من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية . . . الخ ؟ .

فضلا عن ذلك فإن اقتراحى هذا يتضمن أن تتولى السلطة التنفيذية هذا

الأمر بشطريه ، إذ أن لديها من المعلومات والوسائل ما يمكنها من القيام بهذه العملية ، كما أنه أيضا يغطى الفئات التى سيشملها العزل أو الاستبعاد .

وقد ذكرت فى اقتراحى أن عملية العزل فى هذه المرحلة الدقيقة من العمليات الهامة .

وقد قصدت من إيراد العبارة الأخيرة فى اقتراحى ، أن أبعث الطمأنينة فى قلوب الناس ، إذ أن غرض اللجنة فى الواقع هو تجميع الشعب فى تنظيم سياسى واحد ، ومن ثم يتسنى لشعبنا السير فى طريق الاشتراكية وشكرا .

السيد الأمين العام : قدمت اقتراحات بالأمس واليوم ، وأبدأ بالاقتراحات التى قدمت بالأمس .

وأولها : اقتراح مقدم من الدكتور لطفى أبو النصر ونصه :

« إلغاء الفئة (٢) من الفئات المستبعدة الغاء تاما » .

والاقتراح الثانى : مقدم من الدكتور رفعت المحجوب بتعديل الفقرة (ب) من البند (١) من الفئات المستبعدة ونصه « العناصر الرجعية أو المستغلة والمناهضة للاشتراكية من الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أرض بور أو أراض صحراوية » .

والاقتراح الثالث : مقدم من السيد محمد عباس الشراكى . ونصه . « أرى أن يشمل العزل أولاد هؤلاء الفئات جميعا لأن الله يقول « ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم » .

أما الاقتراحات التى قدمت اليوم فأولها مقدم من المهندس يوسف سيدهم ونصه « ترى اللجنة أن من يستبعدون سياسيا بسبب تعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب » .

١ — العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر ١٩٥٢ أو سنة ١٩٦١ .

٢ — العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين يزيد مجموع دخلهم السنوى عن أربعة آلاف جنيه من مختلف الموارد سواء أكانت عقارية أم زراعية أم أسهما أم سندات .

٣ — العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الإدارية أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

٤ — (ا) كل من يثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك بتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج .

(ب) كل من يثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية أو التعاونية أو فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص أو لإفساد المبادىء التى تقوم من أجلها هذه المنظمات » .

والثانى مقدم من السيد يواقيم غبريال ونصه :

« اقتراح بتعديل الفقرتين (ا) و (ب) من العزل :

أولا — الفقرة (ا) يكون تعديلها ونصها الأخير كالآتى :

« من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويستثنى من ذلك من ثبت تجاوبه مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

ثانيا — تعدل الفقرة (ب) كالآتى :

« كل من ثبت عدم تجاوبه مع الاشتراكية ممن انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ » .

والثالث مقدم من السيد محمد فخرى مهنا ونصه :

« اقترح ادماج المادتين الأولى والثانية وتعديلها على النحو الآتى :

« تستبعد العناصر الرجعية والمستغلة المناهضة للاشتراكية أيا كان مركزها المادى أو الأدبى ممن يثبت للجنة تعويقهم للدفع الثورى ولم تنطبق عليهم أى مادة من الخمس الأول الخاصة بالعزل » .

والاقتراح الرابع موقع عليه من سبعة وعشرين عضواً ونصه :

يضاف البند الآتى إلى الفئات المستبعدة :

٥ — العناصر الرجعية والانتهازية التى تعوق البناء الاشتراكى وتعمل على ترويج الإشاعات المغرضة والتى لا ينطبق عليها ما جاء بالفئات المستبعدة مستهدفة من وراء ذلك مغانم أو مناصب حرمتها الاشتراكية منها حتى لا تتسلل إلى القيادات الشعبية فى مختلف مستوياتها .

ولا سبيل إلى معرفة هؤلاء إلا بإضافة التوصية الآتى نصها :

« تشكل لجنة فى كل محافظة يعينها السيد رئيس الجمهورية لتحديد الذين يجب استبعادهم ممن لا تنطبق عليهم قواعد الاستبعاد التى وردت بتقرير اللجنة الفرعية الأولى . ولا تكون قرارات لجان المحافظات نهائية إلا بتصديق لجنة عليا برياسة السيد رئيس الجمهورية أو من ينيبه » .

والاقتراح الخامس مقدم من السيد محمود عبد الله إسماعيل ونصه : يضاف البند الآتى إلى الفئات المستبعدة « كل من تولى وظيفة عامة وأقصى عنها تطهيرا أو تأديبا » .

والاقتراح السادس مقدم من السيدة نفيسه النمراوى ونصه : اقترح أن تبدأ

التوصية العامة الواردة بالصفحة التاسعة كالآتى : « توصى اللجنة أن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية منبثقة من التنظيم الشعبي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية » وذلك بدلا من التوصية الواردة بالتقرير .

والاقتراح السابع مقدم من الدكتور سليمان حزين ونصه :

أولا : أن تقسم الفئة (١) (ا و ب) إلى فئتين مستقلتين كالآتى :

(١) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع استثناء من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

(٢) من ثبت عدم تجاوبه عملياً مع الاشتراكية من بين من انطبق عليهم تحديد الملكية طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .

والاقتراح الثامن مقدم من الدكتور سالم محمد شحاته ، ونصه :

أرى إلغاء الجزء الخاص بمن طبق عليهم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

والاقتراح التاسع مقدم من الدكتورة عائشة عبد الرحمن ونصه :

« اقترح استثناء من انقطعت بينهم صلة المصاهرة قبل سقوط الملكية .

والاقتراح العاشر مقدم أيضاً من الدكتورة عائشة عبد الرحمن ونصه :

« اقترح : (١) أن تضاف الفقرة الخاصة بعملاء الاستعمار والصهيونية .

(٢) أن تضاف الفئة الثالثة من الصفحة الثامنة إلى الفئة الرابعة (ب) من الصفحة التاسعة » .

والاقتراح الحادى عشر مقدم من السيد عبد العزيز نور نصه :

« أقترح : ١ — بالنسبة للفئة (٣) من المزولين أن يعامل الذى استفاد من استغلال نفوذ غيره معاملة هذا المستغل أو بالأقل أن يندرج ضمن المستبعدين .

٢ — بالنسبة للفئة (٣) من المستبعدين وهم جماعة المعتقلين لأسباب تتعلق بأمن الدولة ، أن يعامل معاملتهم كل من توافرت فيه مستقبلا أسباب الاعتقال » :

والاقتراح الثانى عشر مقدم من السيد سيد زكى ونصه :

« أولا : إلغاء الفقرة (ب) من البند (١) فيمن رأت اللجنة استبعادهم سياسياً.

ثانياً : رفع الحصة فى البند (٢) من ١٠٫٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٫٠٠٠ جنيه ممن رأت اللجنة استبعادهم سياسياً » .

والاقتراح الثالث عشر مقدم من طعيمة الجرف ونصه :

« اقترح تعديل البند (٢) من الفئات المستبعدة على الوجه الآتى :

(٢) العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، بناء .. » .

أظن أنه من الصورة الكاملة للاقتراحات التى تلوتها على حضراتكم يمكننا القول بأن المسألة قد تشعبت إلى حد كبير ، وفى تقديرى أن اقتراح الدكتور رشدى سعيد الذى بدأت بعرضه يلبى كل ما ورد فى هذه الاقتراحات جميعها .

ولقد قدمت إلى الآن الاقتراحات الآتية:

أولها مقدم من السيد محمد هاشم العشيرى ونصه :

أقترح ضم فئة المزولين مع المستبعدين حيث إن بعض الفئات مكررة ، ويمكن تركيزها فى معنى العزل فقط » .

وثانيها مقدم من السيد صلاح الدين أبو المجد ونصه :

« اقتراح بخصوص الفئات التى يشملها العزل ألا يكون العزل منصباً على

الشخص فقط بل يضاف إلى الشخص المعزول ابنه وأخوه وابن عمه ، كما اقترح أن الأشخاص الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى الأول و ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ من الفئات التى تعزل » .

وثالثها مقدم من السيد المهندس عبد الفتاح عبد المقصود ونصه :

« اقترح أن يتضمن الاستبعاد فئتين :

١ — من أثروا نتيجة الاتجار بالأسلحة الفاسدة ومن استغل نفوذ غيره فى أى إجراء ترتب عليه الإضرار بمالية الدولة .

٢ — من استغلوا مراكزهم الحكومية فى وضع قوانين يشوبها الغرض أفسدت الجهاز الحكومى أو أضرت بدافعى الضرائب .

ورابعها مقدم من السيد الدكتور عثمان خليل عثمان ونصه :

« توصى اللجنة أن تشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، لجنة خاصة لتفسير الأحكام الخاصة بالعزل والنظر فى تظلمات المعزولين والمستبعدين » .

السيد الدكتور رشدى سعيد : فى رأيى أن هذا الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان مكمل لاقتراحى ، ولذا أرجو أن يضم إليه .

السيد الأمين العام : إن الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان خاص عما ورد فى التقرير ، والاقتراح المقدم من الدكتور رشدى سعيد يهدف إلى جعل العملية متكاملة .

السيد محمد توفيق خشبة : أرى أن اقتراح السيد العضو ليس اقتراحاً فى موضوع العزل ، وإنما هو ينصب على الفرز ، وقد فرقنا بين الفرز والعزل ، فالسيد العضو يشير إلى الفرز ، ومن الطبيعى أن عملية الفرز من اختصاص السلطة التنفيذية . وأود بهذه المناسبة أن أبين ، أن السيد الأمين العام قد سبق له أن أشار إلى ذلك فى أول جلسة من جلسات اللجنة التحضيرية ، فقد وجه النظر إلى وجوب التفرقة بين الفرز والعزل إن العزل من اختصاص السلطة التنفيذية لأن لها من الإمكانيات ما يجعلها تقوم بالتطبيق العملى لقواعد الفرز .

وأكرر القول بأن ما تقدم به الزميل لا يعتبر اقتراحاً بتعديل فى قرار اللجنة الفرعية .

السيد الأمين العام : أنا لا أذكر أننى استعملت كلمة الفرز بالذات .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : الواقع أن الاقتراحات المقدمة يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : خاص بالاقتراح الذى تقدم به الدكتور رشدى سعيد .

والقسم الثانى : خاص بالاقتراح الذى يقول بأن يتضمن العزل الشخص المعزول ومن يمت له بصلة القربى .

والقسم الثالث ; ويشمل الاقتراحات الأخرى التى تنصب على تحديد الفئات المستبعدة أو إضافة فئات جديدة . أو إدخال بعض التعديلات على بعض الفقرات ·

فى نظرى أن كل الاقتراحات الخاصة بتعديل فقرات أو إضافة فئات جديدة يمكن أن نبقيها جانبا إلى أن نتفق على موقفنا من الاقتراحين الآخرين اللذين قدما إلى هذه اللجنة ·

أما فى الاقتراح الأول ، فنى نظرى يجب أن يستبعد لأن الدكتور رشدى سعيد يقول إن قواعد العزل التى وضعتها اللجنة الفرعية قد أثارت المخاوف بين الناس ، لذلك فإنه يطالب بأن تتولى السلطة التنفيذية عزل الناهضين للاشتراكية وأعداء الشعب ، فهو قد أجمل كل الفئات فى فئة واحدة . ولعلى أتساءل كيف يطمئن الناس إذا كانت السلطة التنفيذية هى التى ستقوم بتطبيق العزل فى ظل هـذا المعيار المرن الذى لا ضوابط له ولا حدود لقد أنفقنا ١٢ يوما فى وضع ضوابط للحد من تحكم السلطة التنفيذية ومساعدتها على الاسترشاد بمعايير مضبوطة مدققة يمكن على ضوئها أن تقوم بعملية الفرز التى قال عنها أحد الزملاء الآن ·

وهذا يعنى تطبيق المعايير التى قلناها فالمفهوم بداهة أن السلطة التنفيذية ستعمل بهذه القواعد أو المعايير التى وضعتها اللجنة التحضيرية .

ولست أشك فى أننا إذا تقدمنا إلى السلطة التنفيذية بالاتعزل إلا من انطبق عليهم هذا النص أو ذاك فأى تطمين للشعب أكثر من هذا التطمين؟ وأما التجهيل الذى جاء فى الاقتراح الذى تقدم به الدكتور رشدى سعيد فهو الذى سيحدث البلبلة وسيحدث القلقلة والفزع ، أما المعايير التى وضعناها فهى التى ستبعث فى نفوس الناس جميعاً الهدوء والاطمئنان . بقى الاقتراح الثانى الذى يريد من تقدم به أن يمتد العزل إلى ذوى القربى وقد كان هذا الأمر محل نظر اللجنة الفرعية وناقشته مليا وانتهت إلى القول بألا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن العزل شخصى يجب أن يقتصر على صاحبه .

فإذا كنا قد قررنا أن العزل شخصى فيبدو لى أننا نناقض أنفسنا إذا قلنا بعد ذلك إن العزل سيتناول المعزول ويتناول ذوى القربى .

لذلك أقترح استبعاد هذين الاقتراحين ، فإذا وافقت اللجنة على هذا الاستبعاد فيمكن أن ننتقل إلى مناقشة الفئات المتخلفة التى نرى عزلها ، ولكل عضو حينئذ أن يتقدم بالتعليق على كل فقرة وأن يقترح الإضافة أو الحذف حتى نكون عمليين فى النظر إلى الاقتراحات التى قدمتها اللجنة لقد أنفق السيد الأمين العام وقتا طويلا فى قراءة هذه الاقتراحات التى يمكن أن تضمها مجموعة واحدة لأنها تحمل طابعا مشتركا هو أنها تنصب على اقتراح تعديل بعض الفقرات بالإضافة أو الحذف أو إضافة فئات جديدة .

وفى اعتقادى أنه من الناحية العملية يجب أن نبدأ أولا بالتصويت على اقتراحين أولها المقدم من الدكتور رشدى سعيد . وثانيهما الخاص بمد العزل إلى ذوى قربى الشخص المعزول . فإذا انتهينا من هذين الاقتراحين ننتقل إلى مناقشة الاقتراحات الأخرى فى ظل الاقتراحات التى تقدمت بها اللجنة الفرعية .

<u>السيد الأمين العام</u> — نحن فعلا نسير فى هذا الاتجاه إلا أن اقتراح الدكتور رشدى سعيد يتضمن رفع صفحتين كاملتين من التقرير والاستعاضة عما ورد بهما بتعبير معين ، فإذا ووفق على هذا الاقتراح فلن يكون ثمة داع لأن نناقش ما ورد

بهاتين الصفحتين . أما إذا لم يوافق على هذا الاقتراح فيمكن حينئذ أن نناقش ماجاء بهاتين الصفحتين .

السيد الدكتور رشدى سعيد : فى الواقع أننى حريص تماما مثل حرص الدكتور جابر على أن نحد من سلطة السلطة التنفيذية عند قيامها بعملية العزل وهى عملية مكروهة وغير مطلوبة ، وإن اقتراحى لا يتعدى روح التوصيات الواردة بتقرير العزل . غاية الأمر أننى قسمت من يتناولهم العزل إلى قسمين :

القسم الأول — يتضمن من تآمر على مصلحة الوطن ويدخل فيه البندان ١ و ٢ . والقسم الثانى خاص بمن يعزل من بين الرجعيين وليس كل الذين أضروا بالقوانين الاشتراكية الأخيرة . ذلك أننا لو قرأنا ماقيل لوجدنا أن من تناولهم البندان ١ و ٢ مبينون ومشار إليهم بأنهم العناصر الرجعية أو المستغلة الناهضة للاشتراكية .

أما فيما يتعلق بتولى السلطة التنفيذية أمر العزل فليس إلا تقرير حقيقة لأن العزل يجب أن نتركه للسلطة التنفذية ويمكن مع ذلك أن توصى اللجنة بأن يكون العزل قليلا وفى أضيق الحدود باضافة جملة أو جملتين .

أما ما يقوله الدكتور جابر بشأن مافهمه من كلامى من أن عددا كبيراً من الناس قد فزع من تحديد فئات المعزولين والمستبعدين بتسع فئات فإننى فى الواقع لاأستطيع أن أتصور أن هناك من بين الستة والعشرين مليون مصرى من لايدخل تحت هذه الفئات .

فمثلا البند الثانى من الفئات التى يتناولها العزل ينص على « كل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » .

أذكركم بحديث دار فى هذه اللجنة حينما قام أحد الأعضاء يتكلم عن الموظفين وقال إن كثيراً منهم يرتشون فوقف عضو آخر فى هذه اللجنة لكى يقول لاتنسوا

إن هذا الكلام يذاع فى خارج البلاد وقد يؤخذ على أنه إضرار بالبلاد وهذا تفكير كثير من الناس .

وإنى أعرف أن اللجنة حريصة كل الحرص على مصلحة البلاد وإنى فى اقتراحى قد تركت الأمر للسلطة التنفيذية .

السيد الأمين العام : الأمر واضح الآن ، فاقتراح الدكتور رشدى بأن يذكر فى تقرير اللجنة الفرعية الآتى : « وترى اللجنة أن تتولى السلطة التنفيذية عملية العزل فى هذه المرحلة الدقيقة من بين تآمروا على صالح الوطن أو من بين الرجعيين من أصحاب المصالح التى أضرت بقانون الإصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ أو القوانين الاشتراكية الصادر سنة ١٩٦١ بتفاصيلها .

وترى اللجنة أنه بالرغم من أهمية العزل السياسى فى هذا الوقت الذى تألبت علينا فيه الرجعية والاستعمار بتذبيط الانتصارات الاشتراكية التى أصبحت مثلا تخافه كل قوى الشر فى منطقتنا العربية فإن اللجنة ترى أهمية العمل على جمع كل القوى الوطنية فى تنظيم سياسى وطنى » وملحق بهذا الاقتراح اقتراح بالنص الآتى :
« تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خاصة بتفسير الأحكام الخاصة بالعزل والنظر فى تظلمات المعزولين والمستبعدين » .

هذا هو الاقتراح الأول .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : يقول الدكتور رشدى إن الغرض من تقديم اقتراحه هو توضيح النصوص ، أعتقد أن اقتراحه يكون أكثر وضوحا إذا وضع عنوانا ورقما خاصا لكل الفئات لتوضيح من تآمروا وبهذا يكون النص واضحا بدلا فى وروده فى جملة واحدة .

السيد الدكتور رفعت المحجوب : إننى مقدر تماما الروح الطيبة التى دفعت الدكتور رشدى إلى تقديم هذا الاقتراح ولكنى مختلف معه .

وأضرب مثلا لذلك كن بيدى نصيحة للمشرع بالغاء قانون العقوبات والتحديدات والنصوص الواردة فيه ويكتفى بمادة واحدة تقول « كل من ارتكب جريمة يعاقب » .

وفى الواقع فإن إطلاق النص بهذا الشكل يكون وصفا غريبا ، ونفس الصورة يقدمها الدكتور رشدى فهو يطالب بالغاء كل التحديدات الواردة فى التقرير ويستعيض عنها بجملة واحدة هى « وكل من ترى الحكومة أنه رجعى أو ضد الاشتراكية يعزل » نحن نضع قيوداً على عملية العزل وقد طلبت فى هذه القاعة من وقت قصير أن نبذل كل جهودنا فى تحديد النصوص وفى توضيحها بحيث تكون نصوصاً دقيقة وتبعد كل البعد عن سوء التطبيق . لكن القول بأن يترك الأمر للحكومة لكى تعزل من ترى عزله من الرجعيين والمناوئين للاشتراكية فهذه مسألة خطيرة تهدر كل الضمانات والحدود التى وضعناها ، فى الواقع عملية العزل عملية خطيرة ومقصود بها الحماية فيجب أن يكون واضحاً لكل فئة سبب عزلها ، المسألة لا يجب أن تترك عائمة بل يجب أن تكون واضحة محددة لضمان سلامة التطبيق .

السيد الأمين العام : المسألة أصبحت واضحة فالموافق على اقتراح الدكتور رشدى سعيد يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إن الاقتراح الثانى مقدم منى .

السيد الأمين العام : لقد تبناه الدكتور رشدى ومع ذلك سيعرض عندما نصل إلى موضوع تشكيل لجنة خاصة لتفسير العزل .

والآن ننتقل إلى النقطة الأخرى الخاصة بتعريف العزل :

السيد محمود عبد الله إسماعيل : جاء بتقرير اللجنة أن العزل تقتضيه حماية الثورة من أعداء الشعب ومن المتآمرين ومن يتسللون إلى المنظمات الشعبية ، ثم جاء فى نفس تقرير اللجنة « ولا يمنع العزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لغيره من المواطنين » وأنا لا أوافق على هذه العبارة .

السيد الأمين العام : تقصد آخر جملة . فالذى تريده ؟ إلغاءها أو إعادة صياغتها ؟

السيد محمود عبد الله إسماعيل : أريد صياغتها بشكل آخر .

السيد الأمين العام : إذن تقدم باقتراح مكتوب بالنص الذى تراه .

السيد الدكتور حسين خلاف : لى ملاحظة بسيطة خاصة بتعريف العزل فقد ورد فى تقرير اللجنة « ان العزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات ، والجمعيات التعاونية ، والاتحادات والجمعيات المهنية » .

فأرجو أن نتذكر أن هناك مئات من المهنيين كالمهندسين والأطباء لا يستطيعون أن يمارسوا مهنهم إلا إذا انتموا إلى نقابات . فالانضمام إلى النقابات شرط إجبارى لمزاولة المهنة فلا أدرى هل هذه المسألة أثيرت أمام اللجنة الفرعية ؟ وأعتقد أن اللجنة لا تعارض على الاطلاق فى أن يمارسوا مهنهم وأن يكونوا أعضاء فى النقابات لأن عضوية النقابة هى نتيجة حتمية لمزاولة المهنة .

واقتراحى هو توضيح هذه العبارة بما يزيل اللبس ويوضح أن هؤلاء يكونون أعضاء فى النقابة ليستطيعوا مزاولة مهنهم .

السيد الدكتور جمال الدين سعيد : هذه هى الروح التى ناقشنا بها هذا الموضوع أمام اللجنة ونحن نوافق على اقتراح الدكتور حسين خلاف .

السيد الأمين العام : نحن لسنا فى مرحلة مناقشة ، بل نحن الآن فى مرحلة التصويت وأخذ الرأى على الاقتراحات ، فأرجو من كل من يريد إدخال أى تعديل على النصوص سواء بالحذف أو الإضافة أن يتقدم باقتراحه مكتوبا .

السيد أحمد فهيم : عرفت اللجنة العزل بأنه الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى . . . الخ .

هذه الفقرة فى مفهومى تنصب على المراكز القيادية فى النقابات .

السيد الدكتور حسين خلاف : سواء أكان الأمر مختصاً بالقاعدة أم المراكز

القيادية فالكل سواء . لأن نص التقرير ينصب على القاعدة أولا ثم ينصب على المراكز القيادية ثانيا .

السيد كمال الدين الحناوى : اللجنة كانت متجهة فعلا للتفرقة بين التنظيم السياسى وبين التنظيمات الاشتراكية الملحقة به . وأقترح إضافة كلمة واحدة وهى « قيادة » ليصبح النص كالآتى :

« العزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو قيادة التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية » .

وبذلك نقصر العزل على التنظيمات السياسية ولا نحرم المهنيين من الانضمام إلى النقابات .

السيد الأمين العام : هل توافقون على هذا التعديل ؟

(موافقة) .

السيد مصطفى كامل مراد : إن النقابات ليست تنظيمات مدنية ، بل أصبح لها اليوم دور سياسى ، فيجب أن نعزل أعداء الشعب ونحول دون دخولهم فى النقابات .

السيد الأمين العام : لقد وافقت اللجنة على إضافة كلمة « قيادة » وهى تحل المشكلة .

السيد المقرر : يبدو أن نقطة العزل غير واضحة فى أذهان كثير من السادة الأعضاء ، فالعزل ينصب على الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية ، ولا يتناول الحقوق المدنية . وبهذا يمكن ممارسة المهنة .

السيد الأمين العام : سبب الاعتراض هو أنه إذا لم ينضم للنقابة فلا يمكنه ممارسة مهنته ، ولذلك أضفنا كلمة « قيادة » إلى التنظيمات الاشتراكية .

ونتنقل الآن إلى نقطة أخرى فقد جاء بالتقرير ما نصه :

« والعزل نوعان :

الأول — عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثانى — استبعاد خاص بمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

ويظل العزل أو الاستبعاد قائما إلى أن يثبت أن الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيئا للمشاركة الإيجابية فى البناء الاشتراكى » .

فهل لأحد اعتراض على هذا النص ؟

السيد مصطفى كامل مراد : كيف يتمتع أعداء الشعب بالحقوق الدنية ؟ أرى أن نحرمهم من مباشرة هذه الحقوق ، خاصة وأن محكمة الثورة ومحكمة الشعب قد أصدرتا أحكاما بحرمان بعض من حوكموا أمامهما من ممارسة حقوقهم المدنية .

السيد الأمين العام : هل توافقون على اقتراح السيد مصطفى كامل مراد .

(وافقت أقلية) .

السيد الأمين العام : هل توافقون على بقاء النص كما جاء فى التقرير ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل إلى الجزء الخاص بالفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل :

« ١ — كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو الغدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر فى حقه عفو شامل » .

فهل توافقون على هذه الفقرة ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : « ٢ — كل من عاون أجنبياً بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » .

فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه الفقرة ؟

السيدة الدكتورة عائشة عبد الرحمن : أرى تعديل هذه الفقرة على الوجه الآتى :

« كل من ثبت أنه عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر . . . » .

كما أقترح أن تضاف الفقرة (ا) من البند الرابع الواردة فى صفحة ٩ إلى الفقرة الثانية المعدلة فتصبح كما يلى :

« كل من ثبت أنه عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها ، وكل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يقصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو إشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » .

وذلك لأن الفقرة الأولى تدخل تماما مع كل من عاون أجنبيا بطريق غير مباشر .

السيد الأمين العام : هل توافقون على الجزء الأول من اقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن بتعديل الفقرة الثانية بحيث تصبح : « كل من ثبت أنه عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الإضرار بمصالحها » ؟ .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : هل توافقون على الجزء الثانى من اقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن بضم الفقرة « ا » من البند الرابع الواردة ذكره إلى الفقرة الثانية من الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل الوارد بالصفحة الثامنة .

(وافقت أقلية) .

السيد الأمين العام : ٣ — « من استغل النفوذ بقصد الإثراء على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق » .

هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه الفقرة ؟

السيدة الدكتورة عائشة عبد الرحمن : أقترح تعديل هذه الفقرة بإضافة « كل من ثبت أنه استغل النفوذ بقصد الإثراء على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق » .

السيد حسن سمداوى : لا أرى ضرورة للأخذ باقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، إذ أن معنى « كل من ثبت » هو نفس معنى « كل من عاون » .

السيد الأمين العام : أنبه السيد العضو إلى أن اللجنة وافقت على الفقرة الثانية الخاصة بالمعاونة ، ونحن الآن بصدد الفقرة الثالثة .

السيد أحمد منتصر : فيما يتعلق باقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن أرى أن الإثبات يؤدى إلى تكوين جريمة محددة فى قانون العقوبات . وأود أن أشير إلى أننا الآن أمام تنظيم سياسى يجب الا يدخل فيه مسألة الإثبات ، ولا يمكن من الناحية القضائية ثبوت الجريمة إلا إذا كانت هناك محكمة ، ونحن لسنا بصدد محاكمات أو أمام محكمة ، وإنما نحن بصدد تنظيم سياسى ، فكثير من الناس يعاونون ويستغلون ويثرون على حساب الغير ، ولكن الإثبات قد يكون عسيراً جداً .

لذلك اقترح بقاء الفقرة كما هى .

السيد الأمين العام : إن السيدين أحمد منتصر وحسن سمداوى يقترحان إبقاء الفقرة الثالثة من الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل .

السيد المقرر : ليس لدى اللجنة مانع من أن تأخذ بهذا الاقتراح أو ذاك ، وأود أن أطمئن السيد أحمد منتصر - أنه حتى بفرض ثبوت الأمر الذى يؤدي إلى الجريمة ، فليست كل جريمة تقدم للمحاكمة ، وقد ضرب السيد الرئيس أمثلة عديدة لجرائم التآمر على الشعب ، كان ينبغى أن تقدم إلى المحاكمة إلا أن سيادته آثر عدم تقديمها .

السيد الأمين العام : إن هذا المثل ينطبق على حالة واحدة ، وهى حالة الوحدة القومية السورية ، وينطبق على مأمون الكزبرى بالذات .

هذا والدكتورة عائشة عبد الرحمن موافقة على بقاء نص الفقرة كما هو .

فالموافق على الفقرة الثالثة ونصها « من استغل النفوذ بقصد الإثراء على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق » . يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : إذن ننتقل إلى الفقرة الرابعة ونصها : « كل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية » . فهل توافقون على هذه الفقرة ؟

(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل إلى الفقرة الخامسة ونصها : « أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها » . وتقترح الدكتورة عائشة عبد الرحمن تعديلا لهذا النص بأن يستثنى منه من انقطعت بينهم صلة المصاهرة قبل سقوط الملكية . فهل توافقون على نص الفقرة الخامسة بعد إدخال هذا التعديل ؟

السيد محمد فؤاد جلال : أعتقد أن هذا النص لا محل له .

السيد الأمين العام : نحن نعلم جميعاً أن بعض أفراد الأسرة المالكة كانوا إلى وقت قريب أعضاء فى النوادى وكانوا يشغلون فعلا مراكز قيادية فى مجالس إدارتها .

السيد محمد فؤاد جلال : إننى أقصد أن اقتراح الدكتورة عائشة عبد الرحمن لا محل له ، وإذا حدث وواجهتنا حالة من تلك الحالات فيمكن دراستها فى وقتها ، وإنى أوافق على بقاء النص كما جاء فى التقرير .

الدكتورة عائشة عبد الرحمن : إننى أعتقد أن انفصال الملكة السابقة فريدة

عن الملك السابق دليل على أنها لم تنسجم مع الفساد والطغيان ، فإذا كان هـذا الأمر مفهوماً لدى أعضاء اللجنة فـلا مانع عندى من بقاء النص كما هو دون تعديل .

السيد المقرر : إننى أعتقد أن النص كما هو يؤدى إلى الغرض الذى تقصده الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، إذ أن كلامنا ينصب على الظاهرة القائمـة الآن فعـلا .

السيد الأمين العام . الموافق على الفقرة الخامسة كما جاءت فى تقرير اللجنة ونصها : « أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها » . يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

الدكتور عثمان خليل عثمان : لى ملاحظة لغوية على الفقرة رقم ١ من الفئات التى ترى اللجنة شمولها بالعزل والتى وافقت عليها ، وذلك لإيضاح قصد اللجنة ، فقد وردت هذه الفقرة على النحو التالى : « كل من ارتـكب جريمة فى حق الوطن ، وصدر ضده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو الغدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر فى حقه عفو شامل » . وأرى أن يكون النص كما يلى : « كل من ارتـكب جريمة فى حق الوطن ، وصدر ضده بسبب هذه الجريمة حكم . . . » وذلك حتى لا يساء الفهم ، لأن هذه مسألة قانونية خطيرة ، إذ أن محاكم أمن الدولة العليا ، أو المحاكم العسكرية العليا تفصل فى جرائم أخرى غير الجرائم التى تصدر فى حق الوطن ، وذلك مثل جرائم الرشوة وهى ليست جرائم ضد الوطن ، وإنى أتساءل : هل يشمل العزل الموظف الذى يرتـكب جريمة الرشوة ؟

الدكتور لطفى أبو النصر : إن اللجنة الفرعية قصدت هذا ، وقد وافقت على شمول العزل لمثل تلك الحالة التى تساءل عنها الدكتور عثمان خليل عثمان .

السيد الأمين العام : ننتقل الآن إلى أخذ الرأى على الفئات المستبعدة ، فالتوصية الأولى تنص على :

« ١ — (أ) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

(ب) من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب » .

ويقترح الدكتور رفعت المحجوب إجراء تعديل على الفقرة ب وجعلها بالصيغة التالية : « العناصر الرجعية أو المستغلة والناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية » .

والدكتور رفعت المحجوب يقصد بذلك أن الأساس الذى قامت عليه الفقرة (ب) يجعل تطبيق مبدأ العزل شاملا لكل من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وقد قصد باقتراحه ألا يكون العزل شاملا ، بمعنى ألا ينطبق إلا على العناصر الرجعية أو المستغلة والناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم القانون المذكور .

الدكتور جمال سعيد : أرى أنه لا داعى للتعديل ، لأن هذا الأمر مفهوم من نفس الفقرة التى نصت على استثناء من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية ، وعرفت خدماته للشعب .

الدكتور رفعت المحجوب : الواقع أن هناك فرقا من حيث درجة الخطورة ومن حيث إثبات التجاوب العملى مع الاشتراكية ، فمن حيث درجة الخطورة ، لا يمكن منطقيا أن نسوى بين من كان يملك مائة فدان ولا تصل ملكيته إلى مائتين ، وبين من كان يملك من مائتى فدان إلى آلاف الأفدنة ، خاصة وأن الثورة قد اعترفت بمشروعية الملكية الزائدة عن مائة فدان لفترة طويلة من الزمن .

أما من حيث الإثبات ، فإن على الشخص طبقا لهذه الفقرة أن يثبت بطريقة إيجابية أنه اشتراكى وغير رجعى ، أما ما أريد أن أقرره فهو ألا نعزل سوى الطوائف الرجعية من بين الملاك الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى الثانى ، لأن الثورة قد اعترفت بمشروعية ملكيتهم لأكثر من مائة فدان فى الفترة ما بين إصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢ وقانون الإصلاح الزراعى الثانى فى سنة ١٩٦١ .

السيد المقرر : إن النص فى حالة بقائه كما هو يؤدى إلى نفس الغرض الذى يريده الدكتور رفعت المحجوب ، وقد وضعنا هذا النص لاستبعاد فئة من يملكون أكثر من مائة فدان ، بينما وضعنا نصا خاصا باستبعاد العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين من يملكون أسهما تزيد قيمتها على ١٠ آلاف جنيه ، وقد راعت اللجنة فى ذلك أن المالك الزراعى الكبير له من القوة ، والسيطرة الاجتماعية على مئات وآلاف الفلاحين الذين يعملون عنده ، أو يستأجرون أراضيه ، ما يجعلنا نخشى استغلال هذه السيطرة ، وقد راعينا أنه قد يوجد ضمن هذه الفئة أفراد تجاوبوا مع الاشتراكية ، أو عرفت خدماتهم للشعب ، فاستثنيناهم فى حالة ثبوت ذلك .

أما فيما يختص بمسألة إثبات التجاوب العملى مع الاشتراكية التى أثارها الدكتور رفعت المحجوب ، والمهندس أحمد كامل البدرى ، فإن القاعدة الشرعية تقول إن « البينة على من ادعى » .

فإذا بدا للحكومة أن هذا الشخص من العناصر الرجعية وقالت له أنت معزول ، فعليها أن تثبت أنه ارتكب ما يستحق من أجله العزل . ولذلك أقترح بقاء النص على ما هو عليه ، وهو يعطى نفس الاقتراح الذى قدمه الدكتور رفعت المحجوب .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : منعا للبس أقترح تعديل الفقرة (ب) بحيث تكون كالآتى : « كل من ثبت عدم تجاوبه عمليا مع الاشتراكية ممن انطبق عليه تحديد

الملكية . . . الخ » لأنى أعتقد أن هذا النص أسلم من النص الوارد بالتقرير ويمنع اللبس .

السيد الدكتور طعيمة الجرف : إنى أؤيد اللجنة الفرعية فيما قررته وفيما ورد بالفقرة (ب) إذ الواقع أننا لا نتخذ العزل للقصاص أو للانتقام من أحد ، ولكن لابد من معايير مادية لتحديد من تتخذ ضدهم إجراء العزل ، فحينما أقول من انطبق عليهم قانون تحديد الملكية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون أن أستثنى من ثبت أنهم تجاوبوا مع الاشتراكية فى هذه الحالة أكون قد خسرت طائفة كان يمكن أن أستفيد منها . ولذلك أرى بقاء نص الفقرة (ب) على ما هو عليه .

السيد الأمين العام : إن النص على إطلاقه مفتوح .

السيد الدكتور طعيمة الجرف : الطوائف التى رؤى عزلها تحددت بموجب القانون ولكن ورد على هذا النص استثناء معين ، فالنص قائم ومضبط .

السيد الأمين العام : الذى يقرأ قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ممن انطبق عليهم القانون يظن لاول وهلة أنه يدخل فى الفئة المعزولة ، ولكن العبارة الأخيرة من الفقرة (ب) توضح أن من يثبت تجاوبه لا يدخل ضمن هذه الفئة ، لذلك تقدم الدكتور رفعت المحجوب باقتراحه ونصه « العناصر الرجعية أو المستغلة والناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أرض بور أو صحراوية » .

فالموافق على هذا التعديل يتفضل برفع يده .

(موافقة)

السيد الأمين العام : وعلى ذلك يكون النص النهائى للتوصية الأولى بشقيها بعد التعديل هو :

١ — (أ) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ويستثنى من الفئة المذكورة من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

(ب) العناصر الرجعية أو المستغلة والناهضة للاشتراكية من بين الذين انطبق عليهم تحديد الملكية طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراض بور أو صحراوية » .

السيد الأمين العام : الموافق على التوصية الأولى بفقرتيها بعد التعديل يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : أما بخصوص الفقرة (٢) من التقرير وهى :

« العناصر الرجعية أوالمستغلة الناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم او حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على القانونين رقمى ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصين بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى المصرى والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة وكذلك جميع القوانين الخاصة بالتأميم وقرارات إسقاط الالتزام » .

فقد قدم بشأنها تعديلان — الأول من الدكتور لطفى ابو النصر يرى إلغاء هذه الفقرة إلغاء تاما — والثانى — من الدكتور طعيمة الجرف وينص على رفع الحد الذى وضعته اللجنة من عشرة آلاف جنيه إلى خمسين الف جنيه ، لتكون العناصر الرجعية او المستغلة او الناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم حصص تزيد على ٥٠ الف جنيه .

فليتفضل الدكتور لطفى ابو النصر لشرح وجهة نظره .

السيد الدكتور لطفى ابو النصر : لقدكان رأيى فى هذا الموضوع ان نحصر العناصر الرجعية أو المناهضة للاشتراكية . ففى موضوع الأسهم بالذات أعتقد أن هناك من الناس من كان يشترى الأسهم تمشيا مع سياسة الحكومة فى تشجيع الادخار وإقامة المصانع ، فكيف نطبق عليهم القانون ونعتبرهم من الفئات غير المرغوب فيها .

إن هؤلاء النـــاس لو اشتروا الأرض ولم يشجعوا التصنيع ، كرغبة الثورة ، لما وصلت ملكيتهم إلى حد مائة الفدان بل كانت تصل إلى ٦٠ أو ٧٠ فدان فقط ولما دخلوا تحت النص الخاص بالأسهم وأصبحوا محل مظنة ، وكثير من هؤلاء لم يكونوا فى الحقيقة من الرجعيين ولا من المستغلين ولم ينتموا إلى هذه العناصر الرجعية وهذا هو الذى دفعنى إلى تقديم اقتراحى .

السيد الدكتور طعيمة الجرف : إن وجهة نظري فى رفع الحد الأقصى من ١٠ آلاف جنيه إلى خمسين ألف جنيه بالنسبة لأصحاب الأسهم تتلخص فى كلمتين — الأولى أننى سمعت من أعضاء اللجنة الفرعية أن العبرة لم تكن على مستوى معين من الغنى والفقير لكنها فى القوى الاجتماعية التى كانت تتحكم وتسيطر فى القرية ولمست أن من كان يملك فى القرية ١٠٠ فدان كان أكثر سيطرة ونفوذا ممن يملك أسهماً قيمتها عشرة آلاف جنيه .

النقطة الثانية — هى أن غلة المائة الفدان كانت بلا شك أكثر من غلة الأسهم التى قيمتها عشرة آلاف جنيه ، لذلك فإنى أتصور أنه فى الإمكان الاستفادة بمن يملك أسهماً تصل قيمتها إلى الحد الأقصى الذى اقترحته .

السيد الأمين العام : الآن وقد شرح كل من مقدمي الاقتراحين وجهة نظره أرى أن نستمع إلى واحد مؤيد وآخر معارض .

السيد الدكتور جمال سعيد : أنا متمسك برأى اللجنة وضد التعديل لأن هذه الفئة الرأسمالية كانت فئة مستغلة دون شك وكان هناك إقطاع رأسمالى يسود ، كما كان يسوده الإقطاع الزراعى . فكيف نهمل قطاع رأس المال الذى كان له من النفوذ

والقوة ما يطيح بالحكومات ويقلب نظام الحكم . لذلك فلا يمكن إطلاق النص على عواهنه ولا بد من إيجاد معيار نكافح به الرجعيين والمناهضين للاشتراكية وذوى النفوذ ممن كانوا يسيطرون بقوة رأس المال . وأنا لا أفهم كيف يمكن أن نأمن لشخص كان يملك عشرين ألف جنيه وأخذنا منه عشرة آلاف جنيه . كيف يمكن لمثل هذا الشخص أن ينطوى تحت لواء الاشتراكية ويدافع عنها بنفس الروح والقوة التى يدافع بها شخص لم تمسه القوانين الاشتراكية .

أعتقد أنه كان فى الاعتبار ، عندما وزنت المسائل فى أول الأمر ووضع الحد الأعلى للملكية فى المجالين الاقطاعى والرأسمالى ، أن ذلك بنى على أساس منع القدرة على السيطرة ، فكان الهدف منع الاستغلال والسيطرة بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

فالقانون عندما جعل الحد الأقصى — لمن أممت لهم أسهم أو حصص — عشرة آلاف جنيه لم يحددها اعتباطاً .

وهناك نقطة أخرى وهى ما يتصل بما جاء فى اقتراح الدكتور طعيمة الجرف برفع الحد الذى يجب معه العزل ممن أممت لهم أسهم أو حصص إلى خمسين ألف جنيه بدلا من عشرة آلاف جنيه كما جاء فى تقرير اللجنة مستندا إلى أن الإيراد السنوى لمبلغ الخمسين ألف جنيه على أساس أن الفائدة هى ٤٪ يبلغ ألفى جنيه وهو فى المتوسط ما يعادل إيجار أو غلة مائة فدان وأعتقد أن هذه النسبة ترتفع فى حقيقة الأمر إلى ما يجاوز ١٠٪ من متوسط المبالغ التى تغلها هذه الأسهم أو الحصص .

وعلى ذلك أطالب بإبقاء النص كما هو .

السيد الأمين العام : معنى ذلك انك ترى أن يبقى النص كما ورد فى تقرير اللجنة.

السيدة نفيسة الغمراوى : أؤيد استبعاد الفقرة الثانية كما جاء باقتراح الدكتور لطفى أبو النصر .

السيد الأمين العام : أعتقد أن المناقشات قد استوفيت ، وعلى ذلك نأخذ الرأى

على الإقتراحين المقدمين ، ونبدأ باقتراح الدكتور لطفى أبو النصر الذى يقول بإلغاء الفقرة الثانية إلغاء تاماً . فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

السيد الأمين العام : بقى اقتراح الدكتور طعيمه الجرف الخاص برفع الحد الذى وضعته اللجنة إلى خمسين ألف جنيه بدلا من عشرة آلاف جنيه فالموافق على هذا الإقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

السيد الأمين العام : إذن فهل توافقون على الفقرة الثانيـة كما وردت فى تقرير اللجنة ؟

(موافقة وتصفيق) .

السيد الأمين العام : لننتقل إلى الفقرة الثالثة ونصها :

« العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الإدارية ، أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو ١٩٦١ » فالموافق على هذه الفقرة يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : ننتقل إلى الفقرة ٤ (أ) ونصها :

« كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة ، أو الفتوى بأنواعها لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية ، أو إشاعة التحلل الخلقى والإجتماعى ، أو تقاضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج » فالموافق على الفقرة يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

السيد الأمين العام : لننتقل إلى الفقرة ٤ (ب) ونصها كالآتى :

« كل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية أو التعاونية ، أو فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص ، أو لافساد المبادىء التى تقوم من أجلها هذه المنظمات » ، فالموافق على هذه الفقرة يتفضل برفع يده

(موافقة) .

السيد الأمين العام — ننتقل إلى التوصية العامة .

وصلنى اقتراح موقع من ٢٧ عضوا نصه :

« يضاف البند الآتى إلى الفئات المستبعدة .

٥ — العناصر الرجعية والانتهازية التى تعوق البناء الاشتراكى ، وتعمل على ترويج الإشاعات المغرضة والتى لا ينطبق عليها ما جاء بالفئات المستبعدة مستهدفة من وراء ذلك مغانم أو مناصب حرمتها الاشتراكية منها حتى تتسلل إلى القيادات الشعبية فى مختلف مستوياتها » .

ولا سبيل إلى معرفة هؤلاء إلا بإضافة التوصية الآتى نصها :

تشكل لجنة فى كل محافظة يعينها السيد رئيس الجمهورية لتحديد الذين يجب استبعادهم ممن لا تنطبق عليهم قواعد الاستبعاد التى وردت بتقرير اللجنة الفرعية الأولى . ولا تكون قرارات لجان المحافظات نهائية إلا بتصديق لجنة عليا برئاسة السيد رئيس الجمهورية أو من ينيبه » .

فهل هناك مناقشة حول هذا الاقتراح ؟

السيد الدكتور لطفى أبو النصر — الحقيقة أن هذا الاقتراح ليس اقتراحا واحداً بل يتضمن فى حقيقته اقتراحين ، أولهما بإبعاد العناصر التى تعوق البناء الاشتراكى والثانى بتشكيل لجنة .

وأرى أن الشق الأول من الاقتراح قد ورد بنص واسع غير محدد بحدود يمكن تنفيذها ، وليس لها إطار .

والهدف أن تكون النصوص محددة بحيث يمكن تنفيذها . أما عن الشق الثانى ، فأعتقد أن تنفيذ العزل أو الفرز إنما هو اختصاص السلطة التنفيذية أو رئيس الجمهورية .

السيد أحمد منتصر مصطفى — أريد أن أوضح هذا الاقتراح . فإذا أخذنا بمعايير المال أو الأطيان كعنوان للرجعية أو كعنوان ضد الاشتراكية نكون قد نسينا الانتهازية ونسينا الرجعيين .

السيد الأمين العام — نحن لم نأخذ المال ولا الأطيان معيارا ولكننا نتكلم عن بعض فئات لا تساير الدفع الثورى من ذوى المال .

السيد أحمد منتصر مصطفى — هناك فئات من الناس لا مال لها ولا تملك أطيانا ، ولكن الانتهازية من طبيعتهم ، والتسلل فى دمهم ، فهم يتسللون إلى القيادة يتسللون إلى كل حزب ويأكلون على كل مائدة ، وهؤلاء أخطر من أعوان الاستعمار ، إن الاقطاعيين وأعوان الاستعمار معروفون بسماهم ، ولكن الانتهازيين كثيرون وهم كالسرطان فى جسم هذه الأمة ولابد من أن نبعدهم عن التنظيمات والقيادات الشعبية ولا نخشى فيهم لومة لائم .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن — إن هذه الفقرة مغطاة فى عبارة « من استغل النفوذ بقصد الإثراء على حساب الشعب . . . » .

السيد الأمين العام — لا بد من أن نخلص من هذه المسألة ، وقد قدم اقتراح بإضافة فقرة ٥ « عن العناصر الرجعية والانتهازية » فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

السيد الأمين العام — وهناك اقتراح آخر بتشكيل لجنة فى كل محافظة بشأن التظلم من العزل .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

السيد الأمين العام — لدى اقتراح من الدكتور عثمان خليل عثمان ، واقتراح آخر من السيدة نفيسة الغمراوى فيما يختص بالتوصية الآتية .

« توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية » .

واقتراح الدكتور عثمان خليل نصه :

« توصى اللجنة أن تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خاصة لتفسير الأحكام الخاصة بالعزل ، والنظر فى تظلمات المعزولين والمستبعدين » .

واقتراح السيدة نفيسة الغمراوى نصه :

« فإنى أقترح أن تبدأ التوصية العامة هكذا :

« توصى اللجنة أن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية منبثقة من التنظيم الشعبى ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية » .

وذلك بدلا من العبارة الأولى التى نصها :

« توصى اللجنة أن يقوم السيد الرئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة . . . الخ » .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان — إننا فى الواقع محتاجون إلى هذه اللجنة التى أقترحها ، فليست لجنة كتلك التى أوصت بها اللجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها . إن كل التنظيم القادم سيكون مجلس ثورة كما قال سيادة الرئيس ، وسيكون حاميا لثورته الاشتراكية .

إن اللجنة التى أقترحها لجنة خاصة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لتفسير الأحكام الخاصة التى تقررها هذه اللجنة فى شأن العزل والاستبعاد ، وأرجو إضافة كلمة الاستبعاد لأنها سقطت عفوا .

السيد الأمين العام : إن العزل يتضمن الاستبعاد .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إننا فى مسيس الحاجة إلى هذه اللجنة حتى تقوم بتفسير الأحكام الخاصة بالعزل بعد أن تنفض لجنتنا هذه ، وحتى تتاح الفرصة لمن صدر فى شأنه قرار من هذه القرارات أن يتقدم إليها مبينا حقيقة أمره . يتقدم إلى لجنة سياسية لا إلى محكمة قضائية تلتزم بروح التشريع والضمانات .

السيدة نفيسة النمراوى : إننى أقترح تعديلا طفيفا فى التوصية العامة التى أوصت بها اللجنة بإدخال عبارة « منبثقة من التنظيم الشعبى » بعد كلمة الاشتراكية .

السيد الأمين العام : إن هذه العبارة قد سقطت من النص الأصلى فى توصية اللجنة .

السيدة نفيسة النمراوى : مسألة أخرى ، وهى أنى أقترح إضافة بند يفسر لنا الفرق بين العزل والاستبعاد من حيث إجراءات الانتخاب والترشيح .

السيد الأمين العام : العزل كما جاء فى التقرير نوعان :

عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

والثانى : استبعاد خاص ، وهو عزل لمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

السيدة نفيسة النمراوى : أريد أن أعرف الفرق بين الفئتين .

السيد الأمين العام : لقد شرح العزل من أوله إلى آخره وناقشناه طويلا

السيدة نفيسة النمراوى : معنى ذلك أن الفئتين معزولتان .

السيد الأمين العام : نعم ، والآن نعود إلى اقتراحك ، وهو عن اقتراح اللجنة فى توصيتها العامة ، فإن الإضافة التى تقترحينها قد سقطت من عبارة اللجنة ، فهل تكتفين بذلك ؟

السيدة نفيسة النمراوى : نعم .

السيد الأمين العام : نعود إلى اقتراح الدكتور عثمان خليل عثمان .

السيد كمال الدين الحناوى : لدى ملاحظة أريد إبداءها قبل المناقشة فى اقتراح الدكتور عثمان خليل ، فيخيل إلى أن اللجنة التى يقترحها الدكتور عثمان خليل لجنة خاصة بالتظلمات مما يقع من خطأ عند تطبيق المعايير التى أوصت بها اللجنة عند العزل . هذه اللجنة المقترحة متصلة بفكرة العزل أساسا ، وهى مختلفة عن اللجنة التى أوصت بتشكيلها اللجنة الفرعية فى تقريرها فى الصفحة التاسعة ، تلك اللجنة المنبثقة من التكوين الشعبى والتى نطالب بها لحماية الثورة الاشتراكية ، وتأمين سيرها فى مختلف المجالات .

أنا لا أعارض تشكيل لجنة تظلمات كما يقترح الدكتور عثمان خليل ، على أن يلحق هذا الاقتراح بنهاية فقرة العزل من التقرير قبل التوصية العامة التى أوردتها اللجنة . أعود فأقول إن هذه اللجنة التى يقترحها الدكتور عثمان خليل ، والتى وافق عليها ، لجنة تختلف تمام الاختلاف عن تلك التى جاء ذكرها فى توصية اللجنة الفرعية الأولى .

إن اللجنة التى يقترحها الدكتور عثمان خليل خاصة بالمرحلة التى نحن بصددها فى تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، هذا ما أردت توضيحه . وشكراً .

السيد الأمين العام : إنه توضيح مهم .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : إننى أوافق على أن اللجنة التى اقترحتها تختلف تمام الاختلاف عن تلك التى توصى بها اللجنة .

السيد الأمين العام : هل يريد الدكتور عثمان خليل أن نناقش اقتراحه قبل مناقشة توصية اللجنة الفرعية الخاصة بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؟

السيد الدكتور عثمان خليل : إن اللجنة التى أقترحها تغاير تماما اللجنة التى توصى بتشكيلها اللجنة الفرعية ، كما لاحظ بحق الزميل كمال الدين الحناوى .

السيد الأمين العام : لنناقش أولا توصية اللجنة العامة مادامت لا تدخل فى نطاق اقتراحك : توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية .

السيد محمد أيوب : فى كلمتى يوم السبت الماضى قدمت اقتراحا محددا يساير هذه التوصية ، فقد اقترحت إقامة مجلس أعلى لقيادة القوى الشعبية . أرى أن يتكون من السيد رئيس الجمهورية والسادة نواب الرئيس ورؤساء النقابات والاتحادات الممثلة للقوى الشعبية . وذلك لضمان تحريك الدفع الثورى داخل إطار مجتمعنا الاشتراكى .

هذا الاقتراح تقدمت به يوم السبت الماضى وأود أن أشرحه للسادة الزملاء . وأعتقد أن اقتراح اللجنة الفرعية يتمشى مع روح اقتراحى . ولكن اقتراح اللجنة غير محدد فقد طالبت بتشكيل لجنة لحماية الثورة ، ونحن نريد توسيع القيادة كما قال السيد الرئيس . واقتراحى يحقق هذا الذى نادى به سيادته ، فإن هذا المجلس الذى أقترحه سيضم سيادة الرئيس ونوابه وهم أعضاء مجلس قيادة الثورة يضاف إليهم رؤساء النقابات والاتحادات الشعبية .

إن هذا المجلس يحقق الوحدة والتقارب بين القيادة التنفيذية والقيادة الشعبية ، ونحن فى ثورة ولا بد من وجود مجلس لتحريك الدفع الثورى ، فنحن نريد مجلسا شعبيا لقيادة هذه الثورة ، لا لمجرد الحماية ، مجلسا لا يتعارض مع مجلس الأمة ، وسيكون هـذا المجلس الشعبى بطريق الانتخاب الرأسى ، ولكن مجلس الأمة سيكون بطريق الانتخاب الأفقى ، إن هذا المجلس سيكون مجلسا شعبيا فنيا قياديا لتخطيط القطاعات الشعبية .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : أعتقد أن توصية اللجنة الفرعية الأولى

تخالف حدود اختصاصنا ، فهى توصى بتشكيل لجنة لحماية مستقبل الثورة على مدى بعيد ، فى حين أن اختصاصنا مقصور على التخطيط والتحضير للمؤتمر الوطنى القادم ، وهذه المهمة لا تتفق مع هذه التوصية ولا تتسع لهـــا ، فلنبدأ بأولى الخطوات ، وليس المطلوب منا أن نشـكل تشكيلات ثورية جديدة فنحن الشعب كما قال السيد الرئيس كلنا مجلس ثورة . ولذلك أقترح عـــدم الموافقة على هذه التوصية .

السيد كمال الدين الحنـــاوى : لقد تعرضنا فى اللجنة الفرعية لموضوعات كثيرة ، وكان موضوع العزل من ضمن هذه الموضـــوعات . كما أننا ناقشنا موضوع حمـاية الثورة فى مراحلها المختلفة ، وقدمنـــا بعض التوصيـات سواء كان ذلك مما يدخل فى نطاق مهمة اللجنة أو لا يدخل . ومن المعلوم أن التوصيات ليست ملزمة . وقد وجدنا من خلال مناقشتنا أنه من الخير أن يكون هناك جهاز منبثق من التنظيم الشعبى ، ولا ندرى كيف يكون ، ولذلك وضعنا توصية عامة شاملة فى هذا الشأن ، فأوصينا قائد التنظيم الشعبى وقائد الثورة أن يضع فى حسبانه ، بعد أن يتم التنظيم الشعبى ، أن تـكون هناك لجنة خاصة لحماية الثورة ، مهمتها أن تشير أو توصى بما تراه من إجراءات ، ترى أنها ضـرورية لتأمين سير الثورة فى طريقها الا قدمى ، وأن تستمد سلطاتها من داخل السلطات القائمة ، لأننا لسنا بصدد إنشاء سلطات جديدة ، وأن على الشعب أن يمارس سلطته من خلال الدولة ، ومن خلال التنظيم السياسى الذى سيسفر عنه المستقبل .

إن هذا الاتجاه هو الذى كان سائداً فى اللجنة التحضيرية وهو الذى — على ما أعتقد — سوف يسود فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وفى الاتحاد القومى وفى لجنة وضع الدستور ، ومن رأيى أن يلقى السيد قائد الثورة بهذه المسئولية كاملة على الشعب ، بصفته صاحب السلطة وصاحب الحق فى حماية الثورة .

وطالما أن هذا الاتجاه يعطى سلطات ومسئوليات جديدة للشعب ، فلا بأس إطلاقا من أن نـكل سلطة الحماية إلى الشعب ولو تدريجياً ، فتجعلها ممثلة فى التنظيم السياسى الشعبى المقبل .

لذلك اقترحت اللجنة توصية عامة ، مؤداها أن تكون هناك لجنة تنبثق من التنظيم الشعبي على مستوى عال ، تكون مهمتها التوصية باتخاذ إجراءات معينة لحماية الثورة في شتى المجالات .

وهذه اللجنة ستكون لجنة وحيدة ، بمعنى ألا تكون هناك لجان أخرى على مستوى المحافظات ، كما اقترح بعض الزملاء ، حتى لا تختل المعايير ، وسيكون رأى هذه اللجنة استشاريا ، لها أن تشير على قادة التنظيم بما تراه كفيلا بحماية الثورة . ولن يكون عمل هذه اللجنة بوليسياً ، ولا إرهابياً ، كلجنة « مكارثى » ، إنما هى لجنة سياسية واعية ، مهمتها أن تراقب سير الأمور فى داخل التنظيم الشعبى ، وسير الأمور فى التطبيق الاشتراكى فى الدولة . فإذا ما رأت أى انحراف كان لها أن تشير بتقويمه . هذه اللجنة هى فى الواقع لجنة المستقبل ، ولا أرى بأساً من أن توصى بهذه التوصية العامة حتى تكون محل اعتبار .

السيد الأمين العام : لقد سمعنا رأى أحد المعارضين ورأى أحد المؤيدين ، والموضوع مطروح للتصويت ، فالموافق على توصية اللجنة الفرعية الأولى بتشكيل اللجنة — موضوع المناقشة — يتفضل برفع يده .

(لم تتبين الأغلبية من الأقلية) .

السيد الأمين العام : الموافق على هذه التوصية يتفضل بالوقوف (وقفت أغلبية) .

السيد الأمين العام : آخر اقتراح لدى هو الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان ، ومن رأيى أنه لا داعى لذكر كلمتى (لايستعاض) الواردتين به وبذلك يكون نص اقتراحه كالآتى « أقترح أن تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة خاصة لتفسير الأحكام الخاصة بالعزل والنظر فى تظلمات المعزولين والمستبعدين » .

وأرجو من السيد مقرر اللجنة الفرعية أن يبدى رأى اللجنة فى هذا الاقتراح .

السيد الدكتور جابر جاد عبدالرحمن : هل اللجنة التى يقترح تشكيلها الدكتور عثمان خليل عثمان ستحل محل اللجنة التى أوصت بها اللجنة الفرعية الأولى ؟ .

السيد الأمين العام : لن تحل اللجنة التى اقترح تشكيلها الدكتور عثمان خليل عثمان محل اللجنة التى أوصت بتشكيلها اللجنة الفرعية الأولى .

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : إذن لا مانع لدى اللجنة الفرعية الأولى من الموافقة على الاقتراح المقدم من الدكتور عثمان خليل عثمان .

السيد كمال الدين الحناوى : إن اقتراح الدكتور عثمان خليل عثمان يلقى تعديلا على ما اقترحته اللجنة ، واقتراحه أقرب إلى المنطق ، خاصة فى المرحلة التى نحن بصدد بحثها الآن ، وهذه اللجنة فى الواقع لجنة سياسية ، وليست قضائية ، وأعتقد أن هذا تعديل جوهرى ، ومن رأيى أن نأخذ به بدلا مما أوصت به اللجنة .

السيد الأمين العام : الموافق على اقتراح الدكتور عثمان خليل عثمان يتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

السيد الأمين العام : لقد فرغنا من الجزء الأول من عملنا الخاص بماهية تحديد القوى الشعبية ومن عدد أعضاء المؤتمر ومن نسب كل قطاع .

أما الجزء التالى من مهمتنا ، فهو يتعلق بتشكيل لجان فرعية تقوم بدراسة القواعد التفصيلية لتمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر .

وهذه القوى هى التى خلصت اللجنة من دراستها ، وهى عبارة عن ثمانية أنواع كما ورد فى تقرير اللجنة وكما وافقتم عليها .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : هل يفهم من ذلك أن عدد اللجان الفرعية التى ستشكل ستكون على قدر الثمانية القطاعات التى وافقنا عليها ؟

السيد الأمين العام : لم يقل أحد بذلك ، إنما المطلوب هو تشكيل عدد من اللجان الفرعية لدراسة القواعد التفصيلية لتمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر ، وذلك على ضوء النسب التى اتفقنا عليها وأقررناها . وهذا الموضوع مطروح للمناقشة .

فهل نشكل ثمانى لجان أو نشكل عدداً أقل من ذلك ؟ ولدى اقتراح فى هذا الشأن فهل لدى أحد من السادة الأعضاء رغبة فى مناقشة هذا الموضوع ؟

رجائى الالتزام بالإيجاز فى الكلام ، كما أرجو أن يكون فى صميم الموضوع حتى ننتهى منه على وجه السرعة .

السيدة مفيدة عبد الرحمن : يمكن أن نبدأ بالاستماع إلى اقتراح الأمانة العامة ، فقد نرى الموافقة عليه .

السيد الأمين العام : الاقتراح الموجود يتضمن تشكيل خمس لجان .

(الأولى) خاصة بكيفية تمثيل الفلاحين .

(الثانية) خاصة بكيفية تمثيل العمال .

(الثالثة) خاصة بكيفية تمثيل الرأسمالية الوطنية .

(الرابعة) خاصة بكيفية تمثيل (ا) أعضاء النقابات المهنية (ب) الموظفين غير المنضمين إلى نقابات .

(الخامسة) خاصة بكيفية تمثيل هيئات التدريس بالجامعات والطلبة والنشاط النسائى .

السيد حسن همام : أقترح أن تخصص لجنة لهيئات التدريس بالجامعات والطلاب وأن تشكل لجنة أخرى خاصة بالنشاط النسائى ذلك لأن قطاع هيئة التدريس قد يكون متداخلا مع قطاع الطلاب .

الآنسة بهية كرم : أصر على أن يكون القطاع النسائى منضم إلى هيئات التدريس والطلاب كما هو وارد فى الاقتراح الذى تلاه السيد الأمين العام . لأن قطاع التدريس يتضمن أيضاً عنصراً نسائيا .

السيد الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : كنا قد اتخذنا توصية بأن يكون للقطاع النسائى نسبة عامة توزع بينه وبين القطاع المهنى لذلك يحسن إدخال القطاعين ضمن لجنة واحدة ، وتذكرون أنه بالأمس قد دارت مناقشة حول هذا الموضوع ولقد حددنا نسبة قدرها ٧ ٪ للقطاع النسائى توزع بين القطاع النسائى والنقابات المهنية وهذه توصية قد وافقت عليها اللجنة فلابد لكى يتم التوزيع بصورة مناسبة أن يدخل القطاعان ضمن لجنة واحدة .

السيد الأمين العام : معنى هذا أن يدخل القطاع النسائى هو وقطاع الموظفين والنقابات المهنية فى لجنة واحدة وتبقى اللجنة الخامسة مختصة فى كيفية تمثيل أعضاء هيئات التدريس والطلبة ، فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

إذن فقد اتفقنا على تكوين خمس لجان ، وبالنسبة لتشكيل هذه اللجان أرجو أن نصل إلى مبدأ نقره هذه الليلة وهو أن أية لجنة تمثل قطاعاً معيناً مثل اللجنة الخاصة بكيفية تمثيل الفلاحين أو العمال يجب ألا يزيد عدد أعضائها من الفلاحين أو العمال على الثلث ، ويكون باقى أعضائها من بين القطاعات الأخرى حتى نتفادى بذلك الطائفية وعرقلة العمل والدخول فى مناقشات ومجادلات يترتب عليها إضاعة الوقت .

فهل توافقون على هذا المبدأ ؟

(موافقة) .

والآن ما هو الرأى بالنسبة لكيفية تشكيل اللجان ؟

(أصوات : يترك هذا الأمر للأمانة العامة) .

السيد الدكتور عثمان خليل عثمان : باعتبار أن اللجنة الفرعية درست هذا الموضوع كثيرا ، ولديها الكثير من البيانات والإحصاءات التي تفيد هذه اللجان التي ستشكل . اقترح أن يوزع أعضاء اللجنة الفرعية الأولى بين هذه اللجان .

السيد الأمين العام : لقد أدخلنا هذا فى اعتبارنا فعلا وسيوزع أعضاء اللجنة الفرعية الأولى بين هذه اللجان ، وإذا لاحظنا أن أغلبية السادة الوزراء والمحافظين لا يحضرون هذه اللجان . فأعتقد كما قال الدكتور عثمان خليل عثمان أن العدد الباقى من أعضاء اللجنة التحضيرية بما فيهم أعضاء اللجنة الفرعيه الأولى يمكن تقسيمه على هذه اللجان . وأعتقد أن عدد كل لجنة سيكون مناسبا . فهل توافقون على ذلك؟

(موافقة) .

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الخاصة بتحديد أسماء الراغبين فى الاشتراك فى هذه اللجان .

السيد الدكتور لطفى أبو النصر : أقترح تفويض السيد الامين العام فى توزيع الأعضاء على هذه اللجان .

السيد الأمين العام : لا مانع لدى ، على أن يراعى شرط الثلث الذى سبقت الموافقة عليه .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة) .

إذن سيتم تشكيل هذه اللجان إن شاء الله على أن تعلن الأسماء لحضراتكم يوم السبت القادم ، ثم تشرع اللجان فى اجتماعاتها ابتداء من يوم الأحد المقبل صباحا ومساء ، على أن توقف الجلسات العامة خلال عمل هذه اللجان الذى سيستغرق أيام الأحد والاثنين والثلاثاء ، ثم تعود اللجنة العامة للانعقاد مرة ثانية مساء الأربعاء المقبل . لمناقشة التوصيات . ولما كانت كل لجنة ستبدأ اجتماعاتها باختيار مقرر لها فسوف تشكل كذلك لجنة تسمى لجنة التنسيق تتكون من مقررى هذه اللجان ومقرر اللجنة الفرعية الأولى الدكتور جابر جاد تكون مهمتها التنسيق بين أعمال هذه اللجان الخمس ، ثم تتقدم بتقرير يتضمن التوصيات العملية كاملة وذلك فى يوم الأربعاء المقبل إن شاء الله . فهل توافقون على خطة سير العمل هذه ؟

(موافقة) .

(أصوات : ومتى نعرف أسماء أعضاء اللجان ؟) .

السيد الأمين العام : ستعلن الأسماء يوم السبت إن شاء الله . وتبدأ اللجان عملها ابتداء من صباح الأحد .

قرارات اللجنة التحضيرية
فى الجلسة الثامنة عشرة

وفى الجلسة الثامنة عشرة من جلسات اللجنة اتخذت قرارات هامة واجتمعت لجنة التنسيق المنبثقة من اللجنة التحضيرية فى صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ وقدمت تقريرها للجنة التحضيرية مشفوعا بتقارير لجان تمثيل الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية وأعضاء النقابات المهنية والموظفين غير المنضمين إلى النقابات والقطاع النسائى وهيئات التدريس بالجامعات والطلبة . وبعد أن أتمت اللجنة التحضيرية بحث هذه التقارير جميعها أنجزت أعمالها فى نفس الجلسة مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وقامت برفع قراراتها إلى السيد رئيس الجمهورية .

وقد رأت اللجنة بأن يكون ممثلو الفلاحين فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ٣٧٥ عضواً على النحو التالى :

(ا) ٨٠ عضواً عن الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .

(ب) ٢٦٥ عضواً عن أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية .

(حـ) ٧ أعضاء عن النقابات الزراعية .

(د) ١٥ عضواً عن العمال الزراعيين فى القطاع الحكومى .

(هـ) ٨ أعضاء عن أعضاء جمعيات صيد الأسماك .

٣٧٥ عضواً .

كما وافقت على ضوء البيانات والإحصاءات الخاصة بعدد العمال المشتغلين فى القطاعات المختلفة للعمال على أن يكون ممثلو العمال فى المؤتمر ٣٠٠ عضو .

(ا)	١٢٠	عضواً يمثلون عمال قطاع الصناعة البالغ عددهم	٥١٨ ألفا
(ب)	٢٦	عضواً يمثلون عمال قطاع التجارة « «	١٢٥ «
(جـ)	٦٤	عضواً يمثلون عمال قطاع الخدمات « «	٣٢٥ «
(د)	٩٠	عضواً يمثلون عمال قطاع الحكومة « «	٣٢٩ «
	٣٠٠	عضو	

وقد راعت اللجنة اعتبار تمثيل رأس المال بنسبة ٥٠٪ للصناعة و ٥٠٪ للتجارة ولهذا رأت أن يمثل رأس المال الوطنى فى الصناعة ٧٥ عضواً وفى التجارة ٧٥ عضواً .

ورأت أن توزع المقاعد المخصصة للموظفين الحكوميين غير المنتمين لنقابات الى ١٠٠ مقعد كما يلى :

القاهرة ١٨ رجلا و ٤ سيدات ، اسكندرية ٩ رجال وسيدة ، بور سعيد ٢ ، الاسماعيلية ٢ ، السويس ٢ ، القليوبية ٤ ، الشرقية ٦ ، الدقهلية ٦ ، دمياط ٢ ، كفر الشيخ ٣ ، الغربية ٦ ، المنوفية ٥ البحيرة ٦ ، الجيزة ٤ ، الفيـــوم ٣ ، بنى سويف ٥ ، أسيوط ٦ ، سوهاج ٥ ، قنا ٤ ، أسوان ٣ ، البحر الأحمر ١ ، مرسى مطروح ١ ، الوادى الجديد ١ ، سيناء ١ .

وخصص للقطاع النسائى ١٠٥ مقاعد وزعت هكذا :

١ — ٨ مقاعد لأعضاء نقابة الأطباء البشريين .
٢ — ١ مقعد لأعضاء نقابة أطباء الأسنان .
٣ — ١ مقعد لأعضاء نقابة الأطباء البيطريين
٤ — ٣ مقاعد » » الصيادلة .
٥ — ٥ » » » المحامين .
٦ — ٣٤ مقعدا » » المهن التعليمية .
٧ — ٤ مقاعد » » » الزراعية .
٨ — ١ مقعد » » » الهندسية .
٩ — ٢ مقعد » » » العلمية
١٠ — ١ مقعد » » المحاسبين والمراجعين .
١١ — ٣ مقاعد » » الصحفيين .
١٢ — ٥ مقاعد لأعضاء نقابة المهن الفنية .
١٣ — ١٠ مقعد للعاملات .
١٤ — ٢١ مقعد للنشاط النسائى ونساء الجمعيات التعاونية .
١٥ — ٦ مقعد لأعضاء الجمعيات النسائية .

١٠٥

كما خصصت اللجنة ١٠٥ ممثلين لقطاع هيئات التدريس بالجامعات وما فى مستواها وهذا القطاع يضم مديرى الجامعات ووكلائها وأعضاء هيئات التدريس بها والمعيدين ومدرسى اللغات وأعضاء التدريس بالمعاهد العليا ومن فى مستواهم من أعضاء هيئات البحوث الأخرى مثل مجمع اللغة العربية ، والمركز القومى للبحوث ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، والمجلس الأعلى للعلوم ، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب ، ومؤسسة الطاقة الذرية ، وجماعة كبار العلماء . على أن يحل محل هذه الجماعة مجمع البحوث العلمية الإسلامية إذا تم تشكيله قبل موعد انتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

وقد روعيت فى توزيع العدد المخصص لهذا القطاع النسبة العددية مع تقرير حد أدنى هو ممثل واحد لكل فئة ، وذلك ضمانا لاشتراك كل منها فى التمثيل وقررت اللجنة بناء على ذلك تخصيص أحد عشر عضواً لهيئات البحث . أربعة أعضاء للمركز القومى للبحوث ، وعضواً واحداً لكل هيئة من الهيئات الأخرى .

أما الجامعات والمعاهد العليا فقد وزع العدد الباقى وهو ٩٤ عضواً هكذا :

٤ جامعة الأزهر ، ٢٧ جامعة القاهرة ، ١٨ جامعة عين شمس ، ١٧ جامعة الإسكندرية ، ٦ جامعة أسيوط ، ٢٢ المعاهد العليا :

وبالنسبة للمعاهد العليا فقد وزع العدد المخصص لهيئات التدريس فيها على أساس النسبة العددية مع ضمان حد أدنى هو ممثل واحد لكل معهد : المعاهد العليا الصناعية ٢ ، المعاهد العليا الزراعية ٢ ، المعاهد العليا التجارية ٢ ، كلية الفنون التطبيقية ١ ، كلية الفنون الجميلة ١ ، كلية المعلمين بالقاهرة ٢ ، كلية المعلمين بأسيوط ١ ، كلية المعلمات بالمنيا ١ ، معهد التربية الرياضية بالهرم بنين ١ ، معهد التربية الرياضية بأبى قير ١ ، معهد التربية الرياضية بالجزيرة بنات ١ ، معهد التربية الفنية للمعلمين والمعلمات ١ ، معهد التربية الموسيقية للمعلمين والمعلمات ١ ، معهد التدبير المنزلى بالقاهرة ١ ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ١ ، مدرسة الألسن العليا ١ .

وبالنسبة لطلاب الجامعات رأت اللجنة أن يشترك الطلاب المنتسبون فى عمليتى الترشيح والانتخاب مع زملائهم من الطلاب النظاميين . وقررت اللجنة توزيع العدد المخصص لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وما فى مستواها تبعا للنسبة العددية لهم هكذا :

٤ جامعة الأزهر ، ٢٠ جامعة القاهرة ، ١٥ جامعة عين شمس ، ١٤ جامعة الاسكندرية ، ٤ جامعة أسيوط ، ١٣ المعاهد العليا . وقررت أن يكون الانتخاب بالنسبة لطلاب الجامعات على مستوى الكلية على أن يمثلها طالب واحد على الأقل . وبالنسبة للمعاهد العليا فلا يمثل إلا المعهد الذى لا يقل عدد طلبته عن ٤٥٠ طالبا وبالنسبة للمرحلة الثانوية بالأزهر والمدارس وما فى مستواها فقد خصصت اللجنة لهم ٣٠ ممثلا بواقع ممثل واحد لكل منطقة تعليمية بالمحافظات بشرط ألا يقل عدد الطلبة عن ٥٠٠ طالب .

دعوة الناخبين :

وقد أصدر الرئيس فى ١٩٦٢/١/٢٧ قراراً جمهوريا بدعوة الناخبين لانتخابات المؤتمر الوطنى مكونا من ١٠ مواد وقد حدد موعد انتخابات كل هيئة من الهيئات وكل فئة من الفئات السالفة الذكر .

التليفزيون العربي يوالى انتصاراته

ويقـــدم

ابتداء من الخميس ١٢ أبريل ١٩٦٢

الساعة ٩/٣٠ مساء

على مسرح نقابة المهن الهندسية

فرقة باليه التليفزيون



بالاشتراك مع

أوركسترا التليفزيون

٤٠ راقص وراقصة

٤٠ عازف

٢٠ منشد ومنشدة (كورال)

في ثلاث لوحات راقصة ومنوعات كلاسيكية

الديكور والإعلان الخارجي : من تصميم قسم الماكيت واللوحات

هيئة قناة السويس

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة . . عملية إنشاء مظلات لرسو اللانشات بالدفرسوار وكبريت وبور توفيق . . ويمكن الحصول على مستندات المنافسة بالحضور شخصيا لقسم التخطيط بالاسماعيلية ، وذلك نظير دفع مبلغ عشرة جنيهات . . وتقدم العطاءات باسم السيد رئيس هيئة قناة السويس (قسم التخطيط) بالاسماعيلية فى ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٢ على أن تكون مصحوبة بتأمين ابتدائى قدره ٢٪ من قيمة إجمالى العطاء . . ولن يلتفت إلى أية عطاءات تقدم بعد التاريخ الموضح أعلاه ، أو غير مصحوبة بالتأمين الابتدائى المذكور . . .

هيئة قناة السويس

مناقصة عامة

تعلن هيئة قناة السويس عن حاجتها لتوريد مواسير زهر للمياه أقطار من ٣٠٠م الى ٨٠٠ م ومحابس زهر أقطار مختلفة طبقا للشروط والمواصفات التى يمكن الحصـــول عليها من مقر الهيئة « ادارة التموين » بالاسماعيلية نظير عشرة جنيهات مصرية لكل نسخة ويمكن ارسالها بالبريد مقابل مائتى مليم اضافية .

تقدم العطاءات باسم « الســـيد / رئيس وعضو مجلس الادارة المنتـــدب ادارة التموين بالاسماعيلية » فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٦٢/٥/١٨ مصحوبة بتأمين ابتدائى قدره ٢٪ من قيمة العطاء ـ ولن يلتفت الى العطاءات التى ترد بعد الموعد المحدد أو بدون التأمين أو لغير العنوان الموضح بعاليه.


١٩
بوصة

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

كتب ثقافية :

تقدم

يوم الخميس ١٢ ابريل

سبيل الحياة

بقلم

ابراهيم عبد القادر المازني



١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٢١٦٢٥

الثمن ٣٠ قرشا

الثمن ١٠ قروش

العدد ١٥٠